

الدكتور محمد الفاضل
عبدكلىة الحقوق في جامعة دمشق

الجرائم الواقعة على أمن الدولة

الجزء الأول

المؤامرة . الاعتداء . الخيانة . التجسس . الملات غير المشروعة بالندو . الجرائم
اللاسة بالقانون الدولى . النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومى . جرائم المتمدين

نال هذا الكتاب جائزة الدولة

الدكتور محمد الفاضل
عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق

الجرائم الواقعة على أرض الدولة

الجزء الأول

المؤامرة . الاحتيال . الحياة . التجسس . الصلات غير المشروعة بالعدو . الجرائم
الماسة بالقانون الدولي . النيل من هيبة الدولة ومن الشمو والقومي . جرائم التهديد

نسال هذا الكتاب جاشفة الدولة

الطبعة الثالثة

١٩٨٥ — ١٩٦٥ م

مطبعة جامعة دمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُمني القاري العربي :

هذا الكتاب جزء متواضع من مشروع علمي كبير في القانون الجزائي وقفت عليه النظر العالي من عمري ، ونذرت له النصف المشرق في عيالي . وقد اجتهدت أن أتمدى فيه الحدود المألوفة في الشروح القانونية ، وعاولت أن أسد به فراغاً في المكتبة العربية . ففي سبيل الله والعروة هذا الجهد ، ولوجه المعرفة النيرة الأصيل ، والعقيدة الخيرة النبيلة هذه المحاولة . ورجائي — في غير ما ادّعاء — أنه يجد فيه أبناء أمني بعض الفائدة ، وأن يلقوا منهم ببعض الرضا . أما الزيد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض .

دمشق في ١-١-١٩٥٨

الدكتور محمد الفاضل

توطئة

الطبعة الثانية

هذا الكتاب أثبت لديّ ، عزيزي علي . كتيبتة بالعصب الحلي المكاييد ، وسرت به في دروب سائك بكسر ، وكان في الطليعة من انتاجي العلمي الذي حظي بتقدير مجلس الجامعات الأعلى ، فرقي بي الى كرسي « الاستاذية » في جامعة دمشق ، وهو شرف علمي عظيم أزهو به وأعتز . وكالت ، من جهة أخرى ، أول كتاب في فقه القانون مؤلف عربي في سورية انتزع إعجاب المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، وفاز بجائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية - القانون الجنائي - في عام ١٩٦٠ . وهي يد كبرى طوقت عنقي ، وأوسعني شعوراً يعظم مسؤوليتي حيال المنّة الوفراء التي أغدقتها عليّ أمتي ، وزادت من اندفاعي في مضامير البحث والتحري والغوص - في مجال اختصاصي - على الحقائق العلمية وإبرازها واستظهارها .

ولقد حدثت بعد صدور الطبعة الاولى من هذا الكتاب أحداث ، وطراً على النصوص التشريعية التي اتخذها محوراً لشروحه بعض التغيير والتبديل ، واستنتت الدولة قانون الطوارئ ذا الرقم ١٦١ المؤرخ في ٢٧ - ٩ - ١٩٥٨ ، وعددًا من الاوامر والمراسيم الجمهورية والتعديلات اللاحقة ، وقضت أحكامه بتأليف محاكم أمن الدولة في طول البلاد وعرضها ، لتتولى - في ما تتولى - اختصاص النظر في جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، وفق قواعد استثنائية

مرسومة في اصول الملاحقة، والتحقيق، واجراءات المحاكمة، واصدار الاحكام،
وتصديقها وتنفيذها .

ولم تكن هذه الظاهرة لتقتصر على قطر عربي دون آخر ، ولكنها كادت
تعم العالم العربي كله ، فالحاكمة القضائية الكبرى التي ملأت الدنيا وشغلت
الناس طوال الخمسة عشر عاماً الاخيرة في سورية والعراق ولبنان ومصر
والاردن والمغرب وغيرها من اجزاء الوطن العربي تدور كلها حول وقائع وحوادث
تتوهم — في لغة التكييف القانوني — الى جرائم مخلة بأمن الدولة الخارجي او
الداخلي . وسيظل القضاء الاستثنائي يلقى في هذا النوع من انواع القضايا المثيرة
وقوداً موفوراً لتسيير مركبة العدل في زحمة الصراع على السلطة في دنيا
العرب . وسنظل نحن رجال الفكر القانوني ننشد ، في وسط أزمة الوجدان
العربي في العصر الحاضر ، حل كل نزاع بين الفرد والدولة على أساس سيادة
القانون واحترام الحرية . وسيظل الحال على هذا المنوال حتى تتحرر الأمة
العربية من هذا البُحران الناشي عن استعصاء مشكلة الحكم، وحتى يضع المجتمع
العربي — بعد معاناة آلام الخاض المضة — حملة الموعود .

ومن هنا كان وضع هذا الكتاب في ابضاح مفهوم « أمن الدولة » وتحليل
أنماط السلوك البشري الماس به ، تحت بصر القارئ العربي وبصيرته ، لا يؤلف
— في رأيي — عملاً علمياً عسيراً ودقيقاً فحسب ، ولكنه يؤلف ايضاً عملاً قومياً
وإنسانياً مبدعاً يسعف في إقامة توازن حقيقي بين حق الفرد في ضمان حرياته ،
وصيانة حقوقه الاساسية ، وحق الدولة في حماية سلامتها وأمنها ومصالحها الكبرى ،
بحيث لا يطفى الاول على الثاني فتكون الفوضى ، ولا يطفى الثاني على الاول
فيكون الاستبداد .

ولقد أفدت من الفرصة الثمينة التي أتاحتها لي معهد الدراسات العربية
العالية في الجامعة العربية في القاهرة ، فالقيت « محاضرات في الجرائم السياسية »
على طلبة المعهد في العام الدراسي ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، وكأنت منطلق هذه

المحاضرات التحليل الوافي الذي عقدته في بعض فصول هذا الكتاب حول أحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، وهي ، ولا شك ، لب الجرائم السياسية وقوامها .

ومهما يكن ، فلقد أعملتُ في هذه الطبعة الثانية ذهن الناقد ومبضع الحكيم ، فحذفت بعض الاشياء وأضفت بعضها ، وطوّقت في تشريعات الاقطار العربية والامم الاجنبية ، ووجعت بالآراء الفقهية المختلفة الى مظانها ، زيادة في الحرص على الامانة العلمية ، ونوهت بالاجتهادات القضائية القديمة والحديثة ، العربية والاجنبية في هذا الصدد . وانني لأمل الا يحول هذا الحول قبل ان أكون أتبعته بهذا الجزء الاول الذي يقتصر على شرح أحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي الجزء الثاني الذي سيتناول أحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي ، وبهذا يحتل المؤلف مكانه المفضل كحلقة تامة البنية والتكوين في سلسلة الشروح التي وضعها في فقه التشريع الجزائي العربي . وأرجو مخلصاً أن يكون في ذلك كله فائدة قومية وإنسانية شاملة ، وخدمة عميقة للعالم وأهله .

دمشق في ١-١-١٩٦٣

المؤلف

المقدمة

تمهيد : — تعتبر الحقوق الجزائية من أهم الضوابط الاجتماعية وأجملها ، إذ لا يستقيم بدونها أي لون من ألوان النشاط الانساني ، ولا أي نوع من أنواع التنظيم الاجتماعي . فهي تصون القيم والحرمات والمصالح التي يتواضع الافراد على تقديسها واحترامها ، وتعين لهؤلاء الافراد أنفسهم مجالات حقوقهم وواجباتهم ، وتنسق فعاليتهم ، وتوفق بين حريتهم في سلوك النهج الذي يرضون سعياً وراء ازدهار ذواتهم وابرار قابليتهم ومواهبهم ، وبين ضرورات الحياة الاجتماعية ومقتضيات العيش المشترك ، فلا تهتأثر الحريات ، ولا تضع الجهود ، ولا يضار المجتمع في مؤسساته ، او في نظمه ، او في كينونته . ووسيلة الحقوق الجزائية ، في كل ذلك ، العقاب — هذا المؤيد القوي الذي تدعم به قواعدما ، والذي تمتاز به عما عداها من فروع علم الحقوق ، كالحقوق المدنية ، والتجارية ، والادارية وغيرها . والحقوق الجزائية ، إذ تفرق بين انواع السلوك المباح وغير المباح ، تحدد الافعال الخطرة التي تمس أمن المجتمع وطمأنينة أفراد ، وتهدد قيمه ومؤسساته ، وتدعوها : جرائم ، ثم تعين الجزء الذي يقابل كل فعل من هذه الافعال ، او كل لون من ألوان السلوك المحرم ، ايجابياً كان أو سلبياً ، وتدعو هذه الاجزبة التي تهدد بها فاعلي الجرائم : عقوبات .

حماية الانسان : — وغني عن البيان ان الغاية القصوى من التجريم والمعاقبة هي حماية الانسان . ولهذا الحماية مظاهر شتى وأنماط متنوعة ، فقد

نحمي الحقوق الجزائية الانسان في شخصه ، كما في جرائم القتل والجرح والضرب (المادة ٥٣٣ وما يليها من قانون العقوبات السوري) وقد تحمي في حريته وكرامته ، كما في الجرائم الواقعة على الحرية (المادة ٣٥٧ وما يليها ، والمادة ٥٥٥ وما يليها) ، او في عرضه وشرفه (المادة ٤٨٩ وما يليها) او في ماله ، كما في جرائم السرقة والاحتيال والاختلاس وغيرها (المادة ٦٢١ وما بعدها) .

وقد تتناول هذه الحماية الانسان وهو لما يزال جديناً لم تكنحل عيناه بالنور (المواد ٥٢٥ - ٥٣١ من قانون العقوبات ، وهي تعاقب على الاجهاض) ، ثم نشله هذه الحماية طيلة حياته ، وقد تمتد ايضاً إلى ما بعد مماته (المادة ٤٦٥ وما يليها) .

والحقوق الجزائية تحمي الانسان ، بصفته انساناً ، وقصون الذات الانسانية من حيث هي ، دون الالتفات إلى أي اعتبار آخر . فليس يشترط في الانسان ، كما يفدو أهله هذه الحماية ، ان يكون بالغاً ، او عاقلاً ، او من رعايا الدولة صاحبة التشريع ، أو من طبقة خاصة ، أو وضع اجتماعي معين . ويظل الانسان هو المقصود بحماية التشريع الجزائي ، وإن خيل للباحث احياناً انها تتناول الاشخاص الاعتباريين بل الدولة أو الهيئة الاجتماعية ذاتها ، لان كل تنظيم اجتماعي إنما يهدف إلى خير الانسان وسعادته ، ولأن المصالح التي تمثلها هذه الهيئات الجماعية ، ليست سوى مصالح افراد المجتمع انفسهم ، ولذا ، فعيناً تحمي الحقوق الجزائية هذه الهيئات كلها ، فهي لما ترمي إلى حماية وجود الانسان ذاته ، ورعاية مصالحه .

قانون العقوبات ، وأقسامه : — ان هذه القواعد التي تضعها الحقوق الجزائية لحماية الانسان من كل اعتداء يقع عليه ، أو على مصالحه الاساسية ، وفيه الكبرى ، بوصفه ذاتاً مستقلة منفردة أو بوصفه عضواً في جماعة ، تشكل ، في اكبرها ، مجموعة خاصة قائمة بذاتها ، تسمى : **قانون العقوبات** او **القانون الجزائي** او **الجنائي** او **قانون الجزاء** . وإذن ، « **قانون العقوبات** » وفقاً لهذا المعنى ، لا يتضمن الا الاحكام والقواعد الموضوعية التي تعين الجرائم وتحدد العقوبات . وقد درجت التشريعات الوضعية ، منذ العصور العريقة في القدم ، على ان تضم

قواعد التجريم وقواعد العقاب في نصوص موحدة . اما القواعد والاحكام التي تسنها الدولة لتنظم ، بمقتضاها ، حقها في توقيع العقاب ، فتشكل « قانون اصول المحاكمات الجزائية » ، وهي مجموعة الاحكام الشكلية التي يرسم الشارع فيها قواعد الاختصاص ويعين الاصول الواجبة الاتباع في الملاحقة والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقاب . والقواعد الشكلية التي ينظمها « قانون اصول المحاكمات الجزائية » ، وان بدت مستقلة عن القواعد الموضوعية التي يتضمنها « قانون العقوبات » ، فهي جميعها تكمل بعضها بعضاً .

القسم العام والقسم الخاص : ويشتمل قانون العقوبات على قسمين رئيسيين : القسم العام والقسم الخاص .

أما القسم العام ، وقد يدعى : « الحقوق الجزائية العامة » ، فيتضمن القواعد النظرية المجردة والاحكام العامة التي يشترك فيها جميع الجرائم والمجرمين والعقوبات على السواء ، وتسري على كل اولئك دون ان تُعفى بجرعة دون اخرى ، او بجرم معين ، او بعقوبة محددة في جرم معلوم . فهي تحدد مفهوم الجريمة ، كل جريمة ، من حيث هي ، وتعين عناصرها ، وادكانها العامة ، كالركن المادي او المعنوي مثلاً ، وتضع شرائط المسؤولية الجزائية ، وتقصص عن حالات نقصها وانتفاؤها ، وتعدد انواع العقوبات والتدابير الاحترازية ، وتوضح اسباب الاعفاء من العقوبة او تخفيفها او تشديدها ، وتبحث في اسباب التبدير وفي موانع العقاب . ويلحق بهذه القواعد العامة المبادئ التي تحدد نطاق سريان القانون الجزائي من حيث الزمان والمكان والاشخاص^(١) . ومن خصائص القسم العام في قانون العقوبات التجريد والشمول ، فأحكامه عامة تنطبق على كل الجرائم مهما تباينت انواعها ، وتعددت اوصافها ، وعلى اشخاص فاعليها ، ايأ كانوا ، وعلى العقوبات ، مهما اختلفت اشكالها ومقاديرها . ومثل

(١) انظر في هذا كله كتابنا : المبادئ العامة في قانون العقوبات ، ص ١٧ وما يليها .

القسم العام في ذلك ، كما يرى بعض الفقهاء ، مثل نظرية الالتزامات في القانون المدني . فقواعد نظرية الالتزامات عامة مجردة تنطبق على كل التزام ، ولا بد لقيام التزام معين ، ناشئ عن عقد البيع مثلا ، من توافر اركان العقد ، من حيث هو ، كما تحددها نظرية الالتزامات ، وتوافر الاركان الخاصة بعقد البيع كما تمينها الاحكام الخاصة بهذا العقد - البيع - في القانون المدني . وبقابل هذا ما لم تحدث جريمة قتل مثلا ، فلا تتوافر شرائط المعاقبة في فاعل هذه الجريمة ما لم تتوافر فيها عناصر الجريمة بصورة عامة ، كما تحددها الاحكام العامة في القسم العام ، والعناصر الخاصة بجريمة القتل كما نصت عليها المادة ٣٣٣ المعينة لها في القسم الخاص من قانون العقوبات .

أما القسم الخاص في قانون العقوبات ، أو ما يدعى «بالحقوق الجزائية الخاصة» فيتألف من النصوص التي تعين كل فعل من الافعال المعاقب عليها كالقتل مثلا ، او السرقة ، او الاحتيال ، فتحدد كل جريمة من هذه الجرائم المختلفة على حدة ، وتعرفها ، وتبين عناصرها الخاصة بها واركانها التي تميزها عن غيرها من الجرائم الاخرى ، وتقصص عن الظروف المقتونة بها ، والتي تريد او تنقص من جسامتها ، ثم تعين بعد ذلك العقوبة او العقوبات المقررة لها ، ومقدارها . فالقسم الخاص من قانون العقوبات ، إذن ، هو بمثابة جدول المقررات او لائحة القيم التي يصونها الشارع الجزائي من كل اعتداء تحت طائلة العقاب .

ومن خصائص القسم الخاص انه أعرف في التقدم من القسم العام وأسبق مولداً ، لأن الشرائع الأولى في المجتمعات البدائية إنما عُنيت بتعداد الافعال التي تعتبرها جرائم وتحديد العقوبات التي تترتب على فاعليها ، كما عُنيت - في العلاقات المدنية - بوضع حلول خاصة للنزاعات الفردية . والعقليات البدائية - كما أعرب عن ذلك علماء الاجتماع - لا تقوى على التجريد والتعميم ، ولذا لم تظهر الاحكام العامة

والقواعد المجردة في الحقوق الجزائية الا بعد ان تطور الفكر البشري ،
وارتقت ، بتطوره ، المفاهيم الحقوقية ، وضربت المجتمعات بسهم وافر من
الفهم والتنظيم .

والقسم الخاص في الشرائع الجزائية - وإن كان اشد إنغلاً في مطاوي
التأخير من القسم العام - فهو أقل ثباتاً وديمومة لأنه يبدل ويتغير تبعاً لتبدلات
الظروف والحاجات والمصالح والقيم وتحولاتها . وقد تستيقن للشارع ضرورة
حماية بعض الحقوق او المصالح او القيم بالمؤبد الجزائي ، فيعبد الى تجريم الوان
معينة من السلوك الانساني ، ثم ما تلبث تلك الضرورة ان تزول فيزيل الشارع
عن الفعل صفة الجريمة ، او يبدل في العقوبة المقررة على فاعله ، فيخفض منها او
يلغيها ، ويكثر هذا في مجال الحياة الاقتصادية . وهكذا تولد جرائم وتزول
اخرى بسبب اتصال قواعد الحقوق الجزائية الخاصة بالحياة انصاعلياً مباشراً .
والواقع ان القسم الخاص - وهو جدول الجرائم والعقوبات - يعبر اصدق تعبير
عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة التي اصدرته لأن
الدول إنما ترسم سياستها الجنائية وفقاً لما تلميه عليها هذه الاوضاع .

اما احكام القسم العام في قانون العقوبات فتبقى ثابتة لا يتورها التبديل
والتعديل إلا "لأما" ، او بعد تطور جذوي في مجتمع معين .

ولقد خص الشارع العربي السوري القسم العام بالكتاب الاول من قانون
العقوبات ، بعنوان : - « الاحكام العامة » ، وتقع في مائتين وتسع وخمسين مادة .
وخص القسم الخاص بالكتاب الثاني بعنوان : « في الجرائم » ، وتقع احكامه
في المواد ٢٦٠ - ٧٥٦ ، وبعض هذا الكتاب الثاني هو موضوع دراستنا في
هذا العام .

توبىب الجرائم وأهميته : - وعندما يعبد الشارع الى سن قانون
العقوبات يبادر قبل كل شيء الى وضع القواعد والاحكام العامة ، ثم يعين الافعال
التي يعتبرها جرائم ويحدد لكل جريمة نوع عقابها ومقداره . ولا معدى

للشارع حينئذ من تصنيف هذه الجرائم بعقوباتها ، وتقسيمها ، وتبويب النصوص التي تنظمها ونقص عنها . ولتصنيف الجرائم وتبويبها أهمية عملية فصولي إذ تدخل على هذه المجموعة الكبيرة من النصوص القانونية شيئاً من التنظيم ، وتجعلها سهلة المأخذ ، قريبة المتناول ، والبساطة والسهولة وحسن الصياغة حسنات كبرى يجب ان ينصف بها كل تشريع حتى لا يعسر على القضاة والفقهاء والباحثين الرجوع اليه والمثور على الحلول الملائمة للمشاكل التي تعترضهم ، وحتى يغدو في وسع كل فرد عادي فهم نصوصه ، ومراعاة قواعده ، وتوفيق سلوكه مع احكامه . وكثيراً ما ينم أسلوب ترتيب الجرائم وتصنيفها عن روح التشريع الجزائي والاتجاهات العامة التي بني عليها ، فهو يشكل ، ولا ريب ، جزءاً من الفلسفة العامة التي أخذ بها الشارع عند سن قانون العقوبات . ولذا فان المكان الذي تحتله جريمة من الجرائم عند التصنيف والتبويب قد يؤثر على ماهية العقوبة التي يحصها بها الشارع ، وعلى مقدارها .

ضوابط التبويب : - ولتبويب الجرائم في القسم الخاص من قانون العقوبات طرائق كثيرة تختلف باختلاف الضابط الذي اعتمده الشارع معياراً للتبويب والتوقيب . ولا يعدو هذا الضابط ان يكون أحد ثلاثة : فهو إما ان يشتق من طبيعة الفعل المجرّم نفسه أي ماهية الجريمة ، وإما ان ينظر فيه الى طبيعة العقوبة المقررة ، وإما ان يبنى على اساس طبيعة الحق المعتدى عليه او القبة او المصلحة التي وُضع النص الجزائي لحمايتها وصيانتها .

تبويب الجرائم في الشريعة الرومانية : ولقد كانت الشريعة الرومانية - وهي ام الشرائع الغربية التي استمد قانون العقوبات السوري احكامه منها - تصنف الجرائم في زمرتين : **وهمية الجرائم العامة** ، وهي التي كان الشعب بأسره يهتم بها ويُسنى بفرض العقاب على فاعليها ، ويجوز لكل فرد روماني ملاحقة مرتكبها ، واقامة الدعوى عليه . و**وهمية الجرائم الخاصة** ، ولا تهم سوى الافراد الذين تستهدفهم ويحل بهم ضررها واذاها ، ولهؤلاء الافراد وحدهم

حق ملاحقة فاعلها ، والمطالبة بفرض العقاب عليه جزاء ما اقترفته يده . ثم قسمت الشريعة الرومانية الجرائم العامة الى عادية واستثنائية ، والى رئيسية وثانوية بما لا يتسع المجال لبحثه والافاضة فيه . وقد احتفظت اغلب التشريعات الجزائية في القرن التاسع عشر ، بالمبدأ الذي استنته الشريعة الرومانية في تقسيم الجرائم الى عامة وخاصة ، وان كانت الدولة في عصرنا الحديث قد استأثرت بحق العقاب وأتاحت أمر استقصاء الجرائم وملاحقة مرتكبيها بمجهاز خاص من من أجهزتها ، وبذلك غدت كل الجرائم عامة ولم يبق من زمرة الجرائم الخاصة غير عدد نادر محدود تتوقف اقامة الدعوى العامة فيه على شكوى المتضرر او اتخاذ صفة الادعاء الشخصي ، كجريمة الزنى (المادة ٧٥ المعدلة من قانون العقوبات) ، والسفاح (المادة ٧٦ المعدلة) وايداء الاشخاص إذا لم ينجم عن الايداء تعطيل عن العمل يتجاوز العشرة الايام (المادة ٥٤٠ المعدلة والمادة ٥٥١) وخرق حرمة المنزل (المادتان ٥٥٧ و ٥٥٨) والذم والقدح (المادة ٥٦٨ وما يليها) ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٤٤ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٩ و ٦٦٠ من قانون العقوبات السوري .

وقد جاء القانون الفرنسي في عام ١٨١٠ ، واقتضى اثره قانون الجزاء العثماني الذي ظل مرعياً في بلادنا حتى اول ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ، فرتب الجرائم في القسم الخاص منه في زمرتين : الجنابات والجنتح من جهة والمخالفات او القبايات من جهة اخرى . وحجة الشارع الفرنسي في ذلك ان الجنابات لا تختلف عن الجنتح في شيء من حيث ماهية الجريمة وطبيعتها ، فهي جميعها تخضع للاحكام العامة ، والفارق الوحيد الذي يميزها هو مقدار العقوبة فقط . اما المخالفات فتختلف عن الجنابات والجنتح في النوع وفي الماهية . وقد لا يسري عليها ، لتفاهتها والكثير من احكام القسم العام . ولذا كان من الطبع ان يفرق عند ترتيب الجرائم بين الجنابات والجنتح من جهة والمخالفات من جهة ثانية . وقد غالت تشريعات جزائية كثيرة في هذا التفريق حتى استبعدت المخالفات من قانون العقوبات

وأخرجتها منه اخراجاً تاماً وشكلت منها قانوناً مستقلاً خاصاً بها وحدها ، وجعلت القسم الخاص من قانون العقوبات مقصوداً على الجنايات والجنح فقط . أما التشريعات الجزائية التي ضمت بين الجنايات والجنح والتحالفات كلها في قانون واحد ، فقد عمدت جميعها — كما عهد الشارع الفرنسي — الى التفريق بين الجنايات والجنح من جهة والتحالفات من جهة اخرى ، وخصت هذه الأخيرة بفصل او باب مستقل من ابواب القسم الخاص من القانون .

اما ترتيب الجنايات والجنح فقد سار فيه الشارع الفرنسي ، ومثله الشارع العثماني ، على اساس جسامه العقوبة المقررة ومقدار خطورتها ، لا على اساس ماهية الجرم او ماهية الحق المعتدى عليه .

وبعد ان اختص الجنايات والجنح بالكتاب الثالث قسمها الى قسمين : وضع في القسم الاول : الجنايات والجنح المرتكبة ضد « الشيء العام » او المصلحة العمومية . ووضع في القسم الثاني : الجنايات والجنح المرتكبة ضد آحاد الناس . اما القسم الاول فيحتوي على الجنايات والجنح المقررة ضد أمن الدولة ، وضد الدستور ، وضد السلامة العامة . وأما القسم الثاني فينطوي على الجنايات والجنح المرتكبة ضد الاشخاص ، وضد الاموال .

نقهر : ومن البديهي ان هذا التقسيم لا يستند الى اساس علمي ، وإنما هو أثر من آثار الشريعة الرومانية ، كما أسلفنا ، لأن كل جنابة او جنحة يمكن ان تدخل في القسم الاول اي قسم الجنايات والجنح المرتكبة ضد « الشيء العام » ، وكل جريمة في نظر الشارع الحديث تمس المصلحة الاجتماعية العامة . واذا كان هذا التقسيم يستند الى ان الضرر العام في جرائم القسم الاول اظهر ، وان الضرر الفردي في جرائم القسم الثاني اغلب ، واوضح ، فان من الصعب في كثير من الجرائم تغليب اي الضررين ، فضلاً عن ان اتخاذ هذا الضرر او ذاك اساساً لتصنيف الجرائم وتبويبها ليس من الروح العلمية في شيء . واكثر الجرائم يستوي فيها الإضرار بمصلحة الجماعة ومصالح الافراد ، فهي جرائم مختلطة ،

يصعب فيها جداً معرفة أي الضروب الأشد : أهو الضرر الذي حلّ بالجماعة أم الضرر الذي حل بالأفراد .

تبويب الجرائم في التشريع الجزائي الحديث : وقد نبذت أكثر التشريعات الحديثة التصنيف الأساسي الذي استعاره قانون الجزاء العثماني من القانون الفرنسي ، واكتفت بتقسيم الجرائم الى فصائل على أساس أوجه الشبه التي تجمع بينها من حيث طبيعة القية التي تستهدفها الجريمة أو طبيعة الحق المعتدى عليه أو المنفعة الحقوقية أي المصلحة التي يحميها قانون العقوبات تحت طائلة العقاب . ومدار القيم أو المنافع أو المصالح الأساسية التي ظفرت بحماية القانون الجزائي هو الوجود الانساني في شتى مظاهره ومجاليه . فالوجود الانساني هو من القيم أو المنافع الكبرى التي تحميها الحقوق بصورة عامة والحقوق الجزائية بصورة خاصة ، بمثابة القطب من الرمح . والانسان إما ان يحميه التشريع الجزائي بوصفه فرداً مستقلاً متميزاً من غيره من سائر الناس ، وإما ان ينص على حمايته بوصفه عضواً في جماعة .

وهكذا فالحقوق التي تظفر بحماية التشريع الجزائي ، إما ان تكون فردية يختص بها شخص الانسان الفرد مستقلاً عن غيره ، وأما ان تكون جماعية تعود ، في متنهاها ، الى الانسان ، كعضو في جماعة .

اولاً - قيم الفرد ومنافعه الحقوقية : وجود الفرد أو كيانه هو موضوع الحماية الحقوقية ، ومعنى هذا قبل كل شيء ، وفوق كل شيء ، ان يكفل النظام الحقوقي القائم للفرد جوّاً من السلم والهدوء والطمأنينة يستطيع ان يكشف فيه عن طبيعته الخاصة ، وان يظهر ذاته ، وان يرقى بهذه الذات الى حيث تبلغ به مواهبه وقابلياته .

١ - ولا جدال في ان حماية كل فرد في الاعراب عن ذاته إعراباً سليماً هادئاً تستلزم حماية حقه في الحياة والبقاء ، وفي سلامة الجسد . فحياة الانسان وسلامته الجسدية هي في طبيعة القيم والحقوق والمصالح التي ينبغي صيانتها دون

كل عدوان ، وإن ينسب للفرد القيام بأية فعالية او نشاط او تقدم ما لم يستمع بذلك ، اي ما لم تكن سلامة حياته ووجوده في حى القانون ، ولذا كانت جرائم القتل والجرح والضرب في طبيعة الجرائم التي ينص عليها القسم الخاص في قانون العقوبات .

ب - وللفرد طائفة من الحقوق او المنافع المعنوية التي تكاد تلصق بالذات الانسانية ، ولا يكتل ازدهار الفرد ولا تستقيم حياته بدونها ، وقد لا يبقى لوجوده معنى لمّا هو فقدها كالشرف ، والكرامة ، والعهدة ، والحيوية الشخصية ، وحصانة المنزل ، وحرية الاعتقاد ، وحرمة المراسلة والخاصية ، وامثال هذه القيم والحرمات التي جاءت حصيلة قرون متطاولة من الجهاد المستمر والضحية الدائمة ، وتعتبر بحق ، التوالت الانساني الرفيع الذي تقهر به المدنية الحديثة .

ج - ويلحق بهذه المنافع المعنوية طائفة اخرى لا تتصل بالذات الانسانية اتصالاً مباشراً ولكنها تتم عن حماية حق التملك ، وهذا الحق هو تعبير عن حق الانسان في السيطرة على الاشياء وحقه في الاحتفاظ بشركات نشاطه وجهوده والتصرف بها على هواه . ومن هنا احتوت التشريعات الجزائية خصوصاً تعاقب شتى انواع الاعتداء على الاموال كالسرقة والاحتيال وإساءة الائتمان وغير ذلك كثير .

د - وقد يدخل في عداد منافع الافراد المحمية حقوقياً ، الملكية الادبية والفنية ، وشهادات الاختراع ، والعلامات الفارقة ، والرسوم والنماذج الصناعية الخ ...

ثانياً - قيم الجماعة ومنافعها الخفوية : تنبسط الجماعة ، في عصرنا الحاضر ، بالدولة ، وحماية مصالح الدولة انما تعود ، من حيث المنتهى ، الى الافراد ، لأنها تستهدف استئصال شائنة الفوضى والقلق والاضطراب من المجتمع ليتنى للأفراد انفسهم ازدهار ذواتهم في جو من الطمأنينة والسلام والسكينة والاستقرار .

والجرائم التي تؤذي هذه المصالح الجماعية الكبرى قد تقترف ضد الدولة كسلط سياسية ، كمحكمة ، تستهدف قلب نظام الحكم او تغيير شكله ، او اغتصاب السلطة ، وقد تقترف ضد الدولة كرمز للسيادة القومية وتستهدف عندئذ استقلال الأمة كلها وسلامة الوطن من حيث هو ، كالحيانة والتجسس ، وعقد الصلات غير المشروعة بالعدو . وقد توجه هذه الجرائم ضد اجهزة الدولة لمرقعة سيرها والحيلولة دون قيامها بأعباء الإدارة ، وتنفيذ مهامها ، وبممارسة وظائفها ، كالجرائم الموجهة بالإدارة القضائية او الواقعة على الإدارة العامة .

والواقع انه لا معدى لكل نظام حكم جديد من استخدام التشريع الجزائي لحماية نفسه أولاً ، ولحماية القيم الجديدة التي يرتكز اليها ثانياً . وهو قد يستخدم التشريع الجزائي ايضاً لدعم التبدلات التي ادخلها في مفاهيم البلاد ونظمها ومؤسساتها واوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي اساليب العيش والفكر فيها ، ولتركيز المثل العليا التي يسعى الى تحقيقها في اذهان الناس . ولقد عصفت الحرب العالمية الأولى والثانية بالأوضاع الدستورية في كثير من بلدان العالم . وكان من جراء ذلك ان قامت انظمة للحكم جديدة ، وكان كل نظام حكم جديد يجر وراءه حتماً تشريعاً جزائياً جديداً . ووضح مثال على ذلك : ان الفاشيين ما ان تسنوا اوبكة الحكم في ايطاليا حتى وضعوا قانون عقوبات جديد ، وكذلك جرى في الاتحاد السوفياتي بعد انتصار الثورة الاشتراكية ، وفي بعض دول شرقي اوروبا كالجوهريات الشعبية مثلاً .

ومن الطبيعي ان تؤدي الثورات والانقلابات والتبدلات الطاؤنة على انظمة الحكم الى خلق جرائم جديدة ، وتحظير أوان من السلوك الانساني يعتبرها 'بناء الحكم الجديد مغايرة لمفاهيمهم ومثلهم او ضارة بقيمهم ، وبذلك يطرأ تعديل هام على مفهوم الجريمة من حيث هي ، وعلى تصنيف الجرائم وتبويبها . وليس التصنيف الذي اوردناه ، والمبني على اساس طبيعة الحق المعتدى عليه ،

او المصلحة المراد حمايتها جزائياً ، سوى هيكل عام مجمل ، يتناول الخطوط الكبرى لصياغة الترتيب الذي اخذت به التشريعات الحديثة ، وفي عدادها قانون العقوبات السوري الحديث .

تبويب الجرائم في القسم الخاص من قانون العقوبات السوري — عندما تبنت الشاوع العثماني قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٨١٠ لم يأخذ عنه جميع نصوصه ، وإنما اهل منها ما لم يكن يألف وبعض الأوضاع الخاصة في نظام الحكم السائد آنذاك ، وفي القواعد التي ينبغي ان تركز اليها علاقات الافراد بالدولة ، وفي نواحي نشاطهم السياسي والاجتماعي والفكري ^(١) . وظل قانون الجزاء العثماني نافذاً فيما يجبيح نواقصه حتى قبض الله البلاد من اصدار المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٤٨ المؤرخ في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ ففضى بالغاء قانون الجزاء العثماني وتعديلاته وذوله وتطبيق احكام قانون العقوبات الجديد اعتباراً من اليوم الاول من شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ .

ويمكننا ان نوجز الخصائص التي اتصف قانون العقوبات السوري الجديد ، في حقل تصنيف الجرائم وتبويبها ، فيما يلي :

أولاً — لقد استبد قانون العقوبات السوري اصوله واحكامه من قانون العقوبات اللبناني الذي صدر في أول آذار (مارس) عام ١٩٤٣ ، ووضع موضع الاجراء في اول تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٤٤ ، ومن تعديلاته ، وأهمها : القانون المؤرخ في ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٨ . والنصوص في القانونين السوري واللبناني هي واحدة إلا فيما ندر ، ولذا فتبويب الجرائم وتصنيفها فيها واحد أيضاً .

ثانياً : لقد قسم قانون العقوبات السوري أحكامه إلى كتابين اثنين : الكتاب الاول ، ويتضمن الاحكام والقواعد العامة في التجريم والتأثير والمعاقبة ، وهو

(١) راجع اذا شئت كتابنا في « المبادئ العامة لمي قانون العقوبات » ، الطبعة الثانية ، ص ٩٠ وما يليها .

ما ندعوه : « القسم العام » في قانون العقوبات، وتنظمه مائتان وتسع وخمسون مادة . وأما الكتاب الثاني فيتناول الجرائم جميعها : يحدد كل جريمة ويعين العقوبة التي تترتب على فاعلها ، وهو ما نسميه : « بالقسم الخاص » في قانون العقوبات ، وقد وردت أحكامه في المواد ٢٦٠ - ٧٥٦ أي حتى نهاية القانون . وهذا القسم هو موضوع شرحنا ، كما أسلفنا .

ثالثاً : لقد استن قانون العقوبات الجديد ، في قسمه الخاص ، عدداً كبيراً من الجرائم التي لم يكن معاقباً عليها في قانون الجزاء العثماني ، كالجنايات الواقعة على الدستور ، والجرائم الماسة بالقانون الدولي ، والتي قتال من هبة الدولة ، أو من مكانتها المالية ، أو من الشعور القومي ، أو الوحدة الوطنية ، أو تحكك الصفاء بين عناصر الامة ، وكجرائم المباورة ، والسفاح ، والجماعة خلاف الطبيعة والمراباة ، والتهويل ، الخ ... ، كما جمع في سفر واحد شتات أحكام كثيرة كانت مبعثرة في الماضي في قوانين مستقلة خاصة كالقتل ، والتسول ، والافلاس وحماية الملكية الادبية ، والفنية ، والتأجير الصناعية ، وغير ذلك ^(١) .

وأخيراً : لقد احتذى الشارع السوري حذو معظم التشريعات الجزائية الحديثة في تصنيف الجرائم في القسم الخاص ، فبنى ذلك على أساس طبيعة الحق أو القصة أو المصلحة المراد حمايتها ، كما هي الحال في قانون العقوبات السويسري والابيطالي وغيرهما . ولذا فقد ضم الجرائم المتشابهة التي تستهدف حقاً معيناً أو مصلحة حقوقية معينة ، وجمعها في فصيلة واحدة ، ووجد بينها في باب واحد . وقد بلغت هذه الفصائل أو الزمر اثنتي عشرة فصيلة أو زمرة يقابلها اثنا عشر باباً ، وفرق الشارع السوري بين الجنايات والجنح من جهة والمخالفات من جهة ثانية فاختص المخالفات جميعها بالباب الثاني عشر وهو الباب الاخير من قانون العقوبات السوري . ووزع الجنايات والجنح وفق فصائلها في احد عشر باباً ،

(١) انرا كتابنا المصم اليه سابقاً : ص ٩٨ .

وفق القيم أو الحقوق أو المصالح الكبرى التي يجب حمايتها بالمؤيد الجزائري .
ويمكن أن نوجز هذه القيم أو الحقوق أو المصالح فيما يلي :

ا : أمن الدولة ااطاوجي والداخلي : وتشمل الجرائم الماسة بأمن الدولة على الحياة والتجسس والنيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي ومن الوحدة الوطنية ، وعلى اغتصاب السلطة وغير ذلك .

ب : السلامة العامة : وتنطوي الجرائم الماسة بالسلامة العامة على حمل الاسلحة والذخائر وحيازتها دون اجازة ، وعلى تأليف الجمعيات غير المشروعة وتظاهرات الشغب ، والتعدي على حرية العمل ، وعلى الحقوق والواجبات المدنية الخ . .

ج : حسن سير أجهزة الدولة العامة : من ادارة وقضاء ، وضمان الثقة ، بنقد الدولة وطوابعها وسائر اوراقها الرسمية . ويستلزم هذا كله نصوصاً شتى تتجلى في الجرائم الواقعة على الادارة العامة ، سواء أوقعت من الموظفين انفسهم او من الافراد العاديين ، كالرشوة والاختلاس وصرف النفوذ، وتجلى أيضاً في الجرائم الواقعة على السلطة العامة كالتنمرد والتحقير والذم والقدح وانتحال الصفات الخ . . ، وفي الجرائم المتهمة بالادارة القضائية كالاقتواء وشهادة الزور والبيّن الكاذبة ، الخ . . . وفي الجرائم المتهمة بالثقة العامة كالتزوير وتقليد العملة والطوايع والاسناد العامة ، والمصدقات الكاذبة ، الخ ، . .

د : الدين والامرة : وتبرز في حماية الشعور الديني وفي صيانة مؤسسة الاسرة والمحافظة على آدابها وواجباتها بالمعاقبة على الزنى ونسيب الولد او العاجز والتعدي على حق حراسة القاصر ، واهمال بعض الواجبات التي تفرضها احكام قانون الاحوال الشخصية .

هـ : الاخلاق والآداب العامة : وتحمي الحقوق الجزائية الخاصة بالاخلاق والآداب العامة بمعاقبة الاعتداء على الاعراض ، والحض على الفجور ، والاغواء والحطف ، الخ ...

و : حياة الانسان وسلامته : وهذه القضية الاساسية تجعل حمايتها في الجرائم التي تستهدف شخص الانسان ، كالقتل والجرح والضرب ، وحتى صنوف الإيذاء الخ ...
ز : حرية الانسان وشرفه : هما قيمتان لا صفتان بالذات الانسانية ، والاعتداء عليها مجرم ومعاقب عليه ، كالحرامان من الحرية وخرق حرمة المنزل والتهديد والتحقير الخ ...

ح : العلمانية العامة : وتستتب بمعاقبة الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً كالحريق ، والامراض السارية ، والاعتداء على سلامة طرق النقل والمواصلات والاعمال الصناعية ، كما تجعل أيضاً في معاقبة التسول والتشرد وتعاطي المسكر والمخدرات .

ط : حق الملكية : ولحماية هذا الحق نص القسم الخاص من قانون العقوبات على معاقبة جرائم الاعتداء على الاموال . وبعض هذه الجرائم يقصد بها فاعلها ان يضيف الى ملكه ما يملكه سواء كالسرقة والاحتيال والفسخ وسوء الائتمان ، وبعضها يقصد بها فاعلها الاضرار باملاك الغير سواء أكان هذا الغير فرداً أو جماعة ، أو دولة ، كالحدم والتخريب واتلاف المزروعات وقتل الحيوانات ، الخ ...

ويلحق بجرائم الاعتداء على الاموال المادبة الجرائم الماسة بالملكية الادبية والفنية ، وتقليد العلامات الفارقة ، واغتصاب العنواين التجارية ، والمزاخرة الاحتيالية وغيرها .

هذه هي القيم والحقوق والمصالح الكبرى الفردية والجماعية التي صانها قانون العقوبات في قسمه الخاص ، وخص كل زمرة منها بباب من ابوابه الاحد عشر ، كما خص التحالفات بالباب الثاني عشر أي الاخير .

خامساً : لم يكتف المشرع بأن صنف الجرائم في اثني عشر باباً ، ولكنه قسم الباب الواحد الى فصول ، وأجل في كل فصل منه عدداً من الجرائم المماثلة التي تنصب كلها على حماية حق ما أو قيمة ما أو تصور مظهر معين من مظاهر

ذلك الحق أو تلك القيمة . ففي باب الجرائم الواقعة على أمن الدولة مثلاً ، ومي التي نصت عليها المواد ٣٦٠ - ٣٦١ ، فصلان : أحدهما يتضمن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، وقد نصت عليها المواد ٢٦٣ - ٢٩٠ ، والثاني يحتوي على الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي ، وقد نصت عليها المواد ٢٩١ - ٣١١ . وقد يقسم الفصل نفسه الى عدد متميز من الجرائم . ففي الفصل الذي يتضمن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، مثلاً الوان عديدة من الجرائم تجمعها كلها الحياة ، وألوان أخرى يوحدتها التجسس ، وغيرها يضم بينها النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي الى غير ذلك .

مما دسأ : يبدأ القسم الخاص في بعض التشريعات الجزائية كالتشريع السويسري بالنصوص التي تحمي القيم أو الحقوق أو المصالح الفردية أي بجرائم الاعتداء على الأشخاص وعلى أموالهم وكراماتهم وحرياتهم كجرائم القتل والايذاء والسرقة الخ.. لأنها أكثر الجرائم وقوعاً ، وأهمها في الأحوال العادية. وتوجع بعض التشريعات الجزائية الأخرى النصوص التي تهدف الى حماية القيم أو المصالح الجماعية فتبدأ بالجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى السلامة العامة . وهذا مأخذ به قانون العقوبات السوري في القسم الخاص منه .

منهج البحث : - سنتولى في هذا المؤلف شرح القسم الخاص من قانون العقوبات السوري ، فندرس الجرائم المختلفة التي نص عليها لنبين أركان كل منها وعناصر كل ركن ، وشرائط تطبيق كل نص ، وقد آثرنا ان نقسم شرحنا هذا الى اثني عشر كتاباً : نتناول في الكتب السبعة الأولى منها الجرائم التي تهدف الى المساس بالقيم والحقوق والمصالح الجماعية الواردة في الابواب السبعة الاولى من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وتبدأ بباب الجرائم الواقعة على أمن الدولة وتنتهي بباب الجرائم المحلة بالأخلاق والآداب العامة . أما الكتب الخمسة الأخرى من مؤلفنا فنعرض فيها للجرائم التي تمس القيم

والحقوق والمصالح الفردية ، وتبدأ بباب الجرائم الواقعة على الاشخاص وهو الباب الثامن من القسم الخاص أي من الكتاب الثاني في قانون العقوبات ، وتنتهي بباب التحالفات ، وهو الباب الثاني عشر والآخر .
وسنحذو في شرحنا هذا حذو التبويب الذي جاء به الشارع نفسه في القسم الخاص من قانون العقوبات ، واليك الأبواب التي نعالجها في هذه الاجزاء كلها من مؤلفنا :

الباب الاول : الجرائم الواقعة على أمن الدولة .

الباب الثاني : الجرائم الواقعة على السلامة العامة .

الباب الثالث : الجرائم الواقعة على الادارة العامة .

الباب الرابع : الجرائم الهتة بالادارة القضائية .

الباب الخامس : الجرائم الهتة بالهتة العامة .

الباب السادس : الجرائم التي تمس الدين والامرة .

الباب السابع : الجرائم الهتة بالاخلاق والآداب العامة .

الباب الثامن : الجرائم الواقعة على الاشخاص .

الباب التاسع : الجرائم التي تؤلف خطراً شاملاً .

الباب العاشر : جرائم التسول والتشرد والمهدرات .

الباب الحادي عشر : الجرائم الواقعة على الاموال .

الباب الثاني عشر : التحالفات .

وسيقصر هذا الجزء الاول من كتابنا الاول على معالجة أحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، وبقناول شرح المواد ٢٦٠-٢٩٠ فقط من قانون العقوبات السوري .

التشريعات الجزائية الخاصة : وغني عن البيان ان القسم الخاص من قانون العقوبات لا ينطوي على جميع الافعال التي يعتبرها الشارع جرائم تستحق العقاب . وإنما ثمة قوانين كثيرة خاصة ومستقلة عن قانون العقوبات تحتوي على

مؤيدات جزائية تدعم بها القواعد التي نضعها ، ونحمي الحقوق أو المصالح التي
تقرها . ومن هذه القوانين الخاصة : قانون العقوبات العسكري ، وقانون
الانتخاب ، وقانون الجراج ، وقانون السير ، واكثر القوانين ذات الصفة
المالية أو الاقتصادية كقانون الجمارك مثلاً ونحن لن نتعرض في شرحنا
هذا للتشريعات الجزائية الخاصة المستتقة عن قانون العقوبات السوري إلا لماماً
وبقدر محدود .

✱ ★ ✱

الكتاب الأول

الجرائم الواقعة على أمن الدولة

يحتوي هذا الكتاب على الأقسام الثلاثة التالية :

القسم الأول : الأحكام العامة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة.

القسم الثاني : الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي .

القسم الثالث : الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي .

أما القسمان الأول والثاني فسنعالجها في هذا الجزء الأول ، وأما

القسم الثالث فسيكون موضوع الجزء الثاني من كتابنا .

القسم الأول

المخطط العام في الجرائم الواقعة على أمن الدولة

يشتمل هذا القسم على الفصول التالية :

الفصل الأول : الجرائم الواقعة على أمن الدولة في تطورها التاريخي.

الفصل الثاني : الخصائص المميزة للجرائم الواقعة على أمن الدولة.

الفصل الثالث : المؤامرة على أمن الدولة .

الفصل الرابع : الاعتداء على أمن الدولة .

الفصل الخامس : العذر المحلّ والعذر المخفف في العقوبات المقررة

لجرائم الواقعة على أمن الدولة .

الفصل السادس : الامتناع عن التبليغ، وفرض العقوبات الإضافية

والتدابير الاحترازية في الجرائم الواقعة على

أمن الدولة .

الفصل الأول

الجزء الأول الواقعة على أمن الدولة في تطورها التاريخي

تعريف وتصنيف : الدولة - كما للأفراد - مصالح وقيم وحقوق أساسية
تعتمد الى صونها بالمؤيد الجزائي ، والى الذود عنها بالعقاب والحقوق الأساسية
التي تتمتع بها الدولة تصنف في زميرتين :

الأولى : زمرة الحقوق التي تشتملها الدولة من طبيعة كونها تجسيدا للامة
في علاقاتها مع الامم الاخرى في الميدان الدولي ، وتعبيراً عن إرادتها في الحرية
والسيادة والاستقلال . والدولة لما تقاس هذه الحقوق بصفتها شخصاً من
أشخاص القانون الدولي أو الحقوق الدولية .

والثانية : زمرة الحقوق التي لاغنى للدولة عن ممارستها وحمايتها لكي
تتمكن أجهزتها ومؤسساتها من النهوض بأعباء الحكم ، وللقيام بوظائفها
الاساسية حيال الرعية من أفراد وجماعات . ومن هذه الوظائف توطيد الطائفة
والامن ، وإقامة قسط العدل ، وتحقيق شتى الخدمات العامة الرامية الى
خير المواطنين ورفاهتهم وازدهارهم . وتشتمل الدولة هذه المهام من طبيعتها
كحكومة ، وتقاس هذه الحقوق بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الداخلي
أو الحقوق الداخلية .

ومن البدهي ان تصنف الجرائم التي تمس الدولة تبعاً لهذا التصنيف الذي أُلغينا اليه بصدد حقوقها الاساسية . فالجرائم التي تقترف ضد الدولة بصفتها شخصاً من اشخاص القانون الدولي ، وتهدف ، بالتالي ، الى اضاءة استقلالها أو الانتقاص من سيادتها أو تهديد سلامة أراضيها ، كالاتصال بالعدو ، والتعاون معه ، وحمل السلاح في صفوفه ، واقتطاع جزء من ارض الوطن وضمه الى دولة اجنبية ، وسحق الوان الحياة والتجسس ، كلها جرائم تنال الامة في كينونتها ، والوطن في وجوده ، وقد يكون من شأنها هدم كيان الدولة ، أو محوها أو تجزئتها أو تضيق رقعة أراضيها ، ويطلق — عادة — عليها اصطلاح : « الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي » .

أما الجرائم التي ترتكب ضد الدولة بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الداخلي ، وتهدف ، بالتالي ، الى الانتقاص على اجهزة الحكم ، او التمرد على مؤسسات السلطة ، او اجراء تعديل في القواعد التي وضمها الدستور لتحديد شكل الحكم و اصول ممارسته ، ولتعيين علاقات السلطات بعضها ببعض ، كتنفيذ دستور الدولة بطرق غير مشروعة ، أو اثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة او منع هذه من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور ، او اغتصاب سلطة سياسية أو مدنية او قيادة عسكرية ، كل هذه جرائم لا تمس الدولة في كينونتها ، او في موضوعها ، او في علاقاتها بالدول الاخرى ، وانما تمس الحكومة ، وأجهزة الحكم ، وسلطاته ، وهي كلها صفات ، وصيغ وأشكال عارضة من صفات الدولة وصيغها واشكالها الحقوقية الكثيرة ، وليس يقوِّض الدولة استبدال شكل للحكم بشكل آخر ، وقد لا يضير الامة الاستعاضة عن حكومة بحكومة ، أو عن دستور بدستور . وقد يُطلق على هذا النوع من الجرائم اسم : « الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي » .

وبينا تهديد الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي الدولة ، من حيث وجودها و كيانها الدولي ومركزها بين الدول الاخرى ، وتثير في وجهها

الصعاب والشور من حيث صلاتها بغيرها من الأمم ، وتوقعها في مأزق ومكائد حرجة قد تؤدي بها ، ترى أن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي لا تولد غير اضطرابات داخلية ، في نطاق الوطن الواحد ، ويمكن أن تتصور وقوعها ولو لم يكن على وجه الأرض أية دولة أخرى غيرها .

شخصية الدولة :

وهكذا يتضح أن المحل الرئيسي الذي ينصب عليه الاعتداء في الجرائم الواقعة على أمن الدولة هو : « شخصية الدولة l'Etat » ؛ والنصوص التشريعية التي تعاقب على هذا النوع من الجرائم إنما تهدف من وراء ذلك إلى إضفاء أعظم قدر ممكن من الحماية والصيانة على شخصية الدولة وحقوقها الأساسية في الداخل وفي الخارج . ومع هذا ، ولئن يكن التطور التاريخي للجرائم الواقعة على أمن الدولة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمراحل التي رافقت نشوء الدولة في المجتمعات البشرية ، أو لحقت به ، فإن من الثابت تاريخياً أن فصيلة الجرائم العامة - أي الجرائم الماسة بمصالح الجماعة - هي أئرق في القدم من غيرها من فصائل الجرائم الأخرى . ذلك أنها رافقت المرحلة الأولى من مراحل نشوء القانون الجزائي وتطوره في المجتمعات الإنسانية ، أيا كانت درجة التنظيم الاجتماعي التي بلغتها تلك المجتمعات ، وأيا كانت مرتبتها الحضارية ، وسواء اتخذت شكل الأسرة أم العشيرة أم المدينة أم الدولة . ومن الجلي الواضح أن الجرائم المحلة بأمن الدولة الخارجي والداخلي ليست سوى فرع من فروع الجرائم العامة أو لون من ألوانها في المرحلة التي بلغ فيها التنظيم الاجتماعي الإنساني مرحلة الدولة . والمتفق عليه لدى مؤرخي القانون الجزائي أن الجرائم التي أطلقنا عليها اصطلاح « الجرائم العامة » هي وحدها التي كانت السلطة ، في المجتمعات البدائية ، تقاوس حيال

مقتربها حق العقاب ، بينما كان الافراد يتولون هم بأنفسهم ممارسة حق العقاب
حيال مرتكبي الجرائم الخاصة ، اي الجرائم التي تؤذي حقوقهم ومصالحهم
الفردية ويحل بهم ضررها . ومن الحقائق التاريخية أيضاً ان العقوبات التي خصت
بها طائفة الجرائم العامة كانت دوماً غاية في الشدة والقسوة والصرامة .

وطالما ان المقصود بالحماية في النصوص الجزائية التي تعاقب على الجرائم
الواقعة على أمن الدولة هو شخصية الدولة ، من الداخل ومن الخارج ، فإن
المسألة التي نشور بداهة ، وقبل كل شيء ، هي : هل تلك الدولة في الحقيقة
والواقع شخصية تصلح أن تكون محل حماية القوانين الجزائية ؟

إننا في الإجابة على هذا السؤال نضرب صفحاً عن آراء تلك الفئة من
المفكرين والفلاسفة الذين يستنكرون وجود الدولة ، ويكفرون بالغاية من
وجودها ، ويمتدحون انها قامت في الاصل على أساس غير أخلاقي^(١) . ومن
هؤلاء : تولستوي ونييتشه وباكونين وغيرهم . ونحن نطوي أيضاً كشفاً
عن أقوال المفكرين والفلاسفة الذين يغالون في الاشادة بأهمية الدولة إلى حد
التأليه ، وفي طليعة هؤلاء الفيلسوف الألماني هيجل .

ولإذا استثنينا هاتين الفئتين من رجال الفكر الغلاة في النفي والاثبات ،
فإن الكتلة الباقية — وجلتها من رجال القانون — يمكن ان تقسم إلى
طائفتين متعارضتين أشد التعارض ، مختلفتين أعظم الاختلاف .

أما الطائفة الأولى : فتتكرر أن تكون الدولة ذات شخصية حقيقية ،
وترى أن الدولة — ككل شخص اعتباري — هي مصطنعة اصطناعاً ، وأن
شخصيتها هي ريبة الوهم والخيال .

(١) انظر كراوس Kraus في مجموعة محاضرات مجمع القانون الدولي في لاهاي لعام
١٩٢٧ مجلد ١٦ ص ٤٢٠ - ٤٢٣ .

واما الطائفة الثانية ، فتوى - على العكس بما تقدم - أن الدولة نجسيد
لواقع اجتماعي معين ، وانها التعبير القانوني للأمة او الوطن ، وكلاهما من
الحقائق الواقعة التي لا يمكن جعودها .

ونحن من انصار هذا الرأي لأن تمتع الدولة بالشخصية الحقيقية هو وحده
الذي يفتر وحدها ويعومتها واستمرارها .

وسواء في نظرنا ، أ أنكرنا على الدولة تمتعها بالشخصية الحقيقية أم لم ننكره ،
فإن بما لا جدال فيه أن جميع القوانين والتشريعات الجزائية في العالم تعاقب
على كل اعتداء بمس الحقوق والمصالح الاساسية التي تشكل قوام شخصية
الدولة ، وتضمن ، بالمؤيد الجزائي ، حماية هذه الشخصية وسلامة مقوماتها .

وقد أفصحت بعض قوانين العقوبات الحديثة عن هذا الاتجاه بدقة ووضوح
عندما أطلقت على مجموعة الجرائم التي تمس الحقوق والقيم والمصالح الاساسية
التي تمثلها الدولة اسم « الجرائم المقتوفة ضد شخصية الدولة » ، وسماها آخرون :
« الجرائم المقتوفة ضد الوطن » ، ودعاها قانون العقوبات اليوغوسلافي الحديث :
« الجرائم المقتوفة ضد الدولة والشعب » ، وأما قانون العقوبات البلغاري الحديث
فقد اصطلح على تسميتها بـ « الجرائم المقتوفة ضد الجمهورية الشعبية » . وبعضهم
اكتفى بأن اطلق عليها اسم : « جرائم الاعتداء على الدولة » . وأما قوانين
العقوبات في البلدان العربية فمارحت في الاعم الاغلب تطلق على هذه الفصيلة
من الجرائم اسم « الجرائم الواقعة على أمن الدولة » أو « الجرائم المتهمة بأمن
الدولة » . والنقد الذي يمكن ان يوجه الى الاحتفاظ بهذه التسمية هو أن تعبير
« أمن الدولة » قاصر عن استيعاب جميع أنواع الجرائم المرتكبة ضد الدولة ،
والمصطلحات الحديثة تشتمل وأحوط .

وأياً كان الاسم ، فإن الامر الذي لا ريب فيه هو أن الجرائم الواقعة
على أمن الدولة - وتؤلف في حقيقتها لب الاجرام السيامي - هي فصيلة
خاصة متميزة ومستقلة عن غيرها من فصائل الجرائم الاخرى التي ينص عليها

القسم الخاص في مجموعات قوانين العقوبات لدى كل الأمم . ومنفرد للخصائص التي تتميز بها تلك الطائفة من الجرائم فصلاً خاصاً فيما بعد .

ولا تكتمل في رأينا ، الصورة التي نودّ رسمها عن خصائص الجرائم المقرّفة ضد الدولة ، ما لم نضع هذه الجرائم في إطارها التاريخي ، ونشرح - باقتضاب - تطوّرها عبر التشريعات المختلفة ، ثم نرى بعد ذلك كيف استحال مفهوم الاجرام ضد الدولة حتى غدا كما هو الآن ، ثم ماهي أبرز معالم الاتجاهات الحديثة في التشريعات الجزائية التي تعاقب عليه في عصرنا الحاضر .

نشأة الجرائم الماسة بالدولة وتطوّرها التاريخي :

لعلّ تاريخ الجرائم المقرّفة ضد الدولة من اعظم المآمي التي اهنيت بها الشرائع الجزائية عبر العصور والأحقاب .

ففي اقلّ الايام الأولى للبعثعات البشرية ، كان كل اعتداء يمسّ مصالح الخلية ، امرة كانت أو قبيحة أو مدينة يعاقب عليه بالنفي أو بالموت .

وفي الثبنا كان عقاب الحياة الموت ، وتجرّد الخائن من ثروته ومصادرتها ، ووجه جميع أفراد امرته بالحزّي والعار .

أما في عهد الرومان ، فقد كانت التشريع الجزائي يطلق على الجرائم المقرّفة ضد الدولة اسم : « جرائم المساس بالعظمة » Lèse-majesté . وكان المفهوم الأساسي الذي بنيت عليه هذه الجرائم في عهد الجمهورية في روما هو حماية دولة الرومان من اعداء الجمهورية وأعداء الشعب . ويتجلى هذا المفهوم في تجريم كل لون من الوان السلوك يمسّ عظمة الشعب الروماني والدولة الرومانية ، او ينال من كرامتهما أو عزّتهما . ويدخل في عداد جرائم « المساس بالعظمة » :

الإخلال بأمن الدولة ، والتآمر عليها ، واستعداد العدو على الوطن ، أو التعاون معه ، أو مساعدته ، والسعي إلى الطغيان ، وإهانة الشعب الروماني ، وغير ذلك . ولم يطل الأمر حتى دخل على مفهوم « المساس بالعظمة » شيء من التعديل والتحويل . وقد وافق هذا التحويل نشوء العهد الامبراطوري في روما بل لعل هذا كان السبب في حدوث ذلك . وبعد ان كانت الغاية من تجريم أفعال « المساس بالعظمة » ومعاقبة مقترفيها هي حماية الشعب والدولة وهيبتها فقد غدت الغاية حماية الامبراطور الذي تجسد في شخصه الدولة ، وتتناول هذه الحماية شخصه وسلطانه . وهكذا حل مفهوم « عظمة السلطان » محل مفهوم « عظمة الشعب » ، وأقرن به اقترانا قوياً ، على الأقل . ولم يعد هذا السلاح الخطير يتيح للامبراطور أن يعاقب على كل ما يمس أمن الدولة الداخلي والخارجي فحسب ، وإنما أتاح له أيضاً أن يقضي على كل ما يهدد ، من قريب أو من بعيد ، مركزه الشخصي ومجده الخاص .

ومن خصائص جرائم « المساس بالعظمة » عند الرومان أنها كانت تخرج على القواعد العامة والاحكام المنطقية المعقولة التي يقرها التشريع الجزائي في غيرها من الجرائم . فللقاضي الحرية المطلقة في تقدير الوقائع التي تشكل جريمة من جرائم المساس بالعظمة . ولم يكن التجريم يقتصر على الأفعال المادية ، وإنما كان يشمل أيضاً الكتابات والاقوال والافكار التي تراود الانسان . أما العقاب فقد كان في البداية الحرمان من الماء والنار . ثم غدا الاعدام إحراقاً أو طرْحاً في اشدق الوحوش المفترسة . واذا توفي المتهم قبل الحكم فلا تسقط الدعوى ، وإنما تحاكم ذكراه من بعده . أما أموال المحكوم عليه فكانت تصادر جميعها ، وكان الحكم يقتل اولاده معه ، فيقرر عدم أهليتهم لقبول ميراث ما ، او وصية ، أو هبة . ولم تكن الشريعة الرومانية تمنع قاضي هذه الجرائم أية ضمانات ، ولم يكن ليعتوف لهم بأي حق من حقوق الدفاع المقررة لسوهم .

في عهد الاقطاع : ولما انهار بنية الدولة الرومانية ، وتقطعت اوصالها ، وجاء عهد الإقطاع ، لم يعد يألف مفهوم جرائم « المساس بالعظمة » والتركيب

الاجتماعي الجديد الذي أضحى يركز إلى واجبات الولاء والعون والحماية المتبادلة بين ولاية الإقطاع وتابعيهم .

في عهد نشوء الدولة الحديثة : وقد ولدت الدولة الحديثة ، عقب عهد الإقطاع ، كرد فعل للنظام الإقطاعي . ومرعان ما نشب صراع رهيب بين الملكية وسادة الإقطاع ، وكان من الطبيعي أن تستخدم الملكية المطلقة في التغلب على امراء الإقطاع فقد الدولة الرومانية والمفاهيم القانونية التي قامت عليها و اخصها : نظرية السيادة ، ونظرية جرائم « المساس بالعظمة » . بيد أن جرائم « المساس بالعظمة » اوشكت في ظل العهود الملكية المطلقة ان تغدو جرائم « مساس بولي الامر » ، اذ انقسمت إلى فصلتين : الأولى وتتضمن جميع الاعتداءات المباشرة المقررة ضد شخص الملك أو اولاده ، او ضد امتيازات عرشه . والثانية وتنظم الاعتداءات غير المباشرة المرتكبة ضد سلطة ولي الامر .

في عهد الثورة الفرنسية : وما ان التهب نيران الثورة الفرنسية حتى أسفرت عن تطورات همة في الحقوق العامة ، وفي القواعد التي تحدد علاقات الافراد بالدولة . وكان أبرز مجالي التطور الذي جاءت به الثورة في هذا الصدد الامور التالية :

١- لقد جعلت مبادئ الثورة من الدولة شخصية معنوية او شخصاً اعتبارياً مستقلاً عن اشخاص الحاكين : ملوكاً كانوا أو امراء أو رؤساء . ولم يعد هؤلاء جميعاً سوى أداة من أدوات الحكم أو جهاز من اجهزته ، يتغير ويتبدل تبعاً للحاجات والظروف ، وأما الدولة ذاتها فتبقى أبداً . وغداً المقصود بالحماية في النصوص الجزائية التي تعاقب على جرائم الاعتداء على الدولة هو الدولة نفسها . ولم يعد المقصود بالحماية اشخاص الحاكين . وهكذا حل مفهوم « الجرائم المحلة بأمن الدولة » محل جرائم « المساس بالعظمة » او « المساس بولي الامر » .

٢- ومن الامور الهامة التي أحدثها فقه الثورة أنه ميز الجرائم المحلة بأمن الدولة الخارجي من الجرائم المحلة بأمن الدولة الداخلي . فالاولى تهدد الدولة نفسها مباشرة في وجودها ، في كيانها ، في بقائها . اما الثانية فلا تمس سوى اجهزة الدولة أي شكل حكومتها ، والمؤسسات التي خلقتها للقيام بعبء السلطة ، فهي تهدف الى تغيير الحكومة لا الى تقويض الامة او تبعضها .

وقد كانت هاتان الزمرتان من الجرائم الواقعة على أمن الدولة مختلطتين قبل الثورة اختلاطاً عصبياً ، لأن جميع جرائم « المساس بالعظمة » كانت ترمي من حيث النتيجة الى الانتقاص من سلطان الحاكم المطلق او هدمه . وسواء اتخذت الجبرية شكل عصيان او ثورة داخلية أم اتخذت شكل خيانة وقامر مع الاجنبي لازاحه كابوس الحكم المطلق المنبئ على الاعناق ، فالامر لا يبعد ان يكون لوناً من الوان « المساس بالعظمة » ، لاسيما وانه لم يكن ثمة تفريق ، في قواعد القانون العام ، بين شؤون الحاكم المطلق والقضايا العامة ، فهو الدولة والدولة هو .

٣- ومن مجالي هذا التطور الذي ادخله فقه الثورة ايضا ان القدسية التي اواقتها نظرية الحق الإلهي على نظام الحكم الملكي المطلق ازالتها مبادئ الثورة وتعاليمها ومفاهيمها الحقوقية ، ولم يعد لشكل الحكم قبة مطلقة ، وانما أصبحت له قبة نسبية .

في القرن التاسع عشر : ثم انتشرت الافكار الوطنية في القرن التاسع عشر انتشاراً أدى الى تعدد الثورات التحررية والحروب القومية ، فآل هذا كله الى التفريق بين الجرائم العائدة والجرائم السياسية ، وآل رسوخ مبدأ القوميات في ضمائر الافراد والشعوب الى ضرورة التفريق بين الجرائم المقررة ضد أمن الدولة الداخلي أي ضد شكل الحكم وأجهزته من جهة ، والجرائم المقررة ضد أمن الدولة الخارجي : أي ضد استقلال الوطن وسيادة الامة من جهة اخرى . أما الاولى فتفاعلها جدير بالرحمة

والرأفة والرعاية والشفقة ، واما الثانية فخلق بفاعلها قسوة العقاب والتغليظ فيه . وقد انتهى الامر الى اخراج طائفة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي من عداد الجرائم السياسية ، كما اخرجت ايضاً طائفة الجرائم الارهابية والفوضوية التي حمي وطبها في بعض البلدان الاوروبية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر . ولقد كان هذا كله من الظواهر الاولى المبكرة للتخلي التدريجي عن اتجاهات الرعاية والمعطف التي احيط بها المجرمون السياسيون في خلال القرن التاسع عشر ، والعودة بالتشريعات الجزائية الى انتهاج سياسة الشدة والقسوة في معاملة الجرائم السياسية ، بحيث كادت تنعدم فوائد التفريق بينها وبين الجرائم العادية بانعدام ضرورتها .

النكسة وأسبابها :

وأما الملل العبيقة التي أفضت الى هذه النكسة في مواقف الدول والشعوب حيال الجرائم الواقعة على أمن الدولة فانها كثيرة ، لعل أهمها :
اولاً : ان ما آلت اليه الفوضوية والارهابية في أواخر القرن التاسع عشر من فظائع مؤلة كالحرق الأموال وتدميرها ، ولذهاق الأرواح البريئة والفتك بها ، وما لجأ اليه أصحاب هاتين الدعوتين الفوضوية والارهابية من أساليب وحشية ووسائل مهيبة - كل ذلك أحدث في الضمير العام نقمة واشمئزازاً واستنكاراً بحيث وجب ان تتعاطب الدولة في تدابيرها القامعة وشعور النكمة العارمة لدى الافراد والشعوب ، وبحيث وجب ان تأخذ جنّة الفوضوية والارهابية بالشدة وأن تسلب عن أفعالهم الصفة السياسية ، فلا يقيدون من المزايا المقررة للمجرمين السياسيين ، وانما يعاملون معاملة المجرمين العاديين ، ان لم نقل أقسى وأمرّ .
ثانياً : ان الغلو في اعتناق مبدأ القوميات والتهاب المشاعر الوطنية في القرن التاسع عشر والمالة القدسية التي حُفَّت بها فكرتا « الوطن » و « الأمة » - كل ذلك أهاب بالمجالس التشريعية والمحاكم القضائية ومؤلفات الفقهاء الى سلب الصفة السياسية عن جميع الجرائم المحلة بأمن الدولة الخارجي ، لأنها

تستهدف وجود الدولة وبقاؤها ، ولأن مقتضى هذه الاعتداءات انما تنعدم في نفوسهم مشاعر الولاء لوطنهم ولأمتهم ، فهم بالتالي خونة مارقون ، وليسوا مصالحين عقائدين . وكما تتوجب الشدة في معاقبة من يجهد فضل الأبوّة او الامومة ويقدم على الفتك بأبيه أو أمه أو أحد أصوله ، فكذلك تجدر الشدة ذاتها بمن يريد القضاء على وطنه أو تدمير أمته . وإذا كلف الأصل في العطف الذي يحاط به المحرم السياسي هو انه صاحب عقيدة خيرة وذو فكرة إصلاحية نبيلة ، وانه مندفع الى تحقيق ما يرى فيه الخير العام والحياة المثلى لأمة ، فان شيئاً من هذا لا يتلج في صدور الذين يرتكبون جرائم الحيانة او يبيعون وطنهم بشئ بخس درهم معدودات . وإذا كان «التائر» المحمطي دوماً بالاحترام والتقدير ، فان «العيل» الاجير لا يمكن ان يحظى بنبر الشعور بالعرف والازدراء .

ثالثاً : ان نشوء أنظمة دكتاتورية للحكم عقب الحرب العالمية الأولى من فاشية ونازية وشيوعية دعا الى اعتبار الجرائم السياسية أشدّ خطراً وأبعد أثراً من الجرائم العادية ، وأهاب بالحكام المستبدّين الى التضييق من نطاق الحريات العامة ، والقضاء على المعاوضة السياسية ، واعتبار المحرم السياسي عدواً للشعب ، لأنه عدو لنظام الحكم القائم . وتعلّقت الشدة في المعاقبة على الجرائم السياسية في كثير من قوانين العقوبات الحديثة والتشريعات الجزائية التي صدرت بين الحربين العالميتين وعقب الحرب العالمية الثانية .

رابعاً : إن انقسام العالم الى كتلتين كبيرتين متصارعين تبرز كل منها بالآخرى ، وهذه الحرب الباردة التي يشتها اليسار على اليمين واليمين على اليسار ، وهذه المبارزة العلنية التي تصطرع فيها الشيوعية الدولية والرأسمالية الدولية والتي تكاد تقف بالعالم كله على شفا جرف هاور ، وتجعل البشرية جمعاء تعيش في حالة استنفار وتأهب استعداداً للطوارئ - ان كل ذلك يحدر ويجبّع الدول الى النزوع نحو القسوة والشدة في المعاقبة على الجرائم السياسية ولا سيما الجرائم المحلة بأمنها والماسة بمصالحها الاساسية ، وذلك محافظة منها على وجودها

وصيانة حقوقها في السيادة والاستقلال ، ودعماً لـ"نظمة الحكم فيها . وهذه الظاهرة في التشديد لا تقتصر على كتلة الدول الشيوعية ، ومن يسير في فلكها ، وإنما هي بيئة واضحة في تشريعات كتلة الدول التي تطلق على نفسها اسم « العالم الحر » .

خامساً : إن الحروب في عالمنا الحاضر تتصف بـ « الكليّة » والشمول ، وتستأزم حشد جميع فعاليات الأمة ، وقواها المادية والمعنوية على السواء . وهكذا لم تعد الحرب قاصرة على الجيوش العسكرية ، وإنما الأمة بأكملها هي التي تضع كل جهودها في المعركة ، وهي كلها التي تحارب . ولذلك فأن كل تصدع في الداخل يمكن أن يكون له أسوأ الأثر في مصير المعركة التي تدور رحاها في كل مكان . وقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن أن « الطابور الخامس » ، في نشاطه التخريبي في الداخل وعملياته التدميرية من الخلف ، لا يقل خطراً ولا أهمية في التأثير على مجرى الحرب ومصيرها عن أفكك الأسلحة وأعداء الجيوش . و « الطابور الخامس » قد يوجد في كل مكان ، ونشاطه الخفي في التخريب والتعطيل والنسف والتدمير وعرقلة الجهود الرامية الى النصر قد يقع في كل نطاق : في الميدان المادي والروحي ، في المجال العسكري والمدني على السواء . ويخلص من هذا كله الى أنه اذا كانت بعض الجرائم المعقوفة ضد أمن الدولة الخارجي ما يرحت من الوجهة القانونية الصرفة ، تنصف بالصفة السياسية ، فإن أكثر هذه الجرائم ان لم نقل كلها — من خيانة وتجسس واتصال بالاجنبي غير مشروع واستعداداته على الوطن ، واسداء يد العون للعدو ، وحمل السلاح في صفوفه — لا يستدر الشفقة ولا الرأفة ولا العطف وإنما يشير الاشمئزاز والنقمة والاحتقار ويدعو الى تقليظ العقاب .

ولسنا نعدو الحقيقة إذ قلنا ان القوانين الجزائية الحديثة لا تكتفي بإخراج الاعمال الارهابية والفوضوية وجرائم الاعتداء على أمن الدولة الخارجي من خيانة وتجسس الخ ... من عداد الجرائم السياسية فصحب ، ولا تقتصر على

التسوية في المعاملة بين فاعلي هذه الجرائم ومركبي الجرائم العادية ، ولكنها تذهب الى أبعد من ذلك وأخطر ، إذ تدعو الى أن تكون العقوبات المقررة للجرائم السياسية ، في صلب التشريع ، أشد وأقسى من العقوبات المقررة للجرائم العادية ، وأن تكون قواعد الإجراءات في ملاحقة المجرمين السياسيين وإحالتهم ومحاكمتهم وتشكيل المحاكم الاستثنائية الخاصة بهم ، وتنفيذ الأحكام فيهم أكثر مضاء ونفاذاً وأقل مراعاة للضمانات التقليدية التي تمنح عادة للمجرمين العاديين . ومن الواضح أن هذا الاتجاه لا يقضي على الفوارق القائمة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية فصعب ، ولا يكتفي بإهدار الامتيازات التي كان يتمتع بها المجرمون السياسيون ، بل انه يقول بالتفليظ عليهم سواء من حيث قواعد الموضوع في التجريم وتحديد العقوبات ، أم من حيث قواعد الشكل في إجراءات الملاحقة وتعيين الاختصاص والإحالة والمحاكمة والحكم والتنفيذ . ونحن في ذلك كله اتفان نصف واقعاً ونعبر عما هو كائن ، لا عما ينبغي ان يكون . والواقع أن العالم العربي لم يكن في نجوة من التأثير هذه التطورات التي اعادت التشريعات الجزائية في أكثر دول العالم حيال الجرائم السياسية ، ولا سيما الجرائم المحلة بأمن الدولة .

وبكفي أن نشير إشارة عابرة الى أمور ثلاثة هامة في هذا العدد حصلت في الدول العربية أو في أكثرها على الأقل :

١ - إصدار عدد من القوانين الاستثنائية ووضع أحكامها موضع العمل والتطبيق : كقانون الطوارئ ، وكقانون حل الأحزاب السياسية ، وغريم المبادئ المتطرفة وبلغ الصفة السياسية عن الفوضوية والارهابية والشيعية ، والمعاقبة عليها كجرائم عادية .. الخ ..

٢ - إنشاء عدد من المحاكم الاستثنائية والخاصة وتوسعة اختصاصاتها ، ومن هذا القبيل : محاكم أمن الدولة ، ومحاكم الأمن القومي والمجالس العدلية ، والمجالس العرفية ومحاكم الشعب الخ ..

٣ - إقامة قضاء عسكري مؤقت ودائم ، وتوسعة اختصاصاته بحيث غدا

يشمل جميع الجرائم التي يرتكبها العسكريون وغير كآؤهم أيا كانت ، كما أصبح
يشمل أنواعاً أخرى من الجرائم التي يرتكبها المدنيون ، كالجرائم التي تمس مصالح
الجيلش مباشرة ، ومن بينها أحياناً الجرائم الواقعة على أمن الدولة .

نموذج الحس الدولي :

وشيء آخر أود أن أنهى به البحث عن معالم الاتجاهات الحديثة في التشريع
الجزائي حيال الإجرام المكترف ضد أمن الدولة هو أن قوانين العقوبات
الحديثة أصبحت تصدر في كثير من نصوصها عن هذا الشعور العام الآخذ
بالنسو والازدياء بضرورة التضامن الدولي ، بحيث لم تعد هذه النصوص تهدف
إلى حماية أمن الدولة صاحبة التشريع فحسب ، ولما أصبحت تهدف أيضاً إلى
حماية أمن الدول الأجنبية ، والحرص على إقامة علاقات الود والصدقة والتعاون
معه ، والمحافظة على استمرار شرائط التعايش السلمي بين الشعوب ، وصيانة أمن
المتنوع الدولي قاطبة . وسنحاول أن نوضح آثار هذا الاتجاه في تشريعات بعض
الدول العربية ذاتها ولا سيما في التشريع الجزائي السوري واللبناني .

القواعد التي يجب أن تلتزمها الدولة في التجريم والمعاقبة على أفعال

الضارة بخصيتها :

والآن ، وبعد هذا العرض السريع المتقضب لنشأة الجرائم الواقعة على أمن
الدولة وتطورها عبر العصور ، وبيان ما انتهت إليه في التشريعات الجزائية
الحديثة ، لا بد - في نظرنا - من لمحة خاطفة نوضح فيه الحدود التي يجب على
الدولة ، كل دولة ، أن تلتزمها في تجريم انفاط السلوك التي تؤدي شخصيتها أو
تخل بمقوقها ومصالحها الأساسية ، والمعاقبة عليها . والإجماع يكاد يكون منعقداً
على أن لكل دولة الحق - كل الحق - في الدفاع عن المؤسسات والأجهزة التي
تؤلف قوام شخصيتها ، والتي تؤكد الدولة بها ذاتها ، بل إن الإجماع يكاد يكون
منعقداً على أن ذلك يؤلف واجباً أولياً من واجبات الدولة الأساسية .

ولعل التجارب الواقعية تتقاضا ان تقرر ان ممارسة الدولة هذا الحق في الدفاع عن وجودها ومؤسساتها واجهزتها ، او قيامها بهذا الواجب ، يستلزمان كثيراً من الجرأة والبسالة والحزم . ولكن ذلك كله لا يبيح للدولة ان تتخذ من ممارسة حقها هذا او من قيامها بواجبها في هذا الصدد سلاحاً لكبت حرية الفكر او التعبير او وسيلة للخروج في التجريم عن مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ، او استبعاد مبدأ عدم الرجعية ، او سلب الأفراد والجماعات أمنهم وطمانينتهم والضمانات او الحريات التي منحهم لإياها دستور البلاد . وهكذا ينبغي على الدولة في تجريم الأفعال التي تمس شخصيتها من الداخل او من الخارج ان تلتزم هذه الحدود وان تظل في المعاقبة ضمن نطاقها فلا تمتدأها إلى الإخلال بمبادئ القانونية او عدم الرجعية او إلى خرق حرية الرأي او التعبير ، او إلى محاسبة الأفراد او الجماعات عن تجوئ السرائر .

وإذا نحن ألقينا من على نظرة نافذة فاحصة إلى التطور التاريخي للجرائم الواقعة على أمن الدولة ، فلنأنا نستخلص من ذلك ان الدولة يتنازعها في الحقيقة ويستأثر باهتمامها ، وببسم على ضميرها العام ، عند سنّ التشريعات الجزائية لحماية شخصيتها في الداخل والخارج ، تياران قويان متعارضان :

التيار الاول : الرغبة القوية في المحافظة على سلامة الدولة .

والتيار الثاني : عدم التفريط بحقوق الأفراد وحررياتهم .

والنظام الأمثل في الحكم هو الذي يستطيع التوفيق بين هذين التيارين او بالاحرى بين هاتين الضرورتين ، بين ما تستلزمه سلامة الدولة من إجراءات وتدابير ، وما تستدعيه الحريات العامة والفردية من رعاية وصيانة . ومن أجل تحقيق هذا التوفيق تنفرد النصوص الجزائية التي تعاقب على الجرائم المقررة ضد الدولة بكثير من الخصائص الاستثنائية المميزة ، وهي تخرج هذه الخصائص الاستثنائية عن احكام القواعد العامة التي تخضع لها فصائل الجرائم الاخرى ، كالجرائم الواقعة على الاشخاص او الاموال مثلاً . ونحن نود في الفصول التالية

أن نذكر باقتضاب أهم الأحكام الخاصة التي تتميز بها الجرائم الماسة بأمن الدولة من غيرها من سائر الجرائم ، وأن نضرب على ذلك مثلاً جميعاً القواعد التي تسود المؤامرة Le complot والاعتداء L'attentat على أمن الدولة ، وحالات الإعفاء من العقوبات المقررة على مقترفي هذه الجرائم الخطيرة ، وغير ذلك من الأحكام الاستثنائية الأخرى سواء أوردت في قوانين الأساس أم وودت في قوانين الشكل .

★ ★ ★

الفصل الثاني

الخصائص المميزة لأحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة

تمهيد :

لقد انتهينا - فيما انتهينا إليه في الفصل السابق - إلى حقيقتين راهنتين في التشريع الجزائي الحديث الذين يحمي شخصية الدولة ، ويذود عن أمنها الخارجي والداخلي بالمعاقب :

أما الحقيقة الأولى فهي أن ثمة فروقا صريحة بين أحكام الجرائم التي تقع على أمن الدولة الخارجي ، وأحكام الجرائم التي تقع على أمن الدولة الداخلي ، وذلك على الرغم من أن الزمرتين نهلان من مورد واحد ، ولتلقين في كثير من الأحكام المشتركة .

وأما الحقيقة الثانية فهي ان قواعد التجريم والمعاقبة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، سواء فيها ما يحس شخصيتها من الخارج ، وما يحسها من الداخل ، تخرج في كثير من أحكامها عن القواعد العامة التي تخضع لها فصائل الجرائم الأخرى . فهي تعيد عنها ، وعن الطرق التقليدية المألوفة والمتبعة ، في فن الصياغة التشريعية ، وفي قواعد التجريم وأصول الملاحقة والمعاقبة ، وفي الضمانات الممنوحة

للأفراد المدعى عليهم وإجراءات محاكمتهم والحكم عليهم وتنفيذ العقاب فيهم .
ونحن نودّ في هذا الفصل أن نذكر بادئ ذي بدء الفروق القائمة التي تميز
فصيلة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي عن فصيلة الجرائم الواقعة على
أمن الدولة الداخلي . ثم نفصح بعد ذلك عن الخصائص المشتركة بين الفصيلتين
معاً ، والتي تميزهما عن سائر فصائل الجرائم الأخرى في قانون العقوبات .

أولاً : — الفروق القائمة بين الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي

والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي

إن جميع الفروق القائمة بين زمري الجرائم الواقعة على أمن الدولة تتمتع من
قرب واحد ، هو أن زمرة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي تستهدف
— كما أشرنا آنفاً — وجود الدولة وأسس كينونتها ، بينما تستهدف زمرة
الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي تغيير النظم السياسية وأجهزة الحكم .
ومن الواضح أن هذا الفارق الأساسي يجعل الأولى أدهى وأشد خطورة ،
ويتوجب على ذلك فروق أخرى كثيرة نوجز أهمها فيما يلي :

أولاً : إن خطورة الأفعال التي تشكل الجرائم الواقعة على أمن الدولة
الخارجي تستلزم عقوبات أشد وأقسى من العقوبات المترتبة على الجرائم الماسة
بأمن الدولة الداخلي . فقد تبلغ العقوبة في الأولى حد الإعدام ، ولا سيما في
جرائم الحياة التي تقترب في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها . ولا يعاقب
بالإعدام على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي إلا في حالتين اثنتين من
جرائم الفتنة ، وهما المنصوص عليهما في المادتين ٢٩٨ و ٣٠١ من قانون
العقوبات .

ثانياً : إن الصفة الغالبة على الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي هي
الصفة السياسية . وأكثرها ، كالجنايات الواقعة على الدستور مثلاً (المواد ٢٩١
— ٢٩٥) ، يعتبر من الجرائم السياسية الصرفة ، سواء من حيث موضوعها أي

الحق المعتدى عليه ، او من حيث الدافع الذي حدا بقا عليها الى ارتكابها (المادة ١٩٥) . ولذلك فان العقوبات التي تترتب عليها هي ، في الغالب ، العقوبات السياسية لا العقوبات العادية .

ويتمتع التشريع والفقه الجزائيان الى اخراج الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي من نطاق مفهوم الاجرام السياسي ، والى تطبيق العقوبات العادية على مرتكبيها . وفي الحقيقة ، ان اليون للشاسع بين طائفة الحرية والواجب ايس الذين يهتكون حرمة روابط الولاء التي تربطهم بأمتهم ، ويبيعون وطنهم بشئ نجس ، وبين طائفة الابطال والمصلحين من اصحاب المبادئ والعقائد السياسية الذين يشدون على واقع الحكم بغية إصلاحه ، ويطمحون الى الاستيلاء عليه ، تحقيقاً لخير أمتهم ، وسعياً وراء تنفيذ المبادئ والعقائد التي يعتنقونها ويقفون انفسهم عليها . وإذا كانت الجرائم التي يقترفها هؤلاء والتي تمس أمن الدولة الداخلي تتم ، أحياناً ، عن غيرة وسعي وراء الإصلاح والخير العام ، فان الجرائم التي يقترفها اولئك ضد أمن الدولة الخارجي لا تثير في نفوس الناس - كما المعلن من ذي قبل - غير النكمة والاشتمزاز والشعور بالازدراء ، لان الدافع الذي تنقاد له هذه الفئة من المجرمين هو ، في الأغلب ، اثافي دفيء .

وقد برز هذا الاتجاه جلياً واضحاً في قانون العقوبات السوري إذ قضت احكامه بأن الجرائم الواقعة على الحقوق السياسية العامة والفردية ، وهي تعدّ جرائم سياسية بطبيعتها ، تزول عنها هذه الصفة ، وتصبح جرائم عادية ، ويعامل فاعلها معاملة المجرم العادي إذا كان قد انتقاد لدافع اثافي دفيء (إقرأ الفقرة الثانية من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات) . ويظهر اثر هذا الاتجاه ايضاً في احكام المادة ١٩٧ التي اباحته للقاضي - إذا ما بدا له ان للجريمة طابعاً سياسياً - ان يخفف من وطأة العقوبات العادية التي عاقب بها الشارع فاعل هذه الجريمة ، وان يقلها الى عقوبات سياسية ، فيقضي مثلاً بالاعتقال المؤبد عوضاً عن عقوبتي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها . وقد جاءت الفقرة الثانية

من المادة ١٩٧ ذاتها ونصت على ان هذه الاحكام الرحيمية لا تطبق على الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، . ومن وحي هذا الاتجاه استلهم الشارع أيضاً أحكام المادة ١٩٨ من قانون العقوبات .

ثالثاً : إن النصوص التي تعاقب على الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي تفرق في العقاب شدةً وليناً بين الجرائم المقررة في زمن السلم ، وذلك التي يرتكبها فاعلوها في زمن الحرب او في زمن توقع نشوبها . وهذا التمييز لا تأخذ به - في الاظم الاغلب - النصوص التي تعاقب على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي .

وابيضاً : قد تكون جنسية الفاعل ، احياناً ، في بعض الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، عنصراً أساسياً من عناصر تكوينها . فجنابة حمل السلاح على سورية في صفوف العدو مثلاً لا يتصور اقترافها إلا من سوري . وكذلك سائر جرائم الحياة المنصوص عليها في المواد ١٦٤ - ٣٦٩ لا يعاقب فاعلوها إلا إذا كانوا سوريين ، او من ينزل منزلهم . وهذا من بديهيات الامور لان الحياة ليست سوى خفر للذمة ، ونكث بالعهد ، وفصم لرابطة الولاء المقدس القائم بين الوطن والمواطن ، اوبين الدولة ووعايلها . والاجنبي الذي لا تربطه بالوطن السوري اية رابطة من ولاء لا يمكن اعتباره خائناً . وقد بلغ الشارع الفرنسي ، في هذا المضمار ، شأواً بعيداً ، ولا سيما في المرسوم الاشتراعي الصادر في ٢٩ تموز ١٩٣٩ والقاضي بتعديل احكام الجرائم الواقعة على الامن الخارجي في قانون العقوبات الفرنسي ، إذ قضى بأن ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٧٥ و ٧٦ المحدثين من هذا القانون نفسه يعتبر خيانة إذا كان الفاعل افرنسياً ، وجاسوسية إذا كانت الفاعل اجنبياً . فالافعال هي نفسها تشكل خيانة تارة ، وتشكل نجساً تارة اخرى ، تبعاً لجنسية موقوفها . ولم يصل الشارع الجزائي السوري الى ما وصل اليه الشارع الجزائي الفرنسي في هذا الصدد ، لان قانون العقوبات السوري وإن اعتبر ان من العناصر الاساسية في

جرائم الحياة الواردة في المواد ٢٦٤ - ٢٦٨ ان تقع من سوري ، او من ينزل منزله من الاجانب (اي الاجانب الذين لهم في سورية محل إقامة او سكن فعلي) ، فهو لم يقصر جرائم التجسس على الاجانب وحدهم ، كما فعل التشريع الجزائري الفرنسي ، ولذا اعتبر جاسوساً كل من اقدم على اقرار احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ - وهي المواد التي تعاقب على افعال التجسس - سواء أكان الفاعل سورياً أم اجنبياً .

اما في الجرائم المرتكبة ضد امن الدولة الداخلي فلا عبء بتاتاً لجنسية الفاعل ، وقد تقع من السوري ومن الاجنبي على السواء .

خامساً : لا يقتصر الشارح السوري في الجرائم المرتكبة ضد امن الدولة الخارجي على حماية امن الدولة السورية فعصب بل هو يحبس ايضاً أمن الدول الاجنبية ويصون حقوقها الاساسية ، ومن هذا القبيل انه يعاقب على افعال الحياة التي تقع على دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف او وثيقة دولية تقوم مقامها ، كما لو وقعت هذه الافعال على الدولة السورية نفسها (المادة ٢٦٩) . وكذلك يعاقب الشارح السوري على المؤامرات والاعتداءات التي تقترف فوق الاراضي السورية او يقدم عليها احد الرعايا السوريين والتي تهدف الى تغيير دستور دولة اجنبية او حكومتها او اقتطاع جزء من اراضيها (المادة ٢٧٩) . ثم هو يعاقب ايضاً في المواد ٢٧٨ - ٢٨٤ على طائفة من الجرائم الاخرى التي تمس الدول الاجنبية . أما في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي فلا يعاقب فيها الا على الافعال الماسة بأمن الدولة السورية وحدها دون سواها .

سادساً واخيراً : لقد حرم المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥ الصادر في ٢٦ - ٦ - ١٩٥٢ المدعى عليه في جرائم الحياة والتجسس - وهي من الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي - من بعض الضمانات الممنوحة له بمقتضى قانون أصول المحاكمات الجزائية ، فلم يُبج له الاستعانة بمحامٍ وكييل لدى قاضي التحقيق ، ولم يترك له حرية اختيار من يزيد من الهامين وكيلا عنه

أمام المحكمة التي ترفع اليها دعوى الحيانة والتجسس، ولذا انخضع ذلك لموافقة هذه المحكمة وقبولها. فما لم توافق المحكمة على الوكيل المختار امتنعت عليه بممارسة حقه في الدفاع. وقرار المحكمة في هذا الصدد، سليماً كان أم إيجابياً، هو قطعي مبرم، ولا يقبل طريقاً من طرق المراجعة. فإذا كان سليماً، وجب على المتهم ان يختار وكيلاً آخر توافق المحكمة على قبوله.

ومن البدهي ان تشمل احكام هذا المرسوم التشريعي جميع جرائم الحيانة والتجسس سواء ما ورد منها في قانون العقوبات في مواده ٢٦٣ - ٢٧٤، وما نص عليه قانون العقوبات العسكري في مواده ١٥٤ - ١٦١، ولا تسري هذه الاحكام على ما سوى ذلك من الجرائم، والواقع ان المرسوم التشريعي ذا الرقم ٥ السالف بيانه لا يقيم فارقاً بين جرائم الحيانة والتجسس، وهي من الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي، وبين زمرة الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي فحسب، ولذا هو في الحقيقة يقيم هذا الفارق ايضاً بينها وبين سائر الجرائم الاخرى أياً كانت فصيلتها.

تلك هي أهم الفروق التي اقامها التشريع السوري بين زمرة جرائم الواقعة على امن الدولة. والجدير بالذكر ان هاتين الزمرتين تلتقيان - ونعماً عن كل هذه الفروق - في كثير من الاحكام المشتركة ومن الصلات المتشابهة، بحيث يمكن القول انه لم يعد يمكن الفصل في العصر الحاضر بين ما يؤدي سلامة الدولة من الخارج وما يحل بسلامتها من الداخل، ولذا أصبحت كل فصيلة من هاتين الفصيلتين مرتبطة احدهما بالآخرى ارتباطاً وثيقاً لتشابه المصالح الدولية وتعقدها. وتضافر كل ذلك فأدّى الى خلق فصيلة ثالثة ذات صفة مزدوجة تهدد في آن واحد شخصية الدولة في الخارج وفي الداخل معاً. بل ان تطور العلاقات الدولية في المجتمع الدولي الحديث آل الى التكبير بتجريم طائفة من الافعال التي تمس القيم والحقوق والمصالح الاساسية للمجتمع الدولي ككل. ونحن نود الآن ان نتساءل عن الخصائص التي تشترك فيها جميع الجرائم الواقعة

على امن الدولة الخارجي والداخلي ، وتميزها وتنفرد وتستقل عما سواها من
سائر الجرائم الاخرى .

ثانياً : الخصائص المميزة للجرائم الواقعة على امن الدولة

اشرفنا آنفاً الى ان ثمة خصائص معينة تشترك فيها الجرائم الواقعة على امن
الدولة الخارجي والداخلي ، وتنفرد بها عما سواها من فصائل الجرائم الاخرى ،
وتلك ظاهرة لا يستقل بها التشريع الجزائي السوري ولما نلقاها واضحة الملامح
والسمات في اغلب تشريعات العالم . وتتلخص هذه الخصائص المبينة بما يلي :

١- في قسم الصياغة التشريعية

من المقرر ان الصفة الاساسية التي تتحملها نصوص التشريع الجزائي هي
دقة التعبير ، ووضوح اللفظ ، واستخدام الكلم الصريح الدلالة على المعاني الممينة
المحددة ، وذلك كله حرصاً على سلامة تطبيق مبدأ قانونية التجريم . وليس الامر
على مثل هذه الدقة والوضوح في نصوص المواد التي تعاقب على الجرائم الواقعة
على امن الدولة ، ولما تكاد المرونة ان تكون الصفة الاساسية التي تتصف بها
هذه النصوص . ومن هذا القبيل ما اوردته الشارع السوري من مواد في الباب
الاول والثاني من القسم الخاص في قانون العقوبات ، وكذلك ما جاء به الشارع
اللبناني في الموطن ذاته من قانون العقوبات اللبناني ، والشارع المصري في البابين
الاول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المصري فالتعابير التي استخدمها
الشارع العربي هنا وهناك في تجريم الافعال الماسة بامن الدولة غير واضحة المعالم
ولا بمعددة الاطراف ، وظلال الالفاظ متبوجة تكاد تنسج لكل شيء .
والامثلة على ذلك كثيرة : ودعنا ما ورد في المادة ٧٧ من قانون العقوبات
المصري ، ونصها : « يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي الى
المساس باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها » .

فما هو هذا « الفعل الذي يؤدي الى المساس » باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها ؟ ومن ذا الذي يستطيع ان يحدد عناصر الركن المادي لهذه الجريمة ، أو يعين مدى هذا « الفعل » المجرم ومحتواه ؟
اولا يمكن القول بأن هذا النص قد بلغ من الإحاطة والشمول والعوض حداً يحتمل تطبيقه ممكناً في اكثر الجرائم المقررة ضد امن الدولة الخارجي ، ان لم يكن فيها جميعها ، لانها في الاعم الاغلب ليست سوى الوان من النشاط الذي يؤدي الى المساس باستقلال البلاد او وحدتها او سلامة اراضيها. بل اننا لو 'سئلنا ان نضع تعريفاً للجرائم المحلة بامن الدولة من جهة الخارج ، لما عدونا ان نقول : « انها أفعال مقصودة تؤدي الى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها » .

وهناكم نموذجاً آخر نقرؤه في المادة ١٠٢ مكرراً التي يعاقب بمقتضاها قانون العقوبات المصري « بالحبس ... وبالغرامة ... او باحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع ممدأ اخباراً أو بيانات او اشاعات كاذبة او مفوضة ، أو بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام ، او القاء الرعب بين الناس او إلحاق الضرر بالمصلحة العامة الخ ... » .

وكذلك تعاقب المادة ١٨٠ (ح) من القانون ذاته بالسجن « كل من ... عمد الى دعاية مثيرة ... من شأنها اثارة الفزع بين الناس ، او اضعاف الجلد في الامة » .

وتعاقب ايضاً المادة ٧٠ (د) من قانون العقوبات المصري بالحبس وبالغرامة « كل ... من باشر باية طويلة كانت نشاطاً من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد » .

وجاء في الفقرة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ما نصه : « كل من اذاع بإحدى وسائل النشر ... أخباراً كاذبة وهو يعلم بكذبها ، أو اذاع اخباراً يقصد بها الاخلال بالراحة العامة أو اضعاف

الحكومة أو تقوية النفوذ الاجنبي يعاقب بالحبس ... وبالغرامة ، او بإحدى هاتين العقوبتين .

ومن هذا القليل أيضاً مانصت عليه المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات السوري و ٢٩٥ من قانون العقوبات اللبناني ، حيث تقول : « من قام في سورية (او لبنان) في زمن الحرب او عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي الى إضعاف الشعور القومي او ايقاظ النزعات العنصرية او المذهبية عوف بالاعتقال المؤقت » .

واليك مثالا آخر يتجلى في نص المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات السوري و ٢٩٦ من قانون العقوبات اللبناني ، وتعاقب بالاعتقال المؤقت أيضاً كل « من ينقل في البلاد في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها انباء يعرف انها كاذبة او مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الامة » .
ومن ذا الذي يستطيع أن يعين فعوى « الدعاوة التي ترمي الى اضعاف الشعور القومي » ؟ أو أن يحدد طبيعة « الانباء التي من شأنها ان توهم نفسية الامة » .

وتعاقب المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات السوري ، كما تعاقب المادة ٣١٧ من قانون العقوبات اللبناني ، بالحبس وبالغرامة وبالمنع من الحقوق المدنية على « كل حمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها او ينتج عنها اثاره الزمرات المذهبية او العنصرية او الحش على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة » .

ولا تخفى قوانين العقوبات في البلدان العربية الاخرى من مثل هذه التعابير والالفاظ الواضحة المرة . فالتانون الذي وضعته حكومة الثورة العراقية في آب ١٩٥٨ بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسي نظام الحكم يعاقب صاحب السلطة أو يمثل الامة أو المكلف بخدمة عامة إذا كان قد استغل نفوذ وظيفته لارتكاب فعل من الافعال التي عددها القانون السالف الذكر ، ومن بينها مثلاً : دفع سياسة البلاد الى وجهة تحالف المصلحة

الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحوب او يجعلها ساحة لها . ومن بينها
ايضاً : « التأثير على الروح المعنوية للشعب باشاعة الرعب بين افراده
لاضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسة حقوقه » .

ومن هذا القبيل ايضاً بعض العبارات التي نصّت عليها المادة الخامسة من
المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤-٤-١٩٦٣ والقاضي بانشاء محاكم
الامن القومي في سورية .

ويبدو لنا أن ما يحدو بالشاعر - أياً كان - إلى استخدام هذه الالفاظ
المرنة في صياغة النصوص التشريعية الخاصة بالجرائم المتوقعة ضد الدولة هو أمران :
الأول : أن طبيعة هذه الطاقة من الجرائم نفسها تنبئ على الدقة والتحديد
وهي في أصلها وماهيتها غير بينة بينة المعالم والأطراف ، وقد تتسع سلامة الدولة
وأمنها لكثير من المعاني والأحوال والمحتويات ، وقد تضيق عنها ، تبعاً للمكان
والزمان والأزمات التي تعتري الدولة ذاتها في شتى مراحل نشوئها وتطورها .
والأمر الثاني : أن الشارع يرغب من وراء ذلك في أن يتروك للقاضي حرية
واسعة في التقدير عند تطبيق هذه النصوص المرنّة على القضايا التي يفصل فيها
وفقاً لظروف الوقائع وأدلتها وقرائنها . ولا عاصم للفرد او المواطن من هذا
السلاح الخطير الذي تملكه الدولة سوى شرف ضمير القاضي ونزاهة وجدانه ،
واستقلاله ، ودهافة حسه في تمييز القث من السمين . والمهم أنه لا يجوز إطلاقاً أن
يؤول تطبيق هذه النصوص المرنّة إلى خرق مبدأ قانونية الجريمة والعقاب .

٢ - في التجريم

إن من قواعد التجريم الاساسية ألا يعاقب الشارع الجزائي إلا على النشاط
الخارجي المحسوس الذي يتجلى بأفعال مادية تحدث اضطراباً اجتماعياً ، ولذا فلا
عقوبة على التفكير في الجرائم أو العزم على ارتكابها ، ولا على التحضير والتبينة
لها ، وما لم يعد الفاعل هذه المرحلة ويخطتها إلى مرحلة الشروع أي البدء

بالتنفيذ فلا عقاب عليه ، لأن المشرع الوضعي لا سلطان له على الضائر ، ولأن الفكرة ما دامت كامنة في نفس صاحبها ولم يعمل على تحقيقها بفعل خارجي يتصل بها مباشرة ، فهي ، حتى ذلك الوقت ، لا تؤذي أحداً في حقه ، وليس فيها إخلال بنظام المجتمع . هذه القاعدة هي أساسية ومطردة ولا استثناء لها في التشريع الجزائي إلا في حالات نادرة .

آ - المؤامرة على أمن الدولة : وفي الجرائم الواقعة على أمن الدولة يخرج الشارع على هذه القاعدة الأساسية المطردة من قواعد التجريم رغبة منه في القضاء على الخطر المحيط بالدولة ، وهو في مهده ، فيعاقب على « المؤامرة Le Complot » ، وهي لا تعدو أن تكون اتفاقاً بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة تمس أمن الدولة . والشارع يعاقب المتآمر ولو لم يسع إلى تنفيذ ما عقد النية عليه ، بل هو يعاقبه وإن لم يهيء وسائل ارتكاب الجريمة التي تم الاتفاق على ارتكابها . فالتجريم هنا قد يتناول المرحلة النفسية إذ إنه ينصب على العزم الجنائي ، كما قد يتناول أيضاً المرحلة التحضيرية أو الإعدادية إذ إنه لا يشترط من أجل المعاقبة في مثل هذه الحالات البدء في التنفيذ .

ب - الاعتداء على أمن الدولة : ومن جهة ثانية ، فإن قواعد التجريم العامة توجب عادة التفريق بين الجريمة الموقوفة أو الحائبة والجريمة التامة ، أو بين مرحلة الشروع ومرحلة إتمام التنفيذ وإحداث النتيجة الجرمية الضارة . بيد أن الشارع الجزائي لا يفرق في الجرائم المقررة ضد الدولة بين مرحلة الشروع ومرحلة الإنجاز ، ولا يميز الجريمة المشروع فيها من الجريمة التامة ، بل يعتبر الاعتداء على أمن الدولة تاماً « سواء أكان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروعاً فيه » (انظر المادة ٣٧١ من قانون العقوبات السوري ، والمادة ٣٧١ من قانون العقوبات اللبناني) .

٣ - في أصول المعروفة والمحكمة والمعاقبة

أ - الاختصاص العيني : من المسلّم به ان التشريع الجزائري هو مظهر من مظاهر سيادة الدولة ، والدولة لا تقاس سيادتها إلا فوق رقعة معينة من الأرض . وإذن فالصفة الأساسية التي تتصف بها القوانين الجزائية هي انها إقليمية فلا تتناول احكامها غير الجرائم التي تقع فوق اراضي الدولة وضمن حدودها . وهذه القاعدة المعروفة بـ « قاعدة إقليمية القانون الجزائري » هي من القواعد الاساسية في اصول الملاحقة والمحكمة والمعاقبة ، وفي رسم حدود الاختصاصين التشريعي والقضائي .

ولكن الشارع يخرج على هذه القاعدة في نطاق الجرائم المقررة ضد الدولة ، ويعرب عن حرص الدولة على استعمال حقها في العقاب قبل الذين يفترون الجرائم الماسة بأمنها الداخلي او الخارجي سواء اكانوا من المواطنين ام من الاجانب ، وسواء اقدموا على ارتكاب جرائمهم هذه في الاراضي الوطنية ام في البلاد الاجنبية .

فقد نصت المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري على ان القانون السوري هو الواجب التطبيق على كل سوري أو اجنبي ، فاعلاً كان او محرضاً او متدخل ، اقدم خارج الارض السورية على ارتكاب جريمة او جنحة مخلة بأمن الدولة . ومثل ذلك ما قضت به المادة ١٩ ايضاً من قانون العقوبات اللبناني . وتنص المادة الثانية من قانون العقوبات المصري بصراحة كلية على سريان احكامه على كل من ارتكب جريمة مخلة بأمن الحكومة . وهذا المبدأ المقرر يعرف ببداً « الاختصاص العيني » .

ب - العذر المحل والعذر المخفف في العقوبات المفروضة للجرائم الواقعة

على أمن الدولة : ومن الأحكام الاستثنائية الميزة التي تكاد تنفرد بها الجرائم الواقعة على أمن الدولة دون سواها أن الشارع الجزائي لجأ فيها الى إقرار مبدأ من مبادئ السياسة الجنائية ، قد لا يتفق والقواعد الأخلاقية ، ولكن تقضي به مصلحة الحفاظ على كيان الدولة وسلامة أمنها . وهذا المبدأ يتجلى في مانصت عليه المادة ٨٤ (١) من قانون العقوبات المصري ، وهي تعفي من العقوبات المقررة للجنابات والجنح المحقة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز للمحكمة الإغناء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز لها ذلك إذا مكث الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة مماثلة لها في النوع والخطورة . وتنهل من المورد ذاته أحكام المادتين ١٠٠ و ١٠١ من قانون العقوبات المصري .

ومن هذا القبيل أيضاً - فيما خلا بعض الفروق التفصيلية - مانصت عليه المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات السوري ، وتماثلها المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات اللبناني ، وقد جاء فيها مايلي :

١ - 'بعض من العقوبة من اشترك بمؤامرة على أمن الدولة وأخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهيم للتعذيب .

٢ - وإذا اذترُف فعل كهذا ، أو بُدئ به ، فلا يكون المذنب إلا مخففاً .

٣ - ويستفيد كذلك من عذر مخفف الجرم الذي أخبر السلطة بمؤامرة .

أو بمجنابة أخرى على أمن الدولة قبل إتمامها ، أو أقام القبض - ولوبعد مباشرة الملاحقات - على المجرمين الآخرين أو على الذين يعرف مختبأهم .

٤ - لا تطبق أحكام هذه المادة على المهرض .

ج - تجويم الامتناع عن التبليغ : ويوجب الشارع الجزائي في المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات السوري على كل مواطن سوري علم بجناية على أمن

الدولة أن ينبيء بها السلطة العامة في الحال ، وإلا عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالنسبة من الحقوق المدنية . ومثل ذلك ما تقتضي به المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات اللبناني .

وأما قانون العقوبات المصري فقد أخذ بالمبدأ ذاته في المادتين ٨٤ و ٩٨ ولكنه ذهب في تطبيقه إلى أبعد مما ذهب إليه الشارعان السوري واللبناني . فهو لم يخلق هذا الواجب على المواطن فحسب ، وإنما ألزم به المواطن والأجنبي على السواء . وهو أيضاً لم يقصر الأمر على الجنايات المحلة بأمن الدولة وإنما شمل حكمه الجنايات والجنح معاً . وانفرد النص المصري بمضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، وأجاز للمحكمة أن تعفي من عقوبة جريمة الكتمان هذه زوج الجاني وأصوله وفروعه .

ولاتقلي التشريعات والقوانين الجزائية على عاتق المواطن أو الأجنبي عادة واجب إخبار السلطة العامة أو تبليغها بما يعلم به من جرائم ، تحت طائلة العقاب ، وإنما هي ميزة استثنائية خصت بها الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي وحدهما دون سواهما ؛ وذلك لخطورتها وضرورة المبادرة إلى منعها والتعجيل في قمعها قبل استفحال أذاها .

د - تقليص العقاب : ومن مظاهر الاستثناءات الخاصة بالجرائم المقررة ضد الدولة شدة العقوبات المقررة على فاعليها وصرامتها وقسوتها ، وتجلى في الأعم الأغلب بالعقوبة القصوى ، وهي الإعدام ، كما تجلى هذه القوة أيضاً ، في بعض التشريعات الجزائية ، بأنه كثيراً ما تفرض على مرتكبي الجرائم المحلة بأمن الدولة - فضلاً عن العقوبات الأصلية - العقوبات الفرعية والإضافية والتدابير الاحترازية وذلك كالنكاح من بعض الحقوق المدنية ، أو التجريد من الجنسية ، أو مصادرة الثروة .

هـ - قضاء استثنائي وخاص : من المسلّم به أن القضاء الجزائي العادي هو المرجع المختص في محاكمة مرتكبي الجرائم ، وأن إحداث المحاكم الجزائية

الاستثنائية يؤول الى حرمان الفرد من حقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي .
والواقع أن ثمة ميلاً شائعاً إلى انتزاع الجرائم الواقعة على أمن الدولة من ولاية
القضاء الجزائي للعادي وإطالة أمر الفصل فيها الى القضاء العسكري أو الى محاكم
جزائية استثنائية أو خاصة أخرى كمحاكم أمن الدولة مثلاً ، أو كالمجالس العدلية
أو محاكم الشعب ، أو محاكم الثورة ، أو محاكم الأمن القومي .

وهذه المحاكم الاستثنائية أو الخاصة تتبع قواعد استثنائية وأصولاً خاصة
في إجراءات الملاحقة والادعاء والتحقيق والمحاكمة والحكم . ومن أهمها إلغاء
طرق الطعن وغير ذلك من الأمور التي تنتقص من حقوق الدفاع وضمائنه .
وليس من ريب في أن هذه الإجراءات لا يمتنع فيها المتهمون بالقدر الكافي
من الضمانات والحقوق التي تمنحها لهم قواعد الأصول العادية أمام محاكم القضاء
العادي . ولا جدال أيضاً في أن الشعور بخطورة هذا الأمر في بعض البلدان
العربية ويخطره على حريات الأفراد وحقوقهم وضمائنه المدعى عليهم جزائياً
قد بلغ حدّاً جعل المجلس التأسيسي السوري في عام ١٩٥٠ يضع في صلب الدستور
العربي السوري نصاً قاطعاً يقضي بتعطيل إحداث محاكم جزائية استثنائية .

ولكن هذا النص الدستوري القاطع لم يُجد قتيلاً في تاريخ القضاء السوري
الحديث . ذلك أن الدستور العربي السوري ذاته أقر قيام المحاكم العسكرية
جنباً إلى جنب مع المحاكم العادية في مادته الرابعة عشرة بعد المائة . وهو ، بعد أن
حصر في الفقرة ٩ من المادة العاشرة ولاية القضاء العسكري بأفراد الجيش وحدهم ،
أباح للسلطة التشريعية أن تخرج على هذه القاعدة الأساسية ، وأن تحدّد بمقتضى
النصوص القانونية الأشخاص الآخرين ، من غير أفراد الجيش ، الذين تجوز
محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية . وكذلك أجاز الدستور في الفقرة ٨ من المادة
ذاتها وضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطوارئ . وعندما أدخلت على أحكام
الدستور العربي السوري الصادر في ٥ أيلول ١٩٥٠ بعض التعديلات ، وأقرت
على الوجه الذي أقرت فيه في ١٣ أيلول ١٩٦٢ ، أصاب التعديل الطوارئ

حكم المادة الثامنة بعد المائة ، وعبر بذلك عن رغبة مضمرة في إضفاء نوع من «الدستورية» على قيام القضاء الاستثنائي بما فيه من محاكم أمن دولة ومجالس عدلية ، وعلى أحكام القوانين التي تنظمها ، بل إن المادة الثالثة والستين بعد المائة من الدستور الصادر في ٥ ايلول ١٩٥٠ قبل التعديل ، والمادة الرابعة والستين بعد المائة من الدستور المعدل في ١٣ ايلول ١٩٦٢ ، أسبغت كليهما على التشريع القائم عند وضع الدستور ، والمخالف لأحكامه ، صفة النفاذ والاستمرار الى ان يعدل بما يوافق هذه الاحكام ، ودون أن تضرب اي موعد نهائي لاجراء مثل هذا التعديل .

وهكذا انطلق الدستور العربي السوري من قاعدة تحظر إحداث محاكم جزائية استثنائية ، وانتهى الى إقرار التشريع الذي يناقض هذه القاعدة .

١- المحاكم العسكرية : ومن هذه التشريعات التي سبقت وضع الدستور في ٥ ايلول ١٩٥٠ المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦١ المؤرخ في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٠ والمتضمن قانون العقوبات واصول المحاكمات العسكرية . وقد نزع واضع هذا المرسوم التشريعي الى التوسعة في ولاية القضاء العسكري ، فلم يقصر اختصاصه الموضوعي على الجرائم العسكرية ، أي الواردة في صلب القانون العسكري ، ايأ كان فاعلها ، وإنما تناول - في جملة ما تناول - جميع الجرائم التي ترتكب ضد مصالح الجيش مباشرة . ومن المسلم به ان كثيراً من الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي والداخلي ، كأفعال الخيانة والتجسس ، وكالعصيان المسلح ، واغتصاب القيادة ، يمكن اعتباره مما يمس مصالح الجيش مباشرة ، ويدخل بالتالي في الاختصاص الموضوعي للمحاكم العسكرية . وفضلاً عن ذلك فقد اباحت الفقرة ٥ من المادة ٤٧ من قانون العقوبات العسكري لمجلس الوزراء ان يمنع مرسوم ، وبناء على اقتراح وزيري الدفاع والعدل ، المحاكم العسكرية حق النظر في جميع او بعض الجرائم المخلة بأمن الدولة الخارجي والداخلي . وكذلك لم يحصر قانون العقوبات العسكري الاختصاص الشخصي للمحاكم العسكرية

بأفراد الجيش ، كما قضت فيما بعد أحكام الدستور ، ولكنه أخضع لاختصاص هذه المحاكم المدنيين الذين يمتدون على العسكريين ، أو الذين يقتوفون أية جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص هذه المحاكم الموضوعي ، والمدنيين الذين يسهمون بأية صفة كانت ، كفاعلين أو محرضين أو متدخلين أو شركاء ، في اقتراف أية جريمة إذا كان بينهم شخص عسكري أو أي شخص آخر ممن تشبه ولاية القضاء العسكري .

وجعل قانون العقوبات العسكري السلطات القضائية العسكرية وحدها سيدة اختصاصها ، وأناط بها حق البت في كل نزاع يُثار حول هذا الموضوع (المادة ٥١ من قانون العقوبات العسكري) .

٢ - المحاكم العرفية : ومن التشريعات التي سبقت أيضاً وضع الدستور في ١٩٥٠ المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٥٠ الصادر في ٢٢-٦-١٩٤٩ والمتضمن تنظيم الادارة العرفية . وكان هذا المرسوم التشريعي يقضي بإحداث محاكم عرفية تؤلف بقرار من وزير الدفاع ، ويشمل اختصاصها جميع الأشخاص ، ويمحال إليها - فيما يحال - جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي والداخلي . وتطبق المحاكم العرفية أحكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٥٠ وقانون العقوبات العسكري ، وتسير وفق الاصول المتبعة أمام المحاكم العسكرية ، وتكون أحكامها مبرمة لا تقبل طريقاً من طرق المراجعة العادية أو الاستثنائية وتنفذ على الفور بعد تصديق الحاكم العسكري مالم يكن الحكم متضمناً الإعدام فينفذ بعد تصديقه من قبل وزير الدفاع . وإذا كان الحكم غيابياً واستسلم المحكوم عليه غيابياً أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ تبليغه الحكم الغيابي ، فتعاد محاكمته أمام المحكمة العرفية ، وإذا لم يستسلم أو لم يقبض عليه خلال ستة أشهر ، فيعتبر الحكم الصادر بحقه قطعياً .

وغني عن البيان أن وضع أحكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٥٠

السالف بيانه موضع التنفيذ وإنشاء المحاكم العرفية وهن باعلان الادارة العرفية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء . وقد أعلنت فعلاً في البلاد ، وأقيمت المحاكم العرفية جنباً الى جنب مع المحاكم العسكرية ، وشرعت تنولى النظر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجى والداخلى ، وأصدرت قرارات كثيرة في قضايا هامة مثيرة .

٣ - محاكم امن الدولة : وظل الأمر كذلك، وظلت المحاكم العرفية تفعل في قضايا أمن الدولة الخارجى والداخلى حتى صدر القرار بالقانون ذي الرقم ١٦٢ المؤرخ في ٢٧-٩-١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، فألغى المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٥٠ الصادر في ٢٢-٦-١٩٤٩ ، والمتضمن تنظيم الادارة العرفية ، وحل محلّه . وقد صدر في الوقت ذاته أي في تاريخ ٢٨-٩-١٩٥٨ القرار الجمهوري ذو الرقم ١١٧٤ ، وقضى باستمرار حالة الطوارئ في جميع اقطاء الجمهورية . ومنذ ذلك الحين ، وضعت أحكام قانون الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ موضع التطبيق . ثم عدلت بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ٩١ المؤرخ في ٢٣-٧-١٩٦٢ ولحق بهذا القانون - قانون الطوارئ - أيضاً عدد من الاوامر والمراسيم الجمهورية ، ومن بينها : الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٤ المؤرخ في ١١-١١-١٩٥٨ والأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٦ الصادر في التاريخ ذاته والمعدل بمقتضى الامر الجمهوري ذي الرقم ٦٤ المؤرخ في ٢-٩-١٩٥٩ . وكذلك الامر الجمهوري ذو الرقم ٥٢ الصادر في ١٠-٢-١٩٥٩ والمرسوم الجمهوري ذو الرقم ٢٥٥ المؤرخ في ١٥-١١-١٩٦١ وقد ألغيا كلاهما واستعيز عنها بالمرسوم الجمهوري ذي الرقم ٢٧٢٦ الصادر في ٢٣-٩-١٩٦٣ .

ويقضي قانون الطوارئ وتعديلاته والاوامر والمراسيم اللاحقة به ، بإنشاء محاكم أمن دولة بدائية ، وعليا ، عادية ، وعسكرية ، ومختلطة في جميع أنحاء البلاد .

وقد ألفت بالفعل في مركز كل محافظة محكمة أمن دولة بدائية عادية ،

كما شكلت ثلاث محاكم أمن دولة عليا عادية في :

أ - دمشق ، ويشمل اختصاصها مدينة دمشق ومحافظة دمشق وحمص ودرعا والسويداء .

ب - وحلب ، ويشمل اختصاصها محافظات حلب واللاذقية وحماه .

ج - ودير الزور ، ويشمل اختصاصها محافظتي دير الزور والحسكة .

وتفصل محاكم أمن الدولة في جرائم مخالفة أوامر الحاكم العسكري والأوامر

الجمهورية أو الجرائم التي تقضي هذه الأوامر بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

أما محكمة أمن الدولة البدائية العادية فتؤلف من قاض بدائي فرد ،

وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى

هاتين العقوبتين .

وأما محاكم أمن الدولة العليا العادية فتشكل من ثلاثة مستشارين ، وتختص

بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبات جنائية كما تختص أيضاً بالفصل في

الجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أياً كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة العادية عضو من أعضاء

النيابة العامة .

وقد أجاز الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٦ المعدل السالف ذكره للنيابة العامة

أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الواقعة على أمن لدولة إداري والداخلي

والمنصوص عليها في المواد ٣٦٠ - ٣٦١ من قانون العقوبات ، وكذلك الجرائم

الواقعة على السلامة العامة ، ومخالفات التسوين والإصلاح الزراعي ، وجرائم

الرشوة والاختلاس واستئثار الوظيفة . وفي حال تعدد الجرائم وارتباطها يجوز

للنيابة العامة إحالتها جميعاً إلى محاكم أمن الدولة .

وكما ألفت في البلاد محاكم أمن دولة عادية ، بدائية وعليا ، من قضاة مدنيين

فقط ، فكذلك ألفت أيضاً محاكم أمن دولة عسكرية بدائية وعليا ، من ضباط

عسكريين ، أو مختلطة من قضاة مدنيين وعسكريين معاً . ويقوم ضابط أو

اكثر او أحد اعضاء النيابة او اكثر بوظيفة النيابة العامة . وتحال الى محاكم امن الدولة المؤلفة من ضباط او من قضاة مدنيين وعسكريين معاً جميع الجرائم الواقعة على امن الدولة اطارجي او الداخلي ، المنصوص عليها في المواد ٢٦٠ حتى ٣١١ من قانون العقوبات في احدى الحالات التالية :

٢- إذا كان أحد الفاعلين او المشتركين او المتدخلين او المعرضين عسكرياً او متساوياً بالمكرين او موظفاً او مستخدماً او عاملاً في الجيش او بالمصالح التابعة لوزارة الدفاع .

ب - إذا وقع الجرم كلياً أو جزئياً في منطقة الجبهة الجنوبية الغربية (منطقتا القنيطرة والزوبة) .

ج - إذا كانت الجريمة من شأنه الإضرار بالجيش او بالمصالح التابعة لوزارة الدفاع .

وتتخذ محاكم امن الدولة المؤلفة من ضباط ، او من قضاة مدنيين وعسكريين معاً ، دمشق مقراً لها ، ويجوز أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر بقرار من وزير الدفاع او من ينيبه عنه . وتطبق هذه المحاكم قواعد الاصول المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري في كل ما لا يتعارض واحكام قانون الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ الصادر في ١٧-٩-١٩٥٨ والمعدل بالمرسوم التشريعي ذي الرقم ٩١ المؤرخ في ٢٣-٨-١٩٦٢ ، ولا يجوز لها في أي حال من الاحوال تأجيل الدعاوى التي تنظرها لمدة تتجاوز اليومين إلا لسبب قانوني ا . (المادة ٢ من المرسوم ذي الرقم ٢٧٢٦ الصادر في ٢٣-٩-١٩٦٢) .

وما تتميز به قواعد اصول المحكمة أمام محاكم امن الدولة :

٢- ان النيابة العامة لدى محاكم امن الدولة تجمع ، في الجرائم التي يعود امر النظر فيها الى هذه المحاكم ، جميع السلطات المخولة بقتضى القوانين المعمول بها للنيابة العامة ولتفاضي التحقيق ولتفاضي الاحالة في آن واحد (المادة ١٠ من قانون الطوارئ) .

ب - انه يجوز لمحكمة أمن الدولة المختصة أثناء نظر الدعوى ان تصدر قراراً بالافراج المؤقت عن المتهم ايضاً كانت الجريمة التي يحاكم من اجلها ، ويكون قرار المحكمة في جرائم امن الدولة الخارجي والداخلي او الجرائم التي يصدر بتعيينها امر من رئيس الجمهورية خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية ، او من يفوض بذلك (المادة ٦ من قانون الطوارئ) .

ج - ان يحاكم امن الدولة لا تقضي الا في الدعوى العامة ، شأنها في ذلك شأن المحاكم العسكرية . وعلى الرغم من هذا النص القانوني الصريح الذي يمنع محاكم امن الدولة والمحاكم العسكرية من حق الفصل في الحقوق الشخصية ، فقد درجت هذه المحاكم على قبول مثل الفريق المتضرر امامها بصفة مدع مدني ، وذلك بالاستناد الى بلاغ اصدورته وزارة العدل السورية في ٣١ - ٥ - ١٩٥٩ وارتكزت فيه الى قرار محكمة النقض السورية المؤرخ في ١ - ١١ - ١٩٥٠ ، في الدعوى رقم اساس جنائية ٦٠٣ . ونحن نميل الى الاعتقاد بمخطل هذا الرأي ^(١) .

د - انه لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة ، ولا تكون هذه الاحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية او من يفوضه بذلك (المادة ١٢ من قانون الطوارئ) .

هـ - انه يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة ، كما يجوز له الامر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احالة الدعوى الى محكمة امن الدولة . ولرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه للتصديق ان يخفف العقوبة المحكوم بها ، او يبدلها عقوبة اقل منها ، او يلغي كل العقوبات

(١) انظر في تفصيل ذلك كتابنا : الوجيز في اصول الماكات الجزائية ، الجزء الاول الطبعة الثانية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وانظر ايضاً المادة ٩ ، من قانون العقوبات العسكري ، والمادة ١١ الملة من قانون الموارىء .

المقضي بها أو بعضها ، أو يوقف تنفيذها كلها أو بعضها . وله أيضاً أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى من دوائر محاكم أمن الدولة . فإذا صدر حكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة ، وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو الغاؤها ، أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى (المادتان ١٣ و ١٤ من قانون الطوارئ) .

وإذا قضى رئيس الجمهورية بتصديق حكم الادانة ، فإن ذلك لا يمنعه من إعادة النظر في الحكم بعد التصديق ، بل يجوز له بعد تصديق حكم الادانة ، أن يلغي هذا الحكم مع حفظ الدعوى ، أو أن يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها ، وذلك كله مالم تكن الجريمة التي صدر فيها حكم الادانة هي جنابة قتل عدواً أو اشتراك فيها (المادة ١٥ من قانون الطوارئ) .

و — ان رئيس الجمهورية يملك ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في قانون الطوارئ كلها أو بعضها ، وفي كل اراضي الجمهورية أو في منطقة أو مناطق معينة منها . وقد فوض رئيس الجمهورية بمقتضى المرسوم ذي الرقم ٢٧٢٦ المؤرخ في ٢٤ - ٩ - ١٩٦٢ القائد العام للجيش والقوات المسلحة بممارسة الاختصاصات التالية :

- أ - تشكيل محاكم أمن الدولة العسكرية المؤلفة من ضباط .
- ب - تشكيل محاكم أمن الدولة العسكرية المختلطة من قضاة مدنيين وعسكريين بالاتفاق مع وزير العدل .
- ج - إحالة بعض القضايا التي هي من اختصاص القضاء العسكري إلى محاكم أمن الدولة المؤلفة من ضباط ، أو من أسكفيرة عسكرية .
- د - نوب القضاء العسكريين أو القضاة المدنيين المتدربين لوزارة الدفاع ، لتدقيق الاحكام الصادرة عن هذه المحاكم ورفع

التنظيمات ، وفقاً للمادة ١٦ من قانون الطوارئ^(١) .

هـ - التصديق على احكام محاكم امن الدولة المؤلفة من ضباط أو من قضاة مدنيين وعسكريين ماعدا الاحكام القاضية بالاعدام .

ز - اذا انتهت حالة الطوارئ فان محاكم أمن الدولة تظل مختصة للفصل في القضايا التي تكون عمالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للاجراءات المتبعة أمامها . أما الجرائم التي لا يكون المدعى عليهم فيها قد احيوا امام هذه المحاكم ، فإنها تحال الى المحاكم العادية المختصة ، وتتبع في صدها الاجراءات المعمول بها أمامها (المادة ١٩ من قانون الطوارئ) .

ويبقى لرئيس الجمهورية ، في جميع الاحوال ، السلطات كلها المقررة له بموجب قانون الطوارئ حيال الاحكام التي صدرت من محاكم أمن الدولة قبل الغاء حالة الطوارئ ، ولم يتم التصديق عليها ، والاحكام التي تصدرها هذه المحاكم في الدعاوى التي تكون قد احيلت اليها قبل الانهاء ، ولم تكن قد فصلت فيها (المادة ٢٠ من قانون الطوارئ) .

صدر المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥١ المؤرخ في ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٢ والمتضمن احكام الطوارئ^(٢) : تمصدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥١ المؤرخ في ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٢ ، وألغى قانون حالة الطوارئ ذا الرقم ١٦٢ الصادر في

(١) نص المادة ١٦ من قانون الطوارئ على ما يلي :

« يتدب رئيس الجمهورية بقرار منه احد المستشارين او احد المحامين العامين او احد القضاة العسكريين ، على ان يوافوه عدد كاف من القضاة والموظفين ، وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات ، وفحص تطلعات ذوي الشأن وإبداء الرأي ، ويودع المستشار او المحامي العام في كل جناية مذكرة مسببة براءته ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم . وفي أحوال الاستقبال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم » .

(٢) انظر قليلاً وافيأ وهذا الحكم هذا المرسوم التشريعي في كتابنا : محاضرات في الجرائم السياسية ، الطبعة الثانية ، ص ١١٥ - ١٣١ .

٢٧ - ٩ - ١٩٥٨ وجميع تعديلاته ، وحلت أحكام المرسوم التشريعي الجديد ذي الرقم ٥١ محل أحكام قانون حالة الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ .

٤ - محاكم الأمن القومي: وأفضت الأحداث التي أعقبت الثامن من آذار ١٩٦٣ الى اصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤-٤-١٩٦٣ ، ويقضي بإنشاء محاكم امتثالية أطلق عليها اسم « محاكم الأمن القومي » ، وتشكل من قضاة مدنيين أو من ضباط أو منها معاً ، ويعين عددها ومراكزها واختصاصها المحلي مرسوم يصدر عن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة بناء على اقتراح وزير العدل . وتختص محاكم الأمن القومي بالنظر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي وفي الجرائم الواقعة على السلامة العامة وفي مخالفة أوامر الحاكم العرفي وفي جرائم مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية أو مناهضة أي هدف من أهداف الثورة أو عرقلتها سواء أكان ذلك عن طريق القيام بالتظاهرات أو التجمعات أو بأعمال الشغب أو بالتحريض عليها أو بنشر الاخبار الكاذبة بقصد البلبلة وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة أو بالاجراءات التي تقوم بها في سبيل تحقيق الوحدة أو بغيرها من الطرق .

وقد حددت المادة الخامسة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ عدداً من الحالات الأخرى التي تشتمل عليها اختصاصات محاكم الأمن القومي . ومن البديهي ان محاكم الأمن القومي حلت محل محاكم أمن الدولة .

٥ - المجلس العرفي : وفي الثامن عشر من تموز ١٩٦٣ صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٠ ويقضي بتشكيل المجلس العرفي في دمشق وحماة تدعو الحاجة في المدن الأخرى ، ويتألف من ضباط عسكريين (رئيس وأربعة أعضاء) ومن أعضاء متهمين وذلك بموجب أوامر عرفية تصدر بتعيينهم عن الحاكم العرفي أو نائبه ، ولرئيس هذا المجلس حق عقد جلساته في أي مكان يراه مناسباً . وتكون قرارات هذا المجلس قطعية مبرومة وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة القانونية أو الطعن بها شكلاً أو موضوعاً ، ويميز للمجلس الوطني

لقيادة الثورة إثناء الحكم أو تخفيفه أو حفظ الدعوى ، ويكون لحفظها في هذه الحالة مفعل العفو العام . وقد حددت المادة ٣ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ١١٠ السالف بيانه اختصاصات هذا المجلس العرفي .

القضاء المجلس العرفي ومحاكم الأمن القومي : وأخيراً صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٣ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ويقتضي بالغاء محاكم الأمن القومي والمجالس العرفية ونقل اختصاصاتها الى المحاكم العسكرية . وبذلك تقلص ظل الاستثناء ، وعادت الأمور الى ما يقرب بها من وضعها الطبيعي .

٦ - المجلس العدلي : ولعله يجدر بنا أن نشير الى أن النص الدستوري القاطع بتعطيل إحداث محاكم جزائية استثنائية لم يجعل دون صدور المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣١ المؤرخ في ١٦ - ١٠ - ١٩٦١ والقاضي بتأليف مجلس عدلي يشتمل بالنظر في جميع جرائم التعدي على الحريات العامة والجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وإساءة استعمال السلطة وتبديد الاموال في غير المصلحة العامة ، وبصورة خاصة جرائم القتل والايذاء والتعذيب لانتزاع الاقرار والمعلومات والسجن غير المشروع والتهديد والاعتداء على العرض ، المرتكبة بالأمر أو بالفعل بين ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨ و ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ من قبل من تولت سلطة أو وظيفة أو خدمة عامة أو من تدب اليها . ولم يلبث أن طرأت على هذا المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣١ تعديلات طفيفة^(١) ، ثم صيغت أحكامه صياغة جديدة بحيث ألغى وحل محله المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٦٩ الصادر في ٦ - ١٢ - ١٩٦١^(٢) .

وقد ألف هذا المجلس العدلي بمرسوم بناءً على اقتراح وزير العدل وبالتفاق

(١) نذكر من بين هذه التعديلات ما فاق به المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٤٢ المؤرخ في ٣٠ - ١١ - ١٩٦١ والمرسوم التشريعي ذو الرقم ١٩٢ المؤرخ في ١٠ - ١٢ - ١٩٦١ .
(٢) نشر في العدد ١٨ تاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٦١ من الجريدة الرسمية ، ص ٢١٨٧ .

مع القائد العام للجيش والقوات المسلحة من أحد مستشاري محكمة النقض رئيساً ومن أربعة قضاة آخرين مدنيين وعسكريين . ويشمل اختصاص المجلس العدلي كل من استترك أو حرض أو تدخل في ارتكاب الجرائم الآتية بيانها مدياً كان أو عسكرياً . ويمثل النيابة العامة لدى هذا المجلس النائب العام في الجمهورية أو النائب العام العسكري ، يعاونه عدد من قضاة النيابة . ويتولى التحقيق في الجرائم التي يتناولها اختصاص المجلس العدلي قاضي تحقيق أو أكثر بدرجة رئيس نيابة ، أو ضابط لا تقل رتبته عن نقيب ، ويمارس قاضي التحقيق أعماله حصراً في القضايا والشكاوى التي تهيئها إليه النيابة ، ويتستع بجميع السلطات التي يخولها القانون للقاضي الإحالة وللنيابة العامة . ويحق لجميع الذين أصابهم ضرر من جراء الجرائم التي تدخل في ولاية المجلس العدلي أن يقدموا شكاوهم إلى النيابة العامة ، ويجوز لهم التورل واتخاذ صفة الادعاء الشخصي أمام قضاة التحقيق وأمام المجلس العدلي في القضايا التي أحيلت إليه ، وإن كان المجلس لا يملك حق الفصل في التعويضات الشخصية لهؤلاء المتضررين الذين يبقى لهم بعد ثبوت الجريمة أن يراجعوا المحاكم المدنية حسب الأصول .

وتجري المحاكمة أمام المجلس العدلي ، وفقاً لقواعد الأصول المتبعة أمام محكمة الجنايات ، ويصدر أحكامه بصورة مبصرة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة عادية كانت أو استثنائية ، وتنفذ وفق أحكام القانون ، على أن حكم الاعداء لا ينفذ إلا بعد تصديق رئيس الدولة .

ولئن لم يمنح الرسوم التشريعي ذو الرقم ١٦٩ المؤرخ في ١٢-٦-١٩٦١ المجلس العدلي حق النظر في أية جريمة من الجرائم الراقعة على أمن الدولة ، فإن حصر ولايته في جرائم معينة وقعت في فترة زمنية محددة عرفت بـ « عهد الوحدة بين سورية ومصر » يجعل له طابعاً سياسياً خاصاً . ومن الواضح أن بعض الجرائم التي يتناولها اختصاص المجلس العدلي يعتبر سياسياً إن من حيث

موضوعه أو من حيث الدافع الى ارتكابه ، وبعضها الآخر جرائم عادية مختلطة
بجرائم سياسية او مرتبطة بها .

وحضان من الطبيعي بعد آذار ١٩٦٣ أن يصدر المرسوم التشريعي
ذو الرقم ١١٢ المؤرخ في ٣١-٧-١٩٦٣ والقاضي بإلغاء المرسومين التشريعيين
رقم ٣١ و ١٦٩ الصادرين في ١٦-١٠-١٩٦١ و ٦-١٢-١٩٦١ وجميع
تعديلاتهما ، وإحالة الدعاوى التي لم يبت بها المجلس العدلي إلى المحاكم المختصة .

و - نقصير مهل الطعن بالنقض : من الجلي الواضح ان الاحكام التي تصدرها
المحاكم العرفية ومحاكم امن الدولة ومحاكم الأمن القومي في الجرائم الواقعة على
امن الدولة الخارجي والداخلي لا تقبل اي طريق من طرق المراجعة القضائية
العادية أو الاستثنائية . اما الاحكام التي تصدر عن المحاكم العسكرية فهي قابلة
للطعن بطريق النقض (التمييز) إلا ما استلني بنص خاص . وقد حددت المادة
١٥ من قانون العقوبات العسكري مهلة الطعن بطريق النقض بثمانية ايام .

وقد استلنت الفقرة ٤ من المادة ذاتها من جواز الطعن بطريق النقض
الاحكام الصادرة بحق العسكريين زمن الحرب في حالتي الحرب والتعبئة العامة ؛
فهي غير تابعة للنقض أي للتمييز إلا إذا كانت تقضي بمقوبة الإعدام . وقد استقر
اجتهاد محكمة النقض (التمييز) بعد لأي على أن الضابط في تحديد صفة المحكوم
عليه العسكرية هو كونه عسكرياً في تاريخ صدور الحكم .

وكذلك تقبل الطعن بطريق النقض (التمييز) لنقص في الشكل أو مخالفة
للقانون القرارات التي يصدرها قاضي التحقيق العسكري بصدد تخلية السبيل ،
والقرارات النهائية بمنع المحاكمة في الجنابات والجنح ، وقرارات الإحالة إلى المحاكمة
(الانهاك) في الجنابات فقط . ومن المعلوم ان قاضي التحقيق العسكري يجمع في
شخصه سلطات قاضي التحقيق وقاضي الإحالة في آن واحد . وقد حددت المادة
٣٦ من قانون العقوبات العسكري مهلة الطعن بطريق النقض بقرارات قاضي
التحقيق العسكري بخمسة ايام .

وقد اضطر الشارع إلى تقصير مهل الطعن بأحكام المحاكم العسكرية وقرارات قاضي التحقيق العسكري ، في بعض الجرائم التي تشملها ولاية القضاء العسكري ، ومن جملة : الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي ، فأصدر القانون ذا الرقم ٦٨ المؤرخ في ٤ أيار ١٩٥٥^(١) . وتقضي الفقرة (١) من المادة الأولى من هذا القانون بتقصير ميعاد الطعن بطريق النقض (التمييز) المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون العقوبات العسكري إلى خمسة أيام والميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون المذكور إلى ثلاثة أيام ، وذلك في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية ، والواقعة على أمن الدولة الخارجي والداخلي الواردة في المواد (٢٦٣ - ٣١١) من قانون العقوبات ، وفي جرائم انتهاك العسكريين إلى الأحزاب السياسية والاشتراك في الأعمال السياسية ، المنصوص عليها في المواد (١٤٧ - ١٥٠) من قانون العقوبات العسكري ، وفي جرائم الحيانة والتجسس والتجنيد لصالح العدو ، المعاقب عليها في المواد (١٥٤ - ١٦١) من القانون المذكور .

وتوجب الفقرة (٢) من المادة ذاتها من القانون ذي الرقم ٦٨ المذكور على محكمة النقض (التمييز) ترجيع القضايا المرفوعة إليها على غيرها ، إذا كانت تتعلق بالجرائم الواردة الذكر والبت بها في ميعاد ثلاثة أيام عمل إذا كان التمييز منعقداً بقرار صادر عن قضاء التحقيق العسكري ، وثمانية أيام عمل إذا كانت التمييز متعلقاً بمحكم أو بقرار صادر عن إحدى المحاكم العسكرية ، وتبدأ هذه المدد في اليوم التالي لوصول لإضارة القضية إلى ديوان المحكمة .

أما الفقرة (٣) من المادة نفسها فنص على أنه « يعود لمجلس القضاء الأعلى تحديد مسؤولية القضاء في حالة مخالفتهم أحكام الفقرة الثانية » .

(١) صدر هذا القانون عقب مصرع المرحوم العقيد عدنان المالكي وكانت الغاية من سرعة البت في أمر تلك الجريمة المروعة ، وإزالة الطاب العاجل بقتلها .

ملاحظات حول القانون ذي الرقم ٢٨ : ولقد أثار صدور هذا القانون عدداً من الملاحظات نجملها فيما يلي :

أولاً : إن الشارع اكتفى في هذا القانون بتقصير مهلة التمييز (ميعاد الطعن بطريق النقض) التي منحها قانون العقوبات العسكري المتهمين كياً يقضى لهم الطعن في قرار الاتهام الصادر في مثل هذه القضايا عن قاضي التحقيق العسكري الذي يقوم بوظائف قاضي الإحالة ، فجعلها ثلاثة أيام فقط بعد أن كانت خمسة أيام بمقتضى نص المادة ٢٦ من قانون العقوبات العسكري ، كما اكتفى الشارع بتقصير مهلة التمييز (ميعاد الطعن بطريق النقض) الممنوحة للمحكوم عليهم ليسلكوا سبيل الطعن في القرارات والأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية في هذه الجرائم ، فجعلها خمسة أيام عوضاً عن ثمانية ، كما تنص على ذلك المادة ١٥ من قانون العقوبات العسكري السالف الذكر .

ويبقى أنه ليس في تقصير هذه المهل والمواعيد على هذا الوجه في مثل تلك الجرائم الخطيرة كبير نفع ولا فائدة . وأي ربح للمدالة هو هذا الربح المتولد من الاستعاضة عن المحلة الأيام بالثلاثة ، وعن الثانية الأيام بالمحلة ١٥ .
ثانياً : أوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون على رئيس محكمة النقض (التمييز) وأعضائها البت في القضايا المرفوعة إليهم في هذا الصدد خلال مهلة ثلاثة أيام إذا كان الطعن موجهاً ضد قرار صادر عن قاضي التحقيق العسكري ، وخلال مهلة ثمانية أيام إذا كان الطعن موجهاً ضد حكم صادر عن المحكمة العسكرية .

والغريب أن يقتصر الشارع على تشديد محكمة النقض (التمييز) وحدها ، وأن يتيح لساتر موظفي الدوائر القضائية الأخرى وقضاة ما يشاؤون من الزمن للقيام بأعباء واجباتهم . والواقع أن الشارع في هذا القانون لا يقيّد بحاكم الموضوع مثلاً ، ولا دوائر النيابة أو التحقيق في تدقيق ملف القضية وبيات الرأي فيها ، وإحالتها إلى مرجعها القانوني ، والفصل فيها ، ولا يعين لكل أولئك

مدة محدودة يتوجب عليهم في خلالها القيام بمهامهم وبممارسة اختصاصاتهم . ومن العبث - في رأينا - تطبيق محكمة النقض (التمييز) وحدها من حيث الزمن الذي تحتاج إليه لتدقيق قرارات الاتهام أو الأحكام في مثل هذه الجرائم الخطيرة الكبرى ، بينما تبقى جميع الدوائر القضائية الأخرى حرة طليقة لتصرف بالزمن كما ترغب وتشاء .

ثالثاً : أما ما جاء في الفقرة (٣) فيكاد يكون من قبيل الاعوان الذي لا طائل تحته لأن مجلس القضاء الأعلى يملك - في جميع الاحوال - تحديد مسؤولية قضاة الحكم بمقتضى احكام قانون السلطة القضائية ، في اية مخالفة مسلكية يرتكبونها ، وهو الذي يفرض الجزاء التأديبي على كل قاض يهمل أداء واجبات الحكم أو يخالفها أو يقصر فيها ، ولم تأت الفقرة (٣) من المادة الأولى من القانون ذي الرقم ٦٨ بأي جديد في هذا المضمار .

ومكذا يتضح لنا أن هذا القانون لم يحقق الغاية التي كان الشارع يتوخاها من وضعه ، فبعد غناض عسير ، على هذه الصورة من الضعف والزال .
وابعاً : ومما يكن فإن أحكام القانون ذي الرقم ٦٨ الآنف الذكر غدت معطلة عملياً من وجوه ثلاثة :

الوجه الاول : ان المحكوم عليهم العسكريين لا يملكون بحكم الفقرة (٤) من المادة ١٥ من قانون العقوبات العسكري حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في المحاكم العسكرية بحقهم زمن الحرب وفي حالتي الحرب والتعبئة العامة مالم تكن هذه الأحكام تقضي بعقوبة الاعدام . وقد استقر الاجتهاد على ان البلاد ما برحت في حالة حرب مع العدو المحتل في فلسطين ، وان المدنة ، واث تكن توقف أعمال القتال ، غير أنها لا تنزع حداً لحالة الحرب .

الوجه الثاني : ان ولاية النظر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، والجرائم الأخرى الواردة في القانون ذي الرقم ٦٨ ، قد سلخت عن القضاء

العادي والقضاء العسكري ، ومنحت الى المحاكم العرفية بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٥٠ السالف بيانه ، ومن بعدما إلى محاكم أمن الدولة بموجب قانون الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ المعروف ، ومن بعدما أيضاً إلى محاكم الأمن القومي بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ . وهكذا لم يعد مجال لتطبيق النصوص التي تحدد مواعيد الطعن في القرارات والاحكام الصادرة بصدد هذه الجرائم ، لأن هذه القرارات والاحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية أصبحت - كما أسلفنا - قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن ، وانتهى خاضعة للتصديق فقط .

الوجه الثالث : عندما صدر القانون الموحد ذو الرقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض (التمييز) قضى في مادته ال ٣٤ بأن يكون ميعاد الطعن بطريق النقض في المواد الجزائية اربعين يوماً . ثم صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ٩٩ المؤرخ في ١٥ - ١١ - ١٩٦١ فألغى القانون الموحد ذا الرقم ٥٧ ، وحل محله ، وقضى في مادته السادسة أن يكون ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثين يوماً . وقد انجحت محكمة النقض السورية الى اعتبار هذا النص العام الجديد بتعدد ميعاد الطعن واجب التطبيق في جميع القرارات والاحكام الجزائية القابلة للطعن بطريق النقض سواء أكانت صادرة عن القضاء العادي أم القضاء العسكري . وبذلك امتنع الأخذ من هذه الناحية ، بمهل الطعن القصيرة المحددة بمقتضى المادتين ١٥ و ٢٦ من قانون العقوبات العسكري . كما تعطل تطبيق مهل الطعن التي هي أكثر قصراً ، والتي وردت في القانون ذي الرقم ٦٨ السالف ذكره . ونحن - وإن كنا نميل الى التيسير على المتقاضين ، والى فتح أبواب الطعن بالاحكام في وجوههم على أوسع نطاق - فالتأثر أن إغفال مواعيد الطعن الواردة في النصوص الخاصة المحددة في المادتين ١٥ و ٢٦ من قانون العقوبات العسكري ، وفي القانون ذي الرقم ٦٨ المشار اليه ، والأخذ بميعاد الطعن الوارد في النص العام المحدد في المرسوم التشريعي ذي

الرقم ٩٩ ، ومن قبله المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥٧ ، وتطبيقه على الاحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية - كل ذلك غير سليم ولا منسجم مع طبيعة العمل القضائي العسكري ؛ فضلا عن مخالفتها الصريحة للقاعدة المقررة التي تقضي بأن « النص اخص يفيد النص العام » .

.

تلك هي - في نظرنا - أهم وأبرز الخصائص التي تتسم بها الجرائم الماسة بشخصية الدولة ، في أحكامها وقواعدها المرسومة ، وتمييزها بما عداها من سائر أنواع الجرائم الأخرى .

ونحن لن نتسع في وجهنا المجال لابرار معالم هذه الخصائص كلها ، ولذلك فانتنا نقصر على تحليل القدر المشترك الذي يكفي لتسليط الاضواء على خطوطها الرئيسية الكبرى في التشريعات الجزائية الأجنبية والعربية على السواء . والواقع أن ثمة عدداً من المفاهيم والفكر القانونية التي لعبت ، وما تزال تلعب ، دوراً هاماً في تكوين الملامح الخاصة بالجرائم الواقعة على أمن الدولة وهي التي تضفي عليها في اذهان الناس طابعها المميز الخاص ، وترسم أمام دور القضاء قدر مرنكيبيها وتحكم بمصائرهم . ونحن ، في تحليل هذه المفاهيم المشتركة التي تؤلف جوهر خصائص الجرائم الماسة بالدولة عبر تطورها التاريخي ، سنعمد ماورد في صدها في قانون العقوبات السوري واللبناني بالدرجة الاولى لانهما يكرسان بالتشريع المدون ما توصلت الى إقراره في هذا الصدد أغلب البلدان الأخرى بالفقه والاجتهاد القضائي . وسندرج ذلك في أربعة موضوعات :

الموضوع الاول : وتتناول فيه تحليل مفهوم « المؤامرة Le complot » على أمن الدولة ، والتعريف بها وشرح أحكامها وقد ورد النص عليها في المادتين ٢٦ من قانون العقوبات السوري ، و ٢٧ من قانون العقوبات اللبناني . ونفصع عن هذا الموضوع في الفصل الثالث .

الموضوع الثاني : ونعالج فيه مفهوم « الاعتداء L'attentat » على أمن

الدولة ، ونوضح صفاته ونحلل احكامه . وقد ورد النص على ذلك في المادتين ٢٦١ من قانون العقوبات السوري ، و ٢٧١ من قانون العقوبات اللبناني ونفصح عن هذا الموضوع في الفصل الرابع

الموضوع الثالث : ونشرح فيه حالات الاعفاء من العقوبات المقررة للجرائم المقررة ضد الدولة وحالات تخفيفها ، وقد ورد النص عليه في المواد ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري ، و ٢٧٢ من قانون العقوبات اللبناني ، و ٨٤ (١) و ١٠٠ و ١٠١ من قانون العقوبات المصري . وتتناول هذا الموضوع في الفصل الخامس .

الموضوع الرابع الاخير : وتنص على قيام امرين : اولهما جنحة الامتناع عن تبليغ السلطة او اخبارها عما يقع في البلاد من جرائم تفسد أمن الدولة وسلامتها ، وقد نصت عليها المواد ٣٨٨ من قانون العقوبات السوري و ٣٩٨ من قانون العقوبات اللبناني و ٨٤ و ٩٤ من قانون العقوبات المصري . واما الامر الثاني : فهو ذكر العقوبات الاضافية والتدابير الاحترازية التي يمكن ان يحكم بها على مقتضى بعض الجرائم الواقعة على أمن الدولة . وقد اشارت الى ذلك احكام المادتين ٣١١ من قانون العقوبات السوري و ٣٢١ من قانون العقوبات اللبناني ، وبعض النصوص الواردة في قانون الجنسية . وسنبعث هذا الموضوع الرابع في الفصل السادس والاخير من القسم الاول من كتابنا .

★ ★ ★

الفصل الثالث

المؤامرة

Le complot

المادة ٣٦٠

التعريف بالمؤامرة

تنص المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات السوري ، ويقابلها نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات اللبناني ، على ما يلي :

« المؤامرة هي كل اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة
بوسائل معينة » .

ويتضح من هذا التعريف أن المؤامرة Le complot لون من ألوان
الاتفاق الجنائي accord criminel . وللإفصاح عن معنى الاتفاق الجنائي لاغنى
لنا عن الإشارة الى المراحل التي تمر فيها الجريمة قبل نفاذها . ومن المعلوم أن
هذه المراحل ثلاث :

أولها : المرحلة النفسية ، وفيها تخطر الجريمة في ذهن الفاعل فيتصورها ويفكر
فيها ويمقد العزم على ارتكابها .

وثانيها : المرحلة التحضيرية ، وفيها يهيئ الفاعل الوسائل ويمعد العدة
لاقتواف ما انتواه .

وثالثها : المرحلة التنفيذية ، وفيها يبدأ الفاعل في تنفيذ مشروعه الاجرامي . وقانون العقوبات لا يعاقب على المرحلة الاولى ، أي على العزم على ارتكاب الجريمة ، لاسباب جمة : أولها صعوبة إثبات هذا العزم ما دام لم يبرح مخيلة الفاعل . وثانيها : ان العزم المجرّد على ارتكاب جريمة لا يولد خطراً على نظام المجتمع ولو اعترف به صاحبه أو باح به شفياً أو خطياً ، ولا تضرط الحياة الاجتماعية إلا بالأفعال المادية المفعولة . وثالث هذه الأسباب : أن الفاعل قد يشوب إلى رشدّه فيتغلب على اندفاعه الشر ويعدل عن تنفيذ عزمه ، ومن حسن السياسة الجنائية تشجيعه على هذا العدول ، ولو قلنا بمقابله على نواياه لكننا كنّا ندفعه الى الاقدام على ارتكاب جريمته بدلاً من الاحجام عنها .

الوفاق الجنائي :

وقد اختلفت التشريعات الجزائية في أمر تجريم الاتفاق الجنائي ، وهو لا يعدو ان يكون عزمًا جنائيًا عقد الثقة عليه شخصان او اكثر . فإذا اتفق شخصان او اكثر على ارتكاب جريمة ما ، فهل ينبغي ان يعاقب الشارع الجزائي على تكوين هذا الاتفاق المعقود ام لا ؟

ان التشريع الانكلوساكسوني صريح في ذلك كل الصراحة ، فهو يعاقب على كل اتفاق بين شخصين او اكثر على ارتكاب فعل غير مشروع او على ارتكاب فعل مشروع بوسيلة غير مشروعة . ومن التشريعات التي اخذت بهذا الرأي قانون العقوبات المصري ، فقد نصت المادة الثامنة والاربعون منه على انه « يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنابة او جنحة ما او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء اكان الغرض منه جائزاً ام لا اذا كان ارتكاب الجنابات او الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه » . وكذلك أقر قانون العقوبات البغدادي مبدأ المعاقبة على الاتفاق الجنائي في المادة ٦٩ وما بعدها .

وحجة أصحاب هذا الرأي أن الاتفاق الجنائي ، وإن كان عزمًا مجتأ ، فهو لايعاقب عليه كخطوة للجريمة المتفق عليها ، وإنما يعاقب عليه في حد ذاته كجريمة خاصة مستقلة . وعلة ذلك أن العزم الجنائي لم يعد فردياً وإنما أصبح جماعياً ، لأن كل عضو في الاتفاق يعلن عزمه الى سائر الأعضاء فتتعدد إراداتهم على ارتكاب الجريمة ، وهذه ظاهرة جماعية خطيرة تهدد الأمن والنظام ، ومن الخير إحباط الاتفاق الجنائي والحيولة بين الفاعلين وتحقيق خططهم الإجرامية ، والقضاء على الشر في مهده .

اوراق الجنائي العام واوراق الجنائي الخاص :

ولكن أكثر التشريعات لا تجعل من الاتفاق الجنائي العام - على إطلاقه - جريمة يعاقب عليها دوماً . وإنما تقتصر على الاتفاقات الجنائية الخاصة التي تستهدف ارتكاب جرائم معينة شديدة الخطورة . فالتانون الفرنسي مثلاً يعاقب في المادة ٣٦٥ على « كل جمعية أو اتفاق يقصد منه تهبة أو ارتكاب جنابات ضد الاشخاص او الاملاك » ، كما يعاقب ايضاً في المادة ٨٩ منه على « المؤامرة » ، وهي اتفاق بين شخصين أو أكثر على ارتكاب بعض الجرائم الهتة بأمن الدولة الداخلي .

أما قانون العقوبات السوري فلا يعاقب على الاتفاق الجنائي إلا في

موضعين :

الأول : ما نصت عليه المادة ٣٣٥ ، وتشترط أن يكون الغرض من الاتفاق المعقود ارتكاب عدد من الجنابات وأن تكون هذه الجنابات بما يقع على الأشخاص كالقتل أو قطع الاعضاء ، او على الأموال كالسرقات الموصوفة مثلاً . ولا عقاب ، يقتضى هذه المادة ، على الاتفاق إذا كان يهدف الى ارتكاب الجنب او الخلفات ، او اقتراف جنابة واحدة ، او إذا كانت الجنابات المتفق

عليها لا تتناول الأشخاص أو الأموال . والأمر كذلك في المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات اللبناني .

وأما الموضوع الثاني الذي عاقب فيه قانون العقوبات السوري على الاتفاق الجنائي فهو ما نصت عليه المادة ٢٦٠ السالف ذكرها في مطلع هذا البحث ، وتتناول الاتفاق المفقود بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة من الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي بوسائل معينة . وذلك موافقاً لموقف الشارع اللبناني في المادة ٢٧٠ السالف ذكرها من قانون العقوبات اللبناني . وكذلك المادتان ٧٢ و ٨٣ من قانون العقوبات البعدي .

أما الشارع المصري فإنه لم يكتف في تجريم المؤامرات على أمن الدولة بالأحكام العامة الواردة في المادة ٤٨ السالف بيانها والتي تقضي بالمعاقبة على كل اتفاق جنائي ، أبداً كانت الجريمة موضوع الاتفاق ، ولكنه أيضاً عاقب في المادة ٨٢ (ب) من قانون العقوبات المصري بالأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ ، ٧٧ أ ، ٧٧ ب ، ٧٧ ج ، ٧٧ د ، ٧٧ هـ ، ٧٨ أ ، ٧٨ ب ، ٧٨ ج ، ٧٨ د ، ٧٨ هـ ، أو اتخذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه . كما عاقب الشارع المصري أيضاً في المادة ٩٦ بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠ مكرراً و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من قانون العقوبات المصري ، أو اتخذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه .

ومن الواضح أن المادة ٨٢ (ب) السالف بيانها تختص بمعاقبة المتآمرين على ارتكاب جريمة من الجرائم المحقة بأمن الدولة من جهة الخارج ، وأما المادة ٩٦ فتعاقب المتآمرين على أمن الدولة من جهة الداخل .

شروط « المؤامرة » ومقوماتها

لعلّ البعث عن توافر عناصر المؤامرة وتقرير مقوماتها وشروطها من أصعب الأمور وأدقها ، لأنّ تجريم المؤامرة والمعاقبة عليها استثناء من القاعدة الأساسية المطردة القائلة بأنّ العزم الجنائي لا عقاب عليه . وقد ظلت المؤامرة ، ودحاً طويلاً من الزمن ، تعاقب ، في التشريع الفرنسي على أنّها محاولة اعتداء أو شروع في الجناية التي ينوي المتآمرون اقترافها ، حتى رأى الشارع الفرنسي أنّ في هذا خروجاً على قواعد الشروع العامة وأحكامه ، مادام الشروع يستلزم بدءاً في التنفيذ ، والمؤامرة دون ذلك . ومرعان ما صدر القانون الفرنسي المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٨٣٢ ، ففضى بتعديل هذه النصوص في قانون الجزاء الفرنسي ، وفرق بين المؤامرة Le Complot والاعتداء L'Attentat ، فجعل من المؤامرة جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، وأخضع جريمة الاعتداء للأحكام العامة في الشروع .

ويتضح من التعريف الذي أورده المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات السوري ، والمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اللبناني ، بـ « المؤامرة » ان قيامها يستلزم توافر شروط خمسة : أولاً : وجود اتفاق . ثانياً : أن يتم هذا الاتفاق بين شخصين أو أكثر . ثالثاً : أن يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية من الجنايات المحلّة بأمن الدولة . رابعاً : أن يتناول الاتفاق تعيين الوسائل التي تؤدّل إلى تحقيق هذا الغرض . خامساً : القصد الجرمي .

ولعلّ من الخير أن نشير إلى أنّ التثبت من توافر هذه المقومات الخمسة بصورة أكيدة ودقيقة ضرورة قصوى تقتضي بها حماية حريات الافراد وصيانتهم حيال السلطات من الملاحظات الكيدية والكيفية . فلنشرح إداً شروط المؤامرة ومقوماتها الخمسة :

الشرط الأول : وجود اتفاق

المؤامرة ، في بدايتها ، تداول ، وتداول ، ومذاكرة ، وتبادل آراء : يفضي المتآمرون بعضهم الى بعض بما يمكنه كل منهم من عزم جنائي ، وما يجوز في ضميره من نية مبيتة لاقتواف جنابة معينة من الجنابات الماسة بأمن الدولة . وتنتهي هذه المكاشفة الى التفاهم ، فتحدد الغايات ، وتعين الوسائل ، فاتخاذ الإيرادات ، فاتخاذ قرار حاسم بالعمل على تنفيذ ما عقدوا العزم عليه ، وصرفوا ارادتهم الموحدة اليه . وهذا هو معنى الاتفاق الوارد في نص المادة ٣٦ السابقة الذكر . في هذا الاتفاق تتلاقى نوايا المتآمرين ، وتتحد ارادتهم ، ويصوب عزمهم المقرر نحو هدف واحد ، ولتنامق الادوار التي يتوزعونها بعضهم بين بعض ، وتنسجم .

وهكذا يستلزم الاتفاق ان تتحد إرادات الفاعلين على العمل ، ولا بد لاستكمال هذا الاتحاد من وجود قرار حاسم يدعمه عزم إيجابي وتوفده إرادة ثابتة مقورة . ولا يكفي ان يجتمع الفاعلون بعضهم ببعض او ان يفضي بعضهم الى بعض بما يضمره ، او ان يتداولوا ويتبادلوا الاماني والرغبات ، او ان يعربوا عن مطالبتهم العارضة او نزواتهم واهوائهم في سورة من سورات الانفعال ، او ان يمضوا في مشاريع مبهمة غير واضحة المعالم ، ولا يبتة الحدود ، او ان يؤلفوا جمعية علنية او سرية ، وانما ينبغي ان يخرجوا من دور المناقشة والجدل في الغرض واساليب تحقيقه بحيث لا يبقى عائق من انفسهم يعيقهم عن المبادرة الى التنفيذ ، وان يوطدوا العزم على ارتكاب جنابة معينة من الجنابات الخلة بأمن الدولة ، وان يكون قرارهم بهذا الصدد موحداً لا خلاف فيه ، ونهايياً وقطعياً . فإذا لم ينسجم الاتفاق عن اندماج إرادات المتآمرين وانسجامها في ارادة واحدة مشتركة ، او اذا ظل رأيهم شتتاً ، يقاوم بعضهم بعضاً ،

وتغايير أهدافهم ، وتنسرب لإرادتهم في تيارات متناقضة ، فلا يمكن القول بوجود اتفاق تام بينهم ، أو وحدة منسجمة ، متسقة في الرأي وفي العزم الجنائي ، وفي الغاية ، وفي وسائل تحقيقها ، وبالتالي فلا مؤامرة . وعلى الإدعاء العام أن يقدم الأدلة القاطعة على وجود هذا الاتفاق القطعي للتام بين المتهمين ، وعلى توطيد عزيمتهم الحاسم الموحد وانصراف إرادتهم النهائية المشتركة إلى ارتكاب جنابة من الجنابات الهائلة بأمن الدولة . وللإدعاء أن يستعين في إثبات ذلك بجميع أنواع البينات . وليس هذا كله بالأمر الهين ، لأن فيه كشفاً عن السرائر واكتناهاً لما خفي واستدق حتى لينبو عن المحسوس ويصعب على كل فهم .

اتفاق البسيط :- ولا يشترط أن يتخذ الاتفاق شكل منظمة دائمة ، ولا أن يتجلى في جمعية منظمة مستمرة ذات مراتب ورتب وأنظمة ورؤساء يديرون أعمالها . ولما يكفي في الاتفاق مجرد اتحاد الإرادات واندماجها على الصورة التي أوردناها ، وتصويبها نحو الهدف المقصود .

اتفاق السري والعائلي :- وليس من صفات الاتفاق الأساسية الدائمة أيضاً أن يكون مريباً ، وإن كان في زوايا التاريخ أمثلة كثيرة شتى على أن المؤامرة ، قلما تنسج خيوطها إلا في جو من الخفاء والسكران . والمؤامرة السرية هي الشكل التاريخي لهذا النوع من أنواع الجرائم لاسيما في جهود الطغیان أو في ظل نظم الحكم الاستبدادية ، حيث تحكم الافواه ، وتندعم أو تلتقص حرية الفكر والاجتماع . اما اذا كان نظام الحكم حراً فيمكن أن تتصور قيام اتفاق علني تم به جريمة المؤامرة ، كأن يقوم الدليل على ان جماعة من الناس وطدوا العزم علناً على استخدام القوة أو استعمال العنف بغية تنفيذ شكل الحكم أو قلب الحكومة مثلاً ، بدلاً من استخدام السبل المشروعة أو استعمال الوسائل الدستورية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية . ولا يعيب الاتفاق وقوف رجال الامن على تفاصيله منذ البدء ورقابتهم لها . ويجب ان لا يغيب عن الذهن

ان الاتفاق هو غير التوافق ، فقد تقوم فكرة الجبرية في نفس كل من المتهمين على حدة ، ويتجه خاطره انجهاً ذاتياً مستقلاً إلى ما توجه اليه خواطر سائر رفاقه ، فلا مؤامرة في كل ذلك إذا بقي الحال عند هذا الحد ، ولم يتجاوزوه إلى الإقصاء فالمبالغة ، فتوحيد العزم ، وتوطيده على العمل .

امتحان الشروط :- وليس يؤثر في وجود عنصر الاتفاق أن يكون تنفيذه معلقاً على شرط كأن يتفق المتآمرون على ألا يقوموا باوكتاب الجناية المحلة بأمن الدولة إلا إذا وقعت حادثة معينة ، كعمل المجلس النيابي مثلاً ، أو انتخاب أحد الاشخاص رئيساً للجمهورية . فتعلق المتآمرين تنفيذ اتفاقهم على حوادث مستقبلية لا يعيب الاتفاق نفسه ، ولا ينفي قيامه ، ولو كانت هذه الحوادث مستقلة عن إرادة المتهمين ، وإنما ينبغي على كل حال أن يكون الشرط الذي علق المتآمرون عليه تنفيذ عزمهم الجنائي جازماً ، ومحتملاً ، ومحتمل الوقوع . أما إذا كان الشرط مستحيل الوقوع فلا يمكن اعتبار الاتفاق قائماً .

الاجل البعير :- وكذلك ليس من الضروري أن يكون الاجل المضروب الذي اختاره المتآمرون للبدء بتنفيذ مؤامرتهم وشيكاً وفورياً ، بل يكفي فيه ألا يكون بعيداً جداً بحيث يعتبر بعد الاجل المضروب للتنفيذ دليلاً على وجود خلاف بين المتآمرين على التنفيذ وعدمه ، أو بحيث يمكن اتخاذ ذلك للاجل البعيد قرينة على أن المتآمرين لم يستقر رأيهم بعد ، ولم يعقدوا العزم بصورة نهائية وحاسمة على ارتكاب الجناية المقصودة .

الاجل غير المحموم :- وكذلك أيضاً لا يضير الاتفاق أن يكون الوقت الذي اختاره المتآمرون للبدء بتنفيذ مؤامرتهم غير معين في صلب ذلك الاتفاق ، ولا محدد تاريخه على وجه الدقة والضغط ؛ كأن يتفق المتآمرون على ارتكاب الجناية المتفق عليها عند وفاة رئيس الجمهورية ، فالاتفاق قائم

وموجود مادامت الوفاة ستقع حتماً ، وإن لم يستطع المتآمرون معرفة أو تعيين تاريخ وقوعها سلفاً ، وبالتالي معرفة أو تعيين الوقت الذي ينفذون فيه الجناية المتوقعة من مؤامرتهم على وجه الضبط والتحديد .

العدول عن الاتفاق

ولكن ما القول إذا كان المتآمرون قد عدلوا عدواً ولطوعياً وتلقائياً عن عزمهم المقود ، وأظلموا عن اتفاقهم ، فانفرط بذلك عقدهم ، فهل يعتبر الاتفاق المعدول عنه قائماً ، وهل يعاقب المتآمرون ؟ إن المسألة تختلف فيها اختلافاً كبيراً ، فبعضهم يرى أن جريمة المؤامرة تتم بمجرد حصول الاتفاق التام ، ولا عبرة بعد ذلك لعدول المتآمرين ، إذ يفقد هذا العدول بمثابة الندم الإيجابي اللاحق لتتمام الجريمة^(١) . ويستند أصحاب هذا الرأي في تأييد وجهة نظرهم إلى أن جميع التشريعات الجزائية تقضي بعدم معاقبة من يخبر السلطة من المتآمرين بوجود المؤامرة قبل البدء بأي فعل مهيء للتنفيذ (المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري و ٢٧٢ لبناني و ٨٤ و ١٠٠ و ١٠١ مصري) ؛ وأخبار السلطة بالمؤامرة هو بمثابة عدول عنها . فلو كان العدول مجرد ذاته يمنع العقاب لما كان قمة داع لوجود مثل هذا النص القاضي باعفاء المتآمر الخبر من كل عقاب .

ويرى بعضهم الآخرون ، وهو الرأي السائد في فرنسا ، أنه لا عقاب على المتآمرين إذا أثبتوا بشكل واضح أنهم عدلوا عن اتفاقهم التام عدولاً

(١) الندم الإيجابي أو التوبة الإيجابية Le repentir actif هو أن تمّ الجريمة ثم يتندم المجرم ويدل على تدمه إيجابياً بأن يزيل آثار جريمته أو يصلح الضرر الناشئ عنها ، أو يحول بعض إرادته دون تلبية فعله . وبعض التشريعات الجزائية ، كالتقانون المصري مثلاً ، لا تحيل لتقدم الإيجابي أي " تأخير على العقاب " ويضعها قبل منسباً عاماً للإعفاء أو التخفيف كالتقانون السويسري والإيطالي والألماني ، والسوري (المادة ٢٠٠) والبناني (المادة ٢٠١) .

اختياريا تلقائيا قبل الشروع بتنفيذ مؤامرتهم . ويستند أصحاب هذا الرأي في تأييد وجهة نظرهم إلى الحجج التالية :

أولاً : - إن الشارع الجزائي لقائمه لمعاقبة المتفكرين على ارتكاب جريمة من الجنايات المحقة بأمن الدولة ، فمن يعدل عن الاتفاق لا يكون متفقا ، ذلك لأن العقوبة لا تترتب على وقوع الاتفاق الذي يحدث عرضا ، وبطريق الصدفة ، ولكنها تترتب على حالة الاتفاق الذي ينبغي أن يدوم ويستمر حتى اكتشافه ، فإذا عدل عنه قبل ذلك فلا عقاب على ما حصل منه . فضلا عن ذلك فلا يمكن القول بوجود اتفاق تام ومنعقد بصورة نهائية بين المتآمرين بعد عدولهم .

ثانياً : - ان المؤامرات المدلول عنها هي هزيمة وغير خطيرة وصيانة أمن الدولة لا تستلزم ملاحقة فاعليها ومعاقبهم .

ثالثاً : لو أخذنا بالرأي القائل بمعاقبة المتآمرين الذين عدلوا عن اتفاقهم لا وصدنا في وجه مثل هؤلاء باب التوبة ، ولدفعناهم دفعا إلى الشروع بتنفيذ ما عقدوا النية على تنفيذه ، وإلى الإسماتة في سبيل نجاح مشروعهم الإجرامي ، إذ لم يعد أمامهم أمل بالنجاة من العقاب إلا بتنفيذ إلتفادهم ، واقرار الجناية التي وطدوا العزم على ارتكابها ، وفوزهم في إتمامها .

ونحن نميل إلى الأخذ بهذا الرأي شريطة أن يكون المدلول طوعيا وتلقائيا فلا يعزى إلى طرف خارج عن إرادة المتآمرين . أما إذا كانوا قد عدلوا لأنهم اقتضض أمرهم ، أو لأن السلطة علمت بوجود اتفاقهم المعقود ، وأنها تستعد لإحباطه ، فالإلتفاد يعتبر قائما ومنسكبا لشرائطه ، ولا تأثير لهذا المدلول غير المعفوي على قيام الجرم ولا على العقاب . ولنتنقل الآن الى شرح الشرط الثاني من شروط جريمة المؤامرة .

الشرط الثاني : ان يتم الاتفاق بين شخصين أو أكثر

إذا أعلن أحد الأشخاص عزمه على ارتكاب جريمة من الجنايات المحمّلة بأمن الدولة ، ولم يعد ذلك ، فلا عقاب عليه ، وإنما يُفرض العقاب على العزم الجنائي إذا شاع بين جماعة من الناس فأمنوا به ، وقرروا تنفيذه . فجوهر المؤامرة أنها جماعية ، وأنها لا يتصور وقوعها من فرد واحد . والتأمر ، بحكم معناه اللغوي ، يتم عن تفاعل أو اثنين أو أكثر ، وهذا العنصر الجماعي هو ما يتميز به جريمة المؤامرة بما سواها من الجرائم الأخرى ، وهدف العقاب في المؤامرة إنما هو هذا الميثاق الجماعي الذي انصهرت فيه إرادات فريق من الناس واندغمت . وأكثر القوانين لا تشترط أكثر من عضوين اثنين حداً أدنى لعدد أعضاء هذا الميثاق أو الاتفاق ، وبعضها كالقانون الإيطالي يستلزم ثلاثة أعضاء حداً أدنى . ومن الطريف أن التشريع الجنائي الانكلوساكسوني لا يعاقب على المؤامرة إذا اقتصر الاتفاق فيها على الزوج وزوجته لأنها في نظره بحكم الشخص الواحد . وإنما يجوز أن يرتكب الزوجان منفردين أو مجتمعين مع شخص آخر غيرهما جريمة المؤامرة ، بيد أنه يجوز أن يحاكم الزوجان عن مؤامرة ارتكباها قبل زواجهما .

ولئن استلزمت المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات السوري أن يتم الاتفاق بين شخصين فأكثر ، فليس يشترط ألينة أن يكون جميع المتآمرين معزومين أو حاضرين ، بل يكفي ان يثبت أن المنهم قد وطد العزم مع غيره على ارتكاب جريمة محمّلة بأمن الدولة ، وإن ظل هذا « الغير » مجهولاً أو غائباً . وكذلك إذا ثبت أن بعض المتآمرين معفون من العقاب لسبب من الأسباب ، فإن المؤامرة تظل قائمة ولو لم يبق بعد استبعادهم سوى عضو واحد . وقد قضت محكمة النقض المصرية بحق بأن مبادرة أحد المتفقين إلى إخبار السلطة

بوجود اتفاق جنائي وبين اشتركوا فيه لا يترب عليه أكثر من إعفاء المتآمر
المخبر وحده من العقاب ، وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ، ولولم
يكن الاتفاق إلا بين شخصين اثنين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه^(١).

ونحن نرى أنه إذا صح أن يدان المتهم الواحد ، وأن يظل الانقحاق
معاقباً عليه ، في حالة بقاء سائر الاعضاء المشتركين في المؤامرة مجهولين أو
غائبين ، أو في حالة توافر العذر المحلل من العقاب (أي الاعضاء من العقاب
بسبب الاخبار عن المؤامرة) ، فلا يصح أن يظل المتهم الواحد معاقباً ،
وأن تعتبر المؤامرة مستكنة عناصرها إذا كان سائر المتآمرين قد استبعدوا
لانتفاء مسؤوليتهم لسبب من أسباب التبرير أو الإباحة أو مانع من موانع
العقاب ، كالقصر أو الجنون أو الإكراه أو الغلط المادي . وبكلية أخرى :
إذا كان بمض الاعضاء المشتركين في المؤامرة غير مسؤولين جزائياً لمانع
من موانع العقاب الذي ذكرناه ، أو أن الصفة الجرمية منعدمة في الواقعة
المرتبكة من قبلهم لسبب من أسباب التبرير أو الإباحة ، فيجب أن يستبعد
هؤلاء من الاتفاق ، وأن تنتفي عنهم المسؤولية ، ويسقط بالتالي العقاب .
وإذا بقي بعد استبعادهم عضوان مسؤولان جزائياً ، فإن المؤامرة قائمة والعقاب
عليها واجب . وأما إذا لم يبق بعد استبعادهم سوى عضو واحد مسؤول جزائياً ،
فجريمة المؤامرة غير قائمة ، وهذا العضو الواحد لا عقاب عليه . ويختلف الحال
- كما أسلفنا - إذا كان الإغضاء من العقاب ناجماً عن العذر القانوني المحلل
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري ،
لأن العذر المحلل لا يمحو المسؤولية ولا يسلخ عن الفعل صفته الجرمية ، ولما
يعني من العقوبة فقط . أما بعض الفقهاء فلا يفرقون بين هاتين الحالتين :

(١) نفس مصري ٢٨ يوليو ١٩٤٣ ، منشور في الجزء السادس من مجموعة الفوائد
القانونية رقم ٢٢٣ ، وفي الحاماة ، السنة ٢٦ ، الصفحة ٢٢٧ ، رقم ٨٦ .

حالة الإعفاء من العقاب لوجود المذنب القانوني المحلّ وحالة انعدام المسؤولية الجزائية، أو زوال الصفة الجرمية، لوجود مانع من موانع العقاب أو سبب من أسباب الإباحة أو التبرير، ويرون أنه إذا فرض أن كان كل أعضاء المؤامرة - معادوا واحداً منهم - قد سقط عنهم العقاب لأي سبب من الأسباب، فالمؤامرة تظل قائمة، ويقع عقابها على هذا العضو الواحد. ونحن نرى في تعميم هذا الرأي على حالات انتفاء الصفة الجرمية أو انعدام المسؤولية الجزائية شططاً كبيراً.

الشرط الثالث: أن يكون الفرض مع الاتفاق ارتكاب جنائية محض بأمر الدولة

لقد سبق أن ذكرنا أن قانون العقوبات السوري - خلافاً لبعض القوانين الجزائية، كالقانون المصري مثلاً - لا يعاقب على الاتفاق الجنائي العام أي على العزم الجنائي المعقود بين شخصين أو أكثر لارتكاب أية جرمية من الجرائم، ولكنه يعاقب على الاتفاق الجنائي الخاص أي على العزم الجنائي المعقود بين شخصين أو أكثر لارتكاب جنائية معينة من الجنايات المحلة بأمن الدولة، ويطلق على هذا الاتفاق الجنائي الخاص اسم « مؤامرة ». ولاتوافر عناصر جريمة المؤامرة ما لم يفصح الاتفاق المعقود بين شخصين أو أكثر عن الغاية التي يتوخاها المتفقون والهدف الذي يرمون إلى تحقيقه. هذه الغاية، أو هذا الهدف ينبغي أن يكون واضحاً صريحاً لا لبس فيه ولا غموض ألا وهو: ارتكاب جنائية معينة من الجنايات المحلة بأمن الدولة. فإذا لم تكن الجريمة المتفق على ارتكابها جنائية كان تكون جنحة مثلاً، أو إذا لم تكن الجنابة المتفق على ارتكابها واردة في عداد الجنايات الواقعة على أمن الدولة، والمنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات السوري، فلا مؤامرة ولا عقاب. أما إذا بقيت الجريمة المتوحيّ ارتكابها مبهمة الحدود، غامضة الوصف، غير واضحة المعالم، أو إذا ظلت هائمة في أذهان المشتركين في المؤامرة، فلا يمكن الجزم بوجود اتفاق حاسم وقطعي، وبالتالي، لا يمكن القول بوجود

جريمة مؤامرة . ينبغي إذن أن يتناول الاتفاق بصورة واضحة صريحة تعيين الجناية التي عقد المتآمرون عزمهم على ارتكابها ، لأن المؤامرة تستمد صفتها الجرمية من « جريمة » الغاية التي يهدف المتآمرون إلى تحقيقها ، أي من جريمة الجناية التي يسمعون إلى اقترافها . فإذا لم تكن هذه الجناية المحلّة بأمن الدولة ، والمنوي ارتكابها ، معينة ولا معروفة ، فلا اتفاق تام ولا مؤامرة معقودة. فما هي هذه الجنایات ؟ وهل حددها الشارع ؟

العقاب على مؤامرة بطلان نص صريح : - العقاب على المؤامرة انما بشكل استثناء للقاعدة القائلة بعدم فرض العقوبة على غير الافعال التنفيذية أو أفعال الشروع . والمؤامرة ليست فعلاً من أفعال التنفيذ ، وإنما هي دون ذلك . ومادام العقاب عليها استثناء للأحكام والقواعد العامة ، فإن قانون العقوبات السوري جاء بنصوص صريحة تعين الجنایات المحلّة بأمن الدولة والتي يعتبر الاتفاق على ارتكابها مؤامرة يستحقّ فاعلها العقاب . وهذه الجنایات التي يعتبر التآمر على اقترافها جرماً معاقباً عليه هي منصوص عليها حصراً في المواد التالية :

أولاً :- المادة ٢٧٩ (سوري) في الفقرة الثانية منها ، وتعاقب بالحبس سنة على الأقل المؤامرة الرامية إلى اقتراف إحدى الجنایات الواردة في الفقرة الأولى من المادة ذاتها . ويقابل المادة ٢٧٩ (سوري) ، نص المادة ٢٨٩ (لبناني) .
ثانياً : المادة ٢٩٥ المعدلة (سوري) ، وتعاقب بالاقامة الجبرية الجنائية على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب إحدى الجنایات الواقعة على الدستور ، والمنصوص عليها في المواد ٢٩١-٢٩٤ (سوري). ويقابلها المادة ٣٠٥ (لبناني) .
ثالثاً : المادة ٣٠٣ (سوري) ، وتعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على المؤامرة التي ترمي إلى ارتكاب إحدى جنایات الفترة المنصوص عليها في المواد ٢٩٨-٣٠٢ (سوري). ويقابلها نص المادة ٣١٣ (لبناني) .

وابعاً : المادة ٣٠٥ (سوري) ، في الفقرة الاولى منها ، وتعاقب ايضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة على المؤامرة التي ترمي إلى ارتكاب محل واحد أو

عدد من اعمال الاوهاب المنصوص على تعريفها في المادة ٣٠٤ (سوري) .
ويقابلها نص المادة ٣١٥ (لبناني).

وكل مؤامرة ترمي الى ارتكاب جنائية او اية جريمة أخرى غير الجرائم
المنصوص عليها حصراً في المواد المبينة اعلاه لا تعتبر جريمة ، ولا يعاقب
عليها القانون .

وغني عن البيان أن جميع هذه الجنائيات الملمع لملها واردة في باب الجرائم
الواقعة على امن الدولة ، وأن المؤامرة على إحداها تعتبر جنائية في جميع
الحالات ، ماعدا حالة واحدة نصت عليها المادة ٢٧٩ السابقة الذكر ، إذ إن
المؤامرة التي ترمي الى اقتراف إحدى الجنائيات الواردة في الفقرة الاولى من
هذه المادة تعتبر جنحة .

واذا كان التشريع الجزائري الفرنسي يجعل الغرض من المؤامرة قاصراً
على ارتكاب جنائية من الجنائيات المحلة بأمن الدولة الداخلي ، فإن قانون
العقوبات السوري يعاقب على المؤامرة سواء أكان الغرض منها ارتكاب جنائية
محلة بأمن الدولة الداخلي والخارجي . والحقيقة ان أكثر النصوص التي اوردها
الشارع الجزائري السوري تتعلق بالمؤامرات التي تخالف أمن الدولة الداخلي ،
والعقوبات عليها جميعاً جنائية ، أما المؤامرات التي تستهدف أمن الدولة الخارجي ،
فلم يتصد قانون العقوبات السوري لها إلا في حالة واحدة ورد عليها النص في
المادة ٢٧٩ الملمع اليها سابقاً ، وعقوبة المؤامرة فيها جنحية . وهذا هو الموقف
الذي يقره أيضاً الشارع اللبناني . أما قانون العقوبات المصري فقد عاقب في
المادتين ٨٢ ب و ٩٦ المتآمرين على سلامة الدولة وأمنها من جهة الخارج ومن
جهة الداخل على السواء .

والاتفاق على الغرض لما يعني تعيين الجنابة المراد اقترافها ، ولا ينقص من
هذا الاتفاق أن يختلف المتآمرين على الاوضاع التي يريدون إقامتها بعد فوزهم
ولتأمين جناباتهم ، ولما المهم أن يتفقوا على الغاية المباشرة من مؤامرتهم ، وعلى
وسائل تحقيقها ، فاذا كان الغرض من المؤامرة مثلاً تغيير نظام الحكم ، فلا

بهم بعد اتفاقهم على هذا الغرض المباشر أن يكونوا مختلفين على نظام الحكم الذي سيقبونه مقامه .

الشرط الرابع : تعيين الوسائل المفضية الى تحقيق الغرض من المؤامرة

لا يكفي أن يتفق المتآمرون على تعيين الغرض الذي يسعون إلى تحقيقه ، أو تحديد الجناية التي يوطدون عزائمهم على ارتكابها ، وإنما ينبغي أيضاً أن يتفقوا على رسم الخطط ، وتحديد الوسائل التي ينوون استخدامها في تنفيذ الجناية التي نسجوا خيوط مؤامرتهم حولها . وليس يكفي إذن أن تكون الخطط قد وُضعت ، والوسائل المنوي استعمالها قد عُينت ، ولا يمكن القول بوجود اتفاق تام ما لم يكن المتآمرون قد اتفقوا على الغرض وعلى وسائل تحقيقه أيضاً . وإذا لم يتم الدليل على اتفاق المتآمرين على وسائل معينة يتسولون بها لتحقيق غرضهم من المؤامرة ، فالأ اتفاق ناقص ، والمؤامرة غير متكتمة شرائطها ، والعقاب غير وارد . والشرائح الفرنسيون مجمعون على أنه يجب أن يكون قد وقع اختيار المتآمرين على وسائل التنفيذ حتى يكون اتفاقهم معاقباً عليه ، وقد جاء نص المادة ٢٦٠ التي تعرف المؤامرة في قانون العقوبات السوري أوضح وأصرح من التشريع الجزائي الفرنسي في وجوب نوافر هذا الشرط إذ قضت بأن المؤامرة هي الاتفاق على ارتكاب جناية بوسائل معينة . فإذا لم تكن الوسائل معينة بين المتآمرين فلا اتفاق تام ، ولا مؤامرة .

الشرط الخامس : القصد الجرمي

المؤامرة من الجرائم المقصودة ، ومعنى القصد الجرمي أو النية الجرمية فيها هو أن يشترك العضو في الاتفاق الجنائي وهو عالم أن الغرض منه ارتكاب جناية

معينة من الجنايات المحقة بأمن الدولة والمنصوص عليها في المواد ٢٧٩ و ٢٩١ - ٣٩٤ و ٢٩٨ - ٣٠٢ و ٣٠٤ من قانون العقوبات السوري ، وأن يكون قد أود ارتكاب هذه الجناية المتفق عليها بجميع أركانها كما يحددها القانون ، أي انه اراد ان يشترك في الاتفاق المكون للمؤامرة اشتراكاً جدياً مخلصاً . وقد سار الاجتهاد المصري على هذا الرأي ، فقد صدف ان تكون اتفاق جنائي بين ثلاثة اشخاص وكان احدهم يعمل يعلم رجال الامن ويتوجه بهم ، فقضت محكمة جنايات مصر في ٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٣١ بعدم توافر القصد الجنائي لدى هذا المتهم الاخير . وقضت محكمة النقض المصرية في ٣١-٣-١٩٣٣ بأنه لا وجود لجمعية الاتفاق الجنائي إذ تبين ان المتهم كان مخدوعاً من اول الامر بمن مد اليهم يده للتعاون على تنفيذ خطته ، ولم يكن احد من هؤلاء مخلصاً له في هذه الحطط ، بل كانوا يعملون على غشه بتقديم اوراق مزورة ، وذلك لعدم وجود ارادتين على الاقل التحذير على الاجرام . ومعنى هذا الاجتهاد ان القصد الجرمي لم يتوافر لدى هؤلاء الاشخاص غير المخلصين في الاشتراك في الاتفاق ، وان لإرادة العضو الباقي بعد استبعادهم لا تكون وحدها اتفاقاً معاقباً عليه . ويوضح ذلك أيضاً ما لو اتفق بضعة اشخاص على لاقطة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة ، وتحقيقاً لهذا الغرض تعاقدوا مع احد تجار الاسلحة على استيراد كميات من السلاح والذخيرة دون ان يعلم هذا من الامر سوى انه عمل تجاري بحث ، فلا مسؤولية على التاجر لانتفاء القصد الجرمي لديه ، وان كانت الجريمة مكتملة لدى المتفلقين الآخرين .

ومن المبادئ المقررة ان شرف البواعث او نبل الدوافع في الجرائم المقصودة ، والمؤامرة منها ، لا ينفي قيام النية الجرمية او القصد الجرمي ، ولا يؤثر في توافر اركان الجريمة . ومتى انصب الاتفاق على ارتكاب جناية من الجنايات المحددة المحقة بأمن الدولة ، فالمؤامرة قائمة ، مهما تكن الناية التي يهدف اليها المتآمرون نية ومهودة ، كأن يكون ذلك خدمة لبدأ معين ،

او دعوة للذهب . وبعتبر القصد الجرمي متوافراً في نفس المتآمر ، سواء اقام هو نفسه بتنفيذ الجريمة بأمر الدولة والمتفق عليها ، او قام بها غيره ، لأن المؤامرة جرم مستقل وقام بمجد ذاته ولا يؤثر في وجوده ، بعد تمام الاتفاق ، قيام المتآمرين بتنفيذ مشروعاتهم او عجزهم عنه .

المسائل القانونية التي قد تثيرها المؤامرة

هذه هي مقومات جريمة المؤامرة حللتها وفقاً للتعريف الذي جابهه قانون العقوبات السوري في المادة ٣٦٠ ، وهي من مواد الباب الخاص بالجرائم الواقعة على أمن الدولة . وأحسب من المفيد أن نتساءل عن بعض النقاط الدقيقة التي تفرع عن هذا التعريف ، فنبحث بإيجاز شديد ماهية المؤامرة ، وهل هي جريمة مستمرة او مؤقتة ؟ وهل يعاقب على الشروع في المؤامرة ؟ وما اركان التدخل أو الاشتراك فيها ؟ وما هي أحكام التعريض عليها ؟ واذا افترنت المؤامرة بأفعال تحضيرية أو مهينة للتنفيذ ، فهل يزيد ذلك في عقوبة المتآمرين ؟

أ- المؤامرة جرم مستمر

الرأي السائد أن المؤامرة ، بحكم تعريفها القانوني ، جريمة مستمرة ، فهي تبقى قائمة ما بقي الاتفاق ، وما بقيت الإرادات منسجمة ، ومتحدة ، ومصوبة نحو ارتكاب الجريمة المعنية . ولكن بعض الفقهاء الجزائيين ، وفي طليعتهم العلامة الفرنسي ارتولان ، يرون أن المؤامرة جريمة مؤقتة تتم بالاتفاق ، وقوامها هذا الفعل الإيجابي القاضي بتوحيد إرادات المتآمرين ، وتوطيد عزمهم المشترك على ارتكاب جريمة معينة ورسم الخطط لتنفيذها ، وليس قوام المؤامرة الفعل السلبي الذي يتجلى في الاحتفاظ بهذا العزم الجماعي الموطد والبقاء عليه . والواقع أن المتآمرين لا يلتزم بشملهم في المؤامرة دفعة واحدة ولتأينضمون إلى المؤامرة

واحداً إثر واحد ، وكل انضمام جديد يستلزم مداولة جديدة وتفاعل لإرادات ، وإيجاباً وقبولاً ، واشتراكاً بالاتفاق الجماعي . وهكذا تتجدد جريمة المؤامرة ، وتقع ، في كل مرة ينضم إلى الاتفاق عضو جديد . وقائع الانضمام هذه تشكل ، كل منها على حدة ، جريمة المؤامرة ، ولكنها جميعها ترتبط فيما بينها بوحدة الهدف والمضمون والمعنى ، والمؤامرة إنما تستمر بهذه الوقائع كلها . ولذا فاستمرار المؤامرة وعدم استمرارها مسألة واقع ينبغي تقديره وتحديدده وفقاً لظروف كل قضية وأدلتها . ويرى أهل هذا الرأي أن المؤامرة جريمة متتابعة Continuée لا مستمرة Continuée .

ونحن من القائلين بأن المؤامرة جريمة تتم بالاتفاق المنعقد بين أعضائها ، ولكن فعل الاتفاق هذا قابل للاستمرار ، فلا تنتهي الجريمة عادة بالاتفاق ، ولما يعلب ان يستمر الاتفاق بعد تمامه فيكون حالة جنائية ، وتبقى المؤامرة ما بقيت تلك الحالة ، ولا تنتهي الا بزوالها أي بارتكاب الجناية المتفق عليها أو بالمعدول عن الاتفاق . ومن هذا التاريخ يبدأ سريان التقادم على الدعوى العامة . فالمؤامرة ، إذن ، جريمة مستمرة .

ب - الشروع في المؤامرة

تقضي الاحكام العامة في قانون العقوبات السوري بان الشروع في الجنائيات معاقب عليه دوماً ، وتنص المادة ١٩٩ على أن كل محاولة لارتكاب جنائية بدأت بأفعال ترمي مباشرة الى اقترافها تعتبر كالجنائية نفسها ويعاقب عليها . والمؤامرة ، في الأعم الأغلب ، جنائية ، فهل يعاقب على الشروع فيها عملاً بالقواعد والاحكام العامة ؟

الغالب لدى الشراح أن الشروع في المؤامرة غير معاقب عليه ، لأسباب عديدة منها :

أولاً : ان المؤامرة في ماهيتها ، حالة نفسية تتجلى في تبادل الرضى واتحاد إرادات المتآمرين . وقد تقع هذه الحالة النفسية لديهم في لحظة واحدة ، ولا تشمل بذاتها بداية ولا نهاية .

ثانياً : من الواضح أن الشروع في المؤامرة لا يمكن تصويره لأن معنى الشروع البدء بالتنفيذ أو القيام بأفعال مادية ترمي مباشرة إلى اقتراف الجريمة . والمؤامرة في حد ذاتها ، ولو تمت ، هي دون ذلك ، بل هي دون كل شروع .

ثالثاً : ان المؤامرة تتكون من اتحاد إرادات عدد من الأشخاص ، وهذا الاتحاد ، لا يتصور فيه الشروع . فهو إما أن يكون وإما ألا يكون ، فإن وجدتم جريمة المؤامرة ، وإن لم يوجد فلا يمكن القول بوجود بدء للتنفيذ ، لأن الرضا لا يقبل التجزئة . والآن ، لنرسم الاشتراك والتدخل في المؤامرة .

ج - الاشتراك والتدخل في المؤامرة^(١)

الراي السائد لدى الفقهاء الجزائيين ان كل من 'يسهم في مؤامرة' ، أو ينضم إليها ، أو يقوم بأي دور من أدوار تكوينها أو اخراجها إلى حيز الوجود ، أو يرضى بها ويساق في نيارها يعتبر فاعلاً Auteur ، أو شريكاً Co-auteur على

(١) ان الاصطلاحات الفقهية في المساهمة الجرمية تختلف عليها في الدول العربية . فلكمة Co-auteur الفرنسية تترجم في سوريا ولبنان بـ «الشريك» ، بينما هي في مصر يطلق عليها اسم «الفاعل مع غيره» ، أما كلمة Complice فهي في مصر : «الشريك» وفي سوريا ولبنان : «التدخل» . فلفظ «الشريك» اذن يعني في مصر غير ما يمينه في سورية ولبنان وهو في مصر Complice وفي سورية ولبنان Co-auteur . ولذلك ، وإزالةً لهذا «اللبس» فقد استعملنا في المتن الاصطلاح العربي السوري مقترناً بالتصوير الفرنسي للدلالة على المصود.

الأقل . ولا يفرق الشارع السوري بين المتآمرين من حيث العقوبة المقررة ولا يميز الرؤساء من الاعضاء ، ولا منشئي المؤامرة من المنضين اليها . فالعقوبة التي يقررها الشارع واحدة حيال الجميع ، وذلك - طبعاً - في ما عدا الحالة التي نصت عليها المادة ٢١٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية^(١) . ومن البدهي أن هذا المبدأ الذي اتبعه الشارع لا يمنع القاضي - عند التطبيق - من مراوحة العقاب بين حديه الأدنى والأعلى ، ولا من استعمال حقه في منح الاسباب المخففة التقديرية لمن تتوافر هذه الاسباب فيهم من المتآمرين . ويبنى على ذلك كله أن طبيعة المؤامرة ، وهي لا تعدو أن تكون فكرة ، أو حادثة نفسية مجردة ، تقتضي مع إمكان وجود متدخلين Complices فيها . ذلك لان المتدخل في المؤامرة Complice إما أن يكون قد ساهم فيها ، وعلم بمقصدها والتفت لإرادته وإرادات الاعضاء الباقين على صعيد الغرض منها ، وعندئذ يعتبر متآمراً فاعلاً Auteur أو شريكاً Co-auteur (في الإصطلاح السوري) لا متدخلاً Complice ، وإما ألا تكون إرادته قد اتحدت بإرادات أعضاء المؤامرة ، وعندئذ لا يتوجب عليه أى عقاب . هذا فضلاً عن ان التدخل هو فعل من افعال التنفيذ أو التهيئة أو الإعداد على الأقل ، والمؤامرة دون ذلك .

نقصر بلان في هذا الرأي إطلاقاً لا يمكن قبوله . بما لا شك فيه أن طبيعة المؤامرة

قد تتعارض وبعض صور التدخل Complicité المنصوص عليها في المادة ٢١٨ من قانون العقوبات السوري . ولكن بعضها الآخر جائز ومحتمل الوقوع وقد نعثر في دنيا التآمر على أمثلة واقعية كثيرة منها . وقلم بعدم المتآمرين أشخاصاً كثيرين يسدون اليهم ، مع علمهم بالمؤامرة ، شتى انواع العون والمساعدة

(١) نص المادة ٢١٢ من قانون العقوبات السوري على مايلي :

« ١ - كل شريك في الجريمة عرضة للعقوبة المهيئة لها في القانون

« ٢ - تشدد وفقاً لظروط الواردة في المادة ٢٤٧ عقوبة من نظم امر المساهمة في الجريمة او اداء عمل من اشتركوا فيها » .

والنصح والارشاد - وهذه الافعال كلها من ألوان التدخل - دون أن ينضم هؤلاء الأشخاص إلى المؤامرة ، أو يشتركوا في الاتفاق ، أو تتحد إراداتهم بأرادات المتآمرين على العمل . والمساعدة التي يسديها مثل هؤلاء لا تستلزم حتما اشتراكهم في الاتفاق الجنائي المقود الذي يشكل لب المؤامرة . والعلم بالمؤامرة لا يكفي وحده لاستكمال شرائط التهمة الجرمية التي هي إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون ، وإنما ينبغي أن يقون أيضاً بالإرادة . فالألك الذي يقدم أو يؤجر منزله ليعقد المتآمرون فيه اجتماعاتهم ، مع علمه بأمرهم ، دون أن يساهم في هذه الاجتماعات وفي الاتفاق الناجم عنها ، أو في الفرض منها لا يمكن اعتباره متآمراً وإنما هو متدخل Complice في المؤامرة . والتاجر الذي يزود المتآمرين بالأسلحة مستهدفاً التجارة والربح فقط ، ودون أن يشترك هو في الاتفاق ، لا يمكن اعتباره فاعلاً Auteur أو شريكاً Co-auteur ولو كان عالماً بالمؤامرة ، وإنما هو ، لعله بها ، وعونه أعضاؤها ، متدخل^(١) Complice . وهكذا يمكن أن نعرف المتدخل في جريمة المؤامرة بأنه كل من أسدى إلى القائمين بها إرشاداً أو شدد في عزائهم أو ساعدهم أو عاونهم على الأفعال التي هيأت الاتفاق أو سهلت أو أثقت انعقاده ، واستمراره ، وذلك مع بقاء هذا الشخص غريباً عن جريمة المؤامرة نفسها بعيداً عنها ، ودون أن يشارك المتآمرين في مشاريعهم أو يساهم في رسم خططهم ، ودون أن يكون له أي نصيب في قراراتهم الموحدة المشتركة ، وإنما يشترط دوماً علمه بالمؤامرة . ولعل التفريق بين الفاعل Auteur أو الشريك Co-auteur والمتدخل Complice ، في كثير من الحالات ، غير ذي جدوى من الوجهة العملية ، لأن الشارع السورري يعاقب المتدخل Complice الذي لولا مساعدته ما ارتكبت الجريمة كما لو كان هو نفسه الفاعل Auteur .

(١) غارسون : الفقرة ٤١ وما بعدها في شرح المادة ٩٠ من قانون العقوبات الفرنسي .
واظر أيضاً الفقرة الثانية من ٩٦ من قانون العقوبات المصري .

أما التحريض فلم يعد في قانوننا السوري الجديد صورة من صور التدخل Complicité ، كما كان في قانون الجزاء العثماني الملقى ، وكما هو عليه في قانوني العقوبات الفرنسي والمصري ، ولذا أصبح جرمًا مستقلاً له أحكامه الخاصة به . فما هي أحكام التحريض على المؤامرة ؟ وكيف يعاقب عليها ؟

١ - التحريض على المؤامرة والدعوة الى الانضمام اليها

التحريض في أغلب التشريعات الجزائية ، ومنها قانونا العقوبات الفرنسي والمصري ، صورة من صور التدخل Complicité فهو لا يعاقب عليه ما لم يفض الى نتيجة ، ولا يعاقب على المحرض (بالكسر) اذا لم يرتكب المحرض (بالفتح) الجريمة التي أراد المحرض (بالكسر) ارتكابها ، او اذا لم يشرع فيها على الاقل . واستثناء من هذه القاعدة اضطر الشارع الفرنسي أن يورد في قانونه الجزائي نصاً صريحاً يقضي بمعاقبة من يدعو الى التآمر على ارتكاب إحدى الجنايات الواردة في المادتين ٨٦ و ٨٧ منه ، اذا لم تقتض هذه الدعوة بالقبول (المادة ٨٩ من قانون العقوبات الفرنسي) . وكذلك اورد الشارع المصري نصاً خاصاً يقضي بمعاقبة كل من دعا الى الانضمام الى مؤامرة . . . اذا لم تقبل دعوته (المادتان ٨٢ (ب) و ٩٧ من قانون العقوبات المصري) . كما أحدث نصاً آخر خاصاً يقضي بمعاقبة من يحرض على ارتكاب بعض الجرائم الهتة بأمن الدولة وإن لم يفض التحريض الى أي أثر . وكذلك فعل الشارع العراقي في المادتين ٨١ و ٨٢ من قانون العقوبات البغدادي^(١) .

أما قانون العقوبات السوري فهو خلو من أي نص كهذه النصوص الواردة

(١) اما اذا دعا الى تكوين مؤامرة او الى الانضمام الى مؤامرة وقبلت الدعوة ، فالجرم لم يعد دعوة الى مؤامرة او تحريضاً عليها ، وانما يندرج تحت مؤامرة . انظر المواد ٨٢ (١) و ٨٢ (ب) و ٩٦ و ٩٧ من قانون العقوبات المصري ، وكذلك المادة ٨١ والفقرة الاخيرة من المادة ٨٢ من قانون العقوبات البغدادي .

في التشريع الفرنسي والمصري والعراقي . وليس معنى ذلك أن الدعوة الى التآمر لا تشكل جرماً معاقباً عليه في تشريعنا الجزائي الوضعي . ولما مرد ذلك الى أن الشارع السوري نهج في أحكام التعريض نهجاً جديداً يخالف النهج القديم الذي سار عليه الشارع الفرنسي والمصري والعراقي ومن هذا حذوهم . فالتعريض في قانون العقوبات السوري جرم مستقل ومعاقب عليه سواء بقي قبولاً من المهرض (بالفتح) أم لم يلق ، وسواء أفضى الى نتيجة أم لم يفض . وتبعة المهرض مستقلة عن تبعة المهرض ، فهو يعاقب سواء لم يهرض (بالفتح) دعونه أم لم يلها ، وسواء اقترف المهرض (بالفتح) الجريمة التي أرادها المهرض (بالكسر) أم لم يقفها . ولا يؤلف التعريض في التشريع الجزائي السوري والبستاني صورة من صور التدخل Complicité .

لذلك كله لم ير الشارع السوري ما يوجب إيراد نص خاص يقضي بمعاقبة من يدعو الى التآمر دعوة لم تلق قبولاً . فإذا كانت دعوة هذا الداعي التي لم تلق قبولاً تتوافر فيها أركان جرم التعريض ففاعلاً معاقب بصفته محرراً (بالكسر) على ارتكاب جريمة المؤامرة . أو ما ينبغي لنا أن نتساءل عن عقوبة المهرض (بالكسر) في مثل هذا الحال ؟ من العدل أن تحمل بالمهرض (بالكسر) عقوبة الجريمة التي أراد أن تقترف . وهذا ما أقره قانون العقوبات السوري . أما اذا كان التعريض على ارتكاب جنحة أو جناية لم يلق قبولاً أو لم يفض الى نتيجة فتخفف العقوبة عن المهرض بالنسبة التي حددتها المادة ٢١٩ من قانون العقوبات السوري . وإذن فالتعريض على تشكيل مؤامرة أو على الانضمام الى مؤامرة قائم يعاقب عليه ، إذا لم يلق قبولاً ، بعقوبة جريمة المؤامرة نفسها ، على أن يراعى التخفيف الوارد في صلب المادة ٢١٩ السالف ذكرها .

عناصر التعريض على المؤامرة : ولكن ما هي عناصر التعريض على المؤامرة ومن هو المهرض ؟ .

لقد نصت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات السوري على تعريف المحرض (بالكسر) ، اذ قالت : « يعد محرضاً من حمل أو حاول أن يحمل شخصاً آخر بأية وسيلة كانت على ارتكاب جريمة » . وحيال هذا التعريف الواسع الذي وضعه الشارع السوري للتحريض ، لامعدى لنا ، ونحن في معرض تحليل جرم التحريض على ارتكاب المؤامرة ، عن الإدلاء بالإيضاحات التالية :

اولاً : يشترط لقيام جرم التحريض على المؤامرة وجود دعوة حقيقية جدية وصریحة ذات موضوع معين ، وهدف واضح ، لالبس فيها ولا غموض . أما الأقوال العارضة المهمة ، والرغبات والتمنيات والتزوات السياسية ، والتهديدات المشحونة بالهوى الثائر ، والمشاريع اللطافة التي لاطائل تحتها ، فلا يصح ان تكون اساساً لتهمة التحريض على المؤامرة .

ولابد لقيام هذا الجرم أيضاً من وجود مشروع مقرر مصمم عليه من ذي قبل يدعو صاحبه غيره لقبوله وتبنيه وتنفيذه أو للانضمام إليه والعمل له ، وتحقيقاً لهذا الغرض يعرض المحرض (بالكسر) على المحرض (بالفتح) مشروعه وخططه ووسائله التي أعدها للتنفيذ ، ويطلب إليه إشراكه فيها والسعي لتحقيقها وليس يكفي أن يفضي المحرض (بالكسر) للغير بما اعتزمه لأن هذا الإفضاء غير معاقب عليه . ولذا يجب أن يدعو للاشتراك معه في مشروعه ، فليس التحريض مسارة ونجوى ، ولكنه قفل من أفعال الدعاوة ، وإلحاح لحل الغير على الاقتناع والعمل .

ثانياً : يستوي في التحريض على المؤامرة أن يكون دعوة الى تكوين مؤامرة وخلقها ، أو أن يكون دعوة الى الانضمام الى مؤامرة موجودة وقائمة فعلاً ، أو الاشتراك في مؤامرة سبق تكوينها . بيد ان من يحرض الى الانضمام أو الاشتراك في مؤامرة موجودة من ذي قبل هو في أغلب الأحيان شريك فيها ، وفي هذه الحال لا يعاقب كمحرض (بالكسر) ولذا يعاقب كمتآمر . وليس في الأمر ، من الوجهة العملية ، كبير فرق ، مادامت العقوبة التي

بتمرض لها الممرض هي عقوبة الجريمة التي أراد أن يتقوف .

ثالثاً : قد يفضي التعريض إلى نتيجة فيلي الممرض (بالفتح) دعوة الممرض (بالكسر) وعندها ينقصد الاتفاق الجنائي ، وتم المؤامرة ، وحينئذ يعاقب الممرض (بالكسر) كمتآمر ، وتزول عنه صفة الممرض (بالكسر) باندماج إرادة الممرض (بالفتح) بإرادته . ولا يشترط أن تكون الدعوة قد رفضت بشكل قاطع ، وصريح ، حتى يبقى للداعي صفة الممرض (بالكسر) ، وإنما يكفي ألا يقبلها الممرض (بالفتح) أو أن يصت حيالها فلا يجير جواباً ولا ينسب بينت شقة .

رابعاً : يجب التفريق بين التعريض على ارتكاب مؤامرة والتعريض على ارتكاب الجناية التي هي الغرض من المؤامرة . فالمادة ٢٩١ مثلاً من قانون العقوبات السوري تعاقب على الاعتداء الذي يستهدف تغيير دستور الدولة بطريق غير مشروعة بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل . أما المؤامرة على ارتكاب هذه الجناية الواقعة على الدستور ، فيعاقب عليها بالإقامة الجبرية الجنائية بمقتضى المادة ٢٩٥ (سوري) .

والتعريض قد يستهدف الدعوة إلى تكوين مثل هذه المؤامرة أو الانضمام إليها وعندئذ يعاقب الممرض (بالكسر) بعقوبتها أي بالإقامة الجبرية الجنائية عملاً بالمادة ٢٩٥ (سوري) .

أما إذا كان الممرض (بالكسر) يحمل الآخرين أو يحاول حملهم على القيام باعتداء يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة ، فالجرم لم يعد جرم تعريض على مؤامرة وإنما هو جرم تعريض على ارتكاب جناية الاعتداء نفسها المنصوص عليها في المادة ٢٩١ (سوري) السابقة الذكر . وفي هذه الحال ، أي إذا كان التعريض يستهدف مباشرة ارتكاب جناية الاعتداء على الدستور ، لا المؤامرة على ارتكابها ، فعقوبة الممرض (بالكسر) هي خمس سنوات على الأقل .

خامساً : من المعروف المسلم به أن المؤامرة لا تعاقب إلا بنص صريح .

فإذا كانت المؤامرة التي هي موضوع التعريض غير معاقبة أصلاً ، فلا يجوز معاقبة من يجرّض عليها . ومثال ذلك ان المؤامرة على اغتصاب سلطة سياسية او مدنية او قيادة عسكرية (المادة ٢٩٦) غير معاقب عليها في قانون العقوبات السوري ، ولذا فالتعريض على مؤامرة تستهدف اوكتاب جنابة الاغتصاب عمل مباح لا عقاب عليه . ومن البدهي أن الفرق واضح بين من يجرّض على فعل الاغتصاب ومن يجرّض على المؤامرة على الاغتصاب ، فالأول يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة الاغتصاب نفسها (مع مراعاة احكام المادة ٢٩٧) ، اما الثاني فلا عقاب عليه .

٥ - المؤامرة المقررة بأفعال مهيئة للتنفيذ

قد لا تبقى المؤامرة في حيز الاتفاق الجرد وإنما قد يواقي الزمن اعضاءها فيعمدون الى القيام بسلسلة من الافعال المادية الخارجية التي تتمدى مرحلة التفكير والتصميم وانعقادالمزم ، ويتهبأ فيها المتآمرون لتنفيذ الجنابة التي اتفقوا على ارتكابها ، والشروع فيها . هذه الافعال التمهيدية او التحضيرية تتلو مرحلة انعقاد المؤامرة وتسبق مرحلة الاعتداء ، فهي في منزلة بين المنزلتين ، وتبجلى مثلاً في شراء الاسلحة والذخائر ، وفي استئجار المستودعات ووضعها فيها ، وفي شراء الابلية او استئجارها بغية الانطلاق منها نحو التنفيذ ، او اتخاذها مراكز للقيادة . فما هو موقف التشريع الجزائي المقارن من المؤامرة المقترنة بالافعال التحضيرية المهيئة للتنفيذ ؟

المحلل الثموني : لهذه المسألة في التشريعات الجزائية الوضعية ثلاثة حلول :

الحل الأول : ان يعتبر القيام بأفعال التهيئة والتحضير شروعا في الجنابة التي اتفق المتآمرون على ارتكابها فتغدو الافعال التحضيرية جزءاً من افعال التنفيذ وتقلب عندئذ جريمة المؤامرة Le complot الى جريمة الاعتداء

L'attentat ، ويعاقب المتآمرون كمتعدين اي كشارعين في الجناية المتفق عليها ، وهذا أقصى الحلول واقدمها ، وقد كان سائداً في التشريع الجزائري الفرنسي ما قبل الثورة ، ثم استمر في قانون نابوليون الصادر في عام ١٨١٠ ، وظل هذا الحل مرعياً حتى صدر القانون الفرنسي المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٨٣٢ . والافعال التحضيرية في نظر اصحاب هذا الحل ، ليست سوى حورة من صور الشروع ؛ وكان رجال الفقه الجزائري التقدمي يطلقون على هذه الصورة اصطلاح الشروع الاقصى او الشروع المتباعد Tentative Eloignée ، ويعاقب عليها بالعقوبة المقررة على الاعتداء .

الحل الثاني : وهو حل وسط ، وقد اخذ به القانون الفرنسي الصادر في عام ١٨٣٢ والذي لا تزال احكامه مرعية ، كما اخذ به الشارع البلجيكي في عام ١٨٦٧ ، وسارت عليه تشريعات أخرى كثيرة في البلدان الاجنبية والعربية . وبقي هذا الحل بأن المؤامرة التي اقترنت بأفعال تحضيرية لا يمكن اعتبارها اعتداء ، لان الاعتداء يستلزم القيام بأفعال تنفيذية ، اي شروعا ، ومن الخطأ الجسم ان تعتبر الافعال التحضيرية ، افعالا " تنفيذية " ، او لوئاً من الزان الشروع ، لان في ذلك خروجاً على أبسط القواعد الجزائية العامة .

ولئن فصل اصحاب هذا الحل وفرقوا بين الافعال التمهيدية التي اقترنت بها المؤامرة وبين جريمة الاعتداء ، فهم يرون ، مع ذلك ، ان قيام المتآمرين بأفعال التمهيد والتحضير والتمهية لِمَمان في الشيء يوجب التشديد في العقاب . ولذا فقد قسم الشارع الجزائري الفرنسي والبلجيكي المؤامرات إلى صنفين : المؤامرة العادية او البسيطة وهي التي تقتصر على الاتفاق الجزائري المجرودون ان يلحق بها اي فعل من افعال التمهية او التحضير ، وعقوبتها عادية . والمؤامرة المشددة او الموصوفة ، وهي التي يقوم اعضاؤها ، كلهم او بعضهم ، بمد انعقادها ، بأفعال خارجية مادية ، تمهيداً او تحضيراً او تمهية للتنفيذ ، وتعتبر هذه الافعال التحضيرية ظرفاً مشدداً يوجب رفع مقدار العقوبة المقررة لجريمة المؤامرة . وهذا الظرف المشدد هو

ظرف عيني يطبق على جميع المشتركين في المؤامرة سواء بينهم من أسهم بفعل من أفعال التحضير ومن لم يسهم .

الحل الثالث : لم يأخذ قانون العقوبات السوري بالحل الأول الذي يقضي باعتبار الأفعال التحضيرية جزءاً من جريمة الاعتداء، يعاقب عليها بمثل ما يعاقب عليه . كما لم ير ما يوجب اعتبار الأفعال التمهيدية ظرفاً مشدداً عينياً ، ولم يقسم المؤامرة الى بسيطة ومشددة ، ولذلك فقد أغفل إيراد نص على هذا الأمر ، كما أغفل أيضاً النص على التحريض على المؤامرة أو الدعوة إليها . وابتغى من وراء ذلك أن يستخلص الحل من الأحكام العامة ، وأن تطبق على هذه الحال القواعد العامة التي تطبق على الأفعال التحضيرية ، وعلى الشروع بصورة عامة ، وأن تعتمد الضوابط التي وضعها الشارع السوري في المادة ١٩٩ من قانون العقوبات السوري لتمييز هذا من تلك . ومناطق هذه الأحكام والضوابط أنها لا تعتبر شروعا في الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك ، وأن الشروع في الجريمة يقتصر على ما يعتبر بدءاً في تنفيذها ، أي على الأفعال التي ترمي مباشرة الى اقترافها (المادة ١٩٩) . وعلى هذا فالمؤامرة التي اقترنت بأفعال تحضيرية تبقى مؤامرة ، وتظل عقوبتها كما هي بلا تشديد ولا تبديل . أما إذا تدرى المتآمرون دور التهيئة أو التحضير الى دور الشروع أو البدء في التنفيذ فتندو المؤامرة اعتداء ، ويعاقب الفاعلون معاقبة المعتدين لا معاقبة المتآمرين . وغني عن البيان أنه يصعب جداً التفريق بين الأفعال التحضيرية والأفعال التنفيذية أو أفعال الشروع ، لاسيما في الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، نظراً لمرونة الصياغة التي تعدها الشارع عند سنن نصوصها ، فجعلها واسعة المدى ، قوية الشمول . فإقدام المتآمرين على شراء الأسلحة مثلاً يعتبر فعلاً تحضيرياً ، ولكن توزيعها على الأعضاء مرفقة بأوامر تقضي باستعمالها ، أو بالإنتطلاق والمهاجمة ، يعتبر شروعا أي فعلاً من أفعال التنفيذ ، تستحيل المؤامرة به الى اعتداء .

وبما لا نزاع فيه أن تقدير قاضي الموضوع أو محكمة الأساس الفعل من الأفعال واعتبارها إياه فعلاً تحضيراً أو شروعاً ليس تقديرًا نهائيًا ، ولا يعد مسألة موضوعية متعلقة بالوقائع ، وإنما هو مسألة تتعلق بتطبيق القانون ، ونخضع لرقابة محكمة النقض التي تملك أن تقر قاضي الموضوع على تقديره أو أن تخالفه وفقًا لما يترأى لها أنه التطبيق أو التأويل السليم لأحكام المادة ١٩٩ التي عرفت الشروع في الجريمة بأنه البدء بالأفعال التي ترمي مباشرة إلى اقترافها . ويجدر بنا التنبيه إلى أن الأفعال التحضيرية التي يقوم بها المتآمرون قد تشكل بجدة ذاتها جرائم خاصة مستقلة عن جريمة المؤامرة بلاحق من أجلها فاعلوها ويعاقبون عليها فضلًا عن معاقبتهم كمتآمرين .

و — المؤامرة في قانون العقوبات العسكري السوري

لقد أُلغى قانون العقوبات العسكري السوري الصادر في ٢٧ شباط ١٩٥٠ إلى « المؤامرة » في نصين صريحين :

الأول : ما أشارت إليه المادة ١٠٣ ، إذ عرفت جريمة الفرار بمؤامرة بما يلي : « يعد فرارًا بمؤامرة كل فرار يحصل من عسكريين فأكثر بعد اتفاقهم عليه » ، ولم يعاقب قانون العقوبات العسكري في هذا النص على المؤامرة كجرم مستقل ، وإنما يشدد في العقاب على الفرار الذي حصل تنفيذاً لمؤامرة بين عسكريين فأكثر ، ويعتبر المؤامرة ظرفاً مشدداً . ويتضح لنا ذلك من نص المادة ١٠٣ ذاتها إذ أوجبت في فقرتها الخامسة الحكم بالإعدام على كل من يفر بمؤامرة أمام العدو زمن الحرب . أما إذا لم يكن الفرار قد حصل بمؤامرة فيعاقب الفار بالإعتقال المؤبد (المادة ١٠٢ الفقرة ٢) . وقد فرقت المادة ١٠٣ السالفة الذكر في العقاب بين رئيس المؤامرة على الفرار وسائر الفارين ، واعتبرت صفته هذه سبباً لمعاقبته بأشد مما يعاقب به رفاقه الفارون الآخرون .

أما النص الثاني الذي تعرض فيه قانون العقوبات العسكري السوري إلى

« المؤامرة » بصراحة ووضوح فهو ما أشارت إليه المادة ١٥٥ في فقرتها الثالثة إذ عاقبت بالإعدام « كل عسكري يشترك في المؤامرات التي يراى بها الضغط على مقررات الرئيس العسكري المسؤول » .

وفي قانون العقوبات العسكري السوري نصوص كثيرة أخرى تدور حول عدد من الجرائم التي تتصل بجريمة المؤامرة بسبب وثيق هو صفتها الجماعية . ومن هذه النصوص ما أُلعت إليه المادة ١٢٠ إذ تقول : « إذا اجتمع ثلاثة عسكريين فأكثر بقصد الفساد ، وتداولوا بعدم إطاعة الأمر أو الأعلى رتبة أو مقاومته أو الاعتداء عليه فيعاقب كل منهم بالحبس ... » . ويلاحظ أن الفعل المنصوص عليه في هذه المادة يكاد يكون دون المؤامرة فهو يقتصر على مجرد الاجتماع والتداول ولا يستلزم الإتفاق . ولا تنقص عقوبة المحرص على هذا الاجتماع والتداول عن الحبس سنة ، وتفرض هذه العقوبة المغلظة نفسها على الأعلى رتبة وإن لم يكن محرّماً .

ومن هذا القبيل أيضاً ما نصت عليه المادة ١٩٣ المعدلة التي تعاقب على أفعال العصيان فاعتبرت ، « في حالة عصيان ، العسكريين تحت السلاح الذين يجتمعون ، وعددهم اثنان على الأقل ، فيرفضون ، بالاتفاق ، الأذعان لأوامر رؤسائهم لدى أول إنذار » .

★ ★ ★

الفصل الرابع

الاعتداء

L'Attentat

تمهيد :

لم يعرف قانون العقوبات السوري « الاعتداء » كما عرفت المؤامرة ، فهو اصطلاح غامض وخفيف لأنه يكاد يتسع لطائفة كبيرة مختلفة من الدلالات والمعاني ، ويشمل أروناً عديدة من السلوك الانساني ، وصوراً شتى من الافعال والتصرفات ، فكل ما يؤذي الغير او يمس حقوق الآخرين يمكن ان يسمى : « اعتداء » : القاتل يعتدي على حق الحياة ، والسارق يعتدي على حق الملكية ، ومركب الفحشاء يعتدي على العرض ، ومثل هذا كثير .

ويكاد يجمع مؤرخو التشريعات الجزائية الغربية ، على أن الاعتداء attentat والشروع tentative كانا ما قبل الثورة الفرنسية يستعملان للتعبير عن معنى واحد . ثم لما ظهرت نظرية الشروع الى حيز الوجود في تشريعات ما بعد الثورة ، انفصل الاصطلاحان ، فأصبح الشروع يعني القيام بافعال للتنفيذ وحدها دون أن يتناول المراحل السابقة للتنفيذ ، كالافعال التحضيرية او الاتفاق الجنائي ، أما جرائم الاعتداء على أمن الدولة فقد بقيت واسعة الدلالة تشمل على الجرائم التامة الناجزة ، والجرائم المشروع فيها ، والافعال المهيئة للتنفيذ ،

والمؤامرة ، وأحياناً العزم الجنائي المنفرد ، إذا ما قام الدليل على إثباته ، وهذا أثر من آثار الشدة التي ورثتها التشريعات الجزائية الأوروبية عن التشريع الروماني في جرائم «المساس بالمعظمة» أو «بولي الامر» ، والتي ظلت مستمرة بعد أن حلت محلها «الجرائم الواقعة على أمن الدولة» . ثم راح تطور التشريع الجزائي الوضعي يقرب بين الاعتداء والشروع من جديد ، فأخرج «المؤامرة» ، بادي ذي بدء ، من مفهوم الاعتداء ، وجعل منها جرمًا مستقلاً ، ثم ضيق رقعة الاعتداء فاستبعد عنه الأفعال التحضيرية ، وقصر مداه على أفعال التنفيذ . وهكذا لم تعد المؤامرة ، ولا الأفعال التحضيرية ، تكون الاعتداء ، وإنما أصبح يشترط لوجود الاعتداء أن يبدأ الفاعل بالتنفيذ ، على الأقل . أما إذا نفذ الجرم وتم ، فمن باب أولى ، أن يعاقب عليه بعقوبة الإعتداء .

بتوافر اوهتراء عمتها تتوافر شرائط الشروع : وإذث يوجد الإعتداء كلها توافرت شرائط الشروع المنصوص عليها في المادة ١٩٩ من قانون العقوبات السوري في النشاط الإجرامي الذي قام به الفاعل إخلالاً بأمن الدولة .
وتنبى على ذلك النتائج التالية :

أولاً - إن المادة ١٩٩ لم تحدد الأفعال الخارجية المادية التي تؤلف عناصر الشروع ، وكذلك لم تعبد المواد التي تعاقب على الاعتداء على أمن الدولة الى تعيين الأفعال الخارجية المادية التي يتحقق بها الإعتداء . وكما لم تأم المؤامرة تحمدها الجنابة التي هي الفرض منها ، فكذلك يحدد الإعتداء هدفه . وكل نص يعاقب على الإعتداء يعين الهدف الذي يسعى المعتدي الى تحقيقه . ولذا يمكننا القول بأن كل فعل من الأفعال التي نعتبرها أحكام المادة ١٩٩ شروعاً يمكن أن يكون جريمة الإعتداء إذا كان هذا الفعل يتصل بهدف الإعتداء اتصالاً مباشراً . والحقيقة أن الإعتداء يجمع ألواناً شتى من الأفعال التي لم يعينها الشارع ولم يضع لها تعريفاً ، وقد تؤلف بمجد ذاتها جرائم خاصة ، وقد لا تؤلف ،

وانما ينبغي أن يربط بينها الغرض الإجرامي الذي يسمى إليه الفاعلون . وعلى الإدعاء العام أن يثبت أولاً وقوع هذا الفعل المادي الخارجي ، وعليه أن يثبت ، ثانياً ، وهذا أصعب وأدق ، وجود الصلة التي تربط بين هذا الفعل وبين هدف الإعتداء المدعى به . فإذا لم يقم الدليل على وجود مثل هذه الرابطة ، ولم يكن الفعل المادي يشكل مجذاته جريمة مستقلة معاقباً عليها ، فالبراءة تغدو محتمة . أما إذا كان الفعل المادي المرتكب بشكل مجذاته جريمة خاصة مستقلة عن الإعتداء ، فيعاقب فاعله بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة المستقلة دون سواها .

ثانياً : إن المؤامرة لا تدخل في مفهوم الاعتداء ، وكذلك لا تدخل الأفعال التمهيدية ، وإنما يعاقب المتآمرون على مؤامرتهم ، كما يعاقب فاعلو الأفعال التمهيدية على أفعالهم هذه بصفة جرائم خاصة . ولا يمكن القول بوجود جريمة اعتداء إذا لم يتعد النشاط الإجرامي مرحلة التحضير والتهميد ولم يتجاوزها إلى مرحلة الشروع ، أي البدء بالتنفيذ ، فإذا كان الاعتداء يقصد منه مثلاً منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها (المادة ٢٩٤ سوري) فلا يعاقب الفاعل بعقوبة الاعتداء المنصوص عليها في هذه المادة ، وهي الاعتقال المؤقت ، إلا إذا ثبت أنه قام بأفعال ترمي مباشرة إلى اقتراف جريمة الاعتداء ذاتها أي منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها ، وأنه حالت دون إتمام هذه الأفعال التنفيذية ظروف خارجية عن إرادة الفاعل . أما مادون ذلك فلا يشكل جريمة الاعتداء .

ثالثاً : إن من أحكام الشروع ألا يتصور وقوعه في الجرائم غير المقصودة ، وما دام الاعتداء يستلزم الشروع فإن الأفعال غير المقصودة لا يمكن أن تشكل الاعتداء بالمعنى الدقيق .

وأخيراً : ومن الأحكام العامة في الشروع أن من شرع في فعل ورجع عنه مختاراً لا يعاقب إلا للأفعال التي اقترافها إذا كانت تشكل مجذاتها جرائم ، فلهدول الطوعي عن الشروع جائز ومقبول ، وهذا أمر بدهي لأن النشاط الإجرامي الذي قام به الفاعل لا يؤلف شروعا إلا إذا حالت دون إتمامه ظروف

خارجة عن إرادة الفاعل ذاته . والامر هو كذلك في جريمة الاعتداء ، فان المدول الطوعي عنها ، بعد الشروع فيها ، يزيل عنها نعتها القانوني ، وتنفي عن الفاعل العقوبة المقررة على الاعتداء ، وتحل به عقوبة الافعال التي حال دون إتمامها ، باختياره ، إذا كانت تشكل مجداً ذاتها جرائم .

خامساً : تنص المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات السوري على مايلي « يتم الاعتداء على أمن الدولة سواء كان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروحاً فيه » . ولا بد لادراك كنه هذا النص وتعيين مداه ، من الرجوع الى ايضاح بعض القواعد العامة التي تسود العنصر المادي في جريمة الاعتداء .

أ - الفعل المؤلف للجريمة اعتداء ويكون الوصفية : وهذا يخرج من مفهوم الاعتداء - كما سلفنا - جميع المراحل السابقة لتنفيذ الجريمة كالتفكير فيها والعزم عليها والمؤامرة والافعال التحضيرية والافعال المهيئة للتنفيذ ، ويقصر الاعتداء على الافعال التنفيذية . وقد استقر العلم والاجتهاد في فرنسا على أن الاقوال والخطب والكتابات لا تعد من قبيل الشروع في جريمة الإعتداء ، أو البدء في تنفيذها ، فهي ليست أفعالا تنفيذية ، وان كانت قد تشكل جرائم تحريض . ولكن القانون لم يحدد هذه الافعال التنفيذية ، ولا يمكنه أن يفعل ذلك ، لأن أفعال الاعتداء تختلف في المضطرب السياسي اختلافاً كبيراً ، فالاعتداء الذي تنتظمه انتفاضة شعبية ، يتجلى في أفعال وألوان من السلوك هي غير الأفعال التي يتجلى فيها اذا ما أقدم على القيام به وزير متربح في دست الحكم ، أو قائد عسكري مغامر . ولئن فات القانون ذلك ، فلم يفته ان يعين الهدف الذي ينبغي ان ترمي هذه الافعال اليه . وقد تستهدف أفعال الإعتداء على امن الدولة تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة (المادة ٣٩٩ سوري) مثلاً ، أو منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستبدة من الدستور (المادة ٣٩٢ سوري) ، أو إثارة الحرب الأهلية أو الاقتال الطائفي ، بتسليح المواطنين

او مجملهم على التسلمح بعضهم ضد البعض الآخر ، او الحض على التقليل والنهب في محلة من المحلات (المادة ٢٩٨ سوري) ، وغير ذلك . ويعتبر الاعتداء واقعاً حالما يثبت أن أحد المتهمين اقترف أي فعل مادي يتصل مباشرة بهدف من هذه الاهداف التي يعينها القانون والتي أُلحنا الى بعضها . واذن لا يتحقق الاعتداء ما لم يقم الدليل القاطع على ان الفاعل قد ارتكب فعلاً مادياً من أفعال التنفيذ وعلى ان هذا الفعل التنفيذي المادي يقصد فاعله به تحقيق احد هذه الاهداف المعينة قانوناً ، وعندهذا يعاقب هذا الجاني بالتنفيذ بعقوبة الاعتداء كاملة كما لو اتم جرمه . ولئن كان اثبات الناحية الاولى أي ارتكاب الفعل المادي سهلاً وميسراً ، فان اثبات العلة التي تربط هذا الفعل بالهدف الجرمي صعب جداً في أغلب الحالات ، حتى ليكاد يكون متعذراً . واذا تعذر ذلك فلا يعاقب الفاعل على جريمة الاعتداء ، وإنما يعاقب على ما قام به من أفعال اذا كانت تشكل مجدها جرائم .

ب — **المرور الطوحي** : لا يعتبر الفعل التنفيذي المادي الذي وقع مشروعاً في الاعتداء معاقباً عليه إلا إذا حالت دون إتمامه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل ، فإذا وقف الفاعل عفواً من تلقاء نفسه عن التنفيذ ، أو حال بطوعه واختياره دون إتمام جميع الأفعال الرامية الى اقتراف جرم الاعتداء ، فلا يعاقب كشارع في الاعتداء ، وإنما يعاقب على ما اقترف من أفعال اذا كانت تشكل مجدها جرائم ، كما سبق أن أوضحنا .

ج — **الفعل المشروع فيه** : يبدأ الفاعل بتنفيذ جريمة الاعتداء ، ولكننا قد تطرأ ظروف مستقلة عن إرادته تحول دون إتمامه سلسلة الأفعال التنفيذية التي تقضي الى اقتراف الجريمة فيسمى ما وقع منه مشروعاً بسيطاً *tentative simple* (المادة ١٩٩) ، ويعتبر بعض الفقهاء الجريمة ، في هذه الحال ، *délit tenté* ، وهذا ما عنته المادة ٢٦٢ عندما قالت : .. سواء كان الفعل المؤلف لجريمة

الاعتداء تاماً أو ناقصاً أو مشروحاً فيه . وفي هذه الحال يعاقب الفاعل ، كما أسلفنا ، بالعقوبة عينها التي تترتب عليه لو أنه أتم اعتدائه .

د — **الفعل الناقص** : ولكن الفاعل قد يكمل نشاطه الاجرامي ، ويتم من جانبه جميع الأفعال التنفيذية الرامية إلى إقتراف جريمة الاعتداء ولكنها قد تطرأ ظروف لاعلاقة لها بإرادة الفاعل فتتحول دون حصول النتيجة المبتغاة ، فيسمى ما وقع من الفاعل : شروعاً تاماً (المادة ٣٠٠) tentative achevée ، وتدعى الجريمة عندئذ : ناقصة أو خائبة *délit manqué* . وهذا ما عنته المادة ٣٦٣ عندما ذكرت فعل الاعتداء الناقص . وفي هذه الحالة أيضاً يعاقب الفاعل بالعقوبة التي تترتب على جريمة الاعتداء التام .

هـ — **الفعل التام** : والجرم ، بصورة عامة ، لا يمد تامة إلا إذا حصلت النتيجة الجرمية التي يسمى الفاعل بنشاطه الاجرامي إلى تحقيقها . فالنتيجة إذن شرط في كل جريمة تامة .

وإذا تمت جريمة الاعتداء على أمن الدولة ، فهل يمنع عقاب فاعلها ؟ أم هل يصح في جرم الاعتداء على أمن الدولة ، إذا تم ، ما يصح في غيره ؟ يرى بعضهم أن الجرم السياسي إذا تمت جرميته ، وحصل على النتيجة التي يتوخاها ، وقطف ثمرة إجرامه السياسي ، بمنع عقابه ، إذ ينقلب من مجرم سياسي إلى بطل مظفر تعقد له ألوية النصر ، وتلقى في يديه مقاليد السلطة . ومن ذا الذي ينتقم منه لأمن الدولة البائد ؟

بما لا شك فيه أن الثورة الفاشلة هي الثورة المجرمة *révolution - crime* ، أما إذا انقلبت إلى ثورة مظفرة *révolution - succès* ، فلا تزال الصفة الجرمية عن أفعال الاعتداء بصورة آلية وبمحكم النجاح وحده . ولما يلجأ عندها الثوارون الناجحون ، وقد غدا الحُكم ملك إيمانهم ، إلى استصدار قانون عفو عام ،

يسدلون به الستار على الجرائم التي اقترفت إخلالاً بأمن الدولة ، أو إلى استفتاء شعبي يصفون به ثوب المشروعية على ما قاموا به . وقد يصعب علينا أن نتصور ان النيابة العامة أو غيرها من أجهزة الادعاء العام تلجأ - في مثل هذه الحال - إلى ممارسة اختصاصها في الملاحقة أو تحريك الدعوى العامة أو استعمالها حيال القاطنين بالثورة الناجمة أو بالاصبان المسلح المظفر ، بعد ان تصبح مقابله السلطة في أيديهم . ومما يكن ، فإن الإعتداء على أمن الدولة لا يكفي فيه مجرد الظفر لإزالة الصفة الجرمية عنه ونفي المسؤولية الجزائية عن موقوفه . وعلى هذا ، لا يؤيد الفقيه الفرنسي غوسون الرأي القائل بأن جريمة الاعتداء ، إذا تمت ، امتنع عقاب فاعلها ، وبعدد امثلة كثيرة ، من تاريخ فرنسا القضائي ، أتم فيها المعتدون على أمن الدولة جرائمهم ، ولم يحل نجاحهم دون معاقبتهم . فلقد أتم المارشال « في » Ney وكثير غيره من ابدوا نابليون حين عودته من منفاه جرائم اعتدائهم على النظام الملكي ، فقلوبه ، ونجحوا في قلبه ، وسامحوا مع نابليون في حكم المائة يوم ، ولكن ذلك لم يمنع من ملاحقتهم ووصف فعلهم هذا بأنه جرم اعتداء تام معاقب عليه . وقد عوقب المارشال « في » بالاعدام ركباً بالرماس عقب عودة النظام الملكي إلى فرنسا .

وكذلك أتم الثائرون في عام ١٨٧١ في باريس جريمتهم (ثورة الكومون) ونجحوا في إشعال حرب أهلية ولم يمنع نجاحهم هذا من عقابهم . وإذن فنجاح المعتدي على أمن الدولة لا يكفي وحده ، من الناحية الحقوقية البحتة ، لسلخ الوصف الجرمي عن أفعاله ، وإغفائه من العقاب^(١) . والمادة ٢٦١ من قانون العقوبات السوري لا تفرق بين العقوبات المقررة على جرم الاعتداء التام أو الناقص أو المشروع فيه ، وإنما تجعلها واحدة في جميع تلك الصور . والجدير بالذكر أن الشارع الجزائري اعتبر الاعتداء على أمن الدولة

(١) ويبدو ان محكمة امن الدولة العليا العسكرية في دمشق قد تبنت هذا الرأي في قرارها ذي الرقم ١٠ المؤرخ في ١٧-٦-١٩٦٢ في القضية أساس ٩ امن دولة .

تماماً سواء أكان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروعاً فيه . فإذا كان الفاعل في جريمة الاعتداء قد أتمّ الفعل المؤلف لهذه الجريمة ، وقام بجميع أعمال التنفيذ، ولكنه لم يفلح، فلا اعتداء قام في نظر الشارع الجزائي السوري وإن لم ينجم عن تلك الأفعال التنفيذية الآثار التي كان الفاعل يتوقعها ويسعى إليها .

سادساً : تقضي الأحكام العامة بالألا عقاب على الشروع في الجريمة ولا على اللجنة الناقصة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة . أما جريمة الإعتداء على أمن الدولة فإن الشروع فيها يعاقب عليه دوماً ، سواء أكان الإعتداء بشكل جنابة أم جنحة ، وأحكام المادة ٣٦١ واجبة المراعاة في جميع الأحوال .

سابعاً : ليس من الضروري أن يكون الإعتداء على أمن الدولة وليد مؤامرة ، وقد تسبق المؤامرة الإعتداء ، وقد يقع الإعتداء بلا مؤامرة . ولئن اشترطت المادة ٣٦٠ أن تكون المؤامرة وليدة اتفاق يتم بين شخصين أو أكثر، فإن جريمة الإعتداء قد تقع من شخص واحد، وليس يشترط فيها تعدد الفاعلين . ومن المسلم به فقهاً واجتهاداً أن ثبوت الفاعلين من جرم الإعتداء لا تحول دون ملاحقتهم والحكم عليهم بجرم المؤامرة إذا توافرت شرائطها . أما إذا آلت المؤامرة إلى الإعتداء ، وقام المتآمرون بتنفيذ جنابة الإعتداء على أمن الدولة ، فمن البدهي أن 'يكتفى بفرض عقوبة الإعتداء عليهم دون عقوبة المؤامرة ، لأن الإعتداء يجب المؤامرة . ولا خلاف على هذا الحل إذا اشترك المتآمرون جميعهم بأفعال الإعتداء ، ولكن ما القول إذا ارتكب عدد من الأشخاص جريمة المؤامرة على الإعتداء ، ثم لم يقوم بالأفعال التي تكون جريمة الإعتداء غير نفر منهم ، ولم يسهم النفر الآخر بأي فعل من أفعال التنفيذ ؟

قال قورم يعاقب هذا النفر الآخر بعقوبة المؤامرة فقط ، أما النفر الذي قام بالإعتداء فيعاقب وحده بعقوبة الإعتداء ، وقال آخرون ، وهو الأرجح : يعاقب الجميع بعقوبة الإعتداء : فالذين قاموا بالتنفيذ وساهموا بأفعال الإعتداء يعاقبون كفاعلين Auteurs وكشركاء Co-auteurs في جريمة الإعتداء ، وأما

المتامرون الآخرون الذي لم يقوموا بأي دور من ادوار التنفيذ ، فيعاقبون كمتدخلين Complices في جريمة الإعتداء؛ لأن مساهمتهم في المؤامرة التي افضت الى جنابة الإعتداء يعتبر - بحد ذاته - معاونة للمعتدين ومساعدة لهم على الافعال التي هيأت الإعتداء او سهلته ، وإن لم يشتركوا بالتنفيذ .

ثامناً : إن جميع هذه الأحكام والقواعد التي صردها هنا تطبق على جرائم الاعتداء على أمن الدولة : ولا تشمل جرائم الإعتداء على القيم الأخرى ، كالأعراض والأموال وغيرها. ففي هذه الجرائم لا يعتبر الإعتداء تاماً إلا إذا أفضى نشاط الفاعل الإجرامي الى حصول النتيجة الجرمية . أما الجريمة المشروع فيها، سواء أكانت موقوفة أم خائبة ، فيعاقب عليها وفقاً لأحكام الشروع الواردة في المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون العقوبات السوري، وذلك في جميع الأحوال إذا كانت الجريمة المشروع فيها جنابة. أما إذا كانت جنحة فلا يعاقب على الشروع فيها إلا بنص صريح .

★ ★ ★

الفصل الخامس

العذر المحل والعذر المخفف

في

العقوبات المقررة للجرائم الواقعة على أمن الدولة

نص المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري :

نص المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري ، ويقابلها نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات اللبناني ، على ما يلي :

١ - 'يعفى من العقوبة من اشترك بمؤامرة على أمن الدولة ، وأخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهيء للتنفيذ ' .

٢ - وإذا اقتصرت فعل كهذا أو 'بدىء به فلا يكون العذر إلا مخففاً .

٣ - ويستفيد كذلك من عذر مخفف الجرم الذي أخبر السلطة بمؤامرة أو بمخاتبة أخرى على أمن الدولة قبل انقائها ، أو أتاح القبض - ولو بعد مباشرة الملاحقات - على المجرمين الآخرين أو على الذين يعرف بعتبائهم .

٤ - لا تطبق أحكام هذه المادة على المحرض .

نص المادتين ٨٤ (١) و ١٠١ من قانون العقوبات المصري :

أما الشارع المصري فقد استقّ أحكام الإعفاء في نصين :

١ - النص الأول : ويتضمن أحكام الإعفاء من العقوبات المقررة للجرائم المقررة ضد أمن الدولة الخارجي ، وذلك في حطب المادة ٨٢ (١) ونصها :
« يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا الباب (١) كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة ، وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز لها ذلك إذا مكّن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة مماثلة لها في النوع والخطورة » .

٢ - النص الثاني : وأما النص الثاني الذي استلنه الشارع المصري في هذا المجال ، فينطوي على أحكام الإعفاء من العقوبات المقررة للجرائم المقررة ضد أمن الدولة من جهة الداخل ، وذلك في المادة ١٠١ ، ونصها :

« يعفى من العقوبات المقررة لبغاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الإغتنصاب أو أفوى عليه أو شارك فيه قبل حصول الجنابة المقصود فعلها ، وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة ، وكذلك يعفى من تلك العقوبات كل من دلّ الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش » .

ومن الواضح ان شروط الإعفاء في كل نص من هذين النصين يختلف عن الآخر في قانون العقوبات المصري ، بينما هي ، في التشريعين السوري واللبناني على السواء ، واحدة في جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، واليك الإيضاح :

(١) يعني به : « باب الجنابات والمجنح المختر بأمن الحكومة من الخارج » .

آ - العذر المحل وسرابط الإغفاء من العقوبة

أحدث الشارع في قانون العقوبات السوري حالات خاصة أعفى الفاعل فيها من عقوبة الجريمة التي ارتكبها ، وقد نص على ذلك في مواطن متعددة، مستلهاً سياسة العقاب . فقد رأى الشارع السوري أن المصلحة تدعو أن يعفى بعض المجرمين من العقاب توصلًا إلى كشف بعض الجرائم الخطيرة قبل استفحالها ، والقبض على فاعليها، أو تشجيعاً لهم على التوبة، وإعانة على الخروج بما تورطوا فيه . ومن هذه الحالات إعفاء الرائي والرائس (الوسيط) من العقوبة إذا باحبالاً بالمر للسلطات ذات الصلاحية أو اعترفاً به قبل إحالة القضية على المحكمة (المادة ٣٤٤ سوري)، وكذلك إعفاء شاهد الزور إذا رجع عن أقواله قبل ختام التحقيق أو قبل البت في أساس الدعوى (٣٩٩ سوري) ، وإعفاء الجبير الكاذب والترجمان الكاذب (٤٠٤ سوري) ، وحالف البين الكاذبة، إذا رجع عن يمينه قبل البت في الدعوى (٤٠٥ سوري)، وكذلك إعفاء من اشترك بأحدى جنايات تزوير العملة أو الاسناد العامة أو الطوابع وأوراق التمتع إذا أنبأ السلطة بهذه الجناية قبل إتمامها (المادة ٤١٢ سوري) . وأعفى الشارع السوري من العقاب أيضاً من اشترك بمؤامرة على أمن الدولة وأخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهمل للتنفيذ (المادة ٢٦٢ سوري)، ونمته أنماط شتى من الجرائم التي أعفى الشارع فاعلها من العقاب في نصوص صريحة وقد دعا الشارع السوري حالات الإغفاء هذه بـ «الأعذار المحلّة» .

والاثر الذي يربطه القانون على الأعذار المحلّة هو أنها تعفي المجرم من كل عقاب ، أما الفعل في ذاته فيبقى معتبراً جرمية في نظر القانون ، ويمكن أن تنزل بالفاعل عند الاقتضاء تدابير الإصلاح وتدابير الاحتراز ما خلا العزلة، ولا يؤثر إسقاط العقاب عنه على مسؤوليته المدنية ، وذلك خلافاً لاسباب التبرير التي تقوم عن الفعل صفة الجريمة ، وتعفي عن فاعله كل مسؤولية . والإعفاء من العقوبة ،

عند توافر العذر المثل ، اجباري ، وليس للقاضي مناص من تقريره والحكم به .
وثمة حالات نص عليها الشارع فلم يوجب فيها إعفاء المجرم من عقوبته كلها ،
ولمّا أوجب تخفيفها ، وتدعى بالأعذار المخففة . وسواء أكانت الأعذار محلّة أم
مخففة ، فهي لا تكون إلا بنص ، إذ لا عذر على جريمة إلا في الحالات التي
عينها القانون .

وقد عيّنت المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري الحالات التي يعفى
الفاعل فيها من كل عقاب في الجرائم الواقعة على أمن الدولة (أي الحالات التي
يكون العذر فيها 'محلاً') ، والحالات التي يكفى فيها بتخفيف العقاب عن
الفاعل (أي يكون العذر فيها مخففاً) . وسنبداً بشرح أحكام العذر المثل .
ولإذن متى يُعفى الفاعل في الجرائم الواقعة على أمن الدولة من كل عقاب ؟ إن
قانون العقوبات السوري اقتصر في الإعفاء من العقاب على جريمة واحدة من الجرائم
الواقعة على أمن الدولة هي جريمة «المؤامرة» . فقد أراد أن يفسح المجال للندم
والتوبة أمام المشتوكن في المؤامرات التي تستهدف أمن الدولة ، كما رغب في
هتك الستر عنها بغية القضاء على الخطر في مهده ، فأعفى من العقاب كل متآمر
يخبر السلطة بالمؤامرة قبل البدء بأي فعل مهيم للتنفيذ . ويستنتج من نص
الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ الآتف ذكرها أن المذوالمحلّ أي الإعفاء من
العقوبة لا يتوافر إلا إذا توافرت الشروط التالية :

أولاً: أن تكون الجريمة المخبر عنها مؤامرة على أمن الدولة سواء أكان خارجياً ،
أم داخلياً ، وسواء أكانت المؤامرة جنابة أم جنحة . أما إذا لم تكن الجريمة
المخبر عنها مؤامرة كأن تكون اعتداء على أمن الدولة أو أية جنابة أخرى ، فلا
مجال للعذر المثل ، ولا يعفى المجرم المخبر من العقاب لإعفاء تاماً .

ثانياً : أن يكون المخبر شريكاً Co-auteur بالمؤامرة ، أو فاعلاً لها
Auteur أو متدخلاً Complice فيها . أما إذا كان مجرداً عليها ، فلا يعفى
من العقاب أبته . وفي هذا عدل لأنّ المعرض أصل الشر ، فهو الذي نبث

فكرة المؤامرة في دماغه الآثم ، فنقل عدواها إلى الآخرين ، وبث بذورها في نفوسهم حتى حملهم على تكوين الاتفاق الجنائي ، فلا يجوز أن يفلت من العقاب ، ولو أخبر السلطة بالمؤامرة والمتآمرين الذين حرّضهم هو على التآمر ، وإلاّ كان في إعفائه تشجيع لبعض من لا خلاق لهم على الابتعاد بالآخرين ، ونوربطهم ، ثم إخبار السلطة عنهم ، فَيُعَفِّقُوا من العقاب ، ويحمل بنفوسهم ؛ مثْلُهُمْ في ذلك ومثْلُ الشيطان إذ قال للانسان : اكفر ، فلما كفر ، قال : اني بريء منك ، اني أخاف الله رب العالمين .

وبعض التشريعات الجزائية ، كالتشريع الفرنسي مثلاً ، تقصر الاعفاء من العقوبة على اول مجرم بادى بالاعذار ، ولكن قانون العقوبات السوري لم يأخذ بهذا الانجساع ، وإنما جاء النص عاماً يشمل جميع المجرمين المتآمرين ، منها تعدد المتآمرين ومنها تعاقبت الاخبارات ، وكذلك فعل قانونا العقوبات اللبناني والمصري .

ثالثاً : أن يكون ثمة إخبار بوجود مؤامرة ، ولا يخضع الاخبار لآلية شرائط في الشكل أو في الصيغة ، فقد يكون خطيماً ، وقد يكون شفهيّاً ، مباشراً ، أو بالواسطة ، ولتأنيبني ، في كل الاحوال ، أن يحتوي على ما يعرفه المتآمر المتآمر من وجود الاتفاق الجنائي وخطوطه الأساسية ، فإذا فاتته بعض التفاصيل فسكت عنها ، أو أغفلها ، أو أخطأ في سردها ، فلا ينتقص ذلك من إخباره . وتشترط أغلب التشريعات الجزائية ، كالتشريع الفرنسي والبلجيكي وبعض التشريعات العربية ، حتى يستفيد المجرم المتآمر من منحة الاعفاء من العقاب ، ألاّ يقتصر إخباره على وجود المؤامرة فحسب وإنما يجب أن يتناول الاخبار أيضاً اسماء المتآمرين كلهم أو بعضهم . فإذا أخبر السلطة عن المؤامرة ، وكتب اسماء فاعليها كلهم أو بعضهم رغم معرفته بهم فلا يعفى من العقاب . اما قانون العقوبات السوري فلم يوجب في نص صريح ان يتناول الاخبار اسماء المتآمرين وإنما اقتصر النص على وجوب إعلام السلطة

بالمؤامرة ، ونحن نرى ان هذا النص لا يوجب على المجرم المخبر ان يدي بأسماء كل اعضاء المؤامرة بل يكفي أن يكون الاخبار غلصا وكاملا ، اي ان يدي المجرم المخبر بكل ما يعرفه عن المؤامرة واسماء من يعرف من اعضائها .

وابعاً : يجب ان يدي المجرم بإخباره الى السلطة ، فإذا افضى بأمرار المؤامرة واسماء شركائه فيها او اذاع انباءها إلى احد الافراد العاديين ، كالحمامي مثلاً ، فلا يفي ذلك من العقاب وإنما لا يشترط ان تكون السلطة التي تلقت الاخبار من المجرم المخبر هي السلطة القضائية المختصة ، سواء ادلى المخبر بإخباره الى رجال الدرك او الشرطة او الجيش ، او الى رجال الادارة او القضاء فالأمر سواء ، والإخبار صادق محله . وللمجرم ان يبلغ السلطة بنفسه وله ان يبلغها بالواسطة ، ولكنه قد يضيع على نفسه الفائدة إذا ما بدله تكليف اشخاص آخرين بمهمة تبليغ السلطة ، فقد يهمل هذا الشخص القيام برسالة الاخبار ، او قد يتأخر في إبلاغ السلطة ذلك الى ما بعد فوات الاوان ، وعندئذ فلا اعفاء .

ومما يمكن موقف رجل السلطة ، فإن المجرم المخبر الذي ابلغه نبأ المؤامرة وكشف له أسرارها ، جدير بالعذر المحل ، وإن لم يأخذ صاحب السلطة الاخبار بعين الجدة ، وإن لم يتخذ حيال المؤامرة التي اخبر بها اي تدبير .

خامساً : يجب ان يبلغ المجرم المخبر نبأ المؤامرة الى السلطة قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ ، اي قبل ان يبدأ المتآمرون احدهم او بعضهم او كلهم بأي فعل من الافعال التحضيرية او التهديدية . فالفعل المهيئ للتنفيذ هو ، إذن ، الفعل التهديدي . ولا يشترط النص ان يكون المتآمرون قد قاموا بفعل تام من الافعال التهديدية وإنما يكفي ان يكونوا قد بدأوا به وإن لم يتموا . وأنه لمن الصعب حقاً ان تدرك نقطة البدء في الفعل التهديدي ، فكل حركة من

حركات المتآمرين ، بعد المؤامرة ، وكل سكتة من سكتاتهم يمكن أن تعتبر بدءاً في فعل مهيء للتنفيذ . ونحن نرى أن في ذلك بعض الشطط ، إذ قد يتعذر جداً توافر العذر المحل ، ما دام الإخبار ينفي فيه أن يسبق البدء بأي فعل تمهيدي . والغريب أن الشارع السوري لم يعتبر الأفعال التمهيدية أو المهيئة للتنفيذ التي تلحق بالمؤامرة أو تعقبها جزءاً من أفعال التنفيذ أي بدءاً في الاعتداء ، بل هو لم يعتبرها - خلافاً لكثير من التشريعات الجزائية - ظرفاً من ظروف التشديد في معاقبة المتآمرين . وكان الأولى بالشارع السوري أن يظل منسجماً مع منطق هذا ، وهو منطق حق ، فيعد الأفعال التمهيدية التي تعقب المؤامرة تامة لها وجزءاً منها ، وتغدو النقطة الفاصلة بين الإعفاء من العقاب وعدمه البدء بالتنفيذ ، أي الشروع بالإعتداء ، لا البدء بالتمهيد ، أي البدء بالفعل المهيء للتنفيذ . ويستحق عندئذ ، الإعفاء من العقاب ، المجرم المتهرب الذي انبأ السلطة بالمؤامرة قبل البدء بأي فعل من أفعال التنفيذ ، لا قبل البدء بأي فعل مهيء للتنفيذ فحسب ، وهو ما أخذ به قانون العقوبات المصري في المادتين ٨٤ (١) و ١٠١ المشار إليهما آنفاً .

ومها يمكن ، فلم يكن بضيق سياسة العقاب لو أن الشارع السوري منع العذر المحل للمجرم الذي انبأ السلطة بالمؤامرة و قبل إقتراف أي فعل مهيء للتنفيذ ، مستعاضاً بهذه العبارة عن عبارة وقبل البدء بأي فعل مهيء للتنفيذ ، لأن إقتراف فعل تام من الأفعال المهيئة للتنفيذ قد يجعل هدف المجرم وطبيعة عمله واضحين بعض الوضوح ، صريحين بعض الصراحة .

ولكن هبوا أن السلطة استطاعت أن تفعل بالمؤامرة بوسائلها الخاصة ، فهل يتنافى عليها السابق بوجود المؤامرة مع إمكان توافر العذر المحل؟ وبكلمة أخرى ، هل يشترط لإعفاء المتهرب من العقاب ألا تكون السلطة قد علمت بالمؤامرة قبل الإخبار؟ إن هذا الشرط غير وارد ، فالمجرم المتهرب الذي انبأ

السلطة بمؤامرة قبل البدء بأي فعل مهيء للتنفيذ يعنى من العقاب وإن تكن السلطة قد سبق لها قبل ورود الإخبار أن علمت بالمؤامرة من أي مصدر كان، وبأية وسيلة كانت .

ومن البدهي ألا يبقى باب الإعفاء من العقاب مفتوحاً في وجه المجرم المتهرب إلى الأبد ، فقد نصت بعض التشريعات الجزائية الأجنبية على وجوب ورود الإخبار قبل بحث الحكومة وقتنيتها عن المتأمرين ، وبعضها الآخر أوجب أن يكون المجرم المتهرب قد أدلى بإخباره قبل أن تبادر السلطة إلى ملاحقة الفاعلين وتحريك الدعوى العامة ضدهم ، أو قبل البدء في التحقيق على الأقل - ذلك لأن الإخبار الذي يدلي به المجرم بعد اكتشاف المؤامرة وملاحقة المتأمرين إنما هو بمثابة اعتراف لا إخبار . وإذا كانت الحكمة من العذر المحلل أن يمحط أحد أعضاء المؤامرة التآمر عنها لتسكين السلطة منها ومن فاعليها ، فإثبات ورود الإخبار بعد أن تكون السلطة قد وضعت يدها على الجريمة واكتشفت فاعليها يفقد الإعفاء الغاية منه ، وتندم الحكمة من منحه ومن الغريب أن يفعل الشارع السوري عن إيراد قيد كهذا القيد الذي أوردته التشريعات الأجنبية ، فلا يوجب في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ أن يكون الإخبار وارداً قبل تحريك الدعوى العامة وملاحقة المجرمين ، بل يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لولا هذه الإلتفاتة العارضة إلى مباشرة الملاحقات الواردة في الفقرة الثالثة في معرض البحث عن أثر إتاحة القبض على المجرمين الآخرين .

وفي الفقرة الثانية من المادة ٢٩٢ نلاحظ النقص التشريعي نفسه إذ ليس ثمة نص يوجب أن يكون الإخبار قد ورد قبل الملاحقة .

ب - العذر الخفيف وسرطان تخفيف العقوبة

لا يكون العذر محلاً لأي لا يكون الإعفاء تاماً من العقوبة كلها إلا إذا أخبر المتأمر

السلطة بالمؤامرة قبل البدء بأي فعل مهمي للتنفيذ . ولكن هل يجوز ، إذا تخلف الإخبار عن هذا الزمن المحدد ، أن يفقد المجرم كل أمل في النجاة من العقاب بعضه أو كله ؟ وهل يجوز أن تغلق في وجهه باب التوبة وندفعه إلى مجازاة قفاه في معاقره النشاط الإجرامي حتى النجاة ؟ أو ليس من الخير أن يخفف الشارع العقاب عن المجرم الذي يعين السلطة ويمكنها من الضرب على أيدي العابثين بأمنها وحرمتها ؟ كل هذه الاعتبارات دفعت الشارع السوري إلى منح العذر المخفف إلى المجرم المخبر الذي لا تتوافر في إخباره شرائط الإعفاء التام . والعذر المخفف ، كما يدل عليه اسمه ، لا يحل من العقاب وإنما يخففه ، فإذا كان الفعل جناة توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل . وإذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنايات الأخرى كان الحبس من ستة أشهر إلى سنتين أما إذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة ستة أشهر ، ويمكن تحويلها إلى عقوبة تكميلية ، الخ .. (المادة ٣٤١ سوري) . فما هي هذه الحالات التي تمنح الشارع السوري فيها العذر المخفف إلى المجرم المخبر في الجرائم الواقعة على أمن الدولة ؟

أولاً - إذا كان المجرم مؤامرة ، فإن العذر يكون مخففاً في حالتين :
أولاهما : إذا تمت المؤامرة ووقع الإخبار عنها بعد أن اقترف المتآمرون فعلاً من الأفعال المهيئة للتنفيذ أي الأفعال التمهيدية التي تسبق مرحلة التنفيذ كأن يقوموا مثلاً بشراء الأسلحة وتجهيز وسائل تحقيق الجناية المتفق عليها .
والحالة الثانية : تذهب إلى أدنى من ذلك ، فلا تستلزم أن يكون المتآمرون قد قاموا بفعل تام من الأفعال المهيئة للتنفيذ ، وإنما تكفي بأن يكونوا قد بدأوا بهذا الفعل . وهي نقطة يصعب إدراكها وتحديد هالان أي فعل أو نشاط يقوم به المتآمرون بعد انعقاد المؤامرة يمكن أن يعتبر ، مهما كان بريئاً ، بدءاً في فعل مهمي للتنفيذ ، ولا ريب في أن لقاضي الموضوع أن يفصل في ذلك وفقاً لطبيعة هذا النشاط ومدى ارتباطه بالهدف المنشود .

وعلى تحديد هذه القضية بتوقف تعيين اي العذرين اجدرات يمنح إلى المجرم
المخبر : العذر المثل القاضي بالإعفاء التام أو العذر المخفف فقط .
فإذا وقع الإخبار قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ ، فإن المخبر يعفى
إعفاء تاماً ، وإذا وقع الإخبار بعد البدء بمثل هذا الفعل ، فالعذر لا يكون
إلا مخففاً .

ثانياً - إذا لم يكن الجرم مؤامرة : إذا لم يكن الجرم الواقع على أمن
الدولة مؤامرة ، فإن الإخبار عنه لا يكون إلا عذراً مخففاً . وقد يبدو ،
لأول وهلة ، ان هذا المبدأ يتعارض والنص الصريح للفقرة الثالثة من المادة
٢٦٢ التي نحن بصدددها وهي كما يلي :

« ٣ - ويستفيد كذلك من عذر مخفف المجرم الذي أخبر السلطة بمؤامرة (؟)
او بمحاولة أخرى على أمن الدولة قبل إتمامها ، او اتاح القبض - ولو بعد مباشرة
الملاحقات - على المجرمين الآخرين او على الذين يعرف مقتبأهم .
ان حكم الإخبار عن المؤامرة في هذه الفقرة الثالثة يقتضى والاحكام التي
سردناها شرحاً للفقرتين الاولى والثانية . ا. التنافس :

ان الفقرة الثالثة تمنح العذر المخفف للمجرم الذي أخبر السلطة بمؤامرة قبل
إتمامها . وهذا النص التشريعي خاطيء وغير سليم ولا مستقيم من وجهين :
الوجه الأول : ان المؤامرة قبل إتمامها ليست جريمة يعاقب عليها ، والشروع
في المؤامرة لا يمكن تصوره والمعاقبة عليه ، فالمؤامرة اما ان تتم ، وعندئذ
تعتبر جريمة ، ويعتبر كل مشترك فيها مجرمًا ، واما ان لا تكون تامة ،
وعندئذ لا تشكل جريمة ولا عقوبة فيها على أحد .

والوجه الثاني : ان المؤامرة اذا تمت ، وأخبر احد المتآمرين السلطة بها ،
قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ ، فالمجرم المخبر يعفى من العقوبة
اعفاء تاماً عملاً بحكم الفقرة ١ من المادة ٢٦٢ ايها ، فكيف يمكن ان 'نوفق
بين هذا الحكم ونص الفقرة الثالثة الآتية الذكر التي تقضي بأن الإخبار

الوارد قبل إتمام المؤامرة 'يعتبر عذراً مخففاً ولا يُعفى من العقاب إعفاء تاماً ؟
والحقيقة ان المجرم الذي يخبر السلطة بمؤامرة قبل إتمامها لا يعفى من شيء
ولا يخفف عنه شيء لانه في الاصل ليس مجرمًا يستحق العقاب ، والمؤامرة
قبل إتمامها ليست جريمة يعاقب عليه . ولو افترضنا جديداً ان المؤامرة قبل
إتمامها جريمة ، او ليس من يخبر السلطة عن المجرم قبل إتمامه اولى ، من
يخبرها به بعد إتمامه ، بالإعفاء التام من العقاب ؟ فلماذا إذن خصت المادة ٢٦٢
(سوري) في فقرتها الثالثة الاولى بالتخفيف بينما اولت الثاني الإعفاء التام ؟
وما هو مراد هذا التناقض ؟

السري يتجلى في ان كلمة « مؤامرة » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٢
الآن ذكرها هي وليدة خطأ في النقل والتعريب لا اقل ولا اكثر . وقد
ارتكب الشارع اللبناني هذه الخطيئة ونقلها الشارع السوري عنه فيما نقل . فالنص
الفرنسي وهو النص الاصلي لقانون العقوبات اللبناني لا يتضمن كلمة « complot »
اي « مؤامرة » في هذه الفقرة ، وإنما يتضمن كلمة « attentat » اي « اعتداء » ،
ولا ريب في ان النص الفرنسي اسلم معنى ، واقوم منطقاً ، واكثر انطباقاً على
العدل ، ومسايرة لروح التشريع الحديث ، وأبعد عن مجافاة الاحكام التي
وضعتها المادة ٢٦٢ ذاتها في الفقرتين الاولى والثانية . ولا يستقيم المعنى في هذه
الفقرة ، وينسجم حكمها واحكام الفقرتين السابقتين ، ويؤول من بينها
التناقض ، إلا إذا وضع الكلام في موضعه ، وحل « الاعتداء » وهو التعريب
الصحيح لكلمة « attentat » ، محل « المؤامرة » ، وبذلك يغدو نص الفقرة الثالثة
من المادة ٢٦٢ السالفة الذكر كما يلي : « ويستفيد كذلك من عذر مخفف المجرم
الذي اخبر السلطة بالاعتداء او بجنائية اخرى على امن الدولة قبل إتمامها ،
او اتاح القبض - ولو بعد مباشرة الملاحظات - على المجرمين الآخرين ، او على
الذين يعرف محتياهم » .

واذن ، إذا لم تكن الجريمة الواقعة على امن الدولة مؤامرة ، وإنما كانت

اعتداء أو أنة جنابة أخرى ، فالإخبار عنها من أحد المشتركين فيها لا يعتبر إلا عذراً مخففاً ، وهاكم شرائطه :

أولاً : أن يرد الإخبار من فاعل أو شريك أو متدخل ، أما المحرض فلا يستفيد بتاتاً من العذر المخفف ، للأسباب نفسها التي ذكرناها عند البحث في استثنائه من العذر المثل .

ثانياً : أن تكون الجريمة المخبر عنها اعتداء أو أنة جنابة أخرى محلة بأمن الدولة ، أما إذا كانت جنحة ، ولم تكن اعتداء أو جنابة أخرى ، فلا تخفيف فيها عن الفاعل المخبر ، ولو كانت واقعة على أمن الدولة .

ثالثاً : أن يكون الإخبار قد ورد قبل إتمام جريمة الاعتداء أو إتمام أنة جنابة أخرى محلة بأمن الدولة . وهذا يعني أن يكون الفاعلون قد شرعوا بالجريمة ولم تم ، ولما بقي الاعتداء أو بقيت هذه الجنابة الأخرى المحلة بأمن الدولة في مرحلة الجرم المشروع فيه *délit tenté* أو في حالة الجرم الناقص *délit manqué* . أما إذا حصل الفاعلون على النتيجة الجريمة فأصبح الاعتداء جرمًا تاماً *délit consommé* ، أو غدت تلك الجنابة الأخرى تامة ، فكل إخبار يرد بعد إنجاز الجريمة قد لا يفيد السلطة بشيء ، كما لا يخفف عن المجرم المخبر شيئاً من العقاب . والحكمة من منح العذر المخفف للمخبر الذي ينبيء السلطة بالجريمة المحلة بأمن الدولة قبل إتمامها هي تمكين الدولة من وضع يدها على الجريمة وبراعتها وفعاليتها لعلها تستطيع بهذه المعلومات التي يفضي بها المجرم المخبر ، أن تحول دون حصول النتيجة الجريمة ، وتتفادى الآثار المترتبة على الأفعال الجرمية المقررة .

ورابعاً : أن يكون الإخبار مدلى به الى السلطة . وقد سبق لنا شرح معنى هذا الشرط في معرض البحث عن العذر المثل من عقاب المزامرة .

خامساً : أن يكون الإخبار مخلصاً كاملاً ، يدلي فيه المجرم بكل ما يعلم

عن هذا الاعتداء أو عن الجناية الأخرى المحقة بأمن الدولة . ويبدو أن الشارع يقر ، في هذه الفقرة ، بوجود نوعين من أنواع الإخبار يختلف أثر كل منهما عن الآخر . فلما أن يحتوي الإخبار الذي أدلى به المجرم للسلطة على معلومات ولإرشادات تليق بإلقاء القبض على المجرمين الآخرين ، أو على الذين يعرف مختبأهم ، ولما أن يكون الإخبار خلواً من مثل هذه المعلومات والإرشادات . فإذا جاء الإخبار قاصراً على وقائع الجريمة وتفاصيل ارتكابها ولم يكن فيه ما يرشد السلطة إلى إلقاء القبض على الفاعلين ، كتممين أفعالهم وأماكنهم ، وتحدد مخابثهم ، والإفشاء بكل ما يسر سبل توقيفهم ، فإن المجرم المخبر لا يستفيد ، في مثل هذه الحال ، من العذر المخفف ، ما لم يكن قد أفضى بإخباره إلى السلطة قبل مباشرة الملاحقات . ولا تعني مباشرة الملاحقات التحقيقات الأولية أو الاتجاهات والتحريات التي يقوم بها رجال الضابطة عفواً من تلقاء أنفسهم ، أو بناء على طلب النيابة العامة ، ولما تعني إقامة الدعوى العامة وتحرريكها بغية الشروع في التحقيق القضائي ، فإذا أدلى المجرم المخبر بمثل هذا الإخبار بعد الشروع في التحقيق القضائي فلا يستفيد من العذر المخفف . ولا يعفيه من عقوبة هذا التأخير أنه يجهل تاريخ إقامة الدعوى العامة والشروع بالتحقيق القضائي ، أو أن قوة القاهرة أو حادثاً مفاجئاً لا يبدله فيه أعاقه عن الأدلاء بإخباره في الوقت الملائم فسيب تأخيره إلى ما بعد الملاحقة .

أما إذا ارشد المجرم المخبر السلطة في إخباره إلى أماكن الفاعلين ، فكفنا عنهم ، واتاح لها القبض عليهم ، فهو يستفيد من العذر المخفف سواء أدلى بإخباره هذا قبل الملاحقة والشروع في التحقيقات القضائية أم بعدهما . ولا يشترط أن يكون المخبر قد اتاح القبض على جميع المجرمين ، ولما يكفي أن ينبع القبض على الفارين منهم ، أو على بعضهم ، أو على الذين يعرف مختبأهم فقط .

وما دامت الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٣ تتناول جميع الاعتداءات والجنايات

الواقعة على امن الدولة ، فيها لا ريب فيه ان المجرم المتهرب الذي يبدى بإخباره للسلطة ، ويتيح بذلك إلقاء القبض على المجرمين ، يستفيد من العذر الخفيف ولو جاء الاخبار بعد مباشرة الملاحقات ، وحتى بعد تمام الجريمة ، أياً كان الاعتداء وأياً كانت الجناية المتهرب عنها ، وهذا يشمل جنابة المؤامرة^(١) .

والتمهيد : يتضح من كل ما تقدم ان النص السوري واللبناني في الاعفاء والتخفيف من العقوبات المقررة للجرائم الماسة بأمن الدولة ينطوي على شيء غير قليل من الصعوبة والتعقيد . ولعل النص الوارد في المادتين ٨٤ (١) و ١٠١ في قانون العقوبات المصري في هذا الصدد أكثر سهولة واسلم منطقاً . ولكننا لا نجد ما يبرر إحداث نصين اثنين للإعفاء : أحدهما خاص بالجرائم الهتلة بأمن الدولة من جهة الخارج والثاني خاص بالجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الداخل ، والأولى في رأينا توحيد الأحكام الواردة في هذا المضمار ، والاقصا رمتها على نص واحد .



(١) وهكذا يتضح لنا أن الإخبار عن المؤامرة لا يستبر عذراً عملاً إلا إذا أدل به المجرم المتهرب قبل مباشرة الملاحقات ، وقبل اعتراف أي قبل ميمى لتنفيذ أو البدء به . وأما إذا ورد الإخبار عن المؤامرة بعد مباشرة الملاحقات ، فيعتبر عذراً غفلاً إذا أفضى إلى القبض على المجرمين الآخرين ، وكانت المؤامرة ذات وصف جنائي ، ولم يعترف المتآمرون ، قبل ورود الإخبار ، أي قبل ميمى لتنفيذ ولم يبدأوا به .

الفصل السادس

الامتناع عن تبليغ السلطة وفرض العقوبات الإضافية والتدابير الاحترازية في الجرائم الواقعة على أمن الدولة

تمهيد : نجمل في هذا الفصل موضوعين مختلفين :

أحدهما يتعلق بتعليل جريمة الامتناع عن تبليغ السلطة بأب الجرائم المعترفه
ضد الدولة ؛

والثاني يتضمن الإشارة الى العقوبات الإضافية والتدابير الاحترازية التي
يمكن أن يحكم بها على مقتصري هذه الطائفة من الجرائم بالإضافة إلى
العقوبات الأصلية .

أما الموضوع الأول فقد عالجته قانون العقوبات السوري في المادة ٣٨٨ ،
كما عالجته قانون العقوبات المصري في المادتين ٨٤ و ٩٨ .

وأما الموضوع الثاني ، فقد تناولت أحكامه المادة ٣٩١ من قانون العقوبات
السوري . ونحن نود أن تقتصر على تحليل المادتين ٣٨٨ و ٣٩١ من قانون
العقوبات السوري بغية إعطاء فكرة مقتضبة عن الموضوعين معاً .

الموضوع الاول : جريمة امتناع عن التبليغ

من الأحكام العامة التي تسوي فيها جميع الجنايات الواقعة على أمن الدولة سواء أكان داخلياً أم خارجياً ما نصت عليه المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات السوري ، وتقضي بما يلي : « كل سوري علم بمحنة على أمن الدولة ، ولم ينبئ بها السلطة العامة في الحال عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالمنع من الحقوق المدنية » .

إن كل عون يبذله المواطن للسلطات العامة في أداء مهمتها الأساسية في مكافحة الإجرام هو واجب خلقي يلتزم به كل مواطن صالح ، ولكن عدم التبليغ عن الجرائم التي تقع تحت سمع المواطن لا يؤلف جرماً يعاقب عليه جزائياً . بيد أن الشاوع السوري خرج عن هذا المبدأ العام في الجنايات الواقعة على أمن الدولة ، نظراً لخطورتها ، فأوجب في المادة ٣٨٨ على كل سوري علم بمحنة من الجنايات الواقعة على أمن الدولة ، أن ينبئ السلطة العامة بها فوراً ، وإلا عوقب بالحبس والمنع من الحقوق المدنية . وقد اعتبر الشاوع السوري كتمان الجنايات الماسة بأمن الدولة من الجرائم المحلة بسير القضاء ، واشتروط أن تتوافر فيها الأمور التالية :

اولاً - أن يكون الفاعل سورياً ، لأن واجب التبليغ عن الجنايات المحلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي هو ، قبل كل شيء ، واجب وطني يفرض على السوري الذي يرتبط وحده بالدولة برابطة الولاء . فإذا كان الفاعل أجنبياً فلا عقاب عليه ، ولو كان مقيماً في البلاد السورية .

وهذا الحصر الوارد في المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات السوري يخالف الإطلاق الشامل الوارد في المادتين ٨٤ و ٩٨ من قانون العقوبات المصري ، والذي يفرض واجب التبليغ على المواطن والأجنبي سواء بسواء .

ثانياً : أن تكون الجريمة التي علم بها من الجنايات الواقعة على أمن الدولة ، أما إذا كانت جنحة مخلة بأمن الدولة ، أو لم تكن من عداد الجرائم الواقعة على أمن الدولة أصلاً ، فلا عقاب على كتمانها . على أنه يستوى في تلك الجناية أن تكون مخلة بأمن الدولة الداخلي أو بأمن الدولة الخارجي . وهنا أيضاً حصر وتقييد لانحدر لها مثيلاً في المادتين ٨٤ و ٩٨ من قانون العقوبات المصري ، فلا فرق فيها بين أن تكون الجريمة المكتوم أمرها جنابة أو جنحة من الجنايات أو الجنح المخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي .

ثالثاً : أن يكون هذا السوري قد كتم أمر الجناية المخلة بأمن الدولة عن السلطة العامة ، ولم ينبئها فور علمه بها . وقد اوجب نص المادة ٣٨٨ على المواطن السوري أن ينبئ السلطة في الحال ، ، وهو تعبير لم يحدد الشارع مداه وإنما يقصد به وجوب مبادأة الفاعل إلى تبليغ السلطة نبأ الجناية فور اطلاعه عليها حتى تتعلق الغاية من التبليغ ، ألا وهي سرعة تمكين الدولة من استقصاء تلك الجناية المخلة بأمنها ، وإحباط مساعي القائمين بها ، والحيولة دون نفاذها لتفادي أخطارها . أما إذا مضت فترة طويلة بين العلم بالجناية وإنباء السلطة عنها ، حتى فات الأوان ، فالعقاب واجب . وتقدير هذا الأمر يعود ، ولا شك لقاضي الموضوع .

رابعاً : النية لجرمية ، ويكفي فيها القصد الجرمي العام .

ومن الجدير بالذكر أن توافر أركان هذا الجرم ، يستلزم ، في كل حال ، إثبات أمرين : أولهما علم السوري بالجناية المخلة بأمن الدولة ، وثانيهما كتمان أمر هذه الجناية عن السلطة العامة - وإقامة الدليل على الأمر الأول من الصعوبة بمكان كبير .

وينبغي أن نشير إلى أن نص المادة ٣٨٨ جاء عاماً شاملاً جميع السوريين فلم يستثن منهم أحداً خلافاً لبعض التشريعات ، كالشريع المصري الذي يميز

للمحكمة أن تستثني الاثراج والاصول والفروع من أحكام جريمة عدم التبليغ،
وأن تعفيهم من العقوبة المقررة لها .

الموضوع الثاني : فرضى العقوبات الاضافية والتدابير الاحترازية

بقي علينا ، ونحن في حدد بحث الأحكام الخاصة بالجرائم الواقعة على أمن
الدولة أن نلجأ إلى ماقتضت به المادة ٣١١ وهي خاتمة الباب الاول من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات السوري ، ونصها مايلي :

« يمكن المحكمة عند الحكم في إحدى الجنح المنصوص عليها في هذا
الباب^(١) أن تقضى بالمنع من الحقوق المدنية أو منع الإقامة أو بالاخراج من
البلاد عملاً بالمواد ٦٥ و ٧٢ و ٨٨ .

ويستدعي تطبيق هذه المادة الإيضاحات التالية :

اولاً : يقتصر حكم المادة ٣١١ من قانون العقوبات السوري على الجنح الواقعة
على أمن الدولة الخارجي والداخلي ولا يتناول الجرائم الأخرى . ومن هذه الجنح :
المؤامرة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ وبعض الجرائم الماسة بالقانون الدولي
(المواد ٢٨١ - ٢٨٤) ، أو المتعلقة بمقعد الصلات غير المشروعة بالعدو (المواد
٢٧٥ - ٢٧٧) ، أو التي تنال من الوحدة الوطنية أو من مكانة الدولة
المالية ، أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة (المواد ٣٠٧ - ٣١٠) ، وغير ذلك
من الجنح الواردة حصراً في هذا الباب ، ونعني به : باب الجرائم الواقعة على أمن الدولة .

ثانياً : إن المادة ٣١١ لا تنبذ ذكرها تضمن إمكاناً لا إلزاماً ، ومعنى ذلك
أن المحكمة التي تقضي على فاعل الجنحة المحقة بأمن الدولة بالعقوبة المقررة لها
قانوناً ، يمكنها ، إذا شئت ، أن تقضي على هذا الفاعل أيضاً بالمنع من الحقوق

(١) وهو باب الجرائم الواقعة على أمن الدولة .

المدنية ، أو منع الإقامة ، أو بالإخراج من البلاد . والمحكمة في ذلك حرة مختارة ، وليست مجبرة .

أما المنع من الحقوق المدنية فقد أدخله الشارع السوري في زمرة العقوبات الفرعية والإضافية ، ونصت عليه المادة ٦٥ من قانون العقوبات السوري ، فعددت هذه المادة الحقوق المدنية التي يحرم من ممارستها كل من يحكم عليه بعقوبة المنع منها ، ويمكن أن يتناول المنع حقاً أو أكثر من هذه الحقوق ، أما مدة المنع فتتراوح بين السنة الواحدة والعشر السنين .

أما منع الإقامة فهو ليس من العقوبات في شيء ، وإنما هو تدبير احترازي يحظر فيه على المحكوم عليه أن يوجد بعد الإفرار عنه في الأماكن التي عينها الحكم . وتقضي المادة ٨١ من قانون العقوبات السوري بأن المحكوم عليه بمنع حكماً من الإقامة في القضاء (المنطقة) الذي اقترفت فيه الجريمة أو اللجنة ، والقضاء (المنطقة) الذي يسكن فيه الجاني عليه أو أنسابه حتى الدرجة الرابعة إلا إذا قررو القاضي خلاف ذلك . وأما مدة منع الإقامة فتتراوح بين السنة الواحدة والخمس عشرة سنة ، وللقاضي أن يعفي المحكوم عليه من هذا التدبير .

والإخراج من البلاد هو أيضاً تدبير احترازي نصت عليه المادتان ٨٨ و ٨٩ من قانون العقوبات السوري ، ويختلف عن سائر التدابير والعقوبات الأخرى في أنه لا يمكن اتخاذه أو الحكم به إلا إذا كان المحكوم عليه أجنبياً . أما المواطن السوري فقد منع الدستور نفسه لإبعاده عن أرض الوطن (المادة ٩٩ من الدستور السوري المعدل الصادر في عام ١٩٥٠) .

التجريد من الجنسية : وينطوي قانون الجنسية للجمهورية العربية السورية الصادر بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٧ المؤرخ في ٣١-١٠-١٩٦١ في فصله الرابع على أحكام التجريد من الجنسية . وتبين هذه الأحكام في المادة العشرين من هذا القانون المحكمة أن تجرد من الجنسية العربية السورية المتجنس الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية : ٢٦٢ - ٢٦٦

٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٨٥ و ٢٩١ و ٢٩٦ - ٢٩٩ من قانون العقوبات .
ويتضح من تدقيق هذه المواد أنها لا تتضمن سوى الجرائم الواقعة على أمن الدولة
الخارجي والداخلي .

هذه هي أهم الأحكام العامة التي تشترك فيها جميع الجرائم الواقعة على أمن
الدولة سواء أكان داخلياً أو خارجياً ، والتي تتميز بها من سواها من سائر
فصائل الجرائم الأخرى .

ونود ان ننتقل الآن الى القسم الثاني من كتابنا ، ويتضمن هذا القسم شرح

الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي

★ ★ ★

القسم الثاني

الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي

Des infractions contre la sûreté extérieure de l'Etat

المواد ٢٦٣ - ٢٩٠

يتضمن هذا القسم الابواب الستة التالية :

الباب الاول : الحياة .

الباب الثاني : التجسس .

الباب الثالث : الصلات غير المشروعة بالعدو .

الباب الرابع : الجرائم الماسة بالقانون الدولي .

الباب الخامس : النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي .

الباب السادس : جرائم المتعدين .

مقدمة

ضوابط تصنيف الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي

أتينا في القسم الأول من ١.٥ الكتاب على التعريف بالجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى الخصائص المشتركة التي تلتقي فيها فصيلة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي بفصيلة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي، وذكرنا الفروق القائمة بينها، وأحكامها العامة. وسنتناول في هذا القسم شرح الجرائم الواقعة على أمن الدولة اطلاقاً، وتقع في ثمان وعشرين مادة: ٢٦٣-٢٩٠ : من مواد قانون العقوبات السوري. وقد ذهبت التشريعات الجزائية الغربية مذاهب شتى في تصنيف هذه الفصيلة من الجرائم. وحينما إن نذكر، من قبيل المثال، المعايير والضوابط التي استنتجها الشارع الفرنسي في المرسوم التشريعي الصادر في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩، وصنف بمقتضاها الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي، وكانت أحكامها مضطربة معترة قبل صدوره. ولا تعدو هذه الضوابط والمعايير أن تكون احد ثلاثة :

أولاً: قد تصنف الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي، من حيث نتائجها، أي على أساس الخطر الذي تتعرض له الدولة من جرائمها. وبدلك تقسم الى فصلتين: أما الفصيلة الاولى فهي التي تُعرض الدولة لخطر الحرب، إذا ما وقعت في زمن السلم، وأما الثانية فهي التي تؤدي الى إضعاف قوة الدفاع الوطني إذا ما وقعت في زمن الحرب.

ثانياً - قد تتخذ جفسيّة للفاعل أساساً لتصنيف الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي. فبعضها لا يتصور وقوعه إلا من مواطن تربطه بالدولة روابط

الولاء ، وبعضها الآخر يستوي في فاعله المواطن والاجنبي . ومن هنا فرق الشارع الفرنسي بين جرائم الحياة وجرائم التجسس ، فنص قانون العقوبات الفرنسي على افعال معينة في المادتين ٧٧ و ٧٦ منه ، واعتبرها خيانة اذا كان فاعلها فرنسياً ، وتجسساً اذا كان فاعلها اجنبياً .

ثالثاً : أما المعيار الثالث الذي اتخذه الشارع الفرنسي اساساً للتصنيف في هذا المضمار فهو القصد الجنائي والهدف الذي يرمي الفاعل الى تحقيقه . فقد يهدف الفاعل الى جلب النفع لاحدى البلاد الاجنبية عن طريق ازالة الأذى ببلاده ، فيخضع دولة اجنبية على حساب مصلحة وطنه ، وقد ينزل الضرر بمصالح بلاده غفلةً او طيشاً ، او سعيّاً وراء الربح ، دون ان يضع نفسه في خدمة الدولة الاجنبية ؛ وتختلف خطورة الجرم ومدى مسؤوليته في الحالين .

على هذه الاسس الثلاثة بنى الشارع الفرنسي تصنيف الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي ، فقسما الى طائفتين : الأولى جرائم الاعتداء على امن الدولة الخارجي *attentats* ، والثانية جرائم المساس بأمن الدولة الخارجي *atteintes* . اما الأولى فتقتصر على جرائم الخيانة والتجسس ، ويهدف فيها الفاعل دوماً الى خدمة مصالح الأجنبية على حساب مصالح بلاده ، ويعاقب عليها بالعقوبات الجنائية سواء ارتكبت في زمن السلم ام في زمن الحرب .

واما جرائم المساس بأمن الدولة الخارجي فهي اقل خطراً من الأولى ، حتى لقد دعت به بالجرائم الصغرى *infractions mineures* . ولئن كانت تؤول الى إيذاء مصالح الدولة ، فهي لا يتوافر في نفس فاعلها قصد خدمة الاجنبي ، ولا تعدّ جنائيات الا اذا اقترنت في اثناء الحرب . أما في زمن السلم ، فلا تعدوان تكون جنحاً فقط . ويقسمها الشارع الفرنسي الى ثلاث زمر : الأولى جرائم المساس بالسلامة الوطنية ، والثانية جرائم المساس بالوحدة الوطنية ، والثالثة جرائم المساس باستمرار الدفاع الوطني .

أما الشارع السوري فلم يأخذ بكل هذه المعايير والضوابط ، وإنما صنف

الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي في ست قمر :

الزمرة الاولى : جرائم اغيابة وتنظيمها المواد ٢٦٣-٢٧٠ .

والزمرة الثانية : جرائم للتجسس وتقع في المواد ٢٧١-٢٧٤ .

والزمرة الثالثة : جرائم المصلات غير المشروعة بالعدو وتحتويها المواد

٢٧٥ - ٢٧٧ .

والزمرة الرابعة : الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، وتشمل عليها المواد

٢٧٨ - ٢٨٤ .

الزمرة الخامسة : جرائم النيل من هبة الدولة ، وترد في المواد

٢٨٥ - ٢٨٨ .

والزمرة السادسة : جرائم المتعهدين وتنص عليها المادتان ٢٨٩ و ٢٩٠ .

وأورد الشارع السوري هذه الجرائم كلها في الفصل الاول من باب الجرائم

الواقعة على امن الدولة، بعنوان: « في الجنابات الواقعة على أمن الدولة الخارجي » .

وقد كنا نؤثر ألا يقع الشارع السوري في الخطأ الذي وقع فيه إذ أطلق وصف

« الجنابات » على جميع الأفعال المتهمة بأمن الدولة الخارجي ، وكان الأحرى به

ان يدعو هذا الفصل بالجنابات والجنتج الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، وأن

يطلق عليها اسم : « الجرائم » تعبيراً ، كما فعل في الفصل الثاني من الباب

نفسه . ذلك لأن هذا الفصل الذي توجه الشارع السوري بعنوان « في الجنابات

الواقعة على امن الدولة الخارجي » لا يقتصر على الجنابات فصص ، ولكنه ينظم عدداً

كبيراً من الجنتج المتهمة بأمن الدولة الخارجي ، والمنصوص عليها في المواد ٢٧١

و ٢٧٣ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ ف ٢ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣

و ٢٨٦ ف ٢ و ٢٨٧ و ٢٨٩ ف ٢ و ٣ من قانون العقوبات السوري .

ملاحظات عامة

ولا بد لنا ، قبل ان نتناول هذه الزمر الست بالشرح ، من ان نبدي بعض

الملاحظات العامة حولها فيما يلي :

- ١٤٥ -

امن الدولة (١٠)

أولاً : ان قانون العقوبات العسكري يشتمل في الفصلين العاشر والحادي عشر من الباب الاول من كتاب الجرائم العسكرية على عدد من الجرائم التحلة بأمن الدولة الخارجي ، ولا سيما أفعال الخيانة والتجسس ومعاونة العدو (المواد ١٥٢-١٦١ من قانون العقوبات العسكري) ، وستقارن بين هذه النصوص ونصوص قانون العقوبات ، ونلمح الى مدى شمول احكام كل منها ونطاق تطبيقها .

ثانياً : بما لا ريب فيه ان المحاكم العسكرية مختصة ، بمقتضى صلاحيتها الموضوعية الواردة في المواد ٤٧-٤٩ من قانون العقوبات العسكري ، في البت في الجرائم العسكرية المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثاني من ذلك القانون ، ومن جعلتها أفعال الخيانة والتجسس ، ومعاونة العدو ، الآثمة الذكر . وهي مختصة بمقتضى تلك الصلاحية ايضاً للنظر في الجرائم التي ترتكب ضد مصالح الجيش مباشرة . اما جميع الجرائم الاخرى ، فالمحاكم العسكرية صالحة للنظر فيها بمقتضى صلاحيتها الشخصية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون العقوبات العسكري إذا كان احد فاعليها او الشركاء او المتدخلين ممن تجب محاكمته امام تلك المحاكم .

وبما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ان الفقرة الخامسة من المادة ٤٧ من قانون العقوبات العسكري اباحت توسيع صلاحية المحاكم العسكرية في هذا الموضوع حتى غدا من الممكن ان يتمتع هذه المحاكم بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني والعدل حق النظر في جميع الجرائم التحلة بأمن الدولة الداخلي والخارجي او في بعضها .

ثالثاً : لقد سبق أن المعنا في فصول القسم الاول من هذا الكتاب الى الفروق القائمة بين الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي والجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي كما اشرنا الى الخصائص المشتركة بين الفصلتين ، ولن نعيد هنا من جديد ما قلناه سابقاً ، فليعد اليه من يشاء .

★ ★ ★

البتائج الأولى

الخاتمة

De la Trahison

المواد ٢٦٣ - ٢٧٠ من قانون العقوبات

المواد ١٥٢ - ١٦١ من قانون العقوبات العسكري

يشتمل هذا الباب على الفصول الستة التالية :

الفصل الأول : حمل السلاح في صفوف العدو .

الفصل الثاني : دسّ الدسائس لدى دولة أجنبية والاتصال بها
لدفعها الى مباشرة العدوان على سورية أو
لتوفير وسائله .

الفصل الثالث : دسّ الدسائس لدى العدو والاتصال به لمعاونته
على فوز قواته .

الفصل الرابع : الإضرار بوسائل الدفاع الوطني .

الفصل الخامس : الاعتداء على سلامة أراضي الدولة السورية
وحقوقها وامتيازاتها .

الفصل السادس : إيواء الجواسيس وجنود الاستكشاف
ومساعدتهم على الحرب ، وتسهيل فرار أسرى
الحرب ورعايا العدو المعتقلين .

تمهيد

تعريف :- يطلق قانون العقوبات السوري اصطلاح « اغبانة » على عدد من الاعتداءات الخطوة الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، وهي جميعها جنائية الوصف ، وتم عن فصح روابط الولاء الذي يشعر المواطن به نحو وطنه وأمه ودولته ، وعن استهدافه خدمة الدولة الأجنبية وتعهد مصلحتها على حساب مصلحة الدولة السورية التي ينتسب اليها . ولذلك ، فلا يكون الجاني فيها إلا سورياً ولا يكون المجني عليه إلا الدولة السورية .

٦- أما ألا يكون الجاني إلا سورياً ، فذلك ما يفسر ذاته بذاته لأن الاجنبي لا تصله بالوطن السوري صلة الولاء المقدس ، وليس له عليه ذمة ، فاذا خفر ذمته أو هتك حرمة الروابط التي تربطه به ، فلا يمكن أن يسى خائناً . ففي جريمة حمل السلاح على سورية في صفوف العدو ، المتصوص عليها في المادة ٢٦٣ ، لا يمكن أن يكون الفاعل إلا سورياً ، أما أفعال الحيانة الاخرى الواردة في المواد ٢٦٤ - ٢٦٨ فيجوز أن يرتكبها السوري أو الاجنبي الذي ينزل منزله . والمقصود بالاجنبي الذي ينزل منزله السوري هو الاجنبي الذي له في سورية محل إقامة أو سكن فعلي . ذلك لأن الاجنبي الذي يقيم في ظهرانينا ، أو يسكن فعلاً في بلادنا إنما له على الدولة السورية حق الحماية ، فأمواله وشرفه وكرامته وحياته كلها في حمى التشريع السوري ، وعلى الدولة السورية واجب حمايته وصيانة قبه وحقوقه ومصلحه ، كما نحمي المواطن السوري ونصون فيه

وحقوقه ومصالحه سواء بسواء . وإذن فالسوري والأجنبي الذي يقيم في سورية أو يسكن فيها فعلاً سواسية أمام القانون ، وفيما عدا جناية حمل السلاح على سورية في صفوف العدو - هذه الجناية التي تستلزم أن يكون الفاعل فيها سورياً - فلن جنایات الحياة الأخرى الواردة في المواد ٢٦٤ - ٢٦٨ يجوز فيها أن يرتكبها السوري أو الأجنبي المقيم في سورية أو الساكن فيها فعلاً .

ب - أما أن يكون الجاني عليه في جرائم الحياة هو الدولة السورية ، فهذا بدهي معقول ، لأن الدولة السورية هي وحدها صاحبة حق الولاء ، وهي وحدها التي ينبغي أن يدين لها الرعايا السوريون بهذا الولاء . بيد أن المادة ٢٦٩ أزيلت منزلة الدولة السورية كل دولة أخرى تربطها بسورية معاهدة تحالف أو وثيقة دولية تقوم مقامها ، فإذا وقع فعل من أفعال الحياة المنصوص عليها في المواد ٢٦٣ - ٢٦٨ على الدولة السورية ، أو على أية دولة حليفة لها ، فالأمر سواء ، والفعل معاقب عليه بالمعقوبات ذاتها المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر .

نعداد جرائم الحياة : - أما جرائم الحياة ، فهي :

أولاً : حمل السلاح في صفوف العدو (المادة ٢٦٣) .

ثانياً : دس الدسائس لدى دولة أجنبية أو الاتصال بها لدفعها الى مباشرة العدوان على سورية أو لتوفير الوسائل اللازمة لذلك (المادة ٢٦٤) .

ثالثاً : دس الدسائس لدى العدو أو الاتصال به لمعاونته على فوز قواته ، (المادة ٢٦٥) .

رابعاً : الاضرار بوسائل الدفاع الوطني أو التسبب بذلك (المادة ٢٦٦) .
خامساً : محاولة غلبك الدولة الأجنبية جزءاً من أراضي الدولة السورية أو حقاً أو امتيازاً خاصاً بها (المادة ٢٦٧) .

سادساً : لميؤاء الجواسيس وجنود الاستكشاف وتهريبهم وتهريب امرى الحرب ورعايا العدو المعتقلين (المادة ٢٦٨) .

الحياة العظمى : - ولنا نجد في قانون العقوبات السوري ولا في قانون العقوبات العسكري مدلولاً لهذا الاصطلاح الشائع : « الحياة العظمى » . وهو اصطلاح دستوري يعالجه فقه الدساتير أكثر مما يعالجه الفقه الجزائي . وإذا نحن عدنا الى الدستور العربي السوري في نصه المعدل نجده في مادته السادسة والثلاثين يجعل رئيس الجمهورية مسؤولاً في حالتي خرق الدستور واغتياله العظمى . وإذا كانت احكام الدستور معروفة ومحددة ، وبسهل التعرف الى حالات « خرقها » ومخالفتها ، فإن اصطلاح « الحياة العظمى » لا نجد له في صلب الدستور مدلولاً واضحاً ، ولا نمثل له على تحديد أو تعريف . وعندما وضع قانون محاكمة الوزراء ذو الرقم ٧٩ المؤرخ في ٢٢ - ٦ - ١٩٥٨ حاول الشارع تحديد معنى « الحياة العظمى » ، فاعتبرت المادة الخامسة من القانون المذكور خيانة عظمى : كل جريمة تمس سلامة الدولة أو أمنها الخارجي أو الداخلي أو نظام الحكم الجمهوري ، ويكون معاقباً عليها في القوانين بمقوبات الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو الاعتقال المؤبد أو المؤقت . ولا تنضوي تحت مدلول « الحياة العظمى » ، بمقتضى هذا القانون ، مخالفة الاحكام الاساسية التي يقوم عليها الدستور ، وإنما جعل الشارع من هذه المخالفة جريمة مستقلة ، وعاقب عليها بمقوبة خاصة .

ومن الواضح ان القانون ذا الرقم ٧٩ المشار اليه بضمي على « الحياة العظمى » مفهوماً أوسع وأشمل من جرائم الحياة الواودة في المواد ٢٦٣ - ٢٧٠ من قانون العقوبات ، بل هو يجعلها تضم - فيما تضم - جميع الجنايات الواقعة على أمن الدولة الخارجي والداخلي على السواء^(١) .

ويمجد بنا أن تشير الى ان بعض التشريعات الأجنبية ، ولا سيما التشريع الألماني والسويسري ، تفرق بين اغتياله العظمى Haute Trahison

(١) انظر قانون محاكمة الوزراء ذا الرقم ٦٥ الصادر في ٤ كانون الثاني ١٩٥٦ ،

وقد حاول الشارع فيه لأول مرة تحديد معنى « الحياة العظمى » ومدلولها القانوني .

وخيانة الوطن *Trahison du pays* ، أما الاولى فتشمل اكثر الجرائم المحلة بأمن الدولة الداخلي ، كالجنايات الواقعة على الدستور وغيرها ، وأما الثانية اي خيانة الوطن فتقع على أمن الدولة الخارجي ، وهي إما أن تكون خيانة عسكرية وتتناول جميع انواع الخدمات التي يقدمها الفاعل الى العدو في خلال الحرب ، كما تتناول شتى ألوان الدسائس التي يستعملها لدن دولة أجنبية لدفعها الى مباشرة الاعتداء على الوطن او لتوفير الوسائل اللازمة لذلك . وإما أن تكون خيانة سياسية او دبلوماسية وتتناول جميع الافعال التي تؤول الى إفشاء امراء الدولة او الإضرار بمركزها السامي . وقد تقع أفعال الخيانة السياسية زمن السلم وزمن الحرب على السواء . ويجمع الشراح ، في هذه الحال ، على صعوبة التفريق بين أفعال الخيانة هذه وأفعال التجسس .



الفصل الأول

حمل السلاح في صفوف العدو

المادة ٢٦٣

مهر وتعريف : - تعد جريمة حمل السلاح على الوطن في صفوف العدو من أخطر الجرائم وأخطرها ، ولا يقل العقوق فيها عن عقوق الابن الذي يندب بأبيه فيقتله . فهي تفقد الدولة عنصراً محارباً من عناصرها ، وتحدث أثراً سيئاً في الرأي العام الوطني . فضلاً عن أن هذا المواطن العاق يعرف مواقع بلاده ، وأحوال أهلها ، ويتكلم لغتها ، فهو كنز من المعلومات القيمة يستنزفها العدو وينتفع بها انتفاعاً كبيراً .

وقد نصت المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات السوري على ألوان متعددة من هذه الجريمة ، فقالت :

- ١- كل سوري حمل السلاح على سورية في صفوف العدو عوقب بالاعدام .
- ٢- كل سوري ، وإن كان لم ينتم الى جيش معاد ، أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوانية ضد سورية عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٣- كل سوري تجند بأية صفة كانت في جيش معاد ، ولم يتفصل عنه قبل أي عمل عدواني ضد سورية عوقب بالاشغال الشاقة ، وإن يكن قد اكتسب بتجنيدده الجنسية الاجنبية .

الحالات الثلاث

يفرق الشارع السوري في المادة ٢٦٣ الآتية بيانه بين حالات ثلاث ، ويخص كل حالة منها بفقرة واحدة من فقرات هذه المادة ، ويجعل لكل منها عقوبة خاصة بها :

الحالة الاولى : أن يكون السوري قد انتمى في زمن الحرب الى جيش العدو المقاتل وحمل فيه السلاح على سورية او على إحدى حليقاتها ، فهو خائن ، وعلمه أظهر أنواع الحياة ، وعقوبته الإعدام .

الحالة الثانية : أن يكون السوري قد أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد سورية او ضد أية دولة حليفة ، دون أن ينتمي إلى جيش العدو ، ودون ان يحمل السلاح في صفوفه ، فهو خائن أيضاً ، ولـكـنـه لا يستحق الإعدام ، ولـمـا يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

الحالة الثالثة : أن يكون السوري قد تجند في جيش معاد بأية صفة كانت ، واستمر في خدمته ولم ينفصل عنه قبل أى فعل عدواني ضد سورية او ضد إحدى حليقاتها . وهذا السوري وإن لم يكن خائناً ابتداءً ، فهو خائن انتهاءً ، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة . واذا كان قد اكتسب بتجنيد الجنسية الاجنبية فهو لا ينفك سورياً في نظر الشارع السوري ، ولا عبوة لجنسته الاجنبية الجديدة المكتسبة .

ولما كانت كل فقرة من فقرات المادة ٢٦٣ الآتية الذكر تعالج حالة واحدة من هذه الحالات الثلاث ، فالتا منصوصاً لشرحها على التوالي ، وبيان اركانها ، ومقوماتها وشرائط تطبيقها والعقوبات المقررة فيها ، والمشكلات الدقيقة التي تطرحها ، ثم نقص عن أحكام جريمة حمل السلاح على سورية في قانون العقوبات العسكري .

أولاً : اعظام الفقرة الأولى من المادة ٢٦٣

أركان الجريمة : تتناول الفقرة الأولى من المادة ٢٦٣ جريمة حمل السلاح على سورية في صفوف العدو ، وهي جنائية الوصف ، وعقوبتها الاعدام ، وأركانها ثلاثة :

الركن الأول : أن يكون الجاني سورياً ، وهو الركن المفترض .
الركن الثاني : حمل السلاح في صفوف العدو على سورية أو إحدى حليقاتها ، وهو الركن المادي .
الركن الثالث : القصد الجرمي ، وهو الركن المعنوي .

الركن الأول : انه يكون الجاني سورياً

هذا الركن مشترك تستوي فيه أحكام الفقرات الثلاث في المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات . وهو يستلزم أن يكون الفاعل أو الشريك أو المتدخل مواطناً سورياً . ولا يتصور واضح القانون أن يرتكب اجنبي هذه الجريمة من جرائم الحياة . وإذا كانت جرائم الحياة الأخرى الواردة في المواد ٢٦٤-٢٦٨ من قانون العقوبات يمكن أن يرتكبها السوري والاجنبي المقيم في الجمهورية العربية السورية أو الساكن فيها فعلاً ، فإن أفعال الحياة المنصوص عليها في الفقرات الثلاث للمادة ٢٦٣ السالف ذكرها لا يمكن أن يكون الجاني فيها الا سورياً .

ويعتبر سورياً بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٧ المؤرخ في ٣١ - ١٠ - ١٩٦١ والمتضمن قانون الجنسية للجمهورية العربية السورية : من ولد في سورية أو في خارجها من والد سوري ، أو من ولد في سورية من أبوين مجهولين

أو مجبولى الجنسية ، أو لاجنسية لها . ويجوز منع الاجانب الجنسية السورية
بحر صوم وفقاً لاحكام المادتين ٥ و ١٠ من قانون الجنسية الكنف الذكر . ولا
يتروى على كسب الاجنبى الجنسية السورية أن تصبح زوجته سورية مالم تبلغ
وزير الداخلية رغبتها في كسب هذه الجنسية . ويشتروط أن تستر الزوجية
قائمة مدة سنتين من تاريخ التبليغ . وأما أولاده القصر فيستعملون بالجنسية
السورية إلا إذا كانت اقامتهم العادية في الخارج ، وكان تشريع البلد الذي هم
تابعون له يقضى باحتفاظهم بجنسية أبيهم الأصلية . ويجوز للقصر الذين اكتسبوا
الجنسية السورية على هذا الوجه ان يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة
التالية لبوغيهم من الرشد . أما المرأة الأجنبية التي تزوج من شخص يتمتع
بالجنسية السورية فانها لاكتسب الجنسية المذكورة إلا إذا بلغت وزير الداخلية
برغبتها في اكتسابها ، واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ التبليغ .

وقد نص قانون الجنسية على حالات يفقد فيها السوري الجنسية السورية او
يمرّد منها . وطالما أن المادة ٢٦٣ تشترط أن يكون الجاني سورياً فإن سقوط
الجنسية السورية عنه بالفقدان او بالتجريد قبل ارتكابه هذه الجريمة يمنع من
تطبيق احكام المادة ٢٦٣ عليه . وصور فقدان الجنسية السورية والتجريد منها
واضحة صريحة في صلب المواد ١٥ و ٢٠ و ٢١ وغيرها من قانون الجنسية الملحق
اليه سابقاً . ومن هذه الصور أن السوري يفقد جنسيته اذا تجنس بجنسية أجنبية
شريطة أن يكون قد استحصل على اذن من حكومته بسمع له بالتخلي عن
جنسيته السورية . أما اذا تجنس بجنسية أجنبية بناء على طلبه دون موافقة
الحكومة العربية السورية ، فيعاقب ، ويظل معتبراً مستعاً بجنسية الجمهورية
العربية السورية من جميع الوجوه وفي جميع الاحوال (المادة ١٥ من قانون
الجنسية) .

أما التجريد من الجنسية السورية فقد يكون قضائياً وقد يكون ادارياً .

أما التجريد القضائي من الجنسية السورية فيتم بحكم تصدر السلطة القضائية المختصة ضد من ثبت اكتسابه لهذه الجنسية ببيان كاذب أو بطريق التدليس (المادة ١٩ من قانون الجنسية) . وتبيز المادة العشرون من قانون الجنسية للمحكمة أيضاً أن تجرد من الجنسية السورية :

آ - المتجنس في حال ارتكابه إحدى الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، والمنصوص عليها في المواد ٢٦٣ - ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ - ٢٩٩ من قانون العقوبات . ومن بين هذه الجرائم - كما هو واضح - جريمة حمل السلاح في صفوف العدو ، وسائر جرائم الخيانة والتجسس ، وغيرها .
ب - من قيل أن يعمل في مصالح جيوش دولة أجنبية بدون إذن من الحكومة العربية السورية .

ج - من استخدم لدى دولة أجنبية بأية صفة كانت سواء في داخل البلاد أو خارجها ، ولم يطلب الحكومة العربية السورية بترك هذه الخدمة ضمن مدة معينة .

أما التجريد الإداري من الجنسية السورية فتملكه السلطة التنفيذية بمقتضى المادة الحادية والعشرين من قانون الجنسية ، ويتم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية واستناداً إلى تحقيقات معلة . وعلى هذا الوجه يمكن أن يجرد من الجنسية السورية :

آ - كل سوري ثبتت مفادونه الأراضي السورية بصورة غير مشروعة إلى بلدٍ عدو .

ب - كل من منحه الجنسية السورية بناءً على أحكام المادة العاشرة من قانون الجنسية^(١) إذا أثبت التحقيق أن هذا التجريد هو في مصلحة أمن الدولة وسلامتها .

(١) تجيز المادة العاشرة من قانون الجنسية لمجلس الوزراء أن يمنح الجنسية السورية دون التشديد بشروط التجنس لرؤساء الطوائف الدينية ، ولكل من كان من أصل عربي بناء على طلبه ، ولكل اجني يكون قد ادى للدولة او للقومية العربية او للأمة العربية خدمات جليلة .

وبترتب على تجريد الشخص من الجنسية السورية سقوط هذه الجنسية عنه وحده (المادة ٢٥) . ويخضع المرسوم القاضي بالتجريد من الجنسية للظعن أمام القضاء الإداري (المادة ٢٢) . وإذا جُرد السوري من الجنسية السورية بقرار قضائي أو بمرسوم إداري ، بناء على أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون الجنسية ، فينتظم عليه مغادرة أراضي الجمهورية (المادة ٢٣) .

ويجوز أن تُرد الجنسية السورية الى من جُردَ منها ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وبموافقة وزير العدل (المادة ٢٤) . ومن المعلوم أن جميع المراسيم والقرارات الخاصة بكسب الجنسية السورية أو بالتجريد منها أو باستردادها تحدث أثرها من تاريخ صدورها ولا تسحب آثارها على الماضي إلا بنص صريح (المادة ٣٦) .

وَيُستخلص من كل ما تقدم أنه إذا كان حامل السلاح في صفوف العدو أجنبياً أو عديم الجنسية فلا يمكن اسناد هذه الجريمة اليه ، ولو كان صاحب محل إقامة أو سكن فعلي في بلادنا . وينبغي أن يكون الفاعل متمتعاً بالجنسية السورية حين اقترافه الجريمة أي عند حمله السلاح في صفوف العدو . ولا يكفي أن يكون قد تمتع بهذه الجنسية ودحاً من الزمن ، ثم فقدها أو جُرد منها قبل اقترافه الجريمة . فهو يعتبر أجنبياً مهماً كان سبب فقده إياها أو تجريده منها ، ولا فرق بين أن يكون الفاعل سورياً منذ الولادة أو أن يكون اكتسب الجنسية السورية اكتساباً . وإذا نشب نزاع حول جنسية الفاعل فإن على النيابة العامة تقع عبء اثبات تمتعه بالجنسية السورية حين حمله السلاح في صفوف العدو على سورية لأن هذا وكن من أو كان الجريمة لا تقوم إلا به ، وإذا أوفت النيابة العامة بذلك فأثبتت أن الفاعل سوري ، وزعم المدعى عليه أنه حين اقترافه الجرم لم يعد سورياً ، كأن يكون قد فقد جنسيته أو جردها لسبب

ما ، من ذي قبل ، فعليه ان يثبت ما ادعاه^(١) . والمحكمة الجزائية المختصة للفصل في اساس الدعوى العامة هي أيضاً مختصة للبت في مثل هذا النزاع وفقاً للقوانين المدنية ولا سيما قانون الجنسية . وليس للمحكمة أن تقف عن النظر في الدعوى العامة او ان تجعل من الدفع المتعلق بجنسية الفاعل قضية مستأخرة او مسألة فرعية يجب الرجوع في حلها الى المحكمة المدنية المختصة عملاً بالمادة ٣٠ من قانون الجنسية .

ويجدر بنا أن نشير الى أن تعبير « كل موري » الوارد في المادة ٢٦٣ يطلق على الذكر والانثى . فقد يكون الفاعل رجلاً وقد يكون امرأة . ولكن ما القول إذا كان الفاعل مزدوج الجنسية أي يحمل الجنسية السورية ويحمل أيضاً جنسية الدولة التي يحارب معها او جنسية دولة اجنبية اخرى ؟ أن ذلك لا يمكن ان يعمو الصفة الجرمية عن فعل الفاعل ما لم يثبت انه كان مكرهاً على حمل السلاح بحكم قوانين الدولة التي يحارب في صفوفها ، فالأكره مانع من موانع العقاب متى توافرت فيه شرائطه المتصوص عليها في المادة ٢٢٦ ، ولا يعاقب الفاعل على حمله السلاح إلا اذا كان في ذلك حر الإرادة .

الركن الثاني : حمل السلاح في صفوف العدو على سورية أو إحدى عيقاتها

١ - حمل السلاح : ماذا يعني حمل السلاح ؟ هل ينبغي فيه ان يحارب الجاني فعلاً - أي أن يستعمل أو يرفع السلاح فعلاً ضد بلاده ؟ أم إنه يعني الانتهاء المجرد الى جيش العدو أو الالتحاق به على أي وجه ؟

(١) تنص المادة ٢٧ من قانون الجنسية بأن « عبه الاتبات يقع على من يدعي انه يستمتع بالجنسية السورية او يدلع باله غير داخل فيها » . ولا يجوز - في رأينا - ان يؤول هذا النص تأويلاً يخالف قواعد اصول الاتبات العامة في المواد الجزائية .

إن المعنى الحربي لعبارة « حمل السلاح Port d'armes » يستلزم أن يكون الجاني مقاتلاً فعلاً أي منضماً إلى القوات المسلحة التابعة لدولة أجنبية معادية ، ومشاركاً معها في الأعمال الحربية الفعلية في ميادين القتال .

يبد أن الفقه والاجتهاد في بلجيكا وفرنسا معاً يميلان إلى التوسع في مدلول حمل السلاح . ولقد ظل الاجتهاد القضائي في بلجيكا حتى عام ١٩٤٢ يحتم أن يكون الفاعل قد انتمى إلى إحدى الوحدات المهاوبة في جيش العدو ، وأن يكون قد اشترك فعلياً في القتال ضد بلاده . والاشتراك الفعلي في القتال ، حسب الاجتهاد البلجيكي ، لا يستلزم أن يكون الفاعل قد استعمل سلاحه ، وإنما يستلزم دوماً أن تكون الوحدة التي ينتمي إليها الفاعل قد خاضت معركة ضد بلاده ، وأنه أي الفاعل ، كان حاضراً في صفوفها حين خوضها المعركة .

ولقد أصبحت طبيعة الحروب الحديثة عن أن سعة مداها وشمولها لم يعودا يأتلغان وهذا التفسير الضيق ، كما دلت على أن المعونة التي يمكن أن يقدمها الفاعل لجيش العدو لا تقتصر على حمل السلاح ، وإنما قد تتطلب تنظيم الجيوش الحديثة الرواناً شئ من المعونة لا تقل فائدة عن حمل السلاح . ولذا صدر في بلجيكا المرسوم التشريعي المؤرخ في ١٧ كانون الاول ١٩٤٢ القاضي بتفسير المادة ١١٣ من قانون العقوبات البلجيكي ، وهي تقابل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات السوري ، فوسع مدلول حمل السلاح ، وجعله يتناول كل عون عسكري يقدمه الفاعل إلى العدو ، ويتجلى هذا العون في مظهرين اثنين :

أولها : إنشاء الفاعل إلى الخدمة الفعلية في جيش العدو ، أي كانت الدائرة أو المصلحة التي التحق بها ، وسواء أقام هو نفسه بأحدى مهام القتال أم لم يقيم . وعلى هذا الأساس اعتبرت المحاكم البلجيكية أن الإنشاء إلى جيش العدو بصفة ممرض أو طبيب عسكري أو ضابط محاسبة هو حمل للسلاح في صفوف العدو . أما الوجه الثاني من مظاهر هذا العون فيتجلى في قيام الفاعل لمصلحة العدو

بمهمة من مهام القتال او النقل او العمل او الرقابة إذا كانت هذه المهام بما يقوم به عادة الجيش العدو او دوائره . ولا يستلزم ذلك ان يكون الفاعل متنبهاً الى الخدمة الفعلية في جيش العدو ، بل قد يقوم الفاعل بهذه المهمة بصورة منفردة مستقلة . فقد أدانت المحاكم البلجيكية احد البلجيكيين بجريرة حمل السلاح لاستغلاله طاهياً في احدى الثكنات الالمانية العسكرية قائماً بذلك مقام الجنود الالمان الذين يقومون هم عادة بالطهي . وإذن يكفي ، في هذه الحالة ، ان يكون العمل الذي أتاه الفاعل هو ما يلقى عادة على عاتق الجنود ورجال جيش العدو . ولا ينتقص من ذلك ان يكون الفاعل قد قام بهذا العمل وحده منفرداً دون أن يدخل تحت سلطة جيش العدو ولإمرائه أو يجند نفسه فيه .

اما الاجتهاد القضائي في فرنسا فينتج أيضاً الى التوسع في مدلول حمل السلاح لا سيما في جرائم التعاون مع العدو ، وهي ظاهرة اسفرت الحرب العالمية الثانية عنها ، وانتشرت في خلالها انتشاراً كبيراً . ويكفي فيه ان يكون الجنائي قد الحق بجيش اجنبي يعمل ضد وطنه ، وإن لم تكن الفرقة التي هو فيها قد اشتركت اشتراكاً فعلياً في القتال . وكذلك لا يشترط ، في الاجتهاد الفرنسي ، ان يكون الجنائي نفسه قد استعمل سلاحه مادياً ، وسواء أكانت له صفة المحارب ام لم تكن ، فالأمر سواء . وعلى ذلك ، فإن عقوبة الاعدام تطبق في نظر القضاء الفرنسي ، على كل من دخل في خدمة جيش العدو ، بأية صفة كانت ، طاهياً كان او حداثاً او مريضاً او غير ذلك . وقد صدقت محكمة النقض الفرنسية في قرارها المؤرخ في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ الحكم على افرنسي التحق باحدى الدوائر المساعدة في الجيش الألماني ، واستخدم في خلال الحرب كسائق سيارة ، وإن كان قد ثبت ان عمله اقتصر على السوق دون ان ينسب له الاشتراك في القتال . واعتبرت محكمة النقض الفرنسية في قراراتها الآخرين مؤرخين في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٧ وفي ١١ آذار (مارس) ١٩٤٨ ان مجرد الانخراط في منظمة عسكرية الالمانية ينم في حد ذاته عن قصد اسداء العون الى العدو .

ونحن نرى ان في الذهاب الى هذا الحد من التوسع والشمول الذي ذهب اليه الاجتهادات الافرنسية والبلجيكية شيئاً من الغلو والشطط، مما لا يبيحه النص السوري في صيغته الراهنة في الفقرة ١ من المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات .

٢ - حمل السلاح على سورية او على دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف او وثيقة دولية تقوم مقامها : إن جنابة حمل السلاح لا تعتبر خيانة، ولا بمقاب عليها بمقتضى المادة ٢٦٣ ، إلا إذا اقترفها السوري ضد الوطن العربي السوري او ضد دولة اجنبية حليفة . وتعتبر الدولة الاجنبية حليفة للجمهورية العربية السورية :

آ - اذا كان بينها معاهدة تحالف : والمعاهدة هي عقد يربط دولتين فأكثر بالتزامات متبادلة مما له مساس بمصالح المتعاقدين الهامة الكبرى . ولا تعد المعاهدة نافذة الا اذا روعيت في عقدها واقرارها وابرامها النصوص الدستورية المرعية في بلد كل فريق من الفرقاء المتعاقدين . اما التحالف فهو تعاهد دولتين فأكثر بمعاهدة تنص على التعاون السياسي والعسكري . وقد يكون التحالف دفاعياً وقد يكون هجومياً ودفاعياً في آن واحد . ومن المسلم به ان مجرد التحالف يمنع خصم الدولة المتحالفة الحق ، عند نشوب الحرب ، باعتبار حليف خصمه شخصاً له ولو لم يعلن الحرب .

ب - اذا كان بينها وثيقة دولية تقوم مقام معاهدة التحالف : لقد رأى الشارع السوري ان المعاهدات الدولية تخضع في عقدها الى طائفة كبيرة من الاحكام والاجراءات . ولذا فقد تلجأ الدول الى أنماط مبسطة اخرى من التعاقبات التي لا تقل في صيغتها الإلزامية وأهميتها العملية عن المعاهدات . ومنها : الاتفاقيات conventions والاتفاقات accords والمواثيق pactes والتصريحات او البيانات ، وتبادل الكتب échange de notes ، وغيرها . وقد يقوم مقام معاهدة التحالف معاهدات الضمان ، والضمانة ، وشتى أنواع المعاهدات الجماعية الماثمة . ولا وب في أن كل نزاع يثار في هذا الصدد يلجأ قاضي الموضوع في

حله إلى أحكام المحرق الدولية العامة وفواعدها
وسواء أكان التحالف القائم بين الدولة السورية والدولة الأجنبية مقررأ
بمقتضى معاهدة أم بمقتضى اي عقد دولي أو أية وثيقة دولية أخرى نيسجها أحكام
القانون الدولي وتعتبرها بمثابة لها ، فان حمل السوري السلاح في صفوف العدو
على هذه الدولة الحليفة يعتبر بمثابة حمل السلاح على سورية ذاتها .

ومن الجدير بالذكر ان بعض التشريعات ، كالتشريع البلجيكي ، لا تكتفي
بوجود معاهدة تحالف بين الدولة الأجنبية وبلجيكا ، وإنما توجب أيضاً أن
تكون هذه الدولة الحليفة نفسها في حرب ضد الدولة العدو^(١) .

وفي ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢ صدر في بلجيكا تفسير تشريعي لهذه المادة
اعتبر ان كل دولة تحارب من تحاربه بلجيكا هي بمثابة حليفة لها ، وان لم تكونا
مرتبطتين بمعاهدة تحالف . أما الشارع الفرنسي فقد أباح في المرسوم التشريعي
الصادر في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩ للحكومة أن تجعل أحكام الجرائم الواقعة على أمن
الدولة الفرنسية الخارجي ، كلها أو بعضها ، شاملة الجرائم المانعة التي تقع على
الدول الحليفة أو الصديقة بمقتضى مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء^(٢) . ولقد
كان بعض الفقهاء الفرنسيين ، قبل ذلك ، يرون ان حمل السلاح ضد دولة حليفة
لا يعتبر بمثابة حمل السلاح ضد فرصة إلا اذا كان الجيش الحليف مجارب فوق
الأراضي الفرنسية .

ونحن لا نرى في التشريع السوري ما يوجب مثل هذا القيد أو سواء لان
نص المادة ٢٦٩ في قانون العقوبات السوري مطلق ، والمطلق يجري
على إطلاقه .

٣ - حمل السلاح في صفوف العدو : إن الجريمة المنصوص عليها في هذه
الفقرة الأولى من المادة ٢٦٣ لا يتصور وقوعها الا في زمن الحرب ، فهي

(١) انظر المادة ١١٧ من قانون العقوبات البلجيكي .

(٢) انظر الفقرة الثالثة والاختيرة من المادة ٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي .

تفترض ان تكون سورية في حالة حرب ضد دولة أجنبية معادية. والحرب قد تكون صريحة معلنة *guerre déclarée* تتوافر فيها الشروط التي وضعتها قواعد القانون الدولي^(١) ، وقد تقوم حالة الحرب أحياناً بين دولتين أو أكثر، دون ان تراعى فيها قواعد القانون الدولي ، ودون سابق اعلان أو إنذار ، وذلك حينما تعتمد إحدى الدولتين الى القيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الأخرى ، وإلى استعمال القوى المسلحة في ارتكاب أفعال عدوانية ماهرة كاختراق الحدود ، واحتلال بعض المناطق ، وإلقاء القنابل على الأهلين الخ ... ويدعو الفقهاء حالة الحرب هذه التي لا سبقها اعلان : *الحروب المفتوحة أو المكشوفة* *guerre ouverte* . ولا فرق في تطبيق المادة ٢٦٣ بين ان تكون الحرب الناشئة بين سورية والدولة الأجنبية قد جرت وفقاً لقواعد القانون الدولي والداخلي (معلنة) ام جرت خلافاً لها (مكشوفة) . وإنما يشترط ان تكون الحرب أجنبية لا أهلية . أما اذا استنجد العصاة الثائرون بجيش أجنبي ودعوه لمساعدتهم ، فلن حمل السلاح في صفوف الثائرين ينطبق في هذه الحالة على احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٣ السالفة الذكر .

ويتساءل بعضهم : هل يشترط ان يكون العدو المحارب دولة اكتملت فيها جميع مقومات الشخصية الدولية وعناصرها فاعترفت بها الدول كدولة مستقلة ذات سيادة ؟ وهل يعتبر استنفار الجيوش العربية -- وبينها الجيش السوري -- لدفع عدوان الصهيونية الآتية في فلسطين ، مثلاً ، سبباً يدفع الى القول بأن الدولة السورية في حالة حرب مع الصهيونية التي لم تعترف -- ولن تعترف -- لها سورية بأي كيان دولي ؟ ان بعض التشريعات الجزائية ، كالتشريع الإيطالي ، ترى ان الحرب قد تقوم ضد جماعة من الناس تجمع بينهم روابط عنصرية أو دينية معينة فيتألبون مسلحين ، ويُعترف بهم كحاربين *belligérants* ،

(١) راجع اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٧ .

دون ان تتوافر فيهم عناصر شخصية الدولة في ميدان القانون الدولي . لقد أذاق السنومي وأتباعه الدولة الإيطالية الويل في زمنٍ من الازمنة ، ولم يكن هؤلاء يشكلون دولة معترفاً بها من الدول ولا من إيطاليا ، وإن اعترف لهم في خلال ثورتهم بصفة المحاربين . ولذا فقد نصت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات الإيطالي الصادر في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ على ان حمل الإيطالي السلاح مع أمثال هؤلاء على إيطاليا يعتبر خيانة أي حمل سلاح في صفوف العدو . وحال الدول العربية مع الصهيونية الآتية في فلسطين العربية أدهش من هذه الحال وأمر ، فالصهيونية عدو ، ولذا فإن حمل السلاح في صفوفها يعتبر خيانة يعاقب عليها بمقتضى احكام الفقرة الاولى من المادة ٣٦٣ . وإن لم تكن الدولة السورية تعترف بالصهيونيين دولة ، او تقر بأنهم تشنّ عليهم حرباً ، كدولة ذات شخصية في الميدان الدولي .

المهمة لنتسهي عاتق الحرب : - وما دامت جنابة حمل السلاح لا تقع الا في زمن الحرب ، فقد يتساءل المرء عما اذا كان عقد الهدنة بين سورية والدولة العدو ينهي حالة الحرب ام لا ؟ لقد استقر الفقه والاجتهاد الاجنبيان على ان انعقاد الهدنة بين المتحاربين ليس سوى وقف مؤقت لأعمال القتال التي قد يعود الفريقان المتحاربان إليها ، وقد لا يعودان . ومهما يكن ، فالهدنة مجرد ذاتها لا توضع حداً للحرب . وهذا ما أقره القضاء الفرنسي في الدعاوى المشهورة التي أقيمت على الذين تعاونوا مع الالمان خلال الحرب العالمية الماضية ، فأدانتهم بها ، وإن كانوا قد اعترفوا جرائمهم بعد تاريخ الهدنة المعقودة بين بلادهم والمانيا في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٠^(١) .

(١) قرار محكمة العدل العليا المؤرخ في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٤٥ القاضي بالحكم على المارخال بيتان Pétain . وقرار محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤ والمنشور في سيرى عام ١٩٤٥ ، الجزء الاول ، ص ٢٩ ، في قضية الصليبي الفرنسي سواريز Suarez .

ويجدر بنا أن نتساءل : اذا حمل السوري السلاح على سورية في صفوف العدو ، ثم وقع أسيراً في يد الجيش السوري ، فهل تطبق بحقه القواعد التي تطبق على الأخرى ام انه يحاكم على فعلته ويعاقب كما يعاقب اي مجرم آخر ؟ من المسلم به انه لا يعامل معاملة الأخرى ولكنه يحاكم ويعاقب كأني مجرم آخر ألقي عليه القبض .

الركن الثالث : القصد الجرمي

يكفي لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة القصد الجرمي العام اي ان يكون الفاعل قد حمل السلاح عن وعي واردة . ولتنتفي النية الجرمية ، وبالتالي ينهار الركن المعنوي وينتفي وجود الجرم ، اذا ثبت ان الدولة المعادية قد جندت الفاعل رغماً عنه وأكرهته على حمل السلاح في صفوفها إكراهاً لا يقبل له برده . (المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات) . واذا كانت القوة الغالبة في هذه الحال مانعاً من موافق العقاب ، فلا تأثير للدافع او الباعث على وجود الجرم او عدم وجوده . فالفاعل يعاقب ولو ادعى ان الدافع الى حمل السلاح لم يكن خيانة الوطن او خدمة الاجنبي ، وانما كان الكسب المادي او الدفاع عن المثل العليا او المبادئ والنظم السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية التي يعتقد الفاعل انها تتجلى في الدولة العدو ، او الرغبة في تفويض نظام الحكم الذي يعتقد بفساده في بلاده .

العقوبة : العقوبة المقررة في الفقرة ١ من المادة ٢٦٣ على جريمة حمل السلاح على سورية في صفوف العدو هي الإعدام .

وغني عن البيان ان المحكمة التي تقرر عقوبة الاعدام تملك ان تقرر ايضاً تجريد الفاعل من الجنسية السورية عملاً بأحكام المادة ٢٠ من قانون الجنسية . والتجريد من الجنسية جوازي ويمكن تطبيقه في جميع فقرات المادة ٢٦٣ .

حمل السلاح في صفوف العدو جريمة مستمرة : من المسلم به فقهاً واجتهاداً أن حمل السلاح في صفوف العدو على سورية هو جريمة مستمرة لأن العقاب فيه لا يستهدف فعلاً عدوانياً واحداً ارتكبه الفاعل ، وإنما يستهدف وضعاً معيناً قد يطول وقد يقصر ، أو حالة معينة زج الفاعل نفسه فيها : هي حالة الانخراط في جيش العدو . والتقدم على حمل السلاح في صفوف العدو لا يبدأ منذ تبدأ أعمال العدوان ، وإنما يبدأ منذ تنتهي .

ثانياً - أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦٣

إن حمل السلاح في صفوف العدو ليس هو اللون الوحيد من ألوان الخيانة والمروق من الوطنية ، فقد يهتبل السوري المارق فرصة اشتعال الحرب فيقوم بأعمال عدوانية بطن بها أمته ، ولكنه يجن عن أن يحمل السلاح جهاراً في صفوف العدو ، فيقوم بأعماله العدوانية مستغلاً أن ينتمي إلى جيش معاد . وقد تناولت هذا الوضع وأمثاله الفقرة ٢ من المادة ٢٦٣ . ويشترط لتطبيق نص هذه الفقرة أن تتوافر في الواقعة الإجرامية الشروط التالية :

أولاً : جنسية الفاعل : - لا يكون الجاني إلا سورياً .

ثانياً : أعمال العدوان : - يجب أن يقترف هذا السوري أعمالاً عدوانية ضد بلاده . ولم يحدد الشارع ماهية هذه الأعمال العدوانية ، ولا هو حدد مداخلها ، وإنما ترك للقاضي الموضوع أن يحددها . ولكننا نرى أنها يجب أن تتجلى في أفعال مادية ذات وجود محسوس ظاهراً للعيان كما جمته مؤخره الجيش أو مخافر الحدود ، أو كافتراقه أفعالاً إرهابية في المعسكرات ، وغير ذلك . أما الخطب والأقوال والكتابات أيضاً كانت فلا تشكل أعمال عدوان .

وسيان أقام السوري بأعمال العدوان ضد وطنه فوق أراضي البلاد السورية

او قام بذلك في خارج حدودها ، فهو معاقب في الحالين .
ثانياً : ضد سورية وحلفائها : - يجب أن يعترف السوري افعال العدوان
هذه ضد سورية او ضد دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف أو أية وثيقة دولية
تقوم مقامها .

وابعاً : في زمن الحرب : - تستلزم هذه الفقرة كما تستلزم الفقرة الاولى
السابقة ان يقدم السوري على اقرار افعال العدوان والدولة السورية في
حرب ضد دولة اجنبية .

خامساً : للقصد الجرمي : - يكفي لقيامه ان يكون الفاعل قد اقدم على
أعمال العدوانية من وعي و ارادة .

المعقوب : - إن عقوبة السوري الذي يقدم في زمن الحرب على افعال
عدوان ضد سورية هي الاشغال الشاقة المؤبدة . ويجوز الحكم بتجريمه من
الجنسية السورية .

كل ذلك ما لم ينته هذا السوري الى جيش معاد . أما إذا قام بأعمال
العدوان بعد ان انتمى الى جيش معاد ، فيحكم بالاعدام وفقاً للفقرة الاولى
من المادة ٢٦٣ نفسها ، ويعتبر جرمه عندئذ من قبيل حمل السلاح على سورية
في صفوف العدو . وإذا قام بأفعاله عنراً للعدو بعد اتصاله به ، فعقوبته الاعدام
ايضاً وفقاً للمادة ٢٦٥ ، كما سنرى

ثانياً : أمطام الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٣

قد نشب الحرب بين سورية وغيرها من الدول ، فيبادر احد السوريين
الى حمل السلاح على سورية في صفوف العدو ، فهو خائن تخلي عن الوطن
في محنته ، وانضم الى العدو بعد ان نشبت الحرب ، فهو يمي خيائته
ويدركها ، ويسعى إليها بل ارادته حرأً مختاراً ، ولذا فعقوبته الاعدام .

ولكن ما القول إذا كان هذا السوري قد دخل في خدمة جيش الدولة المعادية قبل ان تقع الحرب بين هذه الدولة وسورية ، بل قبل ان يتوقع هو نفسه او يدور في خلد أحد ان مثل هذه الحرب ستشعب بين الدولتين ، ثم وقع ما لم يكن في الحسبان ، فهل يجوز ان نعاقب هذا الفاعل الاخير بمثل ما نعاقب به الفاعل الأول ؟ واذا كان هذا الفاعل الاخير قد اكتسب بتجنيد الجنسية الاجنبية ثم أعلنت الحرب ، فهل يبقى سورياً في نظر الشارع السوري ، وهل يعاقب إذا استمر في خدمة الجيش المعادي . أظن ان في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٣ حلولاً صريحة لكل هذه المشكلات ، وإليك نصها : « كل سوري تجنّد بأية صفة كانت في جيش معادي ، ولم ينفصل عنه قبل أي عمل عدواني ضد سورية عوقب بالأسغال الشاقة المؤقتة » ، وإن يكن قد اكتسب بتجنيد الجنسية الاجنبية . اما شرائط التطبيق فيمكن إيجازها فيما يلي :

أولاً : أن يكون الفاعل سورياً .

ثانياً : ان يكون قد تجنّد في الجيش المعادي قبل القيام بأي عمل عدواني ضد سورية او قبل ان تقع سورية في حالة حرب مع الدولة التي انتمى الفاعل الى جيشها . ولا عبء إثباتاً للصفة التي تجنّد الفاعل بها ، فقد يكون محارباً ، وقد لا يكون ، كأن تجنّد بصفة ممرض او مهندس او طائر ، او غير ذلك من الخدمات . ومهما تكن الصفة ، فيشترط ان يكون الفاعل قد دخل في خدمة جيش العدو قبل القيام بأي عمل عدواني ضد سورية . أما العمل العدواني ، فيجب ان يتجلى في عمل مادي خارجي محسوس من اعمال القوة والعنف ، وهذا يشمل جميع الافعال العسكرية الحربية واجراءات العنف كاطلاق المدافع ، وإلقاء القنابل وغير ذلك ، اما الحصار السلمي ، وحجز السفن ، والقطعية الاقتصادية ، وقطع العلاقات السياسية ، فلا تشكل اعمال عدوان . على ان الشارع لم يحدد ماهية العمل العدواني ، كما سبق ان ذكرناه ، وترك امر تقدير ذلك للقاضي الموضوع . ثالثاً : ان يستمر الفاعل في خدمة الجيش المعادي الى ما بعد وقوع عمل

عدواني ، أياً كان هذا العمل . اما اذا انفصل عن الجيش المعادي الذي اُتسم
إليه قبل أي عمل عدواني فلا عقاب عليه .
وابعاً : اذا وقع العمل العدواني على دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف
أو وثيقة دولية تقوم مقامها ، فيعتبر كأنه وقع عليها .
خامساً : القصد الجرمي : أما الركن المعنوي فيكفي لقيامه الادراك وحرية
الارادة أي القصد الجنائي العام .

اكتساب الجنسية الأجنبية : - قد يتخذ الفاعل التجنيد في الجيش الأجنبي
وسيلة لاكتساب الجنسية الأجنبية ، فاذا حصل بتجنيده على الجنسية الأجنبية ،
ولم ينفصل عن خدمة الجيش المعادي قبل أي عمل عدواني ، فليس يفيد
الاحتجاج بجنسيته الأجنبية المكسبة للتخلص من العقاب . أما إذا كان قد تخلى
عن الجنسية السورية أو فقدتها أو جرد منها قبل الدخول في خدمة الجيش المعادي
واكتسب غيرها ، ولم يكن بتجنيده هو سبب اكتسابه الجنسية الأجنبية ،
فلا خلاف في عدم توافر اركان الجريمة لأن الفاعل لم يعد سورياً حين اقترافها .
العقوبة : - إن السوري الذي تجنّد في جيش معاد ولم ينفصل عنه قبل
أي عمل عدواني ضد سورية يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة . ويجوز تعريده
من الجنسية .

رابعاً : محل المصروع على سورية في قانون العقوبات العسكري

في قانون العقوبات العسكري نصوص كثيرة حول بعض الجرائم الواقعة
على أمن الدولة الخارجي كالخيانة والتجسس ، وهي تشبه النصوص الواردة في
قانون العقوبات الى حد بعيد^(١) . ولا بد لنا ، قبل التعرّض لجريمة محل السلاح

(١) انظر المواد ١٥٢ - ١٦١ من قانون العقوبات العسكري وهي خاصة بأعمال
الخيانة والتجسس والتجنيد لصالح العدو والاستسلام في ميدان القتال الخ ...

على سورية الواردة في المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري ، من الادلاء ببعض الملاحظات العامة حول مقارنة هذه النصوص ومدى تطبيق كل منها :
أولاً : ان النصوص الواردة في قانون العقوبات العسكري في جرائم الحياة والتجسس تختص بالعسكريين دون سواهم ، بينما تطبق النصوص الواردة في قانون العقوبات حول هذه الجرائم نفسها على الجميع من مدنيين وعسكريين على السواء ، فهي عامة لا خاصة .

ثانياً : ان نصوص قانون العقوبات العسكري تعاقب على جرائم الحياة والتجسس المقررة في خلال الحرب فقط ، أما النصوص الواردة في قانون العقوبات حول هذه الجرائم فتعاقب عليها سواء اقترفت في زمن الحرب ام في زمن السلم .

ثالثاً : تختلف احياناً اركان الجريمة العسكرية وعناصرها وشروط تطبيق العقوبة المقررة لها مما يائلها في قانون العقوبات .

شرح ومقارنة : ولنتشرح الآن جريمة حمل السلاح على سورية في قانون العقوبات العسكري :

نصت الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري على ما يلي : **« يعاقب بالاعدام كل عسكري سوري او في خدمة سورية يحمل السلاح على سورية »** . واذا قورنت احكام هذا النص بما انطوت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات يتضح لنا ما يلي :

أولاً : صفة الفاعل : - ان احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات تطبق على جميع السوريين مدنيين وغير مدنيين ، بينما تنحصر احكام الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري بالعسكريين دون سواهم .
ثانياً : جنسية الفاعل : - ان احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٣ لا تطبق الا اذا كان الفاعل سورياً . أما الفقرة الاولى من المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري فتشمل السوريين السوريين وتشمل أيضاً الأجانب الذين

تجنّدوا في الجيش السوري أو قبل تطوعهم فيه ، أو استخدّموا فيه .

ثالثاً : حمل السلاح على الدولة الحليفة : — إن قانون العقوبات العسكري في الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ السالفة الذكر لا يعاقب العسكري السوري أو الاجنبي الذي هو في خدمة سورية إلا إذا حمل السلاح على الدولة السورية ذاتها . أما النص الوارد في قانون العقوبات فهو يعاقب على حمل السلاح سواء وقع على الدولة السورية أو على دولة تربطها بها معاهدة تحالف أو أية وثيقة دولية تقوم مقامها . فإذا حمل السوري العسكري السلاح على الدولة الحليفة فلا تجوز معاقبته بمقتضى المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري ، وإنما يعاقب على ذلك بمقتضى أحكام المادة ٢٦٣ بدلالة المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

رابعاً : في صفوف العدو : — لئن خلت الفقرة الأولى من المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري من عبارة « في صفوف العدو » الواردة في المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات ، فإن هذا الجرم لا يتصور وقوعه في الحالتين إلا إذا كانت سورية في حرب ضد دولة أجنبية .

أركان الجريمة : — ما عدا الفروق التي أشرنا إليها فإن أركان جريمة حمل السلاح على سورية لا تختلف في قانون العقوبات العسكري عما هي عليه في قانون العقوبات ، ولقد ألمعنا إليها فيما سبق ، فلا حاجة لتكرارها .

عقوبة حمل السلاح على سورية في قانون العقوبات العسكري : —

إن العقوبات المقررة لجريمة حمل السلاح على سورية في صفوف العدو هي الإعدام بمقتضى أحكام القانونين العادي والعسكري . ومن المعروف أن الحكم بعقوبة الإعدام عملاً بأحكام قانون العقوبات العسكري يوجب الحكم أيضاً بالتجريد العسكري كمعقوبة فرعية^(١) .

(١) انظر المادة ١٦٥ من قانون العقوبات العسكري

نفر وتعلق على أعلام المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات :

ومها يكن ، فإن الضرورات العملية التي أسعرت عنها تطورات طبيعة الحرب في العصر الحديث توجب في رأينا تعديل احكام المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات بغية الابتعاد بها عن اللبس والتعقيد ، والاستعاضة عن فقراتها الثلاث بصيغة أعم وأشمل واقرب الى السهولة والبساطة ، كالصيغة التالية : « يعاقب بالإعدام كل سوري حمل السلاح على سوية او التحق بأي وجه كان بقوات العدو المسلحة » .

★ ★ ★

الفصل الثاني

دس الدسائس لدى دولة أجنبية والاتصال بها لدفنها الى مباشرة العدوان على سورية

المادة ٣٦٤

نص المادة ٣٦٤ : - تنص المادة ٣٦٤ على ما يلي : « كل سوري دس الدسائس لدى دولة أجنبية او اتصل بها ليدفع بها الى مباشرة العدوان على سورية او ليوثر لها الوسائل الى ذلك عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة . وإذا أفضى فعله الى نتيجة عوقب بالأعدام »

أركان الجريمة : يتضح من تدقيق نص المادة ٣٦٤ ان أركانها ثلاثة :

الركن الأول : ان يكون الجاني سورياً او اجنبياً ينزل منزله ، وهو الركن المفترض .

الركن الثاني : دس الدسائس لدى دولة أجنبية او الاتصال بها ، وهو الركن المادي .

الركن الثالث : القصد الجرمي ، وهو الركن المعنوي .

ونحن سنتناول بالشرح كل ركن من هذه الأركان الثلاثة .

الركن الأول : أن يكون الجاني سورياً أو أجنبياً متعمداً في سورية أو ساكتاً فيها فعلاً

لا يكون الفاعل في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٤ إلا سورياً أو من ينزل منزلته . والسبب في ذلك واضح صريح أقرنا إليه من ذي قبل . أما السوري فهو من يتمتع بالجنسية السورية حين ارتكاب الجريمة ، وأما من ينزل منزلة السوري فهو ، بمقتضى أحكام المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات ، الأجنبي الذي له في سورية محل إقامة أو سكن فعلي . أما الأجنبي الذي لا يقيم في سورية ولا يسكن فيها فعلاً فلا يتصور ارتكابه أي فعل من أفعال الحياة المنصوص عليها في المادة ٢٦٤ وغيرها من المواد التي تليها : ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ من قانون العقوبات .

الركن الثاني : دس الرسائس لدى دولة أجنبية أو الاتصال بها

هذا هو ركن الجريمة المادي ، ويشترط لقيامه أن يكون الفاعل قد دس الرسائس لدى دولة أجنبية أو اتصل بها *aura pratiqué des manœuvres ou entretenu des intelligences avec une puissance étrangère.*

أما دس الرسائس فيتم عن لجوء الفاعل إلى استعمال أساليب المكر والخديعة واصطناع الحيل وإصلاء المكائد ، بمحقق بها أهدافه الخبيثة ، ويصل إلى غاياته . ولئن كان هذا التعبير : « دس الرسائس » يوحي بمعاني السرية والخفاء وينطوي على الأفعال التي تنسج خيوطها في الظلام ، فليس الخفاء شرطاً لازماً من شروطه ، ولا السرية بما لا يستغنى عنها فيه .

وأما الاتصال بدولة أجنبية فيشمل كل أنواع المحادثات والمراسلات والمحادثات ، وليس دس الرسائس سوى لون من ألوان الاتصال ، وهذا ،

ولا شك أعم وأشمل ، حتى لقد كان من الممكن ، في رأينا ، ان يستغني الشارع بهذا اللفظ : « اتصل » عن كل تعبير آخر .

والواقع ان التشريع الجزائي السوري ، كغيره من التشريعات الاجنبية في هذا الصدد ، قد استعمل هذه التعابير العامة المرة التي لم يضع لها تحديداً أو تعريفاً ، وهي في الاصل لا يمكن تحديدها ، حتى تشمل جميع الاساليب وانواع السلوك او النشاط الذي يؤدي أمن الدولة ، وترك الشارع للقاضي سلطة مطلقة في تقدير الافعال التي تكوّن الدسائس او الاتصالات الضارة . ومن ألوان الدسائس والاتصالات تبادل الرسائل وارسال المخططات والخرائط والمعلومات وتسلم المؤن والذخائر ، وتوزيع الاموال ، وغير ذلك من الوسائل والافعال التي تهدف الى تحقيق إحدى الغايتين الملمع إليها في المادة السالفة الذكر . ولئن وردت الدسائس بصيغة الجمع ، فانما يكفي فيها لقيام الركن المادي ان يدس الفاعل دسيسة واحدة سعياً وراء الغرض المنشود .

ولا ريب في أن الحكمة كل الحكمة من تجريم الافعال الماسة بأمن الدولة الخارجي وتكرير العقاب على فاعليها هي في وقاية سورية من ضرور الاخطار التي ترميها بها الدول الاجنبية ، ومكافحة المكائد والافعال العدائية التي تقتربها هذه الدول وعملاؤها ، ومنع المداخلات التي تنتقص من سيادة سورية وسلطانها واستقلالها . ومن ثم عاقبت المادة ٣٦٤ على الدسائس والاتصالات التي يقوم بها المواطنون السوريون او من ينزل منزلتهم من الاجانب ، مع الدول الاجنبية ، لاستعدادها على سورية او لتزويدها بالوسائل التي ترتين لها او تسهل عليها العدوان . ولا شك في أن الافعال المنصوص عليها في هذه المادة تقترب غالباً في زمن السلم ، وقد تقترب في بعض الاحايين النادرة في زمن الحرب ، كأن تجري الدسائس والاتصالات لدى دولة محايدة بقية إغناعها بالخروج عن حيادها والوقوف الى جانب أعداء سورية ، وإعلان الحرب عليها ، او كأن تقترب الاتصالات والدسائس لدى دولة متحالفة مع سورية لدفع هذه الدولة الحليفة

الى قطع أو اصر الصداقة ، وخرق أحكام التحالف ، ومعاداة سورية .
ومن الملاحظ ان الشارع السوري يستعمل في النصوص الخاصة بالجرائم
الرائعة على أمن الدولة الخارجي لفظ « العدو » اود دولة معادية ، ليعبر بذلك
عن قيام حالة حرب معلنة او مكشوفة بين سورية وبين الدولة الاجنبية ، وليشير
الى ان الجريمة المنصوص عليها لا يفترض وقوعها إلا في زمن الحرب . فقيام حالة
الحرب شرط من شروط توافرها .

اما إذا كانت الجريمة مأثرتك في زمن السلم ، فالشارع يستعمل لفظ دولة
أجنبية ، ، وإذا كان الجرم محتمل حدوثه في زمن السلم وفي زمن الحرب معاً ، فإن
الشارع قد يعتبر اقترافه في زمن الحرب او عند توقع نشوبها ظرفاً مشدداً للعقاب .

ولكن كيف يمكن ان يتم الاتصال بالدولة الاجنبية ؟

قد يكون الاتصال مباشراً ، كأن يقوم الفاعل بدسائسه او بمخايراته مع
وزراء الحكومة الاجنبية او بمثليها السياسيين او سائر موظفيها ورجالها المدنيين
او العسكريين . بيد ان العمال الرسميين للدولة الاجنبية من مدنيين وعسكريين
قلما يقومون هم أنفسهم بمثل هذا الدور الذي يقفاني واصول الياقة والآداب
العامة في مضمار العلاقات الدولية . وإذا عن لهم في القليل النادر أن يفعلوا ذلك ،
أحاطوا اتصالهم بسياج كثيف من الحفاة والكتمان حتى ليمتدركشفها ، فضلاً عن
إثباتها . ولذلك تستخدم الدول الاجنبية في هذه الجرائم تقرأ من الوسطاء او
العملاء agents الذين قد يكونون من رعايلها او من رعايا غيرها . وليس يشترط
في العميل ان يكون مأموراً رسمياً من مأموري الدولة الاجنبية ، بل ليس
يشترط ايضاً وجود وثائق رسمية صادرة عن الدولة الاجنبية . نقضي بتكليفه
بهمة الاتصال . وانما يكفي ان يقوم الدليل على ان هذا الشخص الذي اتصل
الفاعل به وتواطأ معه يعمل لمصلحة الدولة الاجنبية . ولقاضي الموضوع ان يبني
قناعته في ذلك على القرائن وعلى سائر وسائل الإثبات . وليس ثمة أي فرق في
ان يكون هذا الشخص الوسيط سورياً او اجنبياً .

وقد أصدرت محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد قراراً هاماً^(١) في قضية
تتلخص وقائمها فيما يلي :

أصل نفر من التجار الفرنسيين يمثل شركة معامل كروب Krupp الألمانية
قبل الحرب العالمية الأولى ، ووقعوا معه عقداً مؤرخاً في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩١٢
يتعهدون له فيه بتقديم مقادير كبيرة من مركبات الحديد مع علمهم بأن هذه
المقادير من المعدن المذكور "معدة" لأن تصنع منها ذخائر حربية لحساب الدولة
الألمانية لتستعمل ضد فرنسا . وأنهم موقعوا العقد بدس الدسائس لدى دولة أجنبية
ليوفر لها وسائل العدوان على فرنسا . ودفعوا التهمة عن أنفسهم بأن ما أسند
اليهم إنما قاموا به وفاء بالتزام قائم عن عقد مدني ، وأن العقد ، الذي وقعوه
وتمثل شركة تجارية كان فعلاً علنياً ، ودس الدسائس ينبغي فيه الحفاء ، ويجب أن
يجري سرّاً . كما ادعوا أيضاً بأن يمثل شركة كروب لم يكلف من الدولة الألمانية
بمثل هذه المهمة ، وأن الاتصال به ، بالتالي ، لا يمكن أن يُعدّ اتصالاً بالدولة الألمانية .
واجابت محكمة النقض الفرنسية على هذين الدفيعين في قرارها الآتف الذكر
عما استقر عليه الاجتهاد في فرنسا من أن دس الدسائس لا يفيد قيام تأمر مري ،
وإنما يعني جملة أفعال أو أحوال أو وقائع ، أو توافق إرادات ، أو انطباق نوايا
ومقاصد ، يحددها ويقصع عنها ارتباطها بالهدف الآثم والقرص المجرّم الذي
تصوب إليه^(٢) . فالخفاء إذن ليس شرطاً من شروط قيام وكن الجريمة المادي .
كما قررت محكمة النقض الفرنسية أيضاً أن صفة الشخص الذي جرى الاتصال
معه ، كتميل للدولة الأجنبية ، يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات المتقولة
قانوناً ؛ وإنها واقعة كغيرها من الوقائع التي يترك أمر تقديرها لقناعة قضاة

(١) مؤرخاً في ٢ أيار (مايس) ١٩١٧ ومنتشور في النشرة الجنائية رقم ١٣٥ والغازيت
دواليه عام ١٩١٧ ، رقم ٦٦ ص ١ .

(٢) انظر غارسون ، الجزء الأول ، الطبعة الجديدة المتقصة ، بند ٦١ في شرح المادة ٧
من قانون العقوبات الفرنسي .

الموضوع ، وان توافر هذه للصفة لا يستلزم وجود وثيقة رسمية تشعر بالهبة التي
كلّف بها الوسيط من قبل الحكومة التي يعمل لمصلحتها .

واغلاصة : لا يتم ركن هذه الجريمة المادي ما لم يحصل دس الدسائس ، او
ما لم يتجرّ الاتصال ، مع الدولة الأجنبية ، او مع مأمور رسمي من مأموريها او
مع أي شخص آخر يعمل لمصلحتها .

الركن الثالث : القصد الجرمي

ان الركن المعنوي في هذه الجريمة لا يكفي في قيامه توافر القصد الجرمي
العام ، بل لا بدّ فيه ايضاً من توافر قصد جرمي خاص يستلزمه مجلّاه ووضح
نص المادة ٣٦٤ التي تشترط بصراحة أنّ يهدف الفاعل من وراء الدسائس
والاتصالات التي يقوم بها لدى دولة أجنبية الى احد غرضين اثنين :

الأول : إيقاع العداوة بين هذه الدولة الأجنبية وسورية ، ونحريض
الاولى على محاربة الثانية ومباشرة العدوان عليها ، وهذه الغاية من أخصب الغايات
وأشدّها خطراً على أمن الدولة الخارجي .

اما الغرض الثاني : الذي يمكن ان يرمي الفاعل الى تحقيقه بدسائسه واتصالاته
فهو ان يهيئ للدولة الأجنبية وسائل العدوان على سورية .

ففي الحالة الاولى يخلق الفاعل لدى الدولة الأجنبية فكرة العدوان على سورية ،
ويسمى الى حملها على مباشرة ذلك . اما في الحالة الثانية فيقتض ان الدولة
الأجنبية تضر في نفسها نية العدوان على سورية ، وان الفاعل باتصالاته ودسائسه
يهيئ لتلك الدولة وسائل العدوان ويسر امامها سبله . وتوفّر وسائل العدوان
تعبير واسع النطاق فهو يشمل إمداد أي لون من ألوان العون الذي يساعد الدولة
الأجنبية على تحقيق اغراضها العدوانية . وفي كلتا الحالتين لا بد من توافر هذا
القصد الجنائي الخاص في نفس الفاعل . ولا يشترط ان يرمي الفاعل الى تحقيق
الغرضين معاً ، وانما يكفي ان يسعى بدسائسه واتصالاته الى تحقيق أحدهما . اما

إذا لم يكن الدافع الذي حدا به الى الدس او الاتصال، او لم تكن الغاية التي يتوخاها منها دفع الدولة الاجنبية الى مباشرة العدوان على سورية او توفير وسائلها، فلا مجال لتطبيق أحكام هذه المادة (١). فاذا كان الفاعل يقصد من وراء دسائسه واتصالاته ان تمتنع الدولة الاجنبية عن عقد اتفاق تجاري او اقتصادي او تحالف عسكري مع سورية، او ان تمهد الى رفع رسومها الجمركية، او ان تضرب حولها حصاراً سلبياً، او تقطع علاقاتها السياسية او الاقتصادية بها، فلا يقع الفاعل في هذا كله تحت طائلة احكام المادة ٢٦٤ الآتية الذكر، ما لم تكن هذه الامور في نظر الفاعل مراحل تقود الدولة الأجنبية في النهاية الى محاربة سورية والعدوان عليها، وهي، في الاصل، غاية البعيدة الحقيقية. اما اذا رمى الفاعل من وراء دسائسه واتصالاته الى الكسب والربح فقط، او انساق يدافع آخر غير دافع الاستعداد او توفير وسائل العدوان، فان القصد الجنائي الخاص مفقود، واركأن هذا الجرم غير متوافرة (٢).

(١) من الملاحظ عليه في فرنسا ان النص التتريسي المائل لنص المادة ٢٦٤ الآتية يانها انما وضع لأول مرة في قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ١٧٩١. وان سبب وضعه هو مقاومة الدسائس التي كان يقوم بها بعض النبلاء من اعداء الثورة الفرنسية الذين هاجروا من البلاد بغية استئداء حكومات الدول الاجنبية وحفزها لمحاربة فرنسا بقصد اخاد الثورة وهبوط نظام الحكم الثوري.

(٢) وفي هذا حكم صادر من المحكمة العسكرية العليا في مصر في ٦ آب (اغسطس) ١٩٤٠ في القضية العسكرية ذات الرقم ٤ سنة ١٩٤٠. وقد اتهم المتهم في هذه القضية بأنه تقاضى مع أحد مأموري دولة اجنبية في ميناء جنوة، وهي الدولة الالمانية، ليوفر لها الوسائل لمحاربة مصر والاعتداء عليها، بأن قدم لها معلومات عن سير البوارج والمدات الحربية ميناء الاسكندرية والمطار الحربي بأبي قير لفرض التقدم ذكره. وقد قضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة المتهم من هذه التهمة. وجاء في الحكم: ان « هذه الجريمة انصوص عليها في المادة ٧٨ (وهي تقابل المادة ٢٦٤ في قانون العقوبات السوري) كتطلب قسداً خاصاً هو قصد حمل الحكومات الاجنبية على محاربة مصر والعدوان عليها. كما يتضح جلياً من النص، ولم يكن لدى المتهم هذا القصد بل كل قصده المستتج من أمواله وأقواله زميلاته لتحقيق ان يكتسب من ذلك مالا أو =

وغني عن البيان ان المجني عليه في هذه الجريمة يستوي فيه ان يكون الدولة السورية او اية دولة اخرى تربطها بسورية معاهدة تحالف او وثيقة دولية تقوم مقامها .

العقوبة ومصير النسيم الجرمية الضارة : - ولا يغربن عن البال أنه لا يشترط أن تقضي اتصالات الفاعل ووسائله الى تحقيق الغرض الذي يهدف اليه ، فالفاعل معاقب وإن لم ينجح في دفع الدولة الاجنبية الى مباشرة العدوان على سورية او في توفير الوسائل التي تيسر لتلك الدولة اسباب العدوان . والشارع انما يعاقب في الحقيقة ، على مجرد الاتصالات والوسائل كجريمة قاتلة بذاتها متى ثبت القصد الجنائي الخاص ، وان كانت لا تؤلف سوى افعال تهديدية ، او ما دون ذلك ، وعقوبة الفاعل فيها الاشغال الشاقة المؤبدة . على انه إذا افضت مساعي الفاعل الى احداث النتيجة الجرمية الضارة ، وتحقق الضرر الذي يقصده ، وحصل العدوان فعلاً او توغرت وسائله ، فإن الشارع يعتبر حدوث النتيجة المتوخاة ظرفاً مشدداً ، يوجب رفع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاعدام ، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٤ ونصها ما يلي : « وإذا أفضى فعله الى نتيجة عوقب

= يفر بفرنسا ، او يخدم ألمانيا ، وله يكسب ثقة الا لآن فيوظفون في خدمتهم . لغرض الاستعداد على معر متف عن المم على وجه اليقين ، فيصير براهته من التهمة » .

ومن الامثلة على الاتصالات والوسائل التي يلتمس منها توفير وسائل العدوان للدولة الاجنبية قضية الضابط اليهودي « دريفوس » ، وقضية « كروب » التي أُلتمنا اليها ، وضابطا اخرين كثيرة في تاريخ فرنسا القضائي . وفي بلجيكا طبقت احكام المادة ١١٤ من قانون القوات البلجيكي وهي في نصها مطابقة لقاعدة ٢٦٤ في قانوننا على وقائع القضية التالية :

« قبل اعتداء الا لآن على الحدود البلجيكية في ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٠ قام بعض البلجيكين باتصالات مع بعض المنظمات العسكرية والسياسية الا لائية من اجل تزويد الجيش الا لائي بالفراد من الرجال يملكون منطقة الحدود مرفعة ثامة ، ويستطيعون حالاً يشن الجيش الا لائي هجومه على اراضي الدولة البلجيكية ، ان يساعدوا على سرعة تقدمه عبر الحدود باحباط مفعول الحائط العسكرية التي وضعا الجيش البلجيكي للدفاع عن حدود بلاده ، كازالة الانعام مثلاً وغير ذلك » .

بالإعدام . والمحكمة في الحالين ان تقضي بتجريد الجاني - اذا كان سورياً - من جنسيته جزاء خيانتة .

الشروع وأثر العرول الطرعي: — اما الشروع فمن المسير تصور وقوعه في الجريمة التي تعينها المادة ٣٦٤ ؛ ذلك لان الاتصالات والدمائس التي يقوم الفاعل بها قصد اثارة العدوان او توفير وسائله يعاقب عليها سواء افضت الى نتيجة ام لم تفض ، فاذا افضت كان العقاب مشدداً ، حكماً رأينا . اما عدول الفاعل عدولاً طوعياً عن الاستمرار في دسائسه واتصالاته ، وانقطاعه عنها قبل حصول اية نتيجة ، فقد رأى بعض الفقهاء فيه ما يدعوا الى عدم معاقبة الفاعل ، لانتفاء مسؤوليته . ويرى بعضهم الآخر ، وهو الرأي الراجح ، ان الشارع يجعل من هذه الافعال الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٣٦٤ جرائم مستقلة قائمة بذاتها ، ولا يعتبرها شروعا في جرم آخر ، فهي اذن تعد تامة فور حدوثها ، ولا ينفي انقطاع الفاعل ، وان طوعياً ، عن اللجاج في غيه ، مسؤوليته عن الافعال التي ارتكبها اذا كانت تشكل مجداً ذاتها جرائم كما هي الحال في الفقرة الاولى من المادة ٣٦٤ .



الفصل الثالث

دس الدسائس لدى العدو والاتصال به

لمعاوته على فوز قواته

المادة ٢٦٥

نص المادة ٢٦٥: — تنص المادة ٢٦٥ على ما يلي : « كل سوري دس الدسائس لدى العدو ، او اتصل به لمعاونه بأي وجه كان على فوز قواته صوب بالاعدام » .

ارسلان المحرير : أول ما تجدر الإشارة إليه ان هذه المادة لا تختلف عن المادة ٢٦٤ التي سبقتها ، والمواد التي تليها ٢٦٦ - ٢٦٨ ، من حيث صفة الجاني والدولة المجني عليها . أما الجاني فلا يصح أن يكون إلا سورياً او اجنبياً له في سورية محل اقامة او سكن فعلي . وأما الدولة المجني عليها فهي الدولة السورية او اية دولة أخرى تحالفها . وهكذا لا يقتصر النص إذن على حماية أمن الدولة السورية وحدها وإنما يصون أيضاً أمن الدولة الحليفة . ويبدو لنا انه لم يبق أمامنا لبيان شرائط تطبيق هذه المادة سوى الإلماع إلى ركنيها الاساسيين :

الركن المادي : ويتجلى في « دس الدسائس لدى العدو او الاتصال به » .

والركن المعنوي : ويستلزم توافر قصد جرمي خاص . ونحن نود أن نوضح كلاً من هذين الركنين .

أ — الركن المادي : دس الدسائس لدى العدو أو الاتصال به

يشترط — أول ما يشترط — أن يكون الفاعل قد بذل نشاطاً ألقى فيه أحابيل دسائسه لدى العدو أو اتصل به على الأقل . اما الدسائس فهي أفانين من الوقيعة وضروب من الخديعة والمكر ، واما الاتصال فهو تعبير عام يشمل جميع انواع المخبرات والمراسلات والمفاوضات واللقاء . والاتصال أهم من دس الدسائس ، وأشمل ، وقلاً تجري الدسائس دون اتصال . وقد استعمل الشارع هذه الصيغ المرنّة والتعبيرات العامة المهيبة ليتيح للقاضي فسحة من التقدير على ضوء خطوطه الرفاع ودقة الظروف والملاسات ، وعلى هدي سياسة العقاب . ولئن لم يجدد الشارع ماهية الافعال التي تؤلف دس الدسائس أو الاتصال المتصور بالتجريم ، فلا بد لقيام ركن الجريمة المادي في جميع الاحوال ، من أن يتجلى دس الدسائس أو الاتصال في صورة عمل أو نشاط إيجابي جدي على شيء من الخطوات .

والجريمة الواردة في هذه المادة لا تقتصر الا في زمن الحرب ، فلا يعاقب على دس الدسائس أو الاتصال إلا إذا حصلت مع العدو ، أي مع دولة أعلنت الحرب على سورية أو أعلنت سورية عليها الحرب ، أو قامت بينهما حالة حرب مكشوفة . فالجرب إذن ، معلنة كانت أو مكشوفة ، هي الاطار الجوهري الذي ينبغي أن يكتنف فعالية الفاعل ونشاطه الإجرامي ، ولا يصح تطبيق احكام هذه المادة على الافعال الواقعة في غير زمن الحرب أو في غير حالة الحرب .

و « العدو » مفهوم حقوقي لا يقتصر على الدولة المخاربة ممثلة في حكومتها ، وجيشها ، وسلطانها فمصعب ، وإنما يتناول ايضاً جميع مؤسساتها وأجهزتها ، وشركاتها التجارية والصناعية والمالية ، وسائر أفرادها الذين يسهمون في مجهودها الحربي .

وهكذا تضفي حالة الحرب القائمة بين سورية والدولة الاخرى ، صفة «العدو» على هذه الدولة المحاربة ذاتها ، وعلى جميع رعاياها ، بل على كل فرد منهم . والسبب في ذلك أن تطور الحروب في العصر الحديث نحو القوارق التي اعتاد ان يضعها رجال السياسة والقانون بين المحارب وغير المحارب ، واضمت الحرب ذات صفة جماعية تحشد لمصلحتها جميع الفعاليات والقوى ، وتنلزم جهود كل الافراد وتستأثر بسائر مرافق الامة ومواردها وإمكاناتها البشرية ، وغدا لكل مواطن في الحرب الحديثة ، دور ايجابي فعال في ميدان حشد القوى العسكرية أو القوى المالية أو الاقتصادية أو المدنية . وهكذا لم يعد يشترط في هذه الجريمة ان يكون الاتصال بالعدو قد حصل مع الدولة المعادية المحاربة أو مع أحد اجهزتها أو سلطاتها ، أو مؤسساتها الرسمية أو مبعوثيها أو عملائها ، وإنما يكفي فيه ان يجري مع أحد رعاياها العاملين لمصلحتها لاث كل عون يسدى الى احد أفراد الدولة المحاربة قد يؤول في نتيجة الى عون للدولة المعادية نفسها .

ب — الركن المعنوي : القصد الجرمي الخاص

يلبقي ان يكون القرض من الدسائس والاتصالات معاونة العدو على فوز قوائه : فلا يكفي إذن لتوافر عناصر هذه الجريمة ان يكون الفاعل قد اتصل بالعدو أو دس الدسائس لديه ، وإنما يجب ان يرمي الجاني من وراء ذلك الى تحقيق غرض معين هو معاونة العدو بأي وجه كان على فوز قوائه . هذا القرض يؤلف في الحقيقة قصداً جنائياً خاصاً ، وهو لب " الحيانة " . أما لو كان القرض من الدسائس والاتصالات ايقاع العداوة بين الدولة الاجنبية وسورية واستعداء تلك على هذه ، او توفير وسائل العدوان ، فالواقعة تدخل في حكم المادة ٢٦٤ لا المادة ٢٦٥ ، لأن هذه الاخيرة تستلزم أن يجري الاتصال مع

العدو فهي تفترض نشوب الحرب ، بينما يحصل الاتصال في المادة ٢٦٤ السابقة مع دولة أجنبية لم تقم بينها وبين سورية حالة حرب .

و « معاونة العدو بأي وجه كان على فوج قواته » تعبير رهيب لانه يكاد يتسع لكل شيء . وقد جرت التشريعات الجنائية الأجنبية على تحديد أوجه العون وتعداد اسبابه على سبيل الحصر ، ولكن تطور اساليب الحرب خلق ضرباً شتى من مساعدة العدو ومناصرته أخذاً بأسباب الغلبة ، واقتن « التعاونيون » الحوزة في ذلك ، حتى غدت وجوه العون تفوق كل حصر وتنبو على كل تعداد ولذا لم يأخذ الشارع السوري بسنة فوائذ العقوبات الاجنبية التي حاولت حصر ما لا يقبل الحصر بطبيعته ، فجاء نص المادة ٢٦٥ عاماً مطلقاً لم يقيد إلا بقيد واحد : ان يكون القصد من العون الذي يسديه الحائز للعدو هو فوز قواته وتمكينها من أسباب الظفر والنصر .

ومها تعددت اوجه المعاونة التي يقدمها الفاعل الى العدو في خلال الحرب فهي لا تعدو ان تكون بصورة عامة معاونة استراتيجية او اقتصادية او سياسية او مصلوية .

١ - أما اشكال المعاونة الاستراتيجية فتتجلى في تسهيل دخول قوات العدو الى اراضي البلاد السورية أو اراضي الدول الحليفة وفي تيسير تقدم سير هذه القوات المعادية فوق أرض الوطن ، أو أرض البلد الحليف ، أو مساعدتها على الاحتفاظ بالاماكن التي احتلتها والبقاء فيها . والمعاونة الاستراتيجية صور شتى أخرى كتسليم العدو مدناً أو حصوناً أو قلاعاً أو مطارات أو موانئ أو غير ذلك من المواقع الاخرى ذات الاهمية ^(١) .

(١) تناف المادة ١٥٢ من قانون العقوبات العسكري بالاعدام كل آمر او حاكم سلم الى العدو الموقع الموكول اليه بدون ان يستنفذ جميع وسائل الدفاع التي لديه وبدون ان يعمل بكل ما يأمر به الواجب والشرف . وكذلك تناف المادة ١٥٣ من القانون نفسه بالاعدام =

٢ - اما المعونة الاقتصادية فتتجلى في امداد العدو : لاسلحة او الذخائر أو المال أو الرجال ، جنوداً أو مدنيين أو تزويده بالمؤن ، وبصورة عامة يتجلى العون الاقتصادي في كل إسهام في مجهود العدو الحربي او في كل ما من شأنه ان يسد حاجة من حاجات الاقتصاد الحربي لدى العدو ، او يزيد في إمكانياته الحربية بصورة مباشرة او غير مباشرة . على ان الشارع السوري لم يكتف ، في مجال العون الاقتصادي او المالي الذي يقدم للأعداء ، بهذا النص العام الوارد في المادة ٢٦٥ السابقة الذكر ، ولكنه عاقب في المادة ٢٧٦ كل سوري او كل شخص ساكن في سورية ساهم في فرض او اكتساب لمنفعة دولة معادية او سهل اعمالها المالية بوسيلة من الوسائل . كما عاقب ايضاً في المادة ٢٧٥ كل سوري وكل شخص ساكن في سورية أقدم او حاول ان يقدم مباشرة او بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية او اية صفقة ثراء او بيع او مقايضة مع احد رعايا العدو او مع شخص ساكن ببلاد العدو . والعقوبة في كل من هاتين المادتين جنسية .

والفارق بين احكام هاتين المادتين واحكام المادة ٢٦٥ يبدو في ان المادة ٢٦٥ تعاقب على الدسائس او الاتصالات التي يقوم بها الفاعل سعياً وراء معاونة العدو على فوز قواته ، سواء أفضى نشاطه هذا الى نتيجة او لم يفض ، وهذه الدسائس والاتصالات لاتعدو ان تكون افعالا تمهيدية جعل الشارع منها جرائم مستقلة قائمة بنفسها . اما المادتان ٢٧٥ و ٢٧٦ فلاعقاب فيها على

== كل آمر فطعة مسلحة يعمل في ساحة القتال اذا ادى ذلك الى وقف القتال ، او اذا جعل قبل غلبة العدو بكل ما يامر به الواجب والشرف . ويساقب الفاعل بجنس هذه المادة بالطرود في جميع الاحوال . ومن الواضح ان احكام المادتين ١٥٢ و ١٥٣ من قانون العقوبات العسكري لاتطبق الا اذا كان الفاعل الذي اقدم على التسليم أمراً عسكرياً او حاكماً ، اما في غير هذه الاحوال فان احكام المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات هي الواجبة للتطبيق .
(تراجع ايضاً احكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات العسكري) .

الأفعال التضحية ، ولا يتم ركن الجريمة المادي ما لم يتم الفاعل بتقديم العون المانع اليه فيها (٢٦٧) او ما لم يشرع في ذلك على الاقل (٢٧٥) اي ما لم يتم بفعل من افعال التنفيذ . ومن جهة ثانية فان احكام المادة ٢٦٥ غير واجبة التطبيق الا اذا توافر في نفس الفاعل القصد الجنائي الخاص وهو : تمكين العدو من النصر . وما لم يكن العون الاقتصادي الذي اراده الفاعل قد رمى من ورائه الى فوز قوات العدو او تيسير سبل الظفر فلا مجال لتطبيق احكام تلك المادة . ومن الجلي الواضح ان هذا القصد الجنائي الخاص لا يشترط توفره في الحالات التي نصت عليها المادتان ٢٧٥ و ٢٧٦ المانع اليها . وسنرى تفصيل ذلك عند شرحها .

٣ - اما اشكال العون السياسي والمعنوي فتسجل في كل ما من شأنه ان يوقع الذعر في نفوس الجند او يوهن نفسية الامة او يضعف روح المقاومة او يهيء النفوس للاذعان والرضوخ لمشيئة العدو واحكامه ، او يدعو الى نشر الروح الانزامية بين افراد الشعب .

وهنا ايضاً لا مجال لتطبيق احكام المادة ٢٦٥ ما لم يتوافر في نفس الفاعل القصد الجنائي العام اي ان يكون قد قام بهذه الافعال عن وعي وارادة، والقصد الجنائي الخاص اي ان يرمي من ورائها الى معاونة العدو على فوز قواته^(١) .
وخلاصة القول : - ان الجنابة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ لا تكفي

(١) اذا لم يتوافر القصد الخاص ، ولم يسبق للفاعل اتصال بالعدو ، فيمكن ان تصاب بضوجه التعاون السياسي او المعنوي بجنس احكام المادتين ٢٨٥ و ٢٨٦ من قانون العقوبات ويتصان على متابعة من يقوم في سورية في زمن الحرب او عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي الى اضافة الشعور القومي او ايقاظ الثمرات التنصيرية او الدينية ، كما يتصان ايضاً على متابعة من يتغل في سورية في الاحوال حينها ابتداء يعرف انها كاذبة او مبالغ فيها شأنها ان توهن نفسية الامة . ومن الملاحظ ان الافعال الواردة في المادتين ٢٨٥ و ٢٨٦ ، يماثل عليها سواء ارتكبت في زمن الحرب او عند توقع نشوبها . اما احكام المادة ٢٦٥ فيقتصر السوابق فيها على الجرائم المرتكبة في حالة الحرب فقط .

فيها توافر القصد الجنائي العام بل لا بد أيضاً من ان يكون الفاعل قد سعى متصلاً بالعدو او داساً الدسائس لديه بقصد اخيانه اي بقصد معاونته على فوز قواته ، اما اذا لم يتو الفاعل ان يكون ظهيراً للعدو ضد وطنه animus hostilis ، ولم يفكر الا في الكسب فلا يطبق حكم المادة ٢٦٥ عليه .

العقوبة وحصول التمييز الجرمية الضارة : ان المادة ٢٦٥ لا تشترط من اجل استكمال شرائط تطبيقها وفرض العقوبة المقررة فيها حصول النتيجة الجرمية الضارة التي توخاها الفاعل وتنبأها ؛ فسواء أفضت انفعالاته بالعدو ودسائسه لديه الى معاونته فملاً معاونة مجدية مكنت قواته من الفوز ، ام لم تقض ، فالمعقوبة هي نفسها : الاعداء . ويعجز للحكمة أيضاً ان تقضي بتجريد الجنائي - اذا كان سورياً - من جنسيته السورية .

هذه الجرائم في قانون العقوبات العسكري

أشرنا من ذي قبل الى احكام المادتين ١٥٢ و ١٥٣ من قانون العقوبات العسكري بصدد معاونة العدو على فوز قواته . ولعل الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ من القانون نفسه أشد شمولاً واوسع مدى من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، وان كانت احكام الفقرة المذكورة تقتصر على العسكريين دون سواهم إذ تنص : « يعاقب بالاعدام ... كل عسكري يتصل بالعدو لكي يسهل اعماله » . وما لا ريب فيه أن تعبير « لكي يسهل اعماله » الوارد في النص العسكري هو أكثر مرونة ، وبالتالي ، اوسع نطاقاً من تعبير « لمعاونته في فوز قواته » الوارد في المادة ٢٦٥ السالفة الذكر ، على ان المعقوبة واحدة في الحالين .

★ ★ ★

الفصل الرابع

الاضرار بوسائل الدفاع الوطني

المادة ٢٦٦ المعدلة

تمهيد : من الرأى الحياتى ماأسفرت عنه الحرب الحديثة من أفعال الاذى والتخريب sabotage وشتى صنوف الهدم والتعطيل يوقعها الحائن بأجهزة الجيش وأعتدته ، وجميع الاشياء المعدة لاستعماله كىما يعرفل بذلك اعمالالدفاع الوطني ويشل سير القوات المسلحة . واليكهم نص المادة ٢٦٦ المعدلة :

« ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل سوري اقدم بأية وسيلة كانت قصد شل الدفاع الوطني ، على الاضرار بالمنشآت والمصانع والبواخر والمركبات الهوائية والادوات والذخائر والارزاق وسبل المواصلات ، وبصورة عامة ، بكل الاشياء ذات الطابع العسكري اوالمعدة لاستعمالالجيش او القوات التابعة له ، اوكان سبباً في ذلك

« ٢ - يقضى بالاعدام اذا حدث الفعل في زمن الحرب او عند توقع نشوبها او افضى الى تلف النفس »

لم تكن المادة ٢٦٦ لتتطوي في الاصل لالا على جريمة واحدة مقصودة هي : جريمة الاضرار بوسائل الدفاع قصد شله . ولكن لم يلبث ان صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥١ المؤرخ في ١١-٣-١٩٥٣ فقضى بإضافة عبارة «او كان

سبباً في ذلك، الى نهاية الفقرة الاولى من المادة ٣٦٦ المذكورة ، وحدث بالتالي جريمة التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني ، وهي جريمة غير مقصودة . ونحن منحلل اولاً احكام الجريمة الاولى المقصودة ، ألا وهي : الإضرار بوسائل الدفاع الوطني قصد شله ، ثم نفصح ثانياً عن اركان جريمة التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني وهي الجريمة غير المقصودة التي جاء بها التعديل . ثم نتصدى بعد ذلك الى بيان جريمة الاضرار بوسائل الدفاع الوطني في قانون العقوبات العسكري .

اولاً - جريمة الاضرار بوسائل الدفاع قصد شله

الركن المبرم: يستوي في الافعال الواردة في المادة ٣٦٦ المعدلة من قانون العقوبات ان يكون فاعلها سورياً او اجنبياً بسكن في سورية اوله فيها محل اقامة كما يستوي في هذه الافعال ان تقع على وسائل الدفاع الوطني للدولة السورية اولاً دولة اخرى تحالفها . وفيما عدا ذلك فان اركان الجريمة الواردة في المادة ٣٦٦ يمكن ايجازها فيما يلي :

الركن الاول : الاضرار بوسائل الدفاع الوطني .

الركن الثاني : ان يكون محل الاعتداء شيئاً من الاشياء ذات الطابع العسكري او المعدة لاستعمال الجيش او القوات التابعة له .

الركن الثالث : القصد الجرمي الخاص .

الركن الاول : الاضرار بوسائل الدفاع الوطني

ينبغي - اول ما ينبغي - ان يكون الفاعل قد اتزل اضراراً معينة بشيء من الاشياء العسكرية او المعدة لاستعمال الجيش او القوات التابعة له . وقد اجمعت الشارح عن تعيين انواع الاذى ، وامتنع عن تحديد وسائل الضرر وطرقه

وجعل التعبير واضحاً شاملاً . فأياً كان شكل الضرر وبأية وسيلة وقع ، وكيفما كانت الطريقة التي لحا بها الفاعل بقية ابقائه ، فإن ركن هذه الجنابة المادى متوافر حتماً ، والجاني معاقب جزاء ما اقترفت يده . وقد أحسن الشارع صنماً في ذلك لان الافعال التي قد يتألف منها الركن المادي في هذه الجنابة الخطيرة تنبئ مظاهرها على التعداد .

فقد يتجلى الاضرار الذي نصت عليه هذه المادة ، في إبادة معدات الدفاع الوطني وانفائها وتدميرها تدميراً كلياً ، كاحراق طائفة حربية او إغراق بارجة من بوابج الاسطول ، او تدمير مصنع من مصانع الاسلحة والذخائر او الاطاحة بطائر حربي ، او نسف جسر يستخدمه الجيش لتأمين مواصلاته ، الى غير ذلك من وسائل التدمير والتخريب والافناء .

وقد لا يصل الاضرار الى حد الابادة والافناء ، فيقتصر مثلاً على إتلاف جزء من أجزاء الشيء ذي الطابع العسكري او المعد لاستعمال الجيش والقوات التابعة له ، او ينحصر في تعيب هذا الشيء بما يجعله غير صالح لما أعدت له ، كتهشم جزء من سفينة حربية ، او إتلاف محرك سيارة عسكرية او طائفة ، أو إحداث فجوة في خط من خطوط الدفاع ، او تفريغ الذخيرة من المادة المتفجرة التي كانت معبأة بها وملئها بمادة اخرى لا تنفجر ، ونحو ذلك من أنواع الاذى الذي يجعل الشيء غير صالح للاستعمال .

وينطوي ايضاً في مفهوم الاضرار الذي نصت عليه المادة ٢٦٦ السالف ذكرها . لمساءة صنع الاشياء ذات الطابع العسكري أو المعدة لاستعمال الجيش والقوات التابعة له . وتحصل لمساءة الصنع في تعيب الاشياء المشار اليها عند إنشائها أو الغش أو عدم مراعاة اصول الصناعة ، كإتقصاء عنصر لازم في التركيب ، او اضافة عنصر تختلف طبيعته عما يجب اضافته ، او افساد التركيب . ولمساءة الصنع من اشد اعمال التخريب sabotage خطراً فهي تقصد معدات الدفاع وتقدها الصلاح لما أعدت له فينعدم الانتفاع بها ، وإذابقي الشيء صالحاً

لأن ينتفع به فإن إساءة صنعه تجعله مصدر خطر عند الاستعمال على حياة الاشخاص ، وقد يفضي استعماله إلى حدوث أضرار جسيمة مادية وغير مادية ، كتلف النفس وسواه .

وفي رأينا ان الشارع الجزائي السوري قد سوَّى في الحكم بين إساءة صنع معدات الدفاع عند إنشائها وإساءة إصلاحها أو ترميمها ، ففي الأمرين أذى شديد وضرر بالغ يلحق بالمنشآت والمعدات العسكرية ، ويوجب إزال العقاب .

ومن البدهي أن يستعين القضاء بذوي الخبرة والدراية والاختصاص للوقوف على ماهية الإساءة ومقدار الضرر لاسيما اذا كانت إساءة الصنع أو الإصلاح ، أو غيرها من الأضرار الواقعة ، غير بيّنة ولا واضحة ، فلا معنى في جلائها عن إجراء الكشف والابحوا إلى الخبرة الفنية .

وغني عن البيان أن اكتمال الركن المادي في هذه الجناية - أي اقدام الفاعل بآية وسيلة كانت على الأضرار بمعدات الدفاع - لا يستلزم أن تصبغ الاشياء أو المعدات أو المنشآت التي حل بها الضرر غير صالحة للاستعمال ألينة ، وإنما يكفي أن تفقد غير صالحة لان تؤدي وظيفتها أو لأن ينتفع بها الانتفاع المعتاد ، وكذلك لا يشترط أن يكون هذا الضرر قد أفضى الى وقوع حوادث وأخطار أو نجم عنه خسارة في الأرواح ، أو أدى فعلاً إلى شل الدفاع الوطني ، فالشارع لم يجعل من تحقق مثل هذه النتائج شرطاً للعقاب ، وإنما اكتفى في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ الآتفة الذكر أن جعل من حصول تلف النفس سبباً مشدداً للعقاب . وهكذا شدّد العقوبة الواردة في الفقرة الاولى فرفعها من الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاعدام إذا نجم عن فعل الأضرار تلف النفس أو اذا حدث الفعل في زمن الحرب او عند توقع نشوبها ، وسنبحث ذلك بعد قليل .

ومن المسلم به أن التشريع الجزائي السوري يعاقب على هذه الأفعال سواء اقترفت فوق الارض السورية أو خارجها . ولعل من الغريبة بكان كبير ألا يتناول

تشريعنا بالعقاب الذي اقترف أفعال الإضرار في الخارج إذا كان أجنبياً غير مقيم في سورية أو غير ساكن فيها فعلاً . فقد يقدم الاجنبي في ديار الاجانب على إلحاق الضرر بالاشياء المعدة للدفاع عن البلاد السورية ، فلم يكن يجوز ان يفلت من العقاب . ولقد تلافى الشارعان الفرنسي والمصري هذا النقص فعاقبا هذه الافعال ولو وقعت من أجنبي في الخارج^(١).

وسيان في نظر الشارع السوري : أرفع الاعتداء على معدات الدفاع عن الوطن السوري أم حل بمعدات الدفاع عن أمة دولة حليفة أخرى ، فالفعل في الحالين معاقب عليه ، حملاً بنص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

الركن الثاني : انه يكون محل الاعتداء شيئاً من الأشياء ذات الطابع العسكري أو المعدة لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له

ولا تكفي أركان هذه الجريمة ما لم يقع فعل الإضرار بأحد الموانع أو المنشآت أو البواخر أو المركبات الهوائية أو الادوات أو الذخائر والأوزاق أو سبل المواصلات أو - بصورة عامة - بأي شيء من الاشياء ذات الطابع العسكري او المعدة لاستعمال الجيش او القوات التابعة له ، سواء أكان الضرر جزئياً أم كلياً ، مؤقتاً أم دائماً ، ظاهراً أم مستتراً ، وسواء أكان ذلك هدماً أو إحراقاً أو إغراقاً أو إنلأفاً أو نسفاً أو تعطيلاً أو إساءة صنع أو إصلاح .

وإن عدت المادة ٢٦٦ الاشياء والمنشآت التي خصها الشارع بالحماية والصيانة وأوجب ألا يتناولها الفاعل بالاذى والتخريب ، فان لبعض العبارات والالفاظ المحددة في صلب المادة المذكورة من العموم والشمول ما يجعلها تستغرق أكثر

(١) راجع لنص الفقرة ٢ من المادة ٧٦ واحكام المادة ٧٧ المدلين من قانون العقوبات الفرنسي ، وكذلك نص المادة ٢ (ثانياً ١) والمادة ٨١ من قانون العقوبات المصري .

ما ينشأ لا لغرض الدفاع وما يستخدم في شؤونه من منقول وغير منقول .
وهذا ما يجعل نص المادة ٣٦٦ المشار إليها عاماً واسع النطاق .

« فالأدوات والذخائر والأوزاق » مثلاً تتسع لكل ما يستخدم في الحرب لتجهيز الجيش وجميع القوات المسلحة التابعة له كالشرطة والدرك ، ولتأمينه وتسلحه بالمعدات الحربية المختلفة الأنواع من سلاح وذخيرة ومتفجرات ولوازم رماية وآليات وقطع تبديلية ، والمأثورات والتجهيزات الكثيرة الأصناف كالأغذية واللبسة والمفروشات والأدوية والمقايير ، والمحروقات ، وأجهزة الوقاية من الغازات السامة ، وغير ذلك .

وأما « المنشآت » فتم عن كل ما ينشأ أو ما يحدث لا لغرض الدفاع ، كالمباني والمخازن والمستودعات ، ومعامل الآليات « والرجبات » ، ومصانع الأسلحة ، والتحصينات والخنادق وشبكات الاتصالات السلكية وخطوط الحماية ، المضادة للدبابات ، ونحو ذلك

وأما « سبل المواصلات » فيراد بها جميع وسائل النقل وطرق الاتصال والمخابرة . وقد دلت الحرب الأخيرة على ما لهذه الوسائل من أهمية بالغة للأعمال الحربية ، ولذلك ينبغي أن نقول هذه العبارة : « سبل المواصلات » بأوسع ما يمكنه من معاني ومدلولات كما تشمل جميع طرق النقل والاتصال ووسائل المخابرات والمراسلات ، فالجسور والمعابر والخطوط الحديدية والبرقية والهاتفية ومحطات الإذاعة اللاسلكية ووسائل سبل النقل أو الاتصال أو المخابرة التي تستعملها وحدات الجيش بعضها بين بعض : كل أولئك تنتظمه وقدل عليه عبارة « سبل المواصلات » الواردة في صلب المادة ٣٦٦ موضوع شرحنا هذا .

أما « المصانع والبواخر والمركبات الهوائية » فذات دلالة واضحة وما إخالها تحتاج الى إيضاح .

وبالرغم من هذا الشك الذي اتصفت به مدلولات الأشياء المنقولة وغير المنقولة التي ذكرتها المادة ٣٦٦ في صلبها على سبيل الحصر والتحديد ، فإن

الشوارع الجزائي السوري خشي ان تلحق هذه المدلولات عن استيعاب جميع وسائل الدفاع الوطني ، او ان تعجز عن استغراق كافة منشآت القوى المسلحة ومعداتها لاسيما بعد ان تطورت صناعة الحروب واساليبها ، فعدت الدول تحشد لها كل قواها وتعيه ، بغية احراز النصر ، كل امكاناتها . وهكذا امتد سلطان الحرب الحديثة الى شتى الميادين الاقتصادية والمدنية والفكرية ، واتسعت مقتضيات الدفاع اتساعاً كبيراً طغى على الحياة العامة والخاصة معاً ، وادى الى إدخال عدد كبير من الاموال المنقولة وغير المنقولة ضمن نطاق معدات الدفاع عن البلاد متى كانت بحكم ماهيتها ذات طابع حربي ، او متى كان الغرض منها استعمالها في شؤون الدفاع او في مقاومة عدوان العدو ، سواء اكان الجيش هو الذي يستخدم هذه الاشياء ، ام كانت تستخدمها القوات التابعة له كالشرطة او الدرك ، او قوات المقاومة الشعبية ، او المدنيون لاتقاء اخطار الحرب . ويمكن ان نعتبر من هذا القبيل : الحائبيء او الملاجبيء التي أعدت لحماية الاهل من الغارات الجوية ، والاجهزة الواقية من الغازات المؤذية او المواد الملتبئة ، والمرافق العامة الخاصة بالنقل او توريد المياه أو الكهرباء أو الغاز للجمهور اذا استخدم احد هذه المرافق في شؤون الدفاع . وكذلك المؤسسات الصناعية الخاصة اذا استخدمت لصنع الاسلحة او الذخائر أو سائر التجهيزات أو المؤثر العسكرية الأخرى .

لذلك كله ، لم ينص الشارع الجزائي السوري حكم المادة ٢٦٦ على الاشياء التي عينتها على سبيل التحديد ، وإنما اطلق حكمها في ختام النص على : « كل الاشياء ذات الطابع العسكري او المعدة لاستعمال الجيش او للقوات التابعة له » .

أما الجيش ، فيقصد به : « مجموع القوى والاسلحة والوحدات والمؤسسات والدوائر والمديريات والمصالح التابعة لوزارة الدفاع ، ويؤخذ عسكريوه من صوم المسكنين بالخدمة العسكرية وفقاً لأحكام قانون خدمة العلم ومن المنتسبين

إليه عن طريق التطوع أو التمين...^{١١}

وأما القوات التابعة للجيش فهي كافة قوى الأمن المسلحة في البلاد كرجال الشرطة والدرك^{١٢}.

ومن الجلي الواضح أن القانون لا يشترط أن تكون هذه الأشياء الملمع اليها في صلب المادة ٢٦٦ مستعملة فعلاً في أغراض الدفاع عند ارتكاب الجريمة، وإنما يكفي أن تكون ذات طابع عسكري، أو أن تكون بعكم ماهيتها صالحة للاستعمال العسكري أو معدة بطبيعتها لأن تخدم في المستقبل غرضاً من أغراض الجيش أو القوات التابعة له، كأن تكون أسلحة أو وقوداً أو مؤناً مدخرة في المخازن والمستودعات، أو كأن تكون معدات أو صت الحكومة بصنعها لاستعمالها في الدفاع.

ولا جدال في أن القانون لا يشترط أيضاً أن تكون هذه الأشياء التي حل بها الضرر ملكاً للدولة لأن النص خلو من هذا الوصف، وكل ما استلزمه القانون للعقاب أن يكون الشيء المنقول أو غير المنقول الذي أقدم الفاعل على الإضرار به ذا طابع عسكري أو معداً لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له، دون ما التفات إلى مالكه حين تدميره أو تعطيله أو تسيبه أو إساءة صنعه أو إصلاحه.

(١) هذا التعريف مأخوذ بحرفيته عن المادة الأولى من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٤،

المؤرخ في ١٩٥٣-٣-١ والمتضمن قانون الجيش.

(٢) وقد أطلقت المادة ١٢ من قانون الجيش السابق الذكر اصطلاح «القوى المسلحة» ليكون بمثابة تعبير يشمل الجيش وكافة قوى الأمن المسلحة في البلاد. وحذا لو استعاض الشارح السوري، عن عبارة: «الجيش والقوات التابعة له» الواردة في النص، بعبارة: «القوى المسلحة»، كما فعل الشارح الإيطالي في المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات الإيطالي، وهي تعال نص المادة ٢٦٦ في قانون العقوبات السوري.

ولئن ذكر الشارع معدات الدفاع ومنشآته في المادة ٣٦٦ بصيغة الجمع ، فليس يستلزم ذلك ان يقدم الفاعل على الإضرار بعدد من هذه الاشياء او بمجموعة كبيرة منها في وقت واحد . بل إن حكم النص ليسري على الفاعل ولو اقتصر في نشاطه الإجرامي على الإضرار بشيء واحد من هذه الاشياء او بكمية محدودة منها . وهذا امر جد طبيعي لان بين هذه المعدات ما يكون لوحده قيمة مادية وعسكرية كبيرة . كما اذا وقع الإضرار مثلاً ببارجة او بطائرة حربية . وبعض التشريعات الحديثة تستعمل صيغة المفرد للاشياء المنقولة وغير المنقولة التي تكون محلاً لهذه الجريمة^(١).

وخلاصة القول في هذا الركن : ان الفاعل لا يعاقب بمقتضى احكام المادة ٣٦٦ الا اذا أندم بأية وسيلة كانت على الإضرار بأحد الاشياء المنقولة او غير المنقولة المذكورة في صلب هذه المادة أو بأي شيء آخر ذي طابع عسكري او معدة لاستعمال الجيش او القوات التابعة له .

الركن الثالث : القصد الجرمي الخاص

في هذه الجريمة الخطيرة لا يكفي الشارع الجزائي السوري بوجود توافر القصد الجرمي العام اي انصراف ارادة الجاني الى الإضرار بمعدات الدفاع عن وعي واحاطة وعلم ، وانما يشترط لقيام الجريمة ان يتوافر لدى الفاعل قصد جرمي خاص اي ان تنصرف نيته الى تحقيق غاية معينة او الحصول على غرض معين . هذا القصد الجرمي الخاص نصت عليه احكام المادة ٣٦٦ بجلاء ووضوح وهو : شلّ الدفاع الوطني . فالهم اذن في امر هذه الجريمة هو هذا الغرض الذي يرمي اليه الجاني عند قيامه بأفعال الأذى والإضرار هدماً أو نسفاً أو

(١) انظر الفقرة ٢ من المادة ٧٦ المدة من قانون العقوبات الفرنسي .

تعطيلاً . وغير ذي بال الصورة التي يجري بها تحقيق هذا الغرض والوسائل التي تستعمل في ذلك . ويتجلى هذا الغرض اي هذا القصد الجرمي الخاص في ازالة عرقلة اعمال الدفاع الوطني وشلها او وضع العصي في عجلة الجيش والقوات التابعة له تعطيل اشياءه وادواته ومنشآته ووسائل نقله وتخريب الاشياء المعدة لاستعماله ونحو ذلك^(١) .

ومتى قام الدليل على توافر هذا القصد الجرمي الخاص في نفس الفاعل اكتسبت عناصر الجريمة سواء أتحقق هذا القصد موضوعياً أم لم يتحقق ، وسواء استطاع الجاني بنشاطه الاجرامي ان يشل الدفاع الوطني فعلاً ام لم يستطع ذلك . .
وغني عن البيان ان عبء اثبات توافر هذا القصد الخاص يقع على عاتق الادعاء العام ، فاذا انعدم الدليل على وجوده وجب الاحجام عن تطبيق احكام هذه المادة على الواقعة الجرمية .

ثانياً—تعديل اطلاق المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات السوري وامرات

جرم التعصب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني

الحكم من التعديل : ان توافر هذه الاركان التي ألفتها اليها آتفاً يجعل الجريمة

(١) يوجب الشراح الفرنسيون توافر قصد الاضرار بوسائل الدفاع الوطني لقيام الجريمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي وان لم يأت الشارع على ذكر هذا القصد الخاص بمرحلة . (راجع اذا شئت شرح العلامة اميل غارمون لقانون العقوبات الفرنسي في طبعته الجديدة المتبعة عام ١٩٥٢م ، ص ٣١٣ . نبذة ٦٤ ، من شرح المادة ٧٦) اما الشارع المصري فيكتفي لقيام الجريمة الواردة في المادة ٨٩ من قانون العقوبات المصري بالقصد الجرمي العام دون ان يستلزم توافر قصد خاص . (راجع اذا شئت : المسؤولية الجنائية للدكتور القليبي ص ١٠٦ - ١٠٩ ، وحكم المحكمة العسكرية المصرية العليا في قضية « الخوذات » المروقة ، وهو صادر في ٨ مارس ١٩٤١ . ومثبور في المجوعة الرسمية ص ٤١ رقم ١٩١ ص ٤٨٧) .

المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات في عداد الجرائم المقصودة التي ينبغي ان يضاف القصد الخاص فيها الى القصد العام. فاذا نجم الضرر الذي اقترفه الفاعل بمعدات الدفاع الوطني عن افعال او قلة احتوازا او مخالفة للشرائع او الانظمة، فان احكام هذه المادة لم تكن لتشمل بالعقاب جزاء ما انزل بوسائل الدفاع الوطني من ضرر غير مقصود نتيجة خطأ، مهما كان الضرر فادحاً. وقد ادى هذا النقص في تشريعنا الى افلات كثيرين من مرتكبي الجرائم غير المقصودة بنشأت الدفاع ومعداته من كل عقاب.

ولقد عمدت التشريعات الجزائية الحديثة في كثير من الدول الى سد مثل هذا النقص الملحوظ فأوردت نصوا تعاقب على الخطأ أو الإهمال أو عدم الاحتياط الذي يقضي الى وقوع جريمة من الجرائم المحقة بأمن الدولة الخارجي ولا سيما الجرائم الماسة بالدفاع الوطني. ولا بدع في ذلك، فالجرائم المحقة بأمن الدولة لا يقتصر ضررها على فرد واحد او مجموعة من الافراد وانما قد يمتد الى شعب بأسره، وكثيراً ما يعرض كيان الدولة للانهار. واذا كانت جميع التشريعات الجزائية الحديثة في العالم - بينها التشريع السوري - تعاقب على الجرائم الخطيرة الواقعة على الافراد ولو اقترنت خطأ، كالقتل والايذاء مثلاً^(١)، فحقائق هذه التشريعات ان تعنى بالمصالح الكبرى التي تتصل بأمن الدولة وحقوقها الاساسية، وان تبادر الى إحداث نصوص تقضي بالعقاب على الجرائم التي تمس هذه المصالح وان كانت ناجمة عن خطأ غير مقصود او عن افعال او عدم احتواز او مخالفة للأنظمة او القوانين. واخذ بهذا المبدأ فقد عاقب الشارع الايطالي في المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات الايطالي على الجريمة نفسها التي عاقب عليها الشارع السوري في نص المادة ٢٦٦ موضوع بحثنا. ثم جاء قانون العقوبات الايطالي في المادة ٢٥٤ وعاقب على مجرد الخطأ غير المقصود الذي اتاح او سهل

(١) انظر احكام المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ٥٠٠ و ٥٠١ من قانون العقوبات السوري.

تعطيل معدات الدفاع أو تخريبها متى كان هذا الخطأ واقعاً من هي في حوزته أو ممن يقوم بجراعتها أو بحفظها والإشراف عليها . ومن البديهي ان تكون العقوبة مختلفة في الحالتين : فهي في الجريمة المقصودة المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ قد تصل الى الاعدام ، واما في الجريمة غير المقصودة الواردة في المادة ٢٥٤ ، فالعقوبة لا تتجاوز الحبس من سنة الى خمس سنوات .

وكذلك عاقب القانون الايطالي في المادة ٢٥٩ على الخطأ الذي يتيح أو يسهل اقتراف إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٥٥ - ٢٥٨ والمنطوية على أفعال التجسس واثلاف الوثائق التي تهم أمن الدولة وسلامتها على أن يكون هذا الخطأ واقعاً ممن يعلم هذه الأسرار أو ممن يحوز تلك الوثائق .

وأما الشارع الفرنسي فقد عاقب في الفقرة الثانية من المادة ٨١ المعدلة من قانون العقوبات الفرنسي كل من كان سبباً بعدم احتياطه أو بإهماله أو بخلافه الأنظمة في إتلاف أو اختلاس الأشياء أو المواد أو الوثائق أو المعلومات التي كان مؤتمناً عليها، والتي قد يفضي الوقوف عليها إلى كشف ممر من أسرار الدفاع الوطني ، كما تعاقب كل من كان سبباً في إطلاع الناس عليها أو أخذ نسخ عنها . وقد سار الشارع المصري شوطاً واسعاً في هذا الصدد فعاقب في المادة ٨٣ مكرواً ه كل من سهل بعدم احتياطه أو إهماله أو مخافته اللوائح^(١) ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ - قانون العقوبات المصري ، وهي جرائم رفع السلاح على مصر أو الالتحاق بأي عمل في القوات المسلحة لدولة تحاربها (م ٧٧) ، والقاء الدسائس والتخاير مع دولة أجنبية أو مع أحد مأموريها أو شخص يعمل لمصلحتها (م ٧٧) ، وتسهيل دخول العدو في البلاد أو تسليمه مدناً أو حصوناً أو ذخائر ... الخ (م ٧٩) وتسليم أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية أو الحصول عليها بقصد تسليمها (م ٨٠) ،

(١) أي اللائحة

وإتلاف معدات الدفاع وإسائة صنعها (م ٨١) .
ولئن لم يحجم الشارع السوري في باب الجرائم الهتة بأمن الدولة عن اقتفاء أثر هذه التشريعات التي ضربنا أمثلة عنها ، فهو قد اقتصر على تطبيق المبدأ في مواطن قليلة نذكر منها :

أولاً - ماورد في الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ، وفيها يعاقب الشارع السوري على الخطأ غير المقصود الذي أدى إلى إنشاء أو ابلاغ الوثائق او المعلومات التي يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة .

ثانياً - ماورد في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات ، وفيها يعاقب الشارع أيضاً كل من كان سبباً في عدم تنفيذ أو في تأخير تنفيذ - من عقود التعهد او الاستصناع او تقديم الخدمات التي تتعلق بالدفاع الوطني او مصالح الدولة العامة أو تروين الأملين وذلك في زمن الحرب او عند توقع نشوبها .

والفاعل معاقب أيضاً ، بمقتضى هذه المادة ، وإن كان عدم التنفيذ أو التأخير في التنفيذ ناجماً عن خطأ غير مقصود .

ثالثاً - واقتداء بهذه السنته التي تقضي ، في بعض الحالات ، بالمعاقبة على الخطأ غير المقصود الذي ينجم عنه وقوع جريمة من الجرائم الهتة بأمن الدولة ، فقد بادى الشارع السوري إلى تعديل احكام المادة ٢٦٦ المتضمنة تجريم الأفعال المقصودة الرامية الى شل الدفاع الوطني ، وأصدر المرسوم التشريعي ذا الرقم ٥١ المؤرخ في ١١-٣-١٩٥٣ ، وقضى بإضافة عبارة : « أو كان سبباً في ذلك » الى نهاية الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ السابقة الذكر . وقد أفصح الشارع عن الدواعي التي حدثت به الى إصدار هذا التعديل في لائحة الأسباب الموجبة . وقد سجاها فيها ما يلي :

« لقد لحظ قانون العقوبات القديم^(١) في مادته الخمسين جرم من يكون سبباً

(١) اي قانون الجزاء المثالي الملغى . ونص المادة ٥٥ منه على ما يلي : اذا سبل احد رعيا الدولة (١) دخول اعدائها الى عائلتها المحروسة (١) ، او سلبهم ما للسلطنة السلية (١) =

لتسليم العدو ما كان في عهده من ذخائر وأرزاق أو أي شيء ذي طابع عسكري .
« ثم جاء قانون العقوبات الجديد الذي نقل عن قانون العقوبات اللبناني فلم ينتبه إلى أهمية هذا الجرم واقتصر على الفاعل ولم يتناول المسبب ، وكانت من جراء هذا الإهمال ان أصبح مرتكبو هذا الجرم في منجاة من العقوبة كما حدث في قضايا قروية العهد مماثلة .

« ولما كان هذا النقص^(١) مما يفسح مجالاً لتهرب الإجرام من أرباب النفوس الدنيئة ، كان لابد لتلافيه من تعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المذكور بإضافة هذه العبارة : « أو كان سبباً في ذلك » .

نقروا وتعليق : والغريب ان الاضطراب والتناقض جليان واضعان بين ما أعرب عنه الشارع في مقدمة أسبابه الموجبة وما انتهى إليه من تعديل ! .
فالمادة ٥٠ من قانون الجزاء العثماني الملغى نصت على معاقبة من كان سبباً لتسليم الأعداء مدينة أو قلعة أو موقفاً أو عتاداً أو جنوداً الخ . . بينما يهدف نص التعديل إلى معاقبة من كان سبباً في الإضرار بالمنشآت والمصانع والبواخر والمعدات وسبل المواصلات الخ . وبكل الأشياء ذات الطابع العسكري أو المعدة لاستعمال

- من مدينة أو قلعة أو مواقع متحركة أو مرافق أو أبار أو دار صناعة أو مستودع عتاد حربية أو معامل ومصانع مخففتها لعتاد المعدة للبهات الحربية أو سفنها الحربية أو ضباطها والفراد عساكرها ، أو كان سبباً في هذا التسليم ، أو خرب لقلعة العدو الأشياء المذكورة والجسور والسكك الحديدية ، أو جاباً غير صالحة للاستعمال ، أو إعاث العدو بإعطاء هاسكر أو دراهم أو ذخائر أو سلاحاً أو مهمات ، أو خدم جيشه وأعانه على غطي وعلى غلبة عساكر السلطنة البنية (١) سواء أكان ذلك يث روح الصبيان في جنود الدولة أو الاخلال في انتظامهم أو بطريقة أخرى ، أو كالب الأعداء واستعمل الحيلة والدسيسة لأجراء هذه الجنايات ، فانه كذلك يعاقب بالاعدام .

(١) لقد غفل واضع هذه الأسباب الموجبة عن التصور التي أوردها قانون العقوبات العسكري في هذا الصدد (راجع المواد ١٢٧ - ١٤١ والمادة ١٥٥ من قانون العقوبات العسكري) .

الجيش أو القوات التابعة له . والفرق بين النصين صريح والوضع في الحالين مختلف ، لأن النص الأول يعاقب على التسبب في التسليم ، وأما الثاني فعلى التسبب في التخريب .

ويؤخذ أيضاً على الشارع في هذا التعديل الاضطراب وعدم الدقة في المدلول الذي أراد أن يضيفه على عبارة « من كان سبباً في ذلك » وفي رغبته في التفريق بين الفاعل وبين المسبب . ويمني بالمسبب : فاعل الجريمة غير المقصودة ، وقد سها الشارع عن أن مرتكب الجريمة - أية جريمة - سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة ، هو في نظر القانون الجزائي ، فاعل لها ومسبب في آن واحد ، فمرتكب جريمة القتل قصداً مثلاً ، وهي المنصوص عليها في المادة ٥٣٣ من قانون العقوبات هو فاعل لهذه الجريمة ومسبب ، فهو قاتل قصداً ، كما أن مرتكب جريمة القتل خطأ ، وهي المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ ، هو فاعل لها ومسبب ، فهو قاتل خطأ ، ولا مناص ، في الحالين ، من ثبوت رابطة السببية ، ليصح الإسناد وتحقق المسؤولية .

أركان جريمة التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني

ومها يمكن ، فإن الغاية التي هدف اليها الشارع من وراء وضع هذا التعديل هي احداث جريمتين اثنتين ، من نوعين مختلفين ، عوضاً عن الجريمة الواحدة ، في المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات . أما الأولى فهي جريمة الاضرار بوسائل الدفاع الوطني فصد عرقلة وشله ، وهي جريمة مقصودة ، ولا تقوم إلا إذا توافرت فيها الأركان الثلاثة التي شرحتها آنفاً . وأما الجريمة الثانية التي أحدثها المرسوم التشريعي الجديد ذو الرقم ٥٩ الصادر في ١١ - ٣ - ١٩٥٣ والقاضي بالتعديل الملغ إليه فهي جريمة التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني ، وهي غير مقصودة ، ولا بد لقيامها من توافر أركان ثلاثة :

الركن الأول : وجود خطأ ينسب الى الجاني .

الركن الثاني : وقوع الضرر بشيء من الأشياء ذات الطابع العسكري
او المعدة لاستعمال القوات المسلحة .
الركن الثالث : قيام الرابطة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع .
وستعمل هذه الارقان الثلاثة ضاربين صفحاً عن البحث في جنسية الجاني ،
وفي الدولة المجنى عليها ، فقد أصبح أمرهما معروفاً .

الركن الأول : وهو خطأ ينسب الى الجاني

وهذا الخطأ هو الركن المميز لهذه الجريمة التي خلقها نص التعديل . وقد
عدد الشارح صور الخطأ ومجاليه في المادة ١٨٩ من قانون العقوبات وعبر عنها
جميعاً بالإهمال وقررت الإحتراز وعدم مراعاة الشرائع والانظمة . وعرف
الشارع الجريمة غير المقصودة في المادة ١٩٠ من قانون العقوبات ، وهي التي أخطأ
الفاعل فيها التقدير والحساب ، فلم يتوقع نتيجة فعله المخطئين وكان في استطاعته
او من واجبه ان يتوقعها ، او أنه توقع هذه النتيجة فحسب انه يمكنه اجتنابها .
وقد يقع الخطأ بفعل ايجابي كما يقع بامتناع سلبي ، وفي الحالتين : فالت
المقصود ان يتحقق تقصير من الجاني ، كأن يغفل حارس مستودع من مستودعات
المعدات العسكرية عن واجب الحراسة فينسلل أحد الاشخاص ، ويتسكن
من نسف المستودع ، او تدمير هذه المعدات قصد شل الدفاع الوطني ، او كأن
يؤكل الى أحدهم نقل باخرة من الاسلحة والاعتدة فيؤدي تقصيره في اتخاذ
أسباب الحيلة والاحتراز الى تمكين العدو من إفراقها وإتلاف كل ما حملته .
وكما يقع الخطأ من شخص واحد ، فقد يقع من شخصين اثنين او من
أشخاص عديدين ، كمن يناط به أمر الاشراف على نقل ذخائر او معدات او
مواد للوفود يحتاج الجيش اليها ، فيكل الى زميل له مباشرة نقلها ، كسلاً منه
او تقاعساً او تراخياً عن واجبه ، ثم يقع من الآخر خطأ يفضي الى تمكين الغير
من إحراق هذا العتاد قصد شل الدفاع الوطني ، فهذا الغير يعتبر فاعلاً تنطبق

عليه احكام الفقرة الاولى من المادة ٣٦٦ السالفة الذكر . وأما الاكراهات
فكل منها منسبب في وقوع جريمة الاضرار بوسائل الدفاع الوطني ، بإهماله
او بقله احترازه .

وقد يرتبط الخطأ بصفة الجاني المخطيء ، وينغذو الخطأ حينئذ صورة من صور
الإخلال بالواجب المسلكي ولا وجود فيه طبعاً للقصد الجرمي أباناً كان نوعه .
لذلك فان بعض التشريعات تجعل من حفة الجاني المخطيء شرطاً للعقاب . مثال
ذلك ان الشارع الايطالي لا يعاقب على الخطأ الذي أدى الى الإضرار بوسائل
الدفاع الوطني إلا إذا كان واقعاً بمن يضع يده على الاشياء المنقولة او غير
المنقولة التي حل بها الضرر ، او بمن أنيط به أمر حفظها او حراستها^(١) ، لأن
الخطأ انما يقع من هؤلاء في أغلب الاحيان .

أما الشارع السوري فلم يورد مثل هذا التخصيص ، ولنا سبب نص التعديل
الوارد في المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥١ المؤرخ في ١١ - ٣ - ١٩٥٣ في
صيغة عامة جعلته يشمل باحكامه الخطأ الذي يقتضيه الموظف او المؤمن او
ذاك الذي يرتكبه غيره ممن ليس موظفاً ولا مؤتمناً ، شريطة ان ينجم عن
هذا الخطأ إضرار بوسائل الدفاع الوطني ، وهنا نصل الى الركن الثاني من
أركان هذا الجرم .

الركن الثاني : يجب أن بسبب الخطأ المنسوب الى الجاني بصورة
اوهمال او عدم الامتنان او مخالفة الانظمة او القوانين وقوع الإضرار بأحد
الاشياء المنقولة او غير المنقولة المذكورة في صلب المادة ٣٦٦ اوبأبي
سبي وآخر ذي طابع عسكري او معد لاستعمال الجيش او القوات التابعة له .

(١) راجع - اذا شئت - بس المادة ٢٥٤ من قانون العقوبات الايطالي . وقد
سبق ان اشرنا اليها في معرض هذا البحث .

فالمادة التي أضافها التعديل الى نهاية الفقرة الاولى من المادة ٢٦٦ : « او كان سبباً في ذلك ، انما تعني صاحب الخطأ الذي اتاح خطؤه للجاني ان يرتكب جريمة الإضرار بمعدات الدفاع الوطني بقصد ضله ، بحيث أنه لو لا هذا الخطأ لما وقعت الجريمة في الظروف التي وقعت فيها . فمن يهمل واجبه مثلاً في حراسة معدات حربية أنيط به أمر حراستها ، وبأن يأخذ في أهمل في هتيل الفرعة الساحة ويقدم على الإضرار بهذه المعدات الحربية احراقاً أو تسقاً أو إتلافاً أو افساداً او بأية وسيلة أخرى قصد مثل الدفاع الوطني ، فالاول مسؤول عن اهماله ، والآخر مسؤول عن جنابة الاضرار بوسائل الدفاع الوطني التي نصت عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٦٦ . والغريب في الأمر أن الشارع قد جعل المسؤولية متائلة في الحالين ، وسنرى تفصيل ذلك .

وسواء أتمت الجريمة الاصلية أم ظلت في حيز الشروع ، فإن الجاني يُسأل عن خطئه ، متى كان هذا الخطأ هو الذي اتاح وقوع تلك الجريمة . ومن المسلم به أن تسهيل ارتكاب الجريمة إذا لم يكن ناشئاً عن خطأ ، وانما كان ناشئاً عن فعل مقصود ، فإن من وقع منه هذا التسهيل يعتبر متدخلًا بالمساعدة في الجريمة الاصلية ، وبسأل ويُعاقب وفق أحكام المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من قانون العقوبات .

المركب الثالث : رابطة السببية

يجب أن تكون الصلة السببية واضحة وثابتة بين الخطأ المنسوب الى الجاني ، أياً كان شكله : اهمالاً او عدم احتراز او مخالفة للشرائع والانظمة ، وبين ارتكاب الجريمة الاصلية .

ويجب على المحكمة أن تبين رابطة السببية بين الخطأ ووقوع الجريمة ، وإلا كان الحكم قاصراً قصوراً يعيبه لإغفاله كئاجوهرياً عن أركان الجريمة^(١) .

(١) راجع القرار الصادر من محكمة النقض المصرية في ١٤-١-١٩٥١ والنشور في جمبوعة احكام الدائرة الجنائية لسنة الثانية برقم ٤٤٥ ص ١٢٢٢ .

المقوّم

ذكرنا أن الفقرة الأولى من المادة ٣٦٦ غدت تنطوي ، بعد التعديل ، على جريمتين اثنتين ، من نوعين مختلفين : الأولى : جريمة مقصودة ، هي جريمة الإضرار بوسائل الدفاع قصد شله . والثانية : جريمة غير مقصودة ، هي جريمة التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني . وقد خالف الشارع السوري في التعديل أحكام القاعدة العامة التي تقضي بالتيسير في العقاب بين الجرائم المقصودة وغير المقصودة ، فلم يفرق بين عقوبة « المتسبب » الذي نجم الضرر عن إهماله أو عدم احتيازه أو مخالفته الانظمة أو القوانين ، وهو غير مرید إياه ، وبين عقوبة الفاعل الذي أقدم بعله أو ادته على الإضرار قصداً بوسائل الدفاع الوطني بغية إزلاته وشله . وكان شأن الشارع السوري في هذه الحال شأن من يساوي في العقاب بين القاتل قصداً والقاتل خطأ ١ .

ومها يكن فإن القانون السوري جعل العقاب واحداً في الحالتين ، فلم يعد ثمة أية فائدة للتفريق بين من أقدم على الإضرار بأحد الأشياء التي ذكرتها المادة ٣٦٦ قصد شل الدفاع الوطني ، وبين من كان خطؤه سبباً في ذلك ، والعقوبة الواجبة في الوضعين هي الاشتغال الشاقة المؤبدة .

الظروف المبررة : وقد أغلظ الشارع السوري في العقاب ، وأوجب التشديد ، ورفع عقوبة الاشتغال الشاقة الى الاعدام في حالتين اثنتين اعتبر كلاهما منها ظرفاً مشدداً :

الظرف المشدد الاول : إذا حدث فعل الإضرار أو التسبب بالاضرار بأحد الأشياء التي ذكرتها المادة ٣٦٦ في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها^(١) ، فإن العقوبة تشدد الى الاعدام .

(١) يعني ان يمدد زمن الحرب أو زمن توقع نشوبها بالاستناد الى بض الاحكام =

أما الظرف المشدد الثاني فهو : إذا لم يقتصر الفعل على الإضرار بمعدات الدفاع ، وإنما نجم عنه أيضاً أو رافقه إزهاق الروح ، كمن يقدم على إغراق بارجة ، قصداً شلّ الدفاع الوطني ويودي بحياة قائدها أو أحد راسيها ، أو كمن ينفذ مستودعاً للذخيرة أو لوقود الجيش فيفني عمله هذا إلى قتل أحد حراسه ، أو إلى إزهاق روح أحد المارة ، أو كمن يهدم أحد المنشآت العسكرية فيفني من فيها تحت الانقراض . في مثل هذه الحال يعتبر الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ أن تلف النفس أو وقوع خسارة في الأرواح أفضى إليها فعل الإضرار هو أيضاً ظرف يوجب تشديد العقوبة ورفعها إلى الإعدام .

ثالثاً - جريمة الإضرار بوسائل الدفاع الوطني في قانون العقوبات العسكري

إن التشريع الجزائي السوري لا يقتصر على حكم المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات لحماية وسائل الدفاع الوطني وصيانة أشياء الجيش وتزال المقاب بن يقدم على الإضرار بها . ولكنه يورد في قانون العقوبات العسكري طائفة من النصوص التي تعاقب العسكريين على إتلاف الأشياء المنقولة وغير المنقولة الخاصة بالجيش أو التي تستعمل في الدفاع الوطني . ونحن لما نود أن نذكر هذه النصوص والمواد وإن توجز في تبيان أحكامها :

١ - المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العسكري

نص المادة : نص المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العسكري على ما يلي :

= الواردة في سلب قانون الجيش ذي الرقم ٤٦ المؤرخ في ٤ - ٣ - ١٩٥٣ . فقد عرف الشارع « الحرب » في المادة العاشرة منه بأنها هي : « الاشتباكات المسلحة بين دولتين أو أكثر » . وأما حالة الحرب فهي « النتيجة الجزئية أو العامة استعداداً لاشتباكات مسلحة قادمة » وأما حالة الطوارئ فهي : « انتقال البلاد من حالة سلم إلى حالة حرب عند توقع خطر خارجي أو اضطرابات داخلية » .

١ - يعاقب بالاعدام كل عسكري يقدم قهراً وبأي وسيلة كانت على حرق أو هدم أو انفلاق ابنية أو منشآت أو مستودعات أو مجاري الماء أو خطوط حديدية أو خطوط ومراكز البرق والهاتف أو مركز الطيران أو سفن وبواخر ومراكب أو شيء غير منقول من أشياء الجيش أو من الأشياء التي تستعمل للدفاع الوطني .

٢ - وينبغي فوق ذلك على الضابط بعقوبة الطرد في جميع الاحوال اذا منح المحكوم اسباباً تخفيفية وقضي عليه بعقوبة غير الاعدام .

ملاحظات عامة

سنعتمد في هذه المعالجة الى مقارنة احكام هذه المواد التي نص عليها قانون العقوبات العسكري بأحكام المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات الآتفة الذكر ، وسنبداً بالمادة ١٣٧ التي اوردنا نصها اعلاه .

أ - أول ما يلفت النظر في نص هذه المادة أن -كمها يقتصر على العسكريين فقط فاذا لم يكن الفاعل عسكرياً وجب استبعاد تطبيقها .

ب - وما يسترعي الانتباه ايضاً أن الافعال التي يعاقب عليها في هذه المادة تنحصر بالحرق والهدم والانفلاق ، أما ما دون ذلك وما سواه فلا تشمل أحكامها ، بينما تعاقب المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات على فعل الإضرار بأية وسيلة ارتكب ، وأياً كان شكل وقوعه ، فحكمها اذن أعم وأشمل .

ج - والمادة ٢٦٦ ليست أكثر شمولاً من حيث الافعال التي تعاقب عليها فحسب ، ولكنها أكثر شمولاً ايضاً من حيث معدات الدفاع وأشياؤه التي تصونها وتحبسها . فقد جمعت بين وسائل الدفاع ومعداته ومنشآته ما كان منها منقولاً وغير منقول . أما قانون العقوبات العسكري فقد فرق بين أشياء الدفاع المنقولة وغير المنقولة ، وتقرر حكم المادة ١٣٧ منه على الأشياء غير المنقولة وحدها . أما الأشياء المنقولة فقد نص على حمايتها في المادة ١٢٩ وما بعدها .

د - ومن مظاهر شمول المادة ٢٦٦ السالف ذكرها ان العبارة التي تنظم بها تعداد الأشياء : « كل الأشياء ذات الطابع العسكري او المعدة لاستعمال

الجيش او القوات التابعة له ، هي اوسع مدى من العبارة التي نص عليها قانون العقوبات العسكري في مادته الـ ١٣٧ : ١ . او شيء غير منقول من أشياء الجيش او من الاشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

هـ - ان التعديل الذي أدخله الشارع السوري على المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات جعل احكامها تعاقب على الافعال الضارة غير المقصودة التي نجمت عن خطأ المسبب من افعال او عدم احتراز او مخالفة للقوانين والانظمة . أما احكام المراءد التي ارادها قانون العقوبات العسكري وارادها صيانة وسائل الدفاع الوطني ومعداته (المواد ١٣٧-١٤١) ، فانها جميعاً لا تتناول الا الافعال المقصودة من حرق او هدم او اتلاف ، ولا تعاقب الفاعل الا اذا توافر في نفسه القصد الجرمي ، وثبت انه اقدم على افعال الحرق او الهدم او الاتلاف قصداً .

و - اما العقوبة فهي في المادة ٣٦٦ واحدة سواء اكان الاضرار قد حل بأشياء الدفاع الوطني المنقولة ام بغير المنقولة . بينما هي في مراءد قانون العقوبات العسكري (١٣٧-١٤١) مختلفة في الحالتين .

ز - تعاقب المادة ٣٦٦ على الاضرار الواقعة بوسائل الدفاع الوطني السوري او بوسائل الدفاع لاية دولة حليفة .

اما مراءد قانون العقوبات العسكري فلا تعاقب إلا على افعال الهدم او الحرق او الاتلاف الواقعة بأشياء الدفاع الوطني السوري وحدها .

أركان الجريمة

اما وقد انتهينا من مقاومة احكام المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات بأحكام ما يمثلها من النصوص الواردة في قانون العقوبات العسكري كالمادة ١٣٧ وما بعدها ، فحري بنا الآن ان نوجز في تبيان اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ الآتف ذكرها مشيرين قبل كل شيء الى انها

تؤكد تكون منقولة حرفياً عن نص المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات الفرنسي^(١).
وأركان هذه الجريمة - كما يبدو - خمسة :

الركن الاول : ان يكون الفاعل عسكرياً، فإذا لم يكن ، استبعدت احكام المادة ١٣٧ وطبق غيرها .

الركن الثاني : ان يكون تم فعل مادي من افعال الحرق او الهدم او الاتلاف أياً كانت الوسيلة التي استعملها الفاعل للحرق او الهدم او الاتلاف .

الركن الثالث : ان يكون عمل الجريمة شيئاً من الاشياء غير المنقولة التي ذكرتها المادة ١٣٧ . وقد يستغرب الباحث المدقق ان تدخل هذه الماسة السفن والبواخر والمراكب في عداد الاشياء غير المنقولة ، بينما يصرح التشريع السوري بوجود اعتبار السفن اموالاً منقولة تخضع للقواعد الحقوقية العامة^(٢).
ويزول هذا الاستغراب اذا ادركنا ان الشارع السوري إنما اخذ نص هذه المادة - فيما اخذ من نصوص - نقلاً عن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات الفرنسي^(٣) .

(١) راجع - اذا شئت - المطول في شرح قانون العقوبات العسكري الفرنسي للامامة بيير هوغني ، بنفذة ٦١٣ وما بعدها ، ص ٦٣٤ وما بعدها

Pierre Hugueney : Traité théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénale militaires. Sirey. 1933. Paris.

(٢) انظر - اذا شئت - المادة الاولى من قانون التجارة البحرية ذي الرقم ٨٦ الصادر في ١٢ آذار ١٩٥٠ .

(٣) ويقول الامامة بيير هوغني في الصفحة ٦٣٦ من شرحه قانون العقوبات العسكري الفرنسي الآف الذكر ان من المبادئ المقررة في التشريع الفرنسي ان السفن هي في حكم الاموال غير المنقولة سواء بواء . واث هذا المبدأ جلي واضح في عدد من القوانين الفرنسية فلا يقتصر على نص المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي الآف الذكر ، بل تجده ايضاً في نص المادة ٤٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي ، وفي نص المادة ٢١٢ من القانون المدني الفرنسي .

ولا يمكن اعتبار الحياض العسكرية التي يضرها افراد الجيش منازل لهم في حكم المنشآت غير المنقولة^(١)؛ فهدمها أو احرقها أو إتلافها لا يعاقب عليه بمقتضى هـ المادة ، وإنما قد تتناول أحكام المادة ١٣٩ أو ما بعدها من قانون العقوبات العسكري . وكذلك أيضاً هدم عربات القطارات أو إحراقها أو إتلافها^(٢) . ومن ناقة القول ان تشير إلى ان هذا المال غير المنقول الذي وقع فيه الهدم أو الحرق أو الاتلاف ينبغي فيه ان يكون من اشياء الجيش أو من الاشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

السكن الرابع : انقصر الجرمي : لم تشترط المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العسكري قصداً جرمياً خاصاً ، وإنما اكتفت بالقصد الجرمي العام ، ويتلخص في اتجاه ارادة الفاعل الى ارتكاب الفعل الممنوع عنه بأركانه التي حددها القانون . وكلمة « قصداً » الواردة في صلب المادة لا تدل على سوى ذلك . ومن المسلم به ان المادة ١٣٧ لا تعاقب على أفعال الهدم أو الاحراق أو الاتلاف الناجمة عن اهمال أو عدم احتياط أو مخالفة للقوانين أو الانظمة ، لأنها لا تعاقب على الافعال غير المقصودة .

العقوبة : ان العقوبة المقررة للجريمة الواردة في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العسكري هي الاعدام . ومن الجدير بالذكر ان ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ذاتها هو من قبيل القو الذي لا طائل فيه ، لان عقوبة الاعدام معها وافقها من اسباب تخفيفية لا يمكن النزول بها الى أخف من عقوبة الاشغال

(١) وفي ذلك قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٣ و منشور في مجموعة دالوز في الصفحة ٥٢ من العدد الاول من عام ١٩٠٧ وفي التثرة الجنائية برقم ٣٨٤ ص ٦٤٧ سنة ١٩٠٣ .

(٢) وفي ذلك أيضاً قرار من محكمة النقض الفرنسية صادر في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٠ و منشور في التثرة الجنائية سنة ١٩١٠ برقم ١٩ ص ٣٤ .

الشاقة المؤقتة^(١) . والتجريد العسكري - ومن نتائج الطرد من الجيش -
يُنفى به حتماً كمقوبة جنائية فرعية لعقوبات الاعدام والاشغال الشاقة أو
الاعتقال المحكوم بها على العسكريين^(٢) . فما ورد اذن في الفقرة الثانية من المادة
١٣٧ السالف ذكرها هو من قبيل تحصيل الحاصل او لزوم ما لا يلزم .

٢ - المادة ١٣٨ من قانون العقوبات العسكري

نص المادة : تنص هذه المادة على ما يلي :

« ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل عسكري يحاول قصداً ارتكاب
احدى الجرائم المذكورة في المادة السابقة زمن الحرب او امام متودين .

« ٢ - واذا وقعت الجريمة بغير هاتين الحالتين كانت العقوبة الاشغال
الشاقة المؤقتة .

« ٣ - واذا قضى على الضابط بالجس من جراء منحه الاسباب التخفيفية
فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل » .

يعاقب الشارع في هذه المادة بنص صريح على المحاولة - اي الشروع - في
ارتكاب احدى الجنائيات المنصوص عليها في المادة ١٣٧ التي سبق لنا شرحها .
والشروع في الجنائيات معاقب عليه دوماً بحكم القواعد العامة ولو لم يكن ثمة
نص خاص يقضي بذلك . اما الشروع في الجنح فهو وحده الذي لا يعاقب عليه
إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة^(٣) .

(١) انظر المادة ٢٤٣ المعدلة من قانون العقوبات السوري .

(٢) انظر المادة ٦٣ من قانون العقوبات والمادة ١٦٥ من قانون العقوبات العسكري .

(٣) انظر - اذا شئت - المواد ١٩٩ - ٢٠١ من قانون العقوبات .

وما دام الشروع في ارتكاب إحدى الجنايات الواردة في المادة ١٣٧ معاقباً عليه بحكم القواعد العامة ، ودون ما حاجة الى ايراد نص خاص ، فما هو السبب الذي حدا بالشارع الى احداث المادة ١٣٨ التي نحن بصدها ؟

يبدو ان السبب في ذلك يعود الى رغبة الشارع في التفريق بين العقوبة التي تترتب على المحاولة - اي الشروع في الجريمة - اذا ارتكبت في زمن الحرب او امام منمردين ، والعقوبة التي تترتب عليها في غير هاتين الحالتين . وقد فرّق الشارع بينهما فصلاً ، فالاولى هي الاشغال الشاقة المؤبدة والثانية هي الاشغال الشاقة المؤقتة . واذا كان الفاعل ضابطاً ومنح اسباباً تخفيفية نزلت بعقوبته الى الحبس ، فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل^(١) .

٣ - المادة ١٣٩ من قانون العقوبات المصري

نص المادة : تنص هذه المادة على ما يلي :

١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من يقدم ؛ لغاية مجرمة ؛ بنفسه او بواسطة غيره على ائتلاف وسائل الدفاع والمواد الحربية والاسلحة والذخائر

(١) العزل هو عقوبة فرعية يوجبها الحكم على كل ذي رتبة عسكرية مينة او باحدى الجنح المخصوص عليها في المواد ٣٤٣ و ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٤٦٥ و ٦٢١ - ٦٣٥ و ٦٤١ و ٦٥١ و ٦٥٦ من قانون العقوبات والمادة ١٣٣ من قانون العقوبات العسكري . ويوجب العزل ايضاً الحكم بعقوبة الحبس الجنعية مع الحرمان كلياً او جزئياً من الحقوق المدنية والسياسية .

وللعزل مفاعيل الطرد الا انه لا يحرم من الحق في المأوى التفاعدي ومن التعويض عن الخدمات السابقة (انظر المادة ١٦٧ من قانون العقوبات العسكري وقد عدلت بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٢٠ الصادر في ٦-١٠-١٩٥٣) .

والمؤن والاجهزة والالبسة واي شيء منقول من اشياء الجيش او من الاشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

٢ - واذا حصل الائتلاف زمن الحرب او امام المتمردين كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - واذا قضى على الضابط بالجس من جراء منحه الاسباب التخفيفية فانه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد .

ملاحظات هامّة : هذه المادة تكاد تكون مقتبسة حرفياً عن المادة ٢٢٤

من قانون العقوبات العسكري الفرنسي . وتختلف عنها في ان الفاعل في النص الفرنسي ينبغي ان يكون عسكرياً بينما النص في التشريع السوري العربي عام يشمل العسكري وغير العسكري على السواء . ولقد خرج الشارع السوري ، ولا ريب ، في هذا الشمول الذي اطلقه في نص المادة ١٣٩ عن عمود النهج الذي التزمه ، من قبل ومن بعد ، في سائر نصوص المواد الاخرى . وينتظم جميع هذه المراد - ومن جملتها المادة ١٣٩ - فصل واحد^(١) هو الفصل الذي خصه الشارع بمجرائم السلب والتدمير والائتلاف ، وقد اقتضت جميع نصوصه واحكامه على معاقبة : « كل عسكري يقدم على الائتلاف ... » ما عدا المادة ١٣٩ الآتية الذكر التي عاقبت : « كل من يقدم على الائتلاف .. »

وحبذا لو انسجم حكم هذه المادة مع احكام سواها من المواد الاخرى في هذا الفصل .

تناقض : ويتناقض حكم هذه المادة ايضا حكم المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات ؛ فالمادة ٢٦٦ المذكورة تعاقب كل من يقدم على الاضرار بوسائل الدفاع المنقولة او غير المنقولة ، وكل من كان سبباً في ذلك ، بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ،

(١) هو الفصل الخامس من الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العسكري .

ونزفها الى الاعدام اذا حدث الفعل في زمن الحرب او عند توقع نشوبها او إذا أفضى الى تلف النفس ، بينما لا تعاقب المادة ١٣٩ من قانون العقوبات العسكري من يقدم على اطلاق وسائل الدفاع المنقولة إلا بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ؛ واذا حدث الفعل في زمن الحرب او امام متربين شددت العقوبة وغدت اشغالا شاقة مؤبدة . فأى هذين النصين هو الاخرى بالتطبيق ؟ واية عقوبة هي العقوبة التي ينبغي الحكم بها ؟ .

ان التشريع السوري يوجب الاخذ بالنص الخاص إذا انطبق على الفعل نص عام ونص خاص في آن واحد ^(١) ، على ان تطبق هذه القاعدة العامة التي نص عليها قانون العقوبات يجب ألا يتعارض واحكام المادة ١٧١ من قانون العقوبات العسكري ^(٢) .

أركان الجريمة : ولنبحث الآن شرائط تطبيق حكم هذه المادة ١٣٩ من قانون العقوبات العسكري :

أولاً : خلافاً للنص الفرنسي ولانتهج الذي اخذه الشارع السوري في المواد السابقة للمادة ١٣٩ والمواد اللاحقة بها ، فان الفاعل في هذه الجريمة يستوي فيه ان يكون عسكرياً او غير عسكري .

ويعتبر فاعلاً بمقتضى المادة ١٣٩ المشار اليها من يرتكب الجريمة بنفسه أو من يرتكبها بواسطة غيره . وقد انحرف الشارع في هذه الحالة الثانية عن

(١) انظر - اذا شئت - المادة ١٨٠ من قانون العقوبات ، ونصها : « ١ - اذا كان للفعل عدة اوصاف ذكرت جميعاً في الحكم على ان يحكم القاضي بالعقوبة الاشد .

٢ - على انه اذا اطبق على الفعل نص عام ونص خاص اخذ بالنص الخاص » .

(٢) ونصها مايلي : « اذا كانت الافعال المنصوص عليها في هذا القانون تشكل من جراء الظروف التي ارتكبت فيها او من جراء النتائج التي ادت اليها جرماً عقوبته اشد في قانون العقوبات ، فانها تعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في القانون المذكور » .

القواعد والاحكام العامة المقررة في قانون العقوبات لانه لا يمكن ان يعتبر فاعلاً للجريمة في نظر التشريع السوري إلا « من ابرز الى حيز الوجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها » (١) .

أما من يحمل غيره على ارتكاب جريمة فيعتبره التشريع السوري محوذاً لافعالاً (٢) ، وقد نصت على ذلك المادة ٢١٦ من قانون العقوبات . وما دام الشارع السوري قد وضع احكاماً عامة عرف فيها الفاعل والمحرّض ، ووجب ان تكون تبعة المحرّض مستقلة عن تبعة المحرّض ، وان يتعرض المحرّض لعقوبة الجريمة التي أراد ان تقترب ، فلم يعد ثمة من موجب لادخال عبارة : « او بواسطة غيره » في صلب المادة ١٣٩ ، أو للاحتفاظ بها .

ثانياً : من مقومات الجريمة الواردة في المادة ١٣٩ من قانون العقوبات المكسري : ان يكون ثمة فعل مادي هو الاتلاف . والاتلاف هو تمييز الشيء بما يجعله غير صالح للاستعمال ، وكل ابادة او تدمير ينطوي على اتلاف ، وليس كل اتلاف يؤدي الى التدمير ، أو الإبادة . وكل ضرر دون الإتلاف يخرج عن نطاق هذه المادة .

ثالثاً : ومن مقومات هذه الجريمة ايضاً أن يكون الاتلاف قد وقع على أشياء الدفاع المتقولة التي ذكرتها المادة ١٣٩ ، وهذا فرق من الفروق القائمة بين هذه المادة واحكام المادة ١٣٧ السابق ذكرهما . فقد نصت المادة ١٣٩ على حماية وسائل الدفاع المتقولة من اسلحة وذخائر ومؤن وألبسة الخ ... أما المادة ١٣٧ فقد صانت أشياء الدفاع غير المتقولة من أبنيّة ومنشآت ومستودعات

(١) انظر - اذا شئت - المادة ٢١٦ من قانون العقوبات ، وقد اضلّت على التفسير القانوني لفاعل الجريمة .

(٢) هذا اذا كان الشخص الآخر مسؤولاً . اما اذا ارتكب احدم الجريمة بواسطة شخص غير مسؤول ، كالمجنون أو الطفل مثلاً ، فنحن لا نعتبر هذا المجنون أو الطفل بمثابة آلة مادية مسخرة لارتكاب الجريمة ، واما من استخدمه فيعتبر « فاعلاً ممتويّاً » .

ومطارات وخطوط حديدية الخ ... وألقت بها السفن والبواخر والمراكب .
ولا تنصرف عبارة « وسائل الدفاع » الواردة في صلب المادة ١٣٩ الى الحصون
أو الخنادق أو القلاع أو السدود ، فكل اولئك منشآت غير منقولة يشملها حكم
المادة ١٣٧ ، وانما تنصرف هذه العبارة الى الاموال المنقولة فقط .

وفي جميع الاحوال فان الشارع السوري قد اعتبر « الجريمة التي نحن
بصددها من الجرائم الخطيرة التي تستهدف اضعاف وسائل الدفاع الوطني واهداف
أعداء الجيش » ولذلك فلا تطبق احكام هذه المادة أي المادة ١٣٩ إذا لم يكن
الإنلاف على مقياس واسع وبشكل يؤثر فعلاً على نمون الجيش أو تجهيزه ،
وبعضه على قسم ذي شأن من معدات الدفاع الوطني أو أعتقه . وعلى هذا فان
من يقدم على تزيق إحدى الحياض في معسكر التدريب ، او على انلاف لباس
عسكري ، لا يعاقب بمقتضى أحكام هذه المادة ، وإنما قد يشمله حكم المادة التالية
أي المادة ١٤٠ من قانون العقوبات العسكري . وإذا كان الشارع - كما أسلفنا -
يعتبر الجريمة الواردة في المادة ١٣٩ من الجرائم الماسة بسلامة الدفاع الوطني
بهدف الفاعل فيها الى اضعاف قوى الجيش والإنقاص من امكاناته واستعداداته ،
فان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٠ لاتعد ، في نظر الشارع ، سوى
مجرد فعل من أفعال الطيش أو التبرد على قواعد النظام والانتظام ، كأن يقدم
أحد الجنود مثلاً ، في حالة من حالات النزق أو الفيض ، على إنلاف أحد أشياء
الجيش المنقولة الموزعة للاستعمال^(١) . ولولا هذه الفروق التي ألمعنا اليها بين
أحكام المادتين ١٣٩ و ١٤٠ من قانون العقوبات العسكري ، لكانت المادة

(١) وهذا الرأي يقره الفقه والاجتهاد الفرنسيان في معرض التفريق بين احكام المادة
٢٢٤ والمادة ٢٢٥ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، وما يلاحظ من المادتين ٩٣٩
و ٩٤٠ في قانوننا ، وفي ذلك قرار محكمة النقض الفرنسية مؤرخ في ٣ آذار (مارس) ١٩٠٥ ومنشور في
الشرة الجنائية سنة ١٩٠٥ برقم ١٠٣ ص ١٦٠ ، وانظر ايضاً الشرة الجنائية في السنتين ١٩٠٥
ص ٦٤١ برقم ٦٦٩ .

الأخيرة تكرر آ لا فائدة منه ولا طائل تحته لحكم المادة ١٣٩ التي نحن في صدددها .

وغني عن الذكر انه يشترط لقيام هذه الجريمة الواردة في المادة ١٣٩ أن تكون الأشياء التي حل بها الاتلاف من أشياء الجيش أو الأشياء التي تستعمل في الدفاع الوطني .

رابعاً : القصد الجرمي : إن « الغاية المجرمة » التي نصت عليها المادة ١٣٩ واستلزمت وجودها حين ارتكاب الجريمة هي قصد جرمي خاص ويتجلى في انصراف ارادة الفاعل الى الإضرار بالجيش أو الانتقاص من وسائل الدفاع الوطني بتقليل موارده وأعتدته ، وهذا القصد الجرمي يعدل تماماً ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات من وجوب توافر قصد سلب الدفاع الوطني حين اقتراف الجرم . اما اذا لم يكن الفاعل يهدف عند اقدمه على اتلاف الأشياء والمعدات والمواد الحربية ، الى هذه « الغاية المجرمة » ، كأن يكون قد فعل ذلك حتى لا تقع هذه المعدات في يد العدو الزاحف فيفيد منها ، أو حتى يخفف الأعباء عن كاهل قوات الجيش فيتبع لها مصرة الحركة والانتقال في العمليات الحربية ، فلا يمكن تطبيق أحكام المادة ١٣٩ على فعله هذا لفقدان القصد الجرمي الخاص في نفسه . ومن المقرر ان هذا القصد الخاص لا يشترط وجوده لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من قانون العقوبات كما سنرى ، وهذا هو أيضاً فرق آخر من الفروق القائمة بين أحكام المادة ١٣٩ والمادة التي تليها من قانون العقوبات العسكري .

المعقوبة ونظروفها المستردة : حدد الشارع العقوبة على هذا الجرم الوارد في المادة ١٣٩ بالأشغال الشاقة المؤقتة . ولكنه شدد العقاب في حالتين : الأولى : إذا حصل الاتلاف زمن الحرب . والثانية : إذا حصل امام متبردين .

وفي هاتين الحالتين تغدو العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .
أما إذا كان الفاعل ضابطاً وأُزيلت عقوبته إلى الحبس لأسباب تخفيفية ، فإنه
يقضى عليه فوق ذلك بالطرْد^(١) .

٤ — المادة ١٤٠ من قانون العقوبات العسكري

نص المادة : تنص المادة ١٤٠ من قانون العقوبات العسكري على ما يلي :
« يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين كل عسكري يقدم قسداً على
اتلاف أو كسر أو تعطيل الاسلحة والاعتدة والاجهزة والالبسة والحيوانات
واي شيء من اشياء الجيش سواء كانت بسله أو بتسلم سواء » .

أركان الجريمة : وسنبين طبيعة هذه الجريمة من شرح أركانها :

الركبة الأول : ان الشرط الأول لقيام هذه الجريمة أن يكون
الفاعل عسكرياً .

الركبة الثاني : أو الركن المادي : لا ينحصر الفعل المجرّم بالاتلاف
فحسب ، كما هي الحال في المادة ١٣٩ الآتفة الذكر . ولما يشمل أيضاً
الكسر والتعطيل .

(١) نصت المادة ١٦٦ من قانون العقوبات العسكري على مفاعيل الطرد وآثاره القانونية
والفعلية ، فقضت بأنه « عقوبة فرعية تجب فقدان الرتبة والمقام والحق في ارتداء اقباس وحمل
الشارات المخصصة بها . ويفقد العسكري المطرود حقوقه في كل مناسن قاعدية وفي كل مكافأة
عن الخدمات السابقة التي تمنح باحقة لايستهـ بها ، ويفقد ايضاً الحق في استعادة المحسومات التي
أداها أثناء خدمته السابقة » .

ولنا ندري السبب الذي جعل الشارع يكتفي بعقوبة النزل الفرعية في المادة ١٣٨ ،
ويقضي في الوقت نفسه ، بعقوبة الطرد الفرعية في المادة ١٣٩ ، بينما العقوبة الأصلية المقررة في
واحدة في الحالتين !

الركبة الثالث : محل الجريمة : يجب أن يقع فعل الانلاف أو الكسر أو التعطيل على الأسلحة أو الأعتدة أو الأجهزة أو الألبسة أو الحيوانات أو أي شيء من أشياء الجيش ، كما ذكر في صلب نص المادة ١٤٠ ، وكلها أشياء منقولة وحيوانات . ومن المسلم به أن صيغة الجمع هذه لا توجب أن يقع الجرم على أكثر من حيوان واحد أو شيء واحد ، ولما يكفي لقيام الجرم أن يصيب الفاعل بالانلاف أو الكسر أو التعطيل شيئاً مفرداً واحيائياً واحداً مما نصت عليه المادة ١٤٠ السابقة الذكر .

ومن المقرر ان الشيء أو الحيوان موضوع الانلاف أو الكسر أو التعطيل ينبغي فيه ان يكون قد جرى توزيعه وسلم الى العسكري الفاعل أو سواء من العسكريين . وهنا يبدو لنا وجه آخر من وجوه الاختلاف بين أحكام هذه المادة وأحكام المادة ١٣٩ السابق شرحها . فالأداة ١٣٩ تقتض ان لا تكون الاشياء المتلفة قد سبق ان جرى توزيعها ، فهي تشكل جزءاً من تجهيزات الجيش ومؤنه approvisionnements ، اما الاشياء المنصوص عليها في المادة ١٤٠ فيفتقر فيها ان تكون قد وزعت على افراد الجيش ، وسلمت اليهم ، بقصد استعمالها أو استخدامها ، وان يكون الانلاف أو الكسر أو التعطيل قد حل بها بعد التوزيع والتسليم .

الركن الرابع : القصد الجرمي : لا يستلزم الشارع لقيام هذه الجريمة اي قصد جرمي خاص خلافاً لما هي عليه الحال في المادة السابقة ، ولما يكفي بتوافر القصد الجرمي العام اي اقدام الفاعل على الانلاف أو الكسر أو التعطيل عن وعي وإرادة .

وهذا هو المقصود من استعمال الشارع لفظ « قصداً » في صلب المادة ١٣٠ ، فكل ما يقع على تلك الاشياء من انلاف أو كسر أو تعطيل فاجم عن افعال أو

عدم احتياط او قلة احتراز او أي خطأ آخر مبني على مخالفة الانظمة او القوانين
لا تطبق عليه احكام هذه المادة ولا يعاقب بمقتضاها .

المعقوبة : يفرض الشارع على فاعل الجرم المنصوص عليه في هذه المادة
عقوبة جنسية هي الحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين .

٥ - المادة ١٤١ من قانون العقوبات العسكري

نص المادة : تنص المادة ١٤١ على ما يلي :

- ١ - يعاقب بالاعتقال المؤقت كل عسكري يقدم قصداً على اطلاق او
حرق او تمزيق للسجلات الرسمية المائدة للسلطة العسكرية .
- ٢ - واذا كان المجرم ضابطاً ولم يقض عليه الا بالحبس من جراء منحه
الاسباب التخفيفية فانه يقضي عليه فوق ذلك بعقوبة العزل ، ^(١)

أركان المجرم : أما أركان هذه الجريمة فتتلخص فيما يلي :

(١) لقد شاء الشارع السوري ان ينص سجلات السلطة العسكرية وارائها الرسمية بصفة
خاصة ، فنص في سلب قانون العقوبات العسكري على حمايتها من الاطلاق او الحرق او التمزيق
كما ينص ذلك مما ورد في المادة المبسوطة اعلاه . اما الواقع والاوراق الرسمية المائدة للسلطات
الاخرى فقد اورد الشارع في قانون العقوبات عدداً من النصوص التي تعفي بساتها من الاخذ
او التزع او الاطلاق ، ونذكر منها :

أ - ماورد في المادة ٣٨٦ من قانون العقوبات ولها مايلي : ١٥ - من اخذ او تزع
او اطلق اطلاقاً تاماً او جزئياً اوراقاً او وثائق او مستخرجات الخوونات او دواوينها كما =

الركن الاول : أن يكون الفاعل عسكرياً . اما إذا لم يكن ، فلا مجال لتطبيق احكام هذه المادة ، وانما قد يؤخذ الفاعل بالعقوبة الواردة في احدى المادتين ٣٨٦ و ٣٨٧ من قانون العقوبات . وقد سبق ان ذكرنا نصيبها (١) .

الركن الثاني : أن يكون ثمة فعل مادي من افعال الاتلاف او الحرق او التزيت . وقد اختلف الفقهاء اختلافاً كبيراً في تأويل المقصود من فعل « الاتلاف » فبعضهم يرى أن الاتلاف ينطوي على معنى افناء الوثيقة فعلياً او اعدامها مادياً وإبادتها . اما ما سوى ذلك كالشطب والحك والمحو فلا يشكل في

= والمتودعات العامة او سلت الى وديع عام بصفته هذه ، عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

٢ - وإذا ارتكب الفعل بواسطة ذلك الاختتام او الخلع او التسلق او بواسطة اعمال العنف على الاشخاص كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة » .
ب - ماورد ايضاً في المادة ٣٨٧ التي تليها ونصها : « يستحق عقوبات المادة السابقة بما اشتملت عليه من فوارق من احرق او التلث وان جزئياً سجلات او مسودات او اصول الصكوك الخاصة بالسلطة العامة » .

ج - ومن امثال ما تقدم جرمية تمزيق الاعلانات الرسمية ، وقد نصت عليها المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات : « ١ - من مزق اعلاناً رسمياً او نزعه او التلثه وان جزئياً عوقب بالترامة من ١٠ ليرات سورية الى خمسين ليرة .

٢ - وإذا ارتكب الفعل اذراء بالسلطة او احتياجاً على احد اعمالها كان عاقباً بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر » ،

د - ومن هذا القبيل ايضاً ما نصت عليه المادة ٤٠٦ التي تناف على التصرف بالوثائق والاشياء المبرزة امام القضاء ، وقد ورد فيها مايلي : « ١ - من تصرف بوثيقة او بشيء آخر او اخذاه او التلثه او شوهه بعد ان ابرزه للقضاء عوقب بالترامة من خمس وعشرين الى ثلاثمائة ليرة .

(١) انظر نص كل من هاتين المادتين في جامع الصلصة ٢٢٣-٢٢٤ من كتابنا هذا.

رأي هؤلاء الفقهاء إفناء مادياً أو اتلافاً ، وإنما هو كله من قبيل التزوير^(١).

وبعضهم يجد نوعاً من الحرج في مثل هذا التزمت في التأويل والتفسير ويرى ان الاتلاف لا ينحصر في إفناء الوثيقة مادياً وإنما قد يشمل أيضاً حذف ما فيها أو شطبه أو حكه أو محوه أو الإقدام على كل فعل من شأنه ان يطمس معالم الوثيقة أو مدلولاتها فيفقدما قوتها الثبوتية والآثار أو المفاعيل القانونية التي أعدت هذه الوثيقة لاجداثها في الاصل^(٢).

ويرى آخرون - وبينهم الفقيه اميل غارسون - انه يجب التفريق بين حالتين اثنتين : فاما ان يقتصر الشطب أو الحلك أو الحذف أو المحو على إحداث تغيير أو تحوير في مضمون السجل أو الورقة الرسمية فالفعل في هذه الحالة يؤلف جرم تزوير . وأما أن يطمس الشطب أو الحلك أو الحذف أو المحو على معالم السجل أو الورقة الرسمية فلا تعود تصلح للاحتجاج فيها أعدت له أصلاً ، وعندئذ يعتبر الفعل اتلافاً ، ويؤلف الجرم الوارد في المادة ١٤١ من قانون العقوبات العسكري السوري .

ومهما يكن فإن من المقرر في القضاء الفرنسي أن الفاعل اذا قدم على اخفاء

(١) راجع - اذا شئت - من اصحاب هذا الرأي : العلامة غارو في كتابه المطول في قانون العقوبات الفرنسي في معرض شرحه احكام المادة ٣٩ من قانون العقوبات الفرنسي في الصفحة ٣٠٠ والنبذة ٦٦٨١ من الجزء السادس - الطلبة الثانية ، وكذلك : الاحتاذ ببيير هوفي في شرحه قانون العقوبات العسكري الفرنسي في معرض تفسيره احكام المادة ٢٢٥ من ذلك القانون ، ص ٦٢٣ نبذة ٦٢١ ومثال صها ص المادة ١٤١ من قانون العقوبات العسكري السوري .

(٢) اما اصحاب هذا الرأي ليثلمه الفقيهان اوبيه ولو بواتان Augier et Le Poittevin في الصفحة ٤٠٤ من كتابها المطول في شرح قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، الطلبة الثانية ، ويمز هذان الفقيهان رأياً باجتهاد قديم فكرة النقص الفرنسية صادر في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٧ ومتشور في الفترة الجنائية عام ١٨٢٧ برقم ٢٨٠ ص ٨٧١.

الوثيقة والسجل فلا تشمل أحكام هذه المادة^(١) كما لا تشمل أيضاً إذا أقدم على أخذها ثم رفض إعادتها أو ردّها^(٢) ، لأن الأخذ والاختفاء أو عدم الرد لا يشكل أي منها فعل « الاتلاف » المنصوص عليه في المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات الفرنسي والتي تماثل أحكامها أحكام المادة ١٤١ التي نحن بصددّها .

الركن الثالث : محل الجريمة : ان يكون السجل أو الوثيقة التي وقع عليها الاتلاف أو الحريق أو التزويق من الاوراق الرسمية العائدة للسلطة العسكرية . أما اذا كان ما وقع عليه الاعتداء من السجلات أو الاوراق الرسمية يعود لسلطة عامة أخرى ، فلا يجوز الأخذ بأحكام المادة ١٤١ ، ولتأجيل الرجوع الى النصوص العامة الواردة في قانون العقوبات والمشار إليها سابقاً .

الركن الرابع : القصد الجرمي : ويكتفي الشارع فيه بالقصد العام ، ويتجلى في انصراف إرادة الفاعل الى الاتلاف أو الحرق أو التزويق عن وعي وإحاطة وعلم .

العقوبة : يفرض الشارع على فاعل هذه الجريمة عقوبة الاعتقال من ثلاث الى خمس عشرة سنة . وإذا كان ضابطاً ، ومنع أسباباً مخففة أنزلت عقوبته الى الحبس ، فإنه يقضى عليه فوق ذلك بعقوبة العزل .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الجريمة قلما تبتغى لذاتها ، بل غالباً ما يقدم الفاعل على ارتكابها ستراً لجرائم أخرى يخشى افتضاحها فيرغب في تغطيتها وطمسها والتخلص من آثارها بالقضاء على الاوراق الرسمية والوثائق والسجلات التي تفصح

(١) انظر في ذلك قراراً لمحكمة النقض الفرنسية صادراً في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٥

ملثوراً في دافور سنة ١٨٦٦ جزء ٥ ص ٤٥٣ .

(٢) انظر أيضاً ، في هذا الصدد ، قراراً صادراً عن محكمة النقض الفرنسية في ٣ حزيران

(يونيو) ١٨٦٤ ملثوراً في دافور سنة ١٨٦٥ جزء ١ ص ٤٥٥ .

عنها ، وتدل عليها ، وتسهل اكتشافها . كذلك مثل شأن المحاسبين الذين يقولون ما اعتنوا عليه من اموال او مؤن او تجهيزات ، فيقدمون على اتلاف السجلات او حرقها او تخريبها بغية اخفاء ما اقترفوا من جرائم الاختلاس او التبييد . ويحصل في مثل هذه الحال اجتماع جرائم مادي ، فيقضى بعقوبة لكل جريمة ، وتدغم العقوبات بعضها ببعض ، وتنفذ العقوبة الأشد دون سواها . على ان القاضي يملك - إذا شاء - الجمع بين العقوبات المحكوم بها شريطة ألا يزيد مجموع العقوبات المؤقتة على أقصى العقوبة المهيئة للجريمة الأشد إلا " بمقدار نصفها " (١) .

عور على بدء : لقد سردنا النصوص التي أوردتها الشارع السوري في قانون العقوبات العسكري بصدء جرائم الإضرار بوسائل الدفاع الوطني المنقولة وغير المنقولة . وقد أنبأنا أحكامها ، وافضنا في مقارنتها بأحكام المادة ٢٦٦ المعدلة من قانون العقوبات . أما جرائم الإتلاف والحريق والتخريب والتعطيل التي تقع على الاموال الأخرى المنقولة وغير المنقولة المائدة للدولة وللأفراد فقد أورد الشارع السوري بصددها نصواً كثيرة ، وأفرد لها أحكاماً وفيرة في قانون العقوبات ، ويكفي ان نذكر منها المواد ٣٠٥ فقرة ٣ و ٥٧٣ و ٥٨٦ و ٧١٦ - ٧٢٠ و ٧٣٦ - ٧٣٧ ، الخ . . من قانون العقوبات (٢) .



(١) انظر أحكام اجتماع الجرائم المادي او تمتد للجرائم الحقيقي في نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات . واما اجتماع الجرائم المعنوي او تمتد للجرائم المعنوي فقد بسط الشارع السوري أحكامه في المادتين ١٨٠ و ١٨١ من القانون المذكور .

(٢) وسنأتي على شرح أحكام بعض هذه المواد في هذا الجزء من كتابنا ، ونرجى أحكام بعضها الآخر الى جزء آخر .

الفصل الخامس

الاعتماد على سلامة أراضي الدولة السورية

وعقوقها وامتيازاتها

المادة ٢٦٧

هذه الجزئية في التشريع الجزائي المقارن : لعل أول ما تعني به الدول هو المحافظة على سلامة أراضيها وحماية حقوقها الأساسية في البقاء والسيادة والاستقلال كاملة غير منقوصة ، وصيانة امتيازاتها في الداخل والخارج .

وأي بدع في ذلك ؟ فالأرض هي تجسيد الدولة ، رمز وجودها المادي ، والمحافظة على سلامة أراضي الدولة انما تعني أولاً وآخراً المحافظة على عنصر وجودها وكيانيتها المادية ، وعلى حقها في البقاء وقدرتها على العيش المستمر .

وقد منح القانون الدولي الدول جميعها ، صغيرها وكبيرها على السواء ، مجموعة من الحقوق الأساسية المعترف بها ، وألزم الكل باحترامها وعدم المساس بها ، وأباح لأية دولة ان تتخذ من التشريعات والتدابير ما يتلزمه الدفاع عن هذه الحقوق الاساسية وما تقتضيه صيانتها . ونشتق الدولة هذه الحقوق من

طبيعة كونها دولة : فهي لاحقة أبداً بذانبتها ، ملازمة أبداً لشخصيتها^(١) .
وتكاد تجمع التشريعات الجزائية في العالم على تجريم جميع الافعال التي قد
تنفي ، أو قد يكون من شأنها ، إزالة الدولة أو محوها من عالم الوجود الدولي .
كما تعاقب هذه التشريعات أيضاً على كل ما قد يؤول الى سلب بعض أجزاء الدولة
عنها ، أو الانتقاص من سيادتها واستقلالها .

أما زوال الدولة أو فناؤها فقد يتم بضمّ أراضيها الى دولة واحدة أو
توزيعها بين عدد من الدول ، فتبتلع هذه هاتيك ، وتغيبها في أحشائها .
ومن أشكال زوال الدولة أو فناؤها فرض التجزئة عليها ، واقامة دولة أو
« شبه دولة » في كل جزء من أجزائها .

وقد يبلغ الملح ببعض الدول حداً يجعلها تعتبر لإزاحة أو هدم أو إزالة
أو نقل العلامات الموضوعة لتعيين حدودها من الجرائم الواقعة على سلامتها .
ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات السويسري .

١ - وقد كان قانون الجزاء الألماني يعاقب بالاعدام « كل من حاول بالإجبار
إلحاق قطعة من ممالك الدولة العليا أو إحدى ولاياتها المتنازعة كلها أو بعضها
بولاية أخرى متنازعة » ، أو حاول اخراج أية قطعة من ممالك الدولة العليا عن
حكمها . وان وجدت احوال تصلح لتخفيف الجزاء عوقب بالسجن في القلعة
مؤقتاً مدة لا تقل عن خمس سنوات^(٢) .

(١) يستطیع الناریء - اذا شاء التوسع في هذا البحث - ان يرجع ال ای مؤلف من
مؤلفات القانون الدولي العام . وفي مجموعة المحاضرات التي نشرها جمع القانون الدولي في لاهاي
بحث طریف في نظرية « حقوق الدول الاساسية » القنیة الفرسی جابر جیدل G. Gidel ،
وهذا البحث منشور في العدد الماسر ، المجلد الخامس ، عام ١٩٢٥ ، ص ٥٣٩-٥٩٩ ، فيمكن
الرجوع الیه والاقتادة منه .

(٢) هذه الفقرة من ذیل طویل للمحقة الشارح المتألی بالفصل الاول من باب الجنایات والمجنح
العام ، وهو الفصل الذي یشتمل علی الجنایات والمجنح الملقه بأمن الدولة الخارجی (المواد ٤٨-٤٩-٥٠=)

٢ - وقد أولى الشارع الإيطالي هذه الجريمة - جريمة المساس بسلامة ارض الدولة ، او تقطيع أوصالها وفصل أجزائها عنها - عناية كبرى ، ونص عليها في المادة ٢٤٩ ، وهي أولى المواد التي تعاقب على الجرائم المرتكبة ضد شخصية

== والذيل المخاف إليها (ولعل من الفائدة ان نتل هنا هذا الذيل بنصه :

« ذيل الفصل الاول - كل من حاول بالإجبار الحاق قطعة من ممالك الدولة العلية او احدى ولاياتها المتنازة كلها او بعضها بولاية اخرى متنازة ، او حاول إخراج اية قطعة من ممالك الدولة العلية عن حكمها ، يعاقب بالإعدام ، وإن وجدت احوال تصلح لتخفيف الجزاء عوقب بالسجن في أقله موقتها مدة لا تقل عن خمس سنوات .

« ومن كان من رعايا الدولة الثمانية والتباً الى دولة اجنبية بغية التسبب في نشوب الحرب على الدولة العلية ، يعاقب بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن خمس سنوات . وإن نشأ عن هذا الالتجاء نشوب الحرب ، عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

« إذا دخل احد رعايا الدولة العلية قبل اعلان الحرب في خدمة حربية لدى دولة اجنبية وظل بعد اعلان الحرب في قوى العدو الحربية ، فإنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

« إن العقوبات المهيئة للجنايات والجنح المهيئة في هذا الفصل تشمل ايضاً الأجانب الذين يسرون على اراضيها . والاجنبي الذي يرتكب مثل هذه الجنايات والجنح أثناء الحرب يعامل حسب اصول الحرب وعاداتها ويحكم عليه بمقتضاها .

« ومن اطلع على مواد مهمة ومعلومات اساسية رسمية تقرر كتمانها عن سائر الدول صيانة لمنافع الدولة العلية واخبر بها احد مأموري الدول المشار اليها او اذاعها للناس واعلمهم بها ، ومن ادخل خلافاً في الاستناد والمفاوضات الحاوية حقوق الدولة العلية وعلاقاتها مع سائر الدول مجرمها او تبيرها او تقلدها فإنه يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين .

« من اتدججه الدولة العلية لإجراء امر فوضه بالاتفاق مع مأموري العدو في قالب يفر بصلة الدولة عن تصد منه يعاقب بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات . وإذا وجدت اسباب تصلح لتخفيف الجزاء فيجس ستة اشهر » .

(وضع هذا الذيل في ذي الحجة ١٢٩٧) .

وغني عن البيان ان هذه النصوص التشريعية - على قوتها - لم تكن الدولة الثانية العلية قبلاً ، فالامبراطورية كانت وتتخذ في دور الاحتضار ، « والرجل المريض » مالبث ان تعطلت اوصاله . وتبعثت اشلائه ، واستغلت عنه اجزائه .

الدولة^(١) . وقد جاء فيها ما يلي :

و يعاقب بالاعدام كل من أقدم على فعل يرمي الى اخضاع ارض الدولة
أو أي جزء منها لسيادة دولة أجنبية ، أو يهدف الى الانتقاص من استقلال الدولة .
و يعاقب بالمعربة نفسها كل من أقدم على فعل يرمي الى تجزئة وحدة
الدولة أو الى سلخ إحدى المستعمرات عن الوطن - الأم أو أية منطقة خاضعة
لسيادة الدولة ، وإن كان الخضوع مؤقتاً .

ومن الجلي الواضح ان الشارع الإيطالي يعاقب في هذه المادة على نوعين من
الأفعال أو المساعي : فهو ، من جهة ، يعاقب على كل سعي للانتقاص من
استقلال الدولة أو سيادتها بضم أواضها كلها أو بعضها الى دولة أجنبية . وهو ،
من جهة ثانية ، يعاقب على كل سعي لحل وحدة الدولة وفصم عُراها بتجزئتها
مثلاً الى دول مستقلة أو بانتزاع مستعمراتها أو المناطق الخاضعة لسيادتها ولو
خضوعاً مؤقتاً . ويعتبر من هذا القبيل المناطق التي تحتلها جيوش الدولة في
زمن الحرب .

ومن البدهي ان الشارع الإيطالي جعل من هذا السعي - وهو لا يبعدو ان
يكون فعلاً تحضيرياً - جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، ويعاقب على ارتكابها .

٣- وأما الشارع السويسري فقد عاقب في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات

(١) يطلق الشارع الإيطالي في قانون عقوباته امصلاح : «الجرائم المرتكبة ضد شخصية
الدولة» على الجرائم التي تقع بأمن الدولة . وهو يرى ان الدولة مصالح سياسية جوهرية ومناقع
اساسية اولية خارجية وداعية ، تلبي مبادئها ، وان شخصية الدولة بالتمالي لها وجهاً : وجه
قومي (داخلي) ووجه دولي (خارجي) . ولذلك يسمي الشارع الإيطالي الجرائم الواقعة على أمن
الدولة الخارجي : «الجرائم الواقعة على الشخصية الدولية للدولة» أو الجرائم المرتكبة ضد شخصية
الدولة الدولية ، كما يدعو «الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي» بـ «الجرائم الواقعة على
الشخصية للداخلية الدولة» أو «الجرائم المرتكبة ضد شخصية الدولة الداخلية» .

السويسري « كل من يسعى بالعنف الى سلخ جزء من أراضي الدولة السويسرية او أراضي إحدى الولايات التي تتألف منها » . وقد اعتبر الشارع السويسري مثل هذا المسعى خيانة ، وعاقب عليه بالإعتقال المؤقت او بالحبس من سنة الى خمس سنوات .

٤- ولقد أدرك الشارع الفرنسي النقص في تشريعه الجزائي فبادر الى تلأفيه بإصدار المرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٣٨ والذي يقضي بمعاقبة كل من يرمي - بأية وسيلة كانت - الى المساس بسلامة الارض الفرنسية او الى نزع سلطان فرنسا عن أي جزء من الاراضي التي تقامس عليها سلطاتها .

وجاء المرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩ بقنن النص الوارد في المرسوم التشريعي العادى في ٣٤ أيار (مايو) ١٩٣٨ المشار اليه آنفاً ، واعتبر هذه الجريمة من جرائم المساس بأمن الدولة الخارجي

extérieure de l'Etat.

وأدخل الشارع الفرنسي هذا النص في صلب المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي وفرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على الفاعل إذا اقترف الجرم في زمن الحرب . وأما إذا ارتكبه في زمن السلم فإن العقوبة المقررة هي الحبس من سنة الى خمس سنوات ، والغرامة من ١٢٠ الف فرنك فرنسي الى مليون ومائتي ألف فرنك .

ولا ريب في أن الشارع الفرنسي عمد الى سن هذا التشريع في مطلع الحرب العالمية الأخيرة ابتغاء حماية كيان الدولة الفرنسية من التفتت والانهار ، ورغبة في مقاومة الحركات والدعوات الانفصالية التي مرت بين سكان بعض الاقاليم والولايات الفرنسية كولايتي الألزاس وبريتانيا ، ومن المعروف أن أهل هذه الولاية الأخيرة ما فتئوا يهدفون منذ زمن بعيد الى سلخها عن كيان الدولة الفرنسية وإقامة جمهورية بريتانية مستقلة فيها .

وجاء في شرح المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي للعلامة غارسون عدد

من التطبيقات القضائية لهذا النص . فقد قام فريق من أبناء ولاية بريتانيا في شمالي فرنسا بنشر عدد من المقالات في جريدة محلية تصدر في الولايات نفسها واسمها Breiz Atao يدعون فيها الى فصل ولاية بريتانيا عن فرنسا ، وإقامة جمهورية مستقلة فيها . وأحيل هؤلاء الى القضاء الفرنسي ، فأصدرت محكمة رين Cour de Rennes قراراً مؤرخاً في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٣٩ يقضي بادانتهم بجماعة الماس بسلامة الاراضي الفرنسية ، وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد صدقت محكمة النقض الفرنسية هذا الحكم في ١٥ حزيران (يونيه) ونشرته سييري Sirey في الصفحة ١٠٥ من العدد الاول في عام ١٩٤٠ مقتوناً بتعليق قيمر للقلبي هوغني .

وفوق ذلك ، فلقد كان هذا النص في التشريع الجزائري الفرنسي معواناً لتوطيد سلطان فرنسا في المغرب العربي شمالي افريقيا وفي بعض بلدان آسيا ، ولقمع الحركات التحررية والنزعات الإستقلالية في الجزائر وتونس ومراكش والمهند الصينية وسواها . ولطالما لجأ القضاء الفرنسي الى تطبيق أحكام هذا النص الوارد في الفقرة الاولى من المادة ٨٠ الآتفة الذكر على الأحرار الذين كانوا يدعون الى استقلال بلادهم وبطالون مجريتها ، وبالتالي بانفعالها عن فرنسا .
واليسكم بعض الأمثلة :

٢- أذاع أحد الجزائريين العرب منشوراً وقعه وعلقه على الجدران في إحدى مدن الجزائر ، ودعا فيه الى الخلاص من نير الإستعمار الفرنسي ، وأن الجزائر لا تقوى أن تظل بمعزل عن الحركة التحررية المظفرة التي تنتظم العالمين العربي والإسلامي في صراعيها العنيف ضد ربة الاستعمار ، وأن الوقت قد حان لكي يثبت شعب الجزائر وجوده القومي ويجهز على المستعمر الفاشم . وقد عوقب صاحب هذا المنشور بمقتضى أحكام الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي وصدق الحكم في النقض (يراجع قرار محكمة النقض الفرنسية المؤرخ في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٩ والمنشور في النشرة الجزائرية رقم ١٨٩ ص ٢٩٤) .

ب- تحدث أحد الاحرار العرب في الجزائر في اجتماع عام، فدعا المسلمين في شتالي افريقيا الى الانحداد بغية طرده الفرنسيين وتحقيق استقلال الجزائر، فموجب بمقتضه النص الآتف الذكر (يراجع قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ والمنشور في النشرة الجنائية رقم ١٢٠ ص ١٨٩، كما يراجع أيضاً في هذا الصدد مقال الفقيه الفرنسي لويس هورغي في الصفحة ٢٠٠ من مجلة العلوم الجنائية عام ١٩٥٠ ، وتصدر هذه المجلة في باريس) .

ج - اعتبرت محكمة النقض الفرنسية في قرارها المؤرخ في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ والمنشور في النشرة الجنائية برقم ٣٥٤ ص ٥٦٥ أنه ينبغي تطبيق أحكام نص الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي على عربي عقد اجتماعاً انتخابياً دعا اليه عدداً كبيراً من الناحيين المسلمين في الجزائر في إحدى أمسيات نيسان (ابريل) عام ١٩٤٨، وطلب اليهم الاستنكاف عن الاقتراع قائلاً : « لقد دقت ساعة استلام الحكم واقتناص السلطة ، وأعلن الجهاد المقدس . فإياكم وانتخاب الفرنسيين ، فهم يهود . هيا الى الثورة ، والله معكم ، وهو يبيكم القوة من لده » .

وهكذا لا تقتصر جريمة المساس بسلامة الأراضي الفرنسية - في نظر القضاء الفرنسي - على إذاعة المنشورات الخطية أو تحييد المقالات في الصحف ، وإنما قد يكون من وسائل ارتكاب هذه الجريمة عقد الاجتماعات أو إلقاء الخطب والدعوات الشفهية أيضاً .

وغني عن البيان أن الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي لا تستلزم لقيام الجريمة الواردة فيها أن يكون غرض الفاعل ضم الجزء المراد اقتطاعه من الاراضي الفرنسية إلى دولة أجنبية ، كما يستلزم ذلك نص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات السوري . فالنص الفرنسي يخلو من هذا الشرط كما يخلو منه نص المادة ٢٩٢ المعدلة في قانوننا .

٥ - وأطوف من كل ما تقدم ما ووه في فصل « الجرائم المرتكبة ضد

الشعب والدولة» من قانون العقوبات اليوغوسلافي الصادر في عام ١٩٥١ فقد اختار الشارع اليوغوسلافي للمادة ١٠١ من مواده العنوان التالي : « تعريض سلامة أرض الدولة واستقلالها للخطر » ، ونص فيها على ما يلي :

١ - من سمى بالعنف أو بأية وسيلة أخرى غير دستورية الى سلخ إحدى الجمهوريات الشعبية المتحدة ، أو أية ولاية تستع بالحكم الذاتي أو أي جزء آخر من أراضيها عن الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية يعاقب بالإعدام أو بعقوبة السجن الشاقة مدة لا تقل عن الخمس سنوات .

٢ - يعاقب بالعقوبة نفسها كل من سعى إلى جرّ الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية الى وضع تغذو فيه تابعة أو خاضعة لدولة أجنبية .
وينص من كل ما تقدم أن التشريع الجزائي الملائم لا يحمي كيان الدولة وسلامة أراضيها من الزوال فحسب ، وإنما يصون أيضاً استقلالها وحريتها التامة في التعامل الدولي وفي تصريف شؤونها الخارجية وفق مصالحها .

وفي التاريخ أمثلة كثيرة لزوال الدول وفنائها . فقد تزول الدولة ، كما بينا ، وتفتي إذا ضمت أراضيها كلها إلى دولة أخرى وأدبجت بها دفعة واحدة ، وقد تفرض التجزئة على تلك الدولة فيتوزع عدد من الدول أجزاها وتبتلع ابتلاعاً ، أو تستحدث في هذه الأجزاء دول هزيلة منفصلة ، مستقلة بعضها عن بعض . وقد يقتصر الأمر على إضعاف الدولة الأم ، باقتطاع قسم من أراضيها وفصله عنها ، وضمه إلى دولة أجنبية أو إقامة دولة مستقلة فيه . وبما لا ريب فيه أن جميع الأفعال التي تستهدف مثل هذه النتائج هي أفعال خيانية ، وتشكل جرائم مخلة بأمن الدولة الخارجي .

في التفسير الجزائي السوري : أما الشارع السوري فقد نهج في التجريم والمعاقبة ، في هذا المضمار ، نهجاً عجيباً إذ قسم الأفعال الماسة بسلامة الأراضي السورية إلى فصلتين : إحداهما تؤلف جريمة من الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، ونص عليها في المادة ٢٦٧ ، والثانية تؤلف جريمة من الجرائم الواقعة

على أمن الدولة الداخلي ، ونص عليها في المادة ٢٩٢ المعدلة .
٢ - المادة ٢٩٧ : اما المادة ٢٩٧ فتعاقب بالإعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل كل سوري ، او اجنبي مقيم في سورية أو ساكن فعلاً فيها ، حاول بأعمال او خطب او كتابات او بغير ذلك ان يقطع جزءاً من الاراضي السورية ليضمه الى دولة أجنبية . . ويعتبر الشارع السوري هذه الجريمة من جرائم الخيانة ، فهي إذن تخفل بأمن الدولة الخارجي .

ب - المادة ٢٩٢ : اما المادة ٢٩٢ المعدلة فتعاقب بالإعتقال المؤقت وكل من حاول ان يسلخ عن سيادة الدولة جزءاً من الارض السورية . . وتعتبر هذه الجريمة في تشريعنا من الجنايات الواقعة على الدستور ، فهي إذن تخفل بأمن الدولة الداخلي .

الفروق القائمة بين أنظمة المادتين ٢٦٧ و ٢٩٢ من قانون العقوبات

السوري : وفلاً عما ذكرناه من فروق بين احكام المادتين السالف ذكرهما ، فإن مقارنة نصوصها قد تفصح عن الملاحظات التالية :

اولاً : لا تطبق احكام المادة ٢٦٧ إلا إذا كان الفاعل سورياً او اجنبياً مقيماً في سورية او ذا مسكن فعلي فيها . ولا تنطوي المادة ٢٩٢ المعدلة على قيد كهذا القيد ، وانما يشمل حكمها الفاعل أياً كان .

ثانياً : تشترط احكام المادة ٢٦٧ ان يهدف الفاعل من وراء محاولته اقتطاع جزء من الارض السورية الى تحقيق قصد خاص هو ضم الجزء المبثور الى دولة أجنبية .

اما إذا كان الفاعل يبغي من وراء محاولته سلب هذا الجزء عن سيادة الدولة السورية امرأ آخر او غرضاً غير ذلك الغرض - كأن يدعو الى إقامة دولة مستقلة في ذلك الجزء مثلاً ، فإن المادة ٢٩٢ المعدلة هي الاولى بالتطبيق .

وهذا هو ، في رأينا ، الفارق الاساسي بين أحكام هذه المادة وأحكام المادة ٢٦٧ السالفة الذكر .

ثالثاً : تنص المادة ٢٦٧ على ذكر الوسائل التي تتجلى فيها محاولة البتو من « أعمال او خطب او كتابات ، او غير ذلك » ، فيتسع مدى شمولها اتساعاً لا تنتظم فيه الافعال وحدها ، ولما الاقوال ايضاً . وهكذا يشمل التعبير الوارد في المادة ٢٦٧ النشاط المادي الخارجي المحسوس بجميع ألوانه وصوره من أعمال واجتماعات وخطب ومحاضرات ودعوات وكتابات وغيرها .

أما المادة ٢٩٢ المعدلة فيقتصر مدى تطبيق أحكامها على الافعال دون الاقوال ، وليس يكفي فيها - في رأينا - القول المجرد ، كالخطبة او المقالة .

رابعاً : لا تعاقب المادة ٢٦٧ على محاولة اقتطاع جزء من الارض السورية بقية ضمه الى دولة اجنبية فحسب ، ولكنها تعاقب ايضاً على كل محاولة يرمي من ورائها فاعلها الى تملك أية دولة اجنبية حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة السورية . وليس شيء من ذلك كله في احكام المادة ٢٧٢ المعدلة اذ لا يتعدى نص هذه المادة حماية الارض السورية ، ولا يتجاوز ذلك الى حماية الحقوق او الامتيازات الخاصة بالدولة السورية .

خامساً : تختلف المادة ٢٦٧ عن المادة ٢٩٢ المعدلة في تحديد مقدار العقوبة وفي تلمس أسباب التشديد . فالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ المعدلة هي الاعتقال المؤقت ، وإذا لجأ الفاعل الى العنف اعتبر ذلك سبباً مبرراً لتشديد العقوبة ورفعها الى الاعتقال المؤبد . أما المادة ٢٦٧ فالت العقوبة الواردة فيها هي الاعتقال المؤقت خمس سنوات على الاقل . ولا تفرق أحكام هذه المادة بين لجوء الفاعل الى العنف وعدم لجوئه اليه ، ولما تلمس أسباب التشديد في صفة الفاعل لا في ظروف الفعل . فاذا كان متنبئاً الى منظمة او جمعية سياسية او اجتماعية ذات طابع دولي^(١) او الى أية جمعية أخرى أنشئت بقصد

(١) انظر المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات السوري .

إثارة التمرات المذهبية أو النصرية أو الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة^(١) ، اعتبر ذلك سبباً يوجب تشديد العقوبة ورفعها الى الاعتقال المؤبد .

نص المادة ٣٦٧ : أما وقد جلوونا الفروق القائمة بين أحكام المادة ٣٦٧ وأحكام المادة ٣٩٢ المعدلة ، فلنذكر الآن نص المادة ٣٦٧ ولنشرح أحكامها .
نص المادة ٣٦٧ السابقة الذكر على ما يلي :

« ١ - يعاقب بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل كل سوري حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بقبر ذلك أن يقطع جزءاً من الأرض السورية ليضمه الى دولة اجنبية أو أن يملكها حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة السورية .

« ٢ - اذا كان الفاعل مند او تكابه الفعل متنبهاً الى احدى الجمعيات او المنظمات المشار اليها في المادتين ٣٨٨ و ٣٠٨ عوقب بالاعتقال مؤبداً . »^(٢)

(١) راجع احكام المادتين ٣٠٨ و ٣٠٧ من قانون العقوبات .

(٢) يطلب الشارع الدوري في المادة ٢٨٨ الملح اليها اعلاء على الاتهام - دون إذن الحكومة - الى الجمعيات او المنظمات السياسية او الاجتماعية ذات الطابع الدولي . ونص المادة المذكورة على ما يلي :

« ١ - من اقدم في سورية دون إذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية او اجتماعية ذات طابع دولي او في منظمة من هذا النوع عوقب بالجس أو بالاقامة الجبرية من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين خمس وعشرين ومائتين وخمسين ليرة .

« ٢ - لا يمكن ان تنقص عقوبة من تولى في الجمعية او المنظمة المذكورتين وظيفة عليمة من السنة حياً او اقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة » .

اما المادة ٣٠٨ فلا ممدى في استيعابها عن ذكر نص المادة التي تسبقها وهي المادة ٣٠٧ ، وقد جاء في هذه المادة ما يلي :

« ١ - كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها او ينتج عنها إثارة التمرات المذهبية او النصرية او الحز على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالجس من ستة اشهر الى سنتين وبالفقرة من خمس وعشرين الى مائتي ليرة وكذلك بالنص من ممارسة الحقوق =

وبما لا مرة فيه أننا نجد في هذه المادة وفي المادة ٢٩٣ المعدلة من قانون العقوبات مؤيداً جزائياً للقاعدة الأساسية من قواعد الدستور السوري نصت عليها الفقرة ٢ من المادة الأولى منه ، وقد جاء فيها ما يلي :

« ١ - سورية جمهورية عربية ديموقراطية نيابية ذات سيادة تامة .

« ٢ - وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التدخل في جزء من أراضيها .

« ٣ - والشعب السوري جزء من الأمة العربية » .

وفي البيان التي يعلنها رئيس الجمهورية أمام مجلس النواب قبل أن يمارس ولايته نص صريح على أن يبذل جهده وكل ما لديه من قوة « للحفاظ على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه .. »^(١)

وفي قانون الجيش يجب أن يقسم كل ضابط عند حصوله على شرف هذا اللقب بين الإخلاص والولاء للعلم والوطن. وتتضمن صيغة هذه البيان « حفظ استقلال الوطن وسلامة أرضه .. »^(٢)

أرطاه المجرم : ونحن نود الآن أن نوجز في بيان أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٧ ، وأن نلخصها بما يلي :

= المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٦٥ .

« ٢ - ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم » .

وتنص المادة ٣٠٨ على ما يلي :

« ١ - يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي الى جماعة انشئت لغاية النشر اليها في المادة السابقة .

« ٢ - ولا تنص الجيش عن سنة واحدة والفرامة عن مائة ليلة اذا كان الشخص المذكور يتولى وظيفة محلية في الجبهة .

« ٣ - كل ذلك فضلا عن الحكم بل الجبهة ومصادرة املاكها عملا بالمادتين

١٠٩ و ٦٩ » .

(١) تراجع المادة ٧٥ من الدستور السوري .

(٢) تراجع المادة ١٤٧ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٤٦ المؤرخ في ٣-١٩٥٣

والتضمن قانون الجيش . ويوجب النص القانوني ان يؤدي التفتيش المعتزفون ، عند قبول احتراقهم ، اليقين نفسها .

الركن الأول : الفاعل

تستلزم أحكام المادة ٢٦٨ أن يكون الفاعل سورياً. وينزل منزلة السوري ، بالمعنى المقصود في هذه المادة وفي المواد ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ الأخرى ، الأجنبي الذي له في سورية محل إقامة أو سكن فعلي .

الركن الثاني : الفعل

لا تعاقب أحكام هذه المادة - في الواقع - على فعل واحد وإنما هي تعاقب على فعلين أو ثلاثة : فالركن المادي فيها يتجلى إذن في غطيل أو ثلاثه أنماط من السلوك البشري :

أ - محاولة اقتطاع جزء من الأرض السورية لضمه الى دولة أجنبية .
ب - محاولة تملك اية دولة أجنبية حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة السورية .
والشارع السوري جعل من « المحاولة » ، في الحالتين ، جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، وعاقب على ارتكابها ، وإن لم يصل الفاعل من ورائها الى تحقيق النتيجة المتوخاة ، بل وإن لم تعد تلك « المحاولة » أن تكون فعلاً تحضيرياً صرفاً .
والمحاولة التي نصت عليها المادة ٢٦٧ هي مجموعة مساعٍ يقدم عليها صاحبها ناشداً تحقيق أحد هذين الهدفين :

- ١ - إما اقتطاع جزء من الأرض السورية لضمه الى دولة أجنبية .
 - ٢ - وإما تملك دولة أجنبية حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة السورية .
- وإذا كانت « المحاولة » ترمي الى اقتطاع جزء من أرض دولة حليفة لسورية بغية ضمه الى دولة أجنبية ، أو كانت ترمي الى تملك دولة أجنبية حقاً او امتيازاً خاصاً بهذه الدولة الحليفة ، فإن العقوبة واجبة بمقتضى أحكام المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات^(١) .

(١) راجع - إذا شئت - أحكام المادة ٢٧ من قانون العقوبات . وفارن ، مع ذلك ، ما تقدم بنس المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات .

ولقد عين الشارع في صلب المادة ٢٦٧ هذه المساعي التي تقوم بها المحاولة،
المجرمة ، وتؤلف ركنها المادي ، بل وسائل اقترافها ؛ وجاء ذكرها على
سبيل الدلالة والتمثيل لا على سبيل الحصر والتقييد. ونعما ما فعل ، لان الوسائل
التي قد يعتمدها الفاعل لتحقيق أحد غرضيه الملع اليها لا يمكن ان تقع تحت حصر
أو أن يشملها عد. ولذلك جاء النص عاماً مطلقاً . فقد يتجلى ، إذن ، ركن
هذه الجريمة المادي بالأعمال أو بالقاء الخطب أو المحاضرات أو بكتابة المقالات
وسائر انواع المنشورات أو بعقد الاجتماعات وغير ذلك ! . ومناطق تجريم
النشاط الذي عدتها بعض مظاهره انما هو ارتباطه بالهدف الآثم الذي يسعى
الفاعل الى تحقيقه من اقتطاع ارض أو تقليك حق أو امتياز : فاذا دعا سوري
من سكان محافظة الجزيرة مثلا الى عقد اجتماع في داره ، وطقى بمحدث المدعوي
حديث اغراء وترغيب : يشوقهم الى سلب هذه البقعة عن الوطن السوري وضما
الى تركيا ، ويزين لهم فوائد هذه الحياة ومحاسنها ، فهو آثم في حق دولته ،
وتطبق المادة ٢٦٧ على فعلته هذه .

ومن المسلم به ان قيام الركن المادي في هذه الجريمة يستلزم ان تكون
المحاولة ، جدية والمسمى صادقا بئان كلاهما عن عزم وتصميم ودعوة حقيقية .
وأما التزوة العابرة ، واشتطاط القلم ، والنقطة العارضة يمس بها غيظ مكبوت
او نكمة حمقاء ، فكل أولئك وغر وزبد ، ولا يُعتدّ به في موازين العقاب .

وغني عن البيان ان الجزء الذي يحاول الفاعل بقره ينبغي ان يؤلف بقعة
من بقاء الدولة السورية ، تخضع لسيادتها وتشكل قسماً منها ، وتدخل
ضمن حدودها .

ولا مشاحة في ان المحاولة التي تهدف الى سلب جزء من ارض الوطن السوري
بنية إلحاقه بدولة أجنبية ليست بأكثر خطراً على أمن الدولة الخارجي من
المحاولات التي ترمي الى اضعاء حقوق الدولة السورية وامتيازاتها او انتزاعها

منها او التخلي عنها ورغبة في نقلها او تملكها لاحدى الدول الاجنبية التي يخدم
الفاعل مصالحها .

مفهوم الدولة وامتيازاتها : وحقوق الدولة وامتيازاتها لا تقع تحت حصر .
وفي طبيعة هذه الحقوق حق السيادة ، وحق البقاء . ولعل اكثر حقوق الدولة
متفرع ومنبثق عن هذين الحقين .

اما سيادة الدولة داخل اقليمها فتتجلى في حقها في تنظيم ادارة الحكم وادارة
مرافق البلاد العامة وممارسة اختصاصها في التشريع وفي التنفيذ وفي القضاء الخ . .
واما سيادة الدولة خارج اقليمها فتتجلى في استقلالها بتصرف شؤونها
الخارجية وتوجيه علاقاتها مع غيرها من الدول دون ان تخضع في ذلك لارادة
دولة اخرى . ويتفرع عن هذا المبدأ حق الدولة في التمثيل الخارجي وفي
حضور المؤتمرات وابرام المعاهدات والاشتراك في الهيئات الدولية المختلفة ،
وحقها في التصويت ، وحقها في الاحتكام الى الوسائل السلمية لفض المنازعات
القائمة بينها وبين سائر الدول الاخرى .

وللدولة ، استناداً الى حقها في البقاء ، أن تحمي نفسها ضد اي اعتداء قد
يقع عليها من الخارج بإعداد القوات العسكرية اللازمة وبانشاء الحصون وسائر
وسائل الدفاع . ولها أن تبرم ، تحقيقاً لهذا الغرض ، مع الدول الاخرى
معاهدات تحالفية دفاعية ، او تشتبك في منظمات اقليمية او هيئات دولية تنصرها
اذا وقعت ضحية اعتداء غادر . وقد اقر ميثاق الامم المتحدة هذه الحقوق فأيد
حق الدفاع المشروع في مادته الحادية والخمسين ، كما اعتبر في الفقرة السابعة من
مادته الثانية أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة هو من المبادئ
الاساسية التي يقوم عليها الميثاق ، والتي ينبغي على الدول وعلى منظمة الامم
المتحدة نفسها أن تراعيها حين ممارسة اوجه نشاطها المختلفة .

وعلى ذلك ، فإن اية محاولة يقوم بها الفاعل بالاعمال او الخطب او الكتابات

أو غير ذلك ، بغية حرمان الدولة السورية حقاً من هذه الحقوق وامثالها ، أو امتيازاً من امتيازاتها ، ونقله الى اية دولة أجنبية ، تعتبر جريمة من جرائم الحياة ، ويعاقب عليها بمقتضى احكام المادة ٢٦٧ التي نحن بصدددها .

وبعض التشريعات ، كالتشريع المصري والقنسي ، تعاقب على المساعي التي يقوم بها الفاعل لدى دولة أجنبية ، بقصد الإضرار بمركز الدولة الحريري أو الدبلوماسي أو السامي ^(١) .

أما الشارح الايطالي فيعاقب ، في المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات الايطالي ، كل من اتطت به الدولة تصريح شأن من الشؤون في الميدان الدولي ففرط في واجبه تقريباً قد يفضي الى الإضرار بالمصلحة الوطنية .

وفي قانون العقوبات السويسري ، تعاقب المادة ٢٦٧ كل من توكل الدولة تمثيلها اليه ، فيقدم على مفاوضة دولة أجنبية ، ويؤدي ، في المفاوضة ، مصالح بلاده قصداً .

وأما الشارح اليوغسلافي ، فقد عاقب ، في المادة ١١٢ من قانون العقوبات اليوغسلافي ، كل من اساء استعمال سلطته او تجاوز حدودها كممثل للجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية ، فأضر بمصالح شعبه ودولته في معاهدة عقدها ، او في مهمة ذات شأن او كلفت اليه ، فقام بها لدى دولة أجنبية أو لدى احدى المنظمات أو المؤسسات الدولية أو الاجنبية .

مقارنة : وإذا نحن قارنا هذه النصوص الكثيرة التي سقناها من التشريعات الجزائية الاجنبية بالنص الوارد في المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات السوري والفاضي بتجريم محاولة تليك أبة دولة أجنبية حقاً او امتيازاً خاصاً بالدولة السورية ، اتضحت لنا فروق جمة ، ولعل أهمها ما يلي :

اولاً : ان النص الوارد في التشريع السوري يعاقب على المحاولة ، ولا

(١) راجع - اذا شئت - الفقرة ١ من المادة ٧٨ مكرراً من قانون العقوبات المصري والفقرة ٢ من المادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي .

يستلزم قيام الجريمة حصول النتيجة الجرمية . اما أكثر التشريعات الأجنبية فتشترط للعاقبة وقوع الضرر فعلاً ، ولا تكفي باحتمال وقوعه .

ثانياً : ان التشريع السوري لا يعاقب الا اذا كانت المحاولة تهدف الى اهدار حقوق الدولة السورية او امتيازاتها ، ونقلها الى دولة اجنبية . وأما التشريعات الأجنبية فتعاقب على الايذاء بمصالح الدولة . ومن المعلوم أن المصالح شيء والحقوق والامتيازات شيء آخر ، إذ لا يمكن أن تشكل كل مصلحة حقاً مقررأ أو امتيازاً معترفاً به . والتشريع السوري يستلزم ، في هذا المضمار ، توافر شرطين :

أ - أن يسمى الفاعل الى تمليك الدولة الاجنبية حقاً مقررأ أو امتيازاً معترفاً به ، ولا يكفي أن يكون ذلك مصلحة من المصالح التي هي دون الحق الثابت او الامتياز الاسكيد .

ب - أن يكون هذا الحق او الامتياز خاصاً بالدولة السورية . أما إذا كانت هذا الحق أو الامتياز خاصاً بالافراد او مجامعات من الناس مهما كثروا أو قلوا ، فلا مجال لتطبيق أحكام المادة ٢٦٧ في صدد التخلي عنه ونقل ملكيته الى دولة اجنبية .

الركن الثالث : القصد الجرمي

لا يكفي قيام هذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام ، وهي لا تستكمل جميع عناصرها وأركانها ، الا اذا توافر في نفس فاعلها القصد الجرمي الخاص ، الا وهو : خدمة الدولة الاجنبية بإهدار حق الوطن ، ونقله اليها . ويتجلى هذا القصد الجرمي الخاص في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢٦٧ كما يلي :

الحالة الاولى : محاولة اقتطاع جزء من الارض السورية ، والقصد الجرمي الخاص الذي ينبغي ان يتوافر في نفس الفاعل هو : ضم هذا الجزء الى دولة أجنبية . فاذا لم يثبت ان الفاعل يهدف الى تحقيق هذا القصد الخاص انتهى امكان

تطبيق احكام هذه المادة ، وربما جاز اللجوء الى تطبيق احكام المادة ٢٩٢ المعدلة .

الحالة الثانية : محاولة انتزاع حق أو امتياز خاص بالدولة السورية .
والقصد الجرمي الخاص الذي يجب توافره في هذه الحالة هو تقييد دولة اجنبية هذا الحق أو الامتياز الخاص بالدولة السورية . فاذا اقتصرحت محاولة الفاعل على الرغبة في انتزاع هذا الحق أو الامتياز من الدولة السورية وسلبها إياه بقصد حرمانها منه ، أو اضعافه عليها ، أو اهداره ، ولم تكن المحاولة ترمي الى نقل ملكيته الى دولة اجنبية ، فلا مجال لتطبيق احكام هذه المادة لانتفاء عنصر القصد الجرمي الخاص . وينزل منزلة الدولة السورية كل دولة حليفة بقتضى احكام المادة ٢٧٠ التي المعنا اليها من ذي قبل .

العقوبة وظروف التشديد :

تتراوح العقوبة المقررة على فاعل هذا الجرم بين الخمس سنوات والخمس عشرة سنة اعتقالاً مؤقتاً .

وتشدد العقوبة تقتدو اعتقالاً مؤبدأ اذا كانت الفاعل متنبهاً — حين ارتكابه هذا الجرم — الى جمعية أو منظمة سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي (المادة ٢٨٨) ، او الى اية جمعية اخرى أنشأت لاثارة النعرات المذهبية او العنصرية أو الحزبية على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة (المادة ٣٠٨) .
وقد سبق ان أشرنا الى ان العقاب ينبغي ان ينزل بالفاعل ، وان لم يحقق غايته ويصل الى بغيته المنشودة من حيث يتر الجزء من الأرض السورية وضمه الى الدولة الاجنبية ، أو من حيث تخليد الدولة الاجنبية الحق أو الامتياز الخاص بالدولة السورية .

★ ★ ★

الفصل السادس

ابواء الجواسيس وجنود الاستكشاف ومساعدتهم على الهرب، وتسهيل فرار أسرى الحرب ورعايا العدو والمعتقلين

المادة ٢٦٨

هذه المجرمة في التشريع الجزائي المقارن: كان الشارع الفرنسي يعاقب بالإعدام ، في المادة ٨٣ القديمة من قانون العقوبات الفرنسي ، كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحداً من الجواسيس أو الجنود الاعضاء المرسلين للاستكشاف وهو علم بصفتهم هذه .^(١)

(١) راجع في شرح هذه المادة القديمة من قانون العقوبات الفرنسي : المطول في قانون العقوبات الفرنسي لملامة غارو ، ص ٥٤٠ بقية ١١٩٧ من الجزء الثالث ، الطبعة الثالثة . وكذلك : بلانش ودوتريك في الصفحة ٢٩ بقية ٤٦ من الجزء الثاني من كتابها : « دراسات عملية حول قانون العقوبات » ، الطبعة الثانية . وكذلك : شوفو وفوستان هيلي وفيلى في كتابهم : شرح قانون العقوبات الفرنسي . الجزء الثاني ، ص ٥٦ وما بعدها بقية ٣٣٣ . الطبعة السادسة . وكذلك : اميل غارسون الطبعة الاولى من شرحه المعروف ، في معرض شرحه المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

ويجمع الشراح الفرنسيون على ان هذا النص يجعل من اخفاء الجوايس وجنود الاعداء المرسلين للربادة والكشف جريمة خاصة مستقلة بذاتها ، فلم يعد من الجائز اعتباره فعلاً من افعال التدخل في جريمة التجسس ، ويجمعون ايضاً على ان القرض الذي يرمي اليه الشارع هو معاقبة من يعمل على تنجبه مثل هؤلاء الاشخاص الخطوب عن رقابة السلطة ، وجعلهم في منأى عن ان تطالهم يد العدالة ، وفي نجوة من العقاب .

بيد ان الشارع الفرنسي لم يبعد بدأ من تبديل احكام المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي ، بعد تغييرات جمة ، فاستعاض عنها ، بعد التعديل ، بأحكام المادة ٨٥ التي اعتبرت في حكم التدخل او الخفي كل من علم بنوايا مرتكبي الجرائم المحلة بأمن الدولة الخارجي وقدم اليهم اعانات او وسائل عيش او سكناً أو مخبئاً أو مكاناً للاجتماع^(١) ، وكذلك كل من حمل وسائلهم أو سهل لهم ، بأية طريقة كانت ، البحث عن موضوع الجريمة ، او اخفائه او نقله أو ابلاغه ، وهو علم بذلك^(٢) ، وكذلك ايضاً كل من أخفى الاشياء والادوات التي استعملت أو التي اعدت للاستعمال في احدى الجرائم المذكورة ، أو أخفى الاشياء أو الوثائق التي حصل عليها اولئك المجرمون بواسطة الجريمة ، وهو يعلم ذلك^(٣) . ويمنع الشارع الفرنسي الحق للمحكمة ، في مثل هذه الاحوال ، ان تعفى اقارب المجرم واصهاره الى الدرجة الرابعة من العقاب ، ما لم يكونوا شركاءه في الجرم^(٤) .

وبيد وأن الشارع الفرنسي لم يشأ ان يجعل من هذه الافعال المنصوص عليها في المادة ٨٥ جرائم خاصة مستقلة كالسابق ، فلم يعين لها في صلب هذه المادة عقاباً ، وانما

(١) الفقرة ١ من المادة ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) الفقرة ٢ من المادة ذاتها .

(٣) الفقرة ٣ من المادة عينها .

(٤) الفقرة الاخيرة من المادة نفسها .

اعتبر فاعلًا في حكم المتدخل complice أو المخفي receleur وعاقبه بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التي تعاقب على التدخل أو إخفاء الأشخاص أو الأشياء^(١). ويبنى على ذلك ان المادة ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي ليست سوى نص احتياطي subsidiaire عين فيه الشارع الفرنسي بعض الحالات، وأدخلها في عداد افعال التدخل والإخفاء المنصوص عليها في الاحكام العامة، ولذلك فلا تطبق احكام المادة ٨٥ على هذه الافعال الا حيث لا يمكن ان تشملها في الاصل الاحكام والقواعد الواردة في النصوص العامة مثل المواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ المعدلة، الخ^(٢).

اما الشارع المصري فقد اقتبس حكم المادة ٨٣ من قانون العقوبات المصري عن النص المقابل لها في التشريع الفرنسي، وهو نص المادة ٨٥ الآتية الذكر، ولكنه جعل من إخفاء الأشخاص والأشياء المذكورة فيها جريمة خاصة مستقلة، وقد اعتبرها جنحة في جميع الاحوال، وعاقب عليها بالحبس والغرامة، أو بأحدى هاتين العقوبتين، سواء وقعت في زمن الحرب أو في زمن السلم. ولم يجعل الشارع المصري من صلة الزوجية أو الابوة أو البنوة أو غيرها من صلات القرابة عذراً محلاً من العقاب، وذلك خلافاً لما قضى به الشارع الفرنسي في المادة ٨٥ الملع اليها.

وفي قانون العقوبات البلجيكي نصت المادة ١٢٠^(٣) على مثل ما نصت عليه المادة ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي و ٨٣ من قانون العقوبات المصري.

ولكن الشارع البلجيكي لم يستغن باحكام المادة ١٢٠ عما ورد في نص المادة ١٢١، وتقضي هذه بالاعدام على كل من يخفي جاسوساً أو جندياً أرسله العدو للاستكشاف، وكل من يحمل غيره على إخفائه. وقد احتفظ الشارع البلجيكي

(١) كالواد ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ المعدلة من قانون العقوبات الفرنسي .
 (٢) تراجع التبعة ١٤ وما بعدها في الجزء الاول من شرح العلامة غاوسون ، الطبعة الثانية ص ٤٠٠ ، في معرض شرح المادة ٨٥ .
 (٣) ان القانون البلجيكي الصادر في ١٩ تموز ١٩٣٤ هو الذي أدخل هذه المادة 120 septies إلى حلب قانون العقوبات البلجيكي الموضع منذ الثامن من حزيران عام ١٨٦٧ .

بنص هذه المادة الاخيرة التي وضعها في خلال الحرب العالمية الاولى بمقتضى القانون الصادر في ١١ تشرين الاول ١٩١٦ .

ولم ير الشارع البلجيكي في هذه النصوص كل كفايته وغناه ، بل تكشفت له التجارب القاسية التي اجتازتها بلاده في خلال الحرب العالمية الثانية عن نواقص وثغرات في التجريم والمداخلة في هذه المضار . ولذلك باهر الى اصدار القانون المؤرخ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٤ ، فأضاف به عدداً من الفقرات الى المادة ١٢٩ الآتية الذكر . ومن الفائدة ان نذكر نص هذا القانون :

« من أخفى ، أو حمل غيره على اخفاء عملاء العدو أو جنوده ، سلبين كانوا أو جرحى ، أو ساعدهم على التواري من السلطات ، عوقب بالاشغال الشاقة من خمسة عشر الى عشرين عاماً .

« وفي حالة الطوارئ يعاقب الفاعل بالاعدام .

« من أخفى ، أو حمل غيره على اخفاء احد رعايا العدو أو رعايا دولة حليفة له ، أو ساعده على التواري من السلطات ، عوقب بالحبس الشديد .

« وفي حالة الطوارئ يعاقب الفاعل بالاشغال الشاقة من عشر الى خمس عشرة سنة .

« من أخفى ، أو حمل غيره على اخفاء الاشخاص الذين يعلم انهم ملاحقون او محكوم عليهم باحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الاول من الكتاب الثاني في قانون العقوبات ^(١) ، أو في المواد ١٧ و ١٨ من القانون المؤرخ في ٢٧ ايار ١٨٧٠ المتضمن قانون العقوبات العسكري ^(٢) ، أو ساعدهم على التواري من وجه العدالة ، عوقب بعقوبة الجريمة ذاتها ، على أن لا تتجاوز

(١) يشتمل هذا الفصل في قانون العقوبات البلجيكي على احكام الجنائيات والجنح الواضحة على أمن الدولة الخارجي (المادة ١١٣ - ١٢٣ المكررة) .

(٢) تتضمن طائفت المادتين في قانون العقوبات العسكري البلجيكي احكام جرائم التجسس العسكري .

المعقوبة المعقبة بها خمسة عشر عاماً اعتقلاً او اشغالا شاقة .

« يعق من المعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة الاصول والفروع
والازواج ، وان طلقوا ، والاخوة والاخوات والاصهار من الدرجة ذاتها » .
واما التشريع اليوغوسلافي فقد كان اكثر شمولاً واوسع مدى إذ نصت
المادة ١٢٠ من قانون العقوبات اليوغوسلافي ، وعنوانها : « مساعدة فاعل الجرائم
الضارة بالشعب وبالدولة » ، على مايلي :

« من أخفى احد مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٠ - ١١٧
من هذا القانون ^(١) ، او قدم له ملجأ او طعاماً ، أو مواد باي شكل كان ، أو
عرقل جهود اجهزة الدولة الرامية الى الكشف عن المجرم أو القبض عليه ،
عوقب بالحبس الشديد » .

فهره الجرميز في التشريع الجزائي السوري : كانت المادة ٥٤ من قانون
الجزاء العثماني الذي ظل ساري المفعول في سورية حتى اول ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩
مأخوذة بنصها من المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي ، وهي المادة القديمة
الملغاة التي استعاض عنها الشارع الفرنسي باحكام المادة ٨٥ المشار اليها سابقاً .
وهذا هو نص المادة ٥٤ من قانون الجزاء العثماني :

« كل من كان من وعايا الدولة العلنية واخفى عنده احداً من الجواسيس
او العساكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة ، وهو يعرفهم بهذه
الصفة ، او حمل غيره على اخفائهم ، عوقب بالاشغال الشاقة » .
ولئن كانت هذه المادة مأخوذة ومقتبسة عن المادة ٨٣ القديمة الملغاة في
قانون العقوبات الفرنسي ، فهي ، على الرغم من ذلك ، جاءت مختلفة عنها
من بعض الوجوه :

(١) تنظم هذه المواد الجرائم المرتكبة ضد الدولة والشعب ، وهي في اكثرها افعال عنة
بأمن الدولة الخارجي ، كجرائم الخيانة والتجسس والتخريب الخ ...

١ - لقد كانت المادة ٥٤ المئانية تقصر العقاب على من كان من رعايا الدولة العلية ، اما المادة ٨٣ في التشريع الفرنسي القديم فكان حكمها يشمل المواطن والاجنبي على السواء .

٢ - ان العقوبة الواردة في صلب المادة ٥٤ هي الاشغال الشاقة المؤبدة ، اما المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي فكانت تعاقب على هذا الجرم بالاعدام . ومهما يكن ، فقد انشأ الشارع السوري احكام قانون الجزاء المجاني ، واورد ، في صلب احكام المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات السوري الحديث ، هذه الجريمة التي كانت تتناولها المادة ٥٤ القديمة المفعلة السالف ذكرها . وهذا هو نص المادة ٢٦٨ :

١ - كل سوري قدم سكناً او طعاماً او لباساً لجاسوس او جندي من جنود الاعداء للاستكشاف وهو على بينة من امره او ساعده على الحرب عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - كل سوري سهل فوار اسير حرب او احد رعايا العدو المعتقلين عوقب بالاعتقال المؤقت ،

ملاحظات عامة : اذا نحن قارنا هذا النص التشريعي السوري بالنصوص

التشريعية الاجنبية التي ألمعنا اليها استطعنا ان نلمس الفروق التالية :

أولاً : ان التشريع السوري يجعل تقديم السكن او الطعام او اللباس لجاسوس او جندي عدو من جنود الاستكشاف او مساعدة اعداء على الحرب ، او تسهيل فوار اسير حرب او احد رعايا العدو المعتقلين ، جريمة خاصة مستقلة قائمة بذاتها *sui generis* .

ثانياً : يقتصر التشريع السوري ، في هذا النص ، على تجريم تقديم السكن او الطعام او اللباس او تسهيل الحرب او الفوار ، ولا يتناول بتاتاً وسائل العون الاخرى من منح هبات مالية او تزويد بالاسلحة والادوات وغيرها ، كما لا يتعرض هذا النص ، خلافاً للتشريعات الاخرى ، الى اخفاء الاشياء والادوات التي

استعملت او التي اعدت للاستعمال في ارتكاب احدى الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، ولا الى اخفاء الاشياء او الوثائق التي حصل عليها بواسطة الجريمة ، ولا الى اخفاء موضوع الجريمة او نقله او تسهيل البحث عنه او حمل رسائل الجاني النج ... فكل هذه الافعال وامثالها تخرج عن نطاق أحكام المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات السوري ، ولكنها لا تبقى دون عقاب ، ولما قد تؤلف جرائم الاشتراك او التدخل او الاخفاء المنصوص عليها في المواد ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ من قانون العقوبات السوري .

ولئن لم تنص المادة ٢٦٨ بصراحة على جرائم اخفاء *recel* الاشخاص الذين ذكرتهم ، فهي تعاقب ، في جميع الاحوال ، على مواردتهم من وجه العدالة اما بمساعدتهم على الهرب او بتسهيل فراغهم ، او بتسهيلهم من الاستمرار في نشاطهم الاجرامي بتقديم الطعام او اللباس او السكن لهم .

ثالثاً : يقتصر نص المادة ٢٦٨ في التشريع السوري على ذكر الاصناف الاربعة من الاشخاص :

- ١ - الجواسيس
- ٢ - جنود العدو المرسلون للاستكشاف
- ٣ - امرى الحرب
- ٤ - رعايا العدو المعتقلون .

ولا يتناول النص سواهم . بينما تتناول بعض التشريعات الاجنبية ، كالتشريع البلجيكي مثلاً ، جميع جنود العدو وعملائه ورعاياه ورعايا الدول الحليفة له ، وجميع مرتكبي الجرائم المخرطة بأمن الدولة الخارجي . وفي هذا شمول واسع المدى لم يأخذ به الشارع السوري على اطلاقه ، وكان من الجدير به ان ينحصر منحى الشارع البلجيكي ، وان يراعي التطورات الاخيرة في اساليب الحرب والعدوان ، لان تقديم السكن او الطعام او اللباس لجندي من جنود الاعداء المظليين الذين

يهبطون في مناطق معينة داخل البلاد ، او مساعدته على الحرب لا يقل خطراً عن تقديم السكن او الطعام او اللباس لجاسوس او لجندي أرسله العدو للاستكشاف ، او مساعدته على الفرار .

وأبداً : ان الفرض الذي يهدف اليه الشارع من وضع أحكام المادة ٢٦٨ هو تصعيب مهمة الجواسيس او جنود الاعداء للاستكشاف ، وسد ذرائع المساعدة التي تمكنهم من القيام بنشاطهم الإجرامي او الاستمرار فيه او تتيح لهم التواري من وجه العدالة . ويهدف الشارع أيضاً من وراء النص المذكور الى تفادي الاخطار الجمة التي تنجم عن افلات اسرى الحرب ورعايا العدو المعتقلين من قبضة السلطات المسؤولة . فهؤلاء ، وان لم يكونوا قد اقترفوا جرمًا معيناً يعاقب عليه القانون ، الا ان الحرب الاخيرة قد كشفت عن مبلغ الاذى والضرر الذي يستطيع رعايا العدو ان يقوموا به في البلاد المضيفة ، كتعطيل وسائل الدفاع عنها ، او اقتراح افعال التخريب من وراء جيشها المحارب او اضعاف الروح المعنوية باشاعة الانباء الانجرامية الخ . . . ولذلك فخطر هؤلاء الاشخاص حيال امن الدولة ليس ناجماً عما اقترفوه من جرائم ، ولكنه ناجم عن الطاقة الاجرامية التي يتصفون بها ، وتجهلهم مصدر مخاطر ممكنة الوقوع . ولقد ابحاث القوانين والاعراف الدولية اعتقال رعايا العدو كلجراء احترازي صيانة لامن الدولة ووقاية لمصالحها الدفاعية .

خامساً : ان الشارع السوري يعاقب في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ على تقديم السكن او الطعام او اللباس للجاسوس او لجندي الاستكشاف التابع لقوات العدو ، وكل أولئك افعال قد تأتي في أعقاب الجرائم التي ارتكبتها الجاسوس أو جندي الاستكشاف ، أو قبلها ، أو قد لاتصل الى حد التدخل في هذه الجرائم ، أو لاتتوافر فيها عناصر جرم الاخفاء . اما اذا كانت المعونة المقدمة مستكملة عناصر جرم التدخل المنصوص عليه في المادة ٢٦٨ فليس ثمّة ما يمنع من تطبيق أحكامها . وليس ثمّة أي تعارض بين نص هذه المادة ونص

المادة ٣٦٨ موضوع شرحنا . وإن يتيسر لنا بالطبع رسم صورة واضحة للتفريق بين أحكام المادة ٣٦٨ الملغ اليها ، وأحكام المواد الاخرى التي سن الشارح السوري فيها القواعد العامة لجرائم التدخل والاختفاء ، ما لم نبادر الى وضع نصوص هذه المواد أمام عيني القارئ . وهاهنا ما نصت عليه المادة ٣١٨ من قانون العقوبات السوري :

د يعد متدخلًا في جناية أو خيانة :

د آ - من اعطى إرشادات لأقربائها وإن لم تساعد هذه الارشادات على الفعل .

د ب - من شدد عزية الفاعل بوسيلة من الوسائل .

د ج - من قبل ، ابتغاء لمصلحة مادية أو معنوية ، عرض الفاعل أن يرتكب الجريمة .

د د - من ساعد الفاعل أو عاونه على الافعال التي هيأت الجريمة أو سهلتها او على الافعال التي تمت ارتكابها .

د هـ - من كان متفقاً مع الفاعل او احد المتدخلين قبل ارتكاب الجريمة وسام في اخفاء معاملها او تحبسه او تصريف الاشياء الناجمة عنها ، او اخفاء شخص او اكثر من الذين اشتركوا فيها عن وجه العدالة .

د و - من كان عالمًا بسيرة الاشرار والجناة الذين هاجم قطع الطرق او ارتكاب اعمال العنف ضد امن الدولة او السلامة العامة ، او ضد الاشخاص او الممتلكات ، وقدم لهم طعاماً او مأوى او مخبئاً او مكاناً للاجتماع .

الفروق الفاتحة بين بعض امطام المادة ٣١٨ وامطام المادة ٣٦٨ :

والفروق واضحة جلية بين هذه النصوص ونص المادة ٣٦٨ ، وها نحن نوجز أهمها في مايلي :

١ - تستلزم الفقرة د هـ من المادة ٣١٨ أن يكون تم جريمة قد ارتكبت

- أياً كانت الجريمة - وإن يكون ثمة اتفاق مسبق مع فاعلها على إخفاء شخص أو أكثر من الذين اشتركوا فيها عن وجه العدالة ، ولا يقتضي تطبيق المادة ٢٦٨ شيئاً من ذلك . فلا أسرى الحرب ولا رعايا العدو المعتقلون ولا الجنود الذين يرسلهم العدو للاستكشاف قد اوتكبوا - بهذه الصفات ذاتها - جريمة يعاقب عليها القانون . وهب أن الجواسيس اقترفوا جريمة من جرائم التجسس فإن المادة ٢٦٨ لا تتطلب أن يكونوا على اتفاق مسبق مع من قدم إليهم الطعام أو السكن أو اللباس أو ساعدهم على الحرب .

٢ - أما الفقرة « د » من المادة ٢٦٨ فتعاقب على تقديم الطعام أو المأوى أو الخبز أو مكان الاجتماع للاشترار الاشياء الذين قاموا فعلاً باقتراض أعمال العنف ضد أمن الدولة أو السلامة العامة أو ضد الأشخاص أو الممتلكات ، ودأبوا على هذه الجرائم واتخذوها ديدنهم ، وليس شيء من ذلك في أحكام المادة ٢٦٨ .

٣ - ومن الجدير بالذكر أن المعونة المنصوص عليها في الفقرة « د » من المادة ٢٦٨ تنجلى في الطعام والمأوى ، والخبز أو مكان الاجتماع ، ولا تذكر اللباس . أما المعونة المنوّه بها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ فتقتصر على الطعام والسكن واللباس ولا تذكر الخبز أو مكان الاجتماع ، والغريب أن كلمة *logement* الواردة في النص الفرنسي قد نقلت الى العربية فأصبحت « مأوى » في الفقرة « د » من المادة ٢٦٨ وامست « سكناً » في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ ، والمدلول واحد في الحالتين !..

وكان حرياً بالشاوع السوري أن يتوسع في مجالي المعونة المنصوص عليها ، فيتجاوزها الى المال مثلاً ، إذ ليس من المنطق أن تعاقب من يغذي الجواسيس أو جنود الاستكشاف من الاعداء بالطعام ، ولا تعاقب من يغذيهم بالمال ! . ولعل العون بالمال معاقب عليه بمقتضى أحكام الفقرة « د » من المادة ٢٦٨ إذا توافرت فيه سائر أركان جرم التدخل الأخرى .

ولقد أدرك الشارع السوري ان الفقرتين ٢٥٥ و ٢٥٦ من المادة ٢١٨ لاقتسما لجميع حالات اخفاء الاشخاص التي ينبغي تجريبها والمعاقبة عليها ، ولذلك وضع المادة ٢٢١ ، ونصها مايلي :

١ - من اقدم فيا خلا الحالات المنصوص عليها في الفقرتين ٥ و ٦ من المادة ٢١٨ على اخفاء شخص يعرف أنه قد اقترف جنابة او ساعده على التوازي عن وجه العدالة ، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين .

٢ - يعنى من العقوبة أصول الخناة المحبطين او فروعهم او ازواجهم او زوجاتهم حتى نطالقات او اشقاؤهم او شقيقاتهم او اصهارهم من الدرجات نفسها^(١).

(١) أما إخفاء الأشياء فقد نصت عليه المادة ٢٢٠ المدلة من قانون العقوبات السوري. وقد جاء فيها مايلي :

١ - من اقدم ، فيا خلا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٢١٨ وهو عالم بالأمر ، على إخفاء او بيع او شراء أو تصريف الأشياء الداخلة في ملكية الغير والتي زعمت واختلفت او حصل عليها بجنابة او جنحة عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين وبالعقوبة من مئة ليرات الى مائتي ليرة .

٢ - على أنه إذا كانت الاشياء المبحوث عنها تاجمة من جنحة ، فلا يمكن ان تجاوز العقوبة ثلثي الحد الاعلى لعقوبة الجنحة المذكورة .

وما تجدر الإشارة اليه أن بعض التشريعات الجزائية الاجنبية ، كالتشريع الفرنسي والمصري مثلاً ، تعاقب بشخص خاص كل من أخفى الاشياء والادوات التي استعملت او التي اعدت للاستعمال في ارتكاب إحدى الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، والاشياء او المدات او الوثائق التي حصل عليها بواسطة هذه الجريمة ، وهو عالم بذلك (انظر الفقرة ٢ من المادة ٨٣ من قانون العقوبات المصري ، وكذلك انظر الفقرة ٣ من المادة ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي) . ويستمر التشريع الفرنسي والمصري هذه الجريمة في عداد الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي .

اما ائشارع السوري فلم يفرّد لثمة هذه الجريمة نصاً خاصاً ، كما سبق القول ، وانما عاقب عليها بمقتضى احكام التدخل او « الاخفاء » العامة الواردة في الفقرة الخامسة من المادة ٢١٨ وفي المادة ٢٢٠ المدلة في قانون العقوبات السوري .

ولا يضر من إقبال ان جرم الاخفاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٠ الآتية الذكر يقتصر =

مقارنة :

١- هذه المادة ٢٢١ تشترط ان يكون الشخص المتواري قد اقررت جنابة ،
واما المادة ٢٦٨ فلا يستلزم الحكم بقتضائها توافر مثل هذا الشرط دائماً .
٢ - ان الشارع السوري جعل من بعض صلات القرابة المنصوص عليها في
الفقرة ٢ من المادة ٢٢١ عذراً محلاً من العقاب ، ولكنه لم يورد في المادة ٢٦٨
نصاً مماثلاً ، فلم يعد من الجائز ان يفيد فاعل الجرم المنصوص عليه في هذه المادة
الاخيرة من اي اغفاء من العقاب بسبب صلات القرى ، لاث الاعذار المحلة
لا يمكن تقييدها الا بنص قانوني كما يقضي بذلك التشريع الجزائي السوري (اقرأ
- اذا سئلت - المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات السوري) .

تحليل الجرم المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات

لقد ذكرنا الاحكام التي وردت في عدد من التشريعات الجزائية الاجنبية
حول هذه الجريمة ، وقارناها بأحكام المادة ٢٦٨ في التشريع الجزائي السوري ،
ثم وازنا بين هذه الاحكام وما اورده الشارع السوري في مواطن اخرى من
قانون العقوبات السوري بصد جرمية إيذاء الاشخاص المجرمين وإخفافهم ، وقد
شرحنا الفروق القائمة بين هذه النصوص المختلفة وحددنا مجال التطبيق الخاص
بكل منها على حدة . وخليق بنا الآن أن نحلل الجريمة الواردة في المادة ٢٦٨
السالف بيانها الى اركانها وعناصرها الاساسية ونبرز شرائط تطبيقها . والحقيقة
ان المادة ٢٦٨ تنطوي على فقرتين اثنتين ، وفي كل منها جرم مستقل عن الآخر ،
ولكل منها حكم مخصوص :

== على حماية الاشياء غير العسكرية . اما إذا كان الشيء موضوع جرم الاخفاء من اشياء الجيش
السوري فقد وضع الشارع حمايته اصوماً خاصة في سلب قانون العقوبات العسكري (اقرأ اذا
شئت المواد ١٢٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من قانون العقوبات العسكري) .

أولاً - الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨
لقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ على أن « كل سوري قدم سكناً أو
طعاماً أو لباساً لجاسوس أو جندي من جنود الأعداء للاستكشاف ، وهو
على بينة من أمره ، أو ساعده على الحرب ، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » .

أركان الجريمة

ومن الجلي الواضح أن هذه الفقرة تختص بتجريم نظيرتين اثنتين من
أنماط النشاط الإجرامي ، هما : أولاً تقديم السكن أو الطعام أو
اللباس . وثانياً : المساعدة على الحرب . وتقتصر هذه الفقرة أيضاً على تعيين نوعين
اثنين من أنواع الأشخاص الخطرين ، هما : أولاً الجواسيس . وثانياً : الجنود الذين
يوسلمهم العدو للربادة والكشف أو الاستطلاع . ولا تختلف مهمة هذه الفئة
الثانية ، من حيث طبيعتها وخطورتها ، عن مهمة الجواسيس ، فكلتا المهمتين
تهدفان ، في الحقيقة ، إلى الحصول على معلومات وبيانات تنفع العدو . وأما
أركان هذه الجريمة فيمكن تلخيصها بما يلي :

الركن الأول : الفاعل

تشتط الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ - كما تشتط الفقرة الثانية - أن
يكون فاعل الجريمة سورياً . وينزل منزلة السوري بمقتضى أحكام المادة ٢٧٠
الاجنبي الذي له في سورية محل إقامة أو سكن فعلي . وليس في النصوص الماثلة
في التشريعات الاجنبية قيد كهذا القيد ، وإنما يشمل حكمها المواطنين والاجانب
جميعاً - سواء بينهم من أقام أو سكن في البلاد ومن لم يقيم أو يسكن فيها .
ولو أن الشارع السوري حذاً حذو التشريع الاجنبي في هذا الصدد لوقر
الانسجام التام بين حكم المادة ٢٦٨ وما قبلها من مواد أخرى تنظم جرائم
الحياة ، وبين حكم المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري .

الركن الثاني : الفعل المادي

يتجلى الركن المادي لهذه الجريمة ، كما أسلفنا ، في مظهرين اثنين من مظاهر السلوك الإجرامي هما :

أ - تقديم السكن او الطعام او اللباس .

ب - المساعدة على الهروب .

ولا يستلزم الشارع ان يقوم الفاعل بهذين الفعلين معاً ، وانما يكفي ان ينفذ واحداً منها فيتم بذلك الركن المادي للجريمة .

أ - تقديم السكن او الطعام او اللباس :

اما تقديم السكن logement فيقصد به تدير منزل بأوي اليه الجاسوس او الجندي العدو والكشاف ويتخذ منه مقبلاً له وميناً يقضي فيه اوقات راحته .
واما الطعام فهو كل ما يؤكل وما يتخذ الانسان منه غذاء ، ولو اقتصر على ما يسد به الرمق .

واما اللباس فهو كل ما يكتسى ويستخدمه . وقد يكون في تبديل اللباس ، في مثل هذه الحال ، ضرب من ضروب التكرار او وسيلة من وسائل التخفي والانتحال .

وغني عن البيان أن تقديم احد هذه الامور الثلاثة : السكن او الطعام او اللباس يكفي وحده لتكوين ركن الجريمة المادي ، كما يكفي ان تمنح وجبة واحدة من وجبات الطعام او كساء واحد من الملابس او مبيت ليلة واحدة في مكان أعد للكنى ، لان هذه الجريمة ليست من جرائم العادة ، ولا هي من

الجرائم المستمرة وانما هي جريمة وثيقة^(١).

ويستوي في الركن المادي لهذه الجريمة ان يقدم الفاعل الدار التي يقيم فيها مكاناً للسكنى او ان يقدم داراً اخرى يملكها الغير او يقطنها . وتعير «قدم» الذي استعمله الشارع يحتمل الامرين . فالخادم الذي يؤدي الى منزل مخدومه في خلال غيابه جاسوساً او جندياً كشافاً من جنود الاعداء يعاقب بمقتضى احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ التي هي موضوع شرحنا . أما صاحب المنزل فلا يمكن ان يؤخذ جزائياً عن الخطأ الذي اقترفه في استخدام مثل هذا الخادم المشبوه ، وتكليفه الاشراف على شؤون منزله ، لان الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة هي من الجرائم المقصودة التي لا يصحفي الخطأ وحده لقيامها واستكمال او كائناتها .

واذا كانت الدار يسكنها اكثر من شخص واحد ، واشترك الجميع في تقديمها سكناً لجاسوس او جندي كشاف من جنود الاعداء ، وهم كلهم على بينة من الامر ، فان رب البيت ، وهو الذي يملك حق التصرف بداره ، يعتبر وحده فاعلاً *auteur* ويلاحق بهذه الصفة ، أما القاطنون الآخرون فيمكن ان يلاحقوا كمتدخلين *complices* . وقد تقع حالات يشترك فيها اكثر من فاعل واحد في اقتراف الجرم ، كما لو اقدم الزوجان معاً على ايواء جاسوس او جندي كشاف من جنود الاعداء في دار سكنهما المشتركة ، وهما على بينة من الامر ، فكلاهما فاعلان وهما في الجرم شريكان *co - auteurs* .

واذا حمل شخص آخر على تقديم السكن او الطعام او اللباس لجاسوس او

(١) وذلك خلافاً لجرم اخفاء الاشخاص القوي استقر رأي اكثر الفقهاء في التشريع الجزائي الفرنسي على اعتبار ان عدد الجرائم المستمرة (راجع - اذا شئت - غارو ، الجزء الثالث ، البنية ١١٩٧ ص ٤١ ، وكذلك : غارسون في الطبعة الاولى ؛ في مرض شرحه المادة ٨٣ القديمة البنية ١٢) .

جندي كشف من جنود الاعداء ، وهما على بيئة من الامر ، فيعاقب الاول كعمرض عملاً بأحكام المادتين ٢١٦-٢١٧ من قانون العقوبات ، ويعتبر الثاني فاعلاً. أما اذا لم يكن الاخير على بيئة من الامر ، وفعل ، فلا عقاب عليه ، وانما يعاقب الشخص الاول وحده كفاعل معنوي للجريمة auteur intellectuel .

ومها يكن ، فان تقديم السكن او الطعام او اللباس ينبغي ان يكون قد تم بإرادة الفاعل. فاذا ألجئ الى ذلك او اكراه عليه إكراهاً فلامسؤولية ولا عقاب ، عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لأن القوة الغالبة والإكراه المعنوي - اذا توافرت شرائطها - هما دوماً من موانع العقاب .

ولعل من الغرابة بكان كبير ، كما اسلفنا ، ان يقتصر الشارع السوري في تحديد وسائل العون على ذكر السكن والطعام واللباس فقط دون ان يتجاوز ذلك الى امكنة الاجتماعات *lieu de réunion* ، والى الاعانات المالية *subsidés* التي قد تمنح للجواسيس ولجنود الاعداء الكشافين فينفقون منها ما يشاؤون ثناً لطعامهم ولباسهم واجوراً لسكنائهم ، وغير ذلك من الوسائل . ولقد كانت الشارع المصري أبعد نظراً اذ ذكر جميع هذه الوسائل في المادة ٨٣ من قانون العقوبات المصري وشفعها بقوله : « أو أي تسهيل آخر *toutes autres facilités* » معتبراً كل ما ورد في صلب النص التشريعي من قبيل التسهيل لا من قبيل الحصر ، فكل فعل آخر غير ما ذكره الشارع مخفض لتقدير القاضي ، ويمكن ان يعتبره تسهلاً يسري عليه النص. وكان الاخرى بالشارع السوري ان يطلق هذا التقييد ، وأن يتفقت من اسار حصر وسائل العون بالسكن والطعام واللباس ، وأن يسلك ، في هذا السبيل ، نهج الشارع المصري .

ب - المساعدة على الهرب :

ليس العون على الهرب إلا وجهاً من وجوه جريمة « اخفاء » الاشخاص

recel . وغرض الشارع السوري من هذا التعبير الذي صاغه في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ : « او ساعده على الهروب » ان تظل هذه الفئة الخطرة من الناس : الجواسيس وجنود الاعداء للاستكشاف : تحت رقابة السلطات المختصة وفي متناول يد العدالة ، وان يعاقب على كل فعل من شأنه إغفال السلطات عن احد رجال هذه الفئة الخطرة ، او اخفاؤه عن اعينها ، او تنحيته عن متناول الملاحظات او التحريات ، او جملة بنأى ونجوة من الاستقصاء او التعقيب . وأبلغ دليل على ذلك النص الفرنسي الاصلي^(١) لهذا التعبير وقد جاء فيه : « ou l'aura aidé à se soustraire aux recherches » . ومن البدهي ان نقل هذه العبارة الى العربية ، كما وردت في نص المادة ٢٦٨ ، لم يكن دقيقاً . والغريب ان هذا النص الفرنسي قد ورد في موطن آخر : في المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات ، وقد نقل الى العربية بغير الصيغة التي نقل بها في المادة ٢٦٨ ، وكانت الصيغة العربية في المادة ٢٢٩ اكثر توفيقاً وأقرب الى الصحة ، اذ جاءت كما يلي : « او ساعده على التواري من وجه العدالة » .

ولم يجد الشارع طرائق معينة تقع بها « المساعدة على الحرب » او ، على الاصح ، المساعدة على التواري من وجه العدالة ، فكفر طريقة يتم بها ذلك تسري عليها احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ . ونذكر من وجوه هذه المساعدة على سبيل المثال : تقديم الخبثات ، كالمنازل او المغاور او الكهوف بأوي اليها الجواسيس او جنود الاستكشاف التابعون لقوات الاعداء ، او تمكينهم من الحصول على هويات مزورة يخفون بها شخصياتهم الحقيقية ، او توفير

(١) حينما نذكر النص الفرنسي لقانون العقوبات السوري فالتا نفي به النص الفرنسي الاصلي لقانون العقوبات اللبناني الذي وضع موضع التنفيذ في أول تشرين الاول ١٩٤٤ والذي هل الشارع السوري عنه قانون العقوبات السوري . ونجد هذا النص الفرنسي منشوراً في ملحق خامس للجريدة الرسمية اللبنانية مؤرخ في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣ برقم ١٤٠٠ ، كما نشرته أيضاً مطبعة صادر في بيروت .

وسائط النقل لهم ، او غير ذلك . وقد لاتصل المساعدة الى حد تقديم وسائل مادية كالتي ذكرنا ، بل تبقى في حيز الارشاد والتنبيه ، وهي ، مع ذلك ، معاقب عليها ، اذا ارتبطت بالهدف الآثم الذي اثيرنا اليه ؛ كأن يكفي الفاعل برسم خطة السير للجاسوس او للعنبد الكشاف من جنود الاعداء ، بحيث يجتنب مخاطر الشرطة او الدرك ، او ان يكون دليله في طريق هروبه ، او أن يجعله يتحاشى الوقوع في ايدي « دوربات » رجال الأمن ، الى غير ذلك من صنوف العون على التوازي من وجه العدالة .

وخلاصة القول : ان أي فعل من هذه الافعال يقدم عليه الجاني بشكل العنصر المادي لهذه الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ السالفة الذكر .

الركن الثالث: أنه يكون الشخص الذي قدم له السكن او الطعام او اللباس او العون على الهرب هو جاسوس او جندي من جنود اعداءه المستكشف .

قلنا ان الأشخاص الذين يعاقب قانون العقوبات في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ على تقديم السكن او الطعام او اللباس اليهم ، ومساعدتهم على التوازي من وجه العدالة هم الجواسيس وجنود الاعداء الموصولون للاستكشاف . ولم يضع الشارع السوري تعريفاً لكلمة « جاسوس » الواردة في هذا النص ، كما لم يرد هذا اللفظ في أي نص آخر من مواد قانون العقوبات ، ومما يكن فان على القاضي ان يسترشد حين استعماله حقه في التدبير بالنصوص الواردة في المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري ، وفي المواد ٢٧١ - ٢٧٢ المتضمنة

تحديد افعال التجسس في قانون العقوبات^(١). وليس يشترط في هذا والجاسوس، ان يكون سورياً او اجنياً منتبياً الى دولة معادية او محايدة او سواها ، فلا عبوة ألينة لجنيته .

اما الجندي الذي يسهل العدو للاستكشاف فهو ذلك العسكري للكشاف في جيش العدو يستبق سائر قواته ، ويتسلل الى خطوطنا الامامية ، ويجوس

(١) يجمع التراح الفرنسيون على ان جريمة اخفاء الجواسيس وجنود الاعدام المرسلين للاستكشاف التي كان متصفاً عليها في المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي لا يتصور وقوعها الا في زمن الحرب (انظر غارصون : الصفحة ٢١١ نبذة ١ من شرح المادة ٨٣ في الطبعة القديمة ، والمراجع التي أشار المؤلف في هذه النبذة الى انها تؤيد هذا الرأي ؛ كقوليات الفقهاء غارو وشولفو وهيلي الخ ...)

ويرى الفقهاء البلجيكيان ريفو وتروس Rigaux et Trousse شرحاً احكام قانون العقوبات البلجيكي ان هذه الجريمة نفسها المنصوص عليها في المادة ١٢١ السابق ذكرها من قانون العقوبات البلجيكي يفترض اقرارها دوماً في زمن الحرب ؛ وان مشروع النص الاول للمادة ١٢١ كان يوضح صراحة عن ذلك « زيادة في الفقة » ، ولكن النص النهائي خلا من هذا التصريح المريح لأن الامر اعتبر مفروغاً منه ، ومن قبيل تحصيل الحاصل . ويستلزم الفقهاء البلجيكيان ، مما تقدم ، تعريف الجاسوس المعني في نص المادة ١٢١ ، ومحدداته بمايلي : « انه كل من يدأب على البحث والتحري ، والتفتيش بغية الحصول على وثائق او معلومات لمصلحة العدو » . ولا يمكن ان يشمل هذا التعريف ، في عرف القديين ، من يقوم بافعال التجسس في زمن السلم لمصلحة دولة اجنية . وعقوبته بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات البلجيكي الاعتقال من عشر الى خمس عشرة سنة ؛ ذلك لانه لا يمثل ان تصككون عقوبة من ينفي الجاسوس - وهي الاعدام كما نصت على ذلك المادة ١٢١ من قانون العقوبات البلجيكي - اشد من عقوبة الجاسوس نفسه .

واذن فالجاسوس المعني في المادة ١٢١ ؛ والذي ياتى على اخفائه بالموت ؛ ينبغي ان يقتصر على ذلك الذي يقوم في زمن الحرب بأفعال التجسس لمصلحة دولة معادية . وقد عاقب النازع البلجيكي هذا النوع من الجواسيس بالاعدام بمقتضى المادة ١١٦ من قانون العقوبات البلجيكي .

خلال مواقفنا ، مستطلعاً أمور قواتنا ومرتكزاً وأراضيتنا ووسائل دفاعنا لننقل هذه المعلومات التي يعيها أو يسميها أو يراها إلى الجيش العدو الذي ينتمي إليه ، فيفقد منها في خطه ، في المجموع أو الدفاع ، وفي التقدم أو الانكفاء ، وإذن ، فهمة الجندي الكشف تكاد لا تختلف في شيء عن مهمة الجاسوس ؛ ولكن الفرق هو أن أفعال الريادة والاستطلاع التي يقوم بها الأول تبيحها مبادئ القانون الدولي وتأذن بها وتقرها أعراف الحرب وقوانينها ، لأنها تعتبر مهمة من مهام الحرب ، وجزءاً من الأعمال العسكرية الحربية المباحة . فإذا ما ألقي القبض على الجندي الكشف من جنود الأعداء فهو يعتبر أسير حرب ، وليس جاسوساً ، ولا تجوز محاكته لأنه لم يعترف جرمياً يعاقب عليه ، وإنما يعامل معاملة أسرى الحرب^(١) . وكل ما تتطلبه قوانين الحرب وانظمتها منه هو أن يقوم بأعمال الاستطلاع والاستكشاف مرتدياً زي العسكري ، أو حاملاً العلامة المميزة الخاصة بالوحدة النظامية أو الميليشيا milice التي ينتمي إليها شرطية أن تكون تلك الشارة ثابتة محدودة ويمكن تمييزها من مدى معين . أما إذا قام بعمله متكرراً أو غير

(١) وذلك ما يقضي به البند الثاني من المادة التاسعة والعشرين من اتفاقية لاهاي الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٧ والمادة الأولى من النظام الملحق بها . وأقرأ - إذا شئت - أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩ . وقد جددت هذه الأحكام في اتفاقيات جنيف الدولية الأربع المطبوعة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، وتطوي على القواعد المقررة دولياً :

١ - يحدد القيام بتعيين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان .

ب - بشأن العناية بالجرحى والمرضى والفرقي من أفراد القوات المسلحة في البحار .

ج - يحدد معاملة أسرى الحرب .

د - بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب .

ونظر في ذلك كله : مجموعة المحاضرات التي ألقاها اللقب السويسري الأستاذ جان بيكت Jean S. Pictet مدير لجنة الصليب الأحمر الدولية في المجتمع العلمي للقانون الدولي في لاهاي . وقد اشراها هذا المجمع في الجزء الأول من مجموعة محاضراته في عام ١٩٥٠ المجلد ٧٦ ص ٥ - ١١٩ بعنوان « الصليب الأحمر واتفاقيات جنيف » .

مرتد يزته العسكريه أو - على الأقل - الشارة التي تعرف بها وحدته ، فهو جاسوس : مجاكم ويعدم ^(١) .

ومن المسلم به ان نص الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ لا يشمل جنود الاعداء الفارين أو الجرحى أو المرضى أو المتخلفين الرعايد ، أو المنقبين عن الحاق بوحدهاتهم . فإن إيواء مثل هؤلاء ، أو تقديم الطعام أو اللباس لهم ، أو مساعدتهم على التواري من وجه السلطات ، لا يشكل جرماً يعاقب عليه التشريع السوري . ولئن كان هذا الحل مقبولاً قبل تطور اساليب الحرب الحديثة في عصرنا الحاضر ، فما لا جدال فيه ان هذا النقص في التشريع الجزائي السوري غداً ضاراً وخطراً بعد أن أصبحت السماء تغطر جنوداً في مناطق الريف ، وعلى أبواب المدن ، وخلف خطوط الدفاع !

ولقد أضرت في ما سبق إلى أن الشارع البلجيكي أدرك هذا الخطر فعاقب في صلب القانون المؤرخ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٤ كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره جندياً أو عميلاً من جنود العدو أو عملاً ، جرماً كان أم لم يكن ، أو ساعده على التواري من وجه السلطات ، كما عاقب أيضاً كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد رعايا العدو أو رعايا الدولة الخليفة للعدو ، أو ساعده على التواري من وجه السلطات . ومن المؤسف حقاً ألا يكون لدينا نص مماثل .

وخلاصة القول : إن الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ موضوع بحثنا تستلزم أن يكون الشخص الذي قدم الفاعل له السكن أو الطعام أو اللباس أو ساعده على التواري من وجه العدالة جاسوساً أو جندياً كشافاً من جنود الاعداء .

أما الجاسوس فيجب أن يعرف على ضوء الفقه المقارن ، والنصوص التشريعية السورية التي ألمعنا إليها ، وأما الجندي الكشاف فيجب أن تتوفر فيه شرائط معينة :

(١) انظر المادة ١٠٩ من قانون العقوبات العسكري السوري ، وكذلك شرح العلامة

هو غني المشار إليه سابقاً . ص ٣٥ . بقية ٥٠١ .

- آ- أن يكون جندياً في قوات العدو .
 ب- أن يكون مكلفاً القيام بمهمة الاستكشاف .
 ج- أن يقوم بمهنته ، وصفته العسكرية جلية واضحة للعيان .

الركن الرابع : القصد الجرمي

هذه الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٦٨ هي من الجرائم المقصودة . ويتجلى القصد الجرمي في أن يقدم الفاعل ببلء حربته وإزادته الكن أو الطعام أو اللباس إلى الجاسوس أو الجندي الكشاف من جنود الأعداء أو يساعده على التواري من وجه العدالة ، وهو عالم بصفته هذه ، مدرك نشاطه ، محيط بمهمته وغرضه بصورة عامة مجمحة . ويجب أن يقع في تصور الفاعل وعلمه أنه يؤدي إلى هذا الجاسوس أو الجندي الكشاف من جنود الأعداء معونة أو خدمة في سبيل تأييد مراميهِ الاجرامية ، وإن يمثّل في وعيه وتقديره انه يقدم نوعاً أو قطعاً من المؤازرة في تدبير اجرامي . وقد كان الشارع صريحاً جداً فأعرب عن ضرورة توافر القصد الجرمي على الصورة التي فسرناها بالمعبارة التالية : « وهو على بينة من الأمر » en connaissance de cause . وأما الشارعاان الفرنسي والبلجيكي فيعربان عن ذلك بما يلي : « et qui les aura connus pour tels » أي : « والذين عرفهم كما هم » .

ومن المسلم به ان سلطة الادعاء هي التي يقع عليها عبء اثبات هذا العلم وهذه الاحاطة . وقد تكون مهمتها في ذلك شاقة ، ومطلبها عسيراً ، ولكننا قد يستعان في الاثبات بالظروف والقرائن التي لا بدت بتقديم العون او المساعدة وقد تكون شخصية الفاعل وصلاته وجنسيته وسوابقه عناصر صالحة لاثبات القصد الجرمي .

ومن المتفق عليه ان القوة الغالبة او الاحكراء المعنوي يمسو المسؤولية الجزائية ويمنع العقاب ، فليس يعاقب الفاعل الذي أجبر بالقوة او بالتهديد

على تقديم السكن او الطعام او اللباس الى الجاسوس او الجندي الكشاف من جنود الاعداء مثلاً . وقد سبق ان اشرنا الى ذلك من ذي قبل^(١) .

ولا عبءة للبائع في الاقدام على اقرار الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ المبحوث عنها . فسواء اكان الدافع هو رغبة الفاعل في معاونة الجاسوس او الجندي العدو لإضراراً بمصالح الوطن السوري وخدمة لمصالح الدولة الاجنبية المعادية ام كان الدافع هو الشفقة او الرغبة في حفظ حياة الجاسوس او الجندي العدو بايوائه او بمواراته من وجه السلطة ، فان الفاعل في الحالين جدير بالعقاب .

وعلى ان نلاحظ في جميع الاحوال ان تقديم وسائل العيش او السكن او اللباس او المساعدة على التوازي ينبغي ان ينطوي على عمل ايجابي يخرج عن المؤلف في صلات مقدم هذه الاشياء بالشخص الآخر ، فلا تدخل في حكم هذه المادة طبعاً الحالات التي يشترك فيها شخص مع آخر في المعيشة او السكن ، كما إذا كانت بينها واشجة من قرين او جامعة من رحم او صهر ، او كعالة الزوج مع زوجته او الولد مع ابيه .

هذه هي الاركان الاربعة التي لا معدى عنها لقيام الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ ، فاذا استكملت شرائطها فما هو عقاب فاعلها؟

المعقوب : ان المعقوبة التي تتوجب على من يقدم على احد الافعال المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ هي الاشغال الشاقة المؤقتة ، وتراوح مدتها بين الثلاث سنوات والخمس عشر سنة ، وهي - كما هو واضح - جنائية الوصف .

ثانياً - الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ ، شرحنا فيما تقدم احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ ، وهي في اكثرها ،

(١) انظر الصفحة ٢٦١ من هذا الكتاب .

احكام مشتركة بين فقرتي المادة المذكورة ، تصلح لتبيان نصوصها جميعاً أما
الفقرة الثانية من هذه المادة فتتص على ما يلي :

« ٢ - كل سوري سهل فوار امير حوب او احد وعابا العدو المعتقلين
عوقب بالاحتقال المؤقت » .

ومن الجلي الواضح ان الجريمة التي نصت عليها هذه الفقرة لا يتصور وقوعها
إلا في زمن الحرب .

ففي الحرب لا في السلم تجيز احكام القانون الدولي اعتقال وعابا العدو والمقيمين
في ظهرايننا ، كتدبير احترازي يمت ، حرصاً على سلامة امتنا ووقاية وسائل
الدفاع ، ودرءاً لما يمكن أن يقوم به هؤلاء الرعايا من تصرفات وافعال ترجع
بالخطر الاكيد والاذى الشديد على مصالح البلاد الدفاعية وامنها وسلامتها ،
وفي الحرب ايضاً لا في السلم يقع الجندي أسيراً في قبضة من محارب .
والآن ، وقد حددنا الاطار العام لهذه الجريمة ، فلنبحث عناصرها وأركانها :

أركان هذه الجريمة

للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٨ أركان اربعة قوبة
الشبه بالأركان الاربعة التي حددتها للجريمة المذكورة في الفقرة الاولى ، وهي :

الركن الاول : الفاعل

لا تختلف صفة الفاعل في هذه الجريمة عن صفته في الجريمة التي عينتها الفقرة
الاولى من هذه المادة ذاتها . ففي الحالين ، ينبغي ان يكون الفاعل سورياً
او اجنبياً مقبلاً في سورية او ساكناً فيها فعلاً .

الركن الثاني : تسهيل الفرار

يتجلى الركن المادي لهذه الجريمة في تسهيل الفرار لتربعين اثنين من

الاشخاص الذين لقت السطة يدها عليهم ، هما : امرى الحرب ووعايا العدو المعتقلون .

وقد جعل الشارع السوري من تسهيل فرار امرى الحرب ووعايا العدو المعتقلين جرمًا مستقلاً قائماً بذاته ، واعتبر مقترفه خائناً ، ولم يشأ ان يجعله في عداد نصوص المواد ٤١٥ - ٤١٨ التي فرض فيها عقوبات متفاوتة على كل من اتاح او سبل الفرار لشخص أو وقف او سجن وفاقاً للقانون من اجل مخالفة او جنحة او جناية^(١) . ولعل السبب في هذا التفريق الذي وضعه الشارع السوري بين الحالين ان أسير الحرب او الاجنبي الذي ينتهي الى الدولة المعادية لا يعتقل لجريرة اقترافها ، او لفعل يلاحق ومحاكم ويعاقب من أجله ، وانما يعتقل كتدبير

(١) اقرأ - اذا شئت - المواد ٤١٥ - ٤١٨ من قانون العقوبات في بحث : « فرار الجناء » ، وهذه المواد جميعا تعاقب كل شخص سبل الفرار او افاحه قصباً او اهلاكاً وليس فيها اي ذكر لأية عقوبة يفرضها الشارع على السجين الفار نفسه . والسبب في ذلك ان التشريع الجزائي السوري لا يعتبر الفرار جرمًا يعاقب عليه إلا اذا كان السجين الذي ارتكبه محكوماً عليه بعقوبة مؤقتة قضى بها على وجه مبرم من أجل جناية او جنحة ، وفي هذه الحال تتراد عقوبته الاسلية من الثلث الى النصف . اما اذا كان الموقوف أو السجين قد أقدم على الفرار وهو ما يزال ومن التحقيق أو المأكمة ولم يحكم عليه بعقوبة مؤقتة حكماً قطعياً مبرماً من أجل جناية او جنحة فلا عقاب عليه ، لان الشارع اعتبر الحرية اعز ما يملكه الانسان ، ومن الطبيعي ان ينزع كل شخص إلى استردادها اذا ما سلبت منه . فاذا قل ذلك قبل ان يدان بحكم قضائي مبرم ، فلا يجوز ان يكون فوزه في استرداد حريته جرمًا يعاقب عليه لان النزوع الى الحرية في حميم جيلة الانسان ، فهو جزء من طبيعته ذاته ، وهو من بدسيات الامور (راجع - اذا شئت - المادتين ٥٩ و٧٨ والفقرة ٣ من المادة ٥٩ من قانون العقوبات ، وكذلك اقرأ المادتين ٤٠٣ و٤٠٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية) . واما التشريع الجزائي الفرنسي فلا يعاقب السجين والموقوف على فرارهما اطلاقاً الا اذا ارتكباه بالصف او الكسر او الهدم او الخلق .

اما الفرار من الجندية او التسلف عن خدمة العلم وتسهيلها فلها احكام خاصة اخرى ، تجدها في المواد ٩٨ - ١١٠ من قانون العقوبات العسكري وفي قانون خدمة العلم الصادر بمقتضى المرسوم الاشتراعي ذي الرقم ١١٥ المؤرخ في ٥ - ١٠ - ١٩٥٣ .

وفاقي يدراً عن أمن البلاد وسلامة دفاعها الاخطار الجمة المقبلة التي قد تنجم من جراء بقاءه طلباً بسرّح ويمرح بين ظهرانينا يتعين الفرص ، ويعين العدو ، وينزل الضربات . ولذلك اعتبر الشارع السوري جرم تسهيل الفرار لمثل هذه الفئة الخطرة من الاشخاص خيانة للوطن .

أما من يوقف أو يسجن وفقاً للقانون من أجل جرم معين وقع ، وأُسد إليه - أياً كان هذا الجرم جنائية أو جنحة أو مخالفة - فإن إتاحة الفرار له أو تسهيله لا يعتبر - في نظر الشارع السوري - سوى جريمة من الجرائم التي تعترض نفاذ اللقراوات القضائية .

أما أفعال تسهيل الفرار فلها صور وأساليب شتى ، وتكاد لا تنحصر ولا تعد ، فهي قد تبدأ في المعتقل ذاته : كأن يد الفاعل الأسير أو الاجنبي "العدو" بمفاتيح مصنعة أو بأدوات أو آلات أخرى تؤايب على ارتكاب الفرار ، أو كأن يلجأ إلى إثارة الشغب في المعتقل ، أو استعمال العنف على الذين وكل اليهم حراسة امرى الحرب أو رعايا العدو المعتقلين أو سوقهم بنية انتواع هؤلاء من أيدي أولئك ، وإفلاتهم منهم . ولكن ما القول إذا فر الأسير أو أفلت الاجنبي العدو المعتقل ، ثم تلقى الواناً من العون والمساعدة هيأت له التواري من وجه السلطة ، ويسرت له سبل اجتياز الحدود السورية أو الخروج من البلاد بنية اللحاق بدولته أو اللجوء الى دولة أخرى ؟

يتم الفرار مبدئياً بمجرد خروج السجين الى خارج ابواب سجنه ، أو الموقوف الى خارج مكان التوقيف ، أو المعتقل الى خارج بناء المعتقل ؛ لذلك فجميع افعال التسهيل التي تمكب جريمة الفرار لتتيح للقار التواري من وجه السلطة أو تمكنه من النجاة الى خارج البلاد ليست في حقيقتها تسهيلات للفرار^(١) لانها انما جاءت

(١) تراجع شرح العلامة غارسون : مر ٨٨٢ نبذة ٧٧ من الطبعة الجديدة المتبعة في

مصرى شرح المواد ٢٣٧ - ٢٤٧ من قانون العقوبات الفرنسي .

بعده ، وبالتالي لا يمكن ان تطبق على فاعلها احكام الفقرة الثانية من ٣٦٨:11 التي نحن بصددھا . وتطبيقاً لهذه القاعدة قد قضى القضاء الفرنسي باستبعاد العقاب عن شخص يسكن دأراً في جوار السجن ، فتحاب منزله ليأوي اليه سبعين فاراً . وحجة القضاء للفرنسي : ان هذا الفعل لا يشكل تسهلاً للفرار لانه جاء في أعقابہ ، اي بعد ان تم جرم الفرار فعلاً . وعلى العكس مما سبق ، فقد عاقب القضاء الفرنسي مجرم تسهيل الفرار شخصاً اقدم قبل فرار السجين على استئجار دار قريب من السجن يوازي فيه هذا السجين عن العيون فور فراره فيسل بذلك اقتراف الجرم ويؤمن نجاحه .

ولقد آذى هذا التضييق في التفسير محكمة النقض الفرنسية وعانت منه كثيراً في قضايا فرار اسرى الحرب . فقد جعل هـ . ا . التفسير العدالة قاصرة عن أن تطال بالعقاب جميع افعال العون والمساعدة التي يلقاها اسير الحرب بعد خروجه من المعتقل ، والتي تتيح له النجاة بنفسه والعودة الى بلاده . ودفعاً لحدوث مثل هذه النتائج المؤسفة ، فقد خرجت محكمة النقض الفرنسية عن هذه القاعدة الضيقة في القرارات التي اصدرتها بصدد جرائم تسهيل الفرار لأمرى الحرب ، واعتبرت ان جرم الفرار ، بالنسبة لأسير الحرب ، لا يتم الا بمقاديره اراضي البلاد ، وان كل افعال العون والمساعدة التي يفيد منها عقب خروجه من المعتقل ، وحتى اجتيازه الحدود ، تشكل تسهيلات للفرار وتقع تحت طائلة العقاب^(١) .

وقد كرّس الشارع الفرنسي هذا الاجتهاد ، فأصدر القانون المؤرخ في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، وعاقب فيه على تسهيل الحرب fuite او لئاحته ، فشمّل بذلك جميع افعال التسهيل التي تعقب الفرار evasion مباشرة . وهكذا "حل" الإشكال .

(١) انظر قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٧ ايار (مايو) ١٩٤٨ والمتشور في التنازيت دويّه عام ١٩٤٨ عدد ٢ ص ١٦ وفي النشرة الجنائية رقم ١٤٤ . وكذلك الفرار المؤرخ في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ والمتشور في مجموعة القانون الجنائي عام ١٩٥٠ ص ٨٢ .

ولئن نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات السوري على تسهيل الفرار evasion لاسرى الحرب ولرعايا العدو المعتقلين ، فان التشريع السوري خال من نص يقضي بتجريم اخفاء او ابواء ورعايا العدو او اسرى الحرب ، او مساعدتهم على الهرب fuite قبل الفرار evasion او بعده .

ومها يكن ، فان تخوض هذه الصيغة التي استعملها الشارع السوري في الفقرة المشار اليها تفصح امام قاضي الموضوع مجالا كبيرا لتقدير اي الافعال يمكن اعتبارها « تسهلاً للفرار » وايها لا يمكن . ومن المؤكد الثابت ان ركن هذه الجريمة المادي لا يتوافر ما لم يثبت قيام المدعى عليه بفعل إيجابي acte positif . فلا عقاب على من علم بمشروع فرار واحجم عن ابلاغ السلطة لاحتباطه . ولا عقاب ايضاً على من شاهد امرى الحرب او رعايا العدو المعتقلين يفرون فرادى او جماعات فلا يمتعض سيلهم ، ولا يؤذن الحراس مثلاً بفرارهم . كل ذلك اذا لم يكن المدعى عليه ممن اوكل اليهم حراسة هؤلاء الاشخاص او سوقهم . وأما اذا كان الفاعل من الاشخاص الذين أنيط بهم أمر الحراسة او السوق ، فان ركن الجريمة المادي قد يؤلفه الفعل الايجابي او السلبي على السواء ، والامتناع omission في هذه الحالة يعدل الارتكاب commission من حيث استيفاء الجرم وكنهه المادي .

وما يبعدر الانتباه اليه ان افعال تسهيل الفرار معاقب عليها وان لم يتم فعل الفرار ، بل وان اقتوت تلك الافعال دون اطلاع الاسير او المعتقل ، وعلى غير علم منه ، وذلك لان الشروع في الجنابات معاقب عليه دوماً بحكم القواعد العامة ، ودون ما حاجة الى نص خاص . وغني عن البيان أن جريمة تسهيل الفرار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ هي جنابة ، فالشروع فيها ممكن الوقوع وجائز ومعاقب عليه حكماً بمقتضى نص المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ المعدلتين من قانون العقوبات .

الركن الثالث : أن يكون الشخص الذي سهل فراره أسير حرب أو امرءاً رهائياً العدو المعتقلين .

ان الاشخاص الذين تعاقب الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ على تسهيل فرارهم ينقسمون الى زميتين هما : أسرى الحرب ، ورعايا الحرب المعتقلون ، ولا تتناول احكام الفقرة المذكورة سواهم من الناس احدثاً .

آ - اما أسرى الحرب فهم افراد القوات العدو المسلحة - او ما مائلها - الذين يقعون في ايدي القوات السورية . وقد حددت الاعراف والقوانين الدولية ، ولا سيما احكام اتفاقيات لاهاي وجنيف ، القواعد المقررة في ميدان معاملة أسرى الحرب ، وعينت من هم الذين يعوز اعتبارهم أسرى حرب ، ومن لا يجوز ، وما هي القوات المسلحة ، والقوات التي تماثلها او التي هي في حكمها ^(١) .

ولقد سادى التشريع الفرنسي ، في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بمقتضى القانون الصادر في ١٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، بين أسرى الحرب وسائر السجناء الآخرين من حيث جرم تسهيل الفرار ، ولم يعتبر تسهيل فرار أسرى الحرب جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، ولم يدخلها في عداد جرائم المساس بأمن الدولة الخارجي . ومن البدهي ان فرار أسير الحرب لا يؤلف مجداً ذاته جريمة يعاقب الاسير الفارّ عليها اذا ما فشل والقي القبض عليه ولم يقو على النجاة بنفسه او على الهلاك

(١) اذا رغبت في التوسع فراجع مذكرات الدكتور عمود سامي جنيته المطبوعة عام ١٩٤٥ عن الحرب والحياة ، وايضاً : قانون الحرب للاستاذ عبد العزيز جيج ، وكذلك اثر محاضرات الفقيه السويسري جان بيكنه مدير لجنة الصليب الاحمر الدولية المشار اليها سابقاً ، ومطالع ايضاً مجموعة محاضرات الاستاذ جورج ورنر Werner المنشورة في عام ١٩٢٩ في عداد مجموعة محاضرات المجمع العلمي للقانون الدولي في لاهاي . اما اذا آثرت قراءة النصوص فراجع اتفاقيات جنيف الدولية الاربع الموقعة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ومن قبلها الاتفاقية المؤرخة في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩ ، وايضاً اتفاقيات لاهاي الدولية الموقعة في عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ .

بالقوات التي ينتمي اليها . وفي جميع الاحوال يخضع فرار اسرى الحرب لقوانين الحرب وانظمتها ، وهذه القوانين والانظمة ، تعتبر هذا الفرار فعلاً مباحاً ، ولكنها في الوقت نفسه ، تتميز اطلاق النار على اسير الحرب الساعي الى الفرار ، وتيسر القضاء عليه في افلاته ، بأية وسيلة كانت . واذا ما التحق الاسير الفار بالقوات التي ينتمي اليها ، وعاد فوقع اسيراً من جديد ، فليس من الجائز أن يعاقب على فراره لانه لا يشكل جرماً ، كما اسلفنا . بيد ان المادة ١٥٤ من قانون العقوبات العسكري تعاقب بالاعدام « كل أسير أخذ من جديد وقد نقض العهد وحمل السلاح » (فقرة ٢)^(١)

ومن الواضح ان هذه العقوبة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٥٤ الآتية الذكر ليست مفروضة من اجل جرم الفرار ، وانما هي مفروضة من اجل الخنث بالعهد ، وحمل السلاح وغم الوعد المقطوع . فاذا لم يسبق للأسير الفار ان قطع على نفسه عهداً بذلك ، ثم عاد وحمل السلاح فلا عقاب . واذا التجأ الاسرى الفارون الى اراضي دولة محايدة فليس لسلطات هذه الدولة ان تأمر باعتقالهم او توقيفهم او اعادتهم الى الدولة المحاربة التي تملصوا من اسارها لان مثل هذا التصرف يعد انتصاراً من الدولة المحايدة لهذه الدولة المحاربة وعوناً لها على الاحتفاظ بأسرها ، ويعتبر بالتالي ، خرقاً لمبادئ الحياد . اما اذا سبق لهؤلاء الاسرى ان اقترفوا جرائم عادية في البلاد التي فروا منها فيخضعون عندئذ لقواعد الاسترداد والتسليم بهذا الاعتبار - اي باعتبارهم مجرمين عاديين لا بوصفهم اسرى حرب^(٢) .

ب - اما رعايا العدو المعتقلون فهم تلك الفئة من الاشخاص الاجانب

(١) والطريف في الموضوع ان الفقرة ٣ من المادة ١٥٤ ذاتها تعاقب بالاعتقال الموقت ... كل عسكري سوري او في خدمة سورية يقع في قبضة العدو ، واستناد منه حريته بشرط ان لا يحمل عليه السلاح بعد ذلك ...
(٢) انظر في كل ماسلف موسوعة دالوز الجزائية ، الجزء الاول ، ص ١٠٠٤ بذة ٨٢٧٨١ من بحث « الفرار Evasion »

الذين يحملون جنسية الدولة المعادية ، و يقيمون في سورية او في الاراضي الخاضعة لاحتلال الجيش السوري ، والذين اختضت ضرورات الدفاع في زمن الحرب حيز حرياتهم . وقد اوجبت احكام اتفاقية جنيف الدولية المؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب ان تسمح الدولة لرعايا العدو المقيمين في بلادها بمغادرة اراضيها ما لم تحمل دون ذلك ضرورات الأمن ؛ كما اياحت تلك الاحكام المقررة دولياً اعتقالهم لاسباب تتعلق بمصالح الدولة ولكن دون ان يتخذ هذا الاجراء صفة العقاب .

وقد جاءت الفقرة ٧ من المادة الخامسة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٥٠ الصادر في ٢٢ حزيران (يوليو) ١٩٤٩ والمتضمن تنظيم الادارة العرفية ، واجازت للحاكم العسكري او لنائبه في حال اعلان الادارة العرفية ، ان يأمر بوضع المشتبه بهم والمشردين تحت المراقبة او فرض الاقامة الاجبارية عليهم بغير محل اقامتهم او وضعهم في احد المعتقلات .

وقد كان المرسوم التشريعي ذو الرقم ٩٧ الصادر في ٢٨ أيار (مايس) ١٩٤٩ يبيح للسلطات الادارية العسكرية في الظروف العادية تعيين محل اقامة مؤقت أو بكلمة أصرح فرض الاقامة الجبرية على المخلين بالأمن أو بصلح الدفاع الوطني ريثما تزول الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا التدبير .

وقد روي بحق ان مثل هذا السلاح الخطير الموضوع في يد السلطة التنفيذية بمس حريات المواطنين العامة ويخالف احكام الدستور ، فبادر الشارع السوري الى اصدار القانون ذي الرقم ٥٤ في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ والقاضي بإلغاء احكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٩٧ الآتف الذكر .

ومهما يكن ، فقد ظلت نافذة احكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٤ الصادر في ١٢ آذار ١٩٥٠ بعدد الاشخاص الموضوعين تحت المراقبة ، كما بقيت سارية احكام القرار ذي الرقم ١٤٤ ل. د. الصادر في ١٤ حزيران ١٩٤١ والمتضمن تنظيم الادارة الاحتياطية لاموال الاشخاص الاجانب الموضوعين في محل اقامة تحت المراقبة .

وغني عن البيان أن المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٥٠ المتضمن تنظيم الادارة العرفية قد ألغاه وحل محله قانون الطوارئ ذو الرقم ١٦٢ الصادر في ٢٧-٩-١٩٥٨ ثم أُلغى هذا القانون وحل محله المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥١ الموضح في ٢٢-١٢-١٩٦٢ . وهذه التشريعات جميعها تمنح السلطة التنفيذية في حالة إعلان الطوارئ حق اعتقال الاشخاص المشتبه بهم .

أما وقد حددنا تحديداً صريحاً ودقيقاً الاشخاص الذين تعاقب الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ على تسهيل فرارهم ، فلا مندوحة لنا ، الآن ، من استكمال أركان هذه الجريمة ببيان الركن الرابع والاخير : ألا وهو الركن المعنوي .

الركن الرابع : القصد الجرمي

لا يختلف الركن المعنوي لهذه الجريمة المنصوص عليها في الشق الثاني من المادة ٢٦٨ عن الركن المعنوي للجريمة الواردة في الشق الاول من المادة ذاتها . فالجرم في الحالين مقصود . ولا يتقص من وجه الشبه أن الشارع السوري لم يكرر في الفقرة الثانية العبارة التي ذكرها في الفقرة الاولى : « وهو على بينة من أمره » ففهوم هذه العبارة يدخل بداهة في طبيعة القصد الجرمي الواجب توافره في نفس فاعل الجرم - حتى ولو لم يرد للعبارة اياما أي ذكر صريح . ولذا فنحن نكتفي بإحالة القارئ على ما أشرنا اليه عند شرح الركن المعنوي للجريمة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٦٨ موضوع بحثنا ؛ فكل ما سبق بيانه هناك يصلح بيانه هنا ^(١) .

المعقوبة : إن المعقوبة التي تقضي بها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ على مقترفي جريمة تسهيل للفرار لأمرى الحرب أو لرعايا العدو المعتقلين هي الاعتقال المؤقت وتناوحر - كما هو معلوم - بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة .

(١) انظر المبحثين ٢٦٧ و ٢٦٨ من كتابنا هذا .

العنصر المحل^١ : ولئن لم يجعل الشارع السوري - كما أسلفنا (١) - من صلة الزوجية أو الابوة أو البنوة عذراً محلاً من العقاب في الاحوال التي نصت عليها المادة ٢٦٨ بفقرتها الاولى والثانية ، فان سكوت الشارع عن هذه الصلات التي تبعث على التعاطف والرحمة ، خصوصاً في الشدائد والحزن ، لا يمنع القاضي من ان يعدّها من ظروف الرأفة التي تبرر تخفيف العقوبة .

هذه الجريمة في قانونه العقوبات العسكري

التخلف عن خدمة العلم L'insoumission والفوار La désertion من الجندي هما من أهم الجرائم العسكرية الصرفة التي أولاها قانون العقوبات العسكري وقانون خدمة العلم ، عناية خاصة والتفاتاً كبيراً .
أما الجريمة الاولى وهي التخلف عن خدمة العلم فقد استازمت خلقها وإحداثها مؤسسة الخدمة الازامية التي يكلف بها كل مواطن سوري بين الثامنة عشرة والاربعين من عمره في الجيش (٢) ، ويطلق عليها بعضهم تعبير « ضريبة الدم » ، وقد عدد الشارع حالات كثيرة للتخلف عن خدمة العلم ، وفرق بين المكلفين المتخلفين في حالة السلم والمكلفين المتخلفين في حالة الحرب .

(١) انظر الصفحتين ٢٥٦ و ٢٥٧ من كتابنا هذا .

(٢) اقرأ - اذا شئت - المرسوم الاشتراعي ذا الرقم ١١٥ المؤرخ في ١٠-١١-١٩٥٣ والمتضمن قانون خدمة العلم ، وتجدر العقوبات المفروضة على من يفرق إسماعه في الباب الثالث في المواد ٥٦ - ٧٦ منه وكذلك في المواد ٩٨ - ٩٩ من قانون العقوبات العسكري .
ولعل من الطريف ان نشير إلى أن التشريعات القديمة في الامبراطوريات العسكرية الواسعة المروفة لم تكن تعرف شيئاً يقال له : « جريمة التخلف عن خدمة العلم » لأنها لم تكن تعرف نظام التجنيد الاجباري العام ، ولأن حل السلاح في صفوف الجيش كان شرفاً وامتيازاً تستأثر به عليّة القوم وشرائهم وبلاؤهم ، وكانت القوانين بمقاب كل من سولت له نفسه من أبناء الطبقات الاخرى ان يدعي شرف حل السلاح . او يتسلل إلى الجيش بطريق الحيلة لوالفتش او الالتحال ! وكان ذلك أمراً طيبياً في المجتمعات القائمة على التمييز الطبقي .

أما الفرار من الجندية فهو أمر خطير يدمغ فاعله بعارين : عار الجريمة وعار الهزيمة ، وقد عالجته المواد ١٠٠ - ١١٠ من قانون العقوبات العسكري أحكام من الجندية ، وميز هذا القانون الفرار الداخلي (أي داخل البلاد) من الفرار الخارجي (أي الى خارج البلاد) ، والفرار الى العدو من الفرار أمامه ، والفرار بمؤامرة من الفرار بلا مؤامرة ، وجعل لكل نوع من هذه الانواع أحكاماً مستقلة وعقوبات خاصة . وقضت المادة ١١٠ من القانون ذاته بتطبيق هذه الاحكام والعقوبات عليها على الفار التابع لجيش حليف مجارب ضد عدو مشترك .

ولم يغفل قانون خدمة العلم ولا قانون العقوبات العسكري أمر تسهيل التخلف عن خدمة العلم أو تسهيل الفرار من الجندية أو مواراة الجنود الفارين des déserteurs من وجه العقاب . فقد نصت المادة ١٠٧ من قانون العقوبات للمعسري على مايلي :

« كل شخص يحرص على الفرار أو يسهل امره أباً كانت الوسيلة التي يستعملها وسواء أكانت لعمله نتيجة أم لا ، يعاقب بالعقوبة التي يعاقب بها الفار بالاحوال الميمنة في هذا القانون »^(١).

(١) ما كان أفن الشارع السوري عن ذكره التحريض على الفرار في نص المادة ١٠٧ المشار اليها ، مادامت الاحكام العامة في قانون العقوبات السوري تجعل بجة المحرص (بالكسر) مستقلة عن بجة المحرص (بالفتح) وتناف على التحريض ولو لم يفرض الى أية نتيجة (المادتان ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات) . اما في التشريع الفرنسي ، فيعتبر التحريض حالة من حالات التدخل ، ومالم تتركف الجريمة التي ارادها المحرص (بالكسر) فلا عقاب عليه ، ولذلك عاقب قانون العقوبات العسكري الفرنسي التحريض على الفرار في المادة ٢٠٣ التي نلنا نحن منها نص المادة ١٠٧ الآنفة الذكر . ولعل الفائدة الوحيدة التي نجمت من ذكر والتحريض في هذه المادة ان الشارع السوري اباح هنا ان يعاقب المحرص (بالكسر) على الفرار بالعقوبة نفسها التي يعاقب بها الفار ولو لم يكن لتعريضه نتيجة اي وان لم يحدث الضرر فلا يبتالوجب الاحكام العامة تخفيف العقوبة عن المحرص (بالكسر) الذي لم يفرض تخفيضه الى نتيجة بالنسبة التي حددتها المادة ٢١٩ الحقة في فقراتها ٢ و ٣ والـ ٤ .

وجاء في المادة ١٠٨ من القانون ذاته مايلي :

« كل شخص يخفي فارقاً أو يقوم بأي عمل من شأنه ان يحول دون اجراء التعقيبات القانونية مع علمه بالامر يعاقب بالحبس من ستة أشهر حتى ثلاث سنوات .

وورد في المادة ١٠٩ منه مانصه :

« يحكم بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل من تلاعب بأني وجه كانت لتخليص نفسه او غيره من الخدمة العسكرية كلها او بعضها وذلك في الحالات التي لم يرد عليها نص قانوني^(١) . واذا وقع أثناء الحرب فيقض عليه بالاعتقال المؤقت مدة لا تزيد عن السبع سنوات .

« واذا كان الفاعل ضابطاً فيقض عليه فوق ذلك بعقوبة الطرد » .

وستتناول أحكام هذه المواد على وجه التفصيل في معرض شرحنا المواد ٤١٥ - ٤١٨ من قانون العقوبات . وحسبنا الآن ، ونحن في معرض بحث جريمة إيواء الجواسيس وجنود العدو للاستكشاف ومساعدتهم على الحرب ، ونسهل فرار أسرى الحرب ورعايا العدو المعتقلين ، ان نلساها عما إذا كان قانون العقوبات العسكري ينطوي في نصوصه ومواده على تجريم هذه الافعال - بعضها أو كلها - التي وردت في صلب المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات .

وبما لامرية فيه ان جريمة تسهيل الفرار من الجندية *La désertion* او التخلص من خدمة العلم *L'insoumission* ، التي ألمعنا اليها في النصوص السابقة تختلف اختلافاً كلياً عن جريمة تسهيل فرار أسرى الحرب او رعايا العدو *L'évasion* او مساعدة الجواسيس وجنود الاستكشاف التابعين للعدو على الحرب *La fuite* .

والراهن ان قانون العقوبات العسكري لم يتناول الجريمة الثانية إلا بقدر وقد نص عليها في الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ منه ، ونحن نثبت هذه المادة في مايلي :

« بعد جاسوساً ويعاقب بالاعدام :

« أ - كل عسكري يدخل الى موقع حربي أو الى مركز عسكري أو

(١) وفي قانون خدمة العلم الملح اليه آتفاً صوم قانونية كثيرة في هذا العدد .

مؤسسة عسكرية أو الى وحدة عسكرية أو الى معسكر أو مخيم أو أي محل من محلات الجيش لكي يستحصل على وثائق أو معلومات تعود بالمنفعة على العدو أو بحسب بانها تعود بالمنفعة عليه .

ب - كل عسكري يمطي العدو وثائق أو معلومات من شأنها ان تضر الاعمال العسكرية أو أن تفس سلامة المواقع والمراكز وسائر المؤسسات العسكرية أو بحسب أن من شأنها ذلك .

ج - كل عسكري يخفي بنفسه أو بواسطة غيره ، وهو على بينة من الأمر الجواسيس أو الاعداء » .

واهمنا في هذا البحث انما ينصب على الفقرة « ج » من المادة ١٥٨ المذكورة من قانون العقوبات العسكري وتقابلها الفقرة « ٣ » من المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، ونصها بالفرنسية مايلي :

« 3 - Tout militaire qui - sciemment - recèle ou fait recéler les espions ou les ennemis envoyés à la découverte . »

ومن الثابت ان الشارع الفرنسي نقل هذه الفقرة عن المادة ٨٣ القدية الملقاة من قانون العقوبات الفرنسي ؛ وقد أشرنا إلى هذه المادة في ما مر .

موازنة ؛ وإذا نحن وازننا بين أحكام هاتين الفقرتين : الفقرة « ج » من المادة

١٥٨ من قانون العقوبات العسكري السوري ، والفقرة « ٣ » من المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، فلا مندوحة لنا عن استعراض الانتباه الى أمرين اثنين :

الأمر الأول : ورد في النص العربي في الفقرة « ج » من المادة ١٥٨ عبارة « يخفي بنفسه أو بواسطة غيره » تعريباً للمبارة الواردة في النص الفرنسي لفقرة « ٣ » من المادة ٢٣٧ : « recèle ou fait recéler » . ولعل من الاصول في التعريب أن يقال : « يخفي » عوضاً عن « يخبئ » ، ولطالما استعمل الشارع السوري لفظة « إخفاء » تعريباً لكلمة « recel » الفرنسية ، سواء في موضوع

« إخفاء الأشخاص » أو في صدد إخفاء الأشياء » ونقرأ ذلك جلياً واضحاً في نصوص المواد ٢١٨ فقرة «أ» و ٢٢٠ المدلة و ٢٢١ و ٢٢٧ وغيرها من قانون العقوبات ، وفي نصوص المواد ١٠٦ و ١٠٨ و ١٣٥ وغيرها من قانون العقوبات العسكري .

الامور الثاني : ان النص الفرنسي للفقرة «٣» من المادة ٢٣٨ الآتفة الذكر يقتصر على « إخفاء الجواسيس والاعداء المرسلين للاستكشاف » بينما تعاقب الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري السوري على « إخفاء الجواسيس والاعداء » بصورة مطلقة ، سواء أكان هؤلاء الاعداء مرسلين للاستكشاف أم لم يكونوا .

ونبحث الآن اركان هذه الجريمة التي يعتبرها قانون العقوبات العسكري في حكم جرائم التجسس ، ويعد فاعلها جاسوساً ويعاقبه بالاعدام .

اركان الجريمة الواردة في الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري لهذه الجريمة اركان أربعة :

الركن الاول : الفاعل

توجب الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ المذكورة ان يكون الفاعل عسكرياً وتختلف في ذلك عن المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات التي يشمل حكمها السوريين والاجانب المقيمين او الساكنين فعلاً في سورية .

الركن الثاني : الفعل

يتجلى الركن المادي لهذه الجريمة في إقدام الفاعل على ارتكاب اي فعل من افعال الإخفاء او « التخفية » ؛ ويشمل هذا التعبير جميع ما يفضي الى مواراة الجاسوس او العدو من وجه السلطة . ولا فرق بين ان يكون الفاعل قد أخفى الجاسوس او العدو في مسكنه الخاص ، أو قدّم له مخبئاً آخر ، بنفسه

أو بواسطة غيره . فحكم هذا النص بشمل من يخفي بنفسه ومن يحمل غيره على
الاخفاء سواء بسواء .

الركن الثالث : أن يكون الشخص الخبياً جاسوساً أو عدواً

لا تنطبق أحكام الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ التي غن بصددها إلا إذا كان
الشخص الخفيّ أو « الخبياً » جاسوساً أو عدواً . أما « الجاسوس » فهو من
يقوم بأحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات
المسكري أو في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات . وبذلك قاضي
الموضوع حرية واسعة في التقدير من حيث توافر صفة الجاسوس في الشخص
الخفيّ أو الخبياً .

وأما « العدو » فهو كل جندي ينتمي الى قوات الدولة التي هي في حالة
حرب مع سورية . وتوافر هذه الصفة يقدره قاضي الموضوع أيضاً .

الركن الرابع : القصد الجرمي

يجب أن يكون فاعل هذه الجريمة عالماً بأن الشخص الذي أخفاه هو
جاسوس أو عدو . ولا تختلف أحكام الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ من قانون
العقوبات العسكري من حيث وجوب توافر القصد الجرمي عن أحكام المادة
٢٦٨ من قانون العقوبات ، فنكتفي بأحالة القارئ على ما قلناه سابقاً في هذا
العدد في الصفحات ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من كتابنا هذا .

العقوبة : ان المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري تعتبر فاعل الجريمة
المنصوص عليها في الفقرة «ج» منها بمثابة الجاسوس ، وتقضي باعدامه . ولا يفيد
مرتكب هذه الجريمة كما لا يفيد مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٦٨ من
قانون العقوبات من أي إعفاء من العقاب بسبب حالات القربى التي تربطه بالجاسوس

أو بالعدو الذي أقدم على موارثته من وجه السلطة، لأن العذر المحل لا يُبضى به ما لم يرّد عليه النص القانوني الصريح^(١).

بعض الأمثلة العامة في جرائم الحياة

أما وقد انجزنا شرح جرائم الحياة المبينة في المواد ٢٦٣ - ٢٦٨ من قانون العقوبات وفي ما ياتلها من النصوص الأخرى الواردة في قانون العقوبات العسكري، فقد أصبح إلزاماً علينا أن نعرض لبحث المادتين ٢٦٩ و ٢٧٠ من قانون العقوبات، وقد وضع الشارع السوري فيها أحكاماً عامة تشمل جميع جرائم الحياة المنصوص عليها في المواد ٢٦٤ - ٢٦٨، وتشمل أحكام المادة ٢٦٩ فوق ذلك كله الجنايات الواردة في المادة ٢٦٣ أيضاً. ومن الأحكام العامة التي تنظم قواعد بصح تطبيقها على جميع جرائم الحياة الآتية الذكر، بل على جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي والداخلي ما نص عليه القانون ذو الرقم ٦٨ المؤرخ في ٤ أيار ١٩٥٥، وقد سبق لنا أن حللنا أحكامه ونقدناها في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا الكتاب^(٢).

أولاً - أحكام المادة ٢٦٩

نص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على ما يلي :

« تفرض العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إذا وقع الفعل على دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف أو وثيقة دولية تقوم مقامها » .
ولقد وضع الشارع السوري في هذه المادة - كما يبدو - حكماً عاماً يشمل جميع جرائم الحياة المنصوص عليها في المواد ٢٦٣ - ٢٦٨، فإذا حمل الفاعل

(١) كما هي الحال مثلاً في الفقرة ٢ من المادة ٢٢١ من قانون العقوبات . راجع أيضاً - إذا شئت - أحكام المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات .
(٢) انظر ص ٧٣ من هذا الكتاب .

السلاح على دولة أجنبية حليفة لسورية (المادة ٢٦٣) ، او اتصل بدولة أجنبية أخرى ليدفعها الى مباشرة العدوان على هذه الدولة الحليفة او ليوقر لها الوسائل الى ذلك (المادة ٢٦٤) ، أو اتصل بمدد الحليفة هذه ليعاونه على فوز قواته عليها (المادة ٢٦٥) ، او اقدم على الاضرار بوسائلها الدفاعية (المادة ٢٦٦ المعدلة) ، او حاول اقتطاع جزء من اراضيها لضمه الى دولة أخرى (المادة ٢٦٧) ، أو سجن فرار أحد امراها أو أحد رعايا عدوها المعتقلين ، أو آوى جاسوساً أو جذباً من جنود عدوها المرسلين للاستكشاف الخ ... (المادة ٢٦٨) ، فتفرض عليه العقوبات الواردة في هذه المواد نفسها ، كما لو اقترف جرائمه تلك ضد الامن الخارجي للدولة السورية ذاتها . ولا يلزم الافراد بحكم المادة ٢٦٩ الا اذا علموا بقيام حالة التحالف بين سوريا والدولة الأخرى ، ويتم هذا العلم ، او يفترض وجوده باقرار المعاهدة وبرايمها ونشرها ، وكل ما يقع من جرائم الحياة ضد الدولة الحليفة يعتبر بمثابة ما يقع ضد الدولة السورية بنص القانون ، لا في وقت الحرب فحسب ، بل في زمن السلم أيضاً ، واذا وقعت هذه الجرائم في زمن الحرب ، فلا يشترط لإعمال المادة ٢٦٩ وتطبيق العقوبات ، ان يكون جيش الدولة الحليفة منضماً الى جيش سورية ، أو أن يباشر القتال في صفه في ميدان واحد ، أو أن تكون الحرب قائمة على الاراضي السورية . وقد سبق لنا ، في معرض شرح المادة ٢٦٣ المتضمنة جرم حمل السلاح على سورية ، أن فصلنا في تأويل أحكام المادة ٢٦٩ ، ونحن نكتفي هنا بهذا القدر ، ونحيل على ما سبق ان قلناه في هذا العدد ^(١) .

ثانياً - أملاص المادة ٢٧٠

تنص المادة ٢٧٠ على ما يلي :

« ينزل منزلة السوريين بالعني المقصود في المواد ٢٦٣ الى ٢٦٨ الاجانب

(١) انظر الصفحات ٥١ و ٥٢ و ١٥٠ و ١٦٢ و ١٦٣ من كتابنا هذا .

الذين لهم في سورية إقامة او سكن فعلي » .

وهنا أيضاً بضع الشارح السوري حكماً عاماً تشمل جميع جرائم الحياة ما عدا ما ورد منها في المادة ٣٦٣ بقرائنها الثلاث اذ تستلزم هذه المادة وحدها دون سواها من سائر المواد الاخرى المتضمنة احكام الحياة ان يكون الفاعل سورياً ولا ترضى أن تنزل منزلته أحداً ، بينما يُعتبر بمثابة السوري في المواد ٣٦٤ - ٣٦٨ كل اجنبي يقيم أو يسكن فعلاً في سورية . وقد سبق لنا أن اشرنا الى الدلالة التي يفصح عنها هذا التمييز^(١) .

وقد يتساءل الباحث عن الفرق الكائن بين « محل الإقامة والسكن الفعلي » الوارد في صلب المادة ٣٧٠ موضوع البحث ، وربما سهل الجواب اذا استجلبنا النص الفرنسي لهذه المادة ، وقد جاء فيه : « les étrangers domiciliés au Liban ou y résidant en fait. » لا سيما في التشريعات الانكسار امريكية واللاتينية ، بين محل الإقامة او المقام والموطن *le domicile* والمسكن *la résidence* ؛ أما محل الإقامة او الوطن فهو مفهوم حقوقي يربط الشخص بمكان ما ، يسمح باعتباره موجوداً فيه على وجه الدوام بحيث يجوز لمن يريد أن يعامله قانونياً أو قضائياً ، أن يوجه اليه الخطاب في هذا المكان فيعتبر عالمياً بذلك الخطاب ، ولولم يعلم به بالفعل . وأما المسكن فهو كل مكان يحل به الانسان للسكنى ولو رشحاً قصيراً من الزمن . وقد يتعدد الوطن والمسكن معاً أحياناً ، ولكن ليس كل مسكن موطناً في نظر القانون ، لأن مجرد وجود الشخص أو سكناه في مكان ما لا يجعل من هذا المكان موطناً له ، طالما أنه حل فيه عرّضاً ، وبصورة لايتوافر فيها معنى الاعتقاد أو الاستقرار ، كمن يقضي أيام عطلته بعيداً عن مركز عمله ، أو كمن ينتجع الراحة والصفاء في

(١) انظر الصفحات ٥٠ و ٥١ و ١٤٩ وفي معرض شرح كل من المواد ٣٦٤-٣٦٨ في حكايتنا هذا .

المربع الثانية ، ثم يعود الى مستقره الاول . والمعروف ان الوطن يجب ان يتوافر فيه عنصران اساسيان :

ارادة الشخص في البقاء والاستقرار في مكان ما ، والاعراب عن هذه الارادة بالاقامة الفعلية المعتادة في ذلك المكان .

وقد كان هـ .التفريق بين محل الاقامة والسكن مقبولاً في بلادنا قبل وضع القانون المدني الجديد . اما بعد ان استن الشارع قانوننا المدني ، فقد اصبح محل الاقامة - ويدعوه هذا القانون بـ " الوطن " - المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، كما غدا من الجائز ان يكون للشخص اكثر من موطن واحد . وبذلك اضحى الوطن والسكن متعددين معاً خلافاً للتشريع الفرنسي . وقد ظل أثر المفهوم القديم في التفريق بين محل الاقامة والسكن عائناً في ذهن الشارع حينما وضع نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات السوري .

وعلى هذا ، فقد يكون الاجنبي صاحب محل اقامة في سورية كأث يكون ذا مهنة او مؤسس شركة او صاحب تجارة أو أية مهنة أخرى . وقد يكون قادمأ الى سورية سائحاً أو زائراً ، فصحت بات أو حل " فتم مسكنه الفعلي . اما موطنه او محل اقامته فيعتبر انه ما يرح حيث كان في البلاد التي قدم منها ، والتي اتخذها مقراً له ومستقراً . وتلغضي المادة ٣٧٠ ان ينزل هذا الاجنبي منزلة السوري في الحالتين من حيث تطبيق احكام المواد ٣٦٤ - ٣٦٨ من قانون العقوبات .

★ ★ ★

الْبَيْتُ الْثَانِي

التجسس

De l'Espionnage

المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات

المواد ١٢٣ و ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري

ينطوي هذا الباب الثاني على الفصول السبعة التالية :

الفصل الاول : التجسس في التشريع الجزائي المقارن .

الفصل الثاني : تطور أحكام التجسس في التشريع الجزائي السوري .

الفصل الثالث : الاسرار المتصلة بسلامة الدولة .

الفصل الرابع : الدخول الى الأماكن المحظورة قصد الحصول

على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة (المادة ٢٧١).

الفصل الخامس : الحصول على الأسرار المتصلة بسلامة الدولة

او سرقتها (المادة ٢٧٢) .

الفصل السادس : إبلاغ الأسرار المتصلة بسلامة الدولة وإفشائها

دون سبب مشروع (المادة ٢٧٣) .

الفصل السابع : أحكام التجسس في قانون العقوبات العسكري .

التجسس في التشريع الجزائي المقارن

مترجم : التجسس^{١١} أو الجاسوسية تخط من لفاظ السلوك الانساني وافق نشوء

- (١) من اراد توساً في بحث جرائم التجسس فليراجع المصادر التالية :
 - ١ - غارو : الجزء الثالث ، نبذة ١١٩٥ س ٣٥٦ وما بعدها .
 - ٢ - غارسون : الجزء الاول ، في معرض شرح المواد ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ، س ٣٠٦ وما بعدها في الطبعة الجديدة المصححة عام ١٩٥٣ .
 - ٣ - شوفرويهيل وفيللي : الجزء الثاني نبذة ١٨ ، وما بعدها ، س ٣١ وما بعدها .
 - ٤ - لويس لامبير L.Lambert : دروس في قانون الجزاء الخاص ، س ٨١١ وما بعدها من الطبعة الثانية .
 - ٥ - غوايموروسليه وباتان Goyet, Rousselet et Patin : الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، النبذة ١٢ س ٧ وما بعدها من الطبعة السادسة .
 - ٦ - Vouin : الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، النبذة ٥٠٨ وما بعدها .
 - ٧ - بير هونغي : المرجع المختار اليه آتياً ، النبذة ٩٣ ، وما بعدها ، س ٣١ وما بعدها وكذلك الملحق الثاني الذي وضد ذلك كما بعد في عام ١٩٤٩ النبذة ٧٤٩ وما بعدها .
 - ٨ - موسوعة دالوز الجنائية : الجزء الاول ، بعنوان « التجسس » ، س ٩٨٠-٩٨٢ .
 - ٩ - كولويه Colonien : التجسس في القانون الدولي وفي القانون الجزائي الفرنسي رسالة في جامعة ليون ١٨٩٩ .
 - ١٠ - ديتوربه Detourbet : الحياة والتجسس ، رسالة في جامعة باريس ١٨٩٨ .
 - ١١ - روتيه Routier : التجسس والحياة في السلم وفي الحرب ، رسالة في جامعة بواتيه ١٩١٣ .
 - ١٢ - كافاديا Cavadia : التجسس والحياة ، رسالة في جامعة باريس ١٩٩٦ .
 - ١٣ - هيرت Hirt : جريمة التجسس ، ستراسبورغ ١٩٣٧ .

المجتمعات القديمة ، وتطور بتطورها ، ثم غدا له في عصرنا الحاضر ، شأن كبير وأهمية بالغة . وقد أولت بعض الدول ظاهرة الجاسوسية رعاية ملحوظة ، فرصدت لها الاموال ، واستت لها الدوائر والمكاتب والشعوب ، واستعانت في تنظيم اعمالها ، برجال من اهل الدربة والاختصاص : ولعل في خلال الحربين العالميتين السالفتين اسماء كثيرة في هذا الباب ، نسجت حول نشاطها الجسّاس القصص والاساطير .

ولا تقتصر الدوائر المختصة باعمال الجاسوسية في الدولة على البحث عن تنظيم الجيوش الاجنبية واستقصاء المعلومات عنها ، واستئثارها لخدمة مصالح الدفاع عن الوطن ، وانما تتجاوز ذلك الى كل ما يهدد أمن الدولة الخارجي من معلومات وبيانات عن سلوك الدول الاخرى ، وطاقتها وقواها ، وتدابيراتها في جميع الحقوق والميادين ، ولا سيما تلك الدول التي تضرر أو تعلن اهدافاً عدائية نحو البلاد . كما تنصرف جهود هذه الدوائر المختصة أيضاً الى تنظيم مكافحة الجاسوسية الاجنبية ، وإحباط نشاطها ، ومقاومة اخطارها . ومن هنا اتسعت النصوص التشريعية التي تُفصّل في تحديد أفعال التجسس وتجريمها والمعاقبة عليها .

ولقد كان طابع الجاسوسية الاقوى ، في البدء ، هو الطابع العسكري وكانت أسرار الدفاع المتعلقة بالهتارات العسكرية وبرسوم الاستحكامات والقلاع ومصورات المواقيع ومصانع الاسلحة وانواعها ، وخطط الحركات والترتيبات

= ١٤ - لويس هوفي : أنجس ام خيانة ؟ دراسة في الصفحة ٦٤ من مجلة العلوم الجنائية الصادرة في باريس عام ١٩٣٦ .

١٥ - رينوتروس Rigaux et Trousse : شرح قانون العقوبات البلجيكي ١٩٥٠ .

١٦ - دوديوه فاير : الصلات بين القانون الداخلي والقانون الدولي في مباحة

التجسس ١٩٤٨ .

١٧ - جان ريمون Raymond : قلم التجسس ، رسالة في جامعة أليم ، ١٩٣٧ .

١٨ - عمود ابراهيم اسماعيل : شرح الجرائم المتعددة بأمن الدولة من جهة الخارج في

قانون العقوبات المصري ، ١٩٥٣ .

١٩ - الدكتور يوسف شقرا : التجسس في التشريع السوري ، وهو موضوع رسالته

القبية الى جامعة باريس ، ١٩٥٠ .

الحربية ، هي التي يُعاقب على إفشائها وتقسيمها للعدو ، كما كان العقاب لا يتجاوز الموظف المذنب على هذه الاسرار . أو من يخلسها أو يحصل عليها بواسطة من وسائل التعايل أو القش أو الرشوة أو الإكراه .

يبد أن الحروب الحديثة - بشوئها وتنوع أساليبها واتساع نطاقها ، وما طُبعت به من تجريد كل القوى وحشد جميع الامكانيات والمرافق في الدولة وفي الامة ، للاستعانة بها ، في ميدان المعركة ، على قهر العدو - أصبحت تستلزم بقاء امور عديدة ومعلومات متنوعة وبيانات كثيرة طي الحقائق والكتمان وان فتتورها الدولة اسراراً ينبغي عليها إخفاؤها عن كل أجنبي عنها ، بل عن كل من لم تُنط هي به امر حفظها وصانتها والاطلاع عليها بحكم مهمته الرسمية . ويبنى على ماتقدم ان هذه الامور التي يجب ان تظن بمجولة من الدول الاجنبية ، وعلى الاخص ، من العدو في وقت الحرب ، لم تعد تقتصر على الامور الحربية الصرفة وانما اصبحت تتناول كثيراً من النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية والصناعية التي ينبغي ان تظل مكتومة لما قد ينجم عن معرفة الدول الاجنبية بها ، واطلاعهم عليها ، من اضعاف لقوة الدولة ، وعرقلة لجهودها العسكرية ، وإضرار بالاستعدادات الخاصة بالدفاع في زمن السلم ، وبالدفاع ذاته في زمن الحرب . ومن امثلة تلك البيانات ما هو خاص بحالة التسوين في البلاد او بطاقتها الزراعية ، او بمدى قدرة مصانعها الحربية على الانتاج ، او بطرق الصناعة ، او بالاختراعات العلمية التي ترمي الى تقوية التسليح ، او بمدى الانسجام او التناظر او بمرامل الوحدة او التفرقة بين الطبقات الاجتماعية في الامة ، او بين احزابها وهيئاتها ، وطوائفها ، وعناصرها . ولا تقل اهمية هذه الامور جميعها في الحرب الحديثة الشاملة عن اهمية الخطط العسكرية التي تقر هيئة الاركان العامة اتخاذها في الاحمال الحربية^(١) . وهكذا لم تعد الجاسوسية سلاحاً من اسلحة الحرب un moyen de faire la guerre فحسب ، وانما غدت ايضا عدة منظمه في

(١) انرا - اذا شئت - المذكورة الايضاحية لهنانون الميري ذي الرقم ١٠ ، الصادر =

زمن السلم ، 'تستخدم بصورة منتظمة ودائمة وفعالة كوسيلة من وسائل إعداد الحرب والتحضير لها' ^(١) un moyen de la préparer .

أنواع التجسس

ومن الطبيعي أن يستجيب التشريع الاجنبي والعربي لهذا التطور ، وان يضع من النصوص ما ينلهم ودرء المخاطر التي تكشف عنها افعال التجسس في السلم وفي الحرب على السواء . ولست نعدم ان ترى في التشريعات الحديثة نصوحاً تحاول محاولة جادة ان تتناول بالتجريم والمعاينة جميع انواع الجاسوسية واشكالها واساليبها ، ولعلّ أمّ هذه الانواع :

١ — التجسس العسكري : ويهدف الى الكشف عن اسرار الدفاع والحصول على الخطط الحربية ومعرفة اصناف الاسلحة ومقاديرها ، ونظم التعبئة العامة ، وعدد افراد القوات المسلحة وترتيباتها وتنظيماتها وتحركاتها الخ ..

٢ — التجسس السياسي : ويرمي الى استطلاع مواقف زعماء البلاد وقادتها السياسيين واتجاهاتهم ومبادئهم وآرائهم ، وتقدير القوى المعنوية أو الخلقية في الامة ، ومواطن الضعف والقوة في ابنائها ، وعوامل الفرقة والاتحاد بين الاحزاب والمنظمات والطبقات وثنى الهيئات الرسمية والخاصة ، وطائفة جميع هؤلاء على مجالدة العدو ومقاومته . وما كل هذا الا "لأن الدول الاجنبية تسعى السعي الحثيث للبحث عن الوسائل التي تمكنها - اذا ما وقعت الواقعة -

== في ٢٨ ايار ١٩٤٠ والمتضمن لتعديل االباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المصري ، وهي المواد الخاصة بالجنايات والجنح « المفرة بامن الحكومة من جهة الخارج » . وكذلك راجع مالفه الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل في « الجرائم المخزية بامن الدولة من جهة الخارج » ، ص ١٠٤ و ١٠٩ .

(١) انظر غارو « الجزء الثالث » ، ج ١١٩٥ ص ٥٣٧ .

من زرع بذور التفرقة وبث روح اليأس والانحزام والاعتسالم ، واستغلال نقاط الضعف ، بتخطيط قوى الشعب المنوية ، فيسهل عليها كسب المعركة ، وتكون في وجهها السيطرة واقتناص معادل السلطة ومقاييد الحكم ، ويستتب لها الأمر .

٣- — **الجسوس الاقتصادي :** ويؤدي الى الوقوف على حقيقة موارد البلاد وثرواتها وحالة تكوينها ، ونجاوتها الخارجية ، وسلامة وضعها المالي والنقدي . وتفيد هذه الدلالات العدو في تهيئة اسباب الحصار الاقتصادي والتجاري وتنظيمه ، واستكناه آثاره ومفاعيله ، كما تفيد في الاستيلاء على مرافق البلاد العامة ، عند الاحتلال ، والإفادة من ثرواتها المدخرة ، وتنظيم عمليات المصادرة .

٤- — **الجسوس الصناعي والعلمي :** لقد جعل العلم الحديث من الموت صناعة " ، ومن الحرب مختبراً تطبيقياً لأدهى الاختراعات وأشد المبتكرات في الفتك والتدمير . وقد طفت الكتل الدولية نتراحم وتتسابق في جهودها العلمية الرامية الى تزويد قواها بأحدث الوسائل الحربية في الدفاع وفي الهجوم . ومن هذه الوسائل الغاز السام والرصاص المتفجر (دمدم) والأسلحة المسننة التي تمتك الانسجة ، والأوبئة بالجراثيم ، والقنابل الذرية والهيدروجينية ، والقذائف الموجبة (الصواريخ) ، وغيرها .

ومن جهة أخرى ، فلقد أصبح في ميسنة الدول ان تفيد من تقدمها الصناعي في استعداداتها الحربية ، وان تحيل صناعتها في السلم الى صناعة حرب ، بنية تقوية اسباب الدفاع عن البلاد والتغلب على عدوها .

واذن ، فكل إلام بأسرار صناعات البلاد ، وكل اطلاع على المعلومات والابحاث والدراسات المتصلة بالاختراعات العلمية او الابتكارات الصناعية التي تهم الدفاع الوطني ، قد يفيد منه العدو بما يعود على سلامة الوطن ومصالحه

الدفاعية بأفدح المخاطر وأشد الأضرار . وهذا ما تهدف اليه افعال التجسس الصناعي والعلمي .

نماذج من اعطام التجسس في عهد من التشريعات الجزائية

ومن يدور تطور التشريع الجزائي في العالم خلال الربع الثاني من هذا القرن يجد انعكاسات واضحة لا المنة اليه :

آ - في التشريع السويسري : ففي الاتحاد السويسري مثلا ، سرعان ما عمدت السلطات الاتحادية المختصة الى وضع تشريع موحد خاص بجرائم التجسس على ضوء التجارب التي اجتازتها سويسرا خلال الحرب العالمية الاولى ، وكانت الضرورات عاجلة وملحة فلم تطق الصبر وبنا تستكمل اسباب وحدة التشريع الجزائي في جميع الولايات التي يتألف منها الاتحاد السويسري - هذه الوحدة التي تجلت ، فيما بعد ، في قانون موحد للعقوبات وافق عليه الشعب السويسري في الاستفتاء العام الذي جرى في ٣ تموز (يوليو) ١٩٣٨ ، ولم يوضع موضع التنفيذ الا اعتباراً من اول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ ، وبذلك غدا جميع ولايات الاتحاد السويسري قانون موحد للجرائم والعقوبات هو المعروف بـ « قانون العقوبات السويسري » ، بعد ان كان لكل ولاية قانونها الجزائي الخاص بها وحدها . وقبل ان يتسنى لسلطات الاتحاد ان تطرح هذا

(١) ولقد زاد اتباه الدول الكبرى ، في الآونة الأخيرة ، الى المخاطرة الناجمة عن جرائم التجسس الصناعي والعلمي ، ومن هذا القبيل ان السلطات المختصة في الولايات المتحدة الامريكية قضت بسقوبة الاعدام على العالم اليهودي الامريكي (روزنبرغ) الذي نقل اسرار الابحاث العلمية الامريكية في الطاقة الذرية الى السلطات السوفيتية . ولعلنا اعددت للهيودية العالمية الجاسوسية لتحقيق أغراضها ومآربها . انقرأ - اذا اردت توسعاً في هذا الموضوع - المرجعين التاليين :

Kurt Singer : Les Espions du Siècle, NRF.

B, Newman : Epics of Espionage .

القانون الموحد على الاستفتاء الشعبي العام ، اضطرت الى اصدار قرار اتحادي مؤرخ في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ يتضمن تحديد جرائم التجسس وتعيين العقوبات الواجبة على فاعليها. وقد أدرجت أحكامه - فيما بعد - في المواد ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ من قانون العقوبات السويسري الموحد السالف ذكره . وقد اصاب التعديل الصادر في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ هذه المواد ، بمحافظ التوسع في الحماية والشمول ^(١) . وتعاقب المادة ٢٧٢ الملحق اليها على افعال التجسس السياسي ، وتختص المادة ٢٧٣ التي تليها بجرائم التجسس الاقتصادي والصناعي والتجاري ، وأما المادة ٢٧٤ فتشمل جرائم التجسس العسكري . ويجدر بنا ان نشير الى ان الشارع السويسري انما يعني بـ « التجسس » الوارد في احكام هذه المواد الثلاث : الحصول على الاسرار والمعلومات في المواضيع المذكورة ، او السعي للحصول عليها . اما افشاؤها او نقلها او تسليمها فيعاقب عليه بمقتضى نصوص اخرى وردت في قانون العقوبات هذا ، وفي قانون العقوبات السويسري العسكري . ومثال ذلك : ان المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات السويسري تعاقب كل من أفشى او أبلغ مرأ توجب مصلحة « الاتحاد » كتمانها الى دولة اجنبية او احد عملائها او الى العامة . ولا يعتبر للشارع السويسري مثل هذه الجريمة جاسوسية ، وانما يطلق عليها وصف : الخيانة الدبلوماسية - Trhison diplomatique . أما إفشاء أسرار الدفاع الوطني في زمن السلم او الحرب فتعاقب عليه المادة ٨٦ من قانون العقوبات العسكري السويسري . كما تعاقب المادة ١٦٢ من قانون العقوبات السويسري على افشاء الاسرار الصناعية والتجارية .

ب - في التشريع الفرنسي : أما في فرنسا فان قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٨١٠ كان خلواً من أي نص او حكم يعاقب على جرائم التجسس

(١) انظر شرح القسم الخامس في قانون العقوبات السويسري للتبلي لونغوز ، ج ٢ ،

من قريب او من بعيد ، وانما سُنت هذه الجرائم — بعد ان تماظم خطرهما —
قوانين خاصة تذكر منها :

١- القانون الصادر في ١٨ نيسان (ابريل) ١٨٨٦ ، وقد عاقبت احكامه
على جرائم التجسس المقررة في زمن السلم ، ولم تكن تُعتبر من ذي قبل افعالا
يُعاقب عليها . ويعود السبب في تجريمها الى ما تُكشفت عنه حرب ١٨٧٠ التي
استخدمت فيها بروسيا الجاسوسية استخداماً بارعاً منظماً ، وكانت من أقوى
الاسلحة وأبرز عوامل النصر .

٢- القانون الصادر في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ والذي ألغى احكامه
احكام القانون السابق المؤرخ في ١٨ نيسان (ابريل) ١٨٨٦ ، وحلت محلها
ولم تكن جريمة التجسس المقررة في زمن السلم تعتبر بمقتضى هذين القانونين سوى
جسنة لا تتجاوز عقوبتها الحبس سنوات حسباً والـ ٥٠٠ فرنكاً فرنسياً غرامة .

٣- المرسوم التشريعي المؤرخ في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٥ .
٤- المرسوم التشريعي الصادر في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٨ والملمع
اليه من ذي قبل ، والذي فرض ، لأول مرة في التشريع الفرنسي ، عقوبة
الإعدام على جريمة التجسس في زمن السلم ، ومرعان ما استمض عن احكامه
بالمرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩ ، والذي سنّ في على
ذكره بعد قليل .

٥- وفلاً عن هذه النصوص الخاصة ، فقد عاقب قانون القضاء العسكري
الفرنسي للقوات الجوية على التجسس في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ وهما مقتنستان عما
ورد في المادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ من قانون القضاء العسكري الفرنسي القديم الصادر
في عام ١٨٥٧ . كما عاقبت على التجسس ايضاً احكام المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ من
قانون القضاء العسكري الفرنسي للقوات البحرية .

ولم تكن هذه القوانين والنصوص الخاصة تحوي ضوابط صريحة ومعايير
واضحة في التفريق بين جرائم التجسس وجرائم الحياة ، وتغيزها بعضها من

بعض، فعاتت احكام الحاكم الفرنسية في هذا العدد مضطربة، متعثرة، متناقضة
فهي تضيي حيناً على وقائع وافعال معينة وصف جرائم الحياة، وتعاقب فاعليها
بهذا الوصف، ثم لا تلبث ان تعود حيناً آخر وتعتبر هذه الوقائع والافعال
نفسها جرائم تجسس، وتعاقب فاعليها بهذا الوصف، اي كجواسيس لأكفونة^١.
وظل الامر كذلك في فرنسا الى ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية،
وحق اصدار الشارع الفرنسي المرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩
جامعاً فيه مئات النصوص الكثيرة المتعلقة بالجرائم المحقة بأمن الدولة
الخارجي. وقد ألغى هذا المرسوم التشريعي جميع النصوص التشريعية السابقة
في هذا الموضوع. وانتظمت احكامه المواد ٧٥ - ٨٦ من قانون العقوبات
الفرنسي وغدت جزءاً لا يتجزأ منه.

وقد عينت هذه الاحكام الجديدة في المادتين ٧٥ و ٧٦ عدداً من الافعال
المضرة بأمن الدولة الخارجي، واتخذت من جنسية الفاعل معياراً للتفريق بين
الحياة والتجسس، فاذا ارتكب افروسي احد هذه الافعال اعتبرت جريمته
خيانة، واعتبر هو خائناً، واذا اقترف اجنبي هذا الفعل نفسه 'عدت' جريمته
تجسساً وعد هو جاسوساً. وقد اخرج هذا المعيار الواضح القضاء الفرنسي من
حيرته واضطرابه؛ وجاءت المادة ٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي حازمة حاسمة
في هذا العدد اذ نصت على ما يلي:

« بعد جاسوساً ويماقب بالاعداد كل اجنبي اقترف احد الافعال المنصوص
عليها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٧٥ وفي المادة ٧٦ ».

أما هذه الافعال المنصوص عليها في المادة ٧٧ الآتية ذكرها، والتي اذا ارتكبها المواطن

(١) إيرا - اذا شئت - شيئاً في هذا التناقض في القرار المؤرخ في ٢٢ أيار (مايس)
١٩٠٨ والمتنور في النشرة الجنائية برقم ٢١٢، والقرار الصادر في ٢٤ أيلول (سبتمبر)
١٨٩١ والمتنور في دالور الدوري في الصفحة ١٧٩ من العدد الاول عام ١٨٩٢ وكذلك
القرار المؤرخ في ٧ تموز (يوليو) ١٨٩٩ والمتنور في دالور الدوري ص ٤٠٥ عدد ١
عام ١٩٠٢.

الفرنسي واحداً منها كان خيانة، وإذا ارتكبه الاجنبي كان تجسفاً في تنحصر بمابلي :
آ - دس الدسائس لدى دولة اجنبية بغية دفعها الى مباشرة العدوان على
فرنسا أو بغية توفير الوسائل لها إلى ذلك (الفقرة ٢ من المادة ٧٥ من قانون
المعقوبات الفرنسي) .

ب - تسليم الاراضي أو المعدات للعدو (الفقرة ٣ من المادة ٧٥ منه) .
ج - تخريب الجند على الانخراط في خدمة دولة اجنبية ، أو تجنيد العساكر
للقتال في صفوف العدو ضد فرنسا (ف ٤ م ٧٥) .

د - دس الدسائس مع دولة اجنبية لترويج مصالحها (ف ٥ م ٧٥) .
هـ - تسليم مر من اصرار الدفاع الوطني (ف ١ م ٧٦) .
و - اطلاق المعدات الحربية ووسائل الدفاع الوطني (ف ٢ م ٧٦) .
ز - الاشتراك في اضعاف نفسية الامة او معنويات الجيش (ف ٣ م ٧٦) .
ويعاقب على كل اولئك بالاعدام .

اما الفقرة الاولى من المادة ٧٥ من قانون المعقوبات الفرنسي وتتضمن جنابة
حمل السلاح ضد فرنسا ، وعقوبتها الاعدام ، فلا تدخل في التعداد المزدوج
الوصف ، لأن جنابة حمل السلاح في صفوف العدو لا تكون الا خيانة ،
ويشترط دوماً ان يكون الفاعل فيها مواطناً .

وفضلاً عما تقدم ، فإن الشارع الفرنسي يفصح في المادتين ٨١ و ٨٢ عن
عدد من الجرائم الماسة بأمرار الدفاع الوطني ، سواء ما تعلق بالحصول عليها
من لاشأن لها ، او ما تعلق بإفشائها او إذاعتها او اهمال الحفاظ عليها . وتضع
المادة ٧٨ من قانون المعقوبات الفرنسي تعريفاً شاملاً لهذه الامرار - اسرار
الدفاع الوطني ، وتعدد أنواعها ، وتحدد مدلولاتها .

ولعل من اطراف الاحكام الواردة في التشريع الفرنسي ما نصت عليه
الفقرة ٣ من المادة ٨١ من قانون المعقوبات الفرنسي ، وتقضي بمعاقة كل من سلم
او نقل - دون اذن مسبق من السلطة المختصة - الى شخص يعمل لحساب دولة

أجنبية ، أو مؤسسة أجنبية ، اختراعاً يهم الدفاع الوطني ، أو معومات أو
إيجاناً أو ابتكارات 'صنع' تصل بمثل هذا الاختراع أو بأي تطبيق صناعي يفيد
في الدفاع عن البلاد .

وبعتبر ١٠٥٠ النص مثلاً واضعاً لحرص الدولة على مكافحة التجسس العلمي
والصناعي الذي يؤدي مصالح الدفاع . ومن الجدير بالذكر أن المرسوم
التشريعي الفرنسي الصادر في ٣٠ تشرين الأول (أو أكتوبر) ١٩٣٥ بشأن
براءات الاختراع التي تم الدفاع الوطني منع الدول الحق بزع ملكية أي اختراع
يهم الدفاع الوطني ، والاحتفاظ بحق تطبيقه واستعماله الاستفادة منه ، وذلك لقاء
تعويض عادل ، بحيث يفدو الاختراع ملكاً للدولة التي تستطيع ان تسع عليه
صفة السرية ، فيستع عندئذ على أي كان استغلاله أو الحصول عليه أو افشاؤه
أو تسليمه الى الاجنبي وغير الاجنبي على السواء ^(١) .

م - في الفسريع المصري : أما في مصر فقد اقتبس الشارع المصري كثيراً
من أحكام التشريع الجزائري الفرنسي في صدد التجسس ، وإن لم يكن في
التشريع المصري نص مماثل لنص الفقرة ٣ من المادة ٨١ من قانون العقوبات
الفرنسي الآتفة الذكر . ومما يمكن أن أوار الحرب العالمية لم يكبد بتدليس
حتى اضطر الشارع المصري تحت وطأة الظروف الى اصدار القانون ذي الرقم
٤٠ الصادر في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٤٠ الذي ألعنا اليه من قبل . وقد عدل هذا
القانون احكام المواد الخاصة بالجنابات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج
في قانون العقوبات المصري ، على ان الشارع المصري خلافاً للشارع الفرنسي لم
يتخذ من جنسية الفاعل معياراً للتريق بين جرائم الحياة وجرائم التجسس .

(١) انظر - اذا شئت - التعليلات الوزارية الفرنسية المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٣٩ حول تطبيق احكام الفقرة ٣ من المادة ٨١ من قانون العقوبات الفرنسي
وتجدها منشورة في الجريدة الرسمية في الصفحة ٣٥٢٨ من العدد الصادر في ٣٠ تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٣٩ . وتجدها كذلك في داللوز الدوري في الصفحة ٥ عدد ٤ عام ١٩٤٠ .

وتعاقب المادة ٨٠ من قانون العقوبات المصري « كل من سلم لدولة اجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة سرّاً من امرار الدفاع عن البلاد ؛ وكذلك كل من حصل بأية طريقة على سر من هذا القبيل بقصد تسليمه للذات أو بالواسطة لدولة اجنبية ، ومن ائلف لمصلحة دولة اجنبية كل هذا السر ، او بعضه ، او جعله غير صالح لأن يستفيع به ، ويعاقب الفاعل بالاعدام اذا ارتكب هذه الجريمة في زمن الحرب وبالاتفال الشاقة اذا ارتكبها في زمن السلم .

وتعاقب المادة (٨٠ مكرراً) من قانون العقوبات المصري :

(١) كل من حصل بأية وسيلة من وسائل التحايل على مسر من امرار الدفاع عن البلاد وذلك لغرض غير تسليمه الى دولة اجنبية او لأحد مأموريها أو لأي شخص يعمل لمصلحتها .

(٢) كل من نظم أو استعمل اية وسيلة من وسائل التراسل عن بعد بقصد الحصول على امرار الدفاع عن البلاد او ماهو في حكمها ، او بقصد تبليغها .
والعقوبة التي يفرضا الشارع المصري على فاعل هذه الجريمة هي الحبس من ستة اشهر الى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت في زمن سلم ، وبالسجن اذا ارتكبت في زمن الحرب ^(١) .

وبعاقب الشارع المصري في المادة (٨٠ ثالثة) من قانون العقوبات المصري بالحبس من ستة اشهر الى خمس سنوات وبالغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع بأية طريقة كانت امرار الدفاع

(١) « السجن » في قانون العقوبات المصري عقوبة جنائية تتراوح بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة . واما « الحبس » فهو عقوبة جنحية وتتراوح بين الاسبوع والثلاث سنوات الا في الاحوال الخاصة المنصوص عليها قانوناً . اما في المخالفات فلا يجوز ان تنقص عقوبة الحبس عن الاربعة والعشرين ساعة ولا ان تتجاوز الاسبوع . (اقرأ المواد ١٦٢ - ١٦٣ و ١٨٥ من قانون العقوبات المصري) .

عن البلاد أو ماهر في حكمها . وتكون العقوبة السجن إذا خلفت الجريمة
أذى بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إذا كان الجاني موظفاً عاماً
أو إذا صفة نيابية عامة أو موفداً في مهمة أو عهدت إليه الحكومة بعمل ، أو
إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب .

وتعاقب المادة ٨٢ كل من وصل بالتخفي أو باخفاء شخصيته أو مهنته أو
صفته أو جنسيته أو بواسطة وسائل خادع بها العمال المكلفين بالحراسة أو غافلهم :
(١) إلى أن يدخل حصناً أو أحد منشآت الدفاع أو معسكراً أو مكاناً

خيم أو استقر فيه الجيش أو بارجة حربية أو ماخرة تعادية مسلحة أو طائرة
أو سيارة حربية مسلحة أو ترسانة أو أي محل حربي أو محلاً أو مصنعاً يباشر
فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله .

(٢) إلى أن يباشر في منطقة محظورة حددتها السلطة الحربية ومن غير
الحصول على إذن منها رسماً أو تصويراً فوتوغرافياً أو نقلاً أو احمالاً طوبوغرافية
في داخل الميادين أو المنشآت أو المواقع أو المحال الموجودة في المنطقة المذكورة
أو أن يبقى في هذه المنطقة خلافاً لنهي صريح أصدرته إليه السلطة .

وأما العقوبة التي يفرضها الشارع المصري على مرتكبي هذه الجرائم فهي الحبس
من ستة أشهر إلى خمس سنوات والغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو
إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة في زمن السلم ، والسجن إذا وقعت في
زمن حرب . وبمعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع في الجرائم المعينة في
هذه المادة .

أما إذا اقترفت هذه الجرائم الملمع إليها في المادة ٨٢ الأتفة الذكر دون
الاستعانة بإحدى الوسائل المشار إليها فيها فتكون العقوبة حبساً لا تتجاوز مدته
ثلاثة شهور وغرامة لا تزيد على ٥٠ جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت
الجريمة في زمن السلم ، أو الحبس من شهر إلى ستة أشهر والغرامة من ٢٠ جنياً
إلى ١٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب
(المادة ٨٢ مكرراً) .

وقد ادخل الشارع المصري تعديلاً أساسياً شاملاً في احكام الجرائم الماسة بأمن الدولة ومن جعلها التجسس ، وذلك بموجب القانون ١١٢ لعام ١٩٥٧ .

د - في افسريع البلجيكي : أما في بلجيكا فقد كان قانون العقوبات البلجيكي الصادر في عام ١٨٦٧ فقيراً في النصوص التي تنتظم جرائم التجسس . ولاغربة في هذا ، لان الجاسوسية في ذلك العصر لم تكن قد بلغت الشأو الكبير الذي بلغته فيما بعد . وقد حسب الشارع البلجيكي ان الحياذ الذي كان مفروضاً في بلاده يجعلها في نجرة من المطامع الدولية ، ويبعد عنها العيون والارصاد ومخاطر الجاسين ، ولكن ما أن أزيح الحياذ المفروض عن الدولة البلجيكية ، وانغمست في اعاصير الحياة الدولية ، حتى تلاقت هذا النقص التشريعي ، فأصدرت القانون المؤرخ في ٤ آب (اغسطس) ١٩١٤ ، واتبعته بالقرار التشريعي arrêté-loi المؤرخ في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٦ ثم اصدرت القانون المؤرخ في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٣٤ ، وهو اهم ماسنه الشارع البلجيكي في موضوع التجسس . ومالبت ان اعقبه القانون الصادر في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧ . وقد أدجت احكام هذه التشريعات في صلب قانون العقوبات البلجيكي الذي انتظمت فيه جرائم التجسس في المواد ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ - ١٢٠ مائة 120 series . ويهدف التشريع الجزائري البلجيكي في مجمله الى تحقيق غايات ثلاث :

اولاً : صيانة جميع الامرار التي هم الدفاع عن البلاد وأمن الدولة الخارجي .
ثانياً : حماية هذه الامرار من ان تصل اليها ايدي الدول الاجنبية العدوة وغير العدوة ، أو يد أي شخص لاصفة له في الوصول اليها او الاطلاع عليها .
ثالثاً : فرض العقاب على جميع انماط السلوك التي تؤدي الى اماطة اللثام عن هذه الامرار ، أيّاً كان الدافع ، وسواء كان الفعل مقصوداً أم غير مقصود .

هـ - في التشريع الإيطالي : اما الشارع الإيطالي ، فقد اتبع نهجاً جديداً بارعاً يتصف بالبساطة والوضوح في قمع جرائم التجسس ، فهو لم يحدد انواع الاسرار التي تجب صيانتها ، وإنما ترك امر تقدير صفة « السرية » الى قناعة القاضي وحسن فهمه ، ولكنه فرق ، على كل حال ، بين المعلومات التي تؤلف اسراراً بطبيعتها أي التي يجب ان تبقى مكتومة لمصلحة أمن الدولة ، او لآلية مصلحة أخرى من مصالح الدولة السياسية الداخلية او الدولية ، وبين المعلومات التي تحتجزها السلطات المختصة ، وتمنع نشرها ، وتسبغ عليها صفة السرية بقرار منها ، فهي ليست أسراراً بطبيعتها ، ولكنها في حكمها . ويختلف العقاب إذا كان مطرح الجريمة هذه المعلومات او تلك . كما يفرق الشارع الإيطالي أيضاً بين الحصول على هذه الاسرار وإفشائها . ويختلف العقاب ، في الحالتين ، إذا جرى ذلك بقصد التجسس السياسي او الحربي أو لم يجري . وتشدّد العقوبة دوماً اذا حصل الفعل في زمن الحرب ، أو أضر بالجهود المبذولة استعداداً لها ، او بالعمليات الحربية ، او اذا ارتكبه الفاعل لمنفعة الدولة المعادية . ويعتبر الشارع الإيطالي من قبيل الإفشاء ان يستخدم الموظف العام او الشخص المكلف القيام بخدمة عامة - لمنفعته او لمنفعة سواه - اختراعاً او كشفاً علمياً او ابتكاراً صناعياً جديداً اذا علم به بحكم عمله الرسمي ، وكان مما يجب كتمانته حرصاً على سلامة الدولة .

والجدير بالذكر أن الشارع الإيطالي يعاقب على جرائم الحصول على اسرار الدولة او افشائها سواء ارتكبها فاعلها قصداً او خطأ^(١).

ويبدو أن النهج الذي احتذاه الشارع الإيطالي في قانون العقوبات الصادر في عام ١٩٣٠ والمعروف بقانون روكو Rocco هو اشد ما يكون قرباً من النهج

(١) راجع - اذا شئت - احكام المواد ٢٥٦ - ٢٦٣ من قانون العقوبات الإيطالي الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٣٠ ، وتعليقات كازايلانكا عليها .

الذي اختطه الشارع السوري في موضوع جرائم التجسس في قانون العقوبات السوري الحديث .

و — في التشريع اليوغسلافي : وفي الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية يعاقب قانون العقوبات اليوغسلافي في مادته ١٠٥ : كل من سلم أو نقل الى دولة أجنبية أو منظمة أجنبية أو شخص يعمل لمصلحتها معلومات أو وثائق مربية ذات طابع عسكري أو اقتصادي أو رسمي ، وكل من حصل على مثل هذه المعلومات أو الوثائق قصد تسليمها الى دولة أجنبية أو منظمة أجنبية أو شخص يعمل لمصلحتها ، بعقوبة تتراوح بين الحبس الشديد طيلة ثلاث سنين والاعدام ، ويعاقب الشارع اليوغسلافي بالعقوبة نفسها كل من ألف لحساب دولة أجنبية أو منظمة أجنبية شبكة استعلامات أو انتمى إليها أو أسهم في أعمالها . وكذلك تعاقب المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات اليوغسلافي على افشاء الاسرار الرسمية ؛ كما تعاقب المادة ٣٤٨ على اذاعة الاسرار العسكرية ، والمادة ٣٤٩ على الدخول بلا إذن الى المنشآت الحربية المحظورة وعلى أخذ الرسوم والتصفيات الخ ..

ز — في التشريع السوفيتي : أما في الاتحاد السوفيتي فن البذهي أن يُعنى التشريع الجزائي عناية خاصة بالجرائم المقررة ضد أمن الدولة الخارجي والداخلي ، ولا سيما بجرائم الخيانة والتجسس . وقد جاءت المادة ٦٥٨ من قانون العقوبات في جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفيتية ، فعرفت التجسس بأنه تسليم اسرار الدولة التي يجب خصيصاً أن تظل مكتومة spécialement gardés — أو اختلاسها أو جمعها قصد تسليمها - الى الدول الأجنبية أو المنظمات المناوئة للثورة أو الأشخاص العاديين . ويعاقب على هذه الافعال بالحرمات من الحرية مدة ثلاث سنوات على الأقل ، وبصادرة الاموال كلها أو بعضها . وإذا نجح عن فعل التجسس أو كان يمكن ان ينجم عنه نتائج

شديدة الخطورة تؤدي بمصالح الاتحاد السوفيتي ، فإن العقوبة تبلغ حد أقصى تديرو للدفاع الاجتماعي ، وهو : الاعدام رمياً بالرصاص ، او وسم الفاعل بالنتع الشائ : « عدو الشعب » ، والحكم بجرماته من ان يكون مواطناً في الجمهوريات المتحدة ، وبالتالي ، في الاتحاد السوفيتي . وبإبعاده مؤبداً من أراضي الاتحاد السوفيتي ، ومصادرة أمواله . ثم تعاقب المادة ٥٨ ذاتها ، لحرمان من الحربة حتى الثلاث سنوات كل من يسلم الى المنظمات والاشخاص السالف ذكرهم - بعوض او بلا عوض - معلومات اقتصادية ينهى عن اذاعتها علناً نص القانون أو الاوامر الصادرة عن رؤساء الادارات والمؤسسات والمشايخ ، وإن تكن هذه المعلومات تقصر عن أن تؤلف بحكم موضوعها سراً من امرار الدولة الواجبة الصيانة خصيصاً . ويقتضى بالعقوبة نفسها على من يجتلس مثل هذه المعلومات او يجمعها بغية تسليمها الى من ذكرنا .

ويبعد الشارع السوفيتي الى تعريف امرار الدولة الواجبة الصيانة خصيصاً وتحديداتها ، فيذكر انها المعلومات التي تعدد مواضيعها لائحة خاصة يضعها مجلس مفوضي الشعب في الاتحاد السوفيتي بالاتفاق مع مجالس مفوضي الشعب في الجمهوريات المتحدة ويعلمها على الناس أجمعين بطريق النشر .

وتختص المادة ١٩٣^{٢٤} بمعاقبة افعال التجسس العسكري ، فتشمل بالعقاب نقل او افشاء المعلومات حول القوات السوفيتية المسلحة وحول القدرة الدفاعية في بلاد الاتحاد السوفيتي ؛ او اختلاسها ، او البحث عنها ، سواء أكانت هذه المعلومات العسكرية قددخل في عداد امرار الدولة الواجبة صيانتها خصيصاً ، ام كانت بما لايجوز العلانية فيه .

ومن الطريف في حكم هذه المادة انها تقضي في حال وجود اسباب مخفية بتطبيق احكام النظام التأديبي للجيش الاحمر ، أي الاكتفاء بفرض عقوبة انضباطية على الفاعل^{١١}.

(١) هذه الاحكام التي صاغها عن جرائم التجسس في التشريع السوفيتي استقياها من =

٤- في التشريع العراقي : وفي العراق صراعان ما انضج للشارع نصوص النصوص التي تعاقب على الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والواردة في قانون العقوبات البغدادي الصادر في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ ، فبعد اصدار القانون المؤرخ في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٢٤ ، والى فيه الباب الشافي عشر المتضمن الجرائم المحلة بأمن الدولة في قانون العقوبات البغدادي المذكور ، واستعاض عن أحكامه بأحكام أخرى جديدة . وعلى الرغم من هذا التعديل فقد بقي مفهوم التجسس في التشريع الجزائي العراقي بدائياً ، ويبدو ذلك جلياً واضعاً في الفقرتين ٧ و ٨ من الباب الجديد المعدل : اذ تعاقب الفقرة ٧ بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز خمس سنوات او بالحبس كل من « صار واسطة لايصال اخبار مضرّة بمقالة الدولة السياسية او العسكرية الى العدو » . وتعاقب الفقرة ٨ الملحق اليها بالاشغال الشاقة مدة لا تتجاوز سبع سنوات او بالحبس كل من كان له معلومات عن الامور العسكرية العراقية توصل اليها بأية كيفية كانت فكاشف بها عن اختيار او مباشرة او بالواسطة في اي حين مأموري دولة أجنبية غير حليفة للدولة العراقية او شخصاً آخر بما ينبغي حسب علمه كتمانها عنهم في ذلك الحين صيانة لمصالح العراق .

و اذا وقعت مكاشفة مأموري الدولة الاجنبية المذكورة ممن اؤتمن على تلك المعلومات بصورة رسمية او بمن اطلع عليها في اداء وظيفته الرسمية فيجوز ابلاغ العقوبة الى الاشغال المؤبدة .

التعريف بالتجسس

أما وقد استعرضنا طائفة كبرى من النصوص التي تعاقب على جرائم

= النص الرسمي لقانون القوات الحاس بجمهورية سوريا الاشتراكية الاتحادية والسوفيتية الاتحادات الطارئة عليه حتى اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ وقد ترجم هذا القانون الى العربية ونشره مبد القانون المغارن في جامعة ليون في عام ١٩٣٥ . ويشتبه هذا القانون تطبيقاً تشريعياً قادراً للبداىء التي نادى بها فقهاء المدونة الوضعية في العلوم الجزائية .

التجسس في التشريعات الاجنبية والعربية المختلفة ، فخلق بنا الآن ان نلتس تعريفاً جامعاً مانعاً بتنظم التجسس ، ويُعرف به ، على وفرة أشكاله ووسائله وأغراضه ، ولعل ذلك من الصعوبة بمكان كبير . فالشارع السوري ، وكثيرون غيره ، تفادوا وضع نص تشريعي يحدد التجسس ويعين من هو الجاسوس . ونحن نود أن ننثر أمام أعين الباحثين قبضة من التعريفات : ورد بعضها في نصوص التشريع الدولي ، وفي عدد قليل من التشريعات الاجنبية ، كما وضع بعضها الآخر رجال الفقه .

أ — التعريف بالتجسس في التشريع الدولي : أما في التشريع

الدولي فقد وضعت المادة التاسعة والعشرون من الاتفاق الدولي المعقود في لاهاي في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٧ والمتضمن قوانين الحرب البرية وأعرافها تعريفاً صريحاً للتجسس اذ جاء فيها ما يلي :

« لا يجوز ان يعتبر جاسوساً الا ذلك الذي يعمل في الخفاء ، او يتنكر ، مستقياً أو محاولاً استقاء المعلومات ، في منطقة العمليات الحربية التابعة لاحد الفريقين المتحاربين ، بقصد نقلها الى الفريق الآخر » .

وتحرم المادة ٣٠ من الاتفاق الدولي ذاته التعامل الشائع الذي كانت جيوش الدول المتحاربة تبيع بمقتضاه لنفسها اعداء جواسيس الاعداء فوراً وبلا محاكمة وتنص على مايلي : « لا يجوز معاقبة الجاسوس الذي ضبط متلبساً بجريمه ، ما لم يسبق ذلك محاكمة وحكم » .

وتقضي المادة ٣١ من هذا الاتفاق بأن الجاسوس الذي استطاع ان يلتحق بجيشه قبل ضبطه يجب أن لا يحاسب عن اعماله السابقة اذا ما وقع بعد ذلك في يد أعدائه ، وأن يعامل كأسير حرب .

بـ التعريف بالتجسس في التشريع الداخلي : وفي التشريع الداخلي امثلة ولكنها نادرة ، في التعريف بالتجسس ، ومنها ما نصت عليه المادة ٥١ من

قانون الجزاء العثماني الذي كان ساري المفعول في بلادنا ، والذي سنعرض
لأحكامه في التجسس بعد قليل ؛ وقد أتت هذه المادة على تعريف التجسس
بصورة عارضة ، فقالت :

« اذا كانت المراسلة مع رعايا الدولة المعادية لم يقصد منها ارتكاب جنابة
من الجنابات المذكورة في المادة السابقة^(١) الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار
مضرة بلعدى حالي الحكومة السياسية والعسكرية او بحال معاهدتها ، فيعاقب
فاعلها بالسجن في القلعة مؤقتاً بحسب درجة جنابته . واذا ظهر ان غرضه من
ابلاغ ما ذكر للتجسس أي ايقاف العدو على تدابير الدولة العليا الحربية ،
عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، بحسب درجة جنابته . وابن وقع منه هذا
الفعل في المعسكرات جاز أيضاً إعدامه وفقاً للقوانين الحربية^(٢) ، الخ .. »
ومن هذه الامثلة التشريعية النادرة ما أورده أيضاً الشارع السوفيتي في
المادة ٥٨^(٣) من قانون العقوبات الروسي - وقد ألعنا إلى أحكام هذه المادة من
ذي قبل^(٤) - اذ عرّف فيها التجسس بقوله : « التجسس أي تسليم المعلومات
التي يؤلف مضمونها سرّاً من امراء الدولة يجب خصيصاً حفظه ؛ او سرقتها
او جمعها - قصد تسليمها - الى الدول الاجنبية او المنظمات المناوئة للثورة او
الاشخاص العاديين ، يعاقب عليه بالحرمان من الحرية طيلة ثلاث سنوات على
الاقل ، وبمصادرة الثروة كلها او بعضها ؛ الخ .. »

م - التعريف بالتجسس في الفقه الجزائي : وأما الفقهاء ، فإنهم لم يتفقوا
ما بينهم على تعريف واحد ، وإنما وسع بعضهم من مدلول التجسس حتى ليكاد

(١) اي المادة ٥٠ المدلة من قانون الجزاء العثماني . وقد ذكر لصاحبها في هامش الصفحة

٢٠٣ - ٢٠٤ من كتابنا هذا ، فليطلع القارئ عليه - اذا شاء .

(٢) يراد بالقوانين الحربية قانون الجزاء العسكري العثماني .

(٣) انظر للصفحة ٣٠٦ من كتابنا هذا .

يشمل في رأيهم كل فعل يخدم مصالح الدول الأجنبية ؛ وضيق بعضهم الآخر من مداه حتى اضطر على من يسأل متخفياً أو متعلاً صفات أو اعذاراً كاذبة الى خطوط جيش محارب حتى يجمع المعلومات التي تفيد العدو وينقلها اليه .

فالعلامة بيير هوفني مثلاً ، وهو شارح قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، يضع بتأثير التشريع الفرنسي الوضعي تعريفاً عاماً للتجسس فيقول : « انه كل نشاط يخدم الاجنبي به مشاريع أمة اجنبية »^(١) . وأثر التشريع الفرنسي الوضعي ظاهر في هذا التعريف الذي يقصر افعال التجسس على الاجانب دون المواطنين ، لان المواطن - اذا قام بفعل من افعال التجسس - اعتبره الشارع الفرنسي خائناً لا جاسوساً ؛ وحيث « يتجسس » الاجنبي « يخون » المواطن .

ومن قبله عرف فاو والتجسس بأنه السعي الذي يقوم به الاجنبي لجمع الوثائق والمعلومات السرية حول الموارد العسكرية وتنظيمات الدولة المجاورة او الدفاعية ووضعها السياسي او الاقتصادي ، بقصد تسليم هذه الوثائق والمعلومات الى حكومة اجنبية مجاناً او لقاء منفعة مالية^(٢) .

ويمائل هذا التعريف تقريباً ما عرف به التجسس المالماتن لوبواتفان واوجيه Le Poittevin & Augier في كتابها المطول في شرح قانون العقوبات العسكري الفرنسي^(٣) .

ويعرف أحد فقهاء القانون الدولي التجسس فيقول : « يعد جاسوساً كل

(١) انظر ايضاً تريبدا أكثر دقة وضعه القاب بيير هوفني نفسه في الصفحة ٣١ نبذة ١٢ ؛ من كتابه الآلف الذكر .

(٢) شارو : الجزء الثالث ، نبذة ١١٨٨ ، ص ٥٢٩ .

(٣) انظر الصفحة ١١ منه .

من يقسم صراً أو بذرائع متخلة الى خطوط الجيش ليجمع فيها المعلومات التي تفيد العدو وينقلها اليه^(١) .

نظر هذه التعريفات

وما يؤخذ على هذه التعريفات :

اولاً : انها - في اكثرها - تجعل الحفاء او التنكر او استعمال وسائل التعايل والانتعال صفة لازمة من صفات التجسس . والحقيقة ان ذلك كله لم يعد شرطاً لا يحصى عنه ، فالحصول على امرار الدولة او السعي للحصول عليها معاقب عليه مهما كانت الوسيلة التي استخدمها الفاعل ، سواء أقام بذلك صراً أم علناً ، وسواء أبدأ في نشاطه الاجرامي الى طرق التعايل والتخفي والانتعال أم لم يلجأ . فالمسكري الذي ينقل امرار الدفاع الوطني الى دولة اجنبية يعتبر جاسوساً وإن لم يفعل ذلك متكرراً . والموظف المؤتمن على امرار الدولة اذا باح بما انيط به حفظه الى عميل دولة اجنبية عدو هذه النجس ، وإن لم يكن قد سلك في الوصول الى هذه الامرار التي أساء الاثنان فيها طرائق التعايل او الفش .

ثانياً : بتجه التطور التشريعي نحو التوسع في اضافة صفة «السري» على كثير من المعلومات والبيانات والوثائق التي ينبغي كتمانها حرصاً على سلامة الدولة ، وذلك في شتى الميادين والمقول . ولذا لم يعد من الحكمة حصر هذه الامرار وتعداد انواعها في صلب نصوص القانون ، وقصرها على ميدان معين دون سواء كالإيدان العسكري ، او السياسي ، او الاقتصادي ، لان في ذلك نوعاً من الحصر والتقييد لأمر هو في تطور دائم وتبدل مستمر .

(١) اقرا بلنتشلي Bluntchli في مؤلفه المترجم الى العربية : القانون الدولي المدون ، ص ٣٣٥ .

ثالثاً : إن أكثر هذه التعريفات تجعل من أفعال التجسس جرائم مقصودة .
والحقيقة أن التجسس قد يقع قصداً ، وقد يكون أيضاً نتيجة خطأ غير مقصود ،
فالمرطظ الثرثار الذي يفشي أسرار الدولة بسقطات لسانه فيلتقطها من يبلغها
العدو أو الاجنبي ، خليف به أن يعاقب ، ولأن لم يكن يقصد نقل المعلومات
التي أذاعها الى من نقلت إليه . بيد أنه خطأ ارتكب ، وحرى صاحبه بالعقاب .
وكذلك شأن من يهمل حفظ الوثائق السرية التي أوكلت الدولة إليه أمر حفظها .
فهتبل أحدهم هذا الإهمال ويقدم على سرقتها وإيصالها الى العدو ، فيجرائم التجسس
إذن قد تكون مقصودة تارة ، ويمكن أن تكون غير مقصودة تارة أخرى .
ورابعاً : إن أكثر هذه التعريفات تفصح عن أن النصوص التي تعاقب على أفعال
التجسس إنما تهدف الى صيانة الأسرار من اطلاع الدول الأجنبية والمعادية .
إن الشارع لم يعد ، في عصرنا الحديث ، حريصاً على صيانة أسرار الدولة
من أن تقع في يد الدول الأجنبية والمعادية فعصب ، وإنما غدا حريصاً على منعها عن
جميع الأشخاص العاديين أيضاً - أي عن كل من لا صلة له في الاطلاع عليها أو حيازتها .
خامساً : يعتبر الفقيه هيرت Hirt في رسالته القيمة عن التجسس أن التعريف
الذي أورده قانون روسيا السوفياتية في مادته ٥٨ المشار إليها هو أقرب
التعريفات جميعها الى الكمال^(١) .

أسوأ تعريف : ولعل أسوأ تعريف وأبعده عن التطور الحديث لمفهوم
التجسس في عصرنا هذا ، هو التعريف الوارد في المادة ٥٩ المجمع إليها من قانون
الجزء العثماني :

٢- فالشارع العثماني يعاقب على التجسس المعكوري الذي يفصح عنه في
هذا التمييز المهم الغائب : « إيقاف العدو على تدابير الدولة العليا الحربية » .
ولا يشمل هذا التعريف إيقاف العدو على أسرار الدولة في الميادين الأخرى التي
لا تقل أهمية عن الميدان الحربي .

(١) راجع - إذا شئت - رسالة الفقيه هيرت في جريمة التجسس ، ص ٦١ .

ب - إن هذا التعريف يقصر المعاقبة على جرائم التجسس المقررة في زمن الحرب . أما التجسس في زمن السلم فلا يعاقب هذا النص عليه .
ج - ويضيق هذا التعريف مفهوم التجسس مرة أخرى ، إذ يجعله قاصراً على إيقاف العدو على تدابير الدولة العليا الحربية .
أما إيقاف الدول الأجنبية التي ليست في حرب مع الدولة العليا ، أو إيقاف مندوبيها أو عملائها ، وإيقاف الأشخاص العاديين ، فلا يشمل هذا التعريف ولا يعتبره من قبيل التجسس الذي يحذر بقاءه العقاب .

التعريف بالتجسس في التشريع السوري

ومها تكن معائب التعريف الذي أقره قانون الجزاء العثماني فإن تشريعنا الجزائي السوري الرأى قد تقادها كلها ، وأفرد مبحثاً خاصاً بجرائم التجسس مستقلاً عن جرائم الخيانة ، وعدّد الأفعال التي اعتبرها من قبيل التجسس وحدد أركانها وعناصرها في المواد ٢٧١-٢٧٤ من قانون العقوبات . وقد سلك الشارع السوري هذا النهج العملي دون أن يعبا بوضع تعريف تشريعي للتجسس . ولذا فإن كل فعل من هذه الأفعال المنصوص عليها في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ يُعتبر جريمة من جرائم التجسس ، وكل من يقترفه يُعدّ جاسوساً .

ويمكن تلخيص أفعال التجسس - كما يحددها الشارع السوري - بما يلي :
إنها الدخول أو محاولة الدخول إلى الأماكن المخطورة للحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة (المادة ٢٧١) أو سرقة هذه الأشياء أو الوثائق أو المعلومات ؛ أو الاستحصال عليها (المادة ٢٧٢) ، أو إفشاؤها ، أو إبلاغها ، دون سبب مشروع المادة (٢٧٣) .

وفيما خلا هذه النصوص الواردة في المواد ٢٧١-٢٧٤ من قانون العقوبات ، فإن الشارع السوري في المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري يعدّ جاسوساً أيضاً :

د آ - كل عسكري يدخل الى موقع حربي او الى مركز عسكري او مؤسسة عسكرية او الى ورشة عسكرية او إلى معسكر او مخيم او أي محل من محلات الجيش لكي يستحصل على وثائق او معلومات تعود بالمنفعة على العدو او بحسب أنها تعود بالمنفعة عليه .

ه ب - كل عسكري يعطي العدو وثائق او معلومات من شأنها أن تضر الاعمال العسكرية او أن تفسد سلامة المواقع او المراكز وسائر المؤسسات العسكرية او بحسب أن من شأنها ذلك .

و ج - كل عسكري يخفي بنفسه او بواسطة غيره وهو على بينة من الامر الجواسيس او الاعداء .

ولعل في هذا كله خير تعريف لتجسس بمعناه الواسع . ومن الواضح أن هذا المعنى الواسع لتجسس ينتظم طائفتين من الافعال قد ترتبط احدهما بالآخرى في ضمير الفاعل ، وقد تستقل ، وقد يتصلان اتصال الحلقات بالسلسلة الواحدة ، وقد يتفصلان أما الطائفة الاولى فتشتمل على أفعال البحث عن الامرار التي تهم سلامة الدولة واستقصائها والحصول عليها *actes de recherche* او *ou d'obtention* ؛ وأما الطائفة الثانية فتشتمل في افشاء هذه الامرار او تبليغها *actes de révélation ou de communication* الى من يفيد منها او الى من لاصفة له في تلقيها او الاطلاع عليها . ومن البدهي أن الطائفة الأولى تشكل ، في اكثر الحالات ، أفعالاً تحضيرية لجرائم الإفشاء او التبليغ ؛ فلا مندوحة لمن ينقل أمرار الدولة الى العدو او عملائه من أن يبعث عنها أولاً ثم يحصل عليها ثانياً ، تهيئة لتنفيذ مهمة النقل والتبليغ التي أنيطت به ، في آخر الأمر . ولا ريب في أن أفعال التحضير أسبق زمنياً من أفعال التنفيذ . وقد تشكل أفعال التنقيب عن أمرار الدولة والحصول عليها في بعض الحالات الأخرى جرائم مستقلة بحد ذاتها ، اذ قد يكون الدافع الذي حدا بالفاعل الى ارتكابه او حب الإطلاع او الرغبة في الإفادة العلمية المجردة لا الرغبة في نقل هذه الأمرار او

تبلغها أو إفشائها ، والفاعل في الحالين ، معاقب لأن الهدف الذي يرمي اليه الشارع السوري في النصوص التي تعاقب على جرائم التجسس هو صيانة جميع الأمور التي تتعلق بسلامة الدولة ، وابقاؤها مكتومة ، ومنع الإطلاع عليها أو حيازتها من قبل أي شخص لا حصة له في ذلك - بلثة الدول الأجنبية المعادية أو غير المعادية.

التجسس في سرلولة القوي : والتجسس في مدلوله القوي لغاينطبق على الطائفة الاولى من الأفعال التي ألعنا إليها فيقال في اللغة مثلاً : جسّ وتجسّ واجسس الأخبار أو الامور أي بحث عنها وتقصاها. وقد يصح لغةً أن نطلق أيضاً على من يتجسس الأخبار ثم يأتي بها اسم « الجاسوس » وجمعها « جواسيس » أو « الجسس » وجمعها « أجسة » أو « الجاس » . وفي ضوء هذه الدلالة وهدبها يطلق القويون على الجواسيس اصطلاح « جواس » الإنسان ومفرداها « جاسة » وقد جاء في القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً - أحذركم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم (الآية ١٢ من سورة الحجرات) .

وقد يقاوت هذا المفهوم القوي للتجسس في اذهان الناس بأفعال الإفشاء والتبليغ . فالجاسوس - في نظرهم - هو من ينقل الأسرار لمنفعة العدو او لمنفعة أية دولة أجنبية ، او على الأقل ، من يتقصي هذه الأسرار او يقصد نقلها أو تسليمها أو تبليغها للعدو او لمنفعة دولة أجنبية .

والواقع ان الشارع السوري لم يقصر التجسس على هذا المفهوم المعادي الذي انعرس في اذهان العامة من الناس ، وهو وإن عاقب على نقل الأسرار أو تبليغها أو تسليمها أو إفشائها ، فإنه لم يشأ أن يجعل من ارتكاب هذه الأفعال لمنفعة العدو او لمنفعة دولة أجنبية عنصراً من عناصر التجسس الوارد في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات ، ولما اكتفى فيها بأن اعتبر ذلك سبباً مشدداً للعقاب .

التفرج بين الحياة والتجسس في الفقه الجزائي الحديث

ولعل من الخير في ايضاح جرائم التجسس ان نعرض الفروق الدقيقة بينها وبين جرائم الحياة التي سبق شرحها . ولطالما جهد الفقهاء ورجال التشريع أنفسهم لتمييز الحياة من التجسس ، ولاعتقاد ضابط للتفريق بينها ، وقلما وفقوا الى ذلك . او لا يجوز أن نقاء مثلاً : كيف بعد خائناً من يتصل بالعدو ليعاونه بأي وجه كانت على فوز فوائده ، ولا بعد خائناً من ينقل الى العدو امرار الدفاعة عن البلاد وخططها العسكرية ؟ اولى في هذا مجلي من مجالي المعون تمكيناً لقوات العدو من الفوز وكسب المعركة ؟

ونحن نود أن نستعرض المحاولات التي قامت لوضع معايير التفريق بين جرائم الحياة وجرائم التجسس ، وقد ذهبت في ذلك ثلاثة مذاهب مختلفة :

١ - **المذهب الموضوعي** : وقد اشتق معيار التفريق بين الحياة والتجسس من طبيعة الفعل المقترف أي طبيعة الركن المادي للجريمة المرتكبة . فالحائز - في رأي من نقوا هذا المنحى - هو من يسلم ما في يده من الامرار الى دولة أجنبية . وأما الجاسوس فهو من يسعى للحصول على ما ليس في حيازته من الامرار . فعلم الاول للتسليم ، وعمل الثاني للبحث والتنقيب . وهذا أقل خطورة وأذى من ذاك .

بيد أن هذا المعيار متبوج وغير دقيق ، ولا يثبت أمام وقائع المارك الإجرامي وحقائق الحياة فقد يسعى أحد الأشخاص لتسليم الامرار واستقصائها ، ثم يقوم هو ذاته - بعد الحصول عليها - بتسليمها الى دولة أجنبية ، فماذا نعتبره وقد قام هو نفسه بالفعلين معاً : فعل الاستقصاء وفعل التسليم : في آن واحد ؟ وهل نصه بالحياة ، أم بالتجسس ، أم بها معاً ؟ وقد يصعب الرصد ايضاً حيناً يثبت أن استقصاء الامرار والحصول عليها لم يكن إلا بقصد نقلها او تسليمها ، فهل يكون الفعل الاول تحضيراً للفعل الثاني ام شروعا فيه ؟

ولهذا المعيار الموضوعي وجه آخر طالع به على دنيا القضاء والفقه رجل من رجال القانون في فرنسا هو النائب العام السيد بودوان Boudouin لدن إعادة محاكمة الضابط اليهودي دريفوس Dreyfus ، وقصته معروفة . ويبنى هذا النائب العام معياره في التفريق بين الحيانة والتجسس على أساس الجهة التي اقترف الفعل او حدث التسليم لتفعتها . فاذا سلت الوقائع السرية او المعلومات الواجب كتمانها الى دولة أجنبية او أحد عملائها ، فان الجريمة خيانة ، والعقوبة جنائية ، أما اذا سلت الى شخص عادي من المواطنين الفرنسيين فان خطورة الفعل تغدو أخف وتعتبر الجريمة تجسساً ، والعقوبة جنحية .

ولكن علة ١٠٥ المعيار الذي نادى به النائب العام الفرنسي انه لم يكن ينطبق على التشريع الفرنسي وقتئذ ، وهو لا سند له أيضاً في التشريع الوضعي .

٢ — المذهب الزراني : ويبنى معياره في التفريق على أساس الدافع . والدافع هو العلة التي تحمل الفاعل على الفعل او الغاية القصوى التي يتوخاها^(١) . فاذا ثبت أن الفاعل كان يهدف من وراء اقترافه الجرم الى الاعتداء على سلامة الدولة وأمنها ، او تهديم كيانها ، او الانتقاص من استقلالها ، كمن يتصل بالدول الاجنبية رغبة في استمدائها على وطنه ، فهو خائن وفعله خيانة . أما اذا لم تكن نفسية الفاعل تنطوي حين اقترافه الجرم على نية الغدر بوطنه « animus hostilis » كأن يرتكب الفعل بدافع الطيش أو الحفة او الجشع المادي فهو جاسوس ، وفعله تجسس . وهذا المعيار في نظر أهل الفقه ، يتصف بالعدل والانصاف لأنه من البدهة يمكن كبير أن يعاقب من يسعى الى زج بلاده في أتون حرب قد تكون ماحقة بأشد ما يعاقب به من يتجر بالامراطول بالدرهم والدينار . ولهذا المعيار مزية أخرى ، هو انه — في رأي الفقهاء الفرنسيين — ينسجم ونصوص التشريع الجزائي الفرنسي التي كان معمولاً بها قبل صدور المرسوم

(١) انظر تعريف الدافع هذا في الفقرة ١ من المادة ١٩١ من قانون العقوبات السوري .

التشريعي المؤرخ في ٢٩ غوز (يوليو) ١٩٣٩ ، وبتق والامال التحضيرية التي سبقت تلك النصوص . وفضلاً عن ذلك فقد أقر الاجتهاد القضائي الفرنسي حينئذ هذا المعيار المبني على الدافع في التفريق بين الحياة والتجسس في كثير من أحكامه^(١) .

بيد أن الاخذ بالمذهب الذاتي لم يسل من النقد ، لأن تطبيقه يستلزم سبر غور النفوس والبعث عن دوافعها واكتناها خفاياها ، ويتطلب الدخول في تحليل ظروف كل فاعل او شريك والبعث في نواياه وملابسات جرمته ، وهذا مطلب عسير . وقد يبدو ، في بعض الاحيان مستحيلاً . وقد لا يعدم الحاشئ وسيلة يستو بها دوافعه ، اذ يكفي أن يتلقى بعض المال ليقول اصحاب المذهب الذاتي أن الفعل تجسس لأن الدافع هو الحصول على المال . فالمعيار المبني على الدافع ، اذن صعب التطبيق ، وبتق أمام المجرم ، باب التوبه والتضليل على مصراعيه .

٣ - معيار الجنسية : هذه المآخذ حدث بالشارع الفرنسي الى البعث عن ضابط آخر للتفريق بين جرائم الحياة وجرائم التجسس ، فالبث أن وجدته في جنسية الفاعل . وتعليه ان المواطن الماروق الذي يمتق وطنه ويحفر واجب الولاء حياله ، هو أشد إجراماً واكثر مضاضة على النفس من ذلك الاجنبي الذي قد يقدم على إيذاء سلامة الدول الاخرى خدمة لوطنه . فالاول خائن بلا جدال ، واما الثاني فيعتبره اهل هذا الرأي جاسوساً ؛ وهو وان لم يكن قد راعى آداب الضيافة وقواعد السلوك الدولي في البلاد التي اساء الى أمنها وسلامتها فانه لا يعد خائناً ، بل كثيراً ما يكون الدافع في اعماله هو غيرته على مصالح وطنه وحرصه على خدمتها .

وقد اعتمد الشارح الفرنسي هذا المعيار في المرسوم التشريعي الصادر في ٢٩

(١) انظر القرار الصادر عن محكمة النقض الفرنسية في ٧ آذار (مارس) ١٣٥ والمتنشر في مجموعة ميري س ٣٩٨ عدد ١ عام ١٩٣٦ ، وقرأ في هذا العدد البحث العلمي الذي نشره لويس هو غني في مجلة العلوم الجنائية ص ٦٤ عام ١٩٣٦ بعنوان : التجسس أم خيانة ؟

تموز (يوليو) ١٩٣٩ و المتضمن جمع شتات النصوص الكثيرة المتعلقة بأمن الدولة الخارجي في القوانين الفرنسية . ولئن امتاز هذا الميار ببساطته ووضوحه ، وكان الفرق واضعاً - من الناحية الحلقية - بين الافعال التي يقرتها المواطن ، وتلك التي يرتكبها الاجنبي في هذا الميدان ، فان الاخطاء الناجمة عن هذه الافعال نفسها ، والنتائج الجرمية المنسقة منها هي هي نفسها ، في الحالين ، سواء أكان الفاعل اجنبياً ام مواطناً . وطالما أن الضرر الذي قد يحل بأمن الدولة واحد في الحالين ، فلم يعد ثمة أي مبرر للتفريق . والسبب في ذلك سهل وبسيط ، وهو ان الافعال التي تشكل جرائم الحياة في التشريع الفرنسي هي نفسها التي تشكل جرائم التجسس في الاثم الاعلى . وكأننا أدرك الشارع الفرنسي هذه الوحدة الموضوعية ، فعاقد على جميع هذه الافعال بالعقوبات ذاتها سواء ارتكبها المواطن ام ارتكبها الاجنبي . ولهذا لم يعد للتفريق بين جرائم التجسس وجرائم الحياة من الوجهة العلية كبير نفع ولا جدوى ^(١) .

التفريق بين الحياة والتجسس في التشريع الجزائري السوري

وبعد ، اما أن لنا ان نتساءل عن النهج الذي سلكه الشارع السوري في التفريق بين الحياة والتجسس ؟ .

ان قانون العقوبات السوري لم يعتمد أي معيار من هذه المعايير الثلاثة التي اسلفنا ايضاحها ، ولكنه عالج الموضوع واقعياً وعملياً ، ولم يعأ بهذه والتخريجات النظرية الجلة التي عُنيت بها بعض التشريعات الاجنبية ، وسنورد فيما يلي بعض القواعد الاساسية التي أخذ بها في هذا الصدد :

أولاً : لقد وضع الشارع السوري لجرائم الحياة اسكاً مستقلة خاصة بها ، وهي المحددة حصراً في الموا: ٢٦٣-٢٧٠ وقد سبق لنا شرحها ^(٢) ؛ كما

(١) انرا غارسون ، ص ٢٣٥ بقعة ٧٤ وما قبلها من الجزء الاول (الطبعة الجديدة المصنعة عام ١٩٥٠) .

(٢) راجع - افاشئت - الصفحات ١٤٧-٢٨٧ من كتابنا هذا .

عين الشارع أيضاً جرائم التجسس وحدها في مواد مستقلة خاصة هي المواد ٢٧١ - ٢٧٦ ؛ وهي ما نحن في حده شرحه الآن في هذا الباب ، فلم يعد ثمة أي مجال للالتباس بين جرائم الحياة وجرائم التجسس ، خلافاً لما هي عليه الحال في بعض التشريعات الاجتية التي وحدت بين احكام هاتين الزمرتين من الجرائم ، ولم تُعْنِ بتعيين الافعال التي تشكل كلا منها على حدة ؛ كالتشريع الفرنسي مثلاً^(١) .

ثانياً : يشترط في جرائم الحياة ان يكون فاعلها سورياً او من ينزل منزلته^(٢) . اما جرائم التجسس فيستوي فيها ان يكون فاعلها سورياً او اجنبياً ، كما يستوي ايضاً ان يكون هذا الاجنبي الفاعل مقيماً في سورية او ساكناً فيها فعلاً ، او لا يكون .

ثالثاً : اذا وقعت احدى جرائم الحياة على دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف او وثيقة دولية تقوم مقامها فيعاقب الفاعل كما لو اعترف جرميته تلك ضد أمن الدولة السورية ذاتها ؛ أما في جرائم التجسس فليس الامر كذلك ؛ وانما تقتصر الحماية على الامرار الخاصة بسلامة الدول السورية ولا تمتد الى امرار حلفائها ، ولذا فلا يعاقب الفاعل ، في جرائم التجسس ، الا اذا كانت هذه الجرائم تستهدف الاشياء والوثائق والمعلومات التي يجب ان تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة السورية وحدها .

رابعاً : لا جرم ان المخاطر التي تتعرض لها الدولة من جراء جرائم الحياة هي أشد وأدهى من المخاطر المحتملة الناجمة عن جرائم التجسس . ولذلك فإن جميع جرائم الحياة هي جنائية الوصف ، وعقوباتها تتراوح بين العقوبة القصوى

(١) وهذا هو السبب الذي جعل القنن والاجتهاد والتشريع في فرنسا يحون جميعاً إلى إزالة الالتباس بين جرائم الحياة وجرائم التجسس بإيجاد معيار للتريق بينهما ، كما سبق أن أوضحنا .

(٢) ماعداً جريمة واحدة من جرائم الحياة هي المصنوس عليها في المادة ٢٦٣ إذ يشترط أن يكون فاعلها سورياً فقط .

اي الإعدام والاشغال الشاقة المؤقتة او الاعتقال المؤقت . اما جرائم التجسس فبعضها جنابات قد تبلغ العقوبة فيها حد العقوبة القصوى ، وبعضها جُنَح تبدأ عقوباتها بالحبس طيلة شهرين فأكثر .

والجدير بالذكر ان هذه القواعد التي اشرنا اليها هي خاصة بأحكام الحياة والتجسس الواردة في صلب قانون العقوبات . اما قانون العقوبات العسكري فلم يفصل بين الحياة والتجسس ، وإنما اجهل احكامها واحكام التجنيد لصالح العدو في فصل واحد هو الفصل الحادي عشر من الباب المتضمن الجنابات والجَنَح العسكرية في قانون العقوبات العسكري ؛ ويتألف هذا الفصل من المواد ١٥٤ - ١٦١ من قانون العقوبات العسكري .

اما نقاط الالتقاء بين جرائم الحياة وجرائم التجسس فهي كثيرة ، وقد سبق التلميح الى أهمها^(١) ، ولا نرى ما يوجب التفصيل فيها . ولما نود الآن ان نذكر لحة تاريخية موجزة حول تطور أحكام التجسس في التشريع الجزائري السوري الوضعي .



(١) راجع - اذا شئت - احكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥ الصادر في ٢٦ - ٦ - ١٩٥٣ والمشار اليه في الصفحة ٥١ من كتابنا هذا . وكذلك انظر ١ - اذا رغبت - احكام القانون ذي الرقم ٦٨ المؤرخ في ٤ أيار (مايو) ١٩٥٥ والملاح اليه في الصفحة ٧٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

الفصل الثاني

تطور أعظام التجسس

في

التشريع الجزائي السوري

لا نُدخِلُ لنا - قبل الإسهاب في شرح أحكام جرائم التجسس الواردة في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات وفي المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري - من أن نذكر لفحة تاريخية موجزة عن التطور التشريعي لأحكام التجسس في بلادنا .

آ - في قانون الجزاء العثماني : أفرغنا من ذي قبل إلى الثغرات الكثيرة التي كانت تعتري أحكام التجسس في قانون الجزاء العثماني^(١)؛ ونحن نود أن نوجز في تلخيص هذه الأحكام ، وما طرأ عليها من تعديل أو تبديل ، أو اقترنت به من نصوص قانونية أخرى .

وأول ما يلفت انتباه الباحث المدقق أن المادة ٥١ من قانون الجزاء العثماني

(١) راجع - إذا شئت - الصفحة ٣١٣ - ٣١٤ من كتابنا هذا .

هي المادة الوحيدة التي تُنصّ فيها على التجسس ، فعرفته كما أسلفنا ^(١) . أما في المواد الأخرى من هذا القانون ، أي في المواد ٥٢ و ٥٣ والذيل الملحق بهذا الفصل المتضمن أحكام الجنايات والجنع المحلة بأمن الدولة الخارجي ، فإن بعض أفعال التجسس الواردة فيها تختلط بجرائم الحياة حتى نكاد ندمج فيها ادماجاً يُنفذها معاملها الخاصة بها ، ويجعلك في حيرة من أمرك فلا تقوى على التفريق بين التجسس والحيانة ، ولا على فصل هذه عن ذاك ؛ وإليك إيضاح ذلك :

لقد نصّت المادة ٥٠ المعدلة من قانون الجزاء العثماني على عدد من الجنايات المحلة بأمن الدولة الخارجي ^(٢) ، ثم عاقبت بالإعدام من « كاتب الاعداء واستعمل الحيلة والدسيسة لإجراء هذه الجنايات » .

أما إذا لم يكن يقصد من هذه المكاتب أو المراسلة مع وعابا العدو ارتكاب جنابة من تلك الجنايات المذكورة في المادة ٥٠ المشار إليها ، وانما نجم عنها - أي عن المراسلة - أن وقف العدو منها على أخبار مضرّة بحالة الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحالة إحدى الحكومات الخليفة ، فيعاقب الفاعل بالسجن مؤقتاً في القلعة (المادة ٥١ المعدلة) .

وتضيف المادة ٥١ (المعدلة) الى ذلك أنه إذا ظهر ان غرض الفاعل من هذه المراسلة للتجسس أي إيقاف العدو على تدابير الدولة الحربية عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة . . وان ارتكب الفعل في المعسكرات جاز اعدامه البغ . . .

وينتقل الشاوع العثماني ، بعد هذا ، الى تجريم أفعال التجسس التي يقترفها من أو تمتموا على اسرار الدولة من موظفيها ومستخدميها ؛ وثبتت هنا نص المادة ٥٢ التي تعاقب على ذلك فتقول : « كل من كان من مأموري الدولة العليا وخدمها

(١) انظر - اذا رغبت - نص المادة ٥١ من قانون الجزاء العثماني ، وقد أوردتها في المصممة ٣١٠ من هذا الكتاب .

(٢) أقر - اذا أردت - نص المادة ٥٠ من قانون الجزاء العثماني ، وقد أوردتها في هامش الصفحة ٢٠٢ - ٢٠٣ من هذا الكتاب .

وغيرهم^(١) وأطلع بمقتضى وظيفته أو بوجه آخر وسمي على مر محادثة تتعلق بهم من الأمور السياسية للدولة العلية أو علم بما قرره من أمر من حركة عسكرية وأقشاه مباشرة أو بالواسطة الى دولة اجنبية أو معادية من دون ان يؤذن له بذلك ، يعاقب بالإعدام .

ومن الجلي الواضح ان الفاعل لا يعاقب بمقتضى احكام هذه المادة الا أن يكون ما أقشاه من أمر من امرار الدولة المتعلقة بأمر سياسي أو عسكري، وان يكون هو قد أطلع عليه بمقتضى وظيفته أو بطريقة رسمية . أما إذا أطلع أحد الموظفين على من من امرار الدولة بطريقة غير رسمية فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة ، وإنما يغدو شأنه شأن الاشخاص العاديين ، وينطبق على حاله ما ينطبق على احوالهم من احكام الفقرة الخامسة من ذيل الفصل المتضمن الجنايات او الجنح الهة بأمن الدولة الخارجي ، وسنأتي عليها بعد قليل .

وتعاقب المادة ٥٣ بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة لكل من كان من مأموري الدولة العلية عهد اليه بمقتضى وظيفته حفظ رسوم مصورات الاستحكامات والقلاع والمرافئ ودور الصناعات وخطط الحركات الحربية والتزويبات العسكرية فلم تلك الرسوم والمصورات كلها او واحدأ منها الى العدو أو أحد مأموريه . وإذا سلمها بدون اذن الحكومة الى أحد مأموري دولة مصافية^(٢) للدولة العلية أو محايدة عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات .

وألحق الشارع العثماني بالفصل المتضمن احكام الجنايات والجنح الهة بأمن

(١) من المتفق عليه بين شراح قانون الجزاء الثماني ان عبارة « غير » لا تنصرف الى الاشخاص العاديين ، وإنما يراد بها من انتهت الحكومة من غير الأمورين المناوئة في امر سياسي .
(٢) أي دولة صديقة أو حليفة .

الدولة الحاربي ذيلاً وضع في ٢٢ ذي الحجة ١٢٩٧ وأسلمنا الإشارة الى نصه^(١). وقد ورد في هذا الذيل حكم خاص بالأشخاص العاديين الذين يتسكنون من الاطلاع على سر من اسرار الدولة، ويذيعونه الى احد مأموري الدولة الاجنبية او يعلنون الناس به . واليك نص هذا الحكم :

« من اطلع على مواد مهمة ومعلومات اساسية رسمية تقرر كتابتها عن سائر الدول صيانة لمنافع الدولة العلية وأخيرها أحد مأموري الدول المشار اليها او أذاعها للناس وأعلنهم بها ... ، فانه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ، . فضلاً عن هذه النصوص الواردة في قانون الجزاء ، فإن الشارع العثماني أضاف إليها نصواً أخرى أدخلها في قانون الجزاء العسكري المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٨٦ والمتبسن عن قانون القضاء العسكري الفرنسي الصادر في ٩ حزيران (يونيو) ١٨٥٧ . والاحكام الخاصة بالتجسس منصوص عليها في المواد ٧٧ و ٨١ - ٨٤ من قانون الجزاء العسكري العثماني الذي ألغاه الشارع السوري حينما وضع قانون العقوبات العسكري السوري بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦١ المؤرخ في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٠^(٢) ، وقد استمد الشارع السوري اكثر اصول هذا القانون الجديد ومواده من قانون الجزاء العسكري اللبناني الصادر في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ .

وقد ظلت هذه الاحكام الواردة في التشريع العثماني سارية طيلة عهد الإنتداب ، ولم تنشأ السلطة المنتدبة ان تعمد الى ادخال أي تعديل او إصدار أي تشريع جديد في هذا الصدد . بيد أنها كانت ، في بعض الحالات ، تعمد

(١) انظر الى هذا الذيل كاملاً في هامش الصفحة ٢٢٩ - ٢٣٠ من كتابنا هذا .

(٢) لقد ألفت المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي :

١ - قانون الجزاء العسكري العثماني المؤرخ في ٢١ شوال ١٢٨٦ .

٢ - قانون اصول المحاكمات العسكرية العثماني .

٣ - المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٢٦ المؤرخ في ٣٠ - ٥ - ١٩٣٥ .

٤ - المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٥ المؤرخ في ١٤ - ٤ - ١٩٤٩ .

٥ - جميع التعديلات والقبول المتلفة بهذه القوانين .

الى تطبيق أحكام التشريع الفرنسي الجزائي جنباً الى جنب مع أحكام التشريع الجزائي العثماني^(١).

ب — في قانون حماية المستعمرات : ثم احرزت البلاد استقلالها غفلاً لدناً ، مغسواً بالدم ، خضياً بالدم ، وعادت السيادة الى الشعب بإرسالها في التشريع والقضاء والتنفيذ ، وكانت مكائد الانتداب ، ودسائس مملاته ، ومن أنفلتهم ارتباطاتهم به ، من ضعاف النفوس والمزائيم ، تكاد تعصف بينان الاستقلال ، وتورد كيان الدولة الفتية موارد التفكك والانحيار .

وسرعان ما أدرك المسؤولون ان هذا والعرض الذي روتته الامة بنجيع شهدائها لا بد له من تشريع يصرنه ويحميه ويرد عنه كيد الكائدين ، وعيث العابثين ، وبفضي الى القضاء على الرواسب المزمنة من طائفية وعنصرية وإقليمية وسواها . ومن البدهي ألا يكون التشريع العثماني القائم وانياً بهذا الغرض وكفياً لهذه الصيانة ، لأنه موضوع في زمان غير زماننا ، ولعاجلة أوضاع غير أوضاعنا . ولذلك ، بادرت السلطة التشريعية في الدولة السورية المستقلة الى اصدار القانون ذي الرقم ١٧٩ في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٤٥ ، واطلقت عليه اسم : « قانون حماية الاستقلال » وليس أفصح في الاعراب عنه من نصه الذي تلبته فيما يلي :

« المادة الاولى : كل من يدعو من السوريين — مستغلاً احدى النزعات الدينية او الطائفية او المذهبية او العنصرية او الاقلية — بالكلام أو الخطابة او الكتابة لإثارة الطوائف او المذاهب او العناصر او الاقاليم بعضها على بعض او على الدولة لتزريق وحدة الامة او الوطن بعقاب بالاشغال الشاقة المؤقتة والحرامان من الحقوق المدنية مؤبداً .

« يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي الى حزب او هيئة او جمعية أنشئت لغاية المشار اليها .

(١) انظر رسالة الدكتور يوسف شعرا حول « التجسس في التشريع السوري » ،

ص ٣٨ وما بعدها .

« المادة الثانية : الذين يثيرون الاضطرابات الدامية مستغلين إحدى هذه التفرعات لتزريق وحدة الأمة او الوطن يعاقبون بالسجن مؤبداً مع الاشغال الشاقة .

« المادة الثالثة : كل من يثير الفتن والاضطرابات او يشترك فيها بدافع من إحدى الدول الاجنبية يعاقب بالاعدام .

« المادة الرابعة : كل من يتجسس من السوريين عدداً لحساب دولة اجنبية بشئ الوسائل والطرق يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

« المادة الخامسة : الذين يُستخدمون من السوريين عند إحدى الدول الاجنبية سواء في داخل البلاد او خارجها ولا يلبون طلب الحكومة السورية بتترك هذه الخدمة ضمن المدة المحددة يعاقبون بتزج جنسيتهم وتصادر أموالهم واملاكهم .

« المادة السادسة : تلقى جميع الاحكام المخالفة الخ ... »
ولم يقف الامر بهذه الانطلاقة التشريعية في فجر العهد الاستقلالي عند هذا المدى ، بل تجاوزته الى اكثر من ذلك ، إذ أقرت السلطة التشريعية القانون ذا الرقم ١٨٣ المؤرخ في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٤٥ والمنطوي على إلغاء القرار ذي الرقم ٤٧. و الصادر في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٣٢ المسمى بـ «قانون قمع الجرائم»^(١). وقد صدر القانونان ذو الرقم ١٧٩ وذو الرقم ١٨٣ في تاريخ واحد وفي يوم واحد. ملاحظات عامة حول قانون «حماية الاستقلال» : جاء هذا القانون وليد عوامل الضرورة الوطنية الملحة ، والاستجابة للشعور العام بالمخاطر الجمة التي كانت

(١) وكان خليقا به ان يدعى بـ « قانون قمع الحريات »! وهو لتوزيع رجعي جائر وضته السلطات الاجنبية الحاكمة حينذاك ، وطبقته على جميع البلدان التي كان يشملها الانتداب الفرنسي ، تمكينا لسلطانه ، وكبتا لانفاس المواطنين ، وقها لانتفاضات الشعب والحركات القومية الاستقلالية .

تحقيق باستقلالنا الفني ، ولتسبب القسري الذي كانت تضطرب به افئدة المتأخرين
المؤمنين بقضايا وطنهم العامة .

وقد طبعت هذه الماويل قانون « حماة الاستقلال » بطابع المجلة ، فأقر
في مجلس النواب بالإجماع ، وبلا مناقشة ، وبذلك خسرت احكامه ونصوصه
مصدراً هاماً من مصادر التأويل الصحيح والتفسير القويم والكشف عن حقيقة
ارادة الشارع ، وهذا كله يُعين على فهم احكام القوانين وحسن تطبيقها .

ولقد ادت المجلة ايضاً الى حرمان هذا القانون من الاستئناس بالاحكام
المماثلة في التشريعات الاجنبية الحديثة ، والافادة من تجارب الامم التي سبقتنا
في هذا الصدد ، ولذلك جاء مرجحاً ارتجافاً ، تنقعه خميرة النضج الذي ينبغي ان
يفضي كل تشريع علمي صحيح ؛ وقد استلهم الشارع السوري احكام هذا
القانون من فورة المشاعر الوطنية واندلاعها ، وأسلى القيادة لها ، وهي عواطف
خيرة رفيعة نية ، ولكنها بطبيعتها لا تقبل التقييد ولا الحصر ولا التعديد .
وقد انعكس كل ذلك في نصوص هذا القانون ، مجاهدت تعابير غامضة واحكامه
غامضة تلسع لثنى التأويلات وتحتل مختلف التفسيرات .

وليس ضمن الحريات الناس وحقوقهم من الرضوح والدقة والتحديد في
التشريع ، وفي التشريع الجزائي على وجه الخصوص . ونحن انما نود ان نقصّل
ما اجملناه بالملاحظات التالية :

- ٦ - تعاقب المادة الاولى من هذا القانون « كل من يدعو ... لإثارة
الطوائف او المذاهب او العناصر او الاقاليم ... لتمزيق وحدة الامة او
الوطن ... » فما معنى « الإثارة » ؟ وما مداها ؟ وما الفارق ياترى بين تمزيق
وحدة الامة وتمزيق وحدة الوطن ؟ وهل يتصور وقوع احدهما دون الآخر ؟
- ٧ - وتعاقب المادة الثانية على اداة « الاضطرابات الدامية » . فتنى يكون
الاضطراب دامياً ؟ هل يستلزم ذلك وقوع قتلى ، أم يُكتفى بالجرحى ؟

وهل يشترط ان يكونوا عديدين ، أم ان وجود قنيل واحد او جريح واحد يكفي لاعتبار الاضطراب دائماً ؟

٣٠ - وتعاقب المادة الثالثة كل من يشوه الفن والاضطرابات ، او يشترك فيها ... فما هي الحدود الفاصلة بين الفن والاضطرابات؟ وكيف يمكن التفريق بين الفن ، والاضطرابات ، من جهة ، وتظاهرات او تجمعات الشعب ^(١) ، والمشاجرات او المضادبات التي يشترك فيها جماعة عديدون ^(٢) ، من جهة اخرى ؟

٣١ - إن المادة الرابعة من قانون حماية الاستقلال هي المادة الوحيدة التي تتعرض لجرمة التجسس لحساب دولة اجنبية ، وتعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ولا جرم ان هذا النص - في حينه - يبدى ثغرة في التشريع الجزائي العثماني المعمول به وقتئذ ، ويعتبر خطوة في سبيل التقدم والاصلاح والحرص على سلامة كيان الدولة الفتية واستقلالها . بيد أنه - على الرغم من ذلك - لا يتخلو من مأخذ وهنات نوجزها فيما يلي :

أ - إن الشارح السوري لا يضع في هذا النص تعريفاً للتجسس ، ولا يبين أنواعه ، وهو لا يفصح عن ماهية الاضرار التي تكون موضوعاً ومحملاً له ، وهل يشمل التجسس الاقتصادي والصناعي والسياسي أم يقتصر على التجسس العسكري؟ ثم ما هو هذا الفعل الذي يؤلف جرم التجسس المقصود في قانون حماية الاستقلال ؟ هل هو مجرد السعي للبحث عن الاسرار او الحصول عليها أم هو نقلها او تبليغها او تسليمها ؟ وهل يكفي توافر إحدى هاتين المرحلتين لقيام جرم التجسس أم لا بد من توافرها معاً ؟

ب - إن هذا النص لا يعاقب الفاعل إلا إذا كان سورياً . ولنا نرى في

(١) انظر ، اذا شئت ، المادة ٣٣٠ وما بعدها من قانون العقوبات .

(٢) انظر ، اذا رغبت ، المادة ٤٦٠ من قانون العقوبات .

ذلك أي وجه من وجوه الحكمة أو الصواب. فقد دللت التجربة على أن أفعال التجسس قد يمتدحها الاجنبي والمواطن على السواء^(١). وما دام النص المبحوث يقتصر على معاقبة كل من يتجسس من السوريين وحدهم - دون الأجانب - لحساب دولة أجنبية ، فالنقص والنقص ملحوظ ، ولا جدوى من هذا الحصر .

ج - إن هذا النص لا يشمل سوى جرائم التجسس المرتكبة لحساب دولة أجنبية . ولا يفرق في هذا الصدد بين أن تكون هذه الدولة حليفة أو معادية أو محايدة ، كما يحاول هذا النص أيضاً من أي تفریق بين أن يكون الفاعل موظفاً أو غير موظف^(٢).

د - ومن الطريف أن النص يعاقب « كل من يتجسس من السوريين عمداً » ، وكلمة « عمداً » هنا من قبيل الحشو ونحصيل الحاصل لأن التجسس في الأصل من الجرائم المقصودة ، وقلنا « يتعرف خطأ » ، أو من غير قصد ؛ وحسنه لا بد لمعاقبة التجسس غير المقصود من نص صريح^(٣).

هـ - وما يؤخذ على هذا القانون ما ورد في المادة الخامسة التي تنص بأن « الذين يستخدمون من السوريين عند إحدى الدول الأجنبية سواء في داخل البلاد أو في خارجها ولا يلبون طلب الحكومة السورية بتوك هذه الخدمة ضمن المدة المحددة يعاقبون بنزع جنسيتهم وتصادر أموالهم وأموالهم » .

فالمصادر العامة ينصها الدستور السوري القديم (١٩٢٨) في مادته الرابعة عشرة

(١) ولا أدل على ذلك من شبكة الجاسوسية الرهيبة التي اكتشفتها سلطات الامن الحرة . من زمن غير بعيد . واتهم فيها نحو من عشرين شخصاً بتمنوا الى جنسيات مختلفة . وبينهم الكاين ومصريون وسوام .

(٢) انظر احكام المواد ٥١ - ٥٣ وفي الفصل الاول من قانون الجزاء الجنائي ، وقد ألغى اليها من ذي قبل .

(٣) اقرأ ، اذا شئت ، احكام الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ، وراجع ما قلناه في الصفحة ٣١٥ من مؤلفنا هذا .

كما يمنعها الدستور السوري الموضوع في عام ١٩٥٠ في المادة الثالثة والعشرين ولذلك كان ما استنتج الشارع في المادة الخامسة من قانون « حماية الاستقلال » من حيث فرض عقوبة مصادرة الاموال والاملاك^(١) مخالفاً مخالفة صريحة أحكام الدستور السوري الذي كان نافذاً حينذاك فضلاً عن مخالفته أحكام دستور اللاحق الجديد، أما عقوبة نزع الجنسية فنستعرض لها بعد قليل .

ومهما يكن ، فان الدافع الذي حدا بالشارع الى وضع هذا القانون كان دافعاً وطنياً ونيلاً ، وكان إخراجاً ضرورياً تشريعية وقومية ملحة .

ج — في قانونه العقوبات : وصدر قانون العقوبات السوري بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٤٨ المؤرخ في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ، فألغى في مادته الثانية اعتباراً من أول ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ قانون الجزاء العثماني وجميع تعديلاته وذيوله وقانون تبديل العقوبات وسائر أحكام القوانين والمراسيم الاشتراكية والقرارات التي تخالف قانون العقوبات السوري أو لا تأتلف مع أحكامه . وهكذا ألغيت أحكام قانون الجزاء العثماني صراحةً ؛ أما أحكام قانون « حماية الاستقلال » فقد ألغيت ضمناً ؛ وحل محلها أحكام جديدة نص عليها قانون العقوبات ، فاستعاض الشارع السوري عن المادة الاولى من قانون « حماية الاستقلال » بأحكام المادة ٢٨٥ وما بعدها ، والمادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وخص أحكام الفقه التي أشارت إليها المادتان الثانية والثالثة من قانون « حماية الاستقلال » بالمادة ٢٩٨ وما بعدها من قانون العقوبات . وأما ما ورد في المادة الخامسة ، فإن قانون العقوبات السوري لا يقر المصادرة العامة ، وإنما اقر المصادرة الخاصة ، ودعاها ب « المصادرة العينية » كمعقوبة فرعية إضافية^(٢) ،

(١) إن اصلاح « الاموال » ينصرف الى المنقول وغير المنقول . بإضافة لفظ « أملاكهم » في النص الى « أموالهم » من قبيل الحشو الذي لا طائل فته .

(٢) انظر المادتين ٤٢ و ٦٩ من قانون العقوبات .

من جهة ، وكتديرو احترازي^(١) من جهة أخرى . وأما نزاع الجنسية عن السوري المستقدم لدى دولة أجنبية إذ لم يلب طلب الحكومة السورية بترك الخدمة ضمن مدة معينة فقد نصت عليه الفقرة ج من المادة ٢٠ من الرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٧ الصادر في ٣١ - ١٠ - ١٩٦١ والمتضمن قانون الجنسية للجمهورية العربية السورية : ونحن ثبت نص هذه المادة لما حكمها من حلة ونفى ببعض الجرائم المحقة بأمن الدولة الخارجي والداخلي :

« المادة ٢٠ - للمحكمة أن تجرم من الجنسية العربية السورية :

أ - المتجنس في حال ارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عنها في المواد

٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ و ٢٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ من قانون العقوبات^(٢) .

ب - من قبل أن يعمل في مصالح جيوش أجنبية بدون إذن من الحكومة العربية السورية .

ج - من استخدم لدى دولة أجنبية بأية صفة كانت ، سواء في داخل البلاد أو خارجها ولم يُلَاقَ الحكومة العربية السورية بترك هذه الخدمة ضمن مدة معينة . »

وهكذا حلت هذه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون الجنسية محل المادة الخامسة من قانون « حماية الاستقلال » المفقى . ومن المعلوم أن كل سوري يجرّد من جنسيته لسبب من الأسباب الواردة في المادتين ٢٠ و ٢١ من

(١) انظر المادتين ٧٣ و ٩٨ منه أيضاً .

(٢) أن جميع الجرائم المنصوص عليها في المواد التي تذكرها هذه الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من قانون الجنسية ، وهي في عداد الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي والداخلي وأكثرها يدور حول الحياة والتجسس واعتصاب السلطة والفتنة الخ . . ولا ريب في أن فئة جرائم أخرى لا تمل عنها خطورة ، وقد اغفل الشارع ذكرها ، وكان يمكن أن يدخل المواد التي تنص عليها ، في هذا التعداد الذي أشارت إليه الفقرة (أ) من المادة ٢٠ الملغ إليها .

قانون الجنسية يتحتم عليه مغادرة اراضي الجمهورية العربية السورية .
أما المادة الرابعة في قانون « حماية الاستقلال » وأحكام المواد ٥١ - ٥٣
والذيل الملحق بالفصل الأول من قانون الجزاء العثماني ، وتتضمن جميعها جرائم
التجسس فد استعاض الشارع السوري عنها بأحكام المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من
قانون العقوبات ، وبأحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري
الصادر بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦١ المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٥٠ .
وقد قبض الشارع السوري في نصوصه التشريعية الحديثة أن يوفى - إلى حد
كبير - في سد كثير من الثغرات وتلافي عدد كبير من النواقص التي كانت
تعتور أحكام التجسس في تشريعاتنا السابقة ، والتي ألحنا إليها من ذي قبل .
ويمدر بنا الآن ، وقد أنجزنا هذه اللعة التاريخية حول تطور أحكام التجسس
في التشريع السوري ، أن نمد إلى شرح أحكام جرائم التجسس التي أوردتها
الشارع في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات ، ثم نبادر ، من بعد ذلك ،
إلى شرح أحكام جرائم التجسس الواردة في قانون العقوبات العسكري .

★ ★ ★

الفصل الثالث

محل التجسس

الأسرار المخصصة بسلامة الدولة

تمهيد وقسم : لقد استهدف الشارع في النصوص التي انطوت عليها المواد ٢٧١-٢٧٤ من قانون العقوبات ان يجرم جميع الامرار التي ينبغي أن تظل مكتومة سرّاً على سلامة الدولة السورية ، فمنع السمي للبحث عنها وحظر الاطلاع أو الاستحصال عليها من قبل أي شخص غير ذي صفة ، وعاقب أيضاً على ابلاغها او افشاها او نقلها الى أي كان . فإذا كان الفاعل موظفاً اعتبرت صفته هذه سبباً مشدداً للعقاب . وإذا أقدم الفاعل موظفاً كان او غير موظف ، سورياً أو أجنبياً ، الى اقرار جرميته تلك لمنفعة دولة أجنبية اعتبر ذلك أيضاً سبباً لتشديد عقوبته ، وقطرت الشدة اذا كانت هذه الدولة الاجنبية دولة معادية وتنتظم الاحكام الواردة في المواد الآتفة الذكر التجسس - بمعناه الواسع - في مراحل الثلاث : مرحلة استقصاء الامرار ، ومرحلة الاستحصال عليها ، ومرحلة ابلاغها وهذه المراحل الثلاث مجرمة كلها ومعاقب عليها ؛ وتبدو أكثر جلاءً ووضوحاً اذا ما صنفنا جرائم التجسس كما أوردها الشارع في المواد ٢٧١-٢٧٤ من قانون العقوبات . ويمكن تقسيمها كما يلي :

أولاً : الدخول الى الاماكن المحظورة قصد الحصول على الاسرار المتصلة
بسلامة الدولة (المادة ٢٧١) .

ثانياً : سرقة هذه الأسرار أو الإستحصال عليها (المادة ٢٧٢) .

ثالثاً : إبلاغ هذه الأسرار أو افشاؤها دون سبب مشروع (المادة ٢٧٣) .

المؤسّس : ويعمل بنا قبل تبيان أحكام هذه المواد أن نوضح عن تلك
« الاسرار » التي تتم سلامة الدولة والتي «سُرعت أحكام التجسس لحفظها وصيانتها
فهي من هذه المواد جميعها بمثابة القطب من الرمح .

ماهية هذه الاسرار إذن ، وما هو نطاق شمولها ، وما طبيعتها وخصائصها ،
وما هي السلطة التي تملك حق تحديدها وتعيينها ؟

سبق أن أعربنا في بدء هذا الباب^(١) عن مدى أخطار الجاسوسية ، وأوضحنا
كيف أن تطورات الحروب ومقتضيات الحياة الدولية أوجبت اسدال سجن
الكتمان وأغشية الحفاء على أمور ومعلومات كثيرة من النواحي السياسية
والاقتصادية والعلمية والصناعية لما قد ينجم عن افشاؤها ومعرفتها واطلاع الدول
الاجنبية عليها من أضرار ومخاطر . فلم تعد الأسرار التي يجب ان تظل مكتومة
حراً على سلامة الدولة لتقتصر على الشؤون الحربية للصرفة ، وإنما تجاوزتها
الى ميادين أرحب وأفاق أوسع .

ولم تجرِ التشريعات الجزائية الحديثة على وتيرة واحدة في تحديد هذه
الاسرار وتعيين مداها ، وإنما سلك كل منها في ذلك نهجاً مستقلاً .

١ - فبعض هذه التشريعات آثرت ايراد نص صريح في صلب أحكام التجسس
يحتوي على بيان شامل لكل ما يمكن ان تكون سرّاً من الاسرار التي يجب
كتمانها تحت طائلة العقاب .

وقد احتذى الشارع الفرنسي هذه الحطة ، فعرف في المادة ٧٨ من قانون
العقوبات الفرنسي كل ما يمكن اعتباره سرّاً من اسرار الدفاع الوطني ، وعدد

(١) انظر الصفحات ٢٩١ و ٢٩٦ من مؤلفنا هذا .

أنواعها ، والشرح الفرنسيون متفقون على أن هذا التعداد - وإن لم يكن حصرياً - هو من الشئور بحيث يعتبر جامعاً مانعاً . ونحن نثبت نص هذه المادة ٧٨ السابقة الذكر :

« تعتبر أسرار الدفاع الوطني في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ - المعلومات Renseignements العسكرية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الصناعية أو الصناعية التي ينبغي ألا يلم بها - بحكم طبيعتها - إلا الأشخاص الموكول إليهم أمر حفظها ، والتي يجب - حرصاً على مصلحة الدفاع الوطني - أن تبقى مكتومة عن جميع من عداهم من الأشخاص الآخرين .

٢ - الأشياء Objets والمعدات والكتابات والرسوم والخطوط والحرائط والكشوف ، والصور وجميع الوثائق الأخرى التي ينبغي - بحكم طبيعتها - ألا يطلع عليها غير الأشخاص الذين أنيط بهم استعمالها أو حفظها ، والتي يجب أن تبقى مكتومة عن أي شخص آخر لئلا يؤدي الإلمام بها إلى الكشف عن نوع من أنواع المعلومات الملمع إليها في الفقرة السابقة .

٣ - البيانات Informations العسكرية - أياً كانت طبيعتها - التي لم تعلنها الحكومة ، وليست داخلة في التعداد المذكور أعلاه ، والتي يُمنع نشرها أو إذاعتها أو إعلانها أو عرض صور عنها بقانون أو بمرسوم من مجلس الوزراء

٤ - المعلومات المتعلقة بالندابير المتخذة للكشف عن فاعلي الجنايات والجنح الهتة بأمن الدولة الخارجي وشركاءهم ، ولتوقيفهم ، والمعلومات المتعلقة أيضاً بسير الملاحقة والتحقيق ، أو بالمحاكمات الجارية أمام محكمة الموضوع في هذا الصدد .

٥ - وسار الشارح المصري على غرار الشارح الفرنسي ، قسم أسرار الدفاع عن البلاد إلى زميرتين : فمنها ما هو سر بحكم ماهيته أو طبيعته ؛ ولا يجوز أن يعلم به غير من أوتمن عليه ؛ ومنها ما هو سر باعتبار ظروفه وملابساته بما ينبغي أن تسخ عليه الحكومة صفة « السرية » . ونحن نورد في ذلك نص المادة ٨٥ من قانون العقوبات المصري ، وقد جاء فيها ما يلي :

« في تطبيق أحكام هذا الباب »^(١) :

أولاً : يقصد بعبارة « البلاد » الأراضي التي للدولة المصرية عليها سيادة
أو سلطان .

ثانياً : ويقصد بعبارة « أسرار الدفاع عن البلاد » الأشياء والوثائق
والبيانات والمعلومات التي يجب في مصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها غير من
ينيط بهم حفظها .

ثالثاً : وتعتبر في حكم أسرار الدفاع عن البلاد : الأشياء والوثائق والبيانات
والمعلومات التي اعتبرت سرّاً بمقتضى أمر من الحكومة ، أو التي ليست في ذاتها
سرّاً ولكن إزاعتها قد تؤدي الى كشف أسرار الدفاع عن البلاد . الخ ... ،
ويبدو أن الفقرة « ثانياً » من المادة ٨٥ من قانون العقوبات المصري
السالف الذكر تتكلم عن الأسرار الحقيقية أو الأصلية أي عن الأمور التي
هي بذاتها بمقتضى طبيعتها وحسب موضوعها وفروعها يجب أن تبقى في نجوة
من اطلاع كل أحد إلا من له حصة في حفظها أو العلم بها .

أما الفقرة « ثالثاً » من المادة عينها فتشير الى الأسرار الحكيمة أو
الاعتبارية ، وهي في ذاتها ليست أسراراً ولكن الشارع شبهها بالأسرار ،
وجعلها في حكمها . وتنقسم هذه الأسرار الحكيمة بمقتضى النص الى طائفتين :
١ — الطائفة الأولى : الأشياء والوثائق والبيانات والمعلومات التي اعتبرت
سرّاً بمقتضى أمر من الحكومة .

ولكن أي جهاز من أجهزة الحكومة ، واية سلطة هي السلطة المختصة
بإضافة حصة « السرية » على هذه الأشياء والوثائق والبيانات والمعلومات ، وإصدار
الامر باعتبارها أسراراً يحظر افشاؤها أو إزاعتها أو السمي للحصول عليها ؟
في قانون العقوبات الفرنسي نصت الفقرة ٣ من المادة ٧٨ الآتية الذكر على

(١) ويصوبه : « باب الجنائيات والجنح المخفية بأمر الحكومة من جهة الخارج » .

ان يكون ذلك بقانون تنسب السلطة التشريعية أو بمرسوم يصدره مجلس الوزراء .
ولقد سكنت الشارع المصري عن هذه الناحية فلم يعين السلطة صاحبة الاختصاص ،
فان مجلس الوزراء المصري قد مارس هذه الصلاحية خلال فترة الحرب الماضية ،
فأصدر قراراً مؤرخاً في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٤١ ، ونحن نثبت نصه حرفياً
ليطلع القارئ على نموذج من هذه الطائفة من الامرار الاعتبارية :

« بعد الاطلاع على المادة ٨٥ (ثالثاً) من قانون العقوبات ^(١) ،

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٧ ابريل سنة ١٩٤١ أن يعتبر
من اسرار الدفاع عن البلاد في تطبيق احكام المادتين ٨٠ (مكرواً) و ٨٠
(ثالثاً) ^(٢) من ذلك القانون : البيانات والمعلومات الخاصة بمحركات القوات
العسكرية الموجودة في الاراضي المصرية او الخاصة بأماكن منشآت الدفاع او
الطائرات او المطارات او المستودعات او المعاهد الحربية او الخاصة بسفر السفن
الحربية والتجارية من الموانئ المصرية . »

ومن المسلم به أنه يجب نشر هذا الامر الصادر من الجهات المختصة بتعيين
مثل هذه الامرار الحكومية ليكون حجة على الناس كافة ، ولتصح مساءلة
الافراد جزائياً عن مخالفة أحكامه . ومتى عينت السلطة المختصة هذه الامرار
في صلب أمرها فلا يجوز المناقشة في سرية المعلومات او البيانات الواردة في هذا
الامر ، لأن تلك الصفة تثبت لها بمقتضى القانون ولا يسوغ بعد ذلك ان
تكون محل نزاع ^(٣) .

٢ - اما الطائفة الثانية من الامرار الحكومية او الاعتبارية فهي : الاشياء
والوثائق والبيانات والمعلومات التي ليست في ذاتها سرّاً ولكن إذاعتها قد تؤدي
الى معرفة سر حقيقي من اسرار الدفاع عن البلاد . ومن الطبيعي ان تكون ثمّة

(١) من البديهي ان المقصود هنا هو قانون العقوبات المصري .

(٢) ذكرنا في هاتين المادتين في المصوتين ٣٠٢ و ٣٠٣ من كتابنا هذا .

(٣) راجع - اذا شئت - الجرائم التي يضمن الدولة من جهة الخارج للاستاذ محمود ابراهيم

احماعيل ، ص ١٦٦

صلة بين السر الاعتباري والسر الاصيل ، وان قيام هذه الصلة ووجودها بينها هو الذي يُخفى منه ان يكون السبب في الكشف عن الثاني اذا ما يسح بالأول وتلك هي الصلة التي نحدو بالشارع الى ان يجعل لهذه الطائفة من الشؤون حكم الاسرار الحقيقية . ولا ريب في ان العلاقة الواجب توافرها بين أي شأن من هذه الشؤون والاسرار الحقيقية يعود امر تقدير وجودها او عدمه الى محكمة الموضوع ، وقد تستأنس برأي الاجهزة المختصة في الدولة ، ولكن هذا الرأي لا يلزم المحكمة بل يخضع لتقديرها ، ويحتل اثبات عكسه ، ويمكن دحضه بجميع وسائل الاثبات الاخرى^(١) .

٣ - بيد أن بعض التشريعات الجزائية الحديثة لا تنهج نهج التشريع الفرنسي والمصري في تعيين الاسرار وتحديد انواعها وتقسيمها الى حقيقية أصيلة واعتبارية حكمية ، وانما تحيل في بيان اسرار الدولة على مرسوم تصدره السلطة التنفيذية او على قرار تضعه بعض اجهزتها المختصة او على اي نص قانوني آخر ، ومثال ذلك التشريع السوفياتي^(٢) .

٤ - اما بعض التشريعات الاخرى فتكتفي بإيراد نص تشريعي عام يشمل جميع ما ينبغي كتمانها حرصاً على سلامة الدولة او سلامة الدفاع عن البلاد ، دون أن تدخل في تفاصيل التعداد تاركة أمر وضع الحدود الفاصلة بين ما هو سرّ وما ليس سرّ الى وجدان القاضي وحسن فهمه ودقة تمييزه وفقاً لظروف كل قضية وطبيعة وقائمتها وأدلتها ، مستأنساً - عند الضرورة - برأي السلطات الادارية والعسكرية .

ومن التشريعات التي آثرت اتباع هذا المنهج : التشريع البلجيكي^(٣)

(١) انظر غارسون : شرح المادة ٧٨ ، ص ٣٣٧ ، بقية ، ٥٢ من الطبعة الجديدة المتبعة عام ١٩٥٢ .

(٢) انظر - اذا رغبت - ص المادة ٥٨ من قانون العقوبات السوفياتي .

(٣) راجع - اذا شئت - احكام المواد ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ - ١٢٠ سافسة من قانون العقوبات البلجيكي .

والإيطالي^{١١} والسويسري^{١٢} واليوغسلافي^{١٣} وغيرها .

وقد اقتدى الشارع السوري بهذه الفئة من التشريعات الجزائية الحديثة ، واقتنى أسلوبها في وضع تعريف عام شامل لامرار الدولة في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري . فعددها بقوله : إنها « أشياء أو وثائق أو معلومات يجب ان تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة » . ولا مشاحة في ان هذا التعريف هو من العموم والشمول بحيث يستغنى به جميع الامرار التي يجب صيانتها والتي قد تكون محلاً أو موضوعاً أو هدفاً لجرائم التجسس العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الصناعي أو العلمي^{١٤} .

اما الاشياء objets فهي الامرار ذات الكيان المادي المحسوس ، وتشمل — على الاخص — الاسلحة والذخائر والآلات والمعدات والمُعد الميكانيكية ، والادوات وقطعها وان منقصة ، والمفرقات ، والمواد الكيميائية — او عناصرها — التي تتوكل منها .

واما الوثائق documents فيقصد بها جميع انواع الكتابات والمذكرات والتقارير والمطبوعات والرسائل ، والخطوط والرسوم ، والتصبيات ، والخرايط والكشوف الطبوغرافية ، وغير ذلك من وسائل النقل reproduction .

واما المعلومات renseignements فهي الحقائق التي يصل اليها الباحثون من العلماء او رجال الفن او الاختصاص ، وتشمل أيضاً الأنباء التي تُروى أو تُنتقل أو تعطى ، وقد تكون صحيحة او خاطئة ، وكذلك الاخبار التي تصل

(١) انظر احكام المواد ٢٥٦ - ٢٦٣ من قانون العقوبات الايطالي المسمى بـ « قانون روكو » .

(٢) انظر احكام المواد ٢٦٧ و ٢٧٢ و ٢٧٤ من قانون العقوبات السويسري المعدل بالقانون الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٥٠ .

(٣) فارت يصوص المواد ١٠٥ و ٣٢٠ و ٣٤٨ من قانون العقوبات اليوغسلافي الموضوع عام ١٩٥١ .

(٤) راجع ما كتبت في السيفتين ٢٩٤ و ٢٩٥ من كتابنا هذا .

الى أولي الشأن بصدد الدفاع عن البلاد ، ومن أمثلة ما سبق : المعلومات المتعلقة باختراع سلاح سري ، او كيفية استخدامه او طرق الوقاية منه ، او المعلومات التي يتلقاها المختصون في الميدان عن عجز في الذخائر او المؤن ، او وقوع فريق من القوات المحاربة في الامر ، او البيانات الخاصة بالخطط الحربية ، او بشؤون التسليح والتدريب والتنظيم والتعبئة وعدد القوات الفعلية والاحتياطية ومراكز الدفاع ، او بالخدمات المتصلة بميدان القتال او بالأوامر الصادرة الى الضباط اثناء سير القتال ، او الانباء المتضمنة تراجع الجيش او حصول كارثة لقسم منه ، وكذلك المعلومات الدبلوماسية المتعلقة بسير المفاوضات السياسية ، او بالرسائل المتبادلة بين وزير الخارجية السوري ورؤساء البعثات السياسية السورية في الخارج او بالمذكرات التي تنطوي على سياسة سورية الخارجية حيال بعض الدول الاجنبية . ومن المسلم به ان المعلومات انما تستقي عناصرها من الوثائق والاشياء السرية الاكفة الذكر .

ولقد رغب الشارع السوري في ان يعلم من سعة آفاق هذا التعريف العام الوارد في المادة ٢٧١ الآتف ذكرها ، وان يضيق من مداه ، فقيده شموله بقيدتين اثنتين ، واوجب توافر شرطين :

اولها : أن تكون هذه الاشياء أو الوثائق او المعلومات ذات طبيعة سرية .

وثانيها : أن تكون ذات صلة بسلامة الدولة السورية .

وليس يعني احد هذين الشرطين عن الآخر ، ولما يجب اجتماعهما معاً . فاذا أفشى أحدهم سرّاً غير متعلق بسلامة الدولة السورية ، او أفشى به الى احد العامة أو الى دولة أجنبية فلا يؤلف فعله جريمة من جرائم التجسس المنصوص عليها في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات ^(١) ، وكذلك لا عقاب على من يبلغ او يذيع أمرّاً يتصل بسلامة البلاد ولكنه ليس سرّاً .

(١) ولا يعني ذلك ان مثل هذا الفعل يبقى دوماً بلا عقاب ، فقد يشكل احياناً جريمة =

ومن الواضح ان تعبير « سلامة الدولة » انذي استعمله الشارع السوري في هذا الصدد لا يتناول امن الدولة الخارجي فعسب ، وانما يتناول ايضاً أمنها الداخلي ، وهو ، ولاشك ، اوسع شمولاً من تعبير « الدفاع الوطني » الذي يستعمله الشارع الفرنسي او « الدفاع عن البلاد » الذي يأخذ به قانون العقوبات المصري في النصوص المطلوبة على جرائم التجسس - كما رأينا^(١) . وبعض التشريعات ، كالتشريع البلجيكي مثلاً ، تقتصر في بعض احكامها ، على صيانة الامرار المتعلقة بالدفاع عن البلاد ، وبأمن الدولة الخارجي فقط^(٢) .

والشارع السوري - خلافاً للنهج الذي اختطته في النصوص المتعلقة بجرائم الحياة - لم يشأ أن تذهبته الى الامرار المنصبة بسلامة الدول الاجنبية ولو كانت حليفة ، وانما اقتصرته على الامرار المتعلقة بسلامة الدولة السورية وحدها ولذلك لبس في النصوص التي تنتظم جرائم التجسس في قانون العقوبات السوري أي حكم مماثل لما قرره المادة ٢٦٩ التي لا يسري مفعولها إلا على جرائم الحياة الواردة في المواد ٣٦٣ - ٣٦٨ ، كما سبق أن ذكرنا^(٣) .

ولا ريب في ان أمر توافر هذين الشرطين الذين أعلنا اليها هو مسألة موضوعية ،

= « افشاء الاسرار » المنصوص عليها في المادة ٦٥ . من قانون العقوبات وسألتني على شرحها في الاجزاء القادمة من مؤلفنا هذا .

(١) انظر المادة ٨٠ وما بعدها ولاسيما المادة ٨٥ من قانون العقوبات المصري ، وكذلك المواد ٧٦ : ٨٨ و ٨١ و ٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) انظر المواد ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ مكرر و ١٢٠ خاصة في قانون العقوبات البلجيكي . اما جريمة التجسس المقررة لثمة المجرم . والمنصوص عليها في المادة ١١٦ من قانون العقوبات البلجيكي ، فيجاب عليها بالاعدام ، سواء اكانت الاسرار المتعلقة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي ، ام بالدفاع عن البلاد .

(٣) انظر - اذا شئت - الصفحات : ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٢٢ من كتابنا هذا .

والقضاء سلطة تقدير طبيعة السر من جهة ، وتقدير مدى علاقة فحواه واتصاله
بسلامة الدولة السورية من جهة ثانية . وبكلمة أخرى : ان على القضاء في اية جريمة
من جرائم التجسس ان يحجب على السائلين التاليين :

١- هل الامر - بحكم طبيعته - سر من الاسرار ؟

٢- هل لهذه « السرية » علاقة بسلامة الدولة السورية اي هل يجب
كتتمان هذا الامر حوصاً على سلامة الدولة السورية ؟ او هل في افشائه او
الجمهور به لمن ليس له صفة لذلك ، ماس من شخصية الدولة في الميدان الدولي
او في الميدان الداخلي ؟ او هل يعترض ذلك أمنها اثار جي او الداخلي او
مصالحها الدفاعية الخطر ؟

ومما تكن سلطة القضاء التقديرية واسعة في هذا الصدد ، فان ذلك لا يفي
محكمة الموضوع من ان تبين في حكمها الاسانيد التي استخلصت منها رأيا في
طبيعة السر وفي قيام العلاقة بينه وبين سلامة الدولة السورية . ويجب ان
يكون استخلاصها مؤدياً لما انتهت اليه ، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور
ومتعباً نقضه (١) .

ومن البديهي انه لا يتوجب على المحكمة ان تذكر في قرارها تفاصيل
الوثائق او المعلومات السرية او ان تسرد ما احتوته ، بل يكفي ان يشير اليها
الحكم اشارة موجزة توضح نوعها وغرضها . فطبيعة جرائم التجسس لا تستلزم
تقليل الاحكام القضائية العلنية واسترسالها في البياض لان في ذلك نشرأ لما
يجب طيه من اسرار الدولة وشؤون سلامتها ومصالح دفاعها (٢) .

وغني عن البيان أن طبيعة الوثيقة وماهية المعلومات تكون ، في أحوال كثيرة

(١) راجع في ذلك قرار محكمة النقض الفرنسية ، في قضية تولري Teulery ، وهو

مؤرخ في ٢٣ - ١١ - ١٩٥٠ ومفتوحة في النشرة الجنائية ص ٤٤١ برقم ٢٦٦

(٢) إبرا غارسون : شرح المادة ٧٨ لبذلة ٣٦ و ٣٧ ص ٣٣٥ من الطبعة الجديدة

المنظمة عام ١٩٥٢ .

من الواضح بحيث لا ندع مجالاً للشك في أنها تتضمن مراراً من الأوامر المتعلقة بسلامة الدولة ، ولذا قد تقع حالات أخرى لالتين المحكمة فيها وجه السرية أو مدى علاقتها بسلامة الدولة بصورة جلية وإكيدة . وفي مثل هذه الحالات الأخيرة يحسن بالمحكمة أن ترجع إلى الاستئناس برأي السلطات ذات الشأن من عسكرية وإدارية ، لأن الأمر قد يكون متعلقاً بمألة فنية لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إلى كشفها . ولقد جعل القضاء الفرنسي من ذلك تقليداً اتبعه في كثير من القضايا ، ذلك لأن الدوائر الحكومية المختصة أعرف بمقومات السر وحقيقته وبضرورات سلامة الدولة ومصالح الدفاع عنها . وهي أيضاً أشد أدراكاً للأضرار التي تنجم عن إداة مثل هذه الأوامر وادور على معرفة مدى ما يفيد الأجنبي أو العدو منها . غير أنه من المتفق عليه أن هذا التقليد القضائي المنبع في أجد رأي السلطات المختصة لا يحرم محكمة الموضوع من سلطانها في التقدير ، ولا ينتقص منه ، إذ ليس هذا الرأي الذي تبديه الدوائر ذات الشأن سوى دليل كسائر الأدلة ، لا يلزم المحكمة إلزاماً ، وإنما يخضع لتقديرها ، ولها أن تقبله كما لها أن ترفضه ، والدعى عليه أيضاً أن يعارض فيه ، وأن يدحضه بكل ما يتاح له من أدلة للنفي^(١) .

فاذا نشر اعدم صورة خريطة عسكرية وأقيمت على الناشر الدعوى العامة مجرم إنشاء وثيقة يجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة واستفتت المحكمة الناظرة في الدعوى وزارة الدفاع الوطني في امر سرية هذه الخريطة واصلتها بسلامة الدولة ، فأفتت بأنها سر من امرار الدفاع عن البلاد ، أفلا يجوز عندئذ للدعى عليه أن يدحض هذه الفتوى ، وأن يقيم البيئة على أن تلك الوثيقة ذاتها قد سبق أن نشرت في مجلة عسكرية تباع في الأسواق ، ويستطيع شراءها من يرغب فيها من الناس اجمعين ؟

(١) المصدر السابق : بقية ٣٠ - ٣٥ ص ، ٣٣٤ - ٣٣٥ من شرح المادة ٧٨ ذاتها .

إن الفقه يميز ذلك ، ويميزه أيضاً الاجتهاد ، وإذا قامت الحجة على أن السر المدعى به قد سبق له أن « ذاع وشاع » ، حتى ملأ الاسماع ، « وسار على ألسنة الناس » ، وثقت الحجب التي كانت تصونه ، فإن ذلك يهتك عنه صون الكتبان ، ويسلخ صفة السرية ، ولا يعود سرّاً يسوغ قانوناً أو منطقاً العقاب على استحصاله أو افشائه أو نقله ، وفي هذا يقول الفقيه غارسون (١) :

Un fait connu de tous n'est pas un secret ou cesse d'être un secret . « إن امرأ يعلمه الجميع لا يكون سرّاً أو لا يظل سرّاً » .

ومن المتفق عليه أن تكرار الإفشاء بسرّاً ما ، لا ينزع عنه صفة السرية ، بل يظل الإفشاء معاقباً عليه مهما تكرّر . ومن البدهي أن الأشياء والوقائع والمعلومات التي ينبغي كتبها حرصاً على سلامة الدولة يناط حفظها وضبطها والإطلاع عليها واستخدامها ، بعدد معين من الأشخاص المؤتمنين ، فإذا عده الأمر وتداولها بين أفراد هذه الحلقة ، مهما اتسعت ، لا ينفي عنها صفة السرية بل هي لا تبرح ، مع ذلك ، امرراً واجبة الصيانة والكتبان . وقد يزداد عدد أفراد تلك الحلقة ، ويندو كبيراً جداً في بعض الحالات ، ولا يزيل عن السر صفة أن يعلم به هذا العدد الكبير شريطة ألا يتعداه ، وإن يكونوا جميعاً ممن لهم شأن في حفظ السر أو استخدامه . فالمعلومات المتعلقة بأوصاف بعض الأنواع الحديثة من الأسلحة وكيفية استعمالها ، قد يعرفها جميع ضباط الجيش أو قسم وفيه منهم ، وقد تمتد معرفتها إلى النقباء والجنود ، ولكنها تبقى - على الرغم من ذلك - من الأمور التي يجب كتبها حرصاً على سلامة مصالح البلاد والدفاعية . ولا تختلف الحال مما سبق في نشرات التدريب مثلاً على أنواع معينة من القتال ، كالقتال في الشوارع أو البيوت ، أو الغابات الخ . . فقد توزع هذه النشرات

(١) غارسون في شرحه المادة ٣٧٨ ، ص ٥٢٣ ، بقية ٤٢ من الجزء الثاني المنشور عام ١٩٥٦ (طبعة جديدة منقحة) .

او تقرأ على عدد كبير من رجال الجيش واصبحت تبقى اسراراً لا تجوز اذاعتها او افشاؤها او تسليمها لاي شخص لاصقة له في حفظها أو الاطلاع عليها أو استعمالها .

وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية في قرار لها مؤرخ في أول شباط (فبراير) ١٩٣٥ ومنشور في الصفحة ١٨٩ من دالوز الاسبوعي عام ١٩٣٥ ان التعليمات العسكرية الصادرة الى جميع الضباط والجنود الاحتياطيين هي أسرار يعاقب على إفشاؤها الى من ليس له شأن بها (قضية ويليه Huilier) . واذن فليس يمنع من العقاب على الجريمة كون السر قد أبلغ الى عدد كبير من ضباط الجيش وجنوده . وهذا التليغ لا يغير من طبيعته قتيلاً .

وقد استقر الفقه والاجتهاد القضائي في فرنسا على ان اذاعة سر من الاسرار لا تنزع صفته السرية عنه الا اذا استطاع معها كل من يسه الامر الحصول او الاطلاع على ذلك السر ، فلم يعد ينجم عن الافشاء به من جديد اي ضرر من الاضرار التي اراد الشارع في الاصل ان يدرأها عن سلامة الدولة . ولذا فان الجهر بمثل هذه الاسرار المباحة لعقاب عليه وقد وضع الاجتهاد الفرنسي هذه القاعدة العامة في قضية توربان Turpin في قرار اصدورته محكمة النقض الفرنسية في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٨٩١ ونشر في مجموعة دالوز في عام ١٨٩٢ ، العدد الاول ، ص ١٧٥ .

وليس يشترط في العقاب على تسليم الوثائق المكتومة او افشاء المعلومات السرية ان تكون جميعها كاملة او صحيحة او طبق الاصل ، او ان تكون هي نفسها الاصل ، فان وجود نقص في بعض اجزائها ، او خطأ ، او تحريف ، او كونها منقولة نقلاً او منسوخة او مصورة ، او ملخصة تلخيصاً - كل ذلك لا يمنع قيام الجرم ولا استحقاق العقاب .

كما لا يشترط ايضاً ان يكون السر على قدر كبير من الخطورة والاهمية ، اذ يستوي في التجريم والعاقبة ان تكون الاسرار رئيسية او ثانوية ، حقيقة

او شاملة ، كبيره او صغيرة ، هامة او خفيفة الخطورة ، فليس ثمة مقاسات لسر غور الاسرار ، وليس ثمة سلم لها . وقد اقر الاجتهاد القضائي الفرنسي هذا المبدأ في المحكم الذي اصدورته محكمة النقض الفرنسية في قضية « بلونديو » Blondeau ، وكان رقيباً في مصلحة الهندسة التابعة للجيش الفرنسي انهم بتقديم مخطط حصن « ليونفيل » Lionville الى دولة اجنية^(١) .

وفي رأينا: اذا كانت الاشياء او المعلومات او الوثائق عديدة الاهمية والقيمة ، فان ذلك يجعل جريمة التجسس غير ذات موضوع ، لان فقدان هذه الاسرار اهميتها او قيمتها فقداناً تاماً ينفي الحكمة من اخفاء « السرية » عليها ، كما ينفي وجود صلة جدية بين كتابتها وسلامة الدولة ، وقد يكون ذلك ايضاً قرينة قوية على انعدام القصد الجرمي في نفس الفاعل .

ولا يستلزم قيام صفة « السرية » في الاشياء او الوثائق او المعلومات التي تتم سلامة الدولة ان تكون السلطات الحكومية المختصة قد اعلنت ذلك ، فالشارع السوري لم يعهد - كما ذكرنا - الى وضع تعريف لهذه الاسرار ، وانما ترك امر تقدير ذلك للقضاء في ضوء طبيعة هذه الاشياء او الوثائق او المعلومات وفحواها وصلتها بسلامة الدولة . ومن البدهي ان المحكمة النازرة في الدعوى انما تستظهر الشرطين الواجب توافرها في الاشياء او الوثائق او المعلومات وهما :

أ - ان تكون واجبة الکتان او ان تكون اسراراً

ب - ان تكون هذه الاسرار بما يهدد سلامة الدولة

من الخصائص الذاتية intrinsèques لهذه الاشياء او الوثائق او المعلومات نفسها لا من الظروف والملابسات الخارجية عنها circonstances extrinsèques . وعلى الرغم من ذلك ، فقد اجاز الاجتهاد القضائي الفرنسي ، في بعض الحالات الاستثنائية ، ان يستنبط قاضي الموضوع سرية المعلومات والوثائق والاشياء

(١) اشار الى هذه القضية والمحكم الصادر بسبدهما الفقيه الفرنسي ميرت Hirt في رسالته

السالفة الذكر ، ص ١٦٩ .

وعلاقتها بالدفاع الوطني من مجموعة الظروف الخارجة عنها والتي تكتنف القضية المطروحة أمامه . وفي اقرار ان الذي اصدرته محكمة النقض الفرنسية في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٣٦ في قضية ديولان Dumoulin اعتبرت ان محكمة الموضوع أحسنت تأويل القانون حينما استخلصت طبيعة الوثائق التي سلمها المتهم ديولان ، الى عملاء دولة اجنبية ، لا من ضروها ، بل من مجموعة الظروف الخارجية التي لا يست القضية ، كضخامة المبالغ التي نقاضاها المتهم ، وتدابير الحذر والحيلة الشديدين التي رافقت سلوكه والتي اتخذها هو ومن كان يتصل بهم من العملاء ، لاختفاء علاقته بهم ، واستدراوه على قبض الاموال منهم .. الخ^(١)

ونحن نرى انه إذا جاز للمحكمة الناطرة في الدعوى ان تتخذ من امثال هذه الظروف والملابسات الخارجة عن موضوع الاشياء او الوثائق او المعلومات قرائن تستخلص منها ان هذه الاخيرة تؤلف أمراً رأيتهم سلامة الدولة ، فما لاجدال فيه ان امثال تلف الظروف والملابسات الخارجة لا يمكن اعتبارها اكثر من قرائن فقط ، وانها لا يجوز ان تكون هي وحدها المصدر الوحيد الذي يستمد منه قاضي الموضوع عناصر تقديره . ولا معدى له البتة عن الاعتماد ، وفي الدرجة الاولى ، على فعوى هذه الاشياء والوثائق والمعلومات وخصائصها الذاتية لاستظهار صريتها من جهة ولا ثبات صلتها بسلامة الدولة من جهة ثانية .

ومن الجدير بالذكر ان صفة «السرية» ليست مفهوماً مطلقاً مجرداً وانما هي مفهوم نسبي قد يتسع وقد يضيق بالنسبة لزمان اقرار جريمة التجسس : أي السلم هو أم في الحرب؟ وبالنسبة ايضاً للدولة التي ارتكبت هذه الجريمة لمصلحتها : أحليفة هي أم تضمر العداء أم معادية فعلاً؟ والمتناق والعدل يقضيان بأن ما يعتبر مراً يجب كتمانته عن سلطات العدو المقتصب في الجزء المحتل من فلسطين حراً على سلامة الدولة قد لا يكون مراً بالنسبة لدول عربية شقيقة ، نشترك وايها في نظام دفاعي موحد ، وقد يكون لقواتنا وقواتها قيادة مشتركة .

(١) غاوسون : المصدر السابق ، ص ٣٣٤ ، بقية ٣٣ .

وقد يتساءل الباحث : هل تزول صفة السرية عن الاشياء او الوثائق او المعلومات التي أمر بها المدعى عليه الى دولة أجنبية معينة اذا ثبت أنه قد سبق له ان نقلها او افشاها اكثر من مرة ، او اذا تبين ان تلك الدولة الاجنبية التي ارتكب الجرم لمصلحةها قد سبق لها ان حصلت على هذه الاشياء او الوثائق او المعلومات او اطلمت عليها منه او من سواه ، فلم يزدما فعلة علماً بها ولا اطلاعاً عليها ؟

والجواب على ذلك : إن هذه الاشياء والوثائق والمعلومات لا تنتضي عنها صفة السرية ، بل تظل أسراراً ، ولو سبق للرجع الذي نقلت أن كان يعلم بها من ذي قبل . ومناط هذا الرأي ان الدول الاجنبية قد تسمى للحصول على **مالا يملكه** من الاشياء والوثائق والمعلومات المكتومة المتعلقة بسلامة الدولة السورية ، كما انها تسمى في لوقت نفسه لتثبت من ان هذه الاشياء والوثائق ما يورث كما هي لم يطرأ عليها تعديل او تبديل . فالتجسس ، في الحالة الاولى ، يعتبر **ذاهداً** ايجابي لانه يعلم الدولة الاجنبية ما لم تكن تعلم من اسرارها ويزودها باشياء او وثائق او معلومات جديدة لم يسبق لها الاطلاع او الحصول عليها . وأما في الحالة الثانية ، فان التجسس يحقق هدفاً سلبياً لا يقل أهمية عن الهدف الايجابي لانه إذ يزود الدولة الاجنبية بما سبق لها معرفته من الاسرار المتصلة بسلامة الدولة السورية يتيح لتلك الدولة الاجنبية التيفن من ان الاشياء والوثائق والمعلومات السابقة التي تملكها ماتوحت صحيحة ، كما يفسح في وجهها مجال التثبت من ان الاوضاع والاحوال التي تعرفها مازالت باقية على حالها دون تبديل او تعديل . وعناصر الجرم متوافرة في الحالين : **الايجابي** والسلبى ، والعقاب واجب فيها على السواء .

تلكم هي الضوابط والمعايير والمبادئ العامة التي ينبغي على القاضي أن يستأنس بها في اداء المهمة الشائكة التي ناطها به الشارع بغية تحديد الاشياء والوثائق والمعلومات السرية المتعلقة بسلامة الدولة السورية والتي قد تكون

محا ل جرائم التجسس . وإذا جاز لنا ان نعبر عنها بكلمة عملية موجزة ، قلنا :
يعتبر مراً في حالة الحرب : كل ما يفيد العدو أن يعوقه من أوضاعنا
وأحوالنا بغية تسيير آلة الحرب . ويعتبر أيضاً مراً في حالة السلم . كل ما تدعى
دولة اجنبية الى معرفته عن أوضاعنا وأحوالنا بطرق ملتوية أي بغير الطرق الرسمية^١

أما وقد أسهبنا في شرح الاشياء والوثائق والمعلومات التي يجب ان تبقى
مكتومة حرصاً على سلامة الدولة والتي صانها الشارع وحماها في نصوص المواد
٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات ، ووضعنا في تعريفها وتحديد ما للقواعد والضوابط
والحدود ، فقد آن لنا ان نعيد ، بعد ذلك كله ، الى تفسير الجرائم التي عينتها
احكام المواد السالف ذكرها ، وفقاً لتصنيف الذي اوردناه سابقاً^٢ . ونبدأ
بجريمة الدخول او محاولة الدخول الى الاماكن المحظورة قصد الحصول على
الامرار المتصلة بسلامة الدولة ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ من
قانون العقوبات ، ثم نمالج من بعدها سائر جرائم التجسس الاخرى .



(١) انظر الكتاب التالي : . Secret militaire et liberté de la presse .

Paris , 1957 .

واظفر أيضاً رينو وتروس : ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) راجع - إذا شئت - الصفحة ٣٣٦ من هذا الكتاب .

الفصل الرابع

الدخول الى الاماكن المحظورة

قصر

الحصول على الاصرار المتصلة بسلامة الدولة

المادة ٢٧١

مترجم : تبالح بعض التشريعات في الصيانة الواجبة للاصرار المتعلقة بسلامة الدولة ، وتغلر في المحافظة على مؤسسات الدفاع عن البلاد ومنشآته ومواقعه وما تحتويه من معدات حتى لايمسها سوء اوضرر ، وحتى لايعلم القريب ولا الاجنبي من امرها شيئاً .

ولذا تبادر هذه التشريعات الى تحريم دخول الاماكن التي يرى القائمون على شؤون الدفاع خطراً في ان يرتادها او ان يلبث فيها من هو غريب عنها ؛ ويشمل هذا التحريم كل من لم يكن من افراد القوات او المتصلين او المختصين بشؤون الدفاع ، وكل من لم تأذن له السلطة المختصة بارتياد هذه الاماكن وقد عاقبت التشريعات الآتفة الذكر على مجرد دخول تلك الاماكن المحظورة ، او التعليق فوقها ، او مباشرة رسم او تصوير من داخلها أو خارجها ، او الاقامة

فيها بعد نهي صريح . أما إذا ثبت ان الفاعل لم تكن غايته بريئة في الدخول او الإقامة او الرسم ، وانه يرمي الى تحقيق غاية مجرمة أخرى غير الدخول المض أو التحليق او الإقامة او الرسم ، كأن يكون قاصداً الحصول على سر من اسرار الدفاع او انلاف معداته او منشآته ، فعندئذ فقدو هذه الجريمة ، في نظر تلك التشريعات ، شروعاً في جناية أخرى هي جناية التجسس او جناية الإضرار بوسائل الدفاع الوطني الخ . . .

ولكن هذه التشريعات تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، ولا تجري كلها في التجريم والمعاقبة على منوال واحد .

١ - فطائفة منها ، كالتشريع الفرنسي مثلاً ، لا تعاقب على الدخول الى الاماكن المحظورة التي تعينها بنص قانوني صريح الا اذا قام به الفاعل متكرراً او بطريق الفس او التحايل كالتمصل اسم كاذب او اخفاء الهفة او المبهة او الجنسية^(١) .

٢ - وطائفة ثانية ، كالتشريع السويسري واليوغسلافي ، تعاقب على الدخول غير المرخص الى الاماكن المحظورة ، ولا تعبأ بطرائق الدخول ، ولا بتعيين هذه الاماكن ، وانما تترك امر تعيينها للسلطات المختصة كالسلطة العسكرية مثلاً^(٢) .

٣ - وطائفة ثالثة ، وهي الاوفر عدداً ، تجمع بين الحسين ، فتعاقب على دخول الاماكن المحظورة وان لم يسلك الفاعل السبل غير المألوفة ، فاذا جرى الدخول بطريقة من طرائق الفس او التحايل او التنكر كان هذا سبباً لتشديد

(١) انظر احكام المادة ٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) انظر احكام المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات السويسري ، واحكام المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات اليوغسلافي .

العقاب^(١) . مثال ذلك : شخص مدني يرتدي بزة عسكرية ، ليدخل معسكراً محظوراً على الجمهور دخوله ، هو اشد خطراً من م في آخر يسلك في دخول هذا المعسكر النهج المألوف ، والطريقة الاعتيادية ، ولذلك فان هذه الطاقة من التشريعات تعاقب الاول بأشد مما تعاقب به الثاني .

ومن المؤسف ان قانون العقوبات السوري يخلو من اي نص مماثل لهذه النصوص الواردة في التشريعات اوفيرة التي ألغيناها ، فهو لم يعاقب على مجرد الدخول الى الاماكن المحظورة ، او التحديق فوقها ، او الاقامة فيها بعد نهي صريح ، ولم يجعل منها جرائم قائمة بذاتها يعاقب عليها بعقاب مستقل ؛ وإنما ترك الشارع السوري امرها الى القوانين الخاصة أمّا وجدت ، فان لم توجد عوقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥٦ المعدلة ، كمخالفات للانظمة او الاوامر او القرارات التي تصدرها السلطات الادارية وفقاً للقوانين .

اما ما يعاقب عليه الشارع السوري في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات ، فليس هو مجرد الدخول المحض الى الاماكن المحظورة سواء اجري بالصورة العادية المألوفة ام بطريق التنكر او التحايل او القس؛ وانما العقاب مفروض على من يدخل هذه الاماكن قصد الحصول على الامرار المتعلقة بسلامة الدولة . فاذا لم يتوافر هذا القصد الجرمي الخاص في نفس الفاعل عند دخوله المكان المحظور فلا مجال لتطبيق نص المادة ٢٧١ من قانون العقوبات . وليس ثمة ابلغ في تأييد ما ذكرنا من نص هذه المادة ذاتها .

نص المادة ٢٧١ من قانون العقوبات : تنص هذه المادة على ما يلي :

(١) انظر احكام المادتين ٨٢ و ٨٣ مكرراً من قانون العقوبات المصري . وكذلك: احكام الفقرة ١ من المادة ١٤٠ مكرراً ، والفقرة ٢ من المادة ١٢٠ ثالثة ، ومن الجدير بالذكر ان هذين التشريعين المصري والبلجيكي يبينان انواع الاماكن المحظورة في سلب النص القانوني .

« من دخل او حاول الدخول الى مكان محظور قصد الحصول على اشياء او وثائق او معلومات يجب ان تبقى مكتومة حراماً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الاقل . واذا سعى بقصد التجسس فبالاشغال الشاقة المؤقتة » .

ملاحظات عامة

اذا أنعمنا النظر في هذا النص تبدى لنا مايلي :

١- ان الشارع السوري لا يعاقب - في هذا النص ، ولا في أي نص آخر من نصوص قانون العقوبات - على مجرد الدخول او محاولة الدخول الى الاماكن المحظورة .

٢- ولا يمكن تطبيق هذا النص ايضاً اذا ثبت ان الفاعل يستهدف من دخوله المكان المحظور او محاولة دخوله تحقيق اي قصد جرمي خاص غير قصد الحصول على الامرار المتعلقة بسلامة الدولة . فاذا ثبت ان دخوله المكاتب المحظورة كان بقصد السرقة مثلاً عوقب كشارع في احدى جنايات السرقة او 'جنحها' ، واذا ثبت ان دخوله كان بقصد الإضرار بمنشآت الجيش او ذخائره او 'معداته' جاز اعتبار فعله شريعاً في الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات - كل ذلك على ان تتوافر سائر أركان الشروع . ويستبعد على كل حال تطبيق نص المادة ٢٧١ المشار إليها .

٣- ان الشارع يعدل في هذا النص بين الجرم التام والجرم الناقص أي بين الدخول ومحاولته من حيث المسؤولية والعقاب .

٤- خلافاً لأغلب التشريعات الجزائية الاجنبية لا يعين الشارع السوري في هذا النص مامي هذه الاماكن المحظورة ، ولا يبين أنواعها ، ولا يفصح عن السلطة المختصة بإصدار أوامر منع الدخول وحظره - وهي ، في الاغلب ، السلطة العسكرية .

هـ - إن مناط الحماية وهدفها ومدادها في هذه المادة الـ ٢٧١ ، وفي جميع المواد الاخرى الـ ٢٧٢ - ٢٧٤ المنطوية على أحكام جرائم التجسس ، هو « الاشياء والوثائق والمعلومات الواجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة » . فلا بدع إذن ولا غرابة اذ رأينا المادة ٢٧٢ تعاقب كل « من سرق او استحصل على أشياء او وثائق او معلومات كالتي ذكورت في المادة السابقة ، (أي في المادة ٢٧١) ؛ وكذلك لا تخلر المادة ٢٧٣ من الاشارة اليها فتعاقب في فقرتها الاولى « من كان في حيازته بعض الوثائق او المعلومات كالتي ذكورت في المادة ٢٧١ فأبلقه أو أفشاه دون سبب مشروع ... » ، وتنوّه في فقرتها الثالثة بالجرم الذي « يحتفظ بما ذكر من المعلومات والاشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً ... » فهذه الاشياء والوثائق والمعلومات التي عينتها المادة ٢٧١ هي من أحكام جميع هذه النصوص التي تنظم جرائم التجسس بمثابة القطب من الرمح . ولقد أشرنا إلى ذلك إشارة موجزة من ذي قبل .

٦- لعل المادة ٢٧١ هي في قانون العقوبات من المواد النادرة التي يصح ان تكون مثلاً حياً لالتقاء انطاق القصد الجرمي الثلاثة في نص واحد وفي آن واحد .

أ- القصد الجرمي العام *dol général* : ويتجلى في ارادة الفاعل الدخول الى المكان المخطور وهو عالم بالخطر او مفترض علمه به .

ب - والقصد الجرمي الخاص *dol spécial* : وهو الباعث الذي حمل الفاعل على تجاوز الخطر او هو الغاية التي يتوخاها الفاعل من دخوله المكان المخطور ، ويتجلى هنا هذا القصد الجرمي الخاص : أي هذا الباعث ، او هذه الغاية ، في قصد الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة .

ج - وقد يكون للفاعل غاية اخرى أبعد مثلاً وأعظم جذراً تكمن خلف غاية الحصول على الاسرار ، وتتجلى هنا في قصد التجسس ، ويعني الشارع به : قصد

تسليم ما يمكن أن يحصل الفاعل عليه من اضرار او نقله او الانقضاء به لمنفعة دولة اجنبية . وقد يطلق على هذا القصد البعيد او الغاية القصوى التي يتوخاها الفاعل من دخول المكان المخطور بقية الحصول على الازرار : القصد الجرمي الاخص^(١) dol plus spécial او dol tout à fait spécial .

ولئن كان القصد الجرمي الخاص اي قصد الحصول على تلك الازرار يؤلف في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات ركناً من أركان الجريمة ، فان القصد الجرمي الاخص اي قصد التجسس^(٢) انما يؤلف فقط ظرفاً مشدداً للعقاب .

٧ - لا يشترط الشارع تمام الجريمة وإيقاع العقاب حدوث النتيجة الجرمية التي يتوخاها الفاعل من دخوله المكان المخطور ، ألا وهي حصوله على الازرار المتصلة بسلامة الدولة ؛ وانما يكفي التثبت من وجوده القرض في نفس الفاعل . ويجدر بنا ، بعد عرض هذه النقاط العامة ، أن نبادر الى شرح أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧١ موضوع بحثنا الآن .

أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧١

تتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات من ركنين اثنين : احدهما مادي والثاني معنوي . اما الركن المادي فقوامه : الدخول او محاولة الدخول الى المكان المخطور . واما الركن المعنوي فينحصر

(١) انظر في تعريف القصد الجرمي الخاص والقصد الجرمي الاخص ، وفي التمييز بينهما : المسؤولية الجنائية للدكتور محمد مصطفى الفلي ، ص ١٧٧ ، والوسيط في الحقوق الجزائية (باللغة الفرنسية) العلامة البيهقي كونستان J . Constant ، الجزء الاول ، ص ٧٩ ، بذة ٦٣ و ٦٤ (الطبعة الخامسة ١٩٥٣) ، وكذلك غارو : الجزء الاول ، ص ٥٧٥ ، بذة ٢٩٠ .

(٢) يقصد بالتجسس هنا تسليم هذه الازرار التي قد يحصل الفاعل عليها من جراء الدخول الى المكان المخطور ، او هلبا ، او الانقضاء بها لمنفعة دولة اجنبية .

في قصد الحصول على الاشياء والوثائق والمعلومات التي يجب ان تبقى مكتومة
حراً على سلامة الدولة السودانية . وسنبعث هذين الركنين بكثير من الإيجاز.

أولاً : الركن المادي

الدخول او محاولة الدخول الى المكان المحظور

يتألف الركن المادي من دخول الفاعل الى المكان الذي منعت السلطات
المتخصصة عامة الناس من ارتياده والنفاذ اليه . وسيان في نظر الشارع السوري ان
يدخل الفاعل بالطرق المألوفة العادية، وان يدخل باستعمال وسائل ملتوية كالنسل
والتسور ليلاً او التخفي او التكر او التعايل او مغافلة الحراس او مخادعتهم
او لغرائهم بالوعود او بالنقود .

الشروع بالدخول : ويسوي المشتري بين الدخول والشروع فيه ،
والفعلان حكمهما واحد ، وعقابها القانوني واحد ايضاً .

الأماكن المحظورة : ولا يحدد الشارع السوري ، خلافاً للشارع المصري
والبليجي والفرنسي ، هذه الاماكن التي يمنع دخول الجمهور اليها ، وانما
ترك امر تحديدها للسلطات المختصة حسب مقتضيات الاحوال . ولا جدال في
ان تحريم الدخول او منعه يجب ان يكون في اوقات الحروب او نشوب
الاضطرابات اظهر وأشد . واذا علمنا أن مصلحة الدفاع عن البلاد وسلامتها
وصيانة أضرارها والحفاظة على المعدات هي التي تقتضي تحريم ارتياد الجمهور
اماكن ومناطق معينة في البلاد ، جاز لنا إذن ان نشير الى ان هذه الاماكن
المحظورة هي ، في الاكثر ، مناطق ومنشآت وثكنات عسكرية وكل
ما يمكن اعتباره مرفقاً من مرافق الدفاع وما يستخدم في اغراضه ، ويجرم
على غير اهله او المتصلين بشؤونها دخولها او ارتيادها . وتقرض السلطة المختصة ،
بغية تحقيق هذا المنع وتنفيذه ، حراسة شديدة على هذه الاماكن والمرافق

والمناطق ، وتصدر او تذيع منشورات وبلاغات وأوامر تعلن فيها لئلا تناس هذا الحظر .

وتقدير أهمية المنطقة التي يحظر على الجمهور اقتحامها او ارتيادها هو من حق السلطات العسكرية في الاعم الاغلب ، وقد يكون العقاب الراجب التطبيق على من يخالف قراراتها أو أمرها هو ما نصت عليه المادة ٧٥٦ من قانون العقوبات ، مالم تتوافر في الفعل اركان حربية اخرى عيّن لها الشارع عقوبة محددة في صلب نص تشريعي آخر .

ومن البديهي ان السلطة التي تملك حق فرض الحظر تملك حق رفعه ، ولها اذا اقتضت الحال أن تصدر لمن نشاء إذناً بالدخول الى المكان المحظور ، فيسلخ هذا الترخيص الصادر من صاحب الحق في اصداره عن فعل الدخول صفته الجرمية ويجعو المسؤولية الجزائية ويغدو الفعل مباحاً . ولا 'جناس على المأذون اذا هو دخل المكان المحظور في الاوقات وضمن الشروط التي يحددها الإذن المذكور .

وقد أراد الشارع السوري ان يتناول تلك المناطق والاماكن بنوع آخر من الحماية ، او بزيادة في الحيلة ، فحضر نطاقاً حولها ، اعتبره من ملحقاتها ، وجعله حرماً لها . وجاءت المادة ١٧٧ من قانون الجيش ذي الرقم ٤٦ المؤرخ في ٣-٤-١٩٥٣ تنيط بوزارة الدفاع الوطني امر تحديد حرم التكنات والمنشآت العسكرية بموجب قرار يصدر عنها . وقد مارس وزير الدفاع الوطني هذه الصلاحية الممنوحة بمقتضى المادة ١١٧ من قانون الجيش الممع اليه ، واصدر قراراً وزارياً مؤرخاً في ٣١-٣-١٩٥٦ برقم ٣٩٥ وضع فيه نظام 'حرم التكنات والمنشآت العسكرية^(١) .

(١) وقد نشر هذا القرار في الجريدة السورية الرسمية في الصفحة ٧٠٤٤ من العدد ٥٤ الصادر في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ .

وقد بادرت المادة الاولى من هذا القرار فعرّفت « المحرّم » بأنه مجموع الوجائب والقيود والالتزامات المفروضة على العقارات والمنشآت المداورة للثكنات والمنشآت العسكرية بقصد حماية مصلحة الدفاع الوطني . وعدد هذا القرار في مادته الثامنة الثكنات والمنشآت العسكرية المقصودة بهذه الحماية ، وصنفها من حيث حرّمها في ستة أصناف :

أ - المراكز الدفاعية . ب - المطارات والمهابط . ج - المعامل والرحبات والتخازن والمستودعات . د - الثكنات والمعسكرات والمستشفيات . هـ - الدوائر والمكاتب والمساكن . و - المنشآت الأخرى غير الداخلة في أحد الاصناف الخمسة السابقة والتي يمكن لرئاسة الأركان العامة ان تقترح لها حرماً خاصاً في بعض الظروف العسكرية .

اما المراكز الدفاعية ، وهي الاماكن والنقاط المشمولة بخطط الدفاع العامة سواء أكانت على حدود البلاد او في داخلها ، او الممدة لوضع إحدى الأسلحة أو الأدوات الحربية ، فيحدد حرّمها ويصنف بأمر يصدر عن رئاسة الأركان العامة. وتشمل المراكز الدفاعية الحصون والقلاع والمرايض والحدائق والمتاريس والمساند والتحكيمات والمنعتات ومراكز التخبرات والمراقبة والقيادة والتموين وبصورة عامة كافة المنشآت القائمة لغاية حربية .

واما سائر المنشآت العسكرية الأخرى كالمطارات والمهابط والمعامل والرحبات والتخازن والمستودعات والثكنات والمعسكرات والمستشفيات ، فقد أوجبت المادة ١٠ من القرار الوزاري ذي الرقم ٣٩٥ على قادة المناطق أن يعدوا جداول لإحالية بحرّمها كيما يجدد ويصنف بقرار وزاري بناء على اقتراح رئاسة الأركان العامة .

وقد عرّف القرار ، في مادته السابعة ، الدوائر والمكاتب والمساكن بأنها الاماكن والابنية الموجودة ضمن المدن والقصبات المستعملة من قبل العسكريين او مصالح الجيش لاعمال القيادة وللادارة وسكن العائلات او الافراد لتأمين

وظائفهم في المكاتب . ومن المسلم به ان هذه الدوائر والمكاتب والمساكن لا تستفيد من أي حرّم أو مينة .

ولعل من نافلة القول ان تشير الى ان الحرم يلقى عند زوال الصفة العسكرية عن المنشآت التي استوجبه .

وفي تطبيق أحكام المادة ٢٧١ قد لا يقتصر تحظر الدخول على هذه الاماكن المحرمة التي عينها قرار وزير الدفاع ذو الرقم ٣٩٥ السالف ذكره ، وانما قد يمتد فيقتارل معسكرات اعتقال امري الحرب ، ومحال اعتقال رعايا الاعداء المدنيين . وقد يشمل ايضاً البوارج الحربية والمراكب الجوية (الطائرات) والبواخر التجارية المسلحة والسيارات الحربية المسلحة (1) *véhicules militaires armés* ، الخ ...

وغني عن البيان ان المادة ٢٧١ لاتعاقب على غير فعل الدخول او الشروع فيه بغية الحصول على الاسرار ، أما افعال التحليق فوق تلك الاماكن او التصوير او النقل او الاعمال الطوبوغرافية الاخرى من الداخل او من الخارج ، او البقاء فيها خلافاً لنهي صريح ، فكل أولئك افعال لايشملها حكم المادة ٢٧١ السالفة الذكر ولو اقتصرت بقصد الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة ، وهذا نقص تشريعي مؤسف . بيد أنه من الجائز ان تعاقب امثال هذه الافعال بوصفها شروعا في جنابة الاستحصاء على تلك الاسرار او مرقمتها ، متى توافرت سائر أركان الشروع ، وهي الجنابة المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ التي سنأتي على شرحها بعد حين .

ومن الجلي الواضح ان توافر الركن المادي في الجرمية المعينة في المادة ٢٧١ لا يكفي لقيامها وبإزالة العقاب بفاعله ، ولا مندوحة من ان يقترن الفعل المادي بالقصد الجرمي الخاص .

(١) انظر احكام المادة ٨٢ من قانون العقوبات المصري ، والمادة ١٢٥ مكرراً من قانون العقوبات البلجيكي ، والمادة ٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي .

ثانياً : الركن المعنوي

القصد الجرمي الخاص

ذكرنا من ذي قبل^(١) انه لا يكفي لقيام هذه الجريمة ثبوت القصد الجرمي العام الذي يتجلى في ارادة الفاعل النفاذ الى المكان المحظور وهو عالم ان الدخول اليه غير مباح . وانما يجب ان يتوافر ايضاً لدى الفاعل القصد الجرمي الخاص ، وهو قصد الحصول على اشياء او وثائق او معلومات يجب ان تبقى مكتومة حوصاً على سلامة الدولة . والنص صريح في ذلك . فالمهم إذن في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي ينشد الفاعل تحقيقه من وراء النفاذ او محاولة النفاذ الى المكان المحظور . وكل غرض آخر غير هذا الغرض ، وكل باعث آخر غير هذا الباعث - ألا وهو الحصول على سرٍّ من هذا القبيل - غير مجزي في قيام المسؤولية .

ومن القواعد العامة أن يلحق عبء إثبات توافر القصد الجرمي على عاتق الادعاء . ولا ريب في ان إقامة البيئة على القصد العام في هذه الجريمة سهلة وميسورة ، ولكن إثبات توافر هذا القصد الخاص شائك وعسير . فإذا لم يكن للفاعل هدف واضح يرمي اليه عند دخوله المكان المحظور او محاولته الدخول اليه ، او اذا ثبت انه كان ينشد هدفاً آخر غير ما صرح به النص : كأن يكون دخل او حاول الدخول مثلاً بدافع الفضول وحسب الاستطلاع ، او بقصد التزهة والترويح عن النفس ، او للقاء رفيق ، او للاعتداء على خصم ، فلا سبيل في كل ذلك الى تطبيق احكام المادة ٢٧١ التي هي موضوع بحثنا الآن .

(١) راجع - اذا شئت - الصفحة ٣٥٦ من كتابنا هذا .

ويرى بعضهم^(١) ان مجرد الدخول او محاولة الدخول الى المكان المحظور يكون قرينة قاطعة على توافر القصد الجرمي في نفس الفاعل . وينبغي عليه ان يدحض هذه القرينة بجميع ومائل الإثبات وان يثبت سلامة قصده . ونحن نقطع بخطل هذا الرأي لأسباب كثيرة ، منها :

أ - أنه يتعارض وصراحة نص المادة ٢٧١ من قانون العقوبات ، ولا مبالغ للاجتهاد في مورد النص .

ب - أنه يقلب القاعدة الاصولية القضيّة بإبقاء عبء الإثبات على عاتق الادعاء العام .

ج - أنه مسرّح - ولا شك - من التأويل الذي وضعه الفقه والاجتهاد الفرنسيان في معرض تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون العقوبات الفرنسي ، ويعاقب هذا النص الفرنسي على مجرد الدخول الى أحد الامكنة المحظورة التي يحددها اذا لجأ الفاعل في ذلك الى استعمال اساليب التكرار او التحايل او التشويش . ويرى بعض الفقهاء الفرنسيين ان جريمة الدخول هذه هي من الجرائم المادية التي تتم بمجرد اوكساب الفعل المادي دون ما حاجة الى توافر قصد ما . وهو رأي مرجوح^(٢) . وبعضهم يرى - وهو الأصح - أن استخدام الفاعل لتلك الوسائل الملتوية في الدخول قرينة على نيته الجرمية^(٣) .

ولما كان نص المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري يختلف والنص الفرنسي موضوع هذا التأويل ، ولا يعتبر دخول الاماكن المحظورة في ذاته جريمة ، وإنما يشترط معه توافر قصد الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة ، لذلك فإننا لانرى وجهاً لنقل التأويل الذي اخذ به الفقه والاجتهاد الفرنسيان من صعيد

(١) انفراد - اذا شك - الدكتور يوسف شقرا ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٢) انظر - اذا رغبت - محمود ابراهيم الجميل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٣) راجع - اذا اردت - غارسون : ص ٣١٦ . نبذة ٢٤ ، وص ٣١١ نبذة ٤٣

و ٤ ، وموغني : الملحق الثاني . نبذة ٧٥ .

الفقرة الاولى من المادة ٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي الى صعيد المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري لاختلاف النصين والجرمين والتقصدين .

ومما يمكن ، فان الشارع السوري لا يستلزم ان يبلغ فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ ما ينشده من قصد ، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ان يحصل الفاعل فعلاً على سر من الاسرار المتصلة بسلامة الدولة ، وإنما يكفي ان يقوم الدليل على ان هذا هو غرضه من الدخول او محاولة الدخول الى المكان المحظور . فنص المادة ٢٧١ هو إذن وقائي ، وضعه الشارع لحماية الاسرار من ان تكون هدفاً للطامعين بها من الجواسيس ، ولكي يقطع على هؤلاء الطريق فيعاقبهم قبل ان تصل ايديهم الى تلك الاسرار . أما إذا حقق الفاعل الغرض من دخوله ، واستولى على السر المنشود انقلبت جرميته من جنحة الى جناية ، واستبعدت احكام المادة ٢٧١ ، من التطبيق ، وغدا الفعل مما تشمله احكام المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات كما سنرى .

العقوبة

ان العقوبة التي يفرضها الشارع على فاعل هذه الجريمة هي الحبس سنة على الاقل . فهي جنحة اذن وحدتها الأقصى الحبس ثلاث سنين . وان كان الفاعل سورياً جاز للمحكمة النافذة في الدعوى ان تقضي بتجريمه من الجنسية السورية إضافة الى العقوبة التي تقرر ابقاؤها به ، وذلك عملاً بأحكام المادة ٢٠ من قانون الجنسية السورية ذي الرقم ٦٧ المؤرخ في ٣١-١٠-١٩٦١^(١) . وقد نجد المحكمة أيضاً مجالاً لتطبيق أحكام المادة ٣٩١ من قانون العقوبات ، سواء أ كان الفاعل سورياً أم أجنبياً .

(١) أشرنا الى نص هذه المادة من قانون الجنسية في معرض بحثنا عن قانون « حماية الاستقلال » ، ص ٣٣٣ من كتابنا هذا .

ولعل من المفيد ان نشير الى ان استناد الفاعل في دخول المكان المخطور الى اذن صادر من المرجع المختص لا يزيل العقوبة عن كاهله فحسب ، وانما يحرم الجريمة اصلا . فلا جريمة ولا عقاب . ومن المسلم به ان هذا العقاب الجنعي واجب ابقاعه بالفاعل الذي لم يحصل على اذن او لا صفة له في الدخول ، ولو لم يكن يرمي من وراء قصده الرامي الى الحصول على الاسرار الا الاحتفاظ بها لنفسه او الإطلاع عليها لإشباع فضوله العلمي .

الظروف المستردة

الجرائم - الأساس : إن الشارع السوري يعاقب على جريمة الدخول الى الاماكن المخطورة قصد الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة (المادة ٢٧١) ، ويعاقب على سرقتها او الإستحصال عليها (المادة ٢٧٢) وعلى إبلاغها او افشائها دون سبب مشروع (المادة ٢٧٣) .

الأحكام العامة في التشديد : وتلك هي ركائز الأفعال التي اعتبرها الشارع السوري انها تؤلف جرائم التجسس . ولا شك ان كل فعل منها يزداد خطره وضرره إذا اقترن لمنفعة دولة اجنبية ، ويبلغ الخطر والضرر الذروة إذا كانت هذه الدولة الاجنبية دولة معادية .

فالأصل إذن في النصوص التي انتظمت هذه الافعال المجرمة ان الشارع السوري أراد بها صيانة الاسرار المتصلة بسلامة الدولة السورية حتى لا تنسرب الى ايدي الجماعات او الافراد الذين لا صفة لهم في تلقيها او حفظها او الإطلاع او الحصول عليها ، وحتى لا تقع تحت أبصارهم ، او تبلغ أسماعهم . فإذا كان هؤلاء أشخاصاً عاديين او هيئات عادية عوقب الفاعل المسؤول بالعقوبة المعتدلة قانوناً ، وأما اذا كانوا دولة اجنبية او عملاء دولة اجنبية او مندوبي دولة اجنبية ، زاد الخطر ، ووجب ، بالتالي ، ان تشدد العقوبة على الفاعل

المسؤول . وإذا كانت هذه الدولة التي ارتكب الفعل لمصلحتها هي دولة معادية فلا شك أن الضرر اذبح ويجب بالتالي ان يطرد التشديد في العقاب .

ويبدو أن الشارع يضع في الحقيقة معيارين اثنين للظروف التي يراها جديرة بأن يشدد من أجلها العقاب على التجسس :

المعيار الأول موضوعي: ويشتهر من ارتكب الفعل لمصلحته: أهو شخص عادي أم هو دولة اجنبية معادية أم غير معادية ؟

والمعيار الثاني ذاتي : ويرتكز فيه الى شخصية فاعل الجرم : أهو فرد عادي ام هو موظف او عامل او مستخدم ؟ فإذا كان من أئتمته الدولة على أمرارها فعان الامانة ، فإن صفته هذه تمد ظراً يوجب تشديد عقوبته .

وهناك وجه آخر من وجوه التشديد على الموظف المؤمن نلمحه في الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣. فالموظف او العامل او المستخدم المؤمن يسأل ويؤاخذ بعاقب وحده على أفعاله غير المقصودة ، أي على جرائم الإفشاء والإبلاغ الناجمة عن إهماله او قلة احترازه وحيلته او مخالفته الانظمة والقوانين شريطة ان يكون بين خطا المؤمن والجريمة المرتكبة علاقة سببية أكيدة .

الاحكام الخاصة بتشديد العقوبة الجنحية المنصوص عليها في المادة ٢٧١ موضوع البحث : في ضوء هذه الاحكام العامة للمنهج الذي سلكه الشارع في تعيين الظروف التي تستوجب تشديد العقوبات في جرائم التجسس، نود ان ندرس الظروف المشددة للعقوبة الجنحية المحددة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ وهي لاندنو ان تكون ظرفين اثنين: أحدهما خاص بهذه الجريمة بالذات، وقد نصت عليه المادة ٢٧١ عينا ، والآخر عام تشترك فيه جميع جرائم التجسس الواردة في قانون العقوبات ، ويدعو الى تشديد كل العقوبات المعينة في صلب المراد ٢٧١-٢٧٣ كافة :

أ- الظروف المشددة الخاصة : يتجلى هذا الظرف في الفقرة الثانية من المادة

٢٧١ موضوع مجتأ ، ونصها : « وإذا سعى بقصد التجسس فبالاشتغال الشاقة المؤقتة » ، ومألفها : أنه إذا كانت غاية الذي دخل أو حاول الدخول الى المكان المحظور الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة هي تسليم ما يمكن ان يحصل عليه ، او نقله او ابلاغه او افشاؤه بأي شكل كان ، مباشرة او بالواسطة ، لمنفعة اية دولة اجنبية فان ذلك يعتبر ظرفاً مشدداً ، وتتصاعد العقوبة فتندو^١ جناية بعد ان كانت جنسية ، ويعاقب الفاعل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ، وتتراوح بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة .

ب - الظروف المشددة للعالم : ونعني بكلمة «عالم» ان حكم التشديد الذي يستوجب هذا الظرف هو حكم شامل لجميع جرائم التجسس التي يعيها قانون العقوبات ، وقد ورد عليه النص في المادة ٣٧٤ ، وجاء فيها ما يلي : « إذا اقررت جرائم التجسس المذكورة^١ لمصلحة دولة معادية^(٢) شددت العقوبات وفقاً لاحكام المادة ٢٤٧^(٣) . » ومعنى هذا هنا : انه إذا كانت الدولة التي اقررت الفاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ لمصلحتها هي دولة تقوم بيننا وبينها حالة حرب ، فان عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المعينة في المادة المذكورة تزداد من الثلث الى النصف . وإذا توافر هذا الظرف ، فإن الجريمة لا يتصور اقترافها الا في زمن الحرب . ومن المعلوم ان الهدنة لا تنهي حرباً ولا تضع حداً لحالة حرب قائمة ، وإلغاها بمثابة وقف مؤقت لأعمال القتال الذي قد يُستأنف في كل حين .

(١) اي الواردة في المواد السابعة ٢٧١ - ٢٧٣ من قانون العقوبات .

(٢) الدولة المعادية هي الدولة التي تقوم بينها وبين سورية حرب فعلية مكتوبة او مسلحة guerre ouverte ou déclarée ، او حالة حرب .

(٣) تنص المادة ٢٤٧ على ما يلي : « إذا لم يبين القانون ملول سبب مشدد ، اوجب السبب المذكور تشديد العقوبة على الوجه التالي : يبدل الاعدام من الاشغال الشاقة المؤبدية وتراد كل عقوبة مؤقتة من الثلث الى النصف وتضاعف الفرامة .

طبيعة هذه الجريمة : بما لا جدال فيه ان جريمة الدخول أو الشروع بالدخول قصد الحصول على الأسرار الواجبة الكتمان حرصاً على سلامة الدولة هي جريمة وقتية تم بعبود وقوعها ، ويبدأ التقادم فيها منذ ذلك الحين . ولا عبوة لبوغ الفاعل مأربه من النفاذ الى المكان المحظور ، لان فرض العقاب في هذه الجريمة المحددة بمقتضى المادة ٢٧١ لا يستلزم ان يحصل الفاعل على الاسرار التي يقصد الحصول عليها . فإذا حصل فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة التالية اي في المادة ٢٧٢ ، ويغدو جريراً بالعقوبة الجنائية التي تعينها أحكامها . والفعل المعاقب عليه في المادة ٢٧١ ، ليس في الحقيقة سوى مقدمة او مرحلة من مراحل التهيئة والتحضير للجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٢ ، وهذه أيضاً تعتبر بمثابة إرغاص لجرائم الإفشاء او الابلاغ المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ التي تليها . وهكذا كل خطوة في سيرة التجسس الاجرامية تعتمد على ما قبلها وتتهيء لما بعدها ، ولنبحث الآن هذه المرحلة التالية من مراحل السلوك الجسّاس .



الفصل الخامس

الحصول على الأسرار المنصلة بسلامة الدولة

أو سرقها

المادة ٢٧٢

تمهيد ومقارئة : إذا أريد أن تُصان - صيانة تامة - جميع الأشياء والوثائق والمعلومات التي يجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة ، فلا مناص من أن يعتبر الشارع مجرد حيازة سر من هذه الأمور جريمة قائمة بذاتها *sui generis* ، ولا معدى له عن تجريم جميع صور الحصول عليه من لا صلة له في ذلك ، مهما يكن غرض الفاعل ، وإن لم يكن بهدف إلى نقل ما حصل عليه إلى دولة أجنبية ، حتى وإن لم يكن يرمي إلى أي غرض إطلاقاً .

وأغلت التشريعات الجزائية الحديثة على وفاق تام بينها لتعقيق هذه الصيانة ، ولكنها تختلف في النمو الذي يجب على الشارع أن ينصحه بغية الوصول إلى هذا الهدف التشريعي فبعضها ، كالتشريع المصري مثلاً ، لم يكن يعاقب في بداية الأمر إلا الذي يحصل بأية طريقة على سر من أسرار الدفاع بقصد تسليبه بالذات أو بالواسطة لدولة أجنبية^(١) . ثم لا يلبث أن يتكشف للشارع المصري أن صوراً

(١) انظر المادة ٨٠ من قانون العقوبات المصري .

كثيرة من حالات الحصول على اصرار الدفاع او ثقلها كانت تبقى بغير عقاب ،
إما لعدم توافر هذا القصد الخاص الذي يستلزمه القانون في جنابة الحصول على
اصرار الدفاع بقصد تسليها الى دولة اجنبية ، وإما لصعوبة إثبات هذا القصد
وغم وجود الشبهة في قيامه . لذلك يادر الشارع المصري في القانون ذي الرقم
٤٠ الصادر في ٢٨ مايو (ايار) سنة ١٩٤٠ الى وضع المادة ٨٠ مكرراً ، وتقضي
فقرتها الاولى بمعاينة كل من يحصل بأية وسيلة من وسائل التحايل على سر من
اصرار الدفاع عن البلاد وذلك لغرض غير تسليمه الى دولة اجنبية او لاهد
مأموريها او لأي شخص يعمل لمصلحتها^(١) .

وفي التشريع الفرنسي تعاقب الفقرة الاولى من المادة ٧٦ المعدلة من قانون
العقوبات الفرنسي على مثل ما تعاقب عليه المادة ٨٠ السالف ذكرها من قانون
العقوبات المصري .

كما يماثل حكم الفقرة ١ من المادة ٨١ من قانون العقوبات الفرنسي حكم الفقرة
١ من المادة ٨٠ مكرراً من قانون العقوبات المصري ، ولكن الشارع الفرنسي
لم يشترط في نصه التشريعي استعمال وسائل التحايل للحصول على اصرار الدفاع
كما اشترط الشارع المصري . ولا يجب ان يسلك الشارع الفرنسي اوفى بالفرض ،
وقد سار الشارع البلجيكي على غراوه^(٢) .

ونص قانون العقوبات الايطالي في المادة ٢٥٦ على جريمة الحصول ، بأية
صورة كانت ، على المعلومات التي تمس سياسة الدولة في الداخل او في الخارج ،

(١) راجع المذكرة الايضاحية التي وضعا الشارع المصري على المادة ٨٠ مكرراً من
قانون العقوبات المصري .

(٢) انظر أحكام المادة ١٢٠ والفقرة ٢ من المادة ١٢٠ مكرراً والمادة ١٢٠ خاصة
والجدير بالذكر ان الشارع البلجيكي في المادة ١٢٠ من قانون العقوبات البلجيكي ، لا يعاقب
فحسب من يحصل بسريته على سر من اصرار الدفاع او امن الدولة الخارجي ، ولكنه
يعاقب ايضاً من يقلل ان يتلقى مثل هذا السر - او يرضى باستلامه - ممن عرضه عليه
او قدمه له .

والتي يجب ان تظل مرأ . واعتبر الشارع الايطالي في حكم الامرار التي هي من هذا القبيل : المعلومات التي منعت الحكومة نشرها لاسباب سياسية . وشدة العقوبة فأوصلها الى الاعداء اذا كانت جريمة الحصول على السر قد أضرت بالاستعدادات او الجهود التي بذلتها الدولة تحية للحرب ، او اذا أضرت بالعمليات الحربية .

وحصيلة ما تقدم :

أ - ان أغلب التشريعات الجزائية تجزئ جريمة الحصول على الامرار الى جريمتين اثنتين : اولهما الحصول على الامرار بقصد التجسس اي بقصد نقلها او تسليمها الى دولة أجنبية ، وثانيتها : الحصول على الامرار بدون هذا القصد . وتجهل هذه التشريعات كل جريمة من هاتين الجريمتين منفصلة عن الاخرى ونخصها بنص مستقل ، وعقوبة محددة .

ب - ان بعض التشريعات الجزائية الحديثة تشترط لقيام جريمة الحصول على الامرار ان يكون الفاعل قد لجأ فيها الى استعمال وسيلة من وسائل التحويل . ج - ان بعض التشريعات أيضاً تضيف الى جريمة الحصول على الامرار جريمة اخرى ليست في الحقيقة سوى صورة من صورها ، وهي جريمة تنظيم او استعمال وسائل التواصل عن بُعد بقصد الحصول على الامرار أو بقصد تبليغها . وقد جاء النص على تجريم مثل هذا النوع من الافعال نتيجة طبيعي لما اظهرته الحروب الحديثة من أهمية وسائل المخابرات السرية التي تجمع بها المعلومات الحربية والامرار العسكرية او ترسل الى العدو او الى أية دولة أجنبية ، او تبليغ الى احد مأموريها او عملائها او من يعمل لمصلحتها او لحسابها .

ومن وسائل التواصل عن بُعد : الاجهزة اللاسلكية التي تستخدم لبيت او الالتقاط او لكلها معاً ، ومن هذه الوسائل : الحمام الزاجل^(١) .

(١) انظر الفقرة ٢ من المادة ٨٠ مكرراً من قانون العقوبات المصري ، والفقرة ٢ من المادة ٨٢ من قانون العقوبات الفرنسي ، والفقرة ٣ من المادة ١٢٠ مكرراً من قانون

موقف الشارع السوري : ماذا كان موقف الشارع السوري من هذه الامور ، وما هي الحلول التي وضعها او اخذ بها في هذا الصدد ؟ لامتدني لتأني الاجابة عن هذه الاسئلة من الرجوع الى نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات السوري .

نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات : تقضي هذه المادة بما يلي :

- ١ - من سرق أشياء او وثائق او معلومات كالتى ذكرت في المادة السابقة او استحصل عليها عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .
- ٢ - اذا اقترفت الجريمة لمتنعة دولة أجنبية كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

وبستخلص من هذا النص ما يأتي :

أ - لم يميز الشارع السوري جريمة الحصول على الامرار الى جريمتين مستقلتين ، كما فعل الشارعان الفرنسي والمصري مثلاً ، ولكنه رأى من الانسب ، نظراً لوحدة طبيعة الجريمتين ، أن يتناولهما نص واحد ، وان يجعل من قصد التجسس اي من اقتراف الجريمة لمتنعة دولة أجنبية ظرفاً مشدداً للعقاب .

ب - لم يشترط الشارع السوري في المادة ٢٧٢ استعمال التحايل لقيام جريمة الحصول على الامرار ، كما اشترط ذلك الشارع المصري . وقد جاء تعبير المادة ٢٧٢ مطلقاً بحيث يشمل كل صور الحصول على الامرار وجميع وسائله . فالهم إذن في نظر الشارع السوري هو الغرض الذي يرمي اليه الجاني ، ولا عبء ألينة لقصوره التي يجري بها تحقيق هذا الغرض او الوسيلة التي تستعمل في ذلك .

ج - ليس في قانون العقوبات السوري أي نص يقضي باعتبار تنظيم او استعمال وسيلة من وسائل التراسل عن بعد بقصد الحصول على الامرار او بقصد تبليغها

= العقوبات البليكي . ولقد اطلع في فرنسا على نسبة تدريب الحمام على نقل الرسائل بلطف «Colombophilie» ، ونظم شؤون الحمام الزاجل وتربيته وتدريبه في فرنسا الامر الصادر في ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٥ .

جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، كما هي الحال في التشريعات المصرية والفرنسية والبلجيكية مثلاً . وسبب هذا الموقف الذي اتخذته الشارع السوري يعود - في رأينا - إلى أن ما وضعه بين أيدينا من نصوص تشريعية يكفي للمعاقبة مثل هذه الأفعال دون ما حاجة إلى إيجاد نص مستقل قائم بذاته . فإذا كان الغرض من تنظيم أو استعمال وسائل التواصل عن بعد الحصول على الأضرار . فيجوز اعتبار ذلك الفعل - في أكثر الأحيان - صورة من صور الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ، أو حالة من حالات الشروع فيها . أما إذا كان الغرض تبليغ الأضرار فيمكن اعتبار مثل هذا الفعل حيث لوئناً من ألوان جرمية الإنشاء أو الإبلاغ المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٣ ، أو قد يكون شروعا فيها ، في أغلب الأحيان .

وما دمتنا في معرض التحدث عن تنظيم أو استعمال وسائل التواصل عن بعد ، فرغبا وجب ان نشير إلى ان التشريع السوري يخالف من نصوص قانونية مماثل أحكام الامر الفرنسي الصادر في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ والقاضي بتنظيم تربية الحمام الزاجل وتدريبه .

د - لا بد في جريمة الحصول على السر في التشريع السوري من ان يبذل الجاني نشاطا إيجابيا لاقترافها بحيث تأتي ثمرة من ثمرات جهده ونتيجة من نتائج سعيه . ولا عقاب على من وصل إليه السر "مصادقة" ، أو دون ان يتعمد هو ذلك ، فالتص الوارد في قانون العقوبات السوري يقصر إذن عن ان يبلغ مايلفه التشريع البلجيكي في المادة ١٢٠ من قانون العقوبات البلجيكي^(١) .

وقد أفصح الشارع السوري عن إرادته هذه إفصاحاً جلياً باستعماله كلمة " استحصل " ، وهي وإن كانت غير صحيحة لغة ، فقد تعرب بوضوح عن ان ما يريد الشارع تجريمه والمعاقبة عليه هو الحصول الناجم عن نشاط معتمد وسعي إيجابي .

(١) انظر المايش (٢) في الصفحة ٣٧٠ من كتابنا هذا .

فإذا استودعك صديقك سر من الامرار المتصلة بسلامة الدولة وافضى به إليك في حديث خاص ، فالتزمت حدود الادب ، وأصغيت إليه ، وحصلت على السر ، وانت غير مريد لإياه ، ولا متطلع أو ساع إليه ، فلا بدع إذا اعتبر فعل الصديق جرمًا تعاقب عليه المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات ، اما أنت فلا يجوز ان يُعتبر مملك جرم « استحصا » على السر ، ولا ينالك حكم المادة ٢٧٢ ولا يشملك .

٥- طالما ان الشارع السوري يعاقب على جميع صور « الاستحصا » على السر مهما كانت وسائله وطرقه ، فقد كان من الممكن ان يتجاوز الشارع عن ذكر كلمة « سر » الواردة في صلب المادة ٢٧٢ ، وان يقتصر على لفظ « استحصا » لان السرقة - في الواقع - ليست سوى طريقة من الطرائق العديدة التي يسلكها الفاعل بغية الحصول على السر^(١) . اما وقد ذكرت ، فلا يجوز اعتبارها قيداً انحصارياً limitatif ، لان الجاني قد يعمد الى السرقة للحصول على السر ، وقد يعمد ايضاً الى غير السرقة من الوسائل الاخرى . والجرم في شكل ذلك ، ومهما كانت صور الحصول ووسائله ، قائم ؛ والعقاب واجب .

وبعد : فما هي عناصر الجريمة الواردة في المادة ٢٧٢ ، وما اركانها ؟

اركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٢

لهذه الجريمة النصوص عليها في المادة ٢٧٢ أربعة أركان :

(١) في قانون العقوبات السوري جرائم كثيرة ترتكب عن طريق ارتكاب جرائم اخرى ، ومثال ذلك : جنابة الاختلاس بالتزوير الواردة في المادة ٣٥٠ وجنابة الاجهاض المضى الى ازهاق الروح الواردة في المادة ٥٢٨ ، وجنابة السرقة الموصوفة المرتكبة بالصف والنصوص عليها في المادة ٦٢٤ الخ ...

اولاً : ان يكون الفاعل بمن لاصفة له في الحصول على السر ، وهذا بدهي .

ثانياً : سرقة السر او « الاستحصال » عليه ، وهذا هو الركن المادي .

ثالثاً : ان يكون محل الجريمة مرآ من الامرار المتصلة بسلامة الدولة .

رابعاً : القصد الجرمي ، وهذا هو الركن المعنوي .

ولتحلل الآن هذه الأركان الاربعة :

الركن الاول

ان يكون الفاعل بمن لاصفة له *personne non qualifiée* في الحصول

على السر :

يكاد ان يكون ذلك في حكم البديهيات . فإن من تنيط به السلطات المسؤولة مهمة حفظ نوع معين من الامرار التي تتصل بسلامة الدولة ، او تكلل اليه أمر استحصائها ، او استخداها ، او نقلها الى المرجع المختص ، لا يجوز ان يُعتبر « استحصاله » على هذه الامرار جرمأ يعاقب عليه ، لأن حصوله على السر في مثل هذه الحال يعتبر قيامأ بواجب قانوني وممارسة لحق أباحه له القانون . بيدَ أن مثل هذا الشخص المكلف رسمياً لا يجوز له ان يتعدى حدود ماينيط به . فالموظف الذي يحفظ تصبجات المصفحات في معمل من معامل أسلحة الجيش لا ينبغي له ان يسمى للحصول على تصبجات الطائرات الحربية او البوارج التي تنتجها المعامل الاخرى ، فإن فعل فإنه يعاقب ، ويفسد شأنه شأن من لاصفة له إطلاقاً^(١) .

ومن المسلم به أن لاعتبرة لجنسية الفاعل في هذه الجريمة وفي سائر جرائم التجسس الواردة في قانون العقوبات السوري . وقد تشور بعض الصعوبات في

(١) اضطر فعنية المهندس ثيفا Thiva ، وقد فصلت فيها محكمة الدين في باريس برعاها

المؤرخ في ٢٣ حزيران (يوليو) ١٩٢٤ ، وإشايأ اليها الفقيه الفرنسي هورتلي رسالته السابق ذكرها . من ١٨٢ وكذلك غارسون في شرحه الجديد ، ص ٣٦٥ بقعة ١٤ .

تطبيق أحكام المادة ٢٧٢ إذا كان الفاعل ممثلاً دبلوماسياً معتمداً لدى الجمهورية السورية . وبما لاجدال فيه ان مهمة الدبلوماسي ، او المبعوث السياسي ، لا تقتصر على التمثيل *représentation* والمفاوضة *négociation* ، ولكنها تشمل ايضاً المراقبة *observation* . وليس في التشريعات الداخلية ولا في القوانين والاعراف الدولية ما يبيح مؤاخدة الممثل السياسي الذي يراقب ما يجري في بلاده ثم ينهي الى حكومة بلاده نتائج ملاحظاته منها تكن هذه الملاحظات ، ومنها انطوت عليه من أسرار تحصل بسلامة دولتنا . ولئن كان كل ذلك بما لا يمكن ان يحاسب عليه الممثل الدبلوماسي لانه يدخل في صميم مهامه التي أقرها القانون الدولي ، فانه ليجوز لنا ان نتساءل : هل يجوز لهذا الدبلوماسي ان يعتمد الى استعمال اساليب الغش والرشوة والتحايل للحصول على الامرار المختصة بسلامة البلاد التي يعتمد لديها ، بغية نقلها الى حكومة بلاده ؟ هل يجوز له ان يقدم على افعال تشكل تحريضاً للآخرين على اقتراف جرائم التجسس ، وقد تؤلف اشتراكاً او تدخلا فيها .

لقد كان الاقدمون من رجال القانون الدولي يتفاوضون عن مثل هذه الاساليب ويقولون بغض الطرف عن فاعليها من الدبلوماسيين شريطة أن لا يقبض عليهم بالجرم المشهود^(١) . ولكن الفقه الدولي قد تطور اليوم ، وأدى هذا التطور الى النظر الى هذه الامور من زوايا أخرى ، والى فهمها فهماً مختلفاً عن الاولين . فلم تعد قواعد اللياقة وحدها هي الاساس الذي تبنى عليه العلاقات الدولية ويرتكز اليه التعامل الدولي . بل ان هذا الاساس يستمد في عصرنا الحاضر قوته وامتداده وشموله من مجموعة المناقب والقواعد الخلقية التي يجب ان يتحلى بها سلوك الدبلوماسيين في خلال قيامهم باعباء واجباتهم في الميدان الدولي ، ويطلق على

(١) انظر ريفوتروس : المصدر السابق ذاته ص ٢٦٤ وانظر ايضاً لوفور Le Fur في كتابه الموجب في القانون الدولي العام ، بنية ٤٦٦ .

هذه القواعد المنافية في السلوك الدولي تعتبر : والحلق الدولي - La morale inter-nationale .

ولا جدال في ان الدبلوماسي الذي يخرض على التجسس ، او يرشو الموظفين وغير الموظفين ، أو يتناع الامرار بالنفود او الوعود ، بغية الحصول على الاشياء والوثائق والمعلومات المتصلة بسلامة الدولة التي يمثل بلاده لديها ، يخرق حرمة « منافية » السلوك الدولي ، ويتم كرامة dignité السلك الذي ينتمي اليه ، ويعتبر جرمًا جزائيًا صريحاً .

ولئن كان لا يجوز ان يحال هذا الدبلوماسي أمام القضاء الجزائي في الدولة التي يمثل بلاده فيها ، لسؤال جزائياً ومحاكم وعقاب ، لانه يتمتع بحيل سلطتها القضائية بالحصانة الدبلوماسية ^(١) ، فإنه يمكن ان يحاسب سياسياً ، وأن يؤمر بمغادرة البلاد ، وان تطلب حكومة البلاد التي أساء اليها بالطرق الدبلوماسية الى حكومته سحب واستدعاه ومساءلته . ومما يمكن ان المؤيدات التي تلزم المعتمدين السياسيين بالتورع عن اقتراف مثل هذه الجرائم لاتجدها في القوانين الجزائية الداخلية ولا تبحث على الصعيد القضائي الداخلي ، ولكنها تقرها الاعراف والقوانين الدولية ، ويجب أن تبحث على الصعيد السياسي ، وأن تفرض في نطاق المسؤولية الدولية .

الركن الثاني

الحصول على السر أو سرقة

هذا هو ركن الجريمة المادي ، ويتجلى في الحصول ، او بالاحرى ، في

(١) اقر الشارع السوري في المادة ٢٢ من قانون العقوبات مبدأ الحصانة الدبلوماسية اعطاء جميع موظفي السلك الخارجي والتعامل والاجانب من الملاحقة والمثول أمام القضاء السوري من اجل الجرائم التي يفترونها في الارض السورية ولا يفرين عن البال ان الحصانة الدبلوماسية انما تمنح من الملاحقة والمحاكمة في البلاد السورية فقط ، ولكنها لا تمنى من المسؤولية الجزائية ولا تؤلف عذرا محلاً من العقاب او سبباً من اسباب التبرير ، ولا تنجز عن الدل سفته الجريمة وانما يعنى جرمًا . ويجوز ان يسأل عنه قاض أمام قضاء بلاده وفق قوانينها .

« الاستحصاى على السر » ، اوفى مرقة ، ولا تؤلف « السرقة » سوى طريقة من طرائق الحصول على السر ، وقد أشرنا من ذي قبل الى ان الشارع جعل عبارة « الاستحصاى » عامة مطلقة ، واراى هذه الصيغة ان يجعل الحصول على السر معاقباً عليه مهما كانت الطريقة او الوسيلة التي استخدمت في ذلك . فقد يكون الحصول على السر بطريقة السرقة او التعايل او بالتعاى اسم مكذوب اوصفة مزعومة ، او باقتراف أية جريمة اخرى ، او بواسطة الرسم او النقل او النسخ ، او بأخذ صورة شمسية (فوتوغرافية) لوثيقة سرية ، او بالدخول في أحد المعسكرات بترخيص صادر من القائم عليها او بترخيص . وإذن فقد كان يمكن للشارع ان يفعل ذكر فعل « السرقة » ، وان يكتب في إيراء لفظ « الاستحصاى » الذي تندرج تحته السرقة وسواها من الوسائل الاخرى ، ولو فعل لما كان ذلك لينتقص من شمول النص أو ليقيد من اطلاقه .

والسرقة ، كما عرفها الشارع في المادة ٦٢١ من قانون العقوبات ، هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه . وسرقة الاسرار هي الاستحواذ على الاشياء او الوثائق او البيانات التي يجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة ، وذلك دون رضى المؤتمنين عليها او علمهم . واذا كان من السهل ان تتصور سرقة الاشياء والوثائق لان لها كياناً مادياً محسوساً ، فان الصعوبة بمكان كبير ان تتصور سرقة المعلومات .

أما الحصول على السر فهو الوصول اليه والتسكن من إحرازه . ومن البديهي - كما سبق القول - ان لا تكون للشخص الذي يحصل على السر أية صفة في الحصول عليه ، فاذا أحرز شخص سرّاً بحكم عمله الرسمي لاستخدامه في مصلحة الدفاع عن البلاد او لنقله الى مرجع مختص باستخدامه او لإبلاغه الى سلطة مسؤولة ذات صلاحية ، فإن هذا الحصول ونحوه هو حصول مشروع ، ولا عقاب عليه .

وقد يسبق الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة خطوات من الفاعل .

وقد تعدد هذه الخطوات حتى يبلغ الجاني ، في النهاية ، غرضه في الحصول على السر المنشود . ومن هذه الخطوات ما يعتبر أعمالاً تحضيرية لاعتقال عليها ، ومنها ما يعتبر جريمة مستقلة تنطبق على احكام المادة ٢٧١ ، ومنها ما يعتبر شروعاً عاماً مقبلاً عليه في جريمة أخرى من جرائم التجسس . فمن ينتقل من بلد أجنبي الى سورية مثلاً وهو يرمي الى الحصول على سر من الاسرار المتصلة بسلامتها ، ثم يقوم باستقصاء موضع السر وبالتحري عن الاشخاص الذين لابد له من الاتصال لتنفيذ مأربه . فان ذلك كله ونحوه يعد تحضيراً لجريمة الحصول وإعداداً ، ولا عقاب عليه . واما اذا سعى الى الحصول على السر عن طريق الدخول او محاولة الدخول الى المكان المحظور الذي يستوعبه ، فان ذلك يعتبر جرمًا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٧١ السابق شرحها . واما اذا أثر الفاعل ان يتصل بالمؤمن على السر او بغيره من الوسطاء الذين رأى تسخيرهم للحصول على السر ، ثم فاتهم بدخيلة ضيقة ، وما يشد من سعيه ، فان ذلك يعتبر بدءاً في تنفيذ الجريمة . ولا يرب في ان نية الجاني وطبيعة فعله هما اللتان تحددان متى تصل مساعيه الى مرحلة الشروع في الجريمة التي اوقفت او خاب اثرها لظروف خاوية عن ارادته .

والحصول بعد ذاته يعد مرحلة اولى بالنسبة الى افشاء السروابلاغه ، فجريمة الحصول - كما اسلفنا - سابقة في زمن وجودها على جريمة الافشاء او الابلاغ ، من الجلي الواضح ان افشاء السر لثقتي به الرغبة في الحصول عليه مادام قد عرف . ولا جدال في ان الحصول على السر يؤلف جرمًا مستقلًا عن الإفشاء والإبلاغ ، وبكفي في هذا الجرم ان يستمر احراز السر بغض النظر عن قيام الفاعل بأي فعل لاحق .

والحصول على جزء من السر ، او على نموذج خاطيء او ناقص منه ، يعتبر كالحصول عليه كاملاً .

ولقد رأينا انه لابد في الحصول على السر من ان يكون بفعل الجاني وسعيه ، فاذا وصل السر الى الشخص بلا سعي منه ولا عناء ولا سابق رغبة فلا عقاب عليه :

ذلك لانه لم يعتمد الحصول على السر ، ولم يتحرك به خاطره^(١) . ولا شك في أن الشارع اعرب عن هذه الفكرة بوضوح وجلاء عندما استعمل كلمة «سرق» او «استحصل» للتمييز عن اشتراط بذل الجهد الابحاثي للوصول الى السر . ومن المعروف لدى ثقافة الصرقيين ان نقل المجرى الثلاثي الى وزن «استعمل» انما هو للدلالة ، قبل كل شيء ، على الطلب .

وقد تقع جريمة الحصول على السر منطوية على جريمة أخرى ، فاذا كانت تلك الجريمة الاخرى هي السرقة ، طبقت احكام المادة ٢٧٢ لان الشارع يعتبر فعل السرقة ، عنصراً مادياً من عناصر جريمة الحصول . وفي هذا ، ولا شك ، حالة من حالات اجتماع الجرائم المعنوي المنصوص عليه في المادة ١٨٠ من قانون العقوبات . اما اذا كانت الجريمة الاخرى التي ينطوي عليها «استعمال» السر هي غير السرقة ، كأن تكون الاحتيال او القتل ، او الانتحال ، فان القاضي يشدو أما حالة من حالات اجتماع الجرائم المادي ولا مناص حينذاك من تطبيق احكام المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات . وهنا نصل الى الركن الثالث .

الركن الثالث

ان يكون محل الجريمة سرأ من السرار المختلة بسلامة الدولة
ومن شرائط قيام هذه الجريمة ايضاً ، ان يقع فعل السرقة او الحصول ، على الاشياء والوثائق والمعلومات التي يجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة . وقد سبق ان قلنا ماهية هذه الاشياء والوثائق والمعلومات واوضحنا فصولها وشرحنا عناصرها ، وعرفناها ، وأظهرنا متى تعتبر امراً أو ينبغي كتمانها حرصاً على سلامة الدولة ، كما حددنا المقصود من «سلامة الدولة» ، واوضحنا انها لا تقتصر على سلامة المصالح الدفاعية بل تشمل جميع اسباب السلامة في الميادين

(١) انظر المذكرة الايضاحية التي وضعها الشارع المصري على المادة ٨٠ مكرراً من قانون العقوبات المصري ، وكذلك اقراء عمود ابراهيم اسماعيل : المصدر السابق ، ص ١١٢ وما بعدها .

الاقتصادية والسياسية والصناعية والمالية ، ومبتصي بآثار الدولة الداخلي والخارجي على السواء . ونحن نريد الآن ما سنبينا فيه نقول سنياً ، وما لا غنى للقارىء عن الرجوع اليه في مكانه^(١)

ولئن ورد النص على هذه الاشياء والوثائق والمعلومات ، بصيغة الجمع ، فلا يقصد من ذلك ان فعل السرقة او الحصول يجب ان يقع على اكثر من شيء ، واحد او وثيقة واحدة او بيان واحد منها ، وانما يكفي في الحقيقة ان يكون محل الجريمة سرّاً واحداً من هذه الاسرار حتى تصيب الجريمة هدفها وتستكمل من هذه الناحية اركانها وعناصرها . وكذلك لا يشترط قيام هذه الجريمة ان تكون الاسرار التي حصل عليها الفاعل صحيحة كلها ، وفي ذلك اجتهد مستقر ومستبر لمحكمة النقض السورية^(٢) .

الركن الرابع

الفصل الجرمي

قلنا في بداية هذا الفصل ان الغاية التي ابتناها الشارع من وضع نص المادة ٢٧٢ هي صيانة اسرار الدولة صيانة تامة بفرض العقاب على مجرد الحصول عليها او حيازتها من لاصقة له في ذلك ، حتى وان لم يكن هذا الشخص يقصد ، من وراء الحصول عليها ، ابلغائها او افشاءها لمنفعة دولة اجنبية .

واذن ، فمن رأينا ان القصد الذي يستلزمه القانون لهذه الجريمة هو القصد الجرمي dol général اي تعمد ارتكاب الجريمة مع العلم بأن الشارع يحرم ارتكابها . وعلى ذلك يكون مجزماً ، ويعاقب بمقتضى احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٢ ، كل من يستهوى على سر من الاسرار المتصلة بسلامة الدولة لغرض علمي او تاريخي ، او لجرد الاحتفاظ به ، او الاطلاع عليه ،

(١) انظر - اذا رغبت - الصفحات ٢٣٦ - ٢٥١ من هذا الكتاب .

(٢) انظر - اذا شئت - القرار ذا الرقم ٧٩ الصادر عن الدائرة الجزائية في محكمة

النقض السورية في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ .

او يستفاد به في صناعة بعضهما ، او يضمنه مجتأ بيحه ، او يستخدمه في جريمة انتوى اقترافها . وجميع هذه الاغراض دوافع وبواعث متكافئة في نظر القانون ، وكلها اشياء لم يستوجب الشارع واحداً منها بعينه . ولا عبرة بدافع او باعث من هذه الدوافع والبواعث كلها في توافر عناصر الجريمة او قيام او كانها ، وانما قد يكون لهذه الدوافع او البواعث تأثير في تقدير العقوبة التي يفرضها القاضي فيحفظها او يغلظها حسبما يكون الدافع او الباعث شريفاً او سائئاً ، طيباً او خبيثاً .

وقد يحصل على السر من لاغرض له فيه ولا دافع اليه سوى هذه الرغبة البشرية العامة في نفس كل انسان للكشف عن «المجهول» ، وهذه الاندفاع القوية في النفاذ الى كل «سر» ، وهذا التوق الدائم الى استكناه ماخفي في السرائر ، واستسر في الاعماق . وأي بدع في ذلك ، وقد يما قيل : كل ممنوع ممنوع ، وكل محبوب مرغوب . ولئن كان هذا التطلع خلقاً انسانياً اصيلاً ونافعاً في اكثر الاحيان ، فهو في ميدان امراء الدولة يقدّر خطراً ، وفيه شر كثير . وقد حدا ذلك ببعض السراح الى ان يطلقوا على جريمة الحصول على الاسرار اسم : *délit de curiosité*^(١) جريمة للتطلع

المقصود

١ - الحصول البسيط simple : رأينا ان الحصول على الاسرار أو سرقتها قد يكون لاغراض شتى تارة ، ولغير ماغرض تارة اخرى . فاذا لم يقتض جرم الحصول على الاسرار او سرقتها بقصد التمتع : أي بقصد افشائها او ابلاغها

(١) أي جريمة حب الاستطلاع ، او جريمة الفضول للولمة (يضم الواو وتفتح اللام) والولمة ، في اللغة ، هو التديد الروع والتملق بما لا ينيه . . . اضطر غارسون : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ ، بقية ١ في شرح المادة ٨١ من قانون العقوبات الفرنسي .

أو نقلها أو تسليمها لمنفعة دولة أجنبية فهو، في عرفنا، الحصول البسيط simple، ويعاقب فاعله بالعقوبة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ٧٧٣ ، وهي الاشغال الشاقة المؤقتة وتتراوح بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة. وذلك فضلاً عن العقوبات الفرعية أو الإضافية وتدابير الاحتجاز، وعما نصت عليه المادة ٣٠ من قانون الجنسية من أمكان الحكم بتجريد الجاني من الجنسية العربية السورية. ومن الجدير بالانتباه أن جريمة مرقعة الاسرار أو الحصول عليها تبدأ العقوبة عليها في قانون العقوبات السوري بالاشغال الشاقة المؤقتة ثم ترتفع وتقلط حتى تبلغ حد الاعدام ، كما سنرى .

وقد كان التشريع السوري أفسى وأشد في تحديد مقدار العقوبة الواجبة على جرم مرقعة الاسرار أو « الاستحصال » عليها ، من التشريعات الفرنسية والبلجيكية والمصرية التي تجعل من هذا الجرم جنحة وتقتصر على فرض العقوبة الجنحية على فاعله، ما لم يكن قد اقترفه « بقصد تسليم السر بالذات أو بالواسطة ، لدولة أجنبية » ، وفي هذه الحال فقط يغدو الجرم ، في هذه التشريعات ، جنائي الوصف .

وخلق بنا أن نشير الى أن جرم مرقعة الاسرار أو الحصول عليها قد يقتوف في السلم أو في الحرب على السواء. وإن الشروع فيه معاقب عليه حكماً. ومن المتفق عليه أيضاً بين شراح التشريعات الجزائية أن جريمة سرقة الاسرار أو الحصول عليها تعتبر من الجرائم الآتية أو الوقتية ^{١١} instantanée ، وإن هذا الجرم معاقب عليه سواء اقترف فوق الأراضي السورية أو خارجها عملاً بأحكام المادة ١٩ من قانون العقوبات .

الظروف المَسْرُوة

الحصول المَسْرُور aggravé : أما إذا اقترف الفاعل جريمة مرقعة الاسرار أو الحصول عليها بقصد للتجسس أي بقصد انفاثها أو ابلاغها أو نقلها أو تسليمها

(١) انظر غارسون : المرجع السابق ، ص ٣٧٢ بقية ٧٦ .

الى دولة أجنبية أو الى أحد مندوبيها أو عملائها أو اي شخص يعمل لمصلحتها أو لحسابها ، فان ذلك يعتبر ظرفاً مشدداً ، وينقلب فيه جرم الحصول البسيط الى جرم الحصول المشدد *aggravé* الذي يستوجب تغليظ العقاب . وقد نصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة ٢٧٢ ، وجاء فيها ما يلي :

« اذا اقترفت الجناية لمنفعة دولة أجنبية سكنت العقوبة الاشغال المشاقة المؤبدة » .

وعبارة « لمنفعة دولة أجنبية » *Dans l'intérêt d'une puissance étrangère* لانعني ان يكون الجرم المقترب قد افاد فعلاً الدولة الاجنبية وان تكون هذه الدولة قد حققت منه كسباً حقيقياً او نفعاً أكيداً ، وانما يكفي ان يكون الفاعل قد ارتكب جريمة سرقة الاسرار او الحصول عليها من اجل *Pour* الدولة الاجنبية او لحسابها .

ويستخلص من ذلك : انه يكفي لقيام الظرف المشدد ان يثبت توافر هذا القصد الجرمي الخاص في نفس الفاعل حين حصوله على الاسرار او سرقتها ، أما اذا كان الفاعل حين اقترافه الجرم مدفوعاً بباعث آخر غير خدمة الدولة الاجنبية فلا مجال لتشديد العقاب ، وانما تطبق أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٢ وتستبعد احكام الفقرة الثانية .

وللظروف المشددة التي يستعمل بها جرم الحصول البسيط الى جرم الحصول المشدد حالتان :

الحالة الاولى : ان تكون الدولة الاجنبية التي اقترف الفاعل جريمة سرقة الاسرار او الحصول عليها ، لمنفعتها اي من اجلها او لحسابها ، هي دولة غير معادية : أي دولة ليس بينها وبين سورية حرب ، كأن تكون دولة صدقة مثلاً او محايدة ، وعندئذ تشدد العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٢ ، ويعاقب الفاعل بالاشغال المشاقة المؤبدة .

المادة الثانية : ان تكون الدولة الاجنبية التي اعترف الفاعل الجرمية لمنفعتها اي من اجلها او لحسابها دولة معادية أي دولة هي في حرب مع الدولة السورية، فيجب حينئذ تشديد العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ ، وتبلغ الاشغال الشاقة المؤبدة حد العقوبة القصوى ، ويعاقب الفاعل بالاعدام تطبيقاً لما تقتضي به المادة ٢٧٤ ووفقاً لاحكام المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات^(١).
ولئن كان قيام الظرف المشدد في الحالة الثانية يستلزم دوماً نشوب حرب فلا يتصور ارتكاب الفعل الا في زمن الحرب ، فان الظرف المشدد في الحالة الاولى قد يتوافر في الحرب وفي السلم على السواء، وبالتالي، فان الجرم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ يمكن وقوعه واقراره في زمن السلم وفي زمن الحرب ايضاً .
وهنا نصل الى المرحلة الثالثة من مراحل التجسس : مرحلة افشاء الامرار وابلغها وهي تعقب مرحلة الحصول عليها .

* * *

(١) انظر ماقلناه في هذا الصدد في الصفحة ٣٦٧ من كتابنا هذا .

الفصل السادس

إبداء الاسرار المتصلة بسلامة الدولة

أو إفشاءها دون سبب مشروع

المادة ٢٧٣

- نص المادة ٢٧٣ : تنص المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات على ما يلي :
- « ١ - من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتى تُذكر في المادة ٢٧١ فأبلغه أو أفشاء دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين .
- « ٢ - ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الاقل اذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة اجنبية .
- « ٣ - اذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والاشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في المولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى ، والاشغال الشاقة المؤبدية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية .
- « ٤ - اذا لم يؤخذ على احد الاشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين الى سنتين » .

تمهيد : هذه المادة أغنت عن كثير . فهي تعاقب على إبلاغ الاسرار وإفشاءها ، ويكون فاعل الجريمة تارة موطئاً مؤتمناً على السر، وطوراً شخصاً عادياً لم يؤتمن عليه . فإذا كان الفاعل مؤتمناً عوقب على الإبلاغ أو الإفشاء المقصودين وغير المقصودين أي التاجين عن خطئه ، على السواء ، أما إذا كان الفاعل غير مؤتمن فلا يعاقب إلا على الإبلاغ أو الإفشاء المقصودين . وأما من أبلغ اليه السر وأفضي به اليه فقد يكون شخصاً عادياً أو عدداً من الاشخاص العاديين ، وقد يكون المعنى يجرم الإبلاغ أيضاً دولة أجنبية معادية أو غير معادية وإفشاء السر أو إبلاغه معاقب عليها في جميع هذه الحالات بالعقوبة الجنحية حيناً وبالعقوبة الجنائية في أغلب الأحيان .

وسنعمد في هذا الفصل الى بيان هذه الحالات كلها التي اشتملت عليها الفقرات الاربعة من المادة ٢٧٣ . وسنبداً ، أولاً ، بتعليل جنحة الإبلاغ أو الإفشاء المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ : نعمد الى بيان عناصرها وأركانها والعقوبة الواجبة على فاعلها .

ثم نعين ، ثانياً ، الظروف المشددة الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ذاتها وفي المادة ٢٧٤ ، والتي تقلب وصف هذه الجريمة الجنحية الى جنائي . وأخيراً ، وبعد ذلك كله ، نوجز في تبيان احكام جرمية الإبلاغ أو الإفشاء غير المقصودة المحددة في الفقرة الرافعة والاخيرة من المادة ٢٧٣ التي نحن في صدها .

اولاً - أرطابه مجرم الإبلاغ أو الإفشاء الواردة في الفقرة الاولى

من المادة ٢٧٣

تتألف هذه الجنحة من المقومات الأساسية التالية :

الركن الاول : الفاعل

يستوي في هذه الجريمة :

أ - ان يكون فاعلها سورياً أو اجنبياً .

ب - أن يكون فاعلها قد اقتوفها في زمن السلم أو في زمن الحرب .
ج - أن يكون فاعلها قد ارتكبها في الأراضي السورية أو في خارجها .
حيازة الأسوار : بيد أن النص يشترط - مع ذلك - أن تكون الأسرار التي أبلغها الفاعل أو أفشاها مما تكنه سريته ، وما هو واقع في حيازته ، وقد ورد ذلك صريحاً كل الصراحة في مطلع الفقرة الأولى من ٢٧٣ التي نحن بصددنا ، إذ عبرت عن الفاعل بقولها : « من كان في حيازته بعض الوثائق والمعلومات ... الخ ... »

وإذن لا بد من أن يكون الفاعل قد سبق له أن وضع يده أو طوى جوائحه - قبل ارتكاب الجرم - على الأسرار التي 'عزي' إليه أمر إبلاغها أو إفشاها .

وتتجلى حيازة الفاعل لهذه الأسرار التي كانت مطروحاً لجريمة الإبلاغ أو الإفشاء في أوضاع ثلاثة :

١ - أن تكون هذه الأسرار قد سبق أن وصلت إلى الفاعل واحتفظها إنفاذاً لحكم القانون أو قياماً بواجب أو بماوسة لحق أو بصفة كونه مؤثماً كان يكون موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً في الدولة .

٢ - أن يكون الفاعل شخصاً عادياً غير مؤثماً قد استحصل على هذه الأسرار استحصلاً بسمي منه ، كأن يكون قد سرقها أو استعمل الحيلة أو الدبسة أو العنف أو غير ذلك من الوسائل لا تتزاعها والحصول عليها .

٣ - أن تكون هذه الأسرار قد وقعت في يد الفاعل غير المؤثم بمصادفة فصل عليها دون أن يعتمد هو ذلك أو يسعى إليه .

ففي الوضع الأول : إذا اتقى الفاعل المؤثم الأسرار أو إبلاغها دون سبب مشروع اعتبرت صفته ظرفاً مشدداً للعقاب ، ويجب عندئذ تطبيق أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٣ واستبعدت ، وبالتالي ، أحكام الفقرة الأولى موضوع البحث .

وفي الوضع الثاني : إذا أفضى الفاعل غير المؤتمن الاسرار او ابلفها دون سبب مشروع فيكون سلوكه قد انطوى - في الواقع - على جريمتين اثنتين لا جريمة واحدة : اولهما جريمة الاستحصال على الاسرار المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٢ السابق شرحها ، وثانيتهما جريمة الايلاغ او الافشاء الواردة في صلب الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ التي نحن في صدها . وتؤلف هذه الحالة احدى حالات اجتماع الجرائم .

وفي الوضع الثالث : اذا ابلف هذا الفاعل - وهو غير مؤتمن - الاسرار او افشاها دون سبب مشروع فيعاقب بمقتضى احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ ، ولئن تكن هذه الحالة نافذة الرفع ، فهي وحدها المعنية بأحكام الفقرة الاولى المذكورة من المادة ٢٧٣ .

وحصيلة ما تقدم : انه يشترط لتطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ الآتية ذكرها ان تكون الاسرار التي هي محل الجريمة قد وقعت في حيازة للفاعل بلاسعي منه ولا تعبد ، ودون ان يكون ذا صفة للحصول عليها ، فأبلفها او افشاها ، وليس من سبب مشروع يبرر فعله .

الركن الثاني : المفعول لأجله

وكما تختلف أوضاع الفاعل في جريمة ابلاغ الاسرار او افشاها ، فكذلك تختلف أوضاع « المحاطب » الذي اقترفت الجريمة لأجله او لمنفعته . وقد استبحنا ان نطلق على عنصر « المحاطب » في جريمة ابلاغ الاسرار وافشاها هذا الاصطلاح المعروف لدى علماء النحو : « المفعول لأجله » . ولا جرم ان من أبلت اليه الاسرار او أفشيت أمامه لا يتعدى ان يكون ، في ذهن الفاعل ، أحد ثلاثة : ١- فهو قد يكون فرداً عادياً او جمهرة من الناس أمام الفاعل اللتام عن الاسرار أمام أعينهم ، او جهر لهم بها ، فالفاعل هنا يعاقب بالعقوبة الجنحية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ على عدم الكتمان الذي قد يكون ناجماً عن هذر وشفقة لسان أو عن طبع متسكن في البواع .

٢- وقد لا يكون المخاطب أو المستمع فرداً عادياً أو جمهرة بريئة من الناس وإنما قد يكون مندوباً لإحدى الدول الأجنبية أو عميلاً يعمل لصالحها أو لحسابها ، فإذا انضى الفاعل بالاسرار الى مثل هذا المخاطب وهو عالم بصفته ، فإن الاخطار التي تتعرض لها البلاد من جراء نقل هذه الاسرار الى الدولة الأجنبية هي اشد وأدمى ، ولذلك فلا مجال لتطبيق العقوبة الجنحية على مثل هذا الفاعل ، وإنما يعاقب بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ السالفة الذكر .

٣- وقد يقترف الفاعل جريمته في زمن الحرب ، ولمصلحة دولة أجنبية معادية ، فيبلغ الخطر الأوج ، كما يبلغ السلوك الإجرامي الذروة لأن المفعول لأجله هو العدو ، ويعاقب الفاعل بأشد مما عوقب به في الحالتين السابقتين عملاً بأحكام المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات .

وإذن ، فإن تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ يستلزم أن يكون المخاطب في جرم لبلاغ الاسرار أو إفشائها فرداً عادياً لا حفة له أو عدداً من الافراد العاديين من لاصفة لهم ، وألا يكون المفعول لأجله - اذا صح التعبير - دولة أجنبية ، سواء اكانت معادية أم غير معادية .

الركوب الثالث : فعل اعم بطرغ او اعم فشاء

وهذا هو ركن الجريمة المادي .

أما الإبلاغ ، أو التبليغ ، فهو كل فعل من افعال النقل أو الإخبار أو الإيصال أو التسليم . وفي اللغة : بلغه النبأ أو أبلغه اليه : أوصله . وفي المنجد : بلغ عنه الرسالة الى القوم : أوصلها اليهم . ويعبر عن ذلك في أصل النص الفرنسي بكلمة : « communiquer » . والإبلاغ أعم من التسليم livraison واشمل ، وليس التسليم سوى صورة من صور الإبلاغ . وهو ، أي التسليم ، في الفقه

المدني ، وضع الشيء المنقول في يد صاحبه او في يد وكيله او مثله ، وفي الاصطلاح ، تمكين الغير من حيازة شيء بعينه .

وأما الإفشاء فهو كل فعل من أفعال البوح او الإذاعة او الكشف عما بطن او استتر ، ويعبر عنه النص الفرنسي بكلمة *révéler* . وفيه اذن نشر لما طوي ، وكشف عما خفي . وفي لغتنا يستعمل لفظ الإفشاء ولفظ الإذاعة مترادفين ؛ فقد ورد في الجزء الثاني من « النهاية » لابن الاثير ، تحت مادة ذيع : « اذاع الشيء إفشاء ، وورد في « المتجدد » : « افشى الشيء إفشاء » .

والإبلاغ والإفشاء يتقاربان في المعنى حتى ليسكادان بتوادفان ، ولا غرابة فان في كل إفشاء للسر إبلاغاً الى الآخرين وبليغاً . واذا جاز ، بعد ذلك كله ، ان نلتبس فوقاً بين فعل الإفشاء وفعل الإبلاغ ، فانتنا نستطيع أن نقص عنه في المظهرين التاليين :

المظهر الاول : ان إفشاء السر هو كشف له وبوح به ولا يمكن أن يكون إلا من شخص يعلم السر ويجهز به كما علمه . والإفشاء إفشاء بكونون السر ، ولا يُتصور أن يقع هذا الإفشاء من مجهول مضمون السر .

أما إبلاغ السر او نقله او تسليمه فقد يقع من يعلمه ومن لا يعلمه على السواء ؛ ولا يقتضي الإبلاغ او النقل او التسليم ان يكون الجاني عالماً بتفاصيل ما يبلغ وما ينقل او معلماً على دوائله ومحتوياته ، ولما يكفي أن يكون الفاعل عالماً بأن ما يقوم بنقله او إبلاغه هو سر من الأسرار الواجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة . فمن كان في حيازته وثائق يعلم انها واجبة الكتمان حرصاً على سلامة اولة ثم يبلغها او ينقلها او يسلمها الى احد الناس ، يتعرف جرم الإبلاغ وإن لم يقرأ ما تضمنته تلك الوثائق من تفصيلات أو يطلع على ما احتوته من دقائق الامور . وليس الأمر كذلك في جرم الإفشاء لأن المرء لا يستطيع أن ينشي ما لا يعلم .

والمظهر الثاني من مظاهر الفرق بين فعل الإبلاغ وفعل الإفشاء ، أن

الفاعل في جرم الإبلاغ يستهدف مخاطباً معيناً ، أو شخصاً بذاته ، سواء أكان طبيعياً أم اعتبارياً ، يوصل اليه السر ، أما في جرم الإفشاء فان اذاعة السر قد تقع ولو لم يقصد الفاعل بها جهة معينة أو شخصاً بعينه . وكثيراً ما يرتكب الفاعل جرم الإفشاء بنشر اسرار الدفاع مثلاً في الصحف أو في المجلات أو في النشرات الاخرى ، أو بإذاعتها في أجهزة الراديو أو التلفزيون ، ويقضي ذلك الى اطلاق طائفة كبيرة من الناس غير معينة في ذمّن الفاعل ولا محددة . ولعلنا لا نعدو الصواب اذا قلنا أن هذا الوجه من وجوه الاختلاف بين الإبلاغ والإفشاء يشبه الى حد بعيد الفرق الذي يذكره الفقهاء الجزائيون بين القصد المحدد والقصد غير المحدد في جرم القتل مثلاً^(١) .

ومها يمكن من فرق دقيق بين فعل الإبلاغ وفعل الإفشاء فقد أوصلهما الشارع مطلقين إطلاقاً ، فلم يبالغ السر أو إفشائه بأية صورة وبأية وسيلة ، وعلى أي وجه ، هو جرم معاقب عليه . فقد يقع الإبلاغ مثلاً ، بطريق التمكن من الرسم أو النقل ، أو بإباحة أخذ صورة مستند بالزئكوغراف ، أو بكتابة ذلك برموز خاصة ، أو بإملأه محتويات الوثائق ومشتلاتها ، وقد يقع الإبلاغ أيضاً بتسليم الوثيقة الاصلية ذاتها أو إيصالها ، ومن المسلم به ان ابلاغ مضمون السر حكمه حكم تسليم وعاء السر بذاته .

وقد يقع الإفشاء أيضاً بالكشف عن السر أو بإذاعته بأية طريقة كانت سواء أجرى ذلك بصورة النشر الموجه الى الجمهور أو بصورة الإفشاء بالسر شفهاً الى شخص واحد مادام ليس لهذا الشخص صفة في حيازة السر أو العلم به . ويؤيد ذلك ان الشارع السوري لا يتطلب أن يكون إفشاء السر أو إبلاغه بإخراجه

(١) راجع - إذا شئت - العلامة غارو : الجزء الاول . ص ٥٨٢ بنّدة ٢٩١ ،
ويندال ومايول : الجزء الاول ، ص ١٨٨ بنّدة ١٢٧ (الطبعة التاسعة عام ١٩٤٩) ،
والدكتور محمد مصطفى القلي : في المسؤولية الجزائية ، ص ١٧٩ وما بعدها .

او الجهر به الى اكثر من مخاطب واحد ، وانما يكفي لتوافر ركن الجريمة المادي ان يكشف الفاعل السر لشخص واحد فقط .

ويستخلص مما تقدم ان الشارع لم يقيد إبلاغ الاسرار او إفشاءها بطريقة معينة أو بأسلوب مخصوص ، بل سوى بين كافة الطرائق والاساليب والصور التي تستخدم في ارتكاب الجريمة . ولذلك فقد يتوافر الركن المادي بحصول الإبلاغ أو الإفشاء شفهاً او كتابياً ، كما يتوافر بالنقل أو الرسم أو التصوير أو الخطابة أو بالهاتف أو النشر في الصحف او المجلات او الكتب او الرسائل ، وكذلك يعتبر إفشاء السر أو إبلاغاً له قدومه في رسالة خاصة او مكتوبة ، او تسجيله على الشريط ، أو اذاعته في محطات الاذاعة او التلفزيون ، أو غير ذلك من الوسائل . وقد أراد الشارع بهذا التعميم أن يصون الأسرار الواجبة الكتان حرصاً على سلامة الدولة مهما كانت الوسيلة التي يتوصل بها الجاني لإذاعتها أو الكشف عنها أو إبلاغها الى الآخرين .

ويستوي في قيام المسؤولية أيضاً أثبت يعلم بالسر شخص فرد لاصفة له في العلم به ، او عدد من الاشخاص في وقت واحد ، أو أن يحصل إفشاؤه او ابلاغه في مجلس خاص أو في محل عام لان النص - كما رأينا - ورد مطلقاً لا تخصيص فيه^(١) . وحظر ابلاغ الاسرار او إفشاؤها الى كل من ليس له صفة هو حظر مطلق ايضاً لا يستثنى منه أحد أبنة ، لان القانون يقضي بصيانة السر عن الجميع بلا تمييز ، فليس ، اذن ، لمن كان في حيازته سر ان يفضي به الى احد من خاصته كزوجته او ولده او اي قريب من أقرابه ، بل يمتنع عليه البوح به حيال الناس اجمعين وبصورة مطلقة شاملة . وقد أقرت محكمة النقض الفرنسية هذا المبدأ في قرارها المؤرخ في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ والمنشور في النشرة الجنائية برقم ١٦٩ في الصفحة ٢٤٩ (قضية دوازيد Dieuzaide) . وفي هذه القضية

(١) انظر في كل ما تقدم : الاستاذ محمود اسماعيل : المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

أفضى معاهم لشقيق موكله بالمعلومات المتعلقة بسير التحقيق في الجريمة المعزوة الى هذا الموكل ، وكانت من جرائم الاعتداء على أمن الدولة الخارجي . ومن المعلوم ان الشارع الفرنسي يعتبر المعلومات المتعلقة بلاحقة فاعلي هذه الفصيلة من الجرائم او بالتحقيق معهم أو بمحاكمتهم ، في عداد أسرار الدفاع عن البلاد^(١) . وقد رأت محكمة النقض الفرنسية في قرارها الملحق إليه : أن إفشاء المحامي بالمعلومات السالفة الذكر إلى شقيق موكله يؤلف جرم إفشاء الأسرار المعاقب عليه بمقتضى المادة ٨١ من قانون العقوبات الفرنسي ، لأن حظر إفشاء الأسرار هو حظر مطلق عن جميع الأشخاص الذين لاصقة لهم في تلقيها أو الإطلاع عليها . وشقيق الموكل لاصقة له إطلاقاً في العلم بالتحقيق الجاري في الجرم المعزوة إلى أخيه والمحل بأمن الدولة الخارجي^(٢) .

ومن الجلي الواضح أن الشارع السوري لا يستلزم في تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٢٧٢ التي نحن بصددتها أن نحصل من جراء الإبلاغ أو الإفشاء نتائج فعلية تضر بسلامة الدولة أو تؤذي مصالحها . وإنما يعاقب الشارع على مجرد إبلاغ الأسرار أو إفشائها دون مآظر الى أثر معين أو نتيجة محدودة ودون ما اعتبار لنطاق فعل الإفشاء أو الإبلاغ ، أضاق أم اتسع . وما يؤنبه له في هذا المضمار هو الاخطار المحتملة التي تتعرض لها سلامة الدولة إذا اقتضحت أسرارها . واحتمال وصول السر الى الدول الأجنبية بمجرد إفشائه أو إبلاغه هو احتمال راجع متى علم بالسر شخص لاشأن له به ولاصقة له في حفظه أو الإطلاع عليه .

(١) انظر الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي ؛ وقد سبقت الإشارة الى نص هذه المادة في الصفحة ٣٣٩ من كتابنا هذا .

(٢) غاوسون : المرجع السابق ص ٣٤١ بنية ٧٣ ، وكذلك ص ٣٦٨ بنية ٣٦ . وراجع أيضاً : قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ بسدد قضية « ديوزايد » ، والمنشور في النشرة الجنائية برقم ١٦٩ ، ص ٢٤٩ .

وقد سبقنا الإشارة^(١) الى أن إبلاغ بعض السر أو إفشاء جزء منه معاقب عليه كما لو أبلغ كله ، أو أفشيت سائر أجزائه . ونجب المسؤولية وإن أبلغ السر أو أذيع بصورة خاطئة لاحتمال كشف حقيقته . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه ليس من الضروري لقيام المسؤولية واستحقاق العقاب في جرائم إبلاغ الأسرار أو اذاعتها أن يكون الفعل واقعاً على السر بأكمله ، أو مطابقاً لحقيقته مطابقة تامة ، أو أن يكون هو إياه حرفياً ، بل يقع الجرم وإن لم ينشر الا جزء من أجزاء السر ، وتم المسؤولية أيضاً وإن نشر هذا الجزء على غير حقيقته^(٢) .

الركن الرابع : ان يكون محل الاذيع أو الإفشاء سرأمن

الاسرار الواجب كتمانها حرصاً على سلامة الدولة

هذا الركن - كما سلف القول - تشترك فيه جميع جرائم التجسس . فالاشياء والوثائق والمعلومات التي يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة السرية هو مدار الحماية وموضوع الصيانة التي أوجبها الشارع في هذه الاحكام والنصوص كلها الواردة في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات . وقد حددنا منذ الفصل الثالث من هذا الباب مدلولات الاشياء والوثائق والمعلومات ، التي تؤلف أسراراً واجبة الكتمان حرصاً على سلامة الدولة . ولسنأثر ما يوجب اعادة التفسيرات المفصلة التي اوردناها بصددها في ضوء ما استقر عليه الفقه والاجتهاد في بلادنا وفي البلدان الاخرى التي يماثل تشريعها الجزائي تشريعنا ،

(١) انظر الصفحة ٣٤٧ من هذا الكتاب .

(٢) غارسون : المصدر ذاته ، ص ٣٤٩ بنية ٨٦ و ص ٣٦٦ بنية ٢٧ .

وللتأكد من ان يعود إليها إذا رغب^(١) . على أننا لا نرى بداً من الإشارة الى هذا الاضطراب في تعريب النصوص المطبوعة على تعيين الاسرار المتصلة بسلامة الدولة في المواد ٢٧١ - ٢٧٣ ، ونقلها من أصلها الفرنسي الى العربية . وهذا الاضطراب وعدم الدقة لا يبدو ان في النص المعرب فحسب ، وانما تلعب آثارهما في النص الأصلي . ففي النص الفرنسي المائل للمادة ٢٧١ وردت الالفاظ التالية :

« ... des objets, documents ou informations devant rester secrets dans l'intérêt de l'Etat ... »

فأعرب عنها الشارع في صلب المادة ٢٧١ وعبر بما يلي :

« ... أشياء او وثائق او معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة ... »

وقد استعملت هذه العبارات نفسها في المادة ٢٧٢ وفي النص الفرنسي المائل . بيد أن النص الفرنسي المائل للمادة ٢٧٣ التي نحن في صددنا اقتصر على ذكر : « ... une pièce ou un renseignement tel que spécifié ... »

« ... à l'article ... » فنقلها الشارع الى العربية بقوله :

« ... بعض الوثائق او المعلومات كالتى ذكرت في المادة ٢٧١ ... »

وعبر النص الفرنسي المائل للفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ ذاتها عن هذه الاسرار ذاتها بأن ذكر :

« ... les informations ou objets sous dits ... »

فترجمها الشارع بقوله : (... بما ذكر من المعلومات والأشياء ..)

وفضلاً عما تقدم ، فقد ورد في النص الفرنسي المائل للمادة ٢٧٢ هذه العبارة :

« ... dans l'intérêt d'une puissance étrangère ... »

(١) اقرأ - اذا شئت - الصفحات ٣٣٥ - ٣٥١ و ٣٨٠ و ٣٨١ من هذا الكتاب .

فقلها الشارع الى العربية : « ... لمنفعة دولة اجنبية ... » ، ثم ورد في النص الفرنسي المائل للمادة ٢٧٣ فقرة ٢ :

« ... en faveur d'un Etat étranger ... »

فتوجت هذه العبارة ايضاً بـ « . لمنفعة دولة اجنبية ... »

وجاء النص الفرنسي المائل للمادة ٢٧٤ فعبّر كما يلي :

« ... dans l'intérêt d'un Etat ennemi ... »

فعرّبت العبارة من جديد : « ... لمصلحة دولة معادية ... »

وهكذا يتضح ان الشارع يستعمل أحياناً ألفاظاً متعددة للتعبير عن معنى واحد . وقد تبدل هذه الالفاظ وتغير كلها تبديلت التصوص او تغيرت المواد رغم ان المعنى الذي يقصده الشارع يظل هو هو لم يتبدل ولم يتغير . فقد أدى الشارع مثلاً معنى « الوثيقة » تارة باستعمال لفظ « document » كما هي الحال في النصين المائلين للمادتين ٢٧١ و ٢٧٢ ، ثم ما لبثت تارة اخرى ان عدل عن استعمال هذا اللفظ ، واستخدم كلمة اخرى هي : « pièce » للتعبير عن المعنى ذاته ، كما هي الحال في الفقرة ١ من المادة ٢٧٣ .

وكذلك استعمل عبارتي : « dans l'intérêt » و « en faveur » للتعبير عن معنى واحد : « لمنفعة » او « لمصلحة » كما تشهد ذلك جلياً في المادتين ٢٧٢ و ٢٧٣ وفي المادة ٢٧٤ .

وكذلك عبر عن « الدولة » في المادة ٢٧٢ بلفظ : « puissance » ، وفي المادتين ٢٧٣ و ٢٧٤ بكلمة اخرى هي : « Etat » .

ولا مشاحة في ان التشريع العلمي السليم لا يستيغ مثل هذا الاضطراب في استعمال الكلام للتدليل على معنى واحد ، ولا هذا التنوع في اللفظ للتعبير عن مدلول معين بذاته .

والصياغة التشريعية فن يستلزم الدقة في التعبير ، ووضع الكلام في موضعه الصحيح ، والبعد عن الاضطراب والمهلّة .

وإذا كانت « الأشياء والوثائق والمعلومات » التي ذكرتها المادة ٢٧١ هي جميعها المقصودة بحماية الشارع لأنها كلها يمكن أن تكون عملاً لجرائم التجسس ، فلنأخذ نرى سبباً منطقياً أو موجباً قانونياً يدفع بالشارع الى الاقتصار في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ على ذكر « الوثائق والمعلومات » وحدها ، واغفال ذكر « الأشياء » ؛ ولنأخذ نرى ايضاً اي مبرر من القانون أو العدل أو المنطق يحدو بالشارع في الفقرة الثانية من المادة ذاتها الى الاكتفاء بذكر « المعلومات والأشياء » ، واغفال « الوثائق » .

ونحن نميل الى الاعتقاد بأن ارادة الشارع الحقيقية مصوبة الى ان جميع « الأشياء والوثائق والمعلومات » التي عينت المادة ٢٧١ اوصافها مشمولة كلها بالحماية المخصوص عليها في سائر المواد الاخرى الناضجة لجرائم التجسس . ولا يمكن اخراج اي نوع من أنواع هذه الامرار سواء اتخذت شكل « شيء » او « وثيقة » او « اخبار شفهي » من نطاق هذه الحماية في اية مادة من المواد الناضجة على جرائم التجسس .

ولعل التشويش الذي يلحظه الباحث في الصياغة التشريعية لقانون العقوبات ، إن في أصله الموضوع باللغة الفرنسية وإن في نصه العربي ، ناجم عن ان اللجنة التي صاغت اصل النص باللغة الفرنسية في لبنان ليست هي ذاتها التي قامت بنقله الى اللغة العربية ووضعه في نصه الذي تبناه الشارع السوري ، واخرجه دون أدنى تعديل في الشكل او في الموضوع ، ودون اعادة نظر في الصياغة او في المعنى . وهذا - في رأينا - يوضح الضرورة الماسة الى استكمال هذه النواقص وتجنب تلك المزالق التي نراها هنا وهناك في كثير من المواد القلقة والنصوص المضطربة في قانون العقوبات السوري . ولعل الشارع يعمد الى ذلك في وقت قريب .

والخلاصة : لئن اقتصر الشارع في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ التي هي

موضوع شرحنا الآن على ذكر الوثائق والمعلومات ، وأغفل التليغ الى « الاشياء » ، فان ذلك لا يعني ان الاشياء التي تتصف بـ « السرية » حرصاً على سلامة الدولة لا يمكن ان تكون علناً للبريعة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ بل ان أحكام هذه الفقرة تشملها كما تشمل الوثائق والمعلومات سواء بسواء .

وليس من العدل ولا من المنطق او الحق في شيء ان ندين شخصاً بجرم التجسس لانه أبلف العدو معلومات يصف فيها نوعاً من انواع الاسلحة التي يستخدمها الجيش السوري ، او سلم ذلك العدو وثيقة مربية تتضمن تصميم هذا السلاح وطريقة صنعه ، ثم تجمع عن مصابقة الشخص نفسه بهذا الجرم اذا هو اكتفى بأن نقل الى العدو غموضاً من ذلك السلاح ذاته ، مستندين في عدم المعاقبة ، في مثل هذه الحال ، الى خلو الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ من ذكر الاشياء واقتصارها على المعلومات والوثائق ولعمري ، أية وثيقة أغنى بالمعلومات وأشد إفصاحاً عن السر من السر ذاته مجسداً او متجلياً في مادته ؟

ولقد ظل القضاء الفرنسي رديحاً طويلاً من الزمن يجري على التوسع في مدلول اصطلاح « الوثائق » document لقصور النصوص القديمة التي كان معمولاً بها في ظل القانون الفرنسي المؤرخ في ١٨-٤-١٨٨٦ ، وهكذا استمر الاجتهاد في فرنسا على أنه يُعدّ من الوثائق كل الاشياء التي من شأنها ان تزود من يقف عليها بالمعلومات^(١) toutes sortes d'objets qui sont de nature à renseigner وقد قضت محكمة كاهور Cahors^(٢) بأن بارود لوبل Poudre de Lebel المستعمل في الجيش الفرنسي يُعدّ وثيقة ما بعدها

(١) انظر - انذا شت - غاروسن : المصدر السابق ، ص ٣٢٢ بقية ١٥٨ في شرح المادة ٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي .
(٢) بقية في جنوب فرنسا ، وهي مركز ولاية « لو » Lot من ولايات فرنسا .

وثيقة لان من شأنه أن يضع بين يدي من يقف عليه معلومات كاملة حول سرعة البناء: المعروفة باسم « لويل » ودقة استعمالها وسلامته^(١).

وكذلك اعتبرت محكمة استئناف ليون في عداد الوثائق القطع المختلفة التي تكون أجزاء البندقية carabine المستعملة في فرق الفرسان (الحبال) في الجيش الفرنسي^(٢).

واخيراً ، فقد اقرت محكمة النقض الفرنسية هذا التوسع في تفسير كلمة « وثيقة » ، اذ ادخلت في نطاق مدولها مغلاق الرشاش culasse d'une mitrailleuse ، واستحوته بمثابة وثيقة سرية^(٣).

وبعد ما أصدر الشارع الفرنسي المرسوم التشريعي المؤرخ في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩ ، فقد غدا نص المادة ٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي صريحاً وشاملاً ، وخضت الفقرة الثانية منها الاشياء والمعدات وغيرها بنص صريح^(٤) ، فكرس التشريع ما سبق ان اقره الاجتهاد القضائي .

وهنا نصل الى بحث الركن الخامس من أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ التي نحن في صددنا .

(١) القرار الصادر الى مؤرخ في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٩ : وصادر في قضية « سالييه » « Salinié » .

(٢) طالع - اذا شئت - هذا القرار المؤرخ في ٣ شباط (فبراير) ١٨٩٢ ، والمنشور في مجموعة دالوز لعام ١٨٩٢ ، الجزء الثاني ، ص ٤٦٧ .

(٣) اضطر - اذا رغبت - قرار محكمة النقض الفرنسية في قضية « الشريف ده شان » « Caporal Deschamps » وهو مؤرخ في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩١١ ، ومنشور في مجموعة دالوز : ص ٣٤٤ من الجزء الاول عام ١٩١٢ وفي مجموعة سيربي : ص ٤٧٣ ، من الجزء الاول ، عام ١٩١٣ .

(٤) ذكرنا في هذه المادة في الصفحة ٢٣٧ من هذا الكتاب .

الركن الخامس : أن يكون تم سبب مشروع بمر

فعل المدعى بمرغ أو المدعى فشاء

هذا الركن من أركان الجريمة هو سلبى ، فانتفاء وجوده وكن من أركان جريمة الإبلاغ أو الإفشاء المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات ، وشرط لازم من شروط تطبيق العقاب . أما وجود السبب المشروع فإنه يفقد الجريمة أحد أركانها ، ويحرم عن فعل الإبلاغ الاسرار أو افشاها كل صفة جرمية ويعدم المسؤولية ، فلا جريمة ولا عقاب . ولكن ، ماهو هذا السبب المشروع ، وما تعريفه ، وما طبيعته ، وأركانه ، ومدى شموله ؟

لقد حاز الفقهاء في تحديد السبب المشروع Le motif légitime وتعيين ماهيته ، ومداه ، ونحن لن نعرض لدخائل هذه الحيرة وتفاصيلها^(١) ، فقد اعتبره بعضهم مرادفاً لحسن النية bonne foi ، ورأى فيه بعضهم الآخر صورة من صور انعدام القصد الجرمي حيث يجب توافره ، واعتبرته فئة غيرها أنه لون من ألوان القوة القاهرة أو حالة من حالات الضرورة ، وقال عنه آخرون أنه ليس سوى سبب من أسباب التبرير^(٢) . والحقيقة ان مدلول السبب المشروع

(١) انظر : إذا شئت للتوسع - رسالة السيد « جانور » Jacques - Patrice Cagnieur في جامعة باريس ، عام ١٩٤١ وموضوعاً : الباعث المشروع كسب من أسباب التبرير « Du motif légitime comme fait justificatif » .
(٢) من الجدير بالذكر ان المربين يستخدمون اصطلاح « اسباب الاباحة » لتعبير عن « اسباب التبرير » وقد احسن شرحها وتفصيلها الدكتور عمود مصطفى في شرح قانون العقوبات المصري (القسم العام) ص ٩٠ - ١٢٠ من الطبعة الثانية ، عام ١٩٥٤ .
انظر ايضاً الدروس التي ألغها القاضي الحروف الاستاذى لوغو على طلبة قسم الدكتوراه بكلية الحقوق في جامعة الاسكندرية في العام الدراسي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

يتسع لكل هذا ، بل هو يتسع لأكثر من هذا ، فهو اذن يرادف جميع هذه المفاهيم ، ولكنه ليس هو إليها وحدها .

فاذا اقررت احدهم فعلا إبلاغ الأسرار او إفشاؤها او إذاعتها او نقلها او تسليها إنفاذاً لنص قانوني ، او انصياعاً لأمر مشروع صادر عن السلطة ، فلا جريمة لان السبب المشروع يعتبر قائماً في مثل هذه الحالة .

وإذا ارتكب فعل الإبلاغ او الإفشاء في ممارسة حق دون إساءة استعماله فلا يعد ذلك جريمة لأن السبب المشروع متوافر في هذه الحالة ايضاً .

والسبب المشروع لا يقتصر مفهومه على هذه الحالات وأمثاله ، ولو أنه يقتصر عليها لما اضطر الشارع الى ذكره بنص صريح في صلب المادة ٢٧٣ ، ولاقتصر على الاحكام العامة التي اوردها حول اسباب التبرير في المادة ١٨٢ من قانون العقوبات وما بعدها ، وتشمل أحكامها جميع الجرائم على السواء . ولكن السبب المشروع ينطوي على حالات واوضاع اخرى لا نجد عليها نصاً ولكن تقديرها يعود الى القضاء . فقد تمتد السلطات المختصة ذاتها الى إبلاغ بعض الامراء الى فريق من يسهم الأمر لاستخدامها في تأمين سلامة الدولة او الدفاع عنها . وعندئذ لا يمكن أن تُسند الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ الى الأشخاص الذين افادت بهم هذه السلطات مهمة إبلاغ تلك الأوامر او نقلها او استخدامها لوجود السبب المشروع . وكذلك قد ترى السلطات المختصة نفسها مسوقة بدوافع سياسية الى اعلان بعض التدابير الدفاعية او إذاعة نصوص التحالفات العسكرية رغبة في تنوير الرأي العام واشاعة الطمأنينة بين الناس . ومثل هذه الافعال لا يمكن ان تقع تحت طائلة العقاب المفروض بمقتضى احكام المادة ٢٧٣ لتوافر السبب المشروع . فالموظف الذي يذيع بلاغاً رسمياً يتضمن خساراً في معركة خاضها الجيش ضد العدو ، او يحثوي على ما اصنعه من نجاح او مُنينا به من فشل ، او يشتغل على تنفي من تحركات القطعات هجوماً او دفاعاً - مثل هذا الموظف لا يرتكب جرم إفشاء الاسرار المنصوص عليه في المادة ٢٧٣ ، وإن

ثبت أن ما أذاعه في البلاغ يعتبر من الأضرار المتصلة بسلامة الدولة . والسبب في انعدام مسؤوليته هو وجود السبب المشروع .

وقد يتجلى السبب المشروع في الإذن الخطي أو الشفهي الذي تمنحه السلطات المختصة لإذاعة بعض الأضرار أو نقلها وإبلاغها ، كما قد يتجلى أيضاً في رضى السلطات الصريح أو الضمني الذي يُستنبط من الظروف والقرائن : فالدعوة التي توجهها السلطات العسكرية مثلاً إلى رجال الصحافة لحضور مناوذة من المناويزات أو مشاهدة عرض عسكري أو القيام بجولة في ميدان القتال أو لتفقد شؤون الجبهة من الحدود ، أو للاشتراك في مؤتمر علي ، تعني ضمناً السماح لهؤلاء الصحفيين بنشر مشاهداتهم في صحفهم وإذاعة ملاحظاتهم وتقديراتهم حول ما رأوه وعرفوه وسمعوه ، وليس في كل ذلك جرم ، لوجود السبب المشروع ، إلا إذا طلبت إليهم السلطة الداعية أن يلتزموا كتمان بعض الحقائق أو الأشياء أو المعلومات حرصاً على سلامة الدولة فتجاوزوا ذلك ، وخالفوا الرغبة ، ونشروا ما أُطلب إليهم الصمت عنه وعدم البوح به أو إفشائه . والقضاء هو الذي يقدر مدى هذا التجاوز ، وبالتالي ، توافر أو عدم توافر السبب المشروع .

ومن المتفق عليه ، في هذا الصدد ، أنه لا يُعتبر من الجواسيس : المراسلون العسكريون الذين ينقلون الأنباء والمراسلات التي يُعهد إليهم بنقلها ، كما لا يُعتبر من الجواسيس مراسلو الصحف الذين ينقلون إلى صحفهم أخبار العدو في ميدان القتال ، ما لم يكونوا قد قاموا بنقل أضرار محظورة إذاعتها ، أو ما لم يكن العدو قد استخدمهم لهذا الغرض .

وانتفاء السبب المشروع عنصر من عناصر هذه الجريمة ، وكما يُلزم الادعاء العام بإقامة البيئة على توافر جميع أركان الجرم المدعى به ، فكذلك هو ملازم باثبات هذا الانتفاء ، وعلى عاتقه يقع عبئ^{١١} .

(١) يرى بعض الفقهاء أن من التحذر - أن لم يكن من المتعيل - على الادعاء العام =

الركن السادس : الفصل الجرمي

التعهد الجرمي الذي تستلزمه احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ لقيام الجرم المنصوص عليه فيها هو قصد عام dol général ، ويكفي لتوافره ان يعتمد الفاعل افشاء سر من الامرار المتصلة بسلامة الدولة او ابلاغه ، وهو يعلم ان ما يوضح به او يلمه هو سر ، وان هذا السر يتصل بسلامة الدولة ولا يتطلب القانون أكثر من نصري الاوادة والعلم . كما لا يشترط لقيام الجريمة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ أي باعث خاص يحفز الفاعل على افشاء السر او ابلاغه . فقد يكون هذا الفاعل مدفوعاً الى ارتكاب الجريمة بالرغبة في أداء خدمة مُطلبت اليه ، او لاشباع هوى في نفسه ، او لتدليل على مقدورته في استكناه الحقائق وسبق غور المكتوم ، او لتسليّة عهده ، او لتأييد رأيه في جدال او مناظرة ، او غير ذلك من البواعث التي لا اعتداد بها في تطبيق احكام هذه الفقرة من المادة ٢٧٣ موضوع البحث .

ولا يشترط أن يكون الفاعل قد فكر في وصول السر الى علم دولة اجنبية ،

== أن يثبت واقعة صلبية كواقعة افشاء السب المشروع ، ولكن هذا الاعتراض ، غير جدير بالقبول ، من حيث الواقع العملي ، ذلك لان الدعوى العامة في مثل هذه الجرائم انما تقام - في الاحم الاغلب - بناء على اخبار رسمي او تقرير صادر من السلطة او الادارة التي تقدم الفاعل على البوح بأسرارها ، وهذا يشير قرينة على عدم رضا السلطة بهذا البوح ، وبالتالي على افشاء السب المشروع . فاذا دفع المدعى عليه بواقعة معينة يتخذ منها دليلا على وجود سب مشروع فان تعيين مثل هذه الواقعة يساعد النيابة العامة في أداء مهنتها ويمدد النقطة التي ينبغي على الادعاء العام ان يلقى الانواء عليها ، وان يظهر حقيقتها . وليس في ذلك - من الناحية العملية - أي عسر كبير . ومن المسلم به انه ينبغي للمحكمة المناظرة في الدعوى مطلق الحرية في التدرج دون ان تكون مقيدة او ملزمة باتباع رأي السلطات الادارية . ويظل لها القول الفصل في أي نزاع يقع بين الادعاء العام والمدعى عليه حول وجود السب المشروع او عدم وجوده .

لأن الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ لا تتطلب غير قيام القصد العام الذي أشرنا إليه . أما إذا ثبت قيام مثل هذا القصد الخاص الملمع إليه في نفس الفاعل حين ارتكابه جريمة الإبلاغ أو الإفشاء ، فإن الجريمة تعدو حينئذ جنابة ، وتطبق على فاعلها أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ ذاتها .

و كثيراً ما يسمى أصحاب الصحف والمجلات ووكالات الأنباء والمراسلون إلى تسقط الامرار خدمة للقراء ، وتروجيحاً لما يصدر عنهم وينشرون ، ورغبة في احراز قصب السبق في المنافسة الصحفية ، وقد تكون اذاعة السر في مثل هذه الحال ، لجرده أداء الواجب الصحفي . وربما تعذر في بعض هذه الاوضاع استخلاص ركن الجريمة المعنوي أي القصد الجرمي العام . ومهما يكن ، فإن من المسلم به أنه متى ثبت علم الفاعل بأن مائثره صر من الامرار المتصلة بسلامة الدولة فلا يسقط عنه المسؤولية اعتذاره بأداء واجبه ، لأن الباعث او الدافع لا عبء له ، والقصد الجرمي العام يكفي في قيامه الارادة والعمل . أما إذا لم يتوافر هذا العلم او تلك الارادة عند الفاعل ، فإن القصد العام منتفٍ ، والجريمة بالتالي ، غير قائمة .

ولا يغرن عن البال ان أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ لا يمكن تطبيقها إذا ثبت ان جرم افشاء او ابلاغ الامرار المتصلة بسلامة الدولة لم يرتكب قصداً ولما وقع نتيجة افعال او عدم حيلة او قلة احتراز ، وذلك لأن هذا الجرم المنصوص عليه في الفقرة الاولى المشار اليها في المادة ٢٧٣ هو من الجرائم المقصودة . أما إذا كان الفاعل مؤتمناً على السر الذي أفشي أو أبلغ نتيجة خطأ من افعال او عدم احتياط او قلة احتراز او مخالفة للقوانين او الانظمة ، فإنه لا يعاقب بمقتضى أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ ، ولما يعاقب بموجب أحكام الفقرة الرابعة والاخيرة من المادة ٢٧٣ ذاتها ، وسنرى تفصيل ذلك .

أما وقد انتهينا من بحث أركان هذه الجريمة وعناصرها ، فقد آن أن يعلم القارئ مقدار العقوبة التي فرضها الشارع على فاعلها .

المقبرة

ان العقوبة التي حددها الشارع في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ ، ووجهها على مقترف جنحة افشاء الاسرار المتصلة بسلامة الدولة ، أو ابلاغها هي الحبس من شهرين الى سنتين . ويجوز للقاضي أن يحكم أيضاً على فاعل هذه الجريمة بما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون الجنسية والمادة ٣١١ من قانون العقوبات ، وقد سبق لنا ان ذكرنا احكامها .

ثانياً : الظروف المشددة الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة

٢٧٣ وفي المادة ٢٧٤

ان هذه الظروف المشددة توجب جنحة افشاء الاسرار أو ابلاغها الى جنابة وقد تبلغ العقوبة بسببها حدّ الاعدام . ونحن سنحلل هذه الظروف المشددة واحكامها حسباً وودت في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٧٣ وفي المادة ٢٧٤ السالف ذكرها . وهي - أي الظروف المشددة - لا تعدو أن تكون احدى زمرتين :

الزمرة الاولى : ظروف التشديد الناجمة عن صفة المفعول لاجله او المفعول له - اذا جاز التعبير - أي عن صفة المخاطب أو الجهة التي اقترفت الجريمة لمنفعتها . والزمرة الثانية : ظروف التشديد الناجمة عن صفة الفاعل .

أ - ظروف التشديد الناجمة عن صفة المفعول لاجله

ذكرنا ان تطبيق احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ والاكتفاء بفرض

العقوبة الجنية يستلزمان أن يكون المخاطب في جرم إبلاغ الأسرار أو افشاءاً فرداً عادياً لا صفة له أو عدداً من الأفراد العاديين ممن لا صفة لهم، وألا يكون من اقترف الفعل لاجله دولة أجنبية معادية أو غير معادية^(١).

الحالة الأولى :- وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ فمالت الجرم إذا اقترف لمنفعة دولة أجنبية ، واعتبرت ذلك ظرفاً يوجب تشديد العقاب ، وقالت :

٢- - ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية .

ويكفي لقيام هذا الظرف المشدد أن يثبت قصد الفاعل لإرسال سر من الاسرار الموصوفة الى علم الدولة الاجنبية أو أحد مندوبيها أو عملائها أو من يعمل لحسابها وهو عالم بصفته هذه . وقد سبق أن شرحنا ما يقصده الشارع من عبارة : « لمنفعة دولة أجنبية » في معرض بحثنا عن أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣^(٢).

ولئن اقتصر الشارع في هذه الفقرة الثانية على فعل الإبلاغ دون الإفشاء ، فما ذلك إلا لأن قصد الفاعل في الإبلاغ أظهر وأشد وضوحاً ، ولأن الإفشاء الذي يقصده به فاعله مخاطباً معيناً هو إبلاغ ، وعلى ذلك فإن كل افشاء لسر من الاسرار الموصوفة بقترفه فاعله يقصد لإرساله الى علم دولة أجنبية يعتبر إبلاغاً ، وتشمله أحكام التشديد الواردة في الفقرة الثانية التي أوردناها . فمن ينشر بحثاً أو يؤلف كتاباً ، أو يذيع حديثاً يضمنه بعض الاسرار المتصلة بسلامة

(١) انظر - اذا شئت الصفحة ٣٨٨ - ٣٨٩ من كتابنا هذا .

(٢) راجع - اذا رغبت - الصفحة ٣٨٤ من هذا المؤلف .

الدولة وهو يقصد من وراء النشر أو التأليف أو الإذاعة أن يصل السر المذاع أو المنشور إلى دولة أجنبية أو أحد أجهزتها أو يمثلها أو علامتها أو من يعمل لحسابها ، فإنه يُعاقب بالعقوبة الجنائية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ موضوع بحثنا .

ولإذن فإن حكم إنشاء الاسرار المتصلة بسلامة الدولة لمنفعة دولة اجنبية هو حكم الإبلاغ سواء بسواء^(١) . وإذا قام الدليل على توافر مثل هذا الظرف المشدد فإن العقوبة الجنحية الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ وهي الحبس من شهرين الى سنتين تنقلب الى عقوبة جنائية هي الاشغال الشاقة المؤقتة من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة .

الحالة الثانية : - ولكن ما تقول اذا كانت هذه الدولة الاجنبية التي اقترف جرم الإبلاغ لمنفعتها هي دولة معادية ؟

اذا كان الجرم المنصوص عليه في هذه الفقرة الثانية قد اقترنه فاعله لمصلحة دولة معادية ، فيجب في هذه الحال تشديد العقوبة الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٢٧٣ عملاً بما تقضي به أحكام المادة ٢٧٤ ، ووفقاً لنص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات^(٢) .

وينبغي - تبعاً لذلك - أن تُزاد عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المترواحة بين الخمس سنوات والجنس عشر سنة من الثلث الى النصف . ومن البدهي انه لا يُتصور ارتكاب الجريمة ، في مثل هذه الحال ، الا في زمن الحرب .

(١) انظر في التفريق بين فعل الإبلاغ وفعل الاقتناء وتبنيهما بعضهما من بعض ماقلناه في المبحث ٣٩٠ وما بهدنا من هذا الكتاب .

(٢) يتحسن الرجوع الى مذكراته في المبحث ٣٦٧ من هذا الكتاب حول شرح الظرف المشدد الذي نصت عليه المادة ٢٧٤ المقتضى اليها في المتن .

ب - ظروف النشر والتأثير هي صفة الفاعل

وأبنا آتفاً^(١) انه 'يشترط في جرم الإبلاغ أو الإفشاء البسيط ان يكون الفاعل شخصاً عادياً وصلته الأمرار بلاسمي منه ولا نمد ودون أن يكون موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً مؤتمناً بهذه الصفة على أمرار الدولة التي أنشأها أو أبلغها .

إذا كان الفاعل كذلك ، فإن فعله لا يعدو - في نظر الشارع - أن يكون جرم إبلاغ أو إفشاء بسيط ، ولا يعدو العقاب الذي يجب قرضه عليه ما حددته الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ أي الحبس من شهرين الى سنتين .

أما إذا كان الفاعل يحتفظ بالأمرار التي أبلغها أو أنشأها بصفته مؤتمناً عليها كموظف أو عامل أو مستخدم في الدولة فإن صفته هذه تُعتبر ظرفاً مشدداً يوجب تغليظ العقوبة الجنعية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٧٣ المشار إليها ، ويجعلها جنائية .

وعلة التشديد ، في رأينا ، هي :

١ - ان مثل هذا الفاعل هو موضع ثقة أمته وحكومتها معاً ، ففي اقتراعه جرم إفشاء أو إبلاغ ما أوتمن عليه وأُتبط به حفظه من الأمرار المنصة بسلامة الدولة نوع من خطر الذمة ، وخيانة الأمانة المفروضة فيه ، وإخلال بواجب الوظيفة . ولذلك فإن لجريته أهمية خاصة توجب تشديد العقاب .

٢ - إن صفة هذا الفاعل توطئه له أسباب ارتكاب الجريمة وتسهيلها ، وتمكنه من إتزال أمدح الاخطار لاطلاعه بحكم صفته هذه على الاشياء والوثائق والمعلومات التي تؤلف أسراراً بحس سلامة الدولة . فلجريته إذن خطورة بالغة تدعو الى تشديد العقاب لعل في الشدة رادعاً يحول دون تعريض سلامة الدولة للمخاطر بإفشاء أسرارها أو إبلاغها .

(١) اقرا - إذا شئت - الصفحة ٣٧٧-٣٨٨ من كتابنا هذا .

هذه الاعتبارات جميعها هي التي حدثت بالشارع الى وضع الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٣ ، ونصها ما يلي :

« ٣ - اذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية . »

ملاحظات عامة : - إن الإيمان في هذا النص يؤول بنا الى إبداء الملاحظات العامة التالية :

١- إن الصياغة تعوزما الدقة في عدد من ألفاظ النص العربي الواردة في هذه الفقرة ، ومثال ذلك أن الشارع السوري ترجم كلمة «détenait» الواردة في الاصل الفرنسي بكلمة «يحتفظ» ، وهذه الترجمة لا تؤدي المعنى المقصود ؛ لأن تعبير «détention» يعني : الحيازة المؤقتة ، أو وضع اليد . والموظف ، في الحقيقة لا يحتفظ بالأمر الذي يؤتمن عليها ، وإنما يجوزها أو يحتازها أو يضع يده عليها مؤقتاً . وكل لفظ من هذه الألفاظ أكثر دلالة على المعنى المقصود من كلمة «يحتفظ» التي استعملها الشارع في النص العربي .

٢- لئلا ندرك الحكمة من الاقتصار على ذكر «المعلومات والأشياء» في هذه الفقرة ، وإغفال «الوثائق»^(١) ؛ ونأتي هذه في طليعة الأمور التي يجب على من تدخل في حيازته كتابتها حرصاً على سلامة الدولة . ونحن نرى أن هذا الإغفال يجب ألا ينتقص من شمول النص ، فالوثائق من جهة ، لها كيان مادي محسوس قد يميز وضعها في صف الأشياء ؛ وهي من جهة أخرى ، تحتوي على بيانات مكتوبة تيسر إدخالها في صف المعلومات . فحكم الفقرة الثالثة ، في رأينا ، يشمل الوثائق بهذا الاعتبار أو بذاك ، وإن لم يأت النص على ذكرها

(١) انظر ما سبق ان ذكرناه في هذا الصدد في الصفحة ٣٩٨-٤٠٠ من هذا الكتاب .

بشكل صريح . ومن يبلغ الوثائق أو يفشيها من الأشخاص المؤتمنين حكمت
حكم من يبلغ الاشياء أو المعلومات أو من يفشيها .

٣ - عدد الشارح الصفات التي يعتبرها ظرفاً توجب تشديد العقاب فقصرها
على الموظف fonctionnaire والعامل agent والمستخدم préposé في الدولة .
وقد اتخذت هذه التعبيرات الثلاث في الحقوق الوضعية السورية مدلولات محددة
ومعاني معينة باعدت بينها وبين ما تدل عليه الالفاظ الفرنسية التي ترجمت عنها .
فلفظ « العامل » في التشريع السوري ذو دلالة واضحة تختلف مما يمكن أن
تعرب عنه الكلمة الفرنسية : « agent » ، والحال كذلك في اصطلاح « المستخدم »
الذي وضعه الشارح السوري تعريباً لكلمة « préposé »^(١) .

٤ - أما الموظف - في المفهوم الرضعي للتشريع السوري - فهو الذي يباور
معاملاً دائماً ملحوظاً في ملاكات الإدارات العامة ، ويخضع ، بالتالي ، لأحكام
قانون الموظفين الاسامي ذي الرقم ١٣٥ المؤرخ في ١٠ - ١ - ١٩٤٥ وتعديلاته .
والادارات العامة هي الوزارات والمديريات العامة الداخلة في موازنة الدولة
والموازنات الملحقة بها^(٢) .

ومن المعلوم أن لهذه الادارات العامة التي يعمل فيها الموظفون صفة دائمة .
ولقد شاء الشارح أن يضع تعريفاً للموظف بالمعنى المقصود في باب الجرائم
الواقعة على الادارة العامة كالرشوة وصرف النفود والاختلاس واستئثار الوظيفة
والتعدي على الحرية وإساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة ، وأعمال

(١) انظر في تفسير معاني هذا الالفاظ الفرنسية « معجم المصطلحات القانونية » الموضوع
بإشراف الفقيه الفرنسي المروف هنري كايثان . H. Gapitan : Vocabulaire Juridique.

(٢) انظر قانون الموظفين الاسامي ذا الرقم ١٣٥ الصادر في ١٠ - ١ - ١٩٤٥
والتعديلات المطروقة عليه . وقد نشر بمديرية الدراسات والاحصاء المالية في طبعة خامسة ، وراجع
في الصفحة الاولى من هذه الطبعة ايضاً : بلاغ وزارة المالية ذا الرقم ١٢ / ب / ١٣٤ / ١ المؤرخ
في ٣٤ - ٣ - ١٩٤٥ .

الشدة والتبرد والتخويف والذم والقدح التي تقع على الموظفين أثناء قيامهم بوظائفهم أو في معرض قيامهم بها الخ ... فنصت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات على مايلي :
« بعد موطناً بالمعنى المقصود في هذا الباب^(١) كل موظف عام في السلك الاداري أو القضائي وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة . »

وبالملاحظ أنه في المعنى الذي أخفاه الشارع في المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات على الموظف ، هو أوسع وأشمل بكثير من المدلول الذي يستنبطه الفقه من قانون الموظفين الأساسي أو من القوانين الإدارية الأخرى ؛ والشارع على كل حال يقتصر هنا على تعريف « الموظف » الذي يعنيه في أحكام باب الجرائم الواقعة على الإدارة العامة في قانون العقوبات دون سواها من سائر الأحكام .

ب - أما المستخدم في الدولة فهو الذي يؤدي عملاً عاماً دائماً في الدولة ولكنه لا يدخل في الملك الدائم وإنما ترصد رواتبه على حدة في الموازنة العامة أو الموازنات الملحقة بها ؛ وهو لا يخضع ، بالتالي ، لأحكام قانون الموظفين الأساسي ولذا يخضع لأحكام نظام المستخدمين الأساسي الصادر بالمرسوم ذي الرقم ١٤٥٩ للوزير في ٥ أيلول ١٩٥٠^(٢) .

ويُعتبر في عداد المستخدمين موظفو الإدارات العامة المؤقتة^(٣) ، سواء ما أحدث منها لمدة غير محدودة على سبيل التجربة كصلحة الانتاج الزراعي مثلاً (قبل عام ١٩٥٣) ، وما أحدث لمدة محدودة تأميناً لخدمات غير دائمة ويتوقف

(١) أي باب الجرائم الواقعة على الإدارة العامة ، وهي المشار إليها أكثرها في المتن .
(٢) انظر المادة الأولى من هذا المرسوم الصادر بالاستناد إلى أحكام المادة ١٤٦ من قانون الموظفين الأساسي ذي الرقم ١٣٥ المصحح إليه سابقاً .
(٣) تحدث الإدارة العامة المؤقتة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ضمن حدود الاعتبارات الاجالية المفتوحة في الموازنة . وذلك عملاً بأحكام المادة الرابعة من قانون الموظفين الأساسي ذي الرقم ١٣٥ السالف الذكر .

بقاؤها على احوال خاصة او على وجود اعتاد لها في الموازنة، كالمصلحة الفنية للساحة والتعيين العقاري (الكاداسترو).

وبشمل تعيين «المستخدمين» الآذنين والخدم والحراس البليين ومأموري المحاقف ورؤساء الورشات ، والسائقين والمضمدن والمرضين والوقادين والكهربائيين والميكانيكيين والطبايعن والمجلدين وغيرهم بما انطوى على ذكره الجدول الملحق بالمرسوم ذي الرقم ١٤٥٩ المؤرخ في ٥ ايلول ١٩٥٠ المتضمن نظام المستخدمين الاسامي ، وتعديلاته .

ولا جدال في أن كلمة « préposé » التي ترجمت بكلمة « مستخدم » في حلب الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ تعتبر عن جميع مدلولات هذا الاصطلاح : « مستخدم » في التشريع الإداري الوضعي السوري الملحق اليه ، وتعدى ذلك إلى مدى أشمل ونطاق أوسع . فال « préposé » في الواقع هو « كل تابع يقوم بعمل معين أو ينهض بوظيفة معينة مروضاً لغيره »^(١).

ج - أما العامل في الدولة في الاصطلاح الوضعي الإداري فهو كل من استأجرته ادارة من ادارات الدولة ليقوم بعمل معين لديها بموجب عقد عمل ، سواء أ كان هذا العقد شفهياً أم كتابياً . وتكثر هذه الفئة في دائرة الاشتغال العامة ، وهي لا تخضع لأحكام قانون الموظفين أو نظام المستخدمين ولما يحدد أوضاعها وحقوقها وواجباتها قانون العمل ذو الرقم ٢٧٩ المؤرخ في ١١ حزيران ١٩٤٦ وتعديلاته^(٢).

(١) انظر في معجم المصطلحات القانونية للقبة كايتمان ، وقد اشترط اليه آتفا ، وانظر ايضاً : المعجم القانوني لمؤلفه : خليل شويوب . وقد اشارت المادة ١٧٥ من القانون المدني السوري الى مثل هذا الوضع : اي وضع « التابع » préposé « في معرض تحديد قواعد المسؤولية عن عمل الغير .

(٢) عرف الشارع السوري « السالم » في المادة الثانية من قانون العمل المنار اليه ، وفسم - في المادة الثالثة - « السالم » الى مستخدمين وفئة (شعيلة) . فالمستخدم - في هذا

ولاشك في ان كلمة « agent de l'Etat » الواردة في النص الأصلي الفرنسي والمعبر عنها بكلمة « عامل ... » في الدولة « في الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ تشمل بمعناها المتعارف عليه كل معتمد أو « مأمور » من مأموري الدولة ؛ أو رجل من رجال الإدارة ، بل كل من نيبت به وكالة ، أو أُلقيت على عاتقه مهمة . ونكاد كلمة « agent » ، بمعناها الواسع ، أن تكون مرادفة لكلمة « mandataire » ، أو لكلمة « préposé » التي عبر عنها الشارع السوري في الفقرة ذاتها بلفظ : « مستخدم » .

ومن غرائب الصياغة ان الشارع استعمل في هذه الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ ، اصطلاح « مستخدم » ، للتعبير عن كلمة « préposé » الواردة في النص الفرنسي الأصلي ، كما استعمل اصطلاح « عامل » ، تعبيراً عن لفظ « agent » ، ولكن هذا الشارع نفسه أطلق في المادتين ٣٣١ و ٣٣٤ اصطلاح « مستخدم » على كلمة « employé » الواردة في النص الفرنسي الأصلي ، كما اطلق لفظ « عامل » ، تعبيراً عن كلمة « travailleur » ، وقصر احكام المادة ٣٣٣ المتعلقة بمجرأتم الاعتصاب على « الموظفين » الذين يربطهم بالدولة عقد عام . وما كان اولى بالشارع ان يقتصد في استعمال الالفاظ ، وان يقصر كلامها على معنى محدد ثابت لا يتغير بتغير المواد ..

= التعريف - هو كل عامل يقوم بعمل كتابي أو غير يدوي ، أو باي عمل آخر يطلب فيه الجهد الفعلي على الجهد الفعلي . ولا ريب في ان هذا المعنى الذي اخفاه قانون العمل على المستخدمين في شتى المهن الصناعية أو التجارية أو الصناعية أو الحرة يختلف عن المعنى المقصود بهذا اللفظ ذاته « المستخدمين » في ادارات الدولة ، كما حدده الرسوم ذو الرقم ١٤٥٩ المؤرخ في ١٩٥٠ ايلول ، والمضمن نظام المستخدمين الاساسي السالف ذكره ، ففي قانون العمل يعتبر « المستخدمين » فئة من فئات العمال ، واما في قانون الموظفين والرسوم ذي الرقم ١٤٥٩ فان المستخدمين في الدولة لهم وضعهم الحقوقي الخاص بهم والمستقل عن وضع الموظفين من جهة ، وعن وضع العمال في الدولة من جهة اخرى .

ومها يكن ، فان التطبيق القضائي هو الذي يحدد مقاصد هذه التعميرات :
 و ... موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في الدولة ... » الواردة في صلب الفقرة
 ٣ من المادة ٢٧٣ . ونحن نرى ان الشاوع اراد ان تكون هذه الالفاظ ذات
 دلالات واسعة ومعاني عامة تجعلها صالحة لأن تشمل كل من تليط الدولة به
 عملاً ما من اعمالها ، أو تعهد اليه بجهة دائمة او مؤقتة من مهامها ، أو توكل اليه
 اية ولاية فالنائب الذي يطلع على بعض الامرار العسكرية او السياسية المتصلة
 بسلامة الدولة بصفة كونه عضواً في لجنة الدفاع أو لجنة الشؤون الخارجية او
 غيرها من لجان مجلس النواب ، ثم يفتي ما اطلع عليه او يُبلغه دون سبب
 مشروع ، فإنه يعاقب بمقتضى احكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٣ موضوع
 شرحنا . وكذلك يعاقب بموجب هذه الفقرة الفردي العادي الذي تتدب به الحكومة
 السوءة للقيام بجهة رسمية معينة : كأن يكون عضواً في وفد ، او ممثلاً
 أو مندوباً في مؤتمر ما ، ويحصل بهذه الصفة على بعض الامرار التي يجب كتابتها
 حرصاً على سلامة الدولة ، ثم يفتيها او يبلغها دون سبب مشروع . ويتناول
 ايضاً حكم هذه الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ الاشخاص الذين تصادوم السلطات
 اضطراباً ، لاجال امرانية او صعبة تخص الدفاع المدني ، او في حالات الطوارئ
 او الحرب أو مكافحة الكوارث العامة^(١) ؛ كما يتناول حكمها ايضاً الموظفين
 الموقنين والكلاء ، والجبراء الاجانب وسائر الموظفين العقيدين الذين يربطهم بالادارة
 عقد ثنائي يعين نوع العمل ومدته وشروطه وكذلك الموظفين الفعليين الذين يستمرون
 على ممارسة اعمال وظائفهم عن حسن نية رغم انقضاء أجلها لسبب قانوني كالتمريض

(١) راجع - اذا شئت - احكام المادة الخاصة من القانون ذي الرقم ١٣٠ الصادر
 في ٨ - ١٢ - ١٩٥٥ والمتضمن احداث مديرية عامة للدفاع المدني ، وكذلك اقرا احكام
 المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٣٣ المؤرخ في ٢٩ - ١٠ - ١٩٥٢ الذي ينظم اصول فرض
 العمل الاجباري .

أو سكب اليد أو قبول الاستقالة الخ... أو الذين يأخذون مناصبهم اغتصاباً أو غلاباً واعتدراً ، أو يعينون خلافاً لأحكام القانون ، أو دون أن تتوافر فيهم الشرائط المطلوبة . ولا ريب في صحة تطبيق هذه الفقرة أيضاً على جميع موظفي البلديات وعلى مخائير المدن والقرى .

ويؤيد الفقه الفرنسي هذا التوسع والشمول في مدلولات المصطلحات التي شرحناها من موظف fonctionnaire ومستخدم préposé ، وعامل agent ، ويرى العلامة غارو أن المفاوض entrepreneur الذي يعهد اليه بإنشاء تحصينات واشغال عامة يجب اعتباره بمثابة عامل agent أو مستخدم préposé في الدولة من حيث الأعمال التي ينفذها^(١) .

ويبقى الفقه المصري هذا الرأي بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك إذ لا يوجب على المفاوض فصص ان يكتف ما يعلم ، خلال قيامه بأعماله ، من الامرار المتصلة بسلامة الدولة ، بل يُنزل منزلة المفاوض أيضاً جميع من يقومون بالعمل معه أو تحت اشرافه من حيث وجوب المحافظة على مانتع عليه ايديهم أو يصل الى علمهم من امرار الدفاع^(٢) .

٤ - وبشروط الشارح السوري لتطبيق احكام التشديد الناجم عن صفة

(١) انظر : غارو الجزء الثالث ، بقعة ٢٠٠ الخامس رقم ١٤ من الصفحة ٥٤٦ .

(٢) انظر : عمود ابراهيم اسماعيل : المصدر ذاته ، ص ١٥٢ . ولعل من الفقرة الثانية من المادة ٨٠ حالة من قانون التفويض المصري واضح الشمول . اذ يوجب تشديد العقاب اذا ألحقت جريمة اذاعة اسرار الدفاع عن البلاد اول ما هو في حكمها اذى بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد . او اذا كان الجاني موظفاً عاماً . او اذا صفة لياقية عامة ، او مولداً في مهنة . او مهدت اليه الحكومة بسبل ، او ارتكبت هذه الجريمة في زمن حرب « . وجاءت المادة ١٤٠ من المشروع الجديد لقانون التفويض المصري اكثر صراحة ودهة ، اذ عاقبت كل موظف عمومي او شخص مكلف بخدمة عامة افشى اسراراً من اسرار الدفاع عن البلاد اثناء تأدية وظيفته او خدمته او بسببها « .

الفاعل في الفقرة الثالثة من المادة ٢٧٣ ان يكون الموظف أو العامل أو المستخدم في الدولة قد علم بالسريكم وظيفته أو عمله الرسمي ، وأن يكون من مقتضيات الخدمة العامة المتوقعة به ان يحتفظ بهذا السر الذي أبلغه أو أشاءه. فإذا كان ذلك السر قد وقع في حيازة الفاعل الموظف أو المستخدم أو العامل في الدولة كمواطن أو كفرد عادي ، دون ان تكون لذلك صلة بوظيفته أو بالعمل الذي أوكل اليه ، فلا مناص ، في مثل هذه الحال ، من استبعاد تطبيق احكام الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ ، واعتبار الجرم معاقباً عليه بمقتضى الفقرة ١ من المادة ذاتها .

هـ - وكما ينبغي ان تكون حيازة الفاعل للسر قد حصلت بسبب وظيفته أو العمل الرسمي المنوط به أو خلال القيام بها ، فكذلك يجب أن تكون صفة الفاعل كموظف أو عامل أو مستخدم في الدولة قائمة وقت ارتكاب جرم الافشاء أو الابلاغ لأن علة التشديد هي اخلال الفاعل بواجب الوظيفة وحياته للثقة المروضة فيه ، وتفریطه بالأمانة التي عُرضت عليه وسملها : C'est , en effet , la violation d'un devoir professionnel que que la loi entend réprimer^(١) .

ومن هنا وجب أن يكون الفاعل - عند اقترافه الجرم - متمتعاً باحدى هذه الصفات الثلاث التي حددتها الفقرة الثالثة ، من المادة ٢٧٣ . ويرى بعضهم أن الفاعل إذا انسلخت عنه صفته لسبب من اسباب العزل أو الاستقالة أو التسريح أو انتضاء الخدمة العامة أو المهمة التي نيظت به ، ثم أفسى أو أبلغ ما اطلع عليه خلال قيامه بأعباء خدمته أو مهمته من امراء تتصل بسلامة الدولة ، فإن اقترافه الجرم بعد زوال صفته عنه لا يغير من الامر شيئاً ، بل يظل فله تحت طائلة العقاب ذاته ، لان علاقة الفاعل بالدولة التي اصطفته للقيام بعمل رسمي أو خدمة عامة ليست علاقة قانونية أو واقعية فحسب ، ولها هي أيضاً رابطة ادبية

(١) انظر غارو : الجزء الثالث ، بنسبة ١١٩٤ ، ص ٥٣٤ .

ينبغي أن لا تنقص عراها بمجرد انتهاء العمل أو الخدمة^(١) .
 ٦ - إذا قدم الموظف أو العامل أو المستخدم في الدولة على افشاء أو
 ابلاغ الامرار التي وقعت في جيازته بحكم وضعه ، ولم تكن هذه الامرار ذات
 مساس بسلامة الدولة ، فلا مجال لتطبيق احكام المادة ٢٧٣ من قانون
 العقوبات ، بيد ان الفاعل لا يفلت من كل مسؤولية أو عقاب ، وانما قد يقدو
 الفعل الذي اقترفه معاقباً عليه بمقتضى نص المادة ٥٦٥ من قانون العقوبات .

موطن القسدير وعالوته

ان مجرد كون الفاعل مؤثماً على الامرار المتصلة بسلامة الدولة يجعل من
 جرم الافشاء أو الابلاغ جنابة قد تصل عقوبتها الى الاعدام . ونحن سنعدد
 صور التشديد الناجمة عن هذه الصفة ، ونعين مقاديرها ، وهو لا يبدو ان يكون
 احدى حالات ثلاث :

الحالة الاولى : أت يقترب الفاعل المؤثمن جرم الافشاء أو الابلاغ
 البسيط المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ . وقد شرحنا جميع
 عناصره وأركانها ، ولا نرى ما يوجب ذكرها من جديد^(٢) .

- ينبغي في هذه الحالة ، اذن ، توافر الشرائط التي تلخصها فيما يلي :
- ١ - ان يكون الفاعل مؤثماً على هذه الامرار بصفة كونه موظفاً أو عاملاً
 أو مستخدماً في الدولة . وقد اسهبنا في ابضاح المقصود من ذلك .
 - ٢ - ان يقوم بفعل من افعال الابلاغ أو الافشاء التي سبق شرحها .
 - ٣ - ان يكون محل الابلاغ أو الافشاء الاشياء أو الوثائق أو المعلومات
 التي يجب ان تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة .

(١) انظر أعمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق . ص ١٥١ .

(٢) راجعها - اذا شئت - في الصفحات ٣٨٧ - ٤٠٥ من هذا الكتاب .

- ٤ - ان يكون هذا الفاعل المؤتمن قد أبلغ أو أنشئ تلك الاسرار الموصوفة دون سبب مشروع .
- ٥ - ان لا يكون الفاعل المؤتمن قد اقررت جرمه هذا لمنفعة دولة أجنبية معادية او غير معادية .

٦ - ان يتوفر في وجدان الفاعل المؤتمن القصد الجرمي العام .

فاذا توافرت جميع هاتيك الشروط عوقب هذا الفاعل المؤتمن بعقوبة الاعتقال الموقت ، وهي عقوبة جنائية قد تكون عادية وقد تكون سياسية ، وتتراوح بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة . ولا يفرن عن أن الفاعل غير المؤتمن لا يعاقب ، في مثل هذه الحالة ، إلا بالعقوبة الجنحية الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ ، وهي الحبس من شهرين الى سنتين .

الحالة الثانية : ان يقترب الفاعل المؤتمن جرم الافشاء أو الإبلاغ المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٣ ، وبكلمة أوضح : ان يقوم الفاعل المؤتمن باقتراح جرم الابلاغ او الافشاء لمنفعة دولة أجنبية . وفي هذه الحالة يبدو العقاب المفروض الاشغال الشاقة المؤبدة .

والواقع ان الشارع السوري جعل من اقتراح هذا الجرم لمنفعة دولة أجنبية ظرفاً مشدداً للعقاب سواء أكان الفاعل شخصاً عادياً لا حصة له في حيازة الاسرار المتصلة بسلامة الدولة أم كان موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً تلكتت الاسرار بصفته هذه ، واثمنتته الدولة عليها .

ففي الصورة الاولى - أي اذا كان الفاعل شخصاً عادياً - يفرض الشارع عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة من الخمس سنوات الى الخمس عشرة سنة ، وهي العقوبة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٢٧٣ ، وقد سبق ذكرها . وفي الصورة الثانية - اذا كان الفاعل مؤتمناً بحكم صفة المذكورة - يعاقبه الشارع بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المحددة بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ والتي سلف الإلحاح اليها .

المادة الثالثة : ولكن ما القول اذا أبلغ الفاعل المؤمن هذه الامرار
الموصوفة في المادة ١٧١ او افشاهما لمصلحة دولة معادية ؟

اذا كانت الدولة الاجنبية التي اعترف الفاعل المؤمن جرمته لمنفعتها هي دولة
معادية ، وجب عندئذ ان تشدد عقوبته وغافاً لأحكام المادة ٢٤٧ عملاً بما
تقضي به المادة ٢٧٤ ، وتبلغ العقوبة المشددة الاعدام في هذه الحالة .

ثالثاً — جريمة ادبوع او افشاء غير المفصولة الواردة في

الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٣

نص هذه الفقرة ومدى تطبيقها : في جميع الحالات التي انطوت عليها
أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة ٢٧٣ لا غنى عن توافر القصد الجرمي
لاستكمال الاركان والعناصر الجرمية واستحقاق العقاب . ذلك لان الجرائم
التي نصت عليها الفقرات الثلاث هي جرائم مقصودة .

بيد أن التشريع السوري ، كغيره من التشريعات الجزائية الحديثة ،
رأى أن يعاقب على بعض الجرائم الخطورة المحقة بأمن الدولة الخارجي وإن
أو تكب خطأ أو بدون قصد مثلما يعاقب ايضاً على جرائم القتل او الايذاء
المقتربة خطأ أو بدون قصد سواء بسواء^(١) . ولذا جاءت الفقرة الرابعة من
المادة ٢٧٣ تعاقب على جريمة الابلاغ او الافشاء المرتكبة خطأ أو بدون قصد ،
ونصها ما يلي :

« ٤ - اذا لم يؤخذ على احد الاشخاص السابق ذكوره الا خطأ غير
مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين الى سنتين » .

(١) عد الى مذكراته في هذا الموضوع في الصفحة ٢٠٠ وما بعدها من هذا الكتاب.

ويتضح من تدقيق هذا النص :

اولاً : ان الشارع السوري لا يعاقب على جرم الإبلاغ او الإنشاء غير المقصود الا اذا كان الفاعل موظفاً أو فاعلاً او مستخدماً في الدولة وكانت الامرار التي سبب خطؤه اياها قد اضحت في حيازته بحكم صفته تلك . اما اذا وقع جرم الإبلاغ او الإنشاء بنتيجة خطأ غير مقصود ارتكبه شخص عادي أو أي شخص آخر من غير المنتسبين بتلك الصفة ، فلا يعاقب الخطيء ، مهما كانت النتيجة الجرمية . واذا كان حكم هذه الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ قاصراً على اصحاب الصفة التي اشرنا اليها ، فلأن النص لا يتناول سوى « الأشخاص السابق ذكرهم » . ولئن شاب هذه العبارة بعض القموض او الإبهام فذلك ناجم عن أن الترجمة تعوزها الدقة ، فقد وردت هذه العبارة في اصل النص الفرنسي كما يلي :

« l' une des personnes de la qualité susvisée »

فنقلنا الى النص العربي :

« احد الأشخاص السابق ذكرهم »

وهي ترجمة غير دقيقة ولا واضحة ، كما يبدو للقارئ ، وكان الاولى ان نترجم تلك العبارة كما يلي : « احد الأشخاص من اصحاب الصفة المشار اليها في الفقرة السابقة » وبذلك يحل القموض ، ويعرب الشارع عن حقيقة ما ينبغي ويريد .

واذا ضربنا صفحاً عن هذه الناحية الشكلية ، وانعمنا النظر في جوهر الموضوع ، يتبين لنا أن قصر التجريم والمعاقبة على الاخطاء غير المقصودة التي يرتكبها الموظف او العامل او المستخدم المؤتمن على اسرار الدولة ، والتي تسبب او تسهل او تؤول الى إبلاغ هذه الاسرار أو إفشائها يضيف على هذا الجرم غير المقصود لوناً من الزان الخطأ المسلكي ويجعله ضرباً من ضروبه او صورة من صوره . وهذا

ماحدا ببعض الشراح^(١) ان يطلقوا على هذه الجريمة اسم : جريمة عدم الاحتران
المسلكي *délit d'imprudance professionnelle* أي التي تتعلق بوظيفة المهني.
أو بعلمه الرسمي . ولا جود في هذه الجريمة للقصد الجنائي أو الجرمي ، ولما يقوم
مقامه الخطأ الوظيفي أو المسلكي أو المهني *La faute professionnelle* ولا
ريب في أن هذا النص التقيدي الذي يحصر العقاب بهذه الفئة من الأشخاص
موضع نقد شديد ، فهو يخالف كثيراً في التشريعات الجزائية التي تطلق النص
المماثل إطلاقاً يدخل تحت حكمه الخطأ غير المقصود الواقع من الشخص المؤمن
ومن غيره ، مادام هذا الخطأ قد أدى الى التسبب بوقوع تلك الجريمة أو الى
تسهيل اقترافها^(٢) .

ثانياً : لا يتجلى قصور هذا النص في التشريع السوري من ناحية الفاعل
فحسب ، وإنما يبدو من ناحية الفعل ايضاً . وآية ذلك ان الشارع السوري في
الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ يحصر العقاب ، على وجه التخصيص ، بالاختفاء غير المقصود
التي تؤول الى وقوع جريمة الايلاغ أو الإفشاء المنصوص عليها في هذه المادة
بالذات ، ولا يتعدى ذلك الى الاختفاء غير المقصود التي قد تؤدي الى اية جريمة
اخرى من جرائم التجسس . وليس ثمة ، في رأينا ، أي مبرر لمثل هذا الحصر
والتقييد . وهو ، على كل حال ، يخالف الاتجاه الجزائي الحديث الذي يوجب
العقاب على اكثر جرائم امن الدولة المرتكبة خطأ أو بدون قصد ، لخطورتها
وفداحة النتائج والاضرار التي قد تنجم عنها ، كما يقضي بالعقاب على جرائم القتل

(١) انظر غارسون : المرجع السابق ، بذه ٣٠ : ص ٣٦٦ . وانظر ايضاً : هيرت :

المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٢) انظر المادة ٨٣ مكرراً من قانون العقوبات المصري ، وكذلك الفقرة ٣ من

المادة ٨١ من قانون العقوبات الفرنسي .

أو الإيذاء المقتربة خطأ أو بدون قصد ، سواء بسواء ^(١) .
ولنبهت ، بعد ابداء هاتين الملاحظتين ، أن كان هذه الجريمة .

ارتكبت جريمة الإيذاء أو الإفساد غير المقصودة
إن مقومات هذه الجريمة تتألف من الأركان التالية :

الركن الأول

أن يكون مقرر الخطأ موطناً أو عامراً أو مستغماً في الدولة السورية
مؤثراً ، بحكم صفة هذه ، على الأسرار التي أفضى خطؤه إلى إبدائها
أو إفسادها ، والتي يجب كتمانها حرصاً على سلامة تلك الدولة
وقد سبق أن افضنا في شرح هذا الركن ودلالاته .

ولئن كان الشراح الفرنسيون متفقين على أن الفاعل ينبغي أن يكون
مؤثراً على الأسرار ، فهم لا يشترطون قيام الجريمة أن يكون موطناً بالمعنى
القانوني الدقيق . بل يكفي أن يكون قد أنيط به حفظ هذه الأسرار مهما
كان السبب : كأن يكون مجتهداً مثلاً أو شخصاً عادياً مصادراً لضرورات
الدفاع المدني ، وغير ذلك . ولعل في التفسير الذي وضعناه للموظف والعامل
والمستخدم في الدولة ما يبيح مثل هذا التوسع ، ويميز أقرار مثل هذا الرأي .
وفي جميع الأحوال لا بد بمقتضى التشريع السوري من أن يكون المخطئ
يحفظ بتلك الأسرار بحكم وضعه الرسمي .

الركن الثاني

وقوع خطأ يؤخذ على مثل هذا الفاعل

أن هذا الخطأ هو الركن الذي يميز الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من

(١) راجع - إذا شئت - من المادة ٨٣ مكرراً من قانون العقوبات المصري ، وقد
اشرنا إلى مضمونها في الصفحة ٢٠١ من هذا الكتاب . وانظر أيضاً المادة ٢٥٩ والفقرة
الآخيرة من كل من المادتين ٢٦١ و٢٦٢ من قانون العقوبات الإيطالي .

المادة ٢٧٣ من مآثر جرائم التجسس الأخرى؛ إذ إن جميع هذه الجرائم الأخرى مقصودة. ولم ينصح الشارع في الفقرة التي نحن في حدد بحثها عن أنواع الخطأ غير المقصود أو صوره . ولابد في تفسيره وتأويله وتعيين مظاهره وتلمس بجاليه من العودة الى التعريف الوارد في المادة ١٨٩ من قانون العقوبات ، ونصها : « يكون خطأ اذا نجم الفعل الضار عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مواعاة الشرائع والأنظمة » .

وفي المادة ١٩٠ عين الشارع أيضاً مبي تكون الجريمة غير مقصودة ، فقال : « تكون الجريمة غير مقصودة ، سواء لم يتوقع الفاعل نتيجة فعله أو عدم فعله المخطئين ، وكان في استطاعته أو من واجبه أن يتوقعها ، وسواء توقعها فحسب أن بإمكانه اجتنابها » .

وتعريف الخطأ faute الذي أورده الشارع في المادة ١٨٩ يقابل تعريف اللعد أو النية الجرمية intention الوارد في المادة ١٨٧ ، وكذلك فإن تعريف الجريمة غير المقصودة الذي وضعه الشارع في المادة ١٩٠ يقابل أيضاً تعريف الجريمة المقصودة المنصوص عليه في المادة ١٨٨ .

ومن الأمثلة التطبيقية التي ضربها الشارع للتعريف العام الوارد في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ جرائم القتل والايذاء من غير قصد (أي خطأ) ، وقد نصت المادة ٥٥٠ من قانون العقوبات على مايلي :

« من سبب موت أحد عن إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات . »^(١)

(١) يتضح من مقارنة نصي المادتين ١٨٩ و ٥٥٠ عدم الدقة في التعريف . فقد هير المتبرع العربي في المادة ١٨٩ من كلمة Lois بـ « الشرائع » . يننا الفصح عن الكلمة ذاتها في المادة ٥٥٠ بـ « القوانين » والاصطلاح الأخير أدق واصح تعبيرا عن ارادة الشارع الحقيقية . فضلا عن ذلك ، فإن الشارع يجمع في المادة ١٨٩ بين « الشرائع والأنظمة » بحرف المطلق « و » يننا اصل النص الفرنسي يفرق بينها بـ « او » . إذ يقول : =

وإذن ، بتجلى عنصر الخطأ في هذه الجريمة ، وفي جميع الجرائم غير المقصودة في الإهمال négligence أو قلة الإحتراف imprudence أو عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة inobservation des lois ou des règlements .
أما الإهمال فهو عادة صورة من صور الخطأ المكتشف بالترك ، أو الغفلة ، أو الامتناع عن القيام بما ينبغي للشخص المتزن الحريص أن يفعله . ولوقام بما يجب عليه وبما تقتضيه طبيعة القضية وظروفها لما وقع الضرر أي لما اقتُرف جرم الإبلاغ أو الإفشاء .

وأما قلة الإحتراف فتشعر بالطيش وعدم الاتزان أو عدم إدراك عواقب الأمور أو التبصر بها . وقد يدرك الرجل القليل الإحتراف الضرر المترفع من خطئه ولكنه لا يفعل شيئاً لاتقائه أو درته أو الاحتياط له . مثال ذلك أن يُعهد إلى أحد الأشخاص من الموظفين أو المستخدمين أو العمال في الدولة بوثائق سرية لتفسي التعليمات أو حسن الاثنان أن يحفظها في أحرار حريزة مصنوعة أو في خزائن مكنونة بحكمة الإغلاق ، ولكنه يضمها فوق مكتبه ، أو بطرحها في أدرج أو خزائن مفتوحة تتصلق حولها الأبصار ، وتتعلبب المطامع .
وليس يشترط أن يكون عدم الحيلة أو الإحتراف واقفاً على أشياء حسية لها كيان مادي مرئي أو ملموس ، كالوثائق السرية المكتوبة ، بل قد يقع ذلك في المعلومات أو الأسرار الشفوية . كالمكلف أحدهم إبلاغ بعض المعلومات السرية المتصلة

= « lois ou règlements » ، وقد استدرج الشارع العربي في المادة . . . ماثلاً

من هذه الناحية ، في المادة ١٨٩ . ولا ريب في أن استعمال « أو » هو الأصوب إذ يكفي لتكوين الخطأ أن يكون الشخص قد خالف الواجبات المنصوص عليها في احكام القانون أو في قواعد النظام . ولا يستلزم قيام الخطأ أن تكون المخالفة لقانون ولنظام معاً ، أو في آن واحد .

ومن الجدير بالذكر أن الفقه والقضاء والتشريع في مصر يستعملون اصطلاح «الرائع»
لتعريف من « الأنظمة » .

بسلامة الدولة إلى مرجع مختص أو إلى رجل مسؤول من له صفة تنفيذية مثل هذه الامرار ، فلم يحط في نقلها أو الافضاء بها ، كأن يكون أمراً بها قانونياً ، فاسترق السمع إليها « شياطين ، الهائف . أو التقطها بعض من تنسرب إليهم أمثال هذه المخبرات بوسيلة من الوسائل . ولا جرم أن مثل هذا الخطأ الذي أدى إلى إفشاء السر أو إبلاغه يؤخذ عليه صاحبه ويعاقب .

وأما عدم مراعاة القوانين أو الأنظمة ، فهو كل مخالفة لأي حكم يقضي به القانون ، وكل تنكب عما يوجب النظام اتباعه . واكثر التشريعات تقتصر على ذكر الانظمة دون القوانين ، كالتشريع الفرنسي والمصري وغيرها . ومنها يكن فإن « القوانين أو الأنظمة » يجب أن تفسر بأوسع معانيها . فهي لا تقتصر على النصوص التشريعية أو المراسم التنظيمية التي نسبها السلطات المختصة ، وإنما تشمل أيضاً جميع المراسم العادية والقرارات والبلافات والاورام التي تصدرها السلطات الادارية ، طبقاً للقوانين ، وفي حدود اختصاصاتها ، سواء أكانت هذه الاوامر عامة ، أم مقصورة على فئة معينة .

وعدم مراعاة القوانين أو الانظمة خطأ مجزئ بذاته في قيام المسؤولية ويكفي وحده في استحقاق العقاب ، ولو لم يثبت معه إهمال أو قلة احتراز أو أية صورة أخرى من صور الخطأ .

ولذا أثبت المؤتمن أن سلوكه كان منسجماً مع أحكام القوانين أو الانظمة ، وأنه راعاها مراعاة دقيقة ، وتقيدها ، ولم يخالفها ، فلا يفي ذلك كله المسؤولية عنه إذا ثبت في حقه نوع آخر من انواع الخطأ كالإهمال ، أو قلة الاحتراز ، أو عدم الاحتياط^(١)

والحقيقة ، أن الإهمال أو قلة الاحتراز أو مخالفة القوانين أو الانظمة لا تخرج عن كونها صوراً متنوعة ومظاهر متعددة للخطأ ، وهي متداخلة بعضها

(١) غارسون : المرجع السابق ، بقية ١٣ ص ٣٩٧ .

في بعض ، وقد استهدف الشارع من تعدادها أن يحيط بكل أنواع الخطأ التي يمكن تصورهما .

والخطأ قد يكون بتبصر فيندو خطأ واعاً أو شعورياً *faute consciente* ، وذلك إذا توقع المخطئ النتائج التي يؤدي إليها فعله أو امتناعه المخطئ أي إذا قدر الأخطار التي يمكن أن تنجم عن خطئه ، ولكنه ، مع ذلك ، مضى في سلوكه الخطأ معتمداً على حسن حظه أو مهارته أو حاسباً أنه يمكنه اجتناب النتائج التي توقعها وتفاذي الأخطار التي قدرها .

وقد يقع الخطأ أيضاً بلا تبصر فيكون : خطأ غير واعٍ أو غير شعوري *faute inconsciente* ، وذلك إذا لم يتوقع المخطئ النتائج التي يمكن أن يسفر عنها فعله أو امتناعه المخطئ ولم يجب لها حساباً ، وكان يستطيع أن يتوقعها أو كان يجب عليه - على الأقل - أن يتوقعها .

والجزم متوافر في الحالين ، وقد تدعو الحال التي يكون فيها الخطأ واعياً أو شعورياً إلى توقيع عقوبة أشد من العقوبة التي تقرر من أجل الخطأ غير الواعي أو غير الشعوري . ولا ريب في أن الخطأ الواعي يقرب من القصد الاحتمالي المنصوص عليه في المادة ١٨٨ من قانون العقوبات . ولكن حذروا من الخلط بينها وآية تميز أحدهما عن الآخر أن الفاعل في الحالة الأولى - أي في حالة الخطأ الواعي - توقع حصول النتيجة الجرمية فحسب أنه يستطيع اجتنابها في حين أنه لم يمكنه ذلك ؛ أما في الحالة الثانية - أي في حالة القصد الاحتمالي - فالفاعل توقع أيضاً حصول النتيجة الجرمية ، ولكنه قبل بالمخاطرة ، ورضياً بها في حال حدوثها . والجرمة هنا تعد مقصودة ، بينما تظل في الحالة الأولى غير مقصودة .

وقد يكون الخطأ أيضاً إيجابياً كما قد يكون سلبياً ؛ وذلك تبعاً للفعل أو التصرف الذي يأتيه الفاعل : أهو إيجابي أم سلبي . وبما لا نزاع فيه فطمان الجريمة غير المقصودة تقع بالسلوك الإيجابي أي بالإقدام على اقتراف فعل ؛ كما تقع بالسلوك السلبي أي بالاحجام أو الامتناع عن القيام بما ينبغي القيام به . والواقع

ان اغلب الجرائم غير المقصودة تنشأ من امر اغفل الفاعل الخطى بتنفيذه ، او من واجب حيطه لم يفعله^(١).

وسواء أكان الخطأ إيجابياً أم سلبياً فليس يتفيه تلافي الامر بعد وقوع الإبلاغ او الإنشاء أو إعادة السر إلى حرزه المصون. فلو اهل الشخص المؤمن صيانة وثيقة مربية فامتدت إليها يد تمكنت من نسخها او تصويرها بغية إبلاغها او إذاعتها ، ثم أعادتها الى مكانها ، فمسؤولية المؤمن متوافرة لأن الضرر ، على كل حال ، قد وقع بسبب إهماله .

اما اذا انتفى الإهمال او قلة الاحتراز او عدم مراعاة القوانين او الانظمة فالمؤمن غير مسؤول عن اية نتيجة ، بالغا ما بلغ ضررها ، لأن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٣ تغدو ، بانتفاء جميع صور الخطأ ، غير منكبة عناصرها واركانها .

الركن الثالث

يجب ان يؤدي الخطأ المرتكب الى اتمام الجرم او افساد الاشياء

او الوثائق او الممتلكات التي ينبغي كتمانها حرصاً على سريته الدولة وسواء وقعت جريمة الإبلاغ او الافشاء ثامة ام ظلت في حيز الشروع ، فان الفاعل يسأل عن خطئه متى كان هذا الخطأ هو الذي سهل او اتاح وقوع الجريمة الاصلية .

ولئن اشترط الشارع السوداني لقيام الجريمة الواردة في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٣ ان تكون الامرار التي أفضيت او أبلغت قد أنيط حفظها بالموظف او المستخدم او العامل في الدولة ، وعهد بها اليه بحكم صفته هذه ، فليس يشترط ألبة

(١) انظر الدكتور الغالي : المسؤولية الجنائية ، ص ٢١٤ .

ان يقوم الدليل على ان حيازة الاصرار جاءت نتيجة عقد معين كما ينبغي ذلك في جرم اساءة الائتمان مثلا . وإنما يعتبر وجود الاصرار في عهدة هذا الموظف او المستخدم او العامل في الدولة مسألة واقع يعود تقديره اوالبت فيه الى محكمة الموضوع مستتية عناصر تقديرها من ادلة القضية وظروفها وقرائنها وملابساتها^(١) وسواء ادى الخطأ الى ابلاغ او افشاء السر كله او بعضه ، فالجرم قائم ، والعقاب واجب .

واذا كان اخطأ مقصوداً^(٢) فإن من وقع منه لا يعاقب عندئذ بالعقوبة المفروضة بمقتضى الفقرة ٤ من المادة ٣٧٣ ، وإنما يعتبر متدخلًا في جريمة الافشاء او الابلاغ المقصودة المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة ، ويعاقب

(١) غارسون : المرجع السابق ، نية ٤٦ ، ص ٣٦٧ .

(٢) اننا نطلق هذه العبارة تجاوزاً . ومن قبيل اعتداء حذو الشارع . والحقيقة ان استعمال الشارع هذا التعبير : « خطأ غير مقصود » في الفقرة ٤ من المادة ٣٧٣ يدعى الى الالتباس الشديد ، ويوم القاري : ان ثمة نوعين اثنين من الخطأ : احدهما مقصود ، والثاني غير مقصود ، وهذا غير صحيح اطلاقاً . فالخطأ *la faute* ، في الاصطلاح الجزائي السليم ، لا يكون إلا غير مقصود ، فبريوز ، دائماً وايداً ، القصد . اما اذا كان الخطأ مقصوداً ، فلا يهود من الجائز تسميته : « خطأ » *faute* ، وإنما يتقلب ، لينسب « قصد » او نية *intention* ولذلك فقد كان اول بالشارع ان يكتب في الفقرة ٤ من المادة ٣٧٣ باستعمال كلمة « خطأ » منفردة . دون ان يقرنها بـ « غير مقصود » لان هذا التمسك لا يزيد « الخطأ » صريحاً ، وإنما هو من قبيل الخشو الذي يثير الاشكال .

اما الجريمة فقد تكون مقصودة حينما يتوافر في نفس فاعلها القصد الجرمي . وقد تكون غير مقصودة حينما يتنفي هذا القصد ، ويسند الى الفاعل خطأ ما .

وبعض الشراح يتمنون « التدليس *dol* » دلالة على القصد ، ويعلن ان هذا التعبير يدعو الى اللبس لما لاصطلاح « التدليس » من مدلول معين في القانون المدني ، ولذلك يحسن . في الرأي الراجح لدى اغلب الفقهاء ، تجنب استعماله في بحث المسؤولية الجزائية . (انظر الدكتور القلبي : المرجع السابق ، ص ٨٢) .

ويجب الالتباه دوماً الى تمييز الخطأ *la faute* من التلص *l'erreur* وعدم الخلط بينهما .

بإحدى العقوبات الواردة فيها وفقاً لأحكام المادتين ٢١٨ و ٢١٩ من قانون العقوبات . مثال ذلك : أن يهمل الموظف المؤمن قصداً إغلاق المكان الذي أودع فيه الوثائق السرية لينتج للآخرين الدخول إليه وانتزاع الوثائق أو استنساخها أو تصويرها بغية تسليمها الى من ليس له صفة في ذلك . فاذا اقتصرت هذه الجريمة أو شرع فيها ، كان الموظف المؤمن متلاخلاً ، وعوقب بعقوبة المتدخل لا بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٣٧٣ ، لأن فعله كان مقصوداً ، ولا يشكل خطأ وإنما هو ينطوي على قصد جرمي أكيد .

ومن البديهي انه يجب أن تتوافر رابطة السببية بين قلة الاحتراز وانحراف القوانين أو الانظمة أو الامال المعزو الى الشخص المؤمن ، وبين وقوع جريمة الإبلاغ أو الافشاء الاصلية . وهذه العلاقة يتسع مداها في الجرائم غير المقصودة مما هو عليه في الجرائم المقصودة إذ يكفي في الاولى ان يكون السبب الذي أدى الى النتيجة سبباً غير مباشر ، ولكن المؤمن - على الرغم من ذلك - لا يجوز أن يسأل أو أن يحاسب عن النتائج الشاذة البعيدة عن خطئه . وإنما ينبغي عند تعدد الاسباب أن تتابع حلقات السببية وفقاً للألوف وليسير الامور المعتاد^(١) ، وان تقدر الصلة القائمة بين الخطأ والنتيجة في ضوء احكام المادة ٢٠٣ من قانون العقوبات .

وعلى المحكمة التي فصلت في الدعوى ان تقصص عن الصلة السببية بين الخطأ الذي ارتكبه الموظف او المستخدم او العامل في الدولة وبين وقوع جريمة الإبلاغ أو الافشاء ، والا كان الحكم قاصراً قصوراً يوجب نقضه .

(١) انظر محمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ . والدكتور الثقلبي : المصدر السابق : ص ٥٣ و ٥٤ ، والدكتور علي راشد : مبادئ القانون الجنائي ، ص ٥٥٩ ، بقية ٦٣٠ . والدكتور محمود مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ وما بعدها . بقية ١٩٦ - ٢٠١ .

العقوبة

ان العقوبة المحددة لجريمة الايذاء او الافشاء غير المقصودة هي الحبس من شهرين الى سنتين ، وللمحكمة ان تقضي ايضاً بما نصت عليه المادة ٣١٩ من قانون العقوبات . وقد سبق شرح احكامها^(١) .

الظروف المستردة

وقد يتساءل المرء : هل يجب تشديد هذه العقوبة الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ عملاً بأحكام المادة ٢٧٤ أم أنه ينبغي ان ينحصر تطبيق المادة ٢٧٤ للشائفة الذكر في جرائم التجسس المقصودة وحدها ؟

لقد ورد نص المادة ٢٧٤ مطلقاً ، فحكم التشديد - في رأينا - ينبغي أن يكون مطلقاً ايضاً ، ويجب ان يشمل ، بالتالي ، جميع جرائم التجسس المنصوص عليها في المواد ٢٧١ - ٢٧٣ من قانون العقوبات ، ما كان منها مقصوداً او غير مقصود . وعلى ذلك فإن العقوبة التي قضت بها الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣ وهي الحبس من شهرين الى سنتين تشدد من الثلث الى النصف اذا كانت جريمة الايذاء او الافشاء التي سببها خطأ الفاعل قد اقتربت لمصلحة دولة معادية ، ومن الطبيعي ان تزداد العقوبة في الجرائم غير المقصودة كلما كانت الاضرار المحتملة او النتائج الناجمة عن الخطأ المرتكب أشد فداحةً وأكثر خطورة . ولا جدال في ان هذه الاضرار تغدو أدهى ما تكون هولاً وضراوةً حيناً يفيد العدو في زمن الحرب من الاطلاع على الامرار المتصلة بسلامة الوطن . وهذا ما حدا بالشارع الى وضع احكام المادة ٢٧٤ في ختام جرائم التجسس ، وسنقول فيها كلمة موجزة .

(١) انظر المضافات ١٣٨ - ١٤٠ من هذا الكتاب .

رابعاً : أمطاس المادة ٢٧٤

تمهيد : لقد تصدينا لبحث أحكام المادة ٢٧٤ في معرض شرح ظروف التشديد التي توافق كل جريمة من جرائم التجسس المعينة في المواد ٢٧١ - ٢٧٣ من قانون العقوبات : ذلك لان حكم التشديد الذي نصت عليه المادة ٢٧٤ هو حكم عام شامل ينتظم العقوبات المحددة لتلك الجرائم كافة .

نص المادة ٢٧٤ : وتنص المادة ٢٧٤ على مايلي :

« اذا اقترفت جرائم التجسس المذكورة لمصلحة دولة معادية لشددت العقوبات وفقاً لأحكام المادة ٣٤٧ » .

واما المادة ٣٤٧ فانها تنص على مايلي :

« اذا لم يعين القانون مفعول سبب مشدد ، اوجب السبب المذكور تشديد العقوبة على الوجه التالي :

يبدل الاعدام من الاشغال الشاقة المؤبدة وتزداد كل عقوبة مؤقتة من الثلث الى النصف وتضاعف الفرامة » .

مرى تطبيقي المادة ٢٧٤ ومواطن التفسير

وغني عن البيان ان لاجمال لتطبيق حكم المادة ٢٧٤ الا اذا كان جرم التجسس قد اقترفه فاعله في زمن الحرب ولمصلحة العدو اي لمصلحة دولة هي في حالة حرب مع الدولة السورية ولا شك في ان هذه الحالة هي ادهى حالات التجسس واشدها خطراً ، ولذلك فقد رأينا ان العقوبة قد تبلغ فيها الدرجة القصوى اي الاعدام .
ومها يكن ، فإن حكم التشديد الوارد في المادة ٢٧٤ يسري في خمس حالات من حالات التجسس ، تُراد العقوبة في ثلاث منها من الثلث الى النصف وتصل الى الاعدام في الحالتين الباقيتين . وسنرد هذه الحالات الخمس حسب تسلسل ورودها في المواد النازمة لجرائم التجسس .

الحالة الاولى : الدخول أو محاولة الدخول الى مكان محظور قصد الحصول على احد الاسرار الموصوفة في المادة ٢٧١ ، لتسليمها او نقلها او ابلاغها الى العدو ، يوجب تشديد عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة المنصوص عليها في البند الاخير من المادة ٢٧١ من التلث الى النصف^(١).

الحالة الثانية : مرقعة هذه الاسرار او الاستحصال عليها لمنفعة دولة معادية وعقوبتها الاعدام^(٢).

الحالة الثالثة : ابلاغ او افشاء هذه الاسرار ، بمن هي في حيازته ، دون سبب مشروع لمصلحة دولة معادية يوجب تشديد عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الاقل من التلث الى النصف ، إذا كان الفاعل شخصاً عادياً^(٣).

الحالة الرابعة : اما اذا كان الفاعل مؤثماً على هذه الاسرار بصفة كونه موظفاً او مستخدماً او عاملاً في الدولة السورية ، وأبلغها أو أفشاها لمصلحة دولة معادية ، فعقوبته الاعدام^(٤).

الحالة الخامسة والاخيرة : إذا أدى الخطأ الذي ارتكبه الموظف او المستخدم او العامل في الدولة الى ابلاغ السر المتصل بسلامة الدولة او افشاؤه لمصلحة دولة معادية فإن العقوبة الجنحية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣^(٥) ، وهي الحبس من شهرين الى سنتين ، تُراد من التلث الى النصف .

* * *

-
- (١) انظر في تفصيل ذلك الصفحات ٣٦٥ - ٣٦٧ من هذا الكتاب .
- (٢) اقرأ الفقرة ٢ من المادة ٢٧٢ - وراجع ما كتبناه في هذا السدد في الصفحة ٣٨٥ من المرجع ذاته .
- (٣) عد الى الفقرة ٢ من المادة ٢٧٣ ، وقرأ ما اورده في الصفحة ٤٠٨ من المصدر عينه .
- (٤) راجع الفقرة ٣ من المادة ٢٧٣ ذاتها ، وانظر ما ذكرناه في الصفحة ٤٢٠ من كتابنا هذا .
- (٥) وقد اشرنا الى ذلك ايضاً في الصفحة ٤٣١ من المصدر المذكور نفسه .

- ٤٣٣ -

وهذه الأحكام التي شرحناها لا تمس سوى جرائم التجسس الواردة في المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات . ولكن هذه ليست كل شيء ؛ فالتشريع السوري خصّ التجسس بنصوص أخرى أسلكها في قانون العقوبات العسكري في الفصل الحادي عشر من باب الجنايات والجنح العسكرية . واطلق على هذا الفصل عنوان : « الحياة والتجسس والتجنيد لهالـح العدو » . ونحن سنعالج النصوص الواردة في قانون العقوبات العسكري حول جرائم التجسس ، استكمالاً لأسباب بحث « التجسس في التشريع السوري » من جميع أطرافه .

★ ★ ★

الفصل السابع

أعطاء التجسس

في

قانون العقوبات العسكري

مترجم : رأينا كيف ان الشارع لم يفرق في قانون العقوبات العسكري بين أحكام الجيانة وأحكام التجسس ، وانما دمج الزموتين في فصل واحد . وقد سلك الشارع السوري في ذلك نهج التشريع العسكري الفرنسي في المواد ٣٣٥ - ٣٣٩ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي .

ومما يكتن فأن أحكام التجسس الواردة في المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري السوري الصادر بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦١ المؤرخ في ٢٧ شباط ١٩٥٠ لا يمكن تطبيقها إلا اذا توافرت الشروط الاربعة التالية :

الشرط الاول : ان يكون الفاعل عسكرياً .

والشرط الثاني : أن يكون جرم التجسس قد اقترف في زمن الحرب .

والشرط الثالث : أن يكون ذلك الجرم قد ارتكب لمصلحة العدو .

والشرط الرابع : أن يكون محل التجسس موضوعاً يغلب عليه الطابع العسكري .

وإذا نُفذ أحد هذه الشروط الأربعة ، فلا مناص حينئذٍ من الأخذ بأحكام
النصوص الناطقة بجرائم التجسس في قانون العقوبات ؛ ولذلك فإثبات أحكام
المواد ٢٧١-٢٧٤ الواردة في هذا القانون وأحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ المنصوص
عليها في قانون العقوبات العسكري تكمل بعضها بعضاً .

وإذا زدنا الطرف في أحكام التجسس الواردة في التشريع العسكري
السوري ، نرى ان الشارع يميز جرائم التجسس التي يرتكبها السوري ، من
جرائم التجسس التي يقرنها العدو ، فهو يخص الأولى بأحكام المادة ١٥٨ ،
ويخص الثانية بأحكام المادة ١٥٩ ، وسنوجز في بيان هذه الأحكام جميعاً .

أولاً - التجسس الذي يرتكبه العسكري السوري

يعاقب الشارع على جرائم التجسس التي يرتكبها العسكري السوري في
زمن الحرب لمصلحة العدو بمقتضى أحكام المادة ١٥٨ من قانون العقوبات
العسكري ، ونصها ما يلي :

« يُعَدُّ جاسوساً ويعاقب بالإعدام :

« أ - كل عسكري يدخل الى موقع حربي او الى مركز عسكري او
مؤسسة عسكرية او الى ورشة عسكرية او الى معسكر او مخيم او أي
عمل من عملات الجيش لكي يستحصل على وثائق او معلومات تعود بالمنفعة على
العدو ، أو يجب بأنها تعود بالمنفعة عليه :

« ب - كل عسكري يعطي العدو وثائق او معلومات من شأنها ان تضر
الاعمال العسكرية ، او ان تفسد سلامة الموقع والمراكز وسائر المؤسسات
العسكرية ، او يجب ان من شأنها ذلك .

« ج - كل عسكري يخشى بنفسه او بواسطة غيره ، وهو على بينة
من الامر ، الجواسيس او الاعداء .

ومن الجلي الواضح ان الفقرة « أ » تعاقب على افعال البعث والاستقصاء

الرامية الى الحصول على الامرار التي تفيد العدو او التي يحيل للفاعل انها تفيد. واما الفقرة «ب» فتعاقب على افعال تسليم العدو أو ابلاغه أو اعطائه هذه الامرار. ويدور حكم الفقرة «ج» حول جريمة تخفية أو اخفاء الجواسيس أو الاعداء. وقد سبق ان شرعنا احكام هذه الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري في معرض بحثنا احكام المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات^(١). ولن نعود الى ذلك، وانما سنكتفي بتبيان مقومات كل من الجريمتين الواردتين في الفترتين الاولى والثانية السالفتي الذكر.

آ - جريمة التجهس المنصوص عليها في الفقرة «آ» منه الماروف ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري

مقارنة : تقابل المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري السوري المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي^(٢). وتتقارب احكام الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ المشار اليها من احكام المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري، وقد سبق شرحها.

أوجه الفرق : وما يميز هذه من تلك :

١ - ان فاعل الجريمة الواودة في الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري لا يكون الا عسكرياً، بينما يكون فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧١ من قانون العقوبات عسكرياً او مدنياً، سوريّاً او اجنياً على السواء.

٢ - لا تنصح المادة ٢٧١ عن الأماكن المخطورة، بينما تحتوي الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ على تعداد هذه الأماكن.

(١) انظر ما كتبناه في الصفحات ٢٨٠ - ٢٨٤ من هذا الكتاب.

(٢) انرا نير موزني : شرح قانون العقوبات الفرنسي، ص ٥٣٣، لبذة ٤٩٧.

٣ - ان مدار الحماية في المادة ٢٧١ هو الاشياء أو الوثائق او المعلومات التي تنصف بالسرية بحكم طبيعة موضوعها المتصل بسلامة الدولة، بينما مدار الحماية في الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ السالفة الذكر هو الوثائق أو المعلومات التي تقيّد العدو حسب طبيعتها، او التي يرى الفاعل - حسب تقديره الذاتي - انها تنفع العدو. ولئن اغفلت الفقرة «آ» ذكر الاشياء، فما ذلك الا للسبب ذاته الذي اوردناه سابقاً في معرض شرح الفقرة الاولى من المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات^(١).

٤ - تعاقب المادة ٢٧١ السالفة الذكر على فعل الدخول او محاولة الدخول الى المكان المحظور للحصول على الامرار سواء أ كان ذلك بغية الاحتفاظ بها ، او الاطلاع عليها لاشباع الفضول العلمي ، ام كانت بغية التجسس اي تسليم الامرار الى من ليس له صفة في العلم بها . اما الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات المكسري فلا يمكن تطبيقها الا اذا كان الدافع في دخول المكان المحظور للحصول على الامرار هو التجسس لمصلحة العدو .

أوجه الشبه : أما أوجه الشبه بين احكام المادة ٢٧١ الاتف ذكرها واحكام الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ الملحق بها فتتلخص بما يلي :

١ - ان الشارع لا يعاقب في النصين على مجرد الدخول او محاولة الدخول الى الاماكن المحظورة ، وهذا نقص يؤسف له .

٢ - اذا لم يتوافر قصد الحصول على الامرار فلا يمكن ايضاً تطبيق نص المادة ٢٧١ ولا نص الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ ، فوجود هذا القصد الجرمي الخاص شرط لقيام الجريمة الواردة في كل من هذين النصين .

٣ - ان الشروع معاقب عليه بمقتضى كل من هذين النصين . ولئن خلت الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ مما يشعر بتجريم المحاولة والمعاقبة عليها ، كما

(١) انظر الصفحة ٣٩٨ وما بعدها من هذا الكتاب .

ورد على ذلك النص الصريح في المادة ٢٧١ ، فما هذا إلا لأن الشروع معاقب عليه في الجنايات إطلاقاً دون حاجة الى نص ، وانما يتوجب النص على الشروع في الجنح وحدها .

أما وقد افصحنا عن بعض أوجه المفارقة والمشابهة بين نص المادة ٢٧١ من قانون العقوبات وما جاءت به الفقرة ٢ آء من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري ، فاننا نود ان ننقل من بعد ذلك الى تبيان أركان جريمة التجسس الواردة في هذه الفقرة ذاتها من المادة ١٥٨ المذكورة .

أركان الجريمة :

تتلخص أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ آء من المادة ١٥٨ الملحق اليها بما يلي :

الركن الاول : الفعل المادي : — ونجلى في الرضول الى محل.

من محلات الجيش .

وقد عيّنت الفقرة ٢ آء هذه المحلات على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ، وأدخل الشارع في عداد ذلك : المعسكرات ، والهيئات ، والمواقع الحربية ، والمراكز والمؤسسات والورشات العسكرية ، وأودف الشارع هذا التعداد بمصارة شاملة مطلقة : « او أي محل من محلات الجيش » . وهذا الاطلاق لا وجود له في نص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الفرنسي . وتذكر هذه المادة الاماكن المحظورة على سبيل التعديد والحصر خلافاً للنهج الذي اتبعه الشارع السوري في الفقرة ٢ آء من المادة ١٥٨ السالف ذكرها .

والاصل ان يكون الجمهور ممنوعاً من دخول هذه الاماكن الحربية والمحلات العسكرية لأن النفاذ اليها وقف على المتصلين بها ، فاذا اقتضى الحال

دخول غير هؤلاء فيصدر بذلك اذن خاص من السلطة العسكرية .
ولا جدل في أن فعل الشروع في الدخول معاقب عليه بمقتضى هذه الفقرة،
وفي ضوء أحكام المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ المعدلتين من قانون العقوبات .

الركن الثاني : القصد الجرمي الخاص : - ويتجلى في استهداف الفاعل -
من وراء الدخول أو محاولة الدخول - « الاستحصال » على وثائق أو معلومات .
ومن الضروري ان يفتون هذا القصد الخاص بالقصد الجرمي العام .

الركن الثالث : ان تكون هذه الوثائق او المعلومات ، بحكم ماهيتها
وموضوعها ، بما يفيد العدو اطلاعه عليها ، أو أن يجتبل للفاعل - حسب تقديراته
وأوامه - ان المعلومات التي رغب في الحصول عليها تفيد العدو ، وان لم تكن
هي ، بحكم طبيعتها ، كذلك .

وسواء أجمع الفاعل في الحصول على هذه الوثائق او المعلومات ام لم ينبع ،
فان قيام الجريمة وايقاع العقاب يكفي فيها ثبوت هذا القصد الخاص في نفس
الفاعل حين اقترافه فعل الدخول او الشروع فيه . كما يكفي ايضاً في توافر
هذا الركن من اركان الجريمة ، واستحقاق العقاب ، ان يتوهم الفاعل ان المعلومات
او الوثائق التي اراد الحصول عليها تعود بالمنفعة على العدو ، وان كانت في حقيقتها
تافهة ولا تعدل شروى تقدير .

ومن الجدير بالذكر ان الاجتهاد القضائي السوري قد استقر على ان البلاد
السورية ما فتئت تعتبر في حالة حرب مع الصهيونية المحتصة في فلسطين المحتلة
على الرغم من قيام اتفاقيات الهدنة ، وان اصطلاح « العدو » ينطبق على
« اسرائيل » وان لم نعترف بكيانها الدولي^(١).

(١) انظر في ذلك قرار الدائرة الجزائية في محكمة النقض السورية الصادر في ٢٢ - ٨ -
١٩٥١ برقم ٤٨٤ ، وقرارها المؤرخ في ٢٣ - ٨ - ١٩٥١ برقم ٩٨٠ وسواهما كثير .

ب — جريمة التجسس المنصوص عليها في الفقرة « ب » من المادة

١٥٨ من قانون العقوبات العسكري

لا يختلف الفاعل في هذه الجريمة عن الفاعل في الجريمة المينة في الفقرة « آ » من المادة ذاتها والتي سبق شرحها ، وإنما يختلف الفعل . فبينما تعاقب الفقرة « آ » على فعل الدخول الى أي مكان من أمكنة الجيش التي تشير اليها ، بالمعصوم على ما يفيد العدو من اسرار ، اذ تعاقب الفقرة « ب » على فعل تسليم مثل هذه الاسرار او اعطائها الى العدو . والشارع يعتبر كلا من هذين الفعلين تجسساً ، وبعد الفاعل في الخالين جاسوساً . وهذا النهج التشريعي الوضعي ثبتت عدم صحة المعيار الموضوعي الذي يدعوه بعض الفقهاء للتفريق بين الحياة والتجسس والذي يقرم على ان جرائم التجسس يجب ان تقتصر على الافعال^(١) التهديدية او التحضيرية من بحث عن الاسرار او استنصاء لها وما يستلزمه ذلك من سعي وجهد . وأما اذا تعدت ذلك الى القيام بأحد الافعال التنفيذية ، كتسليم هذه الاسرار الى دولة اجنبية او ابلاغها ايها ، فينبغي اعتبار ذلك جريمة من جرائم الخيانة لا التجسس^(٢) .

وغني عن البيان أن الجريمة المحددة بمقتضى الفقرة « آ » من المادة عينها ، وذلك لصعوبة اثبات العنصر المعنوي الواجب توافره في الاولى ، وسهولة الكشف عن الثانية التي يغلب عليها الجانب الموضوعي .

مفومات الجريمة

أولاً : اعطاء وثائق او معلومات : — و « الاعطاء » يشتمل على

(١) اقرأ ما ذكرته عن المعيار الموضوعي لتفريق بين الحياة والتجسس في المصحة ٣١٧ من هذا الكتاب .

جميع وجوه الابلاغ او التسليم سواء أجرى مباشرة أم بالواسطة .

ثانياً : ان يكون من شأن هذه الوثائق او المعلومات التي قدمها الفاعل الى العدو ان تضر بالامال العسكرية او ان تمس سلامة مواقع الجيش او مراكزه او سائر مؤسساته الاخرى . على انه اذا لم تكن تلك الوثائق او المعلومات -بحكم ماهيتها- تؤذي هذه الشؤون المذكورة ، وحسب الفاعل انها كذلك ، فالامر سواء ، والجريمة قائمة ، والعقاب واجب .

ثالثاً : ان يكون « الاعطاء » الى العدو . والعدو هو كل دولة اجنبية بينها وبين البلاد السورية حالة حرب . ويشمل هذا التعبير -كما اسلفنا- الصهيونية في الجزء المحتل من فلسطين (اسرائيل) ، وإن لم نعرف بشخصيتها الدولية .

ج - مبرر التجسس المنصوص عليها في الفقرة « م » من المادة ١٥٨

المطلع اليها : -

سبق ان شرحنا أحكام هذه الفقرة ، وأوضحنا عناصر الجريمة التي حددتها في معرض بحثنا أحكام المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات^(١) . فليعد القارئ - اذا شاء - الى ما سلف ذكره .

وكل جريمة من الجرائم التي نصت عليها الفقرات « آ » و « ب » و « ج » من المادة ١٥٨ يعتبرها الشارع تجسساً ، ويعد فاعلها جاسوساً .

العقوبة المقررة لهذه الجرائم الثلاث

ان كل فعل من افعال التجسس العسكري يقترفه العسكريون في زمن الحرب لمصلحة المدويعات عليه بالعقوبة القصوى اي بالاعدام .

(١) وذلك في النسخات ١٨١-٢٨٤ من هذا الكتاب .

ثانياً : التجسس الذي يرتكبه العدو

تبيح الاعراف والقوانين الدولية اعمال التجسس التي يقوم بها العدو في خلال الحرب ، وتعتبرها وسيلة مشروعة لا عقاب عليها ولا جرم فيها اصلاً . فاذا اقتحم جندي من الاعداء منشأتنا العسكرية أو مواقعنا الحربية ليجوس خلالها ، ولينتهب ما يفيد جيشه المحارب من اسرار ومعلومات ، فهو انما يقوم بعمل عسكري مباح من اعمال الحرب ؛ واذا أُلقي القبض عليه اعتُبر اسيراً كما يُعتبر كل عدو محارب ، ولا يجوز اعتباره مجرمًا ، أو معاقبته كجاسوس . وقد كرس هذا المبدأ المعترف به في الفقه والتعامل الدوليين احكامُ الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من اتفاقية لاهاي المعقودة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ والمشار اليها سابقاً .

بيد انه اذا اخفى العدو صفته ، ونفذ الى احد الاماكن العسكرية المحظورة رانداً مستطعماً ، فلا يفيدته التدريع بقواعد القانون الدولي العام ، ولا تحميه هذه القواعد ، وانما يُعدّ فعله هذا تجسساً ، ويعاقب عليه كجاسوس . وهذا ما أقرته المادة ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري ، ونصها ما يلي :
« يعاقب بالاعدام كل عدو يدخل متسكراً الى الاماكن المبينة في المادة السابقة (١) » .

ويقابل هذه المادة نصُ المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي (٢) .

مقومات هذه الجريمة

تتلخص مقومات الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٥٩ من قانون العقوبات العسكري بما يلي :

-
- (١) أي المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري ، وقد سبقت الاشارة الى نصها في معرض شرحها ، في الصفحة ٤٣٦ من هذا الكتاب .
(٢) اقرأ بيير مونغي في شرحه الحروف المتوه به آنفاً ، ص ٥٣٥ ، نبذة ٥٥٠١ .

أولاً : انه يكون الفاعل عدواً : - ويقصد بـ « العدو » : كل عسكري ينتمي الى قوات الدولة الاجنبية التي هي في حرب مع الدولة السورية .

ثانياً : الدخول الى احد الاماكن الميمنة في المادة ١٨٥ : وهذه الاماكن عددها الفقرة «آ» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري على سبيل التمثيل لا التعديد او الحصر ، وهي : المواقع الحربية ، والمراكز والمؤسسات والورشات العسكرية ، والمسكرات ، والمخيمات ، وأي محل آخر من محلات الجيش .

ومن البديهي ان الثمروع في هذا الجرم معاقب عليه أيضاً .

ثالثاً : التنكر : - هذا المنصريؤلف الخاصية المميزة لجرمة التجسس التي يقوم بها العدو في خلال الحرب . فاذا انتفى التنكر ، امحى عن الفعل كل صفة حرمية ، واعتبر من الافعال الحربية المباحة التي تقرها أعراف الحرب وقوانينها .

والتنكر هو كل عمل من اعمال التخفي يلبس الفاعل به شخصيته ، وبستر حقيقتها . ومثال ذلك : أن يتحمل اسماً كاذباً ، أو يبرز هوية زائفة ، أو يتخذ لنفسه رتبة او صفة غير صحيحة ، أو يتوَّجَّأ بزي الجنود الوطنيين ، أو يلبس كسوة من كسرى عمال البريد مثلاً ، أو يضع شارة يعرفها الحراس فلا يعترضوا سبيله .

ويجب أن تكون وسيلة التنكر هي التي سهلت النفاذ الى المكان العسكري المخطور : أي أن تكون هي التي اثرت بذاتها على الحراس فعملتهم على السماح للعدو المتنكر باجتياز الحواجز الحارجية . اما اذا استعمل العدر في الدخول وسيلة أخرى غير التنكر : كأن يغافل الحراس فينسلل الى الموقع الحربي المخطور أثناء تقيهم ، أو كأن يتسور الحواجز ليلاً ، أو ان ينفذ من مكان بعيد عن النقطة التي يرباط فيها اولئك الحراس ، أو اذا استخدم القوة ، أو أية

خدعة سافرة أو طريقة مغربة ، كالرشوة مثلاً ، فإن حكم المادة ١٥٩ لا تنف ذكرها غير جائز التطبيق ، ولا يمكن ان يعاقب العدو الذي استعمل مثل هذه الوسائل في اختراق الاماكن العسكرية المحظورة بالعقوبة المنصوص عليها في تلك المادة .

ويجب ان تكون وسيلة التكر مرافقه لفعل الدخول ، فاذا دخل العدو المكان الحربي المحظور من غير أن يخفي شخصيته ، أو أن يتنكر ، ثم ضبط في الداخل وهو يرتدي لباس الجنود السوريين ، وكان قد أعد هذا اللباس لتيسير دخوله ، ولكنه لم يستعمله في الدخول ، فإنه لا يعاقب بمقتضى حكم المادة ١٥٩ موضوع هذا الشرح .

رابعاً - - الفحص الجرمي : - ويكفي فيه القصد الجرمي العام ، ويتجلى في الوعي والاداة .

العقوبة

اما العقوبة التي يفرضها الشارع في المادة ١٥٩ على العدو الذي يدخل متكرراً محلاً من محلات الجيش فهو الاعدام .

ونهاية المطاف ان الشارع السوري يعاقب بالاعدام على افعال التجسس العسكري المنصوص عليها في المادتين ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري والتي يقوم بها العدو متكرراً ، أو غيره من العسكريين لصلحته . وماقتض به المواد ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات يكمل أحكام هاتين المادتين المشار اليهما .

ثالثاً - - الفحص الوارد في الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٢٣

من قانون العقوبات العسكري

لقد نصت المادة ١٢٣ المعدلة على ما يلي :

د ١ - يعاقب بثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات كل شخص عسكري او

مدني يقدم على تحقيق المَكَم أو تخيير الجيش والمس بكرامته أو سمعته أو معنوياته أو يقدم على ما من شأنه أن يصف في الجيش روح النظام العسكري أو الطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم ، أو انتقاد أعمال القيادة العامة والمسؤولين عن أعمال الجيش وذلك بصورة تحط من كرامتهم .

٢ - يعاقب بالجس من شهرين الى سنتين كل شخص عسكري أو مدني يقدم زمن السلم على نشر أو إبلاغ أو إفشاء كل ما يتعلق بالحوادث العسكرية داخل الثكنات أو خارجها أو الاجراءات التي تتخذها السلطة العسكرية بحق احد افرادها أو الأوامر والقرارات الصادرة من هذه السلطة ، وكل ما يتعلق بتفلات الوحدات والمفارز العسكرية ، وكل ما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها قوى ايولة المسلحة ، ويستثنى من ذلك التبليغات والاذاعات التي تأمر بشرها السلطة المختصة .

٣ - فإذا حصل الجرم أثناء الحروب أو في حالة الحروب تتضاعف العقوبة .

ونظرة دقيقة خاطفة يلقيها الباحث في مقارنة احكام الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات العسكري بأحكام الفقرة «ب» من المادة ١٥٨ من القانون ذاته ، توضح الفروق القائمة بين المادتين ، وتظهر التباين في اركان الجريمة الواردة في كل منها ، وفي عناصرها وشروط تطبيقها ومداه .

رابعاً - التجسس في المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات العسكري :

ولا يسمن ، في ختام هذا البحث ، الا ان نلفت الانتباه الى ان قانون العقوبات العسكري قد دمج بالجناية فعلين اثنين يقلب فيها طابع التجسس .

١ - اما الفعل الاول ، فيتجلى في « تسليم العدو كلمة السر » أو سر الأعمال

العسكرية والحملات والمفاوضات ، او خرائط بعض المنشآت العسكرية ،
وموطن ذلك كله المادة ١٥٥ من قانون العقوبات العسكري ، ونصها ما يلي :
« يعاقب بالاعدام :

١ - كل عسكري يسلم العدو ، او في مصلحة العدو ، الجند الذي في
امرته او في الموقع الموكول اليه او سلاح الجيش او ذخيره او مؤناته ، او
خرائط المواقع الحربية والمعامل والمرافئ والاحواض ، او كلمة السر ، او
سر الاعمال العسكرية والحملات والمفاوضات .

٢ - كل عسكري يتصل بالعدو لكي يسهل اعماله .

٣ - كل عسكري يشترك في المؤامرات التي يراد بها الضغط على مقررات
الرئيس العسكري المسؤول . »

٢ - والفعل الثاني هو افشاء كلمة السر أو الاشارة الخاصة أو التنبيهات
او الوسائل السرية المختصة بالحفر والخفاير ، ، وموطن هذا الفعل الفقرة ٢ آ ،
من المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العسكري .

هذان الفعلان لا يعدوان - في جوهرهما - ان يكونا من افعال التجسس
ولكن الشارع أسلكهما في عداد جرائم الخيانة .

اما وقد انجزنا بحث التجسس في التشريع المقارن وفي التشريع السوري ،
وشرحنا احكامه في قانون العقوبات وفي قانون العقوبات العسكري ، فقد آن
لنا ان نتناول « جرائم الصلات غير المشروعة بالعدو » ، وقدور ، أكثر ماتدور ،
حول « الاتجار مع العدو » .

★ ★ ★

البطالة

العلاقات غير المشروعة بالعدو

Des relations illicites avec l'ennemi

المواد ٢٧٥ - ٢٧٧

يحتوي هذا الباب على الفصول الستة التالية :

الفصل الاول : الاتجار مع العدو في القانون الدولي وفي التشريع الجزائي المقارن .

الفصل الثاني : الاتجار مع العدو في ظل قانون الجزاء العثماني .

الفصل الثالث : الاتجار مع العدو في قانون العقوبات (المادة ٢٧٥) .

الفصل الرابع : المساهمة في قرض أو اكتساب لمنفعة دولة معادية أو تسهيل أعمالها المالية (المادة ٢٧٦) .

الفصل الخامس : اخفاء أو اختلاس أموال العدو المعهود بها الى حارس (المادة ٢٧٧) .

الفصل السادس : الاتجار مع العدو في التشريعات الصادرة بعد قانون العقوبات .

الفصل الأول

الاتجار مع العدو

في

القانون الدولي والتشريع الجزائي المقارن

تحرير الموضوع

تصلح هذه النسبة « الصلات غير المشروعة بالعدو » أن تطلق عنواناً لأغلب الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي ، إن لم نقل لأجمعها . ويبدو أن الشارع لم يشأ أن يُفرغ في تلك العبارة محتواها الكامل ، أو أن يُسبغ عليها مدلولها التام ، فقصر مداها على ثلاث جرائم :

أولها : الاتجار مع العدو ، وقد نصت عليه المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات .
وثانيها : إسداء العون المالي للعدو ، وقد انتظمت أحكام المادة ٢٧٦ .
وثالثها : إخفاء أو اختلاس أموال العدو الموضوعة تحت الحراسة ، وقد عاقبت على ذلك المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات .
وجميع هذه الجرائم جنسية الوصف ، ويماقب فاعلها بالحبس وبالغرامة معاً .

ولم يقتصر الشارع السوري ، في التصدي لمثل هذا الموضوع ، على النصوص

الواردة في المواد ٢٧٥ - ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وإثنا أصدر من قبله ، ومن بعده ، قوانين خاصة ، نذكر منها .

أولاً : القانون ذو الرقم ٢٧٣ المؤرخ في ١١ - ٩ - ١٩٤٦ المتضمن أحكام مقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية^(١) .

ثانياً : القانون ذو الرقم ٣٢٠ الصادر في ١٧ - ٥ - ١٩٤٧ ، والقاضي بجمع بيع العقارات وتهريب اليهود الى فلسطين .

ثالثاً : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٩٨ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣ والمتضمن تهديد العقوبات الواجب تطبيقها على كل من أقدم أو حاول أن يقدم على استيراد أو بيع أو شراء أو حيازة أو نقل البضائع المصدرة من بلاد العدو .
رابعاً : وقد استندت مشكلة الجزء المقتصب من فلسطين أن تقرر دول الجامعة العربية مقاطعة العدو المشترك (إسرائيل) ، وفرض نوع من الحصار الاقتصادي تقادياً من استثناء أخطار الصهيونية وشروطها الاستثمارية ، ورغبة في قطع أسباب المنفعة والحياة عن هذا الجراثيم الغريب في جسم العروبة المنسجم ، السائر صعداً في معارج الثبو والوحدة والكمال . وقد أنشأت الجامعة العربية مكتباً رئيسياً لمقاطعة (إسرائيل) ، وجعلت مركزاً دمشق . ثم اتخذ مجلس الجامعة العربية في ١٩ ايار ١٩٥١ قراراً يقضي بشكليف كل دولة من الدول العربية إحداث مكتب خاص يعنى بجميع شؤون مقاطعة (إسرائيل) . وتنفيذاً لهذا القرار فقد أحدثت الحكومة السورية منذئذٍ مكتباً خاصاً أطلقت عليه اسم « مكتب مقاطعة إسرائيل » بموجب المرسوم ذي الرقم ٩٢ الصادر في ٢٦ - ٢ - ١٩٥٢ ، ويربط مكتب المقاطعة هذا ، برئاسة مجلس الوزراء ، ويعمل جنباً الى جنب ، مع المكتب الرئيسي في دمشق .

(١) ولد ألقي القانون ذو الرقم ٢٧٣ بموجب أحكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ المتضمن منع التعامل مع إسرائيل أو من له علاقة بها ، وحلت أحكام هذا القانون عن القانون الملغى .

وأدرك مجلس الجامعة العربية ضرورة توحيد الأحكام التشريعية المتعلقة بالأجراءات الخاصة بمقاطعة (إسرائيل) ، والعقوبات الواجب فرضها على مخالفيها في جميع الدول العربية ، فأقر في دورته المنعقدة في ١١-١٢-١٩٥٤ مشروع قانون موحد في هذا الصدد ، وأوصى الحكومات العربية بإدخال أحكامه في صلب تشريعاتها الوطنية الداخلية . واستجابة لذلك . فقد أصدرت السلطة التشريعية في سورية القانون ذا الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤-٨-١٩٥٦ ويتضمن أحكام منع التعامل مع (إسرائيل) أو من له علاقة بها . وبصدوره أضحت أحكام القانون ذي الرقم ٢٧٣ المؤرخ في ١١-٦-١٩٤٦ السالف ذكره لغواً وغير ذات موضوع ، وهذا ما أدركه الشارع ، فأقر في المادة ١٢ من القانون الجديد ذي الرقم ٢٨٦ ، وبنص صريح ، إلغاء القانون القديم ذي الرقم ٢٧٣ المشار إليه .

أما وقد حددنا الموضوع من ناحية التشريع السوري ، فلعل ضرورة استكمال الفائدة العملية تفرض علينا أن نتصدى لبحث هذا الموضوع في ضوء مبادئ القانون الدولي العام والتشريع الجزائي الاجنبي المقارن .

الواجب مع الوعد في القانون الدولي العام والتشريعات الاجنبية الداخلية

أولاً : في القانون الدولي

الاصل ان التبادل التجاري حر ومباح في حدود القانون . والتبادل التجاري ، سواء أكان في داخل الدولة أم في الصعيد الدولي ، ينمي العلاقات الاقتصادية ؛ ويمد الأسواق في كل مكان بما تدعو الحاجة الى الحصول عليه عن طريق الشراء . ولكن هذه القاعدة - قاعدة حرية التبادل التجاري - قد تعنوها استثناءات همة ، ونجد منها قيود كثيرة . ولعل أهم هذه الاستثناءات والقيود ، ما تستلزمه ضرورات الدفاع وسلامة كيان الدولة الاقتصادي ووضعها

المالي في زمن الحرب . وبما لا نزاع فيه ان القيام بمبادلات أو أعمال تجارية مع الدولة المعادية ، في خلال الحرب ، أو مع رعاياها ، أو مندوبيها ، أو الشركات والمؤسسات التابعة لها ، قد ينطوي في كثير من الاحيان على بمالة للعدو ، أو معونة تسدى اليه ، ذلك لأنه لا غنى للدولة المحاربة عن سد حاجات القوات المسلحة واشباع مطالب المدنيين في شتى أنواع السلع ، ومختلف أصناف المواد الضرورية . ولا فرق بين ان تجري هذه المعاملات مع العدو مباشرة ، أو ان تجري بالواسطة ، أو بأي طريقة أخرى .

والمبدأ المعمول به في القانون الدولي انه ليس للدولة المحايدة أن تساعد دولة محاربة بإرسال أسلحة أو ذخائر أو معدات حربية إليها ، ولو كان ذلك بمقابل . بيد أن هذا الخطر يقتصر على حكومات الدول المحايدة ، ولا يمتد الى الرعايا والافراد ؛ فلهؤلاء ان يقرموا بشئ ضروب التبادل الاقتصادي والتعامل التجاري أو المالي مع الدول المحاربة ورعاياها ومؤسساتها فيرسلوا اليها الاسلحة والمعدات مثلاً ، دون ان تكون حكومة الدولة المحايدة التي ينتمون اليها مسؤولة دولياً ، لان مبادئ القانون الدولي لا يوجب عليها اي التزام ، من هذا القبيل ، يقضي بمنع رعاياها من التعامل مع الدول المحاربة لمجرد انهم رعاياها . والسوابق التاريخية تؤيد هذا المبدأ ؛ ففي الحرب التي نشبت بين ألمانيا وفرنسا عام ١٨٧٠ شكت الحكومة الألمانية الى الحكومة البريطانية قعودها عن منع رعايا البريطانيين من بيع الاسلحة والذخائر الى الحكومة الفرنسية . وفي الحرب العالمية الاولى شكت حكومة ألمانيا الى حكومة الولايات المتحدة تكورها عن منع رعاياها من صنع الاسلحة والذخائر لدول الحلفاء وتزويدهم بها . وكان الرد على الشكويين : أن الاعراف الدولية ، وقواعد القانون الدولي العام ، لا تفرض مثل هذا الواجب على الحكومات ؛ وللدولة المحاربة نفسها ان تتخذ هي من التدابير ما يكفل منع وصول هذه الاشياء الى عدوها .

من أجل ذلك كله ، كان لامعدي عن تدخل الشارع ، لإصدار نصوص

خاصة في صلب التشريع الداخلي ، تقضي بحظر الاتجار مع الاعداء في زمن الحرب ، وتحريم هذا النوع من التعامل في مختلف صورته واساليه ، وفرض العقاب على مقارفيه ، سواء كانوا مواطنين ام اجانب . وسنضرب أمثلة من هذه النصوص التي اقترتها بعض الدول الاجنبية والعربية ، كإيطاليا وفرنسا ومصر وغيرها ، في صلب تشريعاتها الجزائية الداخلية في هذا المضمار .

ثانياً : في التشريعات الدافعية

أ - في الفروع الإيطالية

لم يكن قانون العقوبات الإيطالي القديم الصادر في عام ١٨٨٩^(١) لعقاب على الاتجار مع العدو ؛ وقد انتبه الشارع الإيطالي الى هذا النقص في خلال الحرب العالمية الاولى ، فسارع الى اصدار القانون المؤرخ في ٨ آب (اغسطس) ١٩١٦ ، وعندما وضع الشارع الإيطالي قانون العقوبات المؤرخ في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ والمعروف بـ « قانون روكو Rocco »^(٢) عاقب في المادة ٢٤٧ « كل من يتصل بالأجنبي في زمن الحرب ليساعد العدو في اعماله الحربية ضد الدولة الإيطالية ، او ليقع الضرر بأية صورة اخرى في الاعمال الحربية التي تقوم بها

(١) وهو القانون الذي وضع موضع التنفيذ اعتباراً من اول كانون الثاني (يناير) ١٨٩٠ والمعروف بـ « قانون زانارديلي Zanardelli » نسبة الى وزير العدل الإيطالي الذي عمل على اصداره . وكان صاحب اليد الطولى في هذا القانون الفقيه الإيطالي الكبير كارارا Carrara احد اقطاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة في الفقه الجزائي Ecole Néo - classique .

(٢) نسبة الى واضع وزير العدل الإيطالي حينئذ ، وكان استاذ الحقوق الجزائية في جامعة روما . وقد طبقت احكام قانون « روكو » في إيطاليا اعتباراً من اول تموز (يوليو) ١٩٣١ ، وقانون العقوبات السوري مدني في كثير من احكامه لهذا القانون . ومن الجلي الواضح ان المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ اللتين نحن في صدد شرحهما مقبالتان كتأنيدها من المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات الإيطالي المشار اليه .

الدولة الإيطالية ، او من يعترف اي فعل آخر^(١) يهدف الى الغاية ذاتها ، .
اما العقوبة فهي السجن réclusion عشر سنوات من الاقل ، واذا حقق الفاعل
غايته فعقوبته الاعدام .

ثم يتناول الشارع الايطالي في المادة ٢٤٨ لوناً خاصاً من الوان هذا العون
الذي اشارت اليه المادة السابقة فيعاقب بالسجن خمس سنوات على الاقل « كل
من يقدم - ولوطريقة غير مباشرة - الى دولة معادية ، في زمن الحرب ، مؤناً
provisions او اشياء اخرى يمكن استخدامها ضد مصلحة الدولة الإيطالية ؛
ولا يسري حكم هذا النص على الاجنبي الذي يرتكب الجريمة في الخارج » .

وفي المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات الايطالي ، ويقابل نصها نص المادة ٢٧٦
في قانون العقوبات السوري ، يعاقب الشارع الايطالي بالسجن خمس سنوات
على الاقل « كل من يساهم في قروض او اعطاءات مالية versements لمصلحة
دولة معادية ، او يسهل العمليات المتعلقة بذلك ، ولا يسري حكم هذا النص على
الاجنبي الذي يعترف الجريمة في الخارج »^(٢)

ثم يصل الشارع الايطالي ، بعد ذلك ، الى فعل الاتجار مع العدو ، فيعاقب
في المادة ٢٥٠ بالسجن من سنتين الى عشر سنوات وبغرامة تعادل خمسة اضعاف

(١) إن القاضي هو الذي يعود اليه تقدير الاعمال الاخرى من شأنها ان تبين العدو
في عملياته الحربية او ان تؤدي العمليات الحربية التي تقوم بها الدولة الإيطالية ، فمثلاً : تقديم
الاسلحة او الذخائر الى العدو ، ال قيام مستخدمى الخطوط الحديدية باعانة سفر القطارات التي
تحمل الجنود او المعدات الحربية الى الجبهة . والفاعل معاقب سواء كان إيطاليا ام اجنبياً . اما
اذا كان من رعايا الدولة التي نشبت الحرب بينها وبين إيطاليا ، فلا تشمل احكام هذا النص .
ولا يبد منه جرعة معاقب عليها (انظر تعليقات القاضي الفرنسي كازاينكا Pierre de Casabianca
على المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات الايطالي ، ص ١٦٥) .

(٢) لم يكن في القانون الايطالي الصادر في عام ١٨٨٩ اي نص يعاقب على مثل الجريمة
المقصود عليها في المادة ٢٤٩ من « قانون روكو » .

من البضاعة على ان لا تقل عن عشرة آلاف ليرة (1) ، وكل مواطن ، او اجنبي مقيم على ارض الدولة الايطالية ، يتجسس ، في زمن الحرب ، وفي غير الحالات المبينة في المادة ٣٤٨ (٢) ، مع وعابا الدولة المعادية اتى اقاموا ، او مع اي شخص آخر مقيم في بلاد العدو ، سواء أجرى فعل الاتجار بصورة مباشرة أم غير مباشرة (٣) .

ب - في التشريع الفرنسي

أما في فرنسا فقد كان من المكروه خلقاً في ظل العهد الملكي القديم ان يهتبل احد وعابا الدولة فرصة الحرب فيثري من وراء الاتجار بما يؤدي مصالح بلاده . ولذلك فقد كانت الحكومة تعتمد عند كل نزاع مسلح الى اصدار « نواهي » lettres inhibitoires تحظر فيها الاتجار مع الاعداء .

وحينما وضع الشارع الفرنسي القانون الجزائري في عام ١٨٩٠ ، اختصرت المادة ٧٧ منه على تحريم امداد العدو بالجنود والتقود والاوزاق والاسلحة والذخائر ، فلم تتناول سوى العلاقات الاقتصادية المتكونة مع قوات العدو المسلحة والتي تنطوي على ما يحتاج اليه قطعات الجيش الحاربة في الميدان . ويشترط في العقاب ان يتوافر في نفس الفاعل قصد الاضرار بالوطن او تمكين العدو من الظفر animus hostilis ، وهو قصد جرمي خاص .

أما العلائق الاقتصادية القائمة على محض الربح ، او المتكونة مع غير قوات

(١) الليرة وحدة النقد الايطالي .

(٢) وقد سبت الاشارة اليها قبل قليل .

(٣) ذكرنا ان مثل هذا النص لم يرد في قانون زارديلي ، وان اول من تشريعي حرم في ايطاليا فعل الاتجار مع العدو وعاب عليه هو القانون الصادر في خلال الحرب العالمية الاولى المؤرخ في ٨ آب (اغسطس) ١٩١٦ .

الاعداء ، فلم تكن لتشملها احكام المادة ٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٨١٠^(١) وقد استقرت انتباه الشارع الفرنسي اهمية العوامل الاقتصادية في إيقاد سنوات الحروب وفي سيرها وتغذيتها ما تصير اليه ، وما تقترن به من نتائج . وما ان نشبت الحرب العالمية الاولى حتى سارع الى سنّ المرسوم المؤرخ في ٣٧ ايلول (سبتمبر) ١٩١٤ ، وحظر فيه الاتجار مع الاعداء ورعاياهم نظراً لقيام حالة الحرب ، وحرصاً على سلامة الدفاع الوطني واستنبط الشارع من هذا التحريم النتائج الواجبة في العلاقات المدنية ، فاعتبر جميع العقود والتمهيدات التي يكون رعايا العدو ، او الاشخاص القاطنون في أرضه ، فربقاً فيها باطلة وملغاة ، لخالفها احكام النظام العام ؛ كما منع ، للسبب نفسه ، تنفيذ جميع العقود والتمهيدات التي يكون التنفيذ فيها لمصلحة رعايا العدو او الاشخاص القاطنين في أرضه . وقد اجتزأ الشارع الفرنسي بذلك ، ولم يفرض اية عقوبة على فعل الاتجار مع الاعداء .

ولكن ما ان جاء العام الثاني من اعوام الحرب حتى رأى الشارع الفرنسي ان المؤبدات المدنية التي وضعها لا تكفي في ضمان تحريم الاتجار مع الاعداء ، وانه لا مندوحة عن اللجوء الى فرض العقوبات الجزائية ، فعمد الى اصدار القانون المؤرخ في ٤ نيسان (ابريل) ١٩١٥ وعاقب فيه بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبالغرامة من ٥٠٠ فرنك الى ٣٠٠٠ فرنك او باحدى هاتين العقوبتين كل من يقدم على القيام بأي عمل تجاري ، او عقد اي اتفاق مع رعايا العدو او الاشخاص المقيمين في أرضه ، سواء اجرى ذلك مباشرة ام بواسطة شخص

(١) ويتألف نص المادة ٧٧ القديمة من قانون العقوبات الفرنسي المادة ٥٠ من قانون الجزء الثاني . وقد ألغيت المادة ٧٧ المشار اليها من قانون العقوبات الفرنسي بموجب المرسوم التشريعي الصادر في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٣٩ ، واستخض عن احكامها بنص المادة ٧٥ و٧٥ ا لفقرة ٥ منها . ويقارب من هذه الفقرة الخامسة من المادة ٧٥ الملحق اليها في توبها الجديد احكام المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات السوري .

مستعار . وكذلك عاقب بالعقوبة نفسها من يقدم على تنفيذ أية معاملة تجارية ،
او عقدي ، او تعهد من هذا القبيل .

وعندما أعاد الشارع الفرنسي النظر في الجرائم المحقة بأمن الدولة الخارجي
قبيل الحرب العالمية الثانية ألغى بموجب المرسوم التشريعي الصادر في ٢٩ تموز
(يوليو) ١٩٣٩ نص المادة ٧٧ القديمة ، واستعاض عنها بالفقرة الخامسة من المادة ٧٥
وعاقب فيها على العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الفاعل مع العدو بقصد إسداء
العون إليه أو الإضرار بالوطن الفرنسي . هذا الفعل لا يؤلف تجاراً بالمنع
المقصود في المرف وفي الاصطلاح ، ولما يتخذ الفاعل منه ذريعة لسد حاجات
حقيقية للعدو ، ويتعنى به الأسباب لمعونته ونصرته ، وإذكاء نشاطه للقتال ،
فيجري عليه ما يفيد من السلع والمواد الضرورية ، وببذل له ما يموت به . فالفعل
هنا إذن يؤلف مساعدة مباشرة للعدو ، وقد لا يكون أقل خطورة من حمل
السلاح في صفوفه ، ولذلك اعتبره الشارع الفرنسي خيانة إذا قام به الفرنسي ،
ونجساً إذا اقترفه الاجنبي ، والعقوبة في الحالتين ، هي الاعدام .

اما الاتجار مع الاعداء بالمعنى الدقيقى - أي الحالي من قصد التدور بالوطن
animus hostilis - فقد نص الشارع الفرنسي في الفقرة ٥ من المادة ٧٩ على
على معاقبة من يتجرع مع رعايا الدولة المعادية أو مندوبيها رغبته التي تصددها
الحكومة . وقد فوض لذلك عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . أما النهي فقد صدر
بمقتضى المرسوم التشريعي المؤرخ في أول ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ ، وفرض
الشارع فيه عقوبات أخرى على أفعال الاتجار مع الاعداء .

وعندما احتل العدو جزءاً كبيراً من البلاد الفرنسية في الحرب العالمية الثانية
لوحظ ازدياد المعاملات التجارية مع زعابا العدو ومن مدينيين وعسكريين ، وشجعت
حكومة فيشي Vichy على التعاون الاقتصادي Collaboration économique
بين أفراد الشعب الفرنسي والالمانيين ، ورأى الشارع ان يوقف تيار هذا التعامل وأن
يجرم " التعاون الاقتصادي " فأصدر الامر Ordonnance المؤرخ في ٢٩ آذار (مارس)

١٩٤٥ والقاضي بمنع الاتجار مع الاعداء في الاراضي الفرنسية المحتلة occupés أو الواقعة تحت إشرافهم contrôlés، وقصر العقاب على العلاقات التجارية القائمة بين الرعايا الفرنسيين أو الحلفاء، وبين رعايا العدو وعملائه؛ ثم حدد هذا الامر أفعال الاتجار التي يعاقب فاعلوها بالعقوبة المتصوص عليها في الفقرة ٥ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي، وأفعال الاتجار الأخرى التي يعاقب فاعلوها بالعقوبات الواردة في المرسوم التشريعي الصادر في أول ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩ السالف ذكره وقد اتخذ الشارع الفرنسي معياراً لهذا التفريق طبيعة المعاملات التجارية ومداهها واتساع أفعائها وأهميتها وتكرورها ومقدار اثرها في طاقة العدو الحربية. فإذا كانت أفعال الاتجار من الخطورة والأهمية بحيث أنها زادت في طاقة العدو الحربية Potentiel de guerre فإن الفقرة ٥ من المادة ٧٩ هي الواجبة التطبيق، وإلا فأحكام المرسوم التشريعي الصادر في أول ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩. وقد عدد الامر المؤرخ في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٥ في مادته الثالثة حالات لا يعاقب فيها على العلاقات التي قد تقوم بين الرعايا الفرنسيين ورعايا العدو أو الأشخاص القاطنين في بلاده كالزواجات أو الطرود التي ترسل إلى أسرى الحرب أياً كانت جنسيتهم، أو التي يتلقونها؛ وكذلك العلاقات التي تبيحها الاتفاقات الدولية في زمن الحرب، ولا يعاقب أيضاً على المبيعات (بالمفرق) لجنود الاعداء الموجودين في الاراضي الفرنسية المحتلة أو الواقعة تحت سلطة العدو، ولا على الاعمال التجارية التي ترمي إلى إعالة الفرنسيين، وإبقاء ضرورات عيشهم^(١)، ولا على أية صلة اقتصادية اقترنت تحت وطأة الاكراه.

ومن الجدير بالذكر ان الشارع الفرنسي لا يعاقب على علاقات الاتجار مع

(١) انظر في كل ما تقدم عن موضوع « الاتجار مع العدو في التشريع الفرنسي » موسوعة الدولتين الجزائية: الجزء الاول، بنية ١٣٦ - ١٥٨، ص ٢٣ وما بعدها. وكذلك هاوسون: المرجع السابق: ص ٣٥٢ - ٣٥٩، بنية ١١١ - ١٥٦.

العدو فحسب ، ولكنه يحرم أيضاً كل مراسلة أو أية اتصالات أخرى يقوم بها فرنسي أو اجنبي في زمن الحرب ، ودون إذن الحكومة ، مع وعابا الدولة المعادة أو مندوبيها ، ويعتبر ذلك ماساً بأمن الدولة الخارجي ، ويعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة^(١) . ومن المؤسف أن التشريع الجزائي السوري يتناول من مثل هذا النص .

ج - في التشريع المصري

أما في مصر فلم يكن ثمة أي نص تشريعي خاص بمجرمة الاتجار مع الاعداء . على أنه إذا كان الاتجار مع العدو يلابسه تسليم شيء من الاشياء المينة في المادة ٧٩ من قانون العقوبات المصري^(٢) فإن حكمها يتعدى هذا الواجب التطبيق متى توافر في نفس الفاعل ركن القصد الجرمي الخاص الذي يتطلبه القانون . وسدأ لهذا النقص ، فقد درج الشارع المصري في زمن الحرب على حظر

(١) انظر غارسون : المصدر ذاته ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ بذة ٨٦ - ١١٠ ، والفقرة ٤ من المادة ٧٩ ساللة الذكر .

(٢) هذه المادة مقتبسة من المادة ١٧٧ للملغاة من قانون العقوبات الفرنسي والتي ذكرها . ولعل من الغائبة ان يورد نص المادة ٧٩ من قانون العقوبات المصري وقد جاء فيها مايلي : « يعاقب بالاعدام كل من سبل دخول العدو في البلاد : أو سله مدناً أو حصوناً أو منشآت أو موقع أو موانئ أو مخازن أو ترسعات أو سفناً أو طائرات ، مما يستعمل في الدفاع عن البلاد ، أو مما اعد لذلك ، أو وسائل مواصلات ، أو اسلحة أو ذخائر أو مهمات حربية أو مؤناً واغذية ، أو امدد بالساكر أو بالرجال أو بالعتود ، أو خدمة بان تلاليه اخباراً ، أو بان كان له مرشداً ، أو حرض الجنود المصريين على الانضمام الى العدو ، وبوجه هام : كل من ساعد تقدم قوات العدو ، وذلك باثارة الفتن أو بالهلع الرعب في نفوس قوات الدفاع عن البلاد ، أو بجمع اتصالها بعضها ببعض في لقاء العدو ، أو بزعزعة ولاء تلك القوات للملك أو اخلاصها للبلاد ، أو باية طريقة اخرى » .

وما اتي في هذه المادة يكاد يكون مطابقاً لما ورد في المادة ٥٥ من قانون الجزاء الثاني . وقد سببت الاشارة اليها في هامش الصفحة ٢٠٢ - ٢٠٣ من هذا الكتاب .

الاتجار مع الاعداء بأوامر عسكرية تسن في ظل الاحكام العرفية^(١)، ومثال ذلك : الامر العسكري ذو الرقم ١٥٨ الصادر في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٤١ والقاضي بمنع الاتجار مع رعايا المانيا وايطاليا في اثناء الحرب. فقد حرم هذا الامر أن يُعقد بالذات او بالواسطة مع الرعايا الالمانين والرعايا الايطاليين او لمصلحتهم عقود او تصرفات او عمليات تجارية او مالية ، كما حرم تنفيذ أي التزام مالي او غير مالي ناشئ عن عقد او تصرف او عملية لمصلحة الرعايا الالمانين في تاريخ سابق لأول سبتمبر (ايلول) ١٩٣٩، او لمصلحة الرعايا الايطاليين في تاريخ سابق للثاني عشر من يونيو (حزيران) ١٩٤٠ وقد فرضت المادة ٣٣ من هذا الامر عقوبات الحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه او إحدى هاتين العقوبتين على من يخالف حكماً من احكامه .

وما يسترعي الانتباه ان المادة الاولى من هذا الامر اعتبرت في حكم الرعايا الاعداء : الاشخاص المعنوية من رعايا دولة غتلها المانيا وايطاليا وتخضع لرقابة ايهما ، وكذلك الشركات والجمعيات المصرية او الاجنبية التي يصدر وزير المالية قراراً باعتبارها تعمل بإشراف الماني او ايطالي ، او باعتبارها تدخل فيها مصالح المالية او ايطالية هامة .

وقد ادرك الشارع المصري ان الحكمة تقتضي وضع نص يستقر بين مواد القانون العام يعاقب على جريمة الاتجار مع رعايا الدول الاعداء في خلال الحرب فعمد الى اصدار القانون ذي الرقم ١١٣ المؤرخ في ١٢ مارس (آذار) ١٩٥٣ ، وهو يقضي باضافة مادتين جديدتين برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية ، وإدماجهما في صلب قانون العقوبات المصري .

(١) انظر في موضوع الاتجار مع الاعداء في التشريع المصري : عمود ابراهيم اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٩٥ وما بعدها .

أما المادة ٧٩ مكرواً فقد نصت على مايلي :

« كل من قام في زمن الحرب . بنفسه أو بواسطة غيره ، مباشرة أو عن طريق بلد آخر ، بتصدير بضائع أو منتجات ، أو غير ذلك من المواد ، من مصر الى بلد معاد ، أو باستيراد شيء من ذلك منه ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وبغرامة تعادل خمسة أمثال قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة على ألا تقل الغرامة عن ألف جنيه .

« ويحكم بمصادرة الأشياء محل الجرمية ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء»

ونص المادة ٧٩ ثانية على مايلي :

« كل من باشر في زمن حرب أعمالاً تجارية أخرى ، بالذات أو بالواسطة مع رعايا بلد معاد ، أو مع وكلاء هذا البلد ، أو مندوبيه ، أو ممثليه ، أياً كانت أقامتهم ، أو مع هيئة ، أو فرد مقيم فيه ، يعاقب بالسجن ، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه .

وقد تكفلت المذكرة الإيضاحية التي هي بمثابة لائحة الأسباب المرجعة للتشريع الجديد بالإفصاح عن الغرض منه ، فجاء فيها :

« أن قانون العقوبات المصري لم يتضمن نصاً يعاقب من يصدر أو يستورد في زمن حرب إلى أو من بلد معاد ، أو من يباشر أعمالاً تجارية مع رعايا ذلك البلد أو وكلائه أو مندوبيه أو مع هيئة أو فرد مقيم فيه .

« ولأنك أن هذه الأفعال تهدد أمن الدولة وسلامتها ، وتلحق ضرراً جسيماً بمصالحها الاقتصادية ، مما يترتب عليه عرقلة مجهودها الحربي ، كما تزيد في امكانيات البلد المعادي الاستمرار في عدوانه .

« وقد جرى التشريع المقارن بنصوص تشمل عقاب مثل هذه الأفعال .
ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٧٩/٥ من قانون العقوبات الفرنسي في فرض
عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على كل من يقوم بأعمال تجارية في زمن الحرب
بالذات أو بالواسطة مع رعاية دولة معادية أو وكلائها أو مندوبيها بخلاف ذلك
الحظر الصادر في هذا الشأن من السلطات الفرنسية ، وكذلك المواد ٢٤٨ وما
يهدا من قانون العقوبات الايطالي ، وهذه المواد الأخيرة شملت كثيراً من
صور هذه الجريمة .

« وقد رؤي ، لهذه الأسباب ، سد هذه الثغرة في قانون العقوبات المصري ،
وذلك بإضافة مادتين جديدتين إليه برقم ٧٩ مكرراً و ٧٩ ثانية في الباب الأول
من الكتاب الثاني الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة في الخارج ، لما بين
الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وتلك الواردة في المشروع المقترح من
مقتضى في الهدف ، وهو حماية الدولة وسلامتها في زمن الحرب .

ونخصي المذكرة الإيضاحية في بيانها ، فتقول :

« وقد نصت المادة ٧٩ مكرراً على عقاب عمليات التصدير والاستيراد ،
سواء تمت هذه العمليات بالذات أو بالواسطة ، ويشمل موضوع الجريمة كافة
الاشياء سواء أكانت منتجات صناعية أم زراعية أم مواد أولية أم غير ذلك ،
وسواء تم استيراد هذه الاشياء الى مصر مباشرة من البلد المعادي أو عن طريق
بلد اجنبي آخر .

« واشتملت المادة ٧٩ ثانية على عقاب صور التعامل التي لا تدخل في نطاق
المادة السابقة ، فنصت على عقاب من يباشر في زمن حرب بنفسه أو بواسطة
غيره ، أعمالاً تجارية ، مع رعاية بلد معادي ، أو مع وكلاء هذا البلد أو مندوبيه
أو ممثليه ، أو مع أية هيئة أو أي فرد مقيم فيه .

« والمقصود بزمن الحرب ، في خصوص هذا التشريع ، حالة قيام الحرب

فملاً ، او حالة وقف القتال من غير ابرام صلح ، سواء أكان ذلك نتيجة هدنة دائمة او مؤقتة ، او كان نتيجة لغير ذلك من الاسباب » .

• • •

أما وقد استعرضنا احكام التعامل الاقتصادي والتجاري والمالي مع العدو في القانون الدولي العام ، وتقصينا نماذج لهذه الاحكام في تشريعات بعض الدول الاجنبية والعربية ، فقد آن لنا ان نثنين احكام إنشاء علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع العدو في التشريع الجزائي السوري ، وسنبعث ذلك :
اولاً : في ظل قانون الجزاء العثماني .

وثانياً : في نطاق قانون العقوبات النافذ اعتباراً من اول ايلول

(سبتمبر) ١٩٤٩ .

وثالثاً : في القوانين اللاحقة بقانون العقوبات ، وفي التشريعات الصادرة

بعد صدره .

★ ★ ★

الفصل الثاني

الارتباط مع العدو

في

ظل قانون الجزاء العثماني

ان قانون الجزاء العثماني الذي ظل ساري المفعول في بلادنا روجاً طويلاً من الزمن لم يكن يحوي في احكامه المستقاة من قانون العقوبات الفرنسي الموضوع عام ١٨١٠ نصاً خاصاً بالمعاقبة على انشاء علاقات اقتصادية ، تجارية أو مالية ، مع الاعداء . وكان شأنه في ذلك شأن قانون العقوبات الفرنسي قبل ان يفكره ضرورات الدفاع الوطني الشارع الفرنسي في الحربين العالميتين على إصدار التشريعات الخاصة وادخال التعديلات المتتتضة التي المنعها اليها ، وشأن قانون العقوبات المصري قبل ان يدخل الشارع المصري اليه التعديل الذي ذكرناه بقتضى القانون ذي الرقم ١١٢ المؤرخ في ١٢-٣-١٩٥٣ .

ولم تكن المادة ٥٠ الآتفة الذكر من قانون الجزاء العثماني تختلف في شرائط تطبيقها عن المادة ٧٧ القدية الملغاة في قانون العقوبات الفرنسي ، او عن المادة ٧٩ من قانون العقوبات المصري ، اذ لم يكن ثمة من مجال لتطبيق احكامها

على فعل اقامة العلاقات التجارية او المالية مع العدو ما لم يكن هذا الفعل متضمناً اعطاء العدو « عساكر او دراهم او ذخائر او سلاحاً او مهمات » ، وما لم يتوافر ركن القصد الجرمي الخاص الواجب توافره في جميع جرائم الحيازة ، وهو المعبر عنه في اللاتينية بعبارة : animus hostilis ، وعندئذ لا يعاقب الفاعل كمتّجّر مع العدو ، وانما يعاقب كمقاتل .

وقد أصدر الشارع السوري في ظل احكام قانون الجزاء العثماني تشريعين اثنين اولهما : القانون ذو الرقم ٢٧٣ الصادر في ١١-٦-١٩٤٦ ، والقاضي بمنع استيراد وبيع وشراء ونقل البضائع والمنتجات الصهيونية داخل الاراضي السورية ، والمعاقبة على ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة . ولثانيها : القانون ذو الرقم ٣٢٠ الصادر في ١٧-٥-١٩٤٧ ، ويقضي بمنع بيع المقاربات في فلسطين الى الصهيونيين ونحرهم ، وتزويج اليهود الى فلسطين ، ويعاقب على ذلك أيضاً بالاشغال الشاقة المؤقتة .

وقد صدر القانونان كلاهما في زمن السلم ، وقبل التكهة بتأسيس دولة العدو (اسرائيل) . ولئن لم تكن احكامها متصلة اتصالاً مباشراً بتجريم فعل الاتجار مع العدو في زمن الحرب ، بالمعنى الدقيق ، فهي - على كل حال - يستهدفان حماية سلامة الدولة ، وصيانة مصالحها العليا ، ودور اخطار الصهيونية الاثيمة عنها .

واذا لم يكن من الجائز ان تعتبر الصهيونية حينذاك عدوّاً بالفعل ، بالمعنى القانوني او الدولي ، لانها لم تكن تتمتع بالشخصية الدولية ، ولم تكن وتقتدر قد تجسدت في صورة دولة (اسرائيل) ، كما لم تكن الدول العربية - وبينها سورية - قد قامت بعيلياتها الحربية في فلسطين المحتلة ، فان الصهيونية - على الرغم من ذلك كله - كانت منذ إصدار هذين القانونين وقبل اصدارهما عدوّاً بالقوة ، وكان من القدر المحتوم أن تدخل معها الدول العربية بحتمية او متفرقة في حرب سافرة .

ولقد قضى الشارع السوري في القانون ذي الرقم ٢٧٢ الملع اليه بنزع استيراد البضائع والمنتجات الصهيونية وتحطير بيعها وشراؤها ونقلها داخل اراضي الجمهورية؛ وعرف البضائع الصهيونية بأنها هي تلك التي تنتجها أيدي او معامل صهيونية في فلسطين . واوكل الشارع الى وزارة الاقتصاد الوطني ان تضع بالاتفاق مع الهيئات والمؤسسات العربية في فلسطين معايير لتسيير البضائع والمنتجات الصهيونية عما كانت نتيجة حينذاك الأيدي او المعامل العربية في فلسطين ، لكي لايجرم استيراد هذه المنتجات والبضائع العربية الى سورية . واناظر الشارع ايضاً بوزارة الاقتصاد ذاتها مهمة تأليف لجنة للبت بمصير البضائع والمنتجات الصهيونية الموجودة لدى التجار السوريين قبل صدور هذا القانون اي قبل تاريخ ١١-٦-١٩٤٦ .

اما المؤيد الجزائي فقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على ان كل من يستورد او يبيع او يشتري او ينقل او يهرب البضائع او المنتجات الصهيونية ، وهو عالم بأن صهيونية ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة . وإذا تبين ان عمله هذا كان بدافع اتفاق جار بينه وبين مؤسسات صهيونية ، فتطبق عليه الاحكام الخاصة بقانون حماية الاستقلال^(١) .

وقد اعتبر الشارع المحاولة بمثابة الجرم التام ، وعاقب المتدخل بعقوبة الفاعل الاصلي ، ومنع تطبيق الأسباب الخفيفة عمن يخالف أحكام ذلك القانون . أما البضائع والمنتجات موضوع الجريمة فتصادر وتباع ويخصص نصف ثمنها لمصلحة صندوق الأمة الذي كان محدثاً وقتئذ لإتقاذ أراضي فلسطين ، ويُمنح النصف الآخر للمصادرين والمهربين . وأما وسائل النقل فتصادر ايضاً ويُعتبر سائقوها

(١) ليس في احكام قانون حماية الاستقلال - كما رأينا - مايت باية صلة الى الإلصال التي جرما وعاقب عليها القانون ٢٧٢ المشار اليه في المتن . ولذلك فان ماقتض به مادته الخامسة من احالة تجديد العقوبة على صوص قانون حماية الاستقلال لم يصادف معه الحقيقي . فبما سيم الاحالة - بالتالي - طائفاً ، وغير سديد .

متدخلين في ارتكاب الجريمة إذا ثبت عليهم بأنها صهيونية .
وكان من الطبيعي - بعد ان تغيرت 'معطيات القضية الفلسطينية'، وأنشئت
الدولة المعادية (اسرائيل) - ان 'يلغي' الشارع' أحكام هذا القانون جميعها، وأن
يستعاض عنها بأحكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ ،
ومستوضحا بعد قليل .

أما القانون ذو الرقم ٣٢٠ الصادر في ١٧ - ٥ - ١٩٤٧ ، فقد عاقب ، في
مادته الاولى ، بالاشغال الشاقة المؤقتة :

١- كل من باع رأساً او بالواسطة للصهيونيين عقاراً في فلسطين يحصه ،
او يحض الفير او توسط لعقد هذا البيع ، او سهل .

٢- كل من هرب يهودياً الى فلسطين ، او ساعد على تهريبه اليها ، بطريق
السيرة او التوسط او الايواء ، او يغير ذلك من طرق المساعدة .

وقد اجاز ، في المادة الثانية ، ملاحقة السوري الذي يرتكب خارج
الاراضي السورية احدى هذه الجرائم قبل عودته الى سورية ، وذلك خلافاً
لما كان يلقي به آنذاك قانون اصول المحاكمات الجزائية العثماني الذي كانت
لاينفك ساري المفعول^(١) .

وقد قضت هذه المادة الثانية المشار اليها ان تقام الدعوى العامة على مثل
هذا الظنين في آخر محل اقامة له في سورية .

وبعد ان ضمت اراضي فلسطين غير المحتلة الى المملكة الهاشمية الاردنية ،
وأقيمت ادارة مستقلة في قطاع غزة تابعة للجمهورية العربية المتحدة ، فقد غدا التشريع
النافذ في الجزء غير المحتل من فلسطين هو تشريع الدولة صاحبة السيادة التي
يخضع لها . أما في سورية فان الحكمة التي استدعت سنّ القانون ذي الرقم

(١) انظر الفقرة الاخيرة من المادة ٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية الثاني والمدة
بالقرار ذي الرقم ٢٠٣٧ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ . اما النص المعمول
به حالياً في هذا المبدف هو المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري ، والمادة ٣ من قانون
اصول المحاكمات الجزائية الجديد .

٣٢٠ لعام ١٩٤٧ هي نفسها التي أوجبت إصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٩ المؤرخ في ١ - ٤ - ١٩٥٢ والذي منع منعاً باتاً إنشاء أو تعديل أو نقل أي حق عيني عقاري في أراضي الجمهورية العربية السورية لمنفعة أي شخص طبيعي أو اعتباري غير سوري، وحظر أيضاً إجراء عقود إيجار أو استئجار زراعي، لإسمه أو لمنفعته ، لمدة تزيد على ثلاث سنوات (المادة ١ فقرة ١) . ولكن الشارع عاد فاستثنى غير السوريين من أبناء البلاد العربية الذين يجوز لهم ان يكتسبوا حقوقاً عينية عقارية في أراضي الجمهورية العربية السورية شريطة المعاملة بالمثل وعلى ان يتم الإكتساب برخصة تصدر بمرسوم جمهوري (المادة ١ فقرة ٣) ثم أحدث الشارع استثناء آخر اباح فيه للأجانب اكتساب الحقوق العينية على العقارات الكائنة ضمن اماكن المناطق المبنية في مراكز المحافظات (المادة ٢) على ان يسبق ذلك أيضاً ترخيص صادر بمرسوم جمهوري (المادة ٣) . وأوجب الشارع السوري ان يُعتبر باطلاً كل عقد يجري خلافاً لهذه الاحكام ، او يُعقد باسم شخص مستعار بغية التخلص منها ، كما قضى بأن تُعتبر باطلة جميع الشروط الفرعية التي يقصد منها ضمان تنفيذ العقود المذكورة (المادة ٧) .

ولم يقتصر الشارع على استخلاص النتائج التي تنبئ على مخالفة أحكام هذا المرسوم التشريعي ، في الحقل المدني فحسب ، ولما أضفى على هذه الاحكام ، بالمؤبد الجرائي ، قوة نفاذ حاسمة إذ عاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة تعادل قيمة الاموال والحقوق التي تناولها العقد او بأحدى هاتين العقوبتين كل من أقدم على اجراء عقد لمصلحة شخص غير سوري خلافاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي ، او تدخل او توسط باجرائه ، كما أوجب - علاوة على ذلك - أن تصادر جميع الاموال والحقوق التي تناولها العقد (المادة ٨ فقرة ١) .

وإذا كان النائب العام يملك حق تقدير اقامة الدعوى العامة وتحريكها في سائر الجرائم ، فان الشارع - زيادة في الحرص - أوجب على النائب العام ، وألزمه الزاماً ، أن يقيم الدعوى العامة بإبطال العقود المسجلة خلافاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي ، وأن يتابع تنفيذ الاحكام الصادرة بشأنها .

الفصل الثالث

الالتجار مع العدو في

قانون العقوبات

المادة ٢٧٥

حينما صدر قانون العقوبات السوري بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٤٨ في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ ، أورد الشارع فيه نصاً خاصاً بالمعاقبة على المتاجرة مع العدو (المادة ٢٧٥) ، وتسهيل أعماله المالية (المادة ٢٧٦) ، وإخفاء أو اختلاس أمواله الموضوعة تحت الحراسة (المادة ٢٧٧) ، وجميع كل أولئك بعنوان: « الصلات غير المشروعة بالعدو » ، واعتبرها جنماً محلة بأمن الدولة الخارجي^(١). ونحن سنتولى هذه الجرائم المنصوص عليها في تلك المواد الثلاث

(١) على أنه إذا ثبت أن المصد الذي هدف الفاعل إلى تحقيقه من إقامة إحدى الصلات الاقتصادية أو التجارية أو المالية الواردة في المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ هو مساواة العدو على فوز قواته . فإن الجرم لا يعد مجرد صلة غير مشروعة بالعدو ، أو عرض التجار أو بيع أو شراء أو =

بالشرح والايضاح ؛ ثم نعود الى ذكر القوانين الخاصة التي أصدرها الشارع السوري في هذا المضمار بعد وضع قانون العقوبات موضع التنفيذ .

نص المادة ٢٧٥ تنص المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات على ما يلي :

« يعاقب بالحبس سنة على الأقل وبغرامة لا تنقص عن مائة ليرة كل ضوري وكل شخص ساكن في سورية أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة أو بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية أو أية صفقة ذرءاء أو بيع أو مفايضة مع أحد رعايا العدو أو مع شخص ساكن ببلاد العدو . »

أركان الجريمة الواردة المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات

ينضح من تدقيق أحكام المادة ٢٧٥ السالف ذكرها أن أركان الجريمة التي تنص عليها هي أربعة :

الركن الأول : الفاعل : — ينبغي أنه يكون الفاعل سورياً أو

أجنبياً ساكناً في سورية

ولا مجال لأبته لتطبيق أحكام هذه المادة على الأجنبي الذي يقطن في خارج سورية ويقدم في إحدى البلدان الأجنبية على الاتجار مع رعايا العدو أو مع من يقطن ببلاد ، سواء أكان هذا الأجنبي من رعايا دولة معادية أو صديقة أو محايدة . أما إذا كان الفاعل أجنبياً ساكناً أو مقيماً في سورية ، فلا جدال في أنه معاقبٌ معها كانت جنسيته ، ولو كان من رعايا العدو . ولا ريب في أن

== مفايضة أو اكتساب محظور، وإثنا يندو خيانة، ويستحق فاعله العقاب المتصور عليه في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . (انظر ماقتناة في هذا السدد في الصفحة ١٨٧ - ١٨٨ من كتابنا في مرض شرح اركان جريمة الخيانة الواردة في المادة ٢٦٥ السالف ذكرها) .

الشارع السوري احتذى في ذلك حذو الشارع الايطالي في المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات الايطالي الصادر في عام ١٩٣٠ ، وقد أسلفنا ذكرها . وهذا الحصر يجدّ - على كل حال - من مدى تطبيق الصلاحية الذاتية المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون العقوبات ، ويدعو إلى التضييق من أفق شمولها ، كما هي الحال في جرائم الحياة الواردة في المواد ٢٦٣-٢٦٨ الآتية مشرحها .

وكما يصحّ هذا القول في فاعل الجريمة المبينة في المادة ٢٧٥ ، فهو صحيح أيضاً في فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة التالية أي في المادة ٢٧٦ .

الركن الثاني : الفعل

وهو ركن الجريمة المادي ، ويتجلى في إقدام الفاعل - أو محاولته الإقدام - على عمل تجاري أو أية صفقة شراء أو بيع أو مقايضة .

وأول ما يجدر التنبيه إليه أن النص العربي لا يؤدي حقيقة المعنى الذي أرادته الشارع . فقد ورد في النص الأصلي الفرنسي عبارة : « ... un acte de commerce ou une opération quelconque d'achat, de vente, ou d'échange ... » فنقلت إلى العربية : « ... صفقة تجارية أو أية صفقة شراء أو بيع أو مقايضة ... » ؛ وهكذا استعمل الشارع في النص العربي للمادة ٢٧٥ لفظاً واحداً هو : « صفقة » للتعبير عن كل من كلتي : opération و acte على الرغم من الفارق الكبير بين مدلول « العمل التجاري » acte de commerce و « صفقة أو عملية » opération de vente مثلاً . فالعمل التجاري ، من جهة ، لا ينحصر في صفقات الشراء أو البيع أو المقايضة ، وإنما هو أوسع مدى من ذلك وأرحب نطاقاً ؛ ومن جهة أخرى ، فليس من الضروري أن تؤلف كل صفقة opération شراء أو بيع أو مقايضة عملاً تجارياً ، وإلا لوجب أن يستغني الشارع بذكر أحد هذين اللفظين عن الآخر . ونخلص من

كل ذلك إلى القول : إن إطلاق كلمة «صفة» لتعريفها معاً وفي آن واحد عمل غير صالح ولا سديد . ولعل " أقرب إلى الصحة والصواب ان تترجم عبارة « acte de commerce » بعبارة : « عمل تجاري » ، وان تخص كلمة : « opération » ، في هذا العدد ، بكلمة : « عملية أو صفقة » .

وإذن ، فما هو هذا « العمل التجاري » الذي إذا أقدم عليه الفاعل مع احد رعايا العدو أو مع شخص ساكن في بلاد العدو وجب عليه العقاب المفروض في المادة ٢٧٥ ؟

لا ممدى لنا ، في تعريف الاعمال التجارية ، عن الرجوع إلى احكام قانون التجارة الصادر في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٤٩ .

والحقيقة ان الشارع لم يشأ أن يعرف « العمل التجاري » في قانون التجارة السوري ، فجاء هذا خلواً من أي تعريف ، بيد انه ذكر في المادتين ٦ و ٧ منه ضروباً من النشاط وعدداً من التصرفات والافعال ، واعتبرها أعمالاً تجارية بحكم طبيعتها ، فليس يشترط ان يقوم بها تاجر لتتبع بالصفة التجارية ، ولما هي تجارية بحكم ماميتها الذاتية أبداً كان فاعلها ، وهي تضي الصفة التجارية على من يقوم بها . وهذه الاعمال التجارية بحكم طبيعتها هي :

أ - شراء البضائع وغيرها من المنقولات المادية وغير المادية لاجل بيعها بربح ما ، سواء ابيعت على حالتها ، ام بعد شغلها أو تحويلها .

ب - شراء تلك الاشياء المنقولة نفسها لاجل تأجيرها ، أو استئجارها لاجل تأجيرها ثانية .

ج - البيع أو الاستئجار أو التأجير ثانية للاشياء المشتراة أو المستأجرة على الرجة المين فيما تقدم .

د - اعمال الصرافة والمبادلة المالية ، ومعاملات المصارف العامة والخاصة .

٥ - المشاريع التجارية والصناعية les entreprises commerciales
et industrielles .

وقد عدت المادة السادسة الآتفة الذكر من قانون التجارة هذه المشاريع
فذكرت :

١- مشروع تقديم المواد entreprise de fourniture .

٢- مشروع المصانع entreprise de manufacture ، وان يمكن
مقترناً باستثمار زراعي ، الا اذا كان تحويل المواد يتم بعمل يدوي بسيط .

٣- مشروع النقل entreprise de transport برّاً أو جواً أو على
سطح الماء .

٤- مشروع العمالة والسفرة entreprise de commission et de
courtage .

٥- مشروع التأمين بأنواعه entreprise . d'assurances .

٦- مشروع المشاهد العامة entreprise de spectacles publics

٧- مشروع التزام الطبع .

٨- مشروع الخازن العامة .

٩- مشروع المناجم والبترول entreprise minière et pétrolière

١٠- مشروع الاشغال المقايمة .

١١- مشروع شراء العقارات لبيعها بربح .

١٢- مشروع وكالة اشغال entreprises d'affaires d'agences .

ثم ألحقت المادة السابعة من قانون التجارة السوري بهذا التعداد الاعمال
التجارية البحرية ، وهي :

١- كل مشروع لانشاء او شراء بواخر معدة للملاحة الداخلية او الخارجية
بقصد استئجارها تجارياً أو بيعها ، وكل بيع للبواخر المشتراة على هذا الوجه .

ب - جميع الاوساليات البحرية ، وكل عملية تتعلق بها ، كسواء او بيع لوازمها من جبال والشرعة ومؤن .

ج - اجازة السفن او التزام النقل عليها ، والاقرض والاستقراض البحري .

د - سائر العقود المختصة بالتجارة البحرية ، كالاتفاقات والمقاولات على أجور البحارة وبدل خدمتهم واستخدامهم للعمل على براخر تجارية .

ومن المسلم به ان الشارع لم يذكر هذه الامور على سبيل الحصر ، وانما ضرب منها أمثلة على الأعمال التجارية بحكم طبيعتها ، وترك للاجتهاد القضائي ان يقيس عليها جميع الاعمال التي يراها مجانسة لما بسبب تشابه الصفات والغايات . ولم يكن الشارع السوري بكل ما تقدم وانما اعتبر أيضاً من قبيل الاعمال التجارية جميع التصرفات التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارية (المادة ٨ فقرة ١) كما اجاز عند قيام الشك ان تُعد اعمال التاجر صادرة منه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس (المادة ٨ فقرة ٢) .

ويمكننا ان نستخلص في ضوء هذه النصوص التي اقرها الشارع في قانون التجارة تعريفاً للعمل التجاري ، فنقول : إنه العمل الذي تصرف فيه فيه فاعله الى المضاربة *spéculation* وتحقيق الربح ، أو يتم في صورة مشروع *entreprise* من شخص يتخذ منه حرفة مستمرة^(١) .

واذن فكل فعل من هذه الافعال السالف بيانها يعتبر عملاً تجارياً ويتحقق به الركن المادي لجريمة الاتجار مع العدو المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ موضوع شرحنا .

أما صفة الشراء *opération d'achat* : فهي عمل قانوني *acte juridique* يتعد منه امتلاك مال منقول أو ثابت في مقابل ثمن نقدي . وليس هذا العمل القانوني في الحقيقة سوى عقد البيع منظوراً اليه من جهة الشاري (او المشتري) ؟

(١) انظر الدكتور نور الدين رجائي : القانون التجاري ، طبعه ١٩٥٣

ص ٣٤ وما بعدها .

وفي العرف يطلق اللفظ الفرنسي على موضوع أو محل "الشراء".^(١)

وأما صفقة البيع *opération de vente* : فهي عقد يلتزم بمقتضاه أحد طرفيه الذي يدعى البائع ان ينقل الى الطرف الآخر الذي يُسمى المشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر في مقابل ثمن نقدي^(٢).

وأما صفقة المقايضة *opération d'échange*^(٣) : فهي عقد يلتزم به كل من المتعاقدين ان ينقل الى الآخر ، على سبيل التبادل ، ملكية مال ليس من النقود^(٤) . فالمقايضة اذن هي بيع اعيان أو حقوق باعيان أو حقوق أخرى . والفرق بين عقد المقايضة وعقد البيع هو انه يجب ان يكون بدل المبيع في عقد البيع نقوداً سواء أكان المبيع غنياً أم حقاً . وعلى هذا يصح القول بأن كل ما جاز بيعه جاز القياض به . أما إذا كان بدل العين أو الحق المقايض به عيناً أخرى ونقوداً ، أو حقاً ونقوداً ، أو عيناً وحقاً ونقوداً ، كان العقد بيعاً عن الجزء الذي تشبه النقود لأنها رؤوس الاثمان ، ومقايضة عن الباقي لأن الاعيان والحقوق لا تعتبر رؤوساً للاثمان . وقال بعض الشراح : ان المقايضة بيعان متعاقبان ، إذ باع العين الاولى بشئ معين ، ثم تشتري الثانية بهذا الثمن .

(١) انظر خليل شيبوب : المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) راجع المادة ٣٨٦ من القانون المدني . والمتبايعان والبيمان (بكرة الباء المشددة) هما البائع والشاري . ونقول : باع منه ، أو ابتاع ، أي اشترى ، وموضوع أو محل البيع هو المبيع (يفتح الميم وكسر الباء) ، ويخطئه بعضهم بقول : باع (يضم الميم) وهو غير صحيح لغة . ويجوز ان تجمع شراء على أثرية ، فتقول : عقود الاثرية ، كما تقول : ادوية جمع دواء .

(٣) قياضه قياضاً ومقايضة عاوضه وباعده ، ومنه : بيع المقايضة . وهو بيع عرض بمرض (يفتح الراء من) . وفي حديث معاوية : « لو ملئت لي غولة دمشق رجلاً لا عتلك قياضاً يزيد ما قبلتهم » أي مقايضة . ويقول الفقهاء ان الفضل ما ترجم به عبارة : « en échange de ... » هو : « قياضاً بكذا ... » اقتباساً من هذا الحديث . وأما المقايض أو المتعاض ، وهو واحد طرفي عقد المقايضة ، فيدعى بالفرنسية : *échangiste* .

(٤) انظر المادة ٥٥٠ من القانون المدني السوري .

ومها يكن ، فقد أوجب الشارع السوري في المادة ٤٥٣ من القانون المدني أن تسري على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعتها المقايضة ، وأن 'يُعتبر كل من المتقاضين : بائعاً للشيء الذي قابض به ، ومشترياً للشيء الذي قابض عليه

وأفعال الشراء أو البيع أو المقايضة قد يقارنهما امرؤ عادي للتجار بقصد الربح ، أو يقوم بها امرؤ تاجر لحاجات تجارية فتؤلف أعمالاً تجارية كالتي أفسحنا عنها ، وتدخل عندئذ في منطوق مدلولها . وقد يحل القيام بها من عنصر الاتجار فتندو أعمالاً مدنية صرفة ؛ والصلة - في الحالين - غير مشروعة ، يشلها حكم المادة ٢٧٥ ، ويستأهل فاعلها العقاب .

والركن المادي للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة قاصر على قيام الفاعل بعمل تجاري أو بصفقة شراء أو بيع أو مقايضة ، فإذا أسند إلى الفاعل نشاط أو تصرف أو حمل آخر غير ما ذكر ، فلا مجال لتطبيق أحكام المادة ٢٧٥ للمع إليها . وإذا قبض السوري من أحد وعابا العدو بدل إيجار الدار التي أسكنه إياها . أو أجرة أرض الزواعة التي آجره إياها للاستئجار ، فلا جريمة ولا عقاب^(١) . والفعل المعاقب أياً كان موضوع العمل التجاري ، وأياً كان المبيع أو الأشياء المشتراة أو المتقاضى فيها ، وسواء أكانت أعياناً أو حقوقاً أو قيباً أخرى منقولة أو غير منقولة .

ويُشترط أن يكون هذا التعامل قد قام به الفاعل بنفسه مباشرة أو بواسطة شخص مستعار *directement ou par personne interposée* ولا يكون الشخص مستعاراً إلا إذا ثبت أنه لا يعمل لحساب نفسه . والاجتهاد للقاضي الفرنسي صريح واضح في ذلك^(٢) . فقد رفضت محكمة التمييز الفرنسية في قرارها الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ أن تعتبر كتابة شخص مستعار

(١) انظر غارسون : المرجع السابق : ص ٣٥٢ ، نبذة ١١٧ .

(٢) انظر غارسون : المصدر ذاته ، ص ٣٥٤ نبذة ١٢٣ .

تاجرأ سويسريأ ابتاع منه فرنسي بضائع وأشياء يعلم أنها من منتجات بلاد العدو ، ولم يعاقب هذا الفرنسي لأنه لم يثبت أن السويسري كان في تلك الصفة وسيطأ يعمل لحساب غيره ^(١) .

على أنه إذا اتخذ بلد محايد حلقة في سلسلة العمليات التجارية دواء للشبهة ، فلا تأثير لذلك على قيام الجريمة ؛ وتُعتبر في مثل هذا الوضع المحايلي ، أنها تمت مباشرة أو بواسطة شخص مستعار .

والشارع ، في كل ما تقدم من الركن المادي ، لا يعاقب على الفعل التام فحسب ، ولذا يعاقب على الشروع أيضاً كما يقتضي بذلك النص الصريح .
وهنا ينبغي أن نصل الى ركن الجريمة الثالث .

الركن الثالث : أن تحصل هذه الضرر أو أن يجري هذا التعامل مع

أحد رعايا العدو ، أو مع شخص ساكن به العدو .

لم يجرم قانون العقوبات السوري ، في المادة ٢٧٥ ، الأعمال التجارية أو صفقات الشراء أو البيع أو المقايضة إلا إذا حصلت مع امرئ ينتمي الى إحدى قسطين من الناس :

الفقرة الأولى : رعايا الدولة المعادية أفي كانوا ، وفي أي بلد سكنوا أو أقاموا . والدولة المعادية هي كل دولة أجنبية بينها وبين سورية حالة حرب معلنة *declarée* أو مكشوفة *ouverte* . ولا ينبغي حالة الحرب قيام هدنة دائمة كانت أو مؤقتة . كما ان مجرد قطع العلاقات السياسية مع دولة أجنبية لا يجعل منها عدواً ، ولا يخلق بينها وبينها حالة حرب . ويبنى على هذا كله أن هذه

(١) لكن لتدر تطبيق أحكام المادة ٢٧٥ في امثال هذه الحالة ، فلا ريب في ان احكام كل من القانونين ٢٨٦ و ٦٨ الصادرين في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣ و ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ جاترة التطبيق .

الجرمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات لا تُعترف إلا في زمن الحرب .

ولا يهم أن يكون من يحصل التعامل معه من رعايا العدو مقيماً في وطنه أو في أي بلد آخر محابداً كان أو صديقاً ، حتى وإن كان قد رُخص له بالإقامة أو بمزاولة التجارة فيه .

والفئة الثانية : التي يحظر التعامل معها هي : الأشخاص القاطنون في أراضي الدولة المعادية . وقد يكون هؤلاء من رعايا دولة حليفة أو محايدة ، بل قد يكونون سوريين ، ولا يؤثر ذلك البتة في قيام الجريمة ، ووجوب العقاب . وقد قضى الاجتهاد الفرنسي بأن يبيع سندات الدولة المعادية في مصفق بلد محايد لا تقوم به جريمة الاتجار مع العدو ، ولا عقاب عليه ، لأن القانون إنما يقصر التحريم على التعامل مع رعايا الدولة المعادية أو مع شخص ساكن في أراضيها .

ولئن كان مثل هذا الفعل لا يؤلف - حسب التشريع السوري - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ ، فانه ، ولا ريب ، يشكل تسهلاً لأعمال العدو المالية ويعاقب عليه فاعله بقضى أحكام المادة ٢٧٦ التي تستمد إلى شرحها بعد حين . ويُلاحظ في هذا الصدد أن المادة ٧٩ ثانية من قانون العقوبات المصري لا تقتصر على الصلات المعقودة مع رعايا البلد المعادي أو الأفراد المقيمين فيه ، وإنما تتناول أيضاً وكلاء هذا البلد ، أو مندوبيه أو ممثليه أياً كانت إقامتهم ، فالشارع المصري يذكر جميع هؤلاء بنص صريح ، كما يذكر ، إلى جانب الأفراد المقيمين في بلد العدو ، الهيئات الخفية فيه أيضاً ، وليس في المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات السوري مثل هذا النص الصريح الشامل .

الركن الرابع : القصد الجرمي

وهو ركن الجريمة المعنوي ، ولا يتطلب القانون لهذه الجريمة سوى القصد

الجرمي العام بأن توجه ارادة الفاعل الى مخالفة القانون في صلته غير المشروعة بأحد رعايا العدو أو بأي امريء ساكن بلاد العدو ، على الوجه الذي اوضحناه . ولا عبوة بعد ذلك بالبواحد ما دام الفاعل يعلم ان من تعامل معه هو من رعايا العدو أو من القاطنين في دياره . ومن البدهي ان سلطة الادعاء هي التي يقع عليها اثبات ذلك العلم ، فليس يفترض سوء النية افتراضاً ، ولظنين ان ينفي سوء نيته بكل ما يتاح له من وسائل النفي ، وله ان يقدم لقاضيه ما يدل على انه ما كان يعلم — أو ما كان له ان يعلم — ان من تعامل معه ساكن بلاد العدو ، أو من رعاياه .

وقد سبق ان اشرنا الى ان الفاعل الذي يقدم على اقتراف الجرم الوارد في هذه المادة بقصد معاونة العدو على فوز قوائمه — اي اذا انضم هذا القصد الخاص الى القصد العام في وجدان الفاعل — فانه يعاقب كمخائن بمقتضى احكام المادة ٣٦٥ . وغني عن البيان ان الاكراه ، مادياً كان او معنوياً ، هو من موانع العقاب ؛ وقد يتجلى هذا الاكراه في القوة الغالبة التي يمثلها سلطان العدو المحتل اذا ظفر بفرض سيطرته واحتلاله على جزء من الوطن السوري ، واوجب على الرعايا السوريين التعاون الاقتصادي معه ، او اتيان الاعمال التجارية لمصلحة قوائمه ورعاياه ، او تقديم المواد او السلع او البضائع بشن أو بلا شن ، فيقدم السوري على انجاز ما يطلب منه دفعاً لهنة قد يتلبه بها العدو الغاصب المحتل . وقد يلزمه القضاء بتنفيذ بعض الالتزامات بحكم يصدر طبقاً للقوانين السارية في المنطقة التي تخضع لسلطان العدو والتي يقيم فيها هذا السوري ، فاذا ثبت هذا فهو يؤلف صورة من صور القوة الغالبة المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات السوري ، اذ تنتفي به حرية الارادة ، ويجب ، طبقاً للقواعد العامة ، ألا يسأل الفاعل المكره جزائياً عما اتاه كارهاً له او مكرهاً عليه^(١) .

(١) افرأ غارسون : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ بقية ١٣٠ و ١٣١ . وسيناقش مجلس النيوخ الفرنسي في جلسته المتعددة في ٢ نيسان ١٩١٥ مشروع القانون المؤرخ في ٣ =

العقوبة

العقوبة التي يفرضها الشارع على مرتكب هذا الجرم الوارد في المادة ٢٧٥ هي جنسية : وتراوح بين الحبس سنة على الأقل وثلاث سنوات كحد أقصى ، وبغرامة لا تقل عن مائة ليرة سورية ولا تتجاوز ألف ليرة سورية ، وهذا هو الحد الأقصى للغرامة الجنسية ، ولئن لم يرد في المادة ٢٧٥ نص صريح يقضي بمصادرة الاعيان او الحقوق او القيم المنقولة او غير المنقولة التي جرى عليها البيع الشراء او المقايضة او التي كانت موضوع العمل التجاري ، فان المادة ٩٨ توجب مصادرة كل ما كان صنعه او اقتناؤه او بيعه او استعماله غير مشروع ، كتدبير من تدابير الاحتراز ؛ وكذلك تبيح المادة ٦٩ مصادرة جميع الاشياء التي نتجت عن جناية او جنحة مقصودة ، او التي استعملت ؛ او كانت معدة لاقتنائها .

وفضلاً عما تقدم فإن للقاضي أن يطبق على فاعل هذه الجنحة أحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

ولا يفرض عن البال ان النص صريح في ان الشروع معاقب عليه في هذه الجنحة كالجرم التام سواء يسواء .

ومن الجدير بالذكر ان العقوبة التي عينها الشارع لهذه الجريمة الواردة في المادة ٢٧٥ هي ذاتها العقوبة المفروضة على من يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ التي منشرح أحكامها في الفصل القادم .



= نيسان (ابريل) ١٩١٥ والشار الى سابقاً ، ذكر وزير العدل الفرنسي ، وكان وتنفذ لسيده بريان Briand ، ان احكام القانون لا تطبق على الفرنسيين المقيمين في البلدان الاجنبية المحايدة او المديقة او الحادية اذا هم قاموا بتنفيذ التزاماتهم الاقتصادية من مالية وتجارية في الاعداء . لانهم يعتبرون في حالة اكراه طالما ان قوانين البلاد التي يقيمون فيها تميزهم امام محاكمها . وتوجب - في هذه الحال - التزامهم قضائياً بتنفيذ واجباتهم و التزاماتهم .

الفصل الرابع

المساهمة في قرض او اكتاب

لمنفعة دولة معادية او تسهيل اعمالها المالية

المادة ٢٧٦

نص المادة ٢٧٦ : تنص المادة ٢٧٦ على ما يلي :

« يستحق العقاب الوارد في المادة السابقة^(١) من ذكر فيها من الاشخاص اذا ساهموا في قرض او اكتاب لمنفعة دولة معادية أو سهلوا^(٢) اعمالها المالية بوسيلة من الوسائل . . . »

وهذه المادة ايضاً تكاد تكون مقتبسة حرفياً عن المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات الايطالي الصادر في عام ١٩٣٠ ، لولا فارق بسيط يجعل النص السوري اكثر شمولا من النص الايطالي . فالشارع الايطالي في المادة ٢٤٩ المشار اليها

(١) أي المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات ، وقد سبق شرحها .

(٢) في النسخة الرسمية الصادرة عن وزارة العدل السورية نجد لفظة « او سهل » في نص

المادة ٢٧٦ ، وهو خطأ مطبعي ، ولا شك : والصواب فيه ما ذكره في المتن ، وهو « او سهلوا » .

يقتصر العقاب على الاشتراك في القروض وفي دفع المبالغ المالية versements
لتنفعة الدولة المعادة وعلى تسهيل الاعمال المتصلة بها s'y rattachent
اي بالقروض وبالإعانات دون غيرها من الاعمال المالية الأخرى .
اما المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات السوري فيتناول حكمها الإسهام في
القروض وفي الاكتتاب لتنفعة الدولة المعادة ، وفي تسهيل جميع اعمالها المالية
الأخرى سواء ما اتصل منها بتلك القروض والاكتتاب وما لم يتصل .

مفارقة حكم المادة ٢٧٦ بحكم المادة ٢٧٥

أوجه الشبه : والمائل جلي واضح بين حكم هذه المادة ٢٧٦ وحكم المادة
السابقة ٢٧٥ ؛ ويظهر ذلك في الامور التالية :

أولاً : ان فاعل الجريمة الواردة في المادة ٢٧٦ — كالفاعل في حكم المادة
السابقة ٢٧٥ — لا يكون إلا " سورياً أو أجنبياً " ما كنا في سورية . ولا تسري
أحكام هاتين المادتين كليهما على الاجتبي الذي يقتوف احد الافعال المنصوص
عليها فيها خارج الاراضي السورية .

ثانياً : ان القصد الجرمي الواجب توافره لقيام الجريمة الواردة في المادة
٢٧٦ هو اياه في المادة السابقة ٢٧٥ ، ويكفي فيه القصد العام ، اما اذا اقترن
ارتكاب احد الافعال المنصوص عليها في كل من هاتين المادتين بقصد معاونة
العدو على فوز قواته ، وهو قصد جرمي خاص ، فلن الجرم يغدو خيانة ،
ونطبق احكام المادة ٢٦٥ السالف شرحها .

ثالثاً : لا سبيل الى تطبيق احكام المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ ما لم تكن الجرائم
المنصوص عليها فيها قد اقترفت في زمن الحرب .

رابعاً : ان العقوبة واحدة أيضاً في حكم كل من المادتين ١٧٦ و ٢٧٥ ،
وهي جنبة ، وتمحصر في الحبس سنة على الأقل ، وفي غرامة لا تنقص عن
مائة ليرة .

ب — أوجه التمييز: هذه هي بعض أوجه الشبه البارزة في احكام المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ ؛ أما المبادئ فتتجلى في الفوارق التالية :

أولاً : ان الأفعال الحرمة والمعاقب عليها في المادتين مختلفة بعضها عن بعض وإن يكن في تسهيل الاحمال المالية للعدو — وهو الجرم المبين في المادة ٢٧٦ — أفعال قد تؤلف مجدة ذاتها أعمالاً تجارية بالمعنى المقصود في المادة ٢٧٥ السابقة .

ثانياً : إن الشروع في الجرائم المحددة في المادة ٢٧٦ غير معاقب عليه ، ولا يؤلف جرماً ، خلافاً لما هي عليه الحال في المادة السابقة ٢٧٥ ، والسبب في ذلك ان القواعد الجزائية العامة لا تجيز العقاب على الشروع في الجنح الا في الحالات التي ينص القانون عليها بصراحة .

ثالثاً : ان الشارع يعاقب في المادة ٢٧٦ على بعض أوجه الصلات غير المشروعة بالدولة المعادية ذاتها . أما المادة ٢٧٥ فلها تقتناول بالعقاب بعض أوجه الصلات غير المشروعة برعايا الدولة المعادية وبالأشخاص الساكنين في بلاد العدو . وإذا لم يكن في مثل تلك الصلات هؤلاء الرعايا او الأشخاص ما يؤول الى منفعة الدولة المعادية نفسها على الوجه المحدد في صلب المادة ٢٧٦ ، فلا سبيل البتة لتطبيق احكامها .

ونخلص من هذه الموازنة بين احكام المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ الى تبيان اركان الجريمة الواردة في هذه المادة الاخيرة .

اركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات

تتلخص اركان الجريمة المبينة في المادة ٢٧٦ بما يلي :

الركن الاول : الفاعل

لا يكون فاعل هذه الجريمة الاً سورياً أو اجنبياً ساكناً في سورية . وما قلناه

في هذا الموضوع عند شرحنا احكام المادة ١١٧٥^١، يصح قوله جملةً وتفصيلاً في صدد هذا الركن من اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦.

الركن الثاني : اسراء العمود المالي

- وهو ركن هذه الجريمة المادي ، ويتجلى في نوعين من الأفعال :
- ١- المساهمة paraticipation في قرض او اكتساب لمنفعة دولة معادية .
- ٢- تسهيل الاعمال المالية للدولة المعادية بأية وسيلة من الوسائل .

أ- المساهمة في قرض او اكتساب لمنفعة دولة معادية

أما المساهمة فهي الاشتراك ، وصوره شتى ، ووسائله كثيرة ؛ وينبغي ، في جميع صورده ووسائله ، أن ننمّ عن فعل إيجابي acte positive .

وأما القرض emprunt فهو - في التعريف المدني - عقد أو عمل قانوني opération juridique يلتزم به المقرض ان ينقل الى المقرض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر ، على ان يرده اليه المقرض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته^(٢) ، فالقرض اذن نوع من العارية منظوراً اليها من جهة المقرض أو المستعير emprunteur .

والقرض - في التعريف المالي - هو المال الذي تستدينه الدولة - او ادارة من اداوتها العامة - من أبواب الاموال ، لتأمين النفقات الاستثنائية العامة ، بمقتضى سندات عامة تصدرها .

ولا جدال في ان الاعباء المالية التي يستلزمها الاتفاق على الحرب ، ويتطلبها الاستعداد لها تبليغ في هذا العصر أرقاماً خيالية باهظة تنوء بها الموازنات العادية

(١) انظر الصفحة ٤٧٢ من هذا الكتاب .

(٢) انظر المادة ٦٠٥ وما بعدها من القانون المدني السوري .

فلا تجد الدولة المحاربة لنفسها مناصاً من اصدار القروض العامة لتدراك النفقات الضخمة التي يستغرقها تسير آلة الحرب .

والقروض العامة التي قد تصدرها الدولة المعادية متنوعة تختلف باختلاف شرائط اصدارها وكيفية تسديدها . فقد يكون القرض العام داخلياً أو وطنياً تعقده الدولة مع رعاياها وحدهم ، وقد يكون خارجياً أو دولياً تعقده الدولة مع الاسواق المالية الخارجية ، وربما كان القرض العام اختيارياً يترك للأفراد حرية المساهمة فيه أو الإحجام عنه ، أو إجبارياً تلزم الدولة به الافراد على الاكتاب في السندات التي تصدرها ، أو على تلقيها ، فتوفر بذلك على نفسها اداء فوائد القرض كلها أو بعضها ، وقد لا تسدده بتاتاً ، فيغدو نوعاً من الضريبة . والشكل الشائع للقرض الإجباري هو أن تستلف الدولة بموجبه من مصرف الإصدار مبلغاً معيناً لقاء منحه حق إصدار اوراق نقدية جديدة لاستند إلى تغطية خاصة سوى ضمان ديون الدولة^(١) .

وقد يتخذ القرض شكل سندات تسحب على الخزنة العامة Bons du Tresor وتدفع في آجال متقاربة مع فائدة معتدلة محسومة سلفاً . وأياً كان نوع القرض الذي تصدره الدولة المعادية ، ومهما كانت شرائط إصداره أو طرق تسديده ، سواء أكان اختيارياً أم إجبارياً ، وطنياً أم دولياً ، دائماً أم موقوتاً ، فإن اشتراك السوري أو أي شخص يسكن سورية في شراء سند من سنده ، أو الاكتاب فيه بأي شكل ، سواء جرى بالاكتاب العام أو الاكتاب المصرفي أو بالزائدة ، أو عن طريق المصافق مباشرة ، يعتبر ذلك كله مساهمة في مجهود العدو الحربي ، ويؤلف ، بالتالي ، الجرم المعاقب عليه في المادة ٢٧٦ موضوع شرحنا .

ولئن كانت الصورة الغالبة التي يتم بها هذا الركن من أركان الجريمة

(١) انظر الدكتور رشيد الدقر في كتابه ، علم المالية ، ص ٣٩ ، وما قبلها

هي الاشتراك في قرض عام تصدره الدولة المعادية ، فان من الجائز أن يتم هذا الركن بالإسهام في قرض خاص ، اذا كان يؤول - من حيث النتيجة - الى منفعة الدولة المعادية نفسها .

وأما الاكتتاب Souscription فهو أن - يهد المرء بتنفيذ التزام مدون في عقد قانوني بتوقيعه ذلك العقد كالاكتتاب مثلاً في أسهم شركة ، أو في سندات قرض عام ، أو في شراء كتاب قيد الطبع ، أو في عمل خيري ، الخ ... وإذا كان من شأن الاكتتاب أن يسدي فائدة ما الى الدولة المعادية ، أو إذا مر في خاطر الفاعل أن من شأنه ذلك ، فإن كل اشتراك فيه - أياً كان نوعه - يقوم به ركن هذه الجريمة المادي .

٢ - تسهيل الأعمال المالية للدولة المعادية بأية وسيلة من الوسائل

ومن مظاهر الركن المادي لهذه الجريمة أيضاً تسهيل الأعمال المالية للدولة المعادية بأية وسيلة من الوسائل . وهذا التعبير شامل ومطلق ، ويتسع لأنماط متنوعة وشئ من مجالي النشاط البشري ، لأن أعمال الدولة المالية أصبحت تفوق الحصر ، لاسيما في زمن الحرب حيث تهيمن الدولة على موارد البلاد الاقتصادية وتعيه كل طاقاتها المالية لكسب المعركة وتأمين أسباب النصر . وأمر تقدير الفعل المقترف ، وهل يعترف تسهلاً لعمل من الأعمال المالية للدولة المعادية ، هو منوط بوجودان القاضيين ضميره وحسن فهمه وإدراكه ؛ ويستقي تقديره من طبيعة الفعل المزور أو تكاذه الى المدعى عليه ، ومن ظروف القضية وأدلتها ، ونية الفاعل ودوافعه . فإسهام الفاعل مثلاً في تأمين قرض للدولة المعادية من صندوق النقد الدولي ، أو مساعدة موظفيها في جباية الضرائب وتخصيلها ، أو العمل على ترويع تقدمها وتداوله ، أو على تدارك بعض ما تحتاج اليه من عملة صعبة : كل أولئك من ضروب النشاط الذي لا يقع تحت حصر ، والذي يُعدّ بمحكم طبيعته تسهلاً لأعمال العدو المالية .

وإذن نستخلص من كل ما تقدم أن كل فعل من أفعال الاشتراك في قرض أو في اكتتاب لمنفعة دولة معادية ، وكل نشاط يسهل عملها المالي يؤلف الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات .
وبما تجدر الإشارة إليه أن المحاولة ، وحدها ، أي المشروع في هذه الأفعال ، لا يكفي لقيام ركن هذه الجريمة المادي خلافاً لتقضي به المادة ٢٧٥ السابق شرحها .

ويجب أن تكون الصلة غير المشروعة قاصرة على الدولة المعادية دون رعاياها أو الأفراد التاطنين فيها: ذلك أن المادة ٢٧٦ خلافاً للمادة ٢٧٥ السابق ذكرها لا تحرم الإسهام في قرض أو في اكتتاب إلا إذا كان ذلك لمنفعة الدولة المعادية ، ولا تحظر تسهيل أي عمل مالي إلا إذا كان من الأعمال المالية للدولة المعادية ، أو إذا كان العمل المالي لا يعود لها وإنما هو لأحد رعاياها ، فلا سبيل لتطبيق أحكام هذه المادة .

الركن الثالث : القصد الجرمي

ويكفي فيه القصد العام . أما إذا كانت الفاعل يستهدف معاونة الدولة المعادية لتمكينها من فوق قواتها فالفاعل يستحيل خيانة ، ويعاقب مرتكبه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . وما قلناه في الركن المعنوي الواجب توافره لقيام الجرم المحدد في المادة ٢٧٥ يصح قوله هنا أيضاً ؛ فليعد إليه من يشاء .

العقوبة

لا تختلف العقوبة المحددة بمقتضى المادة ٢٧٦ عن العقوبة التي تقرر لها أحكام المادة ٢٧٥ ، وقد قلنا فيها ما يمكن أن يفي بالحاجة ؛ وحسبنا هنا أن نذكر أن المادة ٢٧٦ لا تعاقب على المحاولة ، أو المشروع في الحرم الذي تنص عليه ، وذلك خلافاً لما تقتضي به أحكام المادة ٢٧٥ التي لا تفرق في قيام المسؤولية ، ووجوب العقاب ، بين اللجنة التامة واللجنة الناقصة أو المشروع فيها .

الفصل الخامس

إخفاء أو اختلاس أموال العدو

المعصود بها الى حارس

المادة ٢٧٧

نص المادة ٢٧٧ : تنضي المادة ٢٧٧ كما يلي :

« من أخفى او اختلس أموال دولة معادية او أموال احد رعاياها ،
للمعصود بها الى حارس عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين ، وبغرامة أقلها
مائة ليرة سورية . »

وقد جاء نصها الفرنسي كما يلي :

« Quiconque aura recélé ou détourné des biens placés sous
séquestre appartenant à un Etat ennemi ou à un de ses ressort-
issants, sera condamné à... etc... »

ملاحظات عامة

قد يستغرب الباحث المدقق ، لأول وهلة ، ان يبدع الشارع بمثل هذا
النص في صلب النصوص التي تعاقب على الصلات غير المشروعة بالعدو ، وأن

يفرد لجريمة إخفاء أموال الأعداء أو اختلاسها نصاً مستقلاً ، وإن يسلكها في عداد الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي . وقد كان في وسع الشارع أن يجعل منها جريمة من الجرائم الواقعة على الأموال ، كالسرقة (المادة ٢٢١ وما بعدها) أو إساءة الائتمان (المادة ٢٥٦ وما بعدها) أو تلك الواقعة على الادارة العامة كالاختلاس المنصوص عليه في المادة ٢٤٩ ، أو الحقبة بالادارة القضائية إذ إذا توافرت في الفعل الشرائط الواردة في المادة ٤١٢ مثلاً . بيد أن الاستغراب لا يلبث أن يزول كلما وازنا بين النصوص المختلفة ، وانعمنا النظر ملياً في ما تشمل عليه من أحكام ، وما تهدف اليه من أغراض .

والواقع أن الشارع لا يرمي من وراء المادة ٢٧٧ التي نحن في صددنا الى حماية ملكية الأعداء فحسب ، ولا الى صيانة ما تقتضي به السلطات العامة في الظروف العادية من أوامر ، ولكنه ، فوق ذلك كله ، يهدف الى تأمين تنفيذ التدابير الخاصة التي تستلزمها أوضاع الحرب الاستثنائية ، والتي تقتضي بوضع أموال الأعداء تحت الحراسة . وهذا التدبير من حقوق الدول المتعاربة وهو محل تفرده مبادئ القانون الدولي ، ويرمي الى اضعاف العدو والقضاء على ثروته تعجيزاً له واخضاعاً ، فإذا ما دعت ضرورات الحرب الى اتخاذ مثل هذا الاجراء فإن كل فعل يعرقل انفاذه أو يعطله ، ويؤدي - بالتالي - الى تهريب أموال الأعداء أو اخفاؤها وتصريفها ، يؤدي أمن الدولة ويعود بالفائدة والجدوى على العدو الذي حالت هذه التصرفات دون ان تضع الدولة يدها على أمواله . ومن هنا اعتبر الشارع إخفاء أموال العدو الموضوعة تحت الحراسة واختلاسها جريمة من جرائم أمن الدولة الخارجي ، واسلكها في عداد الصلات غير المشروعة بالعدو .

ولكن ، ألا يجوز ان تتسائل : ماهي هذه الحراسة التي قد تخضع لها أموال الدولة المعادية وعباها في خلال الحرب ؟
ان في التشريع السوري أحكاماً ونصوصاً كثيرة حول « الحراسة » ،

فأيّ هذه الأحكام والنصوص يعالج الحراسة المفروضة على أموال العدو إذا ثبت لظن الحرب ؟

إن كلمة « séquestre » تعني - في اللغة الفرنسية - الحراسة ، وقد تعني « الحارس » أيضاً ؛ فهي تستعمل إذن للدلالة على المصدر وعلى اسم الفاعل معاً . والحراسة ، بوجه عام ، هي وضع المال المتنازع فيه تحت يد شخص ثالث إلى أن يسوّى النزاع . والحارس هو الشخص الذي يردع المال لديه . فإذا استودعه باتفاق الطرفين فالحراسة رضائية أو اتفاقية والحارس متفق عليه séquestre conventionnel ؛ وإذا جرى ذلك بحكم أو بأمر من القضاء ، فالحراسة قضائية ، والحارس قضائي ، séquestre judiciaire .

وقد لا تصدر « الحراسات » كلها في التشريع السوري من متعين قانون واحد ، وقد لا تهدف إلى غرض مفرد . بيّدت أنها ، اختلفت مصادرها وغاياتها ، لا تعدو أن تكون في احدي زميرتين اثنتين .

أولاً : زمرة « الحراسات » التي شرعت من أجل تأمين مصلحة خاصة ، les séquestres d'intérêt privé ، وفي هذه الطائفة توضع الاموال تحت الحراسة لحماية مصالح الافراد ، كالحراسة القضائية مثلاً .

ثانياً : زمرة « الحراسات » التي شرعت لتحقيق مصلحة عامة les séquestres d'intérêt général وفي هذه الفئة لا تفرض الحراسة على الاموال لحماية المصالح الخاصة ، وإنما تفرض لإيفاء ضرورة من ضرورات المصلحة العامة ، وتستلزمها دواعي النظام العام ، كالحراسة المفروضة على أموال الاعداء ، او على أموال المتهم الفار من وجه العدالة^(١) .

(١) لقد اورد الشارع باباً خاصاً في اصول المحاكمات الجزائية ضمنه قواعد محكمة التهم الفار من وجه العدالة . ومن بينها : وضع امواله تحت ادارة الحكومة (انظر المواد ٣٢٢ - ٣٣٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية) .

وبإذا كان المعيار في هذا التصنيف مبنياً على أساس الغاية أو طبيعة المصلحة التي يُراد حمايتها ، فإننا نستطيع ان نضع نصيباً آخر للحراسة نشق معياره من المصدر الذي شرعت هذه الحراسة بمقتضاه . وعلى هذا ، فقد تكون الحراسة رضائية أو اتفاقية تستند وجودها من ارادة الفريقين ورضاهم ؛ وقد تكون قضائية يخلق كيانها امر من أوامر السلطة القضائية المختصة ؛ وقد تكون قانونية يُحدثها نص تشريعي ، وتُفرض بحكم القانون ؛ وقد تكون إدارية تُنشئها الجهات الادارية المسؤولة ويقضي بها حسن سير الادارة العامة في حالة معينة .

وقد افرد الشارع فصلاً خاصة في كتاب العقود المسماة من القانون المدني^(١) حدد فيه احكام « الحراسة » على الصعيد المدني ، وعرف « الحراسة » في المادة ٦٩٥ بأنها « عقد يعهد الطرفان بمقتضاه الى شخص آخر بتقوّل او عقار او مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وإدارته وبرّده مع غلته المقرّضة الى من يثبت له الحق فيه . » ثم عيّنت المادة ٦٩٦ الحالات التي يجوز فيها للقضاء أن يأمر بالحراسة وافصحت المواد ٦٩٩ - ٧٠٤ عن التزامات الحارس وحقوقه وسلطاته .

ولم يُخلل قانون العقوبات من مؤيدات جزائية تضمن تنفيذ بعض هذه الاحكام المدنية . فقد نصت المادة ٤١٢ منه على ما يلي :

« ١ - ان الحارس القضائي الذي يقدم قصداً على إلحاق الضرر او التصرف بكل او بعض ما اؤتمن عليه من الاشياء يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبالغرامة من عشر ليرات الى مائة ليرة .

« ٢ - ويقض عليه بالغرامة فقط اذا نضر الشيء باهماله .

« ٣ - وكل شخص آخر ملك الاشياء الموضوعة تحت يد القضاء أو يدعي

(١) اقرأ المواد ٦٩٥ - ٧٠٤ من قانوننا المدني .

ملكيتها ويقدم قصداً على أخذها أو إلحاق الضرر بها أو تخييء ما أخذ منها أو تصرف به وهو عالم بأمره يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من عشر ليرات الى خمسين ليرة .

وكذلك عاقبت المادة ٦٥٨ بعقوبة اساءة الائتلاف المشددة كل شخص مستناب من السلطة لإدارة اموال تخص الدولة او الافراد او طوائفها ، إذا اساء فيها الائتلاف .

وإذا كان القاعل موظفاً فقد ورد عقابه في المادة ٣٤٩ إذ جاء فيها ما يلي :
« كل موظف اختلس ما ركل إليه أمراً دأوته أو جبايته أو صيأته بحكم الوظيفة من نقود أو أشياء أخرى للدولة أو لأحد الناس عوقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة أقلها قية ما يجب ودّه » .

ومن البدهي ان النص الوارد في المادة ٢٧٧ التي نحن في صدد شرحها يختلف حكمه عن أحكام جميع هذه النصوص التي أسلفنا الإلأاع إليها لأن الحراسة على اموال الاعداء أأأأ هي تدبير استثنائي خاص من هذه التدابير الكثيرة التي تحتبها ضرورات الحرب الطأأة ، وهي تستدعي - بالتالي - وضع تشريع خاص بها يحدد أحكامها ويسن المؤيدات التي تكفل حسن تطبيقها .
ومن الجديد بالذكر ان السلطة المنتدبة في الشرق - وكانت تملك حق التشريع - صعدت في أثناء الحرب العالمية الأخيرة الى اصدار عدد من التشريعات التي تقضي بمنع كل علاقة أو اتصال ببلاد الاعداء أو المناطق التي يحتلونها وتخطير استيراد البضائع منها أو تصديرها إليها ، وقصريع عن اموال العدو أو اموال رعاياه وحبيزها ووضعها تحت الحراسة ، الى غير ذلك من الاحكام^(١)

(١) ومن أم هذه التشريعات التي اصدرها من كان يدعي بالندوب العام المفوض لفرنسا الحرة في الشرق ، والتي كانت مسؤلاً بها في سورية ولبنان، القرار ذو الرقم ١٩٨ / ف. ل الصادر في ١٠ - ٩ - ١٩٤١ ، ونجدته منشوراً بآبصيه الرسمي والفرنسي في الصفحة ٢٠١ من العدد ٣٩ لعام ١٩٤١ من الجريدة الرسمية السورية .

وعندما ماومت الدولة السورية المستقلة حقها الكامل المطلق في التشريع والقضاء والادارة والتنفيذ لم تعترف بالحراسة التي أقامها الفرنسيون على اموال الاعداء في سورية، لاسيما وان الحكومة السورية لم تضع يدها على تلك الاموال عند انتقال الدلاحيات اليها ؛ ولذلك فقد يادرت في ٢١-٢-١٩٥٠ الى إصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥٨ الذي قضى باعتبار جميع الثروات والتدابير التي اتخذتها المفوضية الفرنسية والحارس العام المعين من قبلها على أموال الاعداء مُلغاة ابتداء من ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ . ولئن أدت هذا الإلغاء مباشرة الى الإفراج عن تلك الاموال التي لم يكن من الجائز بقاؤها تحت تدابير غير معترف بها ، فإن هذا المرسوم التشريعي الجديد أحدث فراغاً تشريعياً في موضوع الحراسة على أموال الاعداء ، إذ إنه ألغى جميع التشريعات الانتدائية النافذة في هذا الصدد ، ولكنه لم يستض عنها بنصوص تشريعية جديدة تحمل محلها وتقوم مقامها . وعلى ذلك ، فليس في القوانين السورية المرعية أي تشريع رامن يبين أحكام وقواعد هذا الموضوع — موضوع الحراسة على اموال الدول المعادية واموال رعاياها . وهذا نقص تشريعي يجدر بالسلطات المختصة تداركه وتلافيه .

ومها يكن من شأن هذا الفراغ التشريعي الذي أحدثه المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥٨ السالف ذكره ، فإن المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات ظلت واجبة التطبيق في أفعال إخفاء واختلاس اموال الدولة المعادية واموال رعاياها الموضوعة تحت الحراسة ونحن نود ، بهذه الايضاحات التمهيدية ، أن نكشف عن أركان الجريمة التي تعاقب عليها هذه المادة ، وأن نقص عن عناصرها وشرائط تطبيقها .

أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٧

إن مدى شمول هذه المادة واسع جداً من جهة وضيق جداً من جهة أخرى ؛ فهي من حيث الفاعل تشمل المواطنين والاجانب على السواء ؛ وهي ، من حيث

للفعل ، تعاقب على الاختفاء والاختلاس أثنى اقترافها ، في الاراضي السورية او خارجها . أما من حيث محل الجريمة او موضوعها ، فإن حكمها يقتصر على اموال الدولة المعادية وأموال رعاياها الموضوعة تحت الحراسة . وإذا لم يكن المال الذي وقع عليه الاختفاء او الاختلاس ملكاً للهـ .و ، أو كان ملكاً له ، ولكن لم يكن موضوعاً تحت الحراسة ، فإن حكم هذه المادة غير جائز التطبيق ، وإنما تطبق احكام النصوص والمواد الاخرى التي ألعنا إليها في الايضاحات العامة السالفة ، ما توافرت شروطها .

وينضح من تدقيق احكام المادة ٢٧٧ أن الجريمة التي نصت عليها لا تقوم إلا بتوافر امور اربعة :

أولاً - الركن المادي : ويتجلى في الاختفاء او الاختلاس

إن الركن المادي في هذه الجريمة يشمل كل سلوك او نشاط أو فعل إيجابي يؤول الى مواراة أموال العدر من وجه السلطة بعد ان قروت وضعها تحت الحراسة ، او يعرقل انفاذ اجراءاتها ، ولذلك فإن له الاختفاء والاختلاس ، في احكام هذه المادة مدلولات اكثر سعة وشمولاً ، وأدق مقصداً مما لها في جرائم السرقة او إساءة الاثتان مثلاً .

١ - أما الاختفاء Recel فهو - لغة - حجب الشيء عن الأعين فلا يراه أحد ، أو هو تخفية الشيء بوضعه في مكان خفي عن الأبصار بعيد عن متناول الأيدي . ولكن هذا المدلول التقوي لـ « الإخفاء » إن هو إلا صورة من صور فعل الاختفاء الذي يعاقب عليه القانون . فالإخفاء - في مفهومه القانوني - أوسع نطاقاً يدل عليه معناه التقوي ؛ ولقد استقر الفقه والاجتهاد بأن الإخفاء يتحقق مادياً بمجرد تسليم الشيء وحيازته بأية صفة كانت ، وسواء كانت هذه الحيازة علنية أم مستترة ، قانونية أم مادية ، كاملة أو ناقصة أم مؤقتة . وليس بشرط إذ أن يكون الحائز قد خبأ المال كما قد يفهم من ظاهر النص .

والقانون لم يبين بأية صفة يجب أن يحصل الخفي على الجائزة ، ولذلك يمكن أن يعد خفياً من توصل الى حيازة مال العدو الموضوع تحت الحراسة بأية صفة كانت ، سواء أكان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعارضة أو الإجاعة أو عادية الاستعمال أو الاستهلاك أو القرض ، الخ ...

وقد يتجلى الإخفاء في هذه الجريمة باحتجاز مال العدو الموضوع تحت الحراسة ، أو بنقله الى غير المكان المعد له . أو إبعاده عنه ، بغية تعطيل اجراءات الحراسة ، أو بالإمتناع عن التصريح عنه ، أو الاستتلاف عن تقديمه للسلطات المختصة أو الاحجام قصداً عن الإرشاد إليه ؛ أو القيام بأي فعل آخر مماثل يرمي الى عدم تمكين السلطات من الكشف عن مال المد ، ويهدف بالتالي الى وضع العوائق لمنع تنفيذ الحراسة عليه .

وقد يتساءل الباحث : هل يعتبر إتلاف المال إخفاء له أم لا ؟

ونحن نرى ان في إتلاف مال العدو الموضوع تحت الحراسة تحقيقاً لغرض من التجريم المنصوص عليه في المادة ٢٧٢٧ ، فهو يؤلف اعتداء على أوامر السادة العامة وإنشاء لمصلحتها ، وتمطياً لإجراءات الحراسة التي قضت بها . فالإتلاف - في نظرنا - صورة من صور الإخفاء في الحالة التي نحن بصدددها .

ويتحقق الإخفاء أياً كانت المدة التي بقي في خلالها قائماً . ولا يجوز تخففي الخفي عن حيازة المال دون ملاحقته ومعاقبته ، وان كان التخفي يعد بدءاً للتقادم على الدعوى العامة .

٢ - الاختلاس ولم تقتصر المادة ٢٧٧ على « الإخفاء » في التعبير عن ركن الجريمة المادي ، ولكنها أرفقت به أيضاً فعل « الاختلاس » *Détournement* . فالاختلاس ، إذن ، وجه آخر من وجوه ركن هذه الجريمة المادي . ومفهومه هنا أيضاً أوسع دلالة وأبعد مدى من مفهومه في جرائم السرقة أو إساءة الائتمان فالاختلاس في السرقة هو انتزاع الجائزة والاستيلاء على مال الغير المنقوم دون رضاه ؛ وفي إساءة الائتمان يتم « الاختلاس بتغيير نية الفاعل

من حيازة مال الغير حيازة ناقصة أو مؤقتة الى حيازته حيازة كاملة . أما في الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٧٧ فقد أضفت طبيعتها على فعل الاختلاس الذي يؤلف ركنها المادي معنى خاصاً ومدلولاً أوسع من ذلك بكثير !
ومن المفترض دوماً أن يكون التفتي أو التفتل في جرائم السرقة أو إساءة الائتمان أو الاختلاس أو الاخفاء هو غير ذلك المالك ، فالإخفاء أو الاختلاس لا يتصور وقوعه في هذه الجرائم جميعها إلا على مال الغير ، أما في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ فإن التفتي أو التفتل قد يكون هو نفسه المالك . وهذا ما يضي على الإخفاء أو الاختلاس في حكم هذه المادة معنى خاصاً ودلالة معينة مستقلة كما أسلفنا . ويعتبر ذلك من الفوارق التي تميز هذه الجريمة بما عداها من سائر الجرائم الأخرى .

وإذن فمدلول الاختلاس هنا يشمل المعنى الذي يدل عليه في جرائم السرقة إذا كان التفتل فرداً عادياً ، وينطوي أيضاً على المفهوم الذي يعرب عنه في جرائم إساءة الائتمان فيتناول كل تصرف في المال الموضوع تحت الحراسة تصرفاً يبيده أو يخرج من حيازة الحائز بالبيع أو الهبة أو المقايضة أو الإهلاك أو الإنفاق بحيث يتعذر رده .

وفضلاً عما تقدم ، فقد يتناول الاختلاس هنا حالات أخرى أعم وأشمل تنطوي على ألوان من التصرفات الرامية الى عرقلة تنفيذ الحراسة المقررة على أموال الاعداء . وليس الإخفاء - في الحقيقة - الا صورة من صور الاختلاس المقصود في هذه المادة .

وخلاصة القول : ان الاختلاس هو تحويل أموال الاعداء عن المصير الذي ينتظرها ؛ فكل فعل يريد الفاعل أن يبعده أموال العدو عن متناول السلطات المختصة يعتبره الشارع إخفاء أو اختلاصاً ويقع تحت طائلة نص المادة ٢٧٧ .
ومن الدهي ان الركن المادي في هذه الجريمة لا يستلزم اقتراف فعلي الإخفاء والاختلاس معاً ، وإنما يكفي لقيام الركن المادي ارتكاب أحدهما فقط .

مالياً - محل الجريمة : أموال دولة معادية أو أموال أمير رهاباها

'يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ أن يكون مادقع عليه فعل الاختفاء أو الاختلاس مالا تملكه الدولة المعادية أو يملكه احد رهاباها . فاذا لم ينصب سلوك الخفي أو الختلس على هذا النوع من أنواع القيم التي اراد الشارع صيانتها فلا سبيل للأخذ بأحكام المادة ٢٧٧ الملغ بها ، وقد تطبق أحكام ونصوص أخرى .

أما المال فهو كل ما يمكن تقويمه . ولعل هذا التعريف الذي يقره الفقه الجزائي هو أوسع نطاقاً بما نصت عليه المادة ٨٣ من القانون المدني ، وقد جاء فيها مايلي :

« ١ - كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح ان يكون محلاً للحقوق المالية » .

فالاشياء التي تخرج عن التعامل بحكم القانون قد تظل أموالاً في نظر الجزائريين وقد تكون محلاً للاختفاء أو الاختلاس ، وان كان لا يصح في القانون المدني أن تكون محلاً للحقوق المالية .

ومن المسلّم به أنه لا عبوة لقبية المال محل " الجريمة . ومهما قل " او كثو فلا أثر لذلك على قيام الجريمة أو انتقامها . وانما قد تكون قبية المال محل " اعتبارا لدن القاضي عند تحديده ملدار العقوبة الواجبة التطبيق .

وتشمل أحكام المادة ٢٧٧ المال المنقول وغير المنقول على السواء ، وقد أطلق القانون المدني على المال غير المنقول اصطلاح « العقار » وعرفه في الفقرة الاولى من مادته الرابعة والثمانين بأنه « كل شيء مستقر بجيزة ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف . . وكل ماعدا ذلك من شيء فهو منقول » .

وسواء أوقع الاختفاء أو الاختلاس على مال منقول أم على عقار ، فالجريمة قائمة والعقاب واجب . وإنما يشترط أن يكون المال المنقول أو غير المنقول الذي وقعت الجريمة عليه مما تملكه الدولة المعادية أو أحد رعاياها .

ولا تعتبر الدولة معادية " إلا إذا كان قد نشب بينها وبين سوية حرب معلنة *guerre déclarée* أو مكشوفة *ouverte* . وتبقى صفة العدو لاصقة بهذه الدولة الأجنبية ما بقيت حالة الحرب قائمة . ولا تضع الهدنة ، مؤقتة أو دائمة ، حداً لها .

ويعتبر من رعايا الدولة المعادية كل من حمل جنسيتها أقالمة أو اكتساباً ، ومما كانت الأسباب .

وسواء أكان الذي يعود إليه المال شخصاً طبيعياً كالأفراد أم شخصاً اعتبارياً كالشركات أو الجمعيات وسائر المؤسسات أو المنشآت الأخرى ، فإن حكم المادة ٢٧٧ واجب التطبيق . ومن البدهي أن يقدر القاضي جنسية الشخص الاعتباري وفقاً لما تقتضي به أحكام التشريع الوطني الراهن .

أما إذا كان محل " الجريمة مالا تملكه دولة أجنبية ليس بينها وبينها حرب ، أو يملكه رعاياها ، فإن المادة ٢٧٧ لا يجوز العمل بها ألبتة .

وليس كل إخفاء أو اختلاس لأموال العدو يعاقب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات ؛ وإنما يجب أن تكون هذه الأموال قد غدت خاصة لتدابير الحراسة التي أقرتها السلطات المختصة . وهنا نصل إلى ركن الجريمة الثالث .

ثالثاً - أن تكون هذه الأموال موضوع تحت الحراسة

والحراسة التي تعنيها المادة ٢٧٧ هي ذلك التدبير الاستثنائي الذي تقتضيه ضرورات الحرب ودواعي المصلحة العامة والنظام العام . فإذا كانت الحراسة

المفروضة على أموال الأعداء قد استوجبها تأمين مصالح خاصة كالحراسة القضائية أو الرضائية مثلاً ، فإن حكم المادة ٣٧٧ يحدو غير واجب التطبيق ، ولتوافرت في الوقائع سائر الأركان أو الشروط الأخرى .

ومتى وُضعت أموال الدولة المعادية أو أموال رعاياها تحت الحراسة فقد أصبحت في حمى سلطان الدولة ، واكتسبت بذلك حرمة ، فلا يعود من الجائز المساس بها حتى تُرفع الحراسة عنها من المرجع المختص الذي أصدر هذا التدبير . وُبتشروط في تطبيق حكم هذه المادة أن يكون فعل الإخفاء أو الاختلاس قد وقع في تاريخ لاحق لتاريخ صدور التدبير القاضي بوضع المال تحت الحراسة . فإذا وقع قبل ذلك ، أو بعد إلغاء الحراسة عن هذه الأموال ، فلا يصح أن يُعاقب الفاعل بمقتضى هذا النص ، وإنما قد يؤلف فعله جرم اختلاس ، أو سرقة ، أو إساءة أثان الخ ... حسب مقتضى الحال .

ويبدو أن ترجمة النص الفرنسي : « placés sous séquestre » إلى العربية قد شابه بعض الالتباس إذ صاغها المترجم بعبارة : « المعبود بها إلى حارس » وكان الأولى أن يكون النص العربي : « الموضوعة تحت الحراسة » فيخذو بذلك أقرب إلى الصحة والدقة . ولعل هذا الالتباس الذي وقع فيه المترجم ناجم عن أن لفظة « séquestre » في اللغة الفرنسية ، يعني « الحارس » و « الحراسة » معاً .

رابعاً : القصد الجرمي

وهو الركن المنهوي ، ذلك إن إخفاء أموال العدو الموضوعة تحت الحراسة أو اختلاسها من الجرائم المقصودة التي تتطلب توافر القصد العام . والقصد العام يعني انصراف إرادة الفاعل إلى ارتكاب الجريمة وهو محيط بأركانها كما يحددها القانون . وتوافر القصد العام في هذه الجريمة يستلزم - بداهة - علم الفاعل بأن المال للعدو ، وأنه موضوع تحت الحراسة .

ولكن طبيعة هذه الجريمة وإدماج الشارع لها في عداد جرائم « الصلات غير المشروعة بالعدو » يستلزمان توافر قصد جرمي خاص مضافاً إلى القصد العام ومقترباً به . وهذا القصد الخاص هو نية مواراة أموال العدو من وجه السلطات العامة بنية عوقلة تنفيذ الحواسة أو تعطيل إجراءاتها .
وتقدير توافر القصد الجرمي بشطريه : العام والخاص معاً مسألة يستخلصها نهائياً قاضي الموضوع من كل ما يؤدي إلى ذلك .

المعقوبة

المعقوبة التي يقضي بها الشارع على فاعل الجريمة الواردة في المادة ٢٧٧ هي الحبس الذي يتراوح بين الشهرين والسنين ، والغرامة من مائة إلى ألف ليرة .
فالمعقوبة إذن جنسية .

وللقاضي — إذا شاء — أن يطبق أحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .
ولاعقاب في هذه المادة ٢٧٧ إلا على اللجنة التامة . أما الشروع بأي فعل من أفعال الاختفاء أو الاختلاس في هذه الجريمة فلا عقاب عليه ، سواء أكان هذا الشروع ناقصاً أم تاماً .

ماهية هذه الجريمة : هل هي مستمرة أم وقتية

بما لا جدال فيه أن فعل الاختفاء يتضمن معنى الاحتفاظ بالمال وحيازته بعد التسلم لمدة طالت أم قصرت ، فهو إذن حالة مستمرة وليس واقعة وقتية عابرة . ولا يبدأ التقادم على الدعوى العامة فيه إلا اعتباراً من تاريخ انقضاء حالة الاستمراة هذه بتخلي الخفي عن حيازة المال موضوع الجرم .
أما فعل الاختلاس فهو انتزاع حيازة . وهو إذن واقعة آنية وليس حالة مستمرة ؛ وإذا لم يكن تاريخ وقوع الاختلاس معروفاً فيعتبر يوم ظهوره

تاريخياً للجريمة . والدعوى عليه إذا شاء أن يثبت وقوعه في تاريخ سابق
ومن المسلم به أن تحديد التاريخ - سواء أكان الفعل إخفاء أو اختلاصاً -
أمر موضوعي لا يخضع لرقابة محكمة النقض إلا إذا كان قضاء قاضي الموضوع
فيه غير مستمد من الواقع الثابت في أوراق الدعوى بل مؤسساً على اعتبارات
قانونية صرفة ^(١) .

★ ★ ★

(١) راجع - إذا شئت - قرارى محكمة النقض المصرية في ٨ - ٢ - ١٩٤٣ وفي
٢٧ - ٣ - ١٩٤٤ المنشورين في الجزء السادس من مجموعة القواعد القانونية رقم ١٠٤
من ١٤٩ ، ورقم ٣٢٢ من ٤٤٢ .

الفصل السادس

الانجاء مع العدو في

التشريعات الصادرة بعد قانون العقوبات

اضطراب النصوص : - أشير إلى أن الشارع السوري لم يكتف بالأحكام الواردة في قانون العقوبات السوري حول « الصلات غير المشروعة بالعدو » ، وإنما عقب عليها بتشريعين خاصين اثنين أولهما : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣ ، وثانيها : القانون ذو الرقم ٢٨٦ الصادر في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ . ولا جدال في أن كثرة هذه النصوص التي تدور حول موضوع واحد قد يدعو إلى الاضطراب ويوقع في التناقض . وربما نجم عن ذلك حيرة حيرة وغرض في أحكام القضاء . ولعلاج في رأينا لمثل هذا الوضع سوى الإكباب على دراسة هذه النصوص التشريعية المختلفة ، لإعادة ملبها وصياغتها ، وتوحيد أحكامها ، وإدماجها في المواد المخصوصة من قانون العقوبات ، على غرار ما فعل الشارع المصري ، أو إصدار قانون خاص موحد يحدد فيه بشكل صريح نطاق تطبيقه ومدى شموله ، بحيث لا تختلط بين أحكامه وأحكام المواد الخاصة في قانون العقوبات الحدود ، ولا تختلف العقوبات ، أو تتنافر الغايات ، أو تنقض النتائج .

مقارنة : - ومما يمكن ، فقد يسأل الباحث عن الحكمة من وضع

المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ والقانون ذي الرقم ٢٨٦ السالف ذكرهما ،
بعد أن تصدى الشارع في المواد ٢٧٥ - ٢٧٧ من قانون العقوبات لأحكام
الانحياز مع الأعداء وتسهيل أعمالهم المالية ، وغير ذلك من الأفعال التي تؤلف
مادعاه مجرائم « الصلات غير المشروعة بالعدو » . وعلى كل حال فإن غرض
الشارع يتضح من مقارنة هذه النصوص المختلفة وموازنتها بعضها ببعض ، ويمكن
تلخيص ذلك بما يلي :

أ - إن الأفعال المعاقب عليها في المواد ٢٧٥ - ٢٧٧ السالفة الذكر من
قانون العقوبات وفي المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ تؤلف جميعها صلات غير
مشروعة بالعدو - بأي عدو . أما القانون ذو الرقم ٢٨٦ فإن أحكامه خاصة
بإسرائيل ، وتهدف إلى منع التعامل معها أو مع من له علاقة بها .

ب - جميع الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٢٥ - ٧٢٨ من قانون
العقوبات وفي المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ يُفترض ارتكابها في زمن
الحرب ، أما الأفعال المنصوص عليها في القانون ذي الرقم ٢٨٦ فيُعاقب عليها
سواء أوقعت في الحرب أم في السلم .

ج - في المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ نص صريح يوجب اعتبار الجرائم
المنصوص عليها فيه من الجرائم المحقة بأمن الدولة ، ويخلو القانون ذو الرقم ٢٨٦
من نص كهذا . ومآل هذا الفارق بين التشريعين أن الجرائم الواردة في
المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ تطبق في صدها أحكام المادة ١٩ من
قانون العقوبات ، ويعاقب عليها ولو ارتكبها أجنبي في خارج الأراضي السورية .
أما الجرائم المنصوص عليها في القانون ذي الرقم ٢٨٦ فلا تشملها الصلاحية
الذاتية ولا يلاحق فاعلها إذا كان أجنبياً أقدم على ارتكابها في خارج الأرض
السورية . وقد رأينا في معرض شرحنا أحكام المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ أن الشارع
يشترط لقيام الجرائم الواردة فيها أن يكون الفاعل سورياً أو شخصاً ساكناً
في سورية . ولا سبيل ألبتة لتطبيق أحكام هاتين المادتين السالفتي الذكر على الأجنبي

الذي يقدم في خارج سورية على ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فيها .
د - ان الافعال المعاقب عليها في كل من قانون العقوبات والمرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ لعام ١٩٥٣ والقانون ذي الرقم ٢٨٦ لعام ١٩٥٦ تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً من جهة ، وتختلط بعضها ببعض اختلاطاً عبيحاً من جهة أخرى .

فالتجريم في المواد ٢٧٥ - ٢٧٧ الآنف شرحها يتناول القيام بأي عمل تجاري أو أية صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رعايا العدو أو مع شخص ساكن ببلاد العدو (المادة ٢٧٥) ، أو المساهمة في أي قرض أو اكتتاب لمنفعة دولة معادية أو تسهيل أعمالها المالية (المادة ٢٧٦) ، أو عرقلة اجراءات الحراسة الموضوعة على مال الاعداء بإخفائه أو اختلاسه (المادة ٢٧٧) .

اما المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦٨ لعام ١٩٥٣ فيعدد العقوبات الواجب تطبيقها على كل من أقدم أو حاول أن يقدم على استيراد أو بيع أو شراء أو حيازة أو نقل بضائع مصدرة من بلاد العدو أو معاد تصديرها منها . وكذلك تشمل احكامه كل من صدر أو حاول تصدير بضائع الى بلاد العدو ، ومن حاز نقداً خاصاً ببلاد العدو وتداول فيه .

وأما الافعال المعاقب عليها في القانون ذي الرقم ٢٨٦ لعام ١٩٥٦ فتتناول ادخال أو تبادل أو الاتجار بجميع أنواع البضائع والسلع والقراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة الاسرائيلية في الجمهورية العربية السورية وكذلك عقد أي اتفاق من أي نوع مع هيئات أو أشخاص مقيمين في امراثل أو منتبئين إليها يجنسيتهم او يعملون لحسابها ، أو التعامل مع الشركات والمنشآت الوطنية والاجنبية التي لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في امراثل .

ولا ريب في أن هذه الافعال المجرمة والمعاقب عليها بمقتضى تلك النصوص التشريعية - رغم اختلافها وتنوعها - متداخلة بعضها ببعض تداخلاً يوجب إعادة النظر فيها بغية تنسيق أحكامها وإيجاد الانسجام بينها .

هـ - إن جميع العقوبات المفروضة بمقتضى المواد ٢٧٥ و ٢٧٧ على والصلات غير المشروعة بالمدور ، هي جنحية لا تعدو الحكم بالحبس مدة حددها الاصل ثلاث سنوات وبالتفريم يبلغ لا يتجاوز ألف ايرة سورية . أما العقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي ٦٨ لعام ١٩٥٣ وفي القانون ٢٨٦ لعام ١٩٥٦ فهي جنائية تتعدى الحبس الى الاشغال الشاقة المؤقتة .

و - ومن اوجه الشبه بين نص المرسوم التشريعي ٦٨ ونص القانون ٢٨٦ أن أحكام ملاحقة الفاعلين وضبط الجرائم وإثباتها ، وتوزيع المكافآت المالية على من يسهلون أمر الكشف عنها هي عنها في كل من هذين التشريعين الملصق اليها^(١) .

بعد هذه الموازنة الوجيزة لامندوحة لنا عن التعرض لأحكام كل من القانونين السالف ذكرهما وتحليل نصوصها مشيرين تليصاً الى بعض المآخذ التي انطوت عليها هذه النصوص والاحكام .

اولاً - اعظام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣-٩-١٩٥٣ :

ملاحظات عامة : اول ما ينبغي الانتباه اليه أن احكام هذا المرسوم التشريعي لا يجوز تطبيقها ما لم تكن الجرائم الواردة فيه قد ارتكبت في زمن الحرب . فهو تشريع استثنائي وضُعت لتجريم انواع معينة من السلوك البشري 'يفترض وقوعها دوماً في حالات الاشتباك المسلح بين قوات الدولة العربية السورية وقوات دولة اجنبية معادية .

والامو الثاني : ان نصوص هذا المرسوم التشريعي لا تقتصر على السوريين والاجانب المقيمين او الساكنين في سورية ولا على الافعال المرتكبة فوق

(١) فارن - اذا شئت - ماورد في المادتين ٩٠٨ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣ بما نصت عليه المادتان ١١٠١ - ١١٠٢ من القانون ذي الرقم ٢٨٦ الصادر في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ .

الارض السورية ، ولكنها تشمل السوريين والاجانب أنى قطنوا على السواء ،
وتعاقب على الأفعال المجرّمة سواء اقترفت في سورية أو خارجها .
ولكن ماهي هذه الافعال التي جرّمها الشارع في المرسوم التشريعي ذي
الرقم ٦٨ وكيف يعاقب عليها ؟

اولاً - يعاقب الشارع في المادة الاولى من هذا المرسوم التشريعي بالاشغال
الشاقة المؤقتة :

أ = كل من أقدم ، او حاول ان يقدم ، مباشرة او بواسطة شخص
مستعار ، على استيراد أو بيع أو شراء أو حيازة أو نقل بضائع مصادرة
من بلاد العدو أو معاد تصديرها منها وهو عالم بذلك .

ب = كل من صدّر أو حاول تصدير بضائع الى بلاد العدو رأساً او الى
بلد آخر بغية تصديرها اليها وسواء اكانت هذه البضائع موجودة في سورية
أم واردة برسم أحد المواثيق السورية او برسم شخص سوري الجنسية او
مقيم في سورية .

ولا ريب في أن تصدير البضائع والمنتجات الى الدولة المعادية في ايات
الحرب يزيد في مواردها ، ويجعلها اقدر على حمل اعباء القتال ، واقرى على
الاستمرار في المقاومة . ويقابل تلك الزيادة في مكينة العدو نقص في موارد
البلاد التي جرى منها التصدير ، وقد تكون هي في أمس الحاجة اليها لتسيير
آلة الحرب .

ولئن كان استيراد البضائع والمنتجات من الدولة المعادية أقل خطراً من
التصدير اليها ، فهو - في جميع الأحوال - وسيلة لخدمة مصالحها الاقتصادية؛
وقد يُتخذ ذريعة للتخاير والتجسس ودس السمائل مما يهدد سلامة البلاد
ويعرقل عملياتها العسكرية واستعداداتها الحربية .

ولكن المرسوم التشريعي ذا الرقم ٦٨ لم يحصر العقاب بالاستيراد من الدولة

المعادية او التصدير إليها ، ولكنه عاقب أيضاً على افعال البيع والشراء والحيازة والنقل .

أما العقوبة في جميع هذه الحالات فهي الاشغال الشاقة المؤقتة ، وتشدد هذه العقوبة فتغدو خمس عشرة سنة على الاقل اذا ثبت ان هذه الجرائم قد ارتكبت بناء على اتفاق جاري مع احدى المؤسسات الموجودة في بلاد العدو او العاملة لحسابها .

ومحكم - فضلاً عن عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة - بمصادرة البضائع ، ونشر الحكم في الصحف وعلى باب الملل التجاري الذي وقع الجرم فيه^(١) .

وتنفي المادة الثانية من المرسوم التشريعي الملحق اليه بمصادرة واسطة النقل واعتبار سائرها شريكاً في الجرم اذا ثبت علمه بأن البضائع وارده من بلاد العدو او مصادرة اليها .

وتطبيقاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي فقد انفاط الشارع في المادة الواحدة منه بوزارة الاقتصاد الوطني ان تضع تعليمات لمراقبة عمليات الاستيراد والتصدير . وأباحت المادة الخامسة اعتبار الشركات السورية والاجنبية والمؤسسات المالية التي لها مصالح هامة او فروع او وكالات في بلاد العدو بمحكم المهيئات والاشخاص المقيمين في بلاد العدو ، والمحظور التعامل معهم ، وذلك بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني .

(١) كما يؤخذ - من حيث سلامة الصيغة التشريعية - على المادة الاولى من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ الملحق اليه انما ات على ذكره المaulه بس مريع ، ولم يكن لذلك من ضرورة ، لان جميع الافعال المنصوص عليها في هذه المادة ذات وصف جنائي ، والقواعد العامة في التشريع الجزائي السوري تنفي مجانبه الشروع في الجنايات اطلاقاً ، وسوي في العقاب بين الجنايه التامة والجنايه المشروعه فيها . ونجح المناضي في هذه الحالة لاختراع امكان تقبيل العقوبة على الوجه الوارد في المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون العقوبات والعقاب على الشروع في الجنح وحدها هو الذي لامتنوحة فيه عن مريع .

ثانياً - فضلاً عن الجنايات المنصوص عليها في المادة الاولى السالفة الذكر من هذا المرسوم التشريعي ، فان الشارع أحدث جريمتين اثنتين اضعى عليها الوصف الجنحي :

١ - فعاقب في المادة الثالثة بالحبس لأقل من ستة اشهر وبغرامة لا تنقص عن مائة ليرة سورية كل من حاز نقداً خاصاً ببلاد العدو وتداول فيه ، ويحكم فوق ذلك بمصادرة هذا النقد لمصلحة خزانة الدولة .

٢ - ثم عاقب في المادة السابعة كل من علم بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي ، ولم يخبر سلطات الدولة ، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر .

وبما يسترعي الانتباه في احكام هاتين المادتين ان الشارع لا يعاقب ، في المادة الثالثة ، على مجرد حيازة النقد الخاص ببلاد العدو ، وانما يجب ان تقتون الحيازة بالتداول ، وعطف التداول على الحيازة يضيّق ، ولا ريب ، من مدى تطبيق العقاب . واما ما نصت عليه المادة السابعة فياثل ما قضت به احكام المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات ، ولا يختلف عنه إلا من نواحٍ ثلاث :

الناحية الاولى : من حيث الفاعل : - ان المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات يقتصر حكمها على السوريين فقط دون سواهم ؛ اما حكم المادة السابعة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ فيبشّل السوريين وغير السوريين على السواء .

الناحية الثانية : من حيث الفعل - : ان الفاعل لا يُعاقب بمقتضى احكام المادة ٣٨٨ إلا إذا كانت الجريمة التي كتم امرها عن السلطة العامة ذات وصف جنائي . اما النص الوارد في المادة السابعة السالفة الذكر فهو عام يتناول كتمان جميع الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ سواء أكانت جنايات أم جنحاً .

الناحية الثالثة : من حيث العقوبة - : ان العقوبة التي يفرضها الشارع في

المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات على من يكتم أمر الجنايات الواقعة على أمن الدولة هي الحبس من سنة الى ثلاث سنوات ، والمنع من الحقوق المدنية . اما العقوبة التي عينها الشارع في المادة السابعة الآتية اذكر لكل من كتم أمر الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ فهي الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات . اما المنع من الحقوق المدنية فلم يرد عليه هنا اي نص .

ومن الاحكام التي قضى بها المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦٨ ما نصت عليه مادته السادسة التي اوجبت اعتبار جميع الجرائم الواردة فيه من الجرائم التي بأمّن الدولة والمقصودة بالفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون العقوبات (١) .

وأرست المادة الثامنة قواعد ملاحقة الجرائم التي تخالف احكام هذا المرسوم التشريعي او القرارات والتعليقات الصادرة بالاستناد اليه ، وأوكلت ذلك الى رجال الضابطة العدلية (القضائية) والموظفين الذين تنتدبهم خصيصاً لذلك كل من وزا في الدفاع الوطني (الحربية) او الاقتصاد الوطني ؛ ومنعتهم هذه المادة في جميع الاحوال سلطة دخول مكاتب الهيئات ، والمصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع او بيع الاشياء المشار اليها في ذلك المرسوم التشريعي ؛ وخولتهم ايضاً حق الاطلاع في اي وقت من الاوقات على السجلات وسائر المستندات والدفاتر والفواتير وكل ما يلزم مراقبة تنفيذ الاحكام التي جاء بها المرسوم التشريعي

(١) تنطوي المادة ١٩ من قانون العقوبات على قواعد الصلاحية الذاتية او الاختصاص الفني ، ونسباً مايلي :

١ - يطبق القانون السوري على كل سوري او اجني - فاعلاً كان او محرضاً او متدخلاً - اقدم خارج الارض السورية على ارتكاب جناية او جنحة عظمى بامّن الدولة ، أو فسد خاتم الدولة - او فسد أو زور اوراق العملة او السندات المصرفية السورية او الاجنبية المتداولة شراً أو عرفاً في سورية .

٢ - على ان هذه الاحكام لا تطبق على الاجني الذي لا يكون عمله مخالفاً لقواعد القانون الدولي » .

الأنف الذئكر ؛ واجازت لهم حق طلب تقديم أمثال هذه الوثائق والقيود والسجلات والمستندات ، وعاقبت كل من يرفض تقديمها ، او يدون فيها بيانات غير مطابقة للحقيقة ، بإلحس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتتجاوز مائتي ليرة او بإحدى هاتين العقوبتين ؛ وذلك مع الاحتفاظ بكل عقوبة أشد مفروضة بعقضى أي نص آخر .

وأما المادة التاسعة فقد أوجبت صرف ٢٠ ٪ من قيمة الاشياء المصادرة وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي للأشخاص -الموظفين أو غير الموظفين- الذين يقدمون معلومات او يقومون بأي عمل من شأنه تسهيل الكشف عن الجرائم التي نص عليها الشارع في ذلك المرسوم التشريعي أو تبسيط اظهارها أو إثباتها . واذا تعدد المستحقون فإن هذا المبلغ يوزع بينهم حسب الجهود الذي بذله كل منهم .

واخيراً ، تقضي المادة العاشرة بإلغاء جميع الاحكام المخالفة للمرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ موضوع هذا البحث .

أما وقد أنجزنا تحليل نصوص المرسوم التشريعي ٦٨ لعام ١٩٥٣ فنسعرض بإيجاز شديد لأحكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤-٨-١٩٥٦ .

ثانياً - أحكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤-٨-١٩٥٦ :

ملاحظات عامة : أول ما يسترعي الانتباه أن القانون ذا الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤-٨-١٩٥٦ هو قانون خاص بإحكام مقاطعة إسرائيل وسدّ الحصار الذي أعلنته الامة العربية في شتى أمصاوها ، وعلى لسان المسؤولين من قادتها ، ورجال حكوماتها . فأحكام هذا القانون تنحصر اذن بتنع التعامل مع إسرائيل وكل من له علاقة بها . والواقع ان الجامعة العربية هي التي أوصت حكومات الدول الاعضاء بإقرار مثل هذا التشريع بغية توحيد الاجراءات

الخاصة بالمقاطعة والعقوبات التي ينبغي فرضها على مخالفتي أحكامها في جميع الدول العربية . وقد سبق هذا التشريع إنشاء مكتب رئيسي للمقاطعة في الجامعة العربية ؛ وإحداث مكتب آخر خاص ضمن كل دولة عربية بمعنى مجيع شؤون مقاطعة إسرائيل^(١) ، وتنفيذ التدابير المقررة لتحقيق هذه الغاية ، والاتصال بالمكتب الرئيسي للجامعة العربية ويشرف على ادارة مكتب مقاطعة اسرائيل مدير هو بصورة حكيمه ضابط الاتصال لدى المكتب الرئيسي .

ويعقد مدير هذه المكاتب ما بينهم مؤتمرات تدعى بـ « مؤتمرات ضباط الإنصال » وتهدف الى بحث شؤون المقاطعة وتوحيد اجراءاتها وتنسيق سياستها بين الدول العربية .

والأمر الثاني الذي يجدر ذكره هو ان اكثر الدول العربية أصدرت فعلاً نصوصاً تشريعية بمائة لأحكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ الصادر في سورية .

والأمر الثالث ان الصلاحية الذاتية (أي الاختصاص العيني) لا يمكن تطبيقها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون لأنه يخالف من نص بمائل لنص المادة السادسة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ ، وقد أشرنا الى هذا النص آنفاً .

ويُبنى على ذلك ان لاسيل لتطبيق العقوبات المفروضة بمقتضى هذا القانون على الاجانب الذين يخالفون أحكامها في خارج الارض السورية .

والأمر الرابع ان احكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ لا تعاقب من علم بجرمة من الجرائم المنصوص عليها فيه ولم يبنى بها السلطة ، أما المادة ٧ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ فيها - كما رأينا - نص صريح في هذا الموضوع .

والأمر الخامس : ان القانون ذا الرقم ٢٨٦ يعني من العقاب المجرم الذي يبادر الى إخبار الحكومة عن المشتركين في اقتراف احدى الجرائم المنصوص

(١) انظر - اذا شئت - المرسوم المؤرخ في ٢٦ - ٢ - ١٩٥٢ برقم ٩٢ القاضي بإحداث مكتب مقاطعة إسرائيل ، وقد أُلْمنا إليه آنفاً .

عليها فيه ، إذا أدى هذا الإخبار فضلاً الى اكتشافها . ويخلو المرسوم التشريعي ذو الرقم ٧٨ من نص مماثل لعدم الحاجة اليه لأن الشارح اعتبر الافعال المعاقب عليها بمقتضى ذلك المرسوم التشريعي من الجرائم المحلة بأمن الدولة . ويستفيد مقترفاً من احكام المادة ٢٦٢ السابق شرحها من قانون العقوبات .

والأمر السادس والآخر هو ان هذا القانون يلقي في مادته الثانية عشرة احكام القانون ذي الرقم ٢٧٣ المؤرخ في ١١-٦-١٩٤٦ والذي حللنا أحكامه في الفصل الثاني من هذا الباب (١) .

والآن ، ما هي الافعال التي يجرّمها القانون ذو الرقم ٢٨٦ لعام ١٩٥٦ ، وما هي العقوبات التي يفرضها على فاعليها ، وقواعد الاصول التي يضعها لاستظهارها وضبطها وملاحقتها ؟

لقد حظرت المادة الاولى من هذا القانون على كل شخص طبيعي او اعتباري ان يعقد ، بالذات او بالواسطة ، اتفاقاً من اي نوع مع هيئات او أشخاص مقيمين في إسرائيل او منتعنين اليها بحسبتهم او يعملون لحسابها ، كما حظرت التعامل مع الشركات والمنشآت الوطنية والاجنبية التي لها مصالح او فروع او توكيلات عامة في اسرائيل .

ولكن كيف يمكن تحديد هذه الشركات والمنشآت ؟

لقد منعت المادة الاولى ذاتها مجلس الوزراء حق تحديد هذه الشركات والمنشآت بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال ، وللمجلس الوزراء ان يحول سلطة التحديد هذه أي مرجع مسؤول آخر .

وحظر الشارع في المادة الثانية من هذا القانون دخول او تبادل او الإنجاز بالبضائع والسلع والمنتجات بجميع أنواعها وكذلك القراطيس المالية وغيرها

(١) عد - اذا شئت - الى الصفحة ٤٦٧ وما بعدها من هذا الكتاب .

من القيم المنقولة الإسرائيلية ، في الجمهورية العربية السورية ، سواء وردت من امرا ئيل مباشرة ، او بطريق غير مباشرة .

ولكن ماهو الضابط الذي اعتمدته الشارع السوري لتمييز البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بما عداها ؟

تعتبر امرا ئيلية - بمقتضى نص المادة الثانية من القانون ذي الرقم ٢٨٦ - البضائع والسلع المصنوعة في امرا ئيل او التي يدخل في صناعتها او تجهيزها جزء - أياً كانت نسبته - من منتجات امرا ئيل .

وتعتبر ايضاً في حكم البضائع الامرا ئيلية السلع والمنتجات التي يعادسعتها من امرا ئيل ، او التي تُصنع في خارج امرا ئيل بقصد تصديرها لحسابها او لحساب احد الاشخاص او الهيئات المتصوص عليها في المادة الاولى السابق ذكرها من هذا القانون .

وتوجب المادة الثالثة على المستورد ، في الحالات التي يعينها وزارة الاقتصاد الوطني ، أن يقدم شهادة منشأ يُذكر فيها اسم البلد الذي صنعت فيه السلع المستوردة ، وأنه لم يدخل في صنعها او تجهيزها أية مادة من منتجات امرا ئيل أياً كانت نسبتها . وتقضي هذه المادة بعدم السماح بإخراج البضائع المستوردة من الدوائر الجمركية دون تقديم الشهادة المشار اليها عند طلبها ، وإذا لم تقدم الشهادة في الموعد المحدد تصدر هذه البضائع ادارياً .

وتقضي المادة الرابعة بمنع تصدير السلع التي يعينها مؤتمر ضباط الاتصال الى البلاد التي يثبت له انها تميد تصديرها الى امرا ئيل .

وهذه الاحكام الواردة في المواد الثانية والثالثة والرابعة الآتف يانها تسري على السلع التي تدخل مناطق حرة في الجمهورية العربية السورية ، او تصدر من تلك المناطق ، كما تسري هذه الاحكام ذاتها على السلع التي تدخل أراضي الجمهورية العربية السورية او تمر عبر أراضيها ، وتكون برسم امرا ئيل او أحد الاشخاص

او الميثاق المبين فيها شريطة أن لا يتخل ذلك بأحكام الاتفاقات الدولية التي تكون سورية طرفاً فيها (المادة العاشمة) من القانون .

وأما المادة السادسة فتحظر عرض البضائع والسلع والمنتجات المذكورة في المادة الثانية او بيعها او شراءها او استبدالها او التبرع بها او حيازتها .

وتعاقب المادة السابعة كل من يخالف أحكام المادتين الاولى والثانية .
بالاشغال للشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشرين سنوات ويجوز أن يضاف الى هذه العقوبة غرامة حددا أقصى خمسون ألف ليرة سورية وإذا اقرب الجريمة شخص اعتباري فيعاقب من ارتكبها من المتهمين إليه بالعقوبات ذاتها .

ويحكم - في جميع الاحوال - بمصادرة الاشياء والبضائع المضبوطة ، والوسائل التي استعملت في نقلها ، شريطة أن يكون أصحاب هذه الوسائل على علم بالجريمة حين النقل .

والن فرض الشارع في المادة السابعة من هذا القانون العقوبات التي ذكرناها كمويد جزائي للأحكام الواردة في المادتين الاولى والثانية المشار اليهما ، فإن النوامي التي نصت عليها المادة السادسة ظلت بلا مؤيدات جزائية ، وقد سبها واضع القانون عن أن يعين اية عقوبة على من يخالف احكامها ، وهذا نقص ملحوظ .

وقد أفسح الشارع باب التوبة امام مقتري الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون اذ منع في المادة الثامنة العذر المحلل كل من يصادر من الجناء عند تعددهم الى إخبار الحكومة عن المشتركين في احدى الجرائم الواردة في المواد السالف ذكرها ، وقضى بإعفائه من جميع العقوبات المشار اليها آنفاً - عدا المصادرة - شريطة أن يؤدي لإخباره هذا الى اكتشاف الجريمة (١).

(١) قارن احكام هذه المادة بأحكام المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات ، وقد سبق لنا شرحها في الصفحات ١٢١ - ١٣٤ من هذا الكتاب .

وفي المادة التاسعة أوجب الشارع نشر ملخصات الاحكام التي تصدر بإدانة
مقتوفي الجرائم الواردة في هذا القانون ، وذلك على نفقة المحكوم عليهم ، وإن
تلتصق طيلة ثلاثة أشهر على « واجبات » المتاجر أو المصانع أو المحازن أو غيرها
من الاماكن التي يعملون فيها . وتعاقب الفقرة الثانية من هذه المادة من يقدم
على تزعم هذه الملخصات أو إخفاؤها أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر
وبغرامة لا تتجاوز مائتي ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١).

اما المادتان العاشرة والحادية عشرة من هذا القانون فلا تختلف أحكامهما
في شيء مما ورد في المادتين الثامنة والتاسعة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨
الصادر في ٢٣-٩-١٩٥٣ ، والذي سبق أن حللنا أحكامه^(٢).

• • •

أما وقد انتهينا من بحث جرائم الصلات غير المشروعة مع العدو : ما ورد
منها في المواد ٢٧٥-٢٧٧ من قانون العقوبات^(٣) ، وما نصت عليه القوانين

(١) قانون ما تعضي به الفقرة الثانية من المادة التاسعة الآن ذكرها بأحكام المادة ١٤ ،
من قانون العقوبات ، وصفا مايلي :
« ١ - من أخلى أو مزق ، ولو جزئياً ، إعلاناً علق تنديلاً لحكم بالإدانة عوقب
بالغرامة من خمس وعشرين الى مائة ليرة .
« ٢ - وإذا كان المحكوم عليه بطوعة الصاق الحكم قد اتعرف هو فسه الجرم المذكور
آخذاً أو كان معرضاً عليه ، أو متدخل فيه ، استحق - فضلاً عن الغرامة - الحبس
سنة أشهر » .

(٢) انظر الصفحة ٥١١ - ٥١٢ من هذا الكتاب .

(٣) ومن الجدير بالذكر ان الفقرة الاولى من المادة ٦٨ من قانون المطبوعات الصادر
لـ ١٢ - ٥ - ١٩٥٤ برقم ١٦٩ تلغى بالطوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون
القنوات « كل من اصل بدولة اجنبية ونشأ منها او من يمثلها او عملاتها اموالاً لقاء اذعية
لها او مشاريعها عن طريق المطبوعات » ... وكذلك اضلوى المرسوم التشريعي ذو الرقم ٢١ =

الخاصة ، فقد آن لنا أن ننتقل الى شرح أحكام «الجرائم الماسة بالقانون الدولي» ،
وهي المنصوص عليها في المواد ٢٧٨-٢٨٤ من قانون العقوبات .

★ ★ ★

= المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ والتاضي بانتشاء محاكم الامن القومي على تحريم وقبض المال او
أي عطاء آخر او الحصول على أي وعد او أية منفعة اخرى من دولة اجنبية او ميثه
او افراد سوريين او غير سوريين او أي اتصال بجهة اجنبية بقصد القيام بأي تصرف
قولي او فعل مآدلا هدا فورة ٨-٣-١٩٦٣ وعاقب الشارع على ارتكاب هذه الافعال بالاعدام
(انظر الفقرة هـ من المادة هـ والفقرة جـ من المادة ٧ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١
المشار اليه) .

الكتاب الرابع

الجرائم الخاصة بالقانون الدولي

Des infractions contre le Droit des Gens

المواد ٢٧٨ - ٢٨٤

يحتوي هذا الباب الرابع على الفصول الثمانية التالية :
الفصل الاول : الجرائم الماسة بالقانون الدولي في التشريع الجزائي
المقارن .

الفصل الثاني : الجرائم الماسة بالقانون الدولي في التشريع الجزائي
السوري .

الفصل الثالث : خرق تدابير الحياد ، وتعكير صلات سورية بالدول
الأجنبية (المادة ٣٧٨) .

الفصل الرابع : الاعتداء والمؤامرة على دستور دولة أجنبية ، أو
حكومتها ، أو أرضها (المادة ٣٧٩) .

الفصل الخامس : تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية (المادة
٣٨٠ المعدلة) .

الفصل السادس : تخريض جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان
(المادة ٣٨١) .

الفصل السابع : الخطأ من اعتبار الدول الأجنبية (المادة ٣٨٢) .
الفصل الثامن : التشديد واشتراط المعاملة بالمثل (المادتان ٣٨٣ و ٣٨٤) .

الفصل الأول

الجرائم الماسة بالقانون الدولي

في

التشريع الجزائي المقارن

بين الجرائم الواقعة على الأفراد والجرائم الواقعة على أمن الدولة^(١) :

من المبادئ الأساسية التي تميز ، في التشريع الجزائي ، فصائل الجرائم الواقعة على الأفراد من فصائل الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، أن النصوص

(١) إذا رغب القاري توسعاً في هذا الموضوع ، فليبد إلى المصادر التي اعتمدها في هذا الفصل ، وهتمتر على ذكر أهمها :

١ - الفقيه البلجيكي موريس بوركان M. Bourquin : « الجنايات والجنت الواقعة على أمن الدولة الأجنبية » ، وهي مجموعة معاضرات القاها بالاقفة الفرنسية في مجمع القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٢٧ ونشرها المجمع في المجلد السادس عشر ، ص ١١٧ - ٧٤٦ .

٢ - الفقيه والوزير الروماني V. Pella : « قم الجرائم الواقعة على شخصية الدولة » وهي أيضاً مجموعة معاضراته التي نشرها مجمع القانون الدولي الآنف ذكره في المجلد الثالث والثلاثين ، عام ١٩٣٠ ، ص ٦٧٠ - ٨٣٧ .

في الأولى لا تفرق بين حماية الحقوق والمصالح والقيم العائدة للوعايا المواطنين وغير مواطنين . فإذا وقع في الأرض السورية مثلاً اعتداء على حق الحياة ، واقترفت جريمة قتل ، فإن الشارع لا يولي جنسية الجاني عليه أي اعتبار ، والعقاب واجب سواء أكان القاتل سورياً أم أجنبياً . وإذا انتهك حق الملكية ووقعت جريمة سرقة في سورية ، فلا عبء ألبة جنسية المالك في توافر أركان الجريمة واستكمال شرائط العقاب ؛ والقضاء السوري ملزم بإزالة العقوبة بالسارق سواء أكان

٣ - المؤلف ذاته : « كيف يصون التشريع الداخلي السلم العالمي » باريس ١٩٣٠ .

٤ - النقيب السويسري جان غرافن J.Graven : « الجرائم المخترقة ضد الإنسانية » ، وقد نشر مجموعة محاضراته في هذا الموضوع أيضاً بمجمع القانون الدولي عام ١٩٥٠ في المجلد السادس والسبعين ، ص ٢٦٦ - ٦٠٧

٥ - النقيب الفرنسي جاك دوماس J.Dumas : « مسؤولية الدول عن الجنايات والبيع المخترقة فوق أراضيها ضد الإيجاب » . المرجع ذاته في المجلد ٣٦ عام ١٩٣١ ، ص ١٨٣ - ٢٦٠

٦ - النقيب الألماني الدكتور جيتشك Jeschek : « جرائم القانون الدولي » ، وهو بحث قيم نشره صاحبه في المجلد الدولية والقانون الجزائي عدد ٣ و ٤ عام ١٩٥٥ ص ٥٠٣ - ٥٥٤

٧ - النقيب غلاسير Glaser : الجريمة الدولية ، باريس ١٩٥٧ ، وانظر المؤلف ذاته : « القانون الدولي الجزائي » باريس ١٩٥٥ .

٨ - ونلاحظ عن هذه المؤلفات الجديدة ، فقد عالجت المؤتمرات العلمية الدولية موضوع « الجرائم الماسة بالقانون الدولي » أكثر من مرة . ووضعت جمعية القانون الجزائي الدولية في جدول أعمالها في مؤتمريين من مؤتمراتها : في المؤتمر الرابع الذي عقد في باريس عام ١٩٣٧ وفي المؤتمر الخامس الذي عقد في جنيف عام ١٩٤٧ (انظر مجموعة عاشر المؤتمر الدولي الرابع لحقوق الجزائية ، المعقد في باريس ، عام ١٩٣٧ وكذلك مجموعة عاشر المؤتمر الدولي السادس لحقوق الجزائية ، المعقد في جنيف عام ١٩٤٧)

٩ - انظر كتابنا : محاضرات في الجرائم السياسية ، الطبعة الثانية ، ص ٢٨٤ - ٣٣٤

المال المعتدى عليه لسوري أم لأجنبي . فالقصد بالحماية في مثل هذه الفصائل من الجرم هو « الانسان » أيا كان ، وأنى وجد ، والحقوق والمصالح والقيم والواجبة صيانتها في هذا المضمار تؤلف القدر الشائع الخاص بالذات الانسانية ، والمشارك بين بني البشر قاطبة .

أما في فصائل الجرائم المحقة بأمن الدولة فإن الشارع — مبدئياً — لا يهدف إلا إلى حماية أمن الدولة صاحبة التشريع ؛ فالقصد بالصيانة في النصوص التي تعاقب على الجرائم الواقعة على أمن الدولة إنما هو استغلال تلك الدولة وحدها ، وسيادتها وحريتها وحقوقها ومصالحها في الميدانين الخارجي والداخلي . وإذا كان الشارع يصدر في أغلب النصوص المتعلقة بالجرائم الواقعة على الافراد عن نظرة انسانية شاملة ، فإنه ، في النصوص المنطوية على الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، يستلهم الاثر القومي وحدها ويعب " من مَمِّينها الخالص ، ولا يتعدى في التجريم والمعاقبة الى اغطاء السلوك الذي يمس أمن الدول الاجنبية ، او يحل بسلامة المجتمع الدولي ككل ."

التطور الجديد لمفهوم الجريمة الدولية :

يبد أن هذا المفهوم القومي الضيق لـ « غاية » التشريع الجزائي في نطاق الجرائم الماسة بأمن الدولة لم يلبث ان أطاحت به وقائع الحياة الدولية ، وكثرة الروابط وتشابكها بين الدول ، ونشوء ضمير عالمي او " حسن دولي يتلصق اقامة قواعد سلبية في صلات الدول بعضها ببعض وفي علاقتها بالافراد بحيث لا تختلف في توحي أسباب العدالة والسلام عن القراء التي يقيسها التشريع الداخلي القومي لتنظيم علاقات الافراد والجماعات وأجهزة الدولة ضمن اطار الوطن الواحد والمجتمع الواحد والدولة الواحدة .

من هذا الوجدان العلمي الآخذ في النمو انبثقت بعض مظاهر التضامن الدولي في ميدان التشريع الجزائي الداخلي ، ففدأ ، الى جانب القيم والحقوق والمصالح التي تمود للدولة الواحدة ولوعاها والتي يحبسها الشارع الجزائي الوطني ،

قيمٌ وحقوق ومصالح أخرى لا تتم فرداً واحداً فحسب ، إنما تتم الإنسانية جمعاء ، ولا تعني دولة معينة وحدها ، وإنما تعني المجتمع الدولي بأكمله . وفي طبيعة هذه القيم والحقوق والمصالح العامة الشاملة : حفظ السلم والامن العالمي ، وإثبات العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة وعدم التدخل وحق تقرير المصير ، وتحقيق التعاون الدولي لحير الشعوب ورفاهها ، وتعزيز احترام حقوق الانسان ، والحريات الأساسية للناس جميعاً .

بيد أن استبدال النظرة القديمة الضيقة بالنظرة الحديثة الشاملة ، وانباتق الشعور بوحدة المجتمع الدولي ، وانقلاب الأثر إلى إثبات ، ووضع القانون والدولة معاً في خدمة الانسان أيّاً كان - كل ذلك لم يحصل ما بين غضة طرف وانتباهته ، وإنما ثبت بين الدماء والدموع ، وجاء حصيلة قرون متطاولة من كفاح الشعوب ، وكوارث الحروب ، وجهود المفكرين من فلاسفة وساسة وقادة ورجال قانون .

نصى قواعد القانون الدولي :

ولئن حاول فقهاء القانون الدولي العام تحريم الحروب ، ووضع أسس المبادئ العامة التي يجب على الدول اتباعها في علاقاتها بعضها ببعض ، وأرساء قواعد المسؤولية الدولية عند مخالفتها ، فإن هذه القواعد والمبادئ ظلت قاصرة متخلطة ، لا تنفك :

أولاً : 'تنظم العلاقات بين الدول ، ولا 'تعنى بالأفراد ، فالدولة هي التي تستمع بالأهلية الحقوقية في نطاق القانون الدولي ، ولا يملك الفرد أن يكون *sujet de droit international* أهلاً لممارسة أي حق بممارسة مباشرة في هذا الميدان . وفي ذلك مجافاة لواقع ، ولروح القانون والغاية من وضعه . فالقانون سواء أكان داخلياً أم دولياً ، يهدف أولاً وأخيراً إلى حماية الفرد وحياته ، كإنسان أولاً ، وككائن في جماعة ثانياً .

ثانياً : لقد ظلت قواعد القانون الدولي ناقصة بقاء لأنها لم تستكمل شرائط تكوينها ، ولم تخلق في الاصل خلقاً سوياً ، ولم تقتن - كالتشريع الداخلي - بمؤيدات قسرية جزائية او غير جرائية ، فلذا أطلق عليها الفقهاء اصطلاح « الشريعة الناقصة *lex imperfecta* » .

استكمال هذا النقص بالتشريع الرافعي : ولم يكن ثمّة بدء من أن يُسمّ « التشريع » الداخلي هذا النقص ، وأن يسمّ في صلبه مؤيدات تحمي القيم والحقوق والمصالح الدولية التي أسّسها لها ، وتضمن تطبيق قواعد القانون الدولي ومراعاة أحكامه من قبل أجهزة الدولة والافراد على السواء .

معالم الاتجاه الحديث وأساليبه

ولعل من المفيد ان نعدد بعض مظاهر هذا الاتجاه الحديث الذي يرمي الى وضع التشريع الجزئي الداخلي في خدمة قواعد القانون الدولي العام بغية تعزيز روابط التعاضد والتضامن الدولي ، وصيانة قيم الحق والخير والأمن والسلام بين الشعوب . وقد « تبلورت » هذه المظاهر في اساليب وطرائق تشريعية متعددة تقتصر منها على ذكر أربعة أساليب أساسية نجلوها في ما يلي :

١ - الأساليب الأولى

وتصدر الدولة فيه عن انانية مفرطة *inspiration égoцентриque* ، فهي ، وان كانت تحمي في النصوص التشريعية ، من حيث الشكل والظاهر ، مصالح الدول الاجنبية ، فانها ، من حيث الاساس والباطن ، لا تحمي الا مصالحها القومية الخاصة ، ولا تعتبر تلك الافعال التي تؤذي أمن الدولة الاجنبية وحقوقها جرائم معاقب عليها الا بقدر ما لها من انعكاسات تضر بأمنها وسلامتها

ونسبها الى علاقاتها في الميدان الدولي . فهنا الاسلوب في التشريع يهدف في حقيقة الامر الى صيانة امن الدولة صاحبة التشريع ، وهذا الهدف هو مناط التجريم ومعيار المعاقبة والتأثير .

أضرب في التسميات الوُجُوبية : وأفضل نموذج لهذا النهج ما نصت عليه بصرامة الفقرتان ١ و ٢ من ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ، إذ عاقبتا بالعقوبات التي فرضتها المادة ٨٣ منه على مفترقي جرائم المساس بأمن الدولة الخارجي :

أولاً : كل من أقدم على افعال عدائية لم تجزها الحكومة فـعرض الفرنسيين لخطر اعلان الحرب .

وثانياً : كل من اقدم على افعال لم تجزها الحكومة فـعرض الفرنسيين لأعمال ثأرية .

ويأثل نص الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٧٩ الآتفة الذكر من قانون العقوبات الفرنسي ما قضت به المادة ١٢٣ من قانون العقوبات البلجيكي وقد جاء فيها مايلي :

« كل من عرض بلجيكا بافعال عدائية لم تجزها الحكومة لخطر قيام الدولة الأجنبية بالعدوان عليها عوقب بالاعتقال من خمس الى عشر سنوات ، وإذا وقع العدوان عوقب الفاعل من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة » .

ومن هذا القبيل أيضاً ما قضت به المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الايطالي ، ونصها :

« كل من اقدم ، دون اذن الحكومة ، على جمع الجند ضد دولة أجنبية أو على اقتراف أي فعل عدائي آخر ، فـعرض الدولة الايطالية لخطر الحرب ، عوقب بالسجن من خمس سنوات الى اثني عشرة سنة .

« وإذا ثبتت الحرب عوقب الفاعل بالاشغال الشاقة المؤبدة .

« أما إذا لم ينبجم عن الفعل العدائي سوى تمكين الصلات بالدولة الاجنبية ،

أو تعريض الدولة للايظالية أو رعاياها أنى أقاموا لخطر الاعمال الثأرية أو الانتقامية ، عوقب الفاعل بالسجن من سنتين الى ثمانية سنوات .
« وإذا أعقب ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية أو حصول الاعمال الانتقامية أو الثأرية فإن العقوبة هي السجن من ثلاث الى عشر سنوات » .

أصغر في التشريعات العربية : ولعلنا نستطيع ان ندرج من هذا القليل ما أورده الشارع المصري في صلب المادة ٧٧ (د) من قانون العقوبات المصري والشارع السوري في الفقرة ب من المادة ٢٧٨ في قانون العقوبات السوري ، ويقابلها أيضاً نص الفقرة ب من المادة ٢٨٨ في قانون العقوبات اللبناني .

ومن الجلي الواضح ان الغرض من جميع هذه النصوص التشريعية وأمثالها هو حماية الدولة صاحبة التشريع نفسها من أن تتعرض هي أو رعاياها لأخطار أو أضرار محتملة تؤذي مصالحها أو مصالح رعاياها في الحقل الدولي . والعقوبات في هذه النصوص لا تفرض جزاء الافعال المقررة التي تؤذي مصالح الدولة الأجنبية ، وإنما تفرض جزاء ما تولده مثل هذه الافعال من أضرار محتملة ارفع ، أو أخطار ، تتعرض لها الدولة صاحبة التشريع ، أو يتعرض رعاياها لها . ومهما يكن الفعل المقررف فادح الاذى بمصالح الدولة الأجنبية ، فلا عقاب عليه ما لم يكن من شأنه تعريض الدولة صاحبة التشريع أو رعاياها للاخطار المينة في النص القانوني .

٢ - اسباب الثاني :

وثمة أسلوب آخر من الاساليب التشريعية في هذا الميدان تصدر فيه الدولة عن رغبة ملجأ في المحافظة على أسباب الحياد والاخذ بما تفرضه قواعد القانون الدولي العام على الدول المحايدة من واجبات . فالهدف اذن وضع مؤيدات جزائية لقواعد الحياد الدولي وواجباته .

الحِيَاد الدائم والحِيَاد الطارئ : ومن المتفق عليه بين فقهاء القانون الدولي ان الحِيَاد قد يكون دائماً *Neutralité permanente* وقد يكون طارئاً *occasionnelle* أو عابداً ؛ ولكل نوع من انواع الحِيَاد طبيعته وقواعده ومداه وواجباته . فالحِيَاد الطارئ هو العادي هو الحالة التي تكون عليها الدولة عندما تقوم حرب لا تشبك هي فيها . وأما الحِيَاد الدائم فهو حالة تضع الدولة نفسها فيها ، او تفرض عليها فرضاً بمقتضى عقد أو معاهدة ، ويجرم عليها تحريماً قاطعاً مستمراً أن تدخل في حرب أو أن تقوم بعمل يؤدي بها الى الحرب . فالحالة الاولى هي حالة عرضية لا تقوم إلا عند نشوب حرب وثبوت عدم اشتراك الدولة فيها . وأما الحالة الثانية فهي تصنف بالدائمة والاستمرار ، ولا يتوقف قيامها على وجود حرب أو عدم وجودها ، ولما تستمد كيانها من عقد دولي او معاهدة سابقة تلتزم فيها الدولة المحايدة حياداً دائماً عدم الدخول في حرب والامتناع عن اي عمل يجرها الى الحرب .

وقد يحدث ان تعرب دولة ما ، بتصريح منفرد ، عن عزمها على البقاء في حالة حياد دائم ، ولكن مثل هذا الاعلان لا يلزم في الواقع اية دولة من الدول الاجنبية لانها ليست طرفاً فيه ، ولا يلزم الدولة نفسها إذ يجوز لها ان ترجع عنه ، ما لم تكن قد قبلته دولة او دول اخرى ، فيغدو حينئذ عقداً ملزماً لها . وبما لا جدال فيه ان الدولة المحايدة حياداً دائماً تكتسب صفة الحِيَاد الطارئ او العادي بمجرد نشوب حرب ما ، وتلتزم بالواجبات نفسها ، وتتنع بالحق ذاتها التي تلتزم وتتمتع بها الدول المحايدة الاخرى ، ما عدا الحق في ان تشبك في الحرب القائمة^(١) .

وسواء اكان الحِيَاد دائماً ام طارئاً ، فقد اعتادت الدولة المحايدة ان تستعين

(١) انظر الدكتور محمود سامي جنيّة : قانون الحرب والحِيَاد ، القاهرة ، ١٩٤٤ ،

بالمؤبدات الجزائية لفرض مراعاة التدابير التي تتخذها بنية المحافظة على حيادها ،
وان تحظر تحت طائلة العقاب كل سلوك يقع فوق اراضيها ، او يقتوفه احد
وعابها ، إذا كان يتنافى والواجبات التي تقضي بها مبادئ الحياد الدولي .
وهكذا يلعب التشريع الجزائي من جديد دوره التقليدي في تأييد قواعد
الفروع القانونية الاخرى - وبينها قواعد القانون الدولي - وتأمين احترامها ،
كما يلعب دوره البكر في حماية السلم العالمي .

ممايز قواعد الحياد الدولي الدائم : ووضح مثال على التشريع الجزائي
الذي يرمي الى حماية ما التزمته الدولة من حياد دائم هو ما نص عليه قانون
العقوبات السويسري^(١) في الباب السادس عشر بعنوان : « الجنائيات او الجنح
التي من شأنها اىذاء العلاقات مع الدول الاجنبية » .

« Crimes ou délits de nature à compromettre les relations avec
l'étranger » .

وتجد هذه النصوص في المواد ٢٩٦ - ٣٠٢ من قانون العقوبات
السويسري الملحق اليه .

فالمادة ٢٩٦ تعاقب كل تخفيف يقع علناً على اية دولة اجنبية في شخص رئيسها
او حكومتها او شخص احد معتديها السياسيين *agents diplomatiques*
او مندوبيها ، او ممثلها الرسميين في مؤتمر سيامي معقود في سويسرا ، او
لدى احدى المؤسسات او المنظمات الدولية الموجودة في سويسرا .

وكما تصون المادة ٢٩٦ كرامة الدول الاجنبية ومن يمثلها ، فان المادة
٢٩٧ تحمي ايضاً كرامة المؤسسات والمنظمات الدولية التي تنشأ في سويسرا ،

(١) وهو القانون الموضوع في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧ والمعدل به
اعتباراً من اول عام ١٩٤٢ والمعدل بموجب القانون السويسري الصادر في ٥ تشرين الاول
(اكتوبر) ١٩٥٠ .

او تتخذها مقرأ لها . واما المادة ٢٩٨ فتفرض احترام شعارات الدول الاجنبية وأعلامها ورموز سيادتها إذا كان قد رفعها علناً بمثل الدولة الرسمي ، وتعاقب كل من يقدم على انتزاعها او خلعها او إذلالها .

وإذا كانت المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات السويسري تصون السيادة الإقليمية للدولة السويسرية المحايدة فأت المادة ٢٩٩ تقضي بصيانة السيادة الإقليمية للدول الاجنبية كافة ، وهي تنص على ما يلي :

١ - كل من خرق السيادة الإقليمية لدولة اجنبية فأقدم مثلاً على ممارسة اعمال رسمية فوق اراضيها بلا حق ، وكل من تسلل الى اراضي دولة اجنبية خلافاً لاحكام القانون الدولي العام ، يعاقب بالحبس او الغرامة .

٢ - كل من حاول - في الاراضي السويسرية - ان يحدث بالعنف إخلالاً بالنظام السامي القائم في دولة اجنبية يعاقب بالحبس .

وتفرض المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات السويسري التزام الحياد التام على الجميع ، وتحظر - في حالة الاستباك المسلح - ان يجعل اي انسان من الارض السويسرية نقطة ارتكاز للقيام بأعمال حربية مع فريق ضد آخر . ولذلك فهي تعاقب بالحبس او الاشغال الشاقة كل من يقدم في الارض السويسرية على اعمال عدوانية ضد اي فريق محارب ، او يسهل القيام بها ، وكذلك كل من يعمد الى القيام بأعمال عدوانية ضد الجيوش الاجنبية التي اذن لها بالدخول الى سويسرا .

وتكافح المادة ٣٠١ التجسس العسكري الدولي ، وتمنع ان يقدم احد الناس فوق الارض السويسرية على جمع المعلومات العسكرية عن إحدى الدول الاجنبية لحساب دولة اجنبية اخرى ، او ان يعمد الى تنظيم شبكة تجسس من هذا القبيل ، او ان يستخدم احداً في ذلك ، او ان يسهل مثل هذه التصرفات .

وتنظم المادة ٣٠٢ في فقرتها الاولى اصول ملاحقة الجرائم المتصوص عليها في المواد ٢٩٦-٣٠١ السالف بيانها ، فلا تجوز ملاحقة فاعليها إلا بقرار من مجلس

الاتحاد السويسري Conseil fédéral ولا يتخذ مثل هذا القرار في الحالات المعينة في المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ إلا بناء على الشكوى التي تقدمها حكومة الدولة الأجنبية المتعدى عليها أو المؤسسة الدولية المتضررة. والمجلس الاتحاد - في حالة الطوارئ - ان يصدر قرار الملاحقة دون شكوى .

وتنضي الفقرة ٢ من المادة ٣٠٢ عنها من قانون العقوبات السويسري بأن مدة التقادم التي تسقط الدعوى العامة في الجرائم المعينة في المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ هي سنة واحد فقط .

ومن الجدير بالذكر أن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ذاتها كانت تشترط المعاملة بالمثل réciprocité في الدول ذات الشأن لتطبيق أحكام المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ الأنفي الذكر ، فلما جاء التعديل الصادر بموجب القانون المؤرخ في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ أُلغى هذا الشرط ، وغدت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ خالية منه .

وإن ننسَ لا ننسَ في هذا الصدد أحكام المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السويسري ، وهي تعاقب في الفقرة الاولى من مياوس فوق الارض السويسرية عملاً من اعمال السلطات العامة لمصلحة دولة اجنبية أو حزب اجنبي او اية منظمة في الخارج ، كما تعتبر تسهيل مثل هذه الافعال جريمة معاقباً عليها . وهي تعاقب أيضاً في الفقرة الثانية كل من اقنأ شخصاً الى خارج البلاد بالعنف او الحيلة او التهديد ليسلمه الى اية سلطة او حزب أو منظمة اجنبية ، او ليضع حياته او سلامته الجسدية في خطر .

ونجمل المادة ٢٧١ ذاتها من الاعمال التحضيرية التي تقترب بنية نية مثل هذا الاختطاف واعداده جرائم مستقلة قائمة بذاتها ، وتعاقب عليها بثل مائة عاقب به مرتكب جريمة الخطف المنصوص عليها في الفقرة السابقة^(١) .

(١) انظر بول لوغوز P.Legoz في شرحه القسم الخامس من قانون العقوبات =

محمية قواعد الجياد الدولي الطارئ : أما الجياد الطارئ ، فان اوضح مثال على التشريع الجزائي الذي يؤيده ، ويفرض احترامه ، وبصوت الواجبات والحقوق الناشئة عنه ، هو ما ورد في القانون ذي الرقم ١٨ الذي أصدرته دولة المجر Hongrie في تموز (يوليو) ١٩٤٠ ، وكانت تأمل أن تحتفظ باستقلالها ، وأن تبقى محايدة في خلال الحرب العالمية الثانية ، فسنت هذا التشريع لتؤمن مراعاة التدابير التي تتخذها محافظة منها على حيادها في الحرب الناشئة .

وقد عاقبت المادة ١١ من هذا القانون بالسجن مدة لا تزيد على الخمس سنين لكل من اقدم في الارض المجرية ولمصلحة دولة اجنبية على اقتواف أحد الافعال التالية .

١- الإسهام في تشكيل فرق مسلحة غير شرعية وتجنيد أشخاص دون اذن الحكومة للخدمة العسكرية في صفوف أية دولة اجنبية .

٢- التجسس على الامرار العسكرية المتصلة بسلامة دولة أجنبية .

٣- التأمر الذي يستهدف الاخلال بالأمن الداخلي أو الخارجي لأية دولة اجنبية خدمة لمصالح أية دولة أجنبية أخرى .

ويمكن تشديد العقوبة حتى تصل الى الاشغال الشاقة مدة عشر سنوات اذا نجح عن الفعل إيذاء خطير لمصالح دولة المجر الدولية او الاقتصادية . واذا كان الفاعل اجنبياً ، فيجب إبعاده حتماً .

= السويسري ، الجزء الثاني ، ص ٦٠٩ وما بعدها ، وص ٦٨٩ - ٧٠٦ . طبعة نيوشاتل وباريس ، عام ١٩٥٦ .

وكذلك راجع - اذا شئت - في الموضوع ذاته : شرح الفقيه السويسري فرانسوا كليرك F. Clerc في الجزء الثاني من القسم الخاص ، طبعة لوزان ١٩٤٥ ، ص ١٩٤ وما بعدها وص ٢٦١ - ٢٢٥ .

ثم جاء القانون ذو الرقم ٧ الذي اصدرته دولة المجر في عام ١٩٤٥ ، وقد تبدل الوضع الدولي، فاعتبرت المادة الثامنة منه جريمة حرب كل نشاط يهدف الى الحيلولة دون تحقيق السلام او التعاون بين الشعوب ، او يمكن ان يؤدي الى نزاع دولي. وعاقبت المادة الثامنة الآتفة الذكر على مثل هذا النشاط بمعقوبة الاشغال الشاقة مدة لا تقل عن الخمس سنوات . واجازت تشديد هذه العقوبة ، في الحالات الخطيرة ، والحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة^(١).

وقد عاقبت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري (٢٨٨ لبناني) بالاعتقال المؤقت من يخون التداير التي تتخذها الدولة السورية للمحافظة على سيادها في الحرب .

٣ - الاسلوب الثالث :

وتسير بعض الدول في هذا الفرع من فروع تشريعها الجزائي على اسلوب ثالث تصدر فيه عن إلتزام كبير *inspiration altruiste* ، وعن غيرة شديدة على امن الدولة الاجنبية وسلامتها الخارجية والداخلية معاً . ولكن هذا الإلتزام وهذه الغيرة لم يستكملا في هذا الاسلوب كل اسبابها ، ولم يطلق لها العنان لبشلا بأثارهما جميع الدول وليصوتا بمجايتهما المجتمع الدول كله ، وانما تقتصر الحماية الجزائية ، بمقتضى هذا النهج ، على الدول التي تربطها بالدولة صاحبة التشريع عرى وثيقة من التحالف والصداقة ، او تجمعها بمفاهيم مشتركة في العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية او في فلسفة الحكم او قواعد تنظيم الدولة ، او النظرة العامة الى شؤون المجتمع الدولي .

(١) انظر في ذلك التقرير الذي قدمه جورج ركن *G. Raz* مستشار محكمة الاستئناف في بودابست الى المؤتمر الدولي الخامس للجان الجزائي ، وقد عقد في جنيف خلال تموز (يوليو) من عام ١٩٤٧ . ونشر التقرير في الصفحات ٩٣ - ٩٩ من مجموعة محاضر أعمال المؤتمر التي اصدرتها سيرى « *Sirey* » في باريس عام ١٩٥٢ .

فالمادتان ١٠١ و ١٠٣ مثلاً من قانون العقوبات الألماني الصادر في عام ١٨٧٩ تقضيان بفرض العقاب على جميع الأفعال العدوانية المرتكبة ضد الدول الأجنبية الصديقة أو ضد حكامها ، والتي تؤلف جرائم أمن داخلي ، كما لو ارتكبت عند أمن الدولة الألمانية صاحبة التشريع .

واكثر وضوحاً من هذا النص ما ورد في المادة ٥٨ من قانون العقوبات السوفياتي ، وقد جاء فيها ما يلي :

« يعتبر مملأً مناوئاً للثورة (وجعياً) contre-révolutionnaire كل فعل يستهدف قلب أو زعزعة أو إضعاف سلطة مجلس العمال والفلاحين أو حكومات العمال والفلاحين في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية أو حكومات الجمهوريات المتحدة أو المستقلة المنتخبة وفقاً لدستور الاتحاد ودساتير الجمهوريات المتحدة ، وكذلك كل فعل يرمي الى زعزعة أو إضعاف سلامة الاتحاد السوفياتي الحاريجة وانتصارات الثورة البروليتارية في الميادين الاقتصادية والسياسية والوطنية . »

و عملاً بالتضامن الدولي بين مصالح جميع العمال ، فإن هذه الأفعال السابقة بيانها يعاقب عليها إذا اقترفت ضد أية دولة أخرى من دول العمال ، وإن لم تكن هذه الدول تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي . »

وقد حذت أكثر التشريعات الجزائية في الدول ذات النظم الاشتراكية - لاسيما الجمهوريات الشعبية في شرقي أوروبا - حذو قانون العقوبات السوفياتي ، واوردت في صلب قوانينها نصوصاً مماثلة للنص الوارد في المادة ٥٨ الآنفة ذكرها . ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة ٩٨ من قانون العقوبات البلغاري الحديث الصادر في عام ١٩٥١ في ظل الجمهورية الشعبية البلغارية ، وقد جاء في هذه المادة ما يلي :

« ان العقوبات المعينة للجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل^(١) تطبق أيضاً

(١) يعين الشارع البلغاري في هذا الفصل جميع الجرائم المرتكبة ضد الجمهورية الشعبية ، ومن بينها جرائم الحياة والتجنس وإشاعة الروح الانهزامية ، وقلب نظام الحكم الجمهوري الشعبي . والاعتداء على الأمن الداخلي الخ ... ويحدد عقوباتها .

على كل من يقتوف جريمة منها ضد أي دولة أخرى من دول المحال أو ضد أية قوة مسلحة تعمل بالاشتراك مع الجيش البلغاري » .

ويمكن ان نعتبر من هذا القبيل ما ورد في صلب المادة ٢٧٩ التي سبقت الاشارة اليها في قانون العقوبات السوري، والتي أنزلت منزلة الدولة السورية في المعاقبة على جرائم الخيانة كل دولة تربطها بسورية معاهدة تحالف أو أية وثيقة دولية تقوم مقامها .

وكذلك ما ورد النص عليه في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات اللبناني ، والفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ من قانون العقوبات المصري .

٤ — الأسلوب الرابع :

وفي هذا الأسلوب تغدو الحماية أعم وأشمل إذ يحقق النص التشريعي الداخلي لأمن الدول الأجنبية وسلامتها الخارجية والداخلية الحماية ذاتها التي يحقها لأمن الدولة صاحبة التشريع وسلامتها الخارجية والداخلية ، سواء بسواء .

وأوضح مثال لهذا النهج الحديث المنبثق من صميم الشعور بالتضامن الدولي الشامل ما نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات الصادر في رومانيا في عام ١٩٣٧ ، وتقضي بأن النصوص الجزائية التي تعاقب على الجرائم المثلة بأمن الدولة لا تقتصر حمايتها على أمن دولة رومانيا فحسب ، وإنما تشمل أيضاً أمن جميع الدول الأجنبية الأخرى التي ليست على حرب معها .

تجربهم الحرب : وعلى مدي هذا النهج ظهرت حركة ففهة قوية لدعم السلم العالمي ، كقسية من القيم الكبرى التي تهم المجتمع الدولي بأمره ، وذلك بوضع نصوص صريحة في التشريعات الداخلية تقضي بتجريم جميع الأفعال التي تهدد السلم بين الدول ، ولا سيما الدعوة إلى الحرب وتلفيق الانباء الكاذبة وترويجها وتضليل الرأي العام . وقد آتت هذه الحركة بعض أكلها ، بعد أن

صرح ميثاق بريان - كيلوغ المعقود في باديس عام ١٩٢٨ بتجريم الحرب ،
فظهرت نصوص فاطمة في التشريعات الجزائية الرضعية لدول كثيرة تعاقب
على كل دعوة للحرب ، وتعتبرها جريمة ؛ وعلى هذا ورد النص في المادة ١١٦
من قانون العقوبات البولوني الصادر في عام ١٩٣٢ ، وفي المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩
من قانون العقوبات البرازيلي الموضوع في عام ١٩٤٢ ، ومن قبله أيضاً في
قانون العقوبات الروماني الصادر في عام ١٩٣٧^(١) .

ميثاق لندن: وأهم من ذلك كله أن ميثاق لندن المعقود بين الحلفاء
في الثامن من شهر آب (أغسطس) عام ١٩٤٥ ، والقاضي بإنشاء محكمة
عسكرية دولية عليها لائحة مجرمي الحرب ، لم يكتف بالتنبؤ بجرائم
الحرب ، بالمعنى التقليدي الدقيق ، ونعني بها الجرائم التي ترتكب في إبان
نشوب الحرب إخلالاً بقواعدها وخرقاً لعاداتها وأعرافها ، وإنما نوه الميثاق
الدولي المذكور أيضاً بالجرائم التي ترتكب ضد السلام وفي طبيعتها : جريمة
إشعال حرب الاعتداء . وقد أقر ميثاق لندن المبدأ القاضي بأن حرب العدوان
تؤلف جريمة من جرائم القانون الدولي ، وأن كل من يقدم على اعتداء مسلح
يخضع للمسؤولية الجزائية . ولم تكن دعوى نورمبرغ وطوكيو - مهما اختلف
الفقهاء في شرعيتها - سوى تطبيق عملي لهذا المبدأ الهام^(٢) .

-
- (١) من الجدير بالذكر أن بعض هذه القوانين التي وُجِّهت عليها تشريعات أخرى حديثة.
(٢) من شاء اتوسع في الإحلال على أصول محكمة نادرة الحرب العالمية الثانية في الغرب
وفي الشرق الأقصى والاحتكام التي افتتحت بها ، وآثارها في القانون الجزائي الدولي ، فليراجع
« ١ - محاضرات العلامة الفرنسي الأستاذ دولديريه فاير » وكان أحد أعضاء محكمة
نورمبرغ الدولية : انفاها في جميع القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٤٧ ، ونشرها الجمع في
الجلد السابع ، ص ٤٨٩ - ٥٨٠ .
٢ - مجموعة الدروس التي ألقاها الأستاذ نفسه على طلبة الدكتوراه في جامعة باريس في
خلال العام الدراسي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .
٣ - كتاب الفقيه السوفييتي تراتنين Trainine وعنوانه : « مسؤولية المختارين الجزائية » =

المبادئ التي أسفرت عنها محاكمة نورمبرغ : وقد أسفرت محاكمة نورمبرغ عن تقرير عدد من المبادئ الخطيرة التي أكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول دورة من دورات انعقادها في عام ١٩٤٦ ؛ ولخص أهم هذه المبادئ بما يلي :

١ - اعتبار الحرب لأول مرة جريمة دولية وإنشاء محكمة جزائية دولية تختص بمحاكمة المسؤولين عنها .

٢ - تقرير مبدأ المسؤولية الفردية عن إعلان حرب الاعتداء بحيث لم يعد يستطيع الحاكمون ان يحموا وراء فكرة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية للدولة ليجاروا باسمها مشروعاتهم الإجرامية ، ولذا يجب تقرير مسؤولية الجناة عما يجترمون ، سواء اكانوا هيئات ام افراداً . وليس ينبغي اغاؤهم من العقوبات المترتبة على جرائمهم لأنهم اقترفوها في ممارسة وظائفهم الرسمية ، او لأنهم ارتكبوها إطاعة لأوامر رؤسائهم . فلم تعد الوظيفة الرسمية ولا الأمر الصادر من الأعلى يصلح اي منها ان يؤلف عذراً محلاً من العقاب في نطاق المسؤولية الجزائية الدولية ، ولا سبباً من اسباب الإيحاء أو التبوير .

مشروع اوتنغاه الدولي بمحرم الجرائم المفترضة ضد الشعوب وضد

أصوم الإنسانيّة : والجدير بالذكر ان لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعدت مشروع اتفاق دولي بشأن تقنين الجرائم المقترفة ضد السلام وضد أمن الإنسانيّة . ولقد حدد المشروع هذه الجرائم على النحو التالي :

= موسكو ، ١٩٤٥ : وقد هل هذا الكتاب في العام ذاته الى اللغتين الفرنسية والانكليزية
٤ - مؤلفات الاستاذة والنهاية غلار وغرافن وبلا وكتيليانو ريبوليس ، ومونوار وميرولينز ودروست وغيرهم .

١ - كل استعمال للقوة المسلحة وكل اعتداء موجه ضد دولة في غير حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي ، أو في غير الأحوال التي تجري فيها هذه الأعمال تنفيذاً لتوصيات الأمم المتحدة .

٢ - كل تهديد باعتداء موجه من سلطات دولة ضد سلطات دولة أخرى .

٣ - كل إعداد تقوم به دولة من الدول لاستعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى في غير أحوال الدفاع الشرعي أو تنفيذ توصيات الأمم المتحدة .

٤ - قيام دولة من الدول بتكوين عصابات مسلحة تهدف للنقل إلى إقليم دولة أخرى ، أو سماحها بتأليف مثل هذه العصابات ، أو باستعمالها لأراضيها .

٥ - قيام دولة من الدول بإثارة حرب أهلية في دولة أخرى ، أو تفاضها ممن يشيرونها .

٦ - قيام دولة ما بأعمال إرهابية في إقليم دولة أخرى ، أو تشجيع هذه الأعمال .

٧ - مخالفة الدولة لالتزامات ناشئة عن معاهدة خفض التسلح .

٨ - قيام دولة بضم إقليم تابع لدولة أخرى إلى إقليمها بطريقة تخالف قواعد القانون الدولي .

٩ - قيام دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بطريق الضغط السياسي أو الاقتصادي لإملاء قرارات معينة أو للحصول على بعض الامتيازات .

١٠ - ارتكاب دولة ما جريمة إبادة العنصر (أو الجنس) البشري .

١١ - الأعمال غير الإنسانية ، كأعمال القتل أو الاستعباد أو التعذيب الموجهة ضد عناصر من الرعايا لأسباب اجتماعية أو سياسية أو جنسية أو دينية أو ثقافية .

١٢ - مخالفة قوانين الحرب وعاداتها .

١٣ - الاتفاق او التعريض او المساعدة او الشروع في ارتكاب اي فعل من الافعال السالف بيانها ..

وقد نص المشروع على ان هذه الافعال جميعها تعتبر جرائم دولية .
وقضت المادة الثالثة من المشروع بأن الجاني لا يعفيه من المسؤولية ان يكون قد ارتكب هذه الافعال بصفته وئسباً للدولة ، او بوصفه من حكامها ، أو أن يكون قد اقترفها بناء على أمر صادر من حكومته ، أو من أحد رؤسائه الإداريين .

جرائم القانون الدولي : ومن الإنصاف أن نقرر أن هذا الاتجاه لم يكن وليد القرن العشرين ، ولما هو أسبق من ذلك ، فقد كانت حصيلته - في تطوره التاريخي البعيد - خلق زمرة معينة من الجرائم لانهم دولة بذاتها ولما تم العالم بأسره ، أطلق عليها الفقهاء اصطلاح (جرائم القانون الدولي Delits de Droit des Gens) ، وأقرت الدول بصددها عدداً من المعاهدات والاتفاقات . وتعاقب الدولة على هذه الجرائم ، أياً كان فاعلها متى ثقفت ، وأبنا افتوت ، وأياً كان المعتدى عليه فيها . ولا تمارس الدولة التي ثقفت الجرم حقها في عقابه بوصفها ذات سيادة إقليمية ، ولا لأنها تمثل مصلحة الدولة الأجنبية التي يحتمل أن يكون هذا المجرم قد آذى مصالحها ؛ ولما غارس حق العقاب في مثل تلك الجرائم قياماً بواجب دولي ، وممارسة لوظيفة أركانها إليها المجتمع الدولي بأسره ، فهي لا تمثل بذلك مصالحها أو مصالح دولة أجنبية معينة بالذات ، ولما تمثل الإنسانية قاطبة .

ونظراً للصبة العالمية التي تتميز بها هذه الطائفة من الجرائم ، فقد اتجه تفكير بعض مجامع الفقه الدولية نحو انشاء محكمة دولية جزائية تختص

بما تمة كل من يتهم باقتواف إحدى هذه الجرائم المعينة ^(١) .
ولكن ألا يجوز لنا أن نسأل : ماهي هذه الطاقة من الجرائم التي تدعى
بـ « جرائم القانون الدولي » ، وماهي الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي عقدت
بشأنها ، ومن أجل قمعها ومكافحتها ^(٢) ؟

القيم الإنسانية والمصالح العالمية التي تسترهمها الجرائم الدولية :
إن هذه الجرائم تشتق صفتها الجامعة من مصدر واحد هو أنها جميعها تؤلف
اعتداء على إحدى المصالح العالمية وإسداء بقبية من القيم الإنسانية . وهذه
المصالح أو القيم المراد صيانها لا تعدو أن تنتظمها إحدى الفصائل الثلاث التالية :
أولاً - الأشياء أو القيم المادية التي تستخدم على الشبوع ، ويشترك في
استعمالها والانتفاع بها كل الناس ، ومنها : وسائل المواصلات الدولية كالبرق
والهاتف والاسلاك البحرية Cables-sous-marins .

(١) انظر في ذلك عدداً من الوثائق والمشورات التي أصدرتها الأمم المتحدة في هذا
الموضوع ، وأهمها : المذكرة التي تقدمت بها الامانة العامة في ٢٧ أيار ١٩٤٩ الى لجنة
القانون الدولي ونشرت بعنوان : « تاريخ مشكلة القضاء الجنائي الدولي Historique du
problème de la juridiction criminelle internationale .
واذا شافك البحث فاقراً : معاصر أعمال لجنة القانون الدولي » ، وقد عهدت اليها الجمعية
العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ذي الرقم ٣٦٠ (٣) ب دراسة مسألة إحداث جهاز قضائي
دولي مستقل ، او انشاء غرفة جنائية في محكمة العدل الدولية لمحاكمة الاشخاص المتهمين بجرائم
المساس بالانسانية والجرائم الاخرى التي قد تدخل في اختصاص القضاء الجنائي الدولي بملئى
الاتفاقات الدولية . ومعاصر أعمال لجنة القانون الدولي تنشرها الأمم المتحدة تبعاً .
وراجع أيضاً : كارجو P.M. Carjen في كتابه : مشروع قضاء جزائي دولي ،
باريس ١٩٥٣ ، وفي نهايته ثبت مصادر كثيرة .

(٢) انظر في ذلك المحاضرة التي ألقاها على مدوج جامعة دمشق في ١٤ - ٤ - ١٩٦٠
وعنوانها : « الاتجاهات الحديثة في التشريع الجزائي المعاصر » ، وقد نشرت في مجموعة
المحاضرات العامة في جامعة دمشق امام الدراسي الجامعي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ في الصفحات
٢٢٩ - ٢٦٥ .

وأوضح مثال للعناية التي تلقتها هذه الفصية من الأشياء والقيم العالمية: الاتفاق الدولي الموقود في ١٤ آذار (مارس) ١٨٨٤ والمتضمن حماية الاسلاك البحرية^(١). ثانياً — الأشياء أو القيم المادية التي 'تستعمل استعمالاً شخصياً'، وتخفض لامتلاك الافراد وحياتهم ، ولكنها كثيرة التداول والحركة ، ما أن يستولي عليها امرؤ حتى تنتقل منه إلى آخر ، وما أن تقع في يد حتى 'تلقى بها ضرورة' الاستعمال في يد أخرى ، وهذه الخاصة في التداول الواسع العاجل تجعل صيانتها والحفاظ علىها أمراً يهم البشر قاطبة . ويدخل في هذه الفصيلة النقود وسندات الاعتماد والاوراق المالية . وقد لفت الانتباه إلى ضرورة حماية هذه الطائفة من القيم والأشياء النقدية قضية 'التزييف المعروفة التي ارتكبت في المجر ، وكان من جراءها أن زيف عدد كبير من اوراق العملة التي يصدرها مصرف فرنسا لإضراء ببنانة نقد الدولة الفرنسية وخطأ من اعتمادها المالي ، فدعت جمعية الاثام إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف في خلال عام ١٩٢٩ اسفر عن عقد الاتفاقية الدولية المؤرخة في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٢٩ والقاضية بمجابهة جميع انواع النقود من التزييف ، سواء أكانت وطنية أم اجنبية ، وسواء أكانت ايضاً متداولة فَنوناً في بلد المحكمة النازرة في الدعوى أم لم تكن ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

ثالثاً — مجموعة القيم غير المادية التي تؤلف التراث الادبي الحضاري للانسانية جمعاء ، والتي غدت حرمتها متأصلة في النفوس حتى ليسير هدمها أو الاعتداء

(١) انظر مويرس ترايفر M. Travers : القانون الجزائي الدولي ، الجزء الرابع ، بذة ١٦٤٦ ص ٢٠ ، ويضاف هذا السر القيم من خسة مجذبات ، وقد نشر في باريس عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، وألحق به مؤلفه في عام ١٩٢٨ كتاباً آخر اسماء : « القانون العسائي الدولي » . وقدور إجماله ، في اكثرها ، حول موضوع استرداد المجرمين وتسليلهم ، والإتابات القضائية ، وتبليغ الأحكام الأجنبية . وانظر ايضاً فوشيل Fauchille : الحلول في القانون الدولي العام ، الطبعة الثامنة ، ١٩٢٩ ، الجزء الاول ، ص ٥٥ وما بعدها .

عليها الرجدان العالمي ، ويولد شعوراً عاماً عارماً بالثقة والاستنكار .
ومن الجرائم التي تنتقص من هذه القيم الانسانية العامة :

أ- الخامسة Traite des Blanches : وقد قضت بقمعها وتحريمها الاتفاقيتان
الدوليتان المعقودتان في ١٨ ايار (مايو) ١٩٠٤ وفي ٤ ايار (مايو) ١٩١٠ ،
والاتفاقية الدولية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٤٩ .

ب- الرق^١ Esclavage : وفي ذلك جهود دولية وانسانية رفيعة وشاقة
يتجلى فيها تاريخ مأساة ، وسجل مخزاة . وآخر اتفاقية دولية قضت صراحة
بإلغاء الرق وتحريم الاتجار بالعبيد Traite des noires هي الاتفاقية الدولية
التي عقدت في جنيف بإشراف جمعية الأمم في الخامس والعشرين من ايلول
(سبتمبر) ١٩٢٦ . وقد اولت الأمم المتحدة من جديد مشكلة الرقيق عبادة
كبيرة ، وأجرت حولها دراسات وتحقيقات واسعة النطاق انتهت منها الى ان
الرق او الاستعباد مازال يمارس في عدد كبير من بعض مناطق العالم بأوصاف
شتى وبأشكال مختلفة . وقد طالبت بعض الدول ، عقب ذلك ، بتعديل نصوص
الاتفاقية الدولية المعقودة في عام ١٩٢٦ لأنها أصبحت قاصرة على ان تنفي بالحاجة .

ج - الاتجار بالفساد والوثوق : وقد نصت على قمعها الاتفاقية الدولية
المعقودة بإشراف جمعية الأمم في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٢١ ، كما قضت
الاتفاقية الدولية المؤرخة في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢ بمنع الاتجار
بالنساء البالعات .

د - الاتجار بالخمريات : وقد قضت بضرورة منعه ومكافحته الاتفاقية
الدولية المعقودة في جنيف في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ وحلت بنودها
على الاتفاقيتين الدوليتين المعقودتين سابقاً في عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ .

٥- تناول المطبوعات المختصة بالجياه والتجارة بها : وتنضي بنسج ذلك
وقعه الاتفاقيتان الدوليتان المعقودتان في ٤ أيار (مايو) ١٩١٠ ، وفي
٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣ .

٦- القراصنة : وهي أعمال الشقاوة ، تقترف في عرض البحار
brigandage maritime . ولئن لم يُعقد بصدها أي اتفاق دولي ، فإن من
المسلم به في الفقه الدولي أن الأعراف الدولية تقضي باعتبار القراصنة
أعداء الجنس البشري لا تستل عليه جرائمهم من أخطار وأضرار تؤذي تجارة
جميع الأمم بلا استثناء أو تقييد^(١) .

٧- الإرهاب : وقد دعا إلى إضفاء الصفة الدولية ، على
هذه الجريمة بعض الحوادث المدوية التي هزت الوجدان العالمي هزاً عنيفاً متلاحقاً
ومنها : اغتيال الكسندر الأول ملك يوغوسلافيا ولويس بارثولوميو وزير خارجية
فرنسا ورئيس حكومتها سابقاً ، وقد وقع حادث الاغتيال هذا في مارسيليا
في التاسع من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٣٤ ، وأدى الى عقد
اتفاقيتين دوليتين في جنيف في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ : تقضي
إحداهما بوضع قواعد تمنع الجرائم الارهابية على الصعيد الدولي ، وتنص
الأخرى على إحداث محكمة جزائية دولية لها كلفة فاعليتها . وقد استوط لوضع
هاتين الاتفاقيتين الدوليتين موضع النفاذ أن تعمد الدول المتعاقدة إلى تصديقها

(١) انظر مساهدة واشتعلون المطبوعة في ٦ شباط (فبراير) ١٩٢٢ بين الولايات
المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان . وانظر في هذا الموضوع أيضاً : مجموعة المحاضرات
التي ألقاها الوزير الروماني النقيب بيلا V. Pella في جميع القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٢٧
وعنوانها : « قبح القراصنة » . وكذلك راجع - اذا شئت - مشروع لجنة الخبراء التي سميت
بجميع الأمم « لتدوين القانون الدولي » ، ويتجد هذا المشروع منشوراً في علة القانون الدولي
الحامس الصادرة في باريس عام ١٩٥٥ - ص ٥٨٤ .

حسب الاصول الدستورية ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن ^(١) .

ح — ومن جرائم القانون الدولي أيضاً : جرم ابادء العنصر أو الجنس
Le Génocide : ويراد به : السعي لإفناء إحدى الجماعات الوطنية أو
أحد الأفعال التالية :

(أ) قتل الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعة من الناس .

(ب) الاعتداء الخطير على سلامتها الجسدية أو العقلية .

(ج) تعمد اخضاع هذه الجماعة لشروط حياة تؤدي الى انقراضها .

(د) اتخاذ التدابير التي تمرقـل الولاـات في الجماعة .

(هـ) نقل الأولاد قسراً من جماعة إلى أخرى .

ولا يقتصر العقاب على من يقتفون هذه الأفعال بل يجاوزه الى من
يتآمر لاقتوافها أو يعرض عليها أو يشرع في ارتكابها . ويجل
العقاب بالفاعل ولو كانت من الحاكمين الآمرين أو الموظفين المأمورين
أو الأفراد العاديين .

ويحال الأشخاص المتهمون بارتكاب جريمة ابادء العنصر أو الجنس الى
المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكب الفعل في اراضيها أو الى محكمة جزائية
دولية تتفق الدول الأطراف على الرضوخ لولايتها . وتقضي الاتفاقية بأن

(١) اقرأ حول جرائم الإرهاب : البحث القيم الذي نشره الاستاذ دوديوه فابر في
مجلة القانون الدولي والتتريخ الصادر في باريس ، عام ١٩٣٨ ، ص ٣٧ وما بعدها
ويدور حول قـم جرائم الارهاب دولياً ، وتحليل صـوم الاتفاقية جنيف المشار اليها في المتن .
وكذلك راجع - اذا شئت - كتاب « الارهاب السياسي » لـقبـواسيورسكي Waciorski
وقد نشره في باريس عام ١٩٣٩ .

جريمة إبادة الجنس أو العنصر لاتعد من الجرائم السياسية من حيث تسليم المجرمين، كما تقتضي أيضاً بأن لكل دولة من الدول التي وقعتها أن ترفع الأمر الى الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة لكي تتخذ - وفقاً لأحكام الميثاق - التدابير الملائمة للوقاية أو العقاب على أفعال إبادة الجنس .

وقد كان جرم إبادة العنصر أو الجنس موضع عناية الفقهاء والمحافل العلمية والأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ، وسرعان ما أفاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة وضع مشروع اتفاقية دولية لمنع هذا الجرم وقمعه ، فاستعان المجلس المذكور في ابفاء ماعُهد به اليه بلجنة خاصة من خبراء القانون ، ورفع مشروع الاتفاقية الذي وضعته هذه اللجنة الى الهيئة العامة فأقرته في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ خلال دورة انعقادها في باريس . وقد غدت الاتفاقية الدولية القاضية بمنع جرم إبادة العنصر او الجنس والمعاقبة عليه نافذة المفعول منذ ١٢ كانون الثاني الثاني (يناير) ١٩٥١^{١١} ، واعتُبرت سورية منضمة إلى هذه الاتفاقية الدولية

(١) إقرأ في جرم إبادة العنصر او الجنس :

١ - الدراسات المختلفة التي نشرها الفقيه لـ R. Lemkin وهو اول من اطلق على هذا الجرم اصطلاح الـ «génocide» وذلك في علة « العالم الحر » الصادرة في نيويورك ، عدد نيسان ١٩٤٥ ، وفي علة القانون الجزائي وعلم الاجرام الصادر في بروكسل العدد ٢ عام ١٩٤٦ ، وفي مجلة الدولية للقانون الجزائي الصادرة في باريس . العدد ٣ و ٤ عام ١٩٤٦ ، وفي علة القانون الدولي والعلوم الدبلوماسية والسياسة الصادرة في جنيف ، العدد ٤ عام ١٩٤٦ .

٢ - البحث الذي نشره لـ Laconia لـ لاكونيا في عدد شباط ١٩٥٠ ، ص ٤٨٨ وما بعدها من مجلة القانون الجزائي وعلم الاجرام الآلة الذكر ، وعنوانه : « جريمة إبادة العنصر وحقوق الإنسان في المجتمع » .

٣ - مجموعة المحاضرات التي القاها في عجم القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٥٠ جان غرافن رئيس محكمة النقض في جنيف ، واستاذ القانون الجنائي في جامعتها . وقد اشترنا اليها في بداية هذا البحث . وكذلك المراجع الكثيرة التي ذكرها الاستاذ المحاضر في نهاية اعجابه تلك .

بموجب القانون السوري ذي الرقم ٦٦ الصادر في ١٩-٤-١٩٥٥^(١)، كما صدقت عليها مصر بالقانون ذي الرقم ٢١ لسنة ١٩٥١ وأصدرتها بمرسوم بتاريخ ٩ يونيو (حزيران) ١٩٥٢ .

ط - ومن هذا القبيل أخيراً : المعاهدات المرتكبة بموجباً لقوانين الحروب وهادئتها : وقد نصت عليها اتفاقيات لاهاي الدولية المعقودة في عام ١٨٩٩ وفي عام ١٩٠٧ ، وكذلك اتفاقيات جنيف الدولية المعقودة في الأعوام التالية : ١٨٦٤ و ١٩٠٦ و ١٩٢٩ و ١٩٤٩ ، وهذه الاتفاقيات الأخيرة المعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ أصبحت كلها نافذة اعتباراً من ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠ ، وقد صدقتها الجمهورية العربية السورية بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٩٣ المؤرخ في ٣-٣-١٩٥٣^(٢) ،

٤ = - مجموعة التقارير التي تقدم بها دعييل كبير من اساندة القانون إلى المؤتمر الدولي الثامن لتوحيد القانون الجزائي . وقد نشرت جميعها في مؤلف خاص يضم محاضر أعمال المؤتمر الرسمية في عام ١٩٤٩ .

(١) لقد تم نشر هذا القانون مقترحة بالنسبة للصرف للاتفاقية الدولية في الجريمة الرسمية السورية في الصفحة ٢٦٩ من العدد ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٨-٤-١٩٥٥ . وبما يحذر ذكره ان الدول المتصادمة تعهد بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية الدولية بان تدخل في صلب تشريعاتها الداخلية - وفقاً لمستورها - بصوراً تؤمن تطبيق أحكامها ، وتنزل عقوبات جزائية فعالة جرم إبادة العنصر وبالشروعين والمشاركين فيه ، والمخربين ، وعلى افتراقه . وعلى الرغم من هذا العهد الدولي الصريح فإن السلطات المختصة في سورية وفي الدول العربية الشقيقة لم تصمد إلى إصدار تشريع جزائي خاص ، أو إدخال تعديل في قوانين العقوبات لديها ، يتفق وأحكام هذه الاتفاقية الدولية التي إنضمت بلادنا إليها ، ويتفق بموجب الصلح بها واعتباراً بنودها جزءاً من التشريع الجزائي الوطني .

(٢) لقد نشر هذا المرسوم التشريعي في العدد ١٣ المؤرخ في ١٩-٣-١٩٥٣ . ص ١٣٣٩ في الجريمة الرسمية السورية . ولم ينشر معه النص الرسمي لهذه الاتفاقيات =

و كذلك صدقتها أيضاً مصر ، و وقعت عليها زهاء ستين دولة .
وقد تعهدت الدول التي أسهبت في التوقيع على هذه الاتفاقيات
بإصدار نصوص تشريعية داخلية تقضي بفرض عقوبات جزائية على كل من
يخالف أحكامها .

ومصران ما بادرت سويسرا فأصدرت القانون الاتحادي المؤرخ في ٣
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ وعدلت بمقتضاه أحكام الفصل السادس من القسم
الثاني من قانونها الجزائي العسكري وفقاً لبنود اتفاقيات جنيف . وكذلك فعلت
مولندا إذ سنت قانوناً خاصاً مؤرخاً في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٢ عدلت بموجبه
أحكام تشريعها الجزائي السابق حسباً تقضي به بنود تلك الاتفاقيات .

أما الشارع اليوغسلافي فقد سن فصلاً مستقلاً في قانون العقوبات اليوغسلافي
الحديث الصادر في عام ١٩٥١ ، وخصه بد الجرائم المقتربة ضد الإنسانية
وضد القانون الدولي ، وهو الفصل الحادي عشر ، ويشتمل على المواد
١٢٤ - ١٣٤ . وقد عاقبت مواد هذا الفصل على جرم إبادة العنصر وفقاً
لأحكام الاتفاقية الدولية المعقودة في باديس في ٩ كانون الأول (ديسمبر)
١٩٤٨ ، وتبنت الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف الدولية الأربعة المؤرخة
في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ ، وفرضت عقوبات جزائية على مخالفيها .

ولم يعمد الشارع السوري حتى الآن إلى إصدار أي نص تشريعي جزائي
لتأمين تطبيق أحكام اتفاقيات جنيف المذكورة رغم صدور المرسوم التشريعي
الرقم ٣٩ المشار إليه آنفاً .

الجريمة الدولية وقواعد تسليم المجرمين :

والقد أقرت بعض هذه الجرائم الدولية بعد الحرب العالمية الثانية كمنزلاً

= الدولية المصدقة . أما من يود التوسع في فهم موصفا ويتودها فليعد الى عناصرها كما يمكنه
مدير لجنة الصليب الأحمر الدولية وقد نشرها مجمع القانون الدولي في لاهاي في المجلد ٧٦
ص ٥ - ١١٩ ، عام ١٩٥٠ .

من الصعوبات والمشاكل ولا سيما من حيث جواز تسليم مقتورفيها واستردادهم ،
او عدم جواز ذلك ، ومن حيث إضفاء الصفة السياسية على الجرائم الدولية او
عدم اضافتها .

والواقع أنه يجب التفريق بين نوعين من هذه الجرائم الدولية :

١ - النوع الأول :

أ - جرائم الحرب ، ومثالها : مخالفة القواعد التي أقرتها اتفاقيات جنيف
بشأن معاملة أسرى الحرب مثلا .

(ب) الجرائم المقررة ضد السلم ، ومثالها : إشعال نيران حرب عدوانية .

(ج) الجرائم المقررة ضد الإنسانية ، ومثالها : جريمة إبادة الجنس .

وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦
الدول الاعضاء بضرورة اتخاذ جميع التدابير للقبض على مرتكبي جرائم الحرب
والجرائم المقررة ضد السلم وضد الإنسانية ، وتسليمهم للدول التي اقرتوا
فيها نشاطهم الاجرامي حتى يتسنى لهذه الدول المحني عليها محاكمتهم ومعاقبتهم
طبقاً لقوانينها .

ومآل هذه التوصية لإخراج جرائم الحرب والجرائم الماسة بالسلم وبأمن
الإنسانية من عداد الجرائم السياسية من حيث أحكام التسليم وقواعده على الأقل ،
وبذلك غدا من الجائز طلب التسليم في هذه الجرائم استثناء من قواعد القانون
الدولي . وقد قدمت لبعض الدول العربية طلبات لتسليم مجرمين فارين من
هذا النوع . وفي مصر أفتى مجلس الدولة في ١١ يونيو (حزيران) ١٩٤٧
أن توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد لا تلزم الحكومة المصرية
لأنها تولد التزاماً لا بد من عرضه على البرلمان للموافقة عليه حتى يمكن للحكومة
المصرية تنفيذه ، فضلاً عن أن مصر لم تنضم الى الاتفاق الخاص بمحاكمة كبار
مجرمي الحرب والمعقود في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٥ ، والمشار إليه آنفاً .

٢- أما النوع الثاني فهو الخاص بمجرأتهم التعاون مع العدو المحتل ، فقد نصت معاهدة الصلح في عام ١٩٤٧ على التزام الدول التي كانت أعداء بتسليم المتهمين بمجرأتهم التعاون مع العدو المحتل للدول المختصة بمحاكمتهم. ويبدو أن هذا الالتزام غير قائم بالنسبة للدول الأخرى ، فقد رفضت كل من الأرجنتين وإسبانيا مثلاً تسليم أشخاص من اللاجئين إليها اتهمتهم فرنساو بلجيكا بالتعاون مع الألمان النازيين .

وطلبت الحكومة اليوغسلافية إلى مصر تسليمها بعض الأشخاص الذين فروا إلى مصر ، والذين هم متهمون بارتكاب جرائم من هذا النوع ، ولكن مجلس الدولة المصري أصدر فتوى مؤرخة في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٦ تقضي بأن هذه الجرائم سياسية ، وبأنه لا يجوز بالتالي تسليم فاعليها عملاً بقواعد القانون الدولي العام ، ونصوص الدستور المصري الذي كان نافذاً حينذاك .

قواعد اختصاص وأصول الملاحقة والعقاب ^(١) :

وكما تختلف الدول في الأساليب التشريعية التي تتبناها - من حيث الموضوع أو الأساس - لمعاقبة الجرائم التي تمس قيم المجتمع الدولي ، أو تقع على أمن غيرها من الدول الأجنبية ، وتختلف بسلامتها الخارجية أو الداخلية ، فكذلك تختلف - من حيث الشكل - قواعد الأصول التي تضعها للملاحقة مرتكبي هذه الزمر من الجرائم ، ومحاكمتهم ، وإزالة العقاب عنهم . ونود أن نستجلي ذلك في مايلي :

أ - من حيث مدى اختصاص : بما لا جدال فيه أن اختصاص قضاء

(١) انظر كتابنا الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ،

قضاء الدولة صاحبة التشريع يشمل جميع الجرائم المقررة فوق أراضيها ، ومنها هذه الجرائم التي يعاقب عليها تشريعها والتي تقتوف ضد أمن الدول الأجنبية الخارجي أو الداخلي . وكذلك يمتد اختصاص القضاء الوطني إلى مثل هذه الزمرة من الجرائم المعاقب عليها إذا ارتكبتها المواطن سواء في داخل حدود الدولة صاحبة التشريع أو في خارجها . ولكن ما القول إذا اقتوف لمحدى هذه الجرائم أجنبي في الديار الأجنبية أي في خارج أرض البلاد صاحبة التشريع ؟ هل ينبغي أن نتناوله أحكام تشريع هذه البلاد ، وأن يلاحق ويعاقب أمام قضاها ؟

إن أكثر الدول تنفض أيديها في مثل هذه الحال ، ولا ترغب في إشغال قضاها الوطني بمثل تلك الأمور . ومهما بدا من حرص الدول على تقرير اختصاص قضاها في الجرائم المحقة بأمنها الخارجي أو الداخلي أيا كان فاعلها ، وسواء اقتوفت في داخل البلاد أم في خارجها ، فإن أغلب هذه الدول تبدو أكثر تحفظاً وأقل توسعاً في الاختصاص لإزاء الجرائم المعاقب عليها في تشريعها الجزائي والمحقة بأمن الدول الأجنبية ؛ فهي - مبدئياً - تقصر اختصاص قضاها الوطني في هذا النوع الأخير من الجرائم على ما اقتوف منها فوق أراضيها وعلى ما ارتكبه رعاياها .

على أن التشريع الجزائي المقارن لا يخلو من أمثلة صريحة - وإن تكاد تكون نادرة - مبثوثة هنا وهناك في بعض قوانين العقوبات تجعل القضاء الوطني ذالاً في الجرائم التي يقرنها أجنبي ضد أمن الدول الأجنبية في خارج البلاد صاحبة التشريع الجزائي المعاقب . وأجراً ما اطلعنا عليه في هذا المضمار نص المادة السابعة من قانون العقوبات اليوغسلافي القديم الموضوع في عام ١٩٢٩ والفقرة الثانية من المادة ٩٤ من قانون العقوبات الحديث الصادر في عام ١٩٥١ في الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية .

ب - مع حيث أصول الموضوع : وسواء أكانت الجرائم المحقة بأمن

الدول الأجنبية قد ارتكبت في داخل البلاد صاحبة التشريع أم في خارجها ، فان التشريع الجزائي المقارن يفصح عن اختلافات جمة في القواعد التي تضعها الدول لإقامة الدعوى العامة على مقتضى هذه الطائفة من الجرائم . فبعض التشريعات الجزائية لا تطبق الأحكام والنصوص التي تعاقب على الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، أو المحلة بأمن الدول الأجنبية ، ولا تبيح إقامة الدعوى العامة على فاعليها إلا إذا توافرت شرائط معينة ، منها: وجود شكوى من الدولة الأجنبية المتدنى على أمنها أو ممن يمثلها أو من الفريق المتضرر بوجه عام . ومنها أيضاً : وجود أحكام ونصوص بمائلة في قوانين الدولة الأجنبية المجني عليها أو في الاتفاقات الدولية المعقودة معها . ومنها أخيراً : أن تغلب الصبغة السياسية على أصول الملاحقة في مثل هذه الجرائم ، فلا يمارس قضاة النيابات العامة حقهم في إقامة الدعوى العامة فيها ، إلا بعد اتخاذ قرار بذلك من وزير العدل مثلاً ، أو من مجلس الوزراء ، الذي يعود اليه وحده حق التقدير في وجوب الملاحقة أو عدم وجوبها .

وهذه المسائل جميعها يضع حلولها وينظم قواعدها التشريع الداخلي ، أو الاتفاقات الدولية ، سواء بسواء .

ولنر الآن ماهو حكم التشريع العربي الوضعي حيال كل هذه الأمور التي بحثناها في ضوء مبادئ التشريع الجزائي المقارن وقواعد القانون الدولي .



الفصل الثاني

الجرائم الماسة بالقانون الدولي

في

التشريع الجزائي السوري

إن قانون الجزاء العثماني الذي كان نافذاً في بعض الدول العربية يخالف من أي نص في هذا الصدد ، حتى أن الشارع العثماني لم يكلف نفسه عناء اقتباس المادتين القديمتين ٨٤ و ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام ١٨١٠^١ . ولا بدع في ذلك ، فحماية العلاقات الدولية ، ووضع التشريع الجزائي الداخلي في خدمة أمن الدول الأجنبية ، وصيانة القيم المتلى للمجتمع الدولي ، وسنّ مؤيدات عقابية في التشريع الداخلي لتأمين مراعاة قواعد القانون الدولي وتطبيقها على الأفراد والجماعات من رسميين وغير رسميين : كل أولئك فكرٌ جديدة ومفاهيم حديثة اقتضتها التطورات الجديدة في العلاقات الدولية والتغيرات الجذرية التي طرأت على بنية المجتمع الدولي عقب الحربين

(١) ان هاتين المادتين قد ألغيتا واستعيز عنها بالقوانين ١ و ٢ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي .

العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين . ومن البدهي أن هذا جميعه ما كان ليخطر على بال الشارع العثماني أو ليدور في خلدِه ! فعناء قانون الجزاء العثماني خلواً من أي نص يعاقب على الجرائم المحلة بأمن الدول الأجنبية وسلامتها . وما تزال الحال على هذا المنوال في أكثر التشريعات الجزائية في الأقطار العربية .

ولما وُضع قانون العقوبات السوري ورَدَ فيه هذا الموضوع بكوناً جديداً ، وجاءت النصوص التي تنظم أحكام و الجرائم الماسة بالقانون الدولي، وتساوب عليها دون أن يكون لها أية سابقة في التشريع العربي اطلاقاً . والملاحظ أن الدول العربية لم تبادر حتى الآن إلى إصدار نصوص تشريعية خاصة لتلتر فيها الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية المتضمنة أحكام جرائم القانون الدولي ، والتي انضمت إليها البلدان العربية ، وصدقها السلطات المختصة دستورياً فيها . وهامي ذي الاتفاقية الدولية المعقودة في جنيف في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، والمتضمنة أحكام اتقاء جرم إبادة العنصر والمهاجرة عليه ، توافق عليها السلطات الدستورية السورية مثلاً، فيقرها المجلس النيابي وصدقها رئيس الجمهورية ، ويصدر بذلك القانون ذو الرقم ٦٦ المؤرخ في ١٩-٤-١٩٥٥ ، ولا يعمد المرجع المختص إلى تعديل التشريع الجزائي الداخلي بما يتفق وبنود هذه الاتفاقية . وهامي أيضاً الاتفاقيات الدولية الأربع المعقودة في جنيف في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ والمصدقة من السلطات السورية المختصة بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣٩ المؤرخ في ٣-٣-١٩٥٣ ، تبادر الدول المتعاقدة إلى إقرار أحكامها في صلب تشريعاتها الداخلية الوطنية ، بعضها عن طريق إصدار تعديلات لقانون العقوبات العسكري كما فعل الاتحاد السوفيتي مثلاً ، وبعضها عن طريق إدماج هذه الأحكام في مواد قانون العقوبات كما صنعت الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية ، وبعضها عن طريق إصدار قانون خاص مستقل كما

استصوبت ذلك هولندا . ولكن الجمهورية العربية السورية المنضمة الى هذه الاتفاقيات الدولية لما تفعل شيئاً من ذلك .

على أنه من الخير أن نشير الى أن الشارع السوري في جرائم تقليد خواتم الدولة ، وعلاماتها الرسمية ، وتزييف العملة والاسناد العامة faux-monnayage ، وهي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٤٢٧ - ٤٤٢ من قانون العقوبات السوري ، قد أطلق حمايته ولم يفرق في العقاب بين جرائم التقليد والتزييف الواقعة على خواتم الدولة السورية وعلاماتها الرسمية وعملتها وأوراق نقدها ومصارفها ، وتلك الواقعة على خواتم الدول الاجنبية وعلاماتها الرسمية وعملتها وأوراق نقدها ومصارفها . كما ان المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري قضت بتطبيق أحكام القانون السوري على كل سوري او أجنبي أقدم في خارج الارض السورية على تقليد او تزوير أوراق العملة او السندات المصرفية السورية او الاجنبية المتداولة شرعاً او عرفاً في سورية . وهكذا سوى الشارع السوري - عند تحديد قواعد الاختصاص المعيني - بين النقد السوري والنقد الاجنبي المتداول في سورية .

وبدرو أن الحلول التي وضعها قانون العقوبات السوري والاسلوب الذي انتهجه في أحكام الجرائم التي وردت في صلبه والتي أطلق عليها اسم : « الجرائم الماسة بالقانون الدولي » تستدعي مرده عدد من الملاحظات العامة التي نوجز أهمها في مايلي :

أولاً : إن الشارع السوري لم يصدر عن أسلوب موحد او نهج وحيد في حماية أمن الدول الاجنبية حيال الجرائم التي تجترح ضدها فوق الارض السورية او في خارجها ، من الرعايا السوريين او من الاجانب .

(أ) فهو ، في الفقرة ب من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري ، يحمي في الحقيقة سلامة علاقات الدولة السورية بغيرها من الدول ، ويصون

مصالح الرعايا السوريين ، إذ يعاقب كل فعل أو خطابة أو حكاية تعرض سورية لخطر أعمال عدائية ، أو تعرض الرعايا السوريين أو أموالهم لأعمال تاربية أو تمكر صلات بلادنا بأية دولة أجنبية . فالتص التشريعي هنا لا يمنع الاذى الذي يستهدف الدول الأجنبية إلا إذا كان من شأنه أن يستشيط غضبها أو يثير نفقتها فيستجبرها إلى القيام بأعمال عدوانية أو انتقامية ضد سورية أو الرعايا السوريين أو أموالهم ، أو يعكر صلات الود والصفاء والتفاهم القائمة بيننا وبين هذه الدول الأجنبية . ولا جدال في أن الشارع السوري يحذو في هذا النص الذي اشترعته الفقرة ب من المادة ٢٧٨ - حذو الشارع الفرنسي في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي وحذو الشارع البلجيكي ، بل إن النص السوري يذهب في مدى التجريم إلى أبعد وأتمثل بما يذهب إليه النصان الفرنسي والبلجيكي . ومن هذا القبيل أيضاً النص الراود في المادة ٧٧ (و) من قانون العقوبات المصري .

(ب) والشارع السوري ، في الفقرة آ من المادة ذاتها ، يود لو يمتتب الدولة السورية أبداً موارد الاشتباك في الحروب ، فيضع مؤبدات جزائية للواجبات التي تقضي أحكام القانون الدولي على الدول المحايدة ، ويعاقب على خرق التدابير التي تتخذها الدولة السورية للمحافظة على حيادها في الحرب .

(ج) وبستلهم الشارع السوري ، في بعض النصوص الأخرى ، مبادئ التضامن الدولي ، ويتجلى ذلك في مظهرين اثنين :

المظهر الأول : ويبدو واضحاً في أحكام المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات السوري . وتقضي هذه المادة بأن تشمل الحماية في جرائم الخيانة أمن الدولة السورية وأمن الدول الأجنبية الخليفة على السواء ، إذ تنص بصراحة على وجوب فرض العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٦٣ - ٢٦٨ إذا وقعت أية جريمة من جرائم الخيانة المهددة في صلب هذه المواد على أية دولة أجنبية تربطها بسورية

معاهدة تحالف أو أية وثيقة دولية تقوم مقامها^(١). وفي المادة ٨٥ (د) من قانون العقوبات المصري نص يميز لرئيس الجمهورية أن يبسط أحكام الجنايات والجُح المحلة بأمن الدولة من جهة الخارج على الأفعال المنصوص عليها فيها حين ترتكب ضد دولة صديقة أو حليفة أو صديقة .

المظهر الثاني : ويبدو في طائفة من الجرائم التي تقع في سورية أو يحتملها أحد الرعايا السوريين ضداً على دولة أجنبية سواء أكانت حليفة لبلادنا أم لم تكن. وقد حددت المواد ٢٧٩-٢٨٢ من قانون العقوبات السوري هذه الطائفة من الجرائم على وجه الحصر والتعيين ، فذكرت مثلاً الاعتداءات والمؤامرات التي تتوصل بالعنف إلى قلب نظام الحكم في الدولة الأجنبية ، أو تغيير حكومتها أو بتر جزء من أراضيها (المادة ٢٧٩ سوري) ، وكذلك تجنيد الجنود للقتال ضدها (٢٨٠ سوري) ، وتحرير جنودها على الفرار أو العصيان (٢٨١ سوري) ، ومس حرمتها أو اعتبارها بتحقيرها أو تحقير جيشها أو علمها أو شعارها الوطني أو رئيسها أو وزرائها أو يمثلها السياسي في سورية (المادة ٢٨٢ سوري) .

ثانياً : إذا استثنينا النص الوارد في المادة ٢٦٩ السالفة الذكر والذي يطبق أحياناً في ضوء المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري ، فلن الشارح السوري لا يعاقب على الجرائم التي يفتونها أجنبي في خارج البلاد السورية ضد أمن الدول الأجنبية و سلامتها . ومسؤولية الدولة السورية حيال الدول الأجنبية تقتصر - في نظر الشارح السوري - على معاقبة الجرائم المحللة بأمنها و سلامتها إذا وقعت في الأرض السورية ، أو إذا اقترفتها أحد الرعايا السوريين^(٢) .

(١) تارت موقف الشارح السوري في المادة ٢٦٩ السالفة بيانها ، بموقف الشارح البلغاري في المادة ٩٨ من قانون العقوبات البلغاري الموضوع في عام ١٩٥٩ ، وكذلك موقف الشارح السوفياتي في المادة ٤٨ من قانون العقوبات السوفياتي . وقد سبق أن اشرنا إلى أحكام هاتين اللادتين .

(٢) انظر المواد ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ من قانون العقوبات السوري ويشترط فيها جيباً أن يكون الجرم واقعاً في الأرض السورية أو مقترفاً من سوري .

ملاحظاً : إن الشارع السوري يشترط في المعاقبة على الجرائم المحلة بأمن الدول الأجنبية أو الماسة باعتبارها وكرامتها ، المنصوص عليها في المواد ٢٧٩ - ٢٨٢ التي أوضحنها أن يكون في قوانين الدولة الممتدى عليها أو في الاتفاقات المعقودة معها أحكام مماثلة .

كما يشترط أيضاً في بعضها الآخر - لا سيما الجرائم ذات المماس مجرمة الدولة أو اعتبارها أو كرامتها - وجود شكوى من الفريق المتضرر^(١) .
على أن هذين الشرطين - أى المعاملة بالمثل وسبق الشكوى - غير متوجبين في تطبيق أحكام المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري .

رابعاً : لقد أوجب الشارع السوري في المادة ٢٨٣ تشديد العقاب القانوني وفقاً لأحكام المادة ٢٤٧ (سوري) كلما كانت الجريمة المقررة في الأرض السورية أو بفعل سوري على رئيس دولة أجنبية أو أحد وزرائه أو مثله السامي في سورية لاتقع تحت طائلة عقوبة خاصة وأردت في نص قائم بذاته وموضوع خصيصاً لذلك ... فالمادة ٥٣٤ من قانون العقوبات السوري مثلاً تعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة من يقتول قصداً إذا صحبته أعمال التعذيب أو الشراسة نحو الاشخاص . ويبدو من تدقيق التشريع الجزائي السوري أن الشارع لا يفرد عقاباً خاصاً لمن يرتكب مثل هذا الفعل على رئيس دولة أجنبية أو أحد وزرائه أو مثله السامي في سورية ، ولذلك : إذا وقعت مثل هذه الجريمة على أحد هؤلاء في الأرض السورية أو اقتربها سوري ، فإن العقوبة التي يجب ان تنزل بفعلها تشدد وفقاً لأحكام المادة ٢٤٧ ومعملاً بأحكام المادة ٢٨٣ ، فتقلب من أشغال شاقة مؤبدة إلى إعدام .

بعد تبيان هذه القواعد العامة التي تلخص البنية المنطقية للجاول التشريعية

(١) راجع نص المادتين ٢٨٧ و ٢٨٤ من قانون العقوبات السوري .

كما أقرها الشارع السوري في تلك الزمرة من الجرائم ، يتضح لنا أن الموقف الذي ارتضاه لنفسه حبال الأساليب والمناهج الكثيرة موقف انتقائي يلبس فيه لكل وضع لبوسه . وهذا هو الموقف عينه الذي يقفه الشارع اللبناني . ونحن نرى انه لم يعد ممدى لنا الآن عن إيضاح هذه الجرائم التي انتظمها في قانون العقوبات السوري مبحث 'الجرائم الماسة بالقانون الدولي' ، وشرح أركانها وغناصرها وظروفها ، وبيان العقوبات التي عينتها لفاعليها أحكام المواد ٢٧٨-٢٨٤ . وهذه الجرائم هي :

أولاً : خرق تدابير الحياد وتعكير صلات مودة بالدول الأجنبية (المادة ٢٧٨) .

ثانياً : الاعتداءات والمؤامرات التي تتوسل بالعنف لتغيير دستور دولة أجنبية أو قلب حكومتها ، أو اقتطاع جزء من أرضها (المادة ٢٧٩) .

ثالثاً : تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية (المادة ٢٨٠ المعدلة) .

وابعاً : تخريب جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان (المادة ١٨١) .

خامساً : الحط من اعتبار الدول الأجنبية (المادة ٢٨٢) .

سادساً : وتتناول في الفصل السادس الأخير مشرح الأحكام العامة الواردة في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات ، وفيها بيان لظروف التشديد واشتراط العامة بالمثل .

الفصل الثالث

خرق تدابير الجهاد، وتعكير صلات سورية بالدول الأجنبية

المادة ٢٧٨

نمرير ومقارنته: تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات على ما يلي :

« يعاقب بالاعتقال المؤقت :

أ- من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للحفاظ على
حيادها في الحروب .

« ب- من أقدم على أعمال او كتابات او خطب لم تجزها
الحكومة فعوض سورية غطر أعمال عدائية ، او عكس
صلاتها بدولة اجنية ، او عوض السوريين لأعمال تأرية
تقع عليهم او على امواهم » .

ويتضح من تدقيق هذا النص :

أولاً: ان الغرض الذي يهدف اليه الشارع السوري هو حماية أسباب السلام
في علاقات سورية ورعاياها بالدول الاجنبية والرعايا الاجانب ، سواء أكان
ذلك وفاء بالتزامات الجهاد في خلال الحرب أم محافظة على صفاء الصلات بين

بلادنا وسائر البلدان الأجنبية في زمن السلم . ولا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف إلا إذا أحجم الأفراد المسؤولون وغير المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الرعناء والتصرفات الموجهة التي تسيء إلى علاقات الدولة السورية بدول العالم من جهة ، وبالملتجع الدولي من جهة ثانية ، وإلا إذا أقبلوا أيضاً عن التصدي لشؤون بلادنا الدولية التي هي من صميم أعمال السلطة التنفيذية ، والتي تحتاج معالجتها إلى كثير من الواقعية والدقة ونفاذ البصيرة ، وسعة الإدراك وسلامة العقيدة ، وقوة الإبداع . ومن يمرض بلاده ومواطنيه للأخطار لتصديبه لهذه الأمور بلا دراية ولا كفاية فجدد به العقاب ^(١) .

ثانياً : إن المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لا تعاقب - في الحقيقة - على الأفعال التي تؤذي مصالح الدول الأجنبية ورعاياها ، ولا عبء هذه الأفعال بحد ذاتها ، وإنما العبء كل العبء للأضرار المحتملة التي قد تؤدي إليها فتتعرض - من جراءها - للأخطار مصالح السوريين وسلامة الدولة السورية وأمنها .

فالعقاب إنما يُمرع في هذه المادة لقمع كل ما من شأنه تعريض المصالح السورية للأخطار في النطاق الدولي .

ولعل هذا الأمر أشد ما يكون وضوحاً في نص الفقرة ب من المادة ٢٧٨ ذاتها . فالحماية التي أرادها الشارع السوري فيها - كما أسلفنا - تنصب على سلامة الدولة السورية والرعايا السوريين ، وأمورهم .

ثالثاً : إن المادة ٢٧٨ تختلف عن سائر أخواتها المواد الأخرى ٢٧٩-٢٨٣ التي تنظم « الجرائم الماسة بالقانون الدولي » إن من حيث مدى الشمول وإن من حيث أصول الملاحقة وشرائط تطبيق العقاب .

(١) انظر غارسون في شرح أحكام الفقرة ١ و ٢ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ، ص ٣٤٢ وما بعدها ، من الطبعة الجديدة عام ١٩٥٢ .

أ — من حيث مدى الشمول : إن الشارع السوري لا يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٧٩ — ٢٨١ إلا إذا وقعت في الارض السورية أو اقترفها سوري . أما في المادة ٢٧٨ فلا تجدد أثر المثل هذا الحصر والتقييد . ولما يعاقب الشارع على الجرائم الواردة فيها أياً كان قاعليها : سورياً أو أجنبياً ، وأنى اجتزحت : في الارض السورية أو في خارجها ، على السواء . وشأن نص المادة ٢٧٨ لا يفتوق في ذلك عن شأن أكثر النصوص الأخرى التي تنطوي على الجرائم المحلة بأمن الدولة السورية والتي يطبق فيها التشريع الجزائي السوري ، ويمتد إليها اختصاص القضاء الوطني ، وإن ارتكبها اجنبي في بلد اجنبي . وذلك عملاً بمبدأ الاختصاصي العيني (أو الصلاحية الذاتية) ، المنصوص عليه في المادة ١٩ من قانون العقوبات .

ب — من حيث أصول المراجعة وشرائط التطبيق : وتتميز المادة ٢٧٨ أيضاً عن سائر مواد الماس بالقانون الدولي ، في أن الشارع يشترط لتطبيق أحكام هذه المواد الأخيرة (٢٧٩—٣٨٣) أن يكون في قوانين الدولة الأجنبية التي حل بها الأذى أو في الاتفاقات المعقودة معها أحكام ونصوص مماثلة (المادة ٢٨٤) . ويشترط الشارع في بعضها أكثر من ذلك ، فهو لا يبيح الملاحقة والعقاب على الجرائم الواردة في المادة ٢٨٢ — وهي الجرائم الماسة باعتبار الدول الأجنبية — إلا بناء على شكوى الفريق المتضرر . فما لم يقدم المعتدى عليه شكواه بالطرق الدبلوماسية المعتادة ، فلا يجوز تحريك الدعوى العامة على التفاعل ولا محاكمته وفرض العقاب عليه .

وخلافاً لكل ما تقدم ، فإن تطبيق أحكام المادة ٢٧٨ لا يستلزم توافر شرط المعاملة بالمثل (المادة ٢٨٤) ، ولا شرط تقديم شكوى من الفريق المتضرر (المادة ٢٨٢) . وفي هذا منطوق وعدالة ، وانجم مع روح نص المادة ٢٧٨ التشريعي ومع غاية الشارع الذي يهدف من وراء هذا النص الى قمع

الاعمال والكتابات والخطب التي من شأنها تعريض مصالح الدولة السورية ومصالح رعاها للاخطار . فلا يجوز ان يجعل الشارع السوري تطبيق احكام هذه المادة التي تهم أمن الدولة السورية خاضعاً لما يرد في تشريعات دولة اجنبية اخرى او في الاتفاقات المعقودة معها من نصوص واحكام ، كما لا يجوز ان تخضع ملاحقة فاعلي الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ لشرط تقديم شكوى من جهة اجنبية ، لا سيما ان الفريق المتضرر في مثل هذه الجرائم هو ، في الحقيقة ، الدولة السورية ورعاياها ، وليس سواهم .

رابعاً : ان جميع الافعال المعاقب عليها في المواد ٢٧٩ - ٢٨٤ قد تؤول الى تعكير الصلات الدولية السورية بالدولة الاجنبية المتضررة او الى تعريض سورية أو السوريين لامال عدوانية او تأدية . فيما لا جدال فيه ان أفعال الذم او القدح - مثلاً - التي تقع علانية على رئيس دولة اجنبية أو جيشها أو عليها أو شعارها الوطني أو وزاراتها أو ممثليها السياسيين في سورية قد ينجم عنها مثل هذه النتائج الخطيرة (المادة ٢٨٢) . وكذلك فعل التعريض الذي يقع في سورية او يقوم به سوري لخل جنود دول اجنبية على الفرار أو العصيان (المادة ٢٨١) ، ومثل ذلك ايضاً الاعتداءات أو المؤامرات التي تقع في الارض السورية او يقدم عليها احد الرعايا السوريين ليغير بالعنف دستور دولة اجنبية أو يحكمونها أو يقطع جزءاً من ارضها (المادة ٢٧٩) : فكل فعل من هذه الافعال يقع تحت طائلة العقاب الوارد في نص المادة الخاصة به ، وقد يقع أيضاً تحت طائلة العقاب المعين في نص المادة ٢٨٧ ، نظراً لشمول هذا النص وسعه مداه . فبأي وصف من هذين الوصفين يمكن ملاحقة مرتكب هذا الفعل ومحاكمته ، وفرض العقاب عليه ؟

عند الفصل في الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، يجب اعتبار المادة ٢٨٧ ، لا سيما في فقرتها ب ، بمثابة نص احتياطي عام ، فلا يجوز اللجوء الى تطبيق احكامها اذا توافرت في الفعل المقترب العناصر والشروط المنصوص عليها في احدى المواد الاخرى من هذا الباب (اي المواد ٢٧٩ - ٢٨٤) ، ذلك

لان حكم المادة ٢٧٨ من هاتيك المواء الاخرى هو حكم النص العام من النص الخاص . ومن المسلم به في القواعد العامة التي وضعها التشريع الجزائي السوري في مثل هذه الحالة من حالات اجتناع الجرائم المعنوي أنه اذا انطبق على الفعل نص عام ونص خاص في آن واحد أخذ بالنص الخاص^(١) . ومهما يكن ، فقد رأينا أن تطبيق أحكام المواد ٢٧٩ - ٢٨٤ تستلزم من الشروط والقيود ما لا يستلزمه الاخذ بأحكام المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات . وسنعمد الى تفصيل ذلك عند شرح هذه الاحكام جميعها .

ولنصفح الآن ، بعد بيان هذه القوارق والخصائص ، عن اركان كل من الجرائم الواردة في الفقرتين « آ » و « ب » من المادة ٢٧٨ الآتية الذكر .

آ - أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة « آ » من المادة ٢٧٨

تعاين الفقرة « آ » من المادي ٢٧٨ بالاعتقال المؤقت : من خوق للتدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحوب .
ويبدو جلياً أن هذا الجرم يتألف من ركتين اثنتين :

الركن المادي : وقوامه خرق ما تنتهذه الدولة السورية من اجراءات تنكها من الوفاء بالتزامات الحياد الذي ارتضته لنفسها حين نشوب حرب ما .
والركن المعنوي : وقوامه القصد الجرمي أي أن يقوم الفاعل بالفعل المادي وهو مريد له ومدرك مراميه . وسنتولى الافاضة في شرح هذين الركتين .

أولاً - الركن المادي

تربط الدول المحايدة بالدول المحاربة مجموعة من الحقوق والواجبات بعضها دائم قائم قبل نشوب الحرب ، وبعضها الآخر عارض تحدته حالة الحرب الناشبة .

(١) المادة ١٨٠ من قانون العقوبات .

وتتلخص واجبات الدولة المحايدة في الحرب بما يلي :

أ - واجب عدم المحاياة أو التمييز ، والامتناع عن مد يدالمعون والمساعدة لأحد الفريقين المتحاربين ، وذلك كإرسال الجنود أو الاسلحة أو الذخائر أو منع القروض والاعانات المالية وغير هذا مما تشد به أزر الدولة المحاربة في حروبها مع عدوها .

ب - واجب منع الافراد المقيمين على اقليسها والخاضعين لسيادتها من القيام بأعمال معينة تهدف الى مساعدة احدى الدول المتحاربة ، ومنع هذه الدول المتحاربة ذاتها من الاعتداء على سيادتها ، وحيدها ، وتجارتها ؛ ومنعها أيضاً من ان تقوم على الاقليم المحايد بأعمال تخدم أغراضها الحربية .

وقد نصت بنود الاتفاقيتين الخامسة والثالثة عشرة من اتفاقيات لاهاي الدولية المعقودة في عام ١٩٠٧ عن التزامات الحياد وحقوقه في الحرب البرية والبحرية وعن علاقات الدول المتحاربة بالأشخاص المحايدن .

ويعتبر خروج الدولة المحايدة عن ما تلزمها به قواعد القانون الدولي من التزامات قبيل الدولة المحاربة خطيئة أو ذنباً دولياً نحاسب عليه ونسأل عنه ، ونخفض في ذلك لأحكام المسؤولية في القانون الدولي العام . ولانسأل الدول المحايدة عن الاعمال المتهمة بالتزامات الحياد والتي تصدر عنها وحدها فحسب ، ولنفا نسأل أيضاً عما يمكن نسبته اليها من اعمال موظفيها أو الافراد المقيمين في أرضها ويتوجب على هذا النوع من المسؤولية مايتوجب على مسؤولية الدولة عامة من وجوب اعادة الشيء الى ما كان عليه أو التعويض عنه مادياً أو الاعتذار أو التعويض الادبي عن الحوادث الخ . . .

والحقيقة ان الاعمال التي تصدر عن الافراد المحايدن أخذاً بناصر الدولة المحاربة لانسأل الدولة المحايدة عن السكوت عليها الا اذا كان القانون الدولي يقضي بوجوب منها . فسكوت الدولة المحايدة في مثل هذه الحال يعتبر تواطؤاً ، واستراكاً في العمل الممنوع ، وخروجاً على الحياد . اما اذالم يكن من واجب

الدولة المحايدة منع هذه الاعمال ، فان سكوتها عليها لا يمكن أن يجعلها مسؤولة قبل الدولة المحايدة . وللتفريق بين الاعمال التي يوجب القانون الدولي على الدولة المحايدة ان تمنع الافراد عنها وتلك التي لا يوجب عليها ذلك أمر ما يزال يلاسه الغموض والتعقيد ، و'تستمد ضوابطه من السوابق والاعراف الدولية. فالدولة المحايدة تلتزم - مثلاً - بلامتناع عن بيع الاسلحة والذخائر لاحدى الدول المتحاربة ، ولكنها غير ملزمة بمنع الافراد من الاتجار بها وبيعها للمتحاربين الا اذا تمت صفقات البيع على نطاق واسع يفدر به الاقليم المحايد قاعدة حرية الدولة المحايدة الشاربه . ومن المسلم به ان القانون الدولي يفرض الوجبات والالتزامات على الدول لا على الافراد^(١) ، وانما تفرض واجبات الحياد على الافراد بمقتضى القوانين الداخلية . ولذلك كان لا بد للدول المحايدة من فرض واجبات الحياد على الافراد المقيمين في ارضها والحاضرين لسيادتها ، وذلك عن طريق تشريعها الجزائي الوطني . فهي ، اذا عاقبت الفرد الذي يخرج على التزاماتها في الحياد ، انما تلقى عن كاهلها المسؤولية الدولية التي قد تنجم عن سكوتها عليه ، وبالتالي عن انتهاكها بالتواطؤ أو الاشتراك معه ، وتمارس في ملاحظته ، ومحاكمته ، وفرض العقاب عليه واجباً دولياً ، وتقوم بالمهام التي اناطها بها قانون المجتمع الدولي كما ترمي في ذلك كله إلى صيانة مصالحها ومصالح رعاياها وحمايتهم من المواقف الخطيرة التي قد تحمل بها من جراء اعتبارها مسؤولة عن خرق الحياد . وتلك هي الغاية الجوهرية التي هدف الشاوع السوري الى

(١) لم تتمرض الاتفاقيات لاهاي المقودة عام ١٩٠٧ للافراد المايدين وواجباتهم ، ولكن الاتفاقية الخامسة وحدها اشارت في مادتها السادسة عشرة الى الفرد الماييد وعرفته بأنه الشخص الذي ينتمي الى دولة غير مشتبكة في الحرب الثالثة ، وألتمت الى انه لا يجوز له التدخل بمجاده لارتكاب اعمال عدائية ضد احد المتحاربين ، او القيام بافعال تنجم مصالحه ، كالو اضم مثلاً الى جيشه المتقاتل . ومها يكن ، فقد خلطت الاتفاقية على الدولة التي يقترب الفرد الماييد وحدها هذه الامسال ان تامه اقصى مما كان من رعايا الدولة الدولة .

تحقيقها من وراء سن الفقرة «آ» من المادة ٢٧٨ سالفة الذكر وليس لها ما يقابلها في قانون الجزاء العثماني ولا في اكثر قوانين العقوبات في الاقطار العربية ، ونستني لبنان طبعاً^(١) .

والركن المادي الذي شاء الشارع السوري ان يتألف منه الجرم المنصوص عليه في الفقرة «آ» من المادة ٢٧٨ الملحق اليها يستلزم توافر الامور التالية :

الامور الاول : ان تقع حرب تلزم فيها الدولة السورية سياسة الحياد .

الامر الثاني : ان تعتمد السلطات المسؤولة في الدولة السورية الى اصدار قانون او مرسوم او نظام او قرار او اي اجراء عام آخر يرمي الى فرض التزامات الحياد على الدولة واجهزتها وموظفيها والافراد الخاضعين لسلطانها بغية تأمين تطبيق هذه السياسة فعلياً على الصعيدين الدولي والداخلي معاً .

الامر الثالث : ان تعلن الدولة هذه الاجراءات العامة التي اتخذتها السلطات المسؤولة ، وان تنشرها على الناس اجمعين حتى تكتسب قوة التنفيذ فلا يفترض في احدها ، ولما تغدو ملزمة ، وسارية المفعول قبل الجميع .
Erga omnes .

الامر الرابع : ان يسلك الفاعل - ايأ كان - سلوكاً يتنافى وهذه الاوامر والنواهي العامة التي اصدرتها الدولة السورية المحافظة على حيادها في الحرب ، وفرض التزاماتها على موظفيها والافراد الخاضعين لسلطانها .

ومن المسلم به ان استعمال الشارع لفظة « خرق التدابير » بصيغة الجمع لا يجعل من هذا الجرم جرم عادة ، ولا يقصد منه ان يتألف الركن المادي في هذا الجرم من عدد من الافعال يفرض بها مرتكبها عدداً من التدابير ، ولما يكفي لتوافر الركن المادي ان يقدم الفاعل على خرق تدبير واحد من التدابير التي اتخذتها الدولة بغية المحافظة على حيادها في الحرب .

(١) انظر المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات اللبناني ، وقد اخذ الشارع السوري عنها حرياً من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري .

ومن المعلوم ان هذه التاثيرات التي تتخذها الدولة ، وتقرض العقوبات على مخالفتها ، يجب ان تكون مرتبطة ارتباطاً كلياً ووثيقاً بالالتزامات والواجبات التي تلقي بها الاتفاقات والقوانين والاعراف الدولية على الدولة المحابدة في حالات الحياذ في الحرب . واذا لم يكن للتدابير التي خرقها الفاعل هذه الصفة المميزة فلا سبيل ألبتة لتطبيق العقاب المنصوص عليه في الفقرة (آ) من المادة ٢٧٨ .

وبما تجدوا لاشارة اليه ان الاعراف الدولية لاتجعل الدولة المحابدة مسؤولة إلا عن اعمال الافراد المقيمين على اقليمها . فاذا وقعت من اشخاص خارج اراضيها فلا تسأل عنها ولو كانوا من رعاياها ، ولما تسأل عنها الدولة التي يقيم هؤلاء الافراد في اراضيها . ويؤيد هذا العرف ما نصت عليه المادة الخامسة من اتفاقية لاهاي الدولية الخامسة الموقعة في عام ١٩٠٧ إذ تضع هذه المادة على عاتق الدولة المحابدة واجب عدم السماح بارتكاب أعمال في إقليمها تؤلف لإخلالاً بحباذها ، وهي - أي المادة الخامسة - لا تلزم الدولة المحابدة بالمعاقبة على مثل هذه الاعمال الهتة بواجبات الحياذ اذا اقتوت خارج ذلك الاقليم - إقليمها .

بيد أن الشارع السوري في الفقرة (آ) من المادة ٢٧٨ لم يقف عند هذا المدى الذي وقفت عنده الاعراف والقوانين والاتفاقات الدولية . ولما ذهب الى أبعد من ذلك فعاقب على كل فعل يخرق به فاعله التدابير التي تتخذها الدولة السورية للمحافظة على حباذها في الحرب ، سواء أكان هذا الفاعل سورياً أم أجنبياً ، وسواء أوقع الفعل المجرم في داخل أراضي الدولة السورية أم في خارجها .

ثانياً - الركن المضموني : القصد الجرمي

إن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (آ) من المادة ٢٧٨ هي من الجرائم المقصودة ؛ ويكتفى فيها بالقصد الجرمي العام . ويتجلى هذا القصد العام في

أن يكون الفاعل مريداً ارتكاب جريمة خرق التدابير على الوجه الذي عرفها به الشارع في الفقرة «آ» من المادة ٢٧٨ الآتية الذكر . ويستدعي هذا القول أن يقدم الفاعل على خرق التدابير وهو مريد ذلك وعالم أن هذا التدبير الذي أقدم على خرقه ومخالفة أحكامه إنما اتخذته الدولة محافظة على حيادها في الحرب . على أنه يكفي لافتراض توافر عنصر العلم في نفس الفاعل أن تكون الدولة قد أعلنت هذه التدابير ونشرتها لتكون حجة على الناس كافة ، ولتصح مساءلة الأفراد جزائياً عن خرقها ومخالفتها أما عنصر الإرادة فلا يجوز افتراضه افتراضاً ، ولما تنبغي إقامة البيئة على توافر وجوده .

المقربة

إن المقربة التي فرضها الشارع على فاعل الجرم المنصوص عليه في الفقرة «آ» من المادة ٢٧٨ هي الاعتقال الموقت ، وتراوح مدته بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة . وهذه المقربة هي ذاتها التي يفرضها الشارع على مرتكب الجرم الراود في الفقرة «ب» من هذه المادة وهو ما سنتولى تبيان أركانها وعناصره الآن

ب — أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨

تعاين الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات بالاعتقال الموقت « من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فمعرض سوية غطر أعمال عدائية ، أو عكس صلاتها بدولة أجنبية ؛ أو عرض السوريين لأعمال ثأرية تقع عليهم أو على أمواتهم »^(١) .

(١) إذا شئت التوسع في هذا البحث لمليك بالمصادر التالية :

١ - بلانش ودوتريك A. Blanche et G. D. utruc : دراسات عملية حول =

هذا النص من النصوص النادرة الخفية في التشريع الجزائي السوري ، فهو سلاح قاطع ذو حدين : اذا أحسنت السلطة استعماله جنبت سورية والسوريين أخطاراً كثيرة في ميدان العلاقات الدولية ، ووطدت دعائم السلم والصفاء والصداقة والتفاهم في صلات الدولة السورية القنية بالدول الأجنبية ، وفقت على كثير من أسباب العداوة والبغضاء والتوتر بيننا وبين غيرنا أما إذا أساءت السلطة تطبيق هذا النص فقد يفضي ذلك الى سلب المواطنين حرية الإعراب عن آرائهم خطابة وكتابة في الشؤون الدولية وفي سياسات الدول الأجنبية حيال بلادنا ، فكل تنديد بأطباع تلك الدول وكل نقد لسياساتها العدوانية لئلا سورية وقضاياها في النطاق الدولي يمكن ان يكونا موضع ملاحقة ومعاقبة بموجب نص الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ اذا لم ترض السلطة القائمة عنها ، اذ ان من السهل اليسير ان تسيء السلطة تأويل هذا النص ، فتزعم ان من شأن مثل هذه الحملات ان تؤول الى تمكيد صلات سورية بالدول التي انصب عليها النقد والتنديد . ولا وادع للسلطات عن إساءة استعمال هذا السلاح سوى مسؤوليتها

قانون العقوبات الفرنسي ، الجزء الثاني من ٥٤٠ - ٥٤٩ بنية ٤٤٨ - ٤٦٠ : الطبعة الثانية ، باريس ١٨٨٨ .

٢ - شوفو وهيلي وفيللي : المصدر السابق ، الجزء الثاني من ٥٩ - ٦٥ بنية ٤٣٥ - ٤٤٠ ، الطبعة السادسة . باريس ، ١٨٨٧ .

٣ - غارو : المصدر السابق الجزء الثالث من ٤٧٨ - ٤٩٢ بنية ١١٥٩ - ١١٧٠ ، الطبعة الثالثة ، باريس ، ١٩١٦ .

٤ - غارسون : المصدر السابق ، الجزء الاول من ٣٤٢ - ٣٤٨ ، بنية ١ - ٦٤ ، الطبعة الجديدة ، باريس ، ١٩٥٢ .

٥ - ريفورتوس : المصدر السابق . الجزء الاول . من ٤٢٤ - ٤٣٤ ، بروكسل ، ١٩٥٠ .

٦ - موسوعة دالوز الجنائية : الجزء الاول ، من ١٧٣ - ١٧٤ ، بنية ٣٢ - ٤٧ من بحث « جرائم المساس بأمن الدولة » ، باريس ، ١٩٥٣ .

السياسية ، وحساب الرأي العام ، واسترشادها المصالح الوطنية في سلوكها .
وبينا لا يعاقب الشارع الفرنسي ولا الشارع البلجيكي في هذا المضمار إلا
على الافعال المادية المحسوسة الطاهرة للعيان والتي من شأنها تعريض الدولة الفرنسية
والدولة البلجيكية لخطر اعلان الحرب او تعريض رعاياها لخطر اعمال انتقامية ،
نرى الشارع السوري في الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨ لا يقتصر على تجريم الافعال ،
ولما يعاقب ايضاً على وسائل التعبير كالخطابة والكتابة ، ولا يستلزم ان تكون
الاعمال او الخطب او الكتابات بلغت درجة من الخطورة تعرض سورية او
السوريين لخطر اعلان حرب او اعمال انتقامية ، ولما يكتفي الشارع السوري
بان يكون من شأن هذه الأعمال او الخطب او الكتابات مجرد تمكيد صلات
الدولة السورية بدولة اجنبية . وهذا ما يجعل النص في التشريع السوري اكثر
شمولاً واوسع مدى وأشد خطورة .

ومها يمكن ، فلان أركان الجرم الذي نصت عليه الفقرة «ب» من المادة
٢٧٨ من قانون العقوبات يمكن تحديدها بما يلي :

أولاً — الركن المادي : قيام الفاعل بأعمال أو كائنات أو خطب

ذات صلاحي بالروية او اجنبية أو برعاياها

ويشمل هذا الركن المادي على عناصر ثلاثة :

آ - الفعل : الاعمال والكتابات والخطب :

لم يشأ الشارع السوري في هذا النص العام المطلق أن يحدد ماهية هذه
الاعمال أو الكتابات أو الخطب التي تولد مادة السلوك الآثم وكنهه النشاط
الجرمي . ولم يشأ الشارع السوري أيضاً ان يقصر ركن هذه الجريمة المادي على
الافعال الخارجية المحسوسة ، كما هي الحال في النصوص الماثلة في التشريعات

الجزائية الأجنبية ، كالتشريع الفرنسي أو البلجيكي مثلا ؛ واجتبه - أي
الشارع السوري - ضم " إلى الاعمال وسائل التعبير كالخطب والكتابات ، حتى
ليكاد يحيل للباحث المدقق أن هذا المدى الواسع في الشمول والتعميم ينتقص من
حق المواطنين في الإعراب عن آرائهم في العلاقات الدولية وفي شؤون بلادهم
الخارجية ، ويناهض مبدأ " أساساً من مبادئ الدستور السوري تبجل في المادة
الرابعة عشرة بوضوح ما بعده وضوح إذ أوجبت الفقرة الأولى من هذه المادة
أن تكفل الدولة حويه للوأي ، ومنعت " كل سوري حق الاعراب بحرية
عن رأيه بالقول والكتابه والتصوير وسائر وسائل التعبير .

وكان الأولى والأصح والاقرب إلى قواعد الحكم الديمقراطي السليم أن
يقتصر الشارع السوري في نص الفقرة "ب" من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات
على تجريم " الاعمال ، أي الافعال المادية الخارجية المحسوسة ، *actes matériels*
tangibles et extérieurs " وألا " يتناول بالعقاب وسائل التعبير من خطبة " فقال
أو محاضرة " تلقى أو مقال " يكتب ويُنشر أو يُذاع .

وليس من ريب في أن النص السوري - في صيغته الحالية - قد يُدخل
هذه الجريمة التي يعاقب عليها في عداد جرائم اللوأي .

ولئن كان الشارع لم يبعد - كما ذكرنا - إلى التعريف بهذه الاعمال والكتابات
والخطب التي تعرض الدولة العربية السورية أو ديارها لاعمال عدوانية أو تأرية
أو تمكر صلاتها بغيرها من الدول الاجنبية ، فإن الفقهاء الاجانب وشراح
التشريعات الجزائية - في النصوص الماثلة - قد سعوا جاهدين الى تعيينها ومرد
الامثلة القضائية التطبيقية عنها ، ومن هذه الامثلة : تنظيم حملة عسكرية ضد دولة
أجنبية أو تخريب علمها علناً ، أو التظاهر ضد شخص رئيسها أو أحد ممثليها ، أو
مهاجمة مقره ، أو الاكتاب بغية مؤازرة حزب مناوئ لحكومة أجنبية . وقد
يعتبر من هذا القبيل أعمال العنف أو التخريب أو السلب والنهب التي تقع على
الرعايا الأجانب سواء أجري ذلك على الحدود أم في داخل الاراضي السورية .

ومن البدهي أن التشريعات الجزائية الاجنبية التي تقتصر في النصوص الماثلة لنص الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري على معاقبة الافعال دون الاقوال أو الخطب أو الكتابات لانجيز تطبيق نصوصها تلك على المؤامرات التي ترمي إلى قلب حكومة أجنبية أو تغيير شكل الحكم فيها أو تبديل دستورهما ، أو على تأليف الجمعيات والاحزاب التي تهدف إلى تحقيق مثل هذه الاغراض ، أو على الحملات الصحفية العنيفة التي تنهجم الحكومات الاجنبية ، أو على ذم أو تحقير رؤساء الدول الأجنبية أو رؤساء حكوماتها أو وزرائها أو معتمديها السياسيين . ولا يعني هذا أن مثل هذه الامور غير معاقب عليها إطلاقاً في التشريعات الجزائية الاجنبية ، وإنما يعني ان النص الاجنبي المماثل للفقرة ب من المادة ٢٧٨ يقصر العقاب على الافعال المادية الخارجية المحسوسة التي تنجم عنها تلك الاخطار المعينة ، ولا يتناول مادون ذلك ، بل قد يؤلف مالم يشهله هذا النص جرائم تعاقب عليها نصوص أخرى .

أما الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري فقد يشمل حكمها جميع انماط السلوك التي عددناها مالم تتوافر فيها اركان جريمة من الجرائم التي نصت عليها المواد ٢٧٩ - ٢٨٤ ، أو التي وردت في قوانين أخرى مستقلة كقانون المطبوعات مثلاً .

ومن المعروف ان الاعمال والكتابات والخطب التي 'فرض من أجلها العقاب والتي قد تولد مثل هذه الاخطار الملمع اليها في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ يستقل في تقدير صحة وقوعها واقترافها قضاة الموضوع ، على ان يبقى لمحكمة التقص الحق في تقدير مدى الخطأ والصواب في التطبيق القانوني ، وبيان ما اذا كانت الوقائع الثابتة أمام محكمة الاساس من شأنها أن تعرض سورية لخطر أعمال عداوة ، أو ان تمسكر صلاتها بدولة أجنبية ، أو ان تعرض الرعايا السوريين لآعمال تأربة تقع عليهم او على امواهم^(١) .

(١) انظر غارسون : ص ٣٤٥ و ٣٤٧ ، لبذة ٣٧ و ٥٦ في مرض شرح الفترتين ==

ولئن ورد النص على الاعمال والكتابات والخطب بصيغة الجمع ، فان قيام الفاعل بعمل واحد أو اقدامه على نشر مقال واحد أو القاء خطبة واحدة يكفي لنشوء الركن المادي في هـ . الجريمة .

ومهما يكن فان ركن الجريمة المادي - كما نرى - لا يمكن تحديده سلفاً فهو رهن الظروف والاحداث ومدى العلاقات الحسنة او السيئة التي تربط بين دولتين . ولا ريب في ان العمل او الخطبة او المقال موضوع الجرم لا يشترط خطورته السياسية ، ولا يمكن تصور النتائج التي يمكن ان تنجم عنه ، او الاثر الذي يتركه الا اذا وُضع في غمرة الزمن ، وفي اطار الواقع الدولي الذي صدر فيه ، ومن أجله . وعلى ذلك فإن عملاً ماسياً فيه سوري الى مصالح دولة صديقة - مهما كانت أهميته وفظاعته - لا يمكن ان ينجم عنه خطر من الاخطار التي ألمت اليها الفقرة هـ ب ، من المادة ٢٨٧ ؛ بينما قد يؤول فعل فاه الى اخدح الاخطار اذا كان الجو الدولي متلبداً بالاعاصير ، او اذا لم تكن العلاقات ودية بين سورية والدولة الاجنبية التي وقع عليها الاذى . فلا يمكن ، والحالة هذه وضع معايير ثابتة لتقدير توافر الركن المادي في هذه الجريمة ، وانما الامر فيه نسبي وقلبي ، وخاضع لظروف الزمان والمكان والملازمات الدولية وطبيعة العلاقات القائمة بين الدولتين حين وقوع الحادث (١) .

ومن الجدير بالذكر ان العمل او الخطبة او المقال لا يمكن ان يؤلف ركن هذه الجريمة المادي ما لم موجهاً ضد الدولة الاجنبية او ضد مصالحها او مصالح رعاياها . فاذا لم تكن الخطبة او الكتابة او العمل المقتوف ذا مساس بالدولة الاجنبية او ينطوي على ايذاء رعاياها فلا يجوز البتة ان يكون فاعله

= ٢٠١ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي . وانظر ايضاً : غارو الجزء الثالث ، ص ٤٨٥ ، بقية ١١٦٥ .

(١) انظر شولفو وميلي وليالي : الجزء الثاني ، ص ٦٠ ، بقية ٤٣٦ . وانظر كذلك في الموضوع ذاته : ويفوتروس ، الجزء الاول ، ص ٤٢٧ .

جديراً بالمعاقب المنصوص عليه في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ .
وفي القضاء الفرنسي امثلة عديدة وقرارات مستمرة في دعم هذا المبدأ وتأييده .
فقد عمدت بعض المحاكم الفرنسية - عقب الحرب و زوال الاحتلال الألماني -
الى محاكمة التعاونيين الذين كانوا ينهون الى سلطات عدوهم المحتل اخبار الوطنيين
الفرنسيين فتشكل هذه السلطات بهم شر تشكيل وتنتقم منهم شر انتقام ؛ وكانت
المحاكم الفرنسية تعاقب هؤلاء الوشاة المخبرين بمقتضى احكام الفقرة ٢ من المادة
٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي^(١) .

وعلى هذا الاساس ، عاقبت محكمة ديجون العسكرية بموجب قرارها
الصادر في ١٧ غوز (يوليو) ١٩٤٦ شخصاً فرنسياً وشي ، في عام ١٩٤٢ ، بمواطن له يدعى
« غاليلبار » Galibard لدى رجال الامن الالمان انه شيوعي فاستنزل عليه سياط
تقتهم . وكذلك احوالت الحياة الانتمائية في بوردر امام محكمتها الدائمة امرأة
تسمى Boissérie لانها وشت يزوجه الى السلطات الالمانية انه يحمل سلاحاً
فكانت نصيبه ان قضت عليه احدى المحاكم الالمانية بالاشغال الشاقة مدة
خمس سنوات .

بيد ان محكمة النقض الفرنسية لم تشاطر هذه المحاكم وجهة نظرها ، فنقضت
احكامها ، واعلنت خطأ تطبيق نص الفقرة ٢ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات
الفرنسي على مثل الافعال التي قام بها التعاونيون الوشاة لان الفعل الذي يعاقب
الشروع عليه بمقتضى النص المذكور ينبغي ان يكون عملاً عدائياً موجهاً ضد
الدولة الاجنبية ومصلحتها او ضد وعاباها ، وان يثير - بالتالي - في نفوس
حكامها او مواطنيها حب الثأر والرغبة في الانتقام . أما الوشاية التي قام بها
التعاونيون والتي ولدت اسباب الثقة على من وشوا بهم لدى سلطات الاحتلال ،
فلا يمكن اعتبارها عملاً عدائياً وليس من شأنها ان تثير غصبة الثأر لدى من تلقاها

(١) وقد ذكرنا ترميزاً لنص هذه المادة في الصفحة ٥٢٤ من كتابنا هذا ، ونحال احكامها
احكام الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري .

ولا يمكن ان يسمى رد الفعل عليها لدى من 'نبت اليه عملاً ثأرياً او انتقامياً' ،
وانما الوشاية فعل يخدم مصالح الدولة الاجنبية ومن شأنه ان يرضيها وان يحقق
اغراضها ، لا ان يفضيها او يثير ثقتها. وفي ذلك قرارات كثيرة لمحكمة التقصص
الفرنسية نذكر منها : القرار الصادر في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ والمنشور
في النشرة الجنائية برقم ٣٣٥ ص ٣٦٦ ، وكذلك القرار المؤرخ في ٢٧ كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ والمنشور في النشرة الجنائية برقم ٢٤٨ ص ٣٨٣ .

ولئن كان هذا الرأي صحيحاً في تأويل الفقرة ٢ من المادة ٧٩ من قانون
العقوبات الفرنسي فهو ايضاً صحيح في تأويل نص الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨
من قانون العقوبات السوري . ويبين على ذلك ان الاعمال والكتابات والحطب
لا يمكن ان يعاقب عليها اذا لم تكن ذات صفة عدائية وموجهة ضد الدولة الاجنبية
او رعاياها ، اما اذا كان الفاعل يخدم بعلمه او بكتابته او بمخطبته مصالح الدولة
الاجنبية واغراضها ويستعديها على بلاده فلا يمكن ان يعتبر فعله هذا منطبقاً
على أحكام الفقرة «ب» من المادة ٢٧٩ وانما قد يشكل جريمة من جرائم الحياة
التي افصنا في شرحها من ذي قبل .

واذا كانت شرائط العمل او الخطبة او الكتابة التي تؤلف ركن هذه
الجريمة المادي هي كما ذكرنا ، فهل ثمة شرائط خاصة بالفاعل ؟ ومن ذا الذي
يمكن ان يكون فاعلاً لهذه الجريمة المنصوص عليها في الفقرة «ب» من المادة
٢٧٨ من قانون العقوبات ؟

لقد جاء النص في التشريع الجزائري السوري عاماً مطلقاً ؛ ولذلك يمكن
ان يتعرف هذه الجريمة ، وأن يعاقب كفاعل ، السوري والاجنبي على السواء .

(١) ولقد لقي هذا الرأي تأييداً وتحيزاً في شرح غارسون ص ٣٤٧ - ٣٤٨ ، بقية ٦٩
في معرض شرح الفقرة ٢ من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي.
واظهر مع ذلك رأياً مخالفاً في شرح التقيين الدرستين بلاش ودويتيك : ص ٥٤٦ .
بقية ٢٥٨ .

وليس يشترط في هذا الفاعل - أباً كان - ان يكون ذا صفة رسمية ، بل يستوي في ذلك صاحب الصفة الرسمية والفرد العادي . ومن المسلم به ان يكون القضاء السوري هو صاحب الاختصاص في محاكمة ومعاقبة فاعلي هذا النوع من الجرائم ، وان يطبق عليهم احكام التشريع الجزائي السوري سواء اقترفوا جرائمهم هذه في الاراضي السورية ام في البلاد الاجنبية ، وسواء اكانوا هم من الرعايا السوريين ام من الاجانب . ولا يستثنى من هذه القاعدة العامة لا الفاعل الاجنبي الذي لا يكون معه مخالفاً لقواعد القانون الدولي^(١) .

اما الفقه الجزائي الفرنسي فقد خيل لبعض الفقهاء من فراح قانون العقوبات الفرنسي الاقدمين ، وبينهم كارنو Carnot^(٢) و روتر Rauter^(٣) ، أن الفعل لا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٨٤ القديمة المقتضى من قانون العقوبات الفرنسي والتي استبض عنها بالفقرة ١ من المادة ٧٩ منه ، الا اذا كان من الاعمال العسكرية اي من اعمال الحرب والنزال لان هذه الاعمال وحدها هي التي يحتمل ان تعرض فرنسا لخطر اعلان حرب ، ولذا فلا يمكن ان يكون فاعل هذه الجريمة شخصاً عادياً بل لابد من ان يكون صاحب صفة رسمية كأن يكون قائداً عسكرياً او وزير دفاع ، او احد كبار المسؤولين في الدولة . وفضلاً عن ذلك فان اعمال الافراد العاديين - مهما اشتدت خطورتها - لا يمكن ان تعتبر في القانون الدولي سبباً مبرراً لاعلان الحرب بين الدول .

بيد ان هذا الرأي ظل مرجوحاً ؛ فهو يخالف الاطلاق الصريح الوارد

(١) انظر القرنين ٢١ من المادة ١٩ من قانون العقوبات السوري .

(٢) انرا شرحه القديم لقانون العقوبات الفرنسي ، في معرض شرح المادة ٨٤ الملتاة منه ، بنذة . .

(٣) راجع المحلول النظري والمعلي في الحقوق الجزائية الفرنسية . وهو مطبوع في عام ١٨٣٦ ، الجزء الثاني . بنذة ٢٨٦ .

في النص القانوني ، كما يخالف ما ذهب اليه معظم الفقه الجزائي الفرنسي السائد^(١).
ناهيك أن الاجتهاد القضائي في فرنسا قد استقر على عكسه منذ زهاء قرن كامل
وربع القرن^(٢) .

ب - حرمان صدور اجازة من الحكومة :

ينبغي ان يكون الفاعل قد قام بعمله ، أو القى خطبته ، أو كتب مقاله ،
دون ان تأذن الحكومة بذلك أو تجيزه : والحكومة المعنية في هذا النص هي
السلطة المختصة دستوريا والقائمة حين ارتكاب الفعل المعاقب عليه .

ومن المعلوم ان رضى الحكومة عما آله الفاعل في هذا الصدد قد يكون
صرحاً أو ضمنياً . وقد تعرب السلطة المختصة عن رضاها أو تأييدها أو تحييدها
قبل وقوع الفعل فيسمى هذا الرضى اذناً سابقاً ، وقد تعلن رضاها أو تأييدها
أو تحييدها بعد ارتكاب العمل أو القاء الخطبة أو نشر المقال فيؤلف هذا الرضى
عندئذ اجازة لاحقة - والاجازة اللاحقة كالاذن السابق كلاهما يسلخ عن سلوك
الفاعل كل صفة جرمية ويحمله مباحاً لا عقاب عليه ولا مسؤولية في ارتكابه^(٣).

(١) انظر في ذلك :

١ - غارسون ، ص ٣٤٤ . نبذة ٢٦ في معرض شرح الفقرة ١ من المادة ٧٩ من قانون
الطبقات الفرلي .

٢ - وغارو ، الجزء الثالث ، الصفحة ٤٨٦ ، النبذة ١١٦٥ .

٣ - وشوفو وهيلي وفيللي ، الجزء الثاني ، الصفحة ٦٠ ، النبذة ٤٣٦ ، وفي الهامش .

٤ - وويغوتروس ، الجزء الاول الصفحة ٤٣٦ - ٤٣٧ .

٥ - وموسوعة دالور الجنائية : الجزء الاول ، الصفحة ١٧٣ ، النبذة ٣٤ .

(٢) راجع - اذا شئت - القرار الصادر عن محكمة النقض الفرنسية في ٢٨ تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٨٣٤ في قضية « جوج Jugo » المشهورة ، وتجد هذا القرار منشوراً في مجموعة
سيرى عام ١٨٣٤ ، جزء ١ ص ٨٢٢ .

(٣) انظر ريخوتروس ، الجزء الاول ، ص ٤٧٨ ؛ وكذلك غارسون ، الجزء الاول
ص ٣٤٥ ، نبذة ٣٣ .

والحكومة هي المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد الخارجية ، وتنظيم علاقاتها
بغيرها من البلدان الأجنبية ؛ فهي إذن - أي الحكومة - تملك تقدير الأسباب
والبواعث التي تبرر أحياناً صدور إذن بالقيام بهذه الامان او الخطب أو
الكتابات الموجهة ضد دولة أجنبية معينة .

وقد يبرر صدور مثل هذا الإذن أو الإجازة أحياناً بواعث قومية أو
إنسانية ، كالكشف عن نوايا عدوانية مبيتة ، أو الانتصار لأمة مستضعفة ، أو
غير ذلك .

والحقيقة أن السياسة الخارجية شأن من شؤون السلطة ، توجهها وتضع
خطوطها ، وتنظمها حسباً تقتضي مصالح الدولة والمواطنين وأهدافهم القومية
والإنسانية . فقد خولت المادة ٨٢ من الدستور السوري رئيس الجمهورية حق
إعلان الحرب وعقد الصلح بقرار من مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس الدفاع
الوطني وموافقة مجلس النواب^(١) . وجاءت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي
ذي الرقم ٤٥ المؤرخ في ٤-٣-١٩٥٣ والمتضمن تشكيلات وزارة الدفاع
الوطني ، فأناطت بمجلس الدفاع الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويشترك فيه
رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس الأركان العامة - كأعضاء - مهام تقرير
حالة الطوارئ ، وحالة الحرب ، وحالة العمليات الحربية . ولتنظم هذه المهام

(١) وتنص المادة الأولى من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥ ، الصادر في ٤-٣-١٩٥٣

المتضمن تشكيلات وزارة الدفاع الوطني على مايلي :

« رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للبيش ، وهو رئيس مجلس الدفاع الوطني ، يعلن الحرب
وي عقد الصلح وذلك بقرار من رئيس (٢) مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس الدفاع الوطني
وموافقة مجلس النواب » .

ولاجدال فإن القرار ينبغي ان يصدر عن مجلس الوزراء كما نرى على ذلك الدستور .
لأن رئيس مجلس الوزراء وحده ، كما جاء في المادة الأولى من المرسوم التشريعي ذي الرقم
٥ ، السالف الذكر .

- في ما نتنظم - التعبئة العامة والجزئية وعلان الحرب ، وشئ أعمال القتال العسكرية الخ ..

ومن المسلم به ان قيام السلطات المختصة بمحاكمة صلاحياتها هذه ، وان عرض البلاد لاشتبك مسلح أو لاهمال العدوان العسكري أو لتدابير انتقامية تقع على الرعايا السوريين أو على أموالهم - لا يمكن أن تعتبر مجزماً يعاقب عليه القانون الجزائي ، كما لا يمكن أن يطبق فيه حكم الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨ ، وذلك لسببين اثنين :

اولهما أن الجرم المنصوص عليه في هذه الفقرة لا يستكمل جميع أركانه إلا إذا لم تأذن به الحكومة أو لم تجزه ؛ فإذا كان الفعل قد صدر عن الحكومة ذاتها ضمن الحدود التي رسمتها أحكام الدستور والقوانين العامة فلا عقاب عليه ، ولا مسؤولية جزائية فيه .

وأما السبب الثاني فهو أعم من ذلك وأشمل . فقد قضت المادة ١٨٤ من قانون العقوبات بأن « الفعل المرتكب انتهاكاً لنص قانوني .. لا يعد جريمة » . وقد اعتبر الشارع الجزائي ذلك سبباً من أسباب التبرير أو الإباحة التي تنحو عن السلوك كل صفة جرمية وتجعله مباحاً فلا تجوز مساءلة فاعله .

ونصل هنا الى بيان العنصر الثالث من عناصر الركن المادي .

ج - النتيجة الجرمية : تعريض سورية لخطر أعمال عدائية أو تفكير صحتها

بدولة أجنبية أو تعريض السوريين لأعمال تأريخ تنفع عليهم أو على أموالهم :

إن الأعمال أو الخطب أو الكتابات العدائية التي تسيء الى دولة أجنبية أو تؤدي مصالح وعباها لا يعاقب عليها بمقتضى أحكام الفقرة «ب» من المادة ٢٧٨ ، وإن لم تجزها الحكومة السورية ، ما لم يكن من شأن هذه الأعمال أو الخطب أو الكتابات العدائية أن تؤدي - بحكم طبيعتها أو بحكم الظروف والملايسات التي صدرت فيها - الى إحدى النتائج الثلاث التالية :

أولاً : تعريض سورية لخطر أعمال عدائية *actes d'hostilité* تقوم بها ضدها الدولة الأجنبية التي وقع بها أو برعاياها المساس أو الأذى .
ولكن ماهي هذه الأعمال العدائية ؟ وهل يمكن تحديدها ، والتعريف بها ؟
لا تعتبر الأعمال عدائية *des hostilités* - في نظر القانون الدولي - إلا إذا انطوت على تدابير العنف *mesures de violence* كالقصف بالقتابل ، أو إزلال المظليين ، أو الاشتباك المسلح أو غير هذا من أعمال الحرب ، وضروب القتال العسكري . أما دون ذلك من تدابير غير ودية تقوم بها الدولة الأجنبية كالحصار السلمي ، أو تجريد الأرمدة ، أو قطع العلاقات السياسية ، فلا تدخل في نطاق اصطلاح « الأعمال العدائية » *les hostilités* ، وإنما هي تدابير وأعمال غير ودية *actes inamicaux* وأساليب تنقصها الرعاية - *procédés peu bienveillants* قد تلجأ إليها الدول في زمن السلم على سبيل الانتقام *représailles* أو المقابلة بالمثل *rétorison* .

ونحن نرى أن تعبير « الأعمال العدائية » الواردة في الفقرة « ب » من المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات السوري تشمل جميع هذه المظاهر التي أشرنا إليها والتي قد تبدأ بالتدبير غير الودي وتصل إلى حد إعلان الحرب ، وما يعقب ذلك من العمليات الحربية ، كالقصف وسواه .

ولكن وردت الكلمة بصيغة الجمع فلا يستلزم ذلك أكثر من عمل عدائي واحد . وليس يشترط في التجريم والمقابلة بملقضى أحكام الفقرة « ب » من المادة ٣٧٨ السابقة الذكر أن تقوم الدول الأجنبية فعلاً بعمل من هذه الأعمال العدائية ضد سورية وإنما يكفي أن يكون قيامها محتمل الوقوع . وهذا الاحتمال في وقوع الخطر يكفي وحده - وإن لم يتحقق فعلاً - لتأليف العنصر الثالث من عناصر الركن المادي في هذه الجريمة ، ويجب أن يستهدف خطر هذا العمل العدائي المحتمل الوقوع للدولة السورية ذاتها لا المواطنين الأفراد فعسب .
ثانياً . تعريض السوريين لأعمال لأرية تقع عليهم أو على أموالهم : -

والأعمال التآرية des représailles التي قد تقع على الرعايا السوريين تتجلى في التدايب التي يمكن أن تتخذها الدولة الأجنبية ضد أشخاصهم أو أموالهم كالاقتال أو أخذ الرهائن أو الإخراج من البلاد أو وضع الأموال تحت الحراسة ، أو مصادرتها ، أو تجميد الأرصدة الخ ... وقد تتجلى أيضاً في أعمال الاعتداء والعنف أو السلب والنهب التي يرتكبها الأفراد المقيمون في أراضي الدولة الأجنبية من رعاياها أو من غيرهم ضد السوريين في أشخاصهم أو أموالهم .
وهنا أيضاً لا يشترط أن تقع الأعمال التآرية على السوريين أو على أموالهم فعلاً ، وإنما يكفي لقيام هذا العنصر من عناصر الجريمة احتمال وقوع عمل تآري واحد منها أو أكثر على سوري واحد أو أكثر أو على ماله .

ثالثاً : تعكير صلات سورية بدولة اجنبية :

لئن كان الشارع السوري لا يستلزم لقيام هذه الجريمة ان يتحقق الخطر الذي تتعرض له سورية أو يتعرض للسوريون في أشخاصهم أو أموالهم ، ولا يشترط - في الحالين - ان يقع العمل العدائي أو التآري المنصوص عليه في الفقرة « ب » من هذه المادة على سورية أو رعاياها ، فإن الأمر يختلف كل الاختلاف في حالة تعكير صلات سورية بدولة اجنبية . ذلك لأن الشارع لا يكتفي لقيام الجريمة - في هذه الحالة - احتمال حدوث النتيجة الجرمية أي احتمال تعكير الصلات القائمة بين سورية والدولة الأجنبية ، وإنما يستلزم ان تحدث النتيجة الجرمية المحتملة وان يقع التعكير فعلاً .

ولكن ما هو « التعكير » ؟ وكيف يمكن تعيينه وتقديره ؟ إن ذلك أمر عسير شاق لمرونة هذا التعبير ، وضوض محتواه وكثرة مظاهره وبجاليه في ميدان العلاقات الدولية .

ويمكن ، بوجه عام ، ان يقع التعكير في الصلات القائمة بين الدول بسبب الإخلال بأي واجب من الواجبات التي تقرضها القوانين والاتفاقات والاعتراف الدولية . وكل إخلال كهذا من شأنه أن يدفع الدولة الأجنبية لقيام بأي عمل

غير ودي حيال سورية او الرعايا السوريين يمكن اعتباره تمكيراً للصلات القائمة بين الدولتين . ومن الجلي الواضح ان للتمكير مظاهر كثيرة ، وقد يتم عنه كثير من الاجراءات المعروفة في الميدان الدولي كمذكرات الاحتجاج ، وقطع العلاقات السياسية ، وحشد القوى على الحدود ، وكل توتر دبلوماسي آخر .
tension diplomatique .

هذه إذن هي النتائج الجرمية الثلاث :

- ١- احتمال وقوع عمل عدائي على سورية .
- ٢- احتمال وقوع عمل تأري على الرعايا السوريين في اشخاصهم او في اموالهم .
- ٣- تمكير الصلات القائمة بين سورية ودولة اجنبية .

وتؤلف كل واحدة من هذه النتائج الثلاث العنصر الثالث من عناصر الركن المادي في الجرمية المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٢٧٨ ؛ وهكذا يكفي ان يؤدي العمل الذي اقترفه الفاعل ، أو الخطاب الذي القاه ، أو المقال الذي نشره ، دون اِجازة من الحكومة ، إلى إحدى هذه النتائج الثلاث ليغدو جديراً بالعقاب الوارد في الفقرة ب من المادة ٢٧٨ السابقة الذكر .

ووهي من البيان أنه لا بد من قيام العمل المسمى المباشر بين العمل أو الخطابة أو الكتابة التي عزي القيام بها إلى الفاعل وبين الخطر المحتمل وقوعه في الحالين الأولى والثانية ، أو تمكير الصلات الواقعة فعلاً في الحال الثالثة ، فإذا لم يبق الدليل القاطع على ان هذا من ذاك ، أو ان هذا رد فعل لذلك ، فلا مجال لتطبيق احكام النص الذي نحن بصدده .

والخلاصة : ان كل خطابة أو كتابة أو عمل يقوم به سوري أو اجني ضد دولة اجنبية أو ضد رعاياها دون إذن أو اِجازة من السلطة السورية المختصة ، ويعرض به سورية لخطر عمل عدواني ، أو يعرض السوريين لعمل تأري على اشخاصهم او اموالهم ، أو يمسك به الصلات القائمة بين سورية واية دولة اجنبية ، يمكن ان يؤلف الجرم المنصوص عليه في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ التي هي موضوع شرحنا الآن .

ثانياً : الركن المضيوي ، ونعني به القصد الجرمي

والسؤال الذي يمكن أن يحيط على بال الباحث هو : هل هذه الجريمة التي التي نصت عليها الفقرة ب من المادة ٣٧٨ هي مقصودة أم غير مقصودة ؟ وبكلمة أخرى : هل يشترط لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجرمي في نفس فاعلها ؟ وهل يشكل القصد ركناً من أركانها فلا توجد إلا بوجوده ، ولا تستكمل شرائط المعاقبة عليها إلا بتوافره ؟

في الفقه الجزائي الفرنسي خلاف شديد حول هذا الموضوع عند شرح أركان الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ للملغتين والتين استعيض عنها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ، وهي نصوص مشابهة لنص الفقرة «ب» من المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات السوري . فلقد ذهب بعض الفقهاء الفرنسيين الى أن هذه الجرائم لا تقوم ما لم يعم الدليل على أن الفاعل أراد حصول النتيجة الجرمية وقصد أحداثها . ويؤيد هذا الرأي العالمان شوفو وهيلي^(١) وبدعمان وجهة نظرهما بقرار أصدرته الحياة الانهامية في محكمة دواي Douai في قضية «فرنسا الحقيقية La Vraie France» المروفة ، في ١٥ أيار (مايو) ١٨٧٣ ونشرته سييري في عام ١٨٧٤ عدد ٢ ص ١٥٢ . وتتلخص هذه القضية بما يلي :

نشرت صحيفة « فرنسا الحقيقية La Vraie France » في عام ١٨٧٣ سلسلة من المقالات تدعو فيها الى الاكتناب لؤازرة حركة العصيان التي أعلنها في اسبانيا . انصار الامير دون كارلوس Don Carlos الذي كان يطالب بعرش اسبانيا . وقد أقيمت الدعوى العامة على المسؤولين عن تحرير الصحيفة بالجرم المنصوص عليه في المادة ٨٥ القديمة في قانون العقوبات الفرنسي ونصها : كل من أقدم على أعمال لم تجزها الحكومة فمعرض الفرنسيين لأعمال ثأرية عوقب بالنفي .

(١) انظر شرحها ، الجزء الثاني ، ص ٦٢ بقية ٤٣٨ .

ولكن الحياة الانامية في محكمة دواي - وهي غثابة قاضي الإحالة في بلادنا - منعت محاكمة المدعى عليهم من هذا الجرم بحجة أن الأعمال المعزومة اليهم لم تقتوف بقصد استغلال الاعمال الثأرية على الفرنسيين avec l'intention d'attirer des représailles contre les français والقرار الذي دعمه كافا موضع نقد شديد ، فقد تصدى لتجريحها وبيان خطئها جبهة من الشراح في طليعتهم الفقيهان : غارو وغارسون .

ولقد أوضح العلامة غارو^(١) أن هذا القرار خاطيء لأن الافعال التي تعاقب عليها احكام المادتين ٨٤ و ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي هي افعال طيش وثور acts d'imprudence, de témérité ولا يشترط فيها قيام الدليل على ان فاعلها قد قصد بارتكابها استغلال الاعمال الانتقامية على الفرنسيين او تعريض فرنسا للأخطار المشار اليها في النص . وانما يكفي ان يكون من شأن ما قام به الفاعل ان يولد مثل هذه النتائج . وقد اطلق غارو على هذا النوع من الجنايات تسمية : les crimes contraventionnels اي الجنايات - المخالفات ، او الجنايات غير المقصودة ، وذلك لأن المخالفات لا يشترط في اكثورها توافر القصد الجرمي .

اما الفقيه غارسون^(٢) فقد حاول ان يذهب مذهباً وسطاً إذ افصح عن ان الرأي الغالب في الفقه الجزائي الفرنسي يعتبر ان الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي هي غير مقصودة ، وانه لا يشترط أن يكون الفاعل قد اراد او استهدف احداث النتائج التي يمكن ان تنشأ عنها . وانما يكفي ان يكون لتلك الافعال مثل هذه النتائج المحتملة . وبضيف العلامة غارسون الى ذلك : إذا كان لا يبد من توافر قصد ما في

(١) راجع - اذا شئت - غارو : س ٤٨٤ ، بقية ١٩٦٤ من الجزء الثاني .

(٢) اقرأ اذا رغبت غارسون ، الطبعة المنقحة ٣٤٥ بقية ٣٤ في معرض شرح الفقرة الاولى من المادة ٧٩ . وكذلك س ٣٤٦ بقية ٤٩ في معرض شرح الفقرة الثانية من المادة ذاتها .

هذه الجرائم فإن هذا القصد يكفي في قيامه ان يكون الفاعل عند ارتكابه الفعل قد توقع حصول النتائج ، او انه كان يستطيع ان يتوقع ذلك . ولكنه ليس من الضروري بتاتاً ان يثبت ان احداث تلك النتائج هو غايته الرئيسية وهدفه المباشر من اقتراف الفعل . وعلى ذلك ، فإن ارتكاب فعل من افعال التهور والرعونة والطيش التي عليها احياناً وطنية غير واعية يكفي بحد ذاته - في الواقع - لإثبات مثل هذا القصد ، ويستوجب - بالتالي - العقاب .

ونحن نرى ان طبيعة الجرائم المنصوص عليها في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري لاتستلزم توافر القصد الجرمي ، وانها جميعاً - بالتالي - تؤلف جرائم غير مقصودة . فليس يشترط ، في الحقيقة ، لقيامها الا ان يكون الفاعل قد أقدم على عمله ، او القى خطبته ، او نشر ماديجها براءه ، بوعي وإرادة ، ودون ان تجبئ الحكومة ذلك ، وان يكون من شأن العمل المقتوف او من شأن تلك الخطابة او الكتابة تمكين الصلات فعلاً بين سورية ودولة اجنبية ، او تعريض سورية لأعمال عدائية ، او تعريض الرعايا السوريين لأعمال تأدية تقع عليهم او على اموالهم . وليس يشترط ايضاً ان يكون الفاعل قد قصد بعمله ، او بخطبته ، او بكتابه احداث هذه النتائج الجرمية من تمكين صلات سورية بغيرها من الدول او تعريضها لأعمال عدائية او تعريض رعاياها المواطنين السوريين لأعمال تأدية ، وانما يكفي ان يؤول عمله او كتابته او خطبته التي قام بها بوعي وإرادة الى تمكين الصلات او الى احتال وقوع اعمال عدائية على سورية او امكان حصول اعمال تأدية ضد السوريين في اشخاصهم او اموالهم ، وان لم يكن قد خطر في ذهن الفاعل ان هذه النتائج ستقع حتماً او انها ممكنة الوقوع . أما رأي العلامة غارسون القائل بأن القصد المطلوب توافره في هذه الجريمة يكفي فيه ان يتوقع الفاعل النتائج الجرمية التي قد تنشأ عن فعله عند اقترافه إياه ، وأنه إذا لم يتوقعها فيكفي أن يثبت أن ذلك كان في استطاعته ، فلايبدل من حقيقة الرأي الذي أبديناه ، ولا ينتقص منه شيئاً . ذلك لأن الشارع السوري عرّف

الجريمة غير المقصودة في المادة ١٩٠ من قانون العقوبات السوري ، وقال :
« تعتبر الجريمة غير مقصودة سواء لم تتوقع الفاعل نتيجة فعله أو عدم فعله
المخطئين وكان في استطاعته أو من واجبه ان يتوقعها ، وسواء توقعها فحسب
انه قادر على اجتنابها » .

وإذن فعدم توقع الفاعل النتيجة الجرمية مع أنه كان يستطيع ذلك لا يمكن
أن يسمى قصداً ، ولا يعمل الجريمة مقصودة ، وإنما تظل معتبرة - في نظر
التشريع الجزائي السوري - غير مقصودة .

أما وقد أنجزنا بيان أركان الجريمة الواردة في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ ،
والمسائل الناشئة عن توافر عناصرها ، فقد حان أن نتساءل عن العقوبة التي
يفرضها الشارع على فاعليها .

العقوبة

لا تختلف العقوبة التي أوجبها الشارع على معترف الجريمة الواردة في الفقرة
« ب » من المادة ٢٧٨ عن العقوبة التي قضى بها على مرتكب الجريمة المنصوص
عليها في الفقرة « أ » من المادة ذاتها . فهي - أي العقوبة - جنائية في الحالين ،
وتتراوح بين الثلاثة أعوام والخمسة عشر عاماً من الاعتقال .

وغني عن البيان أن هذه العقوبة يجب تطبيقها على كل من أقدم على أعمال
أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة إذا عكزت هذه الخطب أو الكتابات
أو الأعمال الملقوفة صلات سورية بدولة أجنبية ، أو إذ تولد عن ارتكابها احتمال
لوقوع أعمال عدائية على سورية أو احتمال حدوث أعمال تأدية على الرعايا السوريين
أو على أموالهم ، وسواء أوقعت هذه الأعمال العدائية أو التأدية أم لم تقع ،
وسواء أحصلت فعلاً هذه النتائج الجرمية المتولدة عن سلوك الفاعل من أعمال
عدائية ضد سورية ، أو انتقامات من أشخاص رعاياها أو أموالهم ، أم لأنها

ظلت في حيز الاحتمال المحض او الامكان المجرد ، فان الامر سواء ، والعقوبة متوجبة في الحالين .

أما إذا كانت هذه النتائج غير ممكنة الوقوع أصلاً ، وكان حصولها مستحيلًا أو غير محتمل ، فلا عقاب ، لأن الجرم يفقد عندئذ العنصر الثالث من عناصر ركنه المادي الذي أوضحناه .

بيد أن بعض التشريعات الجزائية لانهج هذا النهج الذي اختطه الشارع السوري في المعاقبة ؛ ولا تسوي في العقاب بين وقوع النتائج الجرمية واحتمال وقوعها ، ولذا تجعل من وقوع النتائج الجرمية سبباً مشدداً للعقاب . فالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات البلجيكي تعاقب بالاعتقال من خمس إلى عشر سنوات من أقدم على أعمال عدائية لم تجزها الحكومة فعرض الدولة البلجيكية لأعمال عدائية تقوم بها دولة أجنبية ، فإذا وقعت عوقب الفاعل بالاعتقال من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة . وكذلك جاءت المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات الإيطالي الموضوع في عام ١٩٣٠ فعاقبت بالسجن من خمس سنوات إلى اثني عشر سنة من أقدم - دون إذن الحكومة - على جمع الجنود ضد دولة أجنبية أو على أعمال عدائية أخرى فعرض الدولة الإيطالية لخطر الحرب ، فإذا نشبت الحرب عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤبدة . أما إذا لم ينجم عن فعل الفاعل سوى تكبير الصلات مع الحكومة الأجنبية أو تمريض الدولة الإيطالية أو رعاياها - أنشئ وجدوا - لخطر أعمال انتقامية أو تأدية ، عوقب الفاعل بالسجن من سنتين إلى ثماني سنوات . وإذا أدى الفعل إلى قطع العلاقات السياسية أو إلى وقوع الأعمال التأديبية أو الانتقامية عوقب الفاعل بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات .

الشروع في هذه الجريمة

بقي علينا أن نتساءل : هل يعاقب على الشروع في الجريمة الواردة في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري ؟ أم هل يُستصوب الشروع فيها أصلاً ؟

ليس ثمة ما يحول - من الناحية النظرية على الأقل - دون الاجابة على هذا السؤال بالإيجاب . فالجريمة المنصوص عليها في الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ الملمع اليها ذات وصف جنائي ، والشارع السوري يعاقب على الشروع في الجنائيات إطلاقاً . ولكن بعض الفقهاء^(١) يرون أن من الصعب العسير تصور الشروع عملياً في مثل هذه الجريمة . ذلك لان الشروع - في رأيهم - يقتضي أفعالاً تنفيذية خارجية ؛ فإذا وقعت مثل هذه الافعال وآلت إلى تعكير الصلات أو إلى تريض البلاد أو المواطنين لمثل تلك الاخطار المحتملة المهيئة في حطب المادة ٢٧٨ ، فإن الجريمة تعتبر عندئذ تامة لامشروعاً فيها فقط . وهكذا اما ان تقع هذه الجريمة تامة ، واما الا - تقع إطلاقاً .

مقارنة بين حكم المادة ٢٧٨ من قانونه العقوبات وحكم المادة ١٣٠ من قانونه العقوبات العسكري

ولعل من المفيد ان نقارن بين حكم المادة ٢٧٨ التي هي موضوع شرحنا ، وما تقتضي به المادة ١٣٠ من قانون العقوبات العسكري . فلقد نصت هذه المادة الاخيرة في فقرتها الاولى على مايلي :

« يعاقب بالاعتقال المؤقت كل أمر بولية ضابط اقدم بدون استفزاز ولا أمر ولا اذن على عمل من الاعمال العدائية في اقليم محايدة او حليف ، او تابع الاعمال العدائية بعد تسلمه رسمياً اعلان السلم او الهدنة او وقف القتال »^(٢).

(١) انظر رينوتروس : الجزء الاول ، ص ٣١ ، بقية ه ، في معرض شرح المادة ١٢٣ من قانون العقوبات البلجيكي ، وقد اثرنا الى نصها من ذي قبل .
(٢) ونع في النسخة الرسمية الصادرة عن وزارة العدل لقانون العقوبات العسكري السوري خطأ مطبعي فادح في نص المادة ١٣٠ المشار اليها اذ وردت عبارة (...) او تابع للاعمال =

ووجه التشبه بين أحكام هاتين المادتين ان الشارع يهدف فيها معاً الى صيانة أسباب السلم وحماية صفاء العلاقات بين الدولة السورية والدول الحليفة او المحايدة ودفع كل الافعال التي تضرر البلاد والمواطنين لافعال عدائية او انتقامية تنزلها بهم الحكومات الاجنبية او افراد شعوبها

أما وجه الخلاف فينبغي في ان نص الفقرة الاولى من المادة ١٣٠ من قانون العقوبات العسكري لا يمكن تطبيقه الا اذا توافر الشرطان التاليان :

الاول : ان يكون الفاعل أمراً عسكرياً برتبة ضابط .

والثاني : ان يكون الفعل قد وقع في اراضي دولة محايدة أو حليفة .

أما اذا لم يكن الفاعل أمراً عسكرياً أو كان عسكرياً ولكنه لم يصل الى رتبة ضابط فلا يمكن الاخذ بنص المادة ١٣٠ المشار اليها ، ولما يؤخذ بحكم المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات .

وكذلك اذا اقترف الفعل في الاراضي السورية او في اراضي العدو ضد دولة محايدة او حليفة ، ولم يرتكب فاعله في اراضي هذه الدولة المحايدة والحليفة ، فيجب ان يستبعد هنا تطبيق حكم النص العسكري ويؤخذ بنص المادة ٢٧٨ السابقة الذكر ، حتى ولو كان الفاعل - في هذه الحال - أمراً عسكرياً برتبة ضابط^(١) .

والجدير بالذكر ان العقوبة واحدة في النصين .

= الدائية ...) بحيث يجيل القارئ ان كلمة (تابع) هي لت كلمة « اقليم » والواقع انها فعل ماضٍ مطوف على لمل (اقدم) ، والنص الصحيح لمباراة هو الوارد في المتن : (... او تابع الاعمال الدائية ...) ، ولا يستقيم معنى النص القائل الا بذلك . وقد كشفنا عن هذا الخطأ حينما التمس علينا فهم النص في ضمنه الخطأ . فعلاً الى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي ، وهي التي نقل عنها بالحرف الواحد نص المادة ١٣٠ من قانون العقوبات العسكري السوري واذا المبراة الفرنسية هي كما يلي : ou qui ... prolonge les hostilités) وبها استقام المتن ، وخلص النص من شوائب التصريف .

(١) انظر هورغن : ص ٩٨ نبذة ٨٨٣ في معرض شرح المادة ٢١٥ السابقة الذكر من قانون العقوبات العسكري الفرنسي .

قضايا من القضاء الأجنبي

ولعل من الخير والمتعة العلمية الخاصة أن نذكر عدداً من الأمثلة التي عرض فيها القضاء الأجنبي إلى تطبيق الأحكام الماثلة لحكم المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات السوري ، ولا سيما فقرتها « ب » . ونستقي هذه القضايا التطبيقية على - ندرتها - من أمهات مصادر الفقه والاجتهاد الفرنسي ، وتدور جميعها حول أحكام المادتين ٧٤ و ٨٥ المتعائين واليتين استعاض عنها بأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي . وهما - في الحالتين - ثنائان نص المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات السوري .

١ - قضية هيربان Herpin : - كان هيربان فرنسياً يعمل وبان باخرة تحمل علم الدولة الكولومبية ، فاستولى اغتصاباً على سفينة من سفن مملكة مريدنيا في عام ١٩٢٤ . وقد اعتبرت محكمة روين Cour de Rouen الفرنسية اقتناص هيربان هذه السفينة التي تحمل علم دولة صديقة هي مريدنيا عملاً عدائياً يعرض فرنسا لخطر إعلان حرب من قبل مريدنيا^(١) ، أو على الأقل يعرض الفرنسيين لأعمال تأرية ماثلة ، وينطبق على فاعله حكم المادتين ٨٤ و ٨٥ (القديمين) من قانون العقوبات الفرنسي .

وقد طعن المدعى عليه بطريق النقض في هذا القرار طالباً نقضه بحجة أن الجرم ارتكب خارج الأراضي الفرنسية ضد دولة أجنبية ، وأن الفاعل ، وإن كان فرنسي الأصل ، فقد جنسيته الأصلية ، واكتسب جنسية الدولة الكولومبية بسبب التحالف بمخدمتها ، فما شأن القضاء الفرنسي وما شأن ولايته

(١) مريدنيا هي حالياً إحدى الجزر الإيطالية ، وكانت قبل تحقيق الوحدة الإيطالية تؤلف مملكة مستقلة . ويعتبر ملكها فكتور عمانوئيل الثاني ، بحسب وزيره الداهية كافور ، عرق وحدة إيطاليا في القرن التاسع عشر .

لنظر في جرم ارتكبه أجنبي ضد دولة أجنبية في بلاد أجنبية ؟
وقد ردت محكمة النقض الفرنسية على هذه المطاعن في قرارها الصادر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٢٤ بقولها : « ان الطاعن فرنسي الأصل ، فهو يظل قانوناً de droit محققاً بجنسيته الفرنسية ما لم يُثبت هو أنه كاذب قد قدما عندما اقترف الفعل المعزول إليه . أما من حيث الاختصاص ، فإن من المسلم به ان الشاوع لا يهدف من وراء التجريم والمعاقبة الى حماية الدول الأجنبية او رعاياها من الأذى الذي يلحق بها من جراء الأفعال العدائية المرتكبة ضدها ، ولكنه يهدف في الحقيقة ، الى حماية الدولة الفرنسية ورعاياها من الأضرار المحتملة والخطار الممكنة التي قد تقوم بها الدول الأجنبية او الأفراد الأجانب انتقاماً من الرعايا الفرنسيين او من مصالح فرنسا هذه الأضرار المحتملة الناشئة عن الفعل العدائي نفس اذن مصالح الدولة الفرنسية فهي مناط التجريم والمعاقبة ؛ وهي التي يجب ان تتخذ أساساً للولاية والإختصاص ، بوصفها تحل بأمن الدولة وسلامتها ، وتدخل في عداد الجرائم التي يصلح القضاء الوطني للنظر فيها عملاً بمبدأ الإختصاص المعيني او الصلاحية الذاتية . وهكذا فان القرار المطعون فيه بالنقض جدير بالتصديق والإبرام .

٢- قضية مهاجمة المركز الجمهوري لدولة أجنبية مجاورة : - وتتلخص وقائعها بما يلي :

في عام ١٨٣١ صادر خفراء مركز جهركي لدولة تجاوز فرنسا بريميلاً مهرباً من الخمر ، كما صادروا واسطة النقل ؛ وهي عربية يجرها الابقار . وعندما جُنّ الليل احتشدت جبهة من أربعين شخصاً في داخل الحدود الفرنسية ، واجتازوا الحدود ودايموا تحفر الجمارك ، واحتلوه ، وأعملوا فيه سواعدهم وبنادقهم نهباً وتخطيطاً ، واستعادوا بريميل الخمر والعربة وأبقارها بعد أن أشبعوا أفراد الخفر ضرباً وإبذاء . وقد قضت محكمة غرونوبل Grenoble - بموجب قرارها المؤرخ في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٨٣١ المنشور في مجموعة سييري لعام ١٨٣٢ العدد ٢ الصفحة ٩- بأن هذا الفعل يعتبر عملاً عدائياً لم تجزه الحكومة يعرض الدولة لخطر الحرب ،

او يعرض على الأقل - الرعايا الفرنسيين لأعمال ثأرية تقع عليهم، فيغدو بذلك مشمولاً بأحكام المادتين ٨٤ و ٨٥ السالتي الذكروا، وبهذا الوصف لوحق فاعلو هذا الجرم والمشترون فيه، وحوكوا وعوقبوا .

٣ - قضية جوج Jange : أما في قضية (جوج) الشهيرة ، فقد رأت محكمة النقض الفرنسية في قرارها المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٤ والمنشور في مجموعة سيوري لعام ١٨٣٤ العدد ١ الصفحة ٨٢٢ : ان أفعال المؤازرة والتأييد التي أقدم عليها المدعى عليه (جوج) ورفاقه لدعم حركة العصيان المسلح في اسبانيا - وهي حركة كان يقوم بها انصار الأمير دون كارلوس المطالب بالعرش الاسباني - لا تعرض فرنسا لخطر اعلان الحرب عليها من حليفتها اسبانيا، ولذلك فلا سبيل الى تطبيق احكام المادة ٨٤ من قانون العقوبات الفرنسي . ويبدو أن المحاكم الفرنسية أخذت تتعرج من تطبيق العقوبة الواردة في المادة المشار اليها، فتقضي بالبراءة في كثير من الأحيان .

٤ - قضية صحيفة «التأر La Revanche» : - من المعلوم أن مقاطعة الألزاس - لورين ضمت الى المانيا عقب انهزام فرنسا في عام ١٨٧١ . وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في هذه المقاطعة في عام ١٨٨٧ عن فوز المرشحين المؤيدين لفرنسا ، والراغبين بسلخ المقاطعة عن المانيا وضمها الى الاراضي الفرنسية . وقد نشر مدير صحيفة «التأر» نتائج هذه الانتخابات في اطارات كبيرة محاطة بالأعلام الفرنسية والروسية ، وعلقها على نوافذ مكتبه ، مذبة بعبوات وشعارات مثيرة . وكانت العلاقات الالمانية الفرنسية آنذاك مشوبة بشيء من التوتر ، وظهرت في الافق براحر توحى بأن هذه التظاهرة السافرة المناوئة لألمانيا قد تعرض فرنسا لخطر الحرب ؛ وسرعان ما أحيل مدير صحيفة «التأر» الى محكمة جنابات السين في باريس بالوصف الجرمي الوارد في المادة ٨٤ (القديمة المقتاة) من قانون العقوبات الفرنسي ، ولكن المحلفين قرروا براءته في ٢٢ آذار (مارس) ١٨٨٧ .

٥ - قضية صحيفة « فرنسا الحقيقية La Vraie France » - وفي هذه القضية التي أشرنا اليها من ذي قبل قضت غرفة الإتهام في محكمة دواي Donai في قرارها المؤرخ في ١٥ أيار (مايو) ١٨٧٣ والمنشور في مجموعة سيوري لعام ١٨٧٤ العدد ٢ الصفحة ١٥٢ بأن لاوجه للملاحقة المسؤولين عن صحيفة «فرنسا الحقيقية» التي كانت تصدر في مدينة ليل Lille ، والتي نشرت سلسلة من المقالات تدعو فيها الى المساهمة في الإكتتاب الذي افتتحته لموازرة أنصار الامير كارلوس بعد اعلانهم العصيان على الحكومة الاسبانية . وقد قررت غرفة الإتهام السالفة الذكر منع محاكمة المدعى عليهم من الجرم المنصوص عليه في المادة ٨٥ (القديمة الملغاة) من قانون العقوبات الفرنسي ، لأن الأفعال لم تقترف بقصد استغلال الأعمال الانتقامية ضد الرعايا الفرنسيين .

وقد ذكرنا محلات النقد التي تعرض لما هذا القرار لأث الجريمة الواردة في المادة ٨٥ السالف بيانها هي من الجرائم غير المقصودة، فليس 'يشترط لقيامها توافر القصد الجرمي' (١).

ولا يعني هذا ان الفاعل يجب أن يحاسب عن كل نتيجة تحدث او قد تحدث، في هذه الحال، خصوصاً اذا كانت هذه النتيجة بعيدة جداً عن قصده المباشر، وهو - في نص الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨ - تعمد القيام بالعمل او بالخطابة او بالكتابة ؛ بل لا بد من اساق علاقة السببية عند تقرير مسؤولية المدمى عليه بحيث يكون ما قام به من عمل او خطابة او كتابة صالحاً لأن يؤدي الى تلك النتيجة بحكم سير الامور المعتاد .

ولا جدال في أن الشارع السوري حدد الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في الفقرة «ب» من المادة ٢٢٨ فوصفه بأنه كل عمل او خطابه او كتابة من شأنه تعريض الدولة السورية لخطر أعمال عدائية ، او تمكين صلاتها مع دولة أجنبية ، او تعريض السوريين لآمال ثائرة تقع على أشخاصهم او على أموالهم،

(١) راجع الصفحات : ٥٨٣ - ٥٨٦ من هذا الكتاب .

وبذلك يكون الفعل المعاقب عليه ، سواء أكان عملاً أم كتابة أم خطابة ، هو الذي يتصف بقدر معين من الخطورة ، ومقياس خطورة هذا الفعل هو الأثر الذي يحدته أو قد يحدته ، وإن كان الفاعل لا يتوقع هذا الأثر عند مقارفته الجريمة .

. . .

هذه نماذج من القضايا النادرة التي كانت فيها أحكام المادتين ٨٤ و ٨٥ السابقتين من قانون العقوبات الفرنسي موضع بحث ومناقشة وتمحيص. وقد مررناها لتكون بمثابة نموذجي يسترشدها عند تطبيق أحكام المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات السوري ، ويقارب نصها نصوص المادتين ٨٤ و ٨٥ القديمتين من قانون العقوبات الفرنسي الآتف الذكر ، كما يقارب أيضاً نصوص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧٩ الحالية من القانون الملحق إليه ذاته .

★ ★ ★

الفصل الرابع

الاعتداء والمؤامرة على دستور دولة أجنبية ، أو حكمها ، أو أرضها

المادة ٢٧٩

نص المادة ٢٧٩ : تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على مايلي :

« ١ - كل اعتداء يقع في الأرض السورية ، أو يقدم عليه أحد الرعايا السوريين ، قصد أن يغير بالعنف دستور دولة أجنبية ، أو حكوماتها ، أو يقطع جزءاً من أرضها ، يعاقب عليه بالاعتقال المؤقت .

« ٢ - إن المؤامرة التي ترمي إلى إحدى الجنايات السالفة الذكر توجب الحبس سنة على الأقل » .

ملاحظات عامة

ومن الجلي الواضح أن الشارع يهدف - في هذه المادة - إلى حماية دساتير الدول الأجنبية ، وحكوماتها ، وأراضيها ، من كل اعتداء أو مؤامرة تقع عليها في الأرض السورية ، أو يقترفها ضد الرعايا السوريين أنشئ كانوا .

ولا معدى - في قلب أحكام هذه المادة على وجوها مختلفة - عن استثناء
اتباع الباحث إلى الأمور التالية :

أولاً : إن الشارع في هذه المادة ٢٧٩ لا يعاقب على أفعال الاعتداء فعنـب ،
ولما يتناول أيضاً جميع المؤامرات ، التي تهدف إلى أثـ تغير بالعنف دستور
دولة أجنبية أو حكومتها ، أو أن تقتطع جزءاً من أرضها - لذلك فقد شطر
الشارع نص المادة ٢٧٩ إلى فترتين اثنتين : خص الفقرة الأولى بأفعال الاعتداء ،
ثم خص الفقرة الثانية بالمؤامرات التي ترمي إلى اقتراف فعل من أفعال الاعتداء
المعيـة في الفقرة الأولى من المادة ذاتها .

ثانياً : إن الفقرة ٢ من المادة ٢٧٩ هي نسيج وحدها بين جميع النصوص
التي تعاقب على الجرائم الهـة بأمن الدولة الخارجي إذ إن هذه الفقرة هي النص
الوحيد الذي يعتبر التآمر في الاجرام الماسـ بأمن الدولة الخارجي جرماً يجب
المعاقبة فيه . أما النصوص الأخرى التي تعاقب على جرائم المؤامرات فتتـصر في
التآمر على اقتراف بعض الجنايات الهـة بأمن الدولة الداخلي . وذلك جليـ بين في
المواد ٢٩٥ المعدلة و ٣٠٥ و ٣٠٣ ، وكلها داخلة في نطاق الفصل الخاص بالجرائم
الواقعة على أمن الدولة الداخلي .

ثالثاً : إن الشارع السوري أحدث في المادة ٢٧٩ قيداً احترازياً لم يشترطه
في المادة ٢٧٨ السابقة . وكـ ذلك أن المادة ٢٧٨ الآتفة الذكر تعاقب فاعل
الجرمة المحددة فيها أيأ كان : سورياً أم أجنبياً ، وأنـ اقترف جرمته : في البلاد
السورية أم في البلاد الاجنبية . فالشارع يضرب صفحاً في المادة ٢٧٨ المذكورة
- وفي كثير غيرها من النصوص التي تعاقب على الجرائم الهـة بأمن الدولة - عن
جنسية فاعل الجريمة ، ويطوي كشعاً عن البلد الذي وقعت فيه . وليس الأمر
كذلك في حكم المادة ٢٧٩ . والواقع أن فاعل الجريمة المتـصوص عليها في المادة
٢٧٩ قد يكون سورياً ، وقد يكون أجنبياً . فإذا كان الفاعل سورياً عـقب

بمقتضى نص المادة ٢٧٩ أنى كان ، وحيثما اقترف الجريمة : في البلاد السورية وفي البلاد الأجنبية على السواء . وهذا حكم لا غبار عليه لأن الدولة مؤولة أديباً - إلى حد كبير - عن سلوك رعاياها ، حيثما أقاموا ، إزاء الدول الأجنبية .

وأما إذا كان الفاعل أجنبياً فلا يعاقب بمقتضى حكم المادة ٢٧٩ إلا إذا اقترف الجريمة في الأرض السورية . ولا يتناول نص المادة الأجنبية الذين يقدمون على ارتكاب الجريمة المعينة فيها في البلاد الأجنبية . وهذا أيضاً حكم لا شائبة فيه يقضي به العقل والمنطق معاً . فليس من العقل ولا من المنطق في شيء أن نوجب على الدول العربية السورية أن تحمي بتشريعاتها الجزائي الوطني دساتير الدول الأجنبية وحكوماتها ووحدة أراضيها من جرائم الاعتداءات والمؤامرات التي يقترفها الأجانب ، ضد هذه الدساتير والحكومات والأراضي ، في البلدان الأجنبية وفي خارج حدود السيادة السورية . وواجب الدولة العربية السورية يقتصر على أن تدرأ بالعقاب كل اعتداء أو مؤامرة تقع في داخل حدودها وتهدف إلى أن تغير بالعنف دساتير الدول الأجنبية أو حكوماتها ، أو أن تنتقص من سلامة أراضيها . ولا بد للدولة العربية السورية ولا شأن في مثل هذه الاعتداءات أو المؤامرات إذا اقترفها الأجانب في البلدان الأجنبية ضد أمن الدول الأجنبية . وحسب الدولة العربية السورية أن تحول بتشريعاتها الجزائي الوطني دون قيام رعاياها - أنى وجدوا - بالاعتداء أو التآمر على دساتير الدول الأجنبية وحكوماتها وسلامة أراضيها ، وأن تدرأ - بالعقاب الزاجر - أن يتخذ الرعايا الأجانب من أراضيها نقاط ارتكاز أو انطلاق لاقتحام مثل هذه الجرائم المخلّة بأمن الدول الأجنبية وسلامتها . وهذا الواجب تحله القوانين والاتفاقات والاعراف الدولية .

والخلاصة : إذا وقعت الجريمة الواردة في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات في الأراضي السورية ، فإن الشارع يعاقب عليها إطلاقاً ، أيأ كان فاعلها : سورياً أم أجنبياً .

وإذا كانت فاعل هذه الجريمة سوريًا ، فإن الشارع يعاقب عليها أيضاً
إطلاقاً : أنشأ اقترافها فاعلها : في سورية أم في خارجها .
أما إذا كان الفاعل اجنبياً ، فيعاقب إذا هو اقترف الجريمة فوق الارض
السورية ، ولا عقاب عليه في التشريع السوري إذا هو ارتكبها في البلاد الاجنبية .
وهذا القيد الاحترازي الذي وضعه الشارع في نص المادة ٢٧٩ نجد مثيلاً
له في أحكام المادتين ٢٨١ و ٢٨٣ من قانون العقوبات .

رابعاً : ومما يمكن ، فإن الدولة العربية السورية تنقف من الدول الاجنبية
الآخري في هذا المضمار موقف "النّد" من النّد ، وتسير على قاعدة المعاملة بالمثل
La réciprocité ؛ فلا تمتع حمايتها لدستور دولة أجنبية أو حكومتها أو سلامة
أرضها ، ما لم تمتع هذه الدولة ذاتها دستور غيرها من الدول ، أو حكومتها
أو سلامة أرضها ، الحماية عينها . ولذلك ، فقد اشتراط الشارع السوري لتطبيق
أحكام المادة ٢٧٩ ، والعمل بها ، أن يكون ثمة احكام مماثلة في صلب التشريع
الداخلي للدولة الاجنبية ذات الشأن او في الاتفاقات المعقودة بينها وبين بلادنا .

والجدير بالذكر ان هذا الشرط الصريح الذي وضعه الشارع السوري في
صلب المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات لا يُطلب توافره من أجل تطبيق حكم المادة
٢٧٩ التي نحن في صددنا فحصها ، وإنما يجب أيضاً تحققه من أجل تطبيق أحكام
المواد ٢٨٠-٢٨٣ ؛ فهو إذن شرط لا معدى عنه ولا مناص منه لنفاذ أحكام
جميع المواد الخاصة بالجرائم الماسة بالقانون الدولي ، ما عدا مادة واحدة ، هي
المادة ٢٧٨ التي سبق شرحها في الفصل الثالث .

خامساً : إن نصوص جميع المواد التي تعاقب على الجرائم المحملة بأمن الدولة
الحارمي والداخلي تعتبر المؤامرة - في الحالات التي نعينها - جريمة ذات وصف
جنائي ، وتقرض على فاعلها عقوبة جنائية . فالشارع يعاقب ، في المادة ٢٩٥
المعدلة ، على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب إحدى الجنايات الواقعة على الدستور

بالاقامة الجبرية المؤقتة ؛ ويعاقب في المادة ٣٠٣، على المؤامرة التي ترمي الى اقتراف إحدى جرائم الفتنة ، بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ويعاقب أيضاً في الفقرة الاولى من المادة ٣٠٥ ، على المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل او اكثر من اعمال الارهاب ، بالاشغال الشاقة المؤقتة . ومن الجلي الواضح ان هذه العقوبات التي يفرضها الشارع في المواد الآتفة الذكر على المتآمرين هي كلها جنائية الوصف . بيد ان الشارع السوري خرج على هذه القاعدة في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ التي نحن في صدد شرحها ، فلم يعتبر المؤامرة فيها جنائية ، ولما اعتبرها جنحة ، ولم يعاقب عليها - بالتالي بعقوبة جنائية ، ولما فرض على فاعلها عقوبة جنحية هي الحبس سنة على الاقل . وهذا هو الاستثناء الوحيد من السُّنة التي سار الشارع السوري عليها في تجريم المتآمر ومعاقبة المتآمرين .

أركان جرمي 'واعتداء المؤامرة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩

يجدر بنا - بعد هذه الملاحظات العامة التي افصحنها عنها - ان نعود الى بيان اركان جرمي الاعتداء والمؤامرة المنصوص عليهما في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات .

أولاً : الركن المادي : وقوع اعتداء او مؤامرة

لم يعرف الشارع السوري الاعتداء L'attentat على أمن الدولة ، كما عرّف المؤامرة Le complot ، ولما يعين الشارع الهدف من الاعتداء في كل نص تشريعي يعاقب على الاعتداء ، كما يعين الجنابة المتفق على تنفيذها في كل نص يعاقب المؤامرة .

واذن فالقرض من الاعتداء هو الذي يحدد ويعين جرم الاعتداء على امن الدولة . ويوجد جرم الاعتداء كلما توافرت شرائط الشروع المنصوص عليها في

المادة ١٩٩ من قانون العقوبات في النشاط الإجرامي الذي قام به الفاعل لتحقيق المهدف من الاعتداء ولذا فكل فعل من الأفعال التي تعتبرها أحكام المادة ١٩٩ شروعا يمكن أن يؤلف جرم الاعتداء اذا كان هذا الفعل يتصل اتصالا مباشرا بالمهدف الذي يسعى المعتدي الى تحقيقه . ومن المسلم به ، إذن ان الاعتداء يتطلب اعتراف فعل مادي خارجي يعتبره القانون بدءا بالتنفيذ (اي شروعا) . ولذلك فلا تدخل المؤامرة في مفهوم الاعتداء ، وكذلك لا تدخل الأفعال التحضيرية التي قد تلحق بالمؤامرة ، وإنما يعاقب المتآمرون على مؤامرتهم ، ومرتكبو الأفعال التهديدية على أفعالهم هذه بصفتها جرائم خاصة ، نقضي نصوص مستقلة خاصة بالمعاقبة عليها . ومتى اجتاز نشاط الفاعل الإجرامي مرحلة الاتفاق ومرحلة التهديد والتحضير ، وبدأ أعمال التنفيذ ، فإن جرم الاعتداء على أمن الدولة يعتبر - في نظر الشارع - تاما ، ويعاقب البادئ بالتنفيذ بعقوبة جرم الاعتداء كاملة ، وان لم يستطع الاستمرار في ارتكاب سلسلة الأفعال التنفيذية التي تقضي الى تمام هذا الجرم ، وحصول النتيجة الجرمية التي يسعى الفاعل بنشاطه الإجرامي الى تحقيقها . ولذلك جاءت المادة ٢٦١ من قانون العقوبات وقالت : « يتم الاعتداء على أمن الدولة سواء كان الفعل المؤلف للجريمة تاما او ناقصا او مشروعا فيه » .

ولا مناص من الإشارة الى اننا بحثنا في مطلع هذا الكتاب ماهية جريمة الاعتداء على أمن الدولة وأوضحنا قواعدها وأحكامها وشرائطها ، ولسنا نرى ان نعيد هنا ما قضينا فيه من ذي قبل ، فليستعد القارئ الى ما ذكرناه ليدرك طبيعة الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات^(١).

أما « المؤامرة » فقد ذكرنا ان الشارع عرفها في المادة ٢٦٠ من قانون

(١) يجب الرجوع الى بحث « الاعتداء » الوارد في الصفحات ١١٢ - ١٢٠ من كتابنا هذا.

المقبولات بقوله : « المؤامرة هي اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية بوسائل معينة » . وبمقتضى هذا التعريف ، فإن « المؤامرة » المقصودة في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ هي : كل اتفاق تم عقده بين شخصين أو أكثر ليغيروا بالمنف دستور دولة أجنبية أو حكومتها أو ليقطعوا جزءاً من أرضها . والمؤامرة - بوجه عام - شرائط واحكام واركان يجب توافرها حسب التعريف القانوني الوارد في المادة ٢٦٠ التي سلكت الإفاضة في شرحها ، فليعد القاريء هنا أيضاً الى ماقلناه في هذا الصدد ، ليتبين ماهية الركن المادي للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ الملص اليها^(١) .

وهكذا يتضح لنا أن وقوع أي نشاط أو حصول أي فعل تتوافر فيه شرائط الاعتداء الذي جلوته ماهيته واحكامه يكفي وحدة لقيام الركن المادي ، وهو الركن الاول للجريمة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٩ الآتفة الذكر .

وكذلك فإن وقوع أي نشاط إجرامي أو حصول أي فعل تم فيه ارتكاب المؤامرة كما عرفها الشارع في المادة ٢٦٠ السالف بيانها يكفي وحده ايضاً لقيام هذا الركن المادي ، وهو الركن الاول للجريمة ذاتها المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ عينها .

وقوع اعتداء ... أو مؤامرة ... ذلك هو الركن الاول .

(١) يلبي السودة الى البحث للضافي الذي عقده حول ماهية « المؤامرة » وشرائط امعانها واحكامها في الصفحات ٨١ - ١١١ من هذا الكتاب .
اما الاعتذار المحل أو الخفنة التي تمنى أو تخفف من العقوبات المفروضة على جرائم المؤامرة والاعتداء ، فقد نصت عليها المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات ، واوضحنا بالتفصيل في الصفحات ١٢١ - ١٣٤ من كتابنا هذا .

الركن الثاني : يجب انه يقع هذا الاعتداء ... او هذه

المؤامرة .. في الاراضي السورية ، او ان يقترب

هذه او ذلك احد الرهابا السوريين .

'بشروط قيام الجريمة الواردة في المادة ٢٧٩ ان يقع وكنتها المادي في الاراضي السورية اي أن يقترب الفعل المادي الخارجي للتنفيذ الذي يؤلف جريمة الاعتداء ، أو أن تحاك خيوط المؤامرة ، وتعدد العناصر عليها، في مكان تظلله سيادة الدولة السورية ، هذا اذا كان المعتدي أو المتآمر أجنبياً .

أما اذا كان المعتدي أو المتآمر مواطناً سورياً فإنه يعاقب على سلوكه الاجرامي في الاعتداء او المؤامرة أنى قام به : سواء ارتكبه في الاراضي السورية ام في البلاد الاجنبية . وقد سبق ان بحثنا كل ذلك في البند الثالث من ملاحظاتنا العامة حول تطبيق احكام المادة ٢٧٩ الآتية الذكر ، فليعد اليها القارئ اذا شاء ^(١).

ولعل من نافلة القول أن نشير الى ان حكم هذه المادة لا يتناول الاجنبي الذي يقتوف الاعتداء ، أو يسهم في المؤامرة ، في خارج الاراضي السورية . ولعمري ! أبتة' ولاية يمكن ان تكون للتشريع السوري او القضاء السوري في جريمة اعتداء أو مؤامرة يقتوفها أجنبي ضد أمن دولة اجنبية في ديار اجنبية ؟ .

ولكن ، اذا كان من عناصر جريمة الاعتداء او المؤامرة الواردة في المادة ٢٧٩ ان يقتربها سوري ، او ان تقع في الارض السورية ، افلا يجوز للباحث ان يتساءل : ماهي هذه الارض السورية ؟ ومتى تعتبر الجريمة واقعة في الارض السورية ؟

امثا الارض السورية فهي هذا الجزء الخاضع لسلطات الدولة السورية

(١) انظر الصفحات ٥٢٩ - ٥٥٠ و ٥٥٧ و ٥٦١ و ٥٦٦ - ٥٩٧ من هذا الكتاب .

وساكنها من الكرة السائرة التي يجيأ عليها بنو الانسان ، وتقاسمها الدول والشعوب . وتميّن الحدود السياسية الارض السورية ، وتفصلها عن أراضي الدول الاخرى وعن البحر .

ولا تقتصر الارض السورية - في المفهوم الجزائي للشارع السوري - على ما يدعى بـ « الوطن السوري » الذي يؤلف - بدوره - جزءاً من دنيا العرب ، وإغنا تشمل الارض السورية جميع الاقاليم التي قد تخضع لسيادة الجمهورية العربية أو لسلطانها . وتشمل الارض السورية ايضاً الفضاء الجوي السوري اي طبقة الهواء التي تعلو الارض السورية ، مهما سالت وحلّت (المادة ١٦ من قانون العقوبات) .

ولقد أدخل الشارع أيضاً في حكم الارض السورية لاجل تطبيق القانون الجزائي^(١) :

١ - البحر الاقليمي الى مسافة عشرين كيلومتراً في اليم من الشاطئ .
ونبتدي هذه المسافة اعتباراً من أدنى مستوى ينحصر إليه موج البحر في حالة الجزر .

٢ - المدى الجوي الذي يغطي البحر الاقليمي .

٣ - السفن والمركبات الهوائية السورية .

٤ - الارض الاجنبية التي يحتلها جيش سوري ، اذا كانت الجرائم المقررة تنال من سلامة هذا الجيش او من مصالحه .

هذه هي الارض السورية ؛ فتي تعد الجريمة - في نظر الشارع - مقترفة في الارض السورية ؟

لقد عين الشارع ، في صلب قانون العقوبات ، الارض السورية ، وما تشمل ، وما يدخل في حكمها ؛ ولم يغفل ان يعين ايضاً - على وجه الدقة - متى تعتبر

(١) انظر المادة ١٧ من قانون العقوبات السوري .

الجريمة مقترفة قانوناً في الارض السورية . فهو بعد أن أرسى في الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون العقوبات ، قواعد المبدأ العام القاضي بوجود تطبيق القانون السوري على جميع الجرائم المقترفة في الارض السورية ، قضى - في الفقرة الثانية من المادة ذاتها - بأن الجريمة تعد مقترفة في الارض السورية :
أ- اذا تمّ على هذه الارض أحد العناصر التي تؤلف الجريمة او فعل من افعال جرمية غير متجزئة ، او فعل اشتراك اصلي او فرعي .
ب - اذا حصلت النتيجة في هذه الارض او كان متوقفاً حصولها فيها .
ولا ريب في أن جميع هذه الاعتبارات القانونية التي سردها ينبغي أن تـ
يـطرحها الباحث نصب عينيه عندما يتقص وجودها الركن الثاني من أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات .

الركن الثالث : القصد الجرمي

وهو قصد خاص أعرب عنه الشارع بصراحة في صلب نص المادة ٢٧٩ السالفة الذكر ، ويتجلى في تحديد الغرض من الاعتداء او المؤامرة . والواقع أن الشارع السوري لا يحمي أمن الدول الاجنبية من جميع أنواع الاعتداءات والمؤامرات أبداً كان قصد فاعليها ؛ وانما يقتصر على الاعتداءات والمؤامرات التي يقصد فاعلوها ان يغيروا بالعتف دستور دولة أجنبية ، أو حكومتها ، او ان يقطعوا جزءاً من اراضيها . وهذا هو القصد الجرمي الخاص الذي يؤلف الركن الثالث من أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٩ المشار اليها .
وإذن ، لا يكفي لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجرمي العام ، بل لا بد من وجود القصد الخاص .

١ - فإذا كانت الجريمة اعتداءً ، فيجب ان يثبت أن الفاعل يقصد من وراء الفعل المادي الخارجي التنفيذي الذي ارتكبه تحقيق هدف واحد من هذه الاهداف الثلاثة :

أولاً : تغيير دستور دولة أجنبية بالعنف .

أما الدستور فهو كلمة فارسية الأصل ، معناها القاعدة او الاساس ، أو الدفتر الذي توضع فيه ضوابط الملك واحكامه . وفي مصطلح الفقه الحديث ، فإن الدستور هو القانون الخاص الذي ينظم السلطات العليا في الدولة ، ويوزع اختصاصات الحكم ، ويحددها ، ويرسم اسس الحقوق الفردية ، وقد يتضمن أيضاً طائفة من المبادئ الاجتماعية والاقتصادية . ويسمى الدستور أبا القوانين أو سيدها لانه يشتمل على مجموعة القواعد الاساسية التي فرضت الامة على ولايتها وحكامها اتباعها ، والاعتصام بها ، والاحتكام إليها ، وعدم مخالفتها .

وأما الدولة الاجنبية فهي كل دولة ليس بينها وبين الجمهورية العربية السورية حرب أو حالة حرب . ويستوي في الدولة الاجنبية ، اذن ، أن تكون مرتبطة مع سورية بمعاهدة تحالف أم لم تكن . فليس للنص قاصراً على حماية أمن الدولة الاجنبية الحليفة - كما هي الحال في حكم المادة ٣٦٩ السالف شرحها - وانما النص يشمل الدول الاجنبية إطلاقاً ما لم يكن بينها وبين سورية حرب أو حالة حرب .

ثانياً : تغيير حكومة دولة اجنبية بالعنف . وهذا أمر واضح لا حاجة فيه الى شرح او تأويل .

ثالثاً : اقتطاع جزء من ارض دولة اجنبية . ولا فرق بين ان تكون غابة المعتدي من بتر هذا الجزء إقامة دولة مستقلة فيه او ضمه الى دولة اجنبية أخرى وإحاطه بها ، أو إخضاعه لسيادتها .

ومن الواضح ان الفعل التنفيذي الذي يؤلف جرم الاعتداء ينبغي ان يتصف بالعنف اي ان يستعمل الفاعل فيه العنف لتحقيق هدفه في تغيير دستور الدولة الاجنبية المستهدفة او في تبديل حكومتها . ولا يستلزم النص التشريعي ذلك اي التوصل بالعنف ، او استعماله ، لقيام جريمة الاعتداء الرامية الى اقتطاع جزء

من ارض الدولة الاجنبية المقصودة . وهذا صريح يبين في الفقرة الاولى من المادة ٢٧٩ .

٢ - أما اذا كانت الجريمة مؤامرة فإن القصد الجرمي الخاص فيها يجب ان يتجلى في تعيين جنابة الاعتداء التي اتحدت ارادة المتآمرين ، واتفقت ، على اقترافها . وجنابة الاعتداء هذه التي يعاقب الشارع المتآمرين على الاتفاق على اقترافها لا تعدو أن تكون واحدة من الجنابات الثلاث التي حددتها المادة ٢٧٩ في فقرتها الاولى ، وهي :
اولاً : جنابة الاعتداء التي ترمي الى تغيير دستور دولة اجنبية بالعنف .
ثانياً : جنابة الاعتداء التي تهدف الى تبديل حكومة دولة اجنبية بالعنف .
ثالثاً : جنابة الاعتداء التي تقصد اقتطاع جزء من ارض دولة اجنبية .

ولا قيام لجريمة المؤامرة المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ الا اذا ثبت ان المتآمرين قد اتفقوا على ارتكاب إحدى هذه الجنابات الثلاث التي ذكرناها . ومن المسلم به ان العنف يجب ان يكون من جهة الوسائل التي عينها المتآمرون لتنفيذ اتفاقهم الجنائي الذي يهدف الى تغيير دستور الدولة الاجنبية او حكومتها . اما اذا كانت المؤامرة قد انعدت لاقتطاع جزء من ارض الدولة الاجنبية فلا يشترط ان يكون العنف من جهة الوسائل التي عينها المتآمرون واتفقوا على استعمالها لتنفيذ الاعتداء الذي عزموا على القيام به . وسواء اكانت الجريمة اعتداء ام مؤامرة فلا قيام لها ما لم يتوافر في نفس فاعلها هذا القصد الجرمي الخاص الذي اعريناه عنه .

تلك هي الاركان الثلاثة التي لا مناص من وجودها جميعاً لاستكمال شرائط التجريم والعاقبة وتطبيق احكام المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات . واذا استوفت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جميع اركانها ، فما هي العقوبة التي فرضها الشارع على مقترفها ؟

العقوبة

١- اذا كان الجرم اعتداء فان الشارع قد حدد عقوبة فاعله في صلب الفقرة

الاولى من المادة ٢٧٩ بالاعتقال المؤقت . وهي عقوبة جنائية تترادف بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة . وهذه هي العقوبة ذاتها التي فرضها الشارع على مرتكبي الجرائم الواردة في المادة ٢٧٨ السابقة .

٢ - اما اذا كان الجرم مؤامرة فقد اوجب الشارع في الفقرة الثانية من المادة عينها عقوبة جنسية على الفاعل ، وهي الحبس سنة على الاقل . ومن المعلوم ان حد هذه العقوبة الاقصى هو الحبس ثلاث سنوات .

ولقد بينا آنفاً ان هذا هو - في مانع - الموطن الوحيد الذي يعاقب فيها الشارع على جرم المؤامرة بعقوبة جنسية . وأما جميع النصوص الاخرى التي تعاقب على جرائم المؤامرات في قانون العقوبات السوري فتضفي عليها كلها الوصف الجنائي ، وتحدد لفتوقها عقوبة جنائية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم في جنحة المؤامرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٩ ان تقضي ايضاً على الفاعل بالمنع من الحقوق المدنية أو منع الإقامة أو الإخراج من البلاد ؛ وذلك عملاً بأحكام المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات .

وسواء أكانت الجريمة اعتداء تعاقب عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٨٩ أو مؤامرة تعاقب عليها الفقرة الثانية من المادة ذاتها ، فان الشرط الاولي الذي لامندوحة عن توافره لإقامة الدعوى العامة على الفاعلين ، وملاحقتهم ومحاكمتهم وانزال العقاب بهم هو : ان يكون في تشريعات الدولة التي وقع الاعتداء عليها أو حيث المؤامرة ضدها ، أو في الاتفاقات المعقودة معها أحكام مماثلة للأحكام الواردة في المادة ٢٧٩ . وفي هذه الحال وأمثالها فقط ، تغدو أحكام المادة ٢٨٩ الآتفة الذكر واجبة التطبيق .

ولنر الآن أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة .

* * *

الفصل الخامس

تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية

المادة ٢٨٠ المعدلة

نص المادة ٢٨٠ المعدلة : - تنضي المادة ٢٨٠ المعدلة بما يلي :
« من جند في الارض السورية دون موافقة الحكومة جنوداً للقتال في
سبيل دولة أجنبية عوقب بالاعتقال المؤقت . » (١)

(١) كان نص المادة ٢٨٠ ، في الاصل ، كما يلي : « من جند في الارض السورية دون موافقة الحكومة جنوداً للقتال في سبيل دولة أجنبية عوقب بالاعتقال المؤقت او بالابعاد . »
وعندما وضع الدستور السوري في عام ١٩٥٠ ، لم يجر المادة ١٩ منه ابعاد السوري من ارض الوطن ، خلافاً لاحكام قانون العقوبات الذي جعل من الابعاد عقوبة جنائية سياسية .
لذلك وتوفيقاً مع ما مضت به احكام الدستور فقد نصت المادة ٤٧ من قانون العقوبات ، وهي المادة الخاصة بعقوبة الابعاد ، كما عدلت المواد ٣٨ و ٢٨٠ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٣٢٠ من قانون العقوبات بما يتفق وهذه الالغاء ، وذلك بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٥ الصادر في ٢٨ - ٩ - ١٩٥٣ والقاضي بتعديل بعض احكام قانون العقوبات .

جرم تجنيد الجنود في التشريع الجزائري القرن

هذه المادة في التشريع الجزائري السوري تقابل المادة ٧٨ (ثالثة) من قانون العقوبات المصري ، ونصها مايلي :

« يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه ا- باحدى هاتين العقوبتين : كل من قام بغير اذن من الحكومة بجمع الجند ضد دولة اجنبية .
« فاذا ترتب على ذلك قطع العلاقات السياسية تكون العقوبة السجن من ثلاث الى عشر سنوات » .

والفرق الذي يسترعي الانتباه بين النص السوري والنص المصري ، ان المادة ٢٨٠ المعدلة تشترط ان تقتوف جريمة تجنيد الجنود في الارض السورية بينما لا تشترط المادة ٧٨ (ثالثة) من قانون العقوبات المصري ان تقع جريمة جمع الجند على اقليم مصر .

ويمضى هذا الفرق اعلاه قائماً اذا قارنا نص المادة ٢٨٠ المعدلة في تشريعنا بما يقابلها من نص الفقرة ٣ من المادة ٧٩ الواردة في قانون العقوبات الفرنسي وتعاقب هذه الفقرة « كل من جند جنوداً في زمن السلم لحساب دولة اجنبية في الارض الفرنسية » .

ولئن لم يشترط النص السوري ان تقع الجريمة في زمن السلم كما اشترط الشارع الفرنسي ذلك بصراحة في الفقرة ٣ من المادة ٧٩ السالف بيانها ، فان من مقتضى النص السوري أن لا يتصور وقوع هذه الجريمة الا في زمن لا تشترك الدولة السورية فيه بموجب مامع الدولة الأجنبية التي جوى التجنيد لصالحها . وتقابل المادة ٢٨٠ المعدلة أيضاً المادة ٢٤٤ من القانون الايطالي . غير أن النص الايطالي أضاف الى جمع الجند اقرار الاعمال العدائية الاخرى ، كما أقررنا الى ذلك من ذي قبل .

ومن الجدير بالذكر ان المادة ٢٨٠ المعدلة ليست هي النص الوحيد الذي يعاقب على جريمة تجنيد الجنود في التشريع الجزائري السوري، ففي فصل الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي أورد الشارع في هذا المضمار ، نص المادة ٢٩٧ التي تنص بما يلي :

« يستحق الاعتقال المؤقت من أقدم دون وصى السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند ، او على قيد الصاكو ، او تجنيدهم ، او على تجهيزهم او مدمم بالأسلحة والذخائر ».

وفي قانون العقوبات العسكري ، سن الشارع المادة ١٦٠ ، ووضعها في الفصل الحادي عشر من هذا القانون ، وهو الفصل المتضمن أحكام الحياة والتجنس والتجنيد لصالح العدو في التشريع الجزائري العسكري . وتنص المادة ١٦٠ السالف ذكرها على مايلي :

« يعدّ مجتهداً لصالح العدو ويعاقب بالامدام كل شخص يخوض العسكريين على الانضمام الى العدو او الى المتوردين ، او يسهل لهم الوسائل لذلك ، وهو على بينة من الامر ، او يجند نفسه او غيره لصالح دولة هي في حالة حوب مع سورية » .

وهذه المادة ١٦٠ الواردة في قانون العقوبات العسكري السوري مقبسة عن المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي الموضوع في عام ١٩٢٨ .

ونحن ، في شرح أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة ، سنعمد يادي ذي بدء الى بيان اركان الجريمة الواردة فيها وعناصرها ، وتمييز العقوبة التي قضى الشارع بها ، ثم نعود بعدئذ لنقارن هذه الاحكام بما ورد في صلب المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات من جهة ، وبما نصت عليه المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري من جهة اخرى .

أركان جريمة تجنيد الجنود

يمكن ان نلخص اركان جريمة تجنيد الجنود الواردة في المادة ٢٨٠ المعدلة من قانون العقوبات بركنتين اساسيين هما : الركن المادي والركن المعنوي .

أولاً — الركن المادي

للك ركن المادي في هذه الجريمة مقومات ثلاثة :

١ — تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة اجنبية^(١) : —

وهو عمل مادي يتجلى في جمع افراد من الناس لإلحاقهم بجيش دولة أجنبية ضد دولة أجنبية أخرى . والمفهوم من نص المادة ٢٨٠ المعدلة هو ان تكون الدولة التي حصل تجنيد الجيش الجند لمصلحتها في حرب مع غيرها من الدول الأجنبية الاخرى ، وان يكون المراد من جمع الجند القتال في سبيل احدى الدولتين المتحاربتين ضد الاخرى ومناصرة الواحدة على الثانية ، وهذا يجعل من تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية عملاً عدائياً ظاهر الخطورة موجهاً ضد الدولة المحاربة الاخرى ؛ فلا يجوز للدولة السووية أن تسمح باقوافه في الارض الخاضعة لسيادتها أو ان تسكت عليه ، لان مباحها به او سكوتها عليه يعتبر تمييزاً واضحاً منها لفريق محارب دون فريق ، ويؤلف — بالتالي — خرقاً للواجبات التي تفرضها عليها القوانين والاتفاقات والاعراف الدولية في مثل هذه الحال . لهذا كله ، فان الشارع السوري احسن صنفاً إذ اعتبر جريمة تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة اجنبية من الجرائم الماسة بالقانون الدولي .

ولا يشترط في الأشخاص الذين يجري تجنيدهم ان يكونوا من رعايا دولة معينة ، فلا عبرة لجنسياتهم البتة ، وبستوي فيهم ان يكونوا من الرعايا السوريين او من الرعايا الاجانب .

(١) انظر في كل ذلك : محمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

كذلك لا يشترط أن يكون هؤلاء الجنود من العسكريين كما يشعر بذلك ظاهر اللفظ ، وكما يبدو لأول وهلة ، وإنما يشمل هذا اللفظ العسكريين والمدنيين الذين يراد لحاقهم بخدمة القوات المسلحة للدولة الأجنبية المحاربة . وقد أطلقت كلمة « الجنود » على جميع هؤلاء الأفراد الذين يجري تجنيدهم من مدنيين وعسكريين ، وسوريين وأجانب ، باعتبار المآل والضرورة ، أي باعتبار ما تؤول إليه ، أو تصير إليه ، حال هؤلاء الأفراد بعد وقوع التجنيد .

أما الفاعل في هذه الجريمة فلا يستلزم نص المادة ٢٨٠ المعدلة أن يكون سورياً ، وإنما جاء النص مطلقاً فهو يشمل السوريين والأجانب على السواء . ولا يستلزم النص أيضاً أن يكون الفاعل موظفاً ، أو قائماً بخدمة عامة ، أو من الرجال العسكريين ، وإنما ورد النص ، من هذه الناحية أيضاً ، عاماً يشمل كل فرد يقوم بتجنيد الأشخاص للقتال في سبيل دولة أجنبية ضد دولة أجنبية أخرى ، بفض النظر عن صفته .

وسواء أقام الفاعل بتجنيد الجنود من تلقاء نفسه ، أم بتكليف من شخص يعمل لخدمة دولة أجنبية أو من إحدى الجمعيات أو الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تخدم أغراض تلك الدولة ، فإن ركن الجريمة المادي يعتبر متوافراً ، وتطبق في هذه الحالات على الشريك والمتدخل والمعرض أحكام الاستتراك الجرمي إذا كان مستوفياً أركانه وشروطه .

والمعبرة التي استعملها الشارع في صلب المادة ٢٨٠ المعدلة : « ... جنوداً ... » ، ويقابلها في النص الفرنسي هذا التعبير : « ... leva une ... » ، « troupe » ، إنما تعني أن يكون هذا التجنيد منظماً في صورة وحدات ، ولو كانت صغيرة ، ولا بد من أن يقع على عدد ملحوظ من الأفراد ، ولا يجوز تطبيق النص إذا انضم الأشخاص فرادى إلى جيش دولة أجنبية لأن ذلك يعتبر تطوعاً تلقائياً لا تجنيداً يقوم الغير بتنظيمه والدعوة إليه .

وغني عن البيان أنه لا يمنع من تطبيق أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة أن يكون

الفاعل قد جتد لمصلحة الدولتين المتحاربتين معاً .

ومن المسلم به انه لا يجوز الاخذ بأحكام هذا النص الا اذا كان الفعل جمعاً للجد من أجل القتال في سبيل دولة أجنبية ، اما اذا كان الفعل دعوة موجّهة الى الاطباء ومساعدتهم لأداء مهمتهم الانسانية في الحرب فهذا غير ممنوع أصلاً ، ولا يشكل جرماً ؛ وانما فيحبه قواعد القانون الدولي .

وبيع القانون الدولي أيضاً للوكالات والهيئات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للدولة المحاربة في البلد المحايد ان تطلب الى رعاياها ترك هذا الاقليم المحايد والعودة الى بلادهم سواء أكانوا مطلوبين للخدمة العسكرية أم من الاحتياطي ، شريطة ان يقع ذلك دون خديعة ولا إكراه ؛ بيد انه لا يجوز لهذه البعثات ان تقوم بجمع رعاياها في شكل وحدات عسكرية منظمة^(١) .

ولكن ، أليس لنا ان نتساءل ، بعد هذا كله ، عن مجالي « تجنيد الجنود » ومظاهره ، وهو الذي يؤلف ركن هذه الجريمة المادي ؟

يعتبر تجنيد الجنود واقعاً ، وبعد - بالتالي - ركن الجريمة المادي متوافراً ، متى ثبت ان جمع الجند ، أي تجييش الافراد المجندين ، قد بدأ فعلاً بالاتصال بالاشخاص المنوي تجنيدهم ، او بتحرير قوائم بأسمائهم ، او بتدوين بيانات عنهم ، في سجلات معدة خصيصاً لذلك ، او فتح مكتب للتجنيد ، او تسليم الافراد المنوي سوقهم للقتال نقوداً او البسة او اسلحة او ذخائر الخ . . . ومما يمكن فان قيام الركن المادي او توافر اسبابه هو من قبيل الواقع الذي يقدره قاضي الموضوع .

٢ - وقوع تجنيد الجنود في الأرض السورية :

والنص فيه صريح واضح ، لا لبس ولا غموض . فاذا اقترنت هذه الجريمة في خارج الارض السورية فلا سبيل لتطبيق احكام المادة ٢٨٠

(١) راجع - اذا شئت - الدكتور عمود سامي جيتيه : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

المعدلة على الفاعل ، ولو كان من الرعايا السوريين ^(١) .
وقد اوضحنا في معرض شرح المادة ٢٧٩ مفهوم الشارع الجزائي للارض
السورية ، فلا مجال بعدئذٍ للغوص في هذا الصدد .

٣- حرمة موافقة الحكومة :

ينبغي ان يكون الفاعل قد اقدم على جمع المجندين دون موافقة الحكومة
السورية ولا لافئها . وعدم الموافقة او عدم وجود الاذن هو الذي يجعل فعل
التجنيد الذي يقوم به الافراد محرماً ومعاقباً عليه .

والحكومة لاتوافق على تجنيد الجنود الا في حالات استثنائية نادرة ترى
فيها اسباباً وبواعث جدية تبرر صدور مثل هذه الموافقة . وذلك كأن يكون
بينها وبين الدولة التي سمحت بتجنيد الجنود للقتال في سبيلها تحالف سياسي
او عسكري ، او ان تقوم بينها مصالح مشتركة ، او تجمعها جامعة من العقيدة
او الشعور او نظام الحكم .

ويجب في الموافقة ان تكون صادرة من السلطة المختصة القائمة دستورياً حين
اقرار الفعل ، فاذا صدرت الموافقة من جهة لا تملكها قانوناً فلا تسقط مثل
هذه الموافقة المسؤولية عن عاتق الفاعل . وقد تصدر الموافقة قبل البدء بالتجنيد
وقد تصدر بعده ، فتصحو بصدورها ، في الحالين ، عن الفعل كل صفة جرمية .

(١) والجدير بالذكر انه اذا اقدم السوري على تجنيد الجنود في خارج الارض السورية للقتال
في سبيل دولة اجنبية اخرى ، وكان من شأن هذا الفعل خرق التدابير التي اتخذتها الدولة
السورية للحفاظ على حيادها في الحرب الناشبة بين هاتين الدولتين ، او كان من شأنه تمكين
سلات سورية بالدولة التي جند السوري الجنود للقتال عندها ، فان من الجائز ، في مثل هذه
الحال ، ان يؤخذ باحكام المادة ٢٧٨ . وان يفرض على هذا السوري الفاعل العقوبة
الواردة فيها .

ثانياً : الركن المعنوي

الفصل الجرمي الخاص

لا يكفي في هذه الجريمة توافر القصد الجرمي العام الذي يتجلى بمجرد إرادة العمل المادي ، او تجنيد الجنود دون موافقة الحكومة . وانما ينبغي ان يفتون هذا القصد العام بالقصد الجرمي الخاص الذي افصحت عنه ارادة الشارع في نص المادة ٢٨٠ المعدلة ، وهو : أن تكون غاية الفاعل من تجنيد الجنود القتال في سبيل دولة اجنبية .

ولا مندوحة لنا ، ونحن في ختام بحث اركان هذه الجريمة ، عن ان نشير الى ان من شرائط قيامها ان لا تكون الدولة السورية مشتبكة في حرب مع الدولة التي جرى التجنيد لمصلحتها ، والاّ وجب الاخذ بأحكام المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري او بأحكام المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

العقوبة

يفرض الشارع على فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ المعدلة عقوبة جنائية هي عقوبة الاعتقال المؤقت ، وتتراوح مدته بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة .

مقارنة أمظام المادة ٢٨٠ المعدلة بأحكام المادتين

٢٩٧ من قانون العقوبات و ١٦٠ من

قانون العقوبات العسكري

ولن تستكمل الصورة التي رسمناها لأحكام المادة ٢٨٠ المعدلة حقيقتها

مالم نعيد الى مقارنة هذه الاحكام بما نصت عليه المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات أولاً ، وبما ورد في المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري ثانياً .

أورد : مقارنة احكام المادة ٢٨٠ المعدلة باحكام

المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات

أما المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات فتعاقب - كما رأينا آنفاً - بالاعتقال المؤقت :

« كل من اقدم دون رضى السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند ، او على قيد العساكر ، او تجنيدهم ، او على تجهيزهم ، او مدمم بالاسلحة والذخائر .

وتجلى من الموازنة بين احكام هاتين المادتين : المادة ٢٨٠ المعدلة والمادة ٢٩٧ : الامور التالية :

أ - إن العقوبة في النصين واحد ، وهي : الاعتقال المؤقت .
ب - لا عبءة لجنسية الفاعل بناتاً في النصين كليهما . فقد يكون سورياً ، وقد يكون اجنبياً .

ج - ان موافقة السلطة الشرعية المختصة القائمة حين وقوع الجرم تحو الصفه الجرمية عن الافعال المعاقب عليها في المادتين ٢٨٠ المعدلة و ٢٩٧ على السواء .

د - لاتعاقب المادة ٢٨٠ المعدلة على جريمة تجنيد الجنود الا اذا وقعت في الارض السورية ، بينما تتناول المادة ٢٩٧ بالمعاقب مقترفي هذه الجريمة أياً وقعت : في الارض السورية وفي غيرها .

ه - تقتصر المادة ٢٨٠ المعدلة في التجريم والمعاقبة على تجنيد الجنود فقط ، بينما تتناول المادة ٢٩٧ بالتجريم والمعاقبة افعالاً اخرى تضيفها الى تأليف الفصائل

المسلحة من الجند ، وقيد العساكر وتجنيدهم ، كتجهيز هؤلاء المجندين او مدمم
بالأسلحة والذخائر . واذن ، ليست أحكام المادة ٢٩٧ اكثر شمولا وأوسع
مدى من أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة من حيث موقع الجريمة فصعب ، وانما هي
كذلك أيضاً من حيث انطاق السلوك المحرم والافعال المعاقب عليها .

و لعل الفارق الجوهرى القائم بين هاتين المادتين يتجلى في ان المادة ٢٨٠
المعدلة تنطوي على جريمة من جرائم المساس بالقانون الدولى ، وتمس هذه الجريمة
أمن الدولة السوريه الخارجى ، ولا بد لقيامها من ان يتوافر لدى فاعلها قصد
خاص هو ان يكون تجنيد الجنود من أجل القتال في سبيل دولة اجنبية ضد
دولة اجنبية أخرى .

أما المادة ٢٩٧ فتشتمل على جريمة من جرائم اغتصاب السلطة ، وتغل هذه
الجريمة بأمن الدولة السورية الداخلى ، لان الأفراد - أياً كانوا - ممنوعون من
تجيش الجيوش وتأليف القوى المسلحة ، ولان الدولة تملك وحدها دون
سواها حق انشاء القوة العامة وحق استخدامها ، وكل اخلال بهذه القاعدة
الاساسية من قواعد بنية الدولة في العصر الحديث هو اعصار بعصف بأمن الدولة ،
ويهدد كيانها بالفوضى والاضطراب . لذلك كله فانه جريمة تجنيد الجنود
الواردة في المادة ٢٩٧ تعتبر مجدا ذاتها افتئاتاً على حق الدولة في ان تكون
وحدها صاحبة السلطة الآمرة ضمن حدود القواعد الدستورية والقانونية ،
وبالتالى فان الشارع يعاقب في المادة ٢٩٧ على هذه الجريمة مجدا ذاتها ،
ويكتفى في قيامها بالقصد الجرمي العام ، ولا يستلزم ان يكون لدى
فاعلها عند اقترافه لإها غرض معين او قصد خاص . وسنتولى بحث ذلك
بالتفصيل في معرض شرحنا للجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلى في الجزء
الثاني من هذا الكتاب .

ماتياً : مقارنة اعظام المادة ٢٨٠ المعروفة بأعظام المادة ١٦٠

من قانون العقوبات العسكري

اما المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري فتعاقب بالاعدام - كما ذكرنا في مطلع شرح المادة ٢٨٠ المعدلة - كل شخص يجرى العسكرين على الانضمام الى العدو أو الى المتمردين ، أو يسهل لهم الوسائل لذلك ، وهو على بيعة من الامر ، او يجند نفسه او غيره لصالح دولة هي في حالة حرب مع سورية .

وتختلف احكام هذه المادة عن احكام المادة ٢٨٠ المعدلة في الامور التالية :
أ - خلافاً لما ورد في نص المادة ٢٨٠ المعدلة ، فان الشارع لا يوجب ، من أجل استحقاق العقاب ، أن تكون الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري قد اقترنت في الأرض السورية دون غيرها .

ب - في المادة ١٦٠ المشار إليها عدد من الافعال المعاقب عليها جنباً إلى جنب مع تجنيد الجنود ، وأما المادة ٢٨٠ المعدلة فتقتصر على فعل التجنيد فقط ، كما رأينا .

ج - العقوبة في المادة ١٦٠ هي الإعدام ، وهي في المادة ٢٨٠ المعدلة الاعتقال المؤقت .

د - يشترط الشارع لقيام جريمة تجنيد الجنود الواردة في المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري أن يقع ذلك لمصلحة العدو : ويُقصد بالعدو أية دولة أجنبية هي في حروب أو في حالة حرب مع سورية . أما المادة ٢٨٠ المعدلة فلا تستلزم لتطبيق أحكامها إلا أن يكون التجنيد قد جرى من أجل القتال في سبيل دولة أجنبية . ولا ريب في أن هذا النص يفترض قيام حالة سلم بين هذه الدولة الأجنبية وسورية .

هـ - إذا كانت سورية في حرب أو في حالة حرب مع الدولة الأجنبية التي جرى تجنيد الجنود لمصلحتها فإن نص المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري ليس هو النص الجزائي الوحيد الذي يجوز تطبيقه في هذه الحال. وإنما قد تتوفر في هذا الفعل أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . وإذا « جند الفاعل نفسه »^(١) ، كما جاء في المادة ١٦٠ المشار إليها ، فيجوز أيضاً اللجوء إلى تطبيق أحكام المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات .

ولكن ما القول إذا كانت الدولة السورية في حرب أو حالة حرب مع دولة أخرى غير الدولة الأجنبية التي جرى لمصلحتها تجنيد الجنود ؟ وأي نص من هذه النصوص التي ذكرناها هو الجائز التطبيق ؟

في مثل هذه الحال ، تطبق أيضاً - في رأينا - أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة إذا ما توافرت سائر الشروط الأخرى التي سلف بيانا .

و - إن الرأي السائد لدى الفقهاء والشراح الفرنسيين هو أن المادة ٢٣٩ في قانون العقوبات العسكري الفرنسي - ومنها اقتبست المادة ١٦٠ في قانون العقوبات السوري - لا تطبق أحكامها إلا إذا كان الأشخاص المجندون من العسكريين^(٢) . أما إذا كانوا من المدنيين فلا سبيل إلى الأخذ بأحكامها . ولكننا ، وقد أمعنا النظر ملياً في نص المادة ١٦٠ من قانون العقوبات

(١) إن المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري تكاد تكون منقولة حرفياً عن المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي . ولعلّ الفارق الوحيد بينها يتجلى في أن الشارع السوري لا يقتصر على متابعة الفاعل الذي يجند غيره لمصلحة العدو . وإنما ينافي أيضاً من يجند نفسه ، وهذا النص الذي أراد الشارع السوري أن يتميز به عما هو وارد في صلب المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي يجب في رأينا إشكالات كثيرة فضلاً عن أنه تريد لا موجب له ، لأن من يجند نفسه لصالح العدو منافق بمقتضى المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات .

(٢) انظر هوغني : المرجع السابق ، ص ٥٣٩ لبدة ٥١٢ .

العسكري السوري ، لازى ما يور الاخذ بهذا الرأي الذي قال به اغلب الفقهاء الفرنسيين ؛ بل اننا - على العكس - نميل الى الاعتقاد بأن أحكام المادة ١٦٠ الملع إليها واجبة التطبيق سواء أكان الأشخاص الذين 'جندوا هم من العسكريين أم من المدنيين . وليس في النص ما يوجب تقييده أو يور تضييق مداه ، وإنما جاء عاماً مطلقاً ، والمطلق يجري على إطلاقه^(١) .

ولا مندوحة عن الاشارة إلى أن المادة ٢٨٠ المعدلة يصح فيها ما يصح في سائر المواد التي ذكرها الشارع في صلب المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات ؛ فهو لا يميز تطبيق أحكامها إلا إذا كان في قوانين الدولة التي 'جند الجنود للقتال ضدها ، أو في الاتفاقات الموقعة معها ، أحكام مماثلة^(٢) .

وننتقل الآن الى بحث جريمة أخرى من الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، ألا وهي : تحريض جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان .



(١) اقرأ غارسون : س ٢٩٩ ، بلقة ١٥٧ و ١٥٨ في معرض شرح الفقرة ؛ من المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) انظر من ١٩٨ و ٦٠٧ من هذا الكتاب .

الفصل السادس

تحريض جنود دولة أجنبية

على

الفرار أو العصيان

المادة ٢٨١

نص المادة ٢٨١ : — تقضي المادة ٢٨١ من قانون العقوبات بما يلي :

« يعاقب بالحبس من ستة اشهر إلى سنتين وبغرامة لا تتجاوز المئتي ليرة على كل تحريض يقع في سورية او يقوم به سوري باحدى الوسائل المذكورة في المادة الـ ٢٧٨ لحمل جنود دولة أجنبية من جنود البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان » .

تمهيد : — لا جرم أن الشاوع السوري يحرض كل الحرص على توثيق أسباب الصفاء والسلام بين الدولة العربية السورية والدول الاجنبية . وتعبيراً عن هذا الحرص وأى أن يمنع — تحت طائلة العقاب — كل تحريض يقع في الارض العربية السورية ، أو يقوم به الرعايا السوريون — حيثما وجدوا — لحمل جنود دولة

أجنبية من قوات البر أو البحر أو الجو على الفرار أو العصيان ، ذلك لأن سماح الدولة العربية السورية بمثل هذا التحريض أو سكوتها على القائم به يعتبر إبداءاً جسيماً لأمن الدولة الأجنبية ذات الشأن ، وإخلالاً خطيراً بمبدأ عدم التدخل ، وهو من المبادئ التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وأقرتها القوانين والاتفاقات والاعراف الدولية .

أركان جريمة تحريض جنود دولة أجنبية على الفرار والعصيان

لا تقوم جريمة التحريض لجنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان - وهي الجريمة الواردة في المادة ٢٨١ - ما لم يتوافر فيها الركنان التاليان :

أولاً - الركن المادي

وقوع تحريض بالعمل أو الكتابة أو الخطابة

لقد نهج الشارع السوري في التحريض نهجاً حديثاً لم يكن مألوفاً في قانون الجزاء العثماني ؛ فجاءت المادة ٢١٦ من قانون العقوبات تضع تعريفاً للتحريض ، وتجعل تبعة المحرض (بالكسر) مستقلة عن تبعة المحرض (بالفتح) ، وهذا هو نصها :

« ١ - يُعَدُّ مَحْرُضاً مَنْ حَمَلَ أَوْ حَاوَلَ أَنْ يَحْمِلَ شَخْصاً آخِوْبَابَةً وَسِيلَةً كَانَتْ عَلَى أَوْ كِتَابٍ جَوِيَّةٍ .

« ٢ - إِنْ تَبَعَهُ الْمَحْرُضُ مُسْتَقِلَّةً عَنْ تَبَعَةِ الْمَحْرُضِ عَلَى أَوْ كِتَابٍ الْجَوِيَّةِ » .
ولم يقف الشارع السوري عند هذا الحدّ ولكنه أوجب في المادة ٢١٧ أن تفرض على المحرض (بالكسر) عقوبة الجريمة التي أراد أن يُقْتَرَفَ سواء أكانت ناجزة أم مشروعة فيها أم نافضة ، وسواء أفضى التحريض إلى نتيجة أم لم

يُفَضُّ^(١) . على أنه إذا لم يُفَضَّ التعريض على ارتكاب جنسية أو جنحة إلى نتيجة خُفِضَت العقوبة بالنسبة التي حددتها المادة ٢١٩ في فقراتها الثانية والثالثة والرابعة . أما التعريض على ارتكاب مخالفة فلا يعاقب عليه إذا لم يُلَاقَ قبولاً . ثم يقضي الشارع في المادة ٢١٧ الآنف بيانها بأن تنزل التدابير الاستوائية بالعرض (بالكسر) كما لو كان فاعل الجريمة .

ويتضح من هذه المبادئ العامة التي استنتجها الشارع السوري ان التعريض على أية جريمة مُعاقَبٌ عليه ، وان العقاب عليه في كل جريمة لا يستلزم نصاً خاصاً بعد ان قضت الاحكام العامة الواردة في المادتين ٢١٦ و ٢١٧ بذلك ، وأن التعريض على اي فعل لا يبعده الشارع السوري جريمة لا يمكن أن يُعاقَبَ عليه .

يبد أننا اذا أنعمنا النظر في نص المادة ٢٨١ من قانون العقوبات نجد أن التعريض الذي يعاقب عليه الشارع في هذه المادة لم يُصَوَّبْ الى فعل يعتبره التشريع الجزائي السوري جرماً معاقباً عليه . فإذا أقدم جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان ، فإن فرارهم هذا أو عصيانهم لا يؤلف جريمة في نظر

(١) من الجدير بالذكر ان المؤتمر الدولي السابع لحقوق الجزائية ، الذي عقد في اثينا بين ٢٦ ايلول (سبتمبر) و٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ والذي مثلنا فيه جامعة دمشق ، قد أوصى بالا يعاقب على التعريض مالم يبدأ ، على الأقل ، العرض (بالتح) بتنفيذ الجريمة التي حرض على ارتكابها ، وإباح المؤتمر ان يكون لهذه القاعدة استثناء واحد هو عندما تكون الجريمة المحرض عليها من النوع الخطر (انظر) ، إذا شئت ، التعريض الضمني الذي هدفه حول هذا المؤتمر ونتائج أعماله ومقرراته ، وهو مؤرخ في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ ومشور في عجلة انحامي البناءة التي تصدر في بيروت ، في مستهل المدينتين ٧ و ٨ عام ١٩٥٧ . وكذلك نشرته مجلة نقابة المحامين في دمشق في العدد ١٥ عام ١٩٥٧ ، واقتضته بحالاتها ان التي تصدرها وزارة العدل في دمشق عددها الرابع في عام ١٩٥٨ . وقد دعونا في هذا التقرير الى تعديل التشريع الجزائي السوري ، ولاسيما الاحكام الخاصة بالتعريض ، بما يتفق وما افرد ذلك المؤتمر الدولي السلي في توصياته .

الشارع السوري، ولا تطبق عليهم الأحكام التي تُعاقب بها من يقدم على اقتراف أفعال الفرار أو العصيان من الجنود المنتمين إلى الجيش السوري. لذلك أقام الشارع السوري من تخريب جنود الدولة الأجنبية على الفرار أو العصيان جرمًا مستقلًا، وشرع له نصًا خاصًا به، وعقوبة منفصلة عن العقوبة التي يفرضها التشريع تلك الدولة الأجنبية على أفعال الفرار أو العصيان التي يقترفها جنودها.

ومن البديهي، إن التعريض المنصوص عليه في المادة ٢٨١ ليس وجهًا من وجوه التدخل في جريمة الفرار أو العصيان. ولا يشترط فيه أث يؤدي إلى وقوع النتيجة المتوخاة، أو أن يقوم الجنود بتنفيذها حرضوا عليه من فرار أو عصيان، حتى ولا أن يقبلوا التعريض أو أن يقتنعوا به.

ولكن من المسلم به فقهاً واجتهاداً أنه يجب على كل حال أن يكون التعريض مؤثراً في نفس من يوجه إليه، وأن يكون من شأنه الاتضاع الحامم، وهذا هو وحده التعريض الذي تترتب عليه المسؤولية الجزائية ولا يكون التعريض بحكم طبيعته مؤثراً ومقنناً إلا إذا تضمن توجيهاً لا ارتكاب أمر بذاته واقعاءً بوجود فعله أو تركه. ولذلك ينبغي أن يكون التعريض واضحاً لا شبهة فيه مؤدياً إلى احتمال حصول النتيجة التي يرمي إليها المحرص (بالكسر) حتى ولو لم تتحقق تلك النتيجة فعلاً^(١)، أو ينتج المحرص (بالكسر) في استئالة الجنود وحفزهم إلى الإخلال بواجب الانتظام والطاعة المفروض عليهم حيال جيشهم ودولتهم.

وبستوي في التعريض المنصوص عليه في المادة ٢٨١ أن يقع بصورة مباشرة وغير مباشرة، شفهياً وخطياً، علناً جهاراً، ومرراً في الحلقاء، لأن النص ورد مطلقاً لا يقيده إلا أن يكون التعريض بإحدى الوسائل التي حددتها الفقرة وبـ من المادة ٢٧٨ وهي الأعمال أو للكتابات أو الخطب. وهذه الوسائل

(١) انظر لوغوز Logoz: في شرح القسم العام من قانون العقوبات السويسري،

ص ٩٧. وكذلك الاستاذ عمود ابراهيم اسماعيل: المصدر السابق، ص ٨٢.

هي من الشمول بحيث يصعب على الباحث ان يتصور وسيلة لا تدخل في عدادها .
ولقاضي الموضوع ان يقدر ماهية التعريض و مبلغ جديته وتأثيره في نفوس
الجنود ، وذلك في ضوء ظروف القضية والطريقة التي توصل المحرض بها . فمن
يسلم أسلحة او ذخائر او اموالاً لجنود دولة أجنبية لقاء قرارهم او عصيانهم ،
او من ينصحهم بالفرار او العصيان واعداء إياهم بألوان المقررات ، او من يحضهم
على صفعات الجرائد ، او من دور الإذاعة او بالتلفزيون داعياً إياهم الى الفرار
او العصيان : كل اولئك محرض (بالكسر) يعاقب بمقتضى أحكام المادة ٢٨١ ،
سواء استجاب هؤلاء الجنود لدعوته أم لم يستجيبوا .

ويجب ان يقع هذا التعريض في الارض السورية او أن يقوم به سوري .
وقد بحثنا الاسباب التي دعت الشارع السوري الى تطالب مثل هذا الشرط لقيام
بعض الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، وذلك في معرض شرحنا أحكام المادة ٣٢٩
السابق بيانها . وما يصح قوله في تلك المادة يصح ايضاً في المادة ٢٨١ التي نحن في
صددها^(١) . وهكذا فان أحكام المادة ٢٨١ واجبة التطبيق على التعريض الذي
يقع في الارض السورية^(٢) أياً كان المحرض (بالكسر) : سورياً أم أجنبياً .
وهي واجبة التطبيق ايضاً ، في هذه الحال ، وان كان هذا الاجنبي المحرض
(بالكسر) يحمل جنسية الدولة التي حرض جنودها على الفرار او العصيان .
أما إذا لم تكن الجريمة قد وقعت في الارض السورية ، فان احكام المادة ٢٨١
تعدو غير واجبة التطبيق ما لم يكن المحرض (بالكسر) سورياً . أما اذا
اقترب أجنبي جرم التعريض هذا في خارج الارض السورية ، فلا سبيل للأخذ
بأحكام المادة ٢٨١ ، ولا يتناولها عقاباً^(٣) .

(١) راجع - إذا شئت - الصفحات : ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ من هذا الكتاب .
(٢) اظفر في تعريف الأرض السورية ما ذكر في الصفحة ٦٠٢ - ٦٠٤ من كتابنا هذا .
(٣) من الملاحظ ان الشارع السوري يستعمل في الجرائم الماسة بالقانون الدولي تارة
عبارة : « في الأرض السورية » كما هي الحال في المواد ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٣ ، وطوراً =

ثانياً — الركن المعنوي

أن يكون الفرض من التحريض محل جنود دولة أجنبية من قوات
البر والبحر أو الجو على الفرار أو العصيان .

ويؤلف هذا الركن القصد الجرمي الخاص الذي ينبغي توافره في نفس
الفاعل حين قيامه بالتعريض . ومن مستلزمات هذا الركن من أركان الجريمة
المنصوص عليها في المادة ٢٨١ الملحق إليها :

آ - ان يكون التحريض موجهاً الى الجنود سواء اكان هؤلاء الجنود
يعملون في القوات البرية او البحرية او الجوية . أما إذا وحّد الفاعل تحريضه
الى غير الجنود ، كالرعايا المدنيين مثلاً ، ودعاهم الى الفرار او العصيان ، فلا
يُعاقب على فعله . ا بقتضى أحكام المادة ٢٨١ الآتية الذكر . ولكن من هم
« الجنود » وهل يمكن التعريف بهم ؟

١ - ان لفظة المصري^(١) لا يعتبر جنوداً . في مثل هذه الحال ، الا الذين
يقومون بواجباتهم العسكرية في الجيش المصري ويباشرون الجهاد فعلاً ، او
يكونون على استعداد لمباشرة في القوة التي تسبق نشوب الحرب مباشرة .
وقد اعتبر الشارع المصري ، في الفقرة الرابعة من المادة ٨٥ من قانون العقوبات

= عبارة : « في سورية » ، كما هي الحال في المادة ٢٨١ ومعدل القوانين واحد . وكذلك
- اي الشارع - يستعمل حيناً لفظ : « سوري » ، كما في المادة ٢٨١ الآتية ذكرها ،
وصيغة : « احد الرعايا السوريين » حيناً آخر ، كما في المادة ٢٧٩ ، والمخ في الحالتين واحد
وحذا لو استخدم الشارع لفظاً واحداً للاعراب عن المخ الواحد ؛ اذن لتفادينا كثيراً من
فوضى الكلام ، وتضويع الدولات .

(١) انظر الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل : المصدر السابق ، ص ٨٤ و٨٣ .

المصري ، ان حالة قطع العلاقات السياسية هي في حكم حالة الحرب . وعرف ايضاً قانون الاحكام العسكرية المصري في البند ٢٠٦ وخدمة الميدان ، فنص على أنه : « يُعدّ الشخص الخاضع للاحكام العسكرية أنه في خدمة الميدان عندما يكون احد أفراد قوة ما ، او ملحقاتها ، وفي وقت تكون تلك القوة مشغلة فيه في عمليات الهجوم او الدفاع ضد العدو ، او في عمليات حربية في بلاد او جهة يحتلها العدو كلها او جزءاً منها ، او عندما تكون تلك القوة محتلة ببلاداً خارجة عن حدود البلاد المصرية احتلالاً عسكرياً . وواضح من هذا النص أن افراد القوات المقاتلة من الجنود والمطّفين بتلك القوات يعتبرون جميعاً في خدمة الميدان ، ويمكن ان يشملهم تعبير الجنود ، حسب هذا التعريف المصري .

٢ - اما الفقه الفرنسي^(١) فيعده جندياً - بالمعنى المقصود في هذه الحال - كل عسكري ينتمي إلى الجيش ويقوم بالخدمة الفعلية Le militaire est celui qui appartient à l'armée et qui est en activité de service. وإعلات التغير يكون ما يدعى بالفرنسية les affectés spéciaux ، وفي حالة قوات الجيش .

٣ - واما في التشريع الموالي السوري ، فقد نصت المادة الثامنة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٤٦ المؤرخ في ٣-٣-١٩٥٣ ، والمتضمن قانون الجيش ، على أن « الجندي هو كل عسكري لا يحمل أية رتبة . ونحن نعتقد أن كلمة «جنود» الواردة في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات لا يمكن أن يقتصر مدلولها على العسكريين الذين لا يحملون أية رتبة ، ولما هي تشمل كل عسكري على الإطلاق . وقد وضع الشارع تعريفاً « للعسكري » في المادة الثانية من قانون الجيش العربي السوري ، ونصها ما يلي :

(١) راجع - إذا شئت - غارسون : بنية ١٤٥ ص ٢٩٨ . وكذلك إفرأ هوغني : بنية ٥٠٥ ص ٥٦٦ و ٣٧٨ ص ٥٦٦ من شرحه المذكور آنفاً .

« العسكري هو كل سوري اتخذ الجندية مسلحاً له أو دعي الى خدمة العلم . ويشمل هذا التعبير كافة الرتب » . وأما الرتب فقد عدّها الشارع وحددها ، وهي تشمل الضباط والقباء والرتباء والأفراد والجنود المجندين . ولا مجال للريب في أن كلمة « الجنود » الواردة في المادة ٢٨١ من قانون العقوبات تنصرف إلى جميع العسكريين من أبة وربة كافوا .

يؤيد ذلك أن المادة الأولى من قانون الجيش العربي السوري ذي الرقم ٤٦ الملحق اليه ، عرفت الجيش بأنه : « هو مجموع القوى والأسلحة والوحدات والمؤسسات والدوائر والمديريات والمصالح التابعة لوزارة الدفاع الوطني ، ومهمته الدفاع عن حدود الوطن وسلامته ؛ يؤخذ عسكريوه من عموم المكلفين بالخدمة العسكرية وفقاً لأحكام قانون خدمة العلم . ومن المتكسبين اليه عن طريق التطوع أو التمتين الذين حددت قواعدهما وأصولها في هذا المرسوم التشريعي أو القوانين أو المراسيم التشريعية السابقة والانظمة والتعليقات المتمة لذلك » .

ومما يمكن ، فلا معدى ، في تعيين المقصود من تعبير « الجنود » عن الرجوع إلى احكام التشريع الداخلي في الدولة الاجنبية التي ينتمي الاشخاص المهرضون (بالفتح) اليها ، وذلك للتثبت بما إذا كان هؤلاء الاشخاص الذين « صوب التحريض اليهم » يعتبرون من جنود تلك الدولة الاجنبية أم لا ؛ وهل ينتمون فعلاً ويعملون في عداد إحدى قواتها البرية او البحرية او الجوية ، لأن نص المادة ٢٨١ يستلزم أن يكون الجنود المهرضون (بالفتح) من القوات البرية او البحرية او الجوية في جيش الدولة الاجنبية . أما ما سوى ذلك فلا يشمل النص .

ب - ان يكون هدف التحريض وموضوعه صف جنود الدولة الأجنبية الذين عنان للشارع وحملهم على الفرار او العصيان . أما إذا كان الغرض من تحريض أولئك الجنود ارتكاب أي فعل آخر غير الفرار او العصيان او اقتراف أية جريمة أخرى غير هاتين الجريعتين ، فإن المادة ٢٨١ تغدو غير جائرة التطبيق .

أما تحديد معنى الفرار أو العصيان وتعيين الأفعال التي تدخل في نطاقها فينبغي أن يعود فيه الباحث إلى التشريع الجزائي الداخلي للدولة الأجنبية ذات الشأن. إذ لا يجوز - في رأينا - أن نعاقب نحن من يجرّض جنود دولة أجنبية على ارتكاب فعل يخرج عن نطاق الفرار أو العصيان اللذين يحددهما تشريع هذه الدولة ذاتها .

أما في التشريع العربي السوري ، فإنّ القوا La désertion هو الجرم الذي يرتكبه عسكري نظامي ويقطعه به الصلة التي تربطه بالجيش ويحدد قانون العقوبات العسكري هذا الجرم ، ويعين أركانه واحكامه في المواد ١٠٠-١١٠ ؛ ويعدد أنواعه فيقسمه إلى فرار خارجي وفرار داخلي ، وإلى فرار أمام العدو وفرار إلى العدو ، وإلى فرار بمؤامرة وفرار بلا مؤامرة ، ويضع الشارح لكل نوع من أنواع الفرار عقوبة وحكماً^(١) ؛ ثم يعلن في المادة ١١٠ - وهي المادة الأخيرة من فصل الفرار - أن العقوبات المنصوص عليها في جريمة الفرار تطبق على الفار التابع لجيش حليف يحارب ضد عدو مشترك .

وأما جريمة العصيان La désobéissance فهي أكثر تعقيداً واشد غموضاً وإبهاماً . ولقد يُعتبر من قبيل العصيان في الجيش كل امتناع عن إطاعة الأوامر قولاً أو فعلاً^(٢) Le refus d'obéissance . ومن قبيل العصيان أيضاً التمرد على القوة المسلحة وعلى رجال السلطة^(٣) La rébellion أو على السلطات القائمة^(٤) L'insurrection . وقد يذهب بعضهم إلى أدنى من ذلك كله فيعتبر من هذا القبيل أيضاً مجرد مخالفة التعليمات العسكرية^(٥) .

(١) مُعد - إذا شئت - إلى الصفحة ٦٥٠ من هذا الكتاب .

(٢) انظر المادتين ١١١ و ١١٢ من قانون العقوبات العسكري .

(٣) انظر المادة ١٢٥ المعدلة من القانون ذاته .

(٤) انظر المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

(٥) راجع أيضاً المادة ١٤٥ من قانون العقوبات العسكري .

وعلى الرغم من هذه السعة وهذا الشمول في محتوى « العصيان » ، فإن التشريع الجزائي العسكري منع ذلك التعبير مفهوماً خاصاً ، واخفى عليه معنى دقيقاً مستقلاً عن جميع الحالات التي ذكرناها . وها هي المادة ١١٣ المعدلة^(١) من قانون العقوبات العسكري تعين - على وجه الدقة والصراحة - متى يعتبر العسكري في حالة العصيان La révolte ، فتقول في فقرتها الاولى :

١٥ - يُعدُّ في حالة العصيان :

« أ - العسكريون تحت السلاح الذين يجتمعون وعددهم اثنان على الاقل فيرفضون بالاتفاق الإذعان لأوامر رؤسائهم لدى اول إنذار .

« ب - العسكريون الذين يجتمعون وعددهم اثنان على الاقل فيأخذون الاسلحة من دون إذن ، ويعملون خلافاً لأوامر رؤسائهم .

« ج - العسكريون الذين يقدمون وعددهم اثنان ، على الاقل ، على العنف مع استعمال السلاح ويرفضون نداء رؤسائهم بان يتفرقوا ويعودوا الى النظام .

وتفرض الفقرة ٢ من هذه المادة ذاتها عقوبة معينة لكل حالة من حالات العصيان الثلاث ، فهي الحبس من سنة الى ثلاث سنوات في الحالة المبينة في الفقرة « أ » ؛ وهي الاعتقال من ثلاث الى خمس سنوات في الحالة المذكورة في الفقرة « ب » ؛ وهي الاعتقال ايضاً من خمس الى عشر سنوات في الحالة المشار اليها في الفقرة « ج » .

على أن علو الرتبة بين العصاة يُعدُّ سبباً مشدداً ، فيعاقب... العسكريون الاعلى رتبة بالاشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الاولى ، ولا تقل عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة عن عشر سنوات في الحالتين الاخيرتين (الفقرة ٣ من المادة ١١٣ المعدلة) . ولذا حصل العصيان في حالة الحرب او زمن الحرب او في منطقة أعلنت

(١) لقد عدلت المادة ١١٣ وعددها من المواد الأخرى في قانون العقوبات العسكري بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٢٠ الصادر في ١٠-٦-١٩٥٣ .

فيها الاحكام العرفية ، فيجب ان يُقضى دائماً بالحد الاقصى للعقوبة (النقرة ٦ من المادة ١١٣ المعدلة ذاتها) .

وأما إذا حصل العصيان ... المبجوث عنه في النقرة د ج ، من المادة ١١٣ المعدلة أمام العدو فيقضى بعقوبة الاعدام ، وإذا حصل هذا العصيان ... أمام متبردين فيقضى بعقوبة الاشغال المؤبدة (النقرة ٧ من المادة ١١٣ المعدلة) . وبذهب قانون العقوبات العسكري الى أبعد من كل ذلك ، فيعاقب في المادة ١٢٠ على مجرد المداولة بعصيان أو امر الأعلى رتبة أو مقاومته أو الاعتداء عليه ؛ ونحن نود ان نثبت لص هذه المادة ال ١٢٠ لطرافة أحكامها :

« ١ - إذا اجتمع ثلاثة عسكريين فأكثر بقصد الفساد ، وتداولوا بعدم اطاعة الأمر الأعلى رتبة ، أو مقاومته ، أو الاعتداء عليه ، فيعاقب كل منهم بالحبس ، ولا تنقص عقوبة المهرّض أو الأعلى رتبة عن الحبس مدة سنة .

« ٢ - كل من علم بوجه من الوجود بهذه الجرائم ولم يخبر عنها في وقت يمكن فيه فعلها فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن السنة .

« ٣ - يعفى من العقوبة من كان متفقاً مع المجتمعين بقصد الفساد ، وكشف أمرهم قبل تنفيذ الاتفاق ، أو قبل الاطلاع عليه .

هذه هي جرائم الفرار والعصيان في الجيش ، كما حددتها وشرع أحكامها قانون العقوبات العسكري .

ولعل أحكام الفرار والعصيان في التشريعات الجزائية الاجنبية لا تختلف في خطوطها العامة عما أفصحنه الآن في هذا الصدد .

ج - ان يكون الجنود المحرضون (بالفتح) متبينين الى جيش دولة اجنبية . ويُعصد بـ « الدولة الاجنبية » تلك التي ليس بينها وبين سورية حرب أو حالة حرب . أما إذا كان التحريض على الفرار أو العصيان موجّهاً الى جنود دولة معادية فلا جرعة ولا عقاب ، لان ذلك وسيلة من وسائل إضعاف العدو ، وشلّ فعالية قواه في الدفاع أو الهجوم ، وهو عمل مباح من امحال الحرب ،

واسلوب حلال من اساليب القتال .

وإذا كان الجنود المحرضون (بالفتح) على الفرار أو العصيان ينتمون الى الجيش السوري ، فإن احكام المادة ٢٨١ غير جائزة التطبيق ؛ وليس في قانون العقوبات اي نص خاص مستقل للمعاقبة على مثل هذا الفعل وخصوصاً اذا كان الغرض من التحريض أث بنضم الجنود السوريين إلى جيش العدو أو الى قوات المتبردين .

والجدير بالذكر ان اكثر التشريعات الجزائية الاجنبية : كقانون العقوبات المصري في مادته ٧٩ ، وقانون العقوبات الفرنسي في الفقرة ٤ من مادته ٧٥ ، وقانون العقوبات الايطالي في مادته ٢٩٦ ، تعاقب كل من يحرض الجنود الوطنيين على الانضمام الى جيش العدو بعقوبات خطيرة .

ولئن خلا قانون العقوبات السوري من نص كهذا ، فإن الشارع السوري لم يغفل عن ايراد مثل هذه الجريمة والمعاقبة عليها في صلب قانون العقوبات العسكري ، فتراه يعاقب بالاعدام كل شخص حرض العسكريين السوريين على الانضمام الى العدو أو الى المتبردين ، وهذه هي المادة ١٦٠ التي أشرنا اليها من ذي قبل تنص على ما يلي :

« بعد مجتدأ لصالح العدو ويعاقب بالاعدام كل شخص يحرض العسكريين على الانضمام الى العدو او الى المتبردين ، أو يسبل لهم الوسائل لذلك ، وهو على بينة من الامر ، أو يجند نفسه أو غيره لصالح دولة هي في حرب مع سورية . »^(١)

أما إذا لم يكن الغرض من التحريض الموجه إلى جنود الدولة السورية

(١) هذا هو نص الفقرة الأولى من المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري. وقد نكلت هذه المادة حرياً تقريباً عن المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات العسكري. بيد أن الفقرة الثانية من هذه المادة سلطت سبواً عند التل ، وتلغى الفقرة المسبو عنها بوجوب الحكم ايضاً بالتجريد العسكري على فاعل الجريمة إذا كان ضابطاً .

الانضمام الى جيش العدو او الى المتمردين ، ولما كان الغرض منه حلهم على
الفرار او العصيان ، فإن قانون العقوبات العسكري أيضاً يشتمل على نصوص
صريحة في تجريم مثل هذا التحريض والمعاقبة عليه .
ففي التحريض على الفرار نصت المادة ١٠٧ من قانون العقوبات العسكري
على ما يلي :

« لكل شخص يعرض على الفرار او يسهل أمره أبناً كانت الوسيلة التي
يستعملها ، وسواء أكانت له مصلحة نتيجة أم لا ، يعاقب بالمعقوبة التي يعاقب بها
الفارّ بالاحوال الميينة في هذا القانون . » (١)

وأما في التحريض على العصيان ، فبعد ان عدّ الشارع في الفقرة ١ من
المادة ١١٣ المدّلة من قانون العقوبات العسكري حالات العصيان ، وعاقب عليها
في الفقرة ٢ ، على الوجه الذي أوردناه آنفاً ، جاء في سائر الفقرات الأخرى
يقرن العصيان بالتحريض عليه ، وهذه نصوصها :

« ٣ - يعاقب المحرضون على العصيان والمكربون الاعلى رتبة بالاشغال
الشاقة المؤقتة في الحالة الاولى ، ولا تقل عقوبة الاشغال الشاقة عن عشر سنوات
في الحالتين الأخيرتين .

« ٤ - وإذا كان المحرضون المدنيين فتزول المعقوبة الى نصفها .

« ٥ - وفضلاً عن ذلك يقضى بعقوبة الطرد على الضباط المحكوم عليهم بموجب
هذه المادة . وان كان التجريد العسكري لا ينتج حكماً عن المعقوبة المقتضى بها .

« ٦ - إذا حصل العصيان أو التحريض عليه في حالة الحرب أو زمن
الحرب او في منطقة أعلنت فيها الاحكام العرفية فيجب ان يقضى دائماً بالحد
الاقصى للمعقوبة .

« ٧ - إذا حصل العصيان المبحوث عنه في الفقرة « ج » من هذه المادة ، أو

(١) راجع - إذا رغبت - المامش (١) في الصفحة ٢٧٩ من هذا الكتاب .

التعريض عليه ، أمام العدو فيقضى بعقوبة الاعدام . وإذا حصل هذا العصيان أو التعريض عليه أمام مشردين فيقضى بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

ولم يقف الشارع السوري في التعريض على العصيان عند هذا الحد من النصوص الواردة في قانون العقوبات العسكري ، ولكنه أورد أيضاً نصاً عاماً في المادة ١١٤ المعدلة من هذا القانون ذاته يقضي بما يلي :

١ - كل من حرّض بأية وسيلة كانت عسكرياً على عدم إطاعة أوامر الأعلى رتبة أو الأمر أو على مقاومته أو الاعتداء عليه يعاقب بالاعتقال لمدة لا تزيد على سبع سنين إذا لم يقض التعريض إلى نتيجة .

٢ - وإذا نتجت عن هذا التعريض أمور ضارّة بالخدمات العسكرية فيعاقب المهرّض بالاعتقال لمدة لا تقل عن الخمس سنوات .

٣ - يعاقب المهرّض على العصيان أثناء الحرب أو الاحكام العرفية بالإعدام .

٤ - وإذا كان المهرّض مدنياً فتسقط العقوبة حتى نصفها ، وتبدل عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

ومما تكن أحكام هذه النصوص التي أتى الشارع بها في قانون العقوبات العسكري^(١) ، فلنأخذ تنصباً جميعها على تعريض جنود الدولة السورية على الفرار أو العصيان أو الانضمام الى العدو أو المتمردين ، وأما المادة ٢٨١ التي نحن في صدد شرح أركانها وعناصرها فيشترط في قيام جرم التعريض الوارد فيها أن يكون مصوباً الى جنود دولة أجنبية لحملهم على الفرار أو العصيان . ويستكمل هذا الجرم أركاناً وإن لم يقع فرار أو عصيان .

تلك هي أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٨١ من قانون العقوبات ، فما هي

(١) انظر أيضاً في هذا الصدد أحكام المادتين ١٢٠ و ١٢٥ المعدلة من قانون العقوبات العسكري . وأحكام المادة ٦٦ من قانون المطبوعات ذي الرقم ٥٣ الصادر في ٨ - ١٠ - ١٩٤٩ وتديلاته .

المعقوبة التي فرضها الشارع على من مجرض بالعمل او الكتابة او الخطابة جنود دولة اجنبية لمصلحتهم على الفرار او العصيان ، إذا استكمل فعله جميع الاركان والشرائط التي ذكرناها ؟..

المعقوبة

يعاقب الشارع السوري بالحبس من ستة أشهر الى سنتين كل مخربض يقع في سورية ، او يقوم به سوري ، بالاعمال او الكتابات او الخطب ، لجنود دولة اجنبية من جنود البر او البحر او الجو على الفرار او العصيان .

والمعقوبة المفروضة هي جنسية ؛ ولذا فيمكن للمحكمة - فضلاً عن عقوبة الحبس - أن تقضي أيضاً على الفاعل بالمنع من الحقوق المدنية او منع الإقامة او الاخراج من البلاد ، عملاً بأحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

ولا يعاقب على الشروع في هذا الجرم ، لأنه ذو وصف جنحي ؛ ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا " بنص " .

وغني عن البيان أن أحكام المادة ٢٨١ غير واجبة التطبيق ما لم يكن ثمة أحكام مماثلة لها في قوانين الدولة التي "مخرّض جنودها على الفرار او العصيان" ، أو في الاتفاقات المعقودة معها ، وذلك كما هي الحال في احكام المواد الأخرى المذكورة في صلب المادة ٢٨١ من قانون العقوبات .



الفصل السابع

الخط من اعتبار الدول الأجنبية

المادة ٢٨٢

نص المادة ٢٨٢ : تنقض المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات بما يلي :

« يعاقب بالعقوبات نفسها بناءً على شكوى الفريق المتضرر من أجل الجرائم التالية :

« تخيير دولة أجنبية او جيشها او علمها ان شعارها الوطني علانية .

« تخيير رئيس دولة أجنبية او وزرائها او ممثلها السامي في سورية .

« القذح او الذم الواقع علانية على دولة رئيس أجنبية او وزرائها او ممثلها السامي في سورية .

« لا يجوز البتات الفعل الذي كان موضع الذم » .

مقترح في الفسريج الجزائري المقارن

تثير شؤون الدولة الخارجية أحياناً ، كثيراً من الازمات والعقبات والشجون وقد تلب مراقب الدول الأجنبية من قضايا البلاد القومية ومشاكلها الوطنية عواطف المواطنين ، وتثير أعصابهم ، فلا يكتفون بالنقد المباح مهما كان

جارحاً ، ولا بالدفاع الحق عن مصالح الدولة والشعب ، وإنما قد يتعدون كل هذا النطاق ، فيقدمون على الإقذاع في مانتفته أعلامهم ، وما تجري به ألسنتهم ، وما تعرب عنه أفعالهم ، خطأ من اعتبار الدول الأجنبية ورؤسائها ووزرائها وممثلها السياسيين وإهانة لجيوشها وأعلامها وشعاراتها الوطنية . وكثيراً ما تقضي جراحات اليراع واللسان إلى مثل ما تقضي إليه جراحات اللسان من أزمات دبلوماسية ومشاكل وعُقد في ميدان العلاقات الدولية . وقديماً قيل : « رب كلمة جلبت نقمة » .

وتقديماً لمثل هذه المشاكل ، وما قد تجرّه من عواقب غير محدودة، حددت الدول إلى تجريم أفعال الذم والقدح والتحقير التي تخطن من اعتبار الدول الأجنبية وتمس قدورها وكرامتها . وتختلف الدول التي تعاقب على مثل هذه الجرائم في النهج التشريعي ؛ فبعضها تضع لذلك قوانين مستقلة خاصة ، وبعضها تدخل أحكام هذه الجرائم والنصوص الخاصة بها في صلب قانون العقوبات^(١) ، وبعضها تدخلها في قوانين الصحافة أو المطبوعات^(٢) لأن أفعال الذم أو القدح أو التحقير المسددة إلى الدول الأجنبية تُعتدّ - أكثر ما تُعتدّ - عن طريق الصحافة والنشر .

(١) انظر المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات المصري. وكذلك أحكام المادتين ١٧٥ و ١٧٦ من قانون العقوبات البلغاري. والمواد ٢٩٦ - ٢٩٨ من قانون العقوبات السويسري، والمادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون العقوبات الإيطالي ، والمادة ٦٦ من قانون العقوبات النموي . والمادتين ١١٠ (راجع) و ١١٠ (خاصة) من قانون العقوبات الدانمركي . والمواد ١٥٣ - ١٥٥ من قانون العقوبات اليوناني ، والمواد ٢٩٥ - ٣٠٠ من قانون العقوبات الإيطالي . (٢) انظر أحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ٢٩ تموز (يوليو) ١٨٨١ والعدل بالمرسوم التشريعي المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٣٥ وبالامر الصادر في ٨ ايار (مايو) ١٩٤٤ .

وانظر أيضاً : قانون الصحافة البلجيكي المؤرخ في ٢٠ تموز (يوليو) ١٨٣١ والمعدل بالقانون الصادر في ٦ نيسان (ابريل) ١٨٤٧ ، وكذلك انظر قانونين بلجيكيين آخرين مؤرخين في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥٢ و ١٢ آذار (مارس) ١٨٥٨ .

ولا يقف الاختلاف بين الدول حول هذا الموضوع الدقيق عند المدي الذي ألغنا إليه ، ولما يتجاوز ، فتوى بعض التشريعات تشترط ، من أجل الملاحقة والمعاقبة في هذه الجرائم : المعاملة بالمثل ، وبعضها لا تكتفي بشرط المعاملة بالمثل ، ولما تضيف إليه شرطاً آخر هو : وجوب تقديم شكوى من الجهة الأجنبية التي نال منها فعل التعذيب أو القدح أو الذم . وطائفة ثالثة من التشريعات تستلزم ان تقام الدعوى العامة في هذه الجرائم بأمر من وزير العدل أو بقرار من مجلس الوزراء . وزمرة أخرى توجب توافر هذه الشروط كلها أو بعضها ، وقد لا يعدم الباحث أن يجد بين شرائع الأمم ما لا يتطلب أي شرط من الشروط التي سبق ذكرها .

في التشريع الجزائي السوري

تؤى ابن شريعة بلادنا من هذه الشرائع الأجنبية كلها ؟ وكيف يعاقب الشارع السوري على جرائم التعذيب والقدح والذم التي تنال من 'حرّمات الدول الأجنبية وأقدارها ؟ وما هي الشرائط الأولية التي يتطلبها الشارع السوري لإقامة الدعوى العامة على فاعلي هذه الجرائم وفرض العقوبات عليهم ؟

أؤوب : إن الشارع السوري يدخل في صلب قانون العقوبات نصوصاً تعاقب على أفعال الخط من اعتبار الدول الأجنبية . ويعتبر هذه الأفعال من الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، وبالتالي ، من الجرائم المحقة بأمن الدولة السورية الخارجي .

ثانياً : - ولكن الشارع السوري لم يشأ - هنا أيضاً - أن يحمي كرامة أية دولة أجنبية أو يصون اعتبارها إلا بمقدار ما تحمي هذه الدولة الأجنبية في تشريعها الجزائي كرامة الدولة السورية وتصور اعتبارها . ولذلك قضت المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات السوري بأن أحكام النصوص التي تعاقب في المادة ٢٨٢ على

جرائم التحقير والقدح والذم الواقعة على الدول الاجنبية لا يجوز تطبيقها ما لم يكن ثمة احكام مماثلة في قوانين الدولة الاجنبية المقصودة او في الاتفاقات المقودة معها . ونعني بـ « الاحكام المماثلة » النصوص التي تناهز ما ورد في المادة ٢٨٢ السورية ، والتي تعتبر كل فعل من افعال التحقير او القدح او الذم التي نخط من اعتبار الدولة السورية جرماً تجب معاقبة فاعله . وقد تكون هذه « الاحكام المماثلة » منصوصاً عليها في صلب القوانين الداخلية للدولة الاجنبية ذات الشأن ؛ وقد يكفي فيها ان تكون واردة في الاتفاقات او المعاهدات الدولية التي ترتبط بها الدولتان السورية والاجنبية معاً . وهذا هو المقصود بـ « شرط المعاملة بالمثل » الذي اشرنا اليه آنفاً .

ثالثاً — ولئن لم يشأ الشارع السوري أن يجعل إقامة الدعوى العامة في جرائم الخط من اعتبار الدول الاجنبية خاضعة لأمر خاص يصدره وزير العدل أو للقرار يتخذه مجلس الوزراء ، كما تقتضي بذلك بعض التشريعات الاجنبية ، فإنه — أي الشارع — جعل تقديم الشكوى من الجهة التي مَسَّ اعتباراًها التحقير أو القدح أو الذم شرطاً أساسياً أولاً لا بد منه ولا معدى عنه للملاحقة فاعلي هذه الجرائم ، ومحاكمتهم ، وتطبيق احكام المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات عليهم . وليس يشترط في الشكوى أن يقدمها صاحبها دوماً بالطرق الدبلوماسية المعروفة ؛ ولكنها السنة الشائعة الغالبة في أكثر هذه الحالات .

رابعاً — ان العقاب على جرائم التحقير والقدح والذم يرد في اكثر من موطن واحد في قانون العقوبات السوري . ويختلف مورد النص على هذه الجرائم باختلاف المعتدى عليه أي باختلاف من وقع عليه أو وجه إليه فعل التحقير او القدح او الذم .

أ — فإذا كان المعتدى عليه هو دولة أجنبية أو جيشها أو عليها أو شعابها الوطني أو رئيسها أو وزراؤها أو يمثلها السامي في سورية ، فإن فعل التحقير

او القدح او الذم المقتوف يعتبر من الجرائم الماسة بالقانون الدولي ، والحلة
- بالتالي - بأمن الدولة السوية الخارجي . أما العقاب عليه فوطنه المادة ٢٨٢
الكتفة الذكر .

ب - وإذا كان المعتدى عليه هو رئيس الدولة السورية او عليها او
شعارها الوطني او احد موظفيها او محاكمها او هيئاتها المنظمة او ادارتها
العامة او جيشها ، فإن فعل التحقير او القدح او الذم المقتوف يعتبر من
الجرائم الواقعة على السلطة العامة ، وموطن العقاب عليه هو النص الوارد في
المواد ٣٧٣ - ٣٧٩ من قانون العقوبات .

ونظراً لما تنطوي عليه هذه المواد من تعريف لأفعال التحقير والقدح والذم
يوضح معالم الفوارق القائمة بينها ، وبسهل علينا إراك ماهيتها ، فلنأخذ ان
نثبت هنا فصوص هاتيك المواد وأحكامها :

١ - المادة ٣٧٣ د ١ - التحقير بالكلام او الحركات او التهديد الذي
يوجه الى موظف في اثناء قيامه بالوظيفة ، او في معرض قيامه بها ، او
يلغوه بإرادة الفاعل .

د والتحقير بكتابة او رسم لم يجعل علنيين ، أو بمخاطبة برقية او تلفونية ،
اذا وجه الى موظف في اثناء قيامه بوظيفته ، او في معرض قيامه بها .
د يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر .

٢ - اذا كان الموظف المحقر ممن يمارسون السلطة العامة ، كانت العقوبة
من شهرين الى سنة .

٣ - وإذا وقع التحقير بالكلام او الحركات او التهديد على قاضٍ في
منصة القضاء ، كانت العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سنتين .

٤ - المادة ٣٧٤ : د ١ - من حقر رئيس الدولة عوقب بالحبس من ستة
اشهر الى سنتين .

٥ - وتقرض العقوبة نفسها على من حقر العلم او الشعار الوطني علانية

بإحدى الوسائل المذكورة: في المادة ٢٠٨ ،

٣ - المادة ٢٧٥ : « ١ - الدم هو نسبة أمر الى شخص ولو في معرض الشك أو الاستفهام ينال من شرفه أو كرامته . »

٢ - وكل لفظة ازدراء أو سباب وكل تعبير أو رسم يشقان من التحقير يعد قدحاً إذا لم ينطو على نسبة أمر ما . وذلك دون التعرض لاحكام المادة ٣٧٣ التي تضمن تعريف التحقير .

المادة ٣٧٦ : « الدم بإحدى الوسائل المينة في المادة ٢٠٨ يعاقب عليه :
« بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات إذا وقع على رئيس الدولة .
« بالحبس سنة على الاكثر اذا وجه الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة ، او وجه الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته .

« بالحبس ثلاثة اشهر على الاكثر او بغرامة من عشر ليرات الى مائة ليرة اذا وقع على أي موظف آخر بسبب وظيفته أو صفته . »

٥ - المادة ٣٧٧ : « في ما خلا الدم الواقع على رئيس الدولة ، يبرأ الظنين اذا كان موضوع الدم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وثبتت صفته . »

٦ - المادة ٣٧٨ : « القذف بإحدى الوسائل المينة في المادة ٢٠٨ يعاقب عليه :
« بالحبس من شهر الى سنة إذا وقع على رئيس الدولة .

« بالحبس سنة أشهر على الاكثر اذا وجه الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة ، او وجه الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته .

« بالغرامة من عشر ليرات الى خمسين ليرة او بالحبس التكميدي اذا وقع على أي موظف آخر من أجل وظيفته أو صفته . »

٨ - المادة ٣٧٩ : « للمحاكم أن تقضي بنشر كل حكم مجرمية ذم أو قدح .
ج - اما اذا كان المعتدى عليه فرداً عادياً من افراد لباس ، فان أفعال

التعطير أو القدح أو الذم التي تستهلفه تعتبر من الجرائم الواقعة على الشرف ؛
ويُعاقب عليها بمقتضى أحكام المواد ٥٦٨ - ٥٧٢ من قانون العقوبات . ونحن
نورد هنا تصرف هذه المواد لأن ما جاء فيها يكمل ، من جهة ، بما نصت عليه
المادة ٢٨٢ ، والمواد ٣٧٣ - ٣٧٩ المذكورة آنفاً ؛ ويوضح ، من جهة أخرى ،
النهج الذي سار عليه الشارع السوري في مضار الجرائم الماسة بالشرف أو
الاعتبار ؛ وإليك النصوص :

١ - المادة ٥٦٨ : « يعاقب على الذم بأحد الناس المقترب بإحدى
الوسائل المذكورة في المادة ٢٠٨ بالحسب حتى ثلاثة أشهر ، وبالغرامة حتى
مائة ليرة ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢ - « ويقضى بالغرامة وحدها إذا لم يقع الذم علانية » .

٢ - المادة ٥٦٩ : « لا يسح لمرتكب الذم تبريراً لنفسه بانيات حقيقة
الفعل موضوع الذم ، أو اثبات اشتهاه » .

٣ - المادة ٥٧٠ : « يعاقب على القدح بأحد الناس المقترب بإحدى
الوسائل الواردة في المادة ٢٠٨ ، وكذلك على التعطير إلحاصل بإحدى الوسائل
الواردة في المادة ٣٧٣ بالحسب من أسبوع الى ثلاثة أشهر أو بالغرامة من خمس
وعشرين الى مئتي ليرة .

٤ - « ويقضى بالغرامة وحدها إذا لم يقتوف القدح علانية » .

٤ - المادة ٥٧١ : « للقاضي ان يعفي الفريقين أو أحدهما من العقوبة إذا
كان الممتدى عليه قد تسبب بالقدح بعمل غير محق أو كان القدح متبادلاً » .

٥ - المادة ٥٧٢ : « تتوقف الدعوى على اتخاذ الممتدى عليه صفة المدعي
الشخصي ^(١) .

٦ - « إذا وجه الذم أو القدح الى ميت جاز لأقربائه حتى الدرجة

١ - (١) يحين الرجوع الى احكام المادتين ١٥٦ المدلة و١٥٧ من قانون العقوبات .

الرابعة دون سواهم استعمال حق الملاحقة . هذا مع الاحتفاظ بحق كل قريب أو وريث تضرر شخصياً من الجريمة .

فأما : ولا يكتفي الشارع السوداني ، في تجريم أفعال التحقير والقدح والذم ، والمعاينة عليها ، بالنصوص التي أوردها في صلب قانون العقوبات وذكرناها في البند السابق ، ولكنه أضاف أيضاً إليها أحكاماً أخرى اشترعها في قانون المطبوعات ، وفي قانون العقوبات العسكري .

أ - أما ماورد منها في قانون المطبوعات ، فنحن هنا فيها أن نحيل القارئ على أحكام المواد ٦٣ و ٦٥ و ٧٨ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥٣ الصادر في ٨ - ١٠ - ١٩٤٩ والمعدل بمقتضى المرسومين التشريعيين ذي الرقم ٥ المؤرخ في ٣١ - ١٢ - ١٩٤٩ وذي الرقم ١٠٦ المؤرخ في ١٣ - ٣ - ١٩٥٠ والقانون ذي الرقم ١٦٥ المؤرخ في ١٢ - ٥ - ١٩٥٤ . وقد ألقى القانون ذو الرقم ١٦٥ المشار إليه قانون المطبوعات الصادر في عهد اغتصاب السلطة بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٣٤ المؤرخ في ٨ - ١٠ - ١٩٥٣ ، وأعاد العمل بقانون المطبوعات ذي الرقم ٥٣ المؤرخ في ٨ - ١٠ - ١٩٤٩ وتمديلاته التي ذكرناها .

ب - وأما الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري في هذا الشأن فتتضمن في المواد ١٢١ - ١٢٤ و ١٢٧ و ١٢٨ منه . ونحن نود إثباتها هنا ليقارن القارئ نصوصها بنصوص المواد الواردة في قانون العقوبات وفي قانون المطبوعات السالفي الذكر . واليك تلك المواد :

١ - المادة ١٢١ : كل عسكري حقّر من كان أعلى منه في الرتبة بالكلام أو بالكتابة أو بالحركات أو بالتهديد ، وذلك في أثناء الخدمة أو معرض الخدمة يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين .

٢ - وإذا كان الجرم ضابطاً فإنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبعبقوبة الغزل أو بإحدى هاتين العقوبتين .

و إذا كان التحقير غير حاصل في أثناء الخدمة أو معرض الخدمة كانت

المعقوبة الحبس من شهرين الى سنة (١) واذا كان الفاعل ضابطاً فتضاعف هذه المعقوبة .

٢ - المادة ١٣٣ : « اذا تبين من المحاكمة أن أحكام الشدة (٢) أو التحقير حصلت خارج الخدمة وكان المعتدي لا يعلم رتبة المعتدى عليه ، فإنه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بشأن أعمال الشدة والتحقير الخاصة بين الافراد . »

المادة ١٣٣ المعدلة (٣) : « ١ - يعاقب بثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات كل شخص عسكري او مدني يقدم على تحقير العلم او تحقير الجيش والمسكراته أو سمعته أو منوياته ، أو يقدم على ما من شأنه أن يضعف في الجيش روح النظام العسكري ، أو الطاعة لل رؤساء أو الاحترام الواجب لهم ، أو انتقاد أعمال القيادة العامة والمسؤولين عن أعمال الجيش ، وذلك بصورة نمط من كرامتهم . »

٣ - يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين كل شخص عسكري أو مدني يقدم زمن السلم على نشر أو ابلاغ أو افشاء كل ما يتعلق بالحوادث العسكرية داخل الثكنات أو خارجها أو الاجراءات التي تتخذها السلطة العسكرية بحق أفرادها أو الاوامر والقرارات الصادرة عن هذه السلطة ، وكل ما يتعلق بقتلات الوحدات والمفارز العسكرية وكل ما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها قوى الدولة المسلحة . ويستثنى من ذلك التبليغات والاذاعات التي تأمر بنشرها السلطة المختصة . »

٣ - فإذا حصل الجرم أثناء الحرب أو في حالة الحرب فتضاعف المعقوبة .

(١) أعمال الشدة التي يوصفها عسكري بأمره أو بمن كان اعلى منه في الرتبة - كالضرب مثلاً - يعاقب عليها المادة ١١٦ من قانون العقوبات العسكري .

(٢) عدلت المادة ١٣٣ بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٢٠ الصادر في ١٠-٦-١٩٥٣ والثاني بتعديل بنص مواد من قانون العقوبات العسكري .

- ٤ - المادة ١٢٤ : « كل عسكري حقو خفياً او موقباً بالكلام او بالحركات او التهديد يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر » .
- ٥ - المادة ١٢٧ : « ١ - يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر كل عسكري في أثناء الخدمة او في معرض الخدمة حقو عسكرياً أدنى منه وقبة تخفياً جسيا وبدون استفزاز بالكلام او بالكتابة او بالحركات او التهديد .
- ٢ - واذا لم تحصل الافعال المنصوص عليها في هذه المادة أثناء الخدمة او في معرض الخدمة فيعاقب الفاعل من عشرة ايام الى شهرين » .
- ٦ - المادة ١٢٨ : « اذا حصلت الافعال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ^(١) خارج الخدمة ، وكان المعتدي لا يعلم حفة المعتدى عليه ، فعاقب الفاعل بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات بشأن اعمال الشدة والتعقير الخاصة بين الافراد » .

• • •

هذه هي جميع النصوص التي استنتها الشارع السوري للمعاقبة على أفعال التعقير والقدح والذم ، سواء ماورد منها في قانون العقوبات وماورد في قانون العقوبات العسكري وقانون المطبوعات . ونحن لن نعود الى مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض وتعيين مدى شمول كل منها ، وتحديد نطاقات تطبيقها ، وإبراز ما قد تنطوي عليه أحكامها المختلفة من تضارب وتباين ^(١) ، فذلك بحث شائك لا يتسع المجال

(١) اي في المادة ١٢٦ والمادة ١٢٧ من قانون العقوبات العسكري . وتعاقب المادة ١٢٦ كل عسكري يضرب عسكرياً أدنى منه وقبة .

(٢) ومن هذا القبيل ان قانون العقوبات العسكري الفرنسي لا يعاقب على افعال الضعيف التي توجه الى العسكريين او الى الجيش او الى العلم الا اذا كان الفاعل عسكرياً . اما اذا كان الفاعل من المدنيين فلا سبيل الى تطبيق هذه الاحكام الواردة في قانون العقوبات العسكري عليه وانما يعاقب بمتنن القوانين العادية الاخرى . وقد نازع الشارع السوري على تناول الشارع الفرنسي في جميع المواد التي تعاقب على التعقير في قانون العقوبات العسكري ما هذا المادة ٢٣ -

المفوض فيه ، ولما نحن سنقتصر على دراسة أحكام جرائم التعذيب والقدح والذم الواقعة على الدول الأجنبية والمناشاة بالقانون الدولي والمحلة بأمن الجمهورية العربية السورية الخارجي . وقد أورد الشارع هذه الاحكام في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ، فنقتل ما فيها .

أركانها مبادئ التفسير والقدرج والذم الواردة في المادة ٢٨٢

لانتطوي أحكام المادة ٢٨٢ على فعل واحد ، أو جريمة منفردة ، ولكنها في الحقيقة تنظم عدداً من الأفعال والجرائم التي يجمع بينها أنها كلها - بحكم ماهيتها - مهينة للنقص من قدر من تقع عليه ومن سمعته ، أو تخدش شرفه ، أو تجرح كرامته واعتباره ، ويوجد بينها أيضاً أنها كلها - بحكم الاثر الذي يترتب عليها - من شأنها - إذا وقعت - أن تخلق أزمة دبلوماسية ، أو أن تعكز صفو العلاقات الدولية القائمة بين سورية وغيرها من الدول الأجنبية .

أما هذه الجرائم فهي :

اولاً - تمخير دولة أجنبية ار جيشها او علمها او شعارها الوطني علانية .

ثانياً - تمثيل رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو ممثلها السياسي في سووية .

ثالثاً - القدح أو الذم الواقع علانية على رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو ممثلها السام في سورية .

وَسَنَقُولُ أَرْكَانَ كُلِّ جُرْمٍ مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ الثَّلَاثِ عَلَى حِدَةٍ .

== الفصل المذكورة في المتن . فقد مثل حكما العسكريين والمدنيين على السواء حق التنازل
وتضارب تارة مع احكام المادة ٦٥ من قانون المطبوعات ذي الرقم ٥٣ المجلد ، وطورا مع
احكام المواد ٣٧٤ ، ٣٧٦ و ٣٧٨ من قانون العقوبات . هذا فضلا عما تنظم عليه المادة ١٢٣ :
من قانون العقوبات العسكري السوري من عيوب في الصياغة التشريعية ومن اخطار وتعليق
وغرور عن الدقة والتحديد ، وكان الاولى بالشارع السوري ان يقتصر في هذه المادة على النص
المباين لما في المادة ٢١١ من قانون العقوبات العسكري الفرنسي .

أركان الجريمة الأولى

تتألف الجريمة الأولى المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات من الأركان الأربعة التالية :

- ١- وقوع قول أو فعل يؤلف تحقيراً، وهذا هو ركن الجريمة المادي .
- ٢- أن يؤتجه هذا التحقير إلى دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني ، وهذا هو محل الجريمة .
- ٣- أن يُرتكب التحقير علانية ، وهذا هو وسيلة الجريمة .
- ٤- القصد الإجرامي ، ويؤلف الركن المعنوي .

أولاً - الركن المادي

وقوع تحقير

أما التحقير فهو التعبير الذي اختاره الشارع السوري تعريباً وترجمة لاصطلاح « outrage » أو « offense » ، وأما الشارع المصري فقد ترجمه بكلمة « outrage » الفرنسية بلفظة « إهانة » ، كما عثر عن كلمة « offense » باستعمال لفظة « عيب » . ومن المسلم به فقهاً واجتهاداً في فرنسا ومصر أن لهذين التعبيرين outrage و offense أي إهانة وعيب : مدلولاً واحداً حتى ليجوز اعتبارهما مترادفين في مصطلح القانون الجزائري . ولقد أحسن الشارع السوري إذ عثر عن هذين اللفظين المترادفين بكلمة واحدة هي : « التحقير » .

وبعد ، ماهو التحقير ؟

إن الشارع لم يضع له تعريفاً كما وضع لإهليلج : الذم والقدح ، ولم يسرد له بياناً جامعاً مانعاً ، وما كان في وسعه أن يفعل ذلك ، لأن الأمور الموجبة

للاحتقار لا يمكن حصرها ، والمرجع فيها أعراف المجتمع وما تواضع الناس على اعتباره مهيناً أو ماساً بالشرف أو حاطاً بالكرامة ، فالرأي العام في الجماعة هو المرجع الذي يستوشد به القاضي في كل حالة على حدة لاستظهار هذا العنصر من عناصر الجريمة وتقديره ، والتثبت من وجوده وقيامه .

ومها يمكن : فإن التحقير ذو مدلول عام يشمل كل ما من شأنه المساس بالشرف أو بالاعتبار . والشرف والاعتبار يعبران كلاهما عن سمعة المرء بين الناس . والفرق بينهما - إذا كان ثمة فرق - أن لفظ «الشرف» يعبر عن سمعة المرء من الناحية السلبية أي من ناحية انتفاء ما يشينها في اعتقاد الناس ، وأما لفظ «الاعتبار» فيعبر عن ذات السمعة من الناحية الإيجابية أي من ناحية التقدير الذي يصيبه المرء في اعتقاد الناس والذي يركز إلى ممارسته الفضائل بممارسة إيجابية في سلوكه العملي .

وعلى هذا ، فإن التحقير - في رأينا - أوسع معنى من القذف ومن الذم ؛ فكل ذم أو قذف يشكل تحقيراً ، وعكس ذلك غير صحيح ، لأن كل تحقير قد لا يؤثّر ذماً أو قذفاً ، ورغم أن ذلك فهو يظل - في حكم القانون - جرماً معاقباً عليه . فالتحقير ، إذن ، يشمل الذم والقذف وكل عبارة أو إشارة ، أو حركة أو كتابة أو رسم أو تهديد يحط من قدر من توجه إليه أو مكانته ، أو يقلل من إحتوائه في نظر الجمهور ، وإن لم يتضمن إسناد وقائع أو أمور معينة . وهو - بعبارة موجزة - كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدواء أو حطاً من الكرامة في عين الناس ولأن لم يشمل ذماً أو قذفاً^(١) .

(١) انظر احمد امين : شرح قانون العقوبات المصري ، تلخيص الدكتور علي أحمد الراشد الجزء الاول ، ص ١٥٣ و ١٦١ ، وكذلك قرار المجلس المصري المؤرخ في ٣٥ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٣٩ ، والمتشور في مجموعة القواعد جز ٥٠ رقم ٣٣ ص ٥٤ ، وقرار المجلس المصري الصادر في يناير (كانون الثاني) ١٩٣٢ والمتشور في مجموعة القواعد جز ٤ رقم ٧٢ ص ٢٠٤ ، وقرار المجلس المصري المؤرخ في ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٠ والمتشور في =

والجدير بالذكر ان اكثر التشريعات الجزائية الاجنبية تقتصر - في مثل هذه الحالة التي نحن بصددنا - على تجريم التحريض والمعاينة عليه لشئ من ماله ، ولكن الشارع السوري لم ينتج هذا النتيج فعاقد في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على التحريض ، وعلى الذم والقذح ، في آن واحد ، وفرض لهذه الافعال كلها عقوبة واحدة . لذلك يمكن القول ان التحريض في عرف الشارع السوري هو بمثابة مصطلح احتياطي عام يطبق على كل امانة لاتوافر فيها - بحذ ذاتها - اركان جريمة الذم او جريمة القذح .

ثانياً : محل الجريمة

ان يكون هذا التحريض موجهاً الى دولة أجنبية او جيشها او علمها او شعارها الوطني .

ان الدولة الاجنبية فهي كل دولة استكملت شرائط تكوينها في نظر القانون الدولي ، واعترفت بها سورية وليس بينها وبين بلادنا تحرب أو حالة حرب . وأما جيش هذه الدولة الاجنبية فهو مجموعة قواها المسلحة الزائدة عن سلامة حدودها . وأما علمها فهو شعار الرابطة رمز سيادتها . وأما شعارها الوطني فهو كل رمز اتفق على اتخاذه عنواناً وطنياً ، تتحد حوله القلوب والمواطف والافكار والمزاج ، فالأزقة مثلاً شعار لبنان الوطني ، والنسر شعاراً نحن في الجمهورية العربية السورية ، وقد تتحد بعض الامم او الدول الدب أو الاسداو السيف او المفتاح او الهلال ، او المطرقة الخ ... شعاراً وطنياً لها .

== مجموعة القواعد ، جزء ١ ، رقم ٣٨٠ ، اسباب الحكم من ٤٤٥ .
 وما يلي الإشارة اليه ان الشارع المغربي يبرهن « التحريض » بـ « الاذاعة » او « السب » كما ذكرنا في المتن ، ويبرهن من القذح بكلمة « السب » وعن الذم باللفظة « القذح » .

وإذا كان التحقير موجهاً إلى الدولة الأجنبية أو جيشها فستتوط أن تنصب
 الأمانة على ذات الدولة أو ذات جيشها ، أي أن تنصب عليها باعتبار أنها "مشتان"
 معنويتان مستقلتان عن الأشخاص الذين تتكون منهم هذه الدولة أو هذا الجيش .
 وأما التحقير الذي يوجه إلى علم الدولة الأجنبية أو شعابها الوطني فمن
 صورة مثلاً تخزيق ذلك العلم أو الشعار ، أو الخط به من عليائه ، أو ترميقه أو ضاً
 أو طرحه بين الأقدام ، الخ ...
 وإذا لم تكن الأمانة منصوبة إلى الدولة الأجنبية أو جيشها أو علمها أو
 شعابها الوطني فإن هذا المنصر يفقد مقتوداً ، ولا يجوز الأخذ بأحكام هذه
 الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ .

ثالثاً: وسيلة الجريمة

أن يقع التحقير عمداً

- وهذا أمر بدهي ، لأن التحقير تعبير محض وانفصاح عن طوبة النفس ، ولا
 عقاب - مبدئياً - على التعبير المحض أو الانفصاح المجرد عن مكنون الضمير مالم
 يقع بطريقه من طرق العلانية التي عده الشارع وسائلها في المادة ٢٠٨ من قانون
 العقوبات ، ومن هذه الوسائل :
- ١ - الإجمال والحركات إذا حصلت في محل عام ، أو مكان مباح للجمهور .
 أو معرض للانظار ، أو شاهدها بسبب خطأ الفاعل من لادخل له بالفعل .
 - ٢ - الكلام أو الصراخ سواء جهر بها أو نقلاً بالوسائل الآلية بحيث يسمعها
 في كلا الحالين من لادخل له بالفعل .
 - ٣ - الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والافلام والشارات
 والتصاوير على اختلافها إذا تعرضت في محل عام ، أو مكان مباح للجمهور ، أو
 معرض للانظار ، أو تبعت أو عرضت للبيع أو وُعت على شخص أو أكثر .

، وما لا مرء فيه أن الشارع لم يذكر هذه الوسائل العلانية في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات على سبيل الحصر أو التحديد، وإنما ذكرها على سبيل التذليل والتسهيل ليقس القاضي عليها نظائر ملوأشباها بما لا يقع تحت حصر.. فتوافر عنصر العلانية أو عدم توافره ومن يتقدير القاضي حسب الوقائع والأدلة والإحزالات .
والواقع أن فعل التحقير في مثل هذه الحال لا يمكن أن يكون له صدى دولي ، وأن يحدث أثراً في العلاقات الدولية ، ما لم يكن قد اقتصرت علناً ، وذاع بين الناس .

رابعاً : الركن المنوي

القصد الجرمي

يكفي في قيام الركن المنوي لهذه الجريمة وجود القصد الجرمي العام ، ويتجلى في انصراف إرادة الفاعل إلى إثبات الفعل المادي الذي يؤلف الجريمة على النحو الذي وصفه القانون . ولما كان هذا الفعل هو التعبير علناً عن إهانة الدولة الأجنبية أو جيشها أو عليها أو شعارها الوطني فلا يمكن القول بتوافر القصد الجرمي في هذه الجريمة ما لم تنصرف إرادة الفاعل عن علم واختيار :

أولاً : إلى الخط من كرامة الدولة الأجنبية أو جيشها أو عليها أو شعارها الوطني ، وهذا هو : قصد التحقير ..

وثانياً : إلى العلانية في هذا الخط ، وهذا هو قد إذاعة التحقير .
أمّا قصد التحقير فيمكن أن يُسقط من أن تكون الأقوال أو الأفعال أو الكتابات أو العبارات أو الاشارات التي وجهها الفاعل عن وعي وإرادة مهيئة أو شائبة نجد ذاتها . وأمّا قصد إذاعة التحقير فيكفي في استظهاره أن

يكون الفاعل قد جأ عن علم واختيار ، في اقترافه الجرم ، إلى استعمال وسيلة من وسائل الغلانية التي أشارت إليها المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات .
ومن غير المجدي - إذن في هذه الحال - أن يعمد الفاعل إلى التذرع بحسن النية بغية الاحتجاج بانعدام القصد الجرمي لديه .

أركان الجريمة الثانية

أما الجريمة الثانية المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات فتتألف من الأركان الثلاثة التالية :

١- وقوع قول أو فعل يؤلف تحقيراً ، وهذا هو ركن الجريمة المادي .
٢- أن يوجه هذا التحقير إلى رئيس دولة أجنبية أو وزيرها أو ممثلها السياسي في سورية ، وهذا هو ركن الجريمة .

٣- القصد الجرمي ، وهذا هو الركن المعنوي .
وتسارع إلى التنويه بأن قيام هذه الجريمة - خلافاً لسائر الجرائم الواردة في المادة ٢٨٢ - لا يستلزم أن تكون قد وقعت بطريقة من طرق العلانية .

١- أما الركن الأول ، وهو وقوع التحقير ، فلا يختلف في هذه الجريمة عنه في الجريمة الأولى . فليعد الثغرى إلى ما ذكرناه آنفاً في هذا الصدد (١) .

٢- وأما الركن الثاني ، فهو أن يقع التحقير على شخص من الأشخاص المقصودين بالحماية ، والذين صالت المادة ٢٨٢ كراماتهم . وحرامتهم حفظاً لصلوات الودية بين سورية والدول الأجنبية . وهؤلاء للأشخاص هم :
أ- رؤساء الدول الأجنبية : ويشترط أن تكون سورية معترفة برئاسته

(١) عد - إذا شئت - إل المصحة ٦٤٧ وما بعدها من هذا الكتاب .

الرئيس المحرر ، وقيام دولته . ويستوي في رئيس الدولة أن يكون ملكاً ، أو وصياً على العرش ، رئيس جمهورية أو قيصراً ، أو حاكماً فرداً يجمع سلطات الحكم جميعها في قبضته .

ويدخل في حكم هذا النص كل إهانة تتال من أحد رؤساء الدول الأجنبية سواء أمست حياته العامة أم الخاصة ، وسواء تعلقت بأمر وقع قبل توليته الملك أو الرئاسة أم بعد (١) .

ب - وزراء الدول الأجنبية : - وبعض التشريعات الأجنبية تخص بالحماية - في مثل هذه الحال - رئيس الوزراء ووزير الخارجية فقط ، أما الشارع السوري فقد شمل بالحماية جميع الوزراء على الإطلاق والعموم .

ج - الممثلون السياسيون الأجانب في سورية : ويشمل هذا النص الرتب الأربع للممثلين السياسيين كما صنفهم بها مبادئ القانون الدولي ، وتضمن :

١ - السفراء ، وندوبو البائبا فوق العادة *Légats* ، والسفراء البايويون *Nonces* ، والسفير لقب يطلق على الممثلين الدبلوماسيين من المرتبة العليا ، ولا يعتبر السفير مثلاً أعلى للدولة التي أوفدته فعسب ، بل هو يمثل لشخص رئيس دولته بالذات وهذه الصفة التمثيلية المزدوجة التي يتمتع بها السفير وحده دون سواه من مائر الممثلين السياسيين تمنحه بعض الميزات الخاصة به . على انفة

(١) نصت المادة ١٨١ من قانون العقوبات المصري على مايلي :

« يعاقب بالغيب مدة لاتزيد على سنتين كل من عاب بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة اجنية . وقد حلت هذه المادة على المادة ١٨١ القديمة من قانون العقوبات المصري . وطبقت هذه المادة في مصر على كاتب نشر مقالاً في إحدى الجلات فناب فيه إلى رئيس الجمهورية التركية حينئذ انه « رجل مثتهك ، مكبر ، فاسق » ، وبسبب الى ملكة الاغنيان حينئذ انه يتبع سنة ذلك الفاسق وانه « يشهد على قلة مروءته الثقلان » . وكان مما فاتته عكة جنائيات مصر في حكمها الصادر في ٢٦ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٢٨ ، والثثورفي الهامة ٩ رجم ١٥٤١ ص ٢٥٣ أنها : « ترى في هذه الالفاظ والبارات عيباً لاشك به لا يترتب على ذكرها من الخط من كرامة من نسبت اليه » .

نوعين من السفراء : سفراء عاديون وسفراء فوق العادة . والسفير العادي هو من يناط به القيام بالمهام الدبلوماسية الدائمة لدى دولة من الدول . اما السفير فوق العادة *extraordinaire* فيعهد اليه مهمة خاصة مؤقتة . ويتمتع السفير فوق العادة بالحفاوة الفريدة الاستثنائية ، وله على السفير العادي حق التقدم والاسبقية . ولهذا منح السفير الدائم لقب « فوق العادة » ليتتبع بتلك الامتيازات ، ففقد بذلك لقب « فوق العادة » معناه الاصلي .

وقد يضاف الى لقب السفير ايضاً لقب : المفوض او المطلق الصلاحية *plénipotentiaire* . ومعنى ذلك انه ذو صلاحيات تامة . ولكن هذا ايضاً لم يعد سوى محض لقب . وعلى ذلك فان كل سفير عادي في عصرنا الحاضر أصبح يدعى : « السفير فوق العادة والمفوض او المطلق الصلاحية — *Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire* » .

واما المندوب البابوي فوق العادة *Légat* فهو مبعوث البابا الخاص للبلاد الكاثوليكية التي تعترف للفاتيكان بالسيادة الروحية العليا . وهو يكلف بمهمة خاصة مؤقتة ، ويؤخذ من الكرادلة ، وتبادل رتبته رتبة السفير فوق العادة . اما السفير البابوي *Nonce* فهو يمثل البابا الدائم ، ويقوم بالمهام السياسية ، ولا يشترط أن يؤخذ من الكرادلة ، وتبادل رتبته رتبة السفير .

٢ - المبعوثون او المندوبون *Envoyés* ، والوزراء المفوضون ، والسفراء البابويون بالنيابة *Internonces* : كل هؤلاء يمثلون دبلوماسيون من الرتبة الثانية التي تلي رتبة السفراء . وقد اندجت مهمة الوزير المفوض ومهمة المندوب والمبعوث فوق العادة عندما أصبحت مهمة المندوبين والمبعوثين فوق العادة دائمة ، وهكذا غدا الممثل الدبلوماسي من المرتبة الثانية يدعى : « المندوب فوق العادة والوزير المفوض *Envoyé extraordinaire et ministre plénipotentiaire* » .

٣- **الوزراء المقيمون** *Ministres résidents* : حنف مؤتمر اكسس
لاشابل الوزراء المقيمين في الرتبة الثالثة . ولكن هذه الفئة في طريق الزوال
في عصرنا الحاضر ويعتمد رجالها عادة لدى الدول الصغيرة او القليلة الشأن .

٤- **القائمون بالاعمال** *Chargés d'affaires* : ان القائم بالاعمال هو
مثل دبلوماسي من الرتبة الرابعة ، وهو يرأس بعثة دائمة ، ويشغل مركزاً
ثابتاً ، وليس من فرق بينه وبين سائر الممثلين الدبلوماسيين من سفراء ووزراء
مفوضين ووزراء مقيمين سوى ان هؤلاء يعتمدون لدى رئيس الدولة ، ويعتمد
القائم بالاعمال لدى وزير الخارجية . والقائمون بالاعمال نوعان : القائم بالاعمال
اصالة *en titre* والقائم وكالة *ad interim* .

ولامراء في ان كلمة « الممثل السامي » الواردة في المادة ٢٨٢ من قانون
العقوبات تنصرف الى جميع من تشبلهم هذه الرتب الاربع التي يقرها القانون
الدولي في التشيل الدبلوماسي ، ولكنها لا تنصرف الى غيرهم ممن لا يشتمون
بصفة « التشيل » كالتفاضل مثلاً .

ومن المسلم به ان المقصود بالحماية هو الدبلوماسي الاجنبي المعتمد لدى
الدولة السودية ، والممثل لبلاده فيها .

وقد نهج الشارع السوري في المادة ٢٨٢ نهج الشارع الفرنسي في المادة ٣٧
من القانون الصادر في ٢٩ غوز (يوليو) ١٨٨١ وتعديلاته ، فلم يشترط أن تكون
أفعال التعقيب او القذح او الذم واقعة على الاشخاص المقصودين بالحماية ، بسبب
امور تتعلق باداء وظائفهم او القيام بأعباء مناصبهم^{١١} ، فالتعريض بأعمالهم وحياتهم
الخاصة او صفتهم هو ، في الخضوع لحكم المادة ٢٨٢ المذكورة ، سواء بسواء .
ولقد حكم في مضر على كاتب بمثل عقوبة الجرمية الواردة في المادة ٢٧٢ لانه

(١) أما الشارع المصري في المادة ١٨٢ من قانون العقوبات المصري ، فقد أوجب القيام
مثل هذه الجرمية ، واستغنى عن القاذح ، توافر هذا الشرط .

نشر مقالاً نسب فيه لسفير دولة مسلمة الخط من كرامة دولته وعدم مراعاة
حرمة الدين بتعاطيه الحرق في الحفلات الرسمية^(١) .
والحماية لا تشمل سوى أشخاص من عددتهم المادة ٢٨٢ في ذواتهم ، أما
الطعن بأعمال حكامهم أو نقدها فلا يطبق فيه حكم هذه المادة .
ولإذا وقع الجرم الوارد في المادة ٢٨٢ على أحد أولئك الأشخاص بعد أن
زال عنه صفته ، كأن يكون سفيراً فاستقال ، أو أقيل ، أو انتهت مهمته في
سورية فلم يعد معتبداً لديها ، فإن حكم المادة ٢٨٢ غير جائز التطبيق ، وإلغياً
يُعاقب الفاعل بالعقوبة المنصوص عليها في المواد ٥٦٨ — ٥٧٢ التي تحتوي أحكام
جرائم التطهير والقدح والذم الواقعة على أفراد الناس العاديين^(٢) .

٣ — **الركن المعنوي: القصد الجرمي :** لا بد لقيام الجريمة الثانية
الواردة في المادة ٢٨٢ السالف ذكرها من توافر القصد الجرمي ، ويمكن فيه
أن يكون عاماً .
وإن ننس لأننس أث العلانية في هذه الجريمة ليست شرطاً من شرائط
قيامها ، ولا ركناً من أركانها .

أركان الجريمة الثالثة

وتتجلى هذه الجريمة في النص التالي :

(١) انظر قرار التعض المبرمي الصادر في ٢٨ مارس (آذار) ١٩٢٩ . والمنشور في
مجلة القواعد ، الجزء الاول ، رقم ٢/٢٠١ ص ٢٤٦ ، وأسباب الحكم ص ٢٤٩ ، وكذلك
إفراء محكمة التعض الفرنسية المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٣ ، والمنشور في
دالوز الزماني لعام ١٨٤٣ هـ ص ١٢٠ .
(٢) إفراء موسوعة دالوز الجزائية ، الجزء الثاني ، ص ٤٦٠ ، نبذة ١٤٠ من البحث
الوارد بعنوان : « outrage » .

« القذف او الذم الواقع علانية على رئيس دولة اجنبية او وزرائها او
ممثلها السياسي في سورية ».

يبدو من تدقيق هذا الوارد في صلب المادة ٧٨٢ من قانون العقوبات
ان اركان جريمة القذف او الذم التي ينطوي عليها يمكن تلخيصها بمايلي :

اولاً - وقوع فعل من افعال القذف او الذم ، وهذا هو ركن الجريمة
المادي .

ثانياً - ان يكون الشخص الذي وقع عليه فعل القذف او الذم رئيس دولة
اجنبية او احد وزرائها او ممثلها السياسي في سورية ، وهذا هو ركن الجريمة .

ثالثاً - أن يقع علناً ، وهذا هو وسيلة ارتكاب الجريمة .

رابعاً - القصد الجرمي ، وهذا هو ركن الجريمة المعنوي .

اولد - الركن المادي

وقوع فعل من افعال الذم او القذف

أ - اما الذم La diflamation هو نسبة امر الى شخص ولو في معرض
الشك او الاستفهام ينال من شرفه أو كرامته .

والذم ، في الفقه المصري ، القذف ، ويعد قاذفاً - في نظر الشارع
المصري - كل من اسند لغيره علانية اموراً لو كانت صادقة لا وجبت عقاب من
اسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً ، او اوجبت احتقاره عند اهل
وطنه^(١) .

(١) انظر المادة ١٠٢/٣ من قانون العقوبات المصري . اما طرائق الملاينة فقد ذكرت في
المادة ١٣١ من هذا القانون ذاته .

ب - واما القدح L'injure فهو كل لفظة اؤدراء او سباب وكل تعبير او رسم يشفان عن التحقير إذا لم تكن اللفظة او التعبير او الرسم منطوية على نسبة امر ما . وذلك دون التعرض لاحكام المادة ٣٧٣ التي تتضمن تعريف التحقير على الوجه الذي أوضعه آنفاً^(١) .

والقدح - في الاصطلاح المصري - هو السب^(٢) . وقد عرفه الشارح المصري بأنه كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف او الاعتبار^(٣) .

والفرق بين الدم والقدح ان الذام يسند إلى الشخص المذموم واقعة معينة وينسب إليه امر محدداً ينال من شرفه او كرامته فيعتبر ذاماً مثلاً من عزا إلى احد الناس انه مرق دابة جاره ، او الى قاض انه اوتش في قضية معروفة ، او الى سفير انه يتشجر بالمهربات ، او الى موظف انه اختلس مالاً في عهده . اما القدح فيتوافر بكل ما يمس قيمة الإنسان عند نفسه او يحيط من اعتباره عند غيره ، دون ان يستلزم ذلك اسناد عيب معين او نسبة واقعة محددة . فمن يقول عن آخر إنه لص او مزور او محتال او خائن او سكير او فاسق او ماجن او حيوان أو أسوأ خلق الله - هذا القائل يمد قاذحاً لا ذماً . وفيصل هذه التفرقة بين ما يعتبر ذماً وما يمد قذحاً أن الذم يصدر عن تلك الدائرة من دوائر النفس التي تسمى بدائرة المعروفة ، بينما يصدر القدح عن تلك الدائرة التي تدعى بدائرة الشعور فالذام انما يعبر في ذمه عن امر يعرفه او يزعم معرفته عن الغير عن امر يمكن إرجاعه على كل حال الى دائرة المعرفة في نفسه سواء اكانت معرفته مطابقة للحقيقة ام مغايرة لها . اما من يقدح في غيره فانه يعبر في قدحه عن شعوره نحو هذا الغير ، عن كرهه وبغضه وازدراءه ، وكل ذلك يدخل في نطاق

(١) اقرأ في تعريف الدم والقدح في احكام المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات السوري .

(٢) هذا التعريف وارد في المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات المصري .

الشعور ، ولا يصدق عليه وصف الوقائع التي يمكن أرجاعها الى دائرة المعرفة .
ولئن كان التفريق بين الذم والقدح من جهة ، وبين الذم والتحقيق من جهة
ثانية ، ممكنًا على الصورة التي أوردناها ، فإن التفريق بين القدح والتحقيق هو
من الصعوبة بمكان كبير . ولا ريب في ان نطاق التحقيق أشد شمولاً وأكثر سعة ،
فقد تلقى في دنيا النيل من الشرف صوراً شتى لا يتوافر فيها معنى الذم ولا القدح ،
وتظل مع ذلك تؤلف تحقيراً .

والذم والقدح يتحققان كلاهما بكل صيغة كلامية او كتابية سواء أوردت
على سبيل التوكيد في الإسناد ، ام وودت على سبيل الإخبار الذي يحتل
الصدق والكذب ، او الرواية عن الغير ، او ذكر الطعن بصورة تشكيكية
او استفهامية او غامضة من شأنها ان تلقى في اذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية ،
او ظناً او احتمالاً ولو وقتيين ، في صفة الامور المدعاة . ويستوي في الذم والقدح
ان ييوح الفاعل بالطعن على انه متحقق منه بالذات وعالم به ، وان ييوح بذلك
تقلاً عن الغير ، او يردده على انه مجرد اشاعة . فاذا ذكر الذم او القادح الطعن
معروناً بقوله : « والمهدة على الراوي » ، او بقوله : « وناقل الكفر ليس بكافر » .
فان ذلك لا يرفع عن كاهله مسؤولية الذم او القدح . ويعد ذاماً او قادحاً من
يعمد الى نقل مقال منشور في جريدة أخرى يتضمن ذمّاً او قدحاً ، فيعيد
نشره من جديد في جريدة أخرى : فان إعادة النشر يعد ذمّاً او قدحاً جديداً ؟
ولا ينفي المسؤولية ان يذكر الناشر انه لا يضمن صحة ما ينشر ^(١) .

(١) انظر الدكتور محمود محمود مصطفي في شرحه القسم الخامس من قانون العقوبات المصري .
ص ٢٧٣ ، وما بعدها ، وكذلك انراً - اذا شئت - قراء حكمة التفضيل المصرية الصادر في
١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ ، والمكتشور في مجموعة احكام حكمة التفضيل لسنة الاولى رقم
٨٣ ص ٢٥١ ، وقد دافع المتهم في هذه القضية بأنه هل السارات التي نشرها عن جريمة
فرجية ، فرض دفعه ، والاجتهاد الفرنسي مستقر على ذلك ايضاً . وكذلك من الشارع
السوداني بصرحة على هذه القاعدة في صلب المادة ٤٣٦ من قانون العقوبات السوداني .

ولا عبوة في ان يكون الدم أو القدرح وارداً في قالب التصريح أو التلميح أو التعريض أو التوبة أو التمسك أو المديح^(١) . أو ان يأتي معلقاً على شرط أو في صيغة افتراضية ، فان مثل هذا الأسلوب معاقب عليه ، بل هو أبلغ في الطعن وأشد خطورة^(٢) .

ولا يشترط صدور أو ترديد عبارات الدم أو القدرح من الفاعل ، وإنما قد يتحقق الدم أو القدرح بصيغة الإيجاب رداً على استفهام من ودد هذه العبارات. والخلاصة فان القانون لا يعتمد بالأسلوب القولي أو الكتابي الذي يحذره الزام^(٣) أو القساح ويجتهد فيه لتهرب من مسؤولية فعله ، فمى كان المفهوم من عبارته انه يريد النيل من شخص الماطعون فيه ، فان كان ذلك يكون معاقباً عليه^(٤) .

ثانياً : محل الجريمة

ان يكون الشخص الذي وجه اليه فعل من افعال القدرح أو الزم اليه شرعنا هو رئيسي دولته اجنبية أو أحد وزرائها أو ممثلها السياسي في سورية :

وقد أوضحنا في معرض بحث الجريمة الثانية الآتية الذكر الاشخاص المقصودين بالحماية التي أرادها الشارع السوري في نص المادة ٢٨٣ ، ولا مجال للتردد ، فليعد القارئ - إذا شاء - الى ما قلناه في بحثنا السابق .

(١) راجع قرار محكمة النقض المصرية المؤرخ في ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٦ والمتشور في مجموعة القواعد القانونية ، جزء ٧٠ رقم ١٠٨ ، ص ٩٤ .

(٢) انظر حكم النقض المصري الصادر في ١٥ يونيو (حزيران) ١٩٤٨ والمتشور في مجموعة القواعد القانونية ، جزء ٧ رقم ٦٤٢ ، ص ٦١٣ .

(٣) اقرأ قرار محكمة النقض المصرية المؤرخ في ١١ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٣٣ والمتشور في مجموعة القواعد القانونية ، جزء ٣ ، رقم ١٧٢ ص ٢٢٠ .

ثالثاً: وسبب ارتكاب الجريمة

وقوع الزم أو القرح العلنية

أي بوسيلة من الوسائل التي ذكر الشارع السوري أمثلة تطبيقية عنها في صلب المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات . وقد ألمعنا الى هذه الوسائل في معرض بحث الركن الثالث من أركان الجريمة الأولى المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ، فليعد اليها من يشاء ^(١) .

رابعاً: الركن المعنوي

القصد الجرمي

ويكفي فيه أن يكون عاماً . ويتوافر متى ثبت لدى الفاعل قصد النيل من شرف المعتدي عليه أو كرامته وقصد اذاعة ذلك . ومتى استكمل القصد الجرمي العام عنصرية هذين فلا عبرة بعد ذلك لما سبقه من بواعث ودوافع أو يلحق به من أعراض وغايات . ولا يستلزم القانون في جريمة القذف أو الذم قصداً خاصاً كنية الإضرار مثلاً ؛ ذلك لأن الذم أو القذف ضار بذاته ، ويتروتب عليه بمجرد وقوعه تعريض سمعة المعتدي عليه للاذى ؛ وهذا يكفي لاستحقاق العقاب ، فلا محل إذن لاستتراط نية الإضرار في قيام هذه الجريمة .

أما إثبات هذا الركن المعنوي وبيانه فيختلف باختلاف متغيره ، وباختلاف الأمور المنسوبة الى المعتدي عليه والعبارة الموجهة اليه .

٢ - فإذا كانت الأمور المسندة شائنة في ذاتها وكانت العبارات مقذعة فإن قصد النيل من شرف المعتدي عليه أو كرامته يفترض افتراضاً في حق الفاعل . ولا يكون على عاتق النيابة عندئذ سوى إثبات صدور هذه الأمور أو العبارات عن

(١) - هد - إذا شئت - الى الصفحة ٦٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

المدعى عليه . ويكفي في بيان القصد الجرمي في مثله الاول ان تذكر المحكمة في قرارها العبارات التي ثبت صدورها عن المدعى عليه ، ولا تكون ملزمة بالتحدث صراحة عن القصد . وفي هذه الحالة يقع على عاتق المدعى عليه عبء نفي القصد الجرمي لديه ، فتكون البرادة واجبة اذا اثبت انه لم يكن يقصد مدلول الأمور والعبارات التي أسندتها او وجهها ، والمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير ذلك . ولكن عليها اذا حكمت بالبرادة ان تدلل على انتفاء القصد الجرمي . فاذا اقتصر على القول ان القصد غير متوافر دون ان تدحض القرينة القائمة على توافره في الامور الشائنة بذاتها والعبارات المقتدة ، فان حكمها يكون قاصر البيان . واذا لم تقتنع المحكمة بدفاع المدعى عليه فعليها ان ترد على أوجه دفاعه .

ب - اما اذا لم تكن العبارات الموجهة والامور المنسوبة الى أحد الأشخاص المقصودين بالطامة مقدمة او شائنة بذاتها ، كأن تكون مثلاً غير ظاهرة المعنى لما فيها من اساليب الجواز التي يستعملها الذم او القاذح لاختفاء قصده ، فلا سبيل لافتراض القصد الجرمي بل يجب على جهة الادعاء اثباته ، وعلى المحكمة ان تستظهره ، وان تقيم عليه الدليل في حكمها من غير العبارات المسندة .

وكما يستفاد قصد الذم او القدح من فحش القول واقتداعه ، فكذلك يستفاد قصد الاذاعة من وسيلة العلانية التي لجأ اليها الفاعل للبروح بذهمه وقدهه . وليس على النيابة العامة في مثل هذه الحال الا ان تثبت ان الذم او القدح قد حصل بطريقة من طرائق العلانية المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ؛ وللمحكمة ان تتخذ من علانية الذم أو القدح قرينة على توافر نية الاذاعة . واذا كان المدعى عليه لا يقصد سوى مواجهة الممتدى عليه دون سائر الناس بما يؤله ويجرحه ويتأذى به ، فعليه عندئذ ان ينفي القرينة القائمة ضده اي ان يثبت انتفاء قصد الاذاعة لديه ^(١) .

(١) اقرأ قرار محكمة النقض الفرنسية المؤرخ في شباط (فبراير) ١٩٥٠ والمذكور في دالو ١٩٥٠ ص ٢٣٠. وهذا اشار اليه الدكتور محمود محمود مصطفى في المراجع السابق ص ٢٩٤ .

المقبولة

هذه هي الجرائم التي نصت عليها المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ، شرحنا عناصرها وأركانها ، ويجمل بنا الآن ان نبين العقوبة التي فرضها الشارع على فاعليها .

لقد عينت المادة ٢٨٢ المذكورة عقاباً واحداً لجميع جرائم التحقير والقدح والذم الواردة فيها ، وهو العقاب الجنحي المقرر في المادة ٢٨١ من أجل تحريض جنود الدولة الأجنبية على الفرار أو العصيان . فجميع هذه الجرائم اذن هي ذات وصف جنحي ويعاقب فاعلوها بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبغرامة لا تتجاوز المائتي ليرة . ويجوز للمحكمة عند الحكم ان تقضي ايضاً بال منع من الحقوق المدنية او منع الإقامة او الاخراج من البلاد عملاً باحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

ولا يفرق عن البال ان وقع الدعوى العامة في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ يتوقف على تقديم شكوى من الفريق المتضرر والشكوى هي مجرد إخبار بتقديم به الى المرجع المختص من وقت عليه جريمة التحقير أو القدح أو الذم . ولا يشترط في الشكوى ان يطلب الشاكي المتضرر الحكم له بالتعويض عن الضرر المادي أو الأدبي الذي لحق به من جراء الجريمة . ولأننا يكفي فيها مرد الوقائع الجرمية . أما إذا تضمنت الشكوى مثل ذلك الطلب فتتقلب إلى ادعاء شخصي ، ويخضع مقدمها لوجبة أداء السلفة ، وغيرها من الوجائب التي تفرضها قواعد الاصول .

وبصح ان يقدم الشاكي شكواه مباشرة الى المرجع القضائي المختص فتعرك بذلك الدعوى العامة على الفاعل ، وغالباً ما يتقدم الفريق المتضرر بشكواه بصورة غير مباشرة أي بالطرق الدبلوماسية المألوفة ، فتحيل وزارة الخارجية

الشكوى إلى وزارة العدل التي تحيلها بدورها إلى النيابة العامة ذات الصلاحية فتتلقاها وترفع معها الدعوى العامة لدى المحكمة المختصة .

ولا جدال في أن تنازل الشاكي عن شكواه ، أو صفح الفريق المتضرر ، يسقط الدعوى العامة ، إذا أعلن قبل اكتساب الحكم حجية الأمر المقضي أو قوة القضية المقضية ؛ وإذا حصل بعد ذلك فإنه يوقف تنفيذ العقوبة المقضية بها يلغىها .

وقد أقرت هذه القواعد المادتان ١٥٦ المعدلة و ١٥٧ من قانون العقوبات^(١) .

وإذا كانت ملاحقة فاعلي الجرائم الواردة في المادة ٢٨٢ ، ومحاكمتهم ، وإيقاع العقاب بهم ، متوقفاً جميعه على تقديم شكوى من الفريق المتضرر ، فإن ذلك كله متوقف ايضاً على وجود أحكام ماثلة لأحكام المادة ٢٨٢ المذكورة ، في صلب قوانين الدولة الاجنبية التي ينتمي اليها الشاكي المعتدى عليه ، أو في الاتفاقات الموقعة معها .

وتشترك المادة ٢٨٢ السالفة الذكر في تطلب هذا الشرط ، أي شرط المعاملة

(١) ولعل من الخير ان ثبت هنا نص المادتين . اما المادة ١٥٦ المعدلة فتعني مايلي :
« ان صفح المجني عليه في الاحوال التي يعلق فيها القانون اقامة الدعوى العامة على تقديم الشكوى او الدعوى الشخصية يسقط دعوى الحق العام . ويوقف تنفيذ العقوبات ، الا اذا من القانون على خلاف ذلك .

» ٢ - على ان العقوبات المحكوم بها بحكم مكتسب قوة القضية المقضية قبل الصفح تظل تحسب في تطبيق الاحكام المتعلقة بوقف التنفيذ ووقف الحكم النافذ وإعادة الاعتبار والتكرار واعتياد الاجرام .

» ٣ - لا مفعول للصفح على التدابير الاحترازية والتدابير الإصلاحية » .

ونص المادة ١٥٧ على مايلي :

» ١ - يمكن استنتاج الصفح من كل عمل يدل على هو المجني عليه او مصالح المتداعين .

» ٢ - الصفح لا ينقض ولا يعلق على شرط .

» ٣ - الصفح من احد المحكوم عليهم يشمل الآخرين .

» ٤ - لا يعتبر الصفح اذا تعدد المدعون الشخصيون ما لم يصدر عنهم جميعاً » .

بالمثل ، مع سائر زميلاتها المراد الاخرى ٢٧٩ - ٢٨٣ التي تتضمن جميعها جرائم ذات اساس بالقانون الدولي .

الزعم المبالغ

بقي علينا ان نتساءل : هل يُباح لمرتكب الذم الراود في المادة ٢٨٢ أن يثبت ، تبريراً لنفسه ، الواقعة التي نسبها إلى رئيس دولة اجنبية او احد وزرائها أو ممثلها السياسي المعتمد في سورية ؟

والجواب على هذا التساؤل يقتضي الوقوف على الحل الذي أقره الشارع السوري لتوفيق بين ضرورتين اجتماعيتين : حرية الرأي وحق النقد من جهة والحفاظ على الشرف والكرامة والاعتبار من جهة ثانية . ولا بدّ للشارع من اقامة الحدود والقواعد التي تحفظ التوازن بين هذين المبدأين أو القيتين الأساسيتين في المجتمع . وقد انتهى الشارع السوري من ذلك إلى إقرار القواعد التالية :

آ - ليس للمجتمع أية مصلحة جديدة في الاطلاع على مساوىء الافراد ، ولا سيما ما يمسّ حياتهم الخاصة ، فهو لا يبيع الولوغ في كراماتهم وأعراضهم ، ولا يميز النيل من شرفهم أو اعتبارهم ، ولا يسمع - بالتالي - لمرتكب الذم بأحد الناس ان يثبت تبريراً لنفسه حقيقة الفعل موضوع الذم ، أو أن يقيم الدليل على اشتهاؤه ، وهذا المبدأ أقرته المادة ٥٦٩ من قانون العقوبات ، وقد ذكرنا نصها آنفاً .

ب - بيد أن لهذه القاعدة استثناء توجبه المصلحة العامة ، ويقتضيه حرص المجتمع على أن يظل سلوك من يتصدى لخدمته في إدارة الشؤون العامة بريئاً من كل عيب خالياً من كل شائبة . وهذا ما حدا بالشارع السوري الى إباحة الذم إذ كان موجهاً إلى أعمال الموظف وصحيحاً . وهكذا أوجبت المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات تبرئة الدائم إذا كان المذموم موظفاً ، وكأث موضوع الذم يتصل بأعمال الوظيفة ، وقبلت صحته :

بـ - ومع ذلك فإن هذه القاعدة الاستثنائية لا يجوز الأخذ بها إذا كانت
الذم واقعاً على رئيس الدولة العربية أو على رئيس دولة أجنبية أو أحد وزرائها
أو ممثلها السياسي في سورية . ولقد رأى الشارع السوري أنه لا يجوز اثبات
الفعل موضوع الذم إذا كان موجهاً إلى أحد هؤلاء الأشخاص ، لأن رئيس
الدولة هو في أغلب الأحيان شخص غير مسؤول . ولأن الخوض في مثل هذه
الأمور في ساحات القضاء ، والتمرض اليها في المحاكم العلنية ، قد يؤديان إلى
عواقب غير محمودة .

وقد جاءت المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات صريحة واضحة في هذا الموضوع ،
اذ نصت في نهايتها على أنه « لا يجوز اثبات الفعل الذي كان موضوع الذم »^(١)
وننتقل بعد هذا إلى بحث أحكام المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات ،
وهما يتضمنان أحكام التشديد واشتراط المعاملة بالمثل ، ويُعتبران بمثابة قواعد
شامة وأحكام عامة للجرائم الماسة بالقانون الدولي .



(١) انظر أيضاً نص المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات .

الفصل الثامن

الوعظام العامة

في

الجرائم الماسة بالقانون الدولي

تمهيد : نتناول في هذا الفصل الثامن والاخير من فصول باب الجرائم الماسة بالقانون الدولي أحكاماً عامة اوردتها الشارع السوري في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ ، وأوجب التقيد بها في تطبيق النصوص المنطوية على هذا النوع من أنواع الجرائم المحلة بأمن الدولة الخارجي .

أولاً - أوعظام المادة ٢٨٣

تنص المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات على ما يلي :

« اذا كانت الجريمة المقررة في الارض السورية او بفعل سوري على رئيس دولة اجنبية او احد وزرائه او ممثله السامي في سورية لا تقع تحت طائلة عقوبة خاصة ، شددت العقوبة القانونية على نحو ما ذكر في

وقد يسوقنا التبصر في هذا النص إلى إبداء الملاحظات التالية :

أ - لقد أولى الشارع السوري رؤساء الدول الاجنبية وزوارئها وممثلها السياسيين في سورية عناية فائقة ورعاية بالغة ، وخصهم بحماية لم يحص بها سواهم ، واتخذ من صفتهم تلك ظرفاً مشدداً قانونياً يوجب تشديد العقاب على فاعلي الجرائم المقررة ضدهم . وهذا الامعان البالغ في توفير الحماية هؤلاء الاشخاص مرده ما تولده هذه الجرائم التي تقع عليهم من آثار في ميدان العلاقات الدولية ، وما تحدته من صدى وانكاسات في المجتمع الدولي .

ب - لقد حدد الشارع في المادة ٢٨٣ مدى التشديد أي مقدار الزيادة في العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجرائم الواقعة على رؤساء الدول الاجنبية وزوارئها ومثلها السياسيين المعتمدين لدى الجمهورية العربية السورية . فاذا كانت العقوبة المقررة قانوناً للجريمة هي الاشغال المؤبدة ، ووقعت هذه الجريمة على احد اولئك الاشخاص الآنف ذكرهم ، فان العقوبة المشددة الواجب فرضها على الفاعل هي الاعدام . واما اذا كانت العقوبة المقررة بمقتضى النص القانوني هي مؤقتة فيجب ان تزداد من الثلث الى النصف ، واذا كانت غرامة فتضاعف (٢) .

ج - إن تشديد العقوبة القانونية على النعمو الذي ذكرناه في الجرائم الواقعة

(١) تنص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات على مايلي :

« إذا لم يبين القانون مفعول سبب مشدد ، أوجب السبب المذكور تشديد العقوبة على الوضوح التالي :

« يبدل الاعدام من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وتزداد كل عقوبة مؤقتة من الثلث الى النصف ، وضاعف الغرامة »

(٢) وذلك على النحو الوارد في صلب المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات وقد ذكرنا صفا .

على رؤساء الدول الأجنبية أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في سورية يستلزم توافر الشروط التالية :

الشروط الأولى : ان تكون الجريمة مقترفة في الارض السورية ^(١) ، او ان يكون فاعلها سورياً . وذلك لان الدول لا تعتبر مسؤولة — في نطاق الشرع الدولي — إلا عن الافعال التي ترتكب في حدود الاقليم الخاضع لسيادتها ، او تلك التي يقتربها رعاياها . فاذا وقعت الجريمة في الارض السورية ، فان العقوبة تشدد سواء أكان فاعلها سورياً أو اجنبياً . أما اذا اقترف الجريمة سوري ، فان العقوبة تشدد أبداً كان مكان وقوعها ، في داخل سورية أو في خارجها . واما اذا اقترف الجريمة في البلاد الأجنبية وكان فاعلها اجنبياً فلا سبيل الى تشديد العقاب المفروض قانوناً ، ولا سبيل — بالتالي — الى تطبيق احكام المادة ٢٨٣ التي هي موضوع بحثنا هذا . وليس مرد ذلك الى انحصار مسؤولية الدولة بما يقع في ارضها وما يرتكبه رعاياها فحسب ، وانما السبب فيه ايضاً ان اغلب الجرائم الماسة بالقانون الدولي والمنصوص عليها في المواد ٢٧٨ — ٢٨٢ من قانون العقوبات غير معاقب عليها في التشريع الجزائي السوري الا اذا كانت مقترفة في الارض السورية أو كان فاعلها سورياً .

الشروط الثاني : ان تستهدف هذه الجريمة المقررة في الارض السورية او المرتكبة من سوري : رئيس دولة اجنبية او احد وزرائها أو ممثليها السياسي في سورية ، وهؤلاء هم الاشخاص المقصودون بهذه الحماية التي أضفاها الشارع السوري . وقد سبق ان شرحتنا مدلول كل منهم فلا حاجة الى الخوض في ذلك من جديد .

الشروط الثالث : ان لا يكون الشارع قد افرد لهذه الجريمة المقررة نصاً خاصاً ، وجعل منها جريمة قائمة بذاتها ، وفرض على فاعلها في صلب هذا النص

(١) لتعديد المعنى المراد من « الارض السورية » راجع ما كتبناه في الصفحة ٦٠٢ وما بعدها من مؤلفنا هذا في معرض شرح احكام المادة ٢٧٩ السابق بيانها .

الحاصل بها عقوبة محدثة مستقلة . أما اذا كانت هذه الجريمة المرتكبة تقع تحت طائلة نص خاص يعين لها عقوبة خاصة ، فلا سبيل الى التشديد ، وانما يطبق على فاعلها العقاب المخصص لها بمقتضى هذا النص الذي أفردته الشارع خصيصاً لها . ومثال ذلك : أن جرائم التحقير والقدح والذم الواقعة على رؤساء الدول الاجنبية أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في سورية يقع فاعلها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في صلب المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ، ولذلك فلا مجال لأخذ مقترفيها بالتشديد الوارد في المادة ٢٨٣ الآتية الذكر .

وأغلب الظن أن جرائم التحقير والقدح والذم هي - في مانع - الجرائم الوحيدة التي أفرد لها الشارع عقوبات خاصة ، اذا ما اقترنت ضد رؤساء الدول الاجنبية او وزرائها أو ممثليها السياسيين في سورية . أما ما عداها من الجرائم التي قد تكتفّر ضد هؤلاء الاشخاص فتقع تحت طائلة العقوبات العادية المقررة قانوناً على أن تراعى عند فرضها وتطبيقها أحكام التشديد الواردة في المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات . فاذا أقدم سوري مثلاً على قتل سفير دولة أجنبية في سورية قصداً ، تفرض على الجاني العقوبة المقررة لجريمة القتل قصد بمقتضى نص المادة ٣٣٣ من قانون العقوبات ، وهي الاشغال الشاقة من خمس عشرة سنة الى عشرين سنة ، ثم ترد هذه العقوبة عند تحديد حجمها بمقدار ثلثها الى نصفها عملاً بأحكام المادة ٢٨٣ السالف بيانها .

الشرط الرابع : أن يكون في قوانين الدولة التي ينتمي اليها الشخص المحتدي عليه ، أو في الاتفاقات المعقودة معها أحكام مماثلة لأحكام التشديد الواردة في هذه المادة الـ ٢٨٣ من قانون العقوبات السوري .

فاذا استكملت الجريمة الواقعة على رئيس دولة أجنبية أو أحد وزرائها أو ممثليها السياسي في سورية هذه الشرائط الأربع التي جلوهاها ، طبق حكم المادة ٢٨٣ ، وشددت العقوبة القانونية على فاعل هذه الجريمة وفق نص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات ، وتقضي هذه المادة بتبديل الاعداء من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وبزيادة كل عقوبة مؤقتة من الثلث الى النصف وبمضاعفة الفرامة .

وليجدر بنا أن نشير إلى أن صياغة المادة ٢٨٣ نعوذها الدقة . فقد ضلقت من مدى الحماية القانونية إذ قصرنا على رئيس الدولة الأجنبية ووزرائه ويمثلها السياسيين في سورية . وقد جاء هذا النص في وليد خط في النقل عن النص الفرنسي . والصواب فيه أن يشمل رئيس الدولة الأجنبية ووزرائها ويمثلها السياسيين في سورية . ولقد رأينا أن السفراء والوزراء المفوضين والوزراء المقيمين والقائمين بالأعمال وسواهم ممن هم في عداد الرتب الأربع السالف بيانها يمثلون دولهم ويتمتعون بصفة التمثيل السامي في الدول التي يتولون مناصبهم فيها . بيد أنه لا يمثل رئيس الدولة من بينهم إلا السفراء وحدهم ومنهم في منزلتهم في الرتبة الأولى من رتب التمثيل الدبلوماسية الأربع . ولا مراء في أن غاية الشارع هي أن تشمل العناية جميع هؤلاء على السواء؛ وأرادة الشارع هذه جلية واضحة في النص الفرنسي للمادة ٢٨٣ .

ثانياً — الماد ٢٨٤

لا جدال في أن أغلب الأفعال التي تؤلف الجرائم الماسة بالقانون الدولي تؤدي مصالح الدول الأجنبية وتخل بأمنها وسلامتها وكرامتها ، أكثر مما تسيء إلى أمن الدولة السورية ذاتها وسلامتها . ومن البديهي أنه لا يطلب من الشارع السوري أن يحمي أمن دولة أجنبية ما ومصلحتها إلا بالقدر الذي يحمي فيه هذه الدولة الأجنبية ذاتها في صلب تشريعها أمن الدولة السورية ومصلحتها . وعلى ذلك ، وعملاً بمبدأ المساواة بين الدول ، فقد اشترط الشارع السوري تطبيق أحكام الحماية المنصوص عليها في المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يكون تمة أحكام مائة لها في تشريع الدولة الأجنبية المقصودة أو في الاتفاق الدولي المعقود معها . ويدعى هذا الشرط ، في القانون الدولي ، بشرط « المعاملة بالمثل La réciprocité » . وقد أورد الشارع السوري هذا الشرط

بصرامة في صلب المادة ٢٨٤ التي تنضي بمايلي :
« لا تنطبق أحكام المواد ٢٧١ الى ٢٨٣ إلا إذا كان في قوانين الدولة ذات الشأن ، او في الاتفاق المفعود معها أحكام مماثلة » .
وقد ألمنا الى « القاعدة التي أقرتها المادة ٢٨٤ في معرض شرحنا لكل مادة من المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ »^(١) . ولعل من المفيد أن ندون هنا بعض الملاحظات التي تمنى للباحث عند تدقيق الحكم الذي أطلقه الشارع في المادة ٢٨٤ الآتية ذكرها :

آ - ان اشتراخ مثل هذا النص الوارد في المادة ٢٨٤ يشتر أحكام المواد التي تنظم الجرائم الماسة بالقانون الدولي في قانون العقوبات الى فصلتين :
١ - **الفصل الاول** : 'يلاحق فاعلو الجرائم الواردة فيها ويحاكمون وتقرض عليهم العقوبات المقررة ، كما يلاحق ويحاكم ويعاقب سائر فاعلي الجرائم المثلثة بأمن الدولة السورية ، ولا تستلزم الملاحقة أو المحاكمة وتطبيق العقاب أن ترد أحكام مماثلة في شريعة الدولة المجهني عليها أو في الاتفاق المفعود معها .
ومعنى كل هذا أن الشارع لا يشترط المعاملة بالمثل لتطبيق أحكام هذه الزمرة من المواد ، نظراً لماهية الجرائم التي تنطوي عليها . وتنحصر هذه الفصلة بماورد في المادة ٢٧٨ التي تشتمل على جرائم خرق تدابير الحياد وتعريض سورية لخطر أعمال عدائية ، وتمكين صلاتها بدولة اجنبية ، وتعريض الرعايا السوريين لأعمال ثأبية تقع عليهم أو على أموالهم . ومن البدهي أن الشارع يعاقب على هذه الجرائم ولو لم يكن في تشريع الدولة الأجنبية التي آذنتها أو في الاتفاق المفعود معها أحكام مماثلة للأحكام الواردة في صلب المادة ٢٧٨ الآتية الذكر .

(١) راجع - إذا شئت - في الصفحات ٥٥٧ و ٥٦١ و ٥٩٨ و ٦٢٠ و ٦٣٥ و ٦٣٨
٦٣٩ من كتابنا هذا .

٢ - الفصيلة الثانية : وبشرط الشارع من أجل ملاحقة فاعلي الجرائم الواردة فيها ومحاكمتهم ، ومعاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٧٩-٢٨٣ وجود نصوص مماثلة في قوانين الدولة الاجنبية المجني عليها أو في الاتفاق الدولي المعقود معها .

وهذه الجرائم هي :

- ١ - الاعتداءات أو المؤامرات التي تهدف إلى تغيير دساتير الدول الاجنبية وحكوماتها بالعنف ، وإلى اقتطاع جزء من أراضيها (المادة ٢٧٩) .
- ٢ - تجنيد جنود للقتال ضد دولة أجنبية (المادة ٢٨٠ المعدلة) .
- ٣ - تجرير جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان (المادة ٢٨١) .
- ٤ - الحط من اعتبار الدول الاجنبية (المادة ٢٨٢) .

وكذلك لا تُشدد العقوبات على النعمو الوارد في المادة ٢٨٣ مالم تقتض قوانين الدولة الاجنبية المقصودة أو الاتفاقات المعقودة معها بتشديد مماثل .

ب - ولئن لم يُجيز المادة ٢٨٤ أن تطبق أحكام المواد ٢٧٩-٢٨٣ مالم يكن ثمة نصوص مثلها في قوانين الدولة الاجنبية الممتدى عليها أو في الاتفاقات المعقودة معها ، فإن عدم وجود مثل هذه النصوص لا يجعل اقتراف الافعال الواردة في المواد ٢٧٩-٢٨٣ ملامحاً لا عقاب عليه بتاتاً - ولما يمنع عدم توافر المعاملة بالمثل فرض العقوبات المقررة في تلك المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ على مرتكبي الافعال التي تذكرها . ويظل من الجائز أن تؤلف تلك الافعال جرائم قائمة بذاتها تُفرض على فاعليها عقوبات أخرى تقضي بها أحكام غير الاحكام التي تنص عليها المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ المستع تطبقها في تلك الحالة .

فأفعال التحقير والقدح والذم يعتبرها الشارع في المادة ٢٨٢ من الجرائم الماسة بالقانون الدولي إذا وقعت على رئيس دولة أجنبية أو أحد وزرائها أو ممثلها السامي ، ويقاقب فاعليها بالعقوبات المقررة في المادة ٢٨٢ عنها .

فإذا لم ينطوّر تشريع تلك الدولة الأجنبية أو الاتفاق المعقود معها على نص مماثل لهذا النص الوارد في المادة ٢٨٢ وجب الامتناع عندئذ عن تطبيق أحكام هذه المادة الأخيرة ، وعن فرض العقوبات المقررة فيها على مقترفي أفعال التحقير أو القدح أو الذم . ولكن ذلك لا يجعل أفعال التحقير والقدح والذم الواقعة على رئيس تلك الدولة الأجنبية أو وزرائها أو ممثليها السياسيين في سورية أفعالاً مباحة بنحو فاعلوها من كل عقاب ، وإنما يظل من الجائز أن تطبق على هذه الأفعال أحكام المواد ٥٦٨-٥٧٢ التي تعاقب على جرائم التحقير والقدح والذم المقررة ضد الأفراد العاديين ، ولذا لم يعد من الممكن أن تفرض العقوبات الواردة في المادة ٢٨٢ على مقترفي أفعال التحقير والقدح والذم لعدم توافر المعاملة بالمثل ، فإن هذه الأفعال تبقى خاضعة لأحكام المواد ٥٦٨ - ٥٧٢ السالف بيانها وتعرض على فاعليها العقوبات المنصوص عليها في هذه المواد ذاتها .

ج - إذ تعذر الأخذ بأحكام المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ لعدم توافر نص مماثل في قوانين الدولة الأجنبية المقصودة أو في الاتفاقات المعقودة معها ، ولم تقع الأفعال المقررة تحت طائلة نص آخر من نصوص التشريع الجزائي السوري ، فإن من الجائز اللجوء حينئذ إلى تطبيق أحكام النص العام الوارد في صلب المادة ٢٧٨ ، إذا كان من شأن هذه الأفعال المرتكبة تعريض سورية لخطر أعمال عدائية أو تمكيد صلاتها بالدولة الأجنبية ذات الشأن ، أو تعريض السوريين لأعمال تأوية تقع عليهم أو على أموالهم .

د - إذا امتنع تطبيق أحكام المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ على الأفعال المقررة ، ولم تقع تحت طائلة أي نص جزائي آخر ، وجب اعتبارها أفعالاً مباحة في نظر الشارع السوري ، وبجها فاعلوها من كل عقاب في سورية .

هـ - ولا يغرن عن البال أن شرط المعاملة بالمثل يعتبر متوافراً في إحدى حالتين اثنتين :

الحالة الأولى : عندما يرد في صلب التشريع الوطني الداخلي للدولة الأجنبية

ذات الشأن نص قانوني مماثل للنص الوارد في قانون العقوبات السوري والمطلوب تطبيقه بين نصوص المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ الآتية شرحها .

الحالة الثانية : عندما لا يرد مثل هذا النص المماثل في صلب التشريع الوطني للدولة الأجنبية ذات الشأن ، ولكنه يرد ، مع ذلك ، في نصوص الاتفاقات أو المعاهدات أو المواثيق الدولية التي تم عقدها مع هذه الدولة الأجنبية ذاتها .

ولذلك يستوي لتطبيق أحكام المواد ٢٧٩ - ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يكون شرط المعاملة بالمثل قد أقرت به الدولة الأجنبية ذات الشأن عن طريق تشريعها الوطني الداخلي ، أو اشتدته على نفسها في إحدى المعاهدات أو الاتفاقات أو المواثيق الدولية .

. . .

هذه هي أحكام المواد ٢٧٨ - ٢٨٤ الخاصة بد الجرائم الماسة بالقانون الدولي ؛ ننتقل من بعدها إلى شرح أحكام المواد ٢٨٥ - ٢٨٨ التي تنطوي على جرائم « النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي » . وقد أدخلها الشارع السوري في عداد الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي .

★ ★ ★

البيان الرابع

النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي

Des atteintes au prestige de l'Etat et au sentiment national

المواد ٢٨٥ - ٢٨٨

يتضمن هذا الباب الفصول الخمسة التالية :

الفصل الاول : جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
في التشريع الجزائري المقارن .

الفصل الثاني : الدعاوى الرامية الى إضعاف الشعور القومي او
إيقاظ العنصرية أو المذهبية .

الفصل الثالث : نقل الانباء التي من شأنها أن توهم نفسية الامة.

الفصل الرابع : إذاعة أنباء في الخارج من شأنها أن تنال من هبة
الدولة أو من مكانتها المالية .

الفصل الخامس : الانخراط في جمعية أو منظمة سياسية أو اجتماعية
ذات طابع دولي .

الفصل الأول

جرائم النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي في التشريع الجزائي المقارن

تمهيد : — لقد اتسع أفق الحرب الحديثة ، فلم تعد تقتصر على الصراع بين العسكريين في ميادين القتال بالأسلحة الفتاكة المدمرة ، ولكننا امتد نطاقها فشمل المدنيين بسلاح جديد لا يزعج الأنفس ، بل يحطم الأعصاب ، ويلقي الرعب في القلوب ، والقلق في الحواطر ، والرهن في العزائم ، ويحرك الشهوات والفرائر والنعرات حتى يضيق الناس ذرعاً بالحرب ، ويتبرمون بأهوالها ، وينقلب بعضهم على بعض ، ويكرهون المضي في النزال .

هذا السلاح الجديد لجأت اليه بعض الدول إبان الحرب العالمية الأخيرة ومن قبلها ، ترهف به شعور السفط والتذمر عند خصومها ، وتثير الفتن والعصبيات والمطامع ، وتبث بذور الفرقة والشحناء في نفوس الكتل والعناصر والطبقات والطوائف والهيئات المختلفة التي يتألف منها كيان الأمة المعادية ، وتجسم مضايقات الحرب وكوارثها وأهوالها ، وتميز مشاعر الناس بإشاعة الأخبار الكاذبة والدعاوات

المعرضة بينهم إضعافاً لمعنوياتهم ، وإنها كآلة مقاومة في نفوسهم ، حتى تنحل
الامة فلا تقوى على التماسك والصمود امام عدوها ، وحتى تذهب ريجها ، فيظفر
بها ، ويظهر عليها .

اولاً : جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور

القومي في التشريع الجزائري الاجنبي

ولم ير الشارع في شتى الدول والامصار مناصاً من مكافئة هذه الدعاوات
الخطرة التي تقتك بالمقول والافئدة والاعصاب ، فتحدث في الشعوب من الآثار
مالا تقوى على إحداثه الاسلحة المادية ، وتقتل روح البطولة والنضال في ابنائها .
ومرعان ما صدرت تشريعات جزائية تقضي بتجريم هذه الدعاوات وفرض
العقوبات الشديدة على الفاعين بها ، حتى لقد اعتبرها بعض التشريعين من قبيل
الحياة ، وعاقبوها عليها بالإعدام^(١) .

١ — في ايطاليا

ففي ايطاليا مثلاً ، اعتبر الشارع الايطالي الدعوة السياسية الى الهزيمة
Défaitisme politique جريمة يعاقب عليها في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات
الصادر في عام ١٩٣٠ بالسجن مدة لا تقل عن الخمس سنوات . ومن الطريف
أن ثبت نص هذه المادة في مايلي :

« كل من أذاع في زمن الحرب أو نقل اشاعات أو اخباراً كاذبة أو معرضة
أو مبالغاً فيها من شأنها أن تثير الذعر بين الناس ، أو توهن النفس العامة ، أو

(١) انظر الفقرة ٣ من المادة ٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد اخيت هذه
الفقرة بموجب المرسوم التشريعي الذي اصدره الشارع الفرنسي في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٠

تضعف بأية وسيلة مقاومة الامة أمام العدو ، وكل من مارس ، بأية صورة ، نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

وقد شدد الشارع الايطالي العقاب وأوجب ألا تقل مدة السجن عن خمسة عشر عاماً إذا وقع الفعل بطريق الدعاية ، أو كاث موجهاً إلى الجيش ، أو ارتكبه الفاعل بدافع من الأجنبي .

وتشدد العقوبة أيضاً فتغدو الاشغال الشاقة المؤبدة إذا اقترف الفاعل الفعل بدافع من العدو .

ولم يقتصر الشارع الايطالي على تجريم « الإنزامية السياسية » *Défaitisme politique* ، ولكنه عاقب أيضاً على « الإنزامية العسكرية » *Défaitisme militaire* وعلى « الإنزامية الاقتصادية » *Défaitisme économique* ولقد نصت المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات الايطالي على معاقبة من يدعو العسكريين الى الخروج على الطاعة ، أو الحث باليمين ، أو التحول عن القيام بواجبات النظام العسكري ، أو التردد على القوانين والانظمة او مخالفة التعليمات ، وذلك بالسجن من سنة الى ثلاث سنوات ، ما لم يؤلف الفعل جرماً ذا عقوبة أشد .

وإذا وقع الفعل علناً ، أو اقترف في زمن الحرب ، شددت العقوبة أيضاً . اما الدعوة الاقتصادية الى الهزيمة فقد عاقبها الشارع الايطالي في صلب المادة ٣٧٧ ، ونصها مايلي :

« كل من لجأ في زمن الحرب الى استخدام أية وسيلة تستهدف تخفيض اسعار القطع او التأثير في صفقات الاسناد والقيم العامة أو الخاصة على وجه تعرض فيه للخطر مقاومة الامة أمام العدو ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة أقلها ثلاثون ألف لير^(١) .

(١) اللير هو وحدة النقد الايطالي ، ويبادل نصف قرش سوري .

«وإذا قام الفاعل بالفعل بدافع من الاجنبي عوقب بالسجن عشر سنوات على الأقل .
 «وإذا كان الاجنبي عدواً عوقب الفاعل بالسجن خمس عشرة سنة على الأقل» .
 ويفرض الشارع الايطالي هذه العقوبات ذاتها على مرتكبي جريمة «الانزامية»
 سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية ، اذا استهدفت دولة أجنبية
 تحالف إيطاليا او تشترك معها في الحرب .
 ولم يغفل الشارع الايطالي ان يحرم النشاط المناوئ الذي قد يقوم به
 المواطن في خارج البلاد ، وان يفرض على هذا الآبق المارق عقوبة السجن مدة
 لا تقل عن خمس سنوات .

وهذا هو نص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات الايطالي يقضي بما يلي :
 «كل مواطن يذيع في الخارج او ينقل اشاعات او انباء كاذبة او مغرصة
 أو مبالغاً فيها حول اوضاع البلاد الداخلية ، بصورة ينتقص بها من هبة الدولة
 في الخارج أو من اعتبارها ، وكل مواطن يبذل بأية صورة كانت اي نشاط
 مناوئاً للمصالح الوطنية ، يعاقب بالسجن مدة أقلها خمس سنوات » .

٢ - في مصر

وفي مصر انتمت الشارع فرصة تعديل مواد الباب الاول من قانون
 العقوبات المصري في سنة ١٩٤٠ فأضاف مادة جديدة هي المادة ٨٠/٤ التي
 تعاقب على اشاعة الاخبار الكاذبة والدعاية المثيرة ، وقد جعل الشارع المصري
 هذه الجريمة جنحة اذا وقعت في زمن السلم ، وجناية اذا وقعت في زمن
 الحرب^(١) وتود ان تثبت نص المادة ٨٠ (رابعة) من قانون العقوبات
 المصري في ما يلي :
 «يعاقب بالمعقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٠ (مكرراً) كل من اذاع

(١) انظر ايضاً في التشريع الجزائي المصري المواد ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٨ .

معداً أخباراً أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرزة ، أو محد ، أثناء حالة الحرب
أو ما في حكمها ، الى دعاية مثيرة ، وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر
بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد ، أو إلقاء الرعب بين الناس ، أو إضعاف
الجلد في الأمة .

وأوضح الشارح المصري في المذكرة الإيضاحية الغرض الذي توخاه من
وضع هذا النص بقوله :

« وتنص المادة ٨٠ رابعة على جريمة جديدة أخذت بها القوانين الحديثة
كالقانون التركي والابيطالي ، وهي المعبّر عنها بـ «الدعوة السياسية للهزيمة» . ولقد
دلت حالة توتر العلاقات الدولية التي تسبق الحرب ، وحالة الحرب ذاتها ، على
ما للدعاية المثيرة من الأهمية والخطر في إضعاف قوة المقاومة في الأمة ، أو في
سيرتها الدولية ، وأصبحت « حرب الأعصاب » ، كما سميت ، ذات أثر كبير
في العلاقات بين الدول ، حتى قبل أن تعلن الأعمال العدائية وأثناءها . ولا شك
في أن الأخبار أو البيانات أو الاشاعات الكاذبة أو المبالغ فيها أو المغرزة أو
الدعاية المثيرة هي الوسيلة البارعة للفت في عضد وحدة الأمة وقوتها المعنوية .
وهي من هذه الناحية تعرض أمن الدولة الخارجي للخطر ؛ لذلك لم يقتصر
الأمر في دول كثيرة على التدابير الإدارية كإنشاء وزارات أو مصالح للدعاية ،
بل اتخذت فيها أسباب القمع » .

ولا ريب في أن نص المادة ٨٠/٤ من قانون العقوبات المصري مقتبس بوجه
من نص المادة ٢٦٥ الآتية الذكر من قانون العقوبات الابيطالي . والفارق
الأساسي بين أحكام هاتين المادتين أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٥
الابيطالية مفترضة وقوعها في زمن الحرب ، وهي جريمة مقصودة ؛ فإذا وقع
العمل في زمن السلم أو وقع دون قصد ، فإن المادة ٦٥٦ من قانون العقوبات
الابيطالي هي الواجبة التطبيق .

أما أحكام المادة ٨٠/٤ من قانون العقوبات المصري فواجبة التطبيق سواء

أوقع الفعل في زمن الحرب أم في زمن السلم وقد ورد في المذكرة الإيضاحية التي وضعها الشارح المصري :

« ان الجزية المنصوص عليها في المادة ٨٠/٤ قد تقع في زمن السلم وفي زمن الحرب على السواء ، فإن الاستعدادات الحربية تكون على وجه الخصوص في زمن السلم . ثم إن إلقاء الرعب في نفوس الأمة وإضعاف قوة مقاومتها بما يتعلق به الغرض لإثبات توتر العلاقات الدولية أو التهديد بوقوع حرب ، حين تكون حركات الرأي العام خلالها ذات خطورة خاصة » .

ولقد طالت المناقشات البرلمانية في نص المادة ٨٠/٤ من قانون العقوبات المصري عند عرض مشروع القانون على البرلمان المصري^(١) . واثبتت اعتراضات جمة على صيربان نص المادة ٨٠/٤ في زمن السلم ، وطالب كثيرون بقصر تطبيق النص على حالة الحرب وحدها ، ولكن المادة صيغت في النهاية بصيغة خالية من التخصيص . ولعل من المفيد أن ننقل ما ورد في اعتراض الدكتور محمد حسين هبكل ، إذ قال :

« ان عبارة المادة لو أنها قيدت بزمن الحرب لما كان لي اعتراض عليها ، ولكننا نفكر الآن جميعاً بمقنية الظرف الحاضر ، وهو الخضوع لتأثير الحرب ؛ على أنني أرجو ان أذكر أنه إذا عاد السلم ، وبقيت هذه العبارة التي أشرت إليها ، وأردنا أن نحترم نصوص الدستور فيما يتعلق بحرية الرأي ، لوجدنا هذه العبارة تفت بصورة واضحة في سبيل النص الصريح الوارد في الدستور ، ولذلك يُعفى إلى أن يقاء هذه المادة خطراً جدياً بالنسبة للرأي العام والصحافة والكتيب والحطابة والأحزاب السياسية ... » .

وقد رد وزير العدل في الحكومة المصرية آنذاك على بعض هذه الاعتراضات بقوله :

(١) راجع مضبطة مجلس النواب المصري لجلسة ٢-٥-١٩٤٠ ومضبطة مجلس الشيوخ

جلسة ٢١-٥-١٩٤٠ .

« إن حرب الأعصاب كما يمكن أن تحصل من أجنبي خارج البلاد ، قد تحصل من وطني أو من أجنبي داخل البلاد ، ولذلك أردنا أن نتدارك هذه الحال بوضع هذا النص ليقضى على كل هذه المحاولات الضارة » .

وقال وزير العدل أيضاً : « لأنه لم يخطر ببال الحكومة في أحد الأيام أن نضيق من حرية الرأي أو أن نمنع أية دعاية ذات نفع للبلاد سواء كان ذلك بالخطابة أو بالكتابة أو غيرها » ^(١) .

٣- في فرنسا

وفي فرنسا أخذ الشارع الفرنسي بواجه المشكلة منذ أواخر عام ١٩٣٨ عندما اشتدت وطأة الدعايات الأجنبية ، من ألمانية وغيرها ، ضد سياسة الحكومة الفرنسية . وكان من المتعذر حينذاك إثبات علاقة القائمين بهذه الدعاية بالدول الأجنبية حتى يتوافر ركن التغاير المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي . لذلك فقد اضطر الشارع الفرنسي الى إصدار عدد من المراسيم التشريعية التي يعاقب فيها على إذاعة الأخبار الكاذبة والدعاية المفترضة المؤذية . ولكن هذه التشريعات جميعها لم تكن كافية لوقف تيار تلك الدعايات واتقاء خطرهما ، وسرعان ما عمد الشارع الفرنسي الى إصدار مرسوم تشريعي جديد مؤرخ في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٠ يقضي بإضافة فقرة جديدة ، هي الفقرة ٣ ، للمادة ٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، وتنص هذه الفقرة على أن يعاقب بالاعدام « كل فرنسي يُسهم - وهو على بينة من الأمر - في أي مشروع يرمي الى إضعاف الروح المعنوية *entreprise de démoralisation* في الجيش أو في الأمة بنية الإضرار بالدفاع عن البلاد » .

(١) كل ذلك في مضبطة جلسة مجلس الشيوخ المصري لـ ٢١ - ٥ - ١٩٤٠ ، وهي الجلسة المشار إليها آنفاً .

وقد ألحق الشارع الفرنسي هذا التعديل بالمادة ٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي ، لأن الفقرة ٢ من هذه المادة تتناول جريمة إتلاف معدات الدفاع الوطني أو تعييدها أو إساءة صنعها ، وكل أولئك أفعال تخريبية مادية sabotage matériel قد تؤدي الى المزية . فكان من الطبيعي والمنطقي إذن ان تتناول الفقرة ٣ من المادة ذاتها جريمة إضعاف الروح المعنوية في الجيش وفي الشعب ، وهي لون من ألوان التخريب النفسي أو المعنوي sabotage moral ، وقد تؤدي أيضاً الى إيقاع المزية باصطناع الدعاوات السامة والإشاعات الكاذبة المفروضة .

وهاكم ماورد في التقرير الذي أرفقه الشارع الفرنسي بمشروع هذا التعديل :
 « لقد أعدت مشروع منظم واسع النطاق لإضعاف الروح المعنوية ، وقد شرع أهله بتنفيذه ، ويهدف هذا المشروع الى تقويض قوة المقاومة في البلاد ، وإفساح المجال أمام المعتدي ، وذلك باصطناع البيئات والانباء الكاذبة . وهو يخدم مصالح الاجنبي الذي لا ريب في انه يغذيه ويشجعه ويقويه . وكل من يشترك في ذلك ، وهو عالم بالامر ، ينبغي ان يعاقب عقاب الحونة » (١) .

٤ — في بلجيكا

ولقد لاحت للشارع البلجيكي أهمية هذه الامور في خلال الحرب العالمية الاخيرة . فبعد الى وضع المادة ١١٨ (مكرراً) في قانون العقوبات البلجيكي بموجب القرار التشريعي arrêté-loi المؤرخ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢ ، و« يعاقب فيها بالاعدام كل من أسهم مع العدو في تبديل المؤسسات او المنظمات الشرعية ، او زعزع ، في زمن الحرب ، ولاء المواطنين نحو الملك او الدولة ، او خدم ، وهو على بينة من أمره ، سياسة العدو او اعراضه .

(١) انظر - اذا شئت - غارسون : المرجع السابق ، ص ٣١٣ بذة ٦٧ وما بعدها في معرض شرح الفقرة ٣ من المادة ٧٦ من قانون العقوبات الفرنسي .

ويعاقب بالاعدام ايضاً - في المادة ذاتها - كل من أراد او مارس بأية وسيلة ، او آثاره او ساعده ، او جسد دعابة موجهة ضد مقاومة العدو او مقاومة حلفائه ، او رامية الى اقتراف أحد الافعال المذكورة في الفقرة السابقة .
ويعاقب الشارع البلجيكي ايضاً في صلب المادة ١١٥ من قانون العقوبات البلجيكي بعقوبة الاعدام كل من زعزع ولاء المواطنين - عسكريين كانوا او مدنيين - نحو الملك او الدولة بغية معاونة جيوش العدو على التقدم .

وأما المادة- ١٣٥ (مكرراً) التي أضافها الشارع البلجيكي الى مواد قانون العقوبات بموجب القانون الصادر في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٣٩ فتمنع تحت طائلة العقاب قبول أية مبات او هدايا او قروض او فوائد أخرى بقصد استخدامها للقيام في بلجيكا بدعابة من شأنها المساس بسلامة المملكة او سيادتها او استقلالها ، او إضعاف الولاء الذي ينبغي أن يكنه المواطنون للدولة وللمؤسسات الشعب البلجيكي . ويبسح نص هذه المادة مصادرة المنافع المقبوضة والحكم بالمنع من الحقوق المدنية . وذلك فضلاً عن العقوبة المقررة .

ويحظر القرار التشريعي البلجيكي الصادر في ١٩ تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩١٦ ، في زمن الحرب او في حالة الطوارئ ، نشر إذاعة الأخبار او المعلومات التي من شأنها تأييد العدو او إحداث أثر مميء في معنويات الجنود الاهلين . والشارع البلجيكي يجعل من هذا الفعل جنحة .

ويعاقب القرار التشريعي البلجيكي المؤرخ في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٠ على كل دعابة ترمي ، في زمن الحرب ، الى التمرد على النظام او الى اضعاف المنوياب ، وتوجه الى الاشخاص المتصلين بالجيش او الى من في جوارهم .

وأما القرار الملكي البلجيكي الصادر في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ فيفرض عقوبة جنحية على من يذيع عن العمليات الحربية أنباء كاذبة من شأنها إقلاق الاهلين .

٥ - في يوغوسلافيا

وأما الشارع اليوغوسلافي فقد عاقب بالحبس الشديد (١) - emprisonne ment sévère ، في المادة ١١٨ من قانون العقوبات اليوغوسلافي الحديث الصادر في عام ١٩٥١ ، كل من أقدم بقصد زعزعة سلطة شعب المال ، أو إضعاف قوة البلاد الدفاعية ، أو تقويض الأسس الاقتصادية للبنيان الاشتراكي ، أو تفكيك عرى الوحدة والأخوة بين شعوب الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية ، بالرسوم أو الكتابات أو الخطب التي تلقى في الاجتماعات أو بأية وسيلة أخرى ، على القيام بدعاية ضد النظام العام والنظام الاجتماعي الراهنين ، أو ضد التدابير السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من التدابير الهامة التي تتبناها السلطة الشعبية (٢) .

وعاقبت هذه المادة أيضاً بالعقوبة ذاتها كل من روج الأفكار الفاشية fascistes أو غيرها من الأفكار المعادية للشعب والدولة .

ولم يقتصر الشارع اليوغوسلافي على تجريم الدعاية المعادية والمعاقب عليها في المادة ١١٨ الآتفة الذكر ، ولكنه عاقب في المادة ١١٩ أيضاً على إثارة التعصب أو البغضاء أو الشقاق بين الطوائف أو العناصر المختلفة التي تتألف منها الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية ؛ ونلت نص هذه المادة في ما يلي :

١ - كل من أثار أو أذكى ، بالدعاية أو بأية وسيلة أخرى ، نمرات

(١) عقوبة الحبس الشديد ، أو السجن الشاق ، في قانون العقوبات اليوغوسلافي. تراوح بين ستة أشهر وعشرين عاماً ، وهي إلى العقوبات بيد عقوبة الاعدام . ونسبه في نظامنا القانوني السوري عقوبة الاشغال الشاقة (انظر المادة ٢٨ من قانون العقوبات اليوغوسلافي .

(٢) بمقتضى احكام هذه المادة حوكم مليونان جيلاس Djilas نائب رئيس الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغوسلافية ورئيس مجلس الاتحاد سابقاً ، ونفي عليه بالسجن طيلة سبع سنوات في ٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ .

البغض العنصري أو الديني ، أو دعا الى الفرقة أو الشقاق بين مختلف الشعوب
وشئى القوميات التي تعيش في الجمهورية الشعبية الاتحادية اليوغسلافية ، يعاقب
بالحبس الشديد مدة أقصاها خمس عشرة سنة .

٢ - وإذا اعتوت الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بصورة منظمة
مستندة systematic ، أو بطريق استغلال الوظيفة أو المهمة الموكولة الى
الفاعل ، أو نجم عنها اضطرابات أو أعمال عنف ، أو اية نتائج خطيرة أخرى ،
عوقب الفاعل بالحبس الشديد .

٣ - ومن أثار التهصب العنصري أو الطائفي في البلاد باحتقار المواطنين
أو اهانتهم ، أو بأية طريقة أخرى ، عوقب بالحبس مدة أقصاها سنتان .

٦ - في النسا

وفي النسا يعاقب الشارع في صلب المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات النمساوي
كل من يثير غيره على المجاهرة بالعداء ضد القوميات المختلفة ، والطوائف الدينية
والطبقات الاجتماعية ، والهيئات المعترف بها ، وبصورة عامة ، كل من يذرع
بذور التفرقة بين سكان الدولة ، أو يدعوا اليها ، أو يشجع عليها ، وذلك بالحبس
الشديد من ثلاثة أشهر الى سنة ، ما لم يؤازر الفعل المقتوف جريمة أخرى يعاقب
القانون عليها بعقوبة أشد .

وتحمي المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات النمساوي حرية العقيدة ، وتصور
حق ممارسة الشعائر الدينية لمعتنقي جميع المذاهب والطوائف المعترف بها ،
وتعتبر الافتئات على هذه الحرية وذلك الحق جرماً يعاقب عليه بالحبس الشد يد
من شهر الى ستة أشهر .

ويمعن الشارع النمساوي في الحرص على قطع دابر المشعوذين والمراطقة
وأصحاب البدع ، فيضع نصاً طريفاً في صلب المادة ٣٠٤ يعاقب فيه بالحبس

من شهر إلى ثلاثة أشهر ، كل من قام بعقد الاجتماعات ، أو بإلقاء الخطب ، أو
بجمع الحواريين والأقارب ، أو استخدام أية وسيلة أخرى ، بقصد تأسيس طائفة
دينية أو الترويج لمذهب جديد ، لم يسبق للدولة أن اعترفت بها .
وتحظر المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات النموسي إذاعة الشائعات الكاذبة
أو التكهنات المفترضة ، التي من شأنها إلقاء الذعر بين الناس أو خلق أثر مدمر
في الرأي العام الأجنبي حول الوضع الداخلي في البلاد . وتوجب هذه المادة أن
يُعفى على الفاعل بالعقوبة المقررة ، وبالإخراج من البلاد إذا كان أجنبياً .

٧ — في بلغاريا

ويتضمن التشريع الجزائي البلغاري في موضوع النيل من هبة الدولة وحماية
الشعور القومي نصوماً غرضية . ولا بدع في ذلك ؛ فقد سن "الشارع البلغاري
قانون العقوبات في عام ١٩٥١ وفي ظل الجمهورية الشعبية ؛ فهو وقانون العقوبات
اليوغسلافي صدرا في تاريخ واحد ؛ ونهلا كلاهما من معين واحد . ويتميز القانون
البلغاري الحديث بالأهمية الكبرى التي خص بها الجرائم الواقعة على أمن الدولة
والجرائم الاقتصادية ؛ وبأنه أولى الأفعال التي تؤلف خطراً اجتماعياً يُهدد
مصلحة الجماعة وسلامتها عناية خاصة بالغة .

وعلى ذلك ؛ فلقد أوجبت المادة ٧٩ من قانون العقوبات البلغاري فرض
عقوبة الحرمان من الحرية (أي الحبس) مدة لا تقل عن خمس سنوات على كل
من طلب أو تلقى هبة "أو مكافأة ؛ أو قبل وعداً بمكافأة ؛ من دولة أجنبية ؛
أو من أجنبي ؛ أو أي شخص ؛ يعمل لحسابها ؛ بغية ارتكاب جريمة تهدد ببناء
الجمهورية الشعبية أو إدارتها أو اعتبارها أو اقتصادها أو سلامتها أو نظامها العام ؛
أو بصورة عامة ؛ أية مصلحة من مصالحها .

ويمعاقب بالعقوبة ذاتها " كل من طلب أو تلقى ؛ أو قبل أن يتلقى بأي
شكل ؛ من دولة أجنبية ؛ أو من أجنبي ؛ أو أي شخص يعمل لحسابها ؛ وسائل

مادة لاستخدامها في أغراض سياسية فوق الأراضي الوطنية .
ويفرض الشارع البلغاري هذه العقوبة ذاتها أيضاً في المادة ٨٠ على « من يذيع في زمن الحرب شائعات أو وقائع من شأنها إضعاف روح المقاومة » .
وتعاقب المادة ٨١ من قانون العقوبات البلغاري بالسجن عشر سنوات على الأقل ، وبالإعدام في الحالات الخطيرة : « كل من يرتكب فعلاً متاثراً لقوى الجيش الوطنية بقصد المساس بالقدرة الدفاعية ، أو يروح النضال لدى القوات المسلحة ، أو يقصد تحويلها عن أهدافها » .

وفي المادة ٨٨ يعاقب الشارع البلغاري بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبالغرامة « من يذيع أموراً مهينة أو مفترقة أو كاذبة تسيء إلى كرامة الشعب البلغاري أو الجمهورية الشعبية » .

وتعاقب المادة ٩٠ بالحبس مدة أقصاها خمس سنوات كل من يقدم في داخل البلاد أو في خارجها على اقتراف أي فعل من شأنه إضعاف هيبة الجمهورية أو من سمعتها .

وأما المادة ٩١ فتعاقب بالعقوبة ذاتها « كل من يقوم في الحفباء أو في العلن ، بدعاية فاشية fascite ، أو معادية للديمقراطية ، أو في صالح العدوان الاستعماري ، وكل من يحتفظ أو يخفي مؤلفات فاشية أو مناوئة للديمقراطية بقصد إذاعتها » .

وتحظر المادة ٢٧٢ كل دعاية أو إثارة للعدوان العنصري أو للكراهة العرقية أو لبغض الشعوب الأجنبية وإزدراءها xénophobie وتعاقب عليها بالحرمان من الحرية حتى الثلاث سنوات .

وتعاقب المادة ٢٧٣ ذاتها بالعقوبة عينها كل عنف يُقتوف ضد شخص ؛ وكل ضرر يلحق بأمواله المادية ؛ بسبب جنسيته أو عنصريته أو مذهبه الديني أو آرائه السياسية التقدمية .

ويحسب الشارع البلغاري الأقليات الوطنية والدينية وأموالها من اعتداءات

الجاهل ، فتراه يعاقب كل فرد يشترك في جماعة *fonle* تجمعت بقصد الاعتداء على فئات معينة من الالهين او على اقليات وطنية أو طوائف دينية ، أو عدد من الاشخاص ، او على اموالهم ، وذلك بعقوبة السجن مدة خمسة عشر عاماً على الأكثر .

ولا يكتفي الشارع البلغاري في حماية الشعور الوطني بجميع هذه النصوص التي ذكرناها ، ولكنه يعاقب بالحبس حتى الثلاث سنوات ، وبالغرامة ، على كل دعوة إلى البغضاء في الامور الدينية (المادة ٣٠٣) . ويعاقب أيضاً في المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات البلغاري بالحبس حتى السنة الواحدة ، كل من يعيق بالتهديد او العنف المواطنين او الطوائف الدينية المعترف بها عن ممارسة شعائر دينهم بحرية أو إقامة الاحتفالات او الطقوس الدينية التي لا تشكل خرقاً لقوانين او النظام الاجتماعي او لقواعد المجتمع الاشتراكي .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها ، من جهة أخرى ، كل من أكره شخصاً بالتهديد او العنف على الاشتراك في الاحتفالات او ممارسة الطقوس الدينية .

ويمنع الشارع البلغاري منعاً باتاً ، تحت طائلة العقاب الوارد في المادة ٣٠٥ ، تشكيل منظمات سياسية على اساس ديني ، ويعتبر ذلك جرماً جزائياً ، ويجرم أيضاً في المادة ذاتها تحريماً قاطعاً « استخدام الكنائس او الاديان ، بالقول او الكتابة او العمل ، او بأي شيء آخر ، في الدعاية ضد حكم الشعب وسلطاته ، او ضد التدابير التي يقروها ، ما لم يؤلف هذا الفعل جرماً آخر معاقباً عليه بعقوبة أشد » . وأما العقاب الذي عينه الشارع البلغاري في الحالتين التين ألفت لهما المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات في الجمهورية الشعبية البلغارية فهو الحبس حتى الثلاث سنوات والغرامة معاً .

٨ - في اتحاد السوفياتي

أما الشارع السوفياتي فيعاقب في التشريع الجزائي الاشتراكي على كل سلوك

مضادة للثورة ؛ اي على كل فعل يغاير مبادئها ويتنافى ومصالحها - acte contre révolutionnaire ؛ ويعدد من هذا القبيل طائفة من الافعال يقسو في العقاب على مقترفها ؛ ومنها : اثارة التمرات والحشومات الوطنية او الدينية واذاعة أو إعداد او حيازة الكتابات التي تدعو الى ذلك (انظر المادة ٥٩٧ من قانون العقوبات السوفياتي) . ومنها ايضاً : الدعوة الى قلب السلطات السوفياتية او اضعافها او زعزعتها ؛ او الى تنفيذ الجرائم المضادة للثورة ؛ او الى ايقاظ العننات الدينية او الإقليبية لدى الجماهير ؛ او حيازة او إعداد او اذاعة الكتابات التي تدعو الى ذلك (اقرأ المادة ٥٨١٠ من قانون العقوبات السوفياتي) ؛ وغيره . امن أعاط السلوك المحرم الذي ذكرنا طرفاً مماثل منه في التشريعات الجزائية في الجمهوريات الشعبية .

ثانياً : جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

في التشريع الجزائري السوري

بعد ان استعرضنا النصوص الكثيرة التي سنتها التشريعات الجزائية الاجنبية في ميدان مكافحة الدعاوات الانهزامية وقمع الافعال التي تنال من هبة الدول وتوهن الشعور القومي ؛ فقد آن لنا أن نورد ما استنه الشارع السوري في هذا الصدد ؛ وان نردد الطرف في مواد نصوصه التشريعية باحثين متفحصين .

وجدير بنا ان نشير - قبل كل شيء - الى ان الاحكام الخاصة بجرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي لم يحصر الشارع السوري نصوصها في إطار المواد التي تنتظم الجرائم الحق بأمن الدولة الخارجي ؛ وانما تتجاوز هذا الاطار الى نطاق المواد التي تتضمن احكام الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي . بل ان آفاقها لتتسع وتمتد الى ما وراء النصوص الواردة في قانون العقوبات ؛ فتترو طرفاً منها ؛ من ذي قبل ؛ في قانون حماية الاستقلال ؛ وطرفاً ؛

من ذي بعد ، في القوانين الخاصة ، كقانون العقوبات العسكري ، و كالمرسوم
التشريعي ذي الرقم ١٨٨ المؤرخ في ١-٤-١٩٥٢ الخاص بمكافحة الدعاية
الضارة ، و كقانون المطبوعات ، و ك بعض التشريعات الاخيرة الصادرة عن
المجلس الوطني لقيادة الثورة .

١ - مبادئ النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي في قانون حماية الاستقلال^(١)

لقد سبق ان بحثنا احكام قانون حماية الاستقلال ذي الرقم ١٧٩ الصادر
في ٢٦ ايار ١٩٤٥ ، و حللنا نصوصه ، و اوضحنا ظروفه ، و رأينا كيف ان
المادة الاولى منه عاقبت بالاشغال الشاقة المؤقتة و بالحرمان المؤبد من الحقوق
المدنية كل سوري يستغل احدى التعرّيات الدينية او الطائفية او المذهبية
او العنصرية او الاقليمية بالكلام او الخطابة او الكتابة - لإثارة الطوائف
او المذاهب او العناصر او الاقاليم بعضها على بعض بغية تمزيق وحدة الامة
او الوطن . و يفرض للعقوبات ذاتها كل شخص ينتمي الى حزب او هيئة او جمعية
انشتت للغاية المشار اليها .

وعاقبت المادة الثانية منه بالاشغال الشاقة المؤبدة الذين يشيرون بالاضرابات
الدائمة مستغلين احدى هذه التعرّيات لتزييق وحدة الامة او الوطن .
و اما المادة الثالثة فقد عاقبت بالاعدام كل من يثير الفتن و الاضطرابات
او يشترك فيها بدافع من احدى الدول الاجنبية .

و لقد رأينا كيف ألغيت هذه الاحكام ضمناً اعتباراً من أول ايلول (سبتمبر)
١٩٤٩ بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٤٨ المؤرخ في ٢٢ حزيران (يونيو)
١٩٤٩ ، و كيف حلت محلها احكام جديدة نص عليها قانون العقوبات فاستعاض

(١) انظر : اذا شئت - الصبغات ٣٧٧ - ٣٣٤ من هذا الكتاب .

الشارع السوري عن المادة الاولى من قانون حماية الاستقلال بأحكام المادة ٢٨٥ وما بعدها ، والمادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات . واما إثارة الفتن والاضطرابات التي نصت عليها المادتان ٢ و ٣ من قانون حماية الاستقلال ، فقد استعاض عنها بأحكام المادة ٢٩٨ وما بعدها من قانون العقوبات .

اما وقد ألغيت أحكام قانون حماية الاستقلال ، وحلت محلها أحكام جديدة وردت في صلب قانون العقوبات الجديد ، فلم تبق ثمرة فائدة من الإسهاب في تحليل نصوص القانون ذي الرقم ١٧٩ لعام ١٩٤٥ ، الذي لم يعد يؤلف جزءاً من تشريعنا الجزائي النافذ ، وانما أصبح الواجب العلمي بتقاضانا ان نبعث عن احكام جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي في النصوص التشريعية الوضعية المرعية .

٢- جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي في قانون العقوبات

لم يمحصر الشارع السوري - كما ذكرنا - احكام النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي في المواد ٢٨٥-٢٨٨ الواردة في الفصل الخاص بزمرة الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي ، وانما اعتبر ان بعضها يؤلف جرائم مخلة بأمن الدولة الداخلي ، ولذلك فقد خصصها أيضاً بالمادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ الواردتين في الفصل الخاص بالجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي .

٦- أما الجرائم التي تنال من هبة الدولة ومن الشعور القومي ، والتي اعتبرها الشارع السوري مخلة بأمن الدولة الخارجي فنصوص عليها في المواد ٢٨٥-٢٨٨ ، وتتلخص بما يلي :

أولاً : الدعاوة التي ترمي الى إضعاف الشعور القومي او إيقاف التنوعات العنصرية او المذهبية . وقد نصت على هذه الجريمة احكام المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات ، فقالت :

« من قام في سورية في زمن الحرب او عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي الى

اضاعاف الشعور القومي او ايقاظ النعرات العنصرية او المذهبية عوقب
بالاعتقال المؤقت .

ثانياً : نقل الانباء التي من شأنها ان توهن نفسية الامة . وقد وردت في
المادة ٢٨٦ ، ونصها مايلي :

« ١ - يستحق العقوبة نفسها من نقل في سورية في الاحوال عينها انباء
يعرف انها كاذبة او مبالغ فيها من شأنها ان توهن نفسية الامة .

« ٢ - اذا كان الفاعل يحسب هذه الانباء صحيحة فمعقوبته بالحبس ثلاثة
اشهر على الاقل .»

ثالثاً : اذاعة انباء في الخارج من شأنها ان تنال من هبة الدولة او من
مكانتها المالية . وقد ورد النص عليها في المادة ٢٨٧ ، وتنص مايلي :

« ١ - كل سوري يذيع في الخارج ، وهو على بينة من الامر ، انباء
كاذبة او مبالغاً فيها من شأنها ان تنال من هبة الدولة او من مكانتها المالية ،
يعاقب بالحبس ستة اشهر من الاقل وبغرامة تتراوح بين خمسين وخمسمائة ليرة .

« ٢ - ويمكن المحكمة ان تقضي بنشر الحكم »

رابعاً : الانخراط في جمعية او منظمة سياسية او اجتماعية ذات طابع

دولي . وتنطوي على هذه الجريمة احكام المادة ٢٨٨ ، ونصها مايلي :

« ١ - من اقدم في سورية دون اذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية
او اجتماعية ذات طابع دولي ، او في منظمة من هذا النوع عوقب بالحبس او
بالإقامة الجبرية من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات ، وبغرامة تتراوح بين خمس
وعشرين ومائتين وخمسين ليرة .

« ٢ - لا يمكن ان تنقص عقوبة من تولى في الجمعية او المنظمة المذكورتين

وظيفة عملية عن السنة حبساً او اقامة جبرية ، وعن المائة ليرة غرامة .

هذه الجرائم الاربع هي محور دراستنا الآن وستتولى - في الفصول التالية -

تحليل أركان كل جريمة منها على حدة .

ب - وأما الجرائم التي تنال من هبة الدولة ومن الشعور القومي ، والتي اعتبرها الشارع السوري ماسة بأمن الدولة الداخلي ، فقد اطلق عليها اسم « الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية » او تعكر الصفاء بين عناصر الامة ، وصاغ أحكامها في المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وتلخص بمايلي :
أولاً : إثارة النزعات المذهبية او العنصرية او الحزب على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة . وقد نصت عليها المادة ٣٠٧ ، وجاء فيها مايلي :
« ١ - كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها او ينتج عنها إثارة النزعات المذهبية او العنصرية او الحزب على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة يعاقب عليها بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وبالغرامة من خمس وعشرين الى مائتي ليرة ، وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ال ٦٥ .

« ٢ - ويمكن المحكمة ان تقضي بنشر الحكم » .
ثانياً : الانتفاء الى جمعية أنشئت لإثارة النزعات المذهبية او العنصرية او الحزب على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة . وقد عاقب الشارع على هذه الجريمة في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات ، ونصها مايلي :
« ١ - يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي الى جمعية أنشئت للغاية المشار اليها في المادة السابقة .

« ٢ - ولا ينقص الحبس عن سنة واحدة ، والغرامة عن مائة ليرة اذا كان الشخص المذكورة يتولى وظيفة عميلة في الجمعية .

« ٣ - كل ذلك فضلاً عن الحكم بحل الجمعية ، ومصادرة املاكها عملاً بالمادتين ١٠٩ و ٦٩ » .

ج - ولقد ألحق الشارع بهاتين المادتين أحكام جرائم « النيل من مكانة الدولة المالية » ، وجعلها خاتمة المطاف في الاحكام الخاصة بزمرة الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي ، وتنظمها المادتان ٣٠٩ و ٣١٠ .

أما المادة ٣٠٩ فتقضي بما يلي :

« ١ - من أذاع بأحدى الوسائل المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٠٨ وقائع ملفقة او مزاعم كاذبة لاحداث التدني في اوراق النقد الوطنية او لزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الاسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة يعاقب بالحبس من سنة أشهر الى ثلاث سنوات ، وبالغرامة من مائتين وخمسين ليرة الى الف ليرة .

« ٢ - ويمكن فضلا عن ذلك أن يقضى بنشر الحكم » .

وتنص المادة ٣١٠ على مايلي :

« يستحق العقوبات نفسها كل شخص تذرع بالوسائل عينها لحض الجمهور :

« أ - إما على سحب الاموال المودعة في المصارف والصناديق العامة .

« ب - او على بيع سندات الدولة وغيرها من السندات العامة او على

الامساك عن شرائها » .

وتبدر ، ولا شك ، في احكام هاتين المادتين ، الدعوة الى الهزيمة في الميدان

المالي . وخطرها لا يقل - ان لم يكن يفوق - خطر الدعوة الى الهزيمة في الميدان

القومي او السياسي او العسكري . والفرق بين حكم المادتين ٣٠٩ و ٣١٠ وحكم

المادة ٢٨٧ ان هذه المادة الاخيرة غير جائزة التطبيق ما لم يتوافر فيها

الشرطان التاليان :

الشرط الاول : ان يكون الفاعل سورياً .

والشرط الثاني : ان يكون هذا السوري قد اقترب الجيمة في خارج

الارض السورية .

أما المادتان ٣٠٩ و ٣١٠ فأحكامهما عامة تشمل السوري والاجنبي على السواء ،

وتعاقب على الجرائم الواردة فيها سواء اقتربت فوق الارض السورية ام في خارجها .

جرائم النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي في قانونه العقوبات العسكري

أ - يعاقب الشارع في صلب المادة ١٣٣ المعدلة من قانون العقوبات العسكري بالحبس مدة تتراوح بين الثلاثة أشهر والثلاث سنوات « كل شخص عسكري او مدني يقدم على تحقير العلم او تحقير الجيش والمسن بـكرامته أو سمعته او معنوياته او يقدم على ما من شأنه ان يضعف في الجيش روح النظام العسكري او الطاعة للرؤساء او الاحترام الواجب لهم ، او انتقاد القيادة العامة والمسؤولين عن اعمال الجيش وذلك بصورة تحط من كرامتهم » .

واذا حصل هذا الجرم اثناء الحرب او في حالة الحرب فتضاعف العقوبة .
ب - ويعاقب الشارع ايضاً في صلب المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العسكري بالاعدام كل من حرف الاحبار او الاوامر المختصة بالخدمة عند مجابهة العدو ، وكل من تسبب في ايقاع الذعر في احدى القوات السورية ، او في قيامها بحركات أو اعمال خاطئة ، او عمالة جمع الجنود المشتكين ، وذلك في اثناء الحرب أو في منطقة اعلنت فيها الاحكام العرفية بقصد معاونة العدو او الاضرار بالجيش او القوات المتحالفة .

ج - واما انتهاك العسكريين الى الاحزاب السياسية او اشتراكهم في الاعمال السياسية فعاقب عليه في المواد ١٤٧ - ١٥٠ من قانون العقوبات العسكري .

٤ - جرائم النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي

في المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٨ المؤرخ في ١ - ٤ - ١٩٥٢

والخاص بمكافحة الرعاية الضارة

ولقد ادرك الشارع السوري خطورة الدعايات المسمومة ، وخطار تياراتها

المختلفة على التوجيه القومي وسلامة الشعور الوطني في البلاد، ورأى أن النصوص الواردة في قانون العقوبات تقصر عن الوقوف في وجه هذه الدعايات ، وقمها ؛ وسرعان ما عهد الى سن تشريع خاص يكفل مكافحة الدعايات الضارة ويفرض العقوبات الرادعة على القائمين بها من سورين واجانب على السواء . وقد انتظم هذا التشريع الخاص المرسوم التشريعي الصادر في ٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٢ برقم ١٨٨ ، وأمل ماورد في سبابه الموجبة يلقي أضواء ساطعة نيرة على احكامه ونصوصه . وقد جاء في الاسباب :

« ان فريقاً من الناس يقوم بدعايات لمبادئ أحزاب او جماعات أو ميئات او منظمات سياسية اجنبية غير مرخص بها او سورية غير مصرح عنها وفقاً لاحكام القانون ، وكثيراً ما يكون نشر هذه المبادئ مضرراً بمصلحة البلاد العامة ، او غير متفق مع التوجيه العام الضامن لحيرها ومستقبلها . وبما انه ليس في القوانين المرعية نص صريح يمنع الدعاية لهذه الجماعات أو لمبادئها ، لذلك فقد وضع المرسوم التشريعي المرفق المتضمن مكافحة الدعايات الضارة ، وهو يمنع القيام بالدعاية على مختلف أنواعها لمصلحة حزب او رابطة او منظمة أو هيئة سياسية او اجتماعية سورية غير مصرح عنها أو اجنبية غير مرخص بها وفقاً لاحكام القوانين النافذة ، وذلك تحت طائلة العقوبات المذكورة فيه ، التي لوحظ في تنفيذها خطورة نتائج هذه الاعمال على المصلحة العامة ، كما يمنع قبض اموال من جهة اجنبية لقاء القيام بشيء من هذه الدعايات . »

وليس أفصح في الاعراب عن احكام هذا المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٨ الخاص بمكافحة الدعايات الضارة من ذكر محتواه :

أ- فقد عاقب الشارع في مادته الاولى بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائة الى الف ليرة كل من تلقى اذناً مباشرة ، أو بواسطة شخص ثالث ، أو بأية طريقة كانت ، مبالغ من المال او هبات ، مهما كان نوعها ، من شخص أو منظمة في الخارج بقصد الدعاية لحزب او رابطة او

منظمة او هيئة سياسية او اجتماعية غير مصرح عنها او مرخص بها وفقاً
لاحكام القانون .

ب - وعاقب الشارع في المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي بالحبس
او بالاقامة الجبرية من شهرين الى سنتين او بالحرمان من حقين الى مثني ليرة
كل من قام او حاول القيام بدعاية لفئة من الجمعيات المذكورة في المادة السابقة .
ج - وحدد الشارع في المادة الثالثة من المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٨
هذه الدعاية المعاقب عليها ، فاعتبر أن من ضروبهالقاء الخطب او تحضير
النشرات او الرسوم او الصور التي تستهدف اذاعة مبادئ تلك الجماعات او
الدعوة اليها ، وكذلك طبع هذه النشرات او الرسوم او توزيعها او نقلها او
حمل شيء من رموز تلك الجماعات او شعاراتها بصورة ظاهرة .

٥ - جرائم النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي

في قانون المطبوعات

للمصحافة والنشر اثر كبير في تكوين الرأي العام وتوجيهه وتنويره وتضليله
في بعض الاحيان - . ولذلك كان من الطبيعي ان يشتمل قانون المطبوعات ذو
الرقم ٥٣ المؤرخ في ٨-١٠-١٩٤٩ وتعديلاته على أحكام ونصوص تحمي الرأي
العام الوطني في البلاد وتحمي سلامته وصفاهه ، وتدرأ الضلال أو الفساد أن
يحدثا فيه ، وتكسر من شرارة الدعايات الشعرية والاجنبية ان تغسل الى شعوره
العربي الصميم .

آ - فقد قضت المادة ٦٨ من قانون المطبوعات الآنف الذكر بأن « كل من
اتصل بدولة اجنبية وتقاضى منها او من يمثلها اموالاً لقاء الدعاية لها او لمشاريعها
عن طريق المطبوعات يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧٥ من قانون
العقوبات^(١) »

(١) تنطوي المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات على احدي جرائم العلات غير المشروعة =

ب - وتلغى المادة ٦٨ ذاتها أيضاً بأن « كل من قبض بصورة مباشرة أو غير مباشرة أموالاً من شركات أو مؤسسات أجنبية تقوم أو تتوي القيام بنشاط من أي نوع في سورية ، بغية الدعاية لها والمشاويعها عن طريق المطبوعات ، يعاقب بالسجن حتى سنة وبغرامة تساوي ضعفي المبالغ المقبوضة ، إلا إذا أثبت الصحافي الذي قبضها أنها كانت أجوراً لإعلانات عادية نشرها في صحيفته بالأسماء الواسطة التي يفرضها المرف الصحافي أو القانون . ولا عبء بهذه الحجة إلا إذا كانت الاعلانات المشار إليها قد سلمت بواسطة المديرية العامة للدعاية والأبناء » .

ج - وتلغى المادة ٦٥ من قانون المطبوعات ذاته على أن يعاقب نقل الأخبار غير الصحيحة أو نشرها أو نشر الأوراق المختلفة أو المزورة المنسوبة كذباً إلى الغير بالحبس حتى سنة وبالغرامة حتى ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان النشر أو النقل قد تم عن سوء نية ، أو سبب إقلاقاً للراحة العامة ، أو تمكيراً للصلات الدولية ، أو قال من هبة الدولة أو كرامتها ، أو ألقى ضرراً باقتصاديات البلاد أو من شأنه النظام أو بمعنويات الجيش والقوى المسلحة .

د - ويحكم بالعقوبة نفسها على كل من ينشر ، أكثر من مرة ، حول موضوع واحد ، أخباراً أو مقالات متناقضة من شأنها إلحاق الأذى أو جلب المنفعة لشخص طبيعي أو هيئة اعتبارية لقاء حصوله على مال أو كسب غير مشروع .

د - وفي المادة ٦٦ من قانون المطبوعات ، يعاقب الشارع على كل تعريض يتركب بواسطة المطبوعات الموزعة أو المبيعة أو المعدة للبيع أو المعروضة في المحلات والمجتمعات العامة أو بواسطة الاعلانات المعلقة في الطرقات ، ويكون موجهاً إلى أفراد القوات السورية المسلحة بغية تحويلهم عن القيام بواجباتهم

— بالمدو ، والعقوبة الواردة فيها هي الحبس سنتين على الأقل والغرامة التي لا تقل عن مائة ليرة وقد شرحنا أحكام المادة ٢٧٥ في الفصل الثالث من الباب الثالث (الصفحات ٤٧١ - ٤٨٢) من مؤلنا هذا.

العسكرية او عن اطاعة رؤسائهم المفروضة في القوانين والانظمة العسكرية ،
وذلك بالجلس حتى ثلاث سنوات وبالقرامة حتى ألفي ليرة سورية او بإحدى
هاتين العقوبتين .

هـ- وتنص المادة الخامسة من القانون ذي الرقم ١٦٩ الصادر في ١٢-٥-١٩٥٤
والقاضي بإعادة العمل بقانون المطبوعات ذي الرقم ٥٣ وتعديلاته على ان كل
مطبوعة دورية تدعو الى تغيير دستور الدولة بطرق غير دستورية، او الى تأييد
الحكم غير الدستوري ، او الى العصيان ضد السلطات القائمة بموجب احكام
الدستور ، يُعاقب المسؤولون عنها بإلقاء رخصتها علاوة على العقوبات المنصوص
عليها في القوانين النافذة .

٦- جرائم النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي

في التشريعات التي أُنشئت ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣

ولقد أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة المرسوم التشريعي ذا الرقم ١١
المؤرخ في ٢٣ - ٣ - ١٩٦٣ ، ويقضي بفرض جزاء العزل المدني على الهيات
والاشخاص الذين وصفتهم مادته الاولى بما يلي :

أ - الاشخاص الذين جعلوا من أنفسهم وكائز للعهد الانفصالي سواء
بأقوالهم أم بأفعالهم .

ب - الاشخاص الذين استغلوا نفوذهم وثرواتهم او سفروا وظائفهم في
الدولة قصد خدمة العهد الانفصالي او خدمة رجاله .

ج - الصحفيون والكتاب الذين أساءوا الى إيمان الشعب العربي في سورية
بالقومية العربية او بثواب الافكار الشعبية ، ولا سيما الذين عملوا على وعزعة
ثقة الشعب بقوميته بدافع التكسب والحصول على المنافع غير المشروعة
من الهيئات الرجعية او الجهات الاجنية .

د - الاشخاص الذين انحرفوا عن مبادئ القومية سواء من اليساريين او
اليساريين أو الانتهازيين المرتدين .

هـ - رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات ونوابهم والوزراء والنواب الذين
عولوا على تكريس الانفصال ؛ فانحرفوا عن الاتجاه القومي وخدموا الاتجاه
الشعوي ، سواء بأقوالهم أم بأفعالهم أم بتشجيعهم الآخرين .

و - الاقطاعيون والراسماليون والمستغلون الذين تسلطوا على الحكم ،
فزيفوا إرادة الشعب او ناصروا الانتهازية والشعوية والسلطات الانفصالية^(١) .

وفي المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ والقاضي
بإنشاء محاكم الأمن القومي ، حدد المجلس الوطني لقيادة الثورة اختصاصات
هذه المحاكم بما يلي :

أ - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي والمنصوص عليها
في المواد ٢٦٥ - ٣١١ من قانون العقوبات .

ب - الجرائم الواقعة على السلامة العامة والمنصوص عليها في المواد ٣١٢ -
٣٣٩ من قانون العقوبات .

ج - مخالفة أوامر الحاكم العرفي .

د - مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية او مناهضة اي هدف
من اهداف الثورة او عرقلتها ؛ سواء اكان ذلك عن طريق القيام بالتظاهرات
ام التجمعات ام بأعمال الشغب ام بالتعريض عليها ام بنشر الاخبار الكاذبة
بقصد البلبلة وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة او بالأجراءات التي تقوم

(١) من المعلوم ان جزءا من المزال المدعي يفرض بمرسوم يتخذ المجلس الوطني لقيادة الثورة ،
وقترأوح مدته بين الخمس والمئتين سنوات ، ويجوز لهذا المجلس تعديله او إلغاؤه . والمنزول
مدياً يجرم من الحقوق المحددة بمقتضى المادة ٣ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ١١ الصادر
في ٢٣ - ٣ - ١٩٦٣ السالف ذكره

بها في سبيل تحقيق الوحدة أم بغيرها من الطرق ^(١١) .

هـ - قبض المال أو أي عطاء آخر أو الحصول على أي وعد أو أية منفعة أخرى من دولة أجنبية أو هيئة أو أفراد سوريين أو غير سوريين أو أي اتصال بجهة أجنبية بقصد القيام بأي تصرف قولي أو فعلي مُعَادٍ لأهداف ثورة ٨-٣-١٩٦٣ ^(١٢) .

و - المجموع أو الاعتداء على الأماكن المحصنة للعبادة أو لممارسة الطقوس الدينية أو على مراكز القيادة والمؤسسات العسكرية والدوائر والمؤسسات الحكومية الأخرى والمؤسسات العامة والخاصة بما فيها المعامل والمصانع والمحلات التجارية ، ودورالسكن ، وإثارة التمرات أو الفتن الدينية أو الطائفية أو العنصرية ، وكذلك استغلال هياج الجماهير والمظاهرات للإحراق والنهب والسلب ^(١٣) .

ز - الأفعال المنصوص عليها في المرسوم التشريعي ذي الرقم ١١ الصادر في ١٣ - ٣ - ١٩٦٣ بصدد العزل المدني ^(١٤) .

ح - احتكار التجار والباعة للمواد الغذائية أو رفع أسعارها بصورة فاحشة ^(١٥) .

ومن البديهي أن هذه التشريعات ليس لها أي مفعول رجعي ، فهي لا تشمل بالعقاب الجزائي ما قبلها .

هناك : ويبدو من استعراض هذه النصوص الكثيرة أن ثمة تداخلاً ظاهراً بين الأحكام الواردة في قانون العقوبات وفي قانون المطبوعات، وفي المرسوم التشريعي

-
- (١) يمايب مرتكبوا الأفعال الواردة في هذه الفقرة (د) بالاشغال الشاقة المؤقتة .
(٢) يمايب على هذه الأفعال بالاعدام .
(٣) يمايب مرتكبوا الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين (هـ - و) بالاعدام .
(٤) يمايب على الأفعال الواردة في الفقرات (أ - ب - ج - ز) بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة .
(٥) يمايب على هذه الأفعال بالاعتقال المؤقت .

ذي الرقم ١٨٨ الخاص بمكافحة الدعابة الصادرة ، وفي غيره من المراسيم التشريعية الأخرى . وقد يفضي هذا التدخل الى الالتباس والتشويش في تطبيق تلك النصوص على الوقائع ومقتربها . ولا مندوحة - في رأينا - عن إعادة النظر في هذه الأحكام جميعها ، وصياغتها من جديد ، والتوفيق بينها ، والاستغناء عما لم يعد منسجماً منها مع أحكام قانون العقوبات ، وإدخال تعديلات تنفق وحاجاتنا في هذا الميدان ، وتلتق مع أحداث ما يقضي به التشريع الجزائي المقارن في هذا الموضوع ؛ وقد مردنا نماذج جمّة عنه في التشريعات الاجنبية الحديثة التي عرضنا إليها ، سواء ما استقّت منها في ظلال النظم الاشتراكية وما وضع في مجتمعات أهل اليبين .

ونحن هنا سنقتصر على معالجة جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي ، كما وردت في المواد ٢٨٥ - ٢٨٨ من قانون العقوبات ، ضمن نطاق الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي .



الفصل الثاني

الدعاوة الرامية الى اضعاف الشعور القومي

أو

ايقاظ النعرات المنصرية أو المذهبية

المادة ٢٨٥

نص المادة ٢٨٥ : تنضي المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات بما يلي :

« من قام في سورية في زمن الحرب او عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي الى اضعاف الشعور القومي او ايقاظ النعرات المنصرية او المذهبية عوقب بالاعتقال الموقت » .

ولعل من الخير أن نثبت هنا الاصل الفرنسي لهذا النص :

Article 285—Quiconque, en temps de guerre ou de péril de guerre, entreprendra en Syrie une propagande tendant à affaiblir le sentiment national ou à exciter l'esprit de corps ethnique ou confessionnel, sera puni de la détention à temps.

ملاحظات عامة

ان الامعان في أحكام المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات في صيغتها العربية والفرنسية يفضي بنا - من حيث تطبيقها - الى استظهار الامور التالية :

اوب- من حيث الزمان : لا تطبق أحكام المادة ٢٨٥ السالف ذكرها إلا إذا كان الفعل الذي يؤلف ركن هذه الجريمة المادي قد ارتكبه فاعله في أحد ظرفين زمنيين اثنين :

آ - إما في زمن يكون فيه خطر الحرب محدقاً بالبلاد السورية .

ب - أو في زمن تكون الحرب - أي الاشتباك المسلح - قد نشبت فعلاً بين قوات الدولة السورية وقوات أية دولة أجنبية أخرى . وتظل حالة الحرب قائمة - من الوجهة القانونية - حتى تعقد معاهدة الصلح بين الدول ذات الشأن ، فتضع بذلك حداً لحالة الحرب القائمة ، ويعود السلام .

ولا جدال في أن هذا القيد الزمني الذي نص عليه الشارع في المادة ٢٨٥ هو الذي يبغي على الجريمة الواردة فيها صفة المساس بأمن الدولة الخارجي ، وهذا يجعل أحكام هذه المادة مختلفة وأحكام ٣٠٧ الواردة في عداد المواد الخاصة بفصل الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي . وعلى ذلك فإذا دعا الفاعل الى إيقاف التمرات الدينية او العرقية في زمن السلم ، فلا يجوز تطبيق أحكام المادة ٢٨٥ التي هي موضوع بحثنا الآن ، وإنما يعاقب فاعل هذا الجرم - ولا شك - بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ التي تعتبر مثل ذلك الفعل مخلاً بأمن الدولة الداخلي لأنه ينال من الوحدة الوطنية ويعكر الصفاء بين عناصر الأمة الواحدة . والامر كذلك اذا ارتكب هذا الجرم في البلاد الاجنبية ، كما يبدو للباحث مما سندكره في البند التالي .

ثانياً - من حيث المكان : ولا تطبق أيضاً أحكام المادة ٢٨٥ ما لم يكن الجرم المنصوص عليه فيها قد قام به فاعله في الارض السورية . وقد سبق أن أوضحنا المقصود من تغيير « الارض السورية » وشرحنا متى يعتبر الجرم مرتكباً فوق الارض السورية ، في ضوء تحليل احكام المواد ١٥ - ١٨ من قانون العقوبات^(١) .

ويؤلف هذا القيد المكاني ايضاً وجهاً من وجوه الاختلاف بين احكام المادة ٢٨٥ موضوع البحث ، واحكام المادة ٣٠٧ الآتية الذكر .

ثالثاً - من حيث الفاعل : لكن قيد الشارع تطبيق أحكام المادة ٢٨٥ من حيث الزمان والمكان فهو لم يقيدهما من حيث الفاعل ولم يحصر اقتصارها بالسوري دون الاجنبي ، ولا بالاجنبي المقيم في سورية او الساكن فيها فعلاً دون سواء ، وانما يستوي في فاعل الجريمة التي نصت عليها هذه المادة ان يكون سورياً او ان يكون اجنبياً لان احكامها عامة من هذه الناحية ، وتشمل الجميع بالعقاب على السواء .

ونلتقي في هذا الشمول احكام المادتين ٢٨٥ و ٣٠٧ ، ونقابل .

رابعاً - من حيث العقوبة : اذا التحدث شرائط تطبيق المادتين ٢٨٥ و ٣٠٧ من حيث الفاعل ، واختلفت من حيث مكان وقوع الجرم وزمانه ، فانها تختلف ايضاً من حيث العقوبة . ولا بدع في ذلك ، فإن الدعاوة التي ترمي الى ايقاف النزعات العنصرية او المذهبية ، في زمن الحرب او عند توقع نشوبها ، تهدد كيان الامة بالانهيار وتمس أمنها الخارجي ، وقد تقوض استقلالها وتذهب بحريتها وسيادتها ، وتمكن للطامعين فيها . ومن العدالة ، إذئذ ، أن يشدد

(١) راجع - اذا شئت - ما كتبناه في هذا الصدد في الصفحة ٦٠٢ وما بعدها من مؤلفنا هذا .

الشارع في العقاب على مثل هذا الدعاية الخطير ، وان يفرض عليه عقوبة جنائية .
ولذا ، فقد نصت أحكام المادة ٢٨٥ بأن تكون عقوبة الفاعل هي
الاعتقال المؤقت .

وليس من ريب في أن المخاطر التي تنجم عن مثل هذه الدعاوة في خارج
البلاد أو في غير زمن الحرب أو زمن الاستعداد لدرء خطرهما المحقق ، هي
أخف وطأة وأقل سوءاً ووبالاً . ولذا فقد اعتبر الشارع السوري ارتكاب هذه
الجريمة ذاتها في زمن السلم ، أو في خارج البلاد السورية ، جنحة تمس أمن البلاد
الداخلي ، وعاقب عليها في صلب المادة ٣٠٧ بالحبس من ستة أشهر الى سنتين
وبالغرامة من خمس وعشرين الى مئتي ليرة سورية والمنع من ممارسة الحقوق
المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ١١٦٥ . ويموز للحكمة
- في هذه الجنحة - أن تقضي أيضاً بنشر الحكم .

بقي ان نتساءل : ما هي مقومات هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة
٢٨٥ من قانون العقوبات ؟

أركان الجريمة

تتألف هذه الجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ المذكورة من المقومات
الأساسية التالية :

أولاً : القيام بدعاوة

ويؤلف ركن الجريمة المادي . والدعاوة أو الدّعاوة (بالفتح أو الكسر)

(١) هذه الحقوق المذكورة في هاتين الفقرتين من المادة ٦٥ من قانون العقوبات هي:
الحق في تولي الوظائف والخدمات في إدارة شؤون السلطة المدنية أو إدارة الثغابة التي ينتمي إليها
الفاعل ؛ وكذلك الحق في ان يكون نخباً او منتخباً في جميع منظمات الطوائف والعتبات .

لغة هي : الإسم من الإِدْعاء . والفعل المجرد الثلاثي فيها : دعا ، يدعو ، فهو داعٍ ، والجمع : دُعاة . ومنها في التاريخ الاسلامي : دَاعِي الدُّعاة . وجاء في قواميس اللغة : دعاه أي : ناداه ، رغب إليه ، استعانه الخ ... وجاء أيضاً : دعاه الى الامر أي : صاقله إليه .

وبستعمل فقهاء اللغة لفظة « الدعاوة » عوضاً عن « الدعاية » وبمعناها لأن ذلك أصح اشتقاقاً . وقد أقر الشارع اتباع هذا النهج في المادة ٢٨٥ التي نحن بصدددها ، فاستعمل « الدعاوة » وهو يعني بها « الدعاية » . ولعلنا نستطيع استعمال لفظ « الدعاية » لشيوعه وذيعه ، وبب خطئ مشهور أرفى دلالة وأدق تعبيراً في افهام الناس عن المراد من صواب مهبور .

والدعاوة او الدعاية ترجمة لكلمة Propaganda ، وهذه تعبير لاتيني استعملته الكنيسة ، في الاصل ، في اوائل القرن السابع عشر . وتقدم به : التبشير بالعقائد المسيحية ونشرها . وفي عام ١٥٩٧ أنشأ البابا كليمان الثامن Clément VIII في روما مجمعاً دينياً أسماه : « مجمع الدعاية » Collège de la propagande ، مهتة نشر الدعوة المسيحية وإذاعة تعاليم الديانة النصرانية ؛ ونظم البابا غريغوار الخامس عشر في عام ١٦٢٢ هذا المجمع ، وألفه من ثلثي عشرة من الكرادلة التابعين للمجمع البابوي ، وخص به مطبعة مشهورة تطبع الدشرات بجميع اللغات لإرسالها وتوجيهها الى جميع أقطار المعمورة . وكان المجمع يعقد اجتماعاً في كل اسبوع برئاسة البابا . واتبعت الطائفة البولونستنتينية النهج نفسه .

وظل لكلمة « البروباغندا » معناها الديني التبشيري الكنسي حتى اواسط القرن التاسع عشر ، حيث استخدمها بعض الكتاب والمؤرخين من أمثال توكفيل Tocqueville في نطاق الشؤون المدنية والسياسية . ولم تفارق « البروباغندا » صبغتها الدينية ، ولم يضاف عليها الطابع المدني العلماني الصريح إلا

في النصف الاول من القرن العشرين^(١).

ومها يكن فالت اليام بالدعوة او الدعاية *faire de la propagande* معناه في رأي ليترة *Littre* : - العمل على ترويج رأي معين او السعي لنشر نظام سياسي او اجتماعي او ديني . وأما لاروس *Larousse* ، فيعرف الدعاية بأنها الجهود المبذولة لترويج مذهب ما ، او نشر آراء معينة .

ويعرف الكاتب باوتليت الدعاية بقوله : « الدعاية محاولة للتأثير في سلوك المجتمع او في آرائه تأثيراً يحيل الاشخاص على اعتناق رأي او مذهب معين ، او الجري على سلوك مقرر محدد » . ويعرفها مفكر آخر : « الدعاية هي لغة تخاطب بها الجماهير . وتستخدم الالفاظ او الرموز الاخرى التي تنقلها الصحافة او الشاشة او الاذاعة . وغاية الداعي او الداعية *Le propagandiste* أن يؤثر في سلوك

(١) لقد اصبح للدعاية ، في هذا العصر ، شأن كبير في تشكيل سلوك الافراد والجماهير والتأثير في مواقفهم وآرائهم وعلياتهم واهمالهم . وقد كانت الدعاية واسولها واساليبها موضع دراسة علمية جدية في السنوات الاخيرة . ومن المؤلفات العلمية القيمة التي وضعت عنها في اللغة الفرنسية :

- ١ - سوفي *A. Sauvy* : السلطة والرأي .
 - ٢ - دوميناك *J. M. Domenach* : الدعاية السياسية ، باريس ، ١٩٥٠ .
 - ٣ - مونرو *J. Monnerot* : سوسيولوجية الشيوعية . غابار ، باريس .
 - ٤ - فيليس *Ph. De Felice* : الجماهير الثشوى ، البان ميشيل ، باريس .
 - ٥ - تشاخوتين *S. Tchakhotine* : اغتصاب الجماهير بالدعاية السياسية ، غابار ، باريس .
 - ٦ - ريوالد *P. Rriwald* : عقلية الجماهير ، دولاشو وبيته . باريس وجنيف .
 - ٧ - كوانتان *P. Quentin* : الدعاية السياسية ، بلون ، باريس .
- وفي اللغة الانكليزية :
- ١ - بارتليت *Bartlett* : الدعاية السياسية .
 - ٢ - لاسوال *Lasswell* : الرأي العام .
 - ٣ - كريس *Kris* : بعض مشاكل الدعاية في الحرب .
 - ٤ - ألبيج *Alpig* : الرأي العام .

الجمهور في القضايا المطروحة على بساط الدعاية او في بعض مواضيع الفكر .
فالدعاية اذن تسمى ، بجميع وسائل الاذاعة والنشر العلنية ، الى خلق
آراء معينة او تحويرها او تثبيتها او الى التأثير في موقف او سلوك الفرد او
الجماعة . وهي في ذلك تقرب أن تكون لونا من ألوان التربية والتعليم لولا أن
الوسائل التي تستخدمها ترمي الى الاقتناع والاختصاص والفرض ولا يهتما في ذلك
تنشئة النفوس او تثقيفها بالمعنى التربوي الصرف .

ويستنتج مما تقدم ، أن الدعاوة او الدعاية المنصوص عليها في المادة ٢٨٥
تستلزم أن تتوفر فيها العناصر التالية :

أولاً - أن يكون موضوع الدعاوة او الدعاية رأياً او مذهباً أي فكرة ما
une pensée .

ثانياً - السعي لنشر هذه الفكرة والترويج لها وحمل الآخرين على الاقتناع
بها ، واعتناقها ، والتخاذها أساساً لسلوكهم . وتجلى هذه الغاية في استخدام
وسائل العلنية La publicité .

وهذا ما يجعل الفعل الذي تعاقب عليه أحكام المادة ٢٨٥ الآتية الذكر
جريمة من جرائم الرأي قارة ، وجريمة من جرائم النشر او المطبوعات ،
قارة أخرى .

ولا يحدد القانون وسيلة واحدة تحصل بها الدعاية او الدعاوة التي يجرمها ،
ولا يشترط أن تكون قد جرت بإحدى طرائق العلنية التي ذكرتها المادة
٢٠٨ من قانون العقوبات .

وعليه ، يستوي في الدعاوة أن تكون بالمقالات او الخطب ، وبالكتابة
او القول ، وباستخدام محطات الاذاعة خفية كانت او ظاهرة ، سواء فيها
ما يمتلكه الدولة ، وتشرف عليه ، وما يمتلكه الشركات او الافراد ، وما
تنشئه الجمعيات السرية او الميثاق التي تعمل لمصلحة دولة أجنبية ، لأغراض
الدعاية ولا سيما في زمن الحرب . وقد تستخدم الدعاية الرسم او التصوير

الشاشة (السينما) او الاسطوانات او الاشرطة الصوتية .

وأكثر وسائل الدعاية : الخطابة والنشر . والخطابة - وإن كانت أقل امتداداً أو شمولاً من النشر - فهي أشد خطراً وأقوى أثراً لأنها تؤثر مباشرة في نفوس السامعين ، فهي دعاية حية قوية الانحاء ، وتنتقل الدعاية بمن سمعها الى غيرهم ، ومن هؤلاء الى آخرين حتى تشيع في الأنحاء . فضلاً عن ذلك فإن القراءة لبست ميسورة لكل أحد ، ولا يجيد كل انسان القراءة او يعرفها ؛ وليس كل من يقرأ مكتوباً او مطبوعاً يقف على ما فيه ، ويفهمه كما أراد كاتبه او ناشره .

وعلى الرغم مما تقدم ، فإن الدعاية بطريق الصحف وال نشرات شائعة الاستعمال في هذا العصر الذي قضى فيه على الأمية في اكثر الأمم المتحضرة ، واشتد تلهب الناس على قراءة الصحف والمجلات . وتشمل الصحف والمجلات ما يوزع علناً على الجمهور كالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية او الشهرية ، وما يوزع مراً من منشورات ووسائل ومطبوعات ، سواء أكانت بحرية باللغة العربية أم بلغة أجنبية ؛ وسواء في ذلك كله النشر والشعر .

ومن وسائل الدعاية : الصور المتحركة الناطقة (الافلام السينمائية) والتلفزيون وغير ذلك من الطرق القديمة والحديثة التي تستخدم في نقل العبارات والتعبير عن الافكار .

ولئن لم يستلزم الشارع في صلب المادة ٢٨٥ أن تفرغ الدعاية في صورة عينها او وسيلة حدها ، فلا مناص لقيامها من امتداد أثرها الى عدد ملحوظ البكثرة من أفراد الجمهور . والاصل في الدعاية أن تجري بطريقة منظمة ، وبأساليب باوعة ، وعلى يد أشخاص مدربين يتقنون في التأدية جبرهم واعمارهم ويستخدمون ألسنتهم وأقلامهم . وينبغي أن يكون للدعاية أيضاً فضلاً عن التنظيم - قدر معين من الديمومة والاستمرار ، لأن الدعاية برنامج موضوع وخطة مقررة مرسومة يدأب القائمون بها على تنفيذها ، وهم يوالون نشاطهم

ويشون ما يشون في اذن كل من يصادفون ، وفي كل مكان استطاعوا أن
ينفذوا بنشاطهم اليهم ، ولكن القانون - مع ذلك كله - لا يشترط لقيام
الجرم الوارد في المادة ٢٨٥ تكوار افعال الدعاية لأن الخطر من هذه
الدعاية يتحقق من فعل واحد^(١) .

ولا يُعقل أن تكون هذه الدعاوة أو الدعاية التي ذكرنا مقوماتها بلا هدف
أو غاية. وإنما يعتبر الغرض من الدعاوة من المقومات الأساسية لهذه الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات، فلنبحث عن هذا الغرض .

ثانياً - الغرض من الدعاوة

يجب أن نرسي الدعاوة الى اضعاف الشعور القومي

أو باغاث النعرات العنصرية أو المذهبية

أما إذا كان الهدف من الدعاية تنمية الشعور القومي ؛ وإذكاء الحماسة
الوطنية ؛ والدعوة إلى التآخي والاصلاح ونبد دواعي الفرقة والحسام وإقامة
قطاس العدالة والمساواة بين المواطنين ، وعدم تسويد فئة على فئة ؛ وإقرار
مبدأ تكافؤ الفرص ؛ فلا جريمة ولا عقاب . ولكن ماهو هذا الشعور القومي ؟
وما المقصود بالنعرات العنصرية أو المذهبية ؟

أ - محاولة لتحديد الشعور القومي

أما الشعور القومي فهو إحساس الفرد بانتمائه الى جماعة معينة ؛ وولائه
العميق لها ؛ وإيمانه بأن لهذه الجماعة من خصائص الاحالة ومن الروابط المادية

(١) انظر - اذا شئت - كتاب القليه البليبيكي جوزيف دوتريكور J. Dautricourt
في شرح احكام الحيانة الناجمة من التماون مع العدو : La Trahison ، ص ١٩٢ - ١٩٩
بنذة ٤٧٨ - ٥٠٦ .

والمعنوية التي تشد بين أبنائها ما يجعلها جديرة بأن تكون أمة وحدها، وأن تحيا سيدة قدرها وربة مصرها ، وأن تؤلف دولة تتمتع بجميع حقوق السيادة والحرية والاستقلال . ويتجلى الشعور القومي في هذا العزم العام الأكيد الموطن على إبراز خصائص هذه الأصالة ، والحرص عليها . والدفاع عنها والسمو بها ضمن إطار الحرية والسيادة والاستقلال ، وعن طريق الإسهام في إغناء التراث العالمي الإنساني .

ويقصد الشارح بالدعوات التي ترمي إلى إضفاف الشعور القومي لتلك الدعوات الشعبية التي تهدف إلى الانتقاص من ولاء العربي لأمته ، أو تثبيط عزيمته عن العيش المشترك مع سائر أبناء قومه العرب في دولة واحدة ، أو التهوين من شأن الاعتزاز بأصالة الرسالة العربية ، أو بخصائص المساهمة العربية في إغناء المعرفة الانسانية والحضارة العالمية .

وقد تتجلى الدعوة التي تهدف إلى إضفاف الشعور القومي في إثارة النعرات الاقليمية الضيقة ، بغية تمزيق وحدة الشعور القومي الموحد ، والابقاء على هذه الكيانات المحلية المسوخة المصطنعة ، وتوطيد صورها في أذهان الناس ، ليقوم الولاء لها في نفوسهم مقام الولاء لدولة العرب ، ولتضع إرادة الوحدة في الارادات الجزأة الضيقة التي لا حول لها ولا طول . ولعلنا لا نعدو الصواب إذا نحن اعتبرنا من هذا القبيل : الدعوة الفرعونية والفينيقية وغيرها^(١) .

وقد تقوم الدعوة التي تهدف إلى إضفاف الشعور القومي في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بكل ما من شأنه بث روح الهزيمة أو التفتت والانحلال ، وتثبيط العزائم وإضفاف الجسد أو القدرة على المقاومة بين أفراد الأمة ، من مبدئين

(١) « كتب يمي التشريع الجزائي السوري القومية العربية والوحدة العربية » من الموضوعات التي المتنا إلى بعض خطوطها العامة في كتابها : « محاضرات في الجرائم السياسية » الطبعة الثانية ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

وعسكريين ، وإلقاء الرعب بينهم وبذر الفتن الطائفية أو العنصرية أو الاقلية بين صفوفهم ، فيسهل انتفاض العدو عليهم ، وتزيين الاستسلام لهم وتوطين شروطه عليهم وإغراؤهم بالتعاون مع العدو الغادر ، أو الغاصب المحتل .

بـ — الثمرات العنصرية أو المذهبية

وأما إيقاظ الثمرات العنصرية أو المذهبية في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها ، فلا يعمدو أن يكون ضرباً من ضروب إضعاف الشعور القومي . ولعل هذا الضرب أشدها خطراً على كيان الدول الفتية الناشئة ، وأبعدها أثراً في نفوس الجاهل التي لم ترق إلى مستوى عالٍ من الوعي القومي والمواطنة المبتعة .

أما « الايقاظ » فهو الإثارة ، والإذكاء ، والتغذية ، والتشجيع .

وأما لفظة « الثمرات » فيقصد بها الشارح العصبيات .

وأما لفظة « العنصرية » فتتصرف إلى الجماعات العرقية المختلفة والسلالات التي تتألف منها الأمة عبر مطاوي التاريخ .

وأما كلمة « المذهبية » فتتصرف إلى الطوائف والفرق الدينية التي ينتمي إليها المواطنون ، كالإسلام والمسيحية ، وما تفرع عنها من مذاهب كالذهب الإسلامي السني والمذهب الإسلامي الشيعي ، وكالمذهب المسيحي الكاثوليكي والارثوذكسي والبروتستانتى ... الخ .

وليست العصبيات الدينية أو المذهبية ولا العصبيات العرقية أو العنصرية وحدها هي التي تفت في عضد الأمة ، وقد تعصف بكيانها في الظروف العصبية كظروف الحرب أو ظروف الاستعداد لها ، ولما يُبعد من هذا القليل أيضاً العصبيات القبلية ، والاقليمية . وبعض التشريعات تعتبر إثارة الثمرات الطبقية جرماً معاقباً عليه . ومهما يكن فإن كل عصبية أو نمرة تستأثر بولاء المواطن دون الدولة تؤلف خطراً على أمنها الخارجي أو الداخلي ، وتضعف من شعور المواطن

القومي ، وينبغي ان تعد إثارتها او الدعوة لها جريمة يعاقب عليها القانون .
وإذا لم يكن الشارع السوري يذكر جميع هذه المعصيات او التمرات التي تدم
وحدة الوطن ، فلأن تعبير «الدعوة» التي ترمي الى اضعاف الشعور القومي ، هو
عام شامل ، ويمكن ان ينطوي تحته جميع انواع الدعاوات التي تهدف الى ايقاظ
شئ المعصيات من دينية وعرقية وإقليمية وقبيلية وغيرها ، وليس اكتفاء الشارع
بذكر التمرات المنصورة او المذهبية ، الا من قبيل البيان والتشيل والتدليل ،
لا من قبيل الحصر والتقييد .

ويجدر بنا ان نشير الى انه يمكن في قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة
٢٨٥ ان ترمي الدعوة الى احد هذين الغرضين : إما اضعاف الشعور القومي ،
واما ايقاظ نكرة من تمرات الدين او العرق . ولا يستلزم الشارع من اجل
التجريم والمعاقبة ان تهدف الدعوة الى الغرضين معاً وفي وقت واحد ؛ وان
كان الغرض الاول اعم واشمل ، وقد يستغرق اثاره المعصيات الممثلة والمعنوية
والاقلية والقلبية والطبقية وكل عصية اخرى تحرم الدولة من ولاء مواطنيها .
ولما لاجدال فيه ايضاً ان الشارع لا يشترط لقيام هذه الجريمة ان تعيب الدعوة
النجاح والتوفيق في ما رمت اليه ، وان يصف الشعور القومي حقاً ، او تنقد
جذوة التعصب الطائفي او العنصري ، فهو لا يستلزم تحقق الخطر او وقوع الضرر
فعلاً ، وانما يكفي في قيام المسؤولية ان يكون الخطر ممكناً او محتملاً اي ان
يثبت ان الدعوة كانت تسعى الى تحقيق اضعاف الشعور القومي او اذكاء
المعصيات الدينية او العرقية ، وليس المرء الا ما سمى .

وقد يصعب في بعض الاحيان استظهار هذا العنصر من عناصر الجريمة
واستخلاصه من الوقائع ؛ لان المعيار في ذلك ينبغي ان يكون مادياً موضوعياً
ومعنوياً ذاتياً في آن واحد فيجب ان يُنظر الى طبيعة هذه الدعوة موضوع
الجريمة ، وهل هي مجد ذاتها وبالوسائل التي استخدمتها والعبارات التي انطوت
عليها حربة بأن تؤثر في الشعور القومي فتضعفه ، او في المعتقدات الطائفية او

العنصرية فتوفظها وتذكيها وتلهبها ، او هل فيها من القوة والشمول والمسكر ما يجعلها قيمة بأن تحدث مثل هذا التأثير . ويقضي الجواب على هذا ايضاً تقدير عقلية الجمهور الذي وجهت اليه تلك الدعاية ، او تلقاها ، ومدى ثقافته ، وطاقة الاحتمال عنده وخبرته ، وغير ذلك من الظروف التي اختلفت فيها الجريمة ، والامور التي يمكن الوقوف منها على ماهية الدعاية ومدادها واثرها .

بيد انه لا يكفي في استظهار هذا الركن من اركان الجريمة أن يُنظر الى الدعاوة من الناحية الموضوعية التي ذكرها ، وانما ينبغي ان ينظر اليها ايضاً من الناحية الشخصية او الذاتية أي من ناحية الفاعل ، فيثبت ثبوتاً جازماً سوء قصد الجاني ، وانه كان يعتقد بأن من شأن تلك الدعاوة أن تحدث موضوعاً مثل ذلك الأثر الذي نص عليه الشارع من اضعاف الشعور القومي اربافاظ للعصبيات الدينية والعرقية . وهكذا ينبغي في قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ ان يُستظهر هذا الركن من أركانها من الناحيتين الموضوعية والذاتية معاً . وهنا نصل الى الركن الثالث ، وهو ركن القصد الجرمي الخاص .

ثالثاً — القصد الجرمي

ان طبيعة الجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ تستلزم توافر القصدين : العام والخاص معاً ، اما القصد الجرمي الخاص فهو نية اضعاف الشعور القومي أو نية ايقاظ التمرات المذهبية والعنصرية . فاذا لم تتوافر لدى الفاعل نية الاضرار فلا سبيل لما يقبته بمقتضى أحكام المادة ٢٨٥ موضوع هذا البحث . وليس من مستلزمات هذا القصد الجرمي الخاص ان يثبت ان الفاعل عندما قام بالدعاوة قصداً كان يقصد ايضاً أحداث ضرر فعلي تحقق وقوعه . ذلك لان القانون انما يعاقب على احتمال حصول الضرر ، وليس يقبل من الفاعل احتجاجه بأنه ما كان يتوقع حصول ضرر من الدعاية . ومع ذلك ، فاذا ثبت انه كان من المستحيل على

الفاعل أن يدرك سلفاً أن الدعاية التي قام بها تحدث الامر الذي يحرمه القانون فلأن القصد الجرمي ينعدم ، وهذا لا يكون إلا إذا كانت الدعاوة التي قام بها ليس من طبيعتها ولا من شأنها أن تحقق هذا الاثر على كل حال .

واختلاصة : يتوافر القصد الجرمي الخاص في هذه الجريمة إذا ثبت أن الفاعل قصد القيام بالدعاية حراً وهو مدرك شأنها ، مدرك ما عسى أن ينجم عنها من أخطار ، وعالم أنه قد يترتب عليها إضعاف للشعور القومي أو إيقاظ للتنمرات المذهبية او العنصرية .

وسوء القصد هذا ، وإن لم يعبر الشارع عنه بصراحة في صلب المادة ٢٨٥ ، فهو مستنبط من طبيعة الجريمة ، ومن مجمل الشروط التي اشترطها الشارع ذاته للعقاب .

ويتبغي أن نشير إلى أن مثل هذه الجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ لا يتصور اقترافها إلا بمن أحرزوا درجة عالية من الثقافة ، والفهم ، وضرروا بسهم وافر من العلم والمعرفة . وهؤلاء إذا مرقوا وهانت ضمائرهم ، أشد خطراً على الأمة وأبلغ إيذاءً للصالح الوطنية . والدول الأجنبية تستخدم في الدعاية لصالحها ، ولا سيما في إبان الحرب ، الصحف المأجورة وبعض المشتغلين بالسياسة ومحترفي الدعاية . وهي لا تدخر في سبيل إغرائهم مالاً ولا نساءً ، بل تقدم لهم الاموال والارشادات ، وتعد لهم البرامج والخطوط ووسائل التنفيذ . بيد أن الشارع لا يشترط في قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات وجود مثل هذا النشاط من قبل دول اجنبية ولا يستلزم أن تكون هذه الدولة الاجنبية هي الحركة للدعاية المقتربة أو الدافعة إليها . وإذا تبين أن الفاعل قام في زمن الحرب بالدعاية التي ترمي إلى إضعاف الشعور القومي او إيقاظ التنمرات المذهبية أو العنصرية بعد اتصال بالعدو لمعاونته على فوز قوائمه ، استبعدت أحكام المادة ٢٨٥ وفرضت على مثل هذا الجاني الحائث عقوبة الإعدام المنصوص عليها

في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات^(١) .

ولمحكمة النقض أن تبسط رقابتها على تفسير قاضي الموضوع لعبارات الدعاوة وأن تتقصى معاني تلك الدعاوة ومراميها وأغراضها ، وهل من شأنها - كما وردت - أن تحدث الاثر الذي نص عليه القانون . أما توافر القصد الجرمي الخاص فمسألة موضوعية مردها الى وقائع الدعوى وملابساتها ، وتستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها نهائياً . بيد أن قاضي الموضوع إذا قضى ببراءة المتهم أو عدم مسؤوليته لحسن نيته فيجب أن ينطوي الحكم على بيان الاسباب التي استظهرت منها المحكمة عدم توافر سوء القصد لدى الفاعل ، والتي ركزت عليها قضاعتها بلبوت حسن نيته ، وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور وجديراً بالنقض .

ومهما يكن فإن احكام المادتين ٢٨٥ و ٣٠٧ من قانون العقوبات السوري سواء في حماية الشعور القومي العربي من المعصيات الشيعية والتعرات الطائفية والعرقية المادفة الى خلق اوطان قومية على اساس عنصري او مذهبي في ديار العرب ، تدن بغير القومية العربية ، او تناهض الدعوة الى تحقيق وحدة الامة العربية . ولا يجوز اطلاقاً - في رأينا - أن يُؤوّل نص المادتين ٢٨٥ و ٣٠٧ تأويلاً يفقدهما الغاية من وجودهما ، او يخرج بهما عن حقيقة مراد الشارع كأن يُعتبر تجسيد القيم الروحية في الاديان السماوية مثلاً إثارة للتعرات المذهبية او حصاً على النزاع بين الطوائف ، أو كأن تعتبر الدعوة الى الايمان بالقومية العربية او العمل لوحدة الامة العربية إثارةً للزعزعات العنصرية او حصاً على تفريق عناصر الامة . ذلك ان هذا السلاح الذي وضعه التشريع الجزائي في خدمة القومية العربية ضد أعدائها لا يجوز أن يصوب الى صدور دُعائها والمؤمنين بها والعالمين لها^(٢) .

(١) انظر الصفحة ١٨٧ - ١٨٩ من هذا الكتاب .

(٢) انظر كتابنا : محاضرات في الجرائد السياسية ، الطبعة الثانية ، ص ٢٨٠ .

بهذا التفسير لأحكام المادتين ٢٨٥ و ٣٠٧ من قانون العقوبات السوري ينسجم ، بل يشتق محتثته من أحكام الدستور العربي السوري الذي يعتبر الشعب السوري جزءاً من الامة العربية ، والذي يوجب أيضاً على النواب وعلى رؤس الجمهورية قبل أن يارسوا ولايتهم في التشريع وفي التنفيذ ان يقسموا بين « العمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » ، كما يوجب الدستور على السلطة القضائية ان تصدر أحكامها باسم الشعب العربي في سورية .

العقوبة

العقوبة التي فرضها الشارع على فاعل الجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ هي الاحتال المؤقت ، وهي عقوبة جنائية تتراوح مدتها بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة .

ولا سبيل الى فرض هذه العقوبة ما لم تكن الجريمة قد ارتكبت في سورية في خلال الحرب أو عند توقع لشوبها كما مر آنفاً .

ولقد أجازت المادة ٢٠ من قانون الجنسية ذي الرقم ٦٧ الصادر في ٣١ - ١٠ - ١٩٦١ للحكمة المختصة أن تقضي أيضاً على فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ المذكورة بتجريدده من الجنسية العربية السورية .

ولا مندوحة لنا ، قبل اختتام بحث أحكام المادة ٢٨٥ ، عن أن نشير إلى أن الجريمة الواردة فيها هي من جرائم الرأي تارة ومن جرائم النشر تارة أخرى ؛ ودائرة التشريع الجزائي لا تحيط في الدول الديمقراطية إلا بعدد محدود من جرائم الرأي حينما تتقلب حرية الرأي من فضيلة تستهدف دوماً الخير والاصلاح واستقرار المصالح العامة ، الى دعوة مفروضة يمارسها من في قلبه مرض وتزعم الى الفوضى والردية والتعريض الإجرامي والتحلل من القيم النبيلة الحيرة القومية والإنسانية . والدعاوة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ هي من هذا القبيل .

فالمعاقبة عليها إذن استثناء من القواعد العامة التي تقضي بأن تبقى حرية الرأي مكفولة كفالة تامة . ويجب أن تجعل هذه الكفالة الضرورية في سلامة وحسن تطبيق أحكام القانون على فاعلي هذه الجريمة وأمثالها .

وغني عن البيان أن نص المادة ٢٨٥ ليس هو النص الوحيد الذي استثنى الشارع السوري لمكافئة أمثال هذه الدعاوات الخطرة . فقد ورد العقاب على مثل ذلك في صلب المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات ذاته ، وفي المادة ٦٨ من قانون المطبوعات السالف الذكر ، وفي أحكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٨ الخاص بمكافحة الدعايات الضارة ، وأخيراً في المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ الصادر ١١ المؤرخ في ٢٣-٣-١٩٦٣ ، وفي المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ الصادر في ٢٤-٤-١٩٦٣ وكلاهما من تشريعات الثورة . وقد سبق الإشارة إلى كل ذلك من ذي قبل ، ولا مجال للإفاضة فيه من جديد .

وها قد حان أن ننقل إلى شرح الجريمة المنصوص عليها في المادة التالية ، وهي المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات .



الفصل الثالث

نقل الانباء التي من شأنها أن توهم نفسية الامة

المادة ٢٨٦

نص المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات : تقضي هذه المادة بما يلي :
« ١ - يستحق للمقوبة نفسها ^(١) من نقل في سورية في الاحوال عينها ^(٢)
أبناء يعرف أنها كاذبة او مبالغ فيها من شأنها ان توهم نفسية الامة .
« ٢ - اذا كان للفاعل بحسب هذه الانباء صحبة فعقوبته الحبس ثلاثة
أشهر على الاقل » .

ملاحظات عامة

لعل الامعان في تحليل هذا النص يباده الباحث لأول وهلة بالأمور التالية :
أولاً : تنطوي هذه المادة الـ ٢٨٦ على جريمتين اثنتين : إحداها جنحة
والثانية جنابة .

آ - المجرم : أما الجنحة فهي ان ينقل الفاعل في سورية في زمن الحرب
او عند توقع نشوبها أنباء كاذبة او مبالغاً فيها من شأنها أن توهم نفسية الامة

(١) أي عقوبة الاعتقال المؤقت المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ السابقة .

(٢) أي في زمن الحرب او عند توقع نشوبها .

وهو يحسب أنها صحيحة . وقد نصت على هذه الجنبه الفقرة ٢٢٠ ، من المادة ٢٨٦ وقررت لما عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات . ويمكن أن نطلق على هذه الجنبه اسم : جرم نقل الانباء البسيط او العادي .

ب - الجنابة : وأما الجنابة فهي أن ينقل الفاعل في سورية في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة . وقد نصت على هذه الجنابة الفقرة ١٠٠ من المادة ٢٨٦ الآنف ذكرها ، وفرضت على فاعلها عقوبة الاعتقال المؤقت ، وهي العقوبة ذاتها المقررة في صلب المادة السابقة أي المادة ٢٨٥ التي اتينا على شرح أحكامها . ويمكن أن نطلق على هذه الجنابة اسم : جرم نقل الانباء المشدد او الموصوف .

ثانياً : إن هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ لقيام لها في وصفها الجنائي أو في وصفها الجنحي ما لم تكن قد اقترنت في الأرض السورية وفي زمن الحرب أو عند توقع نشوبها . وحكمها من حيث المكان والزمان مماثل تماماً لحكم الجريمة الواردة في المادة ٢٨٥ السابق بيانها .

ثالثاً : ليس نص المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات هو النص الوحيد الذي

يعاقب فيه الشارع السوري على نقل الأنباء الكاذبة او المبالغ فيها

أ - فقد نصت المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات على معاقبة كل سوري يذيع في الخارج ، وهو على بينة من الامر ، أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو من مكانتها المالية . وقد اعتبر الشارع هذه الجريمة من الجرائم المحقة بأمن الدولة الخارجي .

ب - ونصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ايضاً على معاقبة من أذاع بإحدى وسائل العلنية المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٨ وقائع ملفقة او مزاعم كاذبة لاحداث التدني في اوراق النقد الوطنية او لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها وجميع الاستداذات الحلاقة بالثقة المالية العامة . وقد اعتبر الشارع هذه الجريمة من الجرائم المحقة بأمن الدولة الداخلي .

ج - وقضت المادة ٦٥ من قانون المطبوعات بمراقبة نقل الاخبار غير الصحيحة أو نشرها أو نشر الاوراق المختلفة أو المزورة المنسوبة كذباً الى الغير اذا كان هذا النشر أو النقل قد تم عن سوء نية ، أو سبب اقلهاً للراحة العامة ، أو تمكيداً للعضلات الدولية ، أو نال من هبة الدولة أو كرامتها ، أو ألحق ضرراً باقتصاديات البلاد ، أو مسّ بانتظام أو بمنويات الجيش والقوى المسلحة .

د - وكذلك ينطوي المرسوم التشريعي الصادر في ٢٤-٤-١٩٦٣ على تجريم « نشر الاخبار الكاذبة بقصد البلبلة وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة أو بالإجراءات التي تقوم بها في سبيل تحقيق الوحدة أم بغيرها من الطرق » .

رابعاً - في اقتصر المصيري : - أما في مصر فقد اقتضت الضرورة تعديل أحكام الباب الاول الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج وإعادة صياغتها وسبكها من جديد ، كما اقتضت تعديل بعض الأحكام الواردة في الابواب الثاني والثالث والخامس والرابع عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني وفي البابين السادس والسابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري . ولذا بادر الشارع في مصر الى اصدار قراره بالقانون ذي الرقم ١١٢ المؤرخ في ١٩ مايو (أيار) ١٩٥٧^(١) .

٢ - وفي هذا القانون الجديد تعاقب المادة ٨٠ (ج) - التي حلت محل المادة ٨٠ (واحدة) السالف بيانها^(٢) - بالسجن كل من اذاع عمداً^(٣) في زمن الحرب اخباراً أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرصة أو عمد الى دعابة مثيرة وكان من شأن

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وقد لشرحت في النشرة التشريعية الصادرة عن وزارة العدل المصرية ، في عديميو ١٩٥٧ ص ١٠٢٦ - ١٠٤٨ ومن البديهي أن احكام القانون ذي الرقم ١١٢ قد ألغت احكام القانون ذي الرقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ، وحلت عليها في صلب قانون العقوبات المصري .

(٢) انظر المصنفات ٦٨٢ - ٦٨٥ من هذا الكتاب .

(٣) اي عمداً .

ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفرع بين الناس أو إضعاف الجسد في الأمة .
ولقد جرى الشارع المصري على مدي القانون الإيطالي في مادته الـ ٢٦٥ ، فشدد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة نتيجة التخاطر مع دولة أجنبية ، ثم رفع العقوبة أيضاً إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا اقترفت الجريمة ذاتها نتيجة التخاطر مع دولة معادية .

ب - وتحدث الشارع المصري في القانون الجديد ذي الرقم ١١٢ نصاً جديداً في المادة ٨٠ (د) لاعهد للتشريع الجزائري المصري به . وتعاقب المادة ٨٠ (د) بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع ممدأ في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبته واعتبارها ، أو باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد . وإذا اقترفت الجريمة في زمن الحرب كانت العقوبة السجن .

وقد افصحت المذكرة الإيضاحية للقانون ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ عن ان الشارع المصري اقتبس هذا النص عن المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الإيطالي وانهجر " هذا الفعل وعاقب عليه لما قد ينشأ عنه من نتائج سيئة تصيب سمعة الدولة في المحيط الخارجي فضلاً عن دلالة على مروءة المواطن من واجبات الولاء لوطن .
وغني عن البيان ان نص المادة ٨٠ (د) في القانون النافذ في الجمهورية العربية المتحدة يقابله ويمائله نص المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات النافذ في الجمهورية العربية .

ج - ولم يقتصر الشارع المصري في صلب القانون ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على إحداث المادة ٨٠ (د) ولكنه سن أيضاً المادة ١٠٢ مكرراً ، بغية الضرب على أيدي المائبين من يمدون إلى تزويج الأكاذيب أو بثت الدعايات المثيرة

التي قد ينجم عنها تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة . وغاية الشارع من وراء كل ذلك الحرص على استقرار السكينة في ربوع البلاد لتنصرف الجهود جميعها الى العمل المثمر دون بأس أو نوا كل أو تخلف^(١) .

وتعاقب المادة ١٠٢ مكرراً في فقرتها الأولى بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أذاع همدأ أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

ولقد كان الأمر العسكري ذو الرقم ٤٦ الصادر في ٢٠ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٢ يعاقب على هذه الجريمة بالسجن فرؤي أن يكون عقابها في المادة ١٠٢ مكرراً الحبس ، وذلك بغية الموازنة بين حكم هذه المادة وبين العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من قانون العقوبات المصري ، وسندكر محتواها .

ونشتمل المادة ١٠٢ مكرراً على فقرة ثانية تعاقب على حيازة أو إحراز المهررات أو المطبوعات المتضمنة شيئاً مما نصت عليه الفقرة الأولى السالف بيانها، إذا كانت هذه المهررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، كما تعاقب على حيازة أو إحراز وسائل الطبع أو التسجيل أو الاذاعة المخصصة لتكون أداة لترويج الاكاذيب أو بث الدعايات .

ويعتبر الشارع المصري أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ مكرراً هي من الجرائم المحقة بأمن الدولة الداخلي .

د - ومن هذا القبيل أيضاً ما نصت عليه المادة ١٨٨ من قانون العقوبات

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون المصري ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

المصري ؛ وتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بآية وسيلة من وسائل العلانية أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضرراً بالمصلحة العامة

أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات

ويميل بنا الآن أن نحلل الجريمة الواردة في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات السوري - وهي موضوع بحثنا - إلى عناصرها وأركانها الأساسية . وينبغي أن نبدأ بالجرم المنصوص عليه في فقرتها الأولى ، وهو ما أطلقنا عليه تعبير : جرم نقل الأنباء المشددة ، وهو جنائي الوصف .

٢- أركان جرم نقل الأنباء المشددة الوارد في الفقرة الأولى من

المادة ٢٨٦ :

ويمكن أن نوجز أركان هذا الجرم في مايلي :

أولاً - الركن المادي : ويتجلى في نقل الأنباء الكاذبة أو المبالغ فيها ، والتي من شأنها إضعاف نفسية الأمة .

ثانياً - الركن المعنوي ، ويتجلى في علم الجاني بكذب الأنباء التي نقلها ، أو بجدى المبالغة فيها ، وبأن من شأنها إضعاف نفسية الأمة . وسنفصل في شرح كل ركن من هذين الركنين على حدة .

أورد - الركن المادي

نقل الأنباء المأذونة أو المبالغ فيها

يؤلف نقل الأنباء الكاذبة أو المبالغ فيها الركن المادي لهذه الجرمية ، ويشتروط لقيام هذا الركن أن يحصل النقل في سوية وفي زمن الحطب أو عند توقع نشوبها وأن يكون من شأن الأنباء المنقولة أن توهم نفسية الأمة .
١ - ويتجلى نقل الأنباء بروايتها وإبلاغها ، ويتم فعل النقل بأية وسيلة وعلى أي وجه أو شكل ، ولا يشترط فيه العلنية ؛ كما لا يشترط أن يبلغ النبا المنقول مسامع جميع الناس ، أو أن ينتشر أو يستفيض . فالنقل رواية وحكاية ولا يستلزم أن يتحقق فيه التواتر . ويتم النقل بالكتابة أو الخطابة أو الحديث الشفهي أو استخدام أية وسيلة من وسائل النقل والإذاعة والنشر . وسواء قص الناعل الخبر الكاذب أو المبالغ فيه في مجلس خاص ، أم حدث به نجيته أو عشيره ، أم أذاعه ونشره على عدد كبير من الناس ممن يعرف ومن لا يعرف ، فالركن المادي متوافر في أي فعل من هذه الأفعال على السواء .

والجدير بالذكر أن الشارع استعمل كلمة « نقل » للتعبير عن لفظة colportera الواردة في النص الفرنسي . فينبغي إذن أن يعرف « النقل » المقصود في ضوء مآعنيه هذه اللفظة الفرنسية المشار إليها ، وهي - كما نرى - منقولة من col أي عتق و porter أي حمل ؛ ويراد بها : حمل الشيء من مكان إلى مكان لأجل بيعه . ومنها في عالم الصحافة والنشر le colportage^(١) . ولا شك في أن تسقط الأنباء ونشرها وإذاعتها غدت في هذا العصر

(١) انظر الدالوز ، التلويح الجديد للمقوق . الجزء الثالث ، تحت كلمة صحافة Presse

ص ٥٠٨ ، نبذة ١٨٢ .

صناعة بالغة الأهمية والخطورة بما دعا بعض الدول الى التمسك بمجتها في وضع رقابة على الأنبياء التي تحس سلامتها وأمنها ومصالحها العليا ولا سيما في زمن الحرب^(١).

٢ - والانباء الكاذبة هي جميع الأخبار nouvelles، والبيانات informations والإشاعات rumeurs والمعلومات التي لا حقيقة لها أصلاً، أو التي طرأ عليها التعريف فطمس معالم الحقيقة فيها . فإذا كان صاحب النبأ قد اختلق واقعة من الوقائع ، أو شوه هذه الواقعة كلها أو جزءاً منها ، أو حرفها بإضافة زوائد إليها ، أو باقتطاع بعضها ، أو أسند فعلاً أو قولاً الى شخص دون أن يصدر منه ، أو ورد لإشاعة متواترة على أنها حدثت وهي لاصحة لها ، فهو كاذب ، ونبؤه كاذب . وليس يشترط من أجل العقاب ان يكون الفاعل هو وحده مصدر الكذب في النبأ المروي ، فقد يكون الاختراع والتلفيق والتعريف من صنع غيره ، وإنما يكفي في توافر ركن الجريمة المادي ان يروي الفاعل هذا الكذب الى سواه ، من « عندياته » ، أو نقلاً عن غيره ، وهو يعلم انه كاذب .

٣ - وقد تكون الأنبياء صحيحة في الأصل ، وإنما يتناولها واوينا بالتعليق ، ويضفي عليها خياله أو غرضه أو مرضه ألواناً من التهويل والتغلو ، وينسج حولها هالات من الاغراق حتى لتنزع المبالغة عنها صحتها وحقيقتها ، فلا يتلقاها الناس الا على تلك الصورة المصطنعة التي أفرغت فيها . وهذا هو ما يقصده الشارع من تعبير الانبياء المبالغ فيها . فعلم المادة ٢٨٦ لا يقتصر على تجريم نقل الانبياء الكاذبة فصحب ، وإنما يقضي أيضاً بتجريم الانبياء المبالغ فيها .

ويقع على كاهل الادعاء عبء إثبات كذب الخبر المنقول أو المبالغة فيه . والادعاء ان يستعين في ذلك بمجسيع طرق الاثبات ومنها القرائن . وللمحكمة

(١) انظر في ذلك : محمد عبد الله محمد في كتابه : في جرائم النشر ، ص ١٢٣-١٢٤ .
واقرأ ايضاً : محمود ابراهيم اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٨٣-١٨٤ .

الموضوع ، سلطة مطلقة في التقدير ، وتقديرها لصحة الخبر أو كذبه ، أو كونه مروباً على حقيقته أو مبالغاً فيه ، هو تقدير نهائي لامعقب عليه .

وعلى ذلك إذا كان النبا المنقول صحيحاً في ذاته إذا كانت يرجع إلى واقعة حدث فعلاً ، ولم يقتوف ناقله في روايته كذباً أو مبالغة تخبره من طبيعته وتأتى به عن أصله ، فلا مجال لتطبيق أحكام المادة ٢٨٦ ، ولا عقاب على ناقل النبا آتية .

ولئن كان من السهل تمييز النبا الصحيح من الكاذب ، فإنه من الصعب جداً تحديد مدى المبالغة التي يعاقب عليها القانون ، وتعيين الحد الذي تغدو عنده المبالغة في نقل الأنباء وروايتها جريمة تستأهل العقاب . ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض التشريعات ، وبينها التشريع المصري ، تقتصر على معاقبة ناقل الأخبار الكاذبة وحدها ، دون أن تتمدى ذلك معاقبة ناقل الأخبار المبالغ فيها .

ومن المسلم به أن التعبير عن فكرة خاصة أو الإفصاح عن رأي شخصي أو الجهر بعقيدة معينة ، أو التنبؤ بما قد يكون أو التكهن بما قد يقع في المستقبل البعيد *Prediction* - كل ذلك لا يعتبر من قبيل نقل الأنباء الكاذبة أو المبالغ فيها ، ولا مسؤولية عنه إذا شابه الكذب ، أو بالغ صاحبه فيه . وقد يدق الفرق بين الأعراب عن رأي شخصي والأخبار عن واقعة من الوقائع ، فالفعل الأول مباح ولا عقاب عليه ، وأما الفعل الآخر فهو ما يتناوله نص المادة ٢٨٦ إذا كانت الواقعة مختلفة أو مبالغاً فيها ^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن نص المادة ٢٨٦ وإن اشتمل على « الأنباء » بصيغة الجمع ، فليس يستلزم تطبيق العقاب أن ينقل الفاعل أكثر من نبأ واحد أو أن

(١) اقرأ في هذا حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٤ - ١٣ - ١٩٣٩ والمتشور في مجلة العلوم الجنائية لعام ١٩٤٠ ص ١١٦ ، والمشار إليه في مؤلف الأستاذ عمود إبراهيم اسماعيل الآف ذكره ، ص ١٨٥ .

يذبح أكثر من خبر منفرد .

٤ - وليس يكفي - من أجل الملاحقة والمعاقبة - ان يكون الخبر المنقول كاذباً أو مبالغاً فيه ، ولذا ينبغي - فضلاً عن ذلك - ان يكون من شأن الخبر المنقول ان يوهن نفسية الامة . وهذا تعبير دقيق يصعب تحديد نطاقه وتعيين فعواه ، وكان أولى بالشارع ان يهتم بتعريفات والفاظ أكثر دقة وأقل غموضاً وإجمالاً .

ومها يكن فان كل الأخبار والبيانات والاشاعات والتصريحات والدعوات التي قد ينشأ عنها ، في زمن الحرب او في زمن الاستعداد لدره خطر الحرب المدام ، إضعاف الجلد في الامة ، أو القاء الرعب أو اليأس ، أو إشاعة روح الانهزام والاستسلام ، أو الفت في عضد وحدة الامة وقوتها المعنوية ، أو لماعة تعبير طاقاتها النضالية في المقاومة ، تعتبر جميعها مما يوهن نفسية الامة ، ويتوافر فيها كلها هذا الركن من أركان الجريمة .

والحقيقة أن الشارع أود من وراء نصوص المواد ٢٨٥-٢٨٧ ان يعاقب على « الانهزامية » ، وأن يمنع تفتيشها في أوقات حرجة تتطلب تعبئة جميع القوى في الامة وحشد جميع الامكانيات والقابليات في افرادها ، وأن يحمي الطاقات النضالية في صفوف المواطنين من أن تسري فيها سموم الدعوة الى الهزيمة واليأس أو الركوع فتفتك بمدخرات المقاومة وتؤول بالامة الى الاندحار بل الانتحار . وقد اثبتت تجارب الحربين العالميتين ان أسلحة الدعاية وترويج الشائعات الكاذبة لا بل فتك في قوى المقاومة والصراع في الامة عن الأسلحة الحربية ، بل ان « حرب الأعصاب » ادهى وأشد أثراً .

ولامراء إذن في أن حكم المادة ٢٨٦ يشمل كل من يعمد الى إذاعة أو نقل اخبار كاذبة أو مبالغ فيها عن انتصارات العدو او عن تقدمه في النفاذ الى البلاد واحتلالها ، أو ان طائراته تنثر غازاً مسموماً لاسيل الى الوقاية منه ، او انه يستعمل أسلحة مريبة مبيدة للكائنات ، وغير ذلك مما يشيع الفرع والرعب

بين الناس ، فتعلق له قلوبهم وتضطرب نفوسهم ، ويدب فيهم القلق والجزع والخور ، والرغبة في الخلاص من شدايد الحرب أو في الهروب من التضحية والبذل استعداداً لها .

٥ - وغني عن البيان ان الشارع لا يستلزم في المادة ٢٨٦ أن يحدث نقل النبأ الكاذب أو المبالغ فيه الوهن في النفوس فعلاً ، أو أن يقع الضعف في العزائم حقيقة ، أو ان يؤثر في تثبيط المقاومة أو شل القوى المعنوية وهدها ، فما يعاقب عليه الشارع في الماد ٢٨٦ ليس هو وقوع الضرر فعلاً ، وإنما يكفي في قيام المسؤولية وإنزال العقاب ان يعرض نقل هذه الاخبار الكاذبة أو المبالغ فيها نفسية الأمة لخطر الوهن ، وقواها المعنوية لخطر التفتك والتهاافت والاضطراب ، وبكلمة اخرى لا يشترط الشارع في المادة ٢٨٦ ان يقع الخطر فعلاً ، وإنما يكفي فيه ان يكون ممكناً ومحتل الوقوع .

وقد يصعب على القاضي احياناً ان يستظهر هذا الركن من اركان الجريمة وان يتبين كل ما من شأنه ان يوهن نفسية الأمة ، وينبغي ان يستعين في ذلك بالمعايير الموضوعية والذاتي فيوجه نظره الى طبيعة الاخبار المتقولة وفحواها وسوائل نقلها ونشرها ، والوسط الذي نقلت اليه وشخصية ناقلها واسلوكه وغرضه وغير ذلك من الظروف والملازمات التي اكتنفت نقل النبأ الكاذب او المبالغ فيه .

ثانياً : الركن المعنوي

الفصل الجرمي الخاص

إن الشرط الأول لإحراز النصر هو المقاومة المعنوية التي يلقاها العدو من الشعب بأسره ، وحموه هذا الشعب لإزاء احوال الحرب ، وتمرسها تتطلب من مشاق وتضحيات ، وجلده على تحمل اعبائها ومصابيتها ، وماتستلزمه من الم وحرمان . والشارع إنما يعاقب في المادة ٢٨٦ من يسمون الى تعظيم هذه المقاومة

ويعاقرون الدعوة الى المزةمة ؛ بترويج الاخبار الكاذبة وتريد الشائعات المبالغ فيها التي قد ينجم عنها اضعاف لطاقت النضال والجلد في الامة .

وعلى ذلك ؛ فإن القصد الجرمي في هذه الجريمة هو قصد خاص ؛ وهو نية اضعاف نفسية الامة .

ولا بد ، لتوافر القصد الجرمي الخاص في هذه الجريمة ، من أن يكون الجاني عالماً بأن الانباء التي نقلها هي أنباء كاذبة او مبالغ فيها ، وأن تتوجه ارادته الى ترديدها ونشرها وهو مدرك طبيعتها ، مدرك ما عسى ان ينجم عنها من خطر ، وما عساها أن تحدث - بحكم طبيعتها تلك - في نفسية الامة من وهن وضعف .

ولا شك في أن إثبات مثل هذا القصد الخاص صعب وشائك . يَبْدُ أنه - من الوجهة العملية - ما دام الفاعل قد نقل التبا عن وعي وإرادة ، وهو يعرف أنه كاذب او مبالغ فيه ، وما دام من شأن هذا التبا - بحكم طبيعته ومحتواه - إحداث الضرر الذي يريد الشارع تفاديته ، فإن الأفعال المادية ذاتها تحمل في طبيعتها الدليل على سوء قصد الجاني أي على توافر نية الإضرار لديه .

ولمحكمة النقض أن توافر تفسير محكمة الموضوع للأنباء الكاذبة او المبالغ فيها التي نقلها الفاعل ؛ وأن تنقص فحواها ومرامها ؛ وأن تدبّر طبيعتها وهل من شأنها - كما وددت - أن تحدث الأثر الذي نص القانون عليه ، أي ان توهن نفسية الامة ^(١) .

وبما لا جدال فيه أن تنبيه الامة الى مواطن الخطر لا يعتبر جريمة . فإذا نشر صحافي أنباء هامة حول الاستعدادات العسكرية الواسعة التي يقوم بها

(١) انظر قرار النقض الفرنسي الصادر في ٩-١-١٨٦٤ والمتشور في دالوز من عام ذاته من ٤٩ ، وقانون باربيه Barbier من ٣٥٧ بذة ٣٥٩ ، وانرا أيضاً حكم محكمة النقض المصرية في ٢٧-٢-١٩٣٩ في المجموعة الرسمية سنة ٤٠ رقم ١٩٨ . وايضاً حكمها الصادر في ٢٧-٢-١٩٣٣ والمتشور في مجموعة القواعد القانونية ، جزء ٣ رقم ٩٦ .

المدو في فلسطين المحتلة ، وبالغ في وصفها ، فلاعقاب عليه ، مالم يتوافر في فعله القصد الجرمي الخاص ، اي مالم يثبت انه يرمي من وراء ذلك الى اضعاف معنويات الامة . واذا لم تثبت نية الاضرار فلا جريمة ولا مسؤولية لأن من حق كل مواطن - بل من واجبه - ان ينبه الامة الى مواطن الخطر .

والخلاصة : يتوافر القصد الخاص في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٨٦ بعلم الجاني بكذب الأنباء المتقولة او مجدى المبالغة فيها ، وبعلمه ايضاً بان ما نقله من شأنه ان يوهن نفسية الامة . وهذا هو الفارق الاساسي بين شرائط العقاب على الجناية الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٨٦، وشرائط العقاب على الجنحة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ذاتها ، كما سنرى .

العقوبة

لأن العقاب الذي فرضه الشارع على فاعل الجريمة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٨٦ هو الاعتقال المؤقت . وهو ما عقاب به فاعل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ السابقة . والاعتقال المؤقت - كما هو معروف - عقوبة جنائية تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة .

وغني عن كل بيان أن عقوبة الاعتقال المؤقت لا يمكن إثزالها بفاعل الجريمة الواردة في المادة ٢٨٦ مالم يكن قد اقترفها في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها . فلما ثبت ارتكابه بإلزامه في غير هذه الاحوال وجب الاجسام عن تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٢٨٦ ، وجاز أخذ الفاعل عندئذ بمقتضى أحكام أخرى كنص المادة ٦٥ من قانون المطبوعات مثلاً .

وننتقل الآن الى شرح أركان الجريمة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦ ذاتها .

ب - أركان جرم نقل الانباء البسيط أو العادي الوارد في الفقرة

الثانية من المادة ٢٨٦

لا تختلف أركان هذا الجرم عن أركان جرم نقل الانباء المشددة إلا من حيث القصد الجرمي . ويمكن أن نوجز هذه الأركان كما يلي :

أولاً : الركن المادي

أن ينقل الفاعل في سوية في زمن الحرب او عند توقع نشوبها الأبناء للكاذبة أو المبالغ فيها ، والتي من شأنها اضعاف نفسية الأمة .
وقد سبق أن أسهبنا في شرح هذا الركن المادي من أركان الجريمة ، فلا مجال للخوض فيه من جديد ، وما قلناه في هذا الركن عند شرح أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٨٦ يصدق تماماً في شرح أحكام الفقرة الثانية . فليعُد إلى المثل ذلك من يشاء ^(١) .

ثانياً : الركن المعنوي

القصد الجرمي

ولئن اشترك الجرمان المشدّد والبسيط أو العادي ، الواردان في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٦ ، في الركن المادي الذي أشرنا إليه ، فلئنما يختلفان كل الاختلاف في الركن المعنوي ، وهو الركن المتملق بالقصد الجرمي . فبينما يتطلب حكم الفقرة الأولى - كما رأينا - توافر القصد الجرمي الخاص : أي أن يكون الفاعل عالماً بكذب الأبناء أو المبالغة فيها ، وعُدركاً أن من شأنها أن توهن من نفسية الأمة ، فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦ التي نحن في صدها لا

(١) انظر المصحات ٧٣٠ - ٧٣٤ من مؤلفتنا هذا .

يستلزم ذلك ؛ ولما يشترط - على العكس - أن يكون الفاعل قد أقدم على نقل الانباء الكاذبة أو المبالغ فيها والتي من شأنها أن توهم نفسية الأمة ، وهو يحسب أنها صحيحة . فسوء النية منعدم هنا ، والقصد الجرمي الخاص غير واجب الوجود .

ومن الجدير بالذكر أن العقاب الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦ غير جائز التطبيق ما لم يثبت أمران اثنان :

الأمر الأول : جهل الفاعل بكذب الانباء وبما أضفي عليها من مبالغة ، واعتقاده بأنها حقائق واقعة .

الأمر الثاني : إدراك الفاعل بأن من شأن مثل هذه الانباء المنقولة في تلك الاحوال اضعاف نفسية الأمة .

أما اذا أقام الفاعل البيئة على انه يجمل كذب الانباء المنقولة والمبالغة فيها وانه لم يكن يدرك ان من شأنها أن توهم نفسية الأمة فلامسؤولية ولاعقاب. ولا تجرم أنه اذا سهل عليه اثبات الامر الاول وهو حسبان انه الانباء صحيحة. فان من المتعذر جداً اثبات جهله بأنها قد توهم نفسية الأمة ما لم تكن هذه الانباء بحكم طبيعتها وفعواها وظروف نقلها لا يمكن ان تحدث الاثر الذي نص عليه القانون . وعندئذ يفقد الجرم - في الحقيقة - الركن الاول من أركانه ، ويصبح الفعل غير معاقب عليه لا بمقتضى الفقرة الاولى ولا بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦ التي تشرحها الآن .

المقبرة

من الطبيعي ان يكون الجاني الذي ينقل ، في زمن الحرب او عند توقع نشوبها ، انباءً من شأنها ان توهم نفسية الأمة ، وهو يعرف انها كاذبة او مبالغ فيها ، أعظم مسؤولية وأشدّ عمالة في الإجرام ممن ينقل مثل هذه الانباء وهو يحسب انها

صحيحة. لذلك فرض الشارع على الاول عقوبة جنائية ، هي الاعتقال المؤقت ، واكتفى بأن انزل بالثاني عقوبة جنحية ، هي عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنين . وللمحكمة عند الحكم في هذا الجرم يوصفه الجنحي أن تقضي ايضاً على الفاعل بالمنع من الحقوق المدنية او منع الإقامة ؛ وإذا كان أجنبياً جاز لها الحكم عليه ايضاً بالإخراج من البلاد - كل ذلك عملاً بالمادة ٣١١ من قانون العقوبات .

ونصل هنا الى الجريمة الثالثة من الجرائم التي تنال من هيبة الدولة ومن الشهور القومي ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات .

• • •

الفصل الرابع

اذاعة أنباء في الخارج من شأنها ان تنال من هيبة الدولة او من مكانتها المالية

المادة ٢٨٧

نص المادة ٢٨٧ : — تقضي المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات بما يلي :

- « ١ - كل سوري يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمور أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها ان تنال من هيبة الدولة او من مكانتها المالية يعاقب بالحبس سنة أشهر على الأقل وبغرامة تتراوح بين خمسين وخمماية ليرة .
- « ٢ - ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم » .

ملاحظات هامة

أ — في قانون العقوبات السوري : يتناول نص المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات نقرأ من المواطنين الذين يغادرون أرض الوطن فلا يرعون له حيث هم من ديار الاجانب ذمة ولا عهداً . وانما يغدو ديدنهم تلفيق الانباء ، وتضخيم المساويء ، وتزويج الوقائع المختلعة ، بغية الاساءة في الصعيد الدولي الى سمعة

الحكم في البلاد والى الاقتصاد الوطني . ولا ريب في أن في هذا مروفاً من الولاة الذي ينبغي أن يلتزمه المواطن حيال امته أنسى أقام ، وليداه لية الدولة التي يحمل جنسيتها ، ولا اعتبارها المالي في المحيط الخارجي .

ولقد أحسن الشارع صنفاً إذ خصّ مثل هذا النفر من المواطنين المارقين المسبّين بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات .

ب — في قانون العقوبات المصري : وقد استنّ الشارع المصري في القانون ذي الرقم ١١٢ الصادر في ١٩ مايو (أيار) ١٩٥٧ نصاً جديداً مماثلاً للمادة ٢٨٧ السالف بيانها ، وصاغ هذا النص الجديد في صلب المادة ٨٠ (د) من قانون العقوبات المصري ، وقد جاء فيها ما يلي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل من ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفوضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو بإشرباية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجرمية في زمن حرب .»

ج — في القوانين الأجنبية : وبقابل ما تقدم نص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الايطالي ، والمادة ٣٠٨ من القانون النمساوي ، والمادتين ٨٨ و ٩٠ من القانون البلقاري الموضوع في عام ١٩٥١ .

ملاحظات : ولا معدى لنا — قبل شرح أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات السوري — عن إبداء بعض الملاحظات العامة التي نسردها بإيجاز في ما يلي :

أولاً : لا تعاقب أحكام المادة ٢٨٧ الآتية الذكر فاعل الجريمة الا اذا كان

مواطناً سورياً . أما الاجنبي الذي يقترب هذه الجريمة فلا يقتناله نص المادة ٢٨٧ البتة .

ثانياً : لا تطبق احكام المادة ٢٨٧ مالم تكن الجريمة الواردة فيها قد اقترفت في الخارج . وبكلمة أوضح : إن من شرائط ايقاع العقاب ان يذيع السوري - في البلاد الاجنبية - لافي سورية - الانباء التي تسيء الى دولته أو الى اعتبارها المالي . فاذا اذاع السوري مثل هذه الانباء المسيئة في داخل البلاد وجب الإحجام عن الاخذ بهذا النص .

ثالثاً : ان نص المادة ٨٠ (د) من قانون العقوبات المصري يبدو اوسع نطاقاً من نص المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات السوري ، وأشد التصاقاً بنص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الايطالي^(١) ، إذ ان الشارع المصري لا يقتصر في المادة ٨٠ (د) على معاقبة كل مواطن يذيع في الخارج انباء او بيانات او شائعات كاذبة او مغرزة من شأنها اضعاف الثقة المالية بالدولة ، وهينئها واعتبارها ، ولكنه يعاقب ايضاً كل مصري يقوم في الخارج بأي نشاط من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد . وينطوي النص الايطالي على كل هذا . أما الشارع السوري فلا يتعرض في المادة ٢٨٧ الى النشاط الذي من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد .

وأخيراً : لقد أباحَت المادة ٢٨٧ في فقرتها الثانية للمحكمة ان تلقي ، فضلاً عن العقوبة ، بنشر الحكم ، ليكون ذلك بمثابة تكذيب حاسم للانباء الكاذبة المذاعة في الخارج ، وبمثابة رد اعتبار لهيبة الدولة ومكانتها المالية ، ودعم لها في الميدان الدولي . خصوصاً : قد تقع هذه الجريمة ويُعاقب عليها في زمن السلم وفي زمن الحرب على السواء .

(١) ذكرته نص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الايطالي في الصفحة ٦٨٢ من هذا الكتاب . وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ان الشارع المصري استلحق احكام المادة ٨٠ (د) السالف بيانها من نص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات الايطالي .

الركن المجرم الوارد في المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات

تتألف الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ الآتية ذكرها من ركنين اثنين :
أولاً : الركن المادي ، ويتجلى في إذاعة انباء كاذبة او مبالغ فيها في
الخارج ، من شأنها النيل من هيبة الدولة او من مكانتها المالية .
ثانياً : الركن المعنوي ، ويتجلى في القصد الجرمي .

ولعل من المفيد ان نشير - قبل البدء بتفصيل كل ركن من هذين
الركنين - الى أمرين اثنين :

الأمر الاول : ان الفاعل في هذه الجريمة لا يكون إلا سورياً .
الأمر الثاني : ان الفعل المادي لا يقع إلا في خارج الارض السورية .
وهاكم شرح الجريمة في ركنيها المادي والمعنوي .

أولاً - الركن المادي

إذاعة الانباء الكاذبة أو المبالغ فيها في الخارج والتي من شأنها النيل
من هيبة الدولة السورية أو من مكانتها المالية .

١ - وإذاعة الانباء هو تداول روايتها ونشرها بين الناس . وهذا المعنى
ظاهر من الصيغة الفرنسية إذ ان لفظ répandre يفيد في اللغة الفرنسية معنى
التواثر والانتشار .

ولم يحدد الشارع وسيلة معينة تحصل الاذاعة بها ، ولم يشترط لها ان تجري
في صورة من صور العلانية ؛ ولذا يستوي فيها ان تم بالمقالات او الخطب ،
بالكتابة او القول ، او ان تستخدم محطات الاذاعة الحفية او الظاهرة ، او الشاشة

الناطق ، او الاسطوانات أو الاشرطة ، او التلفزيون او غير ذلك من الوسائط التي تستعمل في نشر الأخبار .

وتلغني الاذاعة ان يتواتر النبأ فينقله الناس بعضهم الى بعض ، او يرويه بعضهم عن بعض ، أو ان يعلّمه فريق كبير منهم في آن واحد ، كما لو أبلغ الى عدد منهم وهم مجتمعون ، أو كأن يقوم الفاعل بنقل الخبر الكاذب الى كل من وجده أو صادفه حتى يستفيض الخبر ، ويعرفه عدد ملحوظ من الافراد .

ولا يشترط في الاذاعة ان يبلغ الخبر مسامع الناس اجمعين ، وإنما ينبغي ان يمتد اثر الاذاعة الى عدد جمّ من الافراد او غير محصور . فاذا قصّ شخص خيراً كاذباً في مجلس خاص ، أو رواء عرضاً ، أو استنطرد اليه في مناقشة علنية ابتغاء إضمار خصمه والمجادلة عن نفسه ، أو اضطر في حدة النقاش الى أن يقول ما لا يعتقد ، أو ما لا يستطيع ان يردّ لسانه عن ذكره ، فإن كل ذلك لا يعتبر اذاعة بالمعنى الذي اراده الشارع في المادة ٣٨٧ ، ولا بد لاستكمال شرائط الاذاعة وتوافر هذا الركن من أركان الجريمة أن يتراعى النبأ الى عدد كبير من الافراد لا تربطهم بعضهم ببعض أية صلة^(١) .

٢ - وينبغي ان تكون الانباء المذاعة كاذبةً او مبالغاً فيها . والانبياء الكاذبة او المبالغ فيها هي - كما سبق القول - الاخبار المختلفة التي لا أصل لها ، ولا ظل من الحقيقة ، او تلك التي أسرف الفاعل فيها تشويهاً وتحريفاً وغلوّاً فأخرجها عن طبيعتها ، واصطنع منها بذلك صورة زائفة يبتغي إلقاءها في روع الجمهور .

٣ - ويجب أخيراً أن يكون السوري قد اذاع هذه الانبياء الكاذبة او المبالغ فيها في بلاد اجنبية اي في خارج الوطن السوري .

٤ - وليس يكفي ان تكون الانبياء التي اذاعها السوري في الخارج كاذبةً أو

(١) اقرأ عمود ابراهيم اسماعيل : ص ١٨١ وما بعدها من المرجع السابق ذكره .

مبالغاً فيها ، فليس كل راوية كذاب جذراً بالعقوبة الجزائية . وإنما ينبغي فوق ذلك ان يكون من شأن هذه الانباء الكاذبة او المبالغ فيها - بحكم طبيعتها وفحواها وتأثيرها والظروف التي اذيعت فيها - ان تنال من هبة الدولة السورية او من مكانتها المالية .

٢- أما ما ينال من هبة الدولة فيتجلى في كل ما يسيء إلى سمعة نظام الحكم او ينتقص من سلامة الاوضاع الداخلية في البلاد او من سير الادارة الحكومية الخ ..

ب - وأما ما ينال من مكانة الدولة المالية فيتجلى في كل ما يزعزع الثقة بثانة نقد الدولة ، او بسلامة اقتصادها الوطني ، او بضعف اعتبارها المالي او التجاري في الاسواق العالمية^(١) .

• - ولا يستلزم القانون ان يقع الضرر فعلاً وان تنال الانباء المذاعة في الواقع من هبة الدولة او من مكانتها المالية ، وإنما يكفي ان يكون ذلك ممكنًا ومحتمل الوقوع .

ثانياً : الركن المعنوي

القصر الجرمي

ينبغي ان يذيع السوري مثل هذه الانباء في الخارج ، وهو على بينة من الامر . أي يجب ان يذيع هذه الانباء في الخارج وهو عالم انها كاذبة او مبالغ فيها ، ومدرك الخطر الذي يمكن ان تلحقه ببيئة الدولة السورية او بمكانتها المالية . وما لم يحم الدليل على علم الفاعل بكذب الانباء التي اذاعها وبوجه المبالغة فيها ، وعلى علمه ايضاً بأن من شأنها - بحكم طبيعتها - ان تنال من هبة الدولة السورية او مكانتها المالية ، فلا سبيل الى تطبيق احكام المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات .

(١) قارن - اذا شئت بين ما تنص به المادة ٢٨٧ وما تنص عليه المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات السوري .

العقوبة

يفرض الشارع على كل سوري يذيع في الخارج ، وهو على بينة من الامر ، انباء كاذبة او مبالغاً فيها من شأنها ان تنال من هبة الدولة السورية او مكانتها المالية عقوبة جنحية « هي الحبس من ستة اشهر حتى ثلاث سنوات والغرامة من خمسين الى خمسمائة ليرة . ويمكن المحكمة ان تقضي أيضاً بنشر الحكم ؛ وبالمنع من الحقوق المدنية او منع الإقامة تطبيقاً لاحكام المادة ٣١٩ من قانون العقوبات .

وننتقل من بعد هذا الى شرح احكام الجريمة الواردة في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ، وهي آخر جريمة في جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي .



الفصل الخامس

الانخراط في جمعية أو منظمة سياسية أو اجتماعية

ذات طابع دولي

المادة ٢٨٨

نص المادة ٢٨٨ : تلغى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بما يلي :

١ - من انضم في سورية دون إذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي أو في منظمة من هذا النوع عوقب بالحبس أو بالأقامة الجبرية من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين خمس ومشرين ومائتين وخمسين ليرة .

٢ - لا يمكن ان تنقص عقوبة من تولى في الجمعية أو في المنظمة المذكورتين وظيفة عملية من السنة حبساً أو اقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة .

هذه المجرمة في التشريع الجزائي الفارن

١ في التشريع الجزائي الايطالي: هذه المادة مقتبسة من نص المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الايطالي الموضوع في عام ١٩٣٠ ، وقد جاء فيها ما يلي :

« كل من اشترك في ارض الدولة في جمعيات او منظمات او مؤسسات ذات طابع دولي او في أحد فروعها دون ترخيص من الحكومة يعاقب بغرامة تتراوح بين ألف وعشرة آلاف ليرة .

« ويستحق العقوبة نفسها كل مواطن مقيم في ارض الدولة اشترك دون ترخيص من الحكومة في جمعيات او منظمات او مؤسسات ذات طابع دولي تتخذ مقرها في الخارج » .

والواقع ان نظام الحكم الفاشستي الذي صدر قانون العقوبات الايطالي في ظلّه أراد أن يقضي على ما كان يدعوه بـ « الجمعيات الهدامة associations subversives » ، ويعني بها : الشيوعية والفوضوية . لذلك لم يقتصر الشارع الايطالي على المادة ٢٧٤ وانما أحدث في صلب قانون العقوبات عدداً من المواد الاخرى (٢٧٠-٢٧٤) التي تعاقب على تأسيس وتنظيم وادارة الجمعيات التي تدعو الى قلب انظمة الدولة الاقتصادية او الاجتماعية بالعنف او تستهدف الغاء كل نظام سياسي او حقوقي للمجتمع بالعنف ايضاً ، او ترمي الى اضعاف الشعور القومي . كما تعاقب ايضاً على ترويج الدعاوات لإقامة حكم طبقي بالعنف او لتقويض المبادئ الاساسية لكل تنظيم سياسي وحقوقي للمجتمع ، او لإضعاف الشعور القومي ، وعلى تحييد مثل هذه الامور . ويعاقب الشارع الايطالي ايضاً في المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات على تأسيس او تأليف او تنظيم او ادارة أية جمعية او منظمة او مؤسسة ذات طابع دولي فوق الارض الايطالية دون إذن الحكومة .

٢ - في التشريع الجزائري المصري : وقد احتذى الشارع المصري نهج التشريع الجزائي الايطالي ، وما أن وضعت الحرب العالمية الاخيرة اوزارها حتى أنضاف المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) الى صلب قانون العقوبات المصري ، وذلك بمقتضى المرسوم بقانون ذي الرقم ١١٧ المؤرخ

في ١٤ أغسطس (آب) سنة ١٩٤٦^(١) .

اما المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات المصري فقد اقتبست من نص المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات الايطالي ، وتقضي المادة ٩٨ (أ) بما يلي :

« كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في المملكة المصرية جمعيات ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة لاساسية الاجتماعية او الاقتصادية يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه متى كان استعمال القوة او الارهاب او أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملمحوظاً في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في المملكة المصرية جمعيات ترمي الى القضاء على أي نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة او الارهاب او أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملمحوظاً في ذلك .

« وكل من انضم الى الجمعيات المشار اليها في الفقرتين السابقتين يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد عن مائتي جنيه .
« ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من انضم او اشترك في المملكة المصرية بأية صورة في جمعية من هذه الجمعيات يكون مقرها خارج المملكة المصرية » .

واستقى الشارع المصري احكام المادة ٩٨ (ب) من نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الايطالي ، وتقضي المادة ٩٨ (ب) بما يلي :

و يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين

(١) نشر هذا المرسوم بقانون رقم ١١٧ في الوقائع المصرية في العدد ٨٤ الصادر في ١٩ أغسطس (آب) سنة ١٩٤٦ .

جنيهاً ولا تزيد عن خمسمائة جنيه كل من دوتج في المملكة المصرية بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من حبس بأية طريقة من الطرق الافعال المذكورة .

وينقل الشارع المصري أحكام المادة ٢٧٤ الآتية الذكر من قانون العقوبات الايطالي ، ويصوغها في المادة ٩٨ (ج) من قانون العقوبات المصري .

ويقابل المادة ٩٨ (ج) في فقرتها الاخيرة نص المادة ٢٨٨ التي نحن في صدها من قانون العقوبات السوري . وتنص المادة ٩٨ (ج) على ما يلي :

« كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار في المملكة المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو انظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو فروعاً لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لاتتجاوز خمسين جنيهاً .

« وبضاعف الحد الاقصى اذا كان الترخيص بناء على بيانات كاذبة .

« ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً كل من انضم الى الجمعيات او الهيئات او الانظمة المذكورة ، وكذلك كل مصري مقيم في المملكة المصرية انضم او اشترك بأية صورة من صور ترخيص من الحكومة الى تشكيلات مما ذكر يكون مقرها في الخارج » .

ويعاقب الشارع المصري في المادة ٩٨ (د) كل من استلم مالاً او منفعة من اجني في سبيل الترويج لما هو مشار اليه في المواد الثلاث السابق بيانها . وكذلك كل من شجع مالياً او مادياً على ارتكاب احدى الجرائم الواردة في المواد الثلاث

الآفة الذكر دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها .
وأما المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات المصري فتوجب على المحكمة عند الحكم بالإدانة في الاحوال الميئة في المادة ٩٨ (أ) السالف بيانها ان تقتضي مجل التشكيلات المذكورة واغلاق امكنتها . ويجوز للمحكمة ذلك ايضاً في الاحوال الميئة في المراد ٩٨ (ب) و ٩٨ (د) وفي المادة ١٧٤^(١) . وتقتضي المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة النقود والأمتعة والأوراق وغيرها بما استعمل في ارتكاب الجريمة .

٣ - في التشريع الجزائي السوري : أما الشارع السوري فقد اقتصر ، في فصل الجرائم الخلة بأمن الدولة الخارجي ، على المادة ٢٨٨ التي هي موضوع شرحنا . وعاقب في المادة ٣٠٨ من فصل الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي كل شخص ينتمي الى جمعية انشئت لإفارة التمرات المذهبية أو العنصرية وألخص على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة . ثم عاليج أمور الجمعيات غير المشروعة في الفصل الثالث من باب الجرائم الواقعة على السلامة العامة أي في المواد ٣٧٥ - ٣٢٩ من قانون العقوبات .
ولم يكتف الشارع السوري بكل ذلك ، وإنما أصدر تشريعاً خاصاً أطلق

(١) تنص المادة ١٧٤ من قانون العقوبات المصري على ما يلي :
« يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد على خمسمائة جنياً كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلاً من الاعمال التالية :
أولاً : التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري او على كراهته او الارضاء به .

ثانياً : تحريض او ترويع المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية او النظام الاساسية للبيئة الاجتماعية بالقوة او بالارهاب او بأية وسيلة أخرى غير مشروعة .
ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون ان يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها » .

عليه اسم « قانون الجمعيات والاحزاب » ، وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ٤٧ المؤرخ في ١٢-٩-١٩٥٣^(١) . وكذلك اشتمل القانون المدني السوري الصادر في ١٨ ايار (مايو) ١٩٤٩- من تأليفه - على عدد من الاحكام الخاصة بالجمعيات والمؤسسات في مواده ٨٢-٨٣^(٢) . وورد ايضاً في قانون العقوبات العسكري الصادر في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٠ فصل خاص حول انتهاء العسكريين واشتراكهم في الجمعيات والمؤسسات والاحزاب ذات الاهداف السياسية ، وانطوت على ذلك احكام المواد: ١٤٧ - ١٥٠ والتعديلات والاضافات الملحق بها . واخيراً ، وعقب مولد الجمهورية العربية المتحدة ، صدر القرار بقانون ذي الرقم ٢ المؤرخ في ١٢-٣-١٩٥٨ ، وهو بقضي بحل جميع الاحزاب ومعاينة المخالفين ، مما جعل كثيراً من الاحكام التشريعية السابقة المتعلقة بهذا الخصوص غير ذات موضوع .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن جميع هذه النصوص التشريعية - على وفرتها وحاجتها الى التنسيق - تكمل بعضها بعضاً^(٣) وسيقتصر بحثنا فيما يلي على احكام المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ، وهي التي تعاقب على الانخراط - دون اذن الحكومة في جمعية او منظمة سياسية أو اجتماعية ، ذات طابع دولي . ولعل من الجدير أن نسرّد بعض الملاحظات العامة حول تطبيق احكام هذه المادة موضوع الشرح .

(١) لقد أُلغِيَ قانون الجمعيات والاحزاب جميع الاحكام التي تخالف صوره ، ولا سيما :
أ - قانون الجمعيات الصادر في ٢٩ رجب ١٣٧٧ وجميع النصوص المتممة والممددة .
ب - المادة الاولى (الفقرة الثانية) والمادة الثانية من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٤٧ المؤرخ في ١٦-٩-١٩٥٢ .

ج - المرسوم التشريعي رقم ١٠٢ المؤرخ في ٣-٢-١٩٥٢ .

(٢) ان القانون المدني المصري يتضمن - في هذا الصدد - نصوصاً واحكاماً مماثلة .

(٣) وانظر ايضاً المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٠٠ الصادر في ٣١-٢-١٩٥٢ والغاضي يمنع الطلاب من الانضمام الى الاحزاب والجماعات السياسية .

ملاحظات عامة

أولاً : يتناول نص المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات المواطنين والاجانب على السواء . فقد يصح أن يكون فاعل الجريمة الواردة فيها سورياً كما يصح أن يكون أجنبياً . والحكم في الحالين واحد .

ثانياً : لا يعتبر الشارع السوري الفعل الوارد في المادة ٢٨٨ جريمة يستحق فاعلها العقاب إلا إذا اقترف في سورية . فإذا تم الانتفاء في خارج الارض السورية إلى جمعية أو منظمة سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي ، ولم يستمر الارتباط أو يبق قائماً في داخل سورية ، فلا جريمة ولا عقاب .

ثالثاً : إن النصوص التشريعية المصرية التي ألغينا عنها آتفاهي أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً من نص المادة ٢٨٨ الواردة في قانون العقوبات السوري . فبينما تنحصر المادة ٢٨٨ العقاب بفعل الانحطاط أي الانتفاء أو الانضمام ، يعاقب الشارع المصري في المواد السالف بيانها على افعال الانشاء والتأسيس والتنظيم والادارة ، واخيراً ، الانضمام والاشتراك بأية صورة . وكذلك يفعل الشارع الايطالي . وأثر التشريع المصري والايطالي واضح جلي في التعديلات التي أصابت المواد ١٤٧ - ١٥٠ من قانون العقوبات العسكري السوري .

رابعاً : يميز الشارع المصري في المصري ٩٨ (ج) من قانون العقوبات المصري بين نوعين من الجمعيات والمنظمات السياسية والاجتماعية ذات الطابع الدولي : أحدهما مقرر في الخارج والثاني ضمن البلاد ، ومصدر هذا التفریق في الأصل المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات الايطالي . ولا شيء من هذا في نص المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات السوري .

خامساً : إن العقاب الوارد في المادة ٢٨٨ الملمع إليها هو أشد وأقسى من العقاب الوارد في المادة ٩٨ (ج) من قانون العقوبات المصري ، وفي المادة ٢٧٤

من قانون العقوبات الايطالي . فالمعقوبة في التشريع الايطالي هي الغرامة ، وفي التشريع المصري هي الحبس الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر أو الغرامة التي تتراوح ثلاثين جنياً . أما في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات السوري فإن المعقوبة هي الحبس أو الإقامة الجبرية من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات أو الغرامة التي تتراوح بين خمس وعشرين ومائتين وخمسين ليرة .

سائلاً : فضلاً عن ذلك ، فإن الشارع السوري جعل مسؤولية الاعضاء الذين يحتلون مناصب القيادة والادارة والتوجيه في الجمعية او المنظمة اعظم وافدح من مسؤولية الاعضاء العاديين ، ولذلك شدد العقوبة على كل من يتولى وظيفة عملية في الجمعية او المنظمة ، وأوجب الاتقص عن السنة حبساً أو إقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة .
ونودّ ، بعد هذه الملاحظات العابرة ، أن نذكر مقومات الجريمة وأركانها .

أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات

لا بد لقيام هذه الجريمة من توافر شروط ثلاثة :

- الشرط الاول : إيجابي ، وهو الاغتراف ، فوق الارض السورية ، في جمعية ، أو منظمة ، سياسية أو اجتماعية ، ذات طابع دولي .
 - الشرط الثاني : سلبي ، وهو عدم موافقة الحكومة .
 - الشرط الثالث : القصد الجرمي .
- وسنبعث كل شرط من هذه الشروط الثلاثة على حدة .

الشرط الاول : الاغتراف فوق الارض السورية ، فهي جمعية ، أو منظمة سياسية أو اجتماعية ، ذات طابع دولي .

والاغتراف في جمعية أو في منظمة يعني : الانشاء أو الانتساب أو الانضمام

اليها ، أو الاشتراك فيها ، بأية صورة وعلى أي وجه .

وأما الجمعية فهي كل جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدد من الأشخاص لغرض غير الحصول على ربح مادي^(١) . ويعتبر التشريع السوري المنظمة جمعية إذا توافرت فيها عناصر هذا التعريف ، وكذلك النادي والجامعة والرابطة والهيئة والفرقة واللجنة وما الى ذلك من التسميات المشابهة .

وقد تمتاز المنظمة عن الجمعية بوجود سلسلة من التشكيلات والاعززة والرتب والمراتب التي يتدرج فيها المنتسبون إلى المنظمة وفوق الحدود الدقيقة المنصوص عليها في نظامها . ويقوم نظام المنظمة - في الأعم الأغلب - على أسس معينة من التسلسل الرتبوي hiérarchie ، وتوزع الاعمال والصلاحيات والأدوار بين أفراد المنظمة وأجهزتها على أساس هذا المبدأ . وليس في الجمعية أثر لهذه المعارج والدرج .

وتختلف الجمعيات والمنظمات حسب اختلاف الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وتعدد وتنوع وتعدد وتتنوع الغايات والاعراض التي أنشئت من اجلها أو التي تعمل فعلاً للحصول عليها أو الوصول اليها .

فالجمعية أو المنظمة تعتبر سياسية إذا كانت ذات هدف سياسي ، واجتماعية إذا كانت ذات هدف اجتماعي .

والتشريع السوري يعتبر كل جمعية ، أو منظمة ، ذات هدف سيامي : حزباً ، أيّاً كانت التسمية التي تطلق عليها ، ومهما كانت الميادين الاخرى التي

(١) انظر المادة ٥٦ من القانون المدني السوري ، والمادة ٢ من قانون الجمعيات والاعزاب الصادر في ١٢ - ٩ - ١٩٥٣ . ويفرق الشارع في القانون المدني بين الجمعية والمؤسسة ويعرف المؤسسة في المادة ٧١ بأنها شخص اعتباري يثبأ بتخصيص ماله لمقصد معين ، لمدل ذي صلة انسانية او دينية او علمية او فنية او رياضية او لاي عمل آخر من اعمال البراءة النفع العام دون قصد الى اي ربح مادي . . واما الجمعية فيبدل عنها في المادة ٥٦ بالتعريف الذي اوردناه في المتن .

يشملها نشاطها^(١) .

وتكون الجمعية أو المنظمة ذات طابع دولي إذا كانت لا تحصر أهدافها وأعمالها في إطار الدولة الواحدة ، ولما تعداه إلى غيرها ، فتتأسس نشاطها في دولتين فأكثر ، وتسمى إلى تحقيق غايات لا تقتصر على قوم دون قوم ولا على رعايا دولة دون دولة ، ولما قد تصطبغ بالصبغة العالمية الشاملة فيترك فيها أقوام من أمم شتى ورعايا من دول مختلفة .

والجمعية أو المنظمة ذات الطابع الدولي قد تكون سياسية ، وقد تكون اجتماعية ، حسب الأغراض التي أنشئت من أجلها ، وحسب ميدان نشاطها الفعلي . والجمعيات أو المنظمات ذات الطابع الدولي هي - في أكثر الحالات - جمعيات ومنظمات أجنبية .

وتكون الجمعية أو المنظمة أجنبية - في نظر التشريع السوري - إذا كان مركزها الرئيسي خارج سورية ، أو إذا كان في هيئتها الإدارية عضو أجنبي واحد أو أكثر ، أو إذا زاد عدد أعضائها الأجانب على الربع ، أو كانت تنتمي إلى جمعيات أو منظمات أجنبية ، أو تخضع في الواقع لسلطة أجنبية ، أو يديرها بالفعل اجانب^(٢) .

واختلاص : - إن وكن الجريمة المادي يتوافر بمجرد انتساب الفاعل - سواء كان أم اجنياً - أو انضمامه أو انتائه أو اشتراكه في إحدى الجمعيات أو المنظمات أو الأحزاب أو النوادي أو الهيئات الأخرى السياسية أو الاجتماعية ذات الطابع الدولي والتي تنطبق عليها التعريفات التي ذكرناها . وهذا هو الركن الإيجابي في تكوين الجريمة الواردة في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات . ويشترط - على كل حال - أن يقع هذا الانتساب أو الانضمام أو الانتاء

(١) انظر المادة ٣ من قانون الجمعيات والأحزاب المؤرخ في ١٢ - ٩ - ١٩٥٣ والمشار إليه آتياً .

(٢) راجع المادة ٤ من قانون الجمعيات والأحزاب المشار إليه آتياً .

أو الاشتراك - مهما كانت كيفيته وصورته - في الأرض السورية .
وننتقل الآن إلى بحث الشرط الثاني من شروط تطبيق الجريمة .

الشرط الثاني : عزم موافقة الحكومة

يجب لقيام الجريمة واستحقاق العقاب أن يكون الفاعل قد أقدم - في الأرض السورية - على الانخراط في مثل الجمعية أو المنظمة التي اوضحناها وحددناها دون إذن من الحكومة ولا ترخيص . وصدور الترخيص أو الاذن من السلطة التي تملك حق إصداره يجمع عن الفاعل كل مسؤولية ، ويسلخ عن الفعل كل صفة جرمية ، وبدون فعل مباح لا جريمة في ارتكابه ، ولا عقوبة على مرتكبه .

والموافقة إما أن تحصل بصورة فردية أي بالنسبة إلى شخص المنتمي وحده ، وإما أن تجري بصورة جماعية أي بالنسبة للجمعية أو للمنظمة ذاتها .

أما في الحالة الأولى فقد تأذن الحكومة لاحد رعاياها بالانضمام الى جمعية أو منظمة سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي ، جراً لمقنع أو دفعاً لمقرب أو رغبة في التتبع ، والاطلاع ، أو إيفاء بما تقتضي به مصالح البلاد فلا جناح على هذا المواطن إن هو أصبح عضواً في الجمعية أو المنظمة أو تسلم فيها منصباً .

وأما في الحالة الثانية فقد انطوى قانون الجمعيات والاحزاب الصادر في ١٢ - ٩ - ١٩٥٣ على الشروط التي يجب أن تتوافر في الجمعيات والمنظمات السياسية والاجتماعية ، سواء أكانت سورية أو أجنبية ، حتى تأذن لها السلطات المختصة بممارسة أعمالها في الأرض السورية (١) . ويتجلى هذا الاذن في صورته لمصال نهائي يعطى لمؤسسي الجمعية أو المنظمة إذا كانت سورية . أما إذا كانت الجمعية

(١) راجع المواد ٦ - ١٠ و ١٤ و ١٦ - ٨٦ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٤٧ الصادر في ١٢ - ٩ - ١٩٥٣ والمرفق به « قانون الجمعيات والاحزاب » .

أو المنظمة أجنبية فلا تستطيع مباشرة أعمالها قبل صدور مرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية يسمح بتأسيسها .

فإذا كانت الجمعية أو المنظمة السياسية أو الاجتماعية ذات طابع دولي وحصلت على مثل هذه الموافقة ، ثم أقدم على الانخراط فيها أي كان ، فلامسؤولية في ذلك ولا عقاب ؛ لأن وجود الاتصال النهائي أو صدور المرسوم يفتقد هذه الجريمة الشرط الثاني من شروط قيامها ، وهو مانحن في صدد إيضاحه الآن ؛ وقد رأينا أنه وكن سلمي يتمثل في عدم وجود الاذن .

الشرط الثالث : القصد الجرمي

ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ هي من الجرائم المقصودة ، ولا تقوم ما لم يتوافر فيها القصد الجرمي العام . وهي - على كل حال - لا تستلزم قصداً خاصاً ، فيكفي فيها أن يقدم الفاعل على الانخراط أو الالتساب أو الاشتراك في الجمعية أو المنظمة السياسية أو الاجتماعية ذات الطابع الدولي ، وهو يريد ذلك ومحيط به وعيه وادراكه .

العقوبة

إن المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تنطوي - كما اشرنا من ذي قبل - على عقوبتين اثنتين :

احدهما بسيطة او عادية ، وهي الحبس او الإقامة الجبرية من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات والفرامة التي تتراوح بين خمس وعشرين ومائتين وخمسين ليلة . وتفرض هذه العقوبة بمقتضى النقرة الاولى من المادة ٢٨٨ على من يصح عضواً عادياً او منتسباً بسيطاً أو مجرد منضم الى الجمعية أو المنظمة التي وصفناها . اما العقوبة الثانية فهي مغلظة او مشددة ، وتتمثل شدتها في رفع الحد الأدنى

للعقوبة الملمع اليها في الفقرة الاولى بحيث يصبح الحبس متراوحاً بين السنة على الاقل والثلاث سنوات ، وتعدو الغرامة متراوحة بين مائة ليرة على الاقل ومائتين وخمسين . ويفرض الشارع هذه العقوبة التي اسميناها مغلظة أو مشددة على كل من يتولى وظيفة عملية في الجمعية او المنظمة التي عرّفناها . وقد قضت بهذا التشديد الفقرة الثانية من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات . ومهما يكن ، فان العقوبة تبقى ، في الحالين ، جنسية الوصف .

وسواء أكان الفاعل عضواً عادياً أو متسبباً وظيفية عملية في الجمعية او المنظمة السالف بيانها فان المحكمة ان تقضي عليه ايضاً بالمنع من الحقوق المدنية ، او منع الإقامة ، او الاخراج من البلاد عملاً بأحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات . ومن المعلوم ان التدبير الاحترازي الاخير لا يقضى به إلا اذا كان الفاعل اجنبياً .

. . .

هذه هي أحكام المواد ٢٨٥ - ٢٨٨ الخاصة بـ « جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي » .

ونود أن ننقل من بعدنا الى شرح احكام المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ اللتين تشتملان على « جرائم المتعبدین » المقررة في زمن الحرب او عند توقع نشوبها . وهي تؤلف آخر فصيلة من فصائل الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي .

* * *

الباب السادس

جرائم الموردين

Des infractions commises par les fournisseurs

المادتان ٢٨٩ و ٢٩٠

يشتمل هذا الباب على الفصلين التاليين :

الفصل الاول : امتناع المتعهدين او تأخيرهم عن تنفيذ التزاماتهم .

الفصل الثاني : ارتكاب المتعهدين الغش في تنفيذ التزاماتهم .

الفصل الأول

استناع المتعمرين أو تأخيرهم عن تنفيذ التزاماتهم

المادة ٢٨٩

هذه الجريمة في التشريع الجزائري المقارن

تمهيد ومقارنته : ان من مستلزمات الحرب أو التأهب لها أن تؤمن الدولة الحاجات التي يتطلبها الجيش والقوات المسلحة المرتبطة به أو يستدعيها تموين الاهلين وتسيير مرافق الدولة العامة . ولاغنى للدولة في سبيل سدّ هذه الحاجات الضرورية الملحة عن الاستعانة بعدد من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يأخذون على عاتقهم أمر تقديم المؤن والاعتدة وشتى أنواع التجهيزات الاخرى ، ويلتزمون تشييد المنشآت واقامة التعصينات والجنسود، وغير ذلك من المهام التي لامعدي عنها لتسيير آلة الحرب وتزويدها بأسباب القوة والقلبة ، والتي لايد منها أيضاً لمواجهة الظروف العصيبة التي تخلقها حالة الحرب أو خطرهما المدمم ، ولضمان سير الاداة الحكومية وادارة المصالح العامة وإعاشة الاهلين .

هؤلاء الأشخاص الذين تتعاقد معهم سلطات الدولة لايفاء هذه الحاجات وتقديم المواد الضرورية أو صنعها أو انجاز الخدمات والمنشآت اللازمة ، سواء ماتعلق من هذه المواد والخدمات والمنشآت بالدفاع الوطني او بالمصالح العامة او بتبوين الأهلين - هؤلاء الأشخاص هم الذين اطلق عليهم الشارع الجزائي اسم : المتعهدين .

ولا ريب في ان امتناع « المتعهدين » عن الوفاء بالتزاماتهم هذه في زمن الحرب او عند توقع نشوبها ، أو أحجامها عن الوفاء بها في مواعيدها المحددة ، او وفاءهم بها فاسدة مشوشة ، قد يؤثر في سير آلة الحرب وقد يعرض البلاد لأفدح الاضرار وأبلغ المخاطر ، ويؤدي الى الهزيمة والانكسار وذهاب السيادة والسلطان .

وهذا ما جعل بعض التشريعات الجزائية الحديثة أن تعتبر اخلال المتعهدين بالتزاماتهم في خلال الحرب أو عند توقع نشوبها ، وبأية صورة من الصور التي وصفناها ، من الجرائم المحقة بأمن الدولة اطارجي . ومن هذه التشريعات : قانون العقوبات الايطالي (المادتان ٢٥٩ و ٢٥٢) (البلغاري (المادة ٧٦) ، والمصري (المادتان ٨١ و ٨١) (١) ، والسوري (المادتان ٢٨٩ و ٢٩٠) . بيد أن طائفة اخرى من التشريعات الجزائية - لاسيما القديمة منها - لا تدخل جرائم المتعهدين ، سواء اقترفت في زمن السلم أم في زمن الحرب ، في فصيلة الجرائم المحقة بأمن الدولة اطارجي . فالشارع البلجيكي مثلا يصنف جرائم المتعهدين في باب الجنايات والجنح المحقة بالنظام العام contre l'ordre public كما هو واضح من احكام المواد ٢٩٢ - ٢٩٨ من قانون العقوبات البلجيكي .

اما الشارع الفرنسي فقد وضعها في عداد جرائم الاعتداء على الاموال ، كما يتبين ذلك من احكام المواد ٤٣٠ - ٤٣٣ من قانون العقوبات الفرنسي . ومما يكن فاث احكام المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ من قانون العقوبات

السوري مقتبسه كلها من أحكام المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون العقوبات الإيطالي ؛ وكذلك اقتبس الشارع المصري في قانونه الأخير ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، من هاتين المادتين ذاتيهما أحكام المادتين ٨١ و ٨١ (١) من قانون العقوبات المصري بقضها وقضيضها .

التفسير الإيطالي مصدره اوقنباي : ونحن نود أن نسرد النص التشريعي الإيطالي الذي كان مصدر الاقتباس في المعاقبة على جرائم المتعدين سواء في قانون العقوبات السوري وفي قانون العقوبات المصري . وقد جاء في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات الإيطالي ما يلي :

« كل من لم يقيم في خلال الحرب بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد توريد *Contrat de fourniture de choses* أو أشغال *travaux* ارتبط به مع الدولة أو مع إحدى الإدارات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام أو التي تقوم بالمرافق العامة ، لسد حاجات قوات الدولة المسلحة أو الأهليين ، يعاقب بالسجن من ثلاث الى عشر سنوات وبغرامة تعادل ثلاثة أضعاف الأشياء التي كان ينبغي تسليمها أو الأشغال التي كان يجب إنجازها على أن لا يقل المبلغ عن عشرة آلاف ليرة .

« تخفص هذه العقوبات الى النصف اذا كان عدم التنفيذ ناجماً عن مجرد خطأ .
« وتطبق هذه الأحكام ذاتها على المفاوضين الثانويين والوسطاء وممثلي المتعدين اذا كان عدم التنفيذ ناشئاً عن إخلالهم بالتزاماتهم » .

ثم جاء في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات الإيطالي ما يلي :

« كل من ارتكب غشاً في زمن الحرب في تنفيذ عقود التوريد أو في إنجاز سائر الالتزامات التعاقدية الممنوعة إليها في المادة السابقة يعاقب بالسجن عشر سنوات على الأقل وبغرامة تعادل ثمة أضعاف قيمة الأشياء أو الأشغال الواجب تقديمها على أن لا تقل عن عشرين ألف ليرة » .

في مصر : أما في مصر فقد كانت جرائم المتعبدین معاقبا عليها بمقتضى النص الوارد في المادة ٨١ مكرراً ، وقد جاء فيها ما يلي :

« كل من تعدد في زمن حرب أو لا يتخذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه ، فقد توريد أو أشغال ارتبط به مع الحكومة طاجات الجيش أو الاهالي المدنيين ، أو ارتكب غشاً في تنفيذ مثل هذا العقد يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . »

« وتطبق الأحكام نفسها على المقاولين من الباطن (١) إذا وقع منهم عدم التنفيذ أو الغش فيه . »

وسرعان ما استبان الشارع المصري ما يعتري هذا النص من نواقص وما يتخلله من ثغرات ، فهو لا يعاقب إلا على عدم التنفيذ المقصود أما عدم التنفيذ الذي يقع عن إهمال أو تقصير فلم يكن النص ليتناول فاعله بالعقاب . والنص السالف يبيانه أيضاً لا يتناول الركلاء والوسطاء وسواهم ممن قد يكون الاخلاء بتنفيذ الالتزام تاجماً عن فعلهم . ولذلك عمد الشارع المصري الى تلافي هذه النواقص وسد تلك الثغرات عند وضع القانون ذي الرقم ١١٢ الصادر في ٢٩ مايو (أيار) ١٩٥٧ والمشار اليه سابقاً وقد ألغى القانون ذو الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أحكام المادة ٨١ مكرراً السالفة الذكر واستعاض عنها بالمادتين ٨١ و ٨١ (١) في صلب قانون العقوبات المصري .

أما المادة ٨١ فقد نصت على ما يلي :

(١) الماثل من الباطن اصطلاح يطلقه الفقهاء المهرتون تعريفا لكلمة sous - traitant ، وأما في سوريا فلتطلق عليه اسم : اعاول الثانوي . وقد جامعي المادة ٦٢٧ من القانون المدني السوري :

« - يجوز للعاول أن يكل تنفيذ العمل في جلته أو في جزء منه الى عاؤل ثانوي إذا لم يمتنع من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تناقض الاعتماد على كفايته الشخصية . »

« ٢ - ولكنه يبقى في هذه الحالة مسؤولاً عن الماثل الثانوي فيبذل رب العمل . »

« يعاقب بالسجن كل من اخل عمداً في زمن الحرب بتنفيذ كل او بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد توريد أو اشغال اربط به مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم أو ارتكب اي غش في تنفيذ هذا العقد . ويسري هذا الحكم على المتعاقدين من الباطن والوكلاء والبايعين اذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام واجماً الى فعلهم .

« واذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بالدفاع عن البلاد او بعمليات القوات المسلحة فتكون العقوبة الاعدام ».

وقضت المادة ٨١ (١) بمايلي :

« إذا وقع الاخلال في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات المشار إليها في المادة السابقة بسبب إهمال أو تقصير فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ».

وقد أوضح الشارع المصري عن الحكمة التي ارادها والغاية التي ابتغاها من وراء ايراد هاتين المادتين ، فذكر في المذكرة الايضاحية للقانون ذي الرقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أن نص المادة ٨١ مكرراً « الملقاة » يقصر عن تناول الوكلاء والبايعين اذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام المعقود مع الحكومة راجعاً الى فعلهم ، وأن نص المادة ٨١ الجديد استدرك هذا النقص ، وقضى بعقوبة السجن على فاعلي الجريمة « نظراً لما كشفت عنه الاحداث الاخيرة التي مرت بالبلاد مما لهذه الجريمة من خطر على كيان الدولة وسلامتها وأخذاً باتجاه التشريع المقارن في تشديد العقاب عليها كما هي الحال في المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون العقوبات الابيطالي ».

ومن الميزات التي تفرد فيها هذا النص التشريعي المصري انه عاقب على الجريمة بالاعدام اذا وقعت بقصد الاضرار بالدفاع عن البلاد او بعمليات القوات المسلحة .

اما المادة ٨١ (١) الآتف ذكرها فقد ورد في المذكرة الايضاحية أنها

مادة جديدة اضيفت لتجريم الاخلال بتنفيذ الالتزامات المشار إليها في المادة ٨١ إذا وقع بسبب إهمال أو تقصير ، وقد شددت العقوبة عليها اخذاً باتجاه التشريع المقارن في هذا السبيل ونشياً مع نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥١ من قانون العقوبات الايطالي ، التي تعاقب على الجريمة غير المقصودة بالسجن مدة تعادل نصف المدة المقررة للجريمة العمدية (اي المقصودة).

نزع الشارع السوري في جرائم المتعدين

لقد سار الشارع السوري على هدي العقل والمنطق في المعاقبة على الجرائم التي يقرؤها متعهدوا الجيش والمرافق العامة في الحرب او عند توقع نشوبها مقنياً ، في ذلك النهج الذي اختطه الشارع الايطالي في المادتين ٢٥٩ و ٢٥٢ من قانون العقوبات الايطالي .

ويتلخص نهج الشارع السوري في الامور التالية :

أولاً — صممت اخطاط السلوك المجرم : ان الافعال التي تدخل في ميدان نشاط المتعدين والتي قد تؤول خلال الحرب او عند توقع نشوبها الى الإضرار بالبلاد تتجلى في الامور التالية :

أ - امتناع المتعدين او تأخيرهم عن تنفيذ التزاماتهم كلها او بعضها حيال الجيش او مصالح الدولة العامة او تموين الاهلين .

ب - ارتكاب المتعدين الفس في تنفيذ التزاماتهم .

وإذن : عدم التنفيذ ، والتأخر في التنفيذ ، والفس في التنفيذ : تلك هي اخطاط السلوك التي جرمها الشارع وعاقب عليها في هذا الصدد . وقد اختص الشارع نص المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات بجريمتي عدم التنفيذ والتأخر فيه ، بينما اختص نص المادة ٢٩٠ بجريمة التنفيذ المغشوش .

ثانياً — صممت الفاعل : ان الشارع السوري يتناول بالعقاب الاشخاص

المتهمين الذين تعافد ارفع السلطات المختصة في الدولة ، كما يتناول المقادير الثانيين والوكلاء والوسطاء والموظفين وجميع الاشخاص الذين كانوا سبباً في عدم تنفيذ العقود او في تأخير تنفيذها ، وإن لم يكونوا مسؤولين مدنياً ، في الاصل ، حيال إدارات الدولة المختصة .

مأثراً من حيث المسؤولية والعقوبة : ان الشارع السوري ينوع المسؤولية والعقاب في جرائم المتهمين ويجعلها على درجات متفاوتة . وبذلك :

أ - عندما يفرق الشارع بين العقوبة المترتبة على عدم التنفيذ والعقوبة الراجعة على مجرد التأخر فيه .

ب - وعندما يفرق أيضاً بين مسؤولية من يمنع عن التنفيذ او يؤخره قصداً ومسؤولية من يفعل ذلك اي دون قصد .

ج - وأخيراً ، عندما يفرض على من يقترف جريمة القتل في التنفيذ عقوبة اشد واقسى من العقوبة التي يفرضها من يمنع عن التنفيذ او يتأخر فيه .

د - رابعاً - من حيث العقود : لا يفرض الشارع السوري العقاب في المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ الا نفي الذكر الا إذا كان الإخلال واقعاً في الالتزامات الناجمة عن عقد من عقود العهد أو الاستعناع أو تقديم الخدمات سداً لحاجات الجيش أو مصالح الدولة العامة أو غرض الأهلين . أما عدا الالتزامات الناشئة عن احد هذه العقود المبنية ؛ فإن الإخلال فيها من عدم تنفيذ او تأخير فيه او غش لا يقع تحت طائلة العقاب الوارد في المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ السالف بيانها ؛ وإن كان من الجائز اجاباً ان يؤلف افعالا مجرمة معاقباً عليها في نصوص تشريعية أخرى .

هـ - خامساً - من حيث القصر الجرمي : يعاقب الشارع في المادة ٢٨٩ على الإخلال المقصود وغير المقصود ، بينما لا يعاقب في المادة ٢٩٠ إلا على الإخلال المقصود . وآية ذلك ان المادة ٢٨٩ تنطوي على جرمي عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ . وعدم التنفيذ أو التأخر فيه يكونان مقصودين ، وقد يكونان غير

مقصودين . والشارع السوري يعاقب في الحالتين ؛ ولكن بعقوبات متفاوتة .
أما المادة ٢٩٠ فتتطوي على جريمة القتل في التنفيذ ، ومن البدهي أن
القتل لا يكون إلا " مقصوداً " .

سادساً - من حيث زمان ارتكاب الجرم ومكانه : لامعدي لتطبيق
العقاب الوارد في المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ عن أن يكون الجرم قد ارتكب في
زمن الحرب أو عند توقع نشوبها .
أمّا من حيث مكان ارتكاب الجرم فسيان فيه أن يكون في داخل البلاد
وفي خارجها .

وسنقول - بعد هذه الملاحظات العامة - شرح أحكام المادة ٢٨٩ من
قانون العقوبات ، ومرد أركان كل جريمة من جرائم المتهمدين على حدة .

. . .

جرائم المتهمدين المنصوص عليها في المادة ٢٨٩

نص المادة ٢٨٩: تنص المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات على مايلي :

« من لم ينفذ في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها جميع الموجبات التي
يفرضها عليه عقد تعهد أو استصناع أو تقديم خدمات تتعلق بالدفاع الوطني
أو مصالح الدولة العامة أو تكوين الأهلين يعاقب بالاعتقال المؤقت وبغرامة
تتراوح بين قية الموجب غير المنفذ وضعفها على أن لا تنقص عن خمسية يرة .
« إذا كان عدم التنفيذ ناجماً من خطأ غير مقصود عوقب الفاعل بالحبس
فضلاً عن الغرامة المعينة في الفقرة السابقة .
« يخفف نصف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إذا كان للتنفيذ
قد تأخر فقط .

« وتفرض هذه العقوبات بغوارقها السابقة على أي شخص آخر كان سبباً
في عدم تنفيذ العقد أو في تأخير تنفيذه » .

تحليل النص

ويبدو من تدقيق نص المادة ٢٨٩ السالف بيانها أنها لا تنطوي على جريمة واحدة ، وإنما تشتمل على عدد من الجرائم ، ولعلها أربعة : اثنتان مقصودتان واثنتان غير مقصودتين :

الجريمة الأولى : الامتناع عن التنفيذ قصداً .

الجريمة الثانية : الامتناع عن التنفيذ خطأً أي بلا قصد .

الجريمة الثالثة : التأخر في التنفيذ قصداً .

الجريمة الرابعة : التأخر في التنفيذ خطأً أي دون قصد .

وقد عاقب الشارع على الجريمة الأولى في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٩ ، وعلى الجريمة الثانية في الفقرة الثانية ، وعلى الثالثة والرابعة في الفقرة الثالثة . أما الفقرة الرابعة من المادة ٢٨٩ فقد عاقب الشارع فيها بالعقوبات الواردة في الفقرات السابقة كل شخص كان سبباً في عدم تنفيذ العقد أو في تأخير تنفيذه ، وإن لم يكن متعمداً في الأصل .

الجريمة الأولى : امتناع المتعهد عن تنفيذ التزاماته قصداً

أركان الجريمة

تتألف هذه الجريمة من الأركان الثلاثة التالية :

الركن الأول : الامتناع من تنفيذ عقد من عقود التعهد أو الاستصناع أو تقديم الخدمات .

الركن الثاني : ان يكون موضوع العقد تأمين حاجات الدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة أو تمويل الأهليين .

الركن الثالث : للقصد الجرمي .

وسنشرح كل ركن من هذه الأركان على حدة .

الركن الأول

الامتناع عن عقد من عقود التعهد

أو الامتناع أو تحريم المحرمات

هذا هو جوهر ركن الجريمة المادي . ولاغنى في إيضاحه واستيعاب معناه عن تقليب وجوه الفكر في النص بصيغته العربية والفرنسية ، فقد جاء فيه : « من لم ينفذ في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها جميع الموجبات التي يفرضها عقد تعهد أو امتناع أو تقديم خدمات الخ ... »

« Quiconque en temps de guerre ou de menace de guerre n'aura pas exécuté toutes les obligations que lui impose un contrat de fournitures, ou de prestation d'ouvrage ou de services etc... »

فالركن المادي لهذه الجريمة يتجلى ، إذن ، في الامتناع المقصود عن تنفيذ الموجبات التي يقضي بها عقد من العقود المبينة في صلب المادة ٣٨٩ .

ولكن كامن معنى « الموجبات » ؟ وما هو « العقد » ؟ وكيف نعرف « العقود » التي عينها الشارع في المادة ٣٨٩ ، واعتبر الإخلال بأحكامها في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها جريمة يستحق فاعلها العقاب ؟

أما « الموجبات » فهي اصطلاح لبناني للتعبير عما ندعوه نحن في سورية ومصر وبعض البلدان العربية الأخرى بـ « الالتزامات » . وفي لبنان ، كنعلم ، حيث وضع النص الأصلي لقانون العقوبات ، يطلق على القانون المدني اسم « قانون الموجبات والعقود » . ومهما يكن ، فالموجبات أو الالتزامات كلتاها ترجمة لكلمة : obligations .

ويمكن تعريف الموجب أو الالتزام بأنه رابطة قانونية يجب فيها على شخص معين أن ينقل حقاً عينياً ، أو أن يقوم بعمل ، أو أن يمتنع عن عمل .
وأما « العقد contract » فهو توافق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه ، أو هو توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني سواء كان هذا الأثر

هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه^(١). والعقد ، والحالة هذه ، مصدر من مصادر الالتزام ، أو هو السبب القانوني الذي أنشأ الالتزام ، كعقد البيع مثلاً يتفق بمقتضاه البائع والمشتري على إنشاء التزامات منها ما هو على عاتق البائع كالاتزام بنقل الملكية ومنها ما هو على عاتق المشتري كالاتزام بدفع الثمن . والعقود كثيرة منها المسماة وهي التي خصها الشارع في القانون باسم معين ، وتولى تنظيمها لشيوخها بين الناس في معاملاتهم . ومنها غير المسماة وهي التي لم يخصصها القانون باسم معين ولم يتولى تنظيمها ؛ وإنما تخضع في تكوينها وفي الآثار التي تترتب عليها للقواعد العامة المقررة . ومثال ذلك : عقد النشر وعقد التوريد وعقد الاشغال العامة وعقد النزول في الفندق وغيرها^(٢).

المعقود : وقد عين الشارع الجزائي في المادة ٢٨٩ عددًا من المعقود ، وأوجب العقاب على الامتناع عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن أي منها ، وعلى التأخر في تنفيذها . وهذه المعقود ، كما استمته المادة ٢٨٩ ، هي :

أولاً — عقد التمهر *contrat de fournitures* ، ويسمى في مصر : عقد التوريد ، ويطلق عليه بعض رجال الإدارة في سورية : عقد التموين أو اللوازم . وهو ، على كل حال ، عقد يتم به بمقتضاه شخص معين بتوريد أشياء منقولة لأحدى الإدارات العامة وتسليمها لها مقابل ثمن متفق عليه .

ثانياً — عقد الاستصناع *contrat de prestation d'ouvrage* وهو معروف جداً في الشريعة الإسلامية ، وقد نصت عليه المادة ٣٨٨ من المجلة ، وكانت أحكامها نافذة في بلادنا قبل صدور القانون المدني ، وجاء فيها مايلي :

(١) إقرأ الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد . الجزء الأول ، ص ١١٤ بقية ١٤ و ص ١٨٣ بقية ٣٧ .

(٢) السنهوري : المرجع السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ بقية ٥٠ و ٥١ .

« إذا قال شخص لأحد من أهل الصنائع : اصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً ، وقبل الصانع ذلك ، انعقد البيع استصناعاً . مثلاً لو أرى المشتري رجلاً خفافاً ، وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع السختيان الفلاني بكذا قرشاً ، وقبل الصانع ، أو تقاتل مع نجار على أن يصنع له زورقاً أو سفينة ، وبين له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة ، وقبل النجار ، انعقد الاستصناع . كذلك لو تقاتل مع صاحب معمل أن يصنع له كذا بندقة كل واحدة بكذا قرشاً ، وبين الطول والحجم وسائر أوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل ، انعقد الاستصناع » . وجاء في المادة ٦٥٨ من قانون الموجبات والعقود اللبناني :

« يجوز في الاستصناع أن يقتصر الصانع على تقديم عمله فقط فيقدم صاحب الأمر المواد عند الاقتضاء ، كما يجوز له أيضاً أن يقدم المواد مع عمله . »
« على أنه إذا كانت المواد التي يقدمها الصانع هي الموضوع الأصلي في العقد ولو لم يكن العمل إلا فرعاً ، كان هناك بيع لا استصناع » .

ثالثاً : عقد تقديم الخدمات contrat de prestation de services
ويمكن أن ينصرف هذا التعبير العامض إلى «عقد العمل» ؛ وهو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر ونحو إدارة وإشرافه مقابل أجر يتعهد به هذا المتعاقد الآخر . ويمكن أن ينصرف أيضاً إلى «عقد المعاولة» ، وذلك في رأينا هو الأصح والأنسب . والمعاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . مثاله : أن يتعهد شخص ببناء منزل أو دحي طريق ، أو إنشاء جسر أو أحداث مصرف أو مسقى ، أو صنع اثاث ، أو حياكة ألبسة ؛ وأهم أنواع المعاولات هي معاولات البناء . ويطلق على المتعاقدين في مثل هذا الميدان اسم : متعهدي الأشغال . ومن هذا القبيل عقد «معاولة الأشغال العامة» ، وهو عقد يتعهد بمقتضاه شخص معين بالقيام ببناء منشآت ثابتة ، كخزان أو نفق أو طريق عام أو أبنية ، أو ترميمها أو صيانتها لحساب إحدى الإدارات العامة مقابل أجر متفق عليه .

وقد لا يقتصر المتعهد المفاوض على تقديم عمله فحسب ، وإنما قد يتعهد أيضاً بتقديم المواد اللازمة للعمل المسكف بإدائه بمقتضى العقد ، فإذا كانت الدولة هي التي التزمت بتقديم هذه المواد فينبغي على المتعهد المفاوض ان يحرص عليها وان يراعي اصول الفن في استخدامه اياها ، وهو مسؤول مدنياً عما يتلف منها بسبب اهماله او قصور كفايته الفنية واما اذا تعهد هو بتقديم العمل ومادته كلها او بعضها معاً فانه يكون مسؤولاً عن جودتها وفليها ضمانها .

وربما انصرف تعبير « تقديم الخدمات » ايضاً الى التزام المرافق العامة ، وهو عقد اداري موضوعه ادارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية أي القيام باداء خدمة عامة للجمهور بطريقة منتظمة ومستمرة كالنقل بالحافلات مثلاً ، او توزيع الماء والكهرباء . ويتعهد ملتزم المرفق العام بمقتضى العقد الذي يبرمه مع عميله بأن يؤدي لهذا العميل على الوجه المألوف الخدمات المتقابلة للاجر الذي يقبضه وفقاً للشروط المتصوص عليها في عقد الالتزام وملحقاته وللشروط التي تقتضيها طبيعة العمل وبقتضيها ما ينظم هذا العمل من القوانين .

وهكذا ينضج من تدقيق التعبيرات غير الدقيقة التي استعملها الشارع لتحسين العقود وتحديداتها في صلب المادة ٢٨٩ تكللاً عن تعليقات القاضي كازايانكا على المادة ٢٥١ من قانون العقوبات الايطالي ، ان هذه الصيغ القائمة تسع لعقد اللوازم او التوريد ، وعقد الاشغال ، وعقد التزام المرافق العامة ، وكلها عقود إدارية لان الادارة هي دوماً طرف فيها .

ونظراً لاهمية هذه العقود وطبيعة محلها وسببها ، وموضوعها ، وما تسمى الى تحقيقه من اغراض ، وما تفي به من حاجات في زمن الحرب ، او عند توقع نشوبها ، فإن تنفيذ الالتزامات الناشئة عنها او الامتناع عن تنفيذها لا يخضع لقواعد القانون المدني والتجاري فحسب ، وإنما يخضع ايضاً وبالدرجة الاولى لاحكام القانون الاداري . فالعقود التي تكون وزارة الدفاع الوطني مثلاً طرفاً فيها تنظمها المبادئ القانونية العامة في القانون المدني ، وتنظمها ايضاً ،

وقبل كل شيء احكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٠ المؤرخ في ٢٧-٩-١٩٥٣ ، والمتضمن قانون عقود ومبيعات ومبيعات وزارة الدفاع الوطني .
وتنضي مادته الثامنة بأن جميع العقود العائدة لوزارة الدفاع ينبغي ان يراعى في تنظيمها : احكام ذلك القانون ذاته اولاً ، واحكام دفتر الشروط العامة ثانياً ، واحكام دفتري الشروط الفنية والخاصة ثالثاً . اما دفتر الشروط العامة فيوضع بقرار من وزير الدفاع الوطني ، ويطبق على كافة العقود وتحدد فيه بصورة واضحة حقوق الطرفين المتعاقدين وواجباتهما ، والمراحل التي تسبق تنظيم العقد والاعمال المتعلقة بتنفيذه ، وقواعد تصفية النفقة الناجمة عنه ، وكيفية دفعها الى مستحقيها .

وفضلاً عن ذلك ، يوضع لكل نوع من اللوازم والاشغال دفتر شروط فنية تحدد فيه الايضاحات والارصاف الفنية من مقاييس ومصورات واوراز وفئات الخ ..

ثم يوضع مبدئياً عند اجراء كل عقد دفتر تحدد فيه الشروط الخاصة بهذا العقد كطبيعة العمل ونوع وكية اللوازم ومدة التنفيذ وأمكنة الاستلام والتسليم ومواعيدهما الخ ...

ويمكن في بعض الحالات الاستغناء عن دفتر الشروط الفنية للعقود المتعلقة بمواد يندر الاحتياج اليها ، كما يمكن ايضاً الاستغناء عن دفتر الشروط الفنية والخاصة عندما تكون هذه الشروط قليلة العدد او الاهمية ، وفي هذه الحالة 'يكتفى' بذلك في صلب العقد .

يبد أن لا يمكن الاستغناء ، في جميع الاحوال ، عن العقد وعن دفتر الشروط العامة .

وقد صنفّت المادة السابقة من هذا القانون العقود كما يلي :

أ- عقود الاشغال : وتنظم لاستثمار الابنية أو لإنجاز كافة الاعمال المتعلقة بها ، أو بالتحصينات والطرق وسائر اعمال الإنشاء .

- ب - عقود الاستئجار : وتنظم لصنع الادوات والآلات والاعتدة والاسلحة والآليات والاولائل الفنية والتجهيزات .
- ج - عقود اللوازم : وتنظم لتأمين التجهيزات والمواد الغذائية والعلف والادوية واستئجار وسائل النقل الخ ..
- د - عقود التحويل : وتنظم لتحويل بعض المواد الاولية الى مصنوعات أو منتجات الخ ..
- هـ - عقود التصليح : وتنظم لتصليح أو تجديد بعض التجهيزات أو الاعدة المستعملة .

ويجوز لوزارة الدفاع - فضلاً عن ذلك- أن تتعاقد مع الفنين والاختصاصيين اللازمين للعمل في بعض المشاريع ، وتحدد في عقود استخدامهم الاحكام المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم ، وتصرف تعويضاتهم من الاعتمادات المخصصة للمشاريع التي استخدموا من اجلها .

وغني عن البيان أن احكام هذا القانون لا تتناول سوى العقود الخاصة بوزارة الدفاع الوطني وحدها ، وقد ذكرناها من قبيل الاستدلال وضرب المثال . أما احكام عقود الاشغال أو المقاولات المتعلقة بالاشغال العامة في سائر ادارات الدولة الاخرى ، والشروط المطبقة على متعديها ، فينتظمها القرار ذو الرقم ١٢٤ الصادر عن رئيس دولة سوريا في ١٥-٢-١٩٢٨ والمعدل بالقرار ذي الرقم ١٨٥٧ المؤرخ في ١٣-٢-١٩٣٠ ، والقرار ذي الرقم ٢٣٧٣ المؤرخ في ٢٥-٨-١٩٣٠ ، والمرسوم التشريعي ذي الرقم ١٤٣ المؤرخ في ٨-٨-١٩٣٥ . ونحن نرى أن لا مندوحة عن اعادة النظر في جميع هذه النصوص التشريعية ونسقيها مع ما اشتمل عليه قانوننا المدني من قواعد واحكام ولا سيما في المواد ٦١٢-٦٣٩ . والفروض أن يقوم المتعهد المتعاقد مع الدولة في خلال الحرب أو عند توقع نشوبها بجميع الالتزامات التي يوجبها عليه عند من العقود المذكورة في صلب المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات . فاذا امتنع متعمداً عن تنفيذ هذه الالتزامات

كلها او بعضها فانه يسأل مدنياً ، وجزائياً ، ويعاقب بمقتضى احكام المادة ٢٨٩ ذاتها .

ولا يغربن عن البال ان عدم التنفيذ المعاقب عليه انما هو ذلك الذي يحصل بغير موجب او مبرر او عذر ، فالدولة مثلاً - وهي طرف في العقد - اذا لم تقم بدافع الاجد المستحق حسب شروط العقد ، او اذا امتنعت عن تقديم ما التزمت بتقديمه من مواد ، فان عدم التنفيذ او التوقف عنه من الطرف الآخر لا تترتب عليه أية مسؤولية جزائية مادام القانون يميز لكل من المتعاقدين ، في العقود الملزمة للجانبين ، أن يتمتع عن تنفيذ التزامه اذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وذلك عندما تكون الالتزامات المتعاقبة مستحقة الوفاء^(١) .

واذا جاز للمتعهد ذلك في مثل هذه الحال استناداً الى هذا النص القانوني ، فليس له أن يتمتع عن التنفيذ بحجة عدم تحقيق مطالب يطالبها دون مسوغ من العقد الذي أبرمه ، كزيادة الاجر ، او مدد أجل التنفيذ او التسليم او نحو ذلك . فاذا هو ليعد الامتناع عن تنفيذ التزاماته كلها او بعضها ، في مثل هذه الحال ، وجبت مسؤوليته ، واستحق العقاب^(٢) .

اما اذا اصبح التنفيذ مستحيلًا بسبب قوة قاهرة او حادث مفاجيء او لأي سبب اجنبي آخر لا يد للمتعهد فيه ، ولا سبيل الى دفعه ، فان الالتزامات الناشئة عن العقد الاداري تنقضي دون الوفاء بها^(٣) . وهو من المسلّم به أنه اذا انقضى التزام ما ، في العقود الملزمة للجانبين ، بسبب استحالة تنفيذه ، انقضت معه الالتزامات المعاقبة له وانفسخ العقد من تلقاء نفسه^(٤) . وعندئذ لا عقاب في الامتناع

(١) انظر المادة ١٦٢ من القانون المدني السوري ، وانظر حول الباع بدم التنفيذ ما ورد في السنوري : المرجع السابق ، ص ٧٢٧ ، مجلة ٤٩٢ وما بعدها .

(٢) انظر عمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٢١٥ وما بعدها .

(٣) انظر المواد ٢١٦ و ٣٧١ و ٦٣٠ من القانون المدني السوري .

(٤) انظر المادة ١٦٠ من القانون المدني السوري .

عن التنفيذ، ولا سبيل الى تطبيق المادة ٢٨٩ ألبتة، لأن القوة القاهرة هي دائماً وأبداً في جميع الافعال المجرمة والمعاقب عليها في التشريع الجزائي مانع من موانع العقاب .

وربما جاز لنا أن نتساءل : اذا اشترطت الإدارة في صلب العقد أن يتحمل المتعهد تبعه الحوادث المفاجيء والقوة القاهرة^(١)، ثم استحال عليه التنفيذ بسبب القوة القاهرة او الحوادث المفاجيء، فهل يؤثر ذلك على مسؤوليته ؟

ان الاتفاق على أن يتحمل المتعهد تبعه الحوادث المفاجيء، والقوة القاهرة يقتصر أثره على المسؤولية المدنية وحدها . فهو ضرب من ضروب التأمين، يفدو فيه المدين (أي المتعهد) مؤمناً للدائن (أي الادارة) في نطاق ذلك العقد . ولكن هذا الشرط لا يحدث أي أثر يعدل او يبدل من المسؤولية الجزائية . فاذا استحال على المتعهد تنفيذ التزاماته بسبب وجود قوة قاهرة او حادث مفاجيء انتقت مسؤوليته الجزائية وامتنع عقابه ، ولو كان مشروطاً على نفسه في صلب العقد تحمل تبعه القوة القاهرة او الحوادث المفاجيء .

وغني عن البيان أن الشارع أحدث في القانون المدني الجديد « نظرية الطوارئ غير المتوقعة » *Théorie de l'imprévision*^(٢) وهي نظرية حديثة النشأة ازدهرت في الحقوق العامة ولاسيما في الحقوق الادارية، ثم انتقلت الى ميدان الحقوق الخاصة . وقد أقام القانون المدني هذه النظرية الى جانب النظرية

(١) ولجيز مثل هذا الاتفاق النقرة الاولى من المادة ٢١٨ من القانون المدني السوري .

(٢) راجع المادة ١٤٨ من القانون المدني السوري وقد جاء فيها :

« ١ - العقد ثرية المتعاقدين فلا يجوز هضبه ولا تعديله إلا بالاتفاق الطرفين او للاسباب التي يقرها القانون .

« ٢ - ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسخ توسعاً، وترتب على حدوثها إن تنفيذ الالتزام التعاقدى، وإن لم يصبح مستحيلًا ، صار مرهقاً للدين بحيث يبدده بفساد قاذرة، جاز للقاضي تبعاً لظروفه، وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين، أن يرد الالتزام المرقق الى الحد المعقول، ويضع بإطلاق كل اتفاق على خلاف ذلك » .

التقليدية للقوة القاهرة دون ان يجعلها صورة من صورها. فالطارئ غير المتوقع تنتظمه مع القوة القاهرة فكرة المفاجأة او الخم او الجبر . ولكنه يفتوق عنها في اثره في تنفيذ الالتزام . فالقوة القاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً ، وهذه الإستعالة تقضي الى انقضاء الالتزام ، وينسخ العقد من تلقاء نفسه . وعلى هذا النحو يتحمل الدائن (وهو في العقود الادوية : الادارة) تبعه القوة القاهرة كاملة . أما الطارئ غير المتوقع فلا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً وإنما يجعله موهناً يجاوز السمة دون أن يبلغ به حد الإستعالة . ولا يتوجب على حدوث الطارئ غير المتوقع انقضاء الالتزام ولا انحلال العقد ، وإنما يتوجب عليه تعديل احكام العقد من قبل القاضي تعديلاً يرد به الالتزام المرقق الى الحد المقبول . وبذلك يتقاسم الدائن (وهو هنا الادارة) والمدين (وهو هنا المتعهد) تبعه حدوث الطارئ غير المتوقع .

وتمه فارق آخر أوجده الشارع بين القوة القاهرة والطارئ غير المتوقع. ويتجلى هذا الفارق في أن القانون المدني الجديد أباح في الفقرة الاولى من المادة ١٨٨ الآتية ذكرها الاتفاق على ان يتحمل المدين (المتعهد) تبعه القوة القاهرة والحادث المفاجيء ، ولكنه لم يبيح الاتفاق على ان يتحمل المدين (المتعهد) تبعه الطارئ غير المتوقع ، وإنما منع ذلك بنص صريح في نهاية المادة ١٤٨ . وقد يتساءل الباحث عن السر في وجود مثل هذا الفارق مع ان الطارئ غير المتوقع اقل خطراً من القوة القاهرة . ويميط بعض الفقهاء اللثام عن ذلك ، ويروون وجود هذا الفارق بأن الاتفاق على ان يتحمل المدين تبعه القوة القاهرة إنما هو ضرب من التأمين لا يقدم المدين عليه مضطراً ، أما الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعه الحادث الطارئ فمعامرة قد تهون حالة الاضطراب الإقدام عليها . ولولا هذا النص الوارد في نهاية المادة ١٤٨ لعدا حكمها صواباً لا قيمة له ، ولا استطاع المتعاقد القوي ان يجلي دائماً على المتعاقد الضعيف مثل هذا الشرط ، وفي ذلك ضرب من الإذعان تقاده قانوننا

المدني بإثبات مثل هذا النص^(١) .

وليس ثمّة شك في أن عجز المتعهد عن تنفيذ التزاماته بسبب وجود قوة قاهرة تجعل التنفيذ مستحيلاً ، لا يمكن أن يعاقب عليه التشريع الجزائي لأن القوة القاهرة - كما أوضحنا - تقضي في نطاق المسؤولية المدنية إلى انقضاء الالتزام وانحلال العقد ، كما تقضي في نطاق المسؤولية الجزائية إلى نفيها ومنع العقاب عن الفاعل في جميع الجرائم .

ويبدو أن الأمر ليس في مثل هذه السهولة والجزم إذا كان امتناع المتعهد عن تنفيذ التزاماته ناجماً عن حدوث طارئ غير متوقع ، لأن الطارئ غير المتوقع لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً ، وإنما يجعله مرهقاً ، ولا يؤدي إلى انقضائه ، ولا يفسخ مبدئياً العقد . وما دام الطارئ غير المتوقع لا يفضي إلى انحلال العقد ، وإنما يبيح تعديل أحكامه يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وبالتالي ، يظل العقد معه قائماً ، فإن امتناع المتعهد عن تنفيذ التزاماته بسبب حدوث طارئ غير متوقع يمكن أن يظل في - وأبنا - موضع مساءلة جزائية .

على أنه إذا نجم عن الإرهاق الذي أحدثه الطارئ غير المتوقع أضرار معنوي تتوافر فيه العناصر والشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات ، وامتنع المتعهد بتأثير هذا الأضرار عن التنفيذ ، فإن المسؤولية الجزائية تغدو منتبهة عن المتعهد ، لأن الأضرار المعنوي - في التشريع الجزائي - ليس سوى صورة من صور القوة القاهرة ، ولا مناص من اعتباره مانعاً من موانع العقاب .

ومن الجدير بالذكر أن المسؤولية الجزائية الناجمة عن عدم تنفيذ الالتزامات التي تنشأ عن أحد العقود المعينة في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات لا تقتصر على المتعهدين فحسب ، وإنما تمت أيضاً إلى من يستعين بهم المتعهدون لتنفيذ العقد

(١) راجع مجموعة الأعمال التصديرية لقانون المدني المصري ، الجزء الثاني ، ص ٢٨١ وما بعدها . وكذلك أقر السنيوري : المرجع السابق ، ص ٦٤٥ هامش ١ و ص ٦٤٩ هامش ٢ .

كالمقاولين الثانويين والوكلاء والوسطاء والباعة وجميع الاشخاص الذين يكونون سبباً في عدم تنفيذ العقد الاداري ، وان لم يكونوا - في الاصل - طرفاً فيه . وقد أشرنا آنفاً الى ان المادة ٩٧٧ من القانون المدني تجيز للمقاول او المتعهد ان يكمل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه الى مقاول ثانوي او متعهد ثانوي اذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد او لم تكن طبيعة العمل تقتضى الاعتماد على كفايته الشخصية . ولكن المقاول او المتعهد الاصلي يبقى ، في هذه الحالة ايضاً ، مسؤولاً مدنياً عن المقاول او المتعهد الثانون حيال رب العمل .

وبينا يحصر الشارع المصري في المادة ٨٩ من قانون العقوبات المصري المسؤولية الجزائية الناجمة عن عدم تنفيذ العقد او التأخر فيه بالتعاقدين الاصليين والثانويين والوكلاء والباعة فقط ، فان الشارع السوري في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات السوري وسع نطاق هذه المسؤولية الجزائية ، وشمل بالعقاب كل شخص كان سبباً في عدم تنفيذ العقد او في تأخير تنفيذه . والسبب في ذلك أن الضرر الذي يلحق بمصالح الدولة من جراء عدم التنفيذ او التأخير فيه هو واحد ، سواء أكان فاعله او مسببه هو المتعهد الأصلي أم كان أي شخص آخر سواء ، ويجب بالتالي ، ان يفرض العقاب على من كان سبباً في عدم التنفيذ او في التأخر فيه ايأ كان ، سواء أكان طرفاً في العقد أم لم يكن . وهذا صريح واضح في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٨٩ الآتية الذكر .

والخلاصة : ان قيام ركن الجريمة المادي يستلزم توافر شرطين :

أولهما : ان يكون ثمة عقد اداري من عقود التعهد او الاستئجار او تقديم الخدمات . وقد ذكرنا مدلول كل عقد من هذه العقود .

ثانيهما : ان يتمتع المتعهد في زمن الحرب او عند توقع نشوبها عن القيام بتنفيذ جميع او بعض الالتزامات الناشئة عن مثل هذا العقد ؛ او أن يكون سواء سبباً في ذلك . وننتقل بعد هذا الى شرح الركن الثاني من أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات .

الركن الثاني

ان يكون موضوع العقد تأمين حاجات الدفاع الوطني

او مصالح الدولة العامة ، او تموين الاهل

يجب أن يكون التمهيد اربط مع ادارات الدولة المختصة في عقد من العقد المعينة في صلب المادة ٢٨٩ من أجل تأمين حاجات الدفاع الوطني ، أو أي مرفق من مرافق الدولة العامة ، او من أجل تموين الاهل . أما في التشريع المصري فيقتصر الشارع موضوع العقود المعينة في نص المادة ٨٩ الآنف ذكرها من قانون العقوبات المصري على حاجات الجيش ، وعلى ما يكفل وقاية المدنيين و تموينهم ، ولا ذكر لمصالح الدولة العامة في النص المصري . ويبدو من مقارنة النصين أن النص في التشريع السوري أوسع نطاقاً وأشد شمولاً لأن عبارة « مصالح الدولة العامة » تنسج لكل مرافق الدولة ومؤسساتها واداراتها العامة .

أما الحاجات التي تتعلق بالدفاع الوطني فهي استصناع الأسلحة والذخائر والآلات والأمدد والأدوات والمواد الكيميائية ، والأعتدة والأغذية والأوراق والمؤن والأدوية والأجهزة الطبية ، وإنشاء المباني والخنادق والأسلاك والجسور والسفن والطائرات والبواريج وخطوط الحماية ضد الأسلحة الميكانيكية ، وغير ذلك مما يحتاج إليه الجيش المحارب والقوى المسلحة التابعة له من معدات الحرب البرية أو البحرية أو الجوية .

ويلحق بذلك أيضاً إعداد منشآت الدفاع المدني كأنشاء الخافيء والملاجئ التي تحمي المدنيين من ثمر الغارات الجوية ، و صنع الأجهزة التي لتقيهم خطر القنابل الحارقة والغازات السامة الخ^(١) .

(١) راجع محمود إبراهيم اسماعيل . المرجع السابق ، ص ٢١٩ وما بعدها .

أما ما يتعلق بمصالح الدولة العامة^(١) ، وبثمين الاهلين ، فلا يكاد يحصىه عدّ ولا حصر .

ولا فرق بين أن تكون الحاجة الى شيء مما تقدم هي حاجة حاضرة لازمة لاستخدامها والانتفاع بها فوراً ، أو أن تكون حاجة مستقبلية قدرت الدولة لزومها ولمست ضرورتها ، فلاعذر للمتعهدان ادعى ان لا حاجة للجيش اوالمصالح الدولة العامة أو للدنيين بما كلف القيام بصنعه وانشائه وتوريده ، أو أن امتناعه عن التنفيذ لا ينجم عنه ضرر ، ذلك لان القانون يعاقب على مجرد الامتناع عن التنفيذ مهما كانت البواعث ، ودون أن يستلزم وقوع الضرر الاكيد^(٢) .

الركن الثالث : الفصل الجزائي

ان ما تعاقب عليه المادة ٢٨٩ هو تعبد الامتناع عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد من العقود المذكورة في صلبها حصراً . ولذلك يكفي للقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة توافر **الفصل العام** . ولا عبء بالباعث على ارتكاب الجريمة .

المعقبة

المعاقب المحدد لجريمة الامتناع المقصود عن التنفيذ هو الاعتقال المؤقت ، وتتراوح مدته بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، ويفرض ايضاً على الفاعل غرامة تتراوح بين قيمة الالتزام الذي لم ينفذ ، ومثلها ، شريطة أن لا يقل

(١) في النص العربي المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات السوري خطأ تنبغي الإشارة اليه. فقد ورد فيه عبارة : «... بالذراع الوطني ومصالح الدولة العامة...» ، والصواب : «... بالذراع الوطني او مصالح الدولة العامة .. » .

(٢) انظر محمود ابراهيم اسمايل : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

مقدار الغرامة المقتضى بها عن خسارة ليرة سورية .
ومن المقرر أنه لا مجال لتطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٨٩ ، ما لم يكن الفعل قد ارتكب في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها .

. . .

المجرمة الثانية : عدم التنفيذ خطأ أو دونه قصد

النص : تلغى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات بما يلي :
« إذا كان عدم التنفيذ ناجماً عن خطأ غير مقصود عوقب الفاعل بالحبس فضلاً عن القوامة المعينة في الفقرة السابقة » .
يعاقب الشارع السوري في المادة ٢٨٩ على عدم التنفيذ قصداً كما يعاقب على عدم التنفيذ خطأ أو بلا قصد . وقد شرعنا أركان الجريمة المقصودة وبيننا العقوبة المقررة لها ، وبقي علينا أن نلخص أركان الجريمة غير المقصودة وأن نلجأ إلى العقوبة المحددة لها .

أركان جريمة عدم التنفيذ خطأ أو دونه قصد

تتألف هذه الجريمة من مقومات أربعة - إذا صح التعبير :
الاول : عدم تنفيذ عقد من العقود التي عينها الشارع في صلب المادة ٢٨٩ وذلك في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها .
الثاني : أن يكون موضوع العقد تأمين حاجات الدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة أو تموين الاهلين .
الثالث : خطأ ينسب الى الفاعل .
الرابع : قيام رابطة سببية بين هذا الخطأ وعدم التنفيذ .

أما الشرطان الاول والثاني فقد أسهبنا في بسطهما عندما شرحنا أركان جريمة الامتناع المقصود عن التنفيذ^(١) .

اما الخطأ فهو الركن المميز لجرمي عدم التنفيذ خطأ ، والتأخر في التنفيذ خطأ . وحيثما اراد الفاعل الفعل ولم يرد النتيجة الضارة الناجمة عنه فهناك الخطأ . وقد عدت المادة ١٨٩ من قانون العقوبات السوري صور الخطأ فذكرت الاهمال وقلة الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والانظمة^(٢) . وجاءت المادة ١٩٠ فعرفت الجريمة التي يرتكبها فاعلها خطأ او بلا قصد فقالت : « تكون الجريمة غير مقصودة سواء لم يتوقع الفاعل نتيجة فعله او عدم فعله المخطئين ، وكان في استطاعته او من واجبه ان يتوقعها ، وسواء توقعها فعسب أن بإمكانه اجتنابها . ونحن - على كل حال - من القائلين بوحدة الخطأ في القانونين المدني والجزائي . وعلى الرغم من ان الشارع نص في المادة ١٨٩ من قانون العقوبات على تعداد صور الخطأ ، فهي جميعها يكاد يحيط بها معنى واحد هو تحقق التقصير . فكل تصرف إجرامي او سلمي لا يتفق مع التبصر والحطة الواجبين على الشخص الحر يصح اعتباره خطأ ، وتتوافر فيه عناصره . والخطأ في جرائم التقصير او الاهمال يقابله القصد في الجرائم المقصودة . فاذا لم يمكن ثمة خطأ يمكن اسناده الى الفاعل ، ولم تكن الجرائم مقصودة ، كانت الحادثة عرضية لا مسؤولية فيها ولا عقاب .

أما إذا أسند الى الفاعل إهمال او تقصير ، فيجب ان يقوم الدليل القاطع على ان هذا الإهمال او التقصير ذاته هو الذي سبب او أفضى الى عدم تنفيذ الإلتزامات الناشئة عن عقد من العقود التي حددها الشارع في المادة ٢٨٩ من

(١) انظر الصفحات ٧٧١ - ٧٨٣ من هذا الكتاب .

(٢) راجع ما كتبناه في تحليل الخطأ وشرح الجرم المفترق بلا قصد في الصفحات ٤٢١ - ٤٢٨ من مؤلفنا هذا . وما قلناه هناك يصبح قوله هنا .

قانون العقوبات ؛ وبكلمة أخرى : يجب أن تقوم رابطة سببية أكيدة مباشرة أو غير مباشرة بين نوع الخطأ المرتكب ، وعدم التنفيذ .
وعدم التنفيذ غير المقصود كعدم التنفيذ المقصود يمكن أن يقترفه المتعهد ، ويمكن أن يقترفه أي شخص آخر سواء كان خطؤه سبباً في عدم التنفيذ ، وإن لم يكن هذا المرتكب الخطأ متعاقداً في الأصل .

العقوبة

إن عدم التنفيذ غير المقصود يعاقب فاعله بعقوبة جنسية هي الحبس من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات ، والغرامة التي تتراوح بين قيمة الالتزام غير المنفذ ومثلها على أن لا تقل الغرامة المقررة بها عن خمسمائة ليرة . ويجوز للمحكمة - فضلاً عن ذلك - أن تطبق على الفاعل أحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .
وننتقل من بعد هذا إلى شرح الجريمة الثالثة من جرائم المتعهدين .

• • •

الجريمة الثالثة : التأخر في التنفيذ قصراً

النص : « ورد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات مايلي :
« يخفض نصف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إذا كان التنفيذ قد تأخر فقط » .

للعقود آجال مضمرة لا يجوز أن يتجاوزها المتعاقد في الوفاء بالتزاماته ، وإلا فوت على المتعاقد الآخر المنافع التي يتوخاها من العقد والأغراض التي يرمي إليها . وهذه القاعدة التي تصدق على العقود عامة في الأزمنة العادية ، تندو أكثر صدقاً وأشد بروزاً وأعظم جدوى في العقود التي تبرمها الإدارة مع المتعهدين في خلال الحرب أو عند توقع نشوبها ، سداً لحاجات الجيش أو الأهليين أو مصالح الدولة العامة . ولذلك ، فكما عاقب الشارع في المادة ٢٨٩ على عدم

تنفيذ الالتزامات كلها أو بعضها ، فانه عاقب ايضاً على تنفيذها بعد فوات الاجال المضروبة في صلب العقد للتسليم أو الإنجاز ، نظراً للاضرار التي يمكن ان تلحق بالدولة من جراء هذا التأخر في التنفيذ ، والتي قد لا تقل في بعض الحالات عن الاضرار التي يمكن أن تصيب الدولة من جراء الامتناع عن التنفيذ .

أركان جريمة التأخر في التنفيذ قصراً

الركن الأول

التأخر حين الحرب أو عند توقع نسوبها في تنفيذ عقر من عقود التعهد

أو الاستعناع أو تعميم القرارات

هذا هو ركن الجرم المادي . ويستلزم التأخر في التنفيذ أن يكون في العقد الاداري أجل معين أو موعد مضروب للوفاء بالالتزامات التي يتعهد بها المتعاقد ، ثم يفوت الأجل ويمضي الموعد ، وبقي المتعهد بالتزاماته ولكن... بعد فوات الاوان . هذا التأخر في التنفيذ لا يعني الامتناع عن التنفيذ ، وإنما يعني التنفيذ بعد فوات الاجل المضروب . أما أنواع العقود التي يحصل التأخر في تنفيذها فقد أفضنا في شرحها من ذي قبل ، فليراجعها من يشاء^(١) .

الركن الثاني

أن يكون موضوع العقد الذي جرى التأخر في تنفيذه تأميم حاجات

الدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة أو تحويج الاهلين

ولا يختلف هذا الركن في جريمة التأخر عن التنفيذ عما هو عليه في جريمة عدم التنفيذ . ويتبين أن لاجابة الى الخوض فيه من جديد^(٢) .

(١) انظر الصفحة ٧٧٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) راجع الصفحة ٧٨٢ وما بعدها من مؤلفنا هذا .

الركن الثالث : القصد الجرمي

وبكفي فيه القصد العام أي الإرادة والعلم^(١).

المقوبة

ان المقوبة التي فرضها الشارع على جريمة التأخر عن التنفيذ تعادل نصف العقوبة المقررة لجريمة عدم التنفيذ . وقد أفصحنا عن هذه المقوبة من ذي قبل . وعلى ذلك ، تغدو المقوبة المهددة لجريمة التأخر عن التنفيذ هي الاعتقال المؤقت من سنة ونصف السنة حتى سبع سنوات ونصف السنة ، والغرامة التي تتراوح بين نصف قيمة الالتزام الذي تأخر الفاعل في تنفيذه ، وقيمة الالتزام كاملة^٢ ، على أن لا تنقص الغرامة المفضي بها عن مائتين وخمسين ليرة . ومن المسلم به أن هذه المقوبة هي جنائية الوصف .

. . .

الجريمة الرابعة : التأخر في التنفيذ خطأ أو بهو قصد

أركان الجريمة

لا يقتصر الشارع السوري في المادة ٢٨٩ على معاقبة التأخر المقصود في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد إداري من العقود المعينة ، وإنما يعاقب أيضاً على

(١) انظر الصفحة ٧٨٣ من هذا الكتاب .

التأخر غير المقصود . وقوام هذه الجريمة غير المقصودة العناصر التالية :
أولاً : حصول تأخر في زمن الحرب او عند توقع نشوبها في تنفيذ عقد من العقود التي حددها الشارع في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات .
ثانياً : ان يكون موضوع العقد تموين الاهلين أو سد حاجات الدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة .
ثالثاً : وجود خطأ يُنسب إلى الفاعل .
رابعاً : قيام رابطة سببية بين هذا الخطأ والتأخر في التنفيذ .
وقد سبق أن أُلغى إلى شرح العناصر الماثلة في جريمة عدم التنفيذ بلا قصد ، فليعد إليها من يشاء .

العقوبة

أما العقوبة التي فرضها الشارع على جريمة التأخر في التنفيذ بدون قصد ، فلأنها تعادل نصف العقوبة المقررة لجريمة عدم التنفيذ بدون قصد . وهي على كل حال عقوبة جنسية ، ومقدارها الحبس من خمسة أيام إلى سنة ونصف السنة ، والغرامة التي تتراوح بين نصف قيمة الالتزام الذي تأخر الفاعل عن تنفيذه ، وقيمته كاملة . ولا ريب في ان المحكمة أن تطبق أيضاً على الفاعل أحكام المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

ومن الجدير بالذكر — وقد أنجزنا شرح الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٨٩ — أن نص هذه المادة لا يتناول بالعقوبة المقررة لكل جريمة منها المتعاقب فحسب ، ولما يشمل أيضاً كل من كان سبباً في وقوع أية جريمة منها ، وذلك عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٩ ذاتها .

الفصل الثاني

ارتطاب المتعهدين الغش في تنفيذ التزامهم

مهرير : — اذا كان الشارع السوري يعاقب في المادة ٢٨٩ السالف بيانها على جرائم عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ ، بصورهما المصودة وغير المصودة ، فهو لا يعاقب في المادة ٢٩٠ الا على جريمة واحدة مقصودة هي : جوية الغش في التنفيذ .

والحقيقة ان المتعهد قد يمتنع في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها عن تنفيذ التزاماته فصدأ أو بلا قصد . وقد ينفذها ولكن متأخراً عن الموعد المضروب في صلب العقد ، وقد يكون تأخره مقصوداً أو غير مقصود ، والمضار التي يمكن أن تصيب الجيش أو الأهليين أو مصالح الدولة العامة في حالتي عدم التنفيذ أو التأخر فيه جلية واضحة لا تحتاج الى بيان .

بيد أن بعض المتعهدين من لا خلاق لهم يعمدون في خلال الحرب أو عند توقع نشوبها الى ارتكاب الغش في المواد أو المؤن أو الاعمال التي ينبغي عليهم توريدها أو انجازها ، بموجب عقد من العقود المذكورة في المادة ٢٨٩ الآنف بيانها ، للجيش أو للأهليين أو لمصالح الدولة العامة . فهم ينفذون ، ولكنهم

يفشون في ما ينفذون ، وقد أعتهم الشهوة إلى الكسب الحرام والرغبة في الثراء العاجل ، وهم في ذلك أجدر بقسوة العقاب ممن يمنع عن التنفيذ أو يتأخر فيه .

نص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات : — وقد فقت المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بمقابلة هؤلاء ، ونصها مايلي :

« كل فحش يترف في الاحوال نفسها بشأن العقود المشار إليها في المادة السابقة يعاقب عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة ، وبغرامة تتراوح بين ضعفي الربح غير المشروع الذي جناه المجرم وثلاثة اضعافه على أن لاتنقص عن خمسمائة ليرة ».

ملاحظات عامة

ويتضح من هذا النص أن جريمة الغش التي يترفها المتمهدون في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها في تنفيذ التزامهم حيال الجيش أو مصالح الدولة العامة أو في إعاشة الأهلين تتصل مع جرمي عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ المنصوص عليهما في المادة ٢٨٩ السابقة بأكثر من سبب واحد :

أ - فجريمة الغش الواردة في المادة ٢٩٠ هي كجرمي عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ لا يعاقب عليها إلا إذا اقترفا فاعلها في قيامه بالالتزامات الناشئة عن عقد من عقود التمهد أو الاستنعاغ أو تقديم الخدمات ، المحددة في صلب المادة ٢٨٩ الآنف ذكرها ، والتي تتعلق بالدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة أو تموين الاهلين .

ب - وجريمة الغش أيضاً كجرمي عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ لعقاب

عليها يقتضى نص المادة ٢٩٠ ما لم تكن قد اقتصرت في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها .

ج - وجريمة الغش أخيراً كجريمة عدم التنفيذ والتأخر في التنفيذ لا تتم أن يكون فاعلها هو المتعهد المتعاقد ، وإنما يعاقب عليها كل شخص آخر ارتكب الغش ، وإن لم يكن طرفاً في العقد .

بيد أن جريمة الغش المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ تختلف ، من جهة أخرى ، اختلافاً بيناً عن جريمة الامتناع عن التنفيذ . وتأخير الوادتين في المادة ٢٨٩ السالف بيانها .

آ - فجريمة الغش تختلف عن هاتين الجريمتين في الركن المادي . ولا جرم أن تم فرقا كبيراً بين ماهية فعل الغش وطبيعة فعل الامتناع عن التنفيذ أو التأخر فيه .

ب - وهي تختلف عنها أيضاً في الركن المعنوي . فالمادة ٢٩٠ لا تعاقب إلا على الغش المقصود ، أما المادة ٢٨٩ فلأنها تعاقب على الامتناع عن التنفيذ قصداً وبلا قصد ، كما تعاقب على التأخر في التنفيذ قصداً وبلا قصد أيضاً .

ج - وتختلف عنها أخيراً في العقوبة المقررة ، كما يتضح ذلك من الامعان في أحكام المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ الاتفي الذكر .

أما وقد بيننا وجوه الشبه والاختلاف بين أحكام المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ المتعلقةتين كلتاهما بجرائم المتعدين في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها ، فإننا نود الآن أن نمرروداً سريعاً ببيان أركان جريمة الغش ، وهي آخر جريمة من جرائم الفصل الخاص بحماية أمن الدولة الخارجي .

أركان جريمة الغش الواردة في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات

تألف جريمة الغش الواردة في المادة ٢٩٠ الآت ذكرها من أركان ثلاثة :

الركن الاول : اعتراف فعل من افعال النفس في زمن الحرب او عند توقيع نشوبها .

الركن الثاني : ان يتم ذلك في تنفيذ عقد من العقود المذكورة في المادة ٢٨٩ السابقة ، وهي عقود التعهد او الاستصناع او تقديم الخدمات التي تتعلق بالدفاع الوطني او مصالح الدولة العامة او تموين الاهلين .

الركن الثالث : القصد الجرمي .

وسنوجز في شرح كل ركن من هذه الاربكان الثلاثة .

الركن الاول

اعتراف فعل من افعال النفس في زمن الحرب او عند توقيع نشوبها

تعاقب المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات على النفس في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد من العقود التي عينها الشارع في صلب المادة ٢٨٩ السالف بيانها . وقد ورد لفظ « النفس » في النص القانوني مطلقاً من اي قيد او وصف ، فكل غش *toute fraude* يلجأ اليه المتعهد يكون كافياً لقيام الركن المادي في الجريمة . وبقي الشارع السوري في المادة ١٤٩ من القانون المدني الجديد ان ينفذ المتعاقدون العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية . واذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف الى ارادة المتعاقدين . اما اذا كان هناك محل لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغي ان يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين ، وفقاً للعرف الجاري في المعاملات^(١) .

(١) انظر المادة ١٥١ من القانون المدني .

والغش ، في اللغة ، هو الخداع . ويقال : خَشَّه أي خدعه ، وأظهر له خلاف ما أخبره ، وزَيَّن له غير المصلحة .

وكما يمنع التشريع المدني التدليس (dol)^(١) في تكوين العقد ، فكذلك يمنع الغش (fraude) في تنفيذه . فالتدليس والغش في حقيقة الاصطلاح المدني شيء واحد يتخذ اسمين مختلفين : فهو تدليس عند تكوين العقد ، وهو غش عند تنفيذه .

وبدخل في حكم المادة ٢٩٠ كل غش في إنجاز الأعمال أو في الأشغال أو في الأشياء الموردة أو المستلثة أو في كميتها أو مقاييسها ، أو عياراتها ، أو مكاييلها ، أو عددها ، أو عدد وزنها أو كيلها ، أو في طبيعة البضاعة أو الموارد المتفق عليها ، أو في صفاتها الجوهرية أو طريقة صنعها أو مصدرها ، أو نوعها ، أو طاقاتها ، أو حجمها ، أو العناصر التي تدخل في تركيبها ، أو ما تحتويه من عناصر مفيدة أو خصائص مميزة ، إلى غير ذلك من تغييرات لا يقرها العرف أو أصول الصناعة . فالأفعال الغش إذن ، وهي التي تؤلف الركن المادي في هذه الجريمة ، صور شتى ، وطرائق واساليب كثيرة لم يشأ أن يحددها الشارع ، حتى يتسع النص لكل ما يمكن أن يتفق عنه وجدان فاسد أو ذمة حائثة أو فتن محائل .

وقد يكون التعاهد على أساس عيّنات متفق عليها ، ثم يجري تسليم الأشياء والمواد أو توريدها ، وهي مغشوشة ، فلا ينتبه الشخص أو الموظف المنتدب للاستلام ، أو قد يتهاون في التدقيق والتفحص والمراقبة ، ومثل هذا الإهمال أو التقصير لا يعني مقترف الغش من مسؤولية ما أوتكتبت يدها^(٢) .

(١) يجب التفريق بين التدليس المدني dol civil والتدليس الجزائي dol pénal ، فالأول هو إيقاع المتعاهد لي غلط يذهب إلى التعاهد ، إما اثباتي فيقصد به : إثبة الجريمة أو القصد الجرمي (انظر هامش الصفحة ٢٩٩ من هذا الكتاب) .

(٢) انظر حكم المحكمة العسكرية العليا في مصر في ٨ مارس (آذار) ١٩٤١ في القضية المروفة بغضية الحوذات ، وقرار المحكم منشور في المبيعة الرسمية لسنة ١٩٤١ برقم

والضرر من النفس مفترض . ويتجلى هذا الضرر في النقص او العيب الذي يصيب الاشياء او المواد المفسومة فيجعلها غير صالحة لأن ينتفع بها على الوجه المعتاد ، كما قد يتسلل الضرر ايضاً في الحسائر التي تلتحق بالحزاة العامة من جراء تحمل مبالغ بغير حق ، إذ ان الدافع الى النفس هو في أغلب الحالات جشع الجاني وشدة ضرره الى الكسب الحرام والاثراء العاجل غير المشروع^(١) .

الركن الثاني

اقرار فعل النفس في تخفيض قدر من حقوق التعهد او الاستمتاع

او تقديم الحرمان التي تتعلق بالدفاع الوطني

أو مصالح الدولة العامة او فروع الاهليين

وهي العقود التي عينها الشارع في صلب المادة ٢٨٩ السالف بيانها . وقد أفضنا في شرحها والتعريف بها في معرض تحليلنا احكام المادة ٢٨٩ ذاتها ، ولا حاجة الى الخوض في ذلك من جديد ، فليعد اليها من يشاء^(٢) .

الركن الثالث : القصد الجرمي

إن جريمة النفس التي نصت عليها المادة ٣٩٠ من قانون العقوبات هي من الجرائم المقصودة ، ويكفي لقيام ركنها المعنوي توافر القصد العام . ولا تستلزم قصداً جرمياً خاصاً بالبتة^(٣) .

ومن الجدير بالذكر ان الفاعل إذا ارتكب النفس في المنشآت او الاشياء

(١) انظر في كل ما تقدم : محمود ابراهيم اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) راجع ما كتبناه في الملاحظات ٧٧١-٧٨٣ من مؤلفتنا هذا .

ذات الطابع العسكري او المعدّة لاستعمال الجيش او القوات التابعة له ، وهو يقصد شلّ الدفاع الوطني ، جاز أن تطبق على فعلتِهِ هذه احكام المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات ، وأن يقضى عليه بالاعدام عملاً بالفقرة الثانية منها .

أما اذا اقترف الجاني جريمة القس بنتيجة اتصال بالعدو وبقصد معاونته على فوز قواته ، جاز الاخذ باحكام المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، وفُرضت على الفاعل عقوبة الاعدام ايضاً .

وإذا كان تطبيق احكام المادة ٢٩٠ - كما رأينا - لا يستدعي توافر أي قصد جرمي خاص ، فإن الاخذ بأحكام المادة ٢٦٦ يستلزم - في الحالة التي نحن بصدها - توافر قصد خاص هو : شلّ الدفاع الوطني ؛ وكذلك فان تطبيق احكام المادة ٢٦٥ يتطلب الاتصال بالعدو قصد معاونته على فوز قواته . وهذا ايضاً قصد جرمي خاص .

العقوبة

فرض الشارع على مرتكب القس في تنفيذ عقد من العقود المعبّنة في المادة ٩٨٩ عقوبة جنائية هي الاشغال الشاقة المؤقتة ، وتتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، والغرامة التي تتراوح ايضاً بين مثلي الربع غير المشروع الذي جناه المجرم من جراء القس وثلاثة أمثاله ، على ان لا تنقص الغرامة المقررة بها عن خمسمائة ليرة سورية .

ولا يفرض عن البال ان نص المادة ٢٩٠ ليس بالنص الوحيد الذي يعاقب على « القس » في التشريع الجزائي السوري . فقد عاقب قانون العقوبات السوري على القس في المواد ٥٩٣ - ٥٩٥ في الفصل الخاص بالجرائم المضرة بصحة الانسان والطبوان ، واعتبره من قبيل الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً . كما عاقب على القس في المعاملات في المواد ٦٦٣ - ٦٧٤ ، واعتبره هنا من الجرائم التي تقع على

الاموال ، وعاقب أخيراً على الفش بالمهاجرة في المادة ٦٥٤ ، وعلى سائر ضروب الفش المرتكبة إضراراً بالذاتين في المادتين ٦٨٥ و ٦٨٦ .
وفضلاً عن كل ما تقدم ، فقد اصدر الشارع السوري المرسوم التشريعي ذا الرقم ١٣٨ المؤرخ في ٨ - ١٠ - ١٩٥٣ والمتضمن قانون منع الفش ، ومرعان ما عمد الى تعديل بعض مواده واحكامه بمقتضى القانون ذي الرقم ٤٧٧ الصادر في ٨ - ١٢ - ١٩٥٧ .

وبما لا جدال فيه أنه متى توافرت شرائط تطبيق المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات ، وحسب الأخذ بها دون سائر النصوص التشريعية الاخرى التي تعاقب على الفش ، لان الشارع خصّ حكم المادة ٢٩٠ بجريمة الفش التي تعترف في تنفيذ عقود معينة ذكرها على وجه الحصر ، كما قصر حكمها أيضاً على جريمة الفش التي ترتكب في التزامات عين اغراضها وحدد موضوعها على وجه التخصيص ، واخيراً حصر الشارع تطبيق حكم المادة ٢٩٠ بجريمة الفش التي تجتوح في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها . ومن الملمحوظ أن العقوبة التي تفرض على مرتكب ج.م الفش المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ السالف بيانها هي أشد واقسى من جميع العقوبات التي تفرض على مقلتي جرائم الفش الواردة في سائر النصوص التشريعية الاخرى .

• • •

خاتمة

ولقد جعل الشارع السوري نص المادة ٢٩٠ خاتمة المطاف بين نصوص المراء التي تنتظم أحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي . وقد ختينا نحن بها هذا الجزء الاول من شرحنا أحكام القسم الخاص من قانون العقوبات السوري ، على أن تتناول في الجزء الثاني بحث الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي .

* * *

الملاحص

نود ان نجلو في خاتمة شرح « الجرائم الواقعة على أمن الدولة »
صوراً واقعية حية لألوان من التشريعات الاستثنائية التي ما انفك
مجتمعنا العربي في سورية يحياها منذ خمسة عشر عاماً أو يزيد . وهي
- على كل حال - تؤلف سجلاً صادقاً لتاريخ البلاد التشريعي والقضائي
والسياسي ؛ بل لعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا : إنها تكاد تعكس الأزمة
العنيفة القلقة التي تمر بها تجربة الحكم في كل قطر من أقطار دنيا العرب .
ولما كان محور هذه النماذج من التشريعات الاستثنائية هو « أمن الدولة » ،
فقد آثرنا أن يأتي ترتيبها وفق تاريخ صدورها ، آمليين أن تزول
- في غد الأمة العتيد - الضرورات التي جرت الى مثل هذا النشوز
في علاقة الإنسان العربي الحر بالمجتمع العربي الحر .

- الملحق ١ : قانون حماية الاستقلال ذو الرقم ١٧٩ الصادر في ٢٦-٥-١٩٤٥.
- الملحق ٢ : القانون ذو الرقم ٣٢٠ المؤرخ في ١٧ - ٥ - ١٩٤٧ والمتضمن
تجريم بيع العقارات للصهيونيين وتمتع تهرتهم الى فلسطين .
- الملحق ٣ : القانون ذو الرقم ٤٠٠ المؤرخ في ١٥ - ٥ - ١٩٤٨ والمتضمن
تنظيم الأحكام العرفية .
- الملحق ٤ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٥٠ المؤرخ في ٢٢ - ٦ - ١٩٥٢
والمتضمن تنظيم الادارة العرفية .
- الملحق ٥ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥ الصادر في ٢٦ - ٦ - ١٩٥٢
والقاضي بجرمان المدعى عليه في جرائم الحياة والتجسس من الاستعانة بمحام في
مرحلة التحقيق .
- الملحق ٦ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣
والقاضي بتجريم الاتجار مع العدو .
- الملحق ٧ : القانون ذو الرقم ١٦٨ الصادر في ١٢ - ٥ - ١٩٥٤ والمتضمن
استرداد ما تقاضاه مقتضو السلطة والمتعاونون معهم من رواتب وتعويزات .
- الملحق ٨ : القانون ذو الرقم ١٨٤ الصادر في ١٥ - ٦ - ١٩٥٤ والمتضمن
تعريف الأشخاص الذين اعتبروا شركاء لغتصبي السلطة ، وإبقاء النصوص
التشريعية الصادرة عن سلطة غير شرعية قبل تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٤ سارية
المفعول الى أن تعدل من قبل السلطة المختصة .

الملحق ٨ : القانون ذو الرقم ٦٨ المؤرخ في ٤ - ٥ - ١٩٥٥ والقاضي بتعديل بعض مواد قانون العقوبات العسكري .

الملحق ١٠ : القانون ذو الرقم ١٧٩ الصادر في ١٤ - ٢ - ١٩٥٦ والقاضي بإلغاء القانون ذي الرقم ١٦٨ المؤرخ ١٢ - ٥ - ١٩٥٤ .

الملحق ١١ : القانون ذو الرقم ٢٨٦ الصادر في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦ والقاضي بتجريم التعامل مع إسرائيل أو من له علاقة بها .

الملحق ١٢ : القرار بالقانون ذي الرقم ١٦٢ المؤرخ في ٢٧ - ٩ - ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

الملحق ١٣ : الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٤ الصادر في ١١ - ١١ - ١٩٥٨ والقاضي بتشكيل محاكم أمن الدولة في الاقليم السوري .

الملحق ١٤ : الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٦ الصادر في ١١ - ١١ - ١٩٥٨ والقاضي بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة في الاقليم السوري .

الملحق ١٥ : الأمر الجمهوري ذو الرقم ٥٢ المؤرخ في ١٠ - ٢ - ١٩٥٩ والمتضمن تشكيل محاكم أمن الدولة المؤلفة من ضباط في الاقليم السوري .

الملحق ١٦ : الأمر الجمهوري ذو الرقم ٦٤ المؤرخ في ٢ - ٩ - ١٩٥٩ والقاضي بإضافة حكم جديد إلى الأمر الجمهوري ذي الرقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ .

الملحق ١٧ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٣١ الصادر في ١٦ - ١٠ - ١٩٦١ والقاضي بتأليف مجلس عدلي للنظر في بعض أنواع الجرائم المرتكبة

بين ٢٢ - ٢ - ١٩٥٨ و ٢٨ - ٩ - ١٩٦١ .

الملحق ١٨ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٦٩ الصادر في ٣٠ - ١١ - ١٩٦١ والقاضي بتعديل أحكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣١ المؤرخ في

١٦ - ١٠ - ١٩٦١ والمتضمن تأليف مجلس عدلي .

الملحق ١٩ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٩١ الصادر في ٢٣ - ٨ - ١٩٦٢ والقاضي بتعديل قانون الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

- الملحق ٢٠ : المرسوم الجمهوري ذو الرقم ٢٧٢٦ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٦٢ والقاضي بتعديل تشكيل محاكم أمن الدولة وإجراءاتها .
- الملحق ٢١ : المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣ المؤرخ في ١٠ - ٧ - ١٩٦٢ والقاضي بتعديل المادة ٣ من القانون ذي الرقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
- الملحق ٢٢ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥١ المؤرخ في ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٢ والمتضمن أحكام الطوارئ .
- الملحق ٢٣ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١ المؤرخ في ٩ - ٣ - ١٩٦٣ والقاضي بتعديل المادة ١٣ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٥١ الصادر في ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٢ .
- الملحق ٢٤ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١ المؤرخ في ٢٣ - ٣ - ١٩٦٣ بصدده كيفية فرض جزاء العزل المدني .
- الملحق ٢٥ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٤ المؤرخ في ٦ - ٤ - ١٩٦٣ والمتضمن منع عفو عام عن الجنايات والجلبج والتحالفات المرتكبة منذ ٢٧ - ٩ - ١٩٦١ حتى ٩ - ٣ - ١٩٦٣ في سبيل العمل للوحدة العربية ومن أجل مقاومة الحكم الانفصالي .
- الملحق ٢٦ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١ المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ والقاضي بإنشاء محاكم الأمن القومي .
- الملحق ٢٧ : المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢٣ المؤرخ في ٢٨ - ٤ - ١٩٦٣ والمتضمن منع عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ١٧ - ٤ - ١٩٦٣ .
- الملحق ٢٨ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٣٨ المؤرخ في ٢ - ٥ - ١٩٦٣ والقاضي بتعديل المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ الصادر في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ .
- الملحق ٢٩ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٧٦ المؤرخ في ١٩ - ٦ - ١٩٦٣ والقاضي بتعديل المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ الصادر في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ .

- الملحق ٣٠ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٠ المؤرخ في ١٨ - ٧ - ١٩٦٣ والقاضي بتشكيل المجلس العربي العسكري .
- الملحق ٣١ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٢ المؤرخ في ٣١ - ٧ - ١٩٦٣ والقاضي بإلغاء المرسومين التشريعيين رقم ٣١ ورقم ١٣٩ المتضمنين تأليف مجلس علي .
- الملحق ٣٢ المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٣ المؤرخ في ٥ - ١١ - ١٩٦٤ والقاضي بإلغاء محكم الأمن القومي وإدخال تعديلات على بعض المراسيم التشريعية .
- الملحق ٣٣ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٤ المؤرخ في ١١ - ١١ - ١٩٦٤ والقاضي بمنح عفو عام عن بعض الجرائم .
- الملحق ٣٤ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٢٠ المؤرخ في ١١ - ١١ - ١٩٦٤ والقاضي بإلغاء نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون العقوبات العسكري والاستعاضة عنه بنص جديد .
- الملحق ٣٥ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٤ الصادر في ٢ - ١ - ١٩٦٥ والقاضي بفرض عقوبة الانفعال الشاقة المؤبدة أو الاعدام على من يعرقل نفاذ التشريعات الاشتراكية .
- الملحق ٣٦ : المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦ المؤرخ في ٧ - ١ - ١٩٦٥ والمتضمن إنشاء محكم عسكرية استثنائية .

المصم

قانون حماية الاستقلال

ذو الرقم ١٧٩ المؤرخ في ٢٦ - ٥ - ١٩٤٥^(١)

أقر مجلس النواب ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١ - كل من يدعو من السوريين - مستغلاً إحدى النعرات الدينية أو الطائفية أو المذهبية أو العنصرية أو الاقليمية - بالكلام أو الخطابة أو الكتابة، لاثارة الطوائف أو المذاهب أو العناصر أو الاقاليم بعضها على بعض، أو على الدولة ، لتزيق وحدة الامة أو الوطن، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، والحرمان من الحقوق المدنية مؤبداً .

يتعرض للعقوبات نفسها كل شخص ينتمي الى حزب أو هيئة أو جمعية أنشئت لغاية المثار اليها .

المادة ٢ - الذين يثيرون الاضطرابات الدامية مستغلين إحدى النعرات ، لتزيق وحدة الأمة أو الوطن ، يعاقبون بالسجن مؤبداً مع الاشغال الشاقة .
المادة ٣ - كل من يثير الفتن أو الاضطرابات أو يشترك فيها بدافع من إحدى الدول الأجنبية ، يعاقب بالاعدام .

المادة ٤ - كل من يتجسس من السوريين عمداً ، لحساب دولة أجنبية بشقي الاساليب والطرق ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٥ - الذين يستخدمون من السوريين عند إحدى الدول الأجنبية ، سواء في داخل البلاد أو خارجها ، ولا يلبث طلب الحكومة السورية بترك

(١) انظر تحليلاً لاحكام هذا القانون ، وظروف وضعه ، في المصاحف ٣٢٧ - ٣٣٤ من هذا الكتاب .

هذه الخدمة ضمن المدة المحددة ، يعاقبوت بنزع جنسيتهم ، وتصادر أموالهم وأملاكهم .

المادة ٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

المادة ٧ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢

القانون ذو الرقم ٣٢٠ الصادر في ١٧ - ٥ - ١٩٤٧

والمتضمن تحريم بيع العقارات للصهيونيين ومنع تهريبهم الى فلسطين^(١)

أقر مجلس النواب ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة :

١ - كل من باع رأساً أو بالواسطة للصهيونيين عقارا في فلسطين يحصه أو يحص الغير أو توسط لعقد هذا البيع أو سهله .

٢ - كل من هرب يهودياً الى فلسطين أو ساعد على تهريبه إليها بطريق السميرة أو التوسط أو الإيواء أو بغير ذلك من طرق المساعدة .

المادة ٣ - خلافاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من قانون أصول المحاكمة الجزائية المعدلة بالقرار رقم ٢٥٣٧ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٠ يمكن لإجراء التفتعات بحق السوري الذي يرتكب خارج الاراضي السورية إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون قبل عودته الى سورية .

وتقام الدعوى بناء على ادعاء النيابة في آخر محل اقامة الظنين في سورية .

المادة ٣ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

(١) انظر تحليلاً لأحكام هذا القانون مذكراًه في الصلبن الاول والثاني من الباب

الثالث (ص ٤٥١-٤٧١) من هذا الكتاب .

الملحق ٣

القانون ذو الرقم ٤٠٠ المؤرخ في ١٥ - ٥ - ١٩٤٨

والمتمم لتنظيم الأحكام العرفية

أقر مجلس النواب ونشر رئيس الجمهورية القانون التالي :

مادة ١ - في حالة إعلان الأحكام العرفية تُطبق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - تخول السلطة المكلفة القيام بتنفيذ الأحكام العرفية في أراضي الجمهورية السورية الصلاحيات التالية :

- ١ - إجازة تحري الأشخاص المشتبه بهم ومنازلهم في كل وقت .
- ٢ - فرض المراقبة المسبقة على الصحف والمطبوعات والانباء .
- ٣ - فرض المراقبة البريدية والهاتفية .
- ٤ - تحديد ساعات افتتاح الاماكن العامة وإغلاقها .
- ٥ - الامر بإبعاد الأشخاص الغرباء من المناطق الموجودين فيها الى مناطق أخرى اذا كانت مقتضيات الأمن والسلامة العامة تستوجب ذلك .
- ٦ - توقيف المشتبه بهم والمقتربين أو وضعهم تحت المراقبة أو فرض الإقامة الجبرية عليهم على أن يحالوا الى المحاكم العسكرية خلال مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً .
- ٧ - فرض منع التجول في أوقات معينة من الليل أو النهار في بعض المناطق أو إخضاع التجول فيها الى إجازة خاصة .
- ٨ - تنظيم استعمال وسائل السيور أو تحديدده .
- ٩ - الأمر بإخلاء بعض المناطق لضرورات الدفاع الوطني وحماية الاهلين .

١٠ - حق الاستيلاء على وسائل النقل والخدمات العامة والخاصة والأشخاص والمؤسسات الصناعية والمعامل والمقارن والمواد الغذائية والمخزونات ووسائل المواد الضرورية للدفاع الوطني لقاء تعويض عادل وذلك عند تعذر تأمين الحاجة بغير استعمال هذا الحق .

١١ - تنظيم الدفاع السليبي وشؤون الاعاشة والتموين .

مادة ٣ - تعين السلطات ذات الاختصاص بممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في المادة الثانية بقانون ، وللمجلس الحق أن يقرر بمرسوم إلغاء الأحكام الاستثنائية في بعض المناطق إذا لم تعد هناك مصلحة عامة لابقائها .

مادة ٤ - توضع جميع قوى الامن الداخلي والخارجي تحت تصرف السلطات المكلفة بالقيام بتنفيذ الأحكام العرفية .

مادة ٥ - كل من يخالف مقررات السلطات المكلفة بالقيام بتنفيذ الأحكام العرفية يعاقب بالسجن مدة حدها الأعلى سنة واحدة وبجزاء نقدي حده الأقصى ألفا ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي حال استهداف الجرم بعقوبة أشد بموجب القوانين النافذة تطبق العقوبة الأشد . وبمجرور توقيف المخالفين فوراً في جميع الحالات على أن مجالوا إلى المحاكم خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع الواحد .

مادة ٦ - تمحال إلى المحاكم العسكرية جميع المخالفات للأوامر والمقررات الصادرة عن السلطة المكلفة بتنفيذ الأحكام العرفية وتطبق عليها الاصول المتبعة لدى تلك المحاكم .

لمجلس الوزراء حق تأليف محاكم عسكرية في بعض المحافظات عند الاقتضاء .

مادة ٧ - مجال الأشخاص الذين يقومون بالدعايات الانزامية أو التي من شأنها التأثير على روح النضال إلى المحاكم العسكرية التي تقول حق الحكم عليهم بالاقامة الجبرية مدة ثلاثة أشهر على الأكثر أو العقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

- مادة ٨ - ان الاختصاصات المخولة بموجب هذا القانون لاتعدل بشكل ما الاختصاصات التي تتمتع بها قيادة الجيش في مناطق العمليات العسكرية .
- مادة ٩ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .
- مادة ١٠ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الملحق ٤

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٥٠ الصادر في ١٢ - ٦ - ١٩٤٩

والمضمن تنظيم الادارة العرفية

ان القائد العام للجيش والقوى المسلحة رئيس مجلس الوزراء بناء على المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ١ المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٤٩ والمرسوم التشريعي رقم ٢١ المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٤٩ وعلى اقتراح وزير الدفاع الوطني وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٥ المؤرخ في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ .

يرسم مايلي :

- المادة ١ - تعلن الادارة العرفية في الاحوال التي تعتبر الحكومة فيها الأمن او النظام مهدداً من جراء حدوث اضطرابات داخلية أو إكسكات حدوثها ، ويمكن ان تتناول الادارة العرفية مجموع البلاد او قسماً منها .
- المادة ٢ - تعلن الادارة العرفية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء يتضمن تحديداً للمنطقة التي ستطبق فيها الادارة العرفية وتلويغ ابتداء تنفيذها، وتنتهي بانتهاء الاسباب التي دعت لاعلانها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .
- المادة ٣ - يسمى رئيس الوزراء في حالة الحرب والطوارئ حاكماً عسكرياً بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وذلك في حالة اعلان الادارة العرفية

في جميع الاراضي السوديّة ويعهد اليه بممارسة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي ، وتوضع جميع قوى الامن الخارجي والداخلي تحت تصرفه ، ويمكن للعاهك العسكري ان يعين في المحافظات نواباً عنه يمارسون نفس الصلاحيات المحولة اليه .

المادة ٤ - يعين نائب للعاهك العسكري للمنطقة التي تعلن فيها الادارة العرفية لما بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني ويمارس جميع الصلاحيات الواردة في هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٥ - للعاهك العسكري او نائبه ان يأمر باتخاذ جميع التدابير والآلية او بعضها وان يحيل مخالفها الى المحكمة العرفية :

١ - اجازة تحري الاشخاص ومنازلهم في كل وقت .

٢ - سحب اجازات الاسلحة والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات وضبطها اينما وجدت واغلاق مخازن الاسلحة .

٣ - مراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها دون اخطار سابق والامر باغلاق أي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسوم التي من شأنها تهيج الحواطر واثارة الفتنة أو بما قد يؤدي الى الاخلال بالامن والنظام العام سواء كانت معدة للنشر او لتوزيع او للعرض على الأنظار أو للبيع ولم تكن معدة لغرض من هذه الأغراض .

٤ - فرض الرقابة البريدية والبرقية والمهاتفية .

٥ - تحديد مواعيد فتح الاماكن العامة واغلاقها كلاً او بعضاً .

٦ - ابعاد الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير المناطق التي يقيمون فيها الى مقر ولادتهم أو توطنهم اذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك المنطقة ، او الامر بان يكون يديم بطاقات باثبات الهوية أو اجازة بالاقامة .

٧ - وضع المشتبه بهم والمشردين تحت المراقبة او فرض الاقامة الاجبارية

عليهم بغير محل اقامتهم او وضعهم في احد المعتقلات .

٨ - منع التجول في اوقات معينة من الليل او النهار في المنطقة التي اعلنت فيها الادارة العرفية او في بعضها الا باذن خاص لضرورة عاجلة بشرط اثبات تلك الضرورة .

٩ - اخلاء بعض الجهات او عزلها ، وعلى العموم حصر وتحديد المواسلات بين الجهات المختلفة او بعضها او منعها عند الاقتضاء .

١٠ - تنظيم استعمال وسائل النقل او تحديد او منع استعمالها .

١١ - الإستيلاء على أي من وسائل النقل والخدمات العامة والخاصة والاشخاص والمؤسسات الصناعية والمعامل والمقار والمواد الغذائية والمحروقات وفقاً لاحكام المرسوم التشريعي المتعلق بالمصادرة .

١٢ - منع الاجتماعات والتجمعات وحل الجمعيات والاحزاب وإغلاق النوادي والمحال العامة المشتبه بها .

١٣ - فرض الغرامات العامة .

المادة ٦ - يجوز لمجلس الوزراء تفويض دائرة الصلاحيات الموهولة الى الحاكم العسكرية في المادة السابقة كما يجوز السماح له باتخاذ تدابير أخرى لتأمين استتباب الامن والنظام العام .

المادة ٧ - كل من يخالف الاعلانات والاوامر الصادرة عن الحاكم العسكري يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات او الاوامر ، ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الحبس مدة ثلاث سنوات او غرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف ليرة سورية او بكلا العقوبتين . على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبات اشد حيث تقتضيها القوانين والقرارات والانظمة النافذة .

المادة ٨ - يحال الى المحكمة العرفية ويعاقب بالاعدام :

أ- كل من حمل السلاح او اية آلة جارحة ضد الحكومة او قواتها العسكرية بما فيها الدوك او ضد الشرطة .

ب - كل من اشترك في أي عصيان مسلح ضد الحكومة او قواتها المسلحة .
ويتصد بالعصيان المسلح وجود أكثر من شخص واحد يحمل سلاحاً نارياً او
آلة آلة جارجة بين العصاة .

ج - كل من اشترك بأى عمل من شأنه تخريب خطوط المواصلات او
التحريات للقوات العسكرية او تعطيلها او تخريب او تعطيل الوسائط الثقيلة
للقوات المذكورة .

د - كل من اشترك في مساعدة العصاة بتقديم اسلحة او ذخيرة او عتاد او
مواد غذائية لها .

هـ - كل من يثبت الدعاية بين رجال القوات المسلحة بما فيها الدرك او
رجال الشرطة لغرض اضعاف قواهم المعنوية او ملهم على هدم القيام بواجباتهم .
و - كل من حرص بأية صوة كانت شخصاً او اشخاصاً على ارتكاب
الافعال السابقة سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية او خارجها .

ز - كل من تجسس لمصلحة العصاة ضد الحكومة داخل المنطقة المعلن فيها
الأحكام العرفية .

المادة ٩ - مجال الى المحكمة العرفية ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة :

أ - من اعطى الأخبار او المعلومات الى العصاة عن الحركات العسكرية
او اعمال الحكومة المتعلقة بالحركات في المنطقة المعلن فيها الإدارة العرفية .

ب - من شجع العصاة على الاستمرار على حركات العصيان .

ج - من نشر الاخبار المختلفة اذا أدت هذه الاخبار او كان من شأنها أن
تؤدي الى اضعاف القوى المعنوية بين افراد القوات المسلحة للحكومة .

المادة ١٠ - يمكن الحكم بمصادرة أموال من يحكم عليهم بموجب المادتين
السابقتين وتؤخذ هذه الأموال لمصلحة الخزينة .

المادة ١١ - يُحال إلى المحكمة العرفية مهما كان تاريخ وقوع الجريمة مرتكبوا الجرائم التالية :

- أ - الجرائم المينة في المواد ٨٠، ٧٢، ٩٠ من هذا المرسوم التشريعي .
- ب - الجنائيات والجنح المحلة بأمن الدولة الداخلي والخارجي .
- ج - الجرائم التي لها تماس باسباب لإعلان الأحكام العرفية ، إن لم يكن فاعلوها مقيمين في منطقة الإدارة العرفية .
- د - أفعال الإعتداء والتهديد والإهانة الموجهة ضد أي موظف من موظفي الدولة أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها أو بسببها .
- هـ - الإلتناء إلى الجمعيات السرية السياسية غير المرخص بها قانوناً، وإن كان تشكيل هذه الجمعيات سابقاً لتاريخ إعلان الادارة العرفية .
- و - الجرائم التي تقس بسلامة الجيش أو بمحاله .
- ز - جميع الشركاء والمتدخلين في الجرائم المذكورة .

وإذا كانت الدعوى قائمة أمام القضاء العادي حين إعلان الادارة العرفية فتعال الاوراق بمحالتها إلى المحكمة العرفية المختصة ما لم يكن قد صدر في الدعوى حكم بالدرجة الأخيرة في الأساس اذ يبقى الحكم خاضعاً للتمييز ولا تحال الدعوى في هذه الحال إلى المحكمة العرفية إلا إذا انقض .

المادة ١٢ - يحاكم العسكريون الاطناء بالقضايا المتعلقة بأسباب إعلان الادارة العرفية أمام المحكمة العرفية إلا إذا كانت غير صالحة لها كتهم بالنظر لرتبتهم حيث يرسلون إلى محكمة أخرى صالحة لها كتهم .

المادة ١٣ - تستمر المحاكم العادية في النظر في الجرائم التي لاعلاقة لها بأسباب إعلان الادارة العرفية وبالجرائم التي لم ينص هذا المرسوم التشريعي على اختصاص المحاكم العرفية بالنظر فيها .

المادة ١٤ - لا يحق للمحاكم العادية الموجودة خارج منطقة الادارة العرفية طلب الدعاوي التي وضعت يدها عليها المحاكم العرفية .

المادة ١٥ - تؤلف بقرار من وزير الدفاع محكمة عرفية أو أكثر في كل

منطقة تعلن فيها الادارة العرفية ، وتتألف هذه المحكمة من رئيس وعضوين ، شريطة أن لا تقل رتبة الرئيس عن عقيد والعضوين عن رئيس ، ويقوم بوظيفة النيابة العامة والاستئناف ضباط أو قضاة عدليون دون النظر إلى وظائفهم في ملائمتهم الأصلي .

المادة ١٦ - يشبل اختصاص المحكمة العرفية بجميع الأشخاص دون النظر إلى الحصانات التي يتمتعون بها .

المادة ١٧ - يمكن لقائد القوة المنزلة التي لا تقل عن فوج والتي لا يمكنها الاتصال بقيادتها أن يأمر بتأليف محكمة عرفية دون التقيد برتب الرئيس والأعضاء والنائب العام والمستنطق ، ويكون لهذه المحكمة نفس الصلاحيات التي تمارسها المحاكم العرفية الأخرى .

المادة ١٨ - تطبق المحكمة العرفية قانون الجزاء العسكري بحق الذين يحاكمون أمامها على أن لا يمنع ذلك من توقيع عقوبات أشد تقضي بها القوانين الأخرى ، وعند عدم وجود نص في قانون الجزاء العسكري تطبق أحكام قانون الجزاء العام والقوانين والقرارات والأنظمة الأخرى النافذة .

المادة ١٩ - تطبق المحكمة العرفية الأصول المتبع في المحاكم العسكرية وتكون أحكامها مبرمة لا تقبل طريقاً من طرق المراجعة العادية والاستثنائية وتنفذ على الفور بعد تصديق الحاكم العسكري . أما إذا كان الحكم متضمناً الاعدام فينفذ بعد تصديقه من قبل وزير الدفاع ماعدا الحالة المنصوص عليها في المادة ١٦ فيكتفي بتصديق قائد القوة المنزلة .

المادة ٢٠ - تجري المحاكمة أمام المحكمة العرفية بصورة علنية إلا إذا رأت المحكمة ضرورة النظر فيها بصورة سرية .

المادة ٢١ - إذا لم يمكن القبض على الظنين أو فر بعد القبض عليه تجري محاكمته غيابياً وذلك بعد الصاق أمر لزوم المحاكمة على باب آخر محل إقامة له في سورية بمدة خمسة أيام على الأقل ، ويجوز نشر هذا الأمر بإحدى الصحف المحلية ، ويقوم النشر والاذاعة مقام التبليغ . تتبع هذه الأصول بشأن تبليغ الحكم الصادر بحقه .

المادة ٢٢ - إذا استسلم الظنين الفار أو ألقي القبض عليه أثناء رؤيته الدعوى تشرع المحكمة في محاكمته فوراً .

المادة ٢٣ - إذا استسلم المحكوم عليه غيابياً أو قبض عليه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ تبليغه الحكم النهائي يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المحكمة العرفية بعد إجراء المحاكمة حسب الأصول . وإذا لم تكن المحكمة موجودة بسبب انتهاء الأحكام العرفية فتجتمع المحكمة نفسها لاعادة النظر في الحكم المذكور . وإذا لم يمكن ذلك تجري محاكمته أمام محكمة عرفية تؤلف لهذا الغرض . وإذا لم يستسلم المحكوم عليه غيابياً أو لم يقبض عليه خلال ستة أشهر فيعتبر الحكم الصادر بحقه قطعياً .

المادة ٢٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

الملحق ٥

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥ الصادر في ٢٦-٦-١٩٥٢
والمضمن حرمان المدعى عليه في جرائم الجناية والتجسس
من الاستعانة بمحام في مرحلة التحقيق^(١)

المادة ١ - لا يسوغ للمدعى عليه في جرائم الجناية والتجسس الاستعانة بمحام لدى قاضي التحقيق .

المادة ٢ - ان اختيار المتهم محامياً عنه في الدعوى المارة ذكرها ، يحتم موافقة المحكمة على قبول الوكيل المختار . وقراؤها بهذا الشأن لا يقبل طريقاً من طرق المراجعة .

المادة ٣ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

(١) انظر حول هذا المرسوم التشريعي الصفحة ٥٣ - ٥٤ من هذا الكتاب .

الملحق ٦

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣-٩-١٩٥٣
والمضمن تجريم الاتجار مع العدو^(١)

ان رئيس الجمهورية

بناء على احكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من الدستور

يرسم ما يلي :

المادة ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة :

أ - كل من اقدم او حاول ان يقدم مباشرة او بواسطة شخص مستعار على استيراد او بيع او شراء او حيازة او نقل بضائع مصادرة من بلاد العدو او معاد تصديرها منها وهو عالم بذلك .

ب - كل من صدر او حاول تصدير بضائع الى بلاد العدو رأساً او الى بلد آخر بغية تصديرها اليها وسواء أكانت هذه البضائع موجودة في سوريا أم واردة برسم احد المواثيق السورية او برسم شخص سوري الجنسية او مقيم في سوريا .
لا تقل العقوبة عن خمس عشرة سنة اذا ثبت بأن هذه الجرائم ارتكبت بناء على اتفاق جار مع احدى المؤسسات الموجودة في بلاد العدو او العامة لحسابها .

ويحكم فوق ذلك بمصادرة البضائع ونشر الحكم في الصحف وعلى باب المحل التجاري الذي وقع الجرم فيه .

المادة ٢ - تصادر واسطة النقل ويعتبر سائقها مشتركاً بالجرم اذا ثبت عليه بأن البضائع واردة من بلاد العدو او مصادرة اليها .

المادة ٣ - يعاقب بالحبس لا أقل من ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مئة

(١) انظر تحليلاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي في الفصل السادس من الباب الثالث

(ص ٥٠٤ - ٥١٨) من هذا الكتاب .

ليرة سورية كل من حاز نقداً خاصاً ببلاد العدو وتداول فيه ويجرم فوق ذلك بمصادرة هذا النقد لمصلحة خزانة الدولة .

المادة ٤ - تضع وزارة الاقتصاد الوطني تعليمات لمراقبة عمليات الاستيراد والتصدير تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي .

المادة ٥ - يمكن اعتبار الشركات السورية والاجنبية والمؤسسات المالية التي لها مصالح هامة او فروع او وكالات في بلاد العدو بموجب الهيئات والاستغاص المقيمين في بلاد العدو والمحظور التعامل معهم وذلك بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٦ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي من الجرائم الهتة بأمن الدولة المقصودة بالفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون العقوبات .

المادة ٧ - كل من علم بالجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم التشريعي ولم يخبر سلطات الدولة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

المادة ٨ - يتولى ملاحقة الجرائم التي تقع بمخالفة أحكام هذا المرسوم التشريعي أو القرارات والتعليمات الصادرة بالاستناد اليه رجال الضابطة العدلية والموظفون الذين تنتدبهم لذلك وزارة الدفاع الوطني أو وزارة الاقتصاد الوطني . ويكون لهم في جميع الاحوال الحق في دخول مكاتب الهيئات وكذلك المصانع والمحال والمحازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع الاشياء المشار اليها كما يكون لهم الحق في طلب تقديم السجلات وغيرها من المستندات والدفاتر والوثائق بما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي والاطلاع عليها في أي وقت من الاوقات .

مع الاحتفاظ بكل عقوبة اشد مفروضة بنص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مئتي ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من رفض ان يقدم السجلات والمستندات المشار اليها في الفقرة السابقة أو

دون فيها بيانات لا تكون مطابقة للحقيقة .

المادة ٩ - يصرف ٢٠٪ من قيمة الاشياء المصادرة وفقاً لاحكام هذا المرسوم التشريعي للموظفين وغيرهم الذين يقدمون معلومات أو يقومون بأي عمل من شأنه تسهيل اثبات او ظهور الجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم التشريعي .

يوزع هذا المبلغ بين المستحقين عند قعدهم بنسبة مجهود كل منهم .

المادة ١٠ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

المادة ١١ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يجب لتنفيذ احكامه وتودع نسخة عنه الى مجلس النواب حين انتخابه .

الملحق ٧

القانون ذو الرقم ١٦٨ الصادر في ١٢-٥-١٩٥٤

والمضمن استرداد ما تقاضاه مغتصبو السلطة

والمعاونون معهم من رواتب وتعويضات^(١)

افر مجلس النواب وادور رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١ - أ - كل من تولى مهام رئاسة الدولة او رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزارة او الوزارة او النيابة في فترة اغتصاب السلطة الواقعة بين تاريخي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ و ١ آذار ١٩٥٤ وقبض لقاء ذلك من خزانة الدولة راتباً او تعويضاً يستورد منه ما قبضه .

ب - لا تدخل هذه المدة في تصفية الحقوق التقاعدية للاشخاص المذكورين اعلاه ويسترد منهم أيضاً جميع ما قبضوه باسم حقوق تقاعدية بالاستناد الى الوظائف المذكورة .

(١) أقر هذا القانون بمقتضى القانون ذي الرقم ١٨٩ المؤرخ في ١٤-٢-١٩٥٦
(انظر الملحق ١٠ ص ٨٢٣ من هذا الكتاب) .

المادة ٢ - أ - كل موظف في الدولة او الادارات العامة او البلديات او المؤسسات العامة المستقلة نال خلال الفترة المذكورة في المادة الاولى زيادة في راتبه او مرتبته او درجته بصورة استثنائية سواء أكان ذلك في ملاكه او ينقله الى ملاك آخر وسواء اعتبرت هذه الزيادة ترفيعاً استثنائياً او تعييناً مجدداً فنزل مرتبته ودرجته الى المرتبة والدرجة التي يستحقها وفقاً لاحكام القوانين النافذة قبل تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ .

ب - تسترد فروق الرواتب والتعويضات من الموظفين الذين نزلت مرتبتهم ودرجتهم بمقتضى الفقرة السابقة .

ج - تشمل أحكام الفقرتين السابقتين الموظفين الذين سرحوا او احيوا على التقاعد لأي سبب كان خلال الفترة الواقعة بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ وتاريخ صدور هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تؤلف في كل وزارة لجنة من الوزير والامين العام وموظف يعينه الوزير لتطبيق أحكام الفقرة الاولى من المادة الثانية على الموظفين الذين ينتسبون الى الوزارة نفسها او الى الادارات العامة او المؤسسات العامة المرتبطة بها .

أما فيما يتعلق بالبلديات فتؤلف لجنة من رئيس وعضوين يعينون بقرار من وزير الداخلية فيما يتعلق بالبلديات الكبرى، بقرار من المحافظ فيما يتعلق بالبلديات المرتبطة بمحافظته .

ب - يقوم مجلس القضاء الاعلى بالنسبة لقضاة الحكم ومجلس النيابة العامة بالنسبة لقضاة النيابة العامة مقام اللجان المذكورة .

ج - تنجز اللجان اعمالها في ميعاد شهر يبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون .

د - تنفذ قرارات هذه اللجان بمرسوم او قرار يصدر عن السلطة المختصة التي تملك حق تعيين الموظف المقرر تصحيح وضعه .

هـ - يقوم رئيس مجلس النواب بتشكيل لجنة من مكتب المجلس وموظفيه

لتنظر في أمر موظفي ديوان المحاسبات .

المادة ٤ - تقوم اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بتحديد المبالغ الواجب اعادتها الى الخزينة بموجب أحكام هذا القانون على ان يشترك بها بحاسب الوزارة المختص .

تعلم وزارة المالية بمقدار هذه المبالغ لتحصيلها وفقاً لقانون جباية الاموال العامة .

المادة ٥ - يجوز بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ان يستثنى من تطبيق احكام المادة الثانية من هذا القانون الموظفون الذين يقدر مجلس الوزراء انهم يستحقون الترفيع بسبب كفاءتهم وانهم لم يقوموا باي عمل محل بواجباتهم وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ انقضاء المدة المحددة في الفقرة (ج) من المادة الثالثة .

ان المراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء تطبيقاً لاحكام هذا القانون لا تخضع لاي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٦ - لا يحول تطبيق احكام هذا القانون دون ملاحقة الاشخاص الذين تشملهم احكامه وفقاً لاحكام قوانين العقوبات النافذة .

المادة ٧ - تُلغى جميع النصوص المتعارضة لهذا القانون .

المادة ٨ - ينشر هذا القانون ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

الملاحق ٨

القانون ذو الرقم ١٨٤ الصادر في ١٠-٦-١٩٥٤
والمضمن تعريف الأشخاص الذين اعتبروا شركاء لمغتصي
السلطة وابقاء النصوص التشريعية الصادرة عن سلطة
غير شرعية قبل تاريخ ١-٣-١٩٥٤ سارية المفعول
الى ان تعدل من قبل السلطة المختصة

- أقر مجلس النواب واطور رئيس الجمهورية القانون الآتي :
- المادة ١ - يعتبر شريكاً لمغتصي السلطة ويماقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات :
- ١ - كل من تولى منصب رئاسة الدولة أو رئاسة الوزارة أو الوزارة أو النيابة بالاستناد الى المراسيم أو المقررات أو الاوامر الصادرة عن سلطة غير شرعية بالنسبة لاحكام الدستور .
- ٢ - كل موظف أو قاض سواء كان اصيلاً او وكيلاً او منتدباً لفد او طبق نصوصاً ذات صفة تشريعية او قرارات او انظمة او بلاغات او اوامر ادارية صادرة عن سلطة غير شرعية بالنسبة لاحكام الدستور .
- ٣ - كل موظف حصل امراً او ضرائب او رسوماً تنفيذاً لنصوص ذات صفة تشريعية او اوامر او تعليقات صادرة عن سلطة غير شرعية بالنسبة لاحكام الدستور .
- ٤ - كل شخص قبل التعيين في احدى الوظائف المذكورة في الفقرات السابقة بعد عزل او استقالة الموظف بسبب تقيده باحكام هذا القانون .

٥ - كل من دعا لتأييد مقتضى السلطة بأية وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عنها في المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات .

المادة ٢ - كل موظف او قاض عزل من وظيفته بسبب امتناعه عن تنفيذ او تطبيق نصوص ذات صفة تشريعية او قرارات او أنظمة او بلاغات او اوامر ادارية صادرة عن سلطة غير شرعية بالنسبة لاحكام الدستور يعتبر قائماً بوظيفته وتُدفع بعد عودة الاوضاع الدستورية رواتبه عن المدة التي بقي فيها خارج الوظيفة ويستفيد من الترفيعات التي يستحقها عن هذه المدة وفقاً للقوانين النافذة .

احكام مؤقتة

المادة ٣ - ١ - ان القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة عن سلطة غير شرعية قبل تاريخ ١ آذار عام ١٩٥٤ والمنشورة في الجريدة الرسمية والتي لم تلغ بنص تشريعي تبقى سارية المفعول الى ان تعدل من قبل السلطة المختصة .
٢ - ان اقر هذا القانون لا يعتبر تصديقاً للقوانين والمراسيم التشريعية المشار اليها في الفقرة السابقة وللحقوق والامتيازات التي تحققت بموجبها مباشرة او بصورة غير مباشرة وتحفظ السلطة التشريعية بكامل حقها الدستوري للنظر فيها بأي وقت كان .

المادة ٤ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الملاحق ٩

القانون ذو الرقم ٦٨ الصادر في ٤-٥-١٩٥٥

والقاضي بتعديل بعض مواد قانون العقوبات العسكري^(١)

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون التالي :

ماده ١ - ١ - في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية والمادة

(١) انظر تعليقاً وهذا حول هذا القانون في الصفحات ٧٣ - ٧٨ من هذا الكتاب .

وفي الصفحات ١٣١ - ١٣٨ من كتابنا : محاضرات في الجرائم السياسية ، الطبعة الثانية .

بأمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في المواد (٢٦٣ إلى نهاية المادة ٣١٩) من قانون العقوبات وفي جرائم انشاء العسكريين إلى الأحزاب السياسية والاشتراك في الأعمال السياسية المنصوص عليها في المواد (١٤٧ إلى نهاية المادة ١٥٠) من قانون العقوبات العسكري وجرائم الخيانة والتجسس والتجديد لصالح العدو المنصوص عليها في المواد (١٥٤ إلى نهاية المادة ١٦١) من القانون المذكور ، بقصر ميعاد التمييز المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون العقوبات العسكري إلى خمسة أيام والميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون المذكور إلى ثلاثة أيام .

٢ - على محكمة التمييز ترجيع القضايا المذكورة المرفوعة إليها على غيرها والبت فيها في ميعاد ثلاثة أيام عمل إذا كان التمييز متعلقاً بقرار صادر عن قضاة التحقيق وثمانية أيام عمل إذا كانت التمييز متعلقاً بحكم أو بقرار صادر عن إحدى المحاكم العسكرية . تبدأ هذه المدد في اليوم التالي لوصول إضرابة القضية إلى ديوان المحكمة .

٣ - يعود لمجلس القضاء الأعلى تحديد مسؤولية القضاة في حالة مخالفتهم أحكام الفقرة الثانية .

مادة ٢ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٠

القانون ذو الرقم ١٨٩ الصادر في ١٤-٢-١٩٥٦

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١ - يلغى القانون رقم ١٦٨ تاريخ ١٢-٥-١٩٥٤ ويعتبر كأنه

لم يكن .

المادة ٢ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الملحق رقم ١١

القانون ذو الرقم ٢٨٦ الصادر في ١٤-٨-١٩٥٦

والقاضي بمنع التعامل مع إسرائيل أو من له علاقة بها^(١)

أقر مجلس النواب وأصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١ - يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً من أي نوع مع هيئات أو اشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتسبين إليها بحسبهم أو يعملون لحسابها ، كما يحظر التعامل مع الشركات والمنشآت الوطنية والأجنبية التي لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل ، وتحدد هذه الشركات والمنشآت بقرار من مجلس الوزراء أو السلطة المخولة منه بذلك بناء على اقتراح وزير الاقتصاد الوطني وفقاً لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال .

المادة ٢ - يحظر دخول أو تبادل أو الاتجار بالبضائع والسلع والمنتجات بجميع أنواعها وكذلك القراض المالية وغيرها من القيم المنقولة الإسرائيلية في الجمهورية السورية سواء وردت من إسرائيل مباشرة أو بطريق غير مباشر ، وتعتبر اسرائيلية البضائع والسلع المصنوعة في إسرائيل أو التي يدخل في صناعتها أو تجهيزها جزءاً أيّاً كانت نسبته من منتجات إسرائيل .

وتعتبر في حكم البضائع الاسرائيلية السلع والمنتجات التي يعاد شحنها من إسرائيل أو التي تصنع خارج إسرائيل بقصد تصديرها لحسابها أو لحساب أحد الأشخاص أو الهيئات المتخصص عنها في المادة الأولى .

المادة ٣ - يجب على المستورد ، في الحالات التي تميمها وزارة الاقتصاد

(١) انظر ص ١٢ - ١٨ من هذا الكتاب .

الوطني، تقديم شهادة منشأ مبين بها اسم البلد الذي صنعت فيه السلع المستوردة وأنه لم يدخل في صنعها أو في تجهيزها أية مادة من منتجات إسرائيل أياً كانت نسبتها .

ولا يسمح بإخراج البضائع المستوردة من الدوائر الجمركية دون تقديم الشهادة المشار إليها في الفقرة السابقة عند طلبها ، وإذا لم تقدم الشهادة في الموعد المحدد تصدر هذه البضائع إدارياً .

المادة ٤ - يمنع تصدير السلع التي يعينها مؤتمر ضباط الاتصال إلى البلاد التي يثبت له أنها تعيد تصديرها إلى إسرائيل .

المادة ٥ - تسري الأحكام الواردة في المواد ٢ و ٣ و ٤ على السلع التي تدخل مناطق حرة في الجمهورية السورية أو تصدر من تلك المناطق .

كما تسري هذه الأحكام على السلع التي تدخل أراضي الجمهورية السورية أو تمر عبر أراضيها وتكون يرمم إسرائيل أو أحد الأشخاص أو الهيئات المقيمين بها شريطة ألا يُخل ذلك بأحكام الاتفاقات الدولية التي تكون سورية طرفاً فيها .
المادة ٦ - يحظر عرض البضائع والسلع والمنتجات المذكورة في المادة للثانية أو بيعها أو شراؤها واستبدالها أو التبرع بها أو حيازتها .

المادة ٧ - يعاقب كل من خالف المادتين الأولى والثانية بالاستغلال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات ، ويجوز أن يضاف إلى هذه العقوبة غرامة لا تتجاوز الخمسين ألف ليرة سورية ، وفي حال وقوع الجريمة من شخص اعتباري ، يعاقب من ارتكبها من المئتمنين إليه بالعقوبات ذاتها .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة ، كما يحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت في ارتكاب الجريمة إذا كان أصحابها على علم بالجريمة وقت النقل .

المادة ٨ - يُعفى من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة - عدا

المصادرة - من يادر من الجناة عند تعددهم بإخبار الحكومة عن المشتركين في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة ، وأدى هذا الاخبار فعلا الى اكتشاف الجريمة .

المادة ٩ - تنشر ملخصات الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالخالفة للاحكام هذا القانون على نفقة المحكوم عليه بحروف كبيرة على واجهة محل تجارته او المصنع او المخزن أو غيره من الاماكن التي يعمل بها مدة ثلاثة أشهر .

ويُعاقب على تزعم هذه الملخصات أو إخفاؤها أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي ليرة سورية ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة ١٠ - تصرف مكافآت مالية لكل شخص - ولو كان من موظفي الحكومة - يضبط الاشياء ووضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون او يسهل ضبطها وتكون المكافآت بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاشياء المحكوم بمصادرتها ، إلا اذا نصت القوانين الاخرى على مكافآت أكثر من ذلك ، وعند تعدد مستحقي المكافآت توزع بينهم كل بنسبة مجهوده .

المادة ١١ - يقوم بإثبات وملاحقة وضبط الجرائم التي تقع بمخالفة احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له رجال الضابطة العدلية والموظفون الذين تنتدبهم لذلك وزارة الدفاع الوطني او وزارة الاقتصاد الوطني ويكون لهم في جميع الاحوال الحق في دخول مكاتب الهيئات وكذلك الصانع والمحال التجارية والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع او بيع الاشياء المشار اليها كما يكون لهم الحق في طلب تقديم السجلات وغيرها من المستندات والدفاتر والقرارات مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ احكام هـ ١ القانون ، والاطلاع عليها في أي وقت من الاوقات . مع الاحتفاظ بكل عقوبة اشد مفروضة بنص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا

تجاوز مائتي ليرة سورية او باحدى هاتين العقوبتين كل من رفض ان يقيم
السجلات والمستندات المشار اليها في الفقرة السابقة أو دون فيها بيانات لا
تكون مطابقة للحقيقة .

المادة ١٢ - يلغى القانون رقم ٢٧٣ تاريخ ١٩-٦-١٩٤٦ .

المادة ١٣ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الملحق ١٢

القرار بالقانون ذي الرقم ١٦٢ المؤرخ في ٢٧-٩-١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠/ الصادر في الاقليم السوري بتاريخ

١٩٤٩/٦/٢٢ المتضمن تنظيم الادارة العرفية .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية الصادر في

الاقليم المصري والقوانين المدلة له

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بالقانون المرافق في شأن حالة الطوارئ.

مادة ٢ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر في ١٩٤٩/٦/٢٢

والقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها وكذلك كل نص يخالف أحكام

هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليسي

الجمهورية من تاريخ نشره .

قانون بشأن حالة الطوارئ

مادة ١ - يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامن او النظام العام في اراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء .

مادة ٢ - يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارئ ما يأتي :

أولاً - بيان الحالة التي أعلنت بسببها .

ثانياً - تحديد المنطقة التي تشملها .

ثالثاً - تاريخ بدء مريانها .

مادة ٣ - لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية :

١ - وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمروء في أماكن أو اوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم والتوقيف في تفتيش الاشخاص والاماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الاعمال .

٢ - الامر بمراقبة الرسائل أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعها .

٣ - تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها ، وكذلك الامر باغلاق هذه المحال كلها أو بعضها .

٤ - الاستيلاء على أي منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل اداء الديون والالتزامات المستعجلة والتي تستحق

على ما تستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .

٥ — سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة
٦ — إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في المادة السابقة على أن يفرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له .

مادة ٤ — تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . وإذا تولت القوات المسلحة هذا التنفيذ يكون لضباطها وضباط الصف ابتداء من الرتبة التي يعينها وزير الحربية سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لتلك الأوامر .

وعلى كل موظف أو مستخدم عام أن يعاونهم في دائرة وظيفته أو عمله على القيام بذلك ، ويعمل بالمحاضر المنظمة في استنبات مخالفات هذا القانون إلى أن يثبت عكسها .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه أو أربعون ألف ليرة .

وإذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بخمسةائة ليرة سورية بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر . ويجوز للمقبوض عليه في غير الجرائم المضرة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي

والجرائم الاخرى التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يتظلم من أمر حبسه للمحكمة المختصة .

وللمحكمة المختصة اثناء نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم أيّاً كانت الجريمة التي يحاكم من اجلها ويكون قرار المحكمة في جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي أو الجرائم التي يصدر بتعيينها أمر من رئيس الجمهورية أو من يفوضه بذلك خاضعاً لتصديق رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية (البدائية) والعليا في الجرائم التي تقع بالتحالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه . وتشكل كل دائرة من دوائر امن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أيّاً كانت العقوبة المقررة لها .

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من اعضاء النيابة العامة . ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو مايعادلهما على الأقل ، بتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة .

ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم امن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين - ورأي وزير الحرية بالنسبة الى الضباط .

مادة ٨ - يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضباط . وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص

عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها .
وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ،
ويقوم أحد الضباط أو احد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة .
مادة ٩ - يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم
أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .
مادة ١٠ - فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد
التالية او في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق احكام القوانين المعمول
بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة و اجراءات نظرها
والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المنصوص بها .
ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات الممنولة لها ولقاضي التحقيق
ولعرفة الاتهام (قاضي الاحالة) يقتضى هذه القوانين .
مادة ١١ - لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة .
ماد ١٢ - لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من
محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الاحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من
رئيس الجمهورية .
مادة ١٣ - يجوز لرئيس الجمهورية حفظ الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة .
كما يجوز له الامر بالافراج المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل احالة
الدعوى الى محكمة أمن الدولة .
مادة ١٤ - يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة
المحكوم بها أو أن يبدلها عقوبة أقل منها أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها
أبداً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ،
كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الامر بإعادة المحاكمة أمام دائرة
أخرى . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب ان يكون القرار مسبباً . فاذا صدر الحكم
بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الاحوال . وإذا
كان الحكم بالادانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو

الغاؤها وفق مامو مين في الفقرة الاولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى .
مادة ١٥ - يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالادانة أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق مامو مين في المادة السابقة ، وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل عمد أو استراك فيها .

مادة ١٦ - يندب رئيس الجمهورية بقرار منه أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين ، وتكون مهمته التثبت من صحة الاجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وايداء الرأي ، ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جناية مذكرة مسببة برأيه ترفع الى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم .
وفي احوال الاستعجال يجوز للمستشار أو المحامي العام الاقتصار على تسجيل رأيه كتابة على هامش الحكم .

مادة ١٧ - لرئيس الجمهورية ان ينوب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المتصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وفي كل اراضي الجمهورية او في منطقة او مناطق معينة منها .

مادة ١٨ - لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الاخلال بما يحكون لقائد القوات العسكرية في حالة الحرب من الحقوق في منطقة الاعمال العسكرية .

مادة ١٩ - عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم امن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للاجراءات المتبعة امامها .
اما الجرائم التي لا يكون المتهمون فيها قدّموا الى المحاكم ، فتحال الى المحاكم العادية المختصة وتتبع في شأنها الاجراءات المعمول بها امامها .

مادة ١٠ - يسري حكم الفقرة الاولى من المادة السابقة على القضايا التي يقرّر رئيس الجمهورية إعادة المحاكمة فيها طبقاً لاحكام هذا القانون .
ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور

بالنسبة للاحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل الغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها والاحكام التي تصدر من هذه المحاكم طبقاً لما تقرره هذه المادة والمادة السابقة .

المادة ١٣

الامر الجمهوري ذو الرقم ٤٤ المؤرخ في ١١ - ١١ - ١٩٥٨
والقاضي بتشكيل محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في
لإقليمي الجمهورية؛

وعلى المرسوم رقم ٢٠٢٦ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ٢٣ يولييه
سنة ١٩٥٧ باستبقاء الأحكام العرفية في منطقتي القنيطرة والزوية؛

قرر :

مادة ١ - تشكل في كل محافظة محكمة أمن دولة بدائية .

وتحال إلى هذه المحاكم جرائم مخالفة أوامر الحاكم العسكري والأوامر
الجمهورية أو التي تقضي هذه الأوامر بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة .

مادة ٢ - تشكل ثلاث محاكم أمن دولة عليا في :

(أ) دمشق ، ويشمل اختصاصها مدينة دمشق ، ومحافظات دمشق وحمص
ودرعا ، والسويداء .

(ب) حلب ، ويشمل اختصاصها محافظات حلب واللاذقية وحماه .

—٨٣٣—

أمن الدولة (٥٣)

(ج) دبر الزور ، ويشمل اختصاصها بحفاظتي دبر الزور والحسكة .
وتحال إليها الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة متى
كانت عقوبتها جنائية .
مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر في الإقليم السوري من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

الملحق ١٤

الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٦ المؤرخ في ١١-١١-١٩٥٨
والقاضي بأحواله بعض الجرائم إلى محكمة أمن الدولة
في الإقليم السوري^(١)

رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في
الإقليم الجمهوري ؛
وعلى المرسوم رقم ٢٠٢٦ الصادر في الإقليم السوري بتاريخ ٢٣ يولي
سنة ١٩٥٧ باستبقاء الأحكام العرفية في منطقتي القنيطرة والزوبة ؛
قرر :

مادة ١ - يجوز للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري
الجرائم الآتية ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر :
(أولاً) الجرائم الواقعة على أمن الدولة المنصوص عليهم في المواد من ٢٦٠
إلى ٣١١ من قانون العقوبات .

(١) الأمر الجمهوري ذو الرقم ٤٥ الصادر في ١١-١١-١٩٥٨ بقضي وتلتذ
بتسمية قضاة محاكم أمن الدولة في الإقليم السوري .

(ثانياً) الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد من ٣١٢ إلى ٣٣٩ من قانون العقوبات .

(ثالثاً) الجرائم الواقعة بمخالفة أحكام القرار بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ المتعلق بمخالفات التموين .

(رابعاً) الجرائم الواقعة بمخالفة القرار بقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإصلاح الزراعي بالإقليم السوري .

مادة ٢ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت لأحدى تلك الجرائم من الجرائم التي تنطبق في شأنها المادة الأولى جاز لتبسيب العامة لمحايلها جميعاً الى محاكم أمن الدولة .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر في الإقليم السوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المجلس ١٥

الأمر الجمهوري ذو الرقم ٥٢ المؤرخ في ١٠-٢-١٩٥٩

والمتضمن تشكيل محاكم أمن دولة مؤلفة من ضباط

في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على أحكام المواد ١٧٤، ١٧٥ من قانون الطوارئ الصادر برقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المتضمن تنظيم محاكم أمن دولة جزئية وعليا ؛

وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ في إقليمي الجمهورية ؛

وعلى الأمر ذي الرقم ٤٦ المؤرخ ١١ نوفمبر لسنة ١٩٥٨ ؤ

قرو :

مادة ١ - تحال جميع جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي الواقعة في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة الى محاكم أمن دولة عليا وجزئية مؤلفة من ضباط في إحدى الحالات الآتية :

(أ) إذا كان أحد الفاعلين أو المشتركين أو المتدخلين أو المخرضين عسكرياً أو متساوياً بالعسكريين أو موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً في الجيش أو المصالح التابعة لوزارة الحربية .

(ب) اذا وقعت الجريمة كلها أو جزء منها في منطقة الجبهة الجنوبية الغربية (قضاءي القنيطرة والزوية) .

(ج) إذا كان من شأنها الإضرار بالجيش أو بالمصالح التابعة لوزارة الحربية .
مادة ٢ - تنظر محاكم أمن الدولة العليا المشار إليها أعلاه في جميع الجرائم الجناية التي تدخل في اختصاصها كما هو مبين بالمادة أعلاه والمتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي والمنصوص عليها في المادتين ٢٦٠ و ٣١١) وما بينها من قانون العقوبات . وتنظر محكمة أمن الدولة الجزئية المشار إليها بالمادة أعلاه في جميع الجرائم الجنائية التي تدخل في اختصاصها كما هو مبين بالمادة أعلاه والمتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي .

مادة ٣- تطبق المحاكم المذكورة في هذا القرار أصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وأصول المحاكمات الواردة في قانون العقوبات العسكري الصادر بالمرسوم التشريعي ذي الرقم ٦١ المؤرخ في ٢٧ - ٢ - ١٩٥٠ بشرط عدم معارضتها وأحكام قانون الطوارئ المشار اليه .
مادة ٤ - تتخذ المحاكم المشار إليها دمشق مركزاً لها ويجوز لها ان تعقد جلساتها في أي مكان آخر من الإقليم الشمالي وذلك بقرار من وزير الحربية او من ينيبه .

مادة ٥ - يفوض وزير الحرية او من ينبيه بتشكيل هذه المحاكم المؤلفة من ضباط وكذلك بالتصديق على أحكامها وفقاً لأحكام قانون الطوارئ .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم السوري من تاريخ نشره .

الملحق ١٦

الأمر الجمهوري ذي الرقم ٦٤ المؤرخ في ٢-٩-١٩٥٩
والقاضي باضافة حكم جديد الى الامر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باحالة
بعض الجرائم الى محاكم امن الدولة في الاقليم السوري
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان حالة الطوارئ في
اقلسي الجمهورية .
وعلى المرسوم رقم ٢٠٢٦ الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ٢٣-٧-١٩٥٧
باستثناء الاحكام العرفية في منطقتي القنيطرة والزوية .
وعلى الامر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باحالة بعض الجرائم الى محكمة أمن
الدولة في الاقليم السوري .

قرر :

مادة ١ - يضاف الى المادة الاولى من الامر رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه بند جديد يرقم « خامساً » يكون نصه كالاتي :
« خامساً » الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٣٤١ الى ٣٥٦ من
قانون العقوبات .

مادة ٢ - يعمل بهذا الامر في الاقليم السوري من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

الملحق ١٧

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٣١ المؤرخ في ١٦ - ١٠ - ١٩٦١
تأليف مجلس عدلي للنظر في جميع جرائم التعدي على الحريات العامة
والجرائم المحلة بواجبات الوظيفة واساءة استعمال السلطة
والتعذيب واتزاع الاقرار والقتل الخ . . المرتكبة
بالأمر او بالفعل بين ٢٢-٢-١٩٥٨ و ٢٨-٩-١٩٦١^(١)

ان مجلس الوزراء

بناء على المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ ٣٠-٩-١٩٦١

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ تاريخ ١٦-١٠-١٩٦١

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يؤلف مجلس عدلي برئاسة قاض برتبة مستشار في محكمة النقض
على الاقل وعضوية اربعة قضاة برتبة مستشار او استاذ ذي كرمي في كلية

(١) لقد ولد هذا المرسوم التشريعي متأ ، وطرأت عليه تعديلات كثيرة من بينها :
المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٤٢ المؤرخ في ٣٠-١١-١٩٦١ والمرسوم التشريعي ١٩٢
المؤرخ في ١١-١٢-١٩٦١ الى ان التي بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ١١٢ الصادر
في ٣١-٧-١٩٦٣ (انظر ص ٧٣ ، والملحقين ١٨ و ٣١ من هذا الكتاب) .

الحقوق ، او عييد في القضاء العسكري على الاقل .

مادة ٢ - يقيم الدعوى العامة ويمثل النيابة العامة أمام المجلس العدلي النائب العام في الجمهورية العربية السورية او من ينيبه من المحامين العامين .

مادة ٣ - يختص المجلس العدلي بالنظر في جميع جرائم التعدي على الحريات العامة والجرائم المحقة بواجبات الوظيفة واساءة استعمال السلطة وتبديد الاموال وبصورة خاصة جرائم القتل والايداء والتعذيب وانتزاع الاقراو والمعلومات والسجن غير المشروع والتهديد والاهانة والتحقير والاعتداء على العرض المرتكبة بالامر او الفعل بين ٢٢-٢-١٩٥٨ و ٢٨-٩-١٩٦١ من قبل من تولى سلطة او وظيفة او خدمة عامة او من ندب اليها .

مادة ٤ - يشمل اختصاص المجلس العدلي محاكمة كل من اشترك او حرض او تدخل في ارتكاب الجرائم المشار اليها في المادة السابقة مدنياً كات أم عسكرياً .

مادة ٥ - تؤلف لجنة او اكثر للتحقيق في الجرائم التي يختص بها المجلس العدلي من رئيس برتبة عام عام على الاقل وعضوية اثنين برتبة رئيس نيابة او رئيس محكمة ابتدائية او مقدم في القضاء العسكري على الاقل .

مادة ٦ - تتولى اللجنة التحقيق في جميع القضايا والشكاوى التي تحال اليها من قبل وزير العدل عن طريق النائب العام الذي يلزم باقامة الدعوى، ويتناول اختصاصها جميع الاشخاص الرميين وغير الرميين كلما استدعت ضرورات التحقيق ذلك .

مادة ٧ - تعجز لجنة التحقيق اعمالها في خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر ويموز عند الضرورة التصوى بتجديد هذه المدة مرة واحدة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

مادة ٨ - يتبتع اعضاء لجنة التحقيق بجميع السلطات التي يخولها القانون لقضاء الاحالة واعضاء النيابة العامة .

مادة ٩ - تقرر لجنة التحقيق منع محاكمة المدعى عليه او اتهامه وابعالته على المجلس العدلي بأكثرية اعضائها .

مادة ١٠ - يحق لجميع المتضررين من الجرائم التي يختص بها المجلس العدلي تقديم شكاواهم الى وزير العدل ، ويجوز لهم المتول واتخاذ صفة الادعاء الشخصي أمام لجنة التحقيق او أمام المجلس العدلي .

مادة ١١ - يسى اعضاء المجلس العدلي ولجنة التحقيق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

مادة ١٢ - يعين المساعدون العدليون أمام المجلس العدلي ولجنة التحقيق بقرار من وزير العدل .

مادة ١٣ - يعقد المجلس العدلي جلساته في دمشق ويحق له ان يقر عقدتها في أي مكان تدعو الحاجة لعقد جلسة فيه ، ويجوز له متابعة اعماله أيام التعطيل وخارج اوقات الدوام الرسمي .

مادة ١٤ - تجري المحاكمة أمام المجلس العدلي وجاهية كانت او غيبية وفقاً لاصول المحاكمة أمام محكمة الجنائيات ، ويصدر الحكم وفقاً لهذه الاصول ، ويكون لكل مدعى عليه الحق بالاستعانة بمحام واحد أمام لجنة التحقيق وبثلاثة محامين على الاكثر أمام المجلس العدلي .

مادة ١٥ - للمجلس العدلي أن يقرر عفواً او بناء على طلب النيابة العامة اجراء تحقيق اضافي بتهمة الكاملة او بواسطة من ينييه من أعضائه .

مادة ١٦ - ان قرارات لجنة التحقيق واحكام المجلس العدلي مبرمة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة عادية كانت او استثنائية وتنفذ وفق احكام القانون على ان حكم الاعدام لا ينفذ الا بعد تصديق رئيس الدولة .

أما الاحكام الغيبية الصادرة بحق الفارين فتكون مبرمة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ اعلانها في الجريدة الرسمية وفي حال تسليم المحكوم نفسه او

- القائه القبض عليه المدة المذكورة تعاد محاكمته أمام مجلس عدلي .
- مادة ١٧ - تطبق لجنة التحقيق والمجلس العدلي أحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية فيما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي .
- مادة ١٨ - يترك أمر الحكم بالتعويض الشخصي للمتضررين بعد ثبوت الجرمية للمحاكم المدنية تفصل فيه وفق القانون .
- مادة ١٩ - تحدد تعويضات قضاة المجلس العدلي ولجنة التحقيق والموظفين ونفقات الانتقال والتحقيق بقرار من وزير العدل ولصرف من نفقات الجرائم العامة .
- مادة ٢٠ - تلتزم جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .
- مادة ٢١ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي .
- مادة ٢٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعرض على السلطة التشريعية حين انعقادها .

المعلق ١٨

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٦٩ الصادر في ٣٠-١١-٦١

والقاضي بتعديل المرسوم التشريعي ذي الرقم ٣١

الصادر في ١٦-١٠-٦١^(١)

ان مجلس الوزراء :

بناء على المرسوم التشريعي رقم - ١ - تاريخ ٣٠-٩-١٩٦١

(١) لقد أُلغِيَ المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٢ الصادر في ٣١-٧-١٩٦٣ هذا المرسوم التشريعي والمرسوم التشريعي ذو الرقم ٣١ لعام ١٩٦١ وتعديلاتها .

وبناء على المرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ - ١٩٦١
وبعد اطلاعه على المرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ - ١٦ - ١٠ - ١٩٦١
يرسم ما يلي :

مادة ١ - يجري تعديل مواد المرسوم التشريعي ٣١ تاريخ ١٦-١٠-١٩٦١
وتصبح كما يلي :

المادة الأولى - يؤلف مجلس عدلي من رئيس وأربعة قضاة مدنيين أو
عسكريين على ألا تقل رتبة القضاة المدنيين عن مستشار ورتبة العسكريين عن
عميد بالنسبة للرئيس ومقدم بالنسبة للعضو .

المادة الثانية - يمثل النيابة العامة أمام المجلس العدلي النائب العام في الجمهورية
العربية السورية أو النائب العام العسكري يعاونه عدد من قضاة النيابة .

المادة الثالثة - يختص المجلس العدلي بالنظر في جميع جرائم التعدي على
الحريات العامة والجرائم المحقة بواجبات الوظيفة وإساءة استعمال السلطة وتبديد
الاموال على غير المصلحة العامة وبصورة خاصة جرائم القتل والإيذاء والتعذيب
لاتزاع الإقرار والمعلومات والسجن غير المشروع والتهديد والاعتداء على العرض
المرتكبة بالامر أو بالفعل بين ٢٢-٢-١٩٥٨ و ٢٨-٩-١٩٦١ من قبل من تولى
سلطة أو وظيفة أو خدمة عامة أو من نذب إليها .

المادة الرابعة - يشل اختصاص المجلس العدلي محاكمة كل من اشترك أو
حرض أو تدخل في ارتكاب الجرائم المشار إليها في المادة السابقة مدينياً كان
أو عسكرياً .

المادة الخامسة - يتولى التحقيق في الجرائم التي يختص بها المجلس العدلي
والمشار إليها في المادة الثالثة من هذا المرسوم التشريعي قاضي التحقيق أو أكثر
بدرجة رئيس نيابة أو ضابط لا تقل رتبته عن نقيب .

المادة السادسة - يمارس قاضي التحقيق أعماله في جميع القضايا والشكاوى

التي تحال اليه من قبل النيابة ويتناول اختصاصه جميع الاشخاص الرسميين وغير الرسميين كلما استدعت ضرورات التحقيق ذلك .

المادة السابعة - ينجز قضاة التحقيق اعمالهم في خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر ويجوز عند الضرورة القصوى تجديد هذه المدة مرة واحدة بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع القائد العام للجيش والقوات المسلحة .

المادة الثامنة - يتتبع قضاة التحقيق بجميع السلطات التي يخولها القانون لقضاة الاحالة واعضاء النيابة العامة .

المادة العاشرة - يحق لجميع المتضررين من الجرائم التي يختص بها المجلس العدلي تقديم الشكاوى الى النيابة ويجوز لهم المثل واتخاذة الادعاء الشخصي امام قضاة التحقيق وأمام المجلس العدلي في القضايا التي احيلت اليه .

المادة الحادية عشر - يسمى قضاة المجلس العدلي وقضاة التحقيق والنيابة بمرسوم بناء على اقتراح وزير العدل وبالاتفاق مع القائد العام للجيش والقوات المسلحة .

المادة الثانية عشر - يعين المساعدون العدليون امام المجلس العدلي وقاضي التحقيق بقرار من وزير العدل .

المادة الثالثة عشر - يعقد المجلس العدلي جلساته في دمشق ، وبحق له ان يقرر عقدها في أي مكان تدعو الحاجة لعقد جلسة فيه ويجوز له متابعة اعماله ايام التعطيل وخارج اوقات الدوام الرسمي .

المادة الرابعة عشر - تجري المحاكمة أمام المجلس العدلي وجاهية كانت او غيابية وفقاً لاصول المحاكمة أمام محكمة الجنايات وبصدر الحكم وفقاً لهذه الاصول ويكون لكل مدعى عليه الحق بالاستعانة بمحام واحد أمام قضاة التحقيق وبثلاثة محامين على الاكثر امام المجلس العدلي .

المادة الخامسة عشر - للمجلس العدلي أن يقرر عفواً او بناء على طلب النيابة اجراء تحقيق اضافي ببشئ الكامة او بواسطة من ينيبه من اعضائه .

المادة السادسة عشر - ان قرارات قضاة التحقيق واحكام المجلس العدلي مبرمة لاتقبل اي طريق من طرق المراجعة عادية كانت او استثنائية وتنفذ وفق احكام القانون ، على حكم الاعدام لابتغذ الابعث تصديق رئيس الدولة . اما الاحكام الضبابية الصادرة بحق الفارين فتكون مبرمة بعد مرور ستة اشهر من تاريخ اعلانها في الجريدة الرسمية . وفي حال تسليم المحكوم نفسه او القاء القبض عليه خلال المدة المذكورة تعاد محاكمته امام المجلس العدلي .

المادة السابعة عشر - يطبق قضاة التحقيق والمجلس العدلي احكام الاصول المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري فيما لا يتعارض واحكام هذا المرسوم التشريعي .

المادة الثامنة عشر - يترك امر الحكم بالتعويض الشخصي للضروب بعد ثبوت الجريمة للمحاكم المدنية تفصل فيه وفق القانون .

المادة التاسعة عشر - تحدد تعويضات قضاة المجلس العدلي وقضاة التحقيق والنيابة والموظفين ونفقات الانتقال والتحقيق بقرار من وزير العدل وقصر من نفقات الجرائم العامة

مادة ٢ - تشطب المادة التاسعة من المرسوم التشريعي المذكور .

مادة ٣ - تحال الدعاوى القائمة امام لجنة التحقيق عند نفاذ هذا المرسوم التشريعي الى قضاة التحقيق المشار اليهم في المادة الخامسة منه .

مادة ٤ - تستمر المحاكم بتابعة النظر في الدعاوى المقامة امامها ما لم يطلب اليها المجلس العدلي او قضاة التحقيق التخلي عنها ويشمل ذلك الدعاوى التي كانت تنظر فيها هذه المحاكم وتخلت عنها فيجلسها المجلس حتماً الى هذه المحاكم .

مادة ٥ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

مادة ٦ - وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٧ - ينشر هذا المرسوم التشريعي بالجريدة الرسمية وينفذ فور صدوره على ان يعرض على السلطة التشريعية حين انعقادها .

الملحق ١٩

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٩١ المؤرخ في ٢٣-٨-١٩٦٢
والقاضي بتعديل قانون الطوارئ ذي الرقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

ان رئيس الجمهورية

بناء على المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ ٣٠-٤-١٩٦٢
وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رقم ١٠٧ تاريخ

٢٢-٨-١٩٦٢

نشر المرسوم التشريعي الآتي :

مادة ١ - تُلغى المادة ٨ من قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
ويستعاض عنها بالنص الآتي :

أ - يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص او
بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة
السابقة من الضباط العسكريين ، او من القضاة المدنيين والعسكريين معاً .
وتطبق المحكمة في هذه الحالة الاجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في
أمر تشكيلها .

ب - يكون القضاة المدنيون في هذه الحالة من المستشارين على الاقل في
وزارة العدل او مجلس الدولة ، ويكون العسكريون من الضباط القادة ،
ويقوم ضابط او اكثر او احد اعضاء النيابة العامة او اكثر ، بوظيفة
النيابة العامة .

مادة ٢ - تُلغى من آخر المادة ٩ من القانون رقم ١٦٢ المشار اليه ، عبارة :

(التي يعاقب عليها القانون العام) ويستعاض عنها بعبارة : (المعاقب عليها بموجب القوانين النافذة)

مادة ٣ - تلغى المادة ١١ من القانون ١٦٣ المشار اليه ويستعاض عنها بالنص الآتي :

(لا تلغى محاكم امن الدولة الابدعوى الحق العام . ويحق لها ان تقضي باعادة الاشياء المضبوطة والاشياء الجرمية الى اصحابها اذا لم تكن من الاشياء التي يوجب القانون مصادرتها) .

مادة ٤ - تلغى المادة ١٦ من القانون ١٦٣ المشار اليه ويستعاض عنها بالنص الآتي :

(يندب رئيس الجمهورية بقرار منه احد المستشارين او احد المحامين العامين أو أحد القضاة المكربين على ان يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الاضراءات وفحص تطلعات ذوي الشأن وابداء للرأي ، ويدفع المستشار او المحامي العام أو القاضي العسكري في كل جنابة مذكرة مسببة برأيه ترفع الى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم) .

مادة ٥ - تلغى من المادة ٧ من القانون ١٦٣ المشار اليه ، كلمتا (بمحكمة الاستئناف) كما يستعاض في المادة ١٦ منه عن عبارة (احد مستشاري محكمة الاستئناف) بكلمتي (احد المستشارين)

مادة ٦ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

الملحق ٢٠

المرسوم ذو الرقم المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٦٢ والمتضمن تعديل تشكيل عا كم أمن الدولة وإجراءاتها

إن رئيس الجمهورية .

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ١ تاريخ ٣٠ - ٤ - ١٩٦٢
وعلى اقتراح وزيري العدل والدفاع .

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تعال إلى عا كم أمن الدولة العليا أو البدائية المؤلفة من ضباط (من قضاة مدنيين وعسكريين معاً) جميع الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي ، المنصوص عليها في المواد من ٢٦٠ حتى ٣١١ من قانون العقوبات في احدى الحالات الآتية :

أ) إذا كان أحد الفاعلين أو المشتريين أو المتدخلين أو المحرضين عسكرياً أو متساوياً بالعسكريين أو موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً في الجيش أو المصالح التابعة لوزارة الدفاع .

ب) إذا وقع الجرم كلياً أو جزئياً في منطقة الجهة الجنوبية الغربية (منطقة القنيطرة والزوية) .

ج) إذا كان الجرم من شأنه الإضرار بالجيش أو بالمصالح التابعة لوزارة الدفاع .

المادة الثانية - تطبق محا كم أمن الدولة وفق أحكام هذا المرسوم اصول المحاكمات المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري في كل ما لا يتعارض

مع القانون رقم ١٦٢ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٨١
تاريخ ٢٣-٨-١٩٦٢.

ب) لا يجوز لمحاكم أمن الدولة المشار إليها تأجيل الدعاوي التي تنظرها
بمجال من الاحوال لمدة تتجاوز اليومين إلا لسبب قانوني .

المادة الثالثة - يكون مقر محاكم أمن الدولة المنصوص عليها في هذا
المرسوم ، في دمشق ويجوز لها ان تعقد جلساتها في اي مكان آخر ، بقرار من
وزير الدفاع او من ينيب عنه .

المادة الرابعة - يفوض القائد العام للجيش والقوات المسلحة
بالاختصاصات الآتية :

١) تشكيل محاكم أمن الدولة المنصوص عليها في هذا المرسوم ، المؤلفة
من ضباط .

ب) تشكيل هذه المحاكم المؤلفة من قضاة مدنيين وعسكريين بالاتفاق
مع وزير العدل .

ج) إحالة بعض القضايا التي هي من اختصاص القضاء العسكري إلى محاكم
أمن الدولة المؤلفة من ضباط او من أكتوية عسكرية .

د) ندب القضاة العسكريين او القضاة المدنيين المنتخبين لوزارة الدفاع
لتدقيق الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم وفحص التظلمات ، وفقاً للمادة ١٦
من قانون الطوارئ ١٦٢ المشار إليه .

هـ) التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة المنصوص عليها في المرسوم ،
ماعدا الاحكام القاضية بالإعدام .

المادة الخامسة - يلغى المرسوم رقم ٢٥٥ تاريخ ١٥-١١-١٩٦١ والأمر
الجمهوري رقم ٥٢ الصادر في ١٠-٢-١٩٥٩ .

المادة السادسة : لا ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويبلغ من
يلزم لتنفيذه .

الملحق ٢١

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٣ المؤرخ في ٨-١٠-١٩٦٢
والمتضمن تعديل الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

اصدر مجلس الوزراء ونشر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي التالي :
مادة ١ - يضاف الى آخر الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قبل عبارة : (واغلاق اماكن طبعها)
عبارة : (والغاء رخصتها على ان لا يعوز اصدارها الا برخصة جديدة وهذا
التدبير لا يخضع لاي طريق من طرق الطعن ولا المطالبة بأي تعويض) .
مادة ٢ - يعمل بهذا المرسوم التشريعي من تاريخ صدوره .

الملحق ٢٢

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٥١ المؤرخ في ٢٢-١٢-١٩٦٢
والمتضمن أحكام الطوارئ^(١)

اصدر مجلس الوزراء ونشر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي التالي :

(١) إمرأ قنيلآ وهذآ لأحكام هذآ القانون في كتابنا : عاضرات في الجرائم السياسية ،
الطبعة الثانية ، ص ١١٥ - ١٣١ .

الفصل الاول

اعلان حالة الطوارئ

المادة ١ - (أ) يجوز اعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب او قيام حالة تهديد بوقوعها او في حالة تعرض الامن او النظام في اراضي الجمهورية او في جزء منها للخطر ، بسبب حدوث اضطرابات داخلية او وقوع كوارث عامة .
(ب) يمكن ان تتناول حالة الطوارئ مجموع الاراضي السورية او جزءاً منها.
المادة ٢ - (أ) تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثوية ثلثي أعضائه على ان يعرض على مجلس النواب في اول اجتماع له .

(ب) يحدد المرسوم القيود والتدابير التي يجوز للحاكم العرفي اتخاذها والمنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا المرسوم التشريعي دون الاختلال بأحكام المادة الخامسة منه .

المادة ٣ - (أ) عند اعلان حالة الطوارئ يعين مجلس الوزراء حاكماً عرفياً وتوضع تحت تصرفه جميع قوى الامن الداخلي والخارجي .

(ب) للحاكم العرفي تعيين نائب او اكثر له مرتبطين به وذلك بمرسوم .
(ج) يدرس نواب الحاكم العرفي الاختصاصات التي يفوضهم بها ضمن المناطق التي يحددها لهم .

المادة ٤ - للحاكم العرفي او نائبه ان يصدر اوامر كتابية باتخاذ جميع القيود والتدابير الآتية او بعضها وان يحيل مخالفيها الى الحاكم العسكرية :

(أ) وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والاقامة والتنقل والمروء في اماكن او اوقات معينة ، وتوقيف المشتبه فيهم او الخطرين على الامن والنظام العام توقيفاً احتياطياً والاجازة في تحري الاشخاص والاماكن في أي وقت ، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الاعمال .

(ب) مراقبة الرسائل والمحادثات أياً كان نوعها . ومراقبة الصحف والنشرات

والمؤلفات والرسوم والطبوعات والأذاعات وجميع وسائل التعبير والأدعاية والاعلان ، قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها والقضاء امتيازها واغلاق اماكن طبعها .

ج (تحديد مواعيد فتح الاماكن العامة واغلاقها .

د (سحب اجازات الاسلحة والذخائر والمواد القابلة للانتفجار والمفرقات على اختلاف انواعها والامر بتسليها ، وضبطها ، واغلاق مخازن الاسلحة .

هـ (اخلاء بعض المناطق او عزلها وتنظيم وسائل النقل وحظر المواصلات وتحديد ها بين المناطق المختلفة .

و (الاستيلاء على أي منقول أو عقار وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يجري الاستيلاء عليه .

ز (تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر ، على ألا تزيد على الحبس مدة ثلاث سنوات وعلى الغرامة حتى ثلاثة آلاف ليرة أو أحدهما . وإذا لم يحدد الأم العقوبة على مخالفة أحكامه ، فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ليرة أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

المادة ٥ - أ) يجوز لمجلس الوزراء المتعقد برئاسة رئيس الجمهورية توسيع دائرة القيود والتدابير المنصوص عليها في المادة السابقة عند الاقتضاء ، بمرسوم يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له .

ب) ويجوز لهذا المجلس تضييق دائرة القيود والتدابير المشار إليها ، بحسب الحالة التي استدعت إعلان حالة الطوارئ .

المادة ٦ - في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ تحال إلى القضاء

- المسكري منها كانت صفة الفاعلين أو المحرضين أو المتدخلين الجرائم الآتية :
- أ - مخالفة الأوامر الصادرة عن الحاكم العرفي .
- ب - الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة (من المادة ٢٦٠ حتى المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات) .
- ج - الجرائم الواقعة على السلطة العامة (من المادة ٣٣٩ حتى المادة ٣٨٧) .
- د - الجرائم المحقة بالحق العامة (من المادة ٤٢٧ حتى المادة ٤٥٩) .
- هـ - الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً (من المادة ٥٧٣ حتى المادة ٥٨٦) .
- المادة ٧ - يجوز للحاكم العرفي أن يستثنى من اختصاص القضاء العسكري بعض الجرائم المحددة في المادة السابقة .
- المادة ٨ - يفصل الحاكم العرفي بقرار مبهم في تنازع الاختصاص بين القضاء المدني والقضاء العسكري .
- المادة ٩ - الأحكام القضائية بالإعدام والتي تصبح مبرمة لا تنفذ إلا إذا صادق عليها الحاكم العرفي بعد استطلاع رأي لجنة العفو في وزارة العدل .

الفصل الثاني

إنهاء حالة الطوارئ

- المادة ١٠ - يكون لإنهاء حالة الطوارئ من قبل السلطة المختصة بإعلانها ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا المرسوم التشريعي .
- المادة ١١ - تستمر المحاكم العسكرية ، بعد إنهاء حالة الطوارئ ، على نظر القضايا الداخلة في اختصاصها سواء أكانت محالة إليها أم لم تكن .

الفصل الثالث

أحكام مؤقتة

- المادة ١٢ - يلغى قانون حالة الطوارئ رقم (١٦٢) الصادر في ٢٧-٩-١٩٥٨ وجميع تعديلاته .

المادة ١٣ - ٢) في جميع الأحوال تبقى محاكم أمن الدولة المحدثه بالقانون رقم (١٦٢) المشار اليه مخصصة بالنظر في الجرائم الداخلة في اختصاصها المرتكبة قبل صدور هذا المرسوم التشريعي سواء أكانت حالة إلبها أم لم تكن، وتلبيح بشأن التحقيق والإحالة والمحاكمة فيها وحفظها والتصديق على الأحكام الصادرة أو التي تصدر فيها وتعديلها نفس الأصول والاجراءات المتبعة بموجب ذلك القانون. ب) تبقى الحراسة المفروضة علي بعض الشركات والمؤسسات استناداً الى القانون رقم (١٦٢) قائمة حتى يتم الغاؤها بمرسوم متخذ في مجلس الوزراء . ج) تعتبر حالة الطوارئ المعلنة استناداً الى القانون رقم (١٦٢) قائمة حتى يتم الغاؤها وفقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا المرسوم التشريعي . المادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ صدوره .

الملحق ٢٣

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١ المؤرخ في ٩ - ٣ - ١٩٦٣

والمتمضمن تعديل

المادة ١٣ من المرسوم التشريعي رقم ٥١ تاريخ ٢٢ - ١٢ - ١٩٦٣

ان المجلس الوطني لقيادة الثورة .

بناء على الامر العسكري رقم ١ تاريخ ٨ - ٣ - ١٩٦٣ المتضمن تسلمه

مهام السلطين التشريعية والتنفيذية .

يوم ما يلي :

المادة ١ - يضاف الى المادة (١٣) من المرسوم التشريعي رقم (٥١) تاريخ

٢٢ - ١٢ - ١٩٦٣ العبارة التالية :

(كما يجوز لرئيس الجمهورية أو من يفوضه حفظ الدعوى أثناء النظر فيها

من قبل المحكمة) .

المادة ٢ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويعمل به من تاريخ صدوره .

الملحق ٢٤

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١ المؤرخ ٢٣-٣-١٩٦٣

والمتمضمن كيفية فرض جزاء العزل المدني

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الامر العسكري رقم ١ المؤرخ في ٨-٣-١٩٦٣

وبناء على المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٠ المؤرخ ٢٣-٣-١٩٦٣ .

وبناء على قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ١١ تاريخ ٢٣-٣-١٩٦٣ .

يرسم ما يلي

مادة ١ - يفرض جزاء العزل المدني بمرسوم يتخذه المجلس الوطني لقيادة

الثورة بحق الاشخاص والهيئات التالية :

أ - الذين جعلوا من أنفسهم ركائز للعهد الانفصالي سواء بأفعالهم أم بأفعالهم .

ب - الاشخاص الذين استغلوا نفوذهم وثرواتهم أو سفروا وظائقهم في

الدولة قصد خدمة العهد الانفصالي او خدمة وجاله .

ج - الصحفيون والكتاب الذين اساءوا إلى إيمان الشعب العربي في سورية

بالقومية العربية أو بثرا الافكار الشعبية ولا سيما الذين عملوا على زعزعة ثقة

الشعب بقوميته بدافع التكسب والحصول على المنافع غير المشروعة والاموال

من الهيئات الرجعية أو الجهات الأجنبية .

د - الاشخاص الذين انحرفوا عن مبادئ القومية العربية سواء من اليمينيين

أو اليساريين أو الانتهازيين المرتدين .

هـ - رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات ونوابهم والوزراء والنواب

الذين عملوا على تكريس الانفصال فانحرفوا عن الانجاء القومي وخدموا الانجاء

الشعبي سواء بأقوالهم أم بأفعالهم بتشجيعهم الآخرين .

و - الاقطاعيون والرأسماليون والمستغلون الذين تسلطوا على الحكم ،
فزيقوا ارادة الشعب او تاصروا الانتهازية والشعوية والسلطات الانفصالية .
مادة ٢ - يفرض جزاء العزل المدني على الجماعات والهيئات والجمعيات
والاحزاب والاندبة والمؤسسات مهما كانت تسميتها التي تنطبق عليها احكام
المادة الاولى وتحل حكماً بجميع فروعها وتصادر اموالها لصالح الدولة .

مادة ٣ - يحرم المعاقب بجزاء العزل المدني من الحقوق التالية :

أ - حقه في ان يكون ناخباً او منتخِباً في المجالس النيابية او الادارية او
الطائفية او الجمعيات او النقابات او النوادي وسائر الهيئات الاجتماعية مهما كان
نوعها ، ويحرم من جميع الحقوق السياسية المنصوص عليها في القوانين النافذة .

ب - حقه في ان يكون مدير جريدة او مجلة مطبوعة دورية او وكالة
اخبار ، وان يكون رئيس تحرير فيها او صاحب امتياز او صاحب اي حق من
الحقوق الصحفية مهما كان نوعها .

ج - حقه في ان يكون موظفاً او مستخدماً او عاملاً او متعاقداً في
الدولة او في احدى مؤسساتها العامة .

د - حقه في ان يكون صاحب مدرسة او مديراً او معلماً في جميع المدارس
الخاصة والرسمة .

هـ - حقه في ان يكون متعهداً او صاحب امتياز في الدولة ومؤسساتها .
مادة ٤ - يحدد المجلس الوطني لقيادة الثورة براسم اسماء الاشخاص والهيئات
التي يطبق عليها جزاء العزل المدني .

مادة ٥ - يتراوح جزاء العزل المدني بين خمس وعشر سنوات .

مادة ٦ - يحق للمجلس الوطني لقيادة الثورة تعديل جزاء العزل المدني
او التنازل عنه .

مادة ٧ - يحق للمعاقبين بجزاء العزل المدني تقديم تظلم الى لجنة يشكلها

المجلس الوطني لقيادة الثورة للنظر في التظلمات وترفع هذه اللجنة مقترحاتها الى المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي يبت فيها بقرار قطعي لا يقبل اي طريق من طرق المراجعة او الطعن بدعوى الالغاء او التعويض .

الملحق ٢٥

المرسوم التشريعي رقم ١٤ المؤرخ في ١٢-١٢-١٩٦٣
والقاضي بمنح عفو عام عن الجنايات والجنح والمخالفات
المرتكبة منذ ٢٨-٩-١٩٦١ حتى ٩-٣-١٩٦٣ في
سبيل العمل للوحدة العربية ومن أجل مقاومة الحكم الانفصالي

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الامر العسكري رقم ١ تاريخ ٨-٣-١٩٦٣
وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ٢٣-٣-١٩٦٣
وعلى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ١٤ تاريخ ٦-٤-١٩٦٣

برسم مايلي :

مادة ١ - يمنح عفو عام عن الجنايات والجنح والمخالفات المرتكبة منذ ٢٨-٩-١٩٦١ حتى ٩-٣-١٩٦٣ في سبيل العمل للوحدة العربية ومن اجل مقاومة الحكم الانفصالي وما لازمها او رافقها او تفرع عنها او نتج عنها ، بما في ذلك جرائم القتل والايداء وغيرها بما نشأ عن حركة ٢٨-٣-١٩٦٣ وذيلها .
مادة ٢ - تستثنى من احكام المادة الاولى جرائم حركة ٢٨-٣-١٩٦٣ وجرائم حركة ١٣ و ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣

مادة ٣ - يشتمل هذا العفو التدايبير الاحترافية والاحلاحية والرسوم
والنفقات التي لم تحصل .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به
من تاريخ صدوره .

الاسباب المؤجبة

عندما قامت فئة من القوات المسلحة بانقلاب ٢٨ ايلول ١٩٦١ وفكت
عري الوحدة ، نهض الشعب العربي في سورية ليقاوم هذا الانقلاب الذي نتج
عنه استيلاء الشعبية السورية على الحكم والقضاء على اعز اماني الشعب في
الوحدة العربية .

وقد وثبت فئات كبيرة من الشعب للعمل على اعادة الوحدة ومحور عار
الانفصال وطني هذه الصفحة المشؤومة من تاريخ الامة العربية .

وصار كل فرد يناضل لاجل الوحدة على طريقته الخاصة : فمنهم من نظم
التظاهرات وقادها ، ومنهم من قام بالقاء المتفجرات واقتناء الاسلحة وحبك
المؤامرات ، ومنهم من اتهم بأنه اجري اتصالا مع مكاتب الجمهورية العربية
المتحدة في خارج سورية ، ومنهم من اتهم بأنه كتب في الصحف او وزع النشرات
وارتكب افعال التحقير والقدح والذم وغيرها .

وفي تاريخ ٢٨-٣-١٩٦٢ قامت هذه الفئة نفسها بانقلاب آخر فكان له
رد فعل معاكس لصالح اعادة الوحدة فاضطربت وحدات من الجيش في حلب
وحمص والسويداء ودمشق والقنيطرة وغيرها واكرهت العناصر الاتحادية على
ارتكاب افعال (كالقتل والعصيان والتمرد والفرار واغتصاب السلطة والتوقيف
غير المشروع وغيرها) .

وقد اسفرت هذه الاضطرابات عن مؤتمر حمص الذي انعقد في ١ - ٤ -
١٩٦٢ وتعاهد فيه القادة على استصدار عفو عام عن هذه الجرائم التي ارتكبتها

العناصر الاتحادية ، ولكن السلطات الانفصالية ما عشت أن نقضت العهد ، وألفت القبض على العناصر الوجودية وزجتها في غياب السجون . وما عشت القوى القومية ان انقلب تعمل من جديد حتى تسف لها النصر المبين في حركة ٨ - ٣ - ١٩٦٣ . ولما كان من حق العناصر القومية التي عملت خلال العهد الانفصالي لإعادة الوحدة ان تنال حظها من العدالة بعد ان تحملت في .بيل ذلك كل ما يخطر على البال من أذى وتمذيب وتشريد وحرمان واهدار للحقوق والحريات .

وحيث أن العهد الانفصالي قد ولى سلطانه وهوت أركانه ، فكان من الطبيعي أن يقدم هذا المرسوم التشريعي الذي يتضمن عفواً عاماً عن الجرائم التي ارتكبت من قبل العناصر الاتحادية ومحو جميع الجرائم الأخرى التي أسندت اليهم في معرض نضالهم القومي ومحو ككل مالحقها وتفرع عنها أو ارتبط بها أو لازمها من جرائم أخرى كالأقتراء والنيل من هيئة الدولة وانتحال الصفات والوظائف وإيواء المجرمين واختطافهم والإخلال بسير القضاء ومخالفة قانون المطبوعات وغيرها من الجرائم التي ارتكبت في معرض النضال ضد السلطات الانفصالية وفي سبيل تحقيق الوحدة .

وحيث أثت العناصر الانفصالية قد ارتكبت خلال هذه الفترة جرائم كثيرة في معرض ترسيخ دعائم الحكم الانفصالي وتأسيس الاتجاه الشعبي . وكان لا بد من احالة الانفصاليين المخلين بالقانون الى المحاكم لينالوا جزاءهم العادل . لهذا توجب استثناء جرائمهم من العفو ، وعلى الاخص الجرائم التي ارتكبوها بمناسبة حركة ٢٨ - ٣ - ١٩٦٢ وحركة ١٣ و ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣ لانهتميزت بالطابع الانفصالي المناهض لأهداف الشعب العربي في سورية . ولأجل أن تسكن هذه العناصر المناهضة الوجودية من استعادة حقوقها المهدورة واعتبارها الاجتماعي نرى اقرار مشروع المرسوم التشريعي المرافق .

الملحق ٢٦

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣

والقاضي باتشاء محاكم الأمن القومي^(١)

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة :

بناء على الأمر العسكري رقم /١/ تاريخ ١٩٦٣/٣/٨ .

وبناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم /١٠/ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٣ .

وبناء على قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم /٢١/ تاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤

يوسم مايلي :

مادة ١ - تنشأ محاكم استثنائية بأمر محاكم الأمن القومي ويعين عددها ومراكزها واختصاصها المحلي بمرسوم يصدر عن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة بناء على اقتراح وزير العدل .

مادة ٢ - تؤلف محاكم الأمن القومي من ثلاثة قضاة من بينهم الرئيس ويباشر الدعوى أمامها أحد قضاة النيابة العامة .

مادة ٣ - أ - تشكل محاكم الأمن القومي ، بما فيها مثاو النيابة العامة العسكرية ، من قضاة مدنيين أو من ضباط أو منها معاً .

(١) ألفت هذه المحاكم بمقتضى المرسوم التشريعي ذي الرقم ١١٣ المؤرخ في ١١/٥/١٩٦٤ والذي تضمن تعديلات هامة للمرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ (انظر الملحق ٣٢ في كتابنا هذا) ، ثم صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦ المؤرخ في ١٩٦٥/١/٧ لحماية تشريعات التحويل الاشتراكي (اقرأ الملحق ٣٦) .

ب - يندب أو يعين عدد كاف من المساعدين القضائيين العسكريين والمدنيين للعمل في دواوين هذه المحاكم .

مادة ٤ - يصدر بندب القضاة لهذه المحاكم مرسوم يصدر عن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة بناء على اقتراح وزير العدل فيما يتعلق بالقضاة المدنيين واقتراح القائد العام للجيش والقوات المسلحة فيما يتعلق بالضباط .

ب - يصدر بندب المساعدين قرار من رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ، بناء على اقتراح وزير العدل بالنسبة للمساعدين المدنيين واقتراح القائد العام للجيش والقوات المسلحة بالنسبة للمساعدين العسكريين .

ج - تحدد تعويضات القضاة أو المساعدين بمرسوم يصدر عن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة على أن لا يتجاوز نصف الراتب غير الصافي وتصرف من ميزانية وزارة الدفاع .

مادة ٥ - تختص بمحاكم الامن القومي بنظر الجرائم الآتية :

(أ) جرائم الاعتداء الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في المواد (٣٦٠ - ٣٦١) من قانون العقوبات .

ب (الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد (٣١٢ - ٣٣٩) من قانون العقوبات .

ج (مخالفة أوامر الحاكم العرفي .

د) مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية أو مناهضة أي هدف من أهداف الثورة أو عرقلتها سواء كان ذلك عن طريق القيام بالتظاهرات أو التجمعات أو بأعمال الشغب أو بالتحريض عليها أو بنشر الأخبار الكاذبة بقصد البلية وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة أو بالاجراءات التي تقوم بها في سبيل تحقيق الوحدة أو بنفيها من الطرق .

هـ . قبض المال أو أي عطاء آخر أو الحصول على أي وعد أو أية منفعة أخرى من دولة أجنبية أو هيئة أو أفراد سوريين أو غير سوريين أو أي

اتصال بجهة أجنبية بقصد القيام بأي تصرف قولي أو فعلي معاد لأهداف ثورة
٨ - ٣ - ١٩٦٣ .

و (المعجوم أو الاعتداء على الاماكن المحصنة للعبادة أو لممارسة الطقوس الدينية أو على مراكز القيادة والمؤسسات العسكرية والدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى والمؤسسات العامة والخاصة بما فيها المعامل والمصانع والمحلات التجارية ودور السكن أو إثارة التفرقات أو الفتق الدينية أو الطائفية أو العنصرية وكذلك استغلال هياج الجماهير والمظاهرات للاحراق والنهب والسلب .

ز (الأفعال المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ١١ الصادر في

٢٣ - ٣ - ١٩٦٣ في شأن العزل المدني .

ح (احتكار التجار والباعة للوارد الغذائية أو رفع أسعارها بصورة فاحشة
مادة ٦ - يجوز إحالة أية جريمة أو قضية جزائية بما يدخل في اختصاص المحاكم العادية أو العسكرية إلى محاكم الأمن القومي بمرسوم يصدره رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة بناء على اقتراح الحاكم العرفي إذا كانت لتلك الجرائم والقضايا خطر على الامن العام .

مادة ٧ (أ) يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من المادة السابقة بالمقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة ، وتكون العقوبة على اقتناء وحمل الاسلحة الحربية الآلية الاعتقال المؤقت .
ب (يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة السابقة بالساعة المؤقتة .

ج (يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين (أ - و) من المادة السابقة بالأعدام .

د (يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (ح) من المادة السابقة بالاعتقال المؤقت .

مادة ٨ - أ) تطبق أحكام القوانين النافذة على تحقيق القضايا التي تختص بها محاكم الأمن القومي وعلى إجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المنصوص بها ، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم التشريعي .

ب) تقيم النيابة العامة لدى محاكم الأمن القومي الدعوى العامة ، وتباشر التحقيق فيها ويكون لها جميع السلطات الممنولة بالقوانين النافذة للنيابة العامة وقضاة التحقيق وقضاة الإحالة ، وقراراتها مبرمة لا تقبل الطعن .

مادة ٩ - تفصل محاكم الأمن القومي بقرار مبرم في تنازع الاختصاص بينها وبين المحاكم المدنية والعسكرية .

مادة ١٠ - يشل اختصاص محاكم الأمن القومي جميع الأشخاص بصرف النظر عن صفاتهم القانونية والاجراءات الاصولية ما عدا القضاة .

مادة ١١ - لا يطبق هذا المرسوم التشريعي على القضايا التي صدور فيها حكم بالاستئناف ولو تقضى بعد ذلك .

مادة ١٢ - لا يجوز الاعتراض على الأحكام النهائية ولا الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم الأمن القومي ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة .

مادة ١٣ - يجوز لرئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة تخفيف العقوبة المحكوم بها وحفظ الدعوى قبل الفصل فيها وإلغاء الحكم وحفظ الدعوى ، ويكون لحفظ الدعوى قبل الحكم أو بعده مفعول الموقوف العام .

مادة ١٤ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

الملحق ٢٧

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٢٣ المؤرخ في ٢٨ - ٤ - ١٩٦٣
والقاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ١٧ - ٤ - ١٩٦٣

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة
بناء على الامر العسكري رقم ١ تاريخ ٨ - ٣ - ١٩٦٣
وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ٢٣ - ٣ - ١٩٦٣
وقرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٣ تاريخ ٢٨ - ٤ - ١٩٦٣

يرسم مايلي

مادة ١ - يمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ١٧ - ٤ - ١٩٦٣
وفقاً لما يلي :

أ (لمن كان مصاباً بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي بأمراض عضالة
غير قابلة للشفاء كالسل والسرطان والجذام .

ب (لمن بلغ السبعين من العمر بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

ج (عن نصف مدة العقوبة الجنائية المحكوم أو التي سيجرم بها .

د (تبدل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والاعتقال المؤبد بالاشغال الشاقة
المؤقتة والاعتقال المؤقت لمدة خمس عشرة سنة .

مادة ٢ - تسقط من هذا العفو الجرائم الآتية :

أ (الجرائم الواقعة على أمن الدولة (المادة ٢٦٣ حتى ٣١٠ من قانون
العقوبات) .

ب) الجرائم المحقة بواجبات الوظيفة (المادة ٣٤٩ حتى ٣٦٧ من قانون العقوبات) .

ج) شهادة الزور والتقرير الكاذب والترجمة واليمين الكاذبين (المادة ٣٩٧ حتى ٤٠٥ من قانون العقوبات) .

د) الجرائم المحقة بالثقة العامة (المادة ٤٣٧ حتى ٤٦٠ من قانون العقوبات) .

هـ) الجرائم المحقة بأداب الأسرة (المادة ٤٧٣ حتى ٤٧٦ من قانون العقوبات) .

و) الجرائم المحقة بالأخلاق والآداب العامة (المادة ٤٨٩ حتى ٥٣٠ من قانون العقوبات) .

ز) الجرائم الواقعة على الاموال (٦٦١ حتى ٦٦٢ من قانون العقوبات) .

ح) الجنابات المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري .

ط) الجنب المنصوص عليها في المواد الآتية من قانون العقوبات العسكري :

(١١٣ - ١٢٠ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٤٠ - ١٤٧ - ١٤٩ - ١٥٠) .

ي) مرتكبو جرائم الفرار المنصوص عليها في المادة ١٠٠ والفقرة الرابعة من المادة ١٠٣ من قانون العسكري إذا لم يستسلموا خلال المهل المنصوص عليها في المادة ١٠٠ المشار إليها ابتداء من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

ك) مخالفات قوانين وأنظمة الجمارك والقطع والتبغ والتنباك ، وجميع الغرامات التي لما صفة التمويض المدني بالنسبة للدولة أو المصالح العامة .

ل) المتوارون عن الأنظار إلا إذا استسلموا خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٣ - يستفيد الأشخاص المشار إليهم في البندين (آ - ب) من المادة الاولى من هذا المرسوم التشريعي من العفو حتى ولو كانت جرائمهم مستثناة منه بحكم المادة ٢ فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (ك) منها .

مادة ٤ - لاتعاد الرسوم والغرامات المحكوم بها في الجرائم المشمولة

بهذا العفو إذا كانت قد دفعت إلى صندوق الخزينة .

مادة ٥ - تبقى دهنى الحقوق الشخصية من اختصاص المحكمة الواضحة
يدها على دعوى الحق العام . والمدعى الشخصي أن يقيم دعواه أمام هذه المحاكم
في مدة سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي ، وبعد انقضاء هذه
المهلة يسقط حقه في إقامتها أمام المحاكم الجنائية ويبقى له الحق في إقامتها أمام
المحاكم المدنية .

مادة ٦ - تؤلف في كل محافظة لجنة من ثلاثة أطباء يعينون بقرار من
الحامي العام للفحص من إستفيد من أحكام الفقرة (أ) من المادة الأولى من
هذا المرسوم التشريعي . اما فيما يتعلق بالموقوفين لحساب الدوائر القضائية
العسكرية أو المحكومين من قبلها ، فإن هذا القرار يصدر عن النائب العام
العسكري . وتحدد تعويضات هذه اللجان بقرار من وزير العدل وتصرف
من نفقات الجرائم العامة .

مادة ٧ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به
تاريخ صدوره .

الملحق ٢٨

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٢٨ المؤرخ في ٢ - ٥ - ١٩٦٣
والقاضي بتعديل المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١ المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣
والمتضمن انشاء محاكم الامن القومي

ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة
بناء على الامر العسكري ذي الرقم (١) المؤرخ في ٨ - ٣ - ١٩٦٣
وعلى المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٠ المؤرخ في ٢٣ - ٣ - ١٩٦٣
وبناء على قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٣٨ وتاريخ ٢ - ٥ - ١٩٦٣
يروم مايلي :

مادة ١ - يضاف الى المادة (٥) من المرسوم التشريعي ذي الرقم (٢١)
المؤرخ في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣ المتضمن انشاء محاكم الامن القومي الفقرة (ط)
وهذا نصها :

الفقرة ط = اخراج الاموال التقدية ووسائل الدفع الاخرى في الجمهورية
العربية السورية خلافاً للانظمة النافذة .

مادة ٢ - يضاف الى المادة (٧) من المرسوم التشريعي المشار اليه في المادة
السابقة الفقرة (هـ) وهذا نصها :

الفقرة هـ = يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرة (ط) من
المادة الحاشية بالاعتقال المؤقت .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم التشريعي وينفذ من تاريخ صدوره .

الملحق ٢٩

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٧٦ المؤرخ في ١٩ - ٦ - ١٩٦٣

والقاضي بتعديل المرسوم التشريعي ذي الرقم ٢١

الصادر في ٢٤ - ٤ - ١٩٦٣

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الأمر العسكري رقم (١) تاريخ ٨ - ٣ - ١٩٦٣

وعلى المرسوم التشريعي رقم (٦٨) تاريخ ٩ - ٦ - ١٩٦٣

وعلى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢٦) تاريخ ١٩ - ٦ - ١٩٦٣

يرسم مايلي :

المادة الاولى - تضاف الى المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم (٢١)

وتأ. يخ ٢٩ - ٤ - ١٩٦٣ الفقرة الآتية :

تنشأ ادارة محاكم الامن القومي وتكون مهمتها الاشراف على اعمال هذه المحاكم ودوائر النيابة العامة فيها وتنسيق العمل فيها بينها وندب القضاة المعينين فيها واجراء التناوب فيما بينهم وتوزيع اعمالهم ونقل الماعدين والمستخدمين ضمن حدود الانظمة النافذة . ويكون مديرا ادارة محاكم الامن القومي مسؤولا أمام رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة عن حسن سير هذه المحاكم ومتابعة اجراءات النظر في احكامها من قبل رئيس المجلس المشار اليه .

المادة الثانية - تضاف الى المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم (٢١)

المشار اليه الفقرتان الآتيتان :

فقرة - ب - يذاب عدد كاف من العسكريين او من الموظفين والمستخدمين المدنيين للعمل في ادارة محاكم الامن القومي وفروعها .

فقرة د - ويجوز بقرار من رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة تعيين عدد من المستخدمين للعمل في محاكم الامن القومي وفقاً للاحكام المتبعة بالتعيين لمستخدمي وزارة الدفاع باستثناء شرط المسابقة .

المادة الثالثة - تلغى الفقرة (ج) من المادة (٤) من المرسوم التشريعي المشار اليه ويستعاض عنها بما يلي :

الفقرة ج - يحدد تعويض القضاة وجميع من يندبون للعمل في محاكم الامن القومي مرسوم يصدر عن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة على ان لا يتجاوز نصف الراتب غير الصافي الحالي ويصرف من ميزانية وزارة الدفاع .

المادة الرابعة - تلغى الفقرتان (ب ، ج) من المادة (٥) من المرسوم التشريعي المشار اليه ويستعاض عنها بما يلي :

الفقرة ب - الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣١٥) حتى المادة (٣٣٩) من قانون العقوبات باستثناء المادة (٣١٨) .

الفقرة ج - مخالفة أوامر الحاكم العرفي ماعدا الجرائم المتعلقة بحمل الاسلحة غير الحربية وحيازتها والمنصوص عليها في المواد ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٨ ونحوها القضايا القائمة أمام محاكم الامن القومي والتي يشلها هذا التعديل ولم يثبت فيها بحكم قطعي الى المحاكم المختصة .

المادة الخامسة - تلغى الفقرة (آ) من المادة ٨ من المرسوم التشريعي المشار اليه ، ويستعاض عنها بما يلي :

الفقرة آ - تطبق أحكام قانون العقوبات العسكري على تحقيق القضايا التي تختص بها محاكم الامن القومي وعلى اجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها في كل مالا يتعارض مع احكام هذا المرسوم التشريعي

المادة السادسة - تلغى المادة ١٣ من المرسوم التشريعي المشار اليه

ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٣ - يجوز لرئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ان يخفف العقوبة

المحكوم بها او ان يبدل بها عقوبة أقل منها او ان يلغى كل العقوبات المحكوم بها او بعضها . كما يجوز له في أي وقت حفظ الدعوى قبل الحكم بها او بعده وإطلاق مراح المدعى عليه، ويكون للأمر بحفظ الدعوى مفعول العفو العام . ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة في كل وقت بعد تصديق الحكم استعمال سلطته المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة السابعة - تلتى الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

المادة الثامنة - ينشر هذا المرسوم ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

الملحق ٣٠

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٠ المؤرخ في ١٨ - ٧ - ١٩٦٣
والقاضي بتشكيل المجلس العربي في دمشق وفي المدن الأخرى
عندما تدعو الحاجة^(١)

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الأمر العسكري رقم ١ تاريخ ٨ - ٣ - ١٩٦٣

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٠ تاريخ ٣٣ - ٣ - ١٩٦٣

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨ تاريخ ٩ - ٦ - ١٩٦٣ وخاصة

المواد ١ و ٢ و ٣ منه :

وعلى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ١١٠ تاريخ ١٨ - ٧ - ١٩٦٣

(١) ألغى المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٣ المؤرخ في ٥ - ١١ - ١٩٦٤ المجلس العربي كما ألغى عاظم الأمن القومي وهل اختصاصاتها جميعاً إلى الحاكم العسكرية (انظر الملحق ٣٢ ، في كتابنا هذا) ، ثم مالبث أن صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦ بتاريخ ١٧ - ٥ - ١٩٦٦ (انظر الملحق ٣٦) فبث من جديد الحاكم العسكرية الاستثنائية التي تكاد لا تختلف في شيء عن المجالس العرفية وعاظم الأمن القومي الثلاثة .

يرسم مايلى :

مادة ١ - يشكل في دمشق وحيثما تدعو الحاجة في المدن الأخرى مجلس عرقي عسكري يباشر مهامه فور صدور هذا المرسوم التشريعي . ولرئيس هذا المجلس حق عقد جلساته في أي مكان يراه مناسباً .

مادة ٢ - يتألف المجلس العرقي من ضباط عسكريين (رئيس وأربعة أعضاء) ومن أعضاء متعيينين ، وذلك بموجب أوامر عرقية تصدر بتعيينهم عن الحاكم العرقي أو نائبه .

مادة ٣ - يختص المجلس العرقي بالنظر في الجرائم الآتية :

أ - جريمة الفتنة المسلحة التي وقعت بتاريخ الثامن عشر من تموز ١٩٦٣ والمعرضين عليها وما يتفرع عنها والأفعال الممهدة لها .

ب - كافة الجرائم المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم التشريعي رقم ٣١ وتاريخ ٢٤-٤-١٩٦٣ والجرائم المنصوص عنها في المادة السادسة من المرسوم التشريعي رقم ٥٩ وتاريخ ٢٢-١٢-١٩٦٢ فيما إذا ظهر أثناء التحقيق أو المحاكمة أن لها علاقة بالفتنة المسلحة المنصوص عنها في الفقرة السابقة من هذا المرسوم التشريعي فتعال بهذه الحالة إلى المجلس العرقي بموجب أمر عرقي .

مادة ٤ - يطبق المجلس العرقي أحكام قانوني العقوبات العسكري والعام وكافة التشريعات الجزائية الأخرى النافذة في الدعاوى المنظورة أمامه .

مادة ٥ - يشمل اختصاص المجلس العرقي العسكري جميع الأشخاص المتهمين بصرف النظر عن حصاناتهم القانونية وبلا استثناء .

مادة ٦ - فيما لا يتعارض وحق الدفاع المباشر وحسب تقدير المجلس العرقي فإن المجلس لا يتقيد بالاصول المنصوص عنها بالتشريعات النافذة وذلك في كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة وتكون المحاكمات سرية إلا إذا شاء رئيس المجلس العرقي علنيتها .

مادة ٧ - تكون قرارات هذا المجلس قطعية مبرمة وغير قابلة لأي طريق

من طرق المراجعة القانونية أو الطعن بها شكلاً وموضوعاً ولا من حيث الاختصاص أو تنازع الاختصاص أو غير ذلك من الدفوع القانونية الطارئة خلال النظر في الدعوى .

مادة ٨ - تكون كافة الأحكام الصادرة غيابياً عن هذا المجلس قابلة للتنفيذ فور إلقاء القبض على الفاعل المحكوم وغير قابلة للاعتراض ولا الطعن بأي وجه من الوجوه إلا إذا سلم الفاعل نفسه طواعية فتماد بهذه الحالة محاكمته وجاهياً من جديد .

مادة ٩ - يجوز للمجلس الوطني لقيادة الثورة إلغاء الحكم أو تخفيضه أو حفظ الدعوى ويكون لحفظها بهذه الحالة مقعول العفو العام .

مادة ١٠ - لا يستفيد المحكومون من قبل المجلس العرفي بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي من أي نص تشريعي آخر يمارس مع أحكامه كلاً أو جزءاً .

مادة ١١ - ينشر هذا المرسوم التشريعي وينفذ من تاريخ صدوره .

الملحق ٣١

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٢ المؤرخ في ٣١-٧-١٩٦٣

والقاضي بإلغاء المرسومين التشريعيين رقم ٣١ الصادر في ١٦-١٠-١٩٦١

ورقم ١٦٩ الصادر في ٦-١٢-١٩٦١

ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بعد الإطلاع على الأمر العسكري ذي الرقم ١ المؤرخ في ٨-٣-١٩٦٣

وبعد الإطلاع على المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٠ المؤرخ في ٢٣-٣-١٩٦٣

وبعد الإطلاع على قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة ذي الرقم ١١٢ المؤرخ

في ٣١-٧-١٩٦٣

يؤم ما يلي :

مادة ١ - يلغى المرسوم التشريعي ذو الرقم (٣١) المؤرخ في

١٦-١٠-١٩٦١ والمرسوم التشريعي ذو الرقم (١٦٩) المؤرخ في ١٢-١٢-١٩٦١

وتلغى جميع تعديلاتها .

مادة ٢ - تحال الدعاوى التي لم يبت بها المجلس العدلي الى المحاكم المختصة .

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم التشريعي وينفذ من تاريخ صدوره .

المسمى ٣٣

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٣

المؤرخ في ٥-١١-١٩٦٤

والمتضمن إلغاء المجالس العرفية ومحاكم الأمن القومي وادخال

تعديلات على بعض المراسيم التشريعية^(١)

مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت

يؤم ما يلي :

مادة ١ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ١١٠ تاريخ ١٨-٧-١٩٦٣

وتعديلاته .

مادة ٢ - تلغى محاكم الأمن القومي المنصوص عليها في المرسوم التشريعي

رقم ٢١ تاريخ ٢٤-٤-١٩٦٣ وتعديلاته .

(١) انظر المرسوم التشريعي ذا الرقم ٦ المؤرخ في ١٧/١٠/١٩٦٥ في الملحق ٣٦

من هذا الكتاب .

مادة ٣ - تلغى الفقرتان (ب - ج) من المادة الخامسة من المرسوم التشريعي رقم ٢١ المعدل المشار اليه ويستعاض عنها بما يلي :

ب - الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣٢٥ - ٣٣٩) من قانون العقوبات .

ج - مخالفة اوامر الحاكم العرفي .

مادة ٤ - تلغى الفقرتان (ح - ط) من المادة الخامسة والفقرة (هـ) من المادة السابعة من المرسوم التشريعي رقم ٢١ المشار اليه وتعديلاته .

مادة ٥ - تقلل اختصاصات المجالس العرفية ومحاكم الامن القومي الملغاة الى المحاكم العسكرية وتسرى احكام المرسوم التشريعي رقم ٢١ المشار اليه وتعديلاته على القرارات الصادرة في الجرائم المنصوص عليها فيه .

مادة ٦ - تحال القضايا المشدولة باحكام هذا المرسوم التشريعي والتي لم تصدرها احكام قطعية الى المحاكم التي اصبحت مختصة للنظر فيها .

مادة ٧ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

المسمى ٣٣

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١١٤

والمؤرخ في ١١-١١-١٩٦٤

والقاضي بمنح عفو عام عن بعض الجرائم

مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت

يرسم مايلي :

مادة ١ - يمنح عفو عام عن :

٢ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٦٤ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و المواد ٢٨٥ - ٢٨٨ و المواد ٢٩١ - ٣٠٨ و المواد ٣١٤ - ٣١٨ و المواد ٣٢٧ - ٣٣٩ و المواد ٣٥٧ - ٣٦٠ و المواد ٣٧٤ و ٣٧٦ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩١ من قانون العقوبات .

ب - الجرائم المنصوص عليها في الفصل الثاني والثالث والخامس من الباب الاول من الكتاب الثاني وفي المادة ١٤٥ و المواد ١٤٧ - ١٥٠ من قانون العقوبات العسكري .

ج - الجرائم المنصوص عليها في الفقرات ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح من المادة الخامسة من المرسوم التشريعي رقم ٢١ المضاء الصادر في ٢٤-٤-١٩٦٣ مادة ٢ - يشمل هذا العفو الثغرين والمحرضين والمتدخلين والمهتدين .
مادة ٣ - لا تأثير لهذا العفو على الحقوق الشخصية .
مادة ٤ - يشمل هذا العفو التدابير الاحترازية والاصلاحية والرسوم والتفقات التي لم تحصل .

مادة ٥ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

الملحق ٣٤

المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٢٠

المؤرخ في ١١-١١-١٩٦٤

والقاضي بالقضاء نص الفقرة الأولى من المادة (٣٤)

من قانون العقوبات العسكري والاستعاضة عنه بنص جديد

مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

برسم مايلي :

مادة ١ - يلغى نص الفقرة الاولى من المادة (٣٤) من قانون العقوبات العسكري ويستعاض عنه بالنص الآتي :

« يجب ان يكون رئيس المحكمة ضابطاً لا تقل رتبته العسكرية عن رائد أو قاضياً مدنياً من قضاة المربة الثانية على الأقل ».

مادة ٣ - ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

المعلن ٣٥

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٤

المؤرخ في ٢-١-١٩٦٥

والقاضي بفرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعدام

على من يعرقل تنفيذ التشريعات الاشتراكية

مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وعلى قرار المجلس الوطني للثورة رقم-٤-

وتاريخ ٢-١-١٩٦٥

برسم مايلي :

المادة الأولى : كل من يقدم بأي وجه من الوجوه على عرقلة تنفيذ التشريعات الاشتراكية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ويجوز الحكم عليه بالإعدام تشديداً .

المادة الثانية : يتعقد اختصاص النظر في الجريمة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا المرسوم التشريعي بالمحكمة العسكرية وتتبع في الملاحقة والتنفيذ والحكم واجراءات تصديقه من رئيس مجلس الرئاسة القواعد المبينة في المرسوم التشريعي رقم - ٢١ - وتاريخ ٢٤-٤-١٩٦٣ .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

المرسوم التشريعي ذو الرقم ٦ المؤرخ في ٧-١-١٩٦٥ والمضمن انشاء محاكم عسكرية استثنائية

مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحدث في مدينة دمشق وحيثما تدعو الحاجة في المدن الاخرى محكمة عسكرية استثنائية تباشر مهامها فور صدور هذا المرسوم التشريعي ولرئيس هذه المحكمة حق عقد جلساتها في أي مكان يراه مناسباً .

المادة الثانية : تؤلف المحكمة من ضباط عسكريين : رئيس واربعة اعضاء بقرار يصدر عن رئيس مجلس الرئاسة .

المادة الثالثة : تختص المحكمة العسكرية الاستثنائية بالنظر في الجرائم الآتية :
أ - الافعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة سواء وقعت بالفعل ام بالقول ام بالكتابة ام بأية وسيلة من وسائل التعبير او النشر .
ب - الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام المراسيم التشريعية رقم ١ و ٢ تاريخ ١٩٦٥-١-٢ ورقم ٥ تاريخ ١٩٦٥-١-٤ وجميع المراسيم التشريعية التي صدرت او تستصدر ولها علاقة بالتحويل الاشتراكي .

ج - الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي والمعاقب عليها بالمواد من ٢٩١ - ٣١١ من قانون العقوبات .

د - مخالفة اوامر الحاكم العرفي .

هـ - مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية او مناهضة أي هدف من اهداف الثورة او عرقلتها سواء اكان ذلك عن طريق القيام بالتظاهرات او

التجمعات ام بأعمال الشغب ام بالتحريض عليها أم بنشر الاخبار الكاذبة بقصد
البلبة وزعزعة ثقة الجماهير باهداف الثورة .

و - قبض المال او اي عطاء آخر والحصول على اي وعد اية منفعة
اخرى من دولة اجنبية او هيئة او فرد سوريين او غير سوريين او اي اتصال
بجهة اجنبية بقصد القيام بأي تصرف قولي او فعلي معاد لاهداف ثورة الثامن
من آذار عام ١٩٦٣ .

ز - الهجوم او الاعتداء على الاماكن المخصصة للعبادة او لممارسة الطقوس
الدينية او على مراكز القيادة والمؤسسات العسكرية والدوائر والمؤسسات
الحكومية الاخرى والمؤسسات العامة والخاصة بما فيها المعامل والمصانع والمحلات
التجارية ودور السكن او اثاره الثغرات او الفتن الدينية او الطائفية او العنصرية
وكذلك استغلال هياج الجماهير والمظاهرات للاحراق والسلب والنهب .

ح - احتكار التجار والباعة للمواد الغذائية او رفع اسعارها بصورة فاحشة .
ط - اخراج الاموال النقدية ووسائل الدفع الاخرى من الجمهورية
العربية السورية خلافاً للانظمة النافذة .

المادة الرابعة : آ - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرات
آ - ب - من المادة السابقة بالاشغال الشاقة المؤبدة ويجوز الحكم بعقوبة
الاعدام تشديداً .

ب - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرتين - ج - و - د -
من المادة السابقة بالمعوقات المنصوص عليها في القوانين النافذة .
ج - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرة هـ من المادة السابقة
بالاشغال الشاقة المؤقتة .

د - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرتين - و - ز - من
المادة السابقة بالاعدام .

٨ - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرة ح من المادة السابقة بالاعتقال المؤقت .

و - يعاقب مرتكبو الافعال المنصوص عليها في الفقرة ط من المادة السابقة بالاعتقال المؤقت .

المادة اغماسية : يشل اختصاص المحكمة العسكرية الاستثنائية جميع الاشخاص المتهمين بصرف النظر عن حصاناتهم القانونية .

المادة السادسة : لا تتقيد المحكمة العسكرية الاستثنائية بالأصول المنصوص عليها في التشريعات النافذة وذلك في جميع ادوار واجراءات الملاحقة والتحقيق والمحاكمة .

المادة السابعة : تكون قرارات المحكمة العسكرية الاستثنائية غير قابلة لاي طريق من طرق الطعن عادية كانت ام غير عادية غير انها لا تكون نافذة الا بعد تصديقها من قبل رئيس مجلس الرئاسة الذي له حق إلغاء الحكم او تخفيفه او حفظ الدعوى . ويكون لحفظها مفعول العفو العام .

المادة الثامنة : الاحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية الاستثنائية بالصورة النيابة غير قابلة لاعادة المحاكمة في حال إلغاء القبض على المحكوم عليه الا اذا كان قد سلم نفسه طواعية ففي هذه الحالة تعاد محاكمته من جديد .

المادة التاسعة : ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

ثبت المصادر

أورد - المصادر في اللغة العربية :

٢ - المؤلفات :

- ١ - جندي عبد الملك : الموسوعة الجنائية ، ٥ اجزاء ، القاهرة ، الجزء الثالث ص ٨٦ - ١٤٦ .
- ٢ - سلمان بيات : القضاء الجزائي العراقي ، ٣ اجزاء ، بغداد ١٩٤٧-١٩٤٩ .
- ٣ - هلي واشد : كتاب الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية : جرائم الإخلال بالأمن الخارجي وجرائم التزوير ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ٤ - محمود إبراهيم اسماعيل : الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج في قانون العقوبات المصري والتشريع المقارن ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- ٥ - محمد الفاضل : محاضرات في الجرائم السياسية ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٦٣ .

ب - المجلات ومجموعات الأحكام :

- ٦ - مجموعة التشريع السوري ، تصدر عن وزارة العدل في دمشق .
- ٧ - مجموعة القوانين السورية والنصوص المالية تصدر عن وزارة المالية في دمشق .
- ٨ - التقارير السنوية التي تصدرها وزارة الداخلية في دمشق عن حالة الأمن العام .

- ٩ - مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإيرام المصرية في المواد الجنائية ، وضعها محمود احمد عمر في ٧ اجزاء ، القاهرة .
- ١٠ - الفهرس الجنائي وضعه محمود احمد عمر لقضاء محكمة النقض المصرية من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧ حتى اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٥ .
- ١١ - مجموعة احكام محكمة النقض الصادرة في المواد الجنائية ، وتصدرها تباعاً محكمة النقض في القاهرة ابتداء من ١٨ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٩ .
- ١٢ - المجموعة الرسمية المصرية في القاهرة .
- ١٣ - مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية (الدائرة الجنائية) في خمسة وعشرين عاماً و منذ اول انشائها في سنة ١٩٣٠ حتى ٣١ - ١٢ - ١٩٥٥ ، اصدرها المكتب الفني في محكمة النقض المصرية في مجلدين ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٤ - مجلة القانون ، وتصدرها وزارة العدل في دمشق .
- ١٥ - مجلة نقابة المحامين في دمشق .
- ١٦ - مجلة المحاماة في مصر .
- ١٧ - مجلة التشريع والقضاء في مصر .
- ١٨ - مجلة الشرائع في مصر .
- ١٩ - مجلة الحقوق ، ويصدرها أساتذة كلية الحقوق في جامعة الاسكندرية
- ٢٠ - مجلة القانون والاقتصاد ، ويصدرها أساتذة كلية الحقوق في جامعة القاهرة .
- ٢١ - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، ويصدرها اساتذة كلية الحقوق في جامعة عين شمس .
- ٢٢ - المجلة الجنائية القومية ، ويصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة .
- ٢٣ - مجلة مجلس الدولة في القاهرة .

- ٢٤ - مجلة إدارة قضايا الحكومة في القاهرة .
 ٢٥ - المجلة القضائية ، وتصدر في بيروت (لبنان) .
 ٢٦ - النشرة القضائية اللبنانية ، وتصدرها وزارة العدل اللبنانية في بيروت .
 ٢٧ - مجلة المحامي ، وتصدر في بيروت (لبنان) .

ثانياً - المصادر في اللغة الانكليزية :

١- المؤلفات :

- 28 -- **Archbold**: Pleading, evidence and practice in criminal cases.
 31 st ed. London, 1943,
 29 -- **Burdick**: Law of crime. 3 vols., 1946.
 30 -- **Cross and Jones**: An introduction to criminal law, 3rd
 ed., London, 1953.
 31 -- **Dession**: Cases on criminal law, 1948.
 32 -- **Drost**: The crime of state: I Humanicide; II Genocide,
 Leyden 1959.
 33 -- **Hall**: General principles of criminal law, Indianapolis,
 2 nd ed., 1958,
 34 -- **Harris and Wilshire**: criminal law, 17th ed., London, 1943.
 35 -- **Hart and Honoré**: Causation in the law, Oxford. 1959.
 36 -- **Housel and Walser**: Defending and prosecuting federal
 criminal cases, 2nd ed., 1946.
 37 -- **Kenny**: Outlines of criminal law, 16 th ed., Cambridge, 1952.
 38 -- **Kirchheimer**: Political justice, Princeton, 1961.
 39 -- **Mannheim**: Criminal justice and social reconstruction.
 London, 1946.
 40 -- **Russel**: On crime, 10th. ed., London, 1948.

- 41 — **Shaffer** : Crimes against Peace, Thèse, Genève, 1952.
- 42 — **Stephen** : A digest of the criminal law (indictable offences).
9th ed., London. 1950.
- 43 — **Stuchner** : Crimes and penalties in all 48 states.
- 44 — **Turner and Armitage** : Cases on criminal law. Cambridge, 1953.
- 45 — **Waite** : Cases on criminal law and procedure, Chicago, 1937
- 46 — **Wharton** : Criminal law, 3 vols., 12th ed., New York, 1932
- 47 — **Williams** : The sanctity of life and the criminal law,
London, 1958.
- 48 — **Williams** : Criminal law, London, 1935.

ب — المجلات ومجموعات الأحكام

- 49 — Excerpta criminologica.
- 50 — Cox's criminal cases.
- 51 — Criminal appeal reports.
- 52 — Lawson: American state trials.
- 53 — Law journal.
- 54 — Law notes.
- 55 — Law reports.
- 56 — Law Quarterly review.
- 57 — Modern law review.
- 58 — Cambridge law journal.
- 59 — American law reports annotated.
- 60 — United states supreme court reports.
- 61 — Criminal Law review.
- 62 — Harvard law review.
- 63 — Columbia law review.

- 64 — Yale law journal.
- 65 — Michigan law review.
- 66 — The police journal.
- 67 — The journal of criminal law and criminology.
- 68 — The british journal of delinquency.
- 69 — The british journal of criminology.
- 70 — International review of criminal policy.

ثالثاً — المصادر في اللغة الفرنسية :

أ — المؤلفات :

- 71 — Ago : Le délit international. R. C. A. D. I. 1939, T. 48. p. 419 et s.
- 72 — Ancel & Radzinowicz : Introduction au droit criminel de l'Angleterre, Paris, 1959.
- 73 — Ancel : Les codes pénaux européens. 3 Tomes parus. Paris, 1957-1960.
- 74 — Ancel : Le crime politique et le droit pénal au XX siècle, Revue d'histoire politique et constitutionnelle. 1938.
- 75 — Bellon : Droit pénal soviétique et droit pénal occidental, Leurs evolution, leurs tendances, Paris, 1961.
- 76 — Bellon : Le droit soviétique, Paris 1963.
- 77 — Besson & Ancel : La prévention des infractions contre la vie humaine et l'intégrité de la personne. éd. Cujas, Paris, 1056. 2 vols.
- 78 — Blanche & Dutruc : Etudes pratiques sur le code pénal, 7 vols. 2^e éd., Paris, 1888.
- 79 — Bourquin : Crimes et délits contre la sûreté des Etats. R. C. A. D. I. , 1927, T. 16, p. 121-245.

- 80 — **Casabianca** : Code pénal du Royaume d'Italie. Paris, 1932.
- 80 Bis — **Chacra** : L'espionnage en droit syrien. Thèse, Paris, 1955.
- 81 — **Charles** : Histoire de droit pénal, Paris, 1955.
- 82 — **Chauveau, Hélie & Villey** : Théorie du code pénal ,
6^e éd. 7 vols, Paris, 1877.
- 83 — **Chéron & Badawi** : Nouveau code pénal égyptien annoté,
T. I., le Caire, 1939.
- 84 — **Clerc** : Cours élémentaire sur le code pénal suisse, 3 vols.
Lausanne, 1945.
- 85 — **Constant** : Manuel de droit pénal, 3 vols. Liège, 1953.
- 86 — **Dantricourt** : La trahison, Bruxelles, 1945.
- 87 — **Delogu** - La loi pénale et son application (cours de doctorat), Le Caire. 1956.
- 88 — **Deransart** : Répertoire alphabétique des crimes, délits,
contraventions. 2 vols, 5^e éd. Paris, 1949.
- 89 — **Faustin Hélie** : Pratique criminelle des cours et tribunaux,
5^e éd, 2 vols, 1948.
- 90 — **Garçon** : Le droit pénal, origines, évolution, état actuel,
Paris, 1922.
- 91 — **Garçon** : Code pénal annoté, 3 vols. Nouvelle édition. Paris,
1952-1958.
- 92 — **Garraud** : Traité théorique et pratique du droit pénal
français. 3^e éd. 6 vols. Paris, 1915.
- 93 — **Glaser** : Infraction internationale, Paris, 1956.
- 94 — **Glaser** : Le Droit international pénal. Paris. 1957.
- 95 — **Glaser** : Culpabilité en droit international pénal, L.C.A.D.I,
T. 99, p. 438-607.
- 96 — **Gœdseels** : Commentaire du code pénal belge. 2^e éd. 2 vols,
Bruxelles, 1948.

- 97 — **Graven** : Les crimes contre l'humanité, Recueil des cours de l'Académie de droit international, 1950, T. 76, P. 438-608.
- 98 — **Greeff** : Introduction à la criminologie, vol I, Paris, 1948.
- 99 — **Guizot** : De la peine de mort en matière politique, Paris, 1822.
- 100 — **Haus** : Principes généraux du droit pénal, 3^e éd. Gand. 1885.
- 101 — **Hammerish** : Rapport sur la définition du délit politique, Actes de la VI conférence internationale pour l'unification du droit pénal, à Copenhague, 1935.
- 102 — **Homad** : La répression de la criminalité politique en droit comparé, Thèse, Paris, 1943.
- 103 — **Hosni** : Le lien de causalité en droit pénal, le Caire. 1955.
- 104 — **Hugueney** : Traité théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénale militaire, Paris, 1933, avec deux suppléments.
- 105 — **Kinberg** : Les problèmes fondamentaux de la criminologie. Ed. Cujas, Paris, 1960.
- 106 — **Lambert** : Cours de droit pénal spécial. 2^e éd. Paris, 1960.
- 107 — **La Prévention des infraction involontaire** : 8^e cours international de criminologie, Bruxelles, 1958.
- 108 — **La Responsabilité pénale** : Travaux de l'institut de sciences criminelles et pénitentiaires de Strasbourg, Paris, Dolloz, 1961.
- 109 — **Le Poittevin** : Dictionnaire-formulaire des parquets et de la police judiciaire, 7^e éd., 5 vols. Paris, 1952.
- 110 — **Les principaux aspects de le politique criminelle moderne.** éd. Cujas, Paris 1960.
- 111 — **Liszt (von)** : Traité de droit pénal allemand, 2 vols. Paris, 1913.

- 112 — **Logoz** : Commentaire du code pénal suisse. 3 vols. Neuchâtel, 1956.
- 113 — **Lombroso & Laschi** : Le crime politique et les révolutions. Trad. Bouchard, 1892.
- 114 — **Marchal & Jaspar** : Droit criminel. Traité théorique et pratique, 2 vols, Bruxelles 1952.
- 115 — **Marquiset** : Les droits naturels. Presses universitaires de France, Paris, 1961.
- 116 — **Merle** : Droit pénal général complémentaire, Thémis, Paris. 1957.
- 117 — **Papadatos** : Le délit politique, thèse, Genève 1954.
- 118 — **Patouillet** : Code pénal de la Russie soviétique. Paris. 1935.
- 119 — **Pella** : La répression des crimes contre la personnalité de l'Etat. Recueil des cours de l'Académie de droit international, 1930, T. 33, P. 677-831.
- 120 — **Plassard** : Evolution de la nature juridique des attentats à la sûreté extérieure de l'Etat. Travaux de la conférence de droit pénal, Paris 1924.
- 121 — **Nypels** : Législation criminelle de la Belgique, 4 vols. Bruxelles, 1872.
- 122 — **Nypels et Servais** : Le code pénal belge interprété principalement au point de vue de la pratique, 2^e éd. 4 vols. Bruxelles, 1899.
- 122bis — **Richard** : Le crime. Flammarion, Paris, 1961.
- 123 — **Rigaux et Trousses** : Les crimes contre la sûreté de l'Etat. Bruxelles, 1950.
- 124 — **Rousselet et Patin** : Précis de droit pénal spécial. 6^e éd. Paris, 1950.

- 125 — **Ryckere (De)**: Les secours aux ennemis et le crime de trahison, Bruxelles, 1945.
- 126 — **Rodière**: Le délit politique. Thèse. Paris 1931.
- 127 — **Schuind**: Traité pratique de droit criminel, 3^e éd. 2 vols. Bruxelles, 1942.
- 128 — **Sornay**: Evolution récente de la notion du délit politique en droit interne, thèse Lyon, 1936.
- 129 — **Stefani**: Quelques aspects de l'autonomie du droit pénal. Dalloz, Paris, 1959.
- 130 — **Stefani et Levasseur**: Droit pénal général et criminologie, Paris, Dalloz, 1961.
- 131 — **Szabo**: Crimes et villes, éd. Cujas, Paris, 1960.
- 132 — **Trousse**: Les principes généraux du droit pénal positif belge. Les Nouvelles, Bruxelles, 1956-1961. 2vols.
- 133 — **Vouin**: Précis de droit pénal spécial. Paris, 1953.
- 134 — **Waciorski**: Le terrorisme politique, Paris, 1949.

ب — المجلات ومجموعات الأحكام :

- 135 — Recueil Dalloz.
- 136 — Recueil Sirey.
- 137 — Nouveau répertoire de droit (Dalloz), 5 vols. Paris, 1947-1953.
- 138 — Répertoire de droit criminel et de procédure pénale, (Dalloz: Encyclopédie juridique). Paris, 1953-1954. 2 vols.
- 139 — Gazette du palais (Paris).
- 140 — Semaine juridique et jurisclasseur périodique (Paris).
- 141 — Bulletin des arrêts de la chambre criminelle de la cour de cassation (Paris).

- 142 — Recueil de droit pénal (Paris).
- 143 — Revue de science criminelle et de droit pénal comparé,
(Paris).
- 144 — Revue Internationale de droit pénal (Paris).
- 145 — Revue pénitentiaire et de droit pénal (Paris).
- 146 — Bulletin de la société internationale de criminologie, (Paris).
- 147 — Revue internationale de police criminelle, (Paris).
- 148 — Revue internationale de politique criminelle. Nations Unies
New-York.
- 149 — Revue internationale de défense sociale (Gênes).
- 150 — Bulletin de la société internationale de défense sociale,
(Paris).
- 151 — Répertoire pratique du droit belge (Bruxelles).
- 152 — Pasicrisie belge (Bruxelles).
- 153 — Revue de droit pénal et de criminologie (Bruxelles).
- 154 — Recueil officiel des arrêts du tribunal fédéral (Suisse).
- 155 — Journal des tribunaux et revue judiciaire (Lausanne).
- 156 — Semaine judiciaire (Genève).
- 157 — Revue pénale suisse (Berne).
- 158 — Revue internationale de criminologie et de police technique
(Genève).
- 159 — Bulletin de l'administration pénitentiaire (Bruxelles).
- 160 — Annales internationales de criminologie (Paris),

* * *

— AAA —

الفهرس

الصفحة

٥

توطئة الطبعة الثانية

٢٦-٩

المقدمة

٩

تمهيد

٩

غاية التجريم والمعاقبة حماية الانسان

١٠

قانون العقوبات وأقسامه

١١

القسم العام والقسم الخاص وخصائص كل منها

١٣

تبويب الجرائم وأهميته

١٤

ضوابط التبويب

١٧

تبويب الجرائم في التشريع الجزائي الحديث

٢٠

تبويب الجرائم في القسم الخاص من قانون العقوبات السوري

٢٤

منهج البحث في الكتاب

الكتاب الاول

٢٧

الجرائم الواقعة على أمن الدولة

القسم الاول

الاحكام العامة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة ٢٩-١٣٩

المواد ٣٦٠ - ٢٦٢

الفصل الاول

- ٤٦-٣١ الجرائم الواقعة على أمن الدولة في تطورها التاريخي
- ٣١ تعريف وتصنيف
- ٣٣ شخصية الدولة
- ٣٦ نشأة الجرائم الماسة بالدولة وتطورها التاريخي
- ٤٠ النكسة وأسبابها
- ٤٣ أثر النكسة في تشريعات العالم العربي
- ٤٤ نحو الحس الدولي
- القواعد التي يجب أن تلتزمها الدولة في التجريم والمعاقبة
- ٤٤ على الأفعال الصادرة بشخصيتها

الفصل الثاني

- ٧٩-٤٧ الخصائص المميزة لاحكام الجرائم الواقعة على أمن الدولة
- ٤٧ تمهيد
- اولاً : الفروق القائمة بين الجرائم الواقعة على أمن الدولة
- ٤٨ الخارجي والجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي
- ٥٣ ثانياً : الخصائص المميزة للجرائم الواقعة على أمن الدولة
- ٥٣ ١- في فن الصياغة التشريعية
- ٥٦ ٢- في التجريم
- ٥٨ ٣- في أصول الملاحقة والمحاكمة والمعاقبة
- ٥٨ ٤- الاختصاص للعيني
- ب - العذر المهلّ والعذر الخفيف في العقوبات

٥٩	المعززة للجرائم الواقعة على أمن الدولة
٥٩	ج - تجريم الامتناع عن التبليغ أو كتم الجرائم
٥٩	الواقعة على أمن الدولة
٦٠	د - تغليب العقاب
٦٠	هـ - قضاء استثنائي وخاص
٦٢	١ - المحاكم العسكرية
٦٣	٢ - المحاكم العرفية
٦٤	٣ - محاكم أمن الدولة
٧٠	٤ - محاكم الأمن القومي
٧٠	٥ - المجلس العرفي العسكري
٧١	٦ - المجلس المدني
	و - نصير مهمل الطعن بالنقض وملاحظات حول
٧٣	القانون ذي الرقم ٦٨ المؤرخ في ٤-٥-١٩٥٥

الفصل الثالث

المؤامرة

المادة ٣٩٠

٨٠	التعريف بالمؤامرة
٨٢	الاتفاق الجنائي العام والاتفاق الجنائي الخاص
٨٤	شروط المؤامرة ومقوماتها
٨٥	الشرط الأول : وجود اتفاق
٨٦	بسيط أو منظم
٨٦	صري أو علني
٨٧	الاتفاق المشروط

٨٧	الأجل البعيد
٨٧	الأجل غير المحدود
٨٨	حكم المدول عن الاتفاق
٩٠	الشرط الثاني : أن يتم الاتفاق بين شخصين أو أكثر
	الشرط الثالث : أن يكون الغرض من الاتفاق ارتكاب
٩٢	جناية محنة بأمن الدولة
٩٣	لا عقاب على مؤامرة بلا نص صريح
	الشرط الرابع : تعيين الوسائل المفضية إلى تحقيق
٩٥	الغرض من المؤامرة
٩٥	الشرط الخامس : القصد الجرمي
٩٧	المشاكل القانونية التي قد تثيرها المؤامرة
٩٧	أ - المؤامرة جرمية مستمرة
٩٨	ب - الشروع في المؤامرة
٩٩	ج - الاشتراك والتدخل في المؤامرة
١٠٢	د - التحريض على المؤامرة والدعوة إلى الإنضمام إليها
١٠٦	هـ - المؤامرة المقترنة بأفعال مهيئة للتنفيذ
١٠٩	و - المؤامرة في قانون العقوبات العسكري السوري

الفصل الرابع

١١٩-١١١

الاعتداء

المادة ٣٦١

١١١

تمهيد

١١٢

يتوافر الاعتداء على أمن الدولة حيثما تتوافر شرائط الشروع

الضمة

- ١١٤ أ - للفعل المؤنث لجرمة الاعتداء لا يكون إلا تنفيذياً
 ١١٥ ب - العدول الطوعي عن الاعتداء وأثره
 ١١٥ ج - الفعل المشروع فيه
 ١١٦ د - الفعل الناقص
 ١١٦ هـ - الفعل التام
 ١١٦ إذا تمت جريمة الاعتداء على أمن الدولة فهل يتمتع عقاب فاعلها ؟
 ١١٦ الثورة الفاشلة والثورة المظفرة

الفصل الخامس

العذر المحلل والعذر المخفف

في

- العقوبات المقررة للجرائم الواقعة على أمن الدولة ١٣٣-١٢٠
 ١٢٠ نص المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات السوري
 ١٢٢ أ - العذر المحلل وشروط الاعفاء من العقوبة
 ١٢٧ ب - العذر المخفف وشروط تخفيف العقوبة
 ١٢٨ أولاً - إذا كان الجرم مؤامرة
 ١٢٩ ثانياً - إذا لم يكن الجرم مؤامرة

الفصل السادس

كتم الجنايات الواقعة على أمن الدولة
 أو الامتناع عن تبليغها السلطة ،
 وفرض العقوبات الإضافية والتدابير

١٣٩-١٣٤	الاحترازية والتجريد من الجنسية
	الموضوع الأول : جنحة كتم الجنايات الواقعة على أمن الدولة
١٣٥	أو الامتناع عن تبليغها السلطة
١٣٥	المادة ٣٨٨ من قانون العقوبات وشرائط تطبيقها
	الموضوع الثاني : فرض العقوبات الإضافية والتدابير الاحترازية
١٣٧	على مرتكبي الجنح الواقعة على أمن الدولة
١٣٧	المادة ٣٩١ من قانون العقوبات وشرائط تطبيقها

القسم الثاني

٧٩٧-١٤١	الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي
٢٩٠ - ٢٩٣	المواد

١٤٣ - ١٤٦	تمهيد
١٤٣	ضوابط تصنيف الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي
١٤٥	ملاحظات عامة

الباب الأول

٢٨٧ - ١٤٧	الحيانة
	المواد ٢٩٣ - ٢٧٠ من قانون العقوبات
	والمواد ١٥٢ - ١٦١ من قانون العقوبات العسكري

١٥٢ - ١٤٩	تمهيد
١٤٩	تعريف
١٥٠	تعداد جرائم الحيانة
١٥١	الحيانة العظمى

الفصل الأول

١٥٣ - ١٧٣ حمل السلاح في صفوف العدو
المادة ٣٦٣

- ١٥٣ تهديد وتعريف
١٥٤ وجوه الجريمة الثلاثة
١٥٥ أولاً - أحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٦٣
١٥٥ أركان الجريمة
١٥٥ الوكن الأول : أن يكون الجاني سورياً
الوكن الثاني : حمل السلاح في صفوف العدو على سورية
١٥٩ أو إحدى حليقاتها
١٥٩ ١ - حمل السلاح
٢ - حمل السلاح على سورية أو على دولة
تربطها بسورية معاهدة تحالف أو
١٦٢ أية وثيقة دولية تقوم مقامها
١٦٣ ٣ - حمل السلاح في صفوف العدو
١٦٥ الهدنة لانتهاج حالة الحرب
١٦٦ الوكن الثالث : قصد الجرمي
١٦٦ المعقوبة
١٦٧ حمل السلاح في صفوف العدو جريمة مستمرة
١٦٧ ثانياً - أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٦٣
١٦٧ شروط تطبيقها
١٦٨ ثالثاً - أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٣٦٣

الصفحة

١٧٠	رابعاً - حمل السلاح على سورية في قانون العقوبات العسكري
١٧٢	عقوبة حمل السلاح على سورية في قانون العقوبات العسكري
١٧٣	نقد وتعليق

الفصل الثاني

دس الدسائس لدى دولة أجنبية والاتصال بها

لدفعها إلى مباشرة العدوان على سورية ١٧٤ - ١٨٢

المادة ٢٦٤

١٧٤	أركان الجرمية
	الركن الأول : أن يكون الجاني سورياً أو أجنبياً مقيماً في سورية
١٧٥	أو ساكناً فيها فعلاً
١٧٥	الركن الثاني : دس الدسائس لدى دولة أجنبية أو الاتصال بها
١٧٩	الركن الثالث : القصد الجرمي
١٨١	العقوبة وحصول النتيجة الجرمية الضارة
١٨٢	الشروع وأثر العدول الطوعي

الفصل الثالث

دس الدسائس لدى العدو

والاتصال به لمعاوته على فوز قواته ١٨٣ - ١٩٠

المادة ٢٦٥

١٨٣	أركان الجريمة
١٨٤	أ - الركن المادي : دس الدسائس لدى العدو والاتصال به

١٨٥	ب - الركن المعنوي : القصد الجرمي الخاص
١٨٩	العقوبة وحصول النتيجة الجرمية الضارة
١٩٠	هذه الجريمة في قانون العقوبات العسكري

الفصل الرابع

١٩٠-٢٢٧ الإضرار بوسائل الدفاع الوطني

المادة ٢٦٦ المعدلة

١٩٠	تمهيد
١٩١	أولاً : جرمية الإضرار بوسائل الدفاع قصد شله
١٩١	أركان الجرمية
١٩١	الركن الأول : الإضرار بوسائل الدفاع الوطني
	الركن الثاني : ان يكون محل الاعتداء شيئاً من الأشياء ذات الطابع العسكري أم المعدة لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له
١٩٤	
١٩٨	الركن الثالث : القصد الجرمي الخاص
	ثانياً : تعديل احكام المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات السوري
١٩٩	وإحداث جرمية التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني
١٩٩	الحكمة من التعديل
٢٠٣	نقد وتعليق
٢٠٤	أركان جرمية التسبب بالاضرار بوسائل الدفاع الوطني
٢٠٥	الركن الأول: خطأ ينسب الى الجاني
٢٠٦	الركن الثاني: وقوع ضرر بأحد الأشياء المذكورة في المادة ٢٦٦

٢٠٧

الرمكن الثالث : رابطة السبيئ

٢٠٨

المقوبة وظروف التشديد

ثالثاً : جرمية الاضرار بوسائل الدفاع الوطني في قانون

٢٠٩

المقوبات العسكري .

٢٠٩

١ - المادة ١٣٧ من قانون العقوبات العسكري

٢١٠

ملاحظات عامة

٢١١

أركان الجريمة

٢١٣

المقوبة

٢١٤

٢ - المادة ١٣٨ من قانون العقوبات العسكري

٢١٥

٣ - المادة ١٣٩ من قانون العقوبات العسكري

٢١٦

ملاحظات عامة

٢١٦

تناقض

٢١٧

أركان الجريمة

٢٢٠

المقوبة وظروفها المشددة

٢٢١

٤ - المادة ١٤٠ من قانون العقوبات العسكري

٢٢١

أركان الجريمة

٢٢٣

المقوبة

٢٢٣

٥ - المادة ١٤١ من قانون العقوبات العسكري

٢٢٣

أركان الجريمة

٢٢٦

المقوبة

٢٢٧

مود على يده

الفصل الخامس

الاعتداء على سلامة أراضي الدولة السورية

و حقوقها و امتيازاتها ٢٤٥-٢٢٨

المادة ٢٦٧

٢٢٨ هذه الجريمة في التشريع الجزائي الممارس

٢٢٩ ١ - في قانون الجزاء العثماني

٢٣٠ ٢ - في التشريع الايطالي

٢٣١ ٣ - في التشريع السويسري

٢٣٢ ٤ - في التشريع الفرنسي

٢٣٥ ٥ - في التشريع اليوغوسلافي

٢٣٥ هذه الجريمة في التشريع الجزائي السوري

الفروق القائمة بين أحكام المادتين ٢٦٧ و ٢٩٢ من قانون

٢٣٦ العقوبات السوري

٢٣٩ أركان الجريمة

٢٤٠ الركن الاول : الفاعل

٢٤٠ الركن الثاني : الفعل

٢٤٢ حقوق الدولة و امتيازاتها

٢٤٣ دراسة مقارنة

٢٤٤ الركن الثالث : القصد الجرمي

٢٤٥ العقوبة وظروف التشديد

الفصل السادس

إيواء الجواسيس وجنود الاستكشاف ومساعدتهم
على الهرب ، وتسهيل فرار أسرى الحرب

ورعايا العدو المعتقلين ٢٤٦ - ٢٨٧

المادة ٢٧٨

٢٤٦ هذه الجريمة في التشريع الجزائي المقارن

٢٤٦ ١ - في التشريع الفرنسي

٢٤٨ ٢ - في التشريع المصري

٢٤٨ ٣ - في التشريع البلجيكي

٢٥٠ ٤ - في التشريع اليوغوسلافي

٢٥٠ هذه الجريمة في التشريع الجزائي السوري

٢٥١ ملاحظات عامة

٢٥٤ الفروق القائمة بين أحكام المادة ٢١٨ وأحكام المادة ٢٦٨

٢٥٧ تحليل الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات

٢٥٨ أولاً - الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨

٢٥٨ أركان الجريمة

٢٥٨ الركن الأول : الفاعل

الركن الثاني : الفعل المادي :

٢٥٩ أ - تقديم السكن والطعام واللباس

٢٦١ ب - المساعدة على الهرب

الركن الثالث : أن يكون الشخص الذي قُدم له السكن

الصفحة

	أو الطعام أو اللباس أو العون على الحرب هو جاسوس أو جندي من جنود الأعداء
٢٦٣	للاستكشاف
٢٦٧	الركن الرابع : القصد الجرمي
٢٦٨	ثانياً : الجرمية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨
٢٦٩	أركان هذه الجرمية
٢٦٩	الركن الاول : الفاعل
٢٦٩	الركن الثاني : تسهيل الفرار
	الركن الثالث : ان يكون الشخص الذي سُهِّلَ فراره أسير حرب أو احد رعايا العدو المعتقلين
٢٧٤	
٢٧٧	الركن الرابع : القصد الجرمي
٢٧٧	العقوبة
٢٧٨	العدو المحل
٢٧٨	هذه الجرمية في قانون العقوبات العسكري
	أركان الجرمية الواردة في الفقرة (ج) من المادة ١٥٨
٢٨٢	من قانون العقوبات العسكري
٢٨٤	بعض الاحكام العامة في جرائم الخيانة
٢٨٤	أولاً : أحكام المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات
٢٨٥	ثانياً : أحكام المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات
	الباب الثاني
٢٨٩ - ٤٤٧	التجسس

المواد: ٢٧١ - ٢٧٤ من قانون العقوبات
والمواد ١٢٣ و ١٥٨ و ١٥٩ من قانون العقوبات العسكري

الفصل الأول

٢٩١ - ٣٢٢

التجسس في التشريع الجزائي المقارن

٢٩١

تمهيد

٢٩١

أنواع التجسس

٢٩٤

١ - التجسس العسكري

٢٩٤

٢ - التجسس السياسي

٢٩٥

٣ - التجسس الاقتصادي

٢٩٦

٤ - التجسس الصناعي والعلمي

٢٩٦

نماذج من أحكام التجسس في عدد من التشريعات الجزائية

٢٩٦

أ - في التشريع السويسري

٢٩٧

ب - في التشريع الفرنسي

٣٠١

ج - في التشريع المصري

٣٠٤

د - في التشريع البلجيكي

٣٠٥

هـ - في التشريع الإيطالي

٣٠٦

و - في التشريع اليوغسلافي

٣٠٦

ز - في التشريع السوفيتي

٣٠٨

ح - في التشريع العراقي

٣٠٨

التعريف بالتجسس

٣٠٩

أ - التعريف بالتجسس في التشريع الدولي

٣٠٩

ب - التعريف بالتجسس في التشريع الداخلي

٣١٠

ج - التعريف بالتجسس في الفقه الجزائي

٣١٢

نقد هذه التعريفات

٣١٤	التعريف بالتجسس في التشريع الجزائري السوري
٣١٦	التجسس في مدلوله اللغوي
٣١٧	التفريق بين الحياة والتجسس في الفقه الجزائري الحديث
٣١٧	١ - المذهب الموضوعي
٣١٨	٢ - المذهب الذاتي
٣١٩	٣ - معيار الجنسية
٣٢٠	التفريق بين الحياة والتجسس في التشريع الجزائري السوري

الفصل الثاني

٣٢٣ - ٣٣٤	تطور أحكام التجسس في التشريع الجزائري السوري
٣٢٣	أ - في قانون الجزاء العثماني
٣٢٧	ب - في قانون حماية الاستقلال
٣٣٢	ج - في قانون العقوبات

الفصل الثالث

٣٣٥ - ٣٥١	محل التجسس : الامرار المتصلة بسلامة الدولة
٣٣٥	تمهيد وتقسيم
٣٣٦	الأمرار : محل التجسس : طبيعتها وخصائصها
٣٣٦	مناهج تحديد الأمرار : محل التجسس
٣٣٦	١ - في التشريع الفرنسي
٣٣٧	٢ - في التشريع المصري
	الأمرار الحقيقية أو الأصلية والأمرار
٣٣٨	الحكسية أو الاعتبارية

الفصل الرابع

الدخول الى الاماكن المحظورة قصد الحصول

على

٣٥٢ — ٣٦٨

الامرار المتصلة بسلامة الدولة

المادة ٢٧١

٣٥٢

تمهيد

٣٥٥

ملاحظات عامة حول تطبيق المادة ٢٧١

٣٥٧

أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧١

أولاً : للركن المادي : الدخول أو محاولة الدخول

٣٥٨

الى المكان المحظور

٣٦٢

ثانياً : للركن المعنوي : القصد الجرمي الخاص

٣٦٤

العقوبة

٣٦٥

الظروف المشددة

٣٦٥

الجرائم — الأساس في التجسس

٣٦٥

الاحكام العامة في التشديد

٣٦٥

معايير تغليظ العقوبات في جرائم التجسس

الاحكام الخاصة بتشديد عقوبة اللجنة الواردة

٣٦٦

في المادة ٢٧١

الفصل الخامس

الحصول على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة

٣٨٥-٣٦٩	أو سرقتها
	المادة ٢٧٢
٣٦٩	تهديد ومقارنة
٣٧٢	موقف الشارع السوري
٣٧٢	ملاحظات عامة حول تطبيق المادة ٢٧٢
	أركان الجريمة :
	الركن الاول : أن يكون الفاعل من لاصفة له في
٣٧٥	الحصول على السر
	ما القول إذا كان الفاعل ممن يتبعون بالحصانة
٣٧٦	الدبلوماسية ؟
٣٧٧	الركن الثاني : الحصول على السر أو سرقة
	الركن الثالث : أن يكون محل الجريمة سرّاً من الامرار المتصلة
٣٨٠	بسلامة الدولة
٣٨١	الركن الرابع : القصد الجرمي
٣٨٢	العقوبة
٣٨٢	١ - الحصول البسيط
٣٨٣	٢ - الحصول المشدد
٣٨٤	محالاتان في تغليب العقوبة

الفصل السادس

إبلاغ الأسرار المتصلة بسلامة الدولة

٤٣٤-٣٨٦

أو إفشاؤها دون سبب مشروع

المادة ٢٧٣

٣٨٧

تمهيد

أولاً - أركان لجنة الإبلاغ أو الإفشاء الواردة في الفقرة الأولى

٣٨٧

من المادة ٢٧٣

٣٨٧

الركن الأول : الفاعل

٣٩٠

الركن الثاني : المفعول لأجله

٣٩٥

الركن الثالث : فعل الإبلاغ أو الإفشاء

٣٩٥

الركن الرابع : محل الإبلاغ أو الإفشاء

٣٩٦

ملاحظات حول سلامة الصياغة

الركن الخامس : ألا يكون سبب مشروع يبطل فعل الإبلاغ

٤٠١

أو الإفشاء

٤٠٤

الركن السادس : القصد الجرمي

٤٠٦

المعقوبة

ثانياً - الظروف المشددة الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من

٤٠٦

المادة ٢٧٣ وفي المادة ٢٧٤

٤٠٦

أ- ظروف التشديد الناجمة عن حفة المفعول لأجله

الصفحة

- ٤٠٧ الحالة الأولى : إذا اقررت الجرم لمنفعة دولة أجنبية
- ٤٠٨ الحالة الثانية : إذا اقررت الجرم لمنفعة دولة معادية
- ٤٠٩ ب - ظروف التشديد الناجمة عن صفة الفاعل
- ٤١٠ ملاحظات عامة
- الفاعل يحتفظ بالسريته موظفاً او عاملاً او مستخدماً
- ٤١٠ في الدولة
- ٤١١ تحديد معنى الموظف والمستخدم والعامل
- ٤١٨ مواطن التشديد وحالاته الثلاث
- ثالثاً - جرمية الابلاغ او الافشاء غير المقصود الواردة في الفقرة
- ٤٢٠ الرابعة من المادة ٢٧٣
- ٤٢٠ مدى تطبيق الفقرة ٤ من المادة ٢٧٣
- ٤٢٣ او كان جرمية الابلاغ او الافشاء غير المقصود
- الركن الأول : ان يكون الفاعل موظفاً او عاملاً او مستخدماً مؤتمناً
- ٤٢٣ الركن الثاني : وقوع خطأ يؤخذ على الفاعل
- الركن الثالث: أن يؤدي الخطأ المعترف الى إتاحة
- ٤٢٨ ابلاغ او إفشاء السر
- ٤٣١ العقوبة وظروف التشديد
- ٤٣٢ رابعاً - احكام المادة ٢٧٤
- ٤٣٢ تمهيد
- ٤٣٢ مدى تطبيق المادة ٢٧٤ ومواطن التشديد

الفصل السابع

أحكام التجسس في قانون العقوبات العسكري ٤٣٥-٤٤٧

- ٤٣٥ تمهيد
- ٤٣٦ أولاً - التجسس الذي يرتكبه العسكري السوري
- ٤٣٧ أ - جريمة التجسس المنصوص عليها في الفقرة «أ» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري
- ٤٣٧ مقارنة أحكام المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري بأحكام المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري
- ٤٣٩ أركان الجريمة
- ٤٣٩ الركن الأول : الدخول الى محل من محلات الجيش
- ٤٤٠ الركن الثاني : القصد الجرمي الخاص
- ٤٤٠ الركن الثالث : ان يكون السر المراد الحصول عليه مما يفيد العدو او مما يحجب الفاعل انه يفيد العدو
- ٤٤١ ب - جريمة التجسس المنصوص عليها في الفقرة «ب» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري
- ٤٤١ مقومات هذه الجريمة
- ٤٤٢ ج - جريمة التجسس المنصوص عليها في الفقرة «ج» من المادة ١٥٨ من قانون العقوبات العسكري
- ٤٤٢ العقوبات المقررة لهذه الجرائم الثلاث
- ٤٤٣ ثانياً - التجسس الذي يرتكبه العدو

الصفحة

٤٤٣	المسكري	معلومات الجريمة الواردة في المادة ١٥٩ من قانون العقوبات
٤٤٥	المعقوبة	:
٤٤٥	قانون العقوبات المسكوي	ثالثاً - التجسس الوارد في الفقرتين ٣٥٢ من المادة ١٢٣ من
٤٤٦	العقوبات المسكوي	رابعاً : التجسس الوارد في المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون

الباب الثالث

٤٤٩ — ٥١٨	العلاقات غير المشروعة بالعدو
-----------	------------------------------

المواد ٢٧٥ - ٢٧٧

الفصل الأول

٤٥١ — ٤٦٥	الاتجار مع العدو في القانون الدولي والتشريع
-----------	---

الجزائي المقارن

٤٥١	تحديد الموضوع
٤٥٣	الاتجار مع الاعداء
٤٥٣	أولاً : في القانون الدولي
٤٥٥	ثانياً : في التشريعات الداخلية
٤٥٥	أ - في التشريع الإيطالي
٤٥٧	ب - في التشريع الفرنسي
٤٦١	ج - في التشريع المصري

المصل الثاني

الاتجار مع العدو في ظل القانون الجزاء العثماني ٤٦٦ — ٤٧٠

- ٤٦٦ تمهيد
٤٦٧ اولاً - تحليل القانون ذي الرقم ٢٧٣ الصادر في ١١-٦-١٩٤٦
٤٦٩ ثانياً - تحليل القانون ذي الرقم ٣٣٠ الصادر في ١٧-٥-١٩٤٧

الفصل الثالث

الاتجار مع العدو في قانون العقوبات ٤٧١ — ٤٨٢

المادة ٢٧٥

- ٤٧١ تمهيد
٤٧٢ أركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات
الركن الاول : ينبغي ان يكون الفاعل سورياً أجنبياً
٤٧٢ ساكناً في سورية
الركن الثاني : الإقدام على عمل تجاري أو أية حفة شراء أو
٤٧٣ بيع أو مقايضة .
الركن الثالث : أن تحصل هذه الحفة أو التعامل مع أحد
٤٧٩ رعايا العدو أو مع شخص ساكن ببلاد العدو
٤٨٠ الركن الرابع : التصد الجرمي
٤٨٢ العقوبة

الفصل الرابع

المساهمة في قرض او اكتساب لمنفعة دولة معادية

٤٨٩-٤٨٣

او لتسهيل اعمالها المالية

المادة ٢٧٦

٤٨٣

تهديد

٤٨٤

معارضة حكم المادة ٢٧٦ بحكم المادة ٢٧٥

٤٨٥

اركان الجريمة الواردة في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات
الركن الاول : ينبغي ان يكون الفاعل سورياً أو اجنبياً

٤٨٥

ساكناً في سورية

٤٨٦

الركن الثاني : اساءه العون المالي

٤٨٦

٦ - المساهمة في قرض او اكتساب لمنفعة دولة معادية

ب - تسهيل الأعمال المالية لدولة معادية بأية

٤٨٨

وسيلة من الوسائل

٤٨٩

الركن الثالث : القصد الجرمي

٤٨٩

العقوبة

الفصل الخامس

٥٠٣-٤٩٠

إخفاء او اختلاس اموال العدو

المعهود بها الى حارس

المادة ٢٧٧

٤٩٠

نص المادة ٢٧٧

الصفحة

٤٩٠	ملاحظات عامة
٤٩٥	أركان الجوعية المنصوص عليها في المادة ٢٧٧
٤٩٦	أولاً : الوكن المادي : الاخفاء او الاختلاس
٤٩٩	ثانياً : محل الجوعية : اموال دولة معادية او اموال احد رعاياها
٥٠٠	ثالثاً : ان تكون هذه الاموال موضوعة تحت الحراسة
٥٠١	رابعاً : القصد الجرمي
٥٠٢	العقوبة
٥٠٢	ماهية الجريمة : أمسترة ام وقتية

الفصل السادس

٥١٨ - ٥٠٤	الاتجار مع العدو في التشريعات
	الصادرة بعد قانون العقوبات
٥٠٤	اضطراب النصوص في هذا المضمار
٥٠٤	دراسة مقارنة
٥٠٧	أولاً : تحليل احكام المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٨ المؤرخ في ٢٣ - ٩ - ١٩٥٣
٥١٢	ثانياً : شرح احكام القانون ذي الرقم ٢٨٦ المؤرخ في ١٤ - ٨ - ١٩٥٦

الباب الرابع

٦٧٥ - ٥١٩	الجرائم الماسة بالقانون الدولي
	المواد ٢٧٨ - ٢٨٤

الفصل الاول

الجرائم الماسة بالقانون الدولي في التشريع

٥٥١-٥٢١

الجزائي المقارن

- ٥٢١ بين الجرائم الواقعة على الافراد والجرائم الواقعة على أمن الدولة
٥٢٣ التطور الجديد نحو نشوء الجريمة الدولية
٥٢٤ نقص قواعد القانون الدولي
٥٢٥ استحالة هذا النقص بالتشريع الداخلي
٥٢٥ معالم الاتجاه الجديد وأساليبه
٥٢٥ ١ - الاسلوب الاول
٥٢٧ ٢ - الاسلوب الثاني
٥٢٨ الحياد الدائم والحياد الطارئ
٥٢٩ حماية قواعد الحياد الدولي الدائم
٥٣٢ حماية قواعد الحياد الدولي الطارئ
٥٣٣ ٣ - الأسلوب الثالث
٥٣٥ ٤ - الاسلوب الرابع
٥٣٥ تجريم الحرب
٥٣٦ ميثاق لندن
٥٣٧ المبادئ التي أسفرت عنها محاكمة نورمبرغ
مشروع الاتفاق الدولي بصدد الجرائم المقررة
٥٣٧ ضد السلام وضد أمن الإنسانية
٥٣٩ جوائيم القانون الدولي

٥٤٠	القيم الانسانية والمصالح العالمية التي تستهدفها الجرائم الدولية
٥٤٤	جريمة إبادة الجنس أو الجنس
٥٤٦	الجرائم المرتكبة خلافاً لقوانين الحرب وعاداتها
٥٤٧	الجريمة الدولية وقواعد تسليم المجرمين
٥٤٩	قواعد الاختصاص وأصول الملاحقة والمقاب

الفصل الثاني

الجرائم الماسة بالقانون الدولي

في

٥٥٨-٥٥٢	التشريع الجزائي السوري
٥٥٢	١ - في قانون الجزاء العثماني
٥٥٣	٢ - في قانون العقوبات السوري
	الحلول والاصاليب التي انتهجها التشريع الجزائي السوري
٥٥٤	في أحكام الجرائم الماسة بالقانون الدولي

الفصل الثالث

خرق تدابير الحياد ، وتعكير صلات سورية

٥٩٤-٥٥٩	بالدول الأجنبية
	المادة ٢٧٨
٥٥٩	تمهيد ومقارنة وأحكام عامة
	أ - أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة «أ»
٥٦٣	من المادة ٢٧٨

أولاً - الركن المادي

ثانياً - الركن المعنوي

العقوبة

ب - أركان الجرمية المنصوص عليها في

الفقرة « ب » من المادة ٢٧٨

أولاً - الركن المادي وعناصره الثلاثة :

١ - الفعل : الاعمال والكتابات والخطب

ب - عدم صدور إجازة من الحكومة

ج - النتيجة الجرمية : تعريض سورية لأخطار أعمال

عدائية أو تعكير صلاتها بدولة أجنبية أو تعريض

السوريين لأعمال ثأرية تقع عليهم أو على أمرالمهم

ثانياً - الركن المعنوي

العقوبة

الشروع في هذه الجريمة

مقارنة حكم المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات بحكم

المادة ١٣٠ من قانون العقوبات العسكري

قضايا من القضاء الأجنبي

الفصل الرابع

الاعتداء والمؤامرة على دستور دولة أجنبية

أو حكومتها أو أراضيها

المادة ٢٧٩

الصفحة

٥٩٥	نص المادة ٢٧٩
٥٩٥	ملاحظات عامة
٥٩٩	أركان جريمتي الاعتداء والمؤامرة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩
٥٩٩	أولاً : الركن المادي : وقوع اعتداء أو مؤامرة
	ثانياً : أن يقع الاعتداء أو المؤامرة في الأرض السورية أو أن
٦٠٢	يقترفها مواطن سوري
٦٠٤	ثالثاً : القصد الجرمي
٦٠٦	العقوبة

الفصل الخامس

٦٢٠-٦٠٨ تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية

المادة ٢٨٠

٦٠٨	نص المادة ٢٨٠ المعدلة
٦٠٩	جرعة تجنيد الجنود في التشريع الجزائري المقارن
٦١١	أركان جريمة تجنيد الجنود
٦١١	أولاً : الركن المادي ومقرماته الثلاثة :
٦١١	١ - تجنيد الجنود للقتال في سبيل دولة أجنبية
٦١٣	٢ - وقوع تجنيد الجنود في الأرض السورية
٦١٤	٣ - عدم موافقة الحكومة
٦١٥	ثانياً : الركن المعنوي : القصد الجرمي الخاص
٦١٥	العقوبة
	مقارنة أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة بأحكام المادتين ٢٩٧ من قانون
٦١٥	العقوبات و ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري

أولاً : مقارنة أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة بأحكام المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات	٦١٦
ثانياً : مقارنة أحكام المادة ٢٨٠ المعدلة بأحكام المادة ١٦٠ من قانون العقوبات العسكري	٦١٨

الفصل السادس

تحرير جنود دولة أجنبية

على

الفرار أو العصيان	٦٢١-٦٣٥
المادة ٢٨٠	

نص المادة ٢٨١	٦٢١
تمهيد	٦٢١
أو كان جوية تحرير جنود دولة أجنبية على الفرار أو العصيان	٦٢٢
أولاً : الركن المادي : وقوع تحرير بالعدل أو الكتابة أو الخطابة	٦٢٢
ثانياً : الركن المعنوي : أن يكون الفرض من التحرير حمل جنود دولة أجنبية من قوات البر أو البحر	
أو الجو على الفرار أو العصيان	٢٢٦
مستلزمات هذا الركن	٦٢٦

الفصل السابع

الخط من اعتبار الدول الأجنبية	٦٣٦-٦٦٦
المادة ٢٨٢	

نص المادة ٢٨٢	٦٣٦
تمهيد في التشريع الجزائي المقارن	٦٣٦

الصفحة

٦٣٨	الخط من اعتبار الدول الاجنبية في التشريع الجزائي السوري
٦٤٦	أركان جرائم التحقير والقدح والذم الواردة في المادة ٢٨٢ أولاً - أركان جريمة تحقير دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني علانية
٦٤٧	١ - الركن المادي: وقوع قول أو فعل يؤلف تحقيراً
٦٤٧	٢ - محل الجريمة : ان يكون هذا التحقير موجهاً الى دولة أجنبية أو جيشها أو علمها أو شعارها الوطني
٦٤٩	٣ - وسيلة الجريمة : ان يقع التحقير علانية
٦٥٠	٤ - الركن المعنوي : قصد التحقير علناً
٦٥١	ثانياً : أركان جريمة تحقير رئيس دولة أجنبية أو وزرائها أو يمثلها السامي في سورية
٦٥٢	ثالثاً : أركان جريمة القدح او الذم الواقع علانية على رئيس دولة أجنبية او وزرائها او يمثلها السامي في سورية
٦٥٧	المقوبة
٦٦٣	الذم المباح
٦٦٥	

الفصل الخامس

٦٧٥ - ٦٦٧	الأحكام العامة في الجرائم الماسة بالقانون الدولي
٦٦٧	تهديد
٦٦٧	أولاً - أحكام المادة ٢٨٣ مدى تطبيقها وشروطه
٦٦٨	ثانياً - أحكام المادة ٢٨٤ مدى تطبيقها وشروطه
٦٧١	
٦٧١	

الباب الخامس

النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي ٦٧٧ - ٧٥٩

المواد ٢٨٥ - ٢٨٨

الفصل الاول

جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

في التشريع الجزائي المقارن ٦٧٩ - ٧٠٦

اولاً : جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

في التشريع الجزائي الأجنبي

٦٨٠

٦٨٠

٦٨٢

٦٨٥

٦٨٦

٦٨٨

٦٨٩

٦٩٠

٦٩٢

١ - في إيطاليا

٢ - في القطر المصري

٣ - في فرنسا

٤ - في بلجيكا

٥ - في يوغوسلافيا

٦ - في النمسا

٧ - في بلغاريا

٨ - في الاتحاد السوفياتي

ثانياً : جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

في التشريع الجزائي السوري

٦٩٣

١ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي

٦٩٤

في قانون حماية الاستقلال

- ٢ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
٦٩٥ في قانون العقوبات
- ٣ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
٦٩٩ في قانون العقوبات العسكري
- ٤ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
في المرسوم التشريعي ذي الرقم ١٨٨ الصادر في
٦٩٩ ١ - ٤ - ١٩٥٢ والحاص بكافة الدعاية الضارة
- ٥ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
٧٠١ في قانون المطبوعات
- ٦ - جرائم النيل من هبة الدولة ومن الشعور القومي
٧٠٣ في التشريعات التي أعقبت ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣

الفصل الثاني

الدعاوة الرامية إلى إضعاف الشعور القومي

أو إيقاف النعرات العنصرية أو المذهبية ٧٠٧ - ٧٢٣

المادة ٢٨٥

- ٧٠٧ نص المادة ٢٨٥
- ٧٠٨ ملاحظات عامة حول تطبيق أحكام المادة ٢٨٥
- ٧١٠ أركان الجرمية المنصوص عليها في المادة ٢٨٥
- ٧١٠ أولاً : القيام بدعاوة
- ثانياً : يجب أن يكون الغرض من الدعاوة إضعاف الشعور القومي أو إيقاف النعرات العنصرية أو المذهبية
- ٧١٥

الصفحة

٧١٥	أ - ما هو الشعور القومي ؟ وماذا يُصغفه ؟
٧١٧	ب - ماهي الثمرات العنصرية والمذهبية ؟ وماذا يُوقظها ؟
٧١٩	ثالثاً : القصد الجرمي
٧٢٢	العقوبة

الفصل الثالث

٧٣٩-٧٢٤	نقل الأنباء التي من شأنها أن توهن نفسية الأمة
---------	---

المادة ٢٨٦

٧٢٤	نص المادة ٢٨٦
٧٢٤	ملاحظات عامة حول تطبيق المادة ٢٨٦
٧٢٦	دراسة مقارنة
	أ - أركان جرم نقل الأنباء المشدّد الوارد
٧٢٩	في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٦
٧٣٠	أولاً : الركن المادي : نقل الأنباء الكاذبة او المبالغ فيها
٧٣٤	ثانياً : الركن المعنوي : القصد الجرمي الخاص
٧٣٦	العقوبة
	ب - أركان جرم نقل الأنباء البسيط أو العادي الوارد
٧٣٧	في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٦
٧٣٧	أولاً : الركن المادي
٧٣٧	ثانياً : الركن المعنوي
٧٣٨	العقوبة

الفصل الرابع

إذاعة أنباء في الخارج من شأنها أن تنال من هيبة

٧٤٦-٧٤٠

الدولة أو من مكاتها المالية

المادة ٢٨٧

٧٤٠

نص المادة ٢٨٧

٧٤٠

ملاحظات عامة حول تطبيق المادة ٢٨٧

٧٤٠

أ - في قانون العقوبات السوري

٧٤١

ب - في قانون العقوبات المصري

٧٤١

ج - في القوانين الاجنبية

٧٤٣

او كان الجوعية الواردة في المادة ٢٨٧

١ - للوكن المادي : اذاعة الأنباء الكاذبة او المبالغ فيها

في الخارج والتي من شأنها النيل من هيبة الدولة السورية

٧٤٣

او من مكاتها المالية

٧٤٥

٢ - للوكن المعنوي : القصد الجرمي

٧٤٦

العقوبة

الفصل الخامس

الانخراط في جمعية او منظمة سياسية او اجتماعية

٧٥٩-٧٤٧

ذات طابع دولي

المادة ٢٨٨

٧٤٧

نص المادة ٢٨٨

الصفحة

٧٤٧	هذه الجريمة في التشريع الجزائري المقارن
٧٤٧	١ - في التشريع الجزائري الايطالي
٧٤٨	٢ - في التشريع الجزائري المصري
٧٥١	٣ - في التشريع الجزائري السوري
٧٥٣	شروط تطبيق أحكام المادة ٢٨٨
	الشرط الاول : الانخراط فوق الارض السورية في جمعية او منظمة سياسية او اجتماعية ذات طابع دولي
٧٥٧	الشرط الثاني : عدم موافقة الحكومة
٧٥٨	الشرط الثالث : القصد الجرمي
	الباب السادس
٧٩٧-٧٦٠	جرائم المتعهدين
	المادتان ٢٨٩ و ٢٩٠
	الفصل الاول
٧٨٩-٧٦٢	امتناع المتعهدين او تأخيرهم عن تنفيذ التزاماتهم
	المادة ٢٨٩
٧٦٢	هذه الجريمة في التشريع الجزائري المقارن
٧٦٢	تمهيد ومقارنة
٧٦٤	التشريع الايطالي مصدر الاقتباس
٧٦٥	في القطر المصري
٧٦٧	نوع الشارح السوري في جرائم المتعهدين
٧٦٩	جرائم المتعهدين المنصوص عليها في المادة ٢٨٩
٧٦٩	نص المادة ٢٨٩

الصفحة	
٧٧٠	تحليل النص
	الجريمة الاولى : امتناع المتعهد عن تنفيذ
٧٧٠	لتزاماته قصداً
٧٧٠	او كان الجريمة
	الركن الاول : الامتناع عن تنفيذ عقد من عقود التعهد او
٧٧١	الاستصناع او تقديم الخدمات
	الركن الثاني : ان يكون موضوع العقد تأمين حاجات
	الدفاع الوطني او مصالح الدولة العامة
٧٨٢	او تموين الاهلين
٧٨٣	الركن الثالث : القصد الجرمي
٧٨٣	المقربة
٧٨٤	الجريمة الثانية : عدم التنفيذ خطأ او دون قصد
٧٨٤	نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٩
٧٨٤	او كان جريمة عدم التنفيذ خطأ أو دون قصد
٧٨٦	المقربة
٧٨٦	الجريمة الثالثة : التأخر في التنفيذ قصداً
٧٨٦	نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٧
٧٨٧	اركان جريمة التأخر في التنفيذ قصداً
٧٨٨	المقربة
٧٨٨	الجريمة الرابعة : التأخر في التنفيذ خطأ أو بلا قصد
٧٨٨	اركان الجريمة
٧٨٩	المقربة

الفصل الثاني

ارتكاب المتعهدين الغش في تنفيذ التزاماتهم ٧٩٧-٧٩٠
المادة ٢٩٠

- ٧٩٠ تمهيد
٧٩١ نص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات
٧٩١ ملاحظات عامة حول تطبيق أحكام المادة ٢٩٠
٧٩٢ أركان جرمية الغش الواردة في المادة ٢٩٠
الركن الاول : اقرار فعل من افعال الغش في زمن الحرب
٧٩٣ او عند توقع نشوبها
الركن الثاني : اقرار فعل الغش في تنفيذ عقد من عقود العهد او استصناع او تقديم الخدمات التي تتعلق بالدفاع الوطني أو مصالح الدولة العامة أو تمرين الأهلية
٧٩٥
٧٩٥ الركن الثالث : القصد الجرمي
٧٩٦ العقوبة
٧٩٧ خاتمة

٨٧٨-٨٧٨

الملاحق

٨٨٨-٨٧٩

ثبت المصادر

٨٧٩

اولاً : المصادر في اللغة العربية

٨٧٩

٢ - المؤلفات

٨٧٩

ب- مجموعات الأحكام والمجلات

٨٨١	ثانياً : المصادر في اللغة الانكليزية
٨٨١	آ - المؤلفات
٨٨٢	ب - مجموعات الاحكام والمجلات
٨٨٣	ثالثاً : المصادر في اللغة الفونسية
٨٨٣	آ - المؤلفات
٨٨٧	ب - مجموعات الاحكام والمجلات
٩٢٦-٨٨٩	الفهرس
٩٢٩-٩٢٨	آثار المؤلف

★ ★ ★

استدراك وتصويب

وقت لي طبع هذا الكتاب بين
الاعطاء الطفيفة ، فقلت انباء القاري
الكريم إليها ، ومثذر عن وقوعها .

آثار المؤلف

أولاً - في اللغة العربية :

١ - المبادئ العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الاولى ، دمشق ١٩٦٢ ،
الطبعة الثانية ، ٥١٦ ص ، دمشق ، ١٩٦٣ ، الطبعة الثالثة ،

٧٢٨ ص ، دمشق ، ١٩٦٤ .

٢ - الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، الطبعة الاولى ، دمشق ، ١٩٥٨ ،
٧١٢ ص ، الطبعة الثانية ، دمشق ١٩٦٤ ، ٩٢٠ ص ، الطبعة الثالثة

١٩٦٥ ، ٩٣٢ ص (وقد قال المؤلف عن هذا الكتاب جائزة الدولة
التشجيعية في القانون الجنائي لعام ١٩٦٥ - ١٩٦٦) .

٣ - الجرائم الواقعة على الأشخاص ، الطبعة الاولى ، ٥٩٢ ص ، دمشق ،
١٩٥٩ ، الطبعة الثانية ، ٧٠٠ ص ، دمشق ، ١٩٦٢ ، الطبعة

الثالثة ، ١٩٦٥ .

٤ - الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ،

٦١٢ ص ، دمشق ، ١٩٦١ ، الطبعة الثانية ، ٦٢٠ ص ، دمشق ١٩٦٣ .

٥ - محاضرات في الجرائم السياسية ، الطبعة الاولى ، ٢٢١ ص ، القاهرة ،

١٩٦٢ ، الطبعة الثانية ، ٣٥٦ ص ، دمشق ، ١٩٦٣ ، (وهي مجموعة

محاضرات أُلقيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية في جامعة

الدول العربية في القاهرة ، ونشرها المعهد على نفقته) .

٦ - تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث ، دمشق ، ١٩٥٧ ،

٤٥٨ (نقد) .

٧ - في القضاء الاداري (تعريب) ، دمشق ، ١٩٥٩ ، ٢٤٠ ص (نقد) .

٨ - المذاهب السياسية وأنظمة الحكم (تعريب) ، دمشق ، ١٩٥٠ ،

٢٠٠ ص (نقد) .

ثانياً — في اللغة الانكليزية :

- 9 — Readings in social science (With A. Allouni) 1950.
- 10 — The Administration of criminal law in « common law » (Report to the U. N., 1951).

ثالثاً — في اللغة الفرنسية :

- 11 — L'institution d'une Juridiction Pénale Internationale. 1949.
- 12 — Les délits et les peines en droit musulman. Mémoire présenté à l'Institut de Criminologie de l'Université de Paris. Section du droit criminel, session Juin, 1948.
- 13 — Le Régime pénitentiaire en Syrie. Mémoire présenté à l'Institut de Criminologie de l'Université de Paris, section de science pénitentiaire, session Octobre, 1948.
- 14 — La Réhabilitation en Droit Comparé. Mémoire présenté à l'Institut de Droit Comparé de l'Université de Paris, 1949.
- 15 — La Conception fédéraliste dans le Pacte de la Ligue des Etats Arabes. Mémoire présenté à l'Institut des Hautes Etudes Internationales de l'Université de Paris, 1949.

رابعاً — تحت الطبع :

- ١٦ — الوجيز في أصول المحاكمات الجزائية (الجزء الثاني والاخير).
- ١٧ — جرائم الاموال .
- ١٨ — جرائم التزوير .
- ١٩ — تهديد في علم الجريمة .
- ٢٠ — القانون الجزائي الدولي .
- ٢١ — التعاون الدولي في مكافحة الإجرام .
- ٢٢ — قضاء التحقيق .

... وأمر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

Mohammed El Fadel

DOCTEUR EN DROIT

DOYEN DE LA FACULTÉ DE DROIT DE L'UNIVERSITÉ
DE DAMAS

LES INFRACTIONS CONTRE LA SURETÉ DE L'ETAT

Tome I

Imp. de l'Université de Damas

1966

 Bibliotheca Alexandrina



0598274